الأحاديث

التي ذكر الإمام الترمذي فيها اختلافًا وليست في العلل الكبير

من أول الجامع إلى آخر أبواب الزكاة

جمعًا ودراسة

تأليف

د. خالد بن محمد بن سعيد باسمح

الأستاذ المشارك بقسم السنة وعلومها - كلية أصول الدين

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين

الجزء الأول

دار التوحيد للنشر

الرياض

أصل هذا الكتاب رسالة علمية لنيل درجة الماجستير في السنة وعلومها من كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، وقد نوقشت الرسالة بتاريخ ١٤١٧/١٠/٢٥هـ، وأجيزت بتقدير ممتاز، وكانت لجنة المناقشة مكونة من:

- فضيلة الأستاذ الدكتور/ فالح بن محمد الصغير

مشرفاً

- فضيلة الدكتور/ إبراهيم بن عبد الله اللاحم

عضواً

- فضيلة الدكتور/ عبد الله بن وكيل الشيخ

عضواً

❋ ❋ ❋

الأحاديث

التي ذكر الإمام الترمذي فيها اختلافا وليست في العلل الكبير

من أول الجامع إلى آخر أبواب الزكاة

جمعا ودراسة

١

ح دار التوحيد للنشر والتوزيع، ١٤٣٢هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

باسمح، خالد محمد سعيد

الأحاديث التي ذكر الإمام الترمذي فيها اختلافاً وليست في العلل الكبير./ خالد محمد سعيد باسمح.ـ الرياض، ١٤٣٢هـ

٢مج.

ردمك: ٧ـ٠٧ـ٨٠٢٩ـ٦٠٣ـ٩٧٨ (مجموعة)

٤ـ٠٨ـ٨٠٢٩ـ٦٠٣ـ٩٧٨ (ج١)

١ـ الحديث ـ علل ٢ـ الحديث ـ سنن أ. العنوان

ديوي ٢٣١.٣ ١٤٣٢/٩١٥

رقم الإيداع: ١٤٣٢/٩١٥

ردمك: ٧ـ٠٧ـ٨٠٢٩ـ٦٠٣ـ٩٧٨ (مجموعة)

٤ـ٠٨ـ٨٠٢٩ـ٦٠٣ـ٩٧٨ (ج١)

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

الناشر

دار التوحيد للنشر

المملكة العربية السعودية ـ الرياض ـ ص.ب. ١٠٤٦٤ الرمز البريدي ١١٤٣٣

هاتف ٠٠٩٦٦١٢٦٧٨٨٧٨ وناسوخ ٠٠٩٦٦١٤٢٨٠٤٠٤

البريد الإلكتروني: E-mail: dar.attawheed.pub.sa@gmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

وفيها ما يلي:

- أهمية الموضوع.
- أسباب اختيار الموضوع.
- خطة البحث ومنهجه.

مقدمة

الحمد لله المحمود بأسمائه وصفاته، المثنى عليه شكراً لنعمه وآلائه، أحمده سبحانه وأستعينه وأستغفره، وأعوذ به من شرور نفسي، وسيئات عملي، لا هادي لمن أضلّ، ولا مُضل لمن هدى، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، بعثَهُ رحمةً للعالمين، وإماماً للمتقين، وحُجَّةً على الخلق أجمعين، أغاثَ به قلوباً عَطشى، وَأَمْطَرَها الوَحْيَ وابِلاً، فهدى به من العمى، وأنارَ به الدُّجى، فأصبحَ الناسُ في الضّياء بعد الغَطا، واستقرّت أقدامهم على أرض سَبْسَبٍ، واستقام أمامهم المَنْهَجُ، قد عاينوا أبوابَ الجنانِ مُفَتَّحَةً، ليس بينهم وبينها - بعد رحمة الله - إلا الجِدُّ في الطاعاتِ، واجتنابُ البُنَيّاتِ، ومواضعِ العَثَراتِ، فصلى الله عليه وسلم ما الليلُ عَسْعَسَ، والصبحُ تَنَفَّسَ، وجزاه عن أمته خير ما جزى نبياً عن أمّته، وأَلْزَمَنا هَدْيَهُ، والتّمَسُّكَ بِسُنَّتِهِ.

أما بعد:

فإن علم العلل من أشرف علوم الحديث وأَدَقِّها، وإنما يتمكن منه أهل الحفظ والمعرفة، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من الأئمة الحفاظ، وإنما كان كذلك لأن دقيق هذا العلم يختص بالحديث الجامع شروط الصحة ظاهراً،

فيظن الناظر في إسناده أنه صحيح وهو مُعَلٌّ.

وإنما كان هذا العلم بهذه المثابة لأن دقيق التعليل لا يقع إلا بما لا مدخل للجرح فيه، قال أبو عبد الله الحاكم: «وإنما يُعللُ الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخلٌ، فإن حديثَ المجروحِ ساقطٌ واهٍ، وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فيخفى عليهم علمه؛ فيصير الحديث معلولاً، والحجةُ في التعليل عندنا بالحفظ والفهم والمعرفة لا غير»[1].

ولما كان علم العلل بهذه الأهمية ـ مع قلة المتكلم فيه من الحفاظ ـ أشتد طلب الحفاظ من المحدثين لهذا النوع خاصة من علوم الحديث الشريف، يقول عبد الرحمن بن مهدي: «لأن أعرف علة حديث ـ هو عندي ـ أحَبُّ إليَّ من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي»[2]، وربما أطال أحدهم البحث عن علة حديث ما فلا يدرك تلك العلة إلا بعد سنين طوال، فهذا علي ابن المديني يقول: «ربما أدركت علة حديث بعد أربعين سنة»[3]، وإنما أنال الله عز وجل شرف معرفة هذا العلم أفراداً معدودين من حفاظ الحديث.

---

(١) «معرفة علوم الحديث» (١١٢ ـ ١١٣)، وانظر ما سيأتي (ص ١٠٥) من الكلام على تعريف العلة.

(٢) «الجامع» للخطيب (٢/٢٩٥).

(٣) السابق (٢/٢٥٧).

وكانت لهؤلاء الأئمة طرائق يعرفون بها علل الحديث، وما يقع فيه من الوهم والغلط، ومن أهم تلك الطرائق: وجود الاختلاف بين رواته، فإن وُجِدَ الاختلاف بين رواة الحديث تطرق إلى الحديث إمكان ظهور العلة، ولذا قال الخطيب البغدادي ملخصاً تلك الطريقة: «السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط»(١).

فكان اختلاف الرواة أهم طرق معرفة علل الحديث، بل مدار التعليل في الحقيقة عليه، يقول ابن حجر: «.. فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف»(٢).

ولهذا كان حفاظ الحديث ينظرون في حديث راوٍ معين، ثم يجمعون طرقه، وينظرون في اختلاف تلاميذه عليه، ويعتبرون في ذلك بقرائن كثيرة يستدلون بها على حفظ الأول ووهم الآخر(٣)، وهذا معنى قول ابن المبارك رحمه الله: «إذا أردت أن يصح لك الحديث فأضرب بعضه ببعض»(٤)، ومن هنا

---

(١) «الجامع» للخطيب (٢/٢٩٥)، «علوم الحديث» لابن الصلاح (٩٠ - ٩١).

(٢) «النكتب» (٢/٧١١).

(٣) انظرمبحث قرائن الترجيح في الباب الأول - الفصل الثاني (ص ١٣٣).

(٤) «الجامع» للخطيب (٢/٢٩٦).

تظهر أهمية جمع أكبر قدر من طرق حديث معين، وقد نص أهل العلم المتقدمون على هذا، فقال علي ابن المديني: «الباب إذا لم تُجْمَعْ طُرُقُهُ لَمْ يَتَبَيَّنْ خَطَؤُهُ»[1]، وقال الإمام أحمد: «الحديثُ إذا لم تَجْمَعْ طُرُقَهُ لَمْ تَفْهَمْهُ»، ويقول ابن معين: «لو لم نكتبِ الحديثَ من ثلاثين وجهاً ما عَقَلْنَاهُ»[2]، وهذا المنهج مَكَّنَهُمْ من معرفة الثقات والضعفاء من الرواة، ومعرفة طبقات أصحاب الراوي، والمفاضلة بين أصحاب شيخ معين.

فإذا تقرر بهذا أهمية معرفة الاختلاف الواقع في الأحاديث، وأن مدار التعليل على بيانه؛ ظهرت أهمية العناية بهذا النوع من الأحاديث، وأنه بابة معرفة علل الحديث، ولما كان علمُ العللِ أشرفَ علوم أهل الحديث كما تقدم، أحببتُ أن يكون موضوع بحث رسالتي لنيل درجة «الماجستير» متعلقاً بهذا الموضوع؛ وهو الاختلاف على الراوي، وقد رأيتُ الترمذي رحمه الله تكلم على قدر كبير من الأحاديث التي فيها اختلاف، منها قسم ذكره في كتابه «العلل الكبير»، وأكثرها مما لم يذكره فيه، فاستخرت الله عز وجل وعزمت على تسجيل موضوع الرسالة بعنوان:

---

(١) «علوم الحديث» لابن الصلاح (٩١).

(٢) «الجامع» للخطيب (٢/٢١٢).

«الأَحاديثُ الَّتي ذَكَرَ الإِمامُ التِّرْمِذِيُّ فيها اخْتِلافاً وَلَيْسَتْ في العِلَلِ الكَبيرِ جَمْعاً وَدِراسَةً، مِنْ أَوَّلِ الْجامِعِ إِلى آخِرِ أَبْوابِ الزَّكاةِ».

وذلك للأسباب التالية:

١ ـ الازدياد في طلب العلم، فالبحث في فن العلل يتطلب صبراً وجهداً يعرفه من مارس دراسة هذا النوع من الأحاديث.

٢ ـ الرغبة في زيادة الفهم لطرائق الأئمة في التعليل، والتي أعرض عنها كثير من المشتغلين بالحديث من أزمان.

٣ ـ ما تقدم بيانه من أهمية دراسة الاختلاف الواقع في الأحاديث.

٤ ـ الإمام الترمذي رحمه الله خِرِّيجُ مدرسةٍ عريقةٍ، عميقةِ الجذورِ في الحديث وعلله، فهو تلميذ أبي عبد الله البخاري، والبخاري تلميذ أبي الحسن علي بن عبد الله المديني، والمديني تلميذ أبي سعيد يحيى ابن سعيد القطان، والقطان تلميذ أبي بسطام شعبة بن الحجاج العتكي، فنعمت المدرسة هذه، حفظ الله بعلمائها السنة النبوية، وذَبَّ بهم عن حريمها، فجزاهم الله خيراً عن أمة محمد ﷺ، ففي دراسة أقواله ومنهجه؛ تعرف على ملامح هذه المدرسة العظيمة.

٥ ـ الإمام الترمذي رحمه الله مع ما له من المنزلة الرفيعة في الحديث وعلومه لم يظهر علمه في فن العلل خاصة في كتابه الذي أفرده في

«العلل»[1]، لكون الغالب عليه أجوبة البخاري، والدارمي، وأبي زرعة الرازي على أسئلة الترمذي لهم عن علل الأحاديث، أما ما سطره الترمذي في «الجامع» من ذكر اختلاف الرواة في الأحاديث والتعليل والترجيح فهو مما تكلم عليه بنفسه، ولم ينقل فيه عن أحد إلا في القليل منها.

٦ ـ كتاب الترمذي «الجامع» أحد الكتب الستة التي هي أصول كتب الحديث المتلقاة بين أهل العلم بالقبول، ودراسة هذه الأحاديث خدمةٌ لهذا الكتاب الجليل.

٧ ـ لا أعلم أحداً استقصى هذا النوع من الأحاديث في «الجامع» وأفردها بالدراسة المفصلة[2].

---

(١) أعني: «العلل» المطبوع بترتيب أبي طالب القيسي.

(٢) هذه الرسالة كانت ضمن مشروعٍ من ست رسائل ماجستير تبناه ـ مشكوراً ـ قسم السنة وعلومها وهذا تفصيلها:

١ـ رسالة العبد الضعيف خالد بن محمد باسمح التي بين يديك ونوقشت عام ١٤١٧هـ.

٢ـ الأحاديث التي ذكر الترمذي فيها اختلافاً في سننه وليست العلل الكبير، من أول أبواب الصوم إلى آخر أبواب البيوع، جمعاً ودراسة، للباحث بندر بن عبد الله بن إبراهيم الشويقي، ونوقشت عام ١٤٢٠هـ.

٣ـ الأحاديث التي ذكر الامام الترمذي فيها اختلافاً وليست في العلل الكبير، من أول كتاب الأحكام وحتى آخر كتاب الطب، جمعاً ودراسة، للباحث بكر بن محمد=

٨ ـ ما كتبه أهل العلم من شروح على «الجامع» لم يكن فيه كبير اهتمام بدراسة هذه الأحاديث دراسة وافية من ناحية جمع طرقها، والكلام على عللها تفصيلاً[١].

هذه أهم أسباب اختيار هذا الموضوع، أما استثناء الأحاديث التي تكررت في «الجامع» وَ«العلل الكبير» فمن أهم أسبابه:

=البخاري، ونوقشت عام ١٤٢٠هـ.

٤ـ الأحاديث التي ذكر الترمذي فيها اختلافاً في الجامع وليست في العلل الكبير، من أول أبواب الفرائض إلى آخر أبواب العلم، جمعاً ودراسة، للباحث عبد العزيز بن عبد الله ابن محمد الشايع، ونوقشت عام ١٤٢٠هـ.

٥ـ الأحاديث التي ذكر الامام الترمذي فيها اختلافاً وليست في العلل الكبير، من أول كتاب الاستئذان إلى آخر الحديث رقم (٣١٧١) من أثناء كتاب التفسير، جمعاً ودراسة، للباحث عبد العزيز بن عبد الله الهليل، ونوقشت عام ١٤١٧هـ.

٦ـ الأحاديث التي ذكر الامام الترمذي فيها اختلافاً في الجامع وليست في العلل الكبير له، جمعاً وتخريجاً ودراسة، من أول سورة المؤمنين إلى آخر كتاب الدعوات، للباحث أحمد بن محمد المنيعي ونوقشت عام ١٤٢١هـ.

(١) ومن أحسن الشروح المتوفرة حالاً في الاهتمام بهذه الأحاديث شرح ابن سيد الناس اليعمري المسمى بـ: «النفح الشذي»، ويليه تكملته للحافظ العراقي، والله المسؤول أن يخلف على المسلمين خيراً في فقدان شرح الحافظ الفذّ ابن رجب الحنبلي، فلا يكاد يحيل في «شرح العلل» على ما سبق له بيانه في شرح «الجامع» إلا والنفس تتحسر على فقده، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

١ ـ الأحاديث التي في «العلل الكبير» وتكرر ذكرها في «الجامع» قد سبقت دراستها من محقق كتاب «العلل الكبير»، وليس عند ذكرها في «الجامع» كبير فرق[1].

٢ ـ من أهداف دراسة الأحاديث التي في «الجامع» معرفة منهج الترمذي في «العلل»، والأليق بهذا أن تدرس الأحاديث التي تكلم فيها الترمذي بنفسه ولم ينقل فيها عن غيره.

وقد سرت في هذا البحث وفق الخطة التالية:

يشتمل البحث على مقدمة، وبابين، وخاتمة.

* **المقدمة: ذكرت فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطة البحث، ومنهجي فيه.**

* **الباب الأول: وفيه فصلان:**

● **الفصل الأول:** ترجمة الإمام الترمذي، وفيه ثلاث مباحث:

○ المبحث الأول: حياة الإمام الترمذي الشخصية، ويشمل المطالب التالية:

---

(١) انظر مثلاً: «الجامع» (١/١٥ح٩)، (١/١٩ح١٣)، (١/٦٥ح٤٥)، (١/٤٤٥ح٢٣٠)، وقارن بما في «العلل» على التوالي: (١/٨٥)، (١/٩٢)، (١/١٢٣)، (١/٢١٢).

- ■ المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته، ونسبته.
- ■ المطلب الثاني: مولده ونشأته، وأسرته.
- ■ المطلب الثالث: وفاته وسنه.

○ المبحث الثاني: حياة الإمام الترمذي العلمية، ويشمل المطالب التالية:

- ■ المطلب الأول: طلبه للعلم.
- ■ المطلب الثاني: رحلاته.
- ■ المطلب الثالث: أشهر شيوخه.
- ■ المطلب الرابع: أشهر تلاميذه.

○ المبحث الثالث: مكانته العلمية وآثاره، ويشمل مطلبين:

- ■ المطلب الأول: مكانته العلمية.
- ■ المطلب الثاني: مؤلفاته.

● **الفصل الثاني**: منهج الإمام الترمذي في العلل من خلال أحاديث الدراسة، وفيه أربعة مباحث:

○ المبحث الأول: أنواع العلل عند الترمذي.

○ المبحث الثاني: منهج الترمذي في سياق الاختلاف، وفيه أربعة مطالب:

- المطلب الأول: موضع الأحاديث التي يسوق الترمذي فيها الخلاف.
- المطلب الثاني: أنواع هذه الأحاديث من حيث ذكره لإسناد الأوجه.
- المطلب الثالث: عدد الأوجه التي يذكرها الترمذي.
- المطلب الرابع: ملحوظات على منهجه في سياق الاختلاف.

- المبحث الثالث: عبارات الترمذي في الترجيح.
- المبحث الرابع: قرائن الترجيح عند الترمذي.

*** الباب الثاني: دراسة الأحاديث التي ذكر الإمام الترمذي فيها اختلافاً، وفيه ثلاثة فصول:**

- **الفصل الأول:** أحاديث أبواب الطهارة.
- **الفصل الثاني:** أحاديث أبواب الصلاة.
- **الفصل الثالث:** أحاديث أبواب الزكاة.

*** الخاتمة: وفيها بيان نتائج البحث والتوصيات.**

ثم ذيلت البحث بالفهارس التالية:

١ ـ فهرس الأحاديث والآثار على حروف المعجم.

٢ ـ فهرس الأحاديث والآثار على المسانيد.

٣ ـ فهرس الأحاديث التي انفرد الترمذي بإعلالها.

٤ ـ فهرس أنواع العلل.

٥ ـ فهرس المترجم لهم.

٦ ـ فهرس المصادر والمراجع، وقسمته إلى قسمين:

الأول: فهرس المخطوطات والرسائل الجامعية.

والثاني: فهرس المطبوعات.

٧ ـ فهرس الموضوعات.

واتبعت في البحث المنهج الآتي:

١ ـ أذكر نص كلام الترمذي رحمه الله الذي له تعلق بالخلاف فقط.

٢ ـ ضبطت نص الترمذي بالاعتماد على ست نسخ خطية، سيأتي وصفها بعد قليل.

٣ ـ قسمت عملي في دراسة الحديث إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: التخريج:

أذكر فيه أولاً ملخص الاختلاف الذي ذكره الترمذي رحمه الله، ثم الأوجه الزائدة في الاختلاف مما لم يذكره، ثم أقوم أولاً بتخريج الطرق التي أسندها الترمذي أو علقها، فإذا انتهيت منها خرجت الطرق التي وقفت عليها ولم يذكرها الترمذي، ثم إني رقمت طرق الحديث إلى مدار الحديث

ليتسنى للقارئ تمييز الطرق ومتابعاتها.

وسرت في التخريج وفق المنهج التالي:

أ) مراعاة المتابعات التامة فالقاصرة لإسناد الترمذي.

ب) عند اتحاد المتابعة أقدم الصحيحين مطلقاً إلا إذا كان الشيخان يرويان الحديث من طريق مُصنف متقدم كمالك، ومعمر، ونحوهما فأقدمه عليهما.

ج) بقية الكتب أرتبها وفق وفيات أصحابها.

القسم الثاني: دراسة الاختلاف:

وأقصد به دراسة الاختلاف في ضوء الطرق التي ذكرها الترمذي رحمه الله والطرق التي وقفت عليها، وسرت فيه على المنهج التالي:

١ ـ أترجم لمدار الحديث.

٢ ـ ترجمة الرواة عنه، فأترجم لرواة الوجه الأول، ثم الثاني، وهكذا.

٣ ـ إذا وقع على أحد الرواة عن المدار اختلاف فإني أذكره عقب ترجمته، وأدرس الاختلاف الواقع عليه، وكذا رواة الاختلاف عنه لكن باختصار.

٤ ـ ذيلت الدراسة بتلخيص لما سبق، مع ذكر ترجيح الترمذي إن وجد، وقول موافقيه أو مخالفيه، وبيان الراجح فيما انتهيت إليه

بعد الدراسة، ذاكراً أسبابه ما أمكن.

القسم الثالث: الحكم على الحديث:

وأقصد به الحكم على الحديث في ضوء ما انتهيت إليه في الدراسة.

وقد واجهتني في هذا البحث صعوبات تمكنت بحمد الله وفضله من تجاوزها، وكان أهمها: الأوجه التي يعلقها الترمذي رحمه الله ولا أقف عليها في المصادر المتيسرة مما دعاني إلى تتبع كل ما يقع تحت يدي من الكتب والأجزاء الحديثية المسندة، مخطوطاً كان أم مطبوعاً، وعند الله عز وجل أحتسب هذا، وأسأله أن يثيبني عليه من واسع فضله.

وأما النسخ التي اعتمدت عليها في ضبط نص كلام الترمذي رحمه الله فهي كالآتي:

أولاً: النسخة التي اعتمدتها أصلاً، وهي من محفوظات مكتبة باريس الوطنية برقم (٧٠٩)، وعنها مصورة بمركز الملك فيصل بالرقم نفسه، وهي نسخة تامة، وعدد أوراقها (٢٧٠) ورقة، فرغ منها ناسخها يوم الأحد الرابع من شهر ذي القعدة سنة سبع وأربعين وخمس مئة (٥٤٧) للهجرة النبوية، وعلى النسخة سماعات كثيرة أنفسُها السماع الذي كتبه الإمام الثقة أبو الفتح عبد الملك بن

عبد الله بن القاسم الكَرُوخِيّ(١)، رواية الجامع في عصره، والمؤرخ في سلخ ذي القعدة من السنة نفسها، وهذه النسخة أرمز لها بـ: «الأصل».

ثانياً: النسخة المحفوظة بالمكتبة الظاهرية بدمشق، وهي مكونة من أربعة وعشرين جزء حديثياً، وكتبت في شوال سنة خمس وثلاثين وخمس مئة (٥٣٥) وهي مقابلة على أصل الحافظ المؤتمن بن أحمد الساجي، وعليها سماعات كثيرة من أقدمها سماع على الكروخي مؤرخ في غرة محرم سنة تسع وثلاثين وخمس مئة (٥٣٩)، وهذه النسخة من أصح النسخ وأحسنها، ومنعني من اعتمادها أصلاً سقوط الأجزاء التالية كاملة وهي: (٧، ١٥، ١٧، ١٩، ٢٣)، ويوجد سقط آخر في أواخر الجزء الثالث، وأول الجزء الرابع، ورمزت لها بـ: «ظ»، وهي من محفوظات الظاهرية كما تقدم، إلا أنها مفرقة الأجزاء، وعنها مجتمعة صورة بمركز الملك فيصل برقم (١٨٧٧ف).

ثالثاً: نسخة مكتبة أحمد الثالث باسطنبول برقم (٢٧٤)، وهي نسخة تامة، فرغ الناسخ منها يوم الأحد في العشر الأول من شهر صفر سنة ثمان

(١) انظر ترجمته في «السير» (٢٠/٢٧٣).

وسبعين وخمس مئة (٥٧٨)، وعدد أوراقها (٣٤٩) ورقة، وقد تفضل بإهدائها إليَّ فضيلة الشيخ الدكتور عبد الصمد بن بكر عابد الأستاذ المشارك بكلية الحديث بالجامعة الإسلامية، وعضو مجلس مركز السنة بالمدينة النبوية[1]، وهذه النسخة رمزها «أ».

رابعاً: النسخة المحفوظة بالمكتبة السليمانية باسطنبول، وعنها صورة بجامعة الإمام برقم (٩٩١٠ف)، وهي نسخة تامة، فرغ الناسخ منها في السادس من شوال سنة خمس وخمسين وست مئة (٦٥٥)، وعدد أوراقها (٣٠٥) ورقة، وهي نسخة مقروءة على عدة من أهل العلم منهم الحافظ المنذري، والبلقيني، وغيرهم، وهذه النسخة رمزها: «م».

خامساً: النسخة المحفوظة بمكتبة تستربتي، وعنها صورة بجامعة الإمام برقم (٣٥٥٨ف) وهي نسخة ناقصة، تبدأ من أول «الجامع» وتنتهي في آخر باب ما جاء في حد بلوغ الرجل ومتى يفرض له، من كتاب الجهاد[2]، وفرغ الناسخ منها في رجب سنة ست وعشرين وست مئة

---

(١) ولفضيلته اعتناء كبير بنسخ «الجامع»، وهو يعمل على إخراج «الجامع» مضبوط النص مع التعليق على المواضع المشكلة ونحو ذلك، وقد أراني الجزء الأول من عمله جاهزاً للطباعة عام ١٤١٥ هـ، يسر الله له التمام فلم ألتق فضيلته بعد ذلك.

(٢) ويقابل في «النسخة المطبوعة» (١٨٣/٤).

(٦٢٦) للهجرة، ويبلغ عدد أوراقها (١٩٥) ورقة، ورمزها: «ت».

سادساً: النسخة المحفوظة بمكتبة برلين، وهي نسخة مكونة من ثلاث أجزاء، والموجود منها الأول فقط، وهو من أول «الجامع» إلى باب ما جاء في الخيار من كتاب الطلاق واللعان[1]، وهي نسخة نفيسة مقابلة بأصل المؤتمن بن أحمد الساجي، ومقروءة على الكَرُوخِيِّ أيضاً، وعليها سماع بخطه في سنة إحدى وأربعين وخمس مئة (٥٤١)، وعدد أوراق هذا الجزء (١٩٦) ورقة، ومن هذه النسخة صورة بالجامعة الإسلامية برقم (٢٢٦٧ ف)، ورمزها: «ل».

تنويه واعتذار:

وبعد فأستميح القارئ العذر في جملة إحالات على بعض مراجع البحث المخطوطة أو الرسائل الجامعية والتي طبعت ولم أُصلح إحالتها على المطبوع، وما كان إبقاؤها ـ علم الله ـ تكثراً ولا مفاخرة، بل كانت الخشية من إدراك الأجل ولمّا يطبع هذا العمل ـ تقبل الله قبولاً حسناً ـ فأعجلني خوفي إلى إصلاح ما أمكن منه، فإن مدّ الله في العمر ـ عساه على طاعته ورضوانه ـ أعدت النظر في تلك الإحالات، وأصلحتها على ما طبع من تلك

(١) ويقابل في «المطبوع» (٣/٤٨٣).

المخطوطات، وحسب القارئ الكريم أن يعرف وجود الحديث في ذاك المخطوط أو تلك الرسالة فيراجع ـ مأجوراً ـ المطبوع منها، ولْيُعلم أن ما كان في أصل هذه الرسالة من تقرير في أي مسألة كانت تخالف ما ذكرتُه هنا فقد رجعتُ عنه إلى ما هنا؛ إن كان مثلي يصلح أن ينسب إليه شيء من العلم والله المستعان.

وختاماً فالمحمود الله ﷻ الذي عَظُمَتْ مِنَّتُهُ، وتوالى تَيْسِيْرُهُ، فهو أهل الثناء والحمد، أحمده حمداً يوافي نِعَمَهُ، ويكافئ مَزِيْدَهُ، فله جَلَّ وعلا المَنُّ والفضل على عباده.

كما أشكر والدي الكريم على ما يسر لي من أسباب التفرغ لطلب العلم، فجزاه الله خيراً، وأعظم له الأجر والمثوبة، والله أسألُ أن يجعله في الفردوس الأعلى من الجنة، ويجعل ما أصابه رفعة لدرجاته، وتكفيراً لسيئاته، وزيادة في حسناته، ويبارك في عقبه، ويخلفه فيهم بخيرٍ، ويوفقنا لبره والإحسان إليه بعد مماته، إنه ولي ذلك والقادر عليه[1]، ثم الشكر موصول للوالدة الكريمة على عظيم الدعاء بالتوفيق والتسديد، فجزاها الله

---

(١) توفي الوالد الكريم أبو سعيد محمد بن سعيد باسمح صباح الخميس ١٤٣٠/٦/٤هـ بعد طول مرض استمر قرابة الخمس سنوات، وصُلي عليه بالمسجد الحرام بعد مغرب الخميس، ودفن بمقبرة المعلاة رحمه الله.

خيراً، وأطال عمرها، وأحسن عملها، وختم بالصالحات عمرها وأجلها، ووفقنا لبرها والإحسان إليها، ورزقنا رضاها.

وأود شكر زوجي الكريمة على ما لقيته منها من تشجيع وإعانة واحتمال لعناء البحث والسفر حتى يسر الله ﷻ تمامه، فجزاها الله عني أعظم الجزاء وأوفره، وجعلها مباركة موفقة في الدنيا والآخرة، وأسأل الله تعالى أن يبارك في ذريتنا، ويرزقنا برّهم وإحسانهم، ويقر أعيننا بصلاحهم.

وأشكر فضيلة الأستاذ الدكتور فالح بن محمد الصغير الأستاذ بقسم السنة وعلومها بكلية أصول الدين المشرف على الرسالة، ولعضوي لجنة المناقشة، فضيلة الدكتور إبراهيم بن عبد الله اللاحم الأستاذ المشارك بقسم السنة بجامعة القصيم، وفضيلة الدكتور عبد الله بن وكيل الشيخ الأستاذ المشارك بقسم السنة وعلومها بكلية أصول الدين بجامعة الإمام على ما أبدوه من ملحوظات سددت البحث وأصلحت خلله، ولجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ممثلة في قسم السنة وعلومها بكلية أصول الدين، وكل من أعانني أثناء كتابة هذه الرسالة وأخص الإخوة العاملين في قسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية، وأخي الفاضل أبا عبد الرحمن محمد بن عبد الله الحوثي، وكل من أسدى إليَّ نصحاً أو مشورة، وكل من دعا لي بظهر الغيب، فأسأل الله للجميع حسن الجزاء والثواب.

والله عز وجل المسؤول أن يجعل هذا الجهد خالصاً لوجهه سبحانه، وأن لا يجعل حظي منه التعب والنصب، وينفع به كاتبه والناظر فيه، ويُعظم الأجر والثواب، ويجعله من الباقي نفعه، الدائم أجره، إنه جواد كريم، فما كان فيه من صواب فمن الله، وما كان فيه من خَلَلٍ وخَطَلٍ فمن نفسي والشيطان، فاللهم غُفْراً، فهذا غاية الجَهْد، فأحسن إلى أخيك النصيحة، وسدد اعوجاجه، فما كمل إلا كتاب ربنا جلَّ وعلا، ولا تعتدّ عليّ بالغلط وحده، فأجمل إن وقفت على الصواب، فلم أزل منذ كتبتُ حروفه الأولى وإلى الآن أزيد فيه وأنقص، والسنون تمضي، وحسبي أن ذا التعاهد فِعْلُ سَلَفِيْ، يقول الثقة خلف بن هشام البزار البغدادي: «قلمي على كتابي من أربعين سنة أُصْلِحُ فيه»[1]، فما ظننتُ السلامةَ من الغلط، والحال كما قال الإمام أحمد: «قد أنكرت أن يصح غير كتاب الله عز وجل»[2]، ورحم الله الأديب أبا يوسف يعقوب بن أحمد الكردي النيسابوري (ت ٤٧٤) حين يقول:

---

(١) «الكفاية» (٢٨٨) فإن كان هذا في كتابِ سماعِهِ فما قُصد به التأليفُ أولى.

(٢) «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١/٦)، وفي هذا المعنى عن الإمام الشافعي خرجه ابن عساكر في «التاريخ» (٥١/٣٦٥)، ويروى نحو هذا المعنى عن المزني خرجه الخطيب في الموضع السابق، وإسناده منقطع، وظنه بعض الناس حديثاً فاشتهر على الألسنة مرفوعاً: أبى الله أن يصح إلا كتابه، وليس له أصل، انظر: «كشف الخفاء» (ح٥٩).

كَم مِنْ كتابٍ قد تصفَّحْتُهُ ❖ وقلتُ في نفسي صَحَّحْتُهُ
ثم إذا طالَعْتُهُ ثانياً ❖ رأيتُ تصحيفاً فَأَصْلَحْتُهُ[1]

فالله المستعان، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله على نبينا محمد كلما ذكره ذاكر، وغفل عن ذكره غافل، وعلى آله وصحبه وسلم.

وكتب

خالد بن محمد بن سعيد باسمح

ظهر الجمعة ١٤٣١/١٢/٦هـ

(ص.ب: ٨٧٤١١) - (الرمز البريدي: ١١٦٤٢)

البريد الإلكتروني: basamhk@hotmail.com

* * *

(١) «الكفاية» (٢٨٨)، وانظر ترجمته في «المنتخب من السياق» لعبد الغفار (ت ١٦٦١).

الباب الأول

ترجمة ومنهج الإمام الترمذي

وفيه فصلان:

- **الفصل الأول: ترجمة الإمام الترمذي.**
- **الفصل الثاني: منهج الإمام الترمذي في العلل من خلال أحاديث الدراسة.**

الفصل الأول
ترجمة الإمام الترمذي

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: حياة الإمام الترمذي الشخصية.
- المبحث الثاني: حياة الإمام الترمذي العلمية.
- المبحث الثالث: مكانته العلمية وآثاره.

المبحث الأول
حياة الإمام الترمذي الشخصية

وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول: اسمه، ونَسَبه، وكنيته، ونِسْبته.**
- **المطلب الثاني: مولده ونشأته، وأسرته.**
- **المطلب الثالث: وفاته وسِنّه.**

المبحث الأول

حياة الإمام الترمذي الشخصية

المطلب الأول: اسمه ونَسَبه، وكنيته، ونِسْبته[1]:

١ - اسمه، ونَسَبه:

هو: محمد بن عيسى بن سَوْرَةَ بن موسى بن الضحاك.

---

(١) انظر ترجمة الترمذي في المصادر التالية: «الثقات» لابن حبان (١٥٣/٩)، «الفهرست» لابن النديم (٣٢٥)، «الإكمال» (٣٩٦/٤)، «الأنساب» (٣٣٤/٢)، (٤٤/٣)، (١١١/٧)، «مختصر اقتباس الأنوار» (ج١/١١/ب)، «شروط الأئمة الستة» لابن طاهر (٢٢)، «فضائل الكتاب الجامع» (٣٢ـ٣٤، ٣٨ـ٤٢)، «عجالة المبتدئ» (٧٤)، «التقييد» (٩٢/١ـ٩٦)، «جامع الأصول» (١٩٣/١)، «الكامل» (٧٥/٦)، «اللباب» (١٨٧/١، ٢١٣)، «وفيات الأعيان» (٢٧٨/٤/ت٦١٣)، «تهذيب الكمال» (٢٥٠/٢٦/ت٦١٣)، «النفح الشذي» (١٦٤/١)، «تاريخ الإسلام» (سنة ٢٧٩ /٤٥٩)، «السير» (٢٧٠/١٣)، «تذكرة الحفاظ» (٦٣٣/٢)، «الميزان» (٦٧٨/٢/ت٨٠٣٥)، «العبر» (٤٠٢/١)، «الوافي بالوفيات» (٢٩٤/٤)، «نكت الهميان» (٢٦٤)، «مرآة الجنان» (١٩٣/٢)، «البداية والنهاية» (٧١/١١)، «الوفيات» لابن قنفذ (١٨٩/ت٣٧٩)، «تهذيب التهذيب» (٣٨٧/٩/ت٦٣٦)، «تاريخ الخميس» (٣٤٣/٢)، «طبقات الحفاظ» (٢٨٢/ت٦٣٤)، «شذرات الذهب» (٣٢٧/٣)، «معجم المؤلفين» (٥٧٣/٣/ت١٥٠٨٧)، «الإمام الترمذي» (٢١ ـ ٣٨)، «كشف النقاب» (٣٢/١ ـ ٩٧)، «تاريخ التراث العربي» (٢٩٩/١/ت١٠٠).

هكذا قال الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الله البخاري - غُنْجار - في «تاريخ بخارى» كما نقله ابن سيد الناس[1] وغيره.

وبمثل هذا السياق ذكره: الحافظ أبو سعدٍ الإدريسي[2]، وابن خلكان[3]، والرَّشاطي[4]، والمزي[5]، والذهبي في «السير»[6]، وابن كثير[7]، وابن حجر[8]، وغيرهم من مترجميه.

وأسقط السيوطي ذكر موسى من نسبه فقال: ابن سَوْرَةَ بن الضحاك[9].

وساقه الخليلي[10]، والسمعاني[11]، وابن الأثير[12] هكذا:

---

(١) «النفح الشذي» (١/١٦٤).

(٢) كما في «فضائل الكتاب الجامع» للإسعردي (٣١).

(٣) «الوفيات» (٤/٢٧٨).

(٤) مختصر «اقتباس الأنوار» (١/١١/ب)، ويجوز في الراء مع التشديد الفتح والضم كما في «تاج العروس» للزبيدي (١٩/٣٠٥).

(٥) «تهذيب الكمال» (٢٦/٢٥٠).

(٦) (١٣/٢٧٠).

(٧) «البداية» (١١/٧١).

(٨) «التهذيب» (٩/٣٨٧).

(٩) «طبقات الحفاظ» (٢٨٢).

(١٠) «البداية» (١١/٧١).

(١١) «الأنساب» (٢/٣٣٥، ٣/٤٥).

(١٢) «اللباب» (١/١٨٨).

محمد بن عيسى بن سَوْرَةَ بن شداد، وزاد الخليلي[1] بعد شدادٍ: ابن عيسى.

والأول هو الذي عليه أكثر أهل العلم ممن ترجمه، وبعضهم لا يجاوز به سَوْرَةَ كابن حبان[2]، وابن النديم[3]، وابن الأثير[4]، والذهبي في «التذكرة»[5] وغيرهم.

وقد يرفعه بعضهم إلى: موسى، كالذهبي في «التاريخ»[6]، والصفدي[7].

وفي سياق نسبه قولان آخران ذكرهما المزي، وابن حجر، وأكثر أهل العلم على خلاف ذلك، والمشهور هو السياق الأول.

وسَوْرَةُ: بفتح السين والراء المهملتين بينهما واو ساكنة، هكذا ضبطها ابن ماكولا[8]، وابن ناصر الدين[9]، والفيروزآبادي[10]، ومعناه كما في

---

(١) كما في «البداية» (١١/٧١).

(٢) «الثقات» (٩/١٥٣).

(٣) «الفهرست» (٣٢٥).

(٤) «الكامل» (٦/٧٥)، «اللباب» (١/٢١٣).

(٥) (٢/٦٣٣).

(٦) (٤٥٩).

(٧) «الوافي» (٤/٢٩٤)، «النكت» (٢٦٤).

(٨) «الإكمال» (٤/٣٩٦).

(٩) «توضيح المشتبه» (٥/٢٠٢).

(١٠) «القاموس» (٥٢٧).

«القاموس» : الحدة في الشيء.

٢ ـ كنيته :

كل من ترجم للترمذي رحمه الله كنّاه : أبا عيسى ، وهو أمر لا خلاف فيه بينهم، ولم يذكروا له كنية أخرى ، إلا أن الحافظ غنجار ، وابن النديم لم يذكرا كنيته عند ترجمتهما له ، ولعلهما تركاها سهواً ، وفي التكني بأبي عيسى خلاف بين أهل العلم تركت ذكره اختصاراً لعدم الحاجة إليه هنا[1].

٣ ـ نسبته :

يذكر أهل العلم في ترجمة الترمذي رحمه الله ثلاث نسب ، وسوف أذكرها مبيناً سبب النسبة إليها ، وضبطها.

فالنسبة الأولى: الترمذي :

وقدمت الكلام على هذه النسبة لشهرته بها ، وهي نسبة إلى ترمذ ، قال السمعاني : «هذه النسبة إلى مدينة قديمة على طرف نهر بَلخ الذي يقال له : جيحون»[2].

---

(١) انظر : «كشف النقاب» للدكتور محمد حبيب الله (١ / ٣٥ ـ ٣٨).

(٢) «الأنساب» (٣/ ٤٤).

وقـال يـاقوت: «مدينـة مـشهورة مـن أمهـات المـدن، راكبـة على نهر جيحون من جانبه الشرقي... يحيط بها سور، وأسواقها مفروشة بالآجر...»[(١)].

وترمذ اليوم عاصمة مقاطعة سُكُنْداريو Surxondaryo[(٢)] جنوب دولة أوزبكستان، ويفصلها عن حدود أفغانستان نهر جَيْحون المعروف اليوم بأَمُودارْيا[(٣)]، وتبعد ترمذ عن العاصمة الأوزبكية طَشْقَنْد (٧٠٨) كيلو متر، وتعداد سكانها (١٤٠٤٠٤) نسمة، وبها مطار محلي[(٤)].

---

(١) «معجم البلدان» (٢/ ٣١).

(٢) ويكتبونها أيضاً هكذا: Surkhandarya فتلفظ: سُخَانْدَاريا.

(٣) انظر الخريطة.

(٤) وفي العصر الحديث كانت ترمذ قاعدة قوات الاتحاد السوفيتي إبان غزوه أفغانستان في الفترة من (١٣٩٩ـ١٤٠٩هـ/١٩٧٩ـ١٩٨٩م)، إذ تمركز بها مئة ألف جندي سوفيتي، وحالياً تتخذ القوات الألمانية، والدانمركية قاعدة ترمذٍ الجويةَ كقاعدة إسنادٍ ضمن قوات إِيْساف العاملة في أفغانستان والتابعة لحلف الناتو، ويمكن مراجعة المواقع التالية على شبكة المعلومات (الإنترنت):

١ـ دليل ترمذ Termez Guid وهو موقع للتعريف بترمذ، وعنوانه:
http://travel.sv.uz

٢ـ موقع ويكبيديا wikipedia وما يشتمل عليه من روابط تعرف بتاريخها لاسيما الحديث منه، وعنوانه:

http://en.wikipedia.org/wiki/Termez

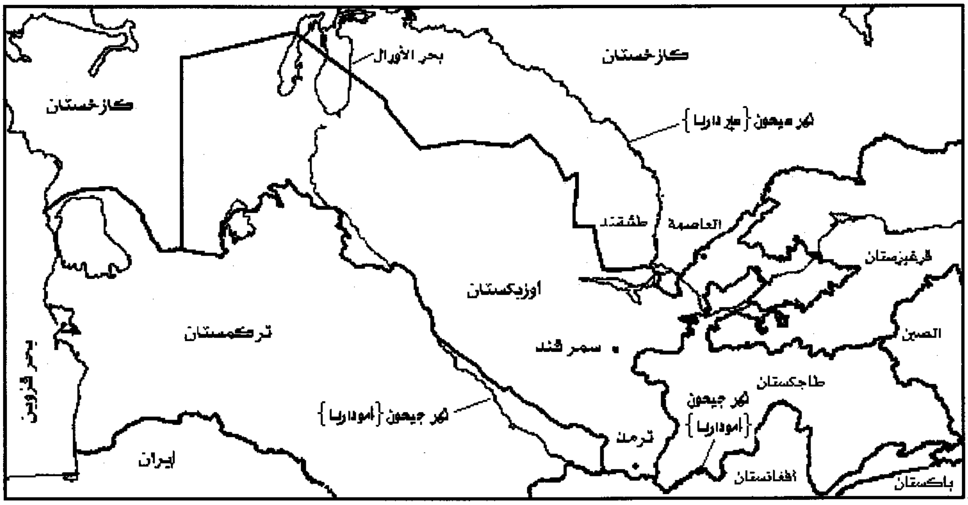

خريطة تبين موقع مدينة ترمذ جنوب دولة أوزبكستان

واختلف في ضبط «ترمذ» على ثلاثة أوجه ذكرها السمعاني[1]، ثم تبعه كل من تكلم عليها، وهذه الأوجه هي:

١ ـ تَرْمِذ: بفتح التاء وإسكان الراء وكسر الميم، وهكذا ينطق بها أهلها، كما ذكره السمعاني.

٢ ـ تِرْمِذ: بكسر التاء والميم وسكون الراء، ذكر السمعاني أن هذا الضبط هو الذي كان مشهوراً على ألسنة الناس من غير أهلها، ولذا قال ابن دقيق العيد: «وهو المستفيض على الألسنة، حتى

---

(١) «الأنساب» (٣/٤٤ ـ ٤٥).

يكون كالمتواتر»[1].

٣ ـ تُرْمُذ: بضم التاء والميم وسكون الراء، قال السمعاني: «إن هذا هو الذي يقوله المتوقون وأهل المعرفة».

قال السمعاني عقب ذكره ضبط هذه النسبة: «وكل يقول معنى لما يدعيه»، ويظهر لي أن أولى هذه الأوجه بالصحة هو: الأول؛ لأن أهل البلدة أولى بمعرفة نطق اسم بلدهم من غيرهم، وهذا أمر واضح، والله أعلم.

ثم إن الصفدي قال في ترجمته من الوافي: «الترمذي الكبير»[2]، ولا أدري ما سبب وصفه له بهذا، ففي أهل العلم عدد ينتسب إليها، وليس أبو عيسى بأولهم وفاة، ولعله ـ والله أعلم ـ يعني الكِبَرَ في المكانة.

والنسبة الثانية: البوغي:

وهذه النسبة ذكرها في ترجمته جمع من أهل العلم منهم: السمعاني[3]، وابن الأثير[4]، وغيرهما، وأشار إليها الذهبي في «التاريخ»[5].

---

(١) «السير» (١٣/٢٧٣ ـ ٢٧٤)، «التذكرة» (٢/٦٣٤).

(٢) (٤/٢٩٤).

(٣) «الأنساب» (٢/٣٣٤).

(٤) (١/١٨٧).

(٥) (٤٦٠).

وهي نسبة إلى بُوْغ، بضم الباء الموحدة، بعدها واو ساكنة ثم غين معجمة، كما ضبطها السمعاني، والفيروزآبادي في «القاموس»[1]، وذكرا أنها قرية من قرى ترمذ، زاد السمعاني، وياقوت[2]، وابن الأثير أنها على ستة فراسخ من ترمذ، ولم أعرف مكانها الآن، فإما عفت آثارها، وإما صارت داخلة في جملة مدينة ترمذ، وهذا أقرب إلى النفس لاسيما بعد مشاهدة جملة من صور هذه المدينة، إذ صارت مدينة كبيرة بل عاصمة للمقاطعة كما تقدم.

أما في سبب نسبته إليها فقولان:

١ ـ أنه كان من هذه القرية.

٢ ـ أنه سكن فيها إلى حين وفاته، ذكرهما السمعاني، وابن الأثير.

والراجح أنه نسب إليها لوفاته بها كما سيأتي في المطلب الثالث[3] إن شاء الله.

والنسبة الثالثة: السُّلَمي:

وهذه النسبة ذكرها جمع من أهل العلم منهم: غنجار[4]، وابن الأثير[5]،

---

(١) (١٠٠٧).

(٢) (١/٦٠٤).

(٣) انظر (ص ٥٠).

(٤) «النفح الشذي» (١/١٦٤).

(٥) «الكامل» (٦/٧٥).

وابن خلكان[١]، والمزي[٢]، والذهبي[٣]، وابن حجر[٤]، وغيرهم[٥].

والسُّلَمي نسبة إلى: سُلَيْم بن منصور بن عكرمة بن خَصَفَةَ بن قيس عَيْلان، كما في «عُجالة المبتدي»[٦]، و«الأنساب»[٧]، وغيرهما، وهي قبيلة من قبائل العرب.

ولا تذكر المصادر هل هو سُلَمِيٌّ من أنفسهم، أم أنه سُلَمِيٌّ بالولاء؟ إلا أن ابن الأثير[٨] نقل عن الترمذي قوله: «كان جَدّي مروزياً انتقل من مَرْو أيام الليث بن سيار»[٩]، وهذا يحتمل أن يكون جَدّه مروزياً لسكناه بها فلا

(١) (٤/٢٧٨).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٦/٢٥٠).

(٣) «السير» (١٣/٢٧٠).

(٤) «التهذيب» (٩/٣٨٧).

(٥) وتصحف في «تاريخ الخميس» (٢/٣٤٣) إلى: الأسلمي.

(٦) (٧٤).

(٧) (٧/١١١).

(٨) (١/١٩٤).

(٩) الليث بن نصر بن سيار لم أجد له ترجمة مفردة، وأبوه له ترجمة في «السير» (٥/٤٦٣) كان والي خراسان من قبل مروان بن محمد الأموي - آخر خلفاء بني أمية - وعلى نَصْر هذا خرج أبو مسلم الخراساني صاحب دعوة العباسيين، إلا أني وجدت لليث ذكراً في أحداث سنة ١٥٩، فذكره ابن الأثير في «الكامل» (٥/٥٣) فيمن حارب المقنع=

يدل ذلك على أنه غير عربي الأصل، وإما أن يكون أصله مروزياً فيكون أبو عيسى سُلَمياً بالولاء؛ لأن غير العرب إنما ينتسبون إلى بلدانهم، ولكن يرجح أنه سُلَمِيٌّ صليبة أن من ترجمه لم يذكروا أنه سُلَمِيٌّ بالولاء، وعادتهم التنبيه عليه، وإلى هذا فإن أسماء آبائه عربية وهو مما يستأنس به على أنه سُلَمِيٌّ صليبة، والله أعلم.

* * *

=الخراساني، فلعل العباسيين ولوه الإمرة على مرو في تلك الفترة، ولابنه رافع بن الليث ذكر في حوادث سنة ١٩٠ إذ خرج على هارون الرشيد بسمرقند، انظر «الكامل» لابن الأثير (١٢٢/٥).

المطلب الثاني: مولده ونشأته، وأسرته.

١ ـ مولده:

أكثر من ترجم للترمذي رحمه الله لا يذكرون تأريخاً لمولده، وبعضهم يذكر ولادته في مطلع القرن الثالث الهجري، إلا أنهم لم يجمعوا على شيء، ففي تاريخ مولده قولان:

١ ـ أنه ولد في سنة تسع ومئتين، وهذا قول ابن الأثير[(١)]، وذا قريب من قول الذهبي[(٢)]، والصفدي[(٣)] أنه ولد سنة بضع ومئتين، فالبضع يصدق على التسع.

٢ ـ أنه ولد في حدود سنة عشر ومئتين، وهذا قول الذهبي في «السير»[(٤)]، وهما قولان قريبان، فلعله ولد في آخر سنة تسع ومئتين، والله أعلم.

وقد وصفه كثير من أهل العلم بقولهم: «الضرير» ومنهم: السمعاني[(٥)]، وابن الأثير[(٦)]، وابن خلكان[(٧)]، وغيرهم، ولا خلاف بين أهل العلم أنه كان

---

(١) «الجامع» (١/١٩٣).

(٢) «تاريخ الإسلام» (٤٥٩).

(٣) «الوافي» (٤/٢٩٥)، «النكت» (٢٦٤).

(٤) (١٣/٢٧١).

(٥) «الأنساب» (٣/٤٥).

(٦) «الكامل» (٦/٧٥).

(٧) (٤/٢٧٨).

ضريراً، ولذا أورده الصفدي في «نَكْت الهميان» الذي جمعه في العُميان، ولكن هل أضر الترمذي آخر عمره أم ولد كذلك؟

أما القول بأنه ولد أعمى فلم أجد من نص على قائله، ولكنهم يذكرونه بصيغة التمريض فيقولون: وقيل: ولد أكمه.

والذي عليه أكثر أهل العلم أنه أضر بأخرة، ومن أقدم من نص على ذلك الحافظ عمر بن أحمد بن علي بن عَلَّك المروزي[1] فقال: «بكى حتى عمي، وبقي على ضرره سنين»[2]، وكذا قال الحافظ يوسف بن أحمد البغدادي الشيرازي[3]: «أضر أبو عيسى في آخر عمره»[4]، وهذا الذي اختاره مترجموه المتأخرين ومنهم:

١ ـ الذهبي فقال: «والصحيح أنه أضر في كبره بعد رحلته وكتابته العلم»[5].

٢ ـ ابن كثير فقال: «والذي يظهر من حال الترمذي أنه إنما طرأ عليه العمى بعد أن رحل وسمع وكتب وذاكر وناظر وصنّف»[6].

---

(١) انظر ترجمته في «السير» (١٥/ ٢٤٣).

(٢) «تاريخ الإسلام» (٤٦١).

(٣) انظر ترجمته في «السير» (٢١/ ٢٣٩).

(٤) «التهذيب» (٩/ ٣٨٩).

(٥) «السير» (١٣/ ٢٧٠).

(٦) (١١/ ٧٢).

ويدل على صحة قولهم إخبار الترمذي رحمه الله بما يدل على أنه كان صحيح العين، وذلك قوله: «كنت في طريق مكة وكنت كتبت جزأين من أحاديث شيخ، فمر بنا فذهبت إليه وأنا أظن أن الجزأين معي، ومعي في محملي جزءان حسبتهما الجزأين، فلما أذن لي أخذت الجزأين؛ فإذا هما بياض، فتحيرت، فجعل الشيخ يقرأ على من حفظه، ثم نظر إلى فرأى البياض في يدي فقال: أما تستحي مني؟، فقصصت عليه الأمر وقلت: أحفظه كله، فقال: اقرأ، فقرأت جميع ما قرأ علي أولاً فلم يصدقني وقال: استظهرت قبل أن تجيئني، فقلت: حدثني بغيره، فقرأ على أربعين حديثاً من غرائب حديثه، ثم قال: هات اقرأ، فقرأت عليه من أوله إلى آخره، فما أخطأت في حرف، فقال: ما رأيت مثلك»[1].

وهذا كله يدل على أنه ولد مبصراً ثم طرأ عليه فَقْدُ البصر بعد ذلك في آخر عمره، والله أعلم.

٢ ـ نشأته:

نشأة الإمام الترمذي رحمه الله مما ضنت به المصادر، فلم أعثر على ما

---

(١) «فضائل الكتاب الجامع» للإسعردي (٣١)، «شروط الأئمة الستة» لابن طاهر (٢٢)، «تاريخ الإسلام» (٤٦٠ ـ ٤٦١)، وقريب من سياقه في «النفح» (١/١٦٥)، «الأنساب» (٢/٣٣٥).

يروي الظمأ عن نشأته.

وكنت قد تتبعت نسب الترمذي الذي قدمته أولاً فلم أجد أحداً من آبائه يذكر في كتب التراجم، أما سَوْرَةُ بن شداد كما ذكره السمعاني في نسب الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ[1]، فقد وجدت له ترجمة في ثقات ابن حبان قال: «سَوْرَةُ بن شداد من أهل مرو، يروي عن الثوري، روى عنه أهل مرو»[2]، وذكره ابن ماكولا فقال: «أظنه مروزياً»[3]، وترجمه السمعاني[4] بأتمّ من هذا فقال: «أبو الحسن سَوْرَةَ بن شداد الجُنُوجِرْدِيُّ، أدرك التابعين حدث عن أبي يحيى زربي بن عبد الله المؤذن صاحب أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وسفيان الثوري، وحمزة الزيات، وعبد الوهاب بن مجاهد، ومالك بن مغول، روى عنه محمد بن مسعدة الرزماجاني[5]، وعبد الرحمن بن عبد الحكم وجماعة سواهما، وكان أبو العباس المعداني يقول: سَوْرَةَ بن شداد كان يسكن جُنُوجِرْد، صحيح الكتب»، وهؤلاء الذين ترجموه لم يرفعوا نسبه كما ترى

(١) «الأنساب» (٣/٤٥).

(٢) (٨/٣٠٤).

(٣) «الإكمال» (٤/٣٩٥).

(٤) «الأنساب» (٣/٣٢٤).

(٥) لم أقف على ضبطها.

ليتبين أهو سَوْرَةُ بن شداد بن موسى بن الضحاك أم لا ؟ فإن كان قول السمعاني صحيحاً فلعل هذا هو جَدُّ الترمذي الذي سبق أن ذكرت إشارته إليه بأنه كان مروزياً ، وعليه فيكون الترمذي قد نشأ في بيتٍ للحديث فيه شأنٌ فكان سبباً لطلبه وتحصيله ، حتى صار الترمذي رحمه الله إلى ما صار إليه ، وإن لم يَكُنْهُ فليس في المصادر ما يروي الغليل في نشأة الترمذي رحمه الله.

٣ ـ أسرته :

أسرة الإمام الترمذي رحمه الله لم أقف على شيء من أخبارها إلا ما ذكره الدكتور نور الدين عتر بقوله : «نشأ في أسرة رقيقة الحال»[١] ، وهذا القول لم يذكر من أين أخذه ، ولا من ذكره ، فالله أعلم بحقيقته.

* * *

(١) «الإمام الترمذي» (٢١).

المطلب الثالث: وفاته وسِنُّهُ:

بعد عمر طَوَّفَ فيه الترمذي رحمه الله البلاد لطلب العلم، رجع رحمه الله إلى بلده ترمذ، فتوفي في قرية يقال لها: بُوغ، كما ذكره السمعاني[(١)]، وأقره ابن الأثير[(٢)]، وأكثر أهل العلم يذكرون وفاته بترمذ، كما قال: غنجار[(٣)]، والمستغفري[(٤)]، وابن الأثير[(٥)]، وغيرهم، ولا تعارض بينها، فقول السمعاني أدقّ من قول غيره.

وأما تاريخ وفاته فليس فيه أحسن من قول الحافظ غنجار: «توفي بترمذ ليلة الاثنين لثلاث عشرة ليلة خلت من رجب سنة تسع وسبعين ومئتين»، وعليه أكثر أهل العلم منهم: المستغفري[(٦)]، والرَّشاطي[(٧)]، وابن خلكان[(٨)]، وغيرهم.

---

(١) «الأنساب» (٢/٣٣٥، ٣/٤٦).

(٢) «اللباب» (١/١٨٨).

(٣) «النفح» (١/١٧٠).

(٤) «تهذيب الكمال» (٢٦/٢٥٢).

(٥) «جامع الأصول» (١/١٩٣).

(٦) «تهذيب الكمال» (٢٦/٢٥٢).

(٧) «مختصر اقتباس الأنوار» (١/١١/ب)، «النفح» (١/١٧٠).

(٨) (٤/٢٧٨).

وبعض أهل العلم لا يذكر يوم وفاته اختصاراً، وإنما يذكرون الشهر والسنة كابن الأثير[1]، وابن كثير[2]، وابن حجر[3]، والسيوطي[4]، والدياربكري[5].

وبعضهم يذكر السنة فقط كاليافعي[6]، وابن قنفذ[7]، وغيرهما.

وفي وفاته قولان شاذان هما:

١ ـ وفاته سنة خمس وسبعين ومئتين، وهو قول السمعاني[8].

٢ ـ وفاته بعد الثمانين ومئتين، وهذا قول الخليلي[9].

وهذان القولان خلاف الذي عليه أكثر أهل العلم، ووفاته سنة تسع وسبعين ومئتين شبه المتفق عليه بينهم.

---

(١) «الكامل» (٦/٧٥).

(٢) «البداية» (١١/٧٢).

(٣) «التهذيب» (٩/٣٨٩).

(٤) «الطبقات» (٢٨٢).

(٥) «تاريخ الخميس» (٢/٣٤٣).

(٦) «مرآة الجنان» (٢/١٩٣).

(٧) (١٨٩).

(٨) «الأنساب» (٢/٣٣٥، ٣/٤٦).

(٩) «البداية» (١١/٧١).

وأما سِنُّه حين وفاته فلم يذكره أحد إلا أن الذهبي أشار إلى أنه كان من أبناء السبعين[1]، رحم الله الترمذي وجعل الجنة مثواه.

* * *

(١) «الميزان» (٣/٦٧٨).

المبحث الثاني
حياة الإمام الترمذي العلمية

وفيه أربعة مطالب:

- **المطلب الأول: طلبه للعلم.**
- **المطلب الثاني: رحلاته.**
- **المطلب الثالث: أشهر شيوخه.**
- **المطلب الرابع: أشهر تلاميذه.**

المبحث الثاني

حياة الإمام الترمذي العلمية

المطلب الأول: طلبه للعلم:

ما يصل إليه المرء من علو الكعب في العلم، ووفرة في المحفوظ دليل على سَبْقِ هِمةٍ عاليةٍ، وحرصٍ شديدٍ، وحملٍ للنفس على ما لا تشتهي من حب الراحة والدَّعَة في سبيل تحصيل العلم، وللترمذي رحمه الله من ذلك نصيب وافر، والتدليل على حرص الترمذي على العلم يأخذ طرقاً شتى فمن ذلك:

١ ـ القصة التي ذكرها عن نفسه في سماعه من أحد الشيوخ بطريق مكة[١]، فتراه قد كتب شيئاً من حديث ذلك الشيخ ثم اغتنامه لقاء ذلك الشيخ ليأخذ تلك الأحاديث سماعاً أو قراءة عليه.

٢ ـ تتبعه للحديث دون النظر إلى علو الإسناد ونزوله ـ كما هي همة المحدثين ـ فهو مشتغل بجمعه، يكتبه عن الشيخ والقرين، ولذا كانت كثير من أسانيده نازلة[٢].

---

(١) انظر (ص ٤٧).

(٢) «الإمام الترمذي» لعتر (٢٤).

وأما تاريخ ابتداء الترمذي رحمه الله في الطلب، وأول سماعه للحديث فهو مما تضِنُّ به مصادر ترجمته، إلا أنه ـ ولا شك ـ كان في سنٍّ مبكرةٍ، وقد ذكر محمد حبيب الله أن سماع الترمذي كان قبل بلوغه العشرين، واحتج لذلك بأن الترمذي سمع من الحافظ الثقة أبي جعفر محمد بن أبي حسين جعفر السَّمَنَانِيِّ[(١)] القُوْمَسِيِّ، المتوفي قبل سنة ٢٢٠هـ[(٢)] متابعاً في تاريخ وفاته الحافظَ ابنَ حجر[(٣)]، وأظن الدكتور أكرم ضياء العمري قد غَرَّه هذا التأريخُ أيضاً[(٤)].

وقد كنت تابعت محمد حبيب الله على هذا ثم أعدتُ النظر فيه بعد تنبيه الدكتور عداب الحمش إلى أن تاريخ الوفاة المذكور غلطٌ[(٥)]، وقد بان لي بعد إعادة النظر صواب ما ذكر الدكتور الحمش باعتبار طبقة وتسمية الآخذين عن السَّمَنَانِيِّ، ثم وقفت على تنصيص الحافظ ابن حجر على وفاته حين عرض لترجمته في «الفتح» فقال: «..كان حافظاً، وهو من أقران

(١) هكذا ضبطها السمعاني في «الأنساب» (١٤٨/٧)، وضبطها في «التقريب» بسكون الميم، والباقي سواء.

(٢) «كشف النقاب» (٤٥/١)، واستدرك بهذا على الدكتور نور الدين عتر.

(٣) «التقريب» (٥٧٨٩).

(٤) «تراث الترمذي العلمي» (٧).

(٥) «الإمام الترمذي» (١٣٤٠/٣).

البخاري، وعاش بعده خمس سنين»[1]، فتكون وفاته سنة ٢٦٠ أو ٢٦١، وهذا يتفق مع نص ابن عدي على أن أبا جعفر السَّمَنَانِيِّ «قتله صاحب للحسن بن زيد العلوي»[2]، وفتنة الحسن بدأت سنة ٢٥٠ واستمرت إلى سنة ٢٧٠[3]، وعلى هذا فقول ابن حجر في «التقريب» لاشك تصحيفٌ أو خطأٌ، وما انبنى عليه غلط.

وبعدُ فرجع الأمر إلى تأمّل أسماء شيوخه فلعلهُ يُظهر دلالة على ابتداء الطلب، وقد كانت السّنةُ في أهل الحديث الابتداء بشيوخ البلد ثم من كان قريباً منهم، ثم يتأهّل الطالب للرحلة، وقد أحسن الدكتور الحمش فيما استدركه على ما قرره الدكتور نور الدين عتر من حيث أن سماع الترمذي من شيوخه محمد بن عمرو السواق البلخي (ت٢٣٦)، ومحمود بن غيلان المروزي (ت٢٣٩)، وقتيبة بن سعيد البغلاني (ت٢٤٠) واستنباطه أن تكون رحلة الترمذي نحو سنة (٢٣٥)، والحقيقة أن هذا قد يفيد في ابتداء الرحلة، لكنه يخلط بين ابتداء الرحلة وابتداء الطلب فالرحلة إلى بلخٍ للسماع من محمد بن عمرو البلخي باعتباره أقدم شيوخه وفاة عند الدكتور عتر لا تنفي

---

(١) (٧/ ٤٨٣-٤٨٤).

(٢) «أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري» (٢٠٠).

(٣) انظر ترجمته في «السير» (١٣/ ١٣٦-١٣٧).

سماع الترمذي قبلَ ذلك من شيوخ بلده[1].

والصحيح إن شاء الله هو ما ذهب إليه الدكتور الحمش من أن الترمذي بكّر في الطلب بدليل ثبوت سماعه من يوسف بن يعقوب الصفار الكوفي المتوفى بها سنة (٢٣١)[2]، وقد خرج عنه في «الجامع» حديثاً واحداً (ح٣٣٧٨).

وأما سماعه من صالح بن عبد الله بن ذكوان الباهِليِّ الترمذيِّ ثم البغداديِّ؛ فعندي في البناء عليه نظرٌ من جهة الاختلاف في سنة وفاته، فالبخاري قال: «مات سنة بضع وثلاثين ومئتين بمكة أو نحوه»، وقريب منه قول البغوي: «مات سنة تسع وثلاثين ومئتين»، وقال ابن قانع، وابن حبان: «مات بمكة في سنة إحدى وثلاثين ومئتين»[3]، وقول البخاري ثم البغوي أولى في نظري لأنهما أقرب عهداً به فهو من طبقة شيوخهما، وإلى هذا فانتقاله إلى بغداد لم تُعرف سَنَتُهُ، فيُحتمل أن الترمذي سمع منه بترمذ ثم ارتحل الباهليُّ بعدُ.

---

(١) «الإمام الترمذي» لعتر(٢٣)، «الإمام الترمذي» للحمش (١/٦٩ـ٧٢).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (٣٢/٤٨٤/ت٧١٦٨)، «التهذيب» (١١/٤٣٢/ت٨٣٩).

(٣) انظر: «تاريخ بغداد» (٩/٣١٥)، «تهذيب الكمال» (١٣/٦١/ت٢٨٢١)، «التهذيب» (٤/٣٩٥/ت٦٦٩).

وأما نفي الدكتور الحمش كون محمد بن عمرو البلخي أقدم شيخ للترمذي واحتجاجه بثبوت سماع الترمذي من أحمد بن موسى السِّمْسار المعروف بمردويه (ت٢٣٥)[١]؛ فغير مُسلّمٍ، فالتحقيق ـ إن شاء الله ـ أن مردويه السِّمْسار توفي سنة (٢٣٨) كما حققه الحافظ ابن حجر في ترجمته وبين غلط المزي فيه[٢].

وبعد ما تقدم بيانه يمكن القول أن الترمذي رحمه الله ابتدأ السماع من شيوخ بلده قبل سنة (٢٣١)، لأنه تأهّل فارتحل في هذه السنة أو قبلها بقليل فسمع بالكوفة من يوسف بن يعقوب الصفار الكوفي المتوفى بها سنة (٢٣١)، فيكون ارتحاله وهو في الحادية والعشرين أو الثانية والعشرين على ما تقدم في سَنَةِ ولادته[٣]، وعليه فأول سماعه كان قبل ذلك لكن ليس فيه شيءٌ يُجزم به إلا ما هو معروف من عموم سُنَّةِ طلبةِ الحديثِ من الابتداء بالقرآن وتعلم الفرائض ثم السماع فيمكن أن يكون الابتداء بالطلب وهو بين العاشرة والخامسة عشرة أي بين سنة (٢٢٠) و(٢٢٥) والله أعلم.

---

(١) الإمام الترمذي (١/٧٢)، (٣/١٣١٢).

(٢) «التهذيب» (١/٧٧/ت١٣٠)، وانظر: «تهذيب الكمال» (١/٤٧٣/ت١٠٠)، وقول ابن حجر في «التهذيب» هو الصحيح فما أدري لم رجع فتابع المزي في «التقريب» (١٠٠).

(٣) (ص ٤٥).

وقد جمع الدكتور عداب الحمش من ينتسب إلى ترمذ من مشيخته، بانياً على ذلك أن شيوخ ترمذ هم الذين أثّروا في توجهه العلمي بادئ الأمر، وهذا لا إشكال فيه، لكن البحث في التسليم ببعض من ذكرهم، وقد ذكر ـ وفقه الله ـ ثمانية أذكر أولاً من أرى التسليم بقوله فيهم وهم خمسة، ثم أذكر من فيهم بالنسبة لي نظر وهم ثلاثة، وسأرتب الجميع وفق وفياتهم لما في ذلك من مزيد الفائدة بالنسبة لما نحن فيه وهو طلبه للعلم وتبكيره فيه.

١ ـ الجارود بن معاذ السلمي الترمذي (ت٢٤٤)[1].

٢ ـ أحمد بن الحسن بن جُنَيْدب الترمذي (ت٢٥٠)[2].

٣ ـ هريم بن مسعر الأزدي الترمذي عده ابن حجر من العاشرة[3]، ونعتوه بخادم الفضيل بن عياض، فلعله رجع إلى ترمذ بعد وفاة الفضيل بمكة سنة (١٨٧)[4].

٤ ـ محمد بن أحمد بن الحسين الترمذي لم أعرف وفاته وجعله ابن حجر في الطبقة الحادية عشرة[5].

---

(١) «تهذيب الكمال» (٤/٤٧٦/ت٨٨٣).

(٢) «تهذيب الكمال» (١/٢٩٠/ت٢٥).

(٣) «تهذيب الكمال» (٣٠/١٧١/ت٦٥٦٤).

(٤) «التقريب» (٥٤٣١).

(٥) «تهذيب الكمال» (٢٤/٣٤٦/ت٥٠٤١)، «التقريب» (٥٧١٠).

٥ ـ مكتوم بن العباس المروزي ويقال: الترمذي، وعده ابن حجر من الطبقة الثانية عشرة[(١)]، وقد تتابع أهل العلم على نسبته مروزياً، وبالتضعيف ترمذياً، وقد رجح الدكتور أنه ترمذي لأن أبا عيسى انفرد بالرواية عنه دون بقية الستة، وعندي أن ترجيح الدكتور بهذا محل تأمل، وأقوى منه تصريح الترمذي نفسه بنسبة شيخه ترمذياً حين روى عنه، وهو أدرى به فقد قال في «الجامع» (١٠٧٠): «حدثني أبو الفضل مكتوم بن العباس الترمذي، حدثنا عبد الله بن صالح..» فذكر حديثاً، وليس له في «الجامع» غيره، وروى عنه أقوال الثوري في الفقه فقال حين ذكر أسانيده إلى أهل العلم الذين ذكر أقوالهم في المسائل: «فما كان منه من قول سفيان الثوري .. ومنه ما حدثني به أبو الفضل مكتوم بن العباس الترمذي، حدثنا محمد بن يوسف الفريابي، عن سفيان»[(٢)].

أما من فيهم نَظَرٌ فَهُمْ:

١ ـ صالح بن عبد الله الباهلي الترمذي، وسبق[(٣)] بيان ما في مسألة سماع

(١) «تهذيب الكمال» (٢٨/٤٦٤/ت٦١٦٧)، «التقريب» (٦٨٧٤).

(٢) انظر ما سيأتي (ص ٧٢).

(٣) انظر (ص ٥٨).

الترمذي منه، فليس من المجزوم به أن يكون سماعه بترمذ لأن وفاته كانت بمكة سنة (٢٣٩) في الأظهر، ومع عدم العلم بسنة انتقاله عن ترمذ ففي القول بأن سماع الترمذي منه كان بها محل نظر.

٢ ـ موسى بن حزام الترمذي نزيل بلخ مات بعد (٢٥٠)[١]، ويأتي فيه ما سبق في صالح الباهلي، فالجزم بسماع الترمذي منه بترمذ محل تأمل مع عدم العلم بتاريخ انتقاله عنها ونزوله ببلخ.

٣ـ محمد بن إسماعيل بن يوسف السلمي الترمذي نزيل بغداد (ت٢٨٠)[٢]، فقد نص أهل العلم على أنه نزيل بغداد وبالنظر إلى طبقته وسنه فهو من أقران الترمذي إن لم يكن أصغر منه فإني لم أقف على سنة ولادته أو عمره، فالقول بسماع الترمذي منه بها يحتاج إلى دليل.

وفات الدكتور عداب الحمش ذكر صالح بن محمد الترمذي قاضيها، وهو دجال مرمي بأنواع من البلاء عافانا الله[٣]، وقد روى عنه الترمذي في «الجامع» أثراً عن أبي حنيفة عقب الحديث (٩٩)، هذا آخر ما أردت رَقْمه في هذا المطلب والله الموفق.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٩/٥٢/ت٦٢٤٨).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٤/٤٨٩/ت٥٠٧٠).

(٣) «اللسان» (٤/١٧٨).

المطلب الثاني: رحلاته:

اشتهر الإمام الترمذي رحمه الله بالرحلة فقال المزي[1]، وابن حجر[2]: «طاف البلاد»، ولاشك أن الترمذي اغتنم فرصة مروره بالبلاد أثناء هذه الرحلة، فسمع ممن يستطيع لُقيه من أهل العلم والمحدثين، ويأخذ عنهم.

وليس في المصادر ذكر شيء عن تاريخ ابتداء رحلته غير أن المزي نص على أن رحلته كانت بعد الأربعين ومئتين[3]، وهذا الذي ذكره رحمه الله يأباه النظر في مشيخة الترمذي.

وقد تقدم أنه ارتحل سنة (٢٣١) أو قبلها بقليل فسمع بالكوفة من يوسف بن يعقوب الصفار الكوفي المتوفى بها سنة (٢٣١)، فإذا كان ارتحاله إلى الكوفة في هذه السنة فيكون سماعه من مشيخته الخراسانيين ببلخٍ، وبغلان، ومرو، قبل هذا لقرب هذه البلاد من ترمذ، فسبق أنه سمع من محمد بن عمرو السواق البلخي (ت٢٣٦)، ومحمود بن غيلان المروزي (ت٢٣٩)، وقتيبة بن سعيد البغلاني (ت٢٤٠) وأكثر عن الأخيرين كما

(١) «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٢٥٠).

(٢) «التهذيب» (٩/ ٣٧٨).

(٣) كما في تعليق للمزي على ترجمة أحمد بن عبيد الله بن سهيل البصري نقله محقق «تهذيب الكمال» (١/ ٤٠١/ حا٢).

سيأتي في مبحث شيوخه[1].

وقد ذكر ابن نقطة أنه سمع بالحجاز، والبصرة، والكوفة، وواسط، وبغداد[2]، ونص الذهبي[3] على عدم دخوله الشام ومصر.

والتأمّل في مشيخته مع ما تقدم بيانه يدل على أن رحلته رحمه الله كانت إلى خراسان ـ فسمع ببلخ، وبغلان، ومرو ـ والري، والعراق ـ وسمع فيه بالبصرة، والكوفة، وواسط، وبغداد ـ والحجاز ـ فسمع بالحرمين ـ وهذه رحلة واسعة، فلعل النفقة قصرت به فلم يقدر على الرحلة إلى الشام ومصر.

وأما نفي دخوله بغداد كما ذهب إليه بعض الباحثين كمحمد حبيب الله[4] فمن العجبِ، فالترمذي رحمه الله في حرصه، وبغداد كانت حاضرة أهل الحديث في وقته؛ فكيف لمثله إغفال الرحلة إلى بغداد؟! ومع كونه خلاف نص الحافظ ابن نقطة السابق ذكره، فإني لم أجد أحداً من العلماء نفى دخوله بغداد، ومجرد عدم ذكر ترجمته في «تاريخ بغداد» لا يلزم منه عدم دخوله إياها لمن فهم شرط الخطيب في كتابه، وقد بين شرطه بقوله: «.. وهذه

---

(١) (ص ٦٧).

(٢) «التقييد» (١/ ٩٢).

(٣) «السير» (١٣/ ٢٧١).

(٤) «كشف النقاب» (١/ ٤٤).

تسمية الخلفاء، والأشراف، والكبراء، والقضاة، والفقهاء، والمحدثين، والقراء، والزهاد، والصلحاء، والمتأدبين، والشعراء من أهل مدينة السلام، **الذين وُلدوا بها، أو بسواها من البلدان ونزلوها، وذكر من انتقل منهم عنها ومات ببلدة غيرها، ومن كان بالنواحي القريبة منها، ومن قَدِمها من غير أهلها .. ولم أذكر من محدثي الغرباء الذين قدموا مدينة السلام ولم يستوطنوها سوى من صح عندي أنه روى العلم بها فأما من وردها ولم يحدث بها فاني اطرحت ذكره وأهملت أمره** لكثرة أسمائهم وتعذر إحصائهم غير نفر يسير عددهم، عظيم عند أهل العلم مَحَلُّهُمْ ثبت عندي ورودهم مدينتنا ولم أتحقق تحديثهم بها فرأيت أن لا أخلي كتابي من ذكرهم لرفعة أخطارهم وعلو أقدارهم»[1].

ولا يعرف عن الترمذي أنه سكن بغداد، ولا أثبت أحدٌ ممن تعرض لخلو تاريخ الخطيب من ترجمته إلى إثبات تحديثه ببغداد فيُستدرك عليه، فالظاهر لي أن عدم ترجمته جارٍ على شرطه، نعم قد ناقض الخطيب نفسه في تراجم[2] لكن المهم هنا بيان وجه عدم الترجمة للترمذي، وهو على كل

---

(١) (١/٢١٢-٢١٣).

(٢) انظر ما كتبه الدكتور بشار عواد في مقدمة تحقيقه للتاريخ (١/٧٧) وما بعدها حول ترك الخطيب الترجمة لكثير من أهل بغداد أنفسهم فضلاً عن الغرباء.

حالٍ احتمالٌ لا يرقى إلى معارضة قوة القول بدخول الترمذي بغداد بدلالة سماعه من محدثيها، وقوله رحمه الله: «ولم أرَ[1] أحداً بالعراق، ولا بخراسان في معنى العلل، والتاريخ، ومعرفة الأسانيد كبيرَ أحدٍ أعلمَ من محمد بن إسماعيل»[2]، ثم هو بعد قولٌ لم يسبق صاحبه إليه أحدٌ.

أما بعد ذلك فإن الترمذي رحل في كبره للتحديث، فرحل إلى بخارى وحدث بها كما ذكره غنجار في «تاريخ بخارى»[3]، ورحل أيضاً إلى نَسَفَ وقُرئ عليه بها كتابه «الجامع»، ذكر ذلك الحافظ عبد المؤمن بن خلف النَّسَفِيُّ[4] وأن القراءة كانت بدارهم فقال: «قرئ عليه «الجامعُ» في دارنا بنَسَفَ وأنا صغير ألعب»[5].

* * *

---

(١) هي على أصلها فلا يُتمحل في حملها على معنىً مجازي باحتمال ضعيف.

(٢) «شرح العلل» (١/٣٣٧).

(٣) «النفح الشذي» (١/١٦٥)، «البداية» (١١/٧١).

(٤) انظر ترجمته في «السير» (١٥/٤٨٠).

(٥) «تاريخ الإسلام» (٤٦٠).

المطلب الثالث: أشهر شيوخه:

الحرص على الطلب، ثم الرحلة للسماع ولقاء أهل العلم من أبرز السمات الدالة على علو الهمة، وحفظ العُمُر، وقد كان للإمام الترمذي رحمه الله من ذلك النصيب الكبير، والحظ الوافر، وقد كانت رحلته كما تقدم استظهاره سنة ٢٣١ أو قبلها بقليل وهو في نحو العشرين من عُمُره، وهذا يسّر له سماع الجمع الغفير من الشيوخ، قال المزي: «سمع خلقاً كثيراً من الخراسانيين، والعراقيين، والحجازيين وغيرهم»[(١)].

وقد سبق الشيخ محمد حبيب الله من ترجم للترمذي من المعاصرين إلى محاولة استقراء مشيخة الترمذي رحمه الله وتعدادهم، فعقد فصلاً ذكر فيه من شارك الترمذيُّ الشيخين: البخاريَّ ومسلماً، ومن شارك فيه أحدهما، ومن انفرد به عن باقي الستة، وبلغت عدة شيوخه عنده (٢٢١) شيخ[(٢)]، وهذا الإحصاء بناء على استقراء «الخلاصة» للخزرجي ثم «التقريب» و«التهذيب»[(٣)].

ثم جاءت دراسة الدكتور عداب الحمش: «الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع» فكان الاستقراء لكتب الإمام: «الجامع» و«العلل الكبير»

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٢٥٠ ـ ٢٥١).

(٢) انظر: «كشف النقاب» (١/ ٤٦-٧١).

(٣) السابق (١/ ٤٦/حاشية١).

و«العلل الصغير»، مع بيان مواضع الرواية فيها وعددها في كلٍ، وهو جهد أدق من الأول أثاب الله الجميع خيراً، وبناء على استقراءه فعدة شيوخ الترمذي بلغت (٢١٧) شيخٍ[١]، وهذان العددان متقاربان، ولم أدقق لمعرفة الأسماء التي زادت عند الأول لكن لعل سببها أن الدكتور الحمش لم يُدخل كتاب «الشمائل» ضمن استقراءه للمشيخة فلعل الأسماء الزائدة منه.

وهذا العدد من الشيوخ مع اختلاف البلاد من خراسان إلى الحرمين يدلك على حرص الترمذي رحمه الله على الطلب، وقد كان لهذه الجملة المباركة من المشيخة أثر ـ ولاشك ـ على الترمذي رحمه الله، لكنه تأثر بشيخه أمير المؤمنين في الحديث أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله أيما تأثر، بل ليس في شيوخ الترمذي أعظم أثراً عليه منه، وقد اختص الترمذي بملازمة البخاري، والاغتراف من بحر علمه حتى أصبح يعرف بتتلمذه عليه، ولذا كَثُرَ في كلام أهل العلم قولهم: تَتَلْمَذَ للبخاري، وعنه أخذ علم الحديث والعلل والرجال والتاريخ، وكان يقول: «ولم أرَ أحداً بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد كثير أحد أعلم من محمد بن إسماعيل»[٢].

---

(١) (٣/١٣٠٩ـ١٣٥٦)، وانظر ترتيبه لهم على الطبقات في (١/٧٣ـ٧٤).

(٢) (٥/٦٩٤).

وكان الترمذي كثير المساءلة والمباحثة له، وكتابه في «العلل» أكثره مسائل لشيخه، وكان البخاري يعرف للترمذي حق هذا الانقطاع إليه، فيحترمه ويوقره، بل بلغ به أن سمع منه حديثين، قال الترمذي في «الجامع» بعد سياقه حديث ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير سَوْرَةَ الحشر: «سمع مني محمد ابن إسماعيل هذا الحديث»[1].

وقال بعد حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال لعلي رضي الله عنه: (لا يحل لأحد يُجْنب في هذا المسجد غيري وغيرُك): «سمع مني محمد ابن إسماعيل هذا الحديث فاستغربه»[2].

وتأثر الترمذي بالبخاري وإن كان ظاهراً إلا أنه لا يعني تقليده إياه في كل ما صحَّحَ وعلَّلَ، بل كان الترمذي رحمه الله مجتهداً ينظر إلى أقوالِ البخاري وغيرِهِ من أهل العلم ثم يختار منها ما يراه راجحاً، ومن ذلك أنه خالف شيخه في حديث أبي هريرة رضي الله عنه في المسيء صلاته، فرأى قول يحيى القطان، عن عبيد الله بن عمر، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه أصح من قول الجماعة عن عبيد الله، عن سعيد بن أبي سعيد

---

(١) انظر: «تحفة الأحوذي»، كتاب «التفسير»، باب سورة الحشر (١٩٧/٩/ح٣٣٥٨)، وسقط قول الترمذي من المطبوع.

(٢) كتاب «المناقب»، باب مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه (٥٩٧/٥/ح٣٧٢٧).

المقبري، عن أبي هريرة ﵁، والبخاري صحح الوجهين[1]، وفي حديث حسين المعلم، عن عبد الله بن بريدة، عن عمران بن حصين ﵁ مرفوعاً: (من صلى قائماً فهو أفضل، ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم، ومن صلى نائماً فله نصف أجر القاعد) صحح الحديث بهذا اللفظ كما رواه الجماعة عن حسين، وأشار إلى تفرد إبراهيم بن طهمان برواية الحديث عن حسين بلفظ: (صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنب)، وهو عند البخاري بوجهيه[2]، ومن المواضع الظاهرة حديث ابن مسعود ﵁ في الاستنجاء بالحجرين والروثة[3]، في مواضع أخر ـ لِمَنْ تتبعها ـ تدلك على ما قلتُ.

ومع ما تقدم بيانه إلا أن الترمذي لم يخرج عن البخاري كثيراً فلم يرو عنه في «الجامع» إلا خمسين (٥٠) حديثاً[4]، وسبب ذلك فيما يظهر أن

---

(١) انظر دراسة الحديث (٣٢).

(٢) انظر دراسة الحديث (٤٠)، ودراسة الحديث (٣).

(٣) «الجامع» (١/٢٥/ح١٧)، وانظر دراسة لي عن الحديث في رسالتي: «أحاديث أبي إسحاق السبيعي التي ذكر الدارقطني فيها اختلافاً في كتابه العلل» (ح٥٨).

(٤) هذا التعداد للأحاديث ولكل الشيوخ التسعة الآتي ذكرهم مما استفدت فيه من برنامج حرف للكتب التسعة، وسأنبه على الفرق بين العدد في البرنامج وبين تعداد الدكتور عداب الحمش فعنده للبخاري (٣٦) حديثاً، انظر: (٣/١٣٣٧).

الترمذي خرج عن تسعة من شيوخه دار عليهم كتابه «الجامع»، وروايته عنهم مما تعلو به أسانيده، وطلب العلو مما استقر عند الجميع العلمُ بحرصهم عليه، وقبل ذكرهم أنبه إلى أن الترمذي مع احتفاله بشيخه البخاري فقد كان لعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، وأبي زرعة الرازي أثر من حيث استفادته منهما في العلل، والرجال، والتاريخ، لكنهما دون البخاري، وقد أفاد هذا قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وما كان فيه من ذكر العلل في الأحاديث، والرجال، والتاريخ فهو ما استخرجته من كتب التاريخ، وأكثر ذلك ما ناظرت به محمد بن إسماعيل، ومنه ما ناظرت به عبد الله بن عبد الرحمن، وأبا زرعة، وأكثر ذلك عن محمدٍ، وأقلُّ شيءٍ فيه عن عبد الله، وأبي زرعة، ولم أر أحداً بالعراق، ولا بخراسان في معنى العلل، والتاريخ، ومعرفة الأسانيد كثيرَ أحدٍ أعلمَ من محمد بن إسماعيل»[(١)].

أما الشيوخ التسعة الذين أشرت إليهم فهاكهم مرتبين حسب كثرة الرواية عنهم:

١ ـ قتيبة بن سعيد البغلاني (ت٢٤٠)، خرج له (٦٠١) حديث[(٢)].

(١) سبق بعضه (ص ٦٨)، وانظر: «شرح العلل» (١/٣٣٧).

(٢) وكذلك عند الدكتور عداب في (١/٨٢)، وفي (٣/١٣٣٤) (٦٠٦) حديث.

٢ ـ محمد بن بشار العبدي بندار (ت٢٥٢)، خرج له (٤٤٢)[١].

٣ ـ محمود بن غيلان المروزي (ت٢٣٩)، خرج له (٢٩٢) حديث[٢].

٤ ـ هناد بن السري الكوفي (ت٢٤٣)، خرج له (٢٨٠) حديث[٣].

٥ ـ أحمد بن منيع البغوي (ت٢٤٤)، خرج له (٢٤٩) حديث[٤].

٦ ـ محمد بن يحيى العدني (ت٢٤٣)، خرج له (١٨٠) حديث[٥].

٧ ـ محمد بن العلاء الهمداني (ت٢٤٨)، خرج له (١٧٦) حديث[٦].

٨ ـ علي بن حجر السعدي (ت٢٤٤)، خرج له (١٦٩) حديث[٧].

٩ ـ عبد بن حميد الكشي (ت٢٤٩)، خرج له (١٥٨) حديث[٨].

هؤلاء أبرز شيوخه من حيث السماع والرواية عنهم، أما شيوخ الترمذي رحمه الله الذين أخذ عنهم فقه أئمة الحديث فإنه نص عليهم في كتاب «العلل» وسوف أذكرهم مرتبين:

---

(١) وكذلك عند الدكتور عداب في (٨٢/١)، وفي (١٣٣٨/٣) (٤٣٢) حديث.

(٢) وكذلك عند الدكتور عداب في (٨٢/١)، وفي (١٣٤٨/٣) (٢٩٣) حديث.

(٣) وكذلك عند الدكتور عداب في (٨٢/١)، وفي (١٣٥٢/٣) (٢٦٣) حديث.

(٤) وكذلك عند الدكتور عداب في (٨٢/١)، وفي (١٣١٣/٣) (٢٦٠) حديث.

(٥) وكذلك عند الدكتور عداب في (٨٢/١)، وفي (١٣٤٧/٣) (١٧٤) حديث.

(٦) وكذلك عند الدكتور عداب في (٨٢/١)، وفي (١٣٤٤/٣) (١٧٧) حديث.

(٧) وعند الدكتور عداب في (٨٢/١) و(١٣٣٠/٣) (١٦٣) حديث.

(٨) وكذلك عند الدكتور عداب في (٨٢/١)، وفي (١٣٢٨/٣) (١٥٧) حديث.

(أ) **أقوال سفيان الثوري**: أخذها من طريقين:

- محمد بن عثمان الكوفي، عن عبيد الله بن موسى، عنه.
- أبو الفضل مكتوم بن العباس الترمذي، عن الفريابي، عنه.

(ب) **أقوال مالك بن أنس**: أخذها من ثلاثة طرق:

- إسحاق بن موسى الأنصاري، عن معن بن عيسى القزاز، عنه.
- أبو مصعب الزهري، عنه.
- موسى بن حزام، عن القعنبي، عنه.

(ج) **أقوال عبد الله بن المبارك**: أخذها من طرق عنه إلا أنه لم يذكر شيوخه بل ذكرها مقطوعة.

(د) **أقوال الشافعي**: أخذها الترمذي من طرق عنه، وذكر أن الربيع ابن سليمان كتب له إجازة بذلك.

(هـ) **أقوال أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهوية**: أخذها الترمذي عن إسحاق بن منصور، عنهما[1].

وهذا يدل على عناية الترمذي بفقه أئمة الحديث، وهو ظاهر في كتابه، فلا يخلو باب من ذكره اختلاف أهل العلم في المسألة، وأقوالهم فيها إلى غير ذلك من الفوائد الحديثية.

---

(١) «الجامع» (٥/٦٩٢ ـ ٦٩٣).

المطلب الرابع: أشهر تلاميذه.

أخذ عن الترمذي رحمه الله جمعٌ كثيرٌ عدَّ منهم المزي ستة وعشرين راوياً[1]، وسأذكر ترجمة بعض من وقفتُ على تسميته من رواة «الجامع» وهم:

١ ـ أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبي التاجر، الإمام المحدث، مفيد مرو، رحل إلى أبي عيسى لسماع «الجامع» سنة خمس وستين ومئتين، وعمره ست عشرة سنة، وصارت الرحلة إليه لسماع «الجامع»، توفي في رمضان سنة ست وأربعين وثلاث مئة (٣٤٦)[2].

٢ ـ أبو سعيد الهيثم بن كليب بن سريج الشاشي، الإمام الحافظ الثقة، صاحب «المسند»، المتوفى سنة خمس وثلاثين وثلاث مئة (٣٣٥)[3].

وقد روى الهيثم عن الترمذي كتابه في «الشمائل» واشتهر بذلك، وروى «الجامع» أيضاً، نص على روايته: ابن خير[4]، والتجيبي[5]، وأبو الحسن علي بن المفضل بن علي المقدسي في كتاب «الأربعين

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٦/٢٥١).

(٢) انظر: «السير» (١٥/٥٣٧).

(٣) المصدر السابق (١٥/٣٥٩).

(٤) «فهرست ابن خير» (١١٩).

(٥) برنامجه (١٠٣).

المرتبة على طبقات الأربعين»، وروى حديثاً من طريقه[1]، ولعل كثيرين لا يذكرونه لأنه توفي قبل المحبوبي بنحو عشر سنين، فكان السماع من المحبوبي أعلى إسناداً.

٣ ـ أبو حامد أحمد بن عبد الله التاجر المروزي، ذكره ابن خير[2]، والتجيبي[3]، ولم أقف على ترجمته[4].

٤ ـ أبو ذر محمد بن إبراهيم بن محمد الترمذي، ذكره ابن خير[5]، وروايته للجامع منها نسخة بمكتبة رئيس الكتاب[6]، كما أفادني فضيلة الدكتور: عبد الصمد بن بكر عابد وفقه الله.

٥ ـ أبو محمد الحسن بن إبراهيم القطان، قال عنه الذهبي: «الرجل الصالح»[7]، وروايته ذكرها ابن خير[8].

---

(١) انظر: (٢٥٧، ٢٥٩ ـ ٢٦٠).

(٢) (١٢٠).

(٣) (١٠٣).

(٤) ولينتبه إلى وقوع انتقال في رقم حاشية الترجمة عند الدكتور عداب الحمش في كتابه: «الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع» (١/ ١١٢).

(٥) (١٢١).

(٦) برقم (١٥٤).

(٧) «تاريخ الإسلام» (سنة ٣٤٣/ ٢٧٤/ت٤٤٨).

(٨) (١٢١).

٦ـ أبو الليث نصر بن الفتح بن حمدين الإِشْتِيْخَنِيُّ، منسوب إلى: إِشْتِيْخَنْ قرية في سمرقند[(١)]، كذا ذكره ابن ماكولا[(٢)]، والسمعاني إلا أنه سمى جدّه: أحمد[(٣)]؛ وأفادا بأنه روى عن أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، وأبي موسى عمران بن إدريس الخَثْعمي، ومحمد بن سليمان الباغَنْدي، وإسماعيل القاضي، وروى عنه أبو نصر المُلاحِمِي، ومحمد بن أحمد بن موسى البزاز، ولم أقف على مزيد بيان لحاله، وقد روى من طريقه الكلاباذي في «الإخبار بفوائد الأخبار» عن الترمذي في واحد وثلاثين موضعاً[(٤)]، والأقرب عندي من تأمّل سياق الروايات أن له رواية للجامع لا سماع مطلق، غير أني لم أقف على من نص على روايته للجامع فالله أعلم.

---

(١) «معجم البلدان» (١/٢٣٣).

(٢) (٢/٥٢٨).

(٣) (١/٢٦٨).

(٤) (١/١٢٠، ١٢٢، ١٣٤، ١٥٦، ١٧٣، ١٧٧، ٢٠١، ٢٢٨، ٢٥٠، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧٢، ٢٧٣، ٣١٩، ٣٧٩، ٣٩٩، ٤٦٥، ٤٧٥، ٤٧٩، ٤٩٣، ٤٩٤، ٥١٠، ٥١٢، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٣٠، ٥٥١، ٢/٥٦٥، ٥٧١، ٥٧٣، ٥٧٤)، ورواية عن محمد ابن سليمان الباغندي (١/١٣٧).

وغلط محقق كتاب الكلاباذي الأستاذ وجيه كمال الدين زكي[1] حين ظن نصر بن الفتح هذا هو: نصر بن الفتح السمرقندي المترجم في «الميزان»[2] ثم في «اللسان» وقال فيه الحافظ ابن حجر متعقباً الذهبي في رميه بالوضع: «ونصر بن الفتح ما ضعفه أحد قط أيضاً وهو شيخ ابن حبان»[3].

فشيخ ابن حبان الذي ذكراهُ ترجمَهُ السمعانيُّ فقال: «أبو منصور نصر ابن الفتح بن يزيد بن سالم العَتَكِيُّ المعروف بالفَاميِّ المُرَبَّعِيِّ، من أهل سمرقند، يروي عن عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي، ورجاء بن المُرَجّي الحافظ المروزي، ومحمد بن صالح الترمذي، ومحمد بن إسحاق الصغاني، ومحمد بن عيسى بن يزيد الطرسوسي، ومحمد بن معاذ بن يوسف المروزي، وجماعة كثيرة سواهم، روى عنه أبو نصر محمد بن عبد الرحمن الشافعي، ومحمد بن عبد الله بن محمد بن جعفر الكاغِذِي، ومات سنة ست عشرة وثلاث مئة»[4]، وذكره المزي بمثل هذا السياق في النسب وزاد

---

(١) (١٩/١) من مقدمة الكتاب.

(٢) «الميزان» (٢٥٣/٤).

(٣) «اللسان» (٢١٩/٧)، ولم أقف إلا على رواية واحدة لابن حبان عنه خرجها في كتابه (٣٦٠٢) وهو شاذ المتن.

(٤) «الأنساب» (٢٣٥/١١)، وانظر: «اللباب» (١٩٢/٣)، «تبصير المنتبه» (١٣٥٥/٤).

وصفه بالقاضي[1].

وبينٌ مما تقدم الفرق بين تلميذ الترمذي وشيخ ابن حبان من حيث النَسَب، والكنية، والنِّسْبة مع غرابة نِسْبة صاحبنا.

* * *

(١) «تهذيب الكمال» (١/٤٧٦) في أثناء ترجمة أحمد بن محمد بن يحيي القومَسِي النَّيْزَكي.

المبحث الثالث

مكانته العلمية وآثاره

وفيه مطلبان:

- **المطلب الأول: مكانته العلمية.**
- **المطلب الثاني: مؤلفاته.**

المبحث الثالث

مكانته العلمية وآثاره

المطلب الأول: مكانته العلمية:

منزلة العالم ومكانته يظهرها ثناء أهل العلم عليه، وذكرهم لفضله وعلو كعبه ونحو ذلك، وقد أخذ الإمام الترمذي رحمه الله حظاً وافراً من ثنائهم، ومن أقوال أهل العلم فيه:

قول شيخه البخاري له: «ما انتفعت بك أكثر مما انتفعت بي»[1]، وهذا غاية المدح من مثل أبي عبد الله رحمه الله مع ما له من المكانة.

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «كان ممن جمع وصنف وحفظ وذاكر»[2].

وقال عمر بن عَلَّك: «مات محمد بن إسماعيل البخاري ولم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والحفظ والزهد والورع، بكى حتى عمي، وبقي على ضرره سنين»[3].

---

(١) «التهذيب» (٩/٣٨٩).

(٢) (٩/١٥٣).

(٣) «تاريخ الإسلام» (٤٦١)، «التهذيب» (٩/٣٨٩).

وقال أبو سعد بن عبد الرحمن الإدريسي: «الحافظ الضرير، أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث ﷺ، صنف كتاب الجامع، والتواريخ، والعلل تصنيف رجل عالم متقن، كان يضرب به المثل في الحفظ»[1].

وقال الخليلي: «ثقة متفق عليه، له كتاب في السنن، وكلام في الجرح والتعديل ... مشهور بالأمانة والعلم»[2].

وشهد له الدارقطني والحاكم بالإمامة والشهرة.

وقال السمعاني: «إمام عصره بلا مدافعة، صاحب التصانيف»[3].

وقال أيضاً[4]: «أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث، صنف كتاب «الجامع» و«التاريخ» و«العلل» تصنيف رجل عالم متقن، وكان يضرب به المثل في الحفظ والضبط»، ونحوه قال ابن خلكان[5].

---

(١) «فضائل الكتاب الجامع» (٣١) وعنه: «النفح» (١/ ١٦٥)، «تاريخ الإسلام» (٤٦٠)، «السير» (١٣/ ٢٧٣)، «التهذيب» (٩/ ٣٨٨).

(٢) «الإرشاد» (٣/ ٩٠٥)، وانظر: «تاريخ الإسلام» (٤٦١)، «البداية» (١١/ ٧١)، «التهذيب» (٩/ ٣٨٨).

(٣) «الأنساب» (٢/ ٣٣٥).

(٤) (٣/ ٤٥).

(٥) (٤/ ٢٧٨).

وقال ابن الأثير في «الكامل»: «كان إماماً حافظاً له تصانيف حسنة»[(١)].

وقال المزي: «الحافظ... أحد الأئمة الحفاظ المبرزين، ومن نفع الله به المسلمين»[(٢)].

وقال ابن الأثير في «جامع الأصول»: «أحد العلماء الحفاظ الأعلام، وله في الفقه يد صالحة»[(٣)].

وقال الذهبي في «السير»: «الحافظ العلم، الإمام، البارع»[(٤)].

وقال في «التذكرة»: «الإمام الحافظ»[(٥)].

وقال في «الميزان»: «الحافظ العلم... ثقة مجمع عليه»[(٦)].

وقال في «العبر»: «الإمام الحافظ.... وكان من أئمة هذا الشأن»[(٧)].

وقال ابن كثير[(٨)]: «وهو أحد أئمة هذا الشأن في زمانه، وله المصنفات

---

(١) (٦/٧٥).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٦/٢٥٠).

(٣) (١/١٩٣).

(٤) (١٣/٢٧٠).

(٥) (٢/٦٣٣).

(٦) (٣/٦٧٨).

(٧) (١/٤٠٢).

(٨) (١١/٧١).

المشهورة».

وقال ابن العماد: «كان مبرزاً على الأقران، آية في الحفظ والإتقان»[1].

هكذا توالت أقوال أهل العلم في الثناء عليه رحمه الله ووصفه بما هو أهله، ولم يخالف في هذا إلا ابن حزم فنُقل عنه وصف أبي عيسى بالجهالة، فانبرى غير واحد من أهل العلم لرد كلامه، وقد كنت كتبت حول هذا شيئاً ثم وقفت على ما كتبه فضيلة الدكتور محمد بن عبد الرحمن الصقلي في كتابه: «جامع الترمذي في الدراسات المغربية ـ رواية ودراية»[2]، فرأيته كافياً في مُجمله غير أني أنبه على فوائد متفرقة تضم إلى ما ذكره وفقه الله فأقول وبالله التوفيق والسداد:

١ ـ أول من نقل الكلام المنسوب إلى ابن حزم هو ابن القطان الفاسي، وكل من جاء بعد سواء المشارقة أو المغاربة فمن أبي الحسن ابن القطان نقلوا، فليس للمشارقة اطلاع على كتاب «الإيصال»[3]، ولذا كان

---

(١) «الشذرات» (٣/٣٢٧).

(٢) (٢٩) وما بعدها.

(٣) إن أردت مصداق هذا فدونك الكتب فهل ترى في «فتح الباري» أو «المعجم المفهرس» أو «المؤسس» لابن حجر، أو أي عالم آخر ذكراً للإيصال؟ وما عمدة أهل العلم إلا النقل من «المحلى».

اعتماد الحافظ ابن كثير على «المحلى» كما سيأتي، وأذكر أولاً نص كلام ابن القطان لأن الاعتماد فيما سيأتي عليه فقال: «جَهّلَهُ بعض من لم يبحث عنه، وهو أبو محمد ابن حزم، فقال في كتاب الفرائض من «الإيصال» إثر حديث أورده: إنه مجهول؛ فأوجب ذلك في ذكره من تعيين من شهد له بالإمامة ما هو مستغن عنه بشاهد علمه وسائر شهرته، فممن ذكره في جملة الأحاديث: أبو الحسن الدارقطني، وأبو عبد الله بن البيع، وقال أبو يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي الحافظ في كتابه... الحافظ، ثقة، متفق عليه، وممن ذكره الأمير ابن ماكولا، وابن الفرضي[1]، وأبو سليمان الخطابي، وذكر وفاته جماعة منهم: أبو محمد الرشاطي[2]..»[3].

هذا نصه، ثم جاء أهل العلم بعده فأخذوا كلام ابن حزم منه

(١) كشفت عنه في مظنته من كتاب «المتشابه في أسماء نقلة الحديث»، في باب سودة وسورة (ج٢/٩٨/أ) فلم أجده، والله أعلم.

(٢) له كتاب في الأنساب يسمى: «اقتباس الأنوار»، وهو مفقود، والموجود مختصر عبد الحق الإشبيلي صاحب «الأحكام»، واسمه: «مختصر اقتباس الأنوار» وأشرت إلى موضع كلامه في مصادر الترجمة.

(٣) «الوهم والإيهام» (٢/٢٤٧/أ).

كالذهبي[1]، وابن كثير[2]، وغيرهما.

٢ ـ لم ينقل ابن القطان عبارة ابن حزم بلفظها لينظر فيها، وإنما نقلها بالمعنى، وقد يعتري الناقلَ بالمعنى الغلطُ في فهمه لما نقل، ويقوي هذا ما سيأتي عند الكلام على ما في «المحلى».

٣ ـ عزا الحافظ ابن كثير كلام ابن حزم إلى «المحلى» فقال: «وجهالة ابن حزم لأبي عيسى الترمذي لا تضره حيث قال في محلاه: ومن محمد بن عيسى بن سورة؟...»، وهذا النص ليس له وجود في «المحلى»، وأظنه نقله بالمعنى، ويُقوي هذا في خَلَدي شَبَهُهُ بالذي وقع للتجيبي في برنامجه إذ قال: «.. فقال في كتاب الفرائض من إيصاله إثر حديث أورده فيه أن أبا عيسى مجهول لا يعرف ..»[3]، والملحوظ عدم نقلهما النص بعينه بل بالمعنى، غير أن كلام ابن كثير أكثر إيهاماً لعزوه إياه للمحلى، والحال ألاّ لوجود له فيه.

٤ ـ قال ابن حزم: «وموه بعضهم بأن قال: قد روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «أفرض أمته زيد بن ثابت»؟ قلنا: هذه رواية لا

---

(١) «الميزان» (٦٧٨/٣)، «التاريخ» (٤٦١).

(٢) (٧١/١١).

(٣) (١٠٦).

تصح، إنما جاءت إما مرسلة، وإما مما حدثنا به أحمد بن عمر بن أنس العذري، قال: أنا علي بن مكي بن عيسون المرادي، وأبو الوفاء عبد السلام بن محمد بن علي الشيرازي، قال مكي: نا أحمد بن أبي عمران الهرويي، نا أبو حامد أحمد بن علي بن حسنويه المقري بنيسابور، نا أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، نا سفيان بن وكيع، نا حميد بن عبد الرحمن، عن داود بن عبد الرحمن العطار، عن معمر، عن قتادة، عن أنس، عن رسول الله ﷺ فذكره، وفيه: وأفرضهم زيد بن ثابت، وأقرؤهم أبي بن كعب.

وقال أبو الوفاء: أنا عبد الله بن محمد بن أحمد بن جعفر السقطي، نا إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الصفار، نا أحمد بن محمد بن غالب، نا عبيد الله بن معاذ العنبري، نا بشر بن المفضل، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أنس، عن النبي ﷺ فذكره وفيه: وأقرؤهم أُبي، وأفرضهم زيد.

قال إسماعيل بن محمد الصفار: نا الحسن بن الفضل بن السمح، نا محمد بن أبي غالب، نا هشيم، عن الكوثر، عن، نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ فذكره وفيه: وإن أقرأها لأُبي، وإن

أفرضها لزيد، وإن أقضاها لعلي.

قال أبو محمد: هذه أسانيد مظلمة؛ لأن أحمد بن أبي عمران، وأبا حامد بن حسنويه مجهولان، وإسماعيل الصفار مثلهما، وأحمد بن محمد بن غالب إن كان غلام خليل فهو هالك متهم، وإن كان غيره فهو مجهول، والحسن بن الفضل، ومحمد بن أبي غالب، والكوثر: مجهولون»[1].

هذا كلام ابن حزم بطوله والملحوظ فيه أمور:

الأول: أن ابن حزم في سياق الاحتجاج على تضعيف الحديث، وقد ضعفه بعدة رواة وخَلَّصَ محمد بن عيسى بن سورة من بينهم فما تعرض له بشيء، بل تكلم فيمن قبله ومن بعده، فلو كان محمد بن عيسى بن سورة محلاً للجرح فما أظن ابن حزم تاركه دون مسيس بقول.

الثاني: هذا الذي سبق يدل على ما سبقت الإشارة إليه من أن كلام ابن حزم نقله عدة بالمعنى، فأظنهم ما أتقنوا النظر في كلامه، فظنوا قوله: هذه أسانيد مظلمة .. مجهولون؛ فأسرع إلى خلدهم أنه

---

(١) «المحلى» (٩/٢٩٥-٢٩٦).

يعني أبا عيسى في جملتهم.

الثالث: هذا الذي سبق إنما هو نوع اعتذارٍ لمن عزا للإيصال، أما من عزا للمحلى فليس فيه إلا هذا الموضع، والإنصافُ يقتضي الناظر القول بغلط من أخذ منه نسبة القول بتجهيل الترمذي لابن حزم، بل هو دال كما سبق على أن محمد بن عيسى بن سورة بريء من جرحٍ مسقط عند ابن حزم.

الرابع: أرى سلامة ما استنتجه محمد عوامة من هذا السياق، وأن ابن حزم إنما يروي رواية جاءت من طريق الترمذي لا أنه يروي من طريق الجامع نفسه، فراجعه بطوله فهو مفيد[1].

٥ ـ قال ابن حجر: «وأما ابن حزم فإنه نادى على نفسه بعدم الإطلاع فقال... ولا يقولن قائل: لعله ما عرف الترمذي ولا أطلع على حفظه، ولا على تصانيفه، فإن هذا الرجل قد أطلق هذه العبارة في خلق من المشهورين من الثقات الحفاظ كأبي القاسم البغوي، وإسماعيل بن محمد الصفار، وأبي العباس الأصم وغيرهم، والعجب أن الحافظ ابن الفرضي ذكره في كتابه المؤتلف والمختلف

(١) «الكاشف» (٢/٢٠٨ـ٢٠٩).

ونبه على قدره فكيف فات ابن حزم الوقوف عليه فيه»[1].

وحول هذا أمور:

الأول: كلام ابن حجر مبني على وقوف ابن حزم على جامع الترمذي، فإن لم يقف عليه ففي كلام ابن الفرضي تنبيه على قدر الترمذي وكتابه بين يديه بل هو من مرويات ابن حزم نفسه[2]، وقد سبق ما عندي حوله.

الثاني: قريب منه زعم الذهبي أن «الجامع» لم يدخل الأندلس إلا بعد موت ابن حزم، وقد أحسن الدكتور الصقلي تفنيد هذا.

الثالث: أرى أن دخول الكتاب الأندلس قبل وفاة ابن حزم ليس قاطعاً في وقوف ابن حزم عليه، ويقوي هذا عدم الوقوف في شيء من مصنفات ابن حزم على الرواية من طريق «الجامع»، ودونك الحديث السابق في الفرائض ففيه دلالة على ما قلت.

٦ ـ وبعد فهذا الذي سبق إن ضممته مع ما حرره الدكتور الصقلي، ومحمد عوامه فالذي أرى أن نسبة القول المذكور إلى ابن حزم فيه نظر، ثم وقفتُ على كلام لابن حزم في آخر رسالته المسماة بـ:

---

(١) «التهذيب» (٩/٣٨٨).

(٢) «بغية الملتمس» (٣٥٥).

«الرسالة الباهرة» فقال: «وأما الحفظ فهو ضبط ألفاظ الأحاديث، وتثقيف سوادها في الذكر، والمعرفة بأسانيدها، وهذه صفة حفاظ الحديث كالبخاري، ومسلم، والترمذي[1]، والنسائي، وأبي داود، وابن عفرة[2]، والدارقطني، والعقيلي، والحاكم، ونظرائهم، فهؤلاء في هذه الطريقة فوق هؤلاء المذكورين إلا أحمد، فإنه في الحفظ نظير هؤلاء..»، وهذا النص قاطع بأن الترمذي عنده ليس راوياً فحسب بل معدود في كبار الحفاظ.

وعليه فليس في نسبة ذلك إلى ابن حزم إلا أن يقال: لم يعرفه أولاً فجهله، ثم عرفه بعد فأثنى عليه، أو جهّله تعنتاً، فأما الأول فوارد ولم يَبِنْ لي ما أدلل به عليه، وأما الثاني فاللهم غُفْراً فلست أقول به، ولا علم الله من قلبي إن شاء الله أنه انعقد عليه، فإن كان هاهنا من يقول به فامرؤٌ وعمله، وما الحساب ببعيد، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

والحاصل أن ابن حزم أخطأ في قوله إن ثبت النقل عنه، وما هو إلا من

---

(١) حاول الأستاذ محمد معصومي التشكيك في ذكر الترمذي هنا، وعمدته كلام الذهبي الذي أشرنا إليه سابقاً، وقد سبق أن قوله في هذا لا دليل عليه بل هو محض غلط بينته الرواية للكتاب بالأندلس.

(٢) كذا، وصوابه إن شاء الله: ابن عقدة.

قبيل الشاذ الذي لا يلتفت إليه، وإمامة أبي عيسى من المُجمع عليه، لكن في النفس شيء من ثبوت النقل عنه كم تقدم تفصيله.

* * *

المطلب الثاني: مؤلفاته:

بعد حياة ملئت بالعلم تعلماً وتعليماً توفي الترمذي رحمه الله وقد ترك آثاراً نفع الله بها المسلمين بعده، فالله يجزيه عنها بجزيل ثوابه، وواسع فضله، وهذه الآثار هي:

١ - كتاب الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ، ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل:

لا يختلف أحد من أهل العلم في نسبة الكتاب إليه، وهو أكثر كتبه شهرة، وأحد أصول المسلمين.

وبهذه التسمية ذكره ابن خير[1]، وأيده عبد الفتاح أبو غدة في رسالة أفردها لذلك[2]، وأما الأسماء التي يذكرها المترجمون له فهي مختصرة كالجامع مثلاً.

وتشتهر تسميته عند العلماء بالسنن، وأول من رأيته سماه بذلك الحافظ الخليلي[3]، والكتاب وإن كان مشتملاً على السنن لكنه عند المحدثين على رسم الجوامع، ثم هو خلاف الاسم الصحيح الذي حفظته كتب

---

(١) «فهرست ابن خير» (١١٧).

(٢) اسمها: «تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي».

(٣) «الإرشاد» (٣/٩٠٥).

البرامج والأثبات كما تقدمت الإشارة إليه.

وقد فرغ الإمام من تصنيفه يوم الأضحى من سنة سبعين ومئتين (٢٧٠)، ودليل هذا ما ذكره المؤتمن الساجي أنه رأى هذا التأريخ على نسخة عتيقة من الكتاب[١].

وفي فضل «الجامع» وأهميته يقول شيخ الإسلام أبو إسماعيل عبد الله ابن محمد الأنصاري: «كتابه عندي أنفع من كتاب البخاري ومسلم، لأن كتابي البخاري ومسلم لا يقف على الفائدة منهما إلا المتبحر العالم، وكتاب أبي عيسى[٢] يصل إلى فائدته كل واحد من الناس»[٣].

ويقول الذهبي: «وكتابه «الجامع» يدل على تبحره في هذا الشأن، وفي الفقه واختلاف العلماء...»[٤].

وقال: «وفي «الجامع» علم نافع، وفوائد عزيزة، ورؤوس المسائل، وهو أحد أصول الإسلام»[٥].

---

(١) «التقييد» (١/ ٩٥).

(٢) في «تاريخ الإسلام» (٤٦١): إسماعيل، وهو غلط.

(٣) «النفح» (١/ ١٨٤).

(٤) «تاريخ الإسلام» (٤٦٠).

(٥) «السير» (١٣/ ٢٧٤).

وقال: «جامعه قاض له بإمامته وحفظه وفقهه»[1].

وللجامع شروح ومختصرات كثيرة، انظر عنها كتاب «تاريخ التراث العربي» لفؤاد سزكين[2]، «جامع الشروح والحواشي» للحبشي[3]، «جامع الترمذي في الدراسات المغربية» للصقلي[4].

وجملة «الجامع» واحد وخمسون كتاباً آخرها كتاب «العلل»، وهو غير الذي سيأتي بعده، وكتاب «العلل» هذا زاده الإمام الترمذي رحمه الله بسمرقند[5].

وقد جرى كثير من المُترجمين للترمذي رحمه الله على نقل مقولة عنه في الثناء على كتابه خرجها الإسعردي[6]، وابن نقطة[7] من طريق أبي علي منصور بن عبد الله بن خالد الذُّهْلِيِّ الخالِدِيِّ الهَرَوِيِّ قال: قال أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي: «صنفت هذا الكتاب ـ يعني المسند الصحيح ـ[8]،

---

(١) المصدر السابق (١٣/ ٢٧٦).

(٢) (١/ ٣٠٢ ـ ٣٠٤).

(٣) (١/ ٥٧٩ ـ ٥٨٣).

(٤) الكتاب في مجمله حول الجهود حول الكتاب رواية ودراية.

(٥) «التقييد» (١/ ٩٥).

(٦) «فضائل الكتاب الجامع» (٣٢).

(٧) «التقييد» (١/ ٩٣ـ٩٤).

(٨) هذا من كلام الراوي عنه، وتسميته بالصحيح منتقد عند أهل العلم، تكلم على ذلك=

وعرضته على علماء الحجاز فرضوا به، وعرضته على علماء العراق فرضوا به، وعرضته على علماء خراسان فرضوا به، ومن كان في بيته هذا الكتاب فكأنما في بيته نبي ينطق».

وهذا النقل لا يصح عن أبي عيسى رحمه الله، وذلك أن منصوراً الخالدي لا يدرك أبا عيسى فهو من أقران الحاكم أبي عبد الله صاحب «المستدرك»، ثم قد كذّبه حافظ سمرقند أبو سعد عبد الرحمن بن محمد الإدريسي (ت٤٠٥)[١]، وقال السمعاني: «بلغني أن الخالدي كان يُدخل الأحاديث الموضوعة في أصوله وقت الكتابة ويدخلها على الشيوخ»[٢]، وذكره الخليلي[٣]، والخطيب[٤] برواية مناكيرٍ وغرائبٍ لا يتابع عليها، وقال الذهبي: «وكتب الكثير وتعب ... إلا أنه غير ثقة»[٥]، توفي على الصحيح كما قال الذهبي في المحرم سنة اثنتين وأربع مئة، وقيل سنة إحدى وأربع مئة[٦].

=ابن سيد الناس وغيره، وانظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح (٤٠) وتتمة الكلام على صحة جملة النقل عن أبي عيسى.

(١) انظر ترجمته في «السير» (١٧/ ٢٢٦).

(٢) «الأنساب» (٥/ ٢٤-٢٦).

(٣) «الإرشاد» (٣/ ٨٨٠).

(٤) «تاريخ بغداد» (١٣/ ٨٤).

(٥) «السير» (١٧/ ١١٤).

(٦) «تاريخ الإسلام» (سنة ٤٠١/ ٥١، سنة٤٠٢/ ٧٢)، وانظر: «الميزان» (٤/ ١٨٥)، =

٢ ـ كتاب العلل الكبير أو المفرد:

وهو غير كتاب «العلل» الملحق بالجامع، وقد فرق بينهما الحافظ المزي[١]، وطبع الكتاب بترتيب أبي طالب القيسي، وتحقيق حمزة ديب مصطفى، ولعل وصفَه بالكبير كما جاء على مخطوطته اجتهاد ممن بعد الترمذي رحمه الله، وهو فارق لتمييز بين هذا الكتاب المفرد في العلل وبين الذي ألحقه بالجامع.

٣ ـ كتاب التاريخ:

ذكره غنجار[٢]، والإسعردي[٣]، وابن النديم[٤]، وسماه السمعاني[٥]: التواريخ، وربما سماه بعضهم كالخليلي: «الجرح والتعديل»[٦].

٤ ـ كتاب في الموقوفات:

ذكره الترمذي نفسه في «العلل»، فقال بعد ذكره لأسانيده إلى الأئمة

=«اللسان» (٧/١٥٦).

(١) «تهذيب الكمال» (١/١٥١).

(٢) «النفح الشذي» (١/١٦٤).

(٣) «فضائل الكتاب الجامع» (٣٨).

(٤) (٣٢٥).

(٥) (٣/٤٥).

(٦) «البداية» (١١/٧١).

الذين بث أقوالهم في مسائل الأحكام: «وقد بينا هذا على وجهه في الكتاب الذي فيه الموقوف»[1]، وهو مفقود أيضاً.

٥ ـ أسماء الصحابة:

ذكره ابن كثير[2] هكذا، وأظنه كتابه في تسمية من شهد بدراً من الصحابة، ومن الكتاب نسخ في قسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية برقم (١/٦٩٠٥) ف، (٤٦/٦٨٦٢) ف، (٩/٦٩٢٥) ف.

٦ ـ كتاب الزهد:

ذكره الإسعردي[3]، وابن حجر[4]، ووصفه بأنه مفرد، وذلك تمييزاً له عن كتاب الزهد الذي في «الجامع».

٧ ـ الأسماء والكنى:

ذكره الإسعردي[5]، وابن حجر[6].

---

(١) «الجامع» (٦٩٣/٥).

(٢) (٧١/١١).

(٣) «فضائل الكتاب الجامع» (٣٨).

(٤) «التهذيب» (٣٨٩/٩).

(٥) «فضائل الكتاب الجامع» (٣٨).

(٦) «التهذيب» (٣٨٩/٩).

٨ ـ شمائل النبي ﷺ :

ذكره الإسعردي[١]، وابن خير[٢] وغيرهما، وهو كتاب مطبوع مشهور.

٩ ـ رسالة في الخلاف والجدل:

ذكرها كحالة[٣] ولم يُسَمّ مصدره في نسبتها، ولا ذكر الرسالة أحد ممن ترجم للترمذي رحمه الله قبله، لكني رأيت صاحب كشف الظنون ذكر ما يلي: «رسالة في الخلاف والجدل للترمذي قال: هذا مختصر في فقه جدل الإعراب لإظهار الصواب، فصلته اثني عشر فصلاً»[٤]، فليس كلامه صريحاً في نسبتها للترمذي أبي عيسى صاحب الجامع، فكلامه محتمل، فإن كان عنى أبا عيسى فتفرده بذكر الرسالة ـ مع تأخره ـ لا يجعل في القلب طمأنينة لصحة نسبتها والله أعلم.

* * *

(١) «فضائل الكتاب الجامع» (٣٨).

(٢) «الفهرست» (١٥٠).

(٣) (٥٧٣/٣).

(٤) (٨٦٣/١).

الفصل الثاني
منهج الإمام الترمذي
في العلل من خلال أحاديث الدراسة

وفيه أربعة مباحث:

- **المبحث الأول: أنواع العلل عند الترمذي.**
- **المبحث الثاني: منهج الترمذي في سياق الاختلاف.**
- **المبحث الثالث: عبارات الترمذي في الترجيح.**
- **المبحث الرابع: قرائن الترجيح عند الترمذي.**

المبحث الأول

أنواع العلل عند الترمذي

المبحث الأول

أنواع العلل عند الترمذي

❖ **تمهيد:**

ينبغي العلم بأن العلة في اصطلاح الأئمة تطلق على كل قادح أو غير قادح، ظاهراً كان أو خفياً، لكن الذي امتاز به عدد قليل من الأئمة هو العلم بخفيِّ القوادحِ الذي لا يدركُ علمَهُ وفهمَهُ عامةُ المشتغلين بالحديث فضلاً عن غيرهم، وبها قيّدَ الحاكمُ فمن بعده هذا النوع الشريف من علوم الحديث، فصار الحديث المُعل عندهم هو: خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح، وهذا القدر معلوم لعامة المشتغلين بدراسة العلل وأحاديثها، لكن الذي جرى عليه الترمذي رحمه الله هو التعليل بما هو أعم من المستقر عليه اصطلاحاً، فإذا اعتبرنا هذا فينبغي النظر فيما يذكره الترمذي من اختلاف بين الرواة في الأحاديث وكيفية الموازنة عنده، وما القرائن التي استعملها عند الموازنة والترجيح، ولو أعملنا التعريف الاصطلاحي المشهور للعلة والحديث المُعل ما سلّمْنا جملةً مما أَوردَهُ الأئمة في كتبهم الموسومة بـ: «العلل» لأنها لا تتفقُ والتعريفَ.

فإذا فهم ما سبق فإن العمل في هذه الدراسة جرى على الاصطلاح

العام باعتبار أنها كانت لما يذكره الترمذي رحمه الله من الاختلاف ولو لم يدخل تحت التعريف الاصطلاحي، ثم النظر في الترجيح والقرائن فيما حكى من الاختلاف.

وقد اختلفت تعليلات الترمذي رحمه الله للأحاديث التي قمت بدراستها، وسوف أذكر هذه التعليلات، وأذكر بعض الأمثلة لتوضيح المقصود من هذا التعليل، وأحيل على باقي أمثلته، وقد تحصل لي من أنواع العلل عنده ما يأتي:

أ- تعليل المرفوع بالموقوف.

هذا النوع من التعليل المقصود به: أن يأتي الحديث بإسناد ما مرفوعاً إلى النبي ﷺ، ويروى بإسناد أصح منه موقوفاً على الصحابي، فيعلل المرفوع بالموقوف، وهكذا يقال في سائر أنواع التعليل التالية، ومن أمثلة تعليل المرفوع بالموقوف: حديث عبد الكريم ابن أبي المخارق، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما عن عمر رضي الله عنه قال: رآني النبي ﷺ وأنا أبول قائماً فقال: «يا عمر، لا تبل قائماً»، أعل الترمذي هذا الحديث مرفوعاً لوروده من طريق أصح موقوفاً على عمر رضي الله عنه[1].

---

(١) انظر دراسة الحديث (١).

ومن أمثلته أيضاً: حديث الزهري، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: (لا يؤذن إلا متوضئ)، أعله الترمذي بوروده من طريق أصح عن الزهري، عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً[1].

ب ـ تعليل المُسند بالمُرسل:

من أمثلة ذلك: أن الترمذي رحمه الله ذكر حديث حفص بن غياث، عن داود ابن أبي هند، عن الشعبي، عن علقمة النخعي، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في النهي عن الاستنجاء بالروث والعظام، ثم علقه من رواية إسماعيل ابن عُلَيَّةَ، عن داود، عن الشعبي مرسلاً، ورجح الوجه المرسل[2].

ومن أمثلته أيضاً: حديث بريدة بن الحصيب رضي الله عنه في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح الصلوات بوضوء واحد، أسنده الترمذي من رواية الثوري، عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه رضي الله عنه، ثم علقه من رواية الثوري، عن محارب بن دثار، عن سليمان، وبين اختلاف أصحاب الثوري في هذا الطريق وصلاً وإرسالاً، ورجح المرسل في هذا الطريق خاصة[3].

---

(١) انظر دراسة الحديث (٢٤)، ومن أمثلة ذلك الأحاديث: (٨، ١٥، ١٩، ٢٥، ٢٨، ٣٦، ٤٣، ٤٨، ٥٩، ٦٣، ٦٦).

(٢) انظر دراسة الحديث (٢).

(٣) انظر دراسة الحديث (٩)، ومن أمثلة ذلك الأحاديث: (٢٢، ٢٩، ٣١، ٣٨، ٤٥، =

ج ـ التعليل بإبدال الإسناد في راوٍ واحد أو أكثر:

ومن أمثلة هذا النوع من التعليل: ما أخرجه الترمذي من حديث الثوري، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس رضي الله عنهما في الوضوء مرة مرة، ثم علقه من رواية الضحاك بن شرحبيل الغافقي، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ورجح الترمذي رواية الثوري[(1)].

ومن أمثلته أيضاً: حديث الأعمش، ومنصور بن المعتمر، عن إبراهيم النخعي، عن همام بن الحارث، عن عائشة رضي الله عنها، وخالفهما أبو معشر زياد ابن كليب، فرواه عن إبراهيم، عن الأسود النخعي، عن عائشة رضي الله عنها، ورجح الترمذي رواية الأعمش، ومنصور[(2)].

د ـ زيادات الرواة في المتون والأسانيد:

ومن أمثلة الزيادة في المتون: حديث عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه في صفة الوضوء، ساقه الترمذي من رواية خالد بن عبد الله الواسطي، عن عمرو وزاد فيه: «مضمض واستنشق من كف

=٤٧، ٥٣، ٥٧، ٥٨، ٦٠، ٦٧، ٦٨).

(١) انظر دراسة الحديث (٥).

(٢) انظر دراسة الحديث (١١)، ومن أمثلة ذلك الأحاديث: (٦، ١٠، ١٣، ١٤، ١٦، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢٦، ٣٠، ٣٤، ٣٥، ٣٧، ٣٩، ٤٢، ٤٤، ٥٠، ٥١، ٥٦، ٦١، ٦٤، ٧١).

واحد»، ثم علق الترمذي عن مالكٍ، وابنِ عيينة هذا الحديث، وذكر أنهما لم يقولا: من كف واحد، وحكم على رواية خالد بالغرابة مع قوله عن راويها: «وخالد بن عبد الله ثقة حافظ عند أهل الحديث»[1].

ومن أمثلة الزيادة في الإسناد: حديث أبي إسرائيل إسماعيل بن أبي إسحاق المُلائِيِّ، عن الحكم بن عتيبة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن بلال بن رباح رضي الله عنه: (لا تثوبن في شيء من الصلوات إلا في صلاة الفجر)، وأعله بأن أبا إسرائيل لم يسمعه من الحكم، إنما سمعه من الحسن ابن عمارة، عن الحكم[2]، فأعل الإسناد الأول بتقصير راويه إذ دلّ الإسناد الثاني على زيادة رجل بين أبي إسرائيل والحكم.

هـ ـ أنواع أخرى من التعليل:

للترمذي رحمه الله أنواعٌ أخرى من التعليل، ومنها:

١ ـ **إعلال الحديث بالاضطراب**، ومثاله حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الذكر بعد الوضوء، ذكر الترمذي أوجه الاختلاف فيه ثم قال: «وهذا حديث في إسناده اضطراب»[3].

---

(١) انظر دراسة الحديث (٣)، ومن أمثلة ذلك الأحاديث: (٤٩، ٥٤، ٧٠).

(٢) انظر دراسة الحديث (٢٣)، ومن أمثلة ذلك الأحاديث: (٣٢، ٥٢، ٦٥، ٦٩).

(٣) انظر دراسة الحديث (٧).

إلا أن الترمذي ربما قيد الاضطراب براوٍ بعينه، ومثاله: حديث أم فروة رضي الله عنها في فضل الصلاة لأول وقتها، قال بعد أن أسنده من رواية عبد الله بن عمر العُمَرِيِّ: «حديث أم فروة لا يروى إلا من حديث عبد الله بن عمر العُمَرِيِّ، وليس هو بالقوي عند أهل الحديث، واضطربوا عنه في هذا الحديث»(١).

٢ ـ **انفراد الراوي بالحديث على لفظ معين وهو خلاف المحفوظ عن ذلك الصحابي**، ومن أمثلته حديث يحيى بن اليمان، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد بن سمعان، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كَبَّرَ للصلاة نَشَرَ أصابعه»، أعل الترمذي الحديث بهذا اللفظ بأن المحفوظ عن ابن أبي ذئب بلفظ: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كَبَّرَ رفع يديه مَدّاً»(٢).

٣ ـ **إعلال الحديث الموصول بالمنقطع**، ومثاله حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب الناس فقال: «ألا من ولي يتيماً له مال فليتجر فيه ولا يتركه حتى تأكله

---

(١) انظر دراسة الحديث (٢١)، ولعله يدخل في هذا حديث (٤١) لأن راويه اضطرب في تسمية الغلام فمرة قال: أفلح، ومرة: رباح.

(٢) انظر دراسة الحديث (٢٧)، ومن أمثلة هذا الأحاديث: (٣٣، ٤٠، ٤٦، ٥٥).

الصدقة»، ثم علقه الترمذي عن عمرو بن شعيب: أن عمر بن الخطاب ﷺ منقطعاً[1].

* * *

(١) انظر دراسة الحديث (٦٢).

المبحث الثاني
منهج الترمذي في سياق الاختلاف

وفيه أربعة مطالب:

- **المطلب الأول: موضع الأحاديث التي يسوق الترمذي فيها الخلاف.**
- **المطلب الثاني: أنواع هذه الأحاديث من حيث ذكره لإسناد الأوجه.**
- **المطلب الثالث: عدد الأوجه التي يذكرها الترمذي.**
- **المطلب الرابع: ملحوظات على منهجه في سياق الاختلاف.**

المبحث الثاني

منهج الترمذي في سياق الاختلاف

المطلب الأول: موضع الأحاديث التي يسوق الترمذي فيها الخلاف:

الأحاديث التي ذكر الترمذي فيها اختلافاً تنقسم إلى قسمين :

١ ـ أحاديث الأبواب التي يسوقها بسنده ثم يبين اختلافاً وقع فيها، وهذا هو الأكثر من أحاديث الدراسة.

٢ ـ الأحاديث التي يذكرها بعد قوله : «وفي الباب»، وهذا القسم عدده خمسة أحاديث، وهو في هذا القسم لا يسند شيئاً من الأوجه التي يذكرها[1].

* * *

(١) انظر الأحاديث : (١، ١٠، ١٩، ٥٠، ٦٤).

المطلب الثاني: أنواع هذه الأحاديث من حيث ذكره لإسناد الأوجه:

أما القسم الأول فإنه ينقسم أربعة أقسام:

١ ـ أن يسند الترمذي الوجه الراجح، ويعلق الوجه المرجوح عنده[١]، وهو في الراجح يسوق الحديث من طريق أحد الرواة عن المدار، ثم يعلق بعض من روى الوجه الراجح[٢].

٢ ـ أن يسند الوجه المرجوح ويعلق الراجح[٣].

٣ ـ أن يسند الوجهين جميعاً[٤].

٤ ـ أن يعلق الوجهين جميعاً[٥].

فيلاحظ أن الترمذي لم يسر في هذا على وتيرة واحدة، بل تنوع منهجه في هذا، إلا أن الأكثر في الأحاديث التي درستها هي من القسم الثاني.

* * *

---

(١) انظر الأحاديث: (٤، ٥، ١١، ٢٦، ٣٠، ٣٢، ٣٥، ٣٧، ٤٢، ٤٣، ٤٨، ٦٥).

(٢) انظر الأحاديث: (٥، ١١، ٤٣).

(٣) انظر الأحاديث: (٢، ٨، ١٢، ٢٣، ٣١، ٣٣، ٣٦، ٣٨، ٣٩، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٥١، ٥٤، ٥٥، ٦٦، ٦٧).

(٤) انظر الأحاديث: (٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٤، ٤٠، ٤١، ٥٢، ٥٣، ٦٩).

(٥) انظر الأحاديث: (٦، ٩، ٢٥).

المطلب الثالث: عدد الأوجه التي يذكرها الترمذي:

الغالب أن الترمذي رحمه الله لا يذكر في الخلاف إلا وجهين فقط، إلا أنه ذكر في بعض الأحاديث ثلاثة أوجه[1]، وما سوى هذه الأحاديث فليس فيها إلا وجهين فقط.

وربما وقع في الحديث أكثر من ثلاثة أوجه فيعبر عنه الترمذي بـ: «الاضطراب»، وهذا وقع في حديثين: السابع، والحادي والعشرين.

أما السابع فذكر فيه الترمذي ثلاثة أوجه، ثم ذكر أن الحديث فيه اضطراب، وبعد دراسة الحديث وجدت أن جملة ما فيه من الخلاف على المدار وعلى من دونه يبلغ ثمانية أوجه.

وأما الحديث الحادي والعشرون فبعد جمع طرقه ظهر فيه خمسة أوجه من الخلاف.

وفي الجملة فإن الترمذي لا يُكثر من ذكر الأوجه في الحديث كما يفعل النسائي، والدارقطني، بل هو قريب من شيخه البخاري في ذلك[2].

* * *

(١) انظر دراسة الأحاديث: (١٤، ١٦، ٢٨، ٣٧، ٥٥).

(٢) انظر رسالة: «الأحاديث التي أعلها البخاري في التاريخ الكبير»، رسالة ماجستير للدكتور عادل الزرقي (١/٨٣).

المطلب الرابع: ملحوظات على منهجه في سياق الاختلاف:

١ ـ قد يكرر الترمذي بعض العبارات التي يوهم ظاهرها أنها أوجه أخرى في الحديث، وإنما هي تأكيد للعبارة السابقة، فمن ذلك أنه قال بعد أن علق حديث أبي بكر، وابن عباس رضي الله عنهما في ترك الوضوء مما مست النار من طريق حسام بن مِصَكٍّ، عن ابن سيرين، عن ابن عباس رضي الله عنهما: «والصحيح إنما هو عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، هكذا رواه الحفاظ، وروي من غير وجه عن ابن سيرين، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ»، فقوله: «هكذا رواه الحفاظ»، مراده الحفاظ من أصحاب ابن سيرين[1].

٢ ـ ربما ذكر الترمذي وجهاً في الخلاف ثم يعيده مرة أخرى ليُسمي أحدَ رواته، ومثال ذلك قوله في حديث بريدة بن الحصيب رضي الله عنه في صلاة النبي ﷺ يوم الفتح بوضوء واحد: «وروى سفيان الثوري هذا الحديث أيضاً عن محارب بن دثار، عن سليمان بن بريدة: «أن النبي ﷺ كان يتوضأ لكل صلاة».

ورواه وكيع، عن سفيان، عن محارب، عن سليمان بن بريدة،

(١) لأنه بعد ذلك ساق جملة ممن روى الحديث عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ، وانظر دراسة الحديث (١٠).

عن أبيه.

ورواه عبد الرحمن بن مهدي وغيره، عن سفيان، عن محارب بن دثار، عن سليمان بن بريدة، عن النبي ﷺ مرسل»، فهذا الذي ذكره أخيراً ليس فيه إلا أنه سَمّى ابن مهدي ممن روى هذا الوجه عن الثوري، وهذا عند عدم التأمل قد يوهم الناظر أنه وجه جديد، وكان يمكنه أن يقول بعد ذكره الوجه الأول عن الثوري: هكذا رواه ابن مهدي وغيره، أو نحو ذلك[1].

٣ ـ قد يعقد الترمذي الاختلاف على راوٍ معين، وعند جمع الطرق يتبين أن مدار الاختلاف إنما هو شيخ ذلك الراوي الذي سماه الترمذي، ومثاله حديث أم فروة رضي الله عنها في فضل الصلاة على أول وقتها، فإنه ذكر الحديث من رواية عبد الله بن عمر العُمَرِيِّ، ثم قال: «واضطربوا عنه في هذا الحديث»، فعلى هذا فالمدار هو العُمَرِيُّ، إلا أن جمع طرق الحديث أظهر أن مدار الاختلاف هو شيخ العُمَرِيِّ في الحديث: القاسم بن غَنّام الأنصاري، واختلف عليه على خمسة أوجه أربعةٌ منها محفوظة عنه[2].

---

(١) ونحو ذلك أيضاً في الأحاديث: (٢٩، ٦٥).

(٢) انظر دراسة الحديث (٢١)، ومن أمثلته أيضاً الأحاديث: (٥٨، ٦٥).

٤ ـ ربما وهم الترمذي في عزو الوجوه إلى رواتها، ومن ذلك حديث عمرو بن مرة الجملي، عن ابن أبي ليلى، عن عبد الله بن زيد المازني في الأذان والإقامة مثنى مثنى، فإنه علق عن وكيع، عن الأعمش، عن عمرو وجهاً، وعن شعبة، عن عمرو وجهاً آخر، وبعد تتبع طرق الحديث وجدت أن الترمذي عكس نسبة الأوجه فجعل رواية الأعمش مكان رواية شعبة، ورواية شعبة مكان رواية الأعمش(١).

٥ـ وقريب مما سبق أن الترمذي ربما وهم في سَوْق الرواية، ففي حديث أنس رضي الله عنه: «من صلى أربعين يوماً ..»، روى الترمذي الحديث عن عقبة بن مكر، ونصر بن علي، وبان بجمع الطرق أنه حمل رواية نصر على رواية عقبة بن مكرم في نسبة حبيب الراوي عن أنس فقال: ابن أبي ثابت، وخالفه عددٌ رووه عن نصر بن علي فلم يقولوا: ابن أبي ثابت(٢).

---

(١) انظر دراسة الحديث (٢٢)، وما فعله الشيخ أحمد شاكر في هذا الحديث من التصرف في نص الجامع ـ ليستقيم كلام الترمذي مع الموجود من طرق الحديث ـ تصرف منه رحمه الله في النص لا يوافق عليه.

(٢) انظر دراسة الحديث (٢٨).

٦ ـ قد يعبر الترمذي عن أحد الأوجه بغير الاصطلاح المشهور المستقر في أذهان كثير من المشتغلين بالحديث، فإذا لم يراع الناظر أن الأئمة لم يتقيدوا بمصطلحات خاصة بل يتسمحون في استعمالها فقد يهم الناظر في فهم مقصودهم، أو قد يستدرك عليهم ما لا يصلح استدراكه من حيث استقرار استعمال تلك المصطلحات بعدهم، ومن ذلك مثلاً:

أ ـ ذكر الترمذي حديث ابن عباس في الدعاء بين السجدتين من طريق زيد بن الحباب، عن أبي العلاء كامل بن العلاء التميمي، عن حبيب ابن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما ثم قال: «وروى بعضهم هذا الحديث عن كاملٍ أبي العلاء مرسلاً»، فالظاهر من كلامه أن يكون وجه الرواية هكذا: كامل، عن حبيب، عن سعيد مرسلاً، وبعد تتبع طرق الحديث ظهر لي أن مراد الترمذي بالإرسال: سقوط ذكر سعيد بن جبير من الإسناد فيكون وجه الرواية هكذا: كامل، عن حبيب، عن ابن عباس رضي الله عنهما[1].

(١) انظر دراسة الحديث (٣٠).

ب - تعبيره بالرفع عن الوصل، وبنفيه عن الإرسال، كما في حديث ابن عمر رضي الله عنهما في ذكر فرائض الصدقة، فإنه بعد أن ساقه من طريق سفيان بن حسين، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه رضي الله عنه قال: «وقد روى يونس بن يزيد وغير واحد عن الزهري، عن سالم هذا الحديث ولم يرفعوه، وإنما رفعه سفيان بن حسين»، وهذا قد يفهم منه أنه اختلف في الحديث على الزهري رفعاً ووقفاً، وليس الأمر كذلك بل مقصود الترمذي بقوله: «ولم يرفعوه» أي: لم يصلوا إسناده بل أرسلوه[1]، وقد استعمل هذا في موضع آخر عند كلامه على حديث عائشة رضي الله عنها: «كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية ويثيب عليها»[2].

وينبغي معرفة أن الترمذي رحمه الله لم ينفرد بمثل هذا الاستعمال، بل هو موجود في كلام غيره من أئمة هذا الفن كأبي داود السجستاني[3]، والحاكم[4]،

---

(١) انظر دراسة الحديث (٥٧).

(٢) (ح١٩٥٣).

(٣) انظر كلامه على حديث عائشة رضي الله عنها المذكور في سؤالات الآجري كما في «فتح الباري» (٥/٢١٠)، «فتح المغيث» (١/١١٨-١١٩).

(٤) كما في «الأحكام الوسطى» (٥/١٩٣) وتعليق ابن القطان في «بيان الوهم» (٢/٣٤٥) على حديث العبد يقاتل دون إذن سيده، والعبارة في «علوم الحديث» للحاكم على=

وغاية ما في هذا أنه قد يُحدث عند الناظر فهماً لا يوافق ما هو موجود في أسانيد الحديث، فإن كان كذلك فليعلم أنه أمر مستعمل عندهم[1].

* * *

=الجادة المشهورة.

(١) وقد نبه عليه علماء المصطلح عند كلامهم على المرفوع، فراجع «علوم الحديث» لابن الصلاح (٤٥) وما كتب بعده.

المبحث الثالث

عبارات الترمذي في الترجيح

المبحث الثالث

عبارات الترمذي في الترجيح

الغالب في منهج الترمذي رحمه الله الترجيح فيما يذكره من الاختلاف في الأحاديث، وهذا كثير في أحاديث الدراسة، إلا أنه قد يسوق الاختلاف في الحديث ثم لا يرجح بين وجوهه؛ إما لتصحيحه الوجهين[(١)]، أو لأن الحديث مضطرب عنده[(٢)]، أو قد يتوقف في بيان الراجح فيسكت عنه[(٣)]، وأما عند الترجيح فقد اختلفت عباراته رحمه الله في التعبير عن الراجح والمرجوح من وجوه الاختلاف، وسوف أذكر العبارات التي استخدمها مع الإحالة إلى الأحاديث التي ذكر تلك العبارة فيها:

أ ـ الألفاظ التي استخدمها الترمذي في التعبير عن الوجه الراجح:

١ ـ «وهذا أصح»، هذا اللفظ هو أكثر ألفاظ الترمذي دوراناً في حكمه على الراجح، وقد استخدم هذا اللفظ في واحد وثلاثين

---

(١) انظر الأحاديث: (١٣، ١٤، ٦٨)، ومحتمل في الحديث: (٥٦).

(٢) انظر الحديث: (٧).

(٣) انظر الأحاديث: (٣، ١٥، ٢١، ٢٣، ٣٠، ٤١، ٤٣، ٤٥، ٥٠، ٥٧، ٦٠، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٧٠، ٧١).

حديثاً من أحاديث الدراسة[1].

٢ ـ «الصحيح»، وهذا قليل جداً وهو يلي النوع الأول، ووقع في خمسة أحاديث فقط[2].

٣ ـ «أشبه وأصح»، أو «أصح وأشبه»، وكل منهما وقع في حديث واحد[3].

٤ ـ «أجود إسناداً وأشهر»، وهذا في حديث واحد[4].

٥ ـ «المشهور»، وهذا اللفظ في حديث واحد[5].

٦ ـ «المعروف»، وهذا في حديث واحد[6].

٧ ـ تصحيح أحد الأوجه والسكوت عن الوجه الآخر[7]، أو الحكم بغرابته[8].

---

(١) كل حديث لم أشر إليه في الألفاظ التالية فهو من هذا القسم.

(٢) انظر الأحاديث: (٥، ٦، ١٦، ٢٥، ٥٤).

(٣) انظر الأول في الحديث: (٣٥)، والثاني في الحديث: (٦٧).

(٤) انظر الحديث: (٣٧).

(٥) انظر الحديث: (٤٤).

(٦) انظر الحديث: (٤٦).

(٧) انظر الأحاديث: (١٧، ٤٧).

(٨) انظر الحديث: (٤٠).

ب ـ الألفاظ التي استخدمها الترمذي في التعبير عن الوجه المرجوح:

١ ـ «ليس بشيء»، وهذا في حديث واحد[١].

٢ ـ «لا يصح»، وهذا في حديث واحد[٢].

٣ ـ «غير محفوظ»، وهذا في حديث واحد[٣].

٤ ـ تضعيف الوجه المرجوح والسكوت عن الراجح[٤].

٥ ـ الحكم على الوجه المرجوح بالغرابة والسكوت عن الراجح[٥]، أو تصحيحه كما مر في ألفاظ الوجه الراجح.

* * *

---

(١) انظر الحديث: (٥).

(٢) انظر الحديث: (٣٨).

(٣) انظر الحديث: (٤٢).

(٤) انظر الحديث: (٨).

(٥) انظر الحديث: (٣٦).

المبحث الرابع

قرائن الترجيح عند الترمذي

المبحث الرابع

قرائن الترجيح عند الترمذي

قرائن الترجيح في أحاديث العلل لها أهمية كبيرة، ذلك أن الحديث الذي يختلف فيه الثقة والضعيف لا يعد الترجيح فيه أمراً مشكلاً، وإنما الإشكال فيما لو اختلف الثقات في الحديث الواحد، فيرفعه ثقة ويقفه آخر، ونحو ذلك من أنواع الاختلاف، وربما وصل الحال إلى التوقف في الترجيح لقوة الإشكال.

ومن هنا كان حكم الأئمة على الأحاديث التي اختلف فيها الرواة يقوم على القرائن التي تقع في قلب أحدهم، وربما اجتمع في الحديث الواحد أكثر من قرينة يُقوي بعضُها بعضاً، وكذلك الشأن في الإمام الترمذي رحمه الله فإن ترجيحاته تعتمد غالباً على قرائن تظهر للباحث عند تأمل كلامه وتتبع الطرق لذلك الحديث.

ومن خلال دراستي لهذه الأحاديث قمت باستنباط قرائن للترجيح يمكن أن يكون الترمذي اعتمد عليها، وليس فيها شيء نص عليه الترمذي صراحة، إنما هي مستنبطة من كلامه على هذه الأحاديث، وسوف أذكر هذه القرائن وأمثل عليها من أحاديث الدراسة بحيث تكون هذه القرينة ظاهرة في

ترجيحاته، وربما مثلت بالحديث الواحد في عدة قرائن؛ لأن الحديث الواحد قد تجتمع فيه عدة قرائن كما لا يخفى، وربما كان بين بعض القرائن تشابه إلا أن بعضها أكثر تفصيلاً في جهة عن القرينة الأخرى، غير أني سأعتني بذكر ما كان الاختلاف فيه بين الثقات لما سبق بيانه لأن الحاجة للقرائن وفهمها ظاهرة في هذا النوع من الاختلاف، وليس ذلك من باب الانتقاد لصنيع الإمام بل لحاجة الدارس لفن العلل لفهم الترجيح بين الثقات عند اختلافهم في الرواية.

١ ـ الترجيح باعتبار بلد الراوي:

هذه القرينة من القرائن المهمة التي استعملها الأئمة فحديث أهل بلد الراوي مقدم على رواية الغرباء عنه، ومن أقدم من رأيته أشار إليها: حماد ابن زيد فقال: «كان الرجل يقدم علينا من البلاد ويذكر الرجل ويحدث عنه ويحسن الثناء عليه، فإذا سألنا أهل بلاده وجدناه على غير ما يقول .. بلديُّ الرجل أعرف بالرجل»(١)، وهذا وإن كان متعلقاً بمعرفة الرجال فحديث الرواة في معناه، وقريب منه قول الإمام أحمد في تقديم عبيد الله بن عمر علل لقوله بمثل هذا قال أبو زرعة الدمشقي: «وسمعت أحمد بن حنبل

---

(١) «الكفاية» (١٣٣).

يُسأل: من الثبت في نافع: عبيد الله، أم مالك، أم أيوب؟ فقدم عبيد الله بن عمر، وفضله بلُقِيِّ سالم، والقاسم، وقال: هو من أهل البلد» فشرحه أبو زرعة فقال: «يريد أن أهل البلد أعلم بحديثهم»[1].

وقد استعمل الحفاظ هذه القرينة في الترجيح كثيراً كقول أبي حاتم: «وأهل الشام أضبط لحديثهم من الغرباء»[2]، وقوله: «أهل الشام أعرف بحديثهم»[3]، وقال مرجحاً رواية أهل المدينة عن نافع على رواية الثوري: «الثوري حافظٌ، وأهل المدينة أعلم بحديث نافع من أهل الكوفة»[4].

ومن أمثلة استعمال الترمذي رحمه الله لهذه القرينة: حديث داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في النهي عن الاستنجاء بالروث والعظام، فالترمذي ذكر اختلاف حفص بن غياث، وإسماعيل ابن عُلَيَّةَ على داود في وصل وإرسال هذا القدر من الحديث، ثم رجح رواية ابن عُلَيَّةَ على وجه الإرسال، وذلك أن داود وابن عُلَيَّةَ بصريان، وحفص كوفي، فابن عُلَيَّةَ أدرى بحديث بَلَدِيِّهِ من الغرباء، وقد

---

(١) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (١/٤٣٨/رقم١٠٧٥).

(٢) «العلل» (ح١٠٩٢).

(٣) السابق (٢١٣، ١٠٢٩).

(٤) السابق (٩٣٢).

أشار ابن سيد الناس اليعمري إلى هذه القرينة في كلامه على هذا الحديث[1].

٢. الترجيح باعتبار سلوك الجادة:

والمقصود بهذه القرينة أن يكون الحديث عند راوٍ ما بإسناد غريب، ويكون هذا الراوي معروف الرواية بإسناد ما؛ كأن يروي عن أبيه، عن جده مثلاً، فيأتي راوٍ فيغلط عليه ويرويه عنه بهذا الإسناد المعروف عنه، وهو إنما يحدث به بإسناد فيه غرابة، ولذلك لا يحفظه إلا المتقن من أصحابه، وهذه القرينة علل بها جمع من الحفاظ المتقدمين كابن مهدي، وابن عيينة، وأبي حاتم، والنسائي، وتكلم عليها ابن رجب في «شرح العلل»، وذكر لها أمثلة توضح المقصود بها[2].

ومن أمثلة الترجيح بهذه القرينة عند الترمذي: حديث أم سلمة أنها قالت: كان رسول الله ﷺ أشد تعجيلاً للظهر منكم، وأنتم أشد تعجيلاً للعصر منه، فذكر الاختلاف على ابن عُلَيَّةَ على وجهين، فرواه علي بن حجر، عنه، عن أيوب السختياني، عن ابن أبي مُلَيْكَة، عن أم سلمة رضي الله عنها.

ورواه علي بن حجر، وبشر بن معاذ، وابنا أبي شيبة، وأحمد بن حنبل، وزهير بن حرب، ومحمد بن فرج، عنه، عن ابن جريج، عن

(١) انظر دراسة الحديث: (٢).

(٢) (٢/٨٣٨ـ٨٤٣).

ابن أبي مُلَيْكَة، عن أم سلمة ﵂، فالترمذي ﵀ إلى ترجيح الوجه الثاني، وكأنه رجحه لأمور منها: أن رواية ابن عُلَيَّةَ عن أيوب أشهر وأكثر من روايته عن ابن جريج، فكانت رواية علي بن حجر على الجادة المشهورة فالوهم إليه أقرب ممن خالف ذلك مع كثرتهم وحفظهم[(١)].

٣. الترجيح بالكثرة:

هذه القرينة أشار إليها الترمذي في عدة أحاديث، وهي ترجيح الوجه الذي يرويه عدة من الرواة على الوجه الذي ينفرد به راوٍ واحد، وإشارته إلى هذه القرينة تكون بقوله عن أحد أوجه الخلاف: «ورواه فلان وغيره»، أو: «ورواه فلان وغير واحد»، وأقدم من وقفت عليه استعملها كمرجحٍ الإمام الشافعي فقال: «والعدد أولى بالحفظ من الواحد»[(٢)]، وقد استعملها الأئمة بعد ذلك، مثل ترجيح الإمام أحمد رواية ثلاثة خالفوا سليمان بن بلال في حديث[(٣)]، وكذلك استعملها أبو حاتم عند الترجيح في اختلاف على عطاء

---

(١) انظر دراسة الحديث: (١٨)، وانظر دراسة الحديث: (٢٩)، وفي الحديث (٢٥) مثال آخر في الحديث على الاختلاف على أيوب السختياني.

(٢) «اختلاف الحديث» (٥٢٣).

(٣) انظر: مسائل ابن هانئ (٢/٢٤٨/رقم٢٣٩٠)، «منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث» (٢/٩٠٥).

ابن السائب فقال: «اتفق ثلاثة أنفس على التوصيل»[1].

ومن ذلك عند الترمذي: حديث داود بن أبي هند السابق، فإنه لم يُسَمِّ في رواة الوجه الموصول إلا حفص بن غياث، وقال عن الوجه المرسل: «ورواه إسماعيل بن إبراهيم وغيره».

ومن أمثلتها: ترجيحه رواية زائدة بن قدامة، ومن تبعه من الرواة، عن خالد بن علقمة، عن عبد خير، عن علي بن أبي طالب ﵁ في صفة الوضوء، وخالفهم شعبة بن الحجاج فسمى الشيخ: «مالك بن عرفطة»، وقد تابع زائدة على تسميته للشيخ بـ: خالد بن علقمة ثلاثةٌ من الرواة وهم: الثوري، وأبو عوانة، وشريك النخعي، وانفرد شعبة بتسميته: مالك بن عرفطة[2].

٤ . الترجيح باعتبار الحفظ:

وهي من أهم القرائن المستعملة في الترجيح، وأمثلتها في كلامهم كثيرة[3]، أما عند الترمذي فمن أمثلة هذه القرينة: أن الترمذي أخرج من

---

(١) «العلل» (٢٦٨٤).

(٢) انظر دراسة الحديث: (٦)، ومن أمثلتها الأحاديث: (٥، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٦، ٢٦، ٢٧، ٢٩، ٣١، ٤٠، ٤٨، ٦١).

(٣) انظر: «التمييز» (١٩٤)، «العلل» رواية عبد الله (١٨٢)، «العلل» للرازي (٣٨، =

طريق مالك بن أنس، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه حديث متابعة المؤذن، وخالف مالكاً: عبدُ الرحمن ابن إسحاق، فرواه عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه ورجح الترمذي رواية مالك، لأن عبد الرحمن وإن كان صدوقاً إلا أن مالك ابن أنس أحفظ منه[1].

٥. الترجيح باعتبار أصحاب الراوي:

اهتم أهل العلم بالمفاضلة بين أصحاب الراوي الواحد من الحفاظ اللذين تكثر في كتب الحديث روايتهم، فبينوا أن فلاناً أصح حديثاً وأوثق في فلان من فلان، وهكذا؛ وبسبب هذه المفاضلة بين الرواة في شيخ واحد عللوا أحاديث بعض الرواة عن هذا الشيخ بأن فلاناً خالفه، وهو أوثق في هذا الشيخ من ذاك.

ومن مظاهر هذا الاهتمام ما سطره الدارمي في أول سؤالاته ليحيى بن معين عن أصحاب الحفاظ، فسأله عن أصحاب نافع، والزهري، وأبي إسحاق السبيعي، والأعمش وغيرهم من الحفاظ، لأن حديث هؤلاء يكثر فيه الاختلاف بين أصحابهم، وأصحابهم فيهم الثقة الضابط الملازم،

=١٦٩، ٣٣٥)، «العلل» للدارقطني (٢/١٤٠، ١٨٢) وغيرها كثير.

(١) انظر دراسة الحديث: (٢٦)، ومن أمثلتها الأحاديث: (٢٠، ٢٧، ٣٢، ٣٣).

ومنهم من هو دون ذلك، فكانوا يرجحون بينهم إذا اختلفوا بمثل هذا، ومن أحسن من اهتم بذلك من المتأخرين الحافظ ابن رجب، فقد اهتم بهذا النوع فأطال الكلام في أصحاب الرواة، ونقل نصوص الأئمة في ذلك[(١)].

ومن أمثلة ترجيح الترمذي بها: ترجيحه رواية الأعمش، ومنصور بن المعتمر، عن إبراهيم النخعي، عن همام بن الحارث، عن عائشة رضي الله عنها، على رواية أبي معشر زياد بن كليب، عن النخعي، عن الأسود بن يزيد، عن عائشة رضي الله عنها، لأن الأعمش، ومنصوراً أوثق أصحاب النخعي[(٢)].

٦. الترجيح باعتبار رواية الرجل عن أهل بيته:

وذلك أن الراوي أوثق في أهل بيته - غالباً - من غيره، وقد رجح الترمذي في حديثين بهذه القرينة، فالأول: أنه ذكر حديث أبي إسحاق السبيعي، عن الأسود بن يزيد النخعي، عن عائشة رضي الله عنها: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينام جنباً ولا يمس ماءً، وخالفه عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد، وإبراهيم النخعي، فروياه عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ قبل أن ينام، ورجح الترمذي رواية عبد الرحمن، وإبراهيم[(٣)].

---

(١) «شرح العلل» (٢/٦٦٥ - ٧٣٢).

(٢) انظر دراسة الحديث: (١١)، ومن أمثلتها الأحاديث: (٨، ٢٥، ٣٤، ٤٩، ٦٧).

(٣) انظر دراسة الحديث: (١٢).

والثاني: حديث زيد بن ثابت ﵁ في فضل صلاة النافلة في البيت، فإنه أخرجه من طريق عبد الله بن سعيد بن أبي هند، عن أبي النضر سالم بن أبي أمية المدني، عن بسر بن سعيد، عن زيد ﵁ مرفوعاً، وكذلك رواه موسى بن عقبة، وإبراهيم بن أبي النضر مرفوعاً، وخالفهم مالك بن أنس، فرواه عن أبي النضر موقوفاً، ورجح الترمذي الرفع، وهؤلاء وإن لم يكونوا كمالك في الحفظ لكنهم حفظوا رفع الحديث، ومنهم إبراهيم بن أبي النضر فرواه عن أبيه كروايتهم، وكذلك صحح الرفع جملة من الأئمة، واعتمده الشيخان فخرجاه في صحيحيهما(١).

٧. الترجيح بمخالفة الحديث لآخر أصح منه أو مخالفته للمحفوظ عن راويه من الصحابة:

ذكر الترمذي حديث حماد بن سلمة، عن أيوب السختياني، عن نافع، عن ابن عمر ﵄: أن بلالاً أذّن قبل طلوع الفجر فأمره النبي ﷺ أن ينادي: إن العبد نام، وفي بعض طرقه أنه أمره بإعادة الأذان، وهذا الحديث مع مخالفة معمر بن راشد لحماد فيه عن أيوب، وللرواة عن نافع، وللرواة عن ابن عمر ﵄ فإنه قد عارض حديثاً صحيحاً، وهو قوله ﷺ: «إن بلالاً يؤذن بليل»، يقول الترمذي في ذلك: «ولو كان حديث

---

(١) انظر دراسة الحديث: (٤٨).

حماد صحيحاً لم يكن لهذا الحديث معنىً، إذ قال رسول الله ﷺ: «إن بلالاً يؤذن بليل»، فإنما أمرهم فيما يستقبل فقال: «إن بلالاً يؤذن بليل»، ولو أنه أمره بإعادة الأذان حين أذن قبل طلوع الفجر لم يقل: «إن بلالاً يؤذن بليل»[1].

ومن أمثلة هذه القرينة أيضاً: أنه ذكر حديث علي الأزدي، عن ابن عمر رضي الله عنهما: (صلاة الليل والنهار مثنى مثنى)، وأعله بأن الثقات من أصحاب ابن عمر رضي الله عنهما لم يذكروا لفظ: «النهار» في هذا الحديث، وأعله أيضاً بأنه قد ثبت عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يتطوع بالنهار أربعاً، فلو كان هذا الحديث صحيحاً لم يخالفه ابن عمر رضي الله عنهما ويعمل بخلافه مع شدة ابن عمر رضي الله عنهما في إتباع السنن[2].

٨ ـ قرائن أخرى:

وقع في كلام الترمذي إشارات إلى قرائن لم تتكرر في أحاديث أخرى، فأفردتها لأبين كل قرينة على حدة.

أ) فمن ذلك: أن الترمذي أشار إلى أن الراوي إذا حدث بحديث طويل، ومَيَّزَ فيه بين ما هو متصل، وما ليس بمتصل فيه فهو دليل

(١) انظر دراسة الحديث: (٢٥).

(٢) انظر دارسة الحديث: (٥٤).

على ضبطه وإتقانه للحديث[1].

ب) ومن ذلك: أن الحديث إذا انفرد به راوٍ على وجه، وكانت هذه الرواية تخالف رواية الثقات عن شيخه، وهي خلاف المحفوظ عن ذلك الصحابي من طرق أخرى فإنها تكون خطأ، ومن ذلك رواية ابن لهيعة، عن حَبَّان بن واسع، عن أبيه، عن عبد الله بن زيد ﵁ في صفة وضوء النبي ﷺ، وفي رواية ابن لهيعة أنه مسح رأسه بما غَبَرَ من فضل يديه، وابن لهيعة قد خالف عمرو بن الحارث في هذا، فإن عمراً رواه عن حَبَّان بلفظ: ومسح رأسه بماء غَيْرِ فضل يديه، ورجحه الترمذي بهذه القرينة، وهي أن المحفوظ عن عبد الله بن زيد ﵁ في صفة وضوء النبي ﷺ أنه مسح رأسه بماء جديد[2].

ج) ومن ذلك: أن الراوي إذا كان ممن تغير حديثه ببلد غير بلده، فما حدّث به في بلده أرجح مما حدّث به في غيره، ومن أمثلة ذلك عند الترمذي: ترجيحه حديث عبد الرزاق، عن معمر، على رواية يزيد بن زريع، عنه، لأن معمراً حدّث بالبصرة ولم تكن معه

(١) انظر الحديث: (٢)، وقد أشار الخطيب في كلامه على الحديث إلى هذا أيضاً.

(٢) انظر دراسة الحديث: (٤)، ومن أمثلتها أيضاً الحديث: (١٢).

كتبه، فوقع للبصريين عنه أوهام، فحديثه باليمن أصح من حديث بالبصرة[1].

د) ومن ذلك: أن الراوي إذا كان معروفاً بالتدليس، فاختلف عليه في حديث، فتارة يدخل بينه وبين شيخه رجلاً، وتارة لا يذكر بينهما أحداً، فما حدّث به بذكر الواسطة أرجح من الوجه الآخر.

ومن أمثلة ذلك: حديث أنس بن مالك ﷺ أن النبي ﷺ صلى في مرضه خلف أبي بكر ﷺ في ثوب متوشحاً به، حدّث به حميد، عن ثابت، عن أنس بن مالك ﷺ، وحدّث به أخرى عن أنس ابن مالك ﷺ فلم يذكر ثابتاً، ورجح الترمذي الوجه الأول[2].

هذا ما تيسر لي جمعه من قرائن الترجيح عند الترمذي، وأرجو أن تكون لبنة لدراسة أوسع من هذا عن منهج الترمذي ﷺ في العلل.

* * *

(١) انظر دراسة الحديث: (٣٤).

(٢) انظر دراسة الحديث: (٣٩).

الباب الثاني

دراسة الأحاديث التي ذكر الترمذي فيها اختلافاً

وفيه ثلاثة فصول:

- **الفصل الأول: أحاديث أبواب الطهارة.**
- **الفصل الثاني: أحاديث أبواب الصلاة.**
- **الفصل الثالث: أحاديث أبواب الزكاة.**

الفصل الأول
أحاديث أبواب الطهارة

بابُ ما جاءَ في النَّهْيِ عَنْ البَّوْلِ قائِماً(١)

١ـ وَفي البابِ عَنْ عُمَرَ...

وَحَديثُ عُمَرَ إنَّما رُوِيَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الكَرِيْمِ بن أبي المُخارِق، عَنْ نافعٍ، عَنْ ابنِ عُمَر، عَنْ عُمَرَ قالَ: رَآني النَّبيّ ﷺ أبُولُ(٢) قائِماً، فَقالَ: (يا عُمَرُ، لا تَبُلْ قائِماً) فَما بُلْتُ قائِماً بَعْدُ.

[قالَ أبو عيسى](٣): وَإنَّما رَفَعَ هَذا الحَدِيثَ عَبْدُ الكَرِيْمِ بنُ أبي المُخارِقِ، وَهُوَ ضَعيفٌ عِنْدَ أهْلِ الحَديثِ؛ ضَعَّفَهُ أيُّوبُ السَّخْتِيانيُّ وتَكَلَّمَ فيهِ.

وَرَوى عُبَيْدُ اللهِ، عَنْ نافعٍ، عَنْ ابنِ عُمَر قالَ: قالَ عُمَرُ: (ما بُلْتُ قائِماً مُنْذُ أسْلَمْتُ)، وَهَذا أصَحُّ مِنْ حَدِيْثِ عَبْدِ الكَرِيْمِ.

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على نافعٍ، واختلف عليه على وجهين:

---

(١) «الأصل» (٣/ب)، «ظ» (ج١/٣/ب)، «أ» (٦/أ)، «م» (٢/أ)، «ت» (٢/ب)، «ل» (٥/أ)، «ط» (١/١٧).

(٢) في «أ»، «ط»: وأنا أبول.

(٣) ما بين المعقوفين من: «أ»، «ت».

١ـ نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن عمر رضي الله عنه مرفوعاً.

٢ـ نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن عمر رضي الله عنه موقوفاً.

الوجه الأول:

١ ـ رواية عبد الكريم بن أبي المُخارِق:

أخرجها ابن ماجه في «السنن» (٣٠٨)، وابن المنذر في «الأوسط» (٢٨٤)، ومحمد بن حميد الحوراني الدمشقي في «جزء من حديثه» (٣٤/أ) ـ وعنه تمام في «الفوائد» (٧٩٦) بمثله ـ وابن عدي (٥/٣٤٠)، والحاكم (١/١٨٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/١٠٢) من طريق عبدالرزاق[١] عن ابن جُرَيْجٍ، وصرح عند الحوراني، وتمام، والبيهقي بالسماع،

والبزار (١٦٥) من طريق معمر،

كلاهما (ابن جريج، ومعمر) عن عبد الكريم بن أبي المخارق، عن

(١) عزاه إليه الهندي في «الكنز» (٩/٥٠٩/ح٢٧١٨٩) ولم أقف عليه في المطبوع، وقد اختلف على ابن جريج في هذا الحديث، فرواه عبد الرزاق عنه كما تقدم، وخالفه هشام بن يوسف، فرواه عن ابن جُرَيْجٍ، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً نحوه، أخرجه ابن حبان (١٤٢٣) فجعله من مسند ابن عمر رضي الله عنهما، وهذا الاختلاف لأن ابنَ جُرَيْجٍ دَلَّسَهُ، فقد قال ابن حبان بعد تخريجه له: «أخاف أن ابنَ جُرَيْجٍ لم يسمع من نافع هذا الخبر»، وصدق في ظنه رحمه الله فقد أثبت عبد الرزاق بينه وبين نافع عبد الكريم ابن أبي المُخارِق، ثم رأيت عبارة البوصيري في الزوائد (١/٤٥) بنحو ما سبق.

نافع به مثله، ولفظ معمر نحوه.

الوجه الثاني:

أخرجه ابن أبي شيبة (١/١٢٤)، والنجاد في «مسند عمر ﷺ» (٢٤) من طريق ابن إدريس، وابن نمير،

والطحاوي في «شرح المعاني» (٤/٢٦٨) من طريق ابن إدريس،

والبزار (١٤٩)، والنجاد في «مسند عمر ﷺ» (٢٣) من طريق يحيى القطان،

وابن المنذر في «الأوسط» (٢٨٥) من طريق عبدة بن سليمان،

أربعتهم (ابن إدريس، وابن نمير، ويحيى، وعبدة) عن عبيد الله بن عمر، عن نافع به مثله.

وذكره الحاكم (١/١٨٢) تعليقاً.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على نافعٍ، واختلف عليه على وجهين:

١ـ نافع، عن ابن عمر ﷺ، عن عمر ﷺ مرفوعاً.

٢ـ نافع، عن ابن عمر ﷺ، عن عمر ﷺ موقوفاً.

ونافع هو: مولى عبد الله بن عمر ﷺ، أبو عبد الله المدني، ثقة

ثبت[1]، ولم يضره ترك قتادة الرواية عنه لما كان فيه من اللَّحْن والعُجْمة[2].

ورواه عن نافع على الوجه الأول:

١ ـ عبد الكريم بن أبي المُخارِق قيس، أبو أُمَيَّةَ البَصْرِي المكي، وهو ضعيف جداً باتفاق الأئمة[3].

ولا يصح أن البخاري استشهد به، بل ساق له زيادة وقعت في روايته لحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان النبي ﷺ إذا قام من الليل يتهجد قال: (اللهم لك الحمد أنت قيم السموات والأرض ومن فيهن...)[4]، ولم يقصد البخاري الاحتجاج به، ولا التعليق عنه، وهذه عادة للبخاري ذكرها ابن حجر في «الهدي»[5].

وأما قول ابن حجر: «وروى مسلم حديثاً من رواية ابن عيينة، عن عبد الكريم، عن مجاهد في المتابعات، فقيل: هو الجَزَرِي، وقيل: هذا»، فهو وهم من ابن حجر ـ والله أعلم ـ لأن مسلماً أخرجه من طريق أبي خيثمة

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٩/٢٩٨/ت٦٣٧٣).

(٢) علل أحمد (٣/ت٤٢٨١).

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» (١٨/٢٥٩/ت٣٥٠٦).

(٤) صحيح البخاري (٣/٣/ح١١٢٠).

(٥) «الهدي» (ص ٤٢١).

زهير بن معاوية مهملاً، لا من طريق ابن عيينة كما ذكره[1]، وعبد الكريم فهو الجَزَرِي كما نسبه ابن عيينة، وقد ميز ذلك ما ساقه مسلمٌ، وأبو نعيم في «المستخرج»[2] من طُرُق الحديث، وكلها من طريق عبد الكريم الجَزَرِي، ولم أجد أحداً قال إنه ابن أبي المُخارِق إلا ابن منجويه، وتبعه ابن طاهر[3]، وهو قول لا دليل عليه، بل قال المنذري: «لم يخرج له مسلم شيئاً أصلاً، لا متابعة ولا غيرها».

ويقويه أن الدارقطني والحاكم لم يذكرا في كتابَيْهما في رجال الصحيحين سوى الجَزَرِي[4] والله أعلم.

ورواه عن نافع على الوجه الثاني:

١ ـ عبيد الله بن عمر بن حفص القرشي العَدَوِيُّ العُمَرِيُّ، أبو عثمان المدني، وهو ثقة حجة بالإجماع[5].

---

(١) انظر: صحيح مسلم (٢/٩٥٤/ح١٣١٧).

(٢) (ل٢٥١/ب).

(٣) انظر: «رجال مسلم» (١/ت٩٩٥)، «الجمع» (١/ت١٢٣١).

(٤) «ذكر أسماء التابعين» (١/ت٦٧١، ٢/ت٧٩٧)، «تسمية من أخرجهم البخاري» (ت١٠٦٠).

(٥) انظر: «تهذيب الكمال» (١٩/١٢٤/ت٣٦٦٨).

فهذا الحديث مداره على نافع، واختلف عليه على وجهين:

١ـ فرواه عبد الكريم بن أبي المخارق، عنه، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن عمر رضي الله عنه مرفوعاً.

٢ـ ورواه عبيد الله بن عمر العمري، عنه، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن عمر رضي الله عنه موقوفاً.

فالترمذي رحمه الله رجح الوجه الثاني فقال: «وهذا أصح من حديث عبدالكريم»، وإلى هذا ذهب غيره من أهل العلم، فقال ابن المنذر عن حديث عبد الكريم: «معلول»[(١)]، وقال أيضاً: «هذا لا يثبت»، وذكر ابنُ عدي هذا الحديث فيما أنكر على عبد الكريم[(٢)]، وقال الذهبي بعد ذكره: «عبد الكريم ضعيف»[(٣)].

وما ذهب إليه الإمام الترمذي رحمه الله من ترجيح قول عبيد الله ظاهرٌ، لأن راويه عبيد الله ثقة ثبت، وفي الطبقة الأولى من أصحاب نافع، مع أن مُخالِفَهُ ضعيفٌ جداً كما سبق، فخلافه لمثل عبيد الله دليل على نكارة حديثه.

وهاهنا تنبيه وهو أن ابن كثير رحمه الله بعد نقله كلام الترمذي على

---

(١) «الأوسط» (١/٣٣٧).

(٢) «الكامل» (٥/٣٤٠).

(٣) «مهذب السنن» (٣٩١).

الحديث، وقولَه عن رواية عبيد الله: «وهذا أصح» قال ابن كثير عقبه: «كذا قال»، ثم ذكر ثلاثة آثار عن عمر رضي الله عنه أنه بال قائماً[1]، وأظنه أراد بسياقه هذه الآثار الاعتراض على اعتبار رواية عبيد الله أصح، ويبعد أن يريد تقوية رواية عبد الكريم بن أبي المخارق لأنها قد اشتملت أيضاً على ما يخالف هذه الآثار التي ساقها.

فالأثر الأول: أخرجه الإسماعيلي[2] من طريق ابن عمر رضي الله عنهما: أن عمر رضي الله عنه أتى سباطة قوم فبال قائماً، فَفَرَّجَ حتى رحمته[3].

وقال ابن كثير: «وهذا الإسناد جيد قوي»، وفيه نظر لأن أحمد بن إبراهيم الشَّلاثائي، قال عنه الدارقطني: «ليس بقوي»[4].

والأثر الثاني: عزاه لأبي بكر النيسابوري من طريق عبد الرزاق، عن ابن عيينة، عن الأعمش، عن زيد بن وهب قال: «رأيت عمر بن الخطاب يبول قائماً، فَفَرَّجَ حتى رحمته».

---

(١) انظر: «مسند الفاروق» (١/ ١٢١).

(٢) لعله في «مسند عمر رضي الله عنه»، فلم أجده في معجمه، وانظر مؤلفات الإسماعيلي في «السير» (١٦/ ٢٩٣).

(٣) تصحفت والتي بعدها في «مسند الفاروق» إلى: رجمته.

(٤) سؤالات السهمي (ت ١٤١).

وهو في «المصنف» كما في «الكنز» (٩/٥١٩/ح٢٧٢٣٧)، وأخرجه ابن أبي شيبة (١/١٢٣)، وابن المنذر (٢٧٥)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٤/٢٦٨) من طريق الأعمش به نحوه، وقال ابن كثير: «صحيح».

والأثر الثالث: عزاه لابن زياد من طريق عبد الرزاق، عن ابن عيينة، عن مطرف، عن سعيد بن عمرو بن سعيد قال: قال عمر ﷺ: «البول قائماً أحصن للدبر ـ وأحسبه قال ـ والبول جالساً أرخى للدبر».

وهو في «المصنف» كما في «الكنز» (٩/٥٢٠/ح٢٧٢٤٤)، وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/١٠٢) من طريق سفيان بشطره الأول.

وراجعت كتاب «الزيادات» لابن زياد فلم أجد الأثرين الأخيرين.

واختلف في سماع سعيد من عمر ﷺ، فأثبته أبو أحمد الحاكم في «الكنى»، وقال ابن عساكر: «هذا وهم»(١)، وقال العلائي(٢): «مرسل؛ قاله غير واحد»، وعليه فهو منقطع.

ووقفت لحديث بول عمر ﷺ قائماً على وجه آخر، أخرجه ابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» (ك/٤/أ) من طريق الحكم بن عتيبة، عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى قال: «رأيت عمر بن الخطاب يبول قائماً..»، وفي إسناده نظر،

(١) «تاريخ دمشق» (٧/٣٣٢).

(٢) «جامع التحصيل» (ت ٢٤١).

فإن الحكم معروف التدليس، وكلام الأئمة كالاتفاق على نفي سماعه منه، بل ابن معين يذهب إلى أنه لم يره أصلاً، فيظهر أن في الرواية شيء راجع إلى تدليس الحكم والله أعلم.

فلا يثبت عن عمر رضي الله عنه مما أورده ابن كثير رحمه الله إلا الأثر الثاني، ومع صحته فلا يعارض حديثَ عبيدِ الله بنِ عمر، ويمكن الجمع بينها.

فقال ابن المنذر[١]: «فقد يجوز أن يكون عمر إلى الوقت الذي قال هذا القول لم يكن بال قائماً، ثم بال بعد ذلك قائماً، فرآه زيد بن وهب، فلا يكون حديثاه متضادين».

وقال الطحاوي[٢]: «قد يجوز أن يكون عمر لم يبل قائماً منذ أسلم حتى قال هذا القول، ثم بال بعد ذلك قائماً على ما رواه عنه زيد بن وهب...».

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح من رواية عبيد الله عن نافع موقوفاً، وتقدم الجواب عما يعارضه.

* * *

---

(١) «الأوسط» (١/ ٣٣٨).

(٢) «شرح المعاني» (٤/ ٢٦٨).

بابُ كَراهِيةِ ما يُسْتَنْجى بِهِ[1][2]

٢ـ حَدَّثَنا هَنَّادُ، حَدَّثَنا حَفْصُ بنُ غِياثٍ، عَنْ داودَ بنِ أبي هِنْدٍ، عَنْ الشَّعْبيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عبدِ اللهِ بنِ مَسْعودٍ رضي الله عنه قال: قال رَسولُ اللهِ ﷺ: (لا تَسْتَنْجوا بالرَّوْثِ وَلا بالعِظامِ، فَإِنَّهُ زادُ إِخْوانِكُمْ مِنَ الجِنِّ).

[قال أبو عيسى][3]: وَقَدْ[4] روى هذا الحَديثَ إسماعيلُ بنُ إبْراهيمَ وَغَيْرُهُ، عَنْ داودَ بنِ أبي هِنْدٍ، عَنْ الشَّعْبيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ رضي الله عنه: أَنَّهُ كانَ مَعَ النَّبيِّ ﷺ لَيْلَةَ الجِنِّ، الحَديثَ بطولِهِ.

وَقالَ[5] الشَّعْبيُّ: إنَّ رسولَ اللهِ ﷺ[6] قالَ: (لا تَسْتَنْجوا بالرَّوْثِ، وَلا بالعِظامِ، فَإِنَّهُ زادُ إِخْوانِكُمْ مِنَ الجِنِّ)، وَكَأَنَّ روايَةَ

---

(١) «الأصل» (٤/أ)، «ظ» (ج١/٤/ب)، «أ» (٧/أ)، «م» (٣/أ)، «ت» (٤/أ)، «ل» (٦/ب)، «ط» (١/٢٩/ح١٨).

(٢) في «ط»: باب ما جاء في كراهية ما يستنجى به.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: «أ» و«م».

(٤) في «أ»: ولقد.

(٥) في «ل»، «ط»: فقال.

(٦) في «ط»: النبي.

إسْماعيلَ أصَحُّ مِنْ روايَةِ حَفْصِ بن غياثٍ.

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على داود بن أبي هند، واختلف عليه في وصل آخر الحديث أو إرساله على وجهين:

١ـ داود، عن الشعبي، عن علقمة، عن عبد الله رضي الله عنه، وَوَصْلُ قوله: (لا تستنجوا بالروث، ولا بالعظام..).

٢ـ داود، عن الشعبي، عن علقمة، عن عبد الله رضي الله عنه، وَإِرْسالُ قوله: (لا تستنجوا بالروث، ولا بالعظام..).

الوجه الأول:

١ـ رواية حفص بن غياث:

أخرجها النسائي في «السنن الكبرى» (٣٩) عن هناد به.

وابن أبي شيبة في «المسند» (١٩٧)،

والبزار (١٥٩٨)، والطوسي في «المستخرج» (١٧) عن أبي سعيد عبد الله بن سعيد الأشج،

والطحاوي في «شرح المعاني» (١/ ١٢٤) من طريق يوسف بن عدي،

والشاشي (٣١٦) من طريق زكريا بن عدي،

وأبو نعيم في «ذكر أخبار أصبهان» (٣٤٩/٢)، والسِّلَفِيُّ في «المشيخة البغدادية» (٣٤٥/ب) من طريق أبي كريب محمد بن العلاء،

والخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (ل٩٢/ب) من طريق زكريا ابن عيسى،

والبغوي في «شرح السنة» (١٧٨) ـ ومن طريقه الضياء المقدسي في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (٤٢/أ) ـ من طريق أبي هاشم الرفاعي،

ثمانيتهم (هناد، وابن أبي شيبة، والأشج، ويوسف، وزكريا، ومحمد، وابن عيسى، والرفاعي) عن حفص بن غياث[1]، ولفظ هناد، والأشج مثله، ولفظ أبي نعيم، والسِّلَفِيِّ عن أبي كريب مختصر والباقون نحوه،

٢ـ وأخرجه مسلم (٤٥٠) ـ ومن طريقه البغوي في «معالم التنزيل» (٢٦٨/٧) ـ والسَّرَّاج في «المسند» (٢٨/٣/ب) ـ ومن طريقه الجورقاني في «الأباطيل» (٣١٤)، والذهبي في «السير» (٣٩٠/١٤) ـ وابن خزيمة (٨٢) ـ

---

(١) وخالفهم يحيى بن طلحة اليربوعي ـ وهو لين الحديث كما في «التقريب» (٧٥٧٣) ـ فرواه عن حفص، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة به، أخرجه أبو عوانة (٢١٨/١)، والطبراني في «الكبير» (١٠/٩٤/ح١٠٠١٠)، قال محمد بن إسحاق الصغاني كما عند أبي عوانة (٢١٩/١): «إنما هو حفص عن داود عن عامر عن علقمة، أخطأ فيه اليربوعي»، فالصحيح عن حفص رواية الجماعة.

ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (ل٩٠/ب) - وابن حبان (٦٥٢٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/١١، ١٠٨) من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي[1]، مطولاً بنحوه،

٣- وأخرجه الطيالسي (٢٨١) - ومن طريقه الخطيب في «الفصل» (ل٩١/أ) - عن وهيب مطولاً بنحوه،

٤- وأخرجه الطيالسي أيضاً (٢٨١) - ومن طريقه الخطيب في «الفصل» (ل٩١/أ) -.

والبزار (١٥٩٤) عن نصر بن علي،

كلاهما (الطيالسي، ونصر) عن يزيد بن زُرَيْعٍ مطولاً نحوه.

٥- وأخرجه السَّرَّاج في «المسند» (٣/٢٨/ب)، وابن خزيمة (٨٢) من طريق زياد بن أيوب،

وابن حبان (١٤٣٢) من طريق عمرو بن زرارة مطولاً،

كلاهما (زياد، وعمرو) عن ابن أبي زائدة، ولفظ عمرو مطول، ولفظ زياد بنحوه مختصراً، ولم يسق السَّرَّاج لفظه،

---

(١) جعله محقق «الإحسان»: عبد الأعلى بن حماد النرسي، وهو غلط؛ فالراوي عن ابن أبي هند هو: السامي لا النرسي.

٦ـ وأخرجه أبو عوانة (١/٢١٨)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/١٢٤)، والخطيب في «الفصل» (ل٩٢/ب)، والبيهقي في «السنن الصغير» (٥٣) من طريق عبد الوهاب بن عطاء، نحوه ولفظ أبي عوانة مختصر،

٧ـ وأخرجه أبو نعيم في «المستخرج» (ل٧٦/أ)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/١٠٩) من طريق محمد بن أبي عدي، ولفظ أبي نعيم نحوه مطولاً، ولفظ البيهقي مختصر،

٨ـ وأخرجه الخطيب في «الفصل» (ل٩٠/ب) من طريق علي بن عاصم، مطولاً بنحوه(١)،

ثمانيتهم (حفص، وعبد الأعلى، ووهيب، ويزيد، وابن أبي زائدة، وعبدالوهاب، ومحمد، وعلي) عن داود بن أبي هند به، وفي رواية عبدالوهاب ابن عطاء، عن داود في بعض طرقها: «فلا أدري هو في الحديث أو شيء قاله الشعبي»، وفي رواية ابن أبي عدي عنه أيضاً قال: «ولا أدري في حديث علقمة أو في حديث عامر أنهم سألوا رسول الله تلك الليلة الزاد فذكره».

---

(١) وله طريق آخر عند الخطيب من رواية عدي بن عبد الرحمن العطار، وهو ضعيف، ذكره الفسوي في «المعرفة» (٢/٧٣) في باب من يرغب عن الرواية عنه، وذكر ابن أبي حاتم في «الجرح» (٧/٣) أن له نسخة عن داود بن أبي هند، يرويها عنه سعيد ابن عبد الجبار الزبيدي ـ وهو ضعيف كما في «الجرح» (٤/٤٣) ـ وهذا الحديث أسنده الخطيب من هذه النسخة، ونبهت عليه حتى لا يستدرك.

الوجه الثاني:

١ـ رواية إسماعيل ابن عُلَيَّةَ:

أخرجها مسلم في (١/٣٣٢)، والإمام أحمد (٤١٤٩) ـ ومن طريقه البيهقي في «دلائل النبوة» (٢/٢٢٩) ـ والسَّرَّاج في «المسند» (ج٣/٢٨/ب) ـ ومن طريقه الجورقاني في «الأباطيل» (٣١٤) ـ والترمذي (٣٢٥٨)، وأبو يعلى (٥٢٣٧) ـ وعنه ابن حبان (٦٣٢٠) ـ والخطيب في «الفصل» (ل٩١/ب)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/١٠٩) من طريق إسماعيل ابن إبراهيم، مطولاً مثله، ولفظ السَّرَّاج، والخطيب نحوه، ولم يذكر أبو يعلى ولا ابن حبان قول الشعبي، وأحال مسلم على ما قبله، ولم يسق البيهقي اللفظ،

٢ـ وأخرجه الإمام أحمد (٤١٤٩) ـ ومن طريقه الخطيب في «الفصل» (ل٩٢/أ) ـ عن يحيى بن أبي زائدة مطولاً بنحوه وأرسل قول الشعبي،

٣ـ وأخرجه أبو عوانة (١/٢١٩) من طريق يحيى بن غيلان،

والخطيب في «الفصل» (ل٩٢/ب) من طريق إسحاق بن أبي إسرائيل،

كلاهما (يحيى، وإسحاق) عن يزيد بن زُرَيْعٍ؛ وأرسل قول الشعبي،

ولفظ أبي عوانة مطولاً بنحوه، ولفظ الخطيب مختصر،

٤ـ وأخرجه الدارقطني في «السنن» (١/٧٧/ح١٢)، والخطيب في

«الفصل» (ل٩٢/أ) من طريق بشر بن المفضل مطولاً بنحوه، واقتصر الدارقطني على أوله،

٥ـ وأخرجه الواحدي في «الوسيط» (٤/٣٦٢) من طريق هدبة بن خالد، عن وهيب بن خالد، مطولاً وأرسل قول الشعبي،

أربعتهم (ابن أبي زائدة، ويزيد، وبشر، ووهيب) عن داود بن أبي هند.

والحديث رواه بعض الرواة عن داود بن أبي هند فلم يذكروا قول الشعبي المرسل، واقتصروا على القدر المسند منه، فهي متابعة لمن اقتصر على هذا القدر من الحديث:

فأخرجه مسلم (١/٣٣٣) من طريق عبد الله بن إدريس، ولم يسق لفظه،

والبخاري في «التاريخ الكبير» (٢/٢٠١)، وفي «الأوسط» (١/٢٠٢)، وأبو داود (٨٥) عن موسى بن إسماعيل التبوذكي، عن وهيب بن خالد مختصراً،

وأخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (١١٦٢٣) مطولاً عن أحمد بن منيع، عن ابن أبي زائدة،

ثلاثتهم (عبد الله، ووهيب، وابن أبي زائدة) عن داود بن أبي هند.

والحديث أخرجه مسلم (١/٣٣٣)، والبزار (١٥٤٥)، وابن المنذر في «الأوسط» (١٧٤)، والشاشي (٣٣١)، وابن الأعرابي في «المعجم» (ل٣١٢/ح١٥٨٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/٨٣/ح٩٩٧١)، وابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» (٩٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/١١) من طريق إبراهيم النخعي، عن علقمة، عن عبد الله ﵁ ولفظ مسلم قال: لم أكن ليلة الجن مع رسول الله ﷺ ووددت أني كنت معه.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على داود بن أبي هند، واختلف عليه في وصل وإرسال آخر الحديث على وجهين:

١ـ داود، عن الشعبي، عن علقمة، عن عبد الله ﵁، وَوَصْلُ قوله: (لا تستنجوا بالروث ولا بالعظام...).

٢ـ داود، عن الشعبي، عن علقمة، عن عبد الله ﵁، وَإِرْسالُ قوله: (لا تستنجوا بالروث ولا بالعظام..).

وداود هو: ابن أبي هند دينار بن عذافر القشيري البصري، ثقة ثبت إلا إن حدث من حفظه فَيَهِم، ولا يظهر تقييد ذلك بآخر حياته كما قاله ابن حجر، بل ظاهر كلام الإمام أحمد، وابن حبان أن اضطرابه كان في

سائر حياته، وما يقع عليه من اختلاف فبسببه هو لا من الرواة عنه[1]، ولا يصح عنه القول بالقدر[2].

ورواه عن داود على الوجه الأول:

١ـ حفص بن غياث بن طلق النخعي، أبو عمر القاضي الكوفي، وهو ثقة ثبت إن حدث من كتابه قبل وبعد توليه القضاء، وأما تحديثه من حفظه ففيه تفصيل فما كان قبل ولايته القضاء ففيه وهم قليل، وأما بعد توليه القضاء ففيه وهم كثير.

وكانت ولايته القضاء سنة سبع وسبعين ومئة، وبقي فيه خمس عشرة سنة، وتدليسه لا يضر[3].

٢ـ عبد الأعلى بن عبد الأعلى بن محمد السامي[4] القرشي البصري.

قال ابن حجر: «ثقة» إلا أنه قدري ولم يكن داعية إليه[5].

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (٨/٤٦١/ت١٧٩٠).

(٢) انظر: الدوري (٢/١٥٤)، وراجع ما في ترجمته من ضربه لرجل على القول بالقدر.

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» (٧/٥٦/ت١٤١٥)، «التهذيب» (٣/٤١٥/ت٧٢٥)، «التعريف» (٧٩/ت٩).

(٤) بالسين المهملة نسبة إلى سامة بن لؤي بن غالب كما في الأنساب (٧/١٦)، وتصحفت في «التاريخ الصغير» (٢/٢٤٦)، وفي «الجرح والتعديل» (٦/٢٨/ت١٤٧) إلى: الشامي بالمعجمة.

(٥) انظر: «تهذيب الكمال» (١٦/٣٥٩/ت٣٦٨٧)، «التهذيب» (٦/٩٦/ت١٩٩)، =

٣ـ وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي مولاهم، أبوبكر البصري، ويقال له: ابن أبي غبطة[١].

قال ابن حجر: «ثقة ثبت، لكنه تغير قليلاً بأخرة»[٢]، وكان تغير حفظه وعمره ٥٨ سنة[٣]، وقد ألمح أبو داود إلى عدم تأثر مرتبته بذلك فقال عقب ذكره لتغير وهيب: «ووهيب ثقة»، فهو ثقة ثبت مطلقاً[٤].

وقد اختلف على وهيب في هذا الحديث على وجهين، فرواه عنه على الوجه الأول:

أبو داود سليمان بن داود الطيالسي ـ وهو ثقة حافظ[٥] ـ ووصل قول الشعبي.

ورواه عن وهيب على الوجه الثاني:

هدبة بن خالد البصري، وهو ثقة[٦].

=«التقريب» (٣٧٣٣).

(١) «موضح أوهام الجمع» (٢/٤٤٣).

(٢) «التقريب» (٧٤٨٧).

(٣) سؤالات الآجري (ت ٤٠٩)، «الجامع في الجرح والتعديل» (٣/٢٧٦).

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» (٣١/١٦٤/ت٦٧٦٩)، «التهذيب» (١١/١٦٩/ت٢٩٠).

(٥) انظر ترجمته (ص٥٤٣).

(٦) انظر: «التهذيب» (١١/٢٤/ت٥٣)، «التقريب» (٧٢٦٩).

وتابعه موسى بن إسماعيل التبوذكي فاقتصر على القدر المسند، ولم يذكر الشعبي.

والراجح عن وهيب رواية هدبة، والتبوذكي، أما رواية الطيالسي فإنما وهم فيها لأنه حمل رواية وهيب على رواية يزيد بن زُرَيْعٍ فجمعهما كما قاله الخطيب في الفصل وسيأتي كلامه بتمامه في آخر الحديث إن شاء الله.

٤ـ يزيد بن زُرَيْعٍ العيشي، أبو معاوية البصري.

قال ابن حجر: «ثقة ثبت»[(١)] إلا أن سماع المتأخرين منه فيه ضعف فإن ابن طاهر ذكر أنه تغير بأخرة فقال: «ومن سمع منه بأخرة لم يعمل شيئاً منهم البحراني وغيره»[(٢)]، ولم أقف على شيء يوضح مدى تأثير هذا التغير على رواياته، وفي الجملة فسماع المتأخرين منه كعباس بن يزيد البحراني ومن في طبقته فيه ضعف[(٣)].

وقد اختلف على يزيد بن زُرَيْعٍ في هذا الحديث، فرواه عنه على الوجه الأول:

١ـ أبوداود الطيالسي، وهو ثقة حافظ كما تقدم.

---

(١) «التقريب» (٧٧١٣).

(٢) «التهذيب» (٥/١٣٥).

(٣) انظر: (ص ٨٧٥)، «تهذيب الكمال» (٣٢/١٢٤/ت٦٩٨٧)، «التهذيب» (١١/٣٢٥/ت٦٢٦).

٢ـ نصر بن علي الجهضمي، وهو ثقة ثبت[١].

ورواه عن يزيد على الوجه الثاني:

١ـ يحيى بن غيلان الخزاعي البغدادي، وهو ثقة[٢].

٢ـ إسحاق بن أبي إسرائيل المروزي، وهو صدوق تكلم فيه للوقف[٣].

ويظهر أن كلا الوجهين محفوظ عن يزيد بن زُرَيْعٍ لثقة رواتهما، ونصر ابن علي، وإسحاق بن أبي إسرائيل وإن كانا متأخري الطبقة؛ إلا أن كل واحد منهما قد تابعه راو متقدم الطبقة، وليس في أحد الروايتين ما يوجب تقديمها على الأخرى.

٥ـ يحيى بن زكريا بن أبي زائدة الهمداني الوادعي مولاهم، أبو سعيد الكوفي.

ثقة متقن وكان قليل الخطأ، وأما قول أبي نعيم[٤]: «ما هو بأهل أن أُحدث عنه» فقد علق عليه ابن حجر فقال: «وهذا الجَرح مردود، بل ليس هذا بجرح ظاهر»[٥].

---

(١) انظر: «التهذيب» (١٠/٤٣٠/ت٧٨٠)، «التقريب» (٧١٢٠).

(٢) انظر: «التهذيب» (١١/٢٦٣/ت٥٢٨)، «التقريب» (٧٦٢٠).

(٣) انظر: «التهذيب» (١/٢٢٣/ت٤١٥)، «التقريب» (٣٣٨).

(٤) «الثقات» (٧/٦١٥).

(٥) «الهدي» (٤٥١).

وقال أبو زرعة بعد أن ذكر حديثاً أخطأ فيه: «ابن أبي زائدة قلما يخطئ، فإذا أخطأ جاء بالعظائم».

وهذا الذي ذكره أبو زرعة لا يُنزل الرجل عن منزلته، وأنه قليل الخطأ[1]، وربما أمكن حمل كلام أبي نعيم على هذا، فإن عدم الأهلية قد يكون راجعاً إما إلى العدالة أو الضبط، وما علمتُ في يحيى غمزاً يتعلق بعدالته، فلعل أبا نعيم رأى شيئاً من الغلط استعظمه كما صنع أبو زرعة فقال ما سبق عنه، وفي الجملة فما ذكره معارض بثناء الأئمة عليه وروايتهم عنه، وما رأيتُ له متابعاً.

وقد اختلف على ابن أبي زائدة في هذا الحديث، فرواه عنه على الوجه الأول:

١ـ زياد بن أيوب البغدادي، وهو ثقة حافظ[2].

٢ـ عمرو بن زرارة الكلابي، وهو ثقة ثبت[3].

ورواه عن يحيى على الوجه الثاني:

الإمام أحمد بن حنبل، وتابعه على القدر المسند فقط: أحمد بن منيع

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (٣١/٣٠٥/ت٦٨٢٦)، «التهذيب» (١١/٢٠٨/ت٣٤٩)، «التقريب» (٧٥٤٨).

(٢) انظر: «التهذيب» (٣/٣٥٥/ت٦٥٤)، «التقريب» (٢٠٥٦).

(٣) انظر: «التهذيب» (٨/٣٥/ت٥٣)، «التقريب» (٥٠٣٢).

البغوي، وهو ثقة حافظ(١).

والظاهر أن كلا الوجهين محفوظ عن ابن أبي زائدة لثقة رواتهما(٢).

٦ـ عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، أبو نصر العجلي مولاهم البصري البغدادي، صدوق ربما أخطأ، ولا بد من تصريحه بالسماع، وقيل للبخاري: «يحتج به؟ قال: أرجو إلا أنه كان يدلس عن ثور وأقوام أحاديث مناكير»، وجعله ابن حجر في الثالثة(٣)، وكان يرى القدر(٤).

٧ـ علي بن عاصم بن صهيب القرشي التيمي مولاهم، أبو الحسن الواسطي.

وثقه الإمام أحمد(٥) وغيره وأثنى عليه آخرون، والجمهور على تضعيفه

---

(١) انظر: «التهذيب» (١/٨٤/ت١٤٤)، «التقريب» (١١٤).

(٢) وخالفهم مسروق بن المرزبان ـ وهو صدوق له أوهام كما في «التقريب» (٦٦٠٣) ـ فرواه عن ابن أبي زائدة عن داود فقال: عن علقمة، فأسقط الشعبي من الإسناد ووصل المرسل في الرواية، أخرج روايته الثعلبي في تفسير سورة الأحقاف (ج١٠/ل١١٨/ب) فهذا الوجه عن يحيى ليس بمحفوظ، بل هي من أوهامه والله أعلم.

(٣) «التعريف» (١٤٣/ت٨٥).

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» (١٨/٥٠٩/ت٣٦٠٥)، «التهذيب» (٦/٤٥٠/ت٩٣٥)، «التقريب» (٤٢٦٢).

(٥) «الكامل» (٥/١٩١، ١٩٢)، «العلل» (١/ت٧٠)، سؤالات أبي داود (ت ٤٤١)، «الجرح والتعديل» (٦/١٩٨، ١٩٩).

بأوجه مختلفة من الجرح أجملها يعقوب بن شيبة بقوله: «منهم من أنكر عليه كثره الخطأ والغلط، ومنهم من أنكر عليه تماديه في ذلك وتركه الرجوع عما يخالفه فيه الناس، ولجاجته فيه، وثباته على الخطأ، ومنهم من تكلم في سوء حفظه، واشتباه الأمر عليه في بعض ما حدث به من سوء ضبطه وتوانيه عن تصحيح ما كتب الوراقون له».

وسبب عدم ضبطه كما ذكر يعقوب بن شيبة، وعباد بن العوام أنه كان صاحب يسار، وكان الوراقون يكتبون له، ولم يكن يصحح ما كتبوا، فأتي من كتبه.

والراجح أنه ضعيف لسوء حفظه، وعدم ضبطه لكتبه، وحديثه صالح للمتابعة، وسماعه من عطاء بن السائب بعد الاختلاط[1].

٨ـ محمد بن أبي عدي إبراهيم السُّلَمِيُّ مولاهم، أبو عمرو البصري القَسْمَلي، ثقة احتج به عامة الأئمة، وقد وثقه أبو حاتم وقال: لا يحتج به[2]، ولعل هذا من تعنته رحمه الله كما أشار إليه ابن حجر[3].

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٠/٥٠٤/ت٤٠٩٤)، «شرح العلل» (٢/٧٣٦)، «التهذيب» (٧/٣٤٤/ت٥٧١).

(٢) «الميزان» (٣/٦٤٧/ت٧٩٣٩).

(٣) «الهدي» (٤٤١)، وانظر: «تهذيب الكمال» (٢٤/٣٢١/ت٥٠٢٩)، «الكاشف»=

وينبغي التأني فيما ينفرد به عن شعبة فإن الإمام أحمد قال: «روى عن شعبة أحاديث يرفعها ننكرها عليه، أخاف أن شعبة لم يكن يقوم على الألفاظ، هو ذا يختلف عليه»[١].

ورواه عن داود بن أبي هند على الوجه الثاني:

١ـ إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولاهم، أبو بشر البصري، المعروف بابن عُلَيَّةَ، ثقة حافظ تكلم فيه غير واحد بسبب قوله في القرآن كسليمان بن حرب، وعفان، ومنصور بن سلمة، وأحمد وأبغضَهُ[٢]، ثم تاب ورجعَ إلى قَوْلِ أهل السنة[٣].

وأما قول يحيى القطان: «ما رأيت إسماعيل طلب حديثاً قط، وذاك أنه طلب قديماً ثم تركه»[٤]؛ فهذا لا يعني تضعيفه، إنما أراد أنه لم يستمر في الطلب، فهو وإن لم يستمر في طلب هذا الشأن كالقطان إلا أنه ثقة ثبت

=(٢/١٥٤/ت٤٧٠٠)، «التهذيب» (٩/١٢/ت١٧)، «التقريب» (٥٦٩٧).

(١) سؤالات أبي داود (ت ٥٤٨).

(٢) انظر أقوالهم في: «المعرفة والتاريخ» (٢/١٣١، ١٣٢)، «تاريخ بغداد» (٦/٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩)، قال الذهبي في «السير» معتذراً لأحمد (٩/١١١): «معذور الإمام أحمد فيه».

(٣) «العلل» (١/ت٧٢٤)، «تاريخ بغداد» (٦/٢٣٩)، «الميزان» (١/٢٢٠).

(٤) ابن محرز (٢/ت٦٩٣)، «المعرفة والتاريخ» (٢/١٣٤، ٢٤٢).

ضابط لما أخذ[1].

وتكلم ابن معين في سماعه من ابن جريج خاصة، لأنه عرض كتاب ابن جريج على عبد المجيد بن أبي رَوّاد فأصلحه له[2]، وهذا لا يُضعف روايته عنه، بل تنزله عن مرتبة الصحيح العليا فقد خرّج الشيخان حديثَهُ عن ابن جريج في المتابعات.

٢ـ عبد الله بن إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن الأَوْدِيُّ، أبو محمد الكوفي ثقة ثبت من الأئمة الذين يحتج بحديثهم[3].

٣ـ وهيب بن خالد، تقدم في دراسة الوجه الأول أن هذا الوجه هو الصحيح في روايته.

٤ـ يزيد بن زُرَيْعٍ، تقدم في دراسة الوجه الأول أن هذا الوجه محفوظ عنه.

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (٣/٢٣/ت٤١٧)، «التهذيب» (١/٢٧٥/ت٥١٣)، «التقريب» (٤١٦).

(٢) «التعديل للباجي» (١/٣٦٢ـ٣٦٣)، «الفتح» (٢/٢٥٢)، ولذا أقل الشيخان من تخريج حديثه عن ابن جريج، فله مما توبع عليه عند البخاري ثلاثة أحاديث: (٧٧٢، ٢٢٦٥، ٤٣٢٩)، وله عند مسلم أربعة أحاديث: (١/٢٩٧)، (٢/٨٣٧)، (٣/١٣٠٢)، (٣/١٥٦٢)، وليس له غيرها.

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» (١٤/٢٩٣/ت٣١٥٩)، «التهذيب» (٥/١٤٤/ت٢٤٨)، «التقريب» (٣٢٠٧).

٥ـ يحيى بن أبي زائدة، تقدم في دراسة الوجه الأول أن هذا الوجه محفوظ عنه.

٦ـ بشر بن المفضل بن لاحق الرقاشي مولاهم، أبو إسماعيل البصري، ثقة ثبت[(١)].

فهذا الحديث مداره على داود بن أبي هند، واختلف عليه على وجهين:

١ـ فرواه حفص بن غياث، وعبد الأعلى السامي، ويزيد بن زُرَيْعٍ، وابن أبي زائدة، وعبد الوهاب الخفاف، ومحمد بن أبي عدي، وعلي بن عاصم، عنه، عن الشعبي، عن علقمة، عن عبد الله ﷺ، ووَصَلْوا عنه قوله: (لا تستنجوا بالروث..).

٢ـ ورواه إسماعيل ابن عُلَيَّةَ، وبشر بن المفضل، ووهيب بن خالد، ويزيد بن زُرَيْعٍ، وابن أبي زائدة، عنه، عن الشعبي، عن علقمة، عن عبد الله ﷺ، وأرسلوا قوله: (لا تستنجوا بالروث..).

فذهب الترمذي رحمه الله إلى ترجيح الوجه الثاني فقال: «وكأن رواية

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (٤/١٤٧/ت٧٠٧)، «التهذيب» (١/٤٥٨/ت٨٤٤)، «التقريب» (٧٠٣).

إسماعيل أصح من رواية حفص بن غياث».

ووافقه على هذا جمع من أهل العلم وهم:

١ـ الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله، فقال صالح بن أحمد[1]: «قلت: حديث داود، عن الشعبي، عن علقمة، عن عبد الله رضي الله عنه في قصة ليلة الجن قال رسول الله ﷺ: (لا تستنجوا بالعظام ولا بالبعر فإنه زاد إخوانكم من الجن) هو من قول علقمة عن عبد الله أو من قول الشعبي؟.

قال: أما إسماعيل بن إبراهيم، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة فقالا جميعاً: قال الشعبي، وليس هو في حديث علقمة: سألوه الزاد وكانوا من جن الجزيرة فذكره الحديث، قال أبي: فبلغني أن حفص بن غياث حدث به فجعله في حديث علقمة عن عبد الله فنرى أنه وهم، وهذا أثبت»[2].

وَيَرِدُ على قول الإمام أحمد رحمه الله ما يلي:

١ـ أنه عَدَّ يحيى بنَ أبي زائدة فيمن روى عن داود وجه الإرسال، وقد قدمتُ في دراسة الوجه الأول أن يحيى قد حُفظ عنه الوجهان في الحديث، وليست إحدى روايتيه أولى من الأخرى بالصواب فيما ظهر لي.

---

(١) انظر مسائله (٢/٢٨٤/م ٨٩٢).

(٢) هكذا في «المسائل»، ولعل الصواب: فذكر الحديث.

٢ـ يُفهم من ذِكْرِهِ حفصَ بنَ غياثٍ برواية الوجه الثاني أنه لم يروه غيرُ حفصٍ عندَهُ ويؤيده أن الإمام لم يخرج في «المسند» من طرق هذا الوجه شيئاً فكأن روايتهم لم تقع له رَحِمَهُ اللَّهُ.

والواقعُ أن حفصاً قد تابعه غيرُ واحدٍ من الثقات على روايته، منهم: يزيد بن زُرَيْعٍ، ويحيى بن أبي زائدة، وعبد الأعلى السامي، وابن أبي عدي، فلم ينفرد حفص بهذا الوجه.

٢ـ سئل **الدارقطني** رَحِمَهُ اللَّهُ عن هذا الحديث فقال[1]: «يرويه داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن علقمة، عن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رواه عنه جماعة من الكوفيين والبصريين، فأما البصريون فجعلوا قوله: وسألوه الزاد إلى آخر الحديث، من قول الشعبي مرسلاً، وأما يحيى بن أبي زائدة وغيره من الكوفيين فأدرجوه في حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والصحيح قول من فصله، فإنه من كلام الشعبي مرسلاً».

وقال في «التتبع»[2]: «وأخرج مسلم حديث عبد الأعلى، عن داود، عن الشعبي، عن علقمة، عن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حديث ليلة الجن بطوله، وآخر الحديث إنما هو من قول الشعبي مرسل عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

---

(١) «العلل» (٥/١٣١ـ١٣٢).

(٢) (٩٨).

وأخرج حديث ابن مسعود ﷺ فأرانا آثار نيرانهم وما بعده إلى آخر الحديث، وهو قوله: وسألوه الزاد إلى آخره، وكذلك رواه ابن عُلَيَّةَ، ويزيد ابن زريع، وابن إدريس، وابن أبي زائدة وغيرهم عن داود، وقد رواه حفص، عن داود، عن الشعبي، عن علقمة، عن عبد الله ﷺ، وأتى بآخره مسنداً ووهم فيه حفص».

وقال أيضاً: «انتهى حديث ابن مسعود ﷺ عند قوله: (فأرانا آثارهم وآثار نيرانهم) وما بعده من قول الشعبي، كذا رواه أصحاب داود الراوي عن الشعبي»[1].

ويَرِدُ على قول الدارقطني ما يلي:

١ـ أنه عَدَّ يحيى بن أبي زائدة في «العلل» ممن روى الوجه الأول، وعده في «التتبع» ممن روى الوجه الثاني، وقد قدمت أن كلا الوجهين محفوظ عن ابن أبي زائدة.

٢ـ إطلاقه في «العلل» أن البصريين يروون الحديث على وجه الإرسال، وفي هذا الإطلاق نظر فإن عبد الأعلى السامي، ويزيد بن زُرَيْعٍ وهما بصريان قد حُفظ عنهما وجه الوصل أيضاً.

---

(١) شرح النووي (٤/ ٢٢٣ـ٢٢٤).

٣ـ يأتي في تخصيصه في «التتبع» روايةَ وجهِ الوصلِ بحفصٍ نظيرَ ما تقدم في كلام الإمام أحمد.

٤ـ أن أصحاب داود الثقات من الكوفيين والبصريين قد حفظوا عنه كلا الوجهين.

٣ـ الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللَّهُ فقال: «كذا روى هذا الحديث علي بن عاصم، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، عن داود بن أبي هند، وأبو داود الطيالسي، عن وهيب بن خالد، ويزيد بن زُرَيْعٍ، عن داود بن أبي هند، وتابعهم عدي بن عبد الرحمن الطائي أبو الهيثم بن عدي[1]، فرواه عن داود كذلك، سياقه واحد مرفوعاً متصلاً، وبعض المتن ليس هو عند الشعبي عن علقمة، وإنما يرويه مرسلاً لا يسنده إلى أحد، وهو من قوله: وسألوه الزاد إلى آخر الحديث، فأدرج ذلك في رواية علي بن عاصم، وعبد الأعلى، وفي رواية أبي داود التي ذكرناها عن وهيب، ويزيد، وفي رواية عدي بن عبدالرحمن، عن داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن علقمة، عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وروى الحديث إسماعيل ابن عُلَيَّةَ، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة، وبشر بن المفضل، عن داود بن أبي هند فبيّنوه وفصلوا كلام الشعبي من

(١) وروايته ضعيفة كما تقدم التنبيه عليه (ص ١٦٢).

حديث عبد الله رضي الله عنه المسند، وكذلك رواه إسحاق بن أبي إسرائيل، عن يزيد بن زُرَيْعٍ مميزاً مبيناً، وهذا يدل على أن أبا داود حمل رواية يزيد على رواية وهيب لما جمع بينهما.

وروى عبد الله بن إدريس الأودي، عن داود المُسندَ من الحديث فقط دون الكلام الذي أرسله الشعبي، وروى عبد الوهاب بن عطاء، عن داود ابن أبي هند قصة سؤال الجن الزاد إلى آخر الحديث.

وروى حفص بن غياث عن داود الفَصْلَ الأخير في النهي عن الاستنجاء بالروث والعظام حسب دون ما قبله، وَوَصَلَ عبد الوهاب بن عطاء، وحفص بن غياث جميعاً ما روياه وأسنداه فأخطئا فيه خطأً فاحشاً، لأنهما تركا أول الحديث وهو المسند ورويا ما ليس بمسند، ولو رويا الجميع وأدرجا الإسناد كان أيسر لوهمهما وأقوم بعذرهما»[1].

هذا قول الخطيب بطوله، وهو قول قوي لولا أن بعض من سمّاهم الخطيب قد حفظ عنهم كلا الوجهين كابن أبي زائدة، ويزيد بن زُرَيْعٍ.

وفي قول الخطيب أن من روى الحديث واقتصر على الجزء المختلف فيه وجعله موصولاً أشد وهماً ممن روى الحديث بطوله وأدرج فيه هذه القطعة.

---

(١) «الفصل للوصل» (٩١/أ - ٩١/ب).

٤ـ **ابن سيّد النّاس** فقال: «والذي توجه به ما قاله الدارقطني في هذا العصر من لم يقف على نقل فيه يقتضي الترجيح أن يقول: داود بن أبي هند من شيوخ البصرة، فأهل بلده أعلم بحديثه من الغرباء والواردين عليه، مع أن في التفصيل مرتبة تقتضي مزيد علم على من أجمل ولم يفصل، فهذه علة لحديث حفص بن غياث توجب التوقف عن الحكم بصحته لولاها لكان صحيحاً إذ رواته من شرط الصحيح»(١).

هكذا قال، وفيه نظر، فإن البصريين قد حفظوا عنه كلا الوجهين كما تقدم في التعليق على قول الدارقطني، لكن ما أشار إليه مِنْ أنَّ مَنْ فَصَّلَ عندهُ مزيد علم إلى آخره قريبٌ من كلام الخطيب.

وذهب بعض أهل العلم إلى تصحيح الوجه الموصول وهم:

١، ٢ ـ ابن خزيمة، وابن حبان، فأخرجاه في صحيحيهما(٢).

أما تخريج مسلم للحديث فإن تخريجه محتمل أن الحديث صحيح عنده ولعل هذا سبب تعقب الدارقطني له فذكره في «التتبع».

والاحتمال الآخر أنه لم يرد الاحتجاج به وإنما خرجه استشهاداً وأبان

---

(١) «النفح الشذي» (ل٥٨/أ ـ ٥٨/ب).

(٢) واختاره النووي في «المجموع» (٢/١٣٥)، وابن الملقن في «البدر» (١/ل٨١/ب)، وإليه ذهب أحمد شاكر في تعليقه على «الجامع» (١/٣٠)، والألباني في «الإرواء» (١/٨٥).

عن علته فذكر الاختلاف فيه على داود وهذا من جنس ما وعد به رحمه الله في مقدمة «الصحيح» من بيان العلل، وهذا الثاني أقرب عندي.

والذي يظهر أن كلا الوجهين محفوظ عن داود بن أبي هند لأن الثقات من البصريين والكوفيين قد حفظوا عنه كلا الوجهين.

أما سبب اختلاف الرواة في الوصل والإرسال فهو شك داود بن أبي هند في هذه القطعة من الحديث هل هي مرسلة من كلام الشعبي، أو أنها موصولة من كلام النبي ﷺ؟ وقد حفظ عنه هذا الشك عبد الوهاب بن عطاء، ومحمد بن أبي عدي، فكان يرويه تارة موصولاً، وتارة مرسلاً من غير شك، وتارة يشك فيه، وقد تقدم في ترجمته قول أحمد: «يختلف عليه»، فهذا يدل على ما قلت.

ثم إن الوجه الثاني أرجح فإنه دال على التمييز بين ما هو من الحديث الموصول وما هو من كلام الشعبي المرسل.

والنهي عن الاستنجاء بالروث والعظم وأنهما طعام للجن قد صح عن النبي ﷺ من وجه آخر، فأخرج البخاري (٣٨٦٠)، وغيره من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه كان يحمل مع النبي ﷺ إداوة لوضوئه وحاجته فبينما هو يتبعه بها فقال ﷺ: (من هذا)؟ فقال رضي الله عنه: أنا أبو هريرة، فقال ﷺ: (ابغني أحجاراً أستنفض بها، ولا تأتني بعظم ولا بروثة)، فأتيته بأحجار

أحملها في طرف ثوبي حتى وضعتها إلى جنبه ثم انصرفت، حتى إذا فرغ مشيت فقلت: ما بال العظم والروثة؟ قال ﷺ: (هما من طعام الجن، وإنه أتاني وفد جن نصيبين ونعم الجن فسألوني الزاد، فدعوت الله لهم أن لا يمروا بعظم ولا بروثة إلا وجدوا عليها طعاماً).

ومما صحَّ في النهي عن الاستنجاء بهما:

١ـ حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه: أن النبي ﷺ نهاهم عن الاستنجاء بهما، أخرجه مسلم (٢٦٢)، وغيره.

٢ـ حديث جابر رضي الله عنه: أن النبي ﷺ نهى أن يتمسح بهما، أخرجه مسلم أيضاً (٢٦٣) وغيره.

الحكم على الحديث:

الأرجح في حديث ابن مسعود رضي الله عنه قول من ميز بين الحديث الموصول وقول الشعبي المرسل، وقد صح في معناه حديث أبي هريرة رضي الله عنه وصح النهي عن الاستنجاء وحده من حديث سلمان وجابر رضي الله عنهما.

* * *

بابُ المَضْمَضَةِ والاسْتِنْشاقِ مِنْ كَفٍّ واحِدٍ[1][2]

٣- حَدَّثَنا يَحيى بنُ موسى، حَدَّثَنا إبْراهيمُ بنُ موسى [الرَّازيُّ][3]، حَدَّثَنا خالِدُ [وهو: ابنُ عبد اللهِ][4]، عَنْ عَمْرو بن يَحْيى، عَنْ أبيهِ، عَنْ عبد اللهِ بن زَيْدٍ ﵁ قالَ: رَأيْتُ النَّبيَّ ﷺ مَضْمَضَ[5] واسْتَنْشَقَ مِنْ كَفٍّ واحِدٍ، فَعَلَ ذلكَ ثلاثاً.

قالَ [أبو عيسى][6]: حَديثُ[7] عبد اللهِ بنِ زَيْدٍ [حديث][8] حَسَنٌ غَريبٌ.

وَقَدْ روى مالكٌ، وَابنُ عُيَيْنَةَ وَغيرُ واحِدٍ هذا الحَديثَ عَنْ

---

(١) «الأصل» (٥/أ)، «ظ» (ج١/٥/ب)، «أ» (٨/ب)، «م» (٤/أ)، «ت» (٥/ب)، «ل» (٧/ب)، «ط» (١/٤١/ح٢٨).

(٢) وقع في «م»: من كف واحدة، وهو جائز لغة لأنه يذكر ويؤنث، وانظر تعليق الشيخ أحمد شاكر على هذا.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من «ط».

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من «أ»، وليس في «ط»: وهو.

(٥) في «أ»، «ت»: تمضمض.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من «أ»، وسقطت الجملة كلها من «م».

(٧) في «أ»، «ط»: وحديث.

(٨) ما بين المعقوفين زيادة من «أ»، «م»، «ت».

عَمْرو بن يَحْيى، وَلَمْ يَذْكُروا هذا الحَرْفَ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مِنْ كَفٍّ واحِدٍ، وَإنَّما ذَكَرَهُ خالدُ بنُ عبد اللّهِ، وَخالدُ [ابنُ عبد اللّهِ][1] ثِقَةٌ حافِظٌ عِنْدَ أهْلِ الحَديثِ.

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على عمرو بن يحيى، واختلف عليه على وجهين:

١ـ عمرو، عن أبيه، عن عبد الله رضي الله عنه بزيادة لفظة: (من كف واحد).

٢ـ عمرو، عن أبيه، عن عبد الله رضي الله عنه دون ذكر هذه اللفظة.

الوجه الأول:

١ـ رواية خالد بن عبد الله بزيادة لفظة: (من كف واحد):

أخرجها البخاري (١٩١)، ومسلم (٢٣٥)، وأحمد (١٦٤٩٢، ١٦٥٢٠)، والدارمي (٧٠٠)، وأبو داود (١١)، وابن ماجه (٤٠٥)، والطوسي في «المستخرج» (٢٦)، وأبو عوانة (١/٢٤٢)، والشاشي (١٠٩١)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (ل٩٠/أـ ب)، والإسماعيلي في «المستخرج» كما في «الفتح» (١/٢٩٧)، والحاكم (١/؟؟)، وأبو نعيم في

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من «ت»، «ط».

«المستخرج» (ل٥٣/أ)، والبيهقي (١/ ٥٠)، والبغوي في «شرح السنة» (٢٢٤) من طريق خالد بن عبد الله الواسطي، ولفظ البخاري: عن عبد الله رضي الله عنه أنه أفرغ من الإناء على يديه فغسلهما، ثم غسل أو مضمض واستنشق من كفة واحدة ـ فعل ذلك ثلاثاً ـ فغسل يديه إلى المرفقين مرتين مرتين، ومسح برأسه ما أقبل وما أدبر، وغسل رجليه إلى الكعبين، والباقون نحوه، ورواية مسلم، وأحمد، والبيهقي مطولة، ولم يذكر الإسماعيلي اللفظ، ورواية البغوي أخصر، ولم يذكر ابن ماجه، وابن قانع المضمضة والاستنشاق.

وقد توبع خالد على معنى روايته:

١ـ فأخرجه البخاري (١٩٩)، ومسلم (١/ ٢١١)، ومحمد بن عبد الله ابن سنجر الجرجاني في «مسنده» ـ كما في «التمهيد» ـ (٢٠/ ١١٤)، وأبو عوانة (١/ ٢٤٢)، وأبو نعيم في «المستخرج» (ل٥٣/أ) من طريق سليمان بن بلال، ولفظ موطن المتابعة عند البخاري: فمضمض واستنثر ثلاث مرات من غرفة واحدة، والباقون نحوه، وأحال مسلم على لفظ خالد، وأحال الجرجاني وأبو عوانة على لفظ مالك.

٢ـ والطيالسي (١١٠٢) عن خارجة بن مصعب، ولفظه: فتمضمض واستنشق بغرفة واحدة ثلاثاً...

ثلاثتهم (خالد، وسليمان، وخارجة) عن عمرو بن يحيى به.

الوجه الثاني: الحديث دون لفظة: (من كف واحد):

١ـ رواية مالك بن أنس:

أخرج الحديث مالك (١/١٨/ح١) ـ ومن طريقه البخاري (١٨٥)، ومسلم (١/٢١١)، والشافعي في «الأم» (١/٧٩، ٩٠)، وفي «المسند» (٧٣، ٧٤)، وفي «الرسالة» (٤٥٣)، وفي «اختلاف الحديث» (٥) ـ ومن طريق الشافعي أخرجها ابن ماجه (٤٣٤)، وأبو عوانة (١/٢٤١)، وابن المنذر في «الأوسط» (٣٥٠)، والبيهقي في «المعرفة» (١٧٤)، وابن البخاري في «مشيخته» (٩٠/ب)، والأبرقوهي في «معجم شيوخه» (٨٠/ب)، وابن حجر في «توالي التأسيس» (٢٣٩) ـ وعبد الرزاق (٥، ١٣٨) ـ ومن طريقه أخرجها أحمد (١٦٤٨٥) ـ وأبو عبيد في «الطهور» (٣٣٣)، وأحمد (١٦٤٧٨، ١٦٤٩٠)، وأبو داود (١١٨)، والترمذي (٣٢)، والنسائي (٩٧، ٩٨)، وفي «السنن الكبرى» (١٠٣) ـ ومن طريقه الغافقي في «مسند الموطأ» (٩٩/ب) ـ والروياني (١٠٠٦)، وابن الجارود (٧٣)، وابن خزيمة (١٧٣)، والطوسي (٢٩)، وأبو عوانة (١/٢٤١)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/٣٠)، والشاشي (١٠٨٧)، والغافقي في «مسند الموطأ» (٩٩/ب)، وابن حبان (١٠٨٤)، والإسماعيلي في «مستخرجه» كما في «الفتح» (١/٢٩٠)، ولفظ مالك: .. فأفرغ على يديه، فغسل يديه مرتين مرتين، ثم مضمض، ثم غسل

وجهه ثلاثاً، ثم غسل يديه إلى المرفقين مرتين مرتين، ثم مسح من مقدم رأسه حتى ذهب بهما إلى قفاه، ثم ردهما حتى رجع إلى المكان الذي منه بدأ، ثم غسل رجليه، والباقون نحوه مطولاً ومختصراً، ولم يسق الإسماعيلي اللفظ.

٢ـ رواية سفيان بن عيينة:

أخرجها الحميدي (٤١٧)،

وابن أبي شيبة (١/٨)،

وأحمد في «المسند» (١٦٤٩٩)، وفي «العلل» (١/١٩١/ت١٧٦) ـ ومن طريق أحمد أخرجها القطيعي في «الفوائد المنتقاة ـ المشهورة بجزء الألف دينار» ـ (٢٢٩) ـ.

والنسائي (٩٩)، وفي «السنن الكبرى» (٨٦) عن محمد بن منصور،

وابن الجارود (٧٠) عن ابن المقرئ،

وابن خزيمة (١٥٦) من طريق سعيد بن عبد الرحمن المخزومي،

وفي (١٧٢) من طريق عبد الجبار بن العلاء،

والدارقطني (١/٨١/ح٩) من طريق العباس بن يزيد،

والبيهقي (١/٦٣) من طريق محمد بن حماد،

كلهم عن سفيان بن عيينة ولفظ الحميدي: توضأ رسول الله ﷺ

فغسل وجهه ثلاثاً، وغسل يديه مرتين مرتين، ومسح برأسه وغسل رجليه، والباقون نحوه، ورواية النسائي في «الكبرى» مختصرة[1].

٣ـ وأخرجه البخاري (١٩٧)، وأبو عبيد في «الطهور» (٩٢، ١٢٦)، وأحمد (١٦٥٠٣)، والدارمي (٧٠٠، ٧٠١)، وأبو داود (١٠٠)، وابن ماجه (٤٧١)، وابن الأعرابي (٨٥١)، وابن قانع في «معجمه» (ل٩٠/ب)، وابن حبان (١٠٩٣) من طريق عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجِشون بنحوه، ورواية أبي عبيد الثانية، وأبي داود، وابن ماجه، وابن الأعرابي، وابن قانع مختصرة.

---

(١) وقع في رواية سفيان اختلاف في موضعين، أما الأول ففي عدد مسح الرأس، فرواه ابن أبي شيبة، ومحمد بن منصور، ومحمد بن حماد، وأحمد مرة أنه قال: «مسح مرتين»، وسمعه أحمد مرتين قال في عدد المسح: «مرة واحدة»، وأما الباقون فلم يذكروا فيه عدداً.

وأما الموضع الثاني فهو في تعيين الصحابي، فرواه ابن أبي شيبة، وأحمد، والمخزومي، وعبد الجبار، وابن حماد كلهم حفظوا عنه أنه عبد الله بن زيد المازني، ورواه الحميدي، والعباس بن يزيد، ومحمد بن منصور فقالوا عنه: «عبد الله بن زيد الذي أُري الأذان»، قال الدارقطني عقبه: «كذا قال ابن عيينة، وإنما هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازني، وليس هو الذي أُري النداء»، وذكر البخاري في صحيحه (١٠١٢) والنسائي في سننه (١٥٠٥) ما يمكن أن يفهم منه أن ابن عيينة كان يجعلهما واحداً، والصحيح أنهما صحابيان مختلفان، وانظر: «التمهيد» (٢٠/١١٥ـ١١٦).

٤ـ وأخرجه ابن الجارود (٧٣)، وأبو عوانة (٢٤١/١)، وابن المنذر في «الأوسط» (٣٨٢)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٣٠/١) من طريق يحيى ابن عبد الله بن سالم القرشي بنحوه، ورواية الطحاوي مختصرة.

٥ـ وأخرجه البخاري (١٨٦) وفي (٢٩٧/١/ح١٩٢)، ومسلم (٢١١/١)، وابن سنجر ـ كما في «التمهيد» ـ (١١٥/٢٠)، وأبو عوانة (٢٤٢/١)، وابن حبان (٣٥٨/٣/ح١٠٧٧)، وأبو نعيم في «المستخرج» (ل٥٣/أ) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨٠/١)، وفي «السنن الصغرى» (٦٥)، وفي «المعرفة» (٤٦٥) من طريق وهيب بن خالد، ولفظ البخاري: فمضمض واستنشق واستنثر ثلاث غرفات، والباقون مثله، وفي لفظ ابن حبان وأبي نعيم: حفنات بدل: غرفات[1].

خمستهم (مالك، وابن عيينة، وعبد العزيز، ويحيى، ووهيب) عن عمرو به.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على عمرو بن يحيى، واختلف عليه على وجهين:

---

(١) تصحف في «التمهيد» إلى: وهب، وانظر سبب ذكر رواية وهيب هنا في دراسة الاختلاف.

١ـ عمرو، عن أبيه، عن عبد الله ﷺ بزيادة لفظة: (من كف واحد).

٢ـ عمرو، عن أبيه، عن عبد الله ﷺ دون ذكر هذه اللفظة.

وعمرو هو: ابن يحيى بن عمارة الأنصاري المازني المدني، وثقه الجمهور ومنهم ابن معين إلا أنه أشار إلى خطئه في حديثين ولعله لينه في روايات أخرى عنه لذلك[١].

ورواه عنه بزيادة لفظ: (من كف واحد) أو معناها:

١ـ خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن الطحان المزني مولاهم، أبو محمد الواسطي، ثقة ثبت حافظ، وجازف ابن عبد البر فضعفه[٢].

٢ـ سليمان بن بلال التيمي مولاهم، أبو محمد أو أبو أيوب المدني، ثقة ثبت، وليس على تليينه حجة[٣].

٣ـ خارجة بن مصعب بن خارجة الضبعي، أبو الحجاج السرخسي، ضعيف على الراجح، وأما تكذيب ابن معين له فلم يتابع عليه، وقد نفاه

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٢/٢٩٥/ت٤٤٧٥)، «الميزان» (٣/٢٩٣)، «الكاشف» (٢/٩١)، «التهذيب» (٨/١١٨/ت١٩٩)، «التقريب» (٥١٣٩).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (٨/٩٩/ت١٦٢٥)، «الكاشف» (١/٣٦٦)، «التهذيب» (٣/١٠٠/ت١٨٧)، «التقريب» (١٦٤٧).

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» (١١/٣٧٢/ت٢٤٩٦)، «التهذيب» (٤/١٧٥/ت٣٠٤)، «التقريب» (٢٥٣٩)، «الهدي» (٤٠٧)، «الفتح» (٥/٢٠٢).

الترمذي وابن عدي، ولا بد من تصريحه بالسماع[1].

ورواه عن عمرو بن يحيى دون ذكر لفظة: (من كفٍّ واحد) عدة هم:

١ـ مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الحميري، أبو عبد الله المدني، إمام حجة ثقة ثبت حافظ بإجماع أهل العلم[2].

٢ـ سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي مولاهم، أبو محمد الكوفي المكي، ثقة حجة بإجماع أهل العلم[3].

٣ـ يحيى بن عبد الله بن سالم القرشي العدوي، أبو محمد المدني.

ذكره البخاري وابن أبي حاتم وسكتا عنه[4]، وعرفه غيرهما، فوثقه الدارقطني وزاد: «حديثه بمصر»، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: «ربما أغرب».

وقال النسائي: «مستقيم الحديث».

وقال ابن معين: «صدوق، ضعيف الحديث».

وقال الذهبي، وابن حجر: «صدوق»[5].

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (٨/١٦/ت١٥٩٢)، «التهذيب» (٣/٧٦/ت١٤٧).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٧/٩١/ت٥٧٢٨)، «التهذيب» (١٠/٥/ت٣).

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» (١١/١٧٧/ت٢٤١٣)، «التهذيب» (٤/١١٧/ت٢٠٥).

(٤) «التاريخ» (٨/٢٨٦)، «الجرح» (٩/١٦٢ـ١٦٣).

(٥) انظر: «تهذيب الكمال» (٣١/٤٠٨/ت٦٨٦١)، «الكاشف» (٢/٣٦٩)، «التهذيب»=

٤ـ عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجِشون التيمي مولاهم، أبو عبد الله البغدادي، ثقة ثبت، وكان يقول بالقدر والكلام ثم تركه وأقبل على السنة[١].

٥ـ وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي، ثقة ثبت، لكنه تغير قليلاً بأخرة، وتقدم أنه لم يتأثر بذلك[٢].

فهذا الحديث مداره على عمرو بن يحيى، واختلف عليه على وجهين:

١ـ فرواه خالد بن عبد الله، عنه، عن أبيه، عن عبد الله رضي الله عنه بزيادة لفظة: (من كف واحد) وتابعه سليمان بن بلال على معناها.

٢ـ ورواه مالك بن أنس، وابن عيينة، ويحيى بن عبد الله، وعبد العزيز الماجِشون، عنه، عن أبيه، عن عبد الله رضي الله عنه دون ذكر هذه اللفظة.

ولم يرجح الترمذي رحمه الله في هذا الحديث شيئاً، لكنه حكم على حديث خالد بن عبد الله بقوله: «حسن غريب» مع قوله: «وخالد بن

=(١١/٢٣٩/ت٣٩٠)، «التقريب» (٧٥٨٤).

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (١٨/١٥٢/٣٤٥٥)، «التهذيب» (٦/٣٠٠/ت٢٠٠)، «التقريب» (٤١٠٤)، «الفتح» (١/٣٠٢).

(٢) انظر ترجمته (ص ١٦٧).

عبد الله ثقة حافظ»، والذي ظهر لي بعد تأمل حكمه رحمه الله كثيراً أنه ضعّفه لما فيه من الغرابة، وقد رأيته يصنع ذلك في مواضع من «الجامع» وربما أنزل الحديث عن مرتبة الصحيح فحسّنه لاختلاف في إسناده، واقتصاره على قوله: «حسن غريب» يدل على أنه لا يصححه من هذا الوجه[1].

أما ما ذكره الترمذي رحمه الله من أن خالد بن عبد الله هو الذي روى لفظة: (من كف واحد) فمقصوده ظاهر؛ فإنه عنى تفرد خالد الواسطي بهذا اللفظ، ويبعد أنه قصد تفرده بالمعنى فلا أظنه يخفى على مثله رحمه الله رواية سليمان بن بلال وألفاظ روايته مشهورة.

وقد احتج البخاري ومسلم برواية خالد بن عبد الله، والذي يظهر لي أن تصحيحه عن عمرو بن يحيى هو الأقرب لما يأتي:

١ـ راويه خالد بن عبد الله الواسطي ثقة ثبت كما تقدم.

٢ـ متابعة سليمان بن بلال له على معنى روايته وهو أحد الثقات.

---

(١) الذي تطمئن إليه النفس في معنى حكم الترمذي رحمه الله على الأحاديث بقوله: «حسن غريب» هو أنه يريد تضعيف الحديث، ولست أتفق مع بعض من يذهب إلى خلاف هذا معللاً لذلك بأن بعض ما يحكم عليه الترمذي رحمه الله بمثل هذا هو مما صححه الشيخان أو غيرهما، وهذا في نظري خلل في المنهج، لأن الترمذي رحمه الله إمام له نَقْدُهُ سواء وافقه غيره أم لا، ولا يُلزم الترمذي رحمه الله بحكم الشيخين أو غيرهما، فما كان بمثل هذه المثابة فيُرجع عند دراسته إلى النظر في أدلة تصحيحه أو تضعيفه، والله المستعان.

والحـديث وإن خرجـه الـشيخان فـإن وصـف الغرابـة لا يـزال قائمـاً فالحديث من غرائب الصحيح[1].

واعلـم أن بعـض ألفـاظ هـذا الحـديث وقـع بـين أهـل العلـم اختلاف في الاستدلال بها على الجمع بين المضمضة والاستنشاق، وأحـب أن أنبـه على هذا ليُعلم سبب ذكري لها في متابعات رواية خالد بن عبد الله، فقـد قلتُ إن سليمان بن بلال توبعه على معنى روايته، وينبغي تَـذَكُّرُ أن الحـديث ـ لِمَـنْ تأمّلَ طرَقَهُ ـ واقعةٌ واحدةٌ اتّحدَ مَخْرَجُها، واحتمـال تعـددها بعيـدٌ، فمـا قـد يقع بين ألفاظها من الاختلاف ولم يُمْكِنِ الجمعُ بينها فلابد مـن المصير إلى الترجيـح، وهـذا سـبب عـدم ذكـر روايـة وهيـب وهـي بلفـظ: «فمـضمض واستنشق واستنثر ثلاث غرفات»، فهذا اللفظ من حيث الاستدلال بـه على أنها في معنى رواية خالد وسليمان محل نظر، فإنه يطرقها احتمال التوزيع بـلا تسوية كما نبه عليـه ابن دقيق فيمـا نقلـه عنـه ابـن حجـر[2]، علـى أن وهيباً ضابط لروايته، فعند مسلم أن عَمراً أملى عليه الحديث مرتين.

---

(١) وقد تعقب ابن سيّد النّاس الحكم بالغرابة فقال بعد ذكره لرواية سليمان بـن بـلال التي تقدمت: «فرواية سليمان بـن بـلال هـذه تنفي عنـه اسـم الغرابـة وهـو أجـدر بـأن يسمى عزيزاً»، انظر: «النفح الشذي» (ل٨٠/ب) وفيما قاله نظر ومباحثة ليس هذا موضعها.

(٢) انظر: «الفتح» (١/٢٩١)، وكلام ابن دقيق في «العدة» (١/١٩٧).

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الأول صحيح غريب، ومن وجهه الثاني صحيح، والله أعلم.

* * *

بابُ ما جاءَ أنَّهُ يأْخُذُ لِرَأْسِهِ ماءً جَديداً[(١)]

٤ـ حَدَّثنا عَليُّ بنُ خَشْرَمٍ، حَدَّثنا[(٢)] عبد اللَّهِ بنُ وَهْبٍ، حَدَّثنا عَمْرو بنُ الحارثِ، عَنْ حَبَّانَ بنِ واسِعٍ، عَنْ أبيهِ، عَنْ عبد اللَّهِ بنِ زَيْدٍ أنَّهُ رَأى النَّبيَّ[(٣)] ﷺ تَوضَّأ، وأنَّهُ مَسحَ رَأسَهُ بماءٍ غَيْرِ فَضْلِ يَدَيْهِ.

[قالَ أبو عيسى][(٤)]: هذا حَديثٌ حَسَنٌ صَحيحٌ.

وَرَوى ابنُ لَهيعَةَ هذا الحَديثَ عَنْ حَبَّانَ بن واسعٍ عَنْ أبيهِ عَنْ عبد اللَّهِ بنِ زَيْدٍ رضي الله عنه: أنَّ النَّبيَّ ﷺ تَوضَّأ، وأنَّهُ مَسحَ رَأسَهُ [بما غَبَرَ مِنْ فَضْلِ يَدَيْهِ][(٥)].

---

(١) «الأصل» (٥/ب)، «ظ» (ج١/٦/أ)، «أ» (٩/ب)، «م» (٥/أ)، «ت» (٦/أ)، «ل» (٨/ب)، «ط» (١/٥٠/ح٣٥).

(٢) في «ط»: أخبرنا.

(٣) في «م»: أن النبي.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من «م».

(٥) في «م»: بماء من غبر فضل يديه، وفي «ت»، «ل»: بماء غبر من فضل يديه، وهذا الموضع اختلفت فيه النسخ التي اعتمد عليها أحمد شاكر كما تراه في تعليقه (١/٥١)، والصحيح ما أثبته من الأصل وغيره وما في «م»، «ت» بمعناه.

وَرِوايَةُ عَمْرِو بنِ الحارثِ عَنْ حَبَّانَ أَصَحُّ، لأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ[1] مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ هذا الحَديثُ عَنْ عبد اللَّهِ بنِ زَيْدٍ ﵁ وَغَيْرِهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ لِرأسِهِ ماءً جَديداً.

تخريج الحديث:

هذا الحديث مَداره على حبان بن واسع، واختلف عليه على وجهين:

١ـ حبان، عن أبيه، عن عبد الله ﵁: أن النبي ﷺ مسح رأسه بماءٍ غير فضل يديه.

٢ـ حبان، عن أبيه، عن عبد الله ﵁: أن النبي ﷺ مسح رأسه بما غَبَرَ من فضل يديه.

الوجه الأول:

أخرجه مسلم (٢٣٦) والبيهقي في «السنن» (١/ ٢٣٦) من طريق هارون بن سعيد الأَيْلِيِّ، وهارون بن معروف،

ومسلم (٢٣٦)، وأبو داود (١٢٠) ـ ومن طريقه البيهقي (١/ ٦٥) ـ

---

(١) في «م»: وقد روي.

وأبو نعيم في «المستخرج» (ل٥٣/أ) ـ ومن طريقه المزي في «التهذيب» (٣٣١/٥) - والبيهقي (٢٣٦/١) من طريق أبي الطاهر أحمد بن عمرو بن أبي السرح،

وأحمد (١٦٥١٤) عن سريج بن النعمان،

وابن خزيمة (١٥٤)، وأبو عوانة (٢٤٩/١) من طريق أحمد بن عبد الرحمن بن وهب،

وأبو عوانة (٢٤٩/١) من طريق حجاج بن إبراهيم الأزرق،

وابن حبان (١٠٨٥)، وأبو نعيم في «المستخرج» (ل٥٣/أ) ـ ومن طريقه المزي في «التهذيب» (٣٣١/٥) - من طريق حرملة بن يحيى،

وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٥٩٩٣) من طريق هاشم بن الوليد،

ثمانيتهم (ابن سعيد، وابن معروف، وابن السرح، وسريج، وأحمد، وحجاج، وحرملة، وهاشم) عن عبد الله بن وهب(١)، عن عمرو بن الحارث به، بنحوه إلا لفظ أبي داود فمثله، ولم يسق البيهقي لفظ الرواية التي خرجها من طريقه.

---

(١) وخالفهم الهيثم بن خارجة فقال عن ابن وهب: فأخذ لأذنيه ماءً خلاف الماء الذي أخذ لرأسه، أخرج روايته الحاكم في «المعرفة» (٩٧ـ٩٨)، والبيهقي في «السنن» (٦٥/١) وروايتهم أصح كما قال البيهقي.

وأحمد (١٦٤٨٧ ، ١٦٥٠٤) عن موسى بن داود ،

وفي (١٦٥٠٦) عن الحسن بن موسى ،

وفي (١٦٥١٦) من طريق عبد الله بن المبارك ،

والدارمي (٧١٥) عن يحيى بن حسان ،

أربعتهم (موسى ، والحسن ، وابن المبارك ، ويحيى) عن عبد الله بن لهيعة مثله إلا لفظ ابن المبارك فبمعناه.

كلاهما (عمرو ، وابن لهيعة) عن حبان بن واسع به.

الوجه الثاني:

لم أقف على أحد أخرج رواية ابن لهيعة على هذا الوجه.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على حبان بن واسع ، واختلف عليه على وجهين :

١ـ حبان ، عن أبيه ، عن عبد الله ﷺ : أن النبي ﷺ مسح رأسه بماءٍ غير فضل يديه.

٢ـ حبان ، عن أبيه ، عن عبد الله ﷺ : أن النبي ﷺ مسح رأسه بما غَبَرَ من فضل يديه.

وحبان هو: ابن واسع بن حبان بن منقذ الأنصاري المازني المدني.

ذكره ابن حبان، وابن خلفون[1] في «الثقات»، وقال ابن حجر: «صدوق»[2].

والصحيح أنه ثقة، وقد احتج به مسلم، وصحح حديثه الترمذي، وابن خزيمة، وابن حبان[3].

ورواه عنه على الوجه الأول:

١ـ عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري، أبو أمية المصري، ثقة حافظ وقدمه أبو حاتم على ابن لهيعة[4]، وفي حديثه عن قتادة بعض اضطراب فقد ذكر الإمام أحمد أنه روى أشياء مناكير، ويضطرب في أحاديث عن قتادة[5].

٢ـ عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي، أبو عبد الرحمن المصري.

---

(١) كما في حاشية «التهذيب» نقلاً عن إكمال مغلطاي.

(٢) «التقريب» (١٠٧٠).

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» (٥/٣٣٠/ت١٠٦٥)، «التهذيب» (٢/١٧٠/ت٣٠٨).

(٤) علل الرازي (٢٢٨٨).

(٥) انظر: «تهذيب الكمال» (٢١/٥٧٠/ت٤٣٤١)، «التهذيب» (٨/١٤/ت٢٢)، «التقريب» (٥٠٠٤).

مختلف في حاله، ولعل خير ما أبدأ به ترجمته قول أحمد بن صالح المصري، فإنه بلديه، وقوله يدل على معرفته بحال ابن لهيعة وأحوال حديثه فقد ذكر ما حاصله أن ابن لهيعة أملى على الناس مرة واحدة من كتابه، ثم لم يخرج للناس كتابه أبداً فمن ضبط هذا الإملاء، أو كتب عمن ضبطه جاء حديثه صحيحاً، قال الفسوي: «وكنت كتبت عن ابن رمح كتاباً عن ابن لهيعة، وكان فيه نحو ما وصف أحمد بن صالح، فقال: هذا وقع على رجل ضبط إملاء ابن لهيعة».

وهذا يفيد أن ما روي من التخليط من حديثه فمرده إلى أمرين:

١ـ تحديث ابن لهيعة من غير كتابه وهو سيء الحفظ جداً.

٢ـ أخذ بعضهم من نسخة ليست صحيحة، ومن ثم قراءتها عليه، وهو لعدم معرفته بحديثه يقرهم عليها، فربما جاء التخليط منه، وربما جاء من الرواة عنه.

فعلى هذا يحمل قول من تكلم فيه بأنه لم يكن يعرف حديثه، وأنه كان يقبل كل ما يقرأ عليه فيظنه من حديثه ومن ذلك ما ذكره سعيد بن أبي مريم، ويحيى بن حسان، وأحمد بن صالح، وإن كان ابن أبي مريم كف عن الكلام في ابن لهيعة لمّا قرؤا عليه حديثه من كتاب أبي الأسود النَّضْرِ بن عبد الجبار، وهو ممن كتب حديث ابن لهيعة من نسخة مضبوطة كما ذكر

ذلك أحمد بن صالح المصري، وقراءته كل ما عرضوا عليه مع سوء حفظه الشديد هو سبب تضعيف من ضعفه كقول ابن سعد، وابن معين، والجوزجاني، وأبي زرعة، وأبي حاتم والنسائي، وتركه القطان، وابن مهدي، ووكيع بن الجراح، ولذا ذهب ابن معين وغيره من أهل العلم إلى عدم التفريق في حديث ابن لهيعة فأول أمره وآخره سواء بسبب سوء حفظه الشديد، ولم ير بعضهم حديثه حجة حتى من رواية بعض من كتب من أصوله كما ذهب إليه أبو حاتم.

وأما الاختلاف في احتراق كتبه فقد اختلف أهل العلم في هذا على ثلاثة أقوال:

١ـ فذهب إسحاق بن عيسى، والإمام أحمد، ويحيى بن بكير ـ فيما نقله عنه البخاري ـ والبخاري، وابن خراش، والحاكم إلى أن كتبه احترقت، وأرخ بعضهم ذلك بسنة ١٦٩، أو ١٧٠ حين احترقت داره.

٢ـ وذهب سعيد بن أبي مريم، وابن معين، ويحيى بن بكير ـ فيما نقله عنه أبو زرعة[1] ـ وأبو داود إلى أنها لم تحترق، واستدل ابن معين بأن ابن وهب ما زال يكتب من كتابه حتى مات.

---

(١) أبو زرعة (٢/٣٤٦).

٣ـ وذهب عثمان بن صالح السهمي إلى أن بعض ما يقرأ عليه احترق، وبقيت أصوله على حالها، وذكر أنه ما كَتَبَ كتاب عُمَارَة بن غَزِيَّة إلا من أصل ابن لهيعة بعد احتراق داره.

والصحيح أن أصوله لم تحترق، وأن بعض الرواة ـ كابن وهب، وعثمان بن صالح السهمي ـ لا زال يكتب من أصوله حتى مات ابن لهيعة بعد ذلك بأربع سنين سنة ١٧٤.

فعلى هذا فمن كتب من أصل ابن لهيعة، أو من نسخة مستقيمة فحديث مستقيم ليس فيه وهم، وسماعه صحيح كما نص عليه أحمد فقال: «من كتب عنه قديماً فسماعه صحيح»[١]، وممن كان يتتبع حديث ابن لهيعة من كتبه ثم يسمعها منه: عبد الله بن المبارك، وعبد الله بن وهب، وقتيبة بن سعيد، وأبو الأسود النَّضْر بن عبد الجبار، وعبد الله بن يزيد المقرئ، وعبد الله بن مَسْلَمَة القعنبي ـ ذكره الذهبي[٢]، وعبد الرحمن ابن مهدي ذكره ابن حجر[٣]، والوليد بن مزيد البيروتي فيما ذكره الطبراني[٤]،

---

(١) «المعرفة» (٢/١٨٥).

(٢) «الميزان» (٢/٤٨٢).

(٣) «اللسان» (١/٢٠٣).

(٤) «المعجم الصغير» (٦٤٣).

إلا أن قتيبة لم يكتب حديث الأعرج من كتاب.

وأدخل بعض أهل العلم في هؤلاء من روى عن ابن لهيعة ومات قبل احتراق كتبه وهم: سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، وعمرو بن الحارث المصري، وفي هذا نظر لأن العبادلة ومن تقدم معهم إنما امتاز حديثهم عن ابن لهيعة بسبب أخذهم لحديثه من أصوله، وأما السماع من حفظه فلا شيء لسوء حفظه.

وأما التدليس فذكره به الإمام أحمد، وابن حبان وأشار إلى أنه كان يدلس عن أقوام ضعفاء، وعده ابن حجر[1] في الخامسة ونص على أن حديثهم مردود وإن صرحوا بالسماع ما لم يتابع من كان ضعفه يسيراً كابن لهيعة، وتبعه الدكتور مسفر الدميني[2].

ويظهر لي أن الرجل لا يعتد بتصريحه بالسماع فإنه كان يغلط في حكاية السماع من شيوخه، ومن ذلك قول عبد الرحمن بن مهدي: «كتب إليَّ ابن لهيعة كتاباً فيه: حدثنا عمرو بن شعيب، قال عبد الرحمن: فقرأته على ابن المبارك فأخرجه إليَّ ابن المبارك من كتابه عن ابن لهيعة قال: أخبرني إسحاق بن أبي فروة، عن عمرو بن شعيب»، والذي أعتقد أن ابن لهيعة إن

---

(١) «التعريف» (ت ١٤٠).

(٢) «التدليس» (ت ٢٠٥).

لم يكن السماع في أصل كتابه وإلا فلا عبرة بتصريحه بالسماع.

والخلاصة في حاله: أنه إذا حدث من كتابه ولم ينفرد فلا بأس بحديثه، ويعرف ذلك بأن يكون حديثه من رواية من سميتهم، وإن جاء حديثه من غير رواية هؤلاء أو تفرد بشيء فهو ضعيف لسوء حفظه، وتصريحه بالسماع لابد أن يكون في أصل كتابه وإلا فلا يعتد به[1].

وقد اختلف على ابن لهيعة كما تقدم في التخريج، فرواه عنه على الوجه الأول:

١ـ موسى بن داود الضبي، ثقة يهم[2].

٢ـ الحسن بن موسى الأشيب، ثقة[3].

٣ـ عبد الله بن المبارك، ثقة ثبت[4].

٤ـ يحيى بن حسان التنيسي، ثقة[5].

وعلق الترمذي عن ابن لهيعة الوجه الثاني، ولم أقف عليه مسنداً كما تقدم، وأظن والله أعلم أنه غلط من ابن لهيعة إن صح عنه، لأن ابن المبارك

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (١٥/٤٨٧)، «التهذيب» (٥/٣٧٣).

(٢) انظر: «التهذيب» (١٠/٣٤٢/ت٦٠٣).

(٣) انظر: «التهذيب» (٢/٣٢٣/ت٥٦٠)، «التقريب» (١٢٨٨).

(٤) انظر ترجمته (ص ٤٣٤).

(٥) انظر ترجمته (ص ٤٣٢).

رواه عنه على الوجه الأول، وابن المبارك كان يتتبع أصول ابن لهيعة فيكتب منها حديثه كما تقدم، فهو أوثق من غيره، وتابعه عليه ثلاثة من الثقات، فيظهر أن الوجه الثاني غير محفوظ.

الحكم على الحديث:

الحديث من الوجه الأول صحيح، ومن الوجه الثاني ضعيف.

* * *

باب ما جاء في الوضوء مَرَّةً مَرَّةً[1]

٥ـ حدَّثنا أبو كُرَيْبٍ، وَهَنَّادٌ، وَقُتَيْبَةُ قالوا: حدَّثنا وَكِيعٌ[2]، عَنْ سُفْيانَ [(ح)][3]، وَحَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ بَشَّارٍ، حَدَّثنا يَحْيى بنُ سَعيدٍ قالَ: حَدَّثنا سُفْيانُ، عَنْ زَيْدِ بنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطاءِ بنِ يَسارٍ، عَنْ ابن عباس رضي الله عنهما: أن النَّبيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً.

وَرَوى رِشْدينُ بنُ سَعْدٍ وَغَيْرُهُ[4] هَذا الحَديثَ عَنْ الضَّحَّاكِ بنِ شُرَحْبيلَ، عَنْ زَيْدِ بنِ أَسْلَمَ، عَنْ أبيهِ، عَنْ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ [رضي الله عنه][5]: أن النَّبيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً، وَلَيْسَ[6] هَذا بِشَيْءٍ، وَالصَّحيحُ ما رَوى ابنُ عَجْلانَ، وَهِشامُ بنُ سَعْدٍ، وَسُفْيانُ الثَّوْرِيُّ، وَعبد العَزيزِ بنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ زَيْدِ بنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطاءِ بنِ يَسارٍ، عَنْ

---

(١) «الأصل» (٦/أ)، «ظ» (ج١/٧/أ)، «أ» (١٠/أ)، «م» (٥/ب)، «ت» (٦/ب)، «ل» (١٠/ب)، «ط» (١/٦٠/ح٤٢).

(٢) في «م»: حدثنا قتيبة، وهناد، وأبو كريب قالوا...

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: «ظ»، «أ»، «م»، «ت».

(٤) في «م»: وروي عن رشدين بن سعد وغيره هذا...

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من: «ظ».

(٦) في «أ»، «ط»: قال: وليس...

ابن عباسٍ رضي الله عنهما، عن النَّبيِّ ﷺ.

تـخـريـج الحديث:

هذا الحديث مداره على زيد بن أسلم، واختلف عليه على وجهين:

١ـ زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

٢ـ زيد بن أسلم، عن أبيه أسلم، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

الوجه الأول:

١ـ رواية سفيان الثوري:

أخرجها أحمد (٢٠٧٢) عن وكيع بمثله،

وأخرجها البخاري (١٥٧)، وأبو موسى المديني في «اللطائف» (٤١/أ) من طريق محمد بن يوسف الفريابي بمثله،

وعبد الرزاق (١٢٨) ـ ومن طريقه أحمد (٣٤٥٠)، وابن الجارود (٦٩)، وأبو موسى المديني في «اللطائف» (٤١/أ).

والدارمي (٧٠٢)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/٢٩)، وأبو موسى المديني في «اللطائف» (٤١/أ) من طريق أبي عاصم الضَّحَّاك بن مخلد نحوه، وفي لفظ أحمد زيادة، والباقون مثله،

وأبو داود (١٣٨)، وابن ماجه (٤١١)، والبزار (ل٣١٢)، والنسائي (٨٠) وفي «الكبرى» (٨٥) ـ ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (٢/٣٤) ـ والطوسي في «المستخرج» (٣٧)، وابن حبان (١٠٩٥) من طريق يحيى القطان بنحوه، ولفظ البزار مثله، وفي أوله زيادة عند أبي داود والنسائي وابن حبان،

وأبو بكر محمد المروزي في زياداته على «الطهور» لأبي عبيد (١٠٣) من طريق أبي شهاب موسى بن نافع مثله وفيه زيادة،

وابن المنذر (٤٠٦) من طريق عبد الله بن الوليد بن ميمون العدني مثله وفيه زيادة،

وأبو الشيخ الأصبهاني في «كتاب ذكر الأقران» (١٤/أ) ـ ومن طريقه أبو موسى المديني في «اللطائف» (٤١/أ) ـ من طريق أبي حنيفة النعمان بن ثابت مثله،

والبيهقي (١/٧٣) من طريق القاسم بن محمد الجَرْمي نحوه وفيه زيادة، والبغوي في «شرح السنة» (٢٢٦) من طريق المُؤَمَّل بن إسماعيل مثله،

كلهم (وكيع، والفريابي، وعبد الرزاق، وأبو عاصم، والقطان، وموسى، وعبد الله، وأبو حنيفة، والقاسم، والمؤمل) عن الثوري[1]،

---

(١) انظر: فوائد المخلص (١/٧١/أ). =

٢ـ رواية محمد بن عجلان :

أخرجها ابن أبي شيبة (١/ ٩، ١٠، ١٨، ٢١، ٣٨) ـ ومن طريقه ابن ماجه (٤٣٩)، والمروزي في زياداته على «الطهور» (٨٦)، وأبو يعلى (٢٤٨٦)، وابن المنذر (٣٥٨، ٣٦٨)، والبيهقي (١/ ٥٥، ٧٣)، والنَّسَفِي في «القَنْد» (٩٤/ت١٣٨)، والضياء في «المختارة» (ج ٦٣/ل١٩/أ) ـ والترمذي (٣٦)، والبزار (ل٣١٣)، والنسائي (١٠٢)، وفي «الكبرى» (١٠٥)، وابن خزيمة (١٤٨)، وابن حبان (١٠٧٨، ١٠٨٦)، والبيهقي (١/ ٦٧، ٢٣٦) من طريق محمد بن عجلان نحوه وبعضها مطول، ورواية ابن ماجه، وابن المنذر الثانية مختصرة،

٣ـ رواية هشام بن سعد :

أخرجها أبو داود (١٣٧)، والبزار (ل٣١٣)، وابن الأعرابي (ل٣١٥/ ح١٥٩٦)، وعبد الله بن جعفر الجابري في «جزء من حديثه» (٧/ب)،

=والحديث أخرجه الدارمي (٧١٧)، والبزار (ل٣١٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ١٦٢) من طريق قبيصة بن ذؤيب وزاد في متنه : ونضح فرجه، ونص البزار على أنها غلط من قبيصة لأنه اختصر الحديث فحمل الانتضاح على معنى نضح الفرج، وإنما الحديث نضح قدميه.

وأخرجه ابن عدي (٣/ ١٧٧)، والبيهقي في «السنن» (١/ ٢٨٦) كلاهما من طريق رواد ابن الجراح وزاد فيه : ورش على رجليه، وهي زيادة منكرة بهذا الإسناد.

والحاكم (١/١٤٧) ـ ومن طريقه البيهقي (١/٧٢) ـ ومن طريق آخر في «السنن» (١/٧٣)، وفي «المعرفة» (٦٧٩) من طريق هشام بن سعد مطولاً بمعناه، ورواية البيهقي الأولى مختصرة،

٤ـ رواية عبد العزيز بن محمد الدراوردي:

أخرجها الشافعي في «الأم» (١/٨٩)، وفي «مسنده» (٧٦) ــ ومن طريقه البيهقي في «المعرفة» (٦٨٥)، وفي «تخريج أحاديث الأم» (١/٢٠/أ) ـ وأبو عبيد في «الطهور» (١٠٥، ٣٥١)، والدارمي (٧٠٣)، والبزار (ل٣١٢)، والنسائي (١٠١)، وفي «الكبرى» (٩٢، ٩٣، ١٠٩)، وابن خزيمة (١٧١)، وابن حبان (١٠٧٦)، وأبو طاهر محمد بن عبد الرحمن المخلص في «جزء من حديثه ـ رواية الزينبي» (٧٠/ب)، والحاكم (١/١٥٠)، والبيهقي (١/٥٠، ٧٢)، وأحمد بن عبد الدائم المقدسي في مشيخته: «الأحاديث العوالي الصحاح والفوائد الحسان» (ج ٣/٢٣٣/ب)، وابن دقيق العيد في «الإمام» (ل١٨٤) من طريق عبدالعزيز بن محمد الدراوردي مثله وفي بعضها زيادة، ورواية النسائي في «الكبرى»، والمخلص، وابن عبد الدائم، وابن دقيق مختصرة،

٥ـ والحديث أخرجه البخاري (١٤٠)، وأحمد (٢٤١٦)ـ ومن طريقه البيهقي (١/٥٣)ـ ومن طريق أخرى في (١/٧٢) من طريق سليمان بن بلال

مطولاً، ورواية البيهقي الثانية مختصرة،

٦ـ والطيالسي (٢٦٦٠) عن خارجة بن مصعب نحوه وفيه زيادة،

٧ـ وعبد الرزاق (١٢٦) ـ ومن طريقه أحمد (٣١١٣)، وابن الجارود (٦٩) ـ عن معمر بمعناه، ولفظ ابن الجارود مثله،

٨ـ وعبد الرزاق (١٢٧) ـ ومن طريقه أحمد (٣٠٧٣)، وابن الجارود (٦٩) ـ والبزار (ل٣١٣)، ومحمد بن عبد الله الشافعي في «حديثه ـ انتقاء الدارقطني» (ج٧٣/٩١/ب)، والحاكم (١/١٥٠) كلهم من طريق داود بن قيس بمعناه، ورواية ابن الجارود مثله،

٩ـ وعبد الرزاق (١٢٩) عن أبي بكر بن محمد العدوي نحوه وفيه زيادة،

١٠ـ ومحمد بن عبد الله الشافعي في «الغيلانيات» (٣٧٨) من طريق عبد الصمد بن النعمان،

والبيهقي (١/٦٧، ٧٣) من طريق يزيد بن هارون،

كلاهما (عبد الصمد، ويزيد) عن ورقاء اليشكري[1] بنحوه وفيه زيادة،

---

(١) وخالفهما حجاج بن نُصَيْرٍ ـ وهو ضعيف كما في «التقريب» (١١٣٩) ـ فرواه عن ورقاء، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس رضي الله عنهما، أخرج روايته البزار (ل٣١٣) وقال: «لا نعلم أحداً حدث به كما حدث به حجاج... ولا نعلم أن=

١١ـ وأبو علي حامد بن محمد الهروي في «فوائده» (١٠/ب) من طريق روح بن القاسم مطولاً بمعناه،

١٢ـ وابن عدي (١٨٦/٤، ٢٧٢) من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم بمثله وفيه زيادة،

١٣ـ والبيهقي (٧٣/١) من طريق محمد بن جعفر بمعناه مختصراً،

١٤ـ والخطيب في «تلخيص المتشابه» (٨١٢/٢) من طريق المبارك بن مجاهد بمثله،

كلهم (الثوري، وابن عجلان، وهشام، والدراوردي، وسليمان، وخارجة، ومعمر، وداود، وأبو بكر، وورقاء، وروح، وعبد الرحمن، ومحمد، والمبارك) عن زيد بن أسلم به.

الوجه الثاني:

١ـ رواية رشدين بن سعد:

أخرجها أحمد (١٥١)، وابن ماجه (٤١٢)، والبزار (٢٩٢)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٦٨/١٣) كلهم من طريق رشدين بن سعد،

وأبو عبيد في «الطهور» (١٠٤)، وإسحاق بن راهويه ـ كما في «النكت

=عمرو بن دينار روى عن عطاء عن ابن عباس حديثاً».

الظراف» (٩/٨) ـ، وأحمد (١٤٩)، وعبد بن حميد ـ كما في المنتخب منه ـ (١٢)، وابن أبي حاتم في «العلل» (٧٢)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٢٩/١) من طريق ابن لهيعة،

وعلقه البزار (٤١٦/١) والعقيلي (٢٦٣/٢).

كلاهما (رشدين، وابن لهيعة) عن الضحاك بن شرحبيل، عن زيد به.

والحديث أخرجه الطيالسي (٢٧٦٠)، والمروزي في زياداته على «الطهور»[1] (١٠٢) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٥٩٤/١٦) ـ

---

(١) وقع في طبعة «الطهور» تحقيق مشهور سلمان هكذا: .... ثنا عفيف بن سالم الموصلي، ثنا الأوزاعي، عن المطلب بن حنطب...

فحاول المحقق تقديره فقال: «بياض بالأصل، ولعل الصواب: حدثنا محمد، قال أخبرنا أبو عبيد، قال حدثنا عبد الله بن المبارك..... فقد روى هذا الحديث عن الأوزاعي جماعة منهم ابن المبارك وهو أحد شيوخ أبي عبيد».

وهذا خطأ من وجوه:

١ـ أن صواب الإسناد هكذا: محمد ـ وهو: ابن يحيى المروزي راوي كتاب «الطهور» عن أبي عبيد، نا داود بن عمر الضبي، نا عفيف بن سالم الموصلي، أنا الأوزاعي، عن المطلب بن حَنْطَبٍ به، كذا أخرجه ابن عساكر في «التاريخ» من طريق المروزي نفسه.

٢ـ أن شيخ ابن المبارك في هذا الحديث على تقدير المحقق يكون عفيف بن سالم لا الأوزاعي، والواقع في الإسناد خلاف هذا.

٣ـ ابن المبارك ليست له رواية عن عفيف، كما تفيده ترجمته في «تهذيب الكمال»=

وأحمد (٣٥٢٦، ٤٨١٨، ٤٩٦٦) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٥٩٤/١٦) ـ من طريق المطلب بن عبد الله بن حَنْطَبٍ المخزومي، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وإسناده منقطع لأن المطلب لم يسمع من ابن عباس رضي الله عنهما كما قال أبو حاتم[١].

وأخرجه الإمام أحمد (٢٤١٧) من طريق يعقوب بن إبراهيم[٢] عن ابن عباس رضي الله عنهما، وأحال باللفظ.

وأخرجه الآجري في «الفوائد المنتخبة» (١١/أ)، وابن عدي (٢٥١/٣) من طريق سليمان بن أرقم، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبدالله، عن ابن عباس رضي الله عنهما، مثله وفيه زيادة، وسليمان بن أرقم ضعيف[٣].

=(٦/١٦) وكذلك التتبع، فلم أقف على رواية لعبد الله عنه، والله أعلم.

أما الطبعة التي بتحقيق المزيد (٩٢/٨١) فجاء الإسناد هكذا: حدثنا عفيف بن سالم الموصلي، حدثنا الأوزاعي....، فألبس من وجهين:

١ـ أنه لم يشر إلى البياض الذي بأصل النسخة.

٢ـ أنه جعل الحديث من رواية أبي عبيد عن عفيف؛ وليس الأمر كذلك كما تقدم بيانه.

(١) انظر ترجمته في «التهذيب» (١٠/١٧٨/ت٣٣٢).

(٢) لم يذكره ابن حجر في «التعجيل»، ولم يجعل له مسنداً عن ابن عباس في «الأطراف» إنما ذكره ضمن مسند عطاء بن يسار (١٧٨/٣/ح٣٥٩٧)، ولم أقف له على ترجمته.

(٣) «التقريب» (٢٥٣٢)، وللحديث طريق آخر في «التدوين في أخبار قزوين» (٦٣/٢) في النفس منه شيء.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على زيد بن أسلم، واختلف عليه على وجهين:

١ـ زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

٢ـ زيد بن أسلم، عن أبيه أسلم مولى عمر، عن عمر رضي الله عنه.

وزيد هو: ابن أسلم القرشي العدوي مولاهم، أبو عبد الله المدني، ثقة ثبت[١] نادر التدليس[٢]، وروي عن ابن عيينة أنه قال: «في حفظه شيء»، وهذا ـ إن صح السند إليه[٣] ـ لم أجد له عليه متابعاً، وقد وثقه أئمةٌ، وحديثه مخرج في الصحيحين.

وأُخذ عليه تفسيره القرآن بالرأي فقال عبيد الله بن عمر العمري: «ما علمت به بأساً إلا أنه يفسر القرآن برأيه»، ولهذا ترجمه ابن عدي[٤].

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (١٠/١٢/ت٢٠٨٨)، «التهذيب» (٣/٣٩٥/ت٧٢٨).

(٢) «التمهيد» (١/٣٦)، «التعريف» (٨١/ت١١).

(٣) فقد روى قوله الساجي، عن أحمد بن محمد ـ في طبقة شيوخ الساجي عدد ممن اسمه أحمد ابن محمد مختلفي المراتب، ولم أتبين هذا ـ عن المعيطي، عنه، والمعيطي اسمه: محمد بن عمر، ذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/٨٨) وأثنى عليه ثم قال: «يغرب»، وقد أغرب بهذه المقولة، وفي النفس منها شيء، وانظر ترجمته في «تاريخ بغداد» (٣/٢٢)، «اللسان» (٥/٣٢٥/ت١١٧١).

(٤) «الكامل» (٣/٢٠٨)، وانظر: «الميزان» (٢/٩٨).

ورواه عنه على الوجه الأول:

١ـ سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي، إمام ثقة حجة بالإجماع[١].

٢ـ محمد بن عجلان القرشي مولاهم، أبو عبد الله المدني، ثقة إلا في روايته عن نافع فضعيف لأنه كان يضطرب في حديثه عنه[٢]، وفي روايته عن المقبري تفصيل[٣]؛ فإن حدث عنه ثقة[٤] عن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ فصحيح، وإن لم يكن بهذا الإسناد فيتوقف فيه لاحتمال الانقطاع[٥]، وهو مدلس عده ابن حجر في ثالثتهم[٦].

٣ـ هشام بن سعد المدني، أبو عباد القرشي مولى آل أبي لهب.

قال ابن حجر: «صدوق له أوهام، ورمي بالتشيع»[٧]، وأما قول

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (١١/١٥٤/ت٢٤٠٧)، «التهذيب» (٤/١١١/ت١٩٩).

(٢) علل أحمد (٣/ت٤٩٤٥)، ضعفاء العقيلي (٤/١١٨).

(٣) علل الدارقطني (٨/١٥٣)، «شرح العلل» (١/٤٠٨).

(٤) وأصحهم حديثاً عن ابن عجلان هو: الليث بن سعد نص عليه الدارقطني في «العلل» (٨/١٥٣).

(٥) انظر: «الثقات» (٧/٣٨٦).

(٦) «التعريف» (١٤٩/ت٩٨)، وانظر: «تهذيب الكمال» (٢٦/١٠١/ت٥٤٦٢)، «التهذيب» (٩/٣٤١/ت٥٦٤).

(٧) انظر: «الطبقات ـ م» (٤٤٥ـ٤٤٦)، «تهذيب الكمال» (٣٠/٢٠٤/ت٦٥٧٧)، «التهذيب»=

أبي داود: «هشام بن سعد أثبت الناس في زيد بن أسلم» فلم يظهر لي وجهه؛ فهشام وإن كان قد لزم زيداً وكان يَتِيْمَهُ[1] إلا أنه ضعيف الحفظ، وقد روى عن زيد أئمة ثقات لا يقاس هشام بهم في الثقة ولا في الإكثار عن زيدٍ كالسفيانَيْن، ومالك، وابن بلال، وغيرهم والله أعلم.

٤ـ عبد العزيز بن محمد الدراوردي الجهني مولاهم، أبو محمد المدني، ثقة صحيح الحديث إن كان الراوي عنه أبو بكر الحميدي[2]، أو حدث من كتابه[3]، وفي غير ذلك فصدوق يخطئ، وحديثه عن عبيد الله العمري منكر[4].

٥ـ سليمان بن بلال التيمي، ثقة ثبت[5].

٦ـ خارجة بن مصعب السرخسي، ضعيف[6].

=(١١/٣٩/ت٨٠)، «التقريب» (٧٢٩٤)، «الفتح» (١/٢٤١، ٩/٣٨٣).

(١) «الميزان» (٤/٢٩٨).

(٢) لأنه أخذ حديث من كتابه كما في «المعرفة والتاريخ» (١/٤٢٨).

(٣) الدقاق (ت ٣٦٢، ٢٨٩)، «الميزان» (٢/٦٣٤)، «التقريب» (٤١١٩)، «الفتح» (٣/٤٩٥).

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» (١٨/١٨٧/ت٣٤٧٠)، «التهذيب» (٦/٣٥٣/ت٦٧٧).

(٥) انظر ترجمته (ص ١٩١).

(٦) انظر ترجمته (ص ١٩١).

٧ـ معمر بن راشد أبي عمرو الأزدي الحداني مولاهم، أبو عروة البصري، ثقة ثبت، وفي حديثه بالبصرة، وفي رواية معمر عن عاصم بن أبي النجود، وهشام بن عروة، وزيد بن أسلم، وقتادة السدوسي، وسليمان الأعمش، وثابت البناني ضعف، وبعضها أشد من بعض[(١)].

٨ـ داود بن قيس الفراء الدباغ القرشي مولاهم، أبو سليمان المدني.

قال ابن حجر: «ثقة فاضل»[(٢)].

٩ـ أبو بكر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر القرشي العدوي المدني.

قال الذهبي، وابن حجر: «ثقة»[(٣)].

١٠ـ ورقاء بن عمر اليشكري المدائني، أبو بشر الكوفي، وهو ثقة في تفسير عبد الله ابن أبي نجيح[(٤)]، وفي الرواية عن أبي الزناد عبد الله بن

---

(١) انظر: «العلل» للإمام أحمد (١/ت٨١٧)، «تهذيب الكمال» (٢٨/٣٠٣/ت٦١٠٤)، «شرح العلل» (٢/٦٩٨، ٧٧٤، ٨٠٤)، «التهذيب» (١٠/٢٤٣/ت٤٣٩)، «الجامع في الجرح والتعديل» (٣/١٥٤).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (٨/٤٣٩/ت١٧٨١)، «التهذيب» (٣/١٩٨/ت٣٧٨)، «التقريب» (١٨٠٨).

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» (٣٣/١٣٥/ت٧٢٥٣)، «الكاشف» (٢/٤١٢)، «التقريب» (٧٩٨٧).

(٤) وأما ما رواه الحربي عن وكيع أنه قال لما قرأ التفسير: «خذوه فليس فيه عن الكلبي، =

ذكوان[1]، صدوق في الرواية عن غيرهما، ولينه القطان في حديثه عن منصور[2]، وكان فيه إرجاء، وربما صحف[3].

١١- روح بن القاسم التميمي العنبري، أبو غياث البصري.

قال ابن حجر: ثقة حافظ[4].

١٢- عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العدوي مولاهم المدني، وهو ضعيف جداً باتفاق أهل العلم لسوء حفظه وغفلته الشديدة[5].

١٣- محمد بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري الزرقي، مولاهم المدني.

قال ابن حجر: «ثقة»[6].

=ولا ورقاء شيء»، فسنده منقطع فإن الحربي لا يدرك الرواية عن وكيع، وإلى هذا فقد وثقه وكيع، وانظر طبقة شيوخ الحربي في ترجمته من «السير» (١٣/٣٥٦).

(١) «الرواة الثقات» (١٨٢/ت٨١).

(٢) الدوري (٢/٦٢٨)، «الكامل» (٧/٩٠)، «تاريخ بغداد» (١٣/٤٨٥).

(٣) «تاريخ بغداد» (١٣/٤٨٦)، وانظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٣٠/٤٣٣/ت٦٦٨٤)، «التهذيب» (١١/١١٣/ت٢٠٠)، «هدي الساري» (٤٤٩).

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» (٩/٢٥٢/ت١٩٣٨)، «التهذيب» (٣/٢٩٨/ت٥٥٧)، «التقريب» (١٩٧٠).

(٥) انظر: «تهذيب الكمال» (١٧/١١٤/ت٣٨٢٠)، «التهذيب» (٦/١٧٧/ت٣٥٨).

(٦) «التقريب» (٥٧٨٤)، وانظر: «تهذيب الكمال» (٢٤/٥٨٣/ت٥١١٧)، «التهذيب» (٩/٩٤/ت١٢٦).

١٤ـ المبارك بن مجاهد أبو الأزهر الخراساني المروزي.

قال أبو حاتم: «ما أرى بحديثه بأساً»[١].

وضعفه قتيبة بن سعيد جداً[٢]، وذكره البخاري[٣]، وأبوزرعة الرازي[٤]، والعقيلي[٥]، وابن الجارود، والدولابي[٦] في الضعفاء.

وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم»[٧].

وقال ابن حبان: «منكر الحديث، ممن ينفرد عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد»[٨].

والراجح إن شاء الله أن حديثه صالح للمتابعة، وإن انفرد فضعيف.

ورواه عنه على الوجه الثاني:

الضحاك بن شرحبيل بن عبد الله الغافقي، أبو عبد الله المصري.

---

(١) «الجرح والتعديل» (٨/٣٤٠).

(٢) «التاريخ الكبير» (٧/٤٢٧)، كنى مسلم (١/٩٦).

(٣) (ص ١١٦).

(٤) أبو زرعة (٢/٦٦٢).

(٥) (٤/٢٢٥).

(٦) «اللسان» (٥/١٢).

(٧) «الأسامي والكنى» (١/٤٠٩).

(٨) «المجروحين» (٢/٣٢٥ـ٣٢٦).

ذكر المنذري أن روايته عن الصحابة يشبه أن تكون مرسلة.

وثقه العجلي[1]، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال أبو زرعة: «لا بأس به، صدوق».

وضعفه الإمام أحمد.

وجعله الذهبي اثنين فقال: «الضحاك بن شرحبيل، عن زيد بن أسلم، ضعفه أحمد بن حنبل، أما الضحاك بن شرحبيل المصري الغافقي، عن أبي هريرة، فصدوق»[2].

وتعقبه ابن حجر فقال: «هما واحد، مترجم في «التهذيب»، وأوردته لئلا يستدرك»[3].

وقال ابن حجر: «صدوق يهم»، وهو كما قال[4].

فهذا الحديث مداره على زيد بن أسلم، واختلف عليه على وجهين:

---

(١) ثقات العجلي (١/٤٧١/ت٧٧١).

(٢) «الميزان» (٢/٣٢٤).

(٣) «اللسان» (٣/٢٠٠).

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» (١٣/٢٦٧/ت٢٩١٩)، «التهذيب» (٤/٤٤٥/ت٧٧٤)، «التقريب» (٢٩٦٩).

١ـ فرواه أربعة عشر راوياً، عنه، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

٢ـ ورواه الضحاك بن شرحبيل، عنه، عن أبيه أسلم مولى عمر، عن عمر رضي الله عنه.

فذهب الترمذي إلى ترجيح الوجه الأول، وهو الصحيح لما يأتي:

١ـ اتفاق الرواة وهم أربعة عشر راوياً على الوجه الأول.

٢ـ مخالفة الضحاك للجماعة في إسناده وتفرده بروايته على الوجه الثاني، ولم يتابعه عليه أحد، وليس ممن يحتمل تفرده.

٣ـ عدم ضبط الضحاك للحديث، فمع مخالفته للجماعة في إسناده، فإنه اضطرب في متنه، فذكر مرةً أن هذا كان في غزوة الحديبية كما في رواية ابن أبي حاتم، وأخرى أن هذا كان في غزوة تبوك كما في رواية أحمد، وابن ماجه، وهذا يزيده ضعفاً.

وقد وافق غير واحد من الأئمة الترمذي على ترجيحه لرواية الجماعة على رواية الضحاك:

فقال البزار في مسنده[1]: «وهذا الحديث خطأٌ، وأحسب أن خطأه أتى من قبل الضحاك بن شرحبيل، فرواه عنه رشدين بن سعد، وعبد الله بن

---

(١) (٤١٦/١).

لهيعة، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر ﷺ، والصواب ما رواه الثقات، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس ﷺ».

وقال أبو حاتم: «هذا خطأ، إنما [هو] زيد، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس ﷺ، عن النَّبيِّ ﷺ»[1].

وقال العقيلي عن الوجه الأول: «وهذه الرواية أولى»[2].

وقال الدارقطني عن رواية الضحاك: «وهم»[3].

والحديث من وجهه الراجح صححه البخاري، وابن خزيمة، وابن حبان، وغيرهم، وصححه الطبري[4].

وأما قول ابن كثير عن الوجه الثاني: «وهذا إسناد حسن»[5]، وكذا تصحيح أحمد شاكر هذه الطريق أيضاً[6]، ففي حكمهما على الطريق المُعَلَّةِ بالحسن أو الصحة تساهلٌ ظاهرٌ والله أعلم.

---

(١) «العلل» للرازي (١/ ٣٦)، وما بين القوسين من مخطوطته (ل١٩ـ النسخة التركية).

(٢) «الضعفاء» (٢/ ٢٦٣).

(٣) علل الدارقطني (٢/ ١٤٥).

(٤) انظر: «شرح سنن ابن ماجه» لمغلطاي (١/ ١٥٠/ب).

(٥) «مسند الفاروق» (١/ ١١٠).

(٦) حاشيته على «الجامع» (١/ ٦١).

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح صحيح.

* * *

بابٌ في وُضوءِ النَّبيِّ ﷺ كَيْفَ كانَ[(١)(٢)]

٦ـ حَدَّثنا قُتَيْبَةُ، وهَنَّادٌ[(٣)]، قالا: حَدَّثنا أبو الأحْوصُ، عَنْ أبي إسْحاقَ، عَنْ أبي حَيَّةَ قالَ: رَأيْتُ علِياً تَوضَّأ فغَسَلَ كَفَّيْهِ حتَّى أنْقاهُما، ثُمَّ مَضْمَضَ[(٤)] ثَلاثاً، واسْتَنْشَقَ ثَلاثاً، وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلاثاً، وَذِراعَيْهِ ثَلاثاً، وَمَسَحَ بِرأسِهِ مَرَّةً، ثُمَّ غَسَلَ قَدَمَيْهِ إلى الكَعْبَيْنِ، ثُمَّ قامَ فأخَذَ فَضْلَ طُهورِهِ[(٥)] فَشَرِبَهُ وَهو قائِمٌ، [ثُمَّ][(٦)] قالَ: أحْبَبْتُ أنْ أُرِيَكُمْ كَيْفَ كانَ طُهورُ رَسولِ اللَّهِ ﷺ.

... وَقَدْ رواهُ زائِدَةُ بنُ قُدامَةَ وَغَيْرُ واحِدٍ، عَنْ خالِدِ بنِ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنْ عَليٍّ حَديثَ الوُضوءِ بِطولِهِ، وَهذا حَديثٌ حَسَنٌ صَحيحٌ.

---

(١) «الأصل» (٦/أ)، «ظ» (ج١/٧/ب)، «أ» (١٠/ب)، «م» (٦/أ)، «ت» (٧/أ)، «ل» (١١/ب)، «ط» (١/٦٧/ح٤٨).

(٢) في «م» ، «ط»: باب ما جاء في وضوء...

(٣) في «أ» ، «م» ، «ط»: حدثنا هناد وقتيبة.

(٤) في «أ»: تمضمض.

(٥) في «أ»: فضل وضوءه.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من: «أ».

[قالَ][1]: وَرَوى شُعْبَةُ هذا الحَديثَ عَنْ خالِدِ بن عَلْقَمَةَ فأخْطَأ في اسْمِهِ وَاسْمِ أبيهِ[2] فَقالَ: مالكُ بنُ عَرْفَطَةَ.

[قـالَ][3]: وَرُوِيَ عَـنْ أبـي عَوانَـةَ: عَـنْ خالِـدِ بـن عَلْقَمَـةَ، [عَـنْ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنْ عليٍّ][4].

[قـالَ][5]: وَرُوِيَ عَنْـهُ[6]: عَـنْ مالِـكِ[7] بـن عَرْفَطَـةَ مِثْـلَ روايَـةِ شُعْبَةَ، وَالصَّحيحُ: خالِدُ بنُ عَلْقَمَةَ.

تـخـريـج الحديث:

هذا الحديث مداره على خالد بن علقمة، واختلف الرواة عنه في اسمه على وجهين:

١ـ فرواه زائدة بن قدامة، وأبو عوانة اليشكري وغيرهما فقالوا: خالد

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من: «أ»، «ت»، «ط».

(٢) كلمة: أبيه، لم تظهر بتمامها في الأصل.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من: «أ»، «ت».

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: «ط».

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من «أ».

(٦) في «م»: روي عنه بسقوط الواو.

(٧) في «أ»: وروي عن مالك بن عرفطة.

ابن علقمة، عن عبد خير، عن علي رضي الله عنه.

٢ـ ورواه شعبة، وأبو عوانة فقالا: عن مالك بن عرفطة، عن عبد خير، عن علي رضي الله عنه.

الوجه الأول:

١ـ رواية زائدة بن قدامة:

أخرجها أبو عبيد في «الطهور» (٧٥، ١٢٧، ٢٧٦، ٢٩٠، ٣٤٧) ـ ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (٣٦٠) ـ وأحمد (١١٣٣)، والبزار (٧٩١)، وأبو يعلى (٢٨٦) ـ ومن طريقه الضياء (٦٥٩) ـ وابن الجارود (٦٨)، وابن خزيمة (١٤٧)، والدارقطني (١/٩٠/ح٢، ١/١٠٥/ح٤٨) من طرق عن عبد الرحمن بن مهدي بنحوه مطولاً عدا روايات أبي عبيد فكلها مختصرة سوى الموضع الأول،

وأخرجها إسحاق بن راهويه ـ كما في «شرح العلل» لابن عبد الهادي (٣٤/ب) ـ والدارمي (٧٠٧)، وابن حبان (١٠٥٦)، والبيهقي (١/٤٧) و(١/٥٩) من طريق أبي الوليد الطيالسي بنحوه مختصراً إلا رواية ابن حبان فمطولة، ولم يسق ابن عبد الهادي لفظ إسحاق،

وأخرجها أحمد بن منيع ـ كما في «شرح العلل» لابن عبد الهادي (٣٥/أ) ـ ومن طريقه الضياء (٦٦١) ـ وأبو بكر الأثرم في «سننه»

(ل٢١٤/ب) من طريق معاوية بن عمرو مختصراً،

وأبو داود (١١٢)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٩٤)، والبيهقي (٤٨/١، ٥٨، ٧٤) من طريق الحسين بن علي الجعفي بنحوه، ورواية النسائي والبيهقي في الموضع الثاني مختصرة،

وابن المنذر في «الأوسط» (٣٧٨، ٣٨٩)، وابن حبان (١٠٧٩) من طريق حبان بن موسى بنحوه، ورواية ابن المنذر الثانية مختصرة، ورواية ابن حبان مطولة،

ستتهم (ابن مهدي، والطيالسي، ومعاوية، والجعفي، وابن أبي بكير، وحبان) عن زائدة بن قدامة.

٢ـ رواية أبي عوانة الوضاح اليشكري:

أخرجها أحمد (١٣٢٣)، وأبو داود (١١١) وكما في «تحفة الأشراف» (٤١٨/٧) ـ ومن طريقه الخطيب في «الموضح» (٧٧/٢)، والبيهقي (٥٠/١) ـ وعبد الله بن أحمد في زوائد «المسند» (١١٩٨)، والبزار (٧٩٢)، والنسائي في «المجتبى» (٩٢)، وفي «السنن الكبرى» (٧٧) ـ ومن طريقه الجورقاني (٣٢٦)، والحسن بن سفيان في «الأربعين» (١٥)، والآجري في «الأربعين» (١٥)، والبيهقي (٦٨/١)، والبغوي في «شرح السنة» (٢٢٢) ـ من طريق أبي عوانة الوضاح بن عبد الله اليشكري مطولاً، ورواية النسائي في

«الكبرى» والجورقاني والبيهقي الثانية نحوه، ورواية النسائي في «المجتبى» فيها زيادة، ورواية البيهقي الأولى وعبد الله مختصرة، ولم يسق البزار اللفظ،

٣ـ والحديث أخرجه ابن أبي شيبة (١/٣٨) ـ ومن طريقه عبد الله بن أحمد في زوائد «المسند» (٩٩٨)، وابن ماجه (٤٠٤)، والحسن بن سفيان في «الأربعين» (١٦)، والضياء (٦٦٤) ـ والأثرم في «سننه» (ل٢١٤/ب)، وعبد الله بن أحمد في زوائد «المسند» (١٠٢٧) و(١١٩٧)، والمروزي في زياداته على «الطهور» (١٣٢) ـ ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (٨/١٣٥) ـ وابن المنذر (٢٤١)، والدولابي في «الكنى» (١/١٤٣) من طريق شريك بن عبد الله النخعي مختصراً، ورواية عبد الله والمروزي والمزي بنحوه، وأحال الحسن بن سفيان على لفظ أبي عوانة،

٤ـ وعبد الله في زوائد «المسند» (٩٢٨) و(٩٤٥) من طريق سفيان بن سعيد الثوري مختصراً،

٥ــ وإبراهيم بن عبد الصمد الهاشمي في «فضائل بني هاشم» (١٥٣/ب) ـ ومن طريقه الأَبَرْقُوهي في «معجم شيوخه» (٥١/أ ـ ب) ـ من طريق جعفر بن محمد الصادق بنحوه، ورواية الأبرقوهي مختصرة،

٦ــ والدارقطني (١/٩١/ح١) ــ ومن طريقه أبو موسى المديني في «اللطائف» (١٢٣/ب) ـ من طريق أبان بن تغلب مختصراً،

ستتهم (زائدة، وأبو عوانة، وشريك، والثوري، وجعفر، وأبان) عن خالد بن علقمة به.

الوجه الثاني:

١ـ رواية شعبة بن الحجاج:

أخرجها الطيالسي (١٤٩) ـ ومن طريقه البيهقي (١/٥٠)، والخطيب في «الموضح» (٢/٧٨)، وفي «الفصل للوصل» (٨٢/أ) ـ وأحمد (٩٨٩، ١١٧٨) ـ ومن طريقه الضياء (٦٦٠) ـ ومحمد بن أسلم الطوسي في «الأربعين» (ل١٨٣ـ١٨٤)، وأبو داود (١١٣)، والبزار (٧٩٣)، وأبو يعلى (٥٣٥)، والنسائي (٩٣، ٩٤)، وفي السنن الكبرى (٨٣، ٩٩، ١٦٣، ١٦٤)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/٣٥)، والخطيب في «الفصل للوصل» (٨٢/أ) من طرق عن شعبة بنحوه، ورواية أبي داود، وأبي يعلى، والنسائي في «الكبرى» في الموضع الثاني مختصرة، وأحال الطحاوي باللفظ، وفي رواية الخطيب الأخيرة زيادة،

٢ـ رواية أبي عوانة الوضاح اليشكري:

أخرجها أبو داود كما في «تحفة الأشراف» (٧/٤١٧) من طريق عمرو ابن عون، عن أبي عوانة اليشكري،

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على خالد بن علقمة، واختلف الرواة عنه في اسمه على وجهين:

١- فرواه زائدة بن قدامة، وأبو عوانة اليشكري وغيرهما فقالوا: خالد ابن علقمة، عن عبد خير، عن علي رضي الله عنه.

٢- ورواه شعبة، وأبو عوانة فقالا: عن مالك بن عرفطة، عن عبد خير، عن علي رضي الله عنه.

وخالد هو: ابن علقمة الهمداني الوادعي، أبو حية[(١)] الكوفي.

وثقه ابن معين، والنسائي، وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال أبو حاتم: «شيخ».

وقال الذهبي: «وثق»[(٢)].

وقال ابن حجر: «صدوق»[(٣)].

---

(١) بحاء مهملة بعدها ياء مثناة تحتية، انظر: «المؤتلف» للدارقطني (٢/٥٨٩)، «الإكمال» (٢/٣٢٥)، «تهذيب الكمال» (٨/١٣٤)، ووقع في «الكنى» للدولابي بالباء الموحدة، وهو تصحيف.

(٢) «الكاشف» (١/٣٦٧).

(٣) «التقريب» (١٦٥٩).

والراجح أنه ثقة لتوثيق الأئمة له، ولم يظهر لي سبب تليينه[1].

ورواه عن خالد بن علقمة على الوجه الأول:

١ـ زائدة بن قدامة البكري الثقفي، أبو الصلت الكوفي.

قال ابن حجر: «ثقة ثبت»[2]، وغُمِزَ زائدةُ بأنه كان يعرض كتبه على سفيان، والمراد أنه يزيد فيها ما لم يسمعه، وقد نفى هذا ابن معين فقال: «ولا يَقْبَلُ منه شيئاً يزيدُهُ في كتبه»[3].

٢ـ الوَضَّاح بن عبد الله اليَشْكُري مولاهم، أبو عوانة الواسطي، وهو ثقة ثبت حجة فيما حدث به من كتابه[4]، وكان إذا حدث من حفظه ربما غلط[5].

وضعفه ابن المديني في قتادة لضياع كتابه، ولينه ابن معين، ويعقوب

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (٨/١٣٤/ت١٦٣٧)، «التهذيب» (٣/١٠٨/ت٢٠٢).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (٩/٢٧٣/ت١٩٥٠)، «التهذيب» (٣/٣٠٦/ت٥٧١)، «التقريب» (١٩٨٢).

(٣) «الدوري» (٢/١٧١).

(٤) وذكر جمع من أهل العلم أن كتابه أثبت من حفظه، منهم عفان، وأحمد، ويعقوب بن شيبة، وأبو حاتم، وأبو زرعة، وذكر بعضهم أنه إذا حدث من حفظه ربما وهم، انظر مصادر ترجمته وكذا «الجرح والتعديل» (٩/٤٠).

(٥) انظر: «الاستغناء» (٢/٨٥٢)، «تهذيب الكمال» (٣٠/٤٤١/ت٦٦٨٨)، «التهذيب» (١١/١١٦/ت٢٠٤).

السدوسي[١]، ولعل هذا هو الذي جعل أبا هشام المغيرة بن سلمة المخزومي يقول: «من لم يكتب عن أبي عوانة قبل سنة سبعين ومئة فإنه لم يسمع منه»[٢].

وهذا لا يدل على تضعيفه مطلقاً فإنه ثقة إذا حدث من حفظه أيضاً، لكن قد تقع له الأوهام، وليس بضعيف مطلقاً، ولذا تعقب ابن حجر قول ابن المديني بقوله: «اعتمده الأئمة كلهم»[٣].

وتكلم فيه بعض الأئمة كحماد بن زيد؛ بسبب القدر، إلا أنه تركه كما قاله أبو داود، حتى نفى ابن معين كونه قدرياً[٤].

وقد اختلف على أبي عوانة في هذا الحديث، فرواه جمع من أصحابه موافقاً لرواية الجماعة وسمى شيخه: «خالد بن علقمة».

ورواه عمرو بن عون عنه فوافق شعبة في أن اسم شيخه: «مالك بن عرفطة»، وسبب الاختلاف من أبي عوانة نفسه، قال أبو داود في «سننه» كما في «تحفة الأشراف»، و«شرح العلل» لابن عبد الهادي[٥]: «قال

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٣/٤٦٣-٤٦٤)، «السير» (٨/٢٢١).

(٢) «تاريخ بغداد» (١٣/٤٦٥).

(٣) «الهدي» (٤٤٩).

(٤) «الدوري» (٢/٦٢٩)، «الجامع» (٣/٢٥٩).

(٥) «التحفة» (٧/٤١٧)، «شرح العلل» (٣٥/أ).

أبو عوانة يوماً: حدثنا مالك بن عرفطة، عن عبد خير، فقال له عمرو الأعصف: رحمك الله يا أبا عوانة، هذا خالد بن علقمة، ولكن شعبة مخطئ فيه، فقال أبو عوانة: هو في كتابي: خالد بن علقمة، ولكن قال لي شعبة هو: مالك بن عرفطة».

ثم ساقه أبو داود من طريق عمرو بن عون عن أبي عوانة كما تقدم في التخريج وقال: «وسماعه قديم»، ثم ساقه من طريق أبي كامل فضيل الجحدري عنه وقال: «وسماعه متأخر، كان بعد ذلك رجع إلى الصواب».

وبهذا يظهر أن أبا عوانة وإن كان وافق شعبة زمناً على قوله، فإنه قد رجع عنه فوافق الجماعة في قولهم.

٣ـ شريك بن عبد الله بن أبي شريك النخعي، أبو عبد الله الكوفي.

اختلف أهل العلم فيه جرحاً وتعديلاً، فمنهم من وثقه مطلقاً، ومنهم من وثقه أو عدله وذكر مع ذلك سوء حفظه وغلطه، ومنهم من جرحه بالغلط ونحوه، ومنهم من تكلم فيه للتشيع.

والذي ترجح لي من حاله أن حديثه قبل ولايته القضاء وخاصة إذا كان من رواية أبي نعيم الفضل بن دكين(١)، وإسحاق الأزرق(٢)، وعباد بن

---

(١) «شرح العلل» (٢/٧٦٠)، «السير» (٨/٢٠٤).

(٢) «سؤالات» أبي داود (ت ٤٣٩)، «الثقات» (٦/٤٤٤)، «شرح العلل» (٢/٧٥٩)، =

العوام، ويزيد بن هارون[1]، ووكيع بن الجراح[2]، وحجاج بن محمد المصيصي[3]، وأسود بن عامر[4]، ومعاوية بن هشام القصار[5]، أو كان السماع من كتابه فهو حسنٌ إن شاء الله، وأما بعد ولايته القضاء فحديثه ضعيفٌ لسوء حفظه وهو صالح للمتابعة، وربما دلس[6].

وقد يعترض على هذا بقول القطان وقيل له: «إنما خلط شريك بأخرة» فقال: «ما زال مخلطاً»، وذكر أنه رأى في أصوله تخليطاً، فإنه رحمه الله تشدد فيه، فلم يكن شريك عند يحيى بشيء، ولم يرو عنه، وكان قد سأله عن حديث بالكوفة فلم يقمه شريك[7]، وتقدم الجواب عن هذا، وأنه ساء حفظه بعد ولايته القضاء.

=وهو أرواهم عنه قاله العجلي (٢/٤٥٣).

(١) «سؤالات» أبي داود (ت ٤٣٩)، «الثقات» (٦/٤٤٤).

(٢) «السير» (٨/٢٠٤).

(٣) «شرح العلل» (٢/٧٦٠).

(٤) «الفتح» (٤/٤٢٢).

(٥) «التهذيب» (١٠/١٩٦).

(٦) انظر: «تهذيب الكمال» (١٢/٤٦٢/ت٢٧٣٦)، «شرح العلل» (٢/٥٧٠)، «التهذيب» (٤/٣٣٣/ت٥٧٧)، «التعريف» (١١٩/ت٥٦).

(٧) الدقاق (ت ٣١)، ابن محرز (٢/ت٧١٦)، جامع الترمذي (٥/٧٤٤)، علل المروذي (ت ٢١٤).

وقد خالف ابنُ مهدي رفيقَهُ فكان يحدث عن شريك، وابن مهدي أقصدهما وأعدلهما[١]، ولذا قال الحافظ ابن عدي: «والغالب على حديثه الصحة والاستواء، والذي يقع في حديثه من النكرة إنما أتي فيه من سوء حفظه، لا أنه يتعمد في الحديث شيئاً مما يستحق أن ينسب فيه إلى شيء من الضعف»[٢]، وقدمت أن هذا لانشغاله بالقضاء، والله أعلم.

وينبغي الاحتراز مما ينفرد به شريك من الألفاظ التي يخالف فيها الحفاظ، فقد ذكره الحافظ ابن رجب في الفقهاء الذين يغلب عليهم الاشتغال بالرأي فيخالفون الحفاظ في ألفاظ الحديث[٣].

وقد ذكر شريكاً بالتشيع: عبد الله بن إدريس[٤]، والساجي فقال: «كان ينسب إلى التشيع المفرط»، والجوزجاني، والأزدي.

والجواب عن هذا أن شريكاً لم يكن تشيعه لتقديمه علياً رضي الله عنه على عثمان رضي الله عنه، ولم يكن بالظاهر أيضاً حتى أن أحمد سئل عن

---

(١) ضعفاء العقيلي (٢/١٩٣)، وانظر قول ابن المديني فيهما في «تهذيب الكمال» (١٧/٤٣٨).

(٢) «الكامل» (٤/٢٢).

(٣) «شرح العلل» (٢/٨٣٦، ٨٣٤).

(٤) ضعفاء العقيلي (٢/١٩٤).

قول شريك في علي وعثمان فقال: «لا أدري»[1]، وإنما الذي بشريكٍ النيلُ مِن بعض مَن قاتل علياً رضي الله عنه[2]، ويدل لهذا قول شريك عند ذكره فعل الصحابة في الخلافة: «... فاجتمعوا على عثمان رضي الله عنه، فلو علموا أن فيهم أفضل منه كانوا قد غشونا»[3]، وفي رواية: «قُدِّم عثمان يومَ قُدِّم وهو أفضل القوم»[4]، قال الذهبي: «ما بعد هذا إنصاف من كوفي»[5]، ونفى الذهبي أنه قال: «علي خير البشر...»[6]، فقال: «ولا ريب أن هذا ليس على ظاهره، فإن شريكاً لا يعتقد قطعاً أن علياً خير من الأنبياء، ما بقي إلا أنه أراد خير البشر في وقتٍ، وبلا شك هو خير البشر في أيام خلافته»[7].

والذي ظهر لي أن تشيعه من النوع الذي تقدم، وهو وإن كان خطأً وغلطاً لكن ليس بالتشيع الغالي والحمد لله.

---

(١) «الميزان» (٢/٢٧٣)، «السير» (٨/٢٠٩).

(٢) انظر: «السير» (٨/٢٠٢)، «الميزان» (٢/٢٧٤).

(٣) ضعفاء العقيلي (٢/١٩٤).

(٤) «السير» (٨/٢٠٢).

(٥) السابق (٨/٢٠٢).

(٦) السابق (٨/٢٠٥).

(٧) «الميزان» (٢/٢٧٢).

٤ـ سفيان بن سعيد الثوري، إمام حجة باتفاق[١].

٥ـ جعفر بن محمد بن علي القرشي الهاشمي، أبو عبد الله المدني، ثقة بل قال أبو حاتم: «ثقة لا يسأل عن مثله»[٢].

٦ـ أبان بن تغلب الرَّبَعي، أبو سعد الكوفي.

قال ابن حجر: «ثقة تكلم فيه للتشيع»[٣].

ورواه عن خالد بن علقمة على الوجه الثاني:

١ـ شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي الأزدي مولاهم، أبو بسطام الواسطي البصري، إمام حجة باتفاق[٤]، وقد ذكر ابن معين[٥]، وأحمد[٦]، والعجلي، وأبو داود[٧]، والدارقطني أن شعبة يخطئ في أسماء الرجال ويصحف، وقال أحمد: «كان شعبة يقلب أسامي الرجال»[٨]، وقال:

---

(١) انظر (ص ٢١٨).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (٥/٧٤/ت٩٥٠)، «التهذيب» (٢/١٠٣/ت١٥٦).

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» (٢/٦/ت١٣٥)، «التهذيب» (١/٩٣/ت١٦٦)، «التقريب» (١٣٦).

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» (١٢/٤٧٩/ت٢٧٣٩)، «التهذيب» (٤/٣٣٨/ت٥٨٠).

(٥) ابن محرز (١/ت٥٦٩).

(٦) «بحر الدم» (٢٠٣).

(٧) «الجامع في الجرح والتعديل» (١/٣٧٦).

(٨) «العلل» للمروذي (ت ٤٠).

«أخاف أن شعبة لم يكن يقوم على الألفاظ، هو ذا يختلف عليه»[1]، وهذا لا يضره كما قال أبو داود.

٢ـ أبو عوانة الوضاح، تقدم في ترجمته في دراسة الوجه الأول أنه رجع عن قوله الموافق لرواية شعبة فوافق الجماعة على روايتهم.

فهذا الحديث رواه زائدة بن قدامة، وأبو عوانة، وشريك النخعي، والثوري فقالوا في اسم شيخهم: خالد بن علقمة.

وخالفهم شعبة بن الحجاج فقال: مالك بن عرفطة، ووافقه أبو عوانة على هذا ثم رجع عنه.

والصحيح قول من سماه خالد بن علقمة لما يلي:

١ـ رواية جمع من الثقات منهم سفيان الثوري، وهو أحفظ من شعبة في قول جماهير النقاد.

٢ـ أن شعبة انفرد بهذه الرواية، ولم يتابعه عليها أحد، وتقدم أنه قد يصحف في أسماء الرواة.

٣ـ خطأ نقاد الحديث شعبة في قوله، وذكروا أن الصواب: خالد بن علقمة وهم:

(١) سؤالات أبي داود (ت ٥٤٨)، ولعل المراد خطؤه في أسماء الرجال كما تقدم.

ابن المديني[1]، وأحمد[2]، والبخاري[3]، وأبو زرعة[4]، وأبو حاتم[5]، والبزار[6]، والنسائي[7]، وابن حبان[8]، والدارقطني[9]، والخطيب[10].

وقال ابن حجر في «أطراف المسند»[11]: «ذكر جماعة من الحفاظ أن شعبة أخطأ في اسمه».

---

(١) «الموضح» (٧٩/٢).

(٢) «العلل» (١/ت١٢١٠)، «معرفة علوم الحديث» للحاكم (١٤٩).

(٣) «التاريخ» (١٦٣/٣).

(٤) «العلل» للرازي (١/٥٦/ح١٤٥).

(٥) «الجرح والتعديل» (٣٤٣/٣).

(٦) «المسند» (٤١/٣).

(٧) «السنن» (٦٩/١).

(٨) «الثقات» (٢٦٠/٦).

(٩) في «العلل» (٤٩/٤) إلا أنه وقع فيه: خالد بن عرفطة، ونقل المحقق في الحاشية أنه وقع في هامش الأصل ما نصه: «فائدة: قول الحافظ الدارقطني: فسماه: خالد بن عرفطة ليس كذلك، بل سماه: مالك بن عرفطة، فوهم في اسمه واسم أبيه»، وكأنه سبق لسان من الدارقطني، ويدل لذلك أنه ذكر وهم شعبة فيه على الصواب في «المؤتلف» (٥٨٩/٢)، وكذا نقل عنه الخطيب في «الموضح» (٨٠/٢) قوله في خالد: «وروى عنه شعبة فسماه: مالك بن عرفطة».

(١٠) «الموضح» (٧٨/٢)، «الفصل للوصل» (٨٢/ب).

(١١) (٤٥٣/٤).

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح بوجهيه، وغاية ما في رواية شعبة تصحيف اسم الراوي، وهذا لا يضره لأن الراوي قد علمت عينه وحاله، فلا مانع من تصحيحه، والله أعلم.

* * *

بابُ ما يُقالُ بَعْدَ الوضوءِ[1][2]

٧ـ حَدَّثَنا جَعْفَرُ بنُ مُحَمَّدِ بن عِمْرانَ الثَّعْلَبيُّ[3] الكوفيُّ[4]، حَدَّثَنا زَيْدُ بن حُبابٍ، عَنْ مُعاوِيَةَ بن صالحٍ، عَنْ رَبيعَةَ بن يزيدَ الدِّمَشْقيِّ، عَنْ أبي إدْريسَ الخَوْلانيِّ، وَأبي عُثْمانَ، عَنْ عُمَرَ بن الخَطَّابِ ﵁ قال: قالَ رَسولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضوءَ ثُمَّ قالَ: أشْهَدُ أنْ لا إلهَ إلاَّ اللَّهُ وَحْدَهُ لا شَريكَ لَهُ، وأنَّ[5] مُحَمَّداً عبدهُ وَرسولُهُ، اللَّهُمَّ اجْعَلْني مِنَ التَّوابينَ، وَاجْعَلْني مِنَ المُتَطَهِّرينَ، فُتِحَتْ لَهُ ثَمانيةُ أبوابٍ مِنَ الجَنَّةِ[6] يَدْخُلُ مِنْ أيِّها شاءَ).

[قالَ أبو عيسى][7]: حَديثُ عُمَرَ قَدْ خولِفَ[8] زَيْدُ بنُ حُبابٍ في

---

(١) «الأصل» (٦/ب)، «ظ» (ج١/٨/أ)، «أ» (١١/ب)، «م» (٦/ب)، «ت» (٨/أ)، «ل» (١٢/ب)، «ط» (١/٧٧/ح٥٥).

(٢) في «ط»: باب فيما يقال...

(٣) في «ل»: التغلبي، وكتب في الحاشية: صوابه الثعلبي.

(٤) في «م»: بالكوفة.

(٥) في «ط»: وأشهد أن.

(٦) في «ت»، «ط»: ثمانية أبواب الجنة، بالإضافة.

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من «م».

(٨) في «م»: خالف.

هذا الحَديث.

رَوى[1] عبد اللّهِ بنُ صالِحٍ وَغَيْرُهُ، عَنْ مُعاويةَ بنِ صالِحٍ، عَنْ رَبيعةَ بن يزيدٍ، عَنْ أبي إدْريسٍ، عَنْ عُقْبَةَ بنِ عامِرٍ، عَنْ عُمَرَ، وَعَنْ رَبيعةَ، عَنْ أبي عُثْمانَ، عَنْ جُبَيْر بن نُفَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ.

وَهذا حَديثٌ في إسْنادِهِ اضْطِرابٌ...

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على معاوية بن صالح، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ـ معاوية بن صالح، عن ربيعة، عن أبي إدريس وأبي عثمان، عن عمر رضي الله عنه.

٢ـ معاوية بن صالح، عن ربيعة، عن أبي إدريس، عن عقبة رضي الله عنه، عن عمر رضي الله عنه.

٣ـ معاوية بن صالح، عن ربيعة، عن أبي عثمان، عن جبير، عن عمر رضي الله عنه.

---

(١) هكذا بـ: «الأصل»، «ظ»، «م»، «ل»، وفي «أ»، «ت»، «ط»: قال: وروى، وهو أنسب للسياق.

الوجه الأول:

لم أقف على أحد أخرجه غير المؤلف.

الوجه الثاني:

١ـ أخرجه ابن أبي شيبة (١/ ٣) ـ ومن طريقه مسلم (١/ ٢١٠)، وأبو نعيم في «المستخرج» (ل٥٢/ب)، ومن طريق أبي نعيم أخرجه ابن حجر في «نتائج الأفكار» (١/ ٢٣٩)، ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه البيهقي (١/ ٧٨) ـ والبزار (٢٤٣) عن بشر بن آدم،

وأبو عوانة (١/ ٢٢٤) عن عباس بن محمد الدوري، وأبي بكر الجعفي،

وأبو نعيم في «المستخرج» (ل٥٢/ب) من طريق أبي كريب محمد بن العلاء،

خمستهم (ابن أبي شيبة، وبشر، وعباس، وأبو بكر، وأبو كريب) عن زيد بن الحباب مطولاً بنحوه، وأحال البزار على لفظ قبله، ولفظ أبي عوانة نحوه،

٢ـ وأخرجه مسلم (٢٣٤)، وأحمد (١٧٤٣١) ـ ومن طريقه أبو نعيم في «المستخرج» (ل٥٢/ب)، والبيهقي (١/ ٧٨، ٢/ ٢٨٠)، وعبد الغني المقدسي في «الجواهر» (٢٤٦/ب) ـ وابن خزيمة (٢٢٢) من طريق عبد الرحمن بن

مهدي بنحوه وفيه زيادة إلا لفظ أبي نعيم فدون زيادة،

٣ـ وأخرجه أحمد (١٧٣٥٢) ـ ومن طريقه ابن حجر في «نتائج الأفكار» (١/ ٢٣٨) ـ من طريق الليث بن سعد بنحوه،

٤ـ وأخرجه أبو داود (١٦٩)، وابن خزيمة (٢٢٢)، وأبو عوانة (١/ ٢٢٥)، وابن حبان (١٠٥٠)، وأبو نعيم في «المستخرج» (ل٥٢/ب) من طريق عبد الله بن وهب بنحوه وعند أبي عوانة، وابن حبان زيادة،

٥ـ وأخرجه الفسوي في «المعرفة» (٢/ ٤٢٦) ـ ومن طريقه البيهقي في «السنن» (١/ ٧٨)، وفي «الشعب» (٢٤٩٨) ـ وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/ ٣٣٢/ح٩١٧) ـ ومن طريقه أبو نعيم في «المستخرج» (ل٥٢/ب)، ومن طريق أبي نعيم أخرجه ابن حجر في «نتائج الأفكار» (١/ ٢٣٩) ـ وابن عبد البر في «التمهيد» (٧/ ١٩٠) من طريق عبد الله بن صالح الجهني بنحوه وفيه زيادة، ولم يسق أبو نعيم اللفظ، ورواية «التمهيد» مختصرة،

٦ـ وأخرجه النسائي في «السنن الكبرى» كما في «التحفة» (٨/ ٨٩)، وابن خزيمة (٢٢٣)، وأبو عوانة (١/ ٢٢٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/ ٣٣٢/ح٩١٧) ـ ومن طريقه أبو نعيم في «المستخرج» (ل٥٢/ب)، ومن طريق أبي نعيم أخرجه ابن حجر في «نتائج الأفكار» (١/ ٢٣٩) من طريق أسد بن موسى بنحوه، وفي رواية ابن خزيمة زيادة، ورواية الطبراني

مختصرة، ولم يسق أبو نعيم اللفظ،

ستتهم (زيد، وابن مهدي، والليث، وابن وهب، وعبد الله، وأسد) عن معاوية ابن صالح به.

الوجه الثالث:

لم أقف على أحد أخرج هذا الوجه الذي أشار إليه الترمذي.

والحديث أخرجه عبد الرزاق (١٤٢)، والبخاري في «التاريخ الأوسط» (٦٧/٢)، وابن ماجه (٤٧٠)، والروياني (٢٥١)، والعقيلي (١٩٢/٢)، والخلدي في «فوائده» (٤٥/أ)، والرامهرمزي (٣١٣) - ومن طريقه أبو الحسن علي بن المفضل المقدسي في «كتاب الأربعين» (١٣٤) - وإبراهيم ابن محمد المزكي في «الفوائد المنتخبة» (٨٢/ب)، وأبو بكر يوسف ابن القاسم الميانجي في «غرائب حديثه» (١٨/أ)، وابن المقرئ في «المعجم» (٣٩٦)، وأبو نعيم في «صفة الجنة» (١٦٣)، وفي «ذكر أخبار أصبهان» (٢٦٧/٢، ٣٥٣/٢)، وفي «الحلية» (١٤٨/٧)، والخطيب في «الكفاية» (٤٣٩)، وفي «الرحلة في طلب الحديث» (٥٩)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٤٨/١-٥١، ١٩٠/٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥١٢/٦، ٥١٣)، وأبو موسى المديني في «اللطائف» (١١٦/أ - ب) من طريق عبد الله بن عطاء، عن عقبة رضي الله عنه، عن عمر رضي الله عنه.

وهذا الحديث فحص شعبة عن إسناده فإذا هو ـ كما في الحلية والكفاية والمعرفة وغيرها[1] ـ عن عبد الله بن عطاء، عن سعد بن إبراهيم، عن زياد ابن مخراق، عن شهر بن حوشب، عن أبي ريحانة، عن عقبة رضي الله عنه.

وعبد الله صدوق، واتهم بالتدليس لأجل هذا الحديث، وعلة هذا الحديث ـ على الإسناد من غير رواية شعبة ـ الانقطاع بين عبد الله وعقبة رضي الله عنه، فإنه لم يسمع منه[2]، وقد زالت العلتان على الإسناد الذي فحص عنه شعبة، وهو حسنٌ به، فسعد بن إبراهيم المدني ثقة[3]، وزياد بن مخراق ثقة[4]، وشهر بن حوشب صدوق كثير الإرسال وله أوهام[5]، وأبو ريحانة عبد الله بن مطر صدوق[6].

---

(١) انظر الإحالة السابقة، و«المعرفة» (٢/٤٢٥-٤٢٦).

(٢) انظر: «الكاشف» (١/٥٧٤)، «تهذيب التهذيب» (٥/٣٢٢/ت٥٥١)، «التعريف» (٨٥/ت١٦).

(٣) انظر ترجمته (ص ١٠٦٥).

(٤) انظر: «التهذيب» (٣/٣٨٣/ت٧٠٠)، «التقريب» (٢٠٩٨).

(٥) انظر: «التهذيب» (٤/٣٦٩/ت٦٢٥).

(٦) انظر: «التهذيب» (٦/٣٤/ت٥٥)، «الديوان» (٢٢٩)، وللحديث طرق أخرى؛ فأخرجه الطيالسي (٧)، وابن أبي شيبة (١/٤)، وأحمد (١٧٣٥٢، ١٧٤٠١)، والدارمي (٧٢٢)، والفاكهي في «حديثه» (٢/ل٢٦)، وأبو داود (١٧٠)، والفسوي (٢/٤٢٦)، والبزار (٢٤٢)، والنسائي في «الكبرى» (٩٩١٢) ـ ومن طريقه عبد الغني المقدسي في=

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على معاوية بن صالح، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ـ معاوية بن صالح، عن ربيعة، عن أبي إدريس وأبي عثمان، عن عمر رضي الله عنه.

٢ـ معاوية بن صالح، عن ربيعة، عن أبي إدريس، عن عقبة رضي الله عنه، عن عمر رضي الله عنه.

٣ـ معاوية بن صالح، عن ربيعة، عن أبي عثمان، عن جبير، عن عمر رضي الله عنه.

ومعاوية هو: ابن صالح بن حُدَيْر بن سعيد الحضرمي الحمصي، أبو عمرو الأندلسي.

وثقه غير واحد من الأئمة، وتعقب ابن عبد الهادي قول أبي حاتم فيه:

=«أخبار الصلاة» (١١٨) ـ وأبو يعلى (٧٢، ١٨٠، ٢٤٩)، والروياني (٢٥٧)، وأبو عوانة (٢٢٥/١)، والطبراني في «مسند الشاميين» (١٧٦)، وابن السني (٣١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣٠٧/٩)، وفي «صفة الجنة» (١٦٤)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٨٨/٧)، والبيهقي في «السنن» (٧٨/١)، وفي «الشعب» (٢٤٩٨)، وابن عساكر في «تاريخه» (٦٩٩/١١، ٦٩٩/١٤)، وابن حجر في «نتائج الأفكار» (٢٣٨/١، ٢٤٢) من طرق عن عقبة بن عامر رضي الله عنه، ولا تخلوا من مقال وغلط، وانظر: علل الدارقطني (٢٣٥/١).

«لا يحتج به»، فقال: «وقول أبي حاتم.. غير قادح أيضاً، فإنه لم يذكر السبب، وقد تكررت هذه اللفظة منه في رجال كثيرين من أصحاب الصحيح الثقات الأثبات من غير بيان السبب»[(١)].

والراجح أنه ثقة له أفراد[(٢)]، وهذا لسعة روايته، وليس على تليينه حجة[(٣)]، وقد احتج به مسلم[(٤)].

ورواه عنه على الوجه الأول:

١ـ زيد بن الحباب بن الريان التميمي، أبو الحسين العُكْلِيُّ الكوفي، والراجح أنه ثقة إن حدث من كتابه، وإن حدث من حفظه وَهِم[(٥)]، وفي حديثه عن الثوري ضعف[(٦)].

وقد اختلف على زيد بن الحباب على أوجه هي:

١ـ زيد، عن معاوية بن صالح، عن ربيعة، عن أبي إدريس،

---

(١) «نصب الراية» (٢/٤٣٩)، «الميزان» (٤/١٣٥).

(٢) «الكامل» (٦/٤٠٧)، «السير» (٧/١٦٠).

(٣) «السير» (٧/١٦٠).

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٨/١٨٦/ت٦٠٥٨)، «التهذيب» (١٠/٢٠٩/ت٣٨٩).

(٥) «العلل» (١/ت٧٧).

(٦) انظر: «الكامل» (٣/٢١٠)، «تهذيب الكمال» (١٠/٤٠/ت٢٠٩٥)، «التهذيب» (٣/٤٠٢/ت٧٣٨)، «الكاشف» (١/٤١٥).

وأبي عثمان، عن عمر رضي الله عنه.

رواه عنه جعفر بن محمد بن عمران الكوفي وهو صدوق[1]، فهذا وجه محفوظ عن زيد إن شاء الله، وذهب الجياني، وابن حجر[2] إلى أنه وهم لكن الأول جعل الوهم فيه من الترمذي أو من شيخه، وجزم الثاني بوهم شيخ الترمذي، وسيأتي أن الاضطراب إنما هو من زيد.

٢ـ زيد، عن معاوية بن صالح، عن ربيعة، عن أبي إدريس، عن عقبة رضي الله عنه، عن عمر رضي الله عنه.

رواه عنه خمسة وهم:

١ـ أبو بكر بن أبي شيبة، وهو ثقة حافظ[3].

٢ـ بشر بن آدم، صدوق فيه لين[4].

٣ـ عباس بن محمد الدوري، ثقة حافظ[5].

---

(١) انظر: «التهذيب» (٢/١٠٥/ت١٥٧)، «التقريب» (٩٥١).

(٢) «تقييد المهمل» (ل٥٣٩)، «نتائج الأفكار» (١/٢٤٤).

(٣) انظر ترجمته (ص ٤٥٥).

(٤) انظر: «التهذيب» (١/٤٤٢/ت٨١٣)، «التقريب» (٦٧٥).

(٥) انظر: «التهذيب» (٥/١٢٩/ت٢٢٦)، «التقريب» (٣١٨٩).

٤ـ أبو بكر محمد بن عبد الرحمن الجعفي، ثقة له غرائب[١].

٥ـ أبو كريب محمد بن العلاء، ثقة حافظ[٢].

وهذا وجه محفوظ عنه أيضاً.

٣ـ زيد، عن معاوية بن صالح، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عن جبير بن نفير، عن عقبة بن عامر رضي الله عنه.

رواه عنه اثنان:

١ـ عثمان بن أبي شيبة، وهو ثقة حافظ، وله أوهام[٣].

٢ـ وموسى بن عبد الرحمن المسروقي، ثقة[٤].

فأدخل زيدٌ في هذا الوجه جبيرَ بنَ نفير بين أبي إدريس، وعقبة بن عامر رضي الله عنه، وهو وجه محفوظ عنه أيضاً.

٤ـ زيد، عن معاوية بن صالح، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس،

---

(١) انظر: «التهذيب» (٢٥/٦٠٤/ت٥٣٩٦)، «التقريب» (٦٠٧١).

(٢) انظر: «التهذيب» (٩/٣٨٥/ت٦٣٤)، «التقريب» (٦٢٠٤).

(٣) انظر ترجمته (ص ٤٥٦)، وروايته أخرجها أبو داود (٩٠٦).

(٤) انظر: «التهذيب» (١٠/٣٥٥/ت٦٣٤)، «التقريب» (٦٩٨٧)، وروايته أخرجها النسائي (١٥١).

وأبي عثمان، عن عقبة رضي الله عنه.

رواه عنه اثنان:

١ـ محمد بن علي بن حرب المروزي، ثقة[1].

٢ـ وعباس بن محمد الدوري، ثقة، تقدم[2].

وفي هذه الرواية حذف زيدٌ جبيرَ بنَ نفير من إسناد أبي عثمان.

وهو وجه محفوظ عنه أيضاً، لكنه خطأ مخالف لرواية الثقات عن معاوية بن صالح، فذكر البيهقي في «الدعوات» (٥٨) أن الصواب ذكر جبير ابن نفير في إسناد أبي عثمان.

٥ـ زيد، عن معاوية بن صالح، عن أبي عثمان، عن جبير بن نفير، عن عقبة رضي الله عنه، عن عمر رضي الله عنه.

رواه عنه أربعة:

١ـ أبو بكر بن ابي شيبة، ثقة تقدم[3].

---

(١) انظر: «التهذيب» (٣٤٩/٩/ت٥٧٨)، «التقريب» (٦١٤٩)، وروايته أخرجها النسائي في «المجتبى» (١٤٨)، وفي «السنن الكبرى» (١٤١) ـ ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» (١٨٩/٧) ـ.

(٢) وروايته أخرجها الطوسي (٤٦)، والبيهقي في «السنن الصغرى» (١٠٨)، وفي «الدعوات» (٥٨).

(٣) وروايته أخرجها في «المصنف» (٣/١) ـ ومن طريقه مسلم (٢١٠/١)، والبيهقي (٧٨/١) ـ.

٢ـ موسى بن عبد الرحمن المسروقي، ثقة تقدم[١].

٣، ٤ـ عباس بن محمد الدوري، وأبو بكر الجعفي ثقة تقدما[٢].

وهو وجه محفوظ عنه أيضاً.

فعن زيد في هذا الحديث خمسة أوجه، والأقرب ـ والله أعلم ـ أن هذا الاضطراب في رواية زيد إنما هو منه لا من الرواة عنه، فلعله تارة كان يحدث بالحديث من كتابه فيضبطه، وتارة يحدث به من حفظه فيخلط في إسناده، وقد حفظ عنه بعضهم وجهين في الحديث كما تقدم فهذا يدل على ما قلت.

والراجح عنه من هذه الأوجه وجهان هما:

١ـ معاوية بن صالح، عن ربيعة، عن أبي إدريس، عن عقبة رضي الله عنه، عن عمر رضي الله عنه.

٢ـ معاوية بن صالح، عن أبي عثمان، عن جبير بن نفير، عن عقبة رضي الله عنه، عن عمر رضي الله عنه.

وذلك لأن الثقات قد تابعوا زيداً على هذين الوجهين دون غيرهما كما سيأتي، وأما الأوجه الثلاثة الأخرى فهي خطأ لعدم المتابع له عليهما، والله أعلم.

---

(١) وروايته أخرجها النسائي (١٥١) مختصراً.

(٢) ورواية الدوري، والجعفي أخرجها أبو عوانة (١/٢٢٤) بنحوه.

ورواه عن معاوية على الوجه الثاني:

١ـ عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري مولاهم، أبو سعيد اللؤلؤي البصري، إمام ثقة حجة بإجماع أهل العلم[(١)].

٢ـ ليث بن سعد الفهمي مولاهم، أبو الحارث المصري، ثقة ثبت، كان إمام أهل مصر في وقته[(٢)]، إلا أن أحمد، وابن معين أخذا عليه تساهلاً في التحمل وفي الرواية عن بعض شيوخه، وذلك فيما يظهر لي فيما أخذه بالمناولة ونحوها مما يدخل في الإجازة، وقد كان الأئمة من أهل العراق يتشددون فيها خلافاً للحجازيين والمصريين، وقد قال ابن معين عقب ما تقدم: «وكان من أهل المعرفة»[(٣)]، وقد قال الذهبي: «وما تساهل فيه الليث فهو دليل على الجواز لأنه قدوة»[(٤)].

٣ـ عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي، أبو محمد المصري، ثقة حافظ[(٥)]، كان الإمام أحمد يثني عليه لصحة حديثه وتمييزه في الرواية بين ما

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (١٧/٤٣٠/ت٣٩٦٩)، «التهذيب» (٦/٢٧٩/ت٥٤٩).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٤/٢٥٥/ت٥٠١٦)، «التهذيب» (٨/٤٥٩/ت٨٣٢).

(٣) انظر ترجمة ابن وهب بعده.

(٤) «الميزان» (٣/٤٢٣).

(٥) انظر: «تهذيب الكمال» (١٦/٢٧٧/ت٣٦٤٥)، «التهذيب» (٦/٧١/ت١٤٠) «التقريب» (٣٦٩٤).

تحمله بالسماع وما تحمله بالعرض[1]، وأخذ عليه النسائي، والساجي تساهله في السماع، وإنما عنيا أنه كان يروي بالإجازة، فقال الساجي: «...لأن مذهب أهل بلده أن الإجازة عندهم جائزة، ويقول فيها: حدثني فلان»، ولذا كان ابن وهب يستجيز سفيان بن عيينة فيما لم يسمعه منه إن أصابه نعاس أو نوم[2]، ولم يكن ابن وهب يدخل منها شيئاً في مصنفاته كما حكاه أحمد[3]، ولم يأت ابن وهب فيه بما ينكر عليه من الحديث، فإن أحمد قال لما ذكروا له إساءته في التحمل: «قد يسيء الأخذ، ولكن إذا نظرت في حديثه وما روى عن مشايخه وجدته صحيحاً».

وقال الذهبي: «وعبد الله حجة مطلقاً.. وحسبك بالنسائي وتعنته في النقد حيث يقول: وابن وهب ثقة، ما أعلمه روى عن الثقات حديثاً منكراً»[4].

وكان ابن وهب يدلس؛ فما قال فيه: «قال فلان» فهو تدليس[5]،

---

(١) «المعرفة» (٢/١٨٣).

(٢) «الدوري» (٢/٣٣٦).

(٣) علل أحمد (٣/ت٤٥٥٦)، وعلق الذهبي على فعله هذا فقال في «الميزان» (٢/٥٢١): «إن كان على عبد الله عتب، فإن ابن عيينة شريكه فيه».

(٤) «السير» (٩/٢٢٨)، «المغني» (١/٥١٦).

(٥) علل المروذي (ت ٢٨١، ٢٦).

وعده ابن حجر في الأولى(١).

٤ـ عبد الله بن صالح بن محمد الجهني مولاهم، أبو صالح المصري، كاتب الليث بن سعد، اختلف فيه، وهو في الأصل صدوق كثير الغلط لغفلته لكنه كان ثبت الكتاب(٢)، وقد أشار بعض الأئمة إلى أن حديثه أول أمره كان مستقيماً ثم طرأ عليه التخليط بعد ذلك، وأدخل عليه خالد بن نَجيح أحاديث مناكير لأنه كان يصحبه، فاتهمه بعض أهل العلم لذلك بل كذبه بعضهم(٣)، واعتذر له أبو زرعة وغيره بأنها من وضع خالد، وخلص ابن حجر فيه إلى قوله: «فمقتضى ذلك أن ما يجيء من روايته عن أهل الحذق كيحيى بن معين، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم فهو من صحيح حديثه، وما يجيء من رواية الشيوخ عنه فيتوقف فيه»(٤)، وكذلك إن جاءت الرواية من طريق من أخذ من كتابه فهو صحيح أيضاً والله أعلم.

٥ـ أسد بن موسى بن إبراهيم القرشي المصري، ثقة قد يغرب وربما

---

(١) «التعريف» (ت ١٧).

(٢) «الجرح» (٥/٨٧)، «تهذيب الكمال» (١٥/٩٨/ت٣٣٣٦)، «التهذيب» (٥/٢٥٦/ ت٤٤٨)، «التقريب» (٣٣٨٨).

(٣) «المجروحين» (٢/٤١ـ٤٢).

(٤) «الهدي» (٤١٤).

أخطأ[1].

٦ـ زيد بن الحباب، تقدم أنه ثقة إن حدث من كتابه، وإن حدث من حفظه وهم، وتقدم أنه وجه محفوظ عنه، وراجح في روايته.

أما الوجه الثالث الذي أشار إليه الترمذي فإني لم أقف على أحد أسنده كما تقدم، وهذا الوجه ربما وقع فيه غلط، فأظن ـ والله أعلم ـ أن الترمذي أَدْخل ربيعة بن يزيد بين معاوية، وبين أبي عثمان، وأَسْقط في هذا الوجه ذكر عقبة بن عامر رضي الله عنه بين جبير بن نفير وعمر بن الخطاب رضي الله عنه، فيكون صواب الإسناد هكذا: معاوية، عن أبي عثمان، عن جبير، عن عقبة رضي الله عنه، عن عمر رضي الله عنه، وعلى هذا الذي ذكرته من صواب الإسناد وجدته مخرجاً:

١ـ فأخرجه مسلم (٢٣٤)، وأحمد (١٧٤٣١) ـ ومن طريقه أبو نعيم في «المستخرج» (ل٥٢/ب)، والبيهقي (١/٧٨، ٢/٢٨٠)ـ وابن خزيمة (٢٢٢)، والجياني في «تقييد المهمل» (ل٥٣٦) من طريق عبد الرحمن بن مهدي بنحوه وفيه زيادة، ورواية أبي نعيم دون زيادة، ورواية الجياني مختصرة،

٢ـ وأخرجه أحمد (١٧٣٥٢) ـ ومن طريقه ابن حجر في «نتائج

(١) «تهذيب الكمال» (٢/٥١٢/ت٤٠٠)، «التهذيب» (١/٢٦٠/ت٤٩٤)، «الهدي» (٤٥٦).

الأفكار» (١/٢٣٨) - من طريق الليث بن سعد بنحوه،

٣- وأخرجه أبو داود (١٦٩)، وابن خزيمة (٢٢٢)، وأبو عوانة (١/٢٢٥)، وابن حبان (١٠٥٠)، وأبو نعيم في «المستخرج» (ل٥٢/ب) من طريق عبد الله بن وهب بنحوه، وعند أبي عوانة وأبي نعيم زيادة،

٤- وأخرجه الفسوي (٢/٤٢٦) - ومن طريقه البيهقي في «السنن» (١/٧٨)، وفي «شعب الإيمان» (٢٤٩٨) - والطبراني (١٧/٣٣٢/ح٩١٧)، وابن عبد البر (٧/١٩٠) من طريق عبد الله بن صالح الجهني بنحوه وفيه زيادة، ورواية الطبراني وابن عبد البر مختصرة،

٥- وأخرجه النسائي في «السنن الكبرى» - كما في «التحفة» (٨/٨٩) - وابن خزيمة (٢٢٣)، وأبو عوانة (١/٢٢٥)، والطبراني (١٧/٣٣٢/ح٩١٧) - ومن طريقه أبو نعيم في «المستخرج» (ل٥٢/ب) - من طريق أسد بن موسى بنحوه، وعند ابن خزيمة زيادة، ورواية الطبراني مختصرة، ولم يسق أبو نعيم اللفظ،

٦- وتقدم في دراسة الوجه الأول تخريج هذا الوجه من رواية زيد بن الحباب.

ستتهم (ابن مهدي، والليث، وابن وهب، وعبد الله، وأسد، وزيد) عن معاوية بن صالح به.

فرواة هذا الوجه عن معاوية:

١ـ عبد الرحمن بن مهدي، تقدم أنه ثقة ثبت.

٢ـ الليث بن سعد، تقدم أنه ثقة ثبت.

٣ـ عبد الله بن وهب، تقدم أنه ثقة حافظ.

٤ـ عبد الله بن صالح، تقدم أنه صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة، وحديثه صالح للمتابعة.

٥ـ أسد بن موسى، تقدم أنه ثقة.

٦ـ زيد بن الحباب، تقدم أنه ثقة إن حدث من كتابه، وإن حدث من حفظه وهم، وتقدم في دراسة الوجه الأول أن هذا الوجه محفوظ عنه، وراجح في روايته.

فهذا الحديث مداره على معاوية بن صالح، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ـ فرواه زيد بن الحباب، عنه، عن ربيعة، عن أبي إدريس، وأبي عثمان، عن عمر رضي الله عنه.

٢ـ ورواه زيد بن الحباب، وابن مهدي، والليث، وابن وهب، وعبد الله بن صالح، وأسد بن موسى، عنه، عن ربيعة، عن أبي إدريس،

عن عقبة رضي الله عنه، عن عمر رضي الله عنه.

٣ـ وذكر الترمذي له وجهاً عن معاوية بن صالح، عن ربيعة، عن أبي عثمان، عن جبير، عن عمر رضي الله عنه، ولم أقف عليه، وذكرت أن الصواب فيه هكذا: معاوية، عن أبي عثمان، عن جبير، عن عقبة رضي الله عنه، عن عمر رضي الله عنه، رواه زيد بن الحباب، وابن مهدي، والليث، وابن وهب، وعبد الله ابن صالح، وأسد بن موسى، عن معاوية على هذا الوجه.

ولم يرجح الترمذي بين هذه الأوجه، بل حكم على الحديث بالاضطراب، واختلف أهل العلم في مقصود الترمذي بالحكم بالاضطراب على وجهين:

الأول: أنه أراد اضطراب أسانيد هذا الحديث، وهذا قول الجياني(١).

الثاني: أنه حكم عليه بهذا لأجل هذه اللفظة الواقعة في آخر الحديث: (اللهم اجعلني...)، وهو قول ابن حجر، فإنه بين زيادة الترمذي لهذه اللفظة في الحديث وذكر حكم الترمذي عليه بالاضطراب ثم عقب عليه بقوله: «قلت: لكن رواية مسلم سالمة من هذا الاعتراض»(٢)، وعنى أن رواية

---

(١) «تقييد المهمل» (ل٥٣٩)، وذهب إلى هذا أحمد شاكر في تحقيق «الجامع» (١/ ٧٩) وما بعدها، والألباني في «الإرواء» (١/ ١٣٥).

(٢) «التلخيص» (١/ ١١٢).

مسلم خالية من هذه اللفظة.

والذي ظهر لي بعد تأمل طرق الحديث السابقة أن الأولى حمل كلام الترمذي على أنه أراد اضطراب زيد بن الحباب في روايته خاصة، وطرق الحديث التي قدمتها تبين أن الحمل على زيد في هذا الاضطراب.

وقول الترمذي وإن كان مسلماً في الوجه الأول عن زيد بن الحباب، لكنه قد توبع على الوجهين الآخرين، فصار المعتبر في الحكم على الحديث رواية غيره.

والمحفوظ في إسناد هذا الحديث وجهان عن معاوية بن صالح هما:

١ـ معاوية بن صالح، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عن عقبة بن عامر رضي الله عنه، عن عمر رضي الله عنه.

٢ـ معاوية بن صالح، عن أبي عثمان، عن جبير بن نفير، عن عقبة بن عامر رضي الله عنه، عن عمر رضي الله عنه.

لأن كلا الوجهين قد رواه جمع من الثقات، وقد قال الإمام الدارقطني بعد سياقه ما في الحديث من الاختلاف: «وأحسن أسانيده ما رواه معاوية بن صالح، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، وعن أبي عثمان، عن جبير بن نفير، عن عقبة بن عامر رضي الله عنه»(١)، وتقدم أن

(١) «العلل» (٢/١١٤).

مسلماً خرج هذين الوجهين.

الحكم على الحديث:

الحديث من الوجه الذي ساقه الترمذي ضعيف لشذوذ إسناده، أما الحديث من الوجهين الراجحين فصحيح دون زيادة: «اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين» لانفراد زيد بن الحباب بها، وقد خرجهما مسلم في الصحيح دون الزيادة المذكورة.

* * *

بابُ كَراهيةِ الإسْرافِ في الوضوءِ بِالماءِ[(١)(٢)]

٨ ـ حَدَّثَنا مُحمَّدُ بنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنا أبو داودَ [الطَّيالِسِيُّ][(٣)]، حَدَّثَنا خارجَةُ بنُ مُصْعَبٍ، عَنْ يونُسَ بن عُبَيْدٍ، عَنْ الحَسَنِ، عَنْ عُتَيِّ بن ضَمْرَةَ السَّعْدِيِّ، عن أُبَيِّ بن كعب ﷺ، عَنْ النَّبيِّ ﷺ [قالَ:][(٤)] (إنَّ لِلْوضوءِ شَيْطاناً يُقالُ لَهُ الْوَلْهانُ، فاتَّقوا وَسْواسَ الماءِ).

[قالَ أبو عيسى][(٥)]: حَديثُ أُبَيِّ بن كَعْبٍ حَديثٌ غَريبٌ، وَلَيْسَ إسْنادُهُ بالْقَوِيِّ [وَالصَّحيحِ][(٦)] عِنْدَ أهْلِ الحَديثِ، لأنَّا لا نَعْلَمُ أحَداً[(٧)] أَسْنَدَهُ غَيْرَ خارجَةَ، وَقَدْ[(٨)] رُوِيَ [هذا الحَديثُ][(٩)] مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ

---

(١) «الأصل» (٧/أ)، «ظ» (ج١/٨/ب)، «أ» (١١/ب)، «م» (٦/ب)، «ت» (٨/ب)، «ل» (١٢/ب)، «ط» (١/٨٤/ح٥٧).

(٢) في «ظ» ، «ت «لم تذكر كلمة: بالماء، وفي «ط»: باب ما جاء في كراهية...

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من: «أ» ، «ط».

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: «أ».

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من: «م».

(٦) ما بين المعقوفين زيادة من: «ط».

(٧) في «أ»: لا يعلم أحد...، وفي «م»: لا نعلم أحداً...

(٨) مكانها بياض في «م».

(٩) ما بين المعقوفين وقع في حاشية «الأصل».

الحَسَن قَوْلَهُ.

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على يونس بن عبيد، واختلف عليه على وجهين:

١ـ يونس، عن الحسن، عن عتي، عن أُبَيٍّ بن كعب ﵁ مرفوعاً.

٢ـ يونس، عن الحسن موقوفاً.

ومما لم يذكره الترمذي:

٣ـ يونس، عن الحسن، عن النبي ﷺ مرسلاً.

٤ـ يونس، عن النبي ﷺ مرسلاً.

الوجه الأول:

١ـ رواية خارجة بن مصعب:ـ

الحديث أخرجه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٥٦٧) من طريق الترمذي به.

وأخرجه ابن ماجه (٤٢١)،

وابن خزيمة (١٢٢) ـ ومن طريقه الضياء (١٢٤٨) ـ،

وابن عدي (٣/٥٤) من طريق وهب بن بقية، وإسحاق بن إبراهيم بن يونس، وأبي عروبة،

والحاكم (١/ ١٦٢) ـ وعنه البيهقي (١/ ١٩٧) ـ من طريق محمد بن صالح بن جميل،

والضياء (١٢٤٧) من طريق محمد بن هارون الروياني،

كلهم (ابن ماجه، وابن خزيمة، ووهب، وإسحاق، وأبو عروبة، ومحمد، والروياني) عن محمد بن بشار به نحوه إلا لفظ ابن ماجه فمثله، وأحال البيهقي باللفظ،

وأخرجه عبد الله في زوائد «المسند»[1] (٢١٢٧٦) ـ ومن طريقه الضياء (١٢٤٩) ـ عن محمد بن المثنى،

والدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (١/ ٣٠٣) من طريق زيد بن أخزم، وعباس بن يزيد البحراني،

والدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (١/ ٣٠٣)، والحاكم (١/ ١٦٢) ـ وعنه البيهقي (١/ ١٩٧) ـ من طريق عبدة بن عبد الله الصفار،

والطوسي (٤٨) عن علي بن مسلم الطوسي،

ستتهم (محمد، وابن المثنى، وزيد، وعباس، والصفار، والطوسي) عن أبي داود الطيالسي به بنحوه وأحال البيهقي باللفظ، والحديث خرجه

(١) وقع في المطبوع: حدثنا عبد الله، ثنا أبي، وهو خطأ فالحديث من زيادات عبد الله، وانظر: «أطراف المسند» (١/ ٢٢٣).

الطيالسي في «المسند» (٥٤٧) عن خارجة به،

ومن طريق «المسند» أخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٧٥٥)، والبيهقي (١/١٩٧)، وابن البخاري في «مشيخته» (٥٨/أ) بنحوه،

٢ـ وأخرجه الشاشي (١٥٠٣) من طريق محمد بن دينار، عن يونس به، بنحوه[١].

كلاهما (خارجة، ومحمد) عن يونس به.

الوجه الثاني:

لم أقف على أحد أخرج هذا الوجه، وأشار صاحب كتاب «آكام المرجان» إلى أن ابن أبي الدنيا قد أخرجه موقوفاً[٢]، وعلقه ابن معين[٣]،

---

(١) وللحديث على هذا الوجه طريق آخر علقه الدارقطني في «المؤتلف» (١/٣٠٣)، وأخرجه الخطيب في «الموضح» (٢/٣٨٣) من طريق سفيان بن حسين، عن يونس به، إلا أن في سنده داود بن إبراهيم العقيلي، كذبه الأزدي ـ كما في «اللسان» (٢/٤١٥) ـ فهذه الرواية ضعيفة.

وعلق الدارقطني أيضاً في «المؤتلف» (١/٣٠٣) متابعة أخرى وهي من رواية مهدي بن هلال البصري، عن يونس، ومهدي هذا كذاب كما في ترجمته من «الجرح والتعديل» (٨/٣٣٦)، و«الكامل» (٦/٤٦٧)، فلا يفرح بمتابعتهما.

(٢) «آكام المرجان» (ص ١٨٧).

(٣) «تاريخ الدوري» (٣/٣٤٣).

وأبو حاتم الرازي[1] مجزوماً به عن سفيان الثوري، عن يونس.

وأخرجه البيهقي (١/١٩٧) من طريق سفيان الثوري، عن بيان بن بشر، عن الحسن البصري قال: «شيطان الوضوء يدعى الولهان، يضحك بالناس في الوضوء».

وعن سفيان عن يونس بن عبيد قال: «كان يقال: إن للماء وسواساً، فاتقوا وسواس الماء».

الوجه الثالث:

أخرجه الدارقطني في «المؤتلف» (١/٣٠٣) من طريق علي بن المديني، عن أبان بن نُمَيْلَة، عن يونس به، وذكر أبو حاتم الرازي هذا الوجه فقال: «ورواه غير الثوري، عن يونس، عن الحسن: أن النبي ﷺ مرسل»[2].

الوجه الرابع:

أخرجه الدارقطني في «المؤتلف» (١/٣٠٣) من طريق محمد بن المثنى، عن أبان بن نُمَيْلَة، عن يونس به.

---

(١) «العلل» للرازي (١٣٠).

(٢) «العلل» للرازي (١٣٠).

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على يونس بن عبيد، واختلف عليه على أربعة أوجه:

١ـ يونس، عن الحسن، عن عتي، عن أُبَيٍّ بن كعب رضي الله عنه مرفوعاً.

٢ـ يونس، عن الحسن موقوفاً.

٣ـ يونس، عن الحسن، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً.

٤ـ يونس، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً.

ويونس هو: ابن عبيد بن دينار العبدي مولاهم، أبو عبيد البصري، ثقة ثبت باتفاق[١].

ورواه عن يونس على الوجه الأول:

١ـ خارجة بن مصعب السرخسي، ضعيف[٢].

٢ـ محمد بن دينار الأزدي الطاحي، أبو بكر ابن أبي الفرات البصري، ضعيف لسوء حفظه وتغيره، وقد رجع من وثقه عن توثيقه كابن معين[٣]،

---

(١) انظر: «الجرح والتعديل»، (٩/٢٤٢) «تهذيب الكمال» (٣٢/٥١٧/ت٧١٨٠)، «التهذيب» (١١/٤٤٢/ت٨٥٥)، «التقريب» (٧٩٠٩).

(٢) انظر (ص ١٩١).

(٣) ابن الجنيد (٢١٤-٢١٥).

والنسائي، وابن حبان [1].

ورواية محمد هذه لا يصلح بها نفي تفرد خارجة بالحديث وقد نص عليه الترمذي، وأبو حاتم، والحاكم[2]، وابن سيّد النّاس[3]، والذهبي[4]، وذلك لضعف محمد، فيحتمل أنه أخذه من خارجة وغلط فيه، ولو جادل في هذا أحد فلا تُستفاد منها تقوية.

ورواه عن يونس على الوجه الثاني:

١ـ سفيان بن سعيد الثوري، ثقة حجة إمام[5].

ورواية الثوري جزم بها ابن معين، وأبو حاتم كما تقدم، وروايته على هذا الوجه الموقوف هي التي أشار إليها الترمذي، والظنُّ غالبٌ أنهما لم يجزما بها إلا وقد صح عندهما أن الثوريَّ روى هذا الوجه عن يونس.

وأما روايته التي عند البيهقي فهي مفصلة، فبعض القول عن الحسن،

---

(١) «المجروحين» (٢/٢٦٨)، وانظر: «تهذيب الكمال» (٢٥/١٧٦/ت٥٢٠٤)، «التهذيب» (٩/١٥٥/ت٢٢٥).

(٢) «المستدرك» (١/١٦٢).

(٣) «النفح الشذي» (ق ١٢٦) من النسخة المحفوظة بالمكتبة السعودية.

(٤) «الميزان» (١/٦٢٥)، شرح مغلطاي (١/ل١٢٧/ب).

(٥) انظر (ص ٢١٨).

وبعضه من قول يونس بن عبيد.

وقد تعقب ابن التركماني رواية البيهقي من طريق الثوري فقال: «...ثم ذكر بإسناد فيه سفيان بن محمد، قلت: سفيان بن محمد هذا لا أدري من هو، فإن كان الفزاري المصيصي فقد قال ابن عدي: يسرق الحديث، وفيه أيضاً ابن الوليد العدني متكلم فيه، وإذا كان كذلك لا يعلل ذلك الحديث بهذه الرواية».

وتعليل ابن التركماني للحديث بهذا لا أثر له، لأن الثوري أخرج هذه الرواية في جامعه كما نص عليه الذهبي في «مهذب السنن»[(١)]، فوجود الضعيف في السند لا يضره، وقد نص ابن معين أن الثوري روى هذا الحديث فقال كما «تاريخ الدوري»[(٢)]: «قد روى سفيان، عن بيان، عن الحسن..» فهذا يدل على أن رواية الثوري للحديث ثابتة عند أئمة الحديث.

ورواه عن يونس على الوجه الثالث:

أبان بن نُمَيْلَة البصري، ذكره الدارقطني في «المؤتلف»، وابن ماكولا في «الإكمال»[(٣)]، ولم أقف على شيء من حاله، ويشبه أن يكون سيء الحفظ،

---

(١) (١/٢٠٧/ح٧٣١).

(٢) (٣/٣٤٣).

(٣) انظر: «المؤتلف» (١/٣٠٢)، «الإكمال» (١/٥١٦).

فقد اختلف عليه في هذا الحديث، فرواه عنه علي بن المديني، عن يونس، عن الحسن مرسلاً، ورواه محمد بن المثنى بن عبيد العنزي ـ وهو ثقة ثبت[1] ـ عنه، عن يونس مرسلاً، والحمل عليه في هذا الاضطراب، فروايته على الوجهين ضعيفة لاضطرابها والله أعلم.

ورواه عن يونس على الوجه الرابع:

أبان المتقدم، وذكرت في دراسة الوجه السابق أن روايته ضعيفة لاضطرابها، والله أعلم.

فهذا الحديث مداره على يونس بن عبيد، واختلف عليه على أربعة أوجه:

١ـ فرواه خارجة بن مصعب، عنه، عن الحسن، عن عتي، عن أُبَيِّ بن كعب رضي الله عنه مرفوعاً.

٢ـ ورواه الثوري، عنه، عن الحسن موقوفاً.

٣ـ ورواه أبان بن نميلة، عنه، عن الحسن، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً.

٤ـ ورواه أبان أيضاً، عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً.

---

(١) انظر ترجمته (ص ٣٦٦).

وقد اختلف الأئمة في الراجح:

فصحح الوجه الأول ابن خزيمة، وتبعه الضياء المقدسي.

ونص الترمذي رحمه الله على أن إسناد الوجه الأول، ليس بالقوي والصحيح عند أهل الحديث، وأشار إلى علتين هما:

١ـ ضعف راوي الوجه الأول: خارجة بن مصعب مع تفرده بروايته مسنداً.

٢ـ أن الحديث مروي عن الحسن البصري قولَه، وتبين مما سبق أن المخالفَ لخارجة بن مصعب هو: سفيان الثوري أحد الحفاظ الكبار.

وقد وافق جمع من أهل العلم الترمذي على قوله:

١ـ فقال أبو زرعة: «رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم منكر»[(١)].

٢ـ وقال أبو حاتم: «.. رواه خارجة وأخطأ فيه..»[(٢)].

ورواية الثوري تقوي رواية بيان بن بشر الطائي ـ وهو مجهول[(٣)] ـ ومجموع الروايتين يرجح الوجه الموقوف.

أما الوجه الثالث والرابع فهما ضعيفان لاضطراب راويهما كما تقدم.

---

(١) «العلل» للرازي (١٣٠، ١٥٨).

(٢) المصدر السابق، وانظر: «التلخيص» (١/١١١).

(٣) «التهذيب» (١/٥٠٦)، «التقريب» (٧٩٠).

الحكم على الحديث:

الحديث من الوجه المرفوع ضعيف جداً، والصحيح أنه موقوف من كلام الحسن البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

* * *

بابُ ما جاءَ أنَّهُ يُصلِّي الصَّلواتِ بِوضوءٍ واحِدٍ[1][2]

٩ـ حدَّثَنا مُحمَّدُ بنُ بَشَّارٍ، حدَّثَنا عبد الرَّحمَنُ بنُ مَهدِيٍّ، عَنْ سُفيانَ، عَنْ عَلقمةَ بنِ مَرثَدٍ، عَنْ سُليمانَ بنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أبيهِ ﵁ قالَ: كانَ النَّبيُّ ﷺ يَتَوضَّأُ لِكُلِّ صَلاةٍ، فلَمَّا كانَ عامُ الفَتْحِ صَلَّى الصَّلَواتِ كُلَّها بِوَضُوءٍ واحِدٍ وَمَسَحَ على خُفَّيْهِ، فقالَ عُمَرُ ﵁: إنَّكَ فَعَلْتَ شَيْئاً لَمْ تَكُنْ فَعَلْتَهُ؟ فقالَ ﷺ: (عَمْداً فَعَلْتُهُ).

قالَ أبو عيسى: هذا حَديثٌ حَسَنٌ صَحيحٌ.

[قالَ][3]: وَرَوى سُفيانُ الثَّوْرِيُّ هذا الحَديثَ أيْضاً[4] عَنْ مُحارِبِ ابنِ دِثارٍ، عَنْ سُلَيْمانَ بنِ بُرَيْدَةَ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ كانَ يَتَوضَّأُ لِكُلِّ صَلاةٍ.

وَرواهُ وَكيعٌ، عَنْ سُفْيانَ، عَنْ مُحارِبٍ، عَنْ سُلَيْمانَ بنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أبيهِ ﵁.

---

(١) «الأصل» (٧/أ)، «ظ» (ج١/٨/ب)، «أ» (١٢/أ)، «م» (٧/أ)، «ت» (٨/ب)، «ل» (١٣/أ)، «ط» (١/٨٩/ح٦١).

(٢) في «أ»: .. الصلوات كلها..، ولم يتبين التبويب في «م».

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من: «أ»، «ط».

(٤) في «م»: وروى سفيان الثوري أيضاً هذا الحديث...

[قالَ][(١)]: وَرَواهُ عبد الرَّحْمَنُ بنُ مَهْدِيٍّ وَغَيْرُهُ، عَنْ سُفْيانَ، عَنْ مُحارِبِ بنِ دِثارٍ، عَنْ سُلَيْمانَ بنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلٌ[(٢)]، وَهذا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ وَكيعٍ.

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على سفيان الثوري، واختلف عليه على وجهين:

١ـ سفيان، عن محارب، عن سليمان مرسلاً.

٢ـ سفيان، عن محارب، عن سليمان، عن أبيه رضي الله عنه.

الوجه الأول:

١ـ رواية عبد الرحمن بن مهدي:

أخرجها أبو عبيد في «الطهور» (٤١)، والطبري في «الجامع» (١١٣٣٥) كلاهما من طريق عبد الرحمن بن مهدي بنحوه، وأحال الطبري باللفظ،

٢ـ وأخرجه عبد الرزاق (١٥٧) بنحوه[(٣)]،

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من: «أ»، وفيها: قال: وروى عبد الرحمن..، وكذا في «م».

(٢) في «ط»: مرسلاً.

(٣) زاد محققه في الإسناد لفظة: عن أبيه، واستدل بأن السيوطي ذكره في «الجامع الكبير» في مسند بريدة رضي الله عنه، وتابعه محقق مستخرج الطوسي، وليس ذا بشيء لأن الحديث لا=

٣ـ وعلقه ابن أبي حاتم في «العلل» (١٥٢) عن أبي نعيم الفضل بن دكين بنحوه،

ثلاثتهم (ابن مهدي، وعبد الرزاق، وأبو نعيم) عن سفيان الثوري به.

الوجه الثاني:

١ـ رواية وكيع بن الجراح:

أخرجها ابن أبي شيبة (١/٢٩) ـ ومن طريقه ابن ماجه (٥١٠)، وابن حبان (١٧٠٧) ـ وابن خزيمة (١٤)، والطبري (١١٣٣٤)، وابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» (٨٥) من طريق وكيع بن الجراح بنحوه،

٢ـ وأخرجه البزار (ل٢٣٣)، والروياني (٦٨)، وابن خزيمة (١٣) من طريق المعتمر بن سليمان التيمي بنحوه،

٣ـ والطبري (١١٣٣٧) من طريق معاوية بن هشام بنحوه،

٤ـ وأبو الحسن محمد بن جعفر السقاء الحلبي في «حديثه» (ج٤٦/٧/ب) من طريق عصام بن يوسف بن قدامة الباهلي بنحوه،

أربعتهم (وكيع، والمعتمر، ومعاوية، وعصام) عن سفيان به.

=خلاف في صحته من حديث بريدة ﷺ من طرق أخرى، إنما وقع الخلاف في رواية سفيان عن محارب هل هي موصولة أو مرسلة؟.

والحديث أخرجه مسلم (٢٧٧)، وعبد الرزاق (١٥٨) ـ ومن طريقه ابن النحاس في «الناسخ» (٤٢٢)، وأبو عبيد (٤٠)، وأحمد (٢٣٠١٦، ٢٣٠٢٣، ٢٣٠٧٩)، والدارمي (٦٦٥)، وأبو داود (١٧٢) ـ ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/٢٧١)، وفي «المعرفة» (٨٩٤) ـ والبزار (ل٢٣٣)، والنسائي (١٣٣) ـ ومن طريقه الحازمي في «الاعتبار» (٨٩) ـ وابن الجارود (١)، والطبري (١١٣٣٣، ١١٣٣٦)، وابن خزيمة (١٢)، والطوسي (٥٠)، وأبو عوانة (١/٢٣٧)، وابن المنذر (٤)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/٤١) ـ ومن طريقه الحازمي (٨٦) ـ وابن حبان (١٧٠٦، ١٧٠٨)، والقطيعي في «جزء الألف دينار» (٢٢٦)، وابن المقرئ في «المعجم» (٣٣٠)، وأبو الحسن محمد بن طلحة النَّعَّالي في «جزء منتقى من حديثه» (٤٨/أ)، وأبو نعيم في «مستخرجه (ل٥٨/أ ـ ٥٨/ب)، والبيهقي (١/١١٨، ١٦٢، ٢٧١)، وأبو عمرو عبد الوهاب بن منده في «فوائده» ـ كما في «المنتخب منه» ـ (١١٧/أ)، والبغوي في «شرح السنة» (٢٣١) من طرق عن سفيان الثوري بنحوه، ولفظ الحازمي، وابن المقرئ، والنَّعَّالي، وابن منده مختصر،

وأخرجه الطيالسي في «مسنده» (٨٠٥)، والبغوي في «مسند ابن الجعد» (٢١٠٠)، وابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» (٨٦) من طريق قيس بن

الربيع مختصراً،

كلاهما (الثوري، وقيس) عن علقمة[1]، عن سليمان، عن أبيه ﵁ مرفوعاً.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على سفيان الثوري، واختلف عليه على وجهين:

١ـ سفيان، عن محارب، عن سليمان مرسلاً.

٢ـ سفيان، عن محارب، عن سليمان، عن أبيه ﵁.

وسفيان هو: ابن سعيد بن مسروق الثوري، إمام حجة باتفاق[2].

ورواه عنه على الوجه الأول:

١ـ عبد الرحمن بن مهدي العنبري مولاهم البصري، إمام ثقة متفق عليه[3].

---

(١) وأخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٤٠٣٢) من طريق إسماعيل بن بهرام الهمداني، عن أبيه وجادةً، عن عمرو بن قيس، عن علقمة به، وذكر تفرد إسماعيل به، وهو صاحب غرائب كما في ترجمته من «تهذيب الكمال» (٣/٥٢/ت٤٣٠)، وأبوه لم أقف على ترجمته.

(٢) انظر (ص ٢١٨).

(٣) انظر (ص ٢٥٦).

٢ـ عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم، أبو بكر الصنعاني اليماني، ثقة حافظ لكنه عمي سنة مئتين فصار يتلقن، فمن سمع قبلها فهو صحيح، وذكر الإمام أحمد، والبخاري أن من سمع من كتابه فهو أصح، وكان يتشيع، وقدمه الإمام أحمد على البصريين في معمر بن راشد[١].

٣ـ الفضل بن دكين بن حماد القرشي التيمي الطلحي مولاهم، أبو نعيم الكوفي، وهو ثقة ثبت[٢].

ورواه عنه على الوجه الثاني:

١ـ وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي، أبو سفيان الكوفي، وهو ثقة حافظ[٣].

٢ـ معتمر بن سليمان بن طرخان التيمي، أبو محمد البصري، وهو ثقة وروايته من كتابه أصح[٤].

---

(١) انظر: «التاريخ الكبير» (٦/١٣٠)، «تهذيب الكمال» (١٨/٥٢/ت٣٤١٥)، «التهذيب» (٦/٣١٠/ت٦٠٨)، «التقريب» (٤٠٦٤).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٣/١٩٧/ت٤٧٣٢)، «التهذيب» (٨/٢٧٠/ت٥٠٤)، «التقريب» (٥٤٠١).

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» (٣٠/٤٦٢/ت٦٦٩٥)، «التهذيب» (١١/١٢٣/ت٢١١)، «التقريب» (٧٤١٤).

(٤) انظر: «العلل» (٥/ت٥١٧٥)، «تهذيب الكمال» (٢٨/٢٥٠/ت٦٠٨٠)، «الميزان»=

٣ـ معاوية بن هشام القصار، أبو الحسن الكوفي، اختلف فيه والراجح أنه ليس بالقوي في الثوري، صدوق له أوهام في غيره[١].

٤ـ عصام بن يوسف بن ميمون الباهلي، أبو عصمة البلخي، وهو صدوق إن شاء الله ما لم ينفرد[٢].

فهذا الحديث رواه الثوري عن شيخين له هما:

١ـ علقمة بن مرثد الحضرمي الكوفي.

٢ـ محارب بن دثار السدوسي.

فروايته عن علقمة لم يختلف الرواة فيها على سفيان الثوري، وهو وجه محفوظ.

وأما حديثه عن محارب فاختلف فيه على وجهين:

١ـ فرواه عبد الرحمن بن مهدي، وعبد الرزاق، وأبو نعيم الفضل بن دكين عنه، عن محارب، عن سليمان بن بريدة مرسلاً.

=(٤/١٤٢)، «التهذيب» (١٠/٢٢٧/ت٤١٥)، «التقريب» (٦٧٨٥).

(١) انظر: «الكامل» (٦/٤٠٨)، «تهذيب الكمال» (٢٨/٢١٨/ت٦٠٦٧)، «التهذيب» (١٠/٢١٨/ت٤٠١).

(٢) انظر: «الإرشاد» (١/٩٣٧)، «الثقات» (٨/٥٢١)، «الكامل» (٥/٣٧١)، «اللسان» (٤/١٦٨/ت٤١٣).

٢ـ ورواه وكيع بن الجراح، والمعتمر بن سليمان، ومعاوية بن هشام، وعصام بن يوسف، عنه، عن محارب، عن سليمان، عن أبيه رضي الله عنه موصولاً.

وقد اختلف أهل العلم في ترجيح أحد الوجهين، **فذهب إلى ترجيح الوجه الأول:** الترمذي؛ فقال عن رواية عبد الرحمن بن مهدي: «وهذا أصح من رواية وكيع».

وإلى هذا ذهب أبو زرعة، فإنه سئل عن رواية أبي نعيم ووكيع فقال: «حديث أبي نعيم أصح»[١].

وذهب إلى تصحيح الوجه الموصول:

ابن حبان[٢].

وخرجه ابن خزيمة في صحيحه من هذا الوجه واستغربه جداً، فقال بعد تخريجه لروايتي وكيعٍ، والمعتمر: «لم يسند هذا الخبر عن الثوري أحد نعلمه غير المعتمر، ووكيع[٣]، ورواه أصحاب الثوري وغيرهما[٤] عن

---

(١) «العلل» للرازي (١/٥٨/ح١٥٢).

(٢) وذهب إلى هذا أحمد شاكر في تحقيقه للجامع (١/٩٠).

(٣) تقدم أنه تابعهما: معاوية بن هشام، وعصام بن يوسف.

(٤) كأن الصواب بحذف الواو هكذا: ورواه أصحاب الثوري غيرهما...

سفيان، عن محارب، عن سليمان بن بريدة، عن النبي ﷺ، فإن كان المعتمر ووكيع ـ مع جلالتهما ـ حفظا هذا الإسناد واتصاله فهو خبر غريب غريب»[1].

ويظهر لي أن ما ذهب إليه الترمذي وأبو زرعة من ترجيح الوجه المرسل في رواية الثوري، عن محارب بن دثار أرجح، وذلك أن ابن مهدي، وأبا نعيم قد رويا عن الثوري كلا الحديثين، وميّزا بين روايتيه، فرويا حديث علقمة موصولاً، وحديث محارب مرسلاً.

وأما وكيعٌ، والمعتمر فلم يميّزا ذلك بل رويا الجميع موصّلاً، ولاشك أن من ميّز الزيادة أتقن ممن لم يميّز، وظاهرٌ أيضاً أن وكيعاً نقل زيادة الوصل في حديث علقمة إلى حديث محارب لاسيما وقوله: «عن أبيه» مما يسبق إلى الذهن.

ولا يصح القول بأن الاختلاف في وصله وإرساله لعله ممن فوق الثوري بحسب نشاط الرواة، فهذا الاحتمال عقلي بعيد يفضي إلى نفي كثير من التعليل في نصوص الحفاظ.

---

(١) (١/١٠).

الحكم على الحديث:

الحديث من رواية علقمة، عن سليمان، عن أبيه ﷺ صحيح، أخرجه مسلم، وصححه الترمذي وغيرهما، وأما من رواية محارب بن دثار فالراجح أنه مرسل، ووصْلُه وهمٌ.

* * *

بابٌ في تَرْكِ الوضوءِ مما غَيَّرَتِ النَّارُ[1][2]

١٠ــ... وفي البابِ عَنْ أبي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ.

[قالَ أبو عيسى][3]: ولا يَصِحُّ حَديثُ أبي بَكْرٍ في هذا [البابِ][4] مِنْ قِبَلِ إسْنادِهِ، إنَّما[5] رَواهُ حُسامُ بنُ مِصَكٍّ، عَنِ ابنِ سيرينَ، عَنِ ابنِ عبَّاسٍ، عَنْ أبي بَكْرٍ [الصِّدِّيقِ][6]، عَنِ النَّبيِّ ﷺ، والصَّحيحُ إنَّما هو عَنِ ابنِ عبَّاسٍ، عَنِ النَّبيِّ ﷺ، هكذا رَواهُ[7] الحُفَّاظُ، ورُويَ مِنْ غيرِ وَجْهٍ عَنِ ابنِ سيرينَ، عَنِ ابنِ عبَّاسٍ، عَنِ النَّبيِّ ﷺ.

ورَواهُ عَطاءُ بنُ يَسارٍ، وعِكْرِمَةُ، ومُحَمَّدُ بنُ عَمْرِو بنِ عَطاءٍ،

---

(١) «الأصل» (٨/ب)، «ظ» (ج١/١١/أ)، «أ» (١٤/أ)، «م» (٨/أ)، «ت» (١٠/ب)، «ل» (١٦/أ)، «ط» (١/١١٩).

(٢) في «ط»: باب ما جاء في...

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: «ظ»، «ت».

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من: «أ»، «ت»، «ط».

(٥) في «م»: فإنما، وفي «ت»، «ل»: وإنما.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من: «أ».

(٧) في «أ»، «ط»: روى.

وَعَلِيُّ بنُ عبد اللَّهِ بن عَبَّاسٍ، وَغَيْرُ واحِدٍ عَنْ ابن عَبَّاسٍ[1] عَنْ النَّبيِّ ﷺ، وَلَمْ يَذْكُروا فيه: عَنْ أبي بَكْرٍ [الصِّدِّيق][2]، وهذا أصَحُّ.

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على محمد بن سيرين، واختلف عليه على وجهين:

١ـ محمد، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن أبي بكر رضي الله عنه مرفوعاً.

٢ـ محمد، عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً.

الوجه الأول:

أخرجه البزار (١٩)، والمروزي في مسند أبي بكر رضي الله عنه (٣٣، ٣٤)، وأبو يعلى (٢٤)، وابن الأعرابي في «المعجم» (١٢٠٧)، وميسرة بن علي القزويني في «مشيخته» ـ كما في «التدوين» للرافعي (١/٢٧٢ـ٢٧٣)، وابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» (٦٤)، وأبو الفضل محمد بن الحسن بن المأمون في «الفوائد المنتقاة» (٥٦/ب)، والصيداوي في «معجمه» (١٧٦)،

---

(١) في «أ»: وعلي بن عبد الله بن عباس، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وغير واحد عن ابن عباس رضي الله عنهما، وما في الأصل أصح سياقاً.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من: «ط».

وتمام في «فوائده» (٥٦١)، وأبو نعيم في «المعرفة» (١٢٥)، وابن نقطة في «التقييد» (١/٣٣_٣٤) من طريق حسام بن مصك، عن محمد به، ولفظ البزار: (أن النبي ﷺ أكل خبزاً ولحماً ثم صلى ولم يتوضأ)، والباقون بمعناه.

الوجه الثاني:

١ـ رواية محمد بن سيرين:

أخرجها البخاري (٥٤٠٤)، وأحمد (٢١٨٨)، وابن المأمون في «الفوائد المنتقاة» (٥٦/ب) من طريق أيوب السختياني، ولفظ البخاري: (تعرق رسول الله ﷺ كتفاً، ثم قام فصلى ولم يتوضأ)، والباقون بمعناه،

وأحمد (٣٣١٢، ٣٤٣٣)، وابن المأمون (٥٦/ب) من طريق هشام بن حسان بنحوه[1]،

والمحاملي في «أماليه» (٢٧٣) ـ وعنه ابن المأمون (٥٦/ب) ـ وابن الأعرابي في «المعجم» (ل٤١٢)، ومحمد بن عبد الله الشافعي في «حديثه» بانتقاء الدارقطني (ل٩)، والسِّلَفِيُّ في «معجم السفر» (رقم ١٢٧٧) من طريق أشعث بن سوار بمعناه،

---

(١) هذه الإحالة وما بعدها على لفظ البخاري.

ثلاثتهم (أيوب، وهشام، وأشعث) عن ابن سيرين،

٢ـ والحديث أخرجه مالك (١٩) ـ ومن طريقه البخاري (٢٠٧)، ومسلم (٣٥٤)، وأحمد (١٩٨٨)، وأبو داود (١٨٧) ـ ومن طريقه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/١٢٨) ـ والحارث بن أبي أسامة (ج ٢/١١١/ب)، والبزار (ل٣١٣)، وابن خزيمة (٤١)، وأبو عوانة (١/٢٦٩)، وابن المنذر (١٢٦)، والغافقي في «مسند الموطأ» (٧٠/أ)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/٦٤)، وأحمد بن يوسف النصيبي في «فوائده» (ج ١/١٩/ب)، وابن حبان (١١٤٣، ١١٤٤)، وأبو أحمد محمد بن أحمد بن الغطريف في «جزء من حديثه» (٥٧/ب)، وأبو نعيم في «المستخرج» (ل٦٦/أ)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/١٥٣)، وفي «السنن الصغرى» (٣٨)، وفي «المعرفة» (١٢٨٧)، والبغوي في «شرح السنة» (١٦٩)، والحازمي في «الاعتبار» (٨١) ـ والطيالسي (٢٦٦٢)، وعبد الرزاق (٦٣٥) ـ ومن طريقه أحمد (٣٤٥٣)، وابن الأعرابي (ل٢٨١) ـ وأحمد (٣٣٥٢)، والأثرم في «سننه» (٢٢٠/أ)، والنسائي (١٨٤)، وفي «السنن الكبرى» (١٩٠)، وابن المنذر (١٢٦)، وابن حبان (١١٤٢)، وابن المظفر في «غرائب مالك» (٤/أ)، وابن أبي شريح في «جزء بيبي الهرثمية» (٦٦)، وأبو نعيم في «ذكر أخبار أصبهان» (١/١٢١ـ١٢٢)، والبيهقي في «الشعب» (٥٤٣٨)، وزاهر الشَّحَامِي في

«حديث عبد الرحمن بن بشر العبدي» (٤٤/ب)، ومسعود بن الحسن الثقفي في «عروس الأجزاء» (١٢٦/ب - ١٢٧/أ) من طريق عطاء بن يسار، ولفظ مالك: (أن رسول الله ﷺ أكل كتفاً، ثم صلى ولم يتوضأ) والباقون مثله إلا لفظ مسلم، وأبي داود، والطحاوي، وأحمد، وابن الأعرابي، والأثرم، والنسائي، وزاهر، والثقفي فنحوه، وعند النصيبي، والطيالسي، وابن حبان، وأبي نعيم والبيهقي في «الشعب» زيادة،

٣ـ وأخرجه البخاري (٤٥٠٥)، وابن أبي شيبة (٤٧/١)، وأحمد (٢٢٨٩، ٢٤٠٦، ٢٤٦٧، ٢٩٤١، ٣٠١٤)، وأبو داود (١٨٩)، وابن ماجه (٤٨٨)، والحربي في «غريب الحديث» (٧٢٨/٢، ٨٨٦)، وأبو يعلى في «معجمه» (٨٠)، وابن حبان (١١٢٩، ١١٦٢)، والطبراني في «الكبير» (٢٠٦/١١/ح١١٥٠٨، ٢٨١/١١/ح١١٧٣٨)، والحربي في «الفوائد المنتقاة» (٧٦)، وابن المأمون في «الفوائد المنتقاة» (٥١/ب - ٥٢/أ)، والبيهقي في «الشعب» (٥٤٣٩)، والنَّسَفي في «القَنْد» (١٣٢ـ١٣٣/ت٢١٤) من طريق عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهما ولفظ البخاري: (انتشل النبي ﷺ عَرْقاً من قدر فأكل، ثم صلى ولم يتوضأ) والباقون نحوه بزيادة عدا رواية ابن حبان، والطبراني الأولى، وابن المأمون، والنَّسَفي فبدون زيادة،

٤ـ وأخرجه علي بن حجر في «حديث إسماعيل بن جعفر» (٤٦٦)

ـ وعنه مسلم (١/٢٧٣) ـ وأحمد (٢٠٠٢، ٢٢٨٦، ٢٣٤١، ٢٤٦١، ٢٣٧٧، ٢٥٤٥) ـ ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٣/٢٠٨) ـ والحربي في «غريب الحديث» (٢/٦١٦، ١٠٠٧)، وابن الجارود (٢٢)، وابن خزيمة (٣٨، ٣٩، ٤٠) ـ ومن طريقه أبو نعيم في «المستخرج» (ل٦٦/ب) ـ وأبو عوانة (١/٢٦٩، ٢٧٢)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/٦٤)، وابن حبان (١١٣١، ١١٣٣، ١١٤٠، ١١٥٣)، وابن المقرئ في «معجمه» (٨٤٦)، وابن المأمون في «الفوائد المنتقاة» (٥٥/أ)، وأبو نعيم في «المستخرج» (ل٦٦/أ)، والبيهقي (١/١٦٠، ١٥٣) من طريق محمد بن عمرو بن عطاء نحو لفظ البخاري، وعند بعضهم زيادة، وأحال الطحاوي باللفظ،

٥ـ وأخرجه مسلم (١/٢٧٣)، والحميدي (٨٩٨)، وأحمد (٢٣٣٩، ٣١٠٨، ٣٢٩٥) ـ ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٣/٢٠٨) ـ وابن ماجه (٤٩٠)، وأبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» (١٧٥٣، ١٧٥٤)، وابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» (ص/ل٣٦٦)، والحربي في «غريب الحديث» (١/٢١٩، ٣/٩١٥)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣٩٦)، والبزار في «مسنده» (ل٣١٠)، وابن الجارود (٢٢)، وابن خزيمة (٣٩، ٤٠)، وأبو عوانة (١/٢٧٢)، والبغوي في «مسند ابن الجعد» (٣٥٣٤)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/٦٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/٣٤٠

ـ٣٤١/٣/ح١٠٦٥٧ـ١٠٦٦٣)، وفي «مسند الشاميين» (١٤٥)، وأبو عمر محمد بن العباس بن حيويه في «حديثه ـ انتقاء الدارقطني» (ج٣/٨/ب)، وابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» (٦٦، ٦٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/١٥٣)، وفي «المعرفة» (١٣٢٢)، والخطيب في «المؤتنف» (ج ١٦/٣/أ) من طريق علي بن عبد الله بن عباس بنحوه،

٦ـ وأخرجه عبد الرزاق (٦٣٧)، وأبو محمد عبد الله بن زبر الربعي في «حديثه» (٧/ب) من طريق عمر بن عطاء بن أبي الخوار بنحوه،

٧ـ وأخرجه ابن أبي شيبة (١/٤٧)، وأحمد في «المسند» (٢١٥٣)، وفي «العلل» (٢/٢٥٠/ت٢١٤٩)، وابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» (٦٥) من طريق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بنحوه، وعند ابن أبي شيبة، وابن شاهين زيادة،

٨ـ وأخرجه أحمد (٢٥٢٤، ٣٤٠٣)، وأبو داود (١٩٠)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/٦٤)، وابن المأمون في «الفوائد المنتقاة» (٥٢/أ) من طريق يحيى بن يعمر بنحوه، وأحال الطحاوي باللفظ،

٩ـ وأخرجه ابن الأعرابي (٢٧٠) من طريق سعيد بن جبير بمعناه،

١٠ـ وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٤/٣٣١) من طريق الشعبي بمعناه،

عشرتهم (محمد، وعطاء، وعكرمة، ومحمد، وعلي، وابن أبي الخوار،

وأبو جعفر، ويحيى، وسعيد، والشعبي) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على محمد بن سيرين، واختلف عليه على وجهين:

١ـ محمد، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن أبي بكر رضي الله عنه مرفوعاً.

٢ـ محمد، عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً.

ومحمد هو: ابن سيرين الأنصاري، أبو بكر بن أبي عمرة البصري.

أحد أئمة التابعين الثقات، ولم يسمع من ابن عباس رضي الله عنهما كما قرره شعبة بن الحجاج، وخالد الحذاء، وابن معين، والإمام أحمد، ونص شعبة، وخالد أنه سمع حديث ابن عباس رضي الله عنهما من عكرمة[1]، وسيأتي وجه تخريج البخاري هذا الإسناد.

ورواه عنه على الوجه الأول:

١ـ حسام بن مصك بن ظالم بن شيطان الأزدي، أبو سهل البصري، وهو ضعيف جداً تركه بعض الأئمة[2].

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٥/٣٤٤/ت٥٢٨٠)، «التهذيب» (٩/٢١٤/ت٣٣٦)، «التقريب» (٥٩٤٧).

(٢) انظر: «الشجرة» (٢٠٦/ت٢٠٣)، «تهذيب الكمال» (٦/٥/ت١١٨٤)، «التهذيب»=

ورواه عن ابن سيرين على الوجه الثاني:

١ـ أيوب بن كيسان السختياني، أبو بكر البصري، أحد الأئمة المتفق على ثقتهم وإتقانهم[١].

٢ـ هشام بن حسان الأزدي القردوسي، أبو عبد الله البصري.

ثقة من أثبت الناس عن ابن سيرين، وذكر أبو حاتم أنه كان يتثبت في رفع الأحاديث عن محمد بن سيرين[٢]، وما قد يقع في حديثه من الغلط فمن الرواة عنه[٣].

٣ـ أشعث بن سَوَّار الكندي الثقفي مولاهم الكوفي.

اختلف فيه والجمهور على تضعيفه لكثرة غلطه، بل ترك القطان حديثه، وكان ابن مهدي يضرب عليه، فقول البزار: «لا نعلم أحداً ترك حديثه إلا من هو قليل المعرفة» فيه نظر لا يخفى، والأقرب أنه لا يصل إلى مرتبة الترك كما هو قول الجمهور لكن حديثه صالح للاعتبار[٤].

=(٢/٢٤٤/ت٤٤٦)، «التقريب» (١١٩٣).

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (٣/٤٥٧/ت٦٠٧)، «التهذيب» (١/٣٩٧/ت٧٣٣).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (٣٠/١٨١/ت٦٥٧٢)، «التهذيب» (١١/٣٤/ت٧٥)، «التقريب» (٧٢٨٩).

(٣) «الكامل» (٧/١١٤).

(٤) انظر: «الثقات» للعجلي (١/٢٣٣/ت١٠٩)، «العلل الكبير» (٢/٩٦٩)، «العلل» للرازي (١/١٠٤/ح٢٨١)، «تهذيب الكمال» (٣/٢٦٤/ت٥٢٤)، «التهذيب»=

فهذا الحديث مداره محمد بن سيرين، واختلف عليه على وجهين:

١ـ فرواه حسام، عنه، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

٢ـ ورواه أيوب، وهشام، وأشعث، عنه، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

فرجح الترمذي رحمه الله الوجه الثاني، وضعف الوجه الأول، وما ذهب إليه الترمذي رحمه الله ظاهر لما يأتي:

١ـ تفرد حسام بن مصك به على هذا الوجه، وهو كافٍ في تضعيفه.

٢ـ مخالفته لأصحاب ابن سيرين الثقات في إسناده.

٣ـ أن أصحاب ابن عباس الثقات رووه عن ابن عباس رضي الله عنهما من مسنده لا من مسند أبي بكر رضي الله عنه.

وقد وافق عدد من الأئمة الترمذي رحمه الله على قوله:

فقال البزار: «وهذا الحديث قد رواه هشام بن حسان، وأشعث بن عبد الملك وغيرهما، عن محمد بن سيرين، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يقولوا: عن أبي بكر، وإنما قاله حسام، عن ابن عباس، عن أبي بكر، وحسام فليس بالقوي»[1].

=(١/٣٥٢/ت٦٤٥)، «التقريب» (٥٢٤).

(١) «المسند» (١/٧٣).

وقال الدارقطني عن هذا الحديث: «يرويه حسام بن مصك، عن ابن سيرين، عن ابن عباس، عن أبي بكر... وخالفه أيوب السختياني، وهشام بن حسان.. فرووه عن ابن سيرين، عن ابن عباس عن النبي ﷺ ولم يذكروا فيه أبا بكر، وهم أثبت من حسام، والقول قولهم»[1].

أما الحديث من الوجه الراجح ففيه علة الانقطاع بين ابن سيرين، وابن عباس رضي الله عنهما؛ فإنه لم يسمع منه كما تقدم في ترجمته، لكن البخاري اعتمد في تخريج هذا الحديث على الإسناد الثاني الذي ساقه من طريق أيوب السختياني، وعاصم بن سليمان الأحول، عن عكرمة، عنه رضي الله عنه[2]، والانقطاع في رواية ابن سيرين عن ابن عباس رضي الله عنهما يسير؛ فقد عرفت الواسطة بينهما[3]، ومع هذا فإن محمد بن سيرين قد توبع على روايته، فرواه تسعة من أصحاب ابن عباس، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وبعضها مخرج في الصحيحين كما تقدم، فالحديث أصله ثابت من رواية ابن عباس رضي الله عنهما من غير طريق ابن سيرين، والله أعلم.

---

(١) «العلل» (١/٢١١-٢١٢).

(٢) «الفتح» (٩/٥٤٥-٥٤٦).

(٣) وقد خرج الإسماعيلي الحديث كما في «الفتح» (٩/٥٤٦) من طريق محمد بن عيسى الطباع، عن حماد بن زيد، عن أيوب، عن محمد، عن عكرمة، فالله أعلم هل حفظ الطباع هذا أم ظنه ظناً وستأتي ترجمته (ص ٣٧٩).

الحكم على الحديث:

الحديث من الوجه الأول ضعيف لما تقدم، ومن الوجه الثاني ضعيف لانقطاعه، لكنه صحيح من غير هذا الوجه، خرَّجه البخاري ومسلم من طرق أخرى عن ابن عباس رضي الله عنهما.

* * *

بابٌ في المَنِيِّ يُصيبُ الثَّوْبَ[1][2]

١١- حَدَّثَنا هَنَّادُ، حَدَّثَنا أبو مُعاوِيَة، عَن الأعْمَش، عَنْ إبْراهيمَ، عَنْ هَمَّامِ [بن الحارثِ][3] قالَ: ضافَ عائِشَة ضَيْفٌ[4]، فأمَرَتْ لَهُ بِمِلْحَفَةٍ صَفْراءَ، فَنامَ فيها فاحْتَلَمَ، فاسْتَحْيَى[5] أنْ يُرْسِلَ إلَيْها وَبِها[6] أثَرُ الاحْتِلامِ، فَغَمَسَها في الماءِ، ثُمَّ أرْسَلَ بِها، فَقالَتْ عائِشَةُ: لِمَ أفْسَدَ عَلَيْنا ثَوْبَنا؟ إنَّما كانَ يَكْفيهِ أنْ يَفْرُكَهُ بِأصابِعِهِ، وَرُبَّما فَرَكْتُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسولِ اللَّهِ ﷺ بِأصابِعي[7].

قالَ أبو عيسى: هذا حَديثٌ حَسَنٌ صَحيحٌ.

وَهكذا[8] رُوِيَ عَنْ مَنْصورٍ، عَنْ إبْراهيمَ، عَنْ هَمَّامِ بنِ الحارثِ،

---

(١) «الأصل» (١١/ب)، «ظ» (ج١/١٤/ب)، «أ» (١٩/أ)، «م» (١٨/ب)، «ت» (١٥/أ)، «ل» (٢٣/ب)، «ط» (١/١٩٨/ح١١٦).

(٢) في «ط»: باب ما جاء في...

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: «أ».

(٤) انظر في اسم الضيف: «المستفاد في مبهمات المتن والإسناد» (١/١٩٢/ح٣٧).

(٥) في «م»: واستحيى.

(٦) في «أ»، «ط»: أن يرسل بها وبها..، وفي حاشية «ل»: يرسل بها إليها وبها...

(٧) في «أ»: بأصبعي.

(٨) في «أ»: هكذا...

عَنْ عائِشَةَ، مِثْلَ روايَةِ الأعْمَش.

وَرَوى أبو مَعْشَرٍ هذا الْحَديثَ عَنْ إبْراهيمَ، عَنْ الأسْوَدِ، عَنْ عائِشَةَ، وَحَديثُ الأعْمَش أصَحُّ.

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على إبراهيم النخعي، واختلف عليه على وجهين:

١ـ إبراهيم، عن همام، عن عائشة رضي الله عنها.

٢ـ إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة رضي الله عنها.

الوجه الأول:

١ـ رواية سليمان بن مهران الأعمش:

أخرجها ابن أبي شيبة (١/٨٤) ـ وعنه ابن ماجه (٥٣٨)،

وأحمد (٢٤٢٠٤) ـ ومن طريقه الخطيب في «الأسماء المبهمة» (٤٠٧) ـ،

وابن ماجه (٥٣٧) عن علي بن محمد،

والقاسم بن زكريا المُطَرِّز في «فوائده» (٤) عن أبي كريب محمد بن كريب، ومحمد بن المثنى، ويوسف بن موسى القطان، ويعقوب بن إبراهيم الدورقي،

سبعتهم (ابن أبي شيبة، وأحمد، وعلي، وأبو كريب، ومحمد،

ويوسف، ويعقوب) عن أبي معاوية محمد بن خازم،

ومسلم (١/٢٣٨)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/٤٨)، وأبو نعيم في «المستخرج» (ل٦٠/أ) من طريق حفص بن غياث،

وإسحاق بن راهويه (١٠٤٥) عن عيسى بن يونس،

وأحمد (٢٥٦٥٣)، والنسائي (٢٩٩)، والمُطَرِّز (٥)، وابن خزيمة (٢٨٨)، وأبو نعيم في «المستخرج» (ل٦٠/أ) من طريق يحيى بن سعيد القطان،

وابن ماجه (٥٣٧) من طريق عبدة بن سليمان،

والمُطَرِّز (٦) من طريق محمد بن عبيد،

والمُطَرِّز (٦)، وابن خزيمة (٢٨٨)، والطوسي في مستخرجه (٨٨)، وأبو عوانة (١/٢٠٥)، وابن المنذر (٧٢٥) من طريق عبد الله بن نمير،

والمُطَرِّز (٦)، وابن خزيمة (٢٨٨) من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة، ويعلى بن عبيد الطنافسي،

وأبو عوانة (١/٢٠٥) من طريق أبي بدر شجاع بن الوليد،

والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/٤٨) من طريق أبي عوانة الوضاح اليشكري،

والدارقطني في «العلل» (٥/٨٦/ب) من طريق سفيان الثوري،

كلهم (أبو معاوية، وحفص، والقطان، وعبدة، ومحمد، وأبو أسامة،

ويعلى، وعبد الله، وأبو بدر، وأبو عوانة، والثوري) عن الأعمش بنحوه، وأحال الطحاوي بلفظ حفص بن غياث على لفظ سابق، وليس عند بعضهم القصة.

٢ـ رواية منصور بن المعتمر:

أخرجها مسلم (١/٢٣٩)، والشافعي في «مسنده» ـ السندي ـ (٥٣) ـ ومن طريقه محمد بن عبد الله الشافعي في «الغيلانيات» (١١٣٤)، والبيهقي في «المعرفة» (٥٠٠٥)، والبغوي في «شرح السنة» (٢٩٨) ـ وعبد الرزاق (١٤٣٩)، والحميدي (١٨٦) ـ ومن طريقه أبو نعيم في «المستخرج» (ل٦١/ب)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٤١٧)، وفي «المعرفة» (١٣٥٢) ـ وأحمد (٢٥٠٧٩) ـ ومن طريقه القطيعي في «جزء الألف دينار» (٣٨) ـ والنسائي (٢٩٨)، وابن الجارود (١٣٥)، وابن خزيمة (٢٨٨) من طريق سفيان بن عيينة،

وعبد الرزاق (١٤٣٩)، وأحمد (٢٥٠٧٨) ـ ومن طريقه أبو عوانة (١/٢٠٥)، والبغوي في «جزء الألف دينار» (٣٨) ـ من طريق عبيد الله الأشجعي،

والدارقطني في «العلل» (٥/٨٦/ب) من طريق مؤمل بن إسماعيل البصري، وزيد بن أبي الزرقاء،

أربعتهم (عبد الرزاق، والأشجعي، ومؤمل، وزيد) عن سفيان الثوري،

وابن خزيمة (٢٨٨) من طريق زياد بن عبد الله البكائي،

وأبو عوانة (١/ ٢٠٥) من طريق زائدة بن قدامة،

والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٤٨)، والبيهقي (٢/ ٤١٧) من طريق شريك بن عبد الله النخعي،

خمستهم (ابن عيينة، والثوري، وزياد، وزائدة، وشريك) عن منصور ابن المعتمر بنحوه، وبعضهم رواه مختصراً، وأحال مسلم بلفظ ابن عيينة،

٣ـ وأخرجه الشافعي في «الأم» (١/ ١٢٥) وفي «مسنده ـ السندي» (٥٣) ـ ومن طريقه البيهقي في «المعرفة» (٥٠١٠) ـ وأحمد (٢٤٩٨٠)، وابن الجارود (١٣٧)، وابن المنذر (٧٢٦) من طريق حماد بن سلمة بنحوه دون القصة،

والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٤٨) من طريق عبد الرحمن ابن عبد الله المسعودي، وأحال على سابقه،

كلاهما (حماد، والمسعودي) عن حماد بن أبي سليمان،

٤ـ والطيالسي (١٤٠١)، وأحمد (٢٥٦٥٥، ٢٦٣٠٩)، وأبو داود (٣٧١)، والنسائي (٢٩٧)، وابن خزيمة (٢٨٨)، والبغوي في «الجعديات» (١٨٢)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٤٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٤١٧)، والخطيب في «الأسماء المبهمة» (٤٠٨-٤٠٩) من طريق

الحكم بن عتيبة بنحوه، ورواية أحمد، والنسائي مختصرة، وأحال أحمد باللفظ في الموضع الثاني،

أربعتهم (الأعمش، ومنصور، وحماد، والحكم) عن إبراهيم به.

الوجه الثاني:

١ـ رواية أبي معشر زياد بن كليب:

أخرجها مسلم (٢٨٨)، وابن خزيمة (٢٨٨)، وابن حبان (١٣٧٩)، وأبو نعيم في «المستخرج» (ل٦٠/أ)، والبيهقي (٢/٤١٦) من طريق خالد ابن مهران الحذاء،

ومسلم (١/٢٣٩)، وإسحاق (٩٤٣)، وأحمد (٢٤١١٠، ٢٤٧٠٣)، وفي «العلل» (٢/٤٢٧/ت٢٨٨٧)، والدارقطني (٥/٨٦/ب)، وأبو نعيم في «المستخرج» (ل٦٠/أ) من طريق سعيد بن أبي عروبة،

ومسلم (١/٢٣٩)، وأحمد (٢٦٠٦٦)، والنسائي (٣٠٠)، وابن الجارود (١٣٦)، وابن خزيمة (٢٨٨)، وأبو عبد الله محمد بن مخلد الخضيب الدوري في «حديثه ـ بانتقاء أبي بكر الجعابي» (ج٢/٣٥٥/ب)، وابن حبان (١٣٨٠)، والمؤمل بن أحمد الشيباني في «فوائده» ـ بانتقاء خلف الواسطي ـ (١٠٥/ب)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/٢٣٩)[1]، والبغوي في «شرح السنة»

(١) وقع فيه تصحيف، وصححته من الإشارة إلى نسخة أخرى في حاشية «الحلية».

(٢٩٨) من طريق هشام بن حسان،

وابن العديم في «بغية الطلب» (٦/٢٩٥٣-٢٩٥٤) من طريق سعيد بن إياس الجريري، بنحوه.

أربعتهم (خالد، وسعيد، وهشام، وابن إياس) عن أبي معشر زياد بن كليب بنحوه ولم يذكر بعضهم القصة، وأحال البغوي بلفظ هشام،

٢- وأخرجه مسلم (١/٢٣٨)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/٤٨) من طريق حفص بن غياث، عن الأعمش بنحوه، وأحال الطحاوي باللفظ،

٣- وابن أبي شيبة (١/٨٤) - ومن طريقه مسلم (١/٢٣٩)، وأبو نعيم في «المستخرج» (ل٦٠/أ) - والحسن بن عرفة في «جزئه» (٧٨) - ومن طريقه الخطيب البغدادي في «تلخيص المتشابه» (٢/٨٣٦)، والأبرقوهي في «معجمه» (٥٤/أ)، وابن جماعة في «مشيخته» (١/٣٥٠)، والذهبي في «معجم الشيوخ» (١/٣٠٦، ٢/١٣٢) - والنسائي (٣٠١)، وأبو عوانة (١/٢٠٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٤١٦)، وفي «السنن الصغرى» (١٨٣) من طريق مغيرة بن مقسم الضبي بنحوه دون القصة،

٤- ومسلم (١/٢٣٩)، وأبو نعيم في «المستخرج» (ل٦١/ب) من طريق إسرائيل، عن منصور بن المعتمر بنحوه دون القصة، وأحال مسلم باللفظ،

٥ـ ومسلم (١/ ٢٣٩)، وابن خزيمة (٢٨٨)، وأبو عوانة (١/ ٢٠٤)، وأبو نعيم في «المستخرج» (ل٦٠/أ)، والبيهقي (٢/ ٤١٦) من طريق واصل الأحدب بنحوه، وأحال مسلم باللفظ،

٦ـ والشافعي في «الأم» (١/ ١٢٥)، وفي «مسنده ـ السندي» (٥٤)، وأحمد في (٢٥٠٥٢، ٢٥٨١٩)، وأبو داود (٣٧٢) ـ ومن طريقه البيهقي (٢/ ٤١٦) ـ وابن الجارود (١٣٧) طريق حماد بن سلمة، عن حماد بن أبي سليمان بنحوه دون القصة،

٧ـ وابن خزيمة (٢٨٩)، والطبراني في «الصغير» (١١٨٢) من طريق سلمة بن كهيل بنحوه ولم يذكر الطبراني القصة،

سبعتهم (زياد، والأعمش، ومغيرة، ومنصور، وواصل، وحماد، وسلمة) عن إبراهيم به.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على إبراهيم النخعي، واختلف عليه على وجهين:

١ـ إبراهيم، عن همام، عن عائشة رضي الله عنها.

٢ـ إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة رضي الله عنها.

وإبراهيم هو: ابن يزيد بن قيس النخعي، أبو عمران الكوفي.

ثقة متفق على توثيقه، لكن تكلم فيه بسبب الإرسال، ورده ما لم يسمعه من الآثار، ولحنه في العربية، وقوله: «لم يكن أبو هريرة فقيهاً»، قال الذهبي: «استقر الأمر على أن إبراهيم حجة»[1]، وكان يدلس وعده ابن حجر في الطبقة الثانية[2].

ورواه عنه على الوجه الأول:

١ ـ سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي مولاهم، أبو محمد الكوفي الأعمش.

ذكر ابن المديني أنه يخطئ في أحاديث الصغار من مشيخته[3]، وذكر أيضاً أن الأعمش يخطئ على أبي إسحاق في أحاديث ونحوه قال أبو داود[4].

وهو ثقة حافظ، وعنعنته عمن أكثر عنهم ـ كإبراهيم ـ لا تضر[5]، وعده ابن حجر في الثانية[6].

---

(١) «الميزان» (١/٧٥).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (٢/٢٣٣/ت٢٦٥)، «التهذيب» (١/١٧٧/ت٣٢٥)، «التعريف» (٩٨/ت٣٥).

(٣) «شرح العلل» (٢/٨٠٠).

(٤) «الجامع في الجرح والتعديل» (١/٣٤٦).

(٥) «الميزان» (٢/٢٢٤).

(٦) انظر: «تهذيب الكمال» (١٢/٧٦/ت٢٥٧٠)، «التهذيب» (٤/٢٢٢/ت٣٧٦)، =

وقد اختلف على الأعمش في هذا الحديث ـ كما تقدم في التخريج ـ

فرواه عنه على الوجه الأول:

١ـ أبو معاوية محمد بن خازم، وهو ثقة ثبت في الأعمش خاصة[١].

٢ـ حفص بن غياث، وهو ثقة ثبت إن حدث من كتابه، وفي تحديثه من حفظه وهم قليل قبل توليه القضاء، وبعد توليه وهم كثير[٢].

٣ـ يحيى بن سعيد القطان، الإمام المعروف[٣].

٤ـ عبدة بن سليمان الكلابي، ثقة ثبت[٤].

٥ـ محمد بن عبيد الطَّنافِسِيُّ، ثقة[٥].

٦ـ أبو أسامة حماد بن أسامة، ثقة ثبت[٦].

٧ـ يعلى بن عبيد الطَّنافِسِيُّ، ثقة[٧].

=«التعريف» (١١٨/ت٥٥).

(١) انظر ترجمته (ص ١٠٤٤).

(٢) انظر ترجمته (ص ١٦٦).

(٣) انظر ترجمته (ص ٥٤٤).

(٤) انظر ترجمته (ص ٩١٩).

(٥) انظر: «التهذيب» (٩/٣٢٧/ت٥٣٩)، «التقريب» (٦١١٤).

(٦) انظر ترجمته (ص ٦٠٠).

(٧) انظر: «التهذيب» (١١/٤٠٢/ت٧٧٩)، «التقريب» (٧٨٤٤)، «الهدي» (٤٥٤).

٨ـ عبد الله بن نمير الهمداني، ثقة[١].

٩ـ أبو بدر شجاع بن الوليد السكوني، صدوق له أوهام[٢].

١٠ـ أبو عوانة الوضاح اليشكري، ثقة ثبت إن حدث من كتابه، وإذا حدث من حفظه ربما غلط[٣].

١١ـ سفيان بن سعيد الثوري الإمام[٤].

ورواه عن الأعمش على الوجه الثاني:

١ـ أبو عوانة الوضاح اليشكري.

٢ـ عبدة بن سليمان، تقدم أنه ثقة ثبت.

٣ـ حفص بن غياث، تقدم حاله مفصلاً.

أما رواية أبي عوانة وعبدة فحكاها الدارقطني في «العلل» ولم يسندهما[٥]، ولم أقف على من أسندهما، وقد ذكرتُهما في رواة الوجه الأول عن الأعمش، وليُعلم أنه لم يحك اختلافاً على أبي عوانة وعبدة في روايتيهما، وقد كنت أتوقف مراراً فيما يحكيه الدارقطني من أوجه الخلاف

---

(١) انظر ترجمته (ص ٦٠٠).

(٢) انظر: «التهذيب» (٤/٣١٣/ت٥٣٦)، «التقريب» (٢٧٥٠).

(٣) انظر ترجمته (ص ٢٣٤).

(٤) انظر ترجمته (ص ٢١٨).

(٥) (٥/٨٦/أ).

ولم يوقف على إسناده هل يعتد به في الخلاف أم لا؟ ثم بان لي أن يغفل الباحث مثل هذا، فقد مارست حكاية الدارقطني للاختلاف عند دراستي أحاديث أبي إسحاق السبيعي فرأيته يحكي أوجهاً ثم يسندها بنفسه من طريق من لا يعتد بروايته فمثل هذا الوجه وجوده وعدمه سواء فلا عبرة إلا بما صح، وقد قال الله تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وأما رواية حفص - التي تقدمت في التخريج - فلعله وهم فيها على الأعمش وذلك لما يأتي:

١ـ مخالفته للأثبات من أصحاب الأعمش، وخاصة أبا معاوية، والقطان.

٢ـ عدم المتابع له على هذا الوجه فيما وقفت عليه من الطرق.

٣ـ لحفصٍ أوهامٌ على التفصيل الذي تقدم، ومخالفته لأصحاب الأعمش تدل على أنه حدث بهذا من حفظه.

وعلى هذا فالذي يظهر لي أنه وجه غير محفوظ عن الأعمش، والله أعلم.

٢ـ منصور بن المعتمر بن عبد الله، أبو عتاب الكوفي.

قدمه القطان، وابن معين، وابن المديني، وأحمد[1] على الحكم بن

---

(١) سؤالات أبي داود (ت ٣٤٦).

عتيبة في النخعي، وعن أحمد تقديم الحكم بن عتيبة، وعن القطان مساواته بالحكم[1].

ومنصور ثقة ثبت باتفاق[2].

وقد اختلف على منصور في هذا الحديث ـ كما تقدم في التخريج ـ **فرواه عنه على الوجه الأول:**

١ـ سفيان بن عيينة، ٢ـ سفيان الثوري، الإمامان المعروفان[3].

٣ـ زياد بن عبد الله البكّائي، صدوق[4].

٤ـ زائدة بن قدامة، ثقة ثبت[5].

٥ـ شريك بن عبد الله النخعي، سبق أن حديثه حسن قبل ولايته القضاء أو إذا حدث من كتابه، وبعد ولايته للقضاء فضعيف لسوء حفظه[6].

ورواه عن منصور على الوجه الثاني:

١ـ سفيان الثوري من رواية عبيد الله بن عبيد الرحمن الأشجعي

---

(١) «المعرفة» (٣/١٢).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٨/٥٤٦/ت٦٢٠١)، «التهذيب» (١٠/٣١٢/ت٥٤٩).

(٣) انظر ترجمتهما (ص ١٩٢، ٢١٨).

(٤) انظر: «التهذيب» (٣/٣٧٥/ت٦٨٥)، «التقريب» (٢٠٨٥).

(٥) انظر ترجمته (ص ٢٣٤).

(٦) انظر ترجمته (ص ٢٣٦).

الكوفي عنه.

٢ـ إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، وهو ثقة[١].

فأما رواية الأشجعي عن الثوري فقد اختلف فيها عليه، فذكر هذا الوجه الثاني ـ من روايته عن الثوري ـ الدارقطني في «العلل»[٢]، ولم أقف عليه مسنداً، ولابد من معرفة الراوي عنه لأن ابن معين لما سئل عن الأشجعي قال: «ثقة مأمون، ولكن هاتوا من يروي عنه»[٣]، وهذا يدل على أن الأشجعي قد يقع في روايته الشيء بسبب الرواة عنه، فيتوقف في روايته هذه حتى ينظر في راويها عنه، ثم لو صحت الرواية عن الأشجعي فإنه خالف ثلاثة من الرواة عن الثوري كما سيأتي فقولهم أرجح عن سفيان، فهذه الرواية عن الثوري مرجوحة على كل حال.

وأما الوجه الأول عنه، عن سفيان فقد حدث به عن الأشجعي ابنه أبو عبيدة ـ وهو مقبول حيث يتابع[٤] ـ وقد تابعه على هذا الوجه ثلاثة من الرواة وهم: عبد الرزاق الصنعاني، ومؤمل بن إسماعيل، وزيد بن

---

(١) انظر ترجمته (ص ٥٠٢).

(٢) (٥/٨٦/أ).

(٣) «تهذيب الكمال» (١٩/١١٠).

(٤) «التقريب» (٨٢٣٢).

أبي الزرقاء رووه عن سفيان مثل روايته عن أبيه، والذي يترجح لي أن المحفوظ عن الثوري هو الوجه الأول.

وأما رواية إسرائيل فيظهر لي أنه وجه غير محفوظ عن منصور لما يأتي:

١ـ مخالفته جمعاً من أصحاب منصور الثقات.

٢ـ أنه روى هذا الحديث عن منصور ومغيرة بن مقسم جميعاً عن إبراهيم، فأظنه حمل رواية منصور على رواية مغيرة بن مقسم فلم يضبط إسناد منصور في الحديث، والله أعلم بالصواب.

٣ـ حماد بن أبي سليمان الأشعري مولاهم، أبو إسماعيل الكوفي.

قد اختلف في حال حماد والراجح في حاله التفصيل؛ فحديثه قبل اختلاطه إن كان من رواية قدماء أصحابه عن إبراهيم النخعي فهو ثقة فيه كما يفهم من كلام الإمام أحمد وغيره، وإن كان حديثه عن غيره فإن له أوهاماً، وحديثه ضعيف بعد اختلاطه، ومن تكلم فيه فيحمل كلامه إما على ضعفه بعد الاختلاط، أو على إرجاءه، ولم يلتفت الناس لقول الأعمش عنه: «وما كنا نصدقه»(١).

---

(١) «الميزان» (١/٥٩٦)، «السير» (٥/٢٣٤)، وانظر: «العلل» للمروذي (ت ١٢٨)، تاريخ أبي زرعة (١/ت٥١٣، ٢/ت٢٠٤٣)، «تهذيب الكمال» (٧/٢٦٩/ت١٤٨٣)، =

وقد اختلف على حماد في هذا الحديث كما تقدم في التخريج، فرواه **عنه على الوجه الأول:**

١ـ حماد بن سلمة، ذكر أحمد أن له تخليطاً عن حماد بن أبي سليمان[١].

٢ـ عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي، صدوق اختلط قبل موته، ومن سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط، وممن سمع منه في الاختلاط أبو داود الطيالسي الراوي عنه هنا[٢].

ورواه عن حماد على الوجه الثاني:

١ـ حماد بن سلمة.

٢ـ سلمة بن عطاء، ذكره الدارقطني في «العلل»[٣]، ولم أقف له على ترجمة.

فرواية المسعودي ضعيفة لأجل اختلاطه، ورواية سلمة بن عطاء يتوقف فيها للجهل بحاله.

وأما رواية حماد بن سلمة فضعيفة لاضطراب إسنادها، فتارة تروى على

=«التهذيب» (٣/١٦/ت١٥).

(١) انظر ترجمته (ص ٥١٨).

(٢) انظر: «التهذيب» (٦/٢١٠/ت٤٢٧)، «التقريب» (٣٩١٩)، «الكواكب النيرات» (٢٨٨).

(٣) «العلل» (٥/٨٦/أ).

الوجه الأول، وتارة على الوجه الثاني، واضطرابها إما من حماد بن سلمة، أو من شيخه ابن أبي سليمان ولم أقف على ما يرجح أحد الاحتمالين، فرواية ابن أبي سليمان غير محفوظة من كلا الوجهين، والله أعلم.

٤ـ الحكم بن عتيبة الكندي مولاهم، أبو محمد الكوفي، ثقة ثبت، ولم يتبين لي سبب تضعيف شعبة له[(١)]، ويروى عن شعبة أن الحكم كان يفضل علياً رضي الله عنه على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وقدح الذهبي في سندها[(٢)].

ورواه عن إبراهيم على الوجه الثاني:

١ـ زياد بن كليب التميمي الحنظلي، أبو معشر الكوفي، وثقه ابن المديني، والعجلي، والنسائي، وأثنى عليه ابن حبان.

وقال أحمد: «أحاديثه ليست بالقوية»[(٣)].

وقال أبو حاتم: «صالح.. ليس بالمتين في حفظه».

وقال **محمد بن سيرين** له: «إني أتهمكم في كثير من مما تقولون عن

---

(١) «تهذيب الكمال» (٧/٢٧٥)، «شرح العلل» (٢/٨٣٥).

(٢) «السير» (٥/٢٠٩)، وانظر: «تهذيب الكمال» (٧/١١٤/ت١٤٣٨)، «التهذيب» (٢/٤٣٢/ت٧٥٦)، «التقريب» (١٤٥٣)، «التعريف» (٧/١٠٧/ت٤٣).

(٣) «تهذيب الكمال» (٧/٢٧٣).

علي»، وأجاب ابن حجر عن ذلك فقال: «وأبو معشر... ثقة مخرج له في صحيح مسلم، وإنما أراد ابن سيرين تهمة من يروي عنه زياد، فإنه يروي عن مثل الحارث الأعور»[1]، ولخص ابن حجر حاله فقال: «ثقة»[2]، وهو الأقرب، وأما ما قيل فيه فإنه محمول ـ والله أعلم ـ على أنه ليس في القوة والمتانة في الحفظ ككبار الحافظ من أقرانه مثل الأعمش ومنصور ونحوهما.

٢ـ سليمان بن مهران الأعمش، تقدم في دراسة الوجه الأول أن هذا الوجه غير محفوظ عنه.

٣ـ مغيرة بن مقسم الضبي مولاهم، أبو هشام الكوفي، ثقة متقن وكان فيه نصب، وضعف الإمام أحمد حديثه عن إبراهيم النخعي خاصة لكثرة وشدة تدليسه عنه؛ فلا بد من تصريحه بالسماع منه، وكان محمد بن فضيل يوقفه في حديث إبراهيم على السماع[3]، والبخاري خرج له عن إبراهيم حديثين متابعة، ونفي أبي داود السجستاني التدليس عنه لأنه أدخل بينه وبين إبراهيم النخعي قريباً من عشرين رجلاً؛ فهذا الاحتجاج ليس بظاهر، إذ

---

(١) «الفتح» (٧/٧٣).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (٩/٥٠٤/ت٢٠٦٥)، «التهذيب» (٣/٣٨٢/ت٦٩٨)، «التقريب» (٢٠٩٦)، ووقع في بعض طرق روايته وهم ليس من الخلاف الذي هنا، انظر ذلك في كتاب «بين الإمامين» (ص ٩٢).

(٣) «المعرفة» (٢/٦٨٠).

يمكن القول بأنه كان يدلسها فإذا وُقِّف صرح بمن سمعها منه فعند ذلك يدخل بينه وبين إبراهيم هؤلاء الرواة[1].

٤ـ منصور بن المعتمر، تقدم في دراسة الوجه الأول أنه هذا الوجه غير محفوظ عنه من رواية إسرائيل، وأما من رواية الأشجعي عن الثوري فلم أقف على سندها.

٥ـ واصل بن حيان الأحدب الأسدي مولاهم الكوفي، ثقة ثبت[2]، ولا يصح تضعيف ابن معين فإنه يشتبه بواصل آخر يروي عنه زهير بن معاوية وكان يغلط في اسمه فيسميه: واصل بن حيان، والصحيح أن اسمه صالح بن حيان، وصالح هو الذي ضعفه ابن معين وغيره من الأئمة[3].

٦ـ حماد بن أبي سليمان، تقدم في دراسة الوجه الأول أن هذا الوجه غير محفوظ عنه.

٧ـ سلمة بن كهيل بن حصين الحضرمي التِّنْعي، أبو يحيى الكوفي، ثقة

---

(١) انظر: سؤالات أبي داود (٣٤٧)، «المعرفة» (٢/ ٦٨٠)، «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٣٩٧/ت٦١٤٣)، «التهذيب» (١٠/ ٢٦٩/ت٤٨٢)، «الهدي» (٤٤٥).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٤٠٠/ت٦٦٦٢)، «التهذيب» (١١/ ١٠٣/ت١٧٧)، «التقريب» (٧٣٨٢).

(٣) انظر: ابن الجنيد (٢٤٤)، سؤالات أبي داود (ت ٨)، «تهذيب الكمال» (١٣/ ٣٣/ ت٢٨٠٢).

ثبت متقن وفيه تشيع[1].

فهذا الحديث مداره على إبراهيم النخعي، واختلف عليه على وجهين:

١ـ فرواه سليمان الأعمش، ومنصور بن المعتمر، والحكم بن عتيبة، عنه، عن همام، عن عائشة رضي الله عنها.

٢ـ ورواه زياد بن كليب أبو معشر، ومغيرة بن مقسم، وواصل بن حيان، وسلمة بن كهيل، عنه، عن الأسود، عن عائشة رضي الله عنها.

فذهب الترمذي رحمه الله إلى ترجيح الوجه الأول فقال: «وحديث الأعمش أصح».

وذهب إلى تصحيح الوجهين: مسلم رحمه الله فخرجهما في الصحيح[2]، والدارقطني رحمه الله وقال: «وهو صحيح من حديث إبراهيم، عن الأسود،

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (١١/٣١٣/ت٢٤٦٧)، «التهذيب» (٤/١٥٥/ت٢٦٩).

(٢) لكن من تأمل سياق مسلم رحمه الله للطرق لا يتخالجه شك أنه أراد تعليل رواية خالد الطحان، عن خالد الحذاء، عن أبي معشر، عن إبراهيم، عن علقمة، التي صدر بها الباب، إذ لم يأت ذكر علقمة إلا من هذا الوجه، وقد أفاد الدارقطني رحمه الله في «العلل» (٥/٨٦/ب) بتفرد خالد بذكر علقمة، ولم يَعْرِضِ الترمذي رحمه الله لهذا لكن أردت الإشارة إليه ليستفيده من ينظر في طريقة مسلم في الصحيح، وفيه دلالة ـ مع نظائر أُخَر ـ على أن الوجه الذي يُصدر به مسلم ليس هو الأصل أو المُقدم عنده باضطراد.

[وهمام][1]، عن عائشة، لأن حفص بن غياث جمع بينهما عن الأعمش، ولأن الأشجعي عن الثوري جمع بينهما عن منصور، والله أعلم»[2].

والذي يظهر لي أن الوجهين محفوظان عن إبراهيم النخعي كما ذهب إليه مسلم والدارقطني، وذلك لما يأتي:

١ـ أن كلا الوجهين رواه جمع من الثقات.

٢ـ لم ينفرد أبو معشر برواية الوجه الثاني كما يفهم من كلام الترمذي بل تابعه عليه بعض الثقات المتقنين كما تقدم، ولو لم يُتابع لكان الوجه الأول أرجح لأن رواته مُقدمون في النخعي.

وأما ما علل به الدارقطني رحمه الله ترجيحه ففيه نظر من وجهين:

الأول: رواية حفص عن الأعمش على الوجه الثاني ليست محفوظة كما تقدم في دراستها.

الثاني: رواية الأشجعي عن سفيان محل اختلاف، والمحفوظ عن الأشجعي، وعن شيخه الثوري هو الرواية على الوجه الأول، أما رواية الأشجعي على الوجه الثاني فقد تقدم بيان أنها مرجوحة على كل حال لو صح الإسناد إليه.

---

(١) ما بين القوسين مكانه مطموس بالأصل، والسياق يقتضيه.

(٢) «العلل» (٥/٨٦/ب).

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح من وجهيه عن النخعي لما تقدم، وهو ثابت من غير وجه في الصحيحين كما تقدم في التخريج.

* * *

بابٌ في الْجُنُبِ يَنامُ قَبْلَ أَنْ يغْتَسِلَ[1][2]

١٢ـ حَدَّثَنا هَنَّادُ، حَدَّثَنا أبو بَكْرِ بنُ عَيَّاشٍ، عَنْ الأعْمَشِ، عَنْ أبي إسْحاقَ، عَنْ الأسْوَدِ، عَنْ عائِشَةَ قالَتْ: كانَ النَّبيُّ[3] ﷺ يَنامُ وَهوَ جُنُبٌ، وَلا يَمَسُّ ماءً.

حَدَّثَنا[4] هَنَّادُ، حَدَّثَنا وَكيعُ، عَنْ سُفْيانَ، عَنْ أبي إسْحاقَ نحوه.

[وَقَدْ رَوى][5] غَيْرُ واحِدٍ عَنْ الأسْوَدِ، عَنْ عائِشَةَ، عَنِ النَّبيِّ ﷺ: أنَّهُ كانَ يَتَوَضَّأُ قَبْلَ أنْ يَنامَ.

وَهذا أَصَحُّ مِنْ حَديثِ أبي إسْحاقَ، عَنِ الأسْوَدِ.

وَقَدْ رَوى عَنْ أبي إسْحاقَ هذا الحَديثَ شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ وَغَيْرُ

---

(١) «الأصل» (١١/ب)، «ظ» (ج١/١٤/ب)، «أ» (١٩/ب)، «م» (١٩/أ)، «ت» (١٥/ب)، «ل» (٢٤/أ)، «ط» (١/٢٠٢/ح١١٨، ١١٩).

(٢) في «أ»: باب الجنب..، وفي «ط»: باب ما جاء في...

(٣) في «ط»: رسول الله.

(٤) في «ط»: وقال حدثنا.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من: «أ».

وَاحِدٍ، وَيَرَوْنَ أَنَّ هَذَا غَلَطاً[1] مِنْ أَبِي إِسْحَاقَ.

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على الأسود بن يزيد، واختلف عليه في لفظه على وجهين:

١ ـ الأسود، عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ ينام وهو جنب، ولا يمس ماءً.

٢ ـ الأسود، عن عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ كان يتوضأ قبل أن ينام.

الوجه الأول:

١ ـ رواية سليمان بن مهران الأعمش:

أخرجها النسائي في «السنن الكبرى» (٩٠٥٢) عن هناد،

وأحمد (٢٤٢٠٧)،

وابن ماجه (٥٨١) من طريق محمد بن الصباح،

والطوسي (٨٩) من طريق يعقوب الدورقي،

---

(١) في «م»: يرون هذا غلطاً، وفي «ت»، «ل»: يرون أن هذا، وفي «ل»، «ط»: غلط.

والطحاوي في «شرح المعاني» (١/١٢٥) من طريق علي بن معبد، والحجاج بن إبراهيم،

وابن عساكر في «معجم الشيوخ» (١١٥٥)، والأبرقوهي في «معجمه» (٢٨/ب ـ ٢٩/أ) من طريق محمد بن الحجاج الضبي،

ستتهم (أحمد، ومحمد، ويعقوب، وعلي، والحجاج، والضبي) عن أبي بكر بن عياش ولفظ هناد مثله، والباقون بنحوه وعند بعضهم زيادة،

وأخرجها أبو الشيخ في «كتاب ذكر الأقران» (٣/ب)، وابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» (١٢٤)، والذهبي في «السير» (٢٠/٤٩٣)[1] من طريق منصور بن أبي الأسود بنحوه،

كلاهما (أبوبكر، ومنصور) عن الأعمش به.

٢ـ رواية سفيان الثوري:

أخرجها إسحاق (٩٦٩) ـ ومن طريقه أبو محمد الحسن بن أحمد المخلدي في «الفوائد المنتخبة» (٢٨٨/ب) ـ.

وابن ماجه (٥٨٣) عن علي بن محمد الطنافسي،

وأبو يعلى (٤٧٢٩) عن عبد الأعلى بن حماد النرسي،

---

(١) وقع فيه: منصور عن أبي الأعمش وهو غلط ظاهر.

والمخلدي في «الفوائد المنتخبة» (٢٨٨/ب) من طريق أبي عامر العقدي، أربعتهم (إسحاق، وعلي، وعبد الأعلى، والعقدي) عن وكيع،

وأخرجها الطيالسي (١٣٩٧) ـ ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٢٠١)ـ.

وعبد الرزاق (١٠٨٢) ـ ومن طريقه ابن المنذر (٦٠٥)، وابن حزم (١/ ٨٧)، والذهبي في «السير» (١٢/ ٤٨٣) ـ.

وأحمد (٢٤٧٩٩) عن عبد الله بن يزيد العدوي،

وأبو داود (٢٢٨) ـ ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (٢٦٨) ـ وأبو عمرو عثمان بن أحمد بن السماك في «فوائده» (ج٩/ ١٣٥/أ)[1]، وأبو نعيم في «ذكر أخبار أصبهان» (٢/ ٩١ـ٩٢) من طريق محمد بن كثير،

ومحمد بن سليمان الباغندي الكبير في «الأمالي» (٦٢)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/ ١٢٤)، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» (١٢٥) من طريق أبي عاصم الضحاك بن مخلد،

والباغندي الكبير في «الأمالي» (٦٢) عن قبيصة بن عقبة، وأبي منصور الحارث بن منصور الواسطي،

والطحاوي في «شرح المعاني» (١/ ١٢٤)، والمخلدي في «الفوائد

(١) ويعرف هذا الجزء بـ: فوائد حنبل بن إسحاق أيضاً.

المنتخبة» (٢٨٨/ب) من طريق أبي عامر العقدي،

والبغوي في «الجعديات» (١٧٨٧، ١٧٨٨)، والذهبي في «معجم الشيوخ» (١/٣٦٥) من طريق علي بن الجعد،

وإبراهيم بن عبد الصمد الهاشمي في «الأمالي» (٤١) من طريق عبد الله بن الوليد العدني نحوه،

وإبراهيم بن محمد المزكي في «الفوائد المنتخبة» (ج١/٨٤/أ) من طريق سليم بن أخضر،

والمخلدي في «الفوائد المنتخبة» (٢٨٨/ب) من طريق أبي أحمد الزبيري،

وأبو بكر أحمد بن علي بن لال في «أحاديث أبي عمران موسى بن هارون البزاز» (٤٨/ب) من طريق موسى بن مسعود،

كلهم (وكيع، والطيالسي، وعبد الرزاق، وعبد الله، ومحمد، والضحاك، وقبيصة، وأبو منصور، والعقدي، وعلي، والعدني، وسليم، والزبيري، وموسى) عن سفيان الثوري به ولفظ الطيالسي وأبي عاصم، والطحاوي عن العقدي مثله، والباقون نحوه، وأحال الباغندي بلفظ قبيصة، وأبي منصور[1].

---

(١) وخالفهم رواد بن الجراح ـ وهو ضعيف جداً في الثوري خاصة كما سيأتي (ص ١٠٥٧) ـ فرواه عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن الحارث الأعور، عن علي بن=

٣ـ رواية شعبة بن الحجاج:

أخرجها إسحاق (٩٧٠، ٩٧١) ـ ومن طريقه المخلدي في «الفوائد المنتخبة» (٢٨٨/ب) ـ وأحمد (٢٥٤٧٤، ٢٥٤٧٥)، والترمذي في «الشمائل» (٢٦٤)، وإبراهيم بن محمد المزكي في «الفوائد المنتخبة» (ج١/٨٤/أ) من طريق شعبة بمعناه مطولاً ولفظ المزكي بنحوه،

وأخرجه محمد بن الحسن في «الآثار» (٤٦)، وأبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» (٢٠٩ـ٢١٦) من طريق أبي حنيفة بمعناه،

وأبو نعيم الفضل بن دكين في «كتاب الصلاة» (ج١/٣/أ)، وإسحاق (٩٧٢، ٩٧٣)، وأحمد (٢٤٧٥٠، ٢٤٧٥٢)، ومسلم (٧٣٩)، وفي «كتاب التمييز» (٤٠)، وابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» (ق/١٦٥/ب)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/٢٠١) من طريق زهير بن معاوية، بمعناه مطولاً إلا لفظ أبي نعيم، ومسلم فبنحوه، وحذف مسلم في رواية «الصحيح» جملة: «قبل أن يمس ماء»، ولم يسق ابن أبي خيثمة اللفظ،

وابن أبي شيبة (١/٦٢) ـ وعنه ابن ماجه (٥٨٢) ـ والطحاوي في «شرح المعاني» (١/١٢٥)، وابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» (٦٤٠) من

=أبي طالب رضي الله عنه، أخرج روايته الضياء المقدسي في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (٤٣/أ)، وانظر «العلل» للدارقطني (٣/١٦٤/س ٣٣٠).

طريق أبي الأحوص سلام بن سليم بمعناه،

وإسحاق (٩٧٥) من طريق أبي بكر بن عياش بمعناه،

وإسحاق (٩٧٤)، وأحمد (٢٥٨٣٣)، والباغندي الكبير في «الأمالي» (٦٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٤/٧٦٦) من طريق إسرائيل بن يونس مثله، ورواية أحمد مطولة، وأحال إسحاق باللفظ،

وأحمد (٢٥١٧٨، ٢٥٤١٦)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٩٠٥٤)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/١٢٥)، وابن المقرئ في «معجمه» (٧٢٩)، وابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» (١٢٥) من طريق إسماعيل بن أبي خالد بنحوه، وذكر النسائي بعضه، وأحال الطحاوي باللفظ،

وأحمد (٢٤٨٢٢) من طريق شريك بن عبد الله النخعي،

والباغندي الكبير في «الأمالي» (٦٢) من طريق عمر بن أبي زائدة مثله،

والنسائي في «السنن الكبرى» (٩٠٥٣)، والدارقطني في «العلل» (٥/٥٩/أ)، والمخلدي في «الفوائد المنتخبة» (٢٨٨/ب)، وأبو الحسن علي ابن الحسن الخِلَعِي في «فوائده الخِلَعِيّات» (ج١٣/١١٦/ب) من طريق مطرف ابن طريف بمعناه،

وابن عدي (٦/٤٠٩) من طريق أبي حماد مفضل بن صدقة الحنفي،

وابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» (١٢٦) من طريق زكريا ابن أبي زائدة بنحوه،

وابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» (١٤٤)، والخطيب في «المؤتنف» (ج١٤/١١/أ) من موسى بن عقبة بمعناه،

والحاكم في «معرفة علوم الحديث» (١٢٥) من طريق أبي عوانة الوضاح اليشكري بنحوه،

وأبو نعيم في «ذكر أخبار أصبهان» (١/٣١٨) من طريق حمزة الزيات بنحوه،

كلهم (الأعمش، والثوري، وشعبة، وأبو حنيفة، وزهير، وسلام، وأبو بكر، وإسرائيل، وإسماعيل، وشريك، وعمر، ومطرف، ومفضل، وزكريا، وموسى، وأبو عوانة، وحمزة) عن أبي إسحاق السبيعي، عن الأسود بن يزيد،

وأحمد (٢٤٨٤٣) من طريق كريب بن أبي مسلم بنحوه،

كلاهما (الأسود، وكريب) عن عائشة رضي الله عنها.

الوجه الثاني:

١ـ أخرجه الطيالسي (١٣٨٤) ـ ومن طريقه أبو نعيم في «المستخرج» (ل٦٢/ب)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/٢٠٢) ـ وابن أبي شيبة

(٦١/١) ـ ومن طريقه مسلم (٢٤٨/١)، والبيهقي (٢٠٢/١ ـ ٢٠٣) ـ وإسحاق (٩٤١)، وأحمد (٢٤٩٩٢، ٢٥٦٢٥، ٢٥٦٣٨)، ومسلم في «كتاب التمييز» (٤١)، وأبو داود (٢٢٤)، والنسائي (٢٥٥)، وفي «السنن الكبرى» (٩٠٤٧)، وفي «حديث شعبة وسفيان مما أغرب بعضهم على بعض» (ج٤/٥٩/ب)، وابن خزيمة (٢١٥)، وأبو عوانة (٢٧٨/١)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١٢٥/١)، وابن المظفر في «غرائب حديث شعبة» (٣١)، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» (١٢٥)، والضياء المقدسي في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (٩٥/ب) من طريق الحكم بن عتيبة، عن إبراهيم النخعي، ولفظ الطيالسي: كان رسول الله ﷺ إذا كان جنباً فأراد أن ينام أو يأكل توضأ، ولفظ البيهقي، وأحمد، والباقون نحوه،

٢ـ وإسحاق (٩٤٢)، وأحمد (٢٦٣٨٥)، وأبو يعلى (٤٧٧٢) من طريق محمد بن إسحاق بنحوه، ولفظ أبي يعلى مطول،

وأخرجه أحمد (٢٦٢٧٩)، والبيهقي (٢٠٢/١) من طريق سليمان بن حيان بنحوه،

وأحمد (٢٥٩٢١)، ومسلم في «كتاب التمييز» (٤١) عن محمد بن عبد الله بن نمير بنحوه،

كلاهما (أحمد، ومحمد) عن عبد الله بن نمير،

كلاهما (سليمان، وابن نمير) عن حجاج بن أرطاة[1]،

كلاهما (حجاج، وابن إسحاق) عن عبد الرحمن بن الأسود،

كلاهما (النخعي، وعبد الرحمن) عن الأسود بن يزيد به.

والحديث أخرجه البخاري (٢٨٦)، ومسلم (١/٢٤٨/ح٣٠٥)، وفي «كتاب التميز» (٤٣)، وعبد الرزاق (١٠٧٣)، وأبو نعيم في «كتاب الصلاة» (ج١/٣/أ، ب)، وابن أبي شيبة (١/٦٠، ٦١)، وإسحاق (٤٩٧، ٤٩٨)، وأحمد (٢٤٧٥٨)، وابن ماجه (٥٨٤)، وأبو داود (٢٢٢) - ومن طريقه البيهقي في «المعرفة» (١٥٢٠) - والنسائي (٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨)، وفي «السنن الكبرى» (٩٠٤٣، ٩٠٤٤، ٩٠٤٥، ٩٠٤٦)، وأبو يعلى (٤٥٢٢، ٤٥٩٥، ٤٧٨٢، ٤٨٩١)، وابن خزيمة (٢١٣)، وأبو عوانة (١/٢٧٧)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/١٢٦)، ومحمد بن مخلد الخضيب في «حديثه» - بانتقاء أبي بكر الجعابي - (ج٢/ل١٥٠)، وابن الأعرابي في «المعجم» (١١١)، وأبو العباس محمد بن يعقوب الأصم في «أماليه» (٢٥٦/أ)، وابن حبان (١٢١٧)، وأبو علي الصواف في «فوائده» (ج٣/ل٣١٥)[2]، والطبراني في

---

(١) فصلت طرق روايته لأنه وقع عليه اختلاف في لفظ روايته، سيأتي بيانه في دراسة رواية عبد الرحمن إن شاء الله.

(٢) هذا الحديث ساقط من النسخة المطبوعة.

«مسند الشاميين» (ل٥٣٤)، وابن المقرئ في «معجمه» (٦٦) - ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧٦٦/١٤) - والدارقطني (١/١٢٥/ح١، ٢، ٣)، والمخلدي في «الفوائد المنتخبة» (٢٨٧/ب، ٢٨٨/أ)، وابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» (١٢٧، ١٢٨)، وأبو طاهر المخلص في «الفوائد المنتقاة» - رواية ابن النَّقُّور - (الثاني من ج٤/ل١٥٢)، وأبو نعيم في «المستخرج» (ل٦٢/ب)، وابن بشران في «الأمالي» (ج١٠/١١١/ب)، والنجيرمي في «الفوائد المخرجة من مسموعاته» (ج٧/٤٣/أ)، والبيهقي (١/٢٠٠)، والخطيب في «التاريخ» (٣٦٨/٩)، والخِلَعِي في «الخِلَعِيّات» (ج١٦/١٥٩/ب)، والبغوي في «شرح السنة» (٢٦٥، ٢٦٦)، وزاهر الشَّحَامِي في «حديث عبدالرحمن بن بشر العبدي» (٣٢/أ)، والسِّلَفِيُّ في «معجم السفر» (٩٩٥)، والطيوري في «الطيوريات» (ج١/٣/ب)، وأبو موسى المديني في «اللطائف» (٦١/ب)، والضياء المقدسي في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (٩٥/ب، ١٣٧/أ) من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، ولفظ البخاري: سألت عائشة أكان النبي ﷺ يرقد وهو جنب؟ قالت: نعم ويتوضأ، والباقون نحوه، وفي رواية النسائي، والدارقطني، والبغوي زيادة.

وأخرجه البخاري (٢٨٨)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٩٠٤١، ٩٠٤٢، ٩٠٤٦)، وأبو الحسن أحمد بن عمير بن جوصا الدمشقي في «جزء

من حديثه» (٦٧/أ)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/١٢٦)، ومحمد بن مخلد الخضيب في «حديثه» - بانتقاء أبي بكر الجعابي - (ج٢/ل١٦٠)، والدارقطني (١/١٢٦/ح٢)، وأبو الحسين محمد بن أحمد بن سمعون في «أماليه» (٥١/أ-ب)، والخطيب في «التاريخ» (٥/١٤٠)، والبيهقي (١/٢٠٠) من طريق عروة بن الزبير، ولفظ البخاري: كان النبي ﷺ إذا أراد أن ينام وهو جنب غسل فرجه وتوضأ للصلاة، والباقون بنحوه، وفي لفظ الدارقطني زيادة، وأحال الطحاوي باللفظ[1].

وأخرجه مسلم (٣٠٧)، وإسحاق (١١٣٤)، وأحمد (٢٤٤٩٧، ٢٥٢٠١)، وأبو داود (١٤٣٧)، والنسائي (٤٠٤)، وابن خزيمة (٢٥٩)، وأبو عوانة (١/٢٧٨)، والمخلدي في «الفوائد المنتخبة» (٢٩٥/ب) - ومن طريقه أبو عثمان سعيد بن أبي سعيد العيار في «فوائده» (٧٨/ب)، والشَّحَامِي في «حديث محمد بن إسحاق السَّرَّاج» (١١٥/ب) - وأبو نعيم في «المستخرج» (ل٦٢/ب)، والبيهقي (١/٢٠٠) من طريق عبد الله بن أبي قيس ولفظ مسلم: سألت عائشة عن وتر رسول الله ﷺ - فذكر الحديث - قلت:

(١) ولحديثه طريق أخرى، أخرجها العقيلي في «الضعفاء» (٣/٣٩١)، وتمام في «فوائده» (٧٠٧)، والخطيب في «تلخيص المتشابه» (١/٢٧٤)، وفي «التاريخ» (٣/٢٨٧) وفي سندها عبد الله بن يزيد وهو: ابن داب؛ منكر الحديث، وقد أتى في الحديث عن عروة بلفظ منكر.

كيف كان يصنع في الجنابة؟ أكان يغتسل قبل أن ينام؟ أم ينام قبل أن يغتسل؟ قالت: كل ذلك قد كان يفعل، ربما اغتسل فنام، وربما توضأ فنام...)، والباقون نحوه، وفي لفظ أحمد، وأبي داود، وأبي نعيم زيادة، ولفظ إسحاق أخصر منه.

وأخرجه عبد الرزاق (١٠٧٦) ـ وعنه إسحاق (٨٠٧)، ومن طريقه المخلدي في «الفوائد المنتخبة» (٢٨٨/أ)، وعن عبد الرزاق أخرجه أحمد (٢٥٣٧٠) ـ من طريق يحيى بن يعمر ولفظه: سألت عائشة هل كان رسول الله ﷺ ينام وهو جنب؟ قالت: ربما اغتسل قبل أن ينام، وربما نام قبل أن يغتسل، ولكنه يتوضأ..)، والباقون مثله.

وأخرجه أحمد (٢٤٩٢٦)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١٢٦/١) من طريق أبي عمرو مولى عائشة نحو لفظ يحيى بن يعمر، وأحال الطحاوي باللفظ.

خمستهم (أبو سلمة، وعروة، وعبد الله، ويحيى، وأبي عمرو) عن عائشة رضي الله عنها.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على الأسود بن يزيد، واختلف عليه في لفظه على وجهين:

١ـ الأسود، عن عائشة ﵂: كان رسول الله ﷺ ينام وهو جنب، ولا يمس ماءً.

٢ـ الأسود، عن عائشة ﵂: أن رسول الله ﷺ كان يتوضأ قبل أن ينام.

والأسود هو: ابن يزيد بن قيس النخعي، أبو عمرو الكوفي، وهو ثقة باتفاق[(١)].

ورواه عنه على الوجه الأول:

١ـ عمرو بن عبد الله بن عبيد الهمداني، أبو إسحاق السبيعي، أحد أئمة التابعين، ومن كبار الحفاظ، تكلم فيه من جهة التدليس، والرواية عن المجهولين، والاختلاط، وقد فصلت ترجمته في رسالتي: «أحاديث أبي إسحاق السبيعي التي ذكر الدارقطني فيها اختلافاً»[(٢)]، وأذكر هنا خلاصة ذلك:

أما التدليس فالذي تبين لي أن تدليسه قليل وهو من تدليس الإسناد أو من تدليس العطف، وليس حقه أن يكون في الثالثة[(٣)] على تقسيم ابن حجر، بل الذي تبين لي أنه من أهل المرتبة الثانية، وقد ذكرت في الدراسة أن مجرد

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (١/٢٣٣/ت٥٠٩)، «التهذيب» (١/٣٤٢/ت٦٢٥).

(٢) (١/١٥ـ٧٧).

(٣) «التعريف» (١٤٦/ت٩١).

العنعنة في الإسناد ليست دليلاً على وقوع التدليس وذكرت شواهد ذلك من نصوص الأئمة وعملهم في حديث أبي إسحاق وغيره، كما وذكرت قرائن تشعر بارتكاب أبي إسحاق التدليس، وقرائن تشعر بعدم تدليسه.

وأما الرواية عن المجهولين فذكرها غير واحد، وليس يلحق أبا إسحاق في هذا شيء يتعلق بضبطه فما كان في الحديث من غلط أو نكارة فهو من المروي عنه إذ حال أبي إسحاق في الحفظ والإتقان لا تحتمل مثل هذه النكارة، وَلْيُعلم أن من شيوخه من لم تتفق كلمة النقاد على جهالتهم بل هم محل خلاف.

وأما الاختلاط فهو من أكثر ما وقع فيه الاختلاف في حال أبي إسحاق، وما حصل لأبي إسحاق آخر حياته من تغير الحفظ اختلفت عبارة أهل العلم في وصفه، فمنهم من سماه اختلاطاً مطلقاً، ومنهم من وصف حاله بأنه شبه الاختلاط، ومنهم من وصف ذلك الحال بسوء الحفظ وهو الذي انتصر له الذهبي كثيراً، والذي خلصت إليه دراستي لأحاديثه أن الاختلاط الذي يراد به رد حديث من روى عنه بأخرة ليس مقصوداً هنا، وقد ذكرت شواهد ذلك ودلائله من عمل الأئمة في حديثه، وخلصت إلى أن غاية ما تدل عليه نصوص أهل العلم أن يحترز مما ينفرد به صغار أصحابه في الأسانيد والمتون والله أعلم.

وأما مراسيله فضعيفة كما نص عليه يحيى القطان، وأبو داود[1].

ورواه عنه على الوجه الثاني:

١ـ إبراهيم بن يزيد النخعي، ثقة متفق على توثيقه[2].

وقد اختلف على إبراهيم في هذا الحديث على وجهين:

١ـ إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة رضي الله عنها: أن النبي ﷺ.

٢ـ إبراهيم: أن النبي ﷺ مرسلاً.

فرواه عنه على الوجه الأول:

الحكم بن عتيبة، وهي التي تقدمت في التخريج.

ورواه عن إبراهيم على الوجه الثاني:

منصور بن المعتمر، أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٩٠٤٨، ٩٠٤٩)، ومنصور بن المعتمر ثقة، وجمهور أهل العلم يقدمونه على الحكم في النخعي[3].

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٢/١٠٢/ت٤٤٠٠)، «التهذيب» (٨/٦٣/١٠٠)، «أحاديث أبي إسحاق» (١/٦٠ـ٧٦).

(٢) انظر (ص ٣٠٥).

(٣) انظر ترجمته (ص ٣٠٩).

وقد جزم الإمام أحمد، ومسلم بأن إبراهيم النخعي روى هذا الوجه[1]، ورواية إبراهيم لم يسندها أحد إلا من طريق الحكم كما تقدم في التخريج، وقد خالفه منصور، ويظهر من صنيع النسائي أنه أعلها برواية منصور، فإنه أخرج رواية الحكم ثم قال بعدها: «خالفه منصور»، وفي جزم أحمد، ومسلم بأن إبراهيم روى هذا الوجه دليل على أن الوجه الأول صحيح، ولعل النخعي كان يرسله أحياناً، والله أعلم.

٣ـ عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد النخعي، أبو حفص الكوفي، وهو ثقة بالاتفاق[2].

وقد وقع في روايته اختلاف في لفظها، فحديثه رواه عنه محمد بن إسحاق، وحجاج بن أرطاة.

ورواه عن حجاج: سليمان بن حيان، وعبد الله بن نمير.

ورواه عن ابن نمير: الإمام أحمد، ومحمد بن عبد الله بن نمير.

فلفظ رواية أحمد، عن ابن نمير: «كان رسول الله ﷺ يجنب من الليل ثم يتوضأ وضوءه للصلاة حتى يصبح ولا يمس ماءً».

---

(١) انظر: «التلخيص الحبير» (١/١٤٩)، «التمييز» (١٨١)، ولاحظ المفاضلة بين الحكم ومنصور في ترجمة منصور، وأن أحمد يقدم الحكم بن عتيبة في رواية، ويوافق الجمهور فيقدم منصور بن المعتمر في أخرى.

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (١٦/٥٣٠/ت٣٧٥٨)، «التهذيب» (٦/١٤٠/٢٨٦).

فقوله: «ولا يمس ماء»، تفرد بها أحمد، عن ابن نمير، عن حجاج، ولم يذكرها محمد بن عبد الله بن نمير، عن أبيه، عن حجاج، وهكذا رواه سليمان بن حيان، عن حجاج، ومحمد بن إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، كلهم لم يذكروا هذه اللفظة في حديثهم، وأظن - والله أعلم - أن هذا غلط من حجاج بن أرطاة فإنه كثير الخطأ والتدليس[1]، ولم يصرح حجاج في شيء من طرق الحديث بالسماع، ولولا متابعة ابن إسحاق له لكانت رواية غير محفوظة عن عبد الرحمن بن الأسود، والله أعلم.

فالحديث مداره على الأسود بن يزيد، واختلف عليه في لفظه على الوجهين السابق بيانهما، وقد اختلف أهل العلم في رواية أبي إسحاق السبيعي، فذهب قوم إلى تضعيف هذا الحديث:

فقال إسماعيل بن أبي خالد لما سمع الحديث من الثوري: «يا فتى، يُشد هذا الحديث بشيء»؟![2].

وقال شعبة: «قد سمعت حديث أبي إسحاق أن النبي ﷺ كان ينام جنباً، ولكني أتقيه»[3].

---

(١) «التقريب» (١١١٩).

(٢) سنن ابن ماجه (١/ ١٩٢).

(٣) علل الرازي (١١٥).

وقال يزيد بن هارون: «هو وهم»[(١)].

وقال أحمد بن صالح المصري: «لا يحل أن يُروى هذا الحديث»، قال ابن رجب: «يعني: أنه خطأ مقطوع به، فلا تحل روايته دون بيان علته»[(٢)].

وقال أحمد: «ليس بصحيح»، وقال: «لو لم يخالف أبا إسحاق في هذا إلا إبراهيم وحده لكفى، فكيف وقد وافقه عبد الرحمن بن الأسود، وكذلك روى عروة، وأبو سلمة عن عائشة»[(٣)].

وقال مسلم: «فهذه الرواية عن أبي إسحاق خاطئة»[(٤)].

وقال أبو داود: «هذا الحديث ليس بصحيح»[(٥)].

وقال الترمذي: «.. ويرون أن هذا غلطاً من أبي إسحاق».

وقال الدارقطني بعد حكايته للخلاف: «والصحيح من ذلك ما رواه

---

(١) سنن أبي داود (١/١٥٥).

(٢) «فتح الباري» (١/٣٦٢).

(٣) «التلخيص» (١/١٤٩)، وما تقدم من تفصيل طرق الحديث عن عائشة رضي الله عنها يدل على أن حديث أبي إسحاق ليس له أصل عنها رضي الله عنها، وقد استدل الإمام هنا برواية عروة، وأبي سلمة على ترجيح رواية إبراهيم على رواية أبي إسحاق، وكذلك رواه عبد الله بن أبي قيس، ويحيى بن يعمر، وأبي عمرو مولى عائشة عن عائشة رضي الله عنها.

(٤) «التمييز» (١٨١).

(٥) «النكت الظراف على تحفة الأشراف» (١١/٣٨٠).

عبد الرحمن ابن الأسود، وإبراهيم النخعي، عن الأسود، عن عائشة»[١].

وكذا حكى البيهقي عن الحفاظ الطعن في هذه الرواية فقال: «... وذلك لأن الحفاظ طعنوا في هذه اللفظة وتوهموها مأخوذة عن غير الأسود، وأن أبا إسحاق ربما دلس، فرأوها من تدليساته، واحتجوا على ذلك برواية إبراهيم النخعي، وعبد الرحمن بن الأسود، عن الأسود بخلاف رواية أبي إسحاق»[٢].

وقال ابن القيم: «والصواب ما قاله أئمة الحديث الكبار مثل يزيد بن هارون، ومسلم، والترمذي وغيرهم من أن هذه اللفظة وهم وغلط»[٣].

وهذه النصوص أيضاً تدل على أن الحديث ليس معروفاً إلا من رواية أبي إسحاق، وقد نص ابن عساكر على تفرده به[٤].

وذهب قوم إلى تصحيح رواية أبي إسحاق من جهة الرواية وهم:

١ـ العقيلي فقد ساق الحديث من طريق منكر، ثم قال: «وهذا الحديث يروى بغير هذا الإسناد من جهة تثبت»[٥].

---

(١) «العلل» (٥/٥٨/ب).

(٢) «السنن» (١/٢٠٢).

(٣) «تهذيب السنن» ـ مع «العون» ـ (١/٣٨١).

(٤) «معجم الشيوخ» (٢/٩١٣).

(٥) «الضعفاء» (٣/٣٩١)، وتقدمت الإشارة إلى هذا في طرق الحديث عن عروة بن الزبير.

٢ـ الدارقطني، نقل ذلك عنه ابن حجر فقال: «وقال الدارقطني في «العلل»: يشبه أن يكون الخبران صحيحين»[١].

وقد وهم ابن حجر على الدارقطني في هذا النقل، ونص كلام الدارقطني في «العلل» هكذا: «وقال بعض أهل العلم: يشبه أن يكون الخبران صحيحين..»[٢].

فالدارقطني لم يصحح رواية أبي إسحاق، بل حكى عن بعض أهل العلم أنهم صححوها، وقد تقدم أنه صحح رواية النخعي، وعبد الرحمن ابن الأسود.

٣ـ أبو عبد الله الحاكم[٣].

٤ـ البيهقي فقال: «وحديث أبي إسحاق السبيعي صحيح من جهة الرواية، وذلك أن أبا إسحاق بين سماعه من الأسود في رواية زهير بن معاوية عنه، والمدلس إذا بين سماعه ممن روى عنه وكان ثقة فلا وجه لرده..»[٤].

---

(١) «التلخيص» (١/١٤٩).

(٢) «العلل» (٥/٥٨/ب).

(٣) حكاه البيهقي في «السنن» (١/٢٠٢).

(٤) المصدر السابق.

فاحتج البيهقي على تصحيح حديث أبي إسحاق من جهة الرواية بأن أبا إسحاق قد صرح بالسماع من الأسود في رواية زهير عنه.

وهذا الذي احتج به البيهقي غير صحيح، لأن رواية زهير بن معاوية عن أبي إسحاق فيها نظر، فزهير سمع من أبي إسحاق بعد اختلاطه، نص على هذا ابن معين، وأحمد، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وقال أحمد: «في حديثه عن أبي إسحاق لين»، وقال أحمد: «هؤلاء الصغار زهير، وإسرائيل يزيدون في الإسناد وفي الكلام»[1].

ففي هذا نظر، فلم يذكر أحد عنه التصريح بالسماع إلا زهير، وقد علمت ما في روايته، وقد أشرت سابقاً إلى أنني خلصت في دراسة أحاديثه إلى الاحتراز من الزيادات التي ينفرد بها عن أبي إسحاق من سمع منه بأخرة، وزهير من هؤلاء، وعلى هذا وبالنظر إلى ما في الحديث من النكارة فاحتمال تدليس أبي إسحاق في هذا الحديث وارد، ويحتمل أن يكون غلط فيه وهو أقرب عندي لأن الأئمة حكموا بغلطه هو، ولو كان التدليس واقعاً أو محتملاً لأُشير إليه.

ثم إني تأملتُ وجه غلط أبي إسحاق فإنه من الحفظِ بالمكان الذي لا يخفى، فلاحَ لي أن سبب غلطه في الحديث هو الاختصار، ووجه ذلك أنك

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (٩/٤٢٤)، «شرح العلل» (٢/٧٠٩، ٧١٠).

إذا تأملت روايات الجماعة عن أبي إسحاق رأيت في هذا اللفظ اختصاراً للفظ رواية الأسود عن عائشة رضي الله عنها، ولفظه بتمامه كما رواه شعبة، عن أبي إسحاق، عن الأسود قال: سألت عائشة عن صلاة رسول الله ﷺ بالليل، فقالت: «كان ينام أول الليل ثم يقوم، فإذا كان من السحر أوتر، ثم أتى فراشه، فإن كانت له حاجة ألمّ بأهله، فإذا سمع الأذان وثب، فإن كان جنباً أفاض عليه الماء وإلا توضأ ثم خرج إلى الصلاة»، فلعل أبا إسحاق فَهِمَ من قولها رضي الله عنها: «فإن كان جنباً أفاض عليه الماء» أنه كان ينام على جنابة فلا يمس الماء مطلقاً، فاختصر لفظه إلى هذا المعنى، وهذا لم يأتِ به غيرُهُ، ولو كان روى الحديث بتمامه كما سمعه من شعبة لكان صواباً، فإن لفظ الأسود لم يَعْرِض للوضوء قبل النوم بنفي ولا إثبات بل سكت عنه، وقد دلت عليه باقي الأحاديث في الباب عن عائشة رضي الله عنها وغيرها كما سيأتي عند الكلام على حديث غُضيف بن الحارث(١).

وذهب بعضهم إلى تصحيح حديث أبي إسحاق بالجمع بينه وبين غيره من الروايات:

فذكر الدارقطني عن بعض أهل العلم وجهاً في الجمع فقال: «وقال بعض أهل العلم: يشبه أن يكون الخبران صحيحين، وأن عائشة قالت: ربما

---

(١) انظر (ص ٣٤٤).

كان النبي ﷺ قدم الغسل، وربما أخره، كما حكى ذلك غضيف بن الحارث، وعبد الله بن أبي قيس وغيرهما[1] عن عائشة، وأن الأسود حفظ ذلك عنها، فحفظ أبو إسحاق تأخير الوضوء والغسل، وحفظ عبد الرحمن ابن الأسود وإبراهيم تقديم الوضوء على الغسل»[2].

وهذه الطريقة في التصحيح ليست منهج أئمة الحديث المتقدمين، يقول أبو بكر محمد بن حيدرة بن مُفَوِّز[3] بعد حكايته أقوال أهل العلم في تخطئة أبي إسحاق السبيعي في روايته: «وبعض المتأخرين من الفقهاء الذين لا يعتبرون الأسانيد، ولا ينظرون الطرق يجمعون بينهما بالتأويل..»[4].

ومع هذا فإن هذا الجمع فيه نظر، لأن أحداً لم ينقل عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ أخر الوضوء والغسل جميعاً إلا أبو إسحاق السبيعي، عن الأسود بن يزيد النخعي، وقد تقدم حديث عائشة رضي الله عنها من رواية أبي سلمة، وعروة، وعبد الله بن أبي قيس، ويحيى بن يعمر، وأبي عمرو مولاها، كلهم ذكروا عنها إما تقديم الغسل، وإما تأخيره لكن مع الوضوء.

---

(١) كمسروق، وروايته أخرجها الذهبي في «المعجم المختص» (٢٧٦) ولفظه: (كان رسول الله ﷺ يبيت جنباً..).

(٢) «العلل» (٥/٥٨/ب).

(٣) من أئمة الحديث وعلله الكبار بالأندلس، انظر ترجمته في «السير» (١٩/٤٢١).

(٤) نقله ابن القيم في «تهذيب السنن» (١/٣٨٠).

وحديث غضيف بن الحارث الذي أشار إليه الدارقطني أخرجه أحمد (٢٤٢٤٨، ٢٥١١٤) ـ ومن طريقه أبو داود (٢٢٦) ـ والنسائي (٢٢٢، ٢٢٣)، وابن المنذر (٥٩٥)، وأبو عمرو بن السماك في «حديثه» (ج٤/٧٨/أ)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٣٩١ـ٣٩٣)، و(ل٤٤١)، وابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» (١٢٩) ولفظ أحمد في الموضع الأول: عن عائشة رضي الله عنها قالت: ربما اغتسل في أول الليل، وربما اغتسل في آخره....، والباقون نحوه إلا رواية أبي داود فمثله.

فليس في حديثه ذكر الوضوء، إنما فيه ذكر تقديم الغسل أو تأخيره، فلم يَرْوِ فيه ما يعارض رواية الجماعة عن عائشة رضي الله عنها كما روى أبو إسحاق حين اختصر الحديث فذكر أنه ﷺ لا يمس ماءً.

وجمع بينهما آخرون بوجه آخر، فقال ابن حجر: «.. وعلى تقدير صحته فيُحمل على أن المراد لا يمس ماءً للغسل، ويؤيده رواية عبد الرحمن ابن الأسود، عن أبيه عند أحمد بلفظ: (كان يجنب من الليل، ثم يتوضأ وضوءه للصلاة حتى يصبح، ولا يمس ماءً)، أو كان يفعل الأمرين لبيان الجواز، وبهذا جمع ابن قتيبة[1]، ويؤيده ما رواه هشيم، عن عبد الملك، عن عطاء، عن عائشة رضي الله عنها مثل رواية أبي إسحاق، عن الأسود، وما رواه

(١) انظر: «تأويل مختلف الحديث» (ص ٢٨٧).

ابن خزيمة، وابن حبان في صحيحيهما عن عمر رضي الله عنه[1]: أنه سأل النبي ﷺ أينام أحدنا وهو جنب؟ قال: «نعم ويتوضأ إن شاء»، وأصله في الصحيحين دون قوله: (إن شاء)..»[2].

وهذا الجمع فيه نظر من ثلاثة أوجه:

١- أما رواية عبد الرحمن بن الأسود التي أشار إليها ابن حجر، فسبق الكلام عليها وأن هذا اللفظ الذي أُستشهد به وهو: (ولا يمس ماءً) غلط من حجاج بن أرطاة.

٢- رواية عطاء عن عائشة رضي الله عنها التي أشار إليها ابن حجر أخرجها أحمد (٢٥٧١٥) ولفظها: «كان رسول الله ﷺ تصيبه الجنابة من الليل وهو يريد الصوم فيغتسل بعدما يطلع الفجر ثم يتم صيامه».

وفي (٢٥٩٧٣) ولفظها: «كان رسول الله ﷺ تصيبه الجنابة من الليل وهو يريد الصيام فينام ويستيقظ ويصبح جنباً فيفيض عليه الماء ثم يصوم»[3].

---

(١) كان فيه: عن ابن عمر، وهو غلط، وإنما هو عن عمر رضي الله عنه.

(٢) «التلخيص» (١/ ١٤٩).

(٣) هكذا في «أطراف المسند» (١١٩٧٤)، والذي في «المسند»: (ثم يتوضأ)، وهو غلط لأن عائشة رضي الله عنها أرادت أن النبي ﷺ يصبح جنباً ولا يمنعه ذلك من الصيام، وانظر فوائد أبي علي الهروي (ج٢/ ١٨/ب).

وأخرجها النسائي في «السنن الكبرى» (٣٠١٩)، وعمر بن الزيات في «جزء من حديثه» (٢٦١/أ) بنحو الرواية الثانية.

وهذه الرواية يأتي في الاستدلال بها نظير ما تقدم في رواية غضيف، فإن عائشة ﵂ ذكرت تأخيره ﷺ للغسل، وهذا لا ينفي أنه يتوضأ ﷺ.

٣ـ حديث عمر ﵁ باللفظ الذي أشار إليه ابن حجر أخرجه ابن خزيمة (٢١١) من طريق أحمد بن عبدة الضبي، عن ابن عيينة، ولفظه: (ينام ويتوضأ إن شاء).

وعنه ابن حبان (١٢١٦) بمثله.

وخالف الضبي في هذا اللفظ ثلاثة من أصحاب ابن عيينة:

فأخرجه أحمد في «المسند» (١٦٥) ولفظه: (يتوضأ وينام إن شاء) وفيه وقال سفيان مرة: (ليتوضأ ولينم).

وأخرجه الحميدي (٦٥٧) ولفظه: (إذا توضأ ويطعم إن شاء).

وأخرجه ابن خزيمة (٢١٢) من طريق سعيد بن عبد الرحمن المخزومي، ولفظه: (إذا أراد أن ينام فليتوضأ).

ثلاثتهم (أحمد، والحميدي، والمخزومي) عن سفيان بن عيينة.

ففي لفظ أحمد، والمخزومي علق النبي ﷺ الأمر بالوضوء على إرادةِ الجنبِ النومَ، وهذا منافٍ لمعنى رواية الضبي، وكأن لفظ الضبي

مقلوب من لفظ رواية أحمد، وقد تابع المخزوميُّ أحمدَ على معنى روايته، وإنما جعلت الحمل فيه على الضبي لأن أحمد أجل وأحفظ، وقد تفرد الضبي بهذه اللفظة ولم يتابعه عليها أحد من الرواة عن ابن عيينة، والله أعلم.

والراجح أن رواية أبي إسحاق السبيعي غلط لما يأتي:

١ـ نص أئمة الحديث على أنه أخطأ في هذا الحديث.

٢ـ مخالفته للثقات من الرواة عن عائشة رضي الله عنها.

٣ـ ليس لحديث أبي إسحاق أصل صحيح من رواية الثقات عن الأسود، أو عن عائشة رضي الله عنها.

وأما حديث كريب بن أبي مسلم عن عائشة رضي الله عنها فإنه من رواية شريك القاضي، عن محمد بن عبد الرحمن مولى طلحة، عن كريب به، ولم أقف على من تابع شريكاً على هذا فهو غريب جداً، ثم هو بعد خلاف المحفوظ عن عائشة رضي الله عنها كما تقدم في حديث أبي إسحاق، ثم إنه كان يضطرب فيه فتارة يرويه عن عائشة رضي الله عنها، وتارة عن أم سلمة رضي الله عنها، أخرجه أحمد (٢٦٠١٢)، وعلى هذا فإن شريكاً كان لا يضبط الألفاظ جيداً فربما جاء بلفظ الحديث على وجه يستغرب[1].

---

(١) انظر دراسة حديث أنس رضي الله عنه الآتي برقم ٥٥.

الحكم على الحديث:

حديث عائشة ﵂ من رواية أبي إسحاق ضعيف لشذوذ متنه، فالمحفوظ عن النبي ﷺ أنه كان لا ينام جنباً إلا وهو متوضئ.

* * *

بابُ التَّيَمُمِ لِلْجُنُبِ إِذا لَمْ يَجِدِ الْماءَ[1][2]

١٣ـ حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بنُ بَشّارٍ وَمَحْمُودُ بنُ غَيْلانَ قالا: حَدَّثَنا أَبو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، حَدَّثَنا سُفْيانُ، عَنْ خالِدٍ الْحَذّاءِ، عَنْ أَبي قِلابَةَ، عَنْ عَمْرِو بنِ بُجْدانَ، عَنْ أَبي ذَرٍّ: أَنَّ رَسولَ اللَّه ﷺ قالَ: (إِنَّ الصَّعيدَ الطَّيِّبَ طَهورُ المُسْلِمِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الماءَ عَشْرَ سِنِينَ، فَإِذا وَجَدَ الماءَ فَلْيُمِسَّهُ بَشَرَتَهُ؛ فَإِنَّ ذلِكَ خَيْرٌ).

وقال محمود في حديثه: (إِنَّ الصَّعيدَ الطَّيِّبَ وَضوءُ المُسْلِمِ).

قالَ أبو عيسى: وَهكَذا رَوى غَيْرُ واحِدٍ عَنْ خالِدٍ الْحَذّاءِ، عَنْ أَبي قِلابَةَ، عَنْ عَمْرِو بنِ بُجْدانَ، عَنْ أَبي ذَرٍّ.

وَقَدْ رَوى هذا الْحَديثَ أَيُّوبُ عَنْ أَبي قِلابَةَ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَني عامِرٍ، عَنْ أَبي ذَرٍّ وَلَمْ يُسَمِّهِ، وَهذا[3] حَديثٌ حَسَنٌ [صَحيحٌ][4].

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على أبي قلابة، واختلف عليه على وجهين:

---

(١) «الأصـــل» (١٢/أ)، «ظ» (ج٢/١/ب)، «أ» (١٩/ب)، «م» (١٩/ب)، «ت» (١٦/أ)، «ل» (٢٤/ب)، «ط» (١/٢١١/ح١٢٤).

(٢) في «ط»: باب ما جاء في...

(٣) في «ط»: قال: وهذا...

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: «أ».

١ـ أبو قلابة، عن عمرو بن بجدان، عن أبي ذر رضي الله عنه.

٢ـ أبو قلابة، عن رجل من بني عامر، عن أبي ذر رضي الله عنه.

الوجه الأول:

أخرجه الطوسي في «المستخرج» (١٠٤) عن محمد بن بشار،

وأخرجه أحمد (٢١٦٠٨)[١]،

والمحاملي في «الأمالي» (١٢٠/ح٨١) من طريق أيوب بن الوليد،

ثلاثتهم (محمد، وأحمد، وأيوب) عن أبي أحمد الزبيري، ولفظ الطوسي مثله، وأحمد بنحوه، ولفظ المحاملي مختصر[٢]،

وعبد الرزاق (٩١٣) ـ ومن طريقه أحمد (٢١٤٠٨)، والطوسي (١٠٥)، وابن المنذر (١٧٥) ـ بمثله إلا أنه قال: هو خير، ولم يسق الطوسي اللفظ،

والبزار (ل١٨٧) من طريق قبيصة بن عقبة وأحال على ما قبله،

---

(١) تحرف فيه عمرو بن بجدان إلى: عامر بن بحران.

(٢) ولأيوب بن الوليد في هذا الحديث وجه آخر أخرجه المحاملي في «الأمالي» (٨٢) عن أبي أحمد الزبيري به إلا أنه أسقط ذكر عمرو بن بجدان فجعله عن أبي قلابة، عن أبي ذر رضي الله عنه، وأظنه هو الذي وهم فيه فإنه لا يعرف بجرح ولا تعديل، انظر ترجمته في تاريخ الخطيب (٧/ ١٠).

وابن الأعرابي (٧٢٩) من طريق محمد بن شرحبيل بنحوه،

أربعتهم (الزبيري، وعبد الرزاق، وقبيصة، ومحمد) عن سفيان،

وأبو داود (٣٣٢)، وابن حبان (١٣١١)، والحاكم (١/١٧٦) ـ وعنه البيهقي في «السنن الصغرى» (٢٤٥) ـ من طريق خالد بن عبد الله الواسطي بنحوه مطولاً،

وأخرجه البزار (ل١٨٧)، وابن حبان (١٣١٢)، والدارقطني (١/١٨٧/ح٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/٢١٢)، وفي «المعرفة» (١٦٣٤) من طريق يزيد بن زُرَيْعٍ ولفظ الدارقطني والبيهقي مثله، ولفظ البزار وابن حبان نحوه ولفظ الثاني مطول،

ثلاثتهم (سفيان، وخالد، ويزيد) عن خالد الحذاء به.

الوجه الثاني:

أخرجه الطيالسي (٤٨٤)، وإسماعيل بن إسحاق القاضي في «أحاديث أيوب السختياني» (٣٩/ب) من طريق حماد بن زيد بنحوه وعند الأول زيادة، ولفظ الثاني مطول،

والطيالسي (٤٨٤)، وأبو داود (٣٣٣) ـ ومن طريقه البيهقي في «المعرفة» (١٥١٣) ـ من طريق حماد بن سلمة بنحوه مطولاً،

وعبد الرزاق (٩١٢) ـ ومن طريقه الخطيب في «الفصل» (١٤٩/أ) ـ عن معمر بنحوه مطولاً،

وابن أبي شيبة (١/١٥٦)، وأحمد (٢١٣٤٢)، والدارقطني (١/١٨٧/ح٢) من طريق إسماعيل ابن عُلَيَّةَ بنحوه ولفظ الأخيرين مطول،

وأحمد (٢١٣٤٣) من طريق سعيد بن أبي عروبة بنحوه مطولاً،

وأحمد (٢١٤٠٨) عن عبد الرزاق بنحوه،

وابن الأعرابي (٧٢٩) من طريق محمد بن شرحبيل بنحوه،

والخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (١٤٩/أ) من طريق محمد بن يوسف الفريابي، وقبيصة بن عقبة، وأبي داود عمر بن سعد الحفري بنحوه،

خمستهم (عبد الرزاق، ومحمد، والفريابي، وقبيصة، والحفري) عن سفيان الثوري،

ستتهم (ابن زيد، وحماد، ومعمر، وابن عُلَيَّةَ، وسعيد، والثوري) عن أيوب السختياني به[(١)].

---

(١) وللحديث طريقان آخران عند الطبراني في «مسند الشاميين» (ل٥٢١، ٥١٦) إلا أنهما من رواية سعيد بن بشير الشامي ـ وهو ضعيف كما سيأتي (ص ٧٧٤) ـ وقد خالف الثقات في إسناده، وأخرجه الخِلَعِي في «الخِلَعِيّات» (ج١٢/١٠٦/ب) من طريق آخر وفي سنده من لم أجد ترجمته.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على أبي قلابة، واختلف عليه على وجهين:

١ـ أبو قلابة، عن عمرو بن بجدان، عن أبي ذر رضي الله عنه.

٢ـ أبو قلابة، عن رجل من بني عامر، عن أبي ذر رضي الله عنه.

وأبو قلابة هو: عبد الله بن زيد بن عمرو الجرمي، البصري الشامي ثقة باتفاق، وذكر الذهبي، والعلائي أنه يدلس، وجعله ابن حجر في الأولى، وهذا مذهب في التدليس متسعٌ، والذهبي يختار في رواية الراوي عمن لم يدركه أنها تدليس[١]، وقد أشار الحافظ ابن عبد البر إلى طائفة يذهبون إلى تسمية مثل هذا تدليساً ولم يسم أحداً منهم، وحكى أن الجمهور على تسميته إرسالاً لا تدليساً[٢]، والصحيح في حال أبي قلابة أنه غير مدلس، فإن أبا حاتم قال: «لا يعرف له تدليس»[٣].

ورواه عنه على الوجه الأول:

١ـ خالد بن مهران الحذاء، أبو المُنَازِل البصري، ثقة ثبت، تكلم فيه

---

(١) انظر تعريفه للتدليس في «الموقظة» (٤٧).

(٢) «التمهيد» (١ـ١٥ـ١٦).

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» (١٤/٥٤٢/ت٣٢٨٣)، «التهذيب» (٥/٢٢٤/ت٣٨٧)، «التقريب» (٣٣٣٣)، «التعريف» (٨٥/ت١٥).

لدخوله في عمل السلطان[1]، أو لتغير حفظه قليلاً بعد رجوعه من الشام، ولا يصح تدليسه لأنه غلط من بعض الرواة عليه[2].

ورواه عنه على الوجه الثاني:

١ ـ أيوب بن كيسان أبي تميمة السختياني، ثقة ثبت حجة[3].

ووقع في رواية أيوب اختلاف، فأخرج النسائي «السنن الكبرى» (٣١١)، وفي «المجتبى» (٣٢٢) ـ ومن طريقه الثعلبي في تفسيره (٤/ل٦٨/ب)، والجورقاني في «الأباطيل» (٣١٨) ـ وابن حبان (١٣١٣)، والدارقطني (١٨٦/١/ح١)، والبيهقي (٢١٢/١)، والخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (١٤٨/أ) من طريق مخلد بن يزيد ـ وهو «صدوق له أوهام»[4] ـ عن سفيان الثوري، عن أيوب، وخالد، عن أبي قلابة، عن عمرو بن بجدان، عن أبي ذر رضي الله عنه.

قال البيهقي: «تفرد به مخلد هكذا، وغيره[5] يرويه عن الثوري، عن

---

(١) الدوري (١٤٥/٢).

(٢) «جامع التحصيل» (١٧١/ت١٦٩)، «التعريف» (٨٠/ت١٠)، وانظر: «تهذيب الكمال» (١٧٧/٨/ت١٦٥٥)، «التهذيب» (١٢٠/٣/ت٢٢٤).

(٣) انظر (ص ٢٩٤).

(٤) «التقريب» (٦٥٤٠).

(٥) منهم: عبد الرزاق، ومحمد بن شرحبيل، والفريابي، وقبيصة بن عقبة، وأبو داود=

أيوب السختياني، عن أبي قلابة، عن رجل، عن أبي ذر رضي الله عنه».

والمحفوظ عن أيوب السختياني أنه لا يسمي الرجل بل يبهمه، فسماه مخلد بن يزيد في روايته عن الثوري، عن أيوب، ووهم فيه، قال الدارقطني: «وأحسبه حمل حديث أيوب على حديث خالد..»[1].

فهذا الحديث مداره على أبي قلابة، واختلف عليه:

١ـ فرواه خالد الحذاء عنه، عن عمرو بن بجدان، عن أبي ذر رضي الله عنه، فسمى الرجل.

٢ـ ورواه أيوب السختياني، عنه، عن رجل عن أبي ذر رضي الله عنه على الإبهام.

والروايتان محفوظتان عنه، ولا تنافي إحداهما الأخرى، ولذا صحح الترمذي الحديث من الوجه الأول فقال: «وهذا حديث حسن صحيح»[2]،

=الحفري كما تقدم في التخريج، وإبراهيم بن خالد، ووكيع بن الجراح، وأبو حذيفة موسى بن مسعود النهدي، ذكرهم الدارقطني في «العلل» (٦/٢٥٤، ٢٥٣).

(١) «العلل» (٦/٢٥٣)، وذكر الدارقطني وجوهاً أخرى في الحديث إما مرجوحة، أو ضعيفة، وانظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (٣/٣١٧).

(٢) ذكر الذهبي في «الميزان» (٣/٢٤٧) ما نصه: «حسنه الترمذي، ولم يرقه إلى الصحة للجهالة بحال عمرو»، والصحيح أن الترمذي حكم عليه بقوله: «حسن صحيح» كما في سائر=

وكذا صححه أبو حاتم الرازي(١)، وابن حبان، والدارقطني(٢)، والحاكم(٣)، وتسمية خالد الحذاء للرجل زيادة منه وهو ثقة فتقبل، ولهذا قال الدارقطني: «والقول قول خالد الحذاء»(٤).

والحديث مداره على عمرو بن بجدان العامري، وعمرو وثقه العجلي، وذكره ابن حبان في الثقات وصحح حديثه، وكذا صححه الترمذي، وأبو حاتم، والدارقطني، والحاكم مع تفرد عمرو به عن أبي ذر رضي الله عنه.

وقيل لأحمد: عمرو بن بجدان معروف؟ فقال: «لا»، وذكره بجهالة

=النسخ التي اعتمدت عليها سوى «أ»، وكذا في «التحفة» (٩/١٨١)، و«نصب الراية» (١/١٤٨، ١٤٩)، وانظر كلام أحمد شاكر في حاشية «الجامع» (١/٢١٣) فإنه حقق هذا.

(١) ذكره ابن حجر في «التلخيص» (١/١٦٢).

(٢) حكاه عنه ابن القيم في شرح «مختصر السنن» - مع العون - (١/٥٢٤)، وابن حجر في «الفتح» (١/٤٤٦) وليس في «العلل».

(٣) أما الذهبي فلم يتعقب الحاكم في «تلخيص المستدرك»، لكنه غمز الحديث في «الميزان» (٣/٢٤٧) فقال في ترجمة عمرو: «روى عنه أبو قلابة، وما قال: سمعت» وهذا مبني على ما سبق أن أشرت إليه في كلام الذهبي عن وصف أبي قلابة بالتدليس، وما ذكره أبو حاتم من أن أبا قلابة لا يعرف عنه التدليس دليل على أن ما كان يصنعه أبو قلابة إنما هو من باب الإرسال لا التدليس، أما الحكم بالاتصال فمستفاد من تصحيح من صححه.

(٤) «العلل» (٦/٢٥٥).

الحال ابن القطان[1]، والذهبي، وابن حجر[2].

والصحيح أنه ثقة، وجهالة حاله مرتفعة بتصحيح هؤلاء الأئمة له مع تفرده بالحديث[3]، وهذا يدل على أنهم عرفوا حاله، ولا فرق ـ كما يقول ابن دقيق العيد[4] ـ بين أن يصححوا حديثه أو يقولوا: هو ثقة.

وللحديث شاهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه البزار ـ كما في «بيان الوهم والإيهام» (٢/١٤٤/ب)، و«نصب الراية» (١/١٤٩) ـ والطبراني في «المعجم الأوسط» كما في «مجمع البحرين» (٤٧٨)، وحديث أبي هريرة رضي الله عنه صحح إسناده ابن القطان، وقال الهيثمي: «ورجاله رجال الصحيح»[5]، ولم يتعقبه ابن حجر في «المختصر»[6].

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح، صححه غير واحد من الأئمة كما تقدم، والله أعلم.

* * *

---

(١) «الوهم والإيهام» (١/٢١٢/أ).

(٢) انظر: «التهذيب» (٨/٧/ت٨).

(٣) «أطراف الأفراد والغرائب» (ل٢٧٠/أ).

(٤) «نصب الراية» (١/١٤٩).

(٥) «مجمع الزوائد» (١/٢٦١).

(٦) «مختصر زوائد مسند البزار» (١٩٣).

بابُ ما جاءَ في المُسْتَحاضَةِ أنَّها تَغْتَسِلُ عِنْدَ كُلِّ صَلاةٍ(١)

١٤ـ حدَّثنا قُتَيبَةُ، حدَّثنا اللَّيثُ، عَن ابْنِ شِهابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عائِشَةَ أنَّها قالَتِ: استَفْتَتْ أمُّ حَبيبَةَ ابْنَةُ(٢) جَحْشٍ رَسولَ اللَّهِ ﷺ فقالَتْ: إنِّي أُسْتَحاضُ فلا أطهُرُ، أفأدَعُ الصَّلاةَ؟ فقالَ: (لا، إنَّما ذلِكِ عِرقٌ، فاغْتَسِلي ثُمَّ صَلِّي)، فكانَتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلاةٍ.

قالَ أبو عيسى: ويُرْوى هذا الحَديثُ عَن الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عائِشَةَ قالَتِ: استَفْتَتْ أمُّ حَبيبَةَ ابْنَةُ(٣) جَحْشٍ [رَسولَ اللَّهِ ﷺ](٤).

وَرَوى الأوْزاعِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ وعَمْرَةَ، عَنْ عائِشَةَ [رضي الله عنها](٥).

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على الزهري، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

---

(١) «الأصل» (١٢/ب)، «ظ» (ج٢/٢/ب)، «أ» (٢٠/ب)، «م» (٢٠/أ)، «ت» (١٧/أ)، «ل» (٢٦/أ)، «ط» (١/٢٢٩/ح١٢٩).

(٢) في «أ»: بنت.

(٣) في «ظ»: بنت.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من: «أ»، «ط».

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من: «ظ».

١ـ الزهري، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها.

٢ـ الزهري، عن عمرة، عن عائشة رضي الله عنها.

٣ـ الزهري، عن عروة وعمرة، عن عائشة رضي الله عنها.

الوجه الأول:

١ـ رواية الليث بن سعد:

أخرجها مسلم (٣٣٤)، والنسائي (٢٠٦)، والطوسي (١١٠)، وأبو نعيم في «المستخرج» (ل٦٤/أ)، والبيهقي (١/٣٣١)، ومسعود بن الحسن الثقفي في «عروس الأجزاء» (١٢٦/ب) من طريق قتيبة بن سعيد فلفظ مسلم مثله، والباقون نحوه،

وأبو داود (٢٩٠) عن يزيد بن خالد الهَمْداني وأحال على سابقه،

والطحاوي في «شرح المعاني» (١/٩٩)، وفي «مشكل الآثار» (٢٧٤٢)، وأبو نعيم في «المستخرج» (ل٦٤/أ)، والبيهقي (١/٣٣١، ٣٤٩) من طريق يحيى بن عبد الله بن بكير بنحوه، وأحال الطحاوي باللفظ،

وأبو نعيم في «المستخرج» (ل٦٤/أ) من طريق محمد بن رمح، وأحمد ابن يونس بنحوه،

خمستهم (قتيبة، ويزيد، ويحيى، ومحمد، وأحمد) عن الليث بن سعد،

٢ـ والحديث أخرجه إسحاق (٢٤) عن سفيان بن عيينة بنحوه وفيه زيادة،

٣ـ وفي (٢/١٠١/ح٢٥) من طريق صالح بن أبي الأخضر بنحوه وفيه زيادة،

٤ـ وأخرجه أحمد (٢٦٠٤٧)، والدارمي (٧٨١، ٧٨٩)، وأبو داود (٢٩٢)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/٩٨)، والبيهقي (١/٣٥٠) من طريق ابن إسحاق بنحوه، ولفظ البيهقي مختصر،

٥ـ والدارمي (٧٨٤)، والنسائي (٢٠٢) من طريق الأوزاعي بنحوه،

٦ـ والدارمي (٧٨٧)، والمحاملي في «أماليه» ـ رواية ابن مهدي ـ (ج٥/٥٩/ب)، والخطيب البغدادي في «الأسماء المبهمة» (٦٠ـ٦١) من طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب بنحوه ولفظ الدارمي مختصر،

٧ـ والبيهقي (١/٣٥٠) من طريق سليمان بن كثير بنحوه،

سبعتهم (الليث، وابن عيينة، وصالح، وابن إسحاق، والأوزاعي، وابن أبي ذئب، وابن كثير) عن الزهري به.

الوجه الثاني:

١ـ أخرجه مسلم (١/٢٦٤)، والشافعي في «الأم» (١/١٣٤)، وفي

«المسند ـ السندي» (١٤٠) ـ ومن طريقه الطحاوي في «شرح المعاني» (١/٩٩)، وفي «مشكل الآثار» (٢٧٣٨)، والبيهقي في «المعرفة» (٢١٩٨) ـ والحميدي (١٦٠) ـ ومن طريقه أبو نعيم في «المستخرج» (ل٦٤/أ)، والبيهقي في «تخريج أحاديث الأم» (١/٦٦/ب)، والخطيب في «الكفاية» (٢٦١) ـ والنسائي (٢١٠)، وأبو عوانة (١/٣٢٢)، وأبو نعيم في «المستخرج» (ل٦٤/أ)، ومسعود الثقفي في «عروس الأجزاء» (١٢٩/أ) من طريق سفيان بن عيينة بنحوه، ولم يسق الخطيب اللفظ تاماً، وأحال مسلم، والطحاوي باللفظ،

٢ـ ومسلم (١/٢٦٤)، والشافعي في «الأم» (١/١٣٤) ـ ومن طريقه البيهقي في «المعرفة» (٢١٩٩ـ٢٢٠٠)، وفي «تخريج أحاديث الأم» (١/٦٦/ب) ـ وأحمد (٢٥٥٨٥)، والدارمي (٧٨٨)، والطوسي (١١١)، وأبو عوانة (١/٣٢٠)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/٩٩)، وابن حبان (١٣٥١)، وأبو نعيم في «المستخرج» (ل٦٤/أ)، وفي «الحلية» (٩/١٤)، والشَّحَامِي في «حديث السَّرَّاج» (ج١/١٦/ب) من طريق إبراهيم بن سعد بنحوه، وأحال مسلم، والطحاوي باللفظ،

٣ـ والطيالسي (١٥٨٣) من طريق ابن أبي ذئب بنحوه،

ثلاثتهم (ابن عيينة، وإبراهيم، وابن أبي ذئب) عن الزهري به.

الوجه الثالث:

١ـ رواية عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي:

أخرجها النسائي (٢٠٣، ٢٠٤)، وابن ماجه (٦٢٦)، والطوسي (١٠٩)، وأبو عوانة (١/٣٢٠، ٣٢١)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/٩٩)، وفي «مشكل الآثار» (٢٧٣٩، ٢٧٤٠) ـ ومن طريقه البيهقي في «تخريج أحاديث الأم» (١/٦٥/أ) ـ وابن حبان (١٣٥٣)، والطبراني في «مسند الشاميين» (١٥٦٠)، والبيهقي في «السنن» (١/١٧٠، ٣٢٧، ٣٢٨) من طريق عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي بنحوه وفيه زيادة، وليس عند النسائي، والطوسي، وأبي عوانة، وابن حبان، والبيهقي زيادة، وأحال أبو عوانة في الموضع الثاني على سابقه(١)،

---

(١) هكذا رواه إسماعيل بن عبد الله العدوي، والهيثم بن حميد عند النسائي وأبي عوانة، ومحمد بن يحيى الذهلي عند ابن ماجه، وبشر بن بكر التِّنِّيْسِي عند الطوسي وأبي عوانة والبيهقي، وعمرو بن أبي سلمة عند أبي عوانة، والوليد بن مسلم عند ابن حبان، والوليد بن مزيد عند البيهقي؛ كلهم عن أبي المغيرة عبد القدوس بن الحجاج، عن الأوزاعي على هذا الوجه من الإسناد.

ورواه أحمد (٢٤٥٨٢) ـ ومن طريقه الحاكم (١/١٧٣) ـ عن أبي المغيرة هذا، عن الأوزاعي فقال: عن الزهري، عن عروة، عن عمرة، عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، إلا أنه وقع عند الحاكم غلط، فذكره على الجادة، والتصويب من «أطراف المسند» (٩/٣٢١)، =

٢ـ والبخاري (٣٢٧)، وأحمد (٢٥١٣٨)، وأبو داود (٢٩١)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/٩٩)، وفي «مشكل الآثار» (٢٧٤١)، والبيهقي في «السنن» (١/١٧٠) من طريق ابن أبي ذئب مختصراً، ولفظ أحمد، والبيهقي نحوه،

٣ـ ومسلم (١/٢٦٣)، وأبو داود (٢٨٨)، والنسائي (٢٠٥)، وأبو عوانة (١/٣٢١)، وأبو عمرو بن السماك في «حديثه» (ج٢/٢١/ب)، وابن حبان (١٣٥٢)، والحاكم (١/١٧٣) ـ وعنه البيهقي في «السنن» (١/٣٤٨) ـ وأبو نعيم في «المستخرج» (ل٦٤/أ) من طريق عمرو بن الحارث بنحوه، ولفظ الحاكم، والبيهقي مختصر،

٤ـ وأحمد (٢٤٥٦٧)، وابن حبان (١٣٥٣) من طريق الليث بن سعد بنحوه،

٥ـ والنسائي (٢٠٤)، وأبو عوانة (١/٣٢١)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/٩٩)، وفي «مشكل الآثار» (٢٧٣٩)، والطبراني في «مسند

=وتابع أبا المغيرة على هذا الوجه: هقلُ بنُ زياد ـ وهو ثقة كما في «التقريب» (٧٣١٤) ـ أخرج روايته أبو نعيم الاسفرايني المشهور ببشرويه في «حديثه» (١٠١/ب)، فهذان وجهان محفوظان عن الأوزاعي، فلعل الوهم منه فإنه كان يهم على الزهري كما سيأتي في ترجمته رحمه الله.

الشامين» (١٥٦٠) من طريق النعمان بن المنذر بنحوه، وعند الطحاوي والطبراني زيادة،

٦ـ والنسائي (٢٠٤)، وأبو عوانة (١/ ٣٢١)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/ ٩٩)، وفي «مشكل الآثار» (٢٧٣٩)، والطبراني في «مسند الشاميين» (١٥٦٠) أبي معيد حفص بن غيلان بنحوه، وعند الطحاوي والطبراني زيادة،

ستتهم (الأوزاعي، وابن أبي ذئب، وعمرو، والليث، والنعمان، وحفص) عن الزهري به.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على الزهري، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ـ الزهري، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها.

٢ـ الزهري، عن عمرة، عن عائشة رضي الله عنها.

٣ـ الزهري، عن عروة وعمرة، عن عائشة رضي الله عنها.

والزهري هو: محمد بن مسلم بن عبيد الله، أبو بكر المدني الشامي، وهو إمام حجة متفق على ثقته[1]، لكن ضعف مراسيله القطان،

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٤١٩/ت٥٦٠٦)، «التهذيب» (٩/ ٤٤٥/ت٧٣٢).

والشافعي[1]، وابن معين[2]، وسئل الإمام أحمد عن الاختلاف في حديث الزهري فقال: «منها ما روى عن رجلين، ومنها ما جاء عن أصحابه - يعني الوهم -»[3].

ورواه عنه على الوجه الأول:

١ـ الليث بن سعد، ثقة ثبت، وقد اختلف على الليث في هذا الحديث، فرواه عنه على الوجه الأول:

١ـ قتيبة بن سعيد الثقفي، ثقة ثبت[4].

٢ـ يزيد بن خالد الهمداني، ثقة[5].

٣ـ يحيى بن عبد الله بن بكير، ثقة[6].

٤ـ محمد بن رمح بن المهاجر التجيبي، ثقة ثبت[7].

٥ـ أحمد بن عبد الله بن يونس التميمي، ثقة حافظ[8].

---

(١) «شرح العلل» (١/٥٣٥).

(٢) الدوري (٢/٥٣٩).

(٣) سؤالات أبي داود (ت ١٩٢).

(٤) انظر ترجمته (ص ٤٢٤).

(٥) انظر: «التهذيب» (١١/٣٢٢/ت٦٢١)، «التقريب» (٧٧٠٨).

(٦) انظر ترجمته (ص ٤٢٦).

(٧) انظر: «التهذيب» (٩/١٦٤/ت٢٤٠)، «التقريب» (٥٨٨١).

(٨) انظر: «التهذيب» (١/٥٠/ت٨٧)، «التقريب» (٦٣).

ورواه عن الليث على الوجه الثالث:

١ـ إسحاق بن عيسى بن نجيح البغدادي، صدوق[١].

٢ـ الوليد بن مسلم الدمشقي، ثقة[٢].

فهذان الوجهان محفوظان عن الليث لثقة رواتهما، والله أعلم.

٢ـ سفيان بن عيينة، ثقة حجة.

وقد اختلف على سفيان في هذا الحديث، فرواه عنه على الوجه الأول:

١ـ إسحاق بن إبراهيم بن راهويه الحنظلي، ثقة حافظ[٣].

ورواه عن سفيان على الوجه الثاني:

١ـ محمد بن المثنى العَنْزي، ثقة ثبت[٤].

٢ـ محمد بن إدريس الشافعي، الإمام المعروف[٥].

٣ـ عبد الله بن الزبير الحميدي، ثقة حافظ[٦].

---

(١) انظر: «التهذيب» (١/٢٤٥/ت٤٥٩)، «التقريب» (٣٧٥).

(٢) انظر: «التهذيب» (١١/١٥١/ت٢٥٤)، «التقريب» (٧٤٥٦).

(٣) انظر: «التهذيب» (١/٢١٦/ت٤٠٨)، «التقريب» (٣٣٢).

(٤) انظر: «التهذيب» (٩/٤٢٥/ت٦٩٦)، «التقريب» (٦٢٦٤).

(٥) انظر ترجمته (ص ٤٣١).

(٦) انظر: «التهذيب» (٥/٢١٥/ت٣٧٢)، «التقريب» (٣٣٢٠).

٤ـ محمد بن الصَّبَّاح الدولابي، ثقة حافظ[١].

فهذان الوجهان محفوظان عن ابن عيينة لثقة رواتهما، والله أعلم.

٣ـ صالح بن أبي الأخضر اليمامي البصري، وهو ضعيف وحديثه صالح للاعتبار عند الجمهور إلا الدارقطني، سواءً كانت روايته عن الزهري أو غيره، وقد كان يحيى القطان لا يحدث عنه لأن حديثه عن الزهري فيه ما لم يسمعه منه ولا عرضه عليه إنما وجده في بعض الكتب وكان لا يعرف بعضها من بعض[٢].

٤ـ محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار، أبو بكر القرشي مولاهم المطلبي، مختلف فيه والراجح في حاله أنه صدوق، وحديثه لا ينزل عن مرتبة الحَسَنِ إذا صرح بالسماع ولم يخالف، أما إذا يصرح بالسماع أو خالف أوثق منه فضعيف، وبعض ما في ابن إسحاق من الجرح فراجع إلى تلبسه بالقدر، كما قد تكلم فيه بسبب أخذه أخبار الغزوات «عن أولاد اليهود الذين أسلموا، وحفظوا قصة خيبر وقريظة والنضير وما أشبهها من الغزوات عن

---

(١) انظر: «التهذيب» (٩/٢٢٩/ت٣٦١)، «التقريب» (٥٩٦٦).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (١٣/٨/ت٢٧٩٥)، «التهذيب» (٤/٣٨٠/ت٦٤٠)، «التقريب» (٢٨٤٤).

أسلافهم، وكان ابن إسحاق يتتبع عنهم من غير أن يحتج بهم» قاله ابن حبان، ويمكن أن يجاب عن ابن إسحاق بأنه ترخص برخصة النبي ﷺ للناس في ذلك[1]، وأما تكذيب هشام بن عروة وآخرين له حين حدث عن امرأة هشام: فاطمة بنت المنذر فلم يقبله أهل العلم، فابن إسحاق صدوق، وروايته عنها مثل رواية سائر الغرباء عنها[2].

٥ـ عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، أبو عمرو الشامي، إمام ثقة ثبت، وحديثه عن يحيى بن أبي كثير فيه وهم[3]، ومع أنه من ثقات أصحاب الزهري لكنه ليس من كبارهم فقد ذكر ابن معين أن يونس بن يزيد الأَيْلِيَّ أسند منه عن الزهري[4]، وأشار يحيى أيضاً، ويعقوب بن شيبة أن في روايته عن الزهري خاصة شيء، وكذا الجوزجاني ذكر أنه ربما وهم على الزهري[5]، بل روايته عن الزهري يقال صحيفة أخذها مناولة، وقيل إنه

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٤/٤٠٥/ت٥٠٥٧)، «التهذيب» (٩/٣٨/ت٥١)، «التقريب» (٥٧٢٥)، «الفتح» (٤/٣٢، ١٣/٣٥٣).

(٢) «الميزان» (٣/٤٧٠).

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» (١٧/٣٠٧/ت٣٩١٨)، «التهذيب» (٦/٢٣٨/ت٤٨٤).

(٤) الدارمي (٢٣، ٢٢).

(٥) «شرح العلل» (٢/٦٧٤)

أخذ كتاب محمد بن الوليد الزُّبَيْدي فسمعه من الزهري[1]، والأول على مذهب بعض أئمة العراق ليس بسماع صحيح، وأما الثاني فإن كان الأوزاعي قد سمع أحاديث ذلك الكتاب من الزهري ـ كما هو ظاهر النص ـ فلا ضير حينئذ، وإن كان روى أحاديث كتاب الزُّبَيْدي عن الزهري دون سماع فهذه وجادة صحيحة.

وقد اختلف على الأوزاعي في هذا الحديث، فرواه عنه على الوجه الأول:

١ـ محمد بن يوسف الفريابي، ثقة في غير الثوري[2].

٢ـ سهل بن هاشم الدمشقي، صدوق[3].

ورواه عن الأوزاعي على الوجه الثالث:

١ـ عبد القدوس بن الحجاج أبو المغيرة الخولاني الحمصي، ثقة[4].

٢ـ الوليد بن مزيد العذري، ثقة ثبت[5].

---

(١) الدوري (٢/٣٥٣).

(٢) انظر ترجمته (ص ١٠٠٩).

(٣) انظر: «التهذيب» (٤/٢٥٩/ت٤٤٣).

(٤) انظر: «التهذيب» (٦/٣٦٩/ت٧٠٥)، «التقريب» (٤١٤٥).

(٥) انظر: «التهذيب» (١١/١٥٠/ت٢٥٢)، «التقريب» (٧٤٥٤).

فهذان الوجهان محفوظان عن الأوزاعي لثقة رواتهما.

٦ـ محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب القرشي العامري، أبو الحارث المدني.

ثقة ثبت مطلقاً لكن تُكلم في حديثه عن الزهري خاصة إما لأنه يضطرب فيه كما قاله الإمام أحمد، وإما لأنه عرض ومناولة كما ذكره يحيى القطان(١)، وابن معين(٢)، وابن المديني وضعفه الأولان لذلك، وعن ابن معين رواية بتوثيقه في الزهري(٣)، وقد ذكر ابن أخي الزهري أن الزهري كتب لابن أبي ذئب بشيء من حديثه فكان يحدث به.

ورد الإمام أحمد القول بأن سماع ابن أبي ذئب من الزهري إنما هو عرض، واحتج بأنه يقول في حديثه عن الزهري: «حدثنا»، و«سألت»(٤)، ورد هذا ابن معين بأن أهل الحجاز يقولون في العرض: «حدثنا»(٥)، والقول قول ابن معين، فما قال فيه ابن أبي ذئب: «حدثنا» فهو على عادة أهل بلده

(١) «العلل» (٣/ت٣٩٧٣).

(٢) ابن محرز (١/ت٦٢٤).

(٣) الدارمي (ت ٣٠).

(٤) «العلل» (١/ت١٢٧٣).

(٥) السابق (٣/ت٣٩٧٤).

في العرض، وما قال فيه: «سألت» فهي مسائل في غير الحديث، وقد ألمح الإمام أحمد لشيء من هذا[1].

وعلى هذا فالراجح أنه ثقة ثبت في الزهري إلا إن خالف في حديثه عنه من هو أوثق في الزهري، وَلْيُعلم أن حديث أهل الحجاز عنه أصح من حديث العراقيين كما ذكره مسلم[2]، والدارقطني[3]، ولا يصح عنه القول بالقدر[4].

وقد اختلف على ابن أبي ذئب في هذا الحديث، فرواه عنه على الوجه الأول:

١ـ عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي، ثقة[5].

٢ـ محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، صدوق[6].

ورواه عنه على الوجه الثاني:

١ـ سليمان بن داود أبو داود الطيالسي، ثقة حافظ[7].

---

(١) السابق.

(٢) «التمييز» (١٩١)، «شرح العلل» (٢/٧٨٠).

(٣) «العلل» (٧/٣٨/السؤال ١١٩٣).

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٥/٦٣٠/ت٥٤٠٨)، «التهذيب» (٩/٣٠٣/ت٥٠٣).

(٥) انظر ترجمته (ص ٥٤٣).

(٦) انظر ترجمته (ص ٥٤٥).

(٧) انظر ترجمته (ص ٥٤٣).

وروواه عنه على الوجه الثالث:

١ـ معن بن عيسى القزاز، ثقة ثبت[١].

٢ـ أسد بن موسى الأموي، ثقة.

٣ـ يزيد بن هارون السلمي الواسطي، ثقة متقن[٢].

٤ـ إسحاق بن محمد المُسَيَّبي، صالح الحديث[٣].

فهذه الأوجه الثلاثة محفوظة عن محمد بن أبي ذئب لأن رواتها إما ثقات أو محتج بهم.

٧ـ سليمان بن كثير العبدي، أبو داود البصري.

صدوق، تكلم في حديثه عن الزهري غير واحد، وذلك أنه أخذ من الزهري وهو صغير كما قاله أحمد ويحيى[٤]، أو لأن صحيفته اختلطت عليه كما قاله ابن حبان، وعلى هذا فيعتبر بحديثه عنه فقد روى أحاديث صالحة كما يقول ابن عدي[٥].

---

(١) انظر ترجمته (ص ٤٣٣).

(٢) انظر ترجمته (ص ٥٤٤).

(٣) انظر: «الميزان» (١/ ٢٠٠)، «التهذيب» (١/ ٢٤٩/ت٤٦٧).

(٤) سؤالات أبي داود (ت ٥١٣)، «الكامل» (٣/ ٢٨٨)، «بحر الدم» (١٨٨/ت٣٩٨).

(٥) «الهدي» (٤٠٨)، ولم أجده في «الكامل»، وانظر: «تهذيب الكمال» (١٢/ ٥٦/ت٢٥٥٧)، =

وأما قول المنذري: «.. وهو ممن اتفق البخاري ومسلم على الاحتجاج بحديثه»[1]، ففيه نظر، فإنهما أخرجا له عن الزهري في المتابعات، ولم يحتجا به في حديث الزهري.

ورواه عنه على الوجه الثاني:

١ـ سفيان بن عيينة، تقدم في دراسة الوجه الأول أن هذا الوجه محفوظ عنه.

٢ـ إبراهيم بن سعد بن إبراهيم القرشي الزهري، أبو إسحاق المدني البغدادي.

ثقة ثبت وحديثه من كتابه أصح فإنه كان «يحدث من حفظه فيخطئ» قاله الإمام أحمد[2]، وذكر الإمام أيضاً أن إبراهيم إذا جمع بين شيخين فإنه لم يحكمه[3]، ومنه تعلم أن قول ابن حجر: «تكلم فيه بلا قادح»[4] فيه ما فيه.

وأما تليين يحيى القطان له لأنه كان على بيت المال[5] فقد رده الإمام

=«التهذيب» (٤/٢١٥/ت٣٧٠).

(١) «مختصر السنن» (٢/١٨٧).

(٢) «شرح العلل» (٢/٧٦٣).

(٣) «بحر الدم» (٥٢/ت٢٥).

(٤) «التقريب» (١٧٧).

(٥) علل المروذي (ت ٢١٥).

أحمد وعلل له بأن يحيى لم يَخْبُر إبراهيم، وأما سماعه من الزهري خاصة فقد غمزه صالح بن محمد الحافظ بأنه كان صغيراً حين سمع منه، وهذا ليس بشيء، فالعمدة على صحة ضبطه، ولذا قال الجوزجاني: «.. وإبراهيم بن سعد صحيح الرواية من الزهري»[1]، وقال ابن عدي: «وله أحاديث صالحة مستقيمة عن الزهري وعن غيره... وهو من ثقات المسلمين»[2].

٣ـ ابن أبي ذئب، تقدم في دراسة الوجه الأول أن هذا وجه محفوظ عنه.

ورواه عنه على الوجه الثالث:

١ـ عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، تقدم في دراسة الوجه الأول أن هذا وجه محفوظ عنه.

٢ـ ابن أبي ذئب، تقدم في دراسة الوجه الأول أنه هذا وجه محفوظ عنه.

٣ـ عمرو بن الحارث، ثقة حافظ.

٤ـ الليث بن سعد، تقدم في دراسة الوجه الأول، أن هذا الوجه محفوظ عنه.

٥ـ النعمان بن المنذر الغساني، أبو الوزير الدمشقي.

وثقه دُحَيْم، وأبو زرعة، وذكره ابن حبان في «الثقات»، ولا أجد ما

---

(١) «شرح العلل» (٢/٦٧٤).

(٢) «الكامل» (١/٢٤٩، ٢٥٠)، وانظر: «تهذيب الكمال» (٢/٨٨/ت١٧٤)، «التهذيب» (١/١٢١/ت٢١٦).

يدفع توثيقه، ورماه بالقدر دُحَيْم، وهشام بن عمار، وأبودود وذكر أنه كان داعية إليه، وضرب أبو مسهر على حديثه لذلك، فهو ثقة قدري[1].

٦ـ حفص بن غيلان الهمداني، أبو معيد الدمشقي، صدوق قدري[2].

فهذا الحديث رواه الزهري، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ـ فرواه الليث بن سعد، وابن عيينة، وصالح بن أبي الأخضر، وابن إسحاق، والأوزاعي، وابن أبي ذئب، وسليمان بن كثير، عنه، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها.

٢ـ ورواه ابن عيينة، وإبراهيم بن سعد، وابن أبي ذئب، عنه، عن عمرة، عن عائشة رضي الله عنها.

٣ـ ورواه الأوزاعي، وابن أبي ذئب، وعمرو بن الحارث، والليث بن

---

(١) انظر: «الجرح والتعديل» (٨/٤٤٧)، «تهذيب الكمال» (٢٩/٤٦١/ت٦٤٤٩)، «التهذيب» (١٠/٤٠٨)، وقول ابن حجر فيه: «وقال النسائي عقب حديثه في الحيض: ليس بذاك القوي»، فلم أجده بل رأيته ساق من طريقه حديثاً في ذكر استحاضة أم حبيبة رضي الله عنها (٢٠٤) ولم يعقب عليه بشيء، ولْيُلْحظ أن ابن حجر نسب توثيق أبي زرعة الرازي إلى سَمِيِّه الدمشقي، فلعل ما نقله عن النسائي وهم أيضاً.

(٢) انظر: «الكامل» (٢/٣٩٤)، «تهذيب الكمال» (٧/٧٠/ت١٤١٦)، «التهذيب» (٢/٤١٨/ت٧٢٧)، «التقريب» (١٤٣٢)، «الجامع في الجرح والتعديل» (١/١٨٤).

سعد، والنعمان بن المنذر، وحفص بن غيلان، عنه، عن عروة، وعمرة، عن عائشة رضي الله عنها.

ولم يرجح الترمذي رحمه الله بين هذه الأوجه الثلاثة، ويظهر لي أن الحديث سمعه الزهري من عروة بن الزبير، وعمرة بنت عبد الرحمن جميعاً عن عائشة رضي الله عنها، فكان تارة يرويه عنهما جميعاً، وتارة يرويه عن عمرة، وتارة عن عروة، وقد صحح البخاري، ومسلم الحديث من الوجه الثالث، وصححه مسلم من الوجه الأول، والثاني، وقال الدارقطني: «والحديث صحيح من حديث الزهري عن عروة، وعمرة جميعاً عن عائشة: أن أم حبيبة..»(١).

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح خرجه البخاري ومسلم كما تقدم.

* * *

(١) «العلل» (٥/ل٢٢/ب)، وللحديث عن الزهري وجه ثالث فأخرجه إسحاق (٢٦) من طريق معمر، وأبو داود (٢٨٩) من طريق يونس بن يزيد الأَيْلِيِّ، كلاهما (معمر، ويونس) عن الزهري، عن عمرة، عن أم حبيبة رضي الله عنها، فإن صح هذا فلعل عمرة سمعته من أم حبيبة رضي الله عنها، وعائشة رضي الله عنها فكانت ترويه عنهما جميعاً، لكن رواية الجمهور عن الزهري أرجح والله أعلم.

بابُ ما جاءَ في الْكَفَّارَةِ في ذلِكَ[1]

١٥ـ حدَّثَنا عَلِيُّ بنُ حُجْرٍ، أخْبَرَنا شَرِيكٌ، عَنْ خُصَيْفٍ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ النَّبيِّ ﷺ في الرَّجُلِ يَقَعُ عَلى امْرَأتِهِ وَهِيَ حائِضٌ قالَ: (يَتَصَدَّقُ بِنِصْفِ دِينارٍ).

حَدَّثَنا الْحُسَيْنُ بنُ حُرَيْثٍ، أخْبَرَنا الْفَضْلُ بنُ موسى، عَنْ أبي حَمْزَةَ السُّكَّرِيِّ، عَنْ عبدِ الْكَرِيمِ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ النَّبيِّ ﷺ قالَ: (إذا كانَ دَماً أحْمَرَ فَدِينارٌ، وإذا كانَ دَماً أصْفَرَ فَنِصْفُ دِينارٍ).

قالَ أبو عيسى: حَديثُ الْكَفَّارَةِ في إتْيانِ الْحائِضِ قَدْ رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَوْقُوفاً وَمَرْفُوعاً[2].

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على مُقْسِم مولى ابن عباس، واختلف عليه على وجهين:

---

(١) «الأصل» (١٣/أ)، «ظ» (ج٢/٣/ب)، «أ» (٢١/ب)، «م» (٢١/أ)، «ت» (١٨/أ)، «ل» (٢٧/أ)، «ط» (١/٢٤٤/ح١٣٦، ١٣٧).

(٢) في «أ»: روي عن ابن عباس موقوف.

١ـ مقسم، عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا مرفوعاً.

٢ـ مقسم، عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا موقوفاً.

الوجه الأول:

١ـ رواية خُصَيْف بن عبد الرحمن الجَزَرِي:

أخرجها النسائي في «السنن الكبرى» (٩١١٣) عن علي بن حجر بمثله،

وأخرجها أحمد (٢٤٥٨) عن حسين بن محمد المروذي،

وفي (٢٩٩٧) عن يحيى بن آدم،

والدارمي (١١١٠) عن أبي الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي،

وأبو داود (٢٦٦) ـ ومن طريقه البيهقي (١/٣١٦) ـ عن محمد بن الصباح،

والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤٢٣٠) من طريق الهيثم بن جميل، ومحمد بن سعيد الأصفهاني،

وابن عدي (٣/٧٢)، وأبو بكر محمد بن إبراهيم بن المقرئ في «فوائده» (ج١٣/ل٣٤٢) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة،

ثمانيتهم (علي، وحسين، ويحيى، والطيالسي، ومحمد، والهيثم، ومحمد، وأبو بكر) عن شريك بن عبد الله النخعي مثله، ورواية ابن عدي،

وابن المقرئ نحوه[1].

والنسائي في «السنن الكبرى» (٩١٠٩) من طريق ابن جُرَيْج بمثله،

والدارقطني في «السنن» (٣/٢٨٧/ح١٥٦) من طريق عبد الله بن مُحَرَّر[2] بنحوه،

ثلاثتهم (شريك، وابن جُرَيْج، وابن مُحَرَّر) عن خُصَيْف به.

٢ـ رواية عبد الكريم بن أبي المُخَارِق:

أخرجها عبد الرزاق (١٢٦٤) عن محمد بن راشد، وابن جُرَيْج بنحوه،

وفي (١٢٦٥) ـ ومن طريقه ابن المنذر (٧٩٨) ـ والطبراني في «الكبير»

---

(١) وللحديث عن شريك وجه آخر، فأخرج النسائي في «السنن الكبرى» (٩١١٤) من طريق محمد بن عيسى بن الطباع فقال: عن شريك، عن خُصَيْف، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وهذا الوجه لا يصح، لأن محمداً وإن كان ثقة كما في «التقريب» (٦٢١٠) إلا أنه سمع من شريك بعد توليه القضاء بالنظر إلى طبقته، فهو غير محفوظ، وإن سلم هذا الوجه من سوء حفظ شريك فلا يسلم من سوء حفظ خُصَيْف، وانظر ترجمة شريك مفصلة (ص ٢٣٦).
وللحديث عن شريك وجه آخر منكر أخرجه العُصَمِيُّ في «جزء من حديثه» (٤٣/أ).

(٢) ورواه الدارقطني في الباب نفسه من طريق الثوري إلا أنها من طريق عبد الله بن يزيد بن الصلت عنه، ومن طريق الدارقطني أخرجه الجورقاني في «الأباطيل» (٣٧٧)، وعبد الله ضعيف كما في «التقريب» (٣٧٠٥)، فهذه الرواية لا تصح عن الثوري.

(١١/٤٠٢/ح١٢١٣٤) من طريق محمد بن راشد وحده، بنحوه، وأحال الطبراني على لفظ ليث بن أبي سُلَيْم،

وعبد الرزاق (١٢٦٦) ـ ومن طريقه أخرجها أحمد (٣٤٧٣)، والطبراني (١٢١٣٤) ـ والدارقطني (٣/٢٨٧/ح١٥٩)، والبيهقي (١/٣١٦) من طريق ابن جُرَيْج وصرح عند أحمد بالسماع،

وابن ماجه (٦٥٠) من طريق أبي الأحوص سلام بن سُلَيْم بنحو شطره الثاني،

والنسائي في «السنن الكبرى» (٩١٠٧، ٩١٠٨) من طريق سفيان بن عيينة، والحجاج بن أرطاة بنحوه،

وابن الجارود (١١١) من طريق عبد الله بن بكر بنحوه،

والطوسي (١١٧، ١١٨) من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى وأحال على سابقه،

والبيهقي (١/٣١٧) من طريق عبد الوهاب بن عطاء بمعناه،

ثلاثتهم (عبد الله، وعبد الأعلى، وعبد الوهاب) عن سعيد بن أبي عروبة،

والدارمي (١١١٦)، وأبو يعلى (٢٤٣٢) ـ ومن طريقه الثعلبي في «تفسيره» (٢/٩٤/أ) ـ والبغوي في «مسند ابن الجعد» (٣٠٠٣) ـ ومن طريقه

البغوي في «شرح السنة» (٣١٥) - والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤٢٣٢)، ومحمد بن عبد الله الشافعي في «الغيلانيات» (٥٩٢)، والطبراني في «الكبير» (١٢١٣٥)، والدارقطني (٣/٢٨٧/ح١٥٨)، والبيهقي (١/٣١٧)، والضياء المقدسي في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (٩٦/أ) من طرق عن أبي جعفر الرازي بنحوه إلا أن الطحاوي أحال على لفظ خُصَيْف، ولم يسق البيهقي اللفظ.

والطبراني (١٢١٣٣) من طريق ليث بن أبي سُلَيْم بمعناه،

والدارقطني في «السنن» (٣/٢٨٧/ح١٥٦) من طريق عبد الله بن مُحَرَّر[1] بنحوه،

تسعتهم (محمد، وابن جُرَيْج، وسلام، وابن عيينة، والحجاج، وسعيد، والرازي، وليث، وابن مُحَرَّر) عن عبد الكريم به.

٣- والحديث أخرجه أحمد (٢٠٣٢) عن يحيى القطان، ومحمد بن جعفر، ولفظه: (يتصدق بدينار، أو بنصف دينار).

وأحمد (٢٥٩٥)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٩٠٩٨) من طريق محمد بن جعفر وحده،

---

(١) ورواه الدارقطني في الباب نفسه من طريق الثوري إلا أنها من طريق عبد الله بن يزيد بن الصلت عنه، وعبد الله ضعيف كما تقدم، فهذه الرواية لا تصح عن الثوري.

وابن ماجه (١/٢١٠/ح٦٤٠)، والمزي في «تهذيب الكمال» (١٦/٤٥١) من طريق القطان، ومحمد بن جعفر، وابن أبي عدي،

وأبو داود (٢٦٤، ٢١٦٨)، والنسائي (٢٨٩)، وفي «حديث شعبة وسفيان مما أغرب به بعضهما على بعض» (٥٦/أ)، وابن المنذر (٧٩٩)، والطبراني (١٢٠٦٦)، والحاكم (١/١٧١)، والبيهقي في «المعرفة» (١٤٠٢٠) من طريق يحيى القطان،

وابن الجارود (١٠٨) من طريق وهب بن جرير،

والبيهقي (١/٣١٤) من طريق النَّضْرِ بن شميل،

خمستهم (القطان، ومحمد بن جعفر، وابن أبي عدي، ووهب، والنَّضْرُ) عن شعبة بن الحجاج بمثله[1].

وأخرجه ابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» (ق/٢٨/أ)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤٢٢٩)، ومحمد بن عبد الله الشافعي في «حديثه» ـ بانتقاء الدارقطني ـ (ل٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٠٦٥) من

---

(١) وخالفهم يحيى بن عثمان بن صالح المصري ـ وهو صدوق تكلم فيه لتحديثه من غير كتابه كما سيأتي في ترجمته (ص ٦٥٠) ـ فرواه عن بكر بن خلف، عن يزيد بن زُرَيْعٍ، عن شعبة، عن الحكم، عن مقسم، وهذا الوجه ليس بالمحفوظ عن شعبة، فهو إنما يرويه عن الحكم، عن عبد الحميد، عن مقسم، وهذه الرواية أخرجها الطحاوي في «المشكل» (٤٢٢٦).

طريق حماد ابن الجعد، عن قتادة بمثله،

كلاهما (شعبة، وقتادة) عن الحكم بن عتيبة.

وأخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٩١٠٤) من طريق روح بن عبادة،

والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤٢٢٨) من طريق عباد بن صهيب،

والبيهقي (١/٣١٥) من طريق عبد الله بن بكر،

ثلاثتهم (روح، وعباد، وعبد الله) عن ابن أبي عروبة، عن قتادة، بمثله.

كلاهما (الحكم، وقتادة) عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب.

٤ـ وأخرجه أحمد (٢١٢١، ٢٨٤٤)، وأحمد بن منيع في «مسنده» كما في «شرح العلل» لابن عبد الهادي (ل٣/أ) من طريق يزيد بن هارون بمثله،

وأحمد (٢١٢٢)، والبيهقي (١/٣١٥) من طريق عبد الوهاب بن عطاء بمثله، وأحال أحمد على لفظ يزيد،

وأحمد (٣١٤٥) عن محمد بن جعفر،

والنسائي في «السنن الكبرى» (٩١٠٥) من طريق عبدة بن سليمان،

والطوسي (١١٨) من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى،

والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٠/٤٣١) من طريق أسباط بن محمد،

ستتهم (يزيد، وعبد الوهاب، ومحمد، وعبدة، وعبد الأعلى،

وأسباط) عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة بن دعامة السدوسي بمثله،

٥ـ وأخرجه ابن طهمان في «مشيخته» (٣٠) ـ ومن طريقه أبو عبد الله محمد بن مخلد الخَضِيْب في «حديثه» ـ بانتقاء الجِعَابي ـ (ل١٥٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢١٣٢)، والبيهقي (١/٣١٥)، والضياء المقدسي في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (٩٦/أ) ـ عن مطر بن طهمان الوراق بنحوه،

والنسائي في «السنن الكبرى» (٩١٠٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢١٢٩)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٥/٣٥) من طريق عمرو بن قيس بنحوه، ورواية النسائي بنحو شطره الثاني، ورواية الخطيب بمثل شطره الأول،

وإبراهيم بن عبد الصمد الهاشمي في «الأمالي» (٦٠)، وابن الأعرابي في «المعجم» (ل٢٤٩)، والرافعي في «التدوين» (١/٤٦٥) من طريق رَقَبَة بن مَصْقَلَة[١]،

والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢١٣٠، ١٢١٣١، ١٢١٣٣) من طريق سفيان بن حسين، ورَقَبَة بن مَصْقَلَة، وليث بن أبي سُلَيْم،

خمستهم (مطر، وعمرو، ورقبة، وسفيان، وليث) عن الحكم بن عتيبة بنحوه،

---

(١) تحرف في «التدوين» إلى: رقية بن مصافة.

٦ـ وأخرجه الدارمي (١١٢٠) من طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى بمثله،

٧ـ وأخرجه الطحاوي في «المشكل» (٤٢٣٧)، والدارقطني في «السنن» (٢٨٦/٣/ح١٥٥)، والبيهقي (٣١٨/١) من طريق يعقوب بن عطاء بمثله[1]،

---

(١) ورواه الدارقطني في الباب نفسه من طريق عبد الله بن مُحَرَّر، والثوري كلاهما عن علي ابن بَذِيْمَة عن مُقْسِم، إلا أن رواية الثوري من طريق عبد الله بن يزيد بن الصلت عنه، وعبد الله ضعيف كما تقدم، فهذه الرواية لا تصح عن الثوري، عن علي بن بَذِيْمَة، وأما رواية ابن مُحَرَّر فهو ضعيف أيضاً كما سيأتي (ص ٣٩٢)، فالطريقان عن ابن بَذِيْمَة ضعيفان.
وللحديث عن ابن بَذِيْمَة طريقان آخران مدارهما على الوليد بن مسلم، واختلف عليه في شيخه، فأخرج النسائي في «السنن الكبرى» (٩١١٦) من طريق موسى بن أيوب الأنطاكي ـ وهو صدوق كما في «التقريب» (٦٩٤٧) ـ عن الوليد بن مسلم، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن علي بن بَذِيْمَة.
وأخرجه النسائي بعده (ح ٩١١٧) عن محمود بن خالد السلمي ـ وهو ثقة كما في «التقريب» (٦٥١٠) ـ عن الوليد، عن عبد الرحمن بن يزيد السلمي، عن علي بن بَذِيْمَة، وساق النسائي هذه الرواية مصدراً إياها بقوله: «خالفه محمود بن خالد»، فكأنه يعل رواية موسى بن أيوب، برواية محمود بن خالد وهو أوثق، فالصحيح أن شيخ الوليد بن مسلم هو: عبد الرحمن بن يزيد السلمي ـ وهو ضعيف كما في «التقريب» (٤٠٤٠)، فالحديث رجع إلى رواية ضعيف، ثم فيه الوليد بن مسلم وهو مشهور التدليس ولم أَرَ سماعه، فحديث ابن بَذِيْمَة المرفوع لا يصح له إسناد إليه، لكن له=

سبعتهم (خُصَيْف، وعبد الكريم، وعبد الحميد، وقتادة، والحكم، وابن أبي ليلى، ويعقوب) عن مُقْسِم به.

الوجه الثاني:

١ـ أخرجه عبد الرزاق (١٢٦١) ـ ومن طريقه النسائي في «السنن الكبرى» (٩١١٢) ـ عن معمر ولفظه: (إن أصابها حائضاً تصدق بدينار).

وابن المنذر (٧٩٦) من طريق إسرائيل بن يونس ولفظه: (يتصدق بدينار أو بنصف دينار).

والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٠/٤٣٣) من طريق حماد بن سلمة، بمثل لفظ ابن المنذر.

ثلاثتهم (معمر، وإسرائيل، وحماد) عن خُصَيْف.

٢ـ والإمام أحمد في «العلل ـ رواية عبد الله» (١/ت١٠٣٦) ـ ومن طريقه العقيلي (٣/٦٣) ـ وأبو جعفر محمد بن يحيى بن عمر بن علي بن حرب في «حديث سفيان ابن عيينة» (٧٥/ب) ـ ومن طريقه ابن جماعة في «مشيخته» (٢/٥٤١ـ٥٤٢) ـ من طريق سفيان نحوه، ولم يسق أحمد لفظه،

=إسناد صحيح من طريق القطان، عن الثوري، عنه، عن مُقْسِم مرسلاً، وسأذكره في دراسة رواية خُصَيْف الجَزَرِي بإذن الله.

والبزار في «مسنده» (ل٢٦٥) من طريق أبي جعفر الرازي بمثله،

والبيهقي (١/٣١٧) من طريق هشام الدَّسْتَوَائِي، ولفظه: (يتصدق بدينار أو بنصف دينار)،

ثلاثتهم (سفيان، والرازي، وهشام) عن عبد الكريم بن أبي المُخَارِق.

٣ـ وأخرجه أبو داود (٢٦٥) ولفظه: (إذا أصابها في أول الدم فدينار، وإذا أصابها في انقطاع الدم فنصف دينار).

وفي (٢١٦٩) ـ ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/٣١٨)، وفي «المعرفة» (١٤٠٢٨) ـ والحاكم (١/١٧٢) من طريق أبي الحسن الجَزَرِي بنحو لفظ أبي داود المذكور،

٤ـ وأخرجه الدارمي (١١١١) عن أبي الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي بنحوه،

وابن الجارود (١/١١٦/ح١١٠)، وابن السكن كما في «بيان الوهم والإيهام» (٢/ل١٤٦/أ)، والبيهقي (١/٣١٥) من طريق عبد الرحمن بن مهدي بمثله، ولم يسق ابن الجارود، والبيهقي اللفظ،

وابن الجارود (١٠٩) من طريق سعيد بن عامر وأحال على سابقه،

والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٠/٤٢٩) من طريق حجاج بن المنهال، ولفظه: (يتصدق بدينار أو بنصف دينار)، وصرح شعبة في هذا

الطريق بشك الحكم في رفعه ووقفه،

والخطيب في «الكفاية» (٢٦٠)، والبيهقي (١/ ٣١٤، ٣١٥) من طريق سليمان بن حرب، وسعيد بن عامر، ولفظ الخطيب: (يتصدق بدينار أو بنصف دينار)، والبيهقي مثله،

والبيهقي (١/ ٣١٥) من طريق عفان بن مسلم ولم يسق لفظه،

ستتهم (الطيالسي، وابن مهدي، وحجاج، وسليمان، وسعيد، وعفان) عن شعبة، عن الحكم بن عتيبة، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن ابن زيد بن الخطاب.

٥ـ وأخرجه الدارمي (١١١٧) من طريق الأعمش بمثله،

والنسائي في «السنن الكبرى» (٩١٠١)، وأبو نعيم محمد بن معقل الاسفرايني المعروف ببشرويه في «حديثه» (١٠٠/ب)، والبيهقي (١/ ٣١٦) من طريق أبي عبد الله سلمة بن تمام الشَقَرِي بمثله، ولم يسق البيهقي اللفظ،

وابن المنذر (٧٩٧)، والطحاوي في «المشكل» (١٠/ ٤٣٠) من طريق الأَجْلَح[1] بن عبد الله الكندي ولفظ ابن المنذر أطول منه، ولفظ الطحاوي بمثل شطره الثاني،

---

(١) تحرف في «الأوسط» إلى: الأصلح.

والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٠/ ٤٣٠) أبي عوانة الوَضَّاح اليَشْكُرِي بنحوه،

أربعتهم (الأعمش، والشَقَرِي، والأَجْلَح، وأبو عوانة) عن الحكم بن عتيبة،

٦ـ والنسائي في «السنن الكبرى» (٩١٠٦) من طريق عاصم بن هلال، عن قتادة بن دعامة السدوسي بمثله.

ستتهم (خُصَيْف، وعبد الكريم، والجَزَرِي، وعبد الحميد، والحكم، وقتادة) عن مُقْسِم به.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على مُقْسِم مولى ابن عباس، واختلف عليه على وجهين:

١ـ مقسم، عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً.

٢ـ مقسم، عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً.

ومقسم هو: ابن بُجْرَة، أبو القاسم، أو أبو العباس، مولى عبد الله بن الحارث بن نَوْفَل، ويقال له: مولى ابن عباس للزومه له.

وثقه أحمد بن صالح المصري وزاد: «ثبت لا شك فيه»، والعجلي، ويعقوب بن سفيان، والدارقطني.

وقال أبو حاتم: «صالح الحديث، لا بأس به».

وضعفه ابن سعد، وابن حزم[1]، وقال الساجي: «تكلم الناس في بعض روايته».

وقال ابن حزم: «ليس بالقوي».

وقال ابن حجر: «وذكره البخاري في «الضعفاء»[2] ولم يذكر فيه قدحاً، بل ساق حديث شعبة، عن الحكم، عن مُقْسِم في الحجامة، وقال: إن الحكم لم يسمعه منه».

وإيراد البخاري له في كتاب «الضعفاء» ليس المقصود منه تضعيفه، بل أراد أن يبين أن الحديث غير صحيح، وهذا اصطلاح للبخاري نبه عليه ابن حجر في «اللسان»[3]، والمعلمي في تعليقاته على «الجرح والتعديل» وذكر متابعة ابن عدي له على هذا الاصطلاح[4].

فلعل هذا هو عمدة ابن حزم في تضعيفه، ومعنى كلام الساجي، فبقي تضعيف ابن سعد وقد خالفه أئمة فوثقوه، وأما قول أبي حاتم فقد علم أنه

---

(١) «المغني» (٢/٣٢٢)، «ذيل الديوان» (٧٢).

(٢) لم أجده في نسخة «الضعفاء» المطبوعة.

(٣) (٣/٤١٩/ت١٦٤٣).

(٤) (٢/٣٤٥/حاشية ٣)، (٣/٢٢/حاشية ٣)، (٩/١١٦/حاشية ٥)، وقد استفدت هذا من تعليقات محمد عوامه على «الكاشف» (١/٤٣٢)، (٢/٢٩٠-٢٩١).

من المتشددين في الجرح.

والراجح أنه ثقة، وليس على تليينه حجة والله أعلم[1].

ورواه عنه على الوجه الأول:

١ـ خُصَيْف بن عبد الرحمن الجَزَرِي الأموي مولاهم، أبو عون الحراني.

اختلف فيه الأئمة والراجح أنه ممن يعتبر بحديثه، وليس بحجة إذا انفرد أو خالف الثقات لكثرة اضطرابه وكان مرجئاً، وما ذكره ابن حجر من اختلاطه[2] فلم أجد ما يدل عليه ولعله أخذه من قول أبي حاتم: «صالح يخلط»، لكنه ليس صريحاً في ذلك، وإنما يدل على عدم ضبطه[3].

وقد اختلف على خُصَيْف في هذا الحديث، فرواه عنه على الوجه الأول:

١ـ شريك بن عبد الله النخعي[4].

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٨/٤٦١/ت٦١٦٦)، التهذيب (١٠/٢٨٨/ت٥٠٧).

(٢) «التقريب» (١٧١٨).

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» (٨/٢٥٧/ت١٦٩٣)، «الميزان» (١/٦٥٤)، «الكاشف» (١/٣٧٣)، «التهذيب» (٣/١٤٣/ت٢٧٥).

(٤) انظر ترجمته (ص ٢٣٦).

٢ـ عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج المكي، ثقة وكان يدلس[(١)] إلا أنه صرح بالتحديث في روايته[(٢)].

٣ـ عبد الله بن مُحَرَّر الجَزَرِي، متروك[(٣)].

ورواه عن خُصَيْف على الوجه الثاني:

١ـ معمر بن راشد الحداني وهو ثقة ثبت[(٤)].

٢ـ حماد بن سلمة ثقة في بعض شيوخه ويهم ويغلط في حديث غيرهم[(٥)].

٣ـ إسرائيل بن يونس وهو ثقة[(٦)].

ووقع على خُصَيْف اختلاف آخر على وجهين:

١ـ خُصَيْف، عن مُقْسِم مرسلاً.

٢ـ خُصَيْف، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

أما الأول:

فأخرجه عبد الرزاق (١٢٦٣)،

---

(١) انظر: «التهذيب» (٦/٤٠٢/ت٨٥٥)، «التقريب» (٤١٩٣).

(٢) وقد رواه ابن جُرَيْج مرة فقال: عن خُصَيْف، عن مُقْسِم مرسلاً، وسيأتي بعد قليل.

(٣) انظر: «التهذيب» (٥/٣٨٩/ت٦٦١)، «التقريب» (٣٥٧٣).

(٤) تقدمت ترجمته (ص ٢٢٠)، وليس في هذه الرواية شيء مما تكلم فيه.

(٥) انظر ترجمته (ص ٥١٨).

(٦) انظر ترجمته (ص ٥٠٢).

وأبو نعيم الفضل بن دكين في «كتاب الصلاة» (ج١/١/أ)،

والبيهقي (١/٣١٦) من طريق يحيى القطان،

ثلاثتهم (عبد الرزاق، وأبو نعيم، والقطان) عن الثوري[١].

وأخرجه عبد الرزاق (١٢٦٢) عن ابن جُرَيْج،

والنسائي في «السنن الكبرى» (٩١١٠) من طريق أبي خيثمة زهير بن معاوية وهو ثقة ثبت[٢]،

ثلاثتهم (الثوري، وابن جُرَيْج، وزهير) عن خُصَيْف عن مُقْسِم مرسلاً.

---

(١) ورواه محمد بن يوسف الفريابي عن الثوري، رواه عنه الدارمي (١١١٤)، وتابعه عبد الله بن يزيد بن الصلت وهو ضعيف ـ كما سبق (ص ٣٧٩) أخرج روايته الدارقطني (٣/٢٨٧/ح١٥٧) كلاهما (الفريابي، وعبد الله)، عن الثوري، عن خُصَيْف، عن مقسم، عن ابن عباس رضي الله عنهما.
وخالف الدارميَّ محمدُ بنُ علي بن ميمون ـ وهو ثقة كما في «التقريب» (٦١٥٩) ـ فرواه عن الفريابي، عن الثوري، عن خُصَيْف، عن مُقْسِم مرسلاً، كما رواه القطان، وعبد الرزاق، وأبو نعيم، ورواية محمد أخرجها النسائي في «السنن الكبرى» (٩١١٠)، وكأن الفريابي كان يضطرب فيه عن الثوري، والفريابي صدوق في الثوري ما لم يخالف ثقات أصحابه كما سيأتي في ترجمته (ص ١٠٠٩)، والمحفوظ عن الثوري مرسلاً لتحديث الثقات من أصحابه به كذلك والله أعلم.

(٢) انظر ترجمته (ص ٨٣٥).

وأما الثاني:

فأخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٩١١٥) من طريق حجاج بن أرطاة وهو كثير الخطأ والتدليس[١]، وقد أخطأ فخالف الثقات عن خُصَيْف، ولم أقف على سماعه فلعله دلّسه، فهذا وجه غلطٌ عن خُصَيْف.

فالمحفوظ عن خُصَيْف في هذا الحديث ثلاثة أوجه:

١ـ خُصَيْف، عن مقسم، عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً، رواه عنه شريك النخعي، وابن جُرَيْج.

٢ـ خُصَيْف، عن مقسم، عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً، رواه عنه شريك، ومعمر، وحماد بن سلمة، وإسرائيل.

٣ـ خُصَيْف، عن مُقْسِم مرسلاً، رواه عنه الثوري، وابن جُرَيْج، وزهير.

وذهب ابن القطان[٢] إلى تضعيف رواية خُصَيْف هذه بسبب اضطرابه في إسناده، وحكمه بالاضطراب قوي[٣] غير أن الوجه الثالث عن خُصَيْف قد تابعه عليه علي بن بَذِيْمَة ـ وهو ثقة[٤] ـ أخرج روايته أبو نعيم الفضل بن

---

(١) انظر (ص ٣٣٧).

(٢) انظر: «بيان الوهم والإيهام» (٢/ل١٤٥/أ).

(٣) خلافاً للطحاوي الذي نفى الاضطراب في روايته، انظر: «المشكل» (١٠/ ٤٣٤).

(٤) «التقريب» (٤٦٩٢).

دكين في «كتاب الصلاة» (ج١/١/ب)، وابن المنذر (٨٠٠)، والبيهقي (٣١٦/١) من رواية يحيى القطان، كلاهما (أبو نعيم، والقطان) عن الثوري[١]، عن عليٍّ، عن مُقْسِم مرسلاً، وعلقه أبو داود في «السنن» (١٨٣/١)، فهذه المتابعة تجعل رواية خصيفٍ المرسلةَ أصح رواياته الثلاثة، لكن يبقى أن هذه الرواية مرسلة.

٢ـ عبد الكريم اختلف في المراد به:

فقيل: إن عبد الكريم المذكور في أسانيد هذا الحديث هو: عبد الكريم ابن مالك الجَزَرِي الثقة[٢]، وقيل: هو: ابن أبي المُخَارِق الضعيف[٣]،

---

(١) وخالفهما عبد الله بنُ يزيد بن الصلت فرواه عن الثوري، عن علي، عن مقسم، عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً، أخرج روايته الدارقطني (٢٨٧/٣/ح١٥٧) وعبد الله ضعيف كما سبق (ص ٣٧٩)، فرفع الحديث من طريق علي بن بَذِيمَة منكر لمخالفة الضعيف لاثنين من أوثق أصحاب الثوري.

(٢) وهذا قول هشام بن محمد الوَقَّشِي الأندلسي كما في «الإمام» لابن دقيق العيد (٢/ل٤٢١)، والمزي فإنه ذكر هذا الحديث في مسند عبد الكريم الجَزَرِي، عن مقسم، عن ابن عباس من «التحفة» (٢٤٧/٥)، وأحمد شاكر في تحقيقه للجامع (٢٤٥/١)، لكن ذكر ابن حجر في «النكت الظراف» أن المزي كتب في حاشية النسخة نقلاً عن «العلل» لعبد الله بن أحمد رواية ابن عيينة، عن عبد الكريم أبي أمية، فكأن المزي رجع عن هذا، وقد تقدم بيان موضعه في «العلل» (ص ٣٨٦).

(٣) وهذا قول ابن الجوزي في «التحقيق» (٢٥٣/١) وكما في «التنقيح» (٥٩٦/١)، =

واستدل من قال: إنه الجَزَرِي بأن عبد الكريم المذكور في الرواة عن مُقْسِم في كتب الرجال هو الجَزَرِي، وليس الآخر الضعيف[1].

وهذا القول ليس بصحيح، بل عبد الكريم هو: ابن أبي المُخَارِق وذلك لما يأتي:

١ـ أن عدداً من الرواة مَيَّزوا عبد الكريم فقالوا: أبو أمية، أو ابن أبي المُخَارِق، وهم: ابن عيينة[2]، وأحمد[3]، وليث بن أبي سُلَيْم[4]،

=وابن دقيق العيد في «الإمام» (٢/ل٤٢١)، وابن عبد الهادي كما نقله ابن حجر في «النكت الظراف» (٥/٢٤٨)، والألباني في تحقيق «المشكاة» (١/١٧٤/ح٥٥٤)، لكن الذي وجدته في «التنقيح» (١/٥٩٦ ـ٥٩٧) عن ابن عبد الهادي أنه جزم أولاً بأنه الجَزَرِي لأن بعض من جمع الأطراف قال ذلك، ثم ذكر أنه يحتمل أن يروي الجَزَرِي وابن أبي المُخَارِق الحديث عن مُقْسِم، وجامع الأطراف الذي أشار إليه ابن عبد الهادي يحتمل أن يكون المزي، ولم أقف على أطراف ابن عساكر لأرى في مُسند مَنْ وَضَعَهُ.

(١) وهذا استدلال أحمد شاكر؛ انظر: (١/٢٤٥) من «الجامع».

(٢) حكاه عنه الإمام أحمد في «العلل» (١/ت١٠٣٦) وقد تقدم في التخريج، وأما ما أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٤٢٣١) من طريق داود بن مهران الدباغ ـ وهو ثقة كما في ترجمته من «تاريخ بغداد» (٨/٣٦٢) ـ عن سفيان فقال: عن عبد الكريم الجَزَرِي، فما أدري ما وجهه؟ هل كان ابن عيينة يشك فيه، أم هو شيء ظنه داود فنسبه كذلك، لكني إلى قول الإمام أحمد عن ابن عيينة أكثر انشراحاً لمنزلته واختصاصه به.

(٣) في مسنده (١/٢٣٧/ح٢١٢٢).

(٤) انظر: «المعجم الكبير» للطبراني (١٢١٣٣).

وابـن جُـرَيْج[1]، وأبـي جعفـر الـرازي[2]، وابـن أبـي عروبـة، وهـشام الدَّسْتَوائي[3]، ومن طرق معرفة الراوي المهمل في الأسانيد؛ وروده في بعض الطرق منسوباً[4].

٢ـ لا يلزم من عدم ذكر ابن أبي المُخَارِق في الرواة عن مُقْسِم أنه ليس له رواية عن مقسم، وهذا ـ والحمد لله ـ واضح.

فالصحيح أن عبد الكريم هو: ابن أبي المُخَارِق، وهو ضعيف كما سبق في ترجمته[5].

وقد اختلف على عبد الكريم في هذا الحديث، فرواه عنه على الوجه الأول:

١ـ محمد بن راشد المكحولي، صدوق يهم[6].

٢ـ ابن جُرَيْج، تقدم في دراسة رواية خُصَيْف وأنه ثقة[7].

---

(١) انظر: «السنن» للدارقطني (٣/٢٨٧/ح١٥٩)، والبيهقي (١/٣١٦).

(٢) انظر تخريج رواية عبد الكريم عن مُقْسِم من رواية أبي جعفر عنه في أول التخريج.

(٣) كلاهما عند البيهقي في «السنن» (١/٣١٧).

(٤) وخالفهم ابن مُحَرَّر ـ وهو متروك ـ عند الدارقطني (٣/٢٨٧/ح١٥٦) كما تقدم الكلام عليه فسماه: عبد الكريم بن مالك يعني الثقة، فقوله مرجوح.

(٥) انظر (ص ١٥٢).

(٦) انظر: «التهذيب» (٩/١٥٨/ت٢٣٢)، «التقريب» (٥٨٧٥).

(٧) وغلط ابن القطان في «بيان الوهم» (٢/١٤٥/أ) فذكر أن ابن جُرَيْج يرويه عنه موقوفاً، =

٣ـ سلام بن سُلَيْم أبو الأحوص، ثقة متقن[1].

٤ـ سفيان بن عيينة، إمام.

٥ـ الحجاج بن أرطاة، كثير الخطأ والتدليس، تقدم.

٦ـ سعيد بن أبي عروبة، ثقة حافظ اختلط بأخرة[2].

٧ـ أبو جعفر الرازي، صدوق سيء الحفظ[3].

٨ـ ليث بن أبي سُلَيْم، قال البخاري: «ليث بن أبي سُلَيْم صدوق وربما وهم في الشيء»، وقال الدارقطني: «إنما أنكروا عليه الجمع بين عطاء، وطاووس، ومجاهد حسب»، ويقوي هذا أن عبد الرحمن بن مهدي رأى ليثاً أحسن حالاً من عطاء بن السائب، والعمل في حديث عطاء على قبول روايته قبل الاختلاط، وقول ابن حجر في «التقريب» إن ليثاً اختلط حديثه ولم يتميز فَتُرِكَ غيرُ مُسلَّم، وقارن قوله هنا بقوله في «التغليق» في كلامه على

=وليس كذلك؛ بل يرويه مرفوعاً.

(١) انظر ترجمته (ص ٧٢٣).

(٢) انظر ترجمته (ص ٧٠٦)، والرواة عنه لهذا الوجه وهم عبد الله، وعبد الأعلى، وعبد الوهاب ممن سمع منه قبل الاختلاط كما في «الكواكب النيرات» (١٩٥ـ١٩٦، ٢٠٨).

(٣) انظر: «التهذيب» (١٢/٥٦/ت٢٢١)، «التقريب» (٨٠١٩)، وقد روى الحديث بوجهيه، وكلاهما محفوظ عنه.

حديث اختلف فيه على ليث قال: «والصواب فيه عن ليث ما قاله الثوري، لأن ليثاً ـ وهو: ابن أبي سُلَيْم ـ اختلط في آخر عمره ونسب إلى الضعف، فأما ما سُمِعَ منه قبل الاختلاط فسماعه صحيح»[1].

٩ـ عبد الله بن مُحَرَّر، ضعيف.

ورواه عن عبد الكريم على الوجه الثاني:

١ـ سفيان بن عيينة، تقدم.

٢ـ أبو جعفر الرازي، تقدم.

٣ـ هشام بن أبي عبد الله الدَّسْتَوَائِي، ثقة ثبت[2].

وكلا الوجهين محفوظ عن عبد الكريم، فيكون الاختلاف من جهته، وهو أولى بأن يحمل عليه في هذا الاختلاف من أن يقال: غلط فيه سفيان، وهشام، وأبو جعفر، أو خالفوا غيرهم من الثقات، فرواية عبد الكريم على هذا ضعيفة لاضطرابه في الإسناد، والله أعلم.

٣ـ قتادة بن دعامة السدوسي، وروايته راجعة إلى رواية عبد الحميد، أو الحكم، وذلك أن قتادة له في هذا الحديث ثلاثة أسانيد:

---

(١) انظر: «التهذيب» (٨/٤٦٥/ت٨٣٣)، «التقريب» (٥٦٨٥).

(٢) انظر: «التهذيب» (١١/٤٣/ت٨٥)، «التغليق» (٢/٣٠)، «التقريب» (٧٢٩٩).

١ـ قتادة، عن مقسم.

٢ـ قتادة، عن عبد الحميد، عن مقسم.

٣ـ قتادة، عن الحكم، عن عبد الحميد، عن مقسم.

أما الأول فرواه يزيد بن هارون، وعبد الوهاب بن عطاء الخفاف، ومحمد بن جعفر غندر، وعبدة بن سليمان، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، وأسباط ابن نصر، ستتهم عن سعيد بن أبي عروبة[1] عنه على الوجه الأول المرفوع.

وخالفه ـ أعني سعيد بن أبي عروبة ـ عاصم بن هلال البارِقي كما سبق في التخريج ـ وهو ضعيف[2] ـ فرواه عن قتادة بالإسناد نفسه لكنه وقفه، ورواية سعيد أثبت فإنه مقدم جداً في قتادة[3].

وأما الثاني فرواه ثلاثة وهم: عبد الله بن بكر السهمي، وعباد بن صهيب، وروح بن عبادة[4]، كلهم عن سعيد بن أبي عروبة، عنه مرفوعاً.

---

(١) تقدم أنه اختلط، والرواة عنه هنا ممن سمع منه قبل الاختلاط كما في «الكواكب النيرات» (١٩٣ـ٢٠٣) إلا غندر وفي أسباط ضعف وقد توبعا.

(٢) انظر: «التهذيب» (٥/٥٨/ت٩٧).

(٣) انظر ترجمته في «التهذيب» (٤/٦٣/ت١١٠).

(٤) وقد سمعا منه قبل اختلاطه كما في «الكواكب النيرات» وحاشية المحقق (١٩٧، ٢٠٨)، وقد تابعا عباد بن صهيب.

وأما الثالث فرواه حماد بن الجعد ـ وهو ضعيف[1] ـ عنه مرفوعاً، وقد احتج بروايته البيهقي على أن قتادة لم يسمع الوجهين الأولين، لأنه في رواية حماد صرح بالسماع، وفي الوجهين الأولين رواه دون تصريح في جميع الطرق، والاحتجاج برواية حماد ليس بحجة لضعفه[2].

فالأرجح عن قتادة الوجهان الأولان، إلا أن الوجه الثاني دليل على أن قتادة لم يسمعه من مُقْسِم[3]، ولا يحسن القول إن قتادة سمعه من مقسم، وسمعه من عبد الحميد بن عبد الرحمن[4]، لأن قتادة وإن كان ثقة ثبتاً إلا أنه معروف بالتدليس[5]، وعليه فرواية قتادة عن عبد الحميد أرجح إلا أنه لم يصرح بالسماع وقد قال أبو زرعة: «ولا أعلم قتادة روى عن عبد الحميد شيئاً، ولا عن الحكم»[6]، ومراده أنه لم يسمع منهما لا نفي

---

(١) انظر: «التهذيب» (٣/٤/ت٥)، «التقريب» (١٤٩١)، وقارن بكلام أحمد شاكر في تحقيق «الجامع» (١/٢٥١).

(٢) وهذا يفهم من تعقيب الذهبي على روايته في «المهذب» (١١٤٤) بقوله: «حماد ضعف».

(٣) وهذا احتجاج البيهقي في «السنن» (١/٣١٥)، وهو قوي.

(٤) كما تراه عند أحمد شاكر في تحقيق «الجامع» (١/٢٥١)، وما ذكره هناك من التعليل لأسانيد البيهقي فليس بشيء للمتابعة عند النسائي كما تقدم في التخريج.

(٥) انظر ترجمته (ص ٦٧٩).

(٦) علل الرازي (١/٥١).

وجود رواية له عنهما، وعلى هذا فروايته مُدَلَّسة ضعيفة حتى تعرف الواسطة بينهما، ومنه يعلم أيضاً أن ما ذكره حماد بن الجعد من التصريح بالسماع بين قتادة والحكم إنما هو غلط محض لضعفه والله أعلم.

٤ـ عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب القرشي العدوي، أبو عمر المدني الأعرج، وهو ثقة باتفاق[١].

وقد اختلف في رواية عبد الحميد رفعاً ووقفاً كما سبق في التخريج، وسأبحث الخلاف فيها في الكلام على رواية الحكم لأن رواية عبد الحميد من طريق الحكم بن عتيبة، وهو مدار الخلاف فيها.

٥ـ الحكم بن عتيبة، ثقة ثبت[٢].

وقد اختلف على الحكم في هذا الحديث في إسناد روايته، واختلف عليه كذلك في الرفع والوقف، وحاصل الاختلاف عليه أربعة أوجه:

١ـ الحكم، عن عبد الحميد، عن مُقْسِم مرفوعاً.

٢ـ الحكم، عن عبد الحميد، عن مُقْسِم موقوفاً.

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (١٦/٤٤٩/ت٣٧٢٤)، «التقريب» (٣٧٧٠).

(٢) انظر ترجمته (ص ٣١٤).

٣ـ الحكم، عن مُقْسِم مرفوعاً.

٤ـ الحكم، عن مُقْسِم موقوفاً.

فرواه على الوجه الأول: يحيى القطان، ومحمد بن جعفر غندر، ومحمد بن أبي عدي، والنَّضْرُ بن شميل، أربعتهم عن شعبة، عنه.

ورواه عنه على الوجه الثاني: سعيد بن عامر، وسليمان بن حرب، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو الوليد الطيالسي، وعفان بن مسلم، وحجاج بن منهال، ستتهم وغيرهم[1] عن شعبة، عنه.

أما الوجه الثالث فرواه عنه:

١ـ مطر بن طهمان الوراق السلمي، صدوق كثير الخطأ[2].

٢ـ عمرو بن قيس المُلائِي، ثقة متقن[3].

٣ـ سفيان بن حسين الواسطي، صدوقٌ في غير الزهري[4].

٤ـ رَقَبَةُ بنُ مَصْقَلَةَ العبدي، ثقة مأمون[5].

---

(١) كمسلم بن إبراهيم، وحفص بن عمر الحوضي، ذكرهم البيهقي (١/٣١٥).

(٢) انظر: «التهذيب» (١٠/١٦٧/ت٣١٦)، «التقريب» (٦٦٩٩).

(٣) انظر: «التهذيب» (٨/٩٢/ت١٤٦)، «التقريب» (٥١٠٠).

(٤) انظر ترجمته (ص ٤٤٥).

(٥) انظر ترجمته (ص ٤٦٩).

٥ـ ليث بن أبي سُلَيْم، تقدم في دراسة رواية عبد الكريم وأنه صدوق.

ورواه عنه على الوجه الرابع:

١ـ أبو عبد الله سلمة بن تمام الشَقَرِي، صدوق[١].

٢ـ سليمان بن مهران الأعمش، ثقة حافظ[٢].

٣ـ الأَجْلَح بن عبد الله الكندي، صدوق[٣].

٤ـ أبو عوانة الوَضَّاح بن عبد الله اليَشْكُرِي، ثقة إن حدث من كتابه، وربما غلط إن حدث من حفظه[٤].

أما الاختلاف على الحكم في إسناده، فرواه من تقدم ذكرهم عن الحكم، عن مُقْسِم دون واسطة وهم ثمانية ـ وإن اختلفوا في الرفع والوقف ـ رووه عن الحكم عن مقسم.

وخالفهم شعبة فرواه عن الحكم، عن عبد الحميد، عن مقسم.

وقد عدّ شعبة الأحاديث التي سمعها الحكم من مُقْسِم، روى ذلك عنه يحيى القطان، واختلف الرواة عنه في عدّها، فرواه عن القطان علي بن

---

(١) انظر: «التهذيب» (٤/١٤٢/ت٢٤٣)، «التقريب» (٢٤٨٦).

(٢) انظر ترجمته (ص ٣٠٦).

(٣) انظر: «التهذيب» (١/١٨٩/ت٣٥٣)، «التقريب» (٢٨٥).

(٤) انظر ترجمته (ص ٢٣٤).

المديني واختلف عليه أيضاً فقال محمد بن عبد الرحيم المعروف بصاعقة عنه: «عزم الطلاق، والوتر، والصيد، وحديث القنوت؛ قنوت عمر بين السورتين، وحديث الحائض عن عبد الحميد، والباقي كتاب»(١)، وهكذا قال ابن أبي خيثمة عنه إلا أنه لم يقيد حديث الحائض بأنه من رواية الحكم عن عبد الحميد(٢)، وكذلك قال علي بن الجعد عن يحيى القطان(٣)، وقول من قيده أقوى لما يأتي:

١ـ أن قوله هو المطابق لما في رواية شعبة، لأن كل من رواه عن شعبة حفظوا الإسناد عنه هكذا: الحكم، عن عبد الحميد، عن مقسم، ولم يقل واحد منهم: الحكم، عن مقسم، فلو كان هذا الحديث عند شعبة مما سمعه الحكم من مُقْسِم فلِمَ أدخل بينهما عبد الحميد بن عبد الرحمن؟

٢ـ سياقه لعد الأحاديث يدل على ضبطه لها وتمييزه بينها.

---

(١) هكذا في «المعرفة» (٢/٥٨٤)، ولم يذكر حديث الحائض في «العلل» (١/ت١٢٦٩).

(٢) «التاريخ الكبير» (ق/٢٨/أ)، وانظر: «التهذيب» (٢/٤٣٤).

(٣) مسند ابن الجعد (١/١٢٢/ح٣١٩)، وانظر: «شرح العلل» (١/٨٥٠)، ولم أجد أحداً عدّ هذا الحديث سوى شعبة فلا أدري من أين أخذ ابن حجر في «التهذيب» (٢/٤٣٤) أن هذا قول أحمد، ويحيى القطان، وبنى عليه في «التلخيص» (١/١٧٥ ـ ١٧٦) أن الحكم سمعه من مقسم، وتبعه على هذا أحمد شاكر في تحقيق «الجامع» (١/٢٤٩)، ووقع عند العلائي في «جامع التحصيل» (١٦٧) وَهَمٌ في عَدّ الأحاديث فليتنبه له.

٣ـ أن أبا داود ذكر أن الحكم لم يسمع من مُقْسِم إلا أربعةً ونصّ أن رواية الحكم عن مُقْسِم ليست بمتصلة إلا هذه الأربعة[١]، وأن هذه الأحاديث كلها موقوفة[٢].

٤ـ نفيُ أبي حاتم الرازي أن يكون الحكم سمع هذا الحديث من مُقْسِم[٣]، وهذا الذي ذهب إليه البيهقي أيضاً فقال: «وفي رواية شعبة عن الحكم دلالة على أن الحكم لم يسمعه من مقسم، إنما سمعه من عبد الحميد ابن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب عن مُقْسِم»[٤].

٥ـ أن الحكم مدلس كما ذكرت في ترجمته، ولم أجد له تصريحاً بالسماع في شيء من طرق الحديث التي أسقط فيها عبد الحميد من الإسناد.

٦ـ يجاب عن رواية الثقات للحديث عن الحكم، عن مُقْسِم دون ذكر عبد الحميد بينهما؛ بأن الحكم دلس هذه الرواية ولم يذكر الواسطة بينه وبين مُقْسِم[٥].

---

(١) انظر رسالته في وصف سننه (٣٠).

(٢) «شرح العلل» (٢/٨٥٠).

(٣) علل الرازي (١/٥١).

(٤) «السنن» (١/٣١٥).

(٥) وهذا لا يعني القدح في رواية من رواه عن الحكم دون واسطة، بل هي محفوظة عنه=

أما الاختلاف على شعبة عن الحكم في الرفع والوقف فسببه أن شعبة كان يرفع الحديث كما رواه عنه من سميت في الوجه الأول، ثم رجع شعبة عن رفع الحديث فصار يقفه كما رواه عنه الآخرون، وقد جاء هذا صريحاً عنه في رواية ابن مهدي، قيل لشعبة: «إنك كنت ترفعه»؟ فقال: «كنت مجنوناً فَصَحَحْتُ»!!، وفي رواية سعيد بن عامر قال شعبة: «أما حفظي فمرفوع، وقال فلان وفلان: إنه كان لا يرفعه»، فقيل له: «يا أبا بسطام حدثنا بحفظك ودعنا من فلان»!، فقال شعبة: «والله ما أحب أني حدثت بهذا وسكت عن هذا وأني عمرتُ في الدنيا عُمْرَ نوحٍ في قومه»، وقول شعبة

=لثقة رواتها إلا أنها مدلسة، وقد خالف الحكمَ في روايته عن عبد الحميد: يزيدُ بنُ عبد الرحمن بن أبي مالك، أخرج روايته إسحاق كما في «المطالب العالية» (١/ل٧/ب)، والدارمي (١١١٥)، والطحاوي في «المشكل» (٤٢٣٦)، وعلقها أبو داود (١/١٨٣)، والبيهقي (١/٣١٦)، وتابعه زيد بن عبد الحميد بن عبد الرحمن عند الحارث كما في «بغية الباحث» (١٠٣) كلاهما روياه عن عبد الحميد بن عبد الرحمن، عن عمر بن الخطاب ﵁ مرفوعاً، ورواية الحكم أصح، بل هي علة لرواية يزيد بن أبي مالك، وزيد بن عبد الحميد، وذلك أن يزيد وإن كان ثقة -كما تراه في «التهذيب» (١١/٣٤٥/ت٦٦٣)- فإن الحكم أوثق ولا شك، ومتابعة زيد بن عبد الحميد لا تنفعه لأن زيداً هذا لم يوثقه إلا ابن حبان وقال عنه ابن حجر في «التقريب» (٢١٤٤): «مقبول»، وعليه فالمحفوظ عن عبد الحميد رواية الحكم بن عتيبة حسب، وقد حكم الذهبي في «مهذب السنن» (١/٣١٥/ح١١٤٦) على رواية يزيد بأنها منكرة.

هذا يدل على صدقه وأمانته رحمه الله.

وسبب تردد شعبة في الرفع الوقف هو تردد الحكم فيه، فقال أبو حاتم: «وأما من حديث شعبة فإن يحيى بن سعيد أسنده وحكى أن شعبة قال: أسنده لي الحكم مرة، ووقفه مرة»[(١)]، فهذا يدل على أن التردد في رواية الحكم إنما هو منه، ولذا اختلف أصحابه فبعضهم يرفعه، وبعضهم يقفه[(٢)]، ولعل شعبة رجع عن رفع الحديث ـ كما تقدم ـ احتياطاً[(٣)].

ولم يتنبه ابن القطان إلى هذا، فجعل التردد في رفع الحديث إنما هو من شعبة[(٤)]، وهذا وإن كان صواباً، إلا أن أصل تردد شعبة هو تردد الحكم بن عتيبة فيه، وقد ذكر عبد الرحمن بن مهدي أن الحكم يَخْتَلِفُ حديثه[(٥)]،

---

(١) «العلل» للرازي (١/٥١)، وصرح شعبة بشك الحكم في الرفع والوقف في رواية حجاج ابن المنهال التي سبقت.

(٢) وهذا يشمل الذين رووه عن الحكم عن مُقْسِم دون واسطة، فكذلك اختلفوا عليه رفعاً ووقفاً.

(٣) ونحوه توجيه ابن القطان (٢/ل١٤٦/أ).

(٤) انظر: «بيان الوهم والإيهام» (٢/ل١٤٦/أ)، وتبعه كل من تكلم في الحديث كابن سيّد النّاس في «النفح»، وابن دقيق العيد في «الإمام»، وابن حجر في «التلخيص»، وأحمد شاكر، ولولا أن الصواب أن التردد إنما هو من الحكم لذكرت كلام ابن القطان بتمامه لأنه عمدة من جاء بعده في تصحيح رواية عبد الحميد هذه.

(٥) «الجرح والتعديل» (٣/١٢٤).

وهو كما ترى هنا يرفع مرة ويقف أخرى.

وذهب ابن القطان إلى أن شعبة وإن تردد في رفع الحديث عن الحكم، فقد جزم برفعه اثنان، فالأول هو: عمرو بن قيس المُلائِي فرواه عن الحكم، عن مُقْسِم مرفوعاً، والثاني هو: قتادة بن دعامة السدوسي رواه عن عبد الحميد، عن مُقْسِم مرفوعاً[1].

وقد قدمت الخلاف الواقع على الحكم، وأن عَمْراً ومن تابعه رووه عن الحكم عن مُقْسِم، وأن شعبة أدخل بين الحكم ومُقْسِم عبد الحميد بن عبد الرحمن، وقد خولف عمرو ومن تابعه، فرواه بعضهم عن الحكم عن مُقْسِم موقوفاً، وليست إحدى الروايتين أولى بالترجيح من الأخرى مع تردد الحكم في الرفع والوقف، ولعل ابن القطان لم يلتفت إلى هذا الاختلاف الواقع على الحكم لأنه جعل التردد في الرفع والوقف من شعبة، وأظن الذي أوقعه في هذا عدم تتبعه لأسانيد الحديث، والله أعلم.

وأما رواية قتادة فقدمت كذلك الاختلاف الواقع على قتادة، ورجحت أن روايته ضعيفة لعدم سماعه من الحكم ولا يعرف ممن أخذه.

ويتلخص من هذا أن الحكم متردد في رفع الحديث ووقفه، ولم أقف على متابعة له على أحد الوجهين عن عبد الحميد بن عبد الرحمن، لكن

(١) انظر: «بيان الوهم والإيهام» (٢/ل١٤٦/أ ـ ب).

تابعه على وجه الوقف ـ متابعة قاصرة ـ أبو الحسن الجَزَرِي، وهو وإن كان مجهولاً كما سيأتي في ترجمته في رواة الوجه الثاني لكن روايته هذه يستأنس بها في ترجيح وجه الوقف في رواية الحكم والله أعلم.

٦ـ محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري، أبو عبد الرحمن الكوفي.

ضعيف لسوء حفظه، وكثرة اضطرابه لاسيما في الأسانيد، وكان قد ولي القضاء فساء حفظه، والتوثيق الوارد فيه مُعَارَض بالجرح المفسر المبين عن سوء حفظه فهو مقدم عليه، والعمل على تضعيف حديثه[١].

٧ـ يعقوب بن عطاء بن أبي رباح القرشي مولاهم.

ضعيف ومن أهل العلم من رأى قبول حديثه إن صرح بالسماع وكان من رواية الثقات عنه[٢].

ورواه عن مُقْسِم على الوجه الثاني:

١ـ أبو الحسن الجَزَرِي، سماه الحاكم عبد الحميد بن عبد الرحمن

---

(١) انظر: «الجامع» للترمذي (٤/١٨٦/ت١٧١٥)، «تهذيب الكمال» (٢٥/٦٢٢/ت٥٤٠٦)، «التهذيب» (٩/٣٠١/ت٥٠١)، «الفتح» (١٣/١٤٣).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (٣٢/٣٥٣/ت٧٠٩٧)، «التهذيب» (١١/٣٩٢/ت٧٥٦).

وقال: «ثقة مأمون»، ولم يتعقبه الذهبي في «تلخيص المستدرك»[1]، وخطأه ابن حجر، وما ذهب إليه ابن حجر من تخطئته للحاكم صحيح، وذلك أن الحاكم ساق الحديث من رواية شعبة، عن الحكم، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن، عن مقسم.. ثم قال: «فأما عبد الحميد بن عبد الرحمن فإنه: أبو الحسن عبد الحميد بن عبد الرحمن الجَزَرِي، ثقة مأمون»، ثم ساقه من طريق علي بن الحكم البناني، عن أبي الحسن الجَزَرِي، عن مُقْسِم[2].

فخطأ الحاكم من وجهين:

١ـ أنه نسب عبد الحميد بن عبد الرحمن الذي يروي عنه الحكم بن عتيبة جَزَرِياً، وليس كذلك فعبد الحميد الذي يروي عنه الحكم، هو: عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب القرشي العدوي، وكان والياً لعمر بن عبد العزيز على الكوفة كما تقدم في ترجمته في رواة الوجه الأول.

٢ـ أنه كنى عبد الحميد أبا الحسن، وكنية عبد الحميد العدوي: أبو عمر، ولأجل هذا خطأه ابن حجر وهو كما قال.

قال ابن المديني: «مجهول»[3].

---

(١) (١/١٧٢).

(٢) المصدر السابق (١/١٧١ـ١٧٢).

(٣) انظر: «التهذيب» (١٢/٧٣)، «التقريب» (٨٠٧٤).

٢ـ عبد الحميد بن عبد الرحمن العدوي، تقدم في دراسة الوجه الأول أن هذا الوجه عنه سببه تردد الحكم بن عتيبة في رفع الحديث ووقفه.

٣ـ الحكم بن عتيبة، تقدم في دراسة الوجه الأول أنه لم يسمعه من مُقْسِمٍ مع تردده في الرفع والوقف، وذكرت أن وجه الوقف أرجح من وجه الوقف لأن أبا الحسن الجَزَرِي تابعه عليه متابعة قاصرة.

٤ـ قتادة بن دعامة السدوسي، تقدم في دراسة الوجه الأول أن هذا الوجه ليس بمحفوظ عنه.

٥ـ خُصَيْف بن عبد الرحمن الجَزَرِي، تقدم في دراسة الوجه الأول أن هذا الوجه غير محفوظ عنه.

والخلاصة في أسانيد هذا الحديث أن مداره على مقسم، واختلف عليه على وجهين:

١ـ مقسم، عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً، رواه عنه عبد الكريم بن أبي المُخَارِق وروايته ضعيفة لاضطرابه في الإسناد، ورواه ابن أبي ليلى، ويعقوب بن عطاء وهما ضعيفان، ورواه عبد الحميد بن عبد الرحمن

وذكرت أن الحكم تردد عنه في الرفع والوقف وأن الوقف أرجح، ورواه قتادة عنه والصحيح أنه إنما رواه عن عبد الحميد، وروايته عن عبد الحميد ضعيفة لأنه لم يسمع منه، ولم يصرح بِمَن سمع الحديث منه، ورواه خُصَيْف واضطرب في روايته، ورجحت في دراستها أن الأصح في روايته قول من رواه عنه عن مُقْسِم مرسلاً، لأن علي بن بَذِيْمَة تابعه على هذا الوجه.

٢ـ مقسم، عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً، رواه عنه أبو الحسن الجَزَرِي وهو مجهول، ورواه عنه الحكم ولم يسمعه منه، ورواه الحكم عن عبد الحميد عنه لتردد الحكم في الرفع والوقف، وذكرت في الوجه الأول أن هذا الوجه أرجح من وجه الرفع لمكان المتابعة من أبي الحسن الجَزَرِي، ورواه قتادة وليس هذا الوجه بمحفوظ عنه، ورواه خُصَيْف وذكرت في الدراسة أن وجه الإرسال أقوى من وجه الوقف لأن علي بن بَذِيْمَة تابعه عليه.

ويصح له عن مُقْسِم وجه ثالث وهو الإرسال، رواه عنه علي بن بَذِيْمَة الجَزَرِي، وخُصَيْف بن عبد الرحمن الجَزَرِي.

وقد اختلف أهل العلم في الصحيح في هذا الحديث، فالترمذي رحمه الله لم يرجح في هذا الحديث شيئاً، وقد ضعفه قوم، وصححه آخرون، فضعف هذا الحديث مرفوعاً:

١ـ الإمام محمد بن إدريس الشافعي فقال فيمن أتى امرأته حائضاً، أو

بعد تولية الدم ولم تغتسل: «يستغفر الله تعالى ولا يعود حتى تطهر وتحل لها الصلاة، وقد روي فيه شيء لو كان ثابتاً أخذنا به، ولكنه لا يثبت مثله»(١).

٢ـ لم يصححه البخاري كما حكاه عنه أبو علي ابن السكن(٢).

٣ـ أبو علي سعيد بن عثمان ابن السكن فقال: «هذا حديث مختلف في إسناده ولفظه، ولا يصح مرفوعاً، ولم يصححه البخاري، وهو صحيح من كلام ابن عباس»(٣).

٤ـ ابن المنذر فقال: «وهذا خبر قد تكلم في إسناده... وإن لم يثبت الخبر ولا أحسبه يثبت؛ فالكفارة لا يجوز إيجابها إلا أن يوجبها الله ﷻ، أو يثبت عن النبي ﷺ أنه أوجبها، ولا نعلم إلى هذا الوقت حجة توجب ذلك، والله أعلم»(٤).

٥ـ حكى الخطابي عن أكثر أهل العلم تضعيف الحديث فقال: «وقال

---

(١) سنن البيهقي (١/٣١٩)، «النفح الشذي» (ل٥٣/أ).

(٢) يحتمل أن يكون البخاري سئل عنه فلم يصححه، وعلى هذا يصح إيراده هنا، أو قد يكون مراد ابن السكن أن البخاري لم يخرجه في الصحيح، وعلى هذا ففي إيراده نظر فما كل الصحيح خرجه أبو عبد الله في كتابه ولا الْتَزَمَه كما هو مقرر في محله.

(٣) «بيان الوهم والإيهام» (٢/ل١٤٥/ب)، «النفح» (ل٥٣/أ)، «التنقيح» (١/٥٩٨)، «شرح العلل» لابن عبد الهادي (٤/أ).

(٤) «الأوسط» (٢/٢١٢).

أكثر العلماء: لا شيء عليه ويستغفر الله، وزعموا أن الحديث مرسل، أو موقوف على ابن عباس، ولا يصح متصلاً مرفوعاً»[(١)].

٦ـ البيهقي في «السنن» فإنه جمع طرق الحديث، وطريقته في الكلام على الحديث تشعر بتضعيف الوجه المرفوع[(٢)].

٧ـ ابن عبد البر فقال: «... وحجة من لم يوجب عليه كفارة إلا الاستغفار والتوبة؛ اضطراب هذا الحديث عن ابن عباس، وأن مثله لا تقوم به حجة، وأن الذمة على البراءة، ولا يجب أن يثبت فيها شيء لمسكين ولا غيره إلا بدليل لا مدفع فيه ولا مطعن عليه، وذلك معدوم في هذه المسألة»[(٣)].

٨ـ المنذري فقال: «وسيأتي التنبيه على ضعفه» ثم ساق كلام الخطابي السابق، وكأنه يرى الاضطراب علة الحديث[(٤)].

٩ـ ابن العربي فقال: «وأما الحديث الذي تعلق به.... فضعيف»[(٥)].

١٠ـ النووي فقال: «واتفق المحدثون على ضعف حديث ابن عباس هذا

---

(١) «معالم السنن» (١/ ١٨١).

(٢) «السنن الكبرى» (١/ ٣١٤) وما بعدها، وكذلك «المعرفة» (١٠/ ١٥٢) وما بعدها.

(٣) «التمهيد» (٣/ ١٧٨)، ونحوه قال أيضاً في «الاستذكار» (٢/ ٢٦).

(٤) «مختصر السنن» (١/ ١٧٣، ١٧٥).

(٥) «عارضة الأحوذي» (١/ ٢١٩).

واضطرابه..»[1].

١١ـ الذهبي فقال: «الصحيح وقفه»[2].

١٢ـ ابن كثير فقال: «.. فإنه قد روي مرفوعاً.. وموقوفاً وهو الصحيح عند كثير من أئمة الحديث»[3].

١٣ـ نص ابن القيم عند رده على ابن حزم تضعيفه للحديث بِمُقْسِم، على أن وقفه علة مؤثرة فقال: «وإنما علته المؤثرة وقفه»[4].

وذكر ابن القيم أن أبا داود صححه، ودليله أن أبا داود بعد سياقه للحديث بلفظ (بدينار أو بنصف دينار) قال: «هكذا الرواية الصحيحة»[5]، وهذا فيه نظر، لأن مقصود أبي داود في «السنن» تتبع ألفاظ المتون، وقد اختلف في لفظ الحديث المرفوع كثيراً، وأصحها لفظ: (دينار أو نصف دينار)، فأبو داود إنما صحح هذا اللفظ بالنسبة لباقي الألفاظ ولم يقل: إن الحديث صحيح مرفوعاً.

---

(١) «المجموع» (٢/٣٩١).

(٢) «مهذب السنن الكبرى» (١/٣١٤/ح١١٤٤)، فقد رجع الذهبي عمّا في «تلخيص المستدرك» (١/١٧٢).

(٣) تفسير ابن كثير (١/٢٥٩).

(٤) «شرح مختصر السنن» مع «عون المعبود» (١/٤٤٧).

(٥) السابق (١/٤٤٦).

وصحح الحديث من الوجه المرفوع من رواية عبد الحميد بن عبد الرحمن العدوي:

١ـ الحاكم في «المستدرك».

٢ـ ابن القطان الفاسي في «بيان الوهم والإيهام»[١].

٣ـ ابن سيّد النّاس في «النفح الشذي»[٢].

٤ـ ابن حجر في «التلخيص الحبير»[٣].

وذكر بعضهم أن أحمد صححه واستدلوا بقوله لما سئل عن الرجل يقع على امرأته وهي حائض: «ما أحسن حديث عبد الحميد فيه»، قيل: تذهب إليه؟ قال: «نعم، إنما هو كفارة»[٤]، ولا يظهر لي أن هذا القول تصحيح من أحمد للحديث، والله أعلم.

والذي ترجح لي بالنسبة للاختلاف في الرفع والوقف أن الصواب عن مُقْسِم هو الوقف، وذلك لأن الحديث لا يصح له طريق عن مُقْسِم في وجهي

---

(١) (٢/ل١٤٥/ب).

(٢) (ل٥٣/ب).

(٣) (١/١٧٩).

(٤) انظر: «مسائل الإمام أحمد» لأبي داود (٢٦)، «الإمام» (٢/٤٢٣)، «النفح الشذي» (ل٥٣/أ)، «شرح العلل» لابن عبد الهادي (ل٣/أ)، «التلخيص الحبير» (١/١٧٥).

الرفع الوقف إلا من رواية الحكم، عن عبد الحميد، وقد تردد فيه الحكم رفعاً ووقفاً، ولم يتابعه أحد على أحد الوجهين عن عبد الحميد، لكن تابعه أبو الحسن الجَزَرِي على وجه الوقف متابعة قاصرة عن مُقْسِم فرجحت وجه الوقف في تردد الحكم بهذه المتابعة، وممن صرح بأن الراجح وقف الحديث أبو علي بن السكن، والذهبي، وابن كثير كما تقدم.

فتلخص في هذا الحديث عن مُقْسِم وجهان صحيحان وهما:

١ـ مقسم، عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً، رواه عنه عبد الحميد، وأبو الحسن الجَزَرِي.

٢ـ مقسم، عن النبي ﷺ مرسلاً، رواه عنه علي بن بَذِيْمَة، وخُصَيْف بن عبد الرحمن الجَزَرِي.

والذي يظهر لي من هذين الوجهين الأخيرين أن إرسال الحديث أرجح من وقفه، وذلك لأن رجال الوجه المرسل أَمْثَلُ حالاً، فعبد الحميد بن عبد الرحمن، وعلي بن بَذِيْمَة ثقتان متكافئان، ولم أقف على أحد فاضل بينهما، وخُصَيْف أَمْثَلُ حالاً من أبي الحسن الجرزي لأنه مجهول، وعليه فالإرسال أرجح، وإن كان الوقف قوياً في ظني، ولم أقف على أحد نص على ترجيح المرسل في الحديث، إلا إشارة الخطابي إلى أن بعض أهل العلم يرى أن الحديث مرسل.

الحكم على الحديث:

الحديث من الوجه المرفوع ضعيف، والصحيح أنه مرسل، والقول بوقفه قوي والله أعلم.

* * *

بابُ ما جاءَ في الْوُضُوءِ مِنَ الْمَوْطِىءِ(١)

١٦ـ حدَّثَنا [أبو رَجاءٍ](٢) قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنا مالِكُ بنُ أنَسٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عُمارَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ إبْراهيمَ، عَنْ أُمِّ وَلَدٍ لعبدِ الرَّحْمنِ ابنِ عَوْفٍ قالَتْ: قُلْتُ لأُمِّ سَلَمَةَ: إنِّي امْرَأَةٌ أُطِيلُ ذَيْلِي وَأَمْشِي فِي الْمَكانِ الْقَذِرِ؟ فَقالَتْ: قالَ رَسولُ اللهِ ﷺ: (يُطَهِّرُهُ ما بَعْدَهُ).

قالَ أبو عيسى: وَرَوى عبدُ اللهِ بنُ الْمُبارَكِ هذا الْحَديثَ عَنْ مالِكِ بنِ أنَسٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عُمارَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ إبْراهيمَ، عَنْ أُمِّ وَلَدٍ لِهودِ بنِ عبدِ الرَّحْمنِ بنِ عَوْفٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ.

[وَهو وَهَمٌ(٣)، وإنَّما هو: عَنْ أُمِّ وَلَدٍ لإبْراهيمَ بنِ عبدِ الرَّحْمنِ ابنِ عَوْفٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ](٤)، وَهذا الصَّحيحُ.

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على مالك، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

---

(١) «الأصل» (١٣/أ)، «ظ» (ج٢/٤/أ)، «أ» (٢٢/ب)، «م» (٢١/ب)، «ت» (١٨/ب)، «ل» (٢٨/ب)، «ط» (١/٢٦٤/ح١٤٣).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من: «أ»، «ط».

(٣) بعدها في «ط»: وليس لعبد الرحمن بن عوف ابن يقال له: هود.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: «الأصل».

١ـ مالك، عن محمد بن عمارة، عن محمد بن إبراهيم، عن أم ولد لعبد الرحمن بن عوف.

٢ـ مالك، عن محمد بن عمارة، عن محمد بن إبراهيم، عن أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف.

٣ـ مالك، عن محمد بن عمارة، عن محمد بن إبراهيم، عن أم ولد لهود بن عبد الرحمن بن عوف.

الوجه الأول:

لم أجد الحديث من رواية قتيبة بن سعيد عند غير الترمذي.

الوجه الثاني:

الحديث أخرجه مالك في «الموطأ»، ورواه عنه في «الموطأ»:

١ـ محمد بن الحسن الشيباني (٢٩٩)،

٢ـ عبد الرحمن بن القاسم العُتَقِي ـ كما في تلخيص القَابِسِي ـ (٩٥)،

٣ـ عبد الله بن مسلمة القَعْنَبِي (٤٧) ـ ومن طريقه أبو داود في «سننه» (٣٨٣)، والغافقي في «مسند الموطأ» (٥٣/أ)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/٣٥٩/ح٨٤٥) ـ بمثله،

٤ـ يحيى بن عبد الله بن بكير (ل٣/ب)،

٥ـ يحيى بن يحيى الليثي (١/٢٤/ح١٦)،

٦ـ سويد بن سعيد الحدثاني (٢٩، ٦٩١)،

٧ـ أبو مصعب الزهري (٥٧، ١٩١٨) ـ ومن طريقه أبوبكر يوسف بن القاسم المَيَانْجي في «أماليه» (١٠٢/ب)، والبغوي في «شرح السنة» (٢٩٣) ـ،

٨ ـ والحديث أخرجه الشافعي في «مسنده» ـ السندي ـ (٥٠) ـ ومن طريقه البيهقي في «المعرفة» (٤٩١٥) ـ،

٩ـ وإسحاق (٤/٩٠/ح٤٣) عن روح بن عبادة،

١٠ـ وفي (٤/١٦١/ح١٢٨) عن بشر بن عمر الزهراني،

١١ـ والدارمي (٧٤٨) عن يحيى بن حسان،

١٢ـ وابن ماجه (٥٣١)[1]، وأبو بكر محمد بن خُرَيْم العُقَيْلي في «حديث هشام بن عمار» (ل١٤٨) ـ ومن طريقه الضياء المقدسي في «موافقات هشام بن عمار» (٤٥/أ) ـ من طريق هشام بن عمار،

١٣ـ والطوسي (١٢٥) من طريق عبد الرحمن بن مهدي،

١٤ـ وفي (١٢٦) من طريق معن بن عيسى القزاز،

١٥ـ وأبو أحمد الحاكم في «عوالي مالك» (٦٣)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٣/١٠٤) من طريق خلف بن هشام البزار،

---

(١) ذكر ابن حجر في «النكت الظراف» (١٣/٦٥) أن رواية هشام بن عمار كرواية قتيبة، وهو وهم منه بل هي كرواية الجماعة.

١٦ـ والحاكم في «معرفة علوم الحديث» (٦٩) من طريق يحيى بن يحيى التميمي،

١٧ـ وأبو نعيم في «الحلية» (٦/٣٣٨) من طريق عبد الله بن يوسف التِّنِّيْسِي،

١٨ـ والبيهقي (٢/٤٠٦) من طريق عبد الله بن وهب،

كلهم (محمد، وابن القاسم، والقَعْنَبِي، وابن بكير، ويحيى الليثي، وسويد، وأبو مصعب، والشافعي، وروح، وبشر، وابن حسان، وهشام، وابن مهدي، ومعن، وخلف، ويحيى التميمي، والتِّنِّيْسِي، وابن وهب) عن مالك بن أنس مثله، إلا أن إسحاق أحال بلفظ روح.

وأخرجه ابن أبي شيبة (١/٥٦) ـ ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/٣٥٩/ح٨٤٦) ـ وأحمد (٢٦٥٣١)، وابن الجارود (١٤٢)، وأبو يعلى (٦٩٢٥، ٦٩٨١) من طريق عبد الله بن إدريس،

وأحمد (٢٦٧٢٨) عن صفوان بن عيسى الزهري،

وابن المنذر (٧٣٦) من طريق أبي عاصم الضحاك بن مخلد النبيل،

أربعتهم (مالك، وابن إدريس، وصفوان، وأبو عاصم) عن محمد بن عمارة به مثله، وأحال الطبراني بلفظ ابن إدريس على لفظ مالك، ولفظ صفوان بمعناه مطولاً.

الوجه الثالث:

لم أجد الحديث من رواية عبد الله بن المبارك.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على مالك، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ـ مالك، عن محمد بن عمارة، عن محمد بن إبراهيم، عن أم ولد لعبد الرحمن بن عوف.

٢ـ مالك، عن محمد بن عمارة، عن محمد بن إبراهيم، عن أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف.

٣ـ مالك، عن محمد بن عمارة، عن محمد بن إبراهيم، عن أم ولد لهود بن عبد الرحمن بن عوف.

ومالك هو: ابن أنس بن مالك الأصبحي، إمام حجة ثقة ثبت حافظ بإجماع أهل العلم(١).

ورواه عنه على الوجه الأول:

١ـ قتيبة بن سعيد بن جميل الثقفي مولاهم، أبو رجاء البَلْخِي البَغْلانِي، ثقة ثبت باتفاق لا يعرف له تدليس، وسيأتي في ترجمة يحيى بن بكير أن قتيبة

---

(١) انظر (ص ١٩٢).

ممن سمع «الموطأ» برواية حبيب كاتب مالك، وسأذكر هناك التفصيل في هذه القصة وأنها لا تصح، وحديث قتيبة عن مالك مخرج في الصحيحين[1].

ورواه عن مالك على الوجه الثاني:

١ـ محمد بن الحسن الشيباني مولاهم، أبو عبد الله الكوفي الفقيه صاحب أبي حنيفة، جمهور الأئمة على تضعيفه، بل كذبه ابن معين[2] وغيره[3]، ونحوه عن الإمام أحمد[4]، ورمي بالإرجاء[5]، والتجهم[6]، وبالجملة فلا بأس به في الموطأ ما لم ينفرد، وفي غيره ضعيف.

٢ـ عبد الرحمن بن القاسم بن خالد العُتَقِي مولاهم، أبو عبد الله المصري، ثقة ثبت باتفاق[7].

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٣/٥٢٣/ح٤٨٥٢)، «التهذيب» (٨/٣٥٨/ح٦٣٩)، «التقريب» (٥٥٢٢).

(٢) «الضعفاء» للعقيلي (٤/٥٢)، «الكامل» (٦/١٧٥).

(٣) «الضعفاء» للعقيلي (٤/٥٤)، «الكامل» (٦/١٧٥)، «اللسان» (٥/١٢٢).

(٤) سؤالات البرقاني (ت ٤٦٨)، «تاريخ بغداد» (٢/١٨٠).

(٥) «الكامل» (٦/١٧٥)، «تاريخ بغداد» (٢/١٧٩)، «اللسان» (٥/١٢٢).

(٦) «الضعفاء» للعقيلي (٤/٥٢)، «تاريخ بغداد» (٢/١٧٩)، «اللسان» (٥/١٢٢).

(٧) انظر: ابن الجنيد (١٦٣)، الدقاق (ت ٣٤٥)، «تهذيب الكمال» (١٧/٣٤٤/ت٣٩٣٠)، «التهذيب» (٥/٢٥٢/ت٥٠٠)، «التقريب» (٣٩٨٠).

٣ـ عبد الله بن مسلمة بن قَعْنَب القَعْنَبي الحارثي، أبو عبد الرحمن المدني البصري، ثقة حجة حتى قال أبو زرعة: «ما كتبت عن أحد أجل في عيني منه»[(١)].

٤ـ يحيى بن عبد الله بن بكير القرشي المخزومي مولاهم، أبو زكريا المصري.

وثقه بعض الأئمة مطلقاً، ومنهم من خص التوثيق براويته عن الليث ابن سعد خاصة[(٢)]، وتكلموا في سماعه من مالك بن أنس لأن سماعه منه كان بعرض حبيب بن أبي حبيب[(٣)]، والتحقيق إن شاء الله أنه ثقة مطلقاً، والذي يذكر في سماع يحيى للموطأ بقراءة حبيب أنكره بعض أصحاب مالك، ولا بد من الكلام على هذا لأنه العمدة في طعنهم في روايته «الموطأ» عن مالك فأقول:

حبيب هو: ابن أبي حبيب زريق الخراساني كاتب مالك بن أنس، وهو رجل متفق على رميه بالكذب، وأنه ليس بثقة، وهذا مُسلَّم، وإنما الكلام

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (١٦/١٣٦/ت٣٥٧١)، «التهذيب» (٦/٣١/ت٥١)، «التقريب» (٣٦٢٠).

(٢) الطبراني (ت ٤٥).

(٣) ابن محرز (١/ت١٠٩).

في قراءته للموطأ، وأول من رأيته تكلم في هذا هو ابن معين فقال: «يقرأ على مالك بن أنس، وكان يُخَطْرِف للناس، ويصفح ورقتين وثلاثة»[(١)]، وقال: «أشر السماع من مالك عرض حبيب، كان يقرأ على مالك، وإذا انتهى إلى آخر القراءة صفح أوراقاً، وكتب: «بلغ»، وعامة سماع المصريين عرض حبيب»[(٢)].

ثم تبع يحيى بنَ معين؛ العقيليُّ[(٣)]، وابنُ حبان فقال: «كان يورق بالمدينة على الشيوخ... كان يدخل عليهم ما ليس من أحاديثهم، فكل من سمع منه بعرضه فسماعه ليس بشيء، فإنه كان إذا قرأ أخذ الجزء بيده ولم يعطهم النسخ، ثم يقرأ البعض ويترك البعض ويقول: «قد قرأت كله» ثم يعطيهم فينسخونها، فسماع ابن بكير، وقتيبة بن سعيد بعرض حبيب»[(٤)]، ثم أسند عن قتيبة أنه قال: «سمعت هذه الأحاديث من مالك وحبيب يقرأ فلما فرغ قلت: يا أبا عبد الله هذه أحاديثك تعرفها أرويها عنك؟ فقال: نعم، وربما قال له غيري»، وكذلك نقله ابن عدي عن ابن معين

(١) الدوري (٢/٩٧)، «الضعفاء» للعقيلي (١/٢٦٥).

(٢) «تهذيب الكمال» (٥/٣٦٨).

(٣) «الضعفاء» (١/٢٦٥).

(٤) «المجروحين» (١/٢٦٠).

ولم ينكره[1].

وهذا الذي قاله ابن معين ومن تبعه فيه نظر لأمور:

١ـ لم يسند ابن معين هذه القصة لتعرف صحتها، وهو لم يدرك مالكاً لِيَشْهَدَ هذا من فعل حبيبٍ حتى يستغنى عن الإسناد برؤيته.

٢ـ هذه القصة أنكرها مصعب بن عبد الله الزبيري تلميذ مالك، فقال ابن أبي خيثمة: «ذكرت لمصعب ما ذُكر أن حبيباً كان يقلب ورقتين، فقال: إنما كنا نعرض ورقتين، إنكاراً لما ذكر من ذلك»[2].

٣ـ يفهم من إيراد ابن أبي خيثمة للسؤال عدم جزمه بها وتشككه فيها.

٤ـ قال القاضي عياض: «وهذه الحكاية باطلة الأصل ـ والله أعلم ـ لأن مالكاً رحمه الله ومن حضره لم يصح جواز مثل هذا عليهم لحفظهم حديث «الموطأ»، وقد أنكر هذا بعض أصحاب مالك الجِلَّةِ، وقال: إنما عَرْضتُنا على مالك ورقتين من «الموطأ»، فكيف يصح هذا»[3].

وقال أيضاً: «وقد أُنكر هذا الخبر على قائله لحفظ مالك لحديثه، وحفظ كثير من أصحابه الحاضرين له، وأن مثل هذا مما لا يجوز على مالك،

---

(١) «الكامل» (٢/٤١١).

(٢) «ترتيب المدارك» (٣/١٦٧).

(٣) السابق (٣/٣٧٠).

وأن العرض عليه لم يكن من الكثرة بحيث تُخَطْرَف عليه الأوراق ولا يفطن هو ولا من حضر..»[1].

٥ـ يلزم من صحة هذا الطعن على مالك لأنه يسمع كتابه ناقصاً، ويقرهم على رواية ما لم يسمعوا منه فيما قلب حبيب من الأوراق.

٦ـ أن الأئمة كانوا يُوقِّفونه على الغلط في قراءته، فروى العقيلي أن حبيباً قرأ على سفيان بن عيينة: «حدثكم المسعودي، عن جِرَاب التيمي، فقال له سفيان: ليس هو جِرَاب، هو جَوَّاب»[2]، وقرأ عليه: «حدثكم أيوب عن ابن شيرين، فقال له سفيان بن عيينة: ليس هو ابن شيرين، هو ابن سيرين»[3]، فإذا كان ابن عيينة رد عليه خطأه في القراءة وليس ذا في تصنيف له؛ فكيف بالموطأ الذي ألفه مالك وانتقاه من مروياته، واهتم به طلبة الحديث حفظاً وقراءة.

٧ـ ذكر ابن حبان أن ممن سمع بقراءة حبيب: قتيبة بن سعيد، وحديث قتيبة عن مالك مخرج في الصحيحين، فهل هذا إعراض من الشيخين عن هذه القصة؟.

---

(١) «الإلماع» (٧٧)، ونقله السخاوي في «فتح المغيث» وأقره (٢/١٨٣).

(٢) جَوَّاب بتثقيل الواو «التقريب» (٩٨٤).

(٣) «الضعفاء» (١/٢٦٥).

٨ـ لو سلم هذا تنزلاً فإن ابن بكير لم يسمع «الموطأ» من مالك مرة واحدة فقط، بل سمعه من مالك مرات، فقال أسلم بن عبد العزيز: «حدثنا بقي بن مخلد: أن يحيى بن بكير سمع «الموطأ» من مالك سبع عشرة مرة»[١]، فإن حصل الخلل في مرة فهل وقع ذا في كل المرات؟!

وعليه فهذه القصة لا تصح، ولا يقدح في رواية ابن بكير بمثل هذا، وسماع ابن بكير من مالك صحيح، «الموطأ» وغيرُهُ، والله أعلم[٢].

وممن رواه عن مالك على هذا الوجه:

٥ـ يحيى بن يحيى بن كثير الليثي مولاهم، أبو محمد القرطبي، صدوق له أوهام لكنه من أحسن رواة «الموطأ» تحقيقاً في المواضع التي اختلفت فيها رواة الموطأ، وهو مع هذا له وهم وتصحيف في مواضع كثيرة منه[٣].

٦ـ سويد بن سعيد بن سهل الهروي، أبو محمد الحدثاني الأنباري، اختلف في حديثه والراجح أنه صدوق إن حدث من كتابه، أو حدث من

---

(١) «السير» (١٠/٦١٤)، «تذكرة الحفاظ» (٢/٤٢٠)، وانظر: «ترتيب المدارك» (٣/٣٧٠).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (٣١/٤٠١/ت٦٨٥٨)، «التهذيب» (١١/٢٣٧/ت٣٨٧).

(٣) «تهذيب التهذيب» (١١/٣٠٠/ت٥٨٠).

حفظه قبل العمى، وفي غير هذا ضعيف لأنه صار يتلقن(١).

٧ـ أبو مصعب أحمد بن أبي بكر القاسم بن الحارث القرشي الزهري المدني القاضي، ثقة في «الموطأ» خاصة، صدوق في غيره، وإنما نهى أبو خيثمة ابنه عن الكتابة عنه لأجل الرأي(٢).

٨ـ محمد بن إدريس بن العباس القرشي المطلبي الشافعي، أبو عبد الله المكي المصري، الإمام المتفق على ثقته وجلالته(٣).

٩ـ روح بن عبادة بن العلاء القيسي، أبو محمد البصري، ثقة لم يطعن فيه بشيء يعتمد عليه، ولذا رجع بعضهم عن الطعن فيه(٤)، وساق له النسائي حديثاً عن صالح ابن أبي الأخضر، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة ﷺ: أن رسول الله ﷺ بعث عبد الله بن حذافة ﷺ يطوف في

---

(١) انظر: «التاريخ الصغير» (٢/٣٧٣)، «تهذيب الكمال» (١٢/٢٤٧/ت٢٦٤٣)، «الميزان» (٢/٢٤٨)، «التهذيب» (٤/٢٧٢/ت٤٧٠).

(٢) انظر: «التعديل والتجريح» (١/٣٣٤)، «تهذيب الكمال» (١/٢٧٨/ت١٧)، «التهذيب» (١/٢٠/ت٢١)، «التحفة اللطيفة» (١/٢١٢).

(٣) انظر: «الإرشاد» (١/٢٣٢/ت٦١)، «تهذيب الكمال» (٢٤/٣٥٥/ت٥٠٤٩)، «التهذيب» (٩/٢٥/ت٣٩).

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» (٩/٢٣٨/ت١٩٣٠)، «الميزان» (٢/٥٨)، «التهذيب» (٣/٢٩٣/ت٥٤٩).

أهل منى أن لا تصوموا هذه الأيام، وأصحاب الزهري يروونه مرسلاً، ثم قال النسائي: «ليس بالقوي»[1]، والخطأ فيما يظهر من صالح بن أبي الأخضر لضعفه[2].

١٠- بشر بن عمر بن الحكم الزهراني، أبو محمد البصري، ثقة أخذ عليه الإمام أحمد شيئاً من سوء الخلق فلم يقدر له الكتابة عنه[3].

١١- يحيى بن حسان بن حيان التِّنِّيْسِي البكري، أبو زكريا البصري، ثقة قال أبو حاتم وحده: «صالح الحديث»[4].

١٢- هشام بن عمار بن نصير السلمي، أبو الوليد الدمشقي.

ثقة إذا حدث من كتابه مطلقاً، أما إن روى من حفظه ففي رواية المتأخرين عنه ضعف لأنه كبر فتغير وصار يتلقن[5]، وتُكلم فيه لأخذه الأجر

(١) «السنن الكبرى» (٢٨٨٤).

(٢) انظر ترجمته (ص ٣٦٧).

(٣) «العلل» (٣/ت٤٥٥٥)، وانظر: «تهذيب الكمال» (٤/١٣٨/ت٧٠١)، «الكاشف» (١/٢٦٩)، «التهذيب» (١/٤٥٥/ت٨٣٧)، «التقريب» (٦٩٨).

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» (٣١/٢٦٦/ت٦٨٠٩)، «الكاشف» (٢/٣٦٣)، «التهذيب» (١١/١٩٧/ت٣٣٤)، «التقريب» (٧٥٢٩).

(٥) انظر: علل المروذي (ت ٢٤٧)، «تهذيب الكمال» (٣٠/٢٤٢/ت٦٥٨٦)، «التهذيب» (١١/٥١/ت٩٠)، «التقريب» (٧٣٠٣).

على الحديث، وغمزه أحمد لأنه ذكر اللفظ بالقرآن[1].

١٣ـ عبد الرحمن بن مهدي، ثقة حجة[2].

١٤ـ معن بن عيسى بن يحيى الأشجعي مولاهم القزاز، أبو يحيى المدني، ثقة ثبت إلا أنه في حديث خالد بن أبي بكر بن عبيد الله العدوي دون ذلك فقد قال البخاري: «مقارب الحديث»[3].

١٥ـ عبد الله بن يوسف التِّنِّيْسِي، أبو محمد الكَلاعِي المصري، ثقة متقن[4].

١٦ـ يحيى بن يحيى بن بكر التميمي الحنظلي مولاهم، أبو زكريا النيسابوري، أحد الأئمة الثقات[5].

١٧ـ خلف بن هشام بن ثعلب البزار، أبو محمد البغدادي، ثقة[6].

---

(١) انظر: «الميزان» (٤/٣٠٣)، «بحر الدم» (٤٣٩).

(٢) انظر (ص ٢٥٦).

(٣) انظر: «ترتيب العلل» (٢/٧٣٢)، «تهذيب الكمال» (٢٨/٣٣٦/ت٦١١٥)، «التهذيب» (١٠/٢٥٢/ت٤٥٢)، «التقريب» (٦٨٢٠).

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» (١٦/٣٣٣/ت٣٦٧٣)، «التهذيب» (٦/٨٦/ت١٧٣)، «التقريب» (٣٧٢١).

(٥) انظر: «تهذيب الكمال» (٣٢/٣١/ت٦٩٤٣)، «التهذيب» (١١/٢٩٦/ت٥٧٨)، «التقريب» (٧٦٦٨).

(٦) انظر: «تهذيب الكمال» (٨/٢٩٩/ت١٧١٣)، «التهذيب» (٣/١٥٦/ت٢٩٧)، =

١٨ـ عبد الله بن وهب، ثقة حافظ[1].

ورواه عنه على الوجه الثالث:

١ـ عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي التميمي مولاهم، أبو عبدالرحمن المروزي، أحد الأئمة الأثبات[2].

فهذا الحديث رواه مالك، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ـ فرواه قتيبة عنه فقال: «عن أم ولد لعبد الرحمن بن عوف».

٢ـ ورواه عنه ثمانية عشر راوياً فيهم ثقات أصحابه فقالوا: «عن أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف».

٣ـ ورواه عبد الله بن المبارك عنه فقال: «عن أم ولد لهود بن عبد الرحمن بن عوف»[3].

=«التقريب» (١٧٣٧).

(١) انظر ترجمته (ص ٢٥٦).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (١٦/٥/ت٣٥٢٠)، «التهذيب» (٥/٣٨٢/ت٦٥٧)، «التقريب» (٣٥٧٠).

(٣) وذكر الدارقطني في «المؤتلف» (٤/٢٣٢٣)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٣/١٠٤) أن إسحاق بن سليمان الرازي ـ وهو ثقة كما في «التقريب» (٣٥٧) ـ رواه عن مالك فقال: «عن أم ولد لهود بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف» وبين ابن عبد البر أنه أخطأ.

فالترمذي رحمه الله ذهب إلى توهيم من روى الوجه الثالث فقال: «وهذا وهم»، وقال عن الوجه الثاني: «وهو الصحيح»، ولم يتكلم رحمه الله عن رواية قتيبة للوجه الأول.

والذي رجحه الترمذي رحمه الله هو الصحيح عن مالك، وأما الوجه الأول والثالث فهما وهم وذلك لما يأتي:

١ـ أن رواة الوجه الثاني عن مالك أكثر، وفيهم ثقات أصحابه.

٢ـ لم يتابع قتيبة بن سعيد، وابن المبارك على روايتيهما.

٣ـ ليس لعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ابن يقال له هود كما قال الترمذي رحمه الله[١]، وكذا لم يذكر أهل العلم في أبنائه رضي الله عنه من يقال له هود[٢].

والحديث في سنده أم الولد هذه، ولم يرو عنها إلا محمد بن إبراهيم التيمي، وهكذا رواه كل أصحاب مالك الذين وقفت على رواياتهم مسندة لم يسموها، ورواه النسائي في «حديث مالك»[٣] من طريق الحسين بن الوليد

---

(١) على الزيادة التي في المطبوع كما ذكرته في أول الحديث.

(٢) انظر: «الطبقات» لابن سعد (٣/١٢٧ـ١٢٨)، «معرفة الصحابة» (١/٣٨٥)، «التبيين في أنساب القرشيين» (٢٩٦)، «الجوهرة» (٢/٣٣٠) وما بعدها.

(٣) أخرجه من طريقه ابن بشكوال في «الغوامض والمبهمات» (٤٢٥)، وانظر: «المستفاد» (٢٨٦).

النيسابوري[1]، عن مالك، عن محمد بن عمارة، عن محمد بن إبراهيم، عن حميدة، عن أم سلمة[2].

وأم الولد هذه ذكرها الذهبي في المجهولات وجزم بأنها حميدة لأجل رواية الحسين بن الوليد[3]، وقال عنها: «أم الولد مجهولة الحال»[4]، وجوز ابن حجر في «التهذيب» أن يكون اسمها كذلك[5]، وذكر ذلك في «التقريب» بصيغة التمريض، وقال عنها: «مقبولة»[6].

وقد اختلف العلماء في الحكم على الحديث، فذهب قوم إلى تصحيحه أو تقويته:

---

(١) وهو ثقة كما في «التقريب» (١٣٥٩).

(٢) وأخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (١٣/ ١٠٤) من طريق النسائي مثله إلا أنه قال: عن عائشة، ثم تعقبه بقوله: «هذا خطأ، وإنما هو لأم سلمة لا لعائشة» ولا أدري من أين وقع الخطأ، والصواب ما وقع عند ابن بشكوال، وكذلك عزاه المزي في «تهذيب الكمال» (٣٥/ ١٦٠)، والذهبي في «الميزان» (٤/ ٦٠٦)، وابن حجر في «التهذيب» (١٢/ ٤١٢).

(٣) «الميزان» (٤/ ٦٠٦)، وكذلك جزم ابن بشكوال، وابن العراقي.

(٤) «مهذب السنن» (٢٩٩٧).

(٥) «التهذيب» (١٢/ ٤١٢).

(٦) (٨٥٦٩).

١ـ فقال العقيلي: «هذا إسناد صالح جيد»[١].

٢ـ وقال ابن العربي: «إسناد هذا الحديث مما رواه مالك فصح، وإن كان غيره لم يره صحيحاً»[٢].

٣ـ وقال أحمد شاكر: «.. فإن جهالة الحال في مثل هذه التابعية لا يضر، وخصوصاً مع اختيار مالك حديثها وإخراجه في موطئه، وهو أعرف الناس بأهل المدينة، وأشدهم احتياطاً في الرواية عنهم»[٣].

٤ـ وقال المباركفوري: «واختيار مالك حديثها وإخراجه في موطئه يدل أيضاً على أنها غير مجهولة، لأنه أعرف الناس بأهل المدينة وأشدهم احتياطاً في الرواية عنهم، والقول قول من عرف»[٤].

وذهب بعضهم إلى تضعيفه لجهالة أم الولد هذه:

١ـ فقال ابن المنذر: «وفي إسناده مقال، وذلك أنه عن امرأة مجهولة؛ أم ولد إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف غير معروفة برواية الحديث»[٥].

---

(١) «الضعفاء» (٢/٢٥٧).

(٢) «عارضة الأحوذي» (١/٢٣٦).

(٣) انظر: «الجامع» (١/٢٦٦).

(٤) «مرعاة المفاتيح» (٢/٢٠٣).

(٥) «الأوسط» (٢/١٧٠).

٢ـ وقال البيهقي: «أم ولد إبراهيم لم يخرج حديثها في الصحيح»[١].

٣ـ وكذا علله الخطابي فقال: «لأن الأول عن أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، وهي مجهولة لا يعرف حالها في الثقة والعدالة.. والمجهول لا تقوم به الحجة في الحديث»[٢].

٤ـ المنذري إذ أقر الخطابي فقال: «وما قاله ظاهر»[٣].

٥ـ وقال الطيبي: «وحديث أم سلمة مطعون، لأن من يرويه أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف وهي مجهولة»[٤].

٦ـ ولعل جهالة حال أم الولد هي التي جعلت الدارمي يتردد في الأخذ بالحديث، فإنه قيل له: تأخذا بهذا؟ فقال: «لا أدري»[٥].

وعلى القول بضعف الحديث لجهالة أم الولد فإن للحديث شاهداً يقويه وهو حديث امرأة من بني عبد الأَشْهَل قالت: إن لنا طرقاً منتنة فتمطر؟ فقال النبي ﷺ: (أليس بعدها طريق أطيب منها)؟ قالت: بلى، قال ﷺ: (فهذا بهذا).

---

(١) «الخلافيات» (١/١٣٥).

(٢) «معالم السنن» (١/٢٦٧).

(٣) «مختصر السنن» (١/٢٢٧).

(٤) «شرح المشكاة» (٢/١١٧).

(٥) «السنن» (٧٤٨).

أخرجه عبد الرزاق (١٠٥)، وابن أبي شيبة (١/٥٦)، وأحمد (٢٧٤٩٢، ٢٧٤٩٣)، وأبو داود (٣٨٤)، وابن ماجه (٥٣٣)، وابن الجارود (١٤٣)، والبيهقي (٢/٤٣٤) وسنده صحيح.

الحكم على الحديث:

حديث أم سلمة حسن بشاهده والله أعلم.

* * *

بابُ ما جاءَ في البَوْلِ يُصيبُ الأَرْضَ[1]

١٧- حدَّثنا ابنُ أبي عُمَرَ، وَسَعيدُ بنُ عبدِ الرَّحْمنِ المَخْزومِيُّ قالا: حدَّثنا سُفْيانُ بنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعيدِ بنِ المُسَيَّبِ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ قالَ: دَخَلَ أعْرابِيٌّ المَسْجِدَ وَالنَّبِيُّ ﷺ جالِسٌ، فَصلى فَلَمَّا فَرَغَ قالَ: اللَّهُمَّ ارْحَمْني وَمُحَمَّداً وَلا تَرْحَمْ مَعَنا أحداً، فالْتَفَتَ إليْهِ النَّبِيُّ ﷺ فقالَ: (لَقَدْ تَحَجَّرْتَ واسِعاً)، فَلَمْ يَلْبَثْ أنْ بالَ في المَسْجِدِ فَأَسْرَعَ إِلَيْهِ النَّاسُ، فَقالَ النَّبِيُّ ﷺ: (أَهْريقوا عَلَيْهِ سَجْلاً مِنْ ماءٍ) أوْ (دَلْواً مِنْ ماءٍ) ثُمَّ قالَ: (إنَّما بُعِثْتُمْ مُيَسِّرينَ، وَلَمْ تُبْعَثوا مُعَسِّرينَ).

قالَ أبو عيسى: [وَ][2] هذا حَديثٌ حَسَنٌ صَحيحٌ.

وَقَدْ رَوى يونُسُ هذا الحَديثَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عبيدِ اللَّهِ [ابنِ عبدِ اللَّهِ][3]، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ [عَنْ رَسولِ اللَّهِ ﷺ][4].

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على الزهري، واختلف عليه على وجهين:

---

(١) «الأصل» (١٤/أ)، «ظ» (ج٢/٥/أ)، «أ» (٢٣/أ)، «م» (٢٢/أ)، «ت» (١٩/ب)، «ل» (٢٩/ب)، «ط» (١/٢٧٥/ح١٤٧).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من: «أ»، «ط».

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من «أ».

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من: «ت».

١ـ الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٢ـ الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

ومما لم يذكره الترمذي:

٣ـ الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

الوجه الأول:

١ـ رواية سفيان بن عيينة:

أخرجها ابن خزيمة (٢٩٨) عن المخزومي به وأحال على لفظ ابن المبارك الآتي.

وأخرجها الشافعي في «الأم» (١/ ١١٧)، وفي «المسند» ـ السندي ـ (٥٢) ـ ومن طريقه البيهقي في «المعرفة» (٥٠٥٥)، والبغوي في «شرح السنة» (٢٩١)ـ،

والحميدي (٩٣٨) ـ ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٤٢٨)ـ، وأحمد (٧٢٥٤)،

وأبو داود (٣٨٠) عن أحمد بن عمرو بن السَّرْح، وأحمد بن عبدة،

والنسائي في «المجتبى» (١٢١٧)، وفي «السنن الكبرى» (١١٤٠) من طريق محمد بن عبد الله الزهري،

وابن الجارود (١٤١) عن محمود بن آدم،

وابن خزيمة (٢٩٨) عن عبد الجبار بن العلاء،

والطوسي (١٣١، ١٣٢) عن الزبير بن أبي بكر، وعبد الله بن محمد الزهري،

والدارقطني في «العلل» (٧/ ٢٩٤) من طريق بشر بن مطر،

وأبو محمد الحسن بن أحمد المَخْلَدِي في «الفوائد المنتخبة» (٢٥٩/ب) من طريق يحيى بن الربيع المكي،

والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٤٢٨) من طريق علي بن المديني،

كلهم (الشافعي، والحميدي، وأحمد، وابن السَّرْح، وابن عبدة، والزهري، ومحمود، وعبد الجبار، والزبير، وبشر، ويحيى، وعلي) عن ابن عيينة بنحوه، ولفظ المَخْلَدِي أخصر، وأحال ابن خزيمة، والبيهقي باللفظ، ولم يسق الدارقطني المتن.

٢ـ وأخرجه البزار في «المسند» ـ رسالة الحمود ـ (٣٧٧) من طريق محمد ابن أبي حفصة بنحوه،

٣ـ وابن خزيمة (٢٩٨) من طريق سفيان بن حسين ولم يسق لفظه،

٤ـ والدارقطني في «العلل» (٧/ ٢٩٤) من طريق صالح بن أبي الأخضر بأخصر منه،

أربعتهم (سفيان، ومحمد، وسفيان، وصالح) عن الزهري به.

الوجه الثاني:

١ـ رواية يونس بن يزيد الأَيْلِيُّ:

أخرجها أحمد (٧٧٨٧)، وابن حبان (١٤٠٠) من طريق عبد الله بن وهب ولفظ ابن حبان أخصر منه، وأحال أحمد على سابقه،

وأخرجها ابن خزيمة (٢٩٧) من طريق عبد الله بن المبارك، بأخصر منه.

وعلقها البخاري (٦١٢٨) عن الليث بن سعد، عن يونس به، ووصله الذهلي في «الزهريات» كما في «هدي الساري» (٦٣).

ثلاثتهم (ابن وهب، وابن المبارك، والليث) عن يونس بن يزيد الأَيْلِيِّ.

٢ـ والحديث أخرجه البخاري (٢٢٠، ٦١٢٨)، والبزار (٧٦/ب)، وأبو علي الهروي في «الفوائد» (٩/ب)، والطبراني في «مسند الشاميين» (ل٥٩٨)، والبيهقي (٢/٤٢٨) من طريق شعيب بن أبي حمزة مختصراً،

٣ـ وأخرجه النسائي في «المجتبى» (٥٦، ٣٣٠)، وفي «السنن الكبرى» (٥٤)، وابن حبان (١٣٩٩)، والطبراني في «مسند الشاميين» (ل٣٤٤) من طريق محمد بن الوليد الزُّبَيْدِي بمعناه، ولفظ الطبراني مختصر،

٤ـ وأخرجه البزار (٧٦/أ)، والدارقطني في «العلل» (٧/٢٩٥) من طريق النعمان بن راشد ولفظ البزار نحوه، وأحال الدارقطني على سابقه.

أربعتهم (يونس، وشعيب، والزُّبَيْدِي، والنعمان) عن الزهري به.

الوجه الثالث:

١ـ أخرجه أحمد (٧٧٨٩) من طريق رباح بن زيد الصنعاني، عن معمر،

٢ـ وأبو داود (٨٨٢)، وابن خزيمة (٨٦٤)، وابن حبان (٩٨٧)، وابن منده في «التوحيد» (١٩٤) من طريق يونس بن يزيد الأَيْلِيِّ،

٣ـ والنسائي (١٢١٦) من طريق محمد بن الوليد الزُّبَيْدِي،

٤ـ والبزار في «المسند» ـ رسالة الحمود ـ (٣٧٧)، ومحمد بن عبد الله الشافعي في «الفوائد» المشهور بالغيلانيات (٧١٣) من طريق محمد بن أبي حفصة،

٥ـ والطبراني في «مسند الشاميين» (ل٥٧٧) من طريق شعيب بن أبي حمزة،

٦ـ والدارقطني في «العلل» (٢٩٤/٧) من طريق صالح بن أبي الأخضر،

ستتهم (معمر، ويونس، والزُّبَيْدِي، ومحمد، وشعيب، وصالح) عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على الزهري، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ـ الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٢ـ الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٣ـ الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

والزهري هو: محمد بن مسلم، إمام حجة باتفاق[١].

ورواه عنه على الوجه الأول:

١ـ سفيان بن عيينة، ثقة حجة بإجماع أهل العلم[٢].

٢ـ محمد بن أبي حفصة ميسرة، أبو سلمة البصري مختلف فيه وحديثه في الصحيحين متابعة[٣]، والراجح أنه صالح في الزهري وغيره[٤].

٣ـ سفيان بن حسين بن الحسن السلمي، أبو محمد الواسطي، حديثه عن الزهري ضعيف بالاتفاق لأنه لم يضبط حديثه فقد لقيه شيئاً يسيراً بالموسم[٥]، وأما في غير الزهري فالراجح أنه صدوق[٦].

٤ـ صالح بن أبي الأخضر، ضعيف يعتبر به في الزهري وغيره[٧].

---

(١) انظر (ص ٣٦٤).

(٢) انظر (ص ١٩٢).

(٣) «الهدي» (٤٣٨).

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٥/٨٥/ت٥١٥٩)، «ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق» (١٧١/ت٣١٨)، «السير» (٧/٥٩)، «التهذيب» (٩/١٢٣/ت١٧٢)، «الفتح» (٨/١٤).

(٥) «الجرح» (٤/٢٢٨)، «السير» (٧/٣٠٣).

(٦) انظر: «تهذيب الكمال» (١١/١٣٩/ت٢٣٩٩)، «التهذيب» (٤/١٠٧/ت١٩٠)، «الهدي» (٤٥٧)، «الفتح» (٢/٥٥٠، ٣/٣١٤).

(٧) انظر (ص ٣٦٧).

ورواه عنه على الوجه الثاني:

١ـ يونس بن يزيد بن أبي النجاد القرشي مولاهم، أبو يزيد الأَيْلِيُّ، وحديثه فيه تفصيل فهو ثقة إذا حدث به من كتابه لاسيما عن الزهري، أو كان الراوي عنه ابن المبارك لأنه كتب من كتابه، وأما إن حدث من حفظه أو حدث عن غير الزهري، أو انفرد عنه بشيء فليس بالقوي(١)، وهذا الحديث مما رواه عبد الله بن المبارك عن يونس بن يزيد الأَيْلِيِّ كما سبق في التخريج.

٢ـ شعيب بن أبي حمزة القرشي الأموي مولاهم، أبو بشر الحمصي، ثقة ثبت من المقدمين في الزهري، وتكلم أبو حاتم في حديثه عن محمد ابن المُنْكَدِر خاصة لأنه روى عنه كتاباً أنكر ابن المُنْكَدِر بعضه(٢).

٣ـ محمد بن الوليد بن عامر الزُّبَيْدِي، أبو الهُذَيْل الحمصي، ثقة ثبت(٣).

---

(١) انظر: علل المروذي (ت ٤٤)، ابن محرز (١/ت٥٩٦، ٢/ت٦٣٧، ٦٣٨)، أبو زرعة (٢/٦٨٤، ٦٨٥)، «تهذيب الكمال» (٣٢/٥٥١/ت٧١٨٨)، «شرح العلل» (٢/٧٦٥)، «التهذيب» (١١/٤٥٠/ت٧٦٩)، «التقريب» (٧٩١٩)، «الهدي» (٤٥٥)، «الفتح» (٣/٥٥١).

(٢) انظر: «العلل» للرازي (٢/١٧٢/ح٢٠١١)، «شرح العلل» (٢/٨٦٢)، «تهذيب الكمال» (١٢/٥١٦/ت٢٧٤٧)، «التهذيب» (٤/٣٥١/ت٥٨٨)، «التقريب» (٢٧٩٨).

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٦/٥٨٦/ت٥٦٧٣)، «التهذيب» (٩/٥٠٢/ت٨٢٦)، «التقريب» (٦٣٧٢).

٤ـ النعمان بن راشد الجزري، أبو إسحاق الرَّقي، صدوق سيء الحفظ فلا يقبل ما انفرد به[١].

ورواه عنه على الوجه الثالث:

معمر بن راشد، ويونس الأَيْلِيُّ، والزُّبَيْدِي، ومحمد بن أبي حفصة، وشعيب بن أبي حمزة، وصالح بن أبي الأخضر، وكلهم تقدموا قريباً عدا:

معمر بن راشد وهو ثقة ثبت المقدمين في الزهري، وتقدم الكلام على بعض حديثه[٢].

فهذا الحديث رواه الزهري، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ـ فرواه ابن عيينة ـ وهو ثقة ـ ومحمد بن أبي حفصة ـ وهو صالح في الزهري ـ وسفيان بن حسين ـ وهو ضعيف في الزهري ـ وصالح بن أبي الأخضر ـ وهو ضعيف يعتبر به ـ وعن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٢ـ ورواه يونس بن يزيد الأَيْلِيُّ ـ وهو ثقة في الزهري على التفصيل

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٩/٤٤٥/ت٦٤٤٠)، «التهذيب» (١٠/٤٥٢/ت٨١٩)، «التقريب» (٧١٥٤).

(٢) انظر ترجمته (ص ٢٢٠).

الذي سبق ـ وشعيب، والزُّبَيْدِي ـ وهما ثقتان ـ والنعمان بن راشد ـ وهو صدوق سيء الحفظ ـ عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود(١)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٣ـ ورواه معمر بن راشد، ويونس الأَيْلِيُّ، والزُّبَيْدِي، ومحمد ابن أبي حفصة، وشعيب بن أبي حمزة، وصالح ابن أبي الأخضر، عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

ولم يرجح الترمذي رحمه الله بين الوجهين الأولين، وكذا الدارقطني رحمه الله(٢)، إلا أن الترمذي صحح الحديث من الوجه الأول فقال عقبه: «وهذا حديث حسن صحيح».

---

(١) وخالفهم معمر بن راشد، فرواه عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله مرسلاً، أخرج روايته عبد الرزاق، واختلف عليه فرواه عنه الدَّبَرِي في روايته للمصنف (١٦٥٨)، وخالفه أحمد بن منصور عن عبد الرزاق فوصل الحديث، أخرج روايته الدارقطني في «العلل» (٧/٢٩٥)، وخالفهما محمد بن يحيى الذهلي، والحسن بن أبي الربيع فروياه عن الزهري، عن سعيد بن المسيب مرسلاً، أخرجهما الدارقطني في «العلل» (٧/٢٩٤، ٢٩٥)، والصواب عن عبد الرزاق قول الدَّبَرِي لأنه سمع من كتب عبد الرزاق كما في «الكواكب» (٢٨١)، وأما الباقون فسماعهم متأخر منه يشبه أن يكون بعد اختلاطه، انظر ترجمة عبد الرزاق في «الكواكب» (٢٦٦) وما بعدها.

(٢) «العلل» (٧/٢٩٢ـ٢٩٥).

واختار البخاري رحمه الله الوجه الثاني فخرجه في الصحيح.

وصحح ابن خزيمة رحمه الله الأوجه الثلاثة عن الزهري، واختار ابن حبان رحمه الله الثاني والثالث.

ويظهر لي أن أقوى الأوجه الثاني والثالث لأنه من رواية الرفعاء من أصحاب الزهري، والأول غير مدفوع ومثل هذا يحتمل للزهري رحمه الله في إمامته وسعة حفظه.

الحكم على الحديث:

الحديث صححه الترمذي على الوجه الأول، وخرجه البخاري من الوجه الثاني، وابن خزيمة، وابن حبان على الوجه الثالث.

* * *

الفصل الثاني
أحاديث أبواب الصلاة

بابُ ما جاءَ في تَأْخيرِ الْعَصْرِ[1][2]

١٨ـ حَدَّثَنا عَلِيُّ بنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنا إِسْماعيلُ ابنُ عُلَيَّة، عَنْ أيُّوبَ، عَن ابن أبي مُلَيْكَة، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أنَّها قالَتْ: كانَ رَسولُ اللَّهِ ﷺ أشَدُّ تَعْجيلاً لِلظُّهْرِ مِنْكُمْ، وَأنْتُمْ أشَدُّ تَعْجيلاً لِلعَصْرِ مِنْهُ.

قالَ أبو عيسى: وَقَدْ رُوِيَ هذا الْحَديثُ [عَنْ إسْماعيلَ ابنِ عُلَيَّة][3]، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ أبي مُلَيْكَة، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ نَحْوَه[4].

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على ابن عُلَيَّةَ، واختلف عليه على وجهين:

---

(١) «الأصل» (١٥/أ)، «ظ» (ج٢/٦/ب)، «أ» (٢٥/أ)، «م» (٢٣/ب)، «ت» (٢١/أ)، «ل» (٣٢/أ)، «ط» (١/٣٠٢/ح١٦١).

(٢) في «ط»: صلاة العصر.

(٣) ما بين المعقوفين من «ظ» و«ط».

(٤) بعده في «ط»: «ووجدت في كتابي: أخبرني علي بن حجر، عن إسماعيل بن إبراهيم، عن ابن جُرَيْجٍ، وحَدَّثَنا بشر بن معاذ البصري قال: حَدَّثَنا إسماعيل ابن عُلَيَّةَ، عن ابن جُرَيْجٍ بهذا الإسناد نحوه، وهذا أصحُّ»، ولم أجد هذا إلا في نسخة الشيخ أحمد شاكر، وليس له ذكر عند المزي في التحفة، فلعله مقحم من رواة الكتاب، ولعدم وجوده في النسخ الخطية التي اعتمدت عليها آثرت وضعه في الحاشية.

١ـ ابن عُلَيَّةَ، عن أيوب، عن ابن أبي مُلَيْكَة، عن أم سلمة رضي الله عنها.

٢ـ ابن عُلَيَّةَ، عن ابن جريج، عن ابن أبي مُلَيْكَة، عن أم سلمة رضي الله عنها.

الوجه الأول:

لم أجد من أسنده غير الترمذي.

الوجه الثاني:

١ـ أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/٣٢٣) ـ ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/٢٧٨/ح٦٠٤) ـ،

٢ـ وأحمد (ح٢٦٥٢١، ٢٦٦٨٩)،

٣ـ والسَّرَّاج في «مسنده» (ج٩/٨٨/أ) عن محمد بن فرج،

٤ـ وأبو يعلي (ح٦٩٩٢) عن أبي خيثمة زهير بن حرب،

٥ـ والطبراني (٢٣/٢٧٨/ح٦٠٤) من طريق عثمان بن أبي شيبة،

خمستهم (ابنا أبي شيبة، وأحمد، محمد، وزهير) عن ابن عُلَيَّةَ به مثله.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على ابن عُلَيَّةَ، واختلف عليه على وجهين:

١ـ ابن عُلَيَّةَ، عن أيوب، عن ابن أبي مُلَيْكَة، عن أم سلمة رضي الله عنها.

٢ـ ابن عُلَيَّةَ، عن ابن جريج، عن ابن أبي مُلَيْكَة، عن أم سلمة رضي الله عنها.

وابن عُلَيَّةَ هو: إسماعيل بن إبراهيم، ثقة ثبت، وتقدم أن ابن معين تكلم في سماعه من ابن جريج لأنه عرض كتاب ابن جريج على عبد المجيد بن أبي رواد فأصلحه له، وذكرت أن هذا لا يُضعف روايته عنه، بل تنزله عن مرتبة الصحيح العليا لتخريج الشيخين لحديثه عن ابن جريج في المتابعات[1].

ورواه عنه على الوجه الأول:

١ـ **علي بن حجر** بن إياس السعدي، أبو الحسن المروزي البغدادي، ثقة حافظ[2].

ورواه عنه على الوجه الثاني:

١ـ **أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة** العبسي مولاهم الكوفي، ثقة حافظ[3]، وذكر يعقوب بن شيبة أنه كان يتهاون في الألفاظ[4]، فينتبه إلى ما قد ينفرد به من مثل هذا.

---

(١) انظر ترجمته (ص ١٧٣).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٠/٣٥٥/ت٤٠٣٦)، «التهذيب» (٧/٢٩٣/ت٥٠٤)، «التقريب» (٤٧٠٠).

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» (١٦/٣٤/ت٣٥٢٦)، (١٩/٤٨٢)، «التهذيب» (٦/٢/ت١)، «التقريب» (٣٥٧٥)، «الجامع في الجرح والتعديل» (٢/٢٢/ت٢٢٩٨).

(٤) «تهذيب الكمال» (٩/٤٠٤).

٢ـ أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، الإمام المعروف[١].

٣ـ محمد بن فرج بن عبد الوارث القرشي، أبو جعفر البغدادي، ثقة عند الجمهور ولم أقف على ما يلينه[٢].

٤ـ زهير بن حرب بن شداد الحَرَشِيُّ، أبو خيثمة النسائي البغدادي، ثقة ثبت[٣].

٥ـ عثمان بن محمد بن أبي شيبة العبسي مولاهم، أبو الحسن الكوفي، ثقة حافظ، نقمت عليه أحاديث أخطأ فيها فتجتنب[٤]، ونقم عليه تصحيفه في القرآن، وقيل إنه كان لا يحفظه، وربما قال بعض ذلك مازحاً فتاب وأناب، وإلا فلا يجوز مثل ذلك وإن كان على سبيل المزاح والدعابة[٥].

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (١/٤٣٧/ت٩٦).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٦/٢٧٤/ت٥٥٤٢)، «الكاشف» (٢/٢١٠/ت٥١١١)، «التقريب» (٦٢١٩).

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» (٩/٤٠٢/ت٢٠١٠)، «التهذيب» (٣/٣٤٢/ت٦٣٧)، «التقريب» (٢٠٤٢).

(٤) «الضعفاء» للعقيلي (٣/٢٢٢)، وانظر: «تهذيب الكمال» (١٩/٤٧٨/ت٣٨٥٧)، «الميزان» (٣/٣٧)، «التهذيب» (٧/١٤٩/ت٢٩٨)، «التقريب» (٤٥١٣).

(٥) انظر: «الميزان» (٣/٣٧ـ٣٨)، «الهدي» (٤٢٤).

فهذا الحديث مداره على ابن عُلَيَّةَ، واختلف عليه على وجهين:

١ـ فرواه علي بن حجر، عنه، عن أيوب السختياني، عن ابن أبي مُلَيْكَة به.

٢ـ ورواه ابنا أبي شيبة، وأحمد بن حنبل، وزهير بن حرب، ومحمد ابن فرج، عنه، عن ابن جريج، عن ابن أبي مُلَيْكَة به.

فذهب الترمذي رحمه الله إلى ترجيح الوجه الثاني، وكأنه رجحه لأمور:

١ـ عدم المتابع لعلي بن حجر على الوجه الأول، ووجود المتابع له على الوجه الثاني.

٢ـ إسماعيل ابن عُلَيَّةَ بصري، وبشر بصري أيضاً، فرواية أهل بلده أولى من التي انفرد بها الغرباء كعلي وهو بغدادي، مع وجود المتابعين لبشر من الغرباء، وهم كوفيان وبغداديان.

٣ـ رواية ابن عُلَيَّةَ عن أيوب أشهر وأكثر من روايته عن ابن جريج، فكانت رواية علي بن حجر على الجادة المشهورة فالوهم إليه أقرب ممن خالف ذلك مع كثرتهم وحفظهم.

واعترض أحمد شاكر على الترمذي فيما ذهب إليه من ترجيح الوجه الثاني، وذهب إلى تصحيح الحديث من وجهيه لأن علي بن حجر ثقة حافظ، وقد حدث بالوجهين عن ابن عُلَيَّةَ ولا دليل على توهيمه، وهذا بناء على الزيادة التي ذكرها وأشرت إليها سابقاً في الحاشية في أول الحديث، وفي

ثبوتها من كلام الترمذي نظر، ثم إن الذي ذهب إليه الترمذي رحمه الله أقعد بأصول أهل الحديث لما تقدم ذكره من القرائن.

والحديث على الوجه الثاني لم أقف على تصرح ابن جريج بسماعه في جميع الطرق، وابن جريج فاحش التدليس.

الحكم على الحديث:

إنْ سَلِمَ الحديث من تدليس ابن جريج فإسناده صحيح، وإلا فأنا متوقف فيه لعدم وقوفي على تصريح ابن جريج بالسماع.

* * *

بابُ ما جاءَ في وَقْتِ الْمَغْرِبِ[1]

١٩ـ قالَ أبو عيسى: وَفي الْبابِ عَنْ.... وَعَبّاس بن عبد الْمُطّلِبِ... وَحَديثُ الْعَبّاسِ قَدْ رُوِيَ مَوْقوفاً عَنْهُ، وَهو أصَحُّ.

تخريج الحديث:

هذا الحديث روي عن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه على وجهين :

١ـ مرفوعاً.

٢ـ موقوفاً.

الوجه الأول:

الحديث أخرجه الدرامي[2] (١٢١٣) ولفظه : (لا تزال أمتي بخير ما لم ينتظروا بالمغرب اشتباك النجوم).

والعقيلي (١٤٧/٣) من طريق محمد بن أيوب ، وجعفر بن محمد ،

---

(١) «الأصل» (١٥/ب)، «ظ» (ج٢/٦/ب)، «أ» (٢٥/أ)، «م» (٢٣/ب)، «ت» (٢١/ب)، «ل» (٣٢/أ)، «ط» (١/٣٠٤).

(٢) وقع عنوان الباب في المطبوع : باب كراهية وقت المغرب؟ والصحيح : باب كراهية تأخير المغرب، والتصحيح من النسخة المحفوظة بجامعة الإمام (ل٧٢/أ).

وابن الأعرابي (٣٩٣) من طريق محمد بن العباس الكابلي،

ومحمد بن عبد الله الشافعي في «الغيلانيات» (٣٠٠) ـ ومن طريقه الضياء في «المختارة» (٤٧٣)، والذهبي في «السير» (١١/١٤٢) ـ عن عبد الله ابن حاضر،

والطبراني في «المعجم الصغير» (٥٦) ـ ومن طريقه ابن نقطه في «تكملة الإكمال» (١/١٨٥ـ١٨٦) ـ عن أحمد بن علي الإِسْفَذَنِيِّ،

وابن عدي في «الكامل» (٥/٤٣)، والخطيب البغدادي في «التاريخ» (١/٤٠٥) من طريق محمد بن إبراهيم الطيالسي الرازي،

سبعتهم (الدارمي، ومحمد، وجعفر، والكابلي، وعبد الله، وأحمد، والرازي) عن إبراهيم بن موسى الفراء، عن عباد بن العوام نحوه(١).

وأخرجه ابن ماجه (ح٦٨٩) عن محمد بن يحيى الذهلي،

---

(١) وخالفهم الحسين بن علي بن زياد ـ ولم أقف له على ترجمة ـ فرواه عن إبراهيم، عن عباد، عن عمر، عن معمر، عن قتادة به، أخرج هذه الرواية الحاكم (١/١٩١)، وعنه البيهقي (١/٤٤٨)، إلا أنه وقع عند الحاكم: عن عمر ومعمر عن قتادة، فظنها بعض من تكلم على الحديث أنها متابعة، ولم يتنبهوا إلى وقوع غلط في إسناد الحاكم، والصواب هو الذي ذكرته آنفاً، والتصويب من «السنن» للبيهقي، و«مهذب السنن» للذهبي (١/٤٣٩)، ورواية الحسين هذه حري أن تكون غلطاً لمخالفته للجماعة عن إبراهيم، وعن عباد بن العوام، والله أعلم.

وابن خزيمة (٣٤٠) عن أبي زرعة الرازي،

وتمام في «فوائده» (٥٢٥) من طريق أبي الحسن علي بن عبد الرحمن ابن محمد بن المغيرة المشهور بعلّان،

ثلاثتهم (الذهلي، والرازي، وعلي) عن عباد بنحوه[1].

وأخرجه الرافعي في «التدوين» (١/٤٥١) من طريق عصام بن يوسف، بنحوه.

كلاهما (عباد، وعصام) عن عمر بن إبراهيم العبدي، عن قتادة، عن الحسن، الأحنف بن قيس، عن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه.

الوجه الثاني:

لم أقف عليه.

والحديث على الوجه المرفوع في سنده عمر بن إبراهيم العبدي، أبو حفص البصري، وهو صدوق إلا في قتادة فإنه روى عنه أشياء مناكير

---

(١) وللحديث طريق آخر من رواية العوام بن عباد بن العوام عن أبيه، أخرجه بحشل في «تاريخ واسط» (١٤١)، وابن عدي في «الكامل» (٥/٤٣)، ومحمد بن عبد الله الشافعي في «الغيلانيات» (٣٠٣)، وعلي بن أحمد الحمامي في «جزء من حديثه» (ل١٦٨)، والعوام بن عباد رجل لا يعرف فيه إلا توثيق ابن حبان (٨/٥٢٥)، وانظر: «الميزان» (٣/٣٠٤)، وقد اختلف على العوام بن عباد فيه، وأخشى أن يكون منه والله أعلم.

كما قال أحمد، وابن عدي وغيرهما(١).

والحديث من الوجه المرفوع صححه ابن خزيمة، وتبعه الضياء المقدسي في «المختارة»، وحسنه البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢٥٧).

وذهب بعض أهل العلم إلى تضعيف الحديث من الوجه المرفوع:

فقال أحمد عن هذا الحديث: «وقد روى عباد بن العوام عنه حديثاً منكراً»(٢).

وقال الترمذي رحمه الله عن الوجه الموقوف: «وهو أصح».

والصحيح أنه ضعيف من الوجه المرفوع لتفرد عمر بن إبراهيم به، وليس له متابع، وأما من الوجه الموقوف فلم أقف له على إسناد.

وقد جاء الحديث من وجه آخر مرفوعاً من حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه، أخرجه أحمد (١٧٣٦٧، ٢٣٦٢٩)، وأبو داود في «سننه» (٤١٨)، وابن خزيمة (٣٣٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٤/١٨٣/ح٤٠٨٣)، والحاكم (١/١٩٠)، وإسناده حسن.

وجاء هذا المعنى أيضاً من طرق أخرى إلا أن حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه أصحها(٣).

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (٢١/٢٦٩/ت٤٢٠٠)، «شرح العلل» (٢/٨٠٦).

(٢) «الضعفاء» للعقيلي (٣/١٤٧)، «تهذيب الكمال» (٢١/٢٧٠).

(٣) انظر: «كشف النقاب» (٣/٣٠١) وما بعدها.

الحكم على الحديث:

الحديث من الوجه المرفوع ضعيف، وجاء بإسناد حسنٍ من حديث أبي أيوب رضي الله عنه.

* * *

بابُ ما جاءَ في وَقْتِ صَلاةِ الْعِشاءِ الآخِرَةِ(1)

٢٠ـ حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بنُ عبد المَلِكِ بن أبي الشَّوارِبِ، حَدَّثَنا أبو عَوانَةَ، عَنْ أبي بِشْرٍ، عَنْ بَشير بن ثابتٍ، عَنْ حَبيبِ بن سالِمٍ، عَنِ النُّعْمان بن بَشيرٍ قالَ: أنا أعْلَمُ النَّاس بوَقْتِ هذهِ الصَّلاةِ، كانَ رَسولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيها لِسُقُوطِ القَمَرِ لِثالِثَةٍ.

[حَدَّثَنا أبو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بنُ أبانٍ، حَدَّثَنا عبد الرَّحْمنِ بنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ أبي عَوانَةَ، بهذا الإسْنادِ نَحْوَهُ](2).

قالَ أبو عيسى: رَوى هذا الحَديثَ هُشَيْمٌ، عَنْ أبي بِشْرٍ، عَنْ حَبيبِ بن سالِمٍ، عَنِ النُّعْمان بن بَشيرٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ فيهِ هُشَيْمٌ: عَنْ بَشير بن ثابتٍ.

وَحَديثُ أبي عَوانَةَ أصَحُّ [عِنْدَنا](3)، لأنَّ يَزيدَ(4) بنَ هارونَ رَوى

---

(١) «الأصل» (١٥/ب)، «ظ» (ج٢/٦/ب)، «أ» (٢٥/أ)، «م» (٢٤/أ)، «ت» (٢١/ب)، «ل» (٣٢/أ)، «ط» (١/٣٠٦/ح١٦٥، ١٦٦).

(٢) ما بين المعقوفين وقع في «أ» بعد قوله: لأن يزيد....

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من: «أ»، «ط».

(٤) في «ت»: زيد، وهو غلط.

عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أبي بِشْرٍ نَحْوَ روايةِ أبي عَوانَةَ.

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على أبي بشر جعفر بن أبي وحشية إياس، واختلف عليه على وجهين:

١ـ أبو بشر، عن بشير بن ثابت، عن حبيب بن سالم، عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما.

٢ـ أبو بشر، عن حبيب بن سالم، عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما.

الوجه الأول:

١ـ رواية أبي عوانة الوضاح اليشكري:

أخرجها أحمد (١٨٤٣٩) عن عفان بن مسلم، وسريج بن النعمان،

والدرامي (١٢١٤) عن يحيى بن حماد الشيباني،

وأبو داود (٤١٩) عن مسدد،

والنسائي في «المجتبى» (٥٢٩)، وفي «السنن الكبرى» (١٥١١) من طريق عفان بن مسلم،

وابن عدي في «الكامل» (٢/٤٠٦)، والدارقطني (١/٢٦٩/ح١) من طريق عبد الأعلى بن حماد،

وابن حبان (١٥٢٦) من طريق أبي الوليد هشام الطيالسي،

والحاكم (١/١٩٤) ـ وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/٤٤٨) ـ من طريق أبي النعمان محمد بن الفضل،

وابن عبد البر في «التمهيد» (٨/٩٣) من طريق مسدد،

سبعتهم (عفان، وسريج، ويحيى، ومسدد، وعبد الأعلى، وهشام ومحمد) عن أبي عوانة به مثله، ولفظ ابن عدي نحوه.

٢ـ رواية شعبة بن الحجاج:

أخرجها أحمد (١٨٤٢٠) ـ ومن طريقه الخلال كما في «الجوهر النقي» للتركماني (١/٤٤٩). والبزار في «مسنده» (ل١٠٦)، والنسائي في «حديث شعبة وسفيان» (٥١/ب)، والطوسي في «المستخرج» (١٤٩)، والدارقطني في «سننه» (١/٢٧٠/ح٢)، والحاكم (١/١٩٤) من طريق يزيد بن هارون، عن شعبة به ـ ولفظ أحمد: «ثالثة أو رابعة»، والباقون نحوه.

الوجه الثاني:

١ـ رواية هُشَيْم بن بَشِيْر:

أخرجها الطيالسي (٧٩٧)،

وابن أبي شيبة في «المصنف» (١/٣٣٠)،

وأحمد (١٨٤٠١)،

والطوسي في «المستخرج» (١/٤٢٥/ح١٥٠) عن يعقوب الدورقي،

والحاكم (١/١٩٤) من طريق عمرو بن عون الواسطي،

خمستهم (الطيالسي، وابن أبي شيبة، وأحمد، ويعقوب، وعمرو) عن هُشَيْم بن بَشِيْر به مثل لفظ الترمذي، وصرح عند أحمد بالسماع.

٢ـ الحديث أخرجه النسائي في «المجتبى» (٥٢٨)، وفي «السنن الكبرى» (١٥١٠)، والمخلص في «فوائده» (ج٨/ل٦٥)، وعلي بن محمد الحلبي في «الفوائد المنتقاة» (ج١/١٥٧/أ) ـ ومن طريقه الذهبي في «السير» (١٦/٥٥٣) ـ والخطيب البغدادي في «المتفق والمفترق» (ج١٥/١٤٤/ب)، واليونيني في «المشيخة» (ج٩/٥٠/أ) من طريق رقبة بن مصقلة.

٣ـ وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/٤٠٥)، والمخلص في «الفوائد» (ج٨/ل٦٥) من طريق سفيان بن حسين ولفظ ابن عدي نحوه، والمخلص مثله.

وذكره الدارقطني في «السنن» تعليقاً (١/٢٧٠).

ثلاثتهم (هشيم، ورقبة، وسفيان) عن أبي بشر به.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على أبي بشر جعفر بن أبي وحشية إياس، واختلف عليه على وجهين:

١ـ أبو بشر، عن بشير بن ثابت، عن حبيب بن سالم، عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما.

٢ـ أبو بشر، عن حبيب بن سالم، عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما.

وجعفر هو: ابن إياس أبو وَحْشِيَّة اليَشْكُريُّ، أبو بِشْرٍ الواسطيُّ، وهو ثقة من أثبت الناس في سعيد بن جبير، وضعفه شعبة في حبيب بن سالم لأنه يسمع منه[1] فحديثه عنه منقطع، وكذلك ضعفه شعبة في مجاهد بن جبر لأن سماعه منه كان صحيفة، ولذا اجتنب الشيخان تخريج حديثه عن مجاهد، وحبيب بن سالم[2].

ورواه عنه على الوجه الأول:

١ـ أبو عوانة الوَضَّاحُ اليَشْكُرِيُّ، ثقة ثبت حجة فيما حدث به من كتابه، وكان إذا حدث من حفظه ربما غلط[3].

٢ـ شُعبة بن الحجاج العَتَكِيُّ، إمام حجة باتفاق[4].

---

(١) «العلل الكبير» (٧٥٥/٢).

(٢) «الهدي» (٣٩٥)، وانظر: «تهذيب الكمال» (٥/٥/ت٩٣٢)، «الميزان» (٤٠٢/١)، «التهذيب» (٨٣/٢/ت١٢٩)، «التقريب» (٩٣٠).

(٣) انظر (ص ٢٣٤).

(٤) انظر (ص ٢٤٠).

ورواه عنه على الوجه الثاني :

١ـ هُشَيْمُ بنُ بَشِيرِ بن القاسم السلميُّ، أبو معاوية الواسطيُّ، ثقة ثبت، كثير التدليس فلا بد من تصريحه بالسماع، ، وربما وهم في الأسانيد، وهو في المقطوعات أحفظ[1]، وقد مرّ تصريحه بالسماع في التخريج.

٢ـ رَقَبَةُ بنُ مَصْقَلَةَ بنِ عبد الله العَبْدِيُّ، أبو عبد الله الكوفي، ثقة ثبت، وانفرد الفسوي فليّنه، ولا أدري ما مستنده، وهو مردود[2].

٣ـ سفيان بن حسين الواسطي، صدوقٌ، ضعيف في الزهري[3].

فهذا الحديث مداره على أبي بشر جعفر بن إياس، واختلف عليه على وجهين :

١ـ فرواه أبو عوانة، وشعبة، عنه، عن بشير بن ثابت، عن حبيب بن سالم، عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما.

---

(١) انظر: «العلل الكبير» (١/١٣٦)، «المعرفة» للفسوي (٢/٦٣٣)، «السنن» للنسائي (٨/٣٢١/ح٥٦٨٦)، «تهذيب الكمال» (٣٠/٢٧٢/ت٦٥٩٥)، «التهذيب» (١١/٥٩/ت١٠٠)، «التقريب» (٧٣١٢)، «التعريف» (١٥٨/ت١١١).

(٢) «المعرفة» (٣/١٠٩)، وانظر: «تهذيب الكمال» (٩/٢١٩/ت١٩٢٣)، «التهذيب» (٣/٢٨٦/ت٥٤١).

(٣) انظر (ص ٤٤٥).

٢ـ ورواه هشيم، ورقبة، وسفيان، عنه، عن حبيب، عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما.

فذهب الترمذي رحمه الله إلى ترجيح رواية أبي عوانة لمتابعة شعبة له.

وصحح الحاكم الحديث من الوجه الثاني فقال: «وهو إسناد صحيح»، ولم يتعقبه الذهبي، والحديث حسنه الطوسي ولم يُعيّن بأي إسناديه.

ويظهر لي أن كلا الوجهين محفوظ عن أبي بشر، ولكن الوجه الأول أصح كما قال الترمذي لاتفاق ثقتين على زيادة راوٍ في إسناده، فقد تقدم أن أبا بشر لم يسمع من حبيب فغاية الوجه الثاني أن يكون مرسلاً، وراويا الوجه الأول في الجملة أحفظ من رواة الوجه الثاني، لاسيما مع عناية شعبة بالتدقيق في مواضع الاتصال والتحقق منه، ومنه يُعلم ما في تصحيح الحاكم للحديث على الوجه الثاني فإنه ليس بجيد لانقطاعه، وهذه العلة ـ وهي الانقطاع في الوجه الثاني ـ قد زالت في الوجه الأول.

والحديث على الوجه الراجح في إسناده بشير بن ثابت البصري، مولى النعمان بن بشير رضي الله عنهما، ثقة[1].

وشيخه حبيب بن سالم الأنصاري، وثقه أبو حاتم، وأبو داود، وذكره ابن حبان في «الثقات».

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (٤/١٦٤/ت٧١٥)، «التهذيب» (١/٤٠٦/ت٨٥٢).

وقال البخاري: «فيه نظر».

وقال أبو أحمد بن عدي: «ليس في متون أحاديثه حديث منكر، بل قد اضطرب في أسانيد ما يروى عنه».

وقال ابن حجر: «لا بأس به»[١].

والراجح أنه ثقة كما قال الأئمة، والبخاري يطلق هذه العبارة ويريد بها حديث الرجل لا ذاته، وانظر ما كتبه حبيب الرحمن الأعظمي، ومحمد ضياء الرحمن الأعظمي في ذلك فهو جيد[٢].

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح على الوجه الراجح، والله أعلم.

* * *

(١) انظر: «التهذيب» (٢/١٨٤/ت٣٣٢)، «التقريب» (١٠٩٢).

(٢) انظر: «دراسات في الجرح والتعديل» (٢٥٩-٢٦٦).

بابُ ما جاءَ في وَقْتِ الأوَّلِ منَ الْفَضْلِ[1][2]

٢١ـ حَدَّثنا أبوعَمَّارٍ الحُسَيْنُ بنُ حُرَيْثٍ، حَدَّثنا الفَضْلُ بنُ موسى، عَنْ عَبْدِاللَّهِ بن عُمَرَ الْعُمَرِيِّ، عَنِ الْقاسِمِ بنِ غَنَّامٍ، عَنْ عَمَّتِهِ أُمِّ فَرْوَةَ[3] - وَكانَتْ مِمَّنْ بايَعَتِ النَّبِيَّ ﷺ - قالَتْ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ أيُّ الأعْمالِ أفْضَلُ؟ قالَ: (الصَّلاةُ لأوَّلِ وَقْتِها).

قالَ أبو عيسى: حَديثُ أُمِّ فَرْوَةَ لا يُرْوى إلا مِنْ حَديثِ عَبْدِ اللَّهِ بن عُمَرَ الْعُمَرِيِّ، وَلَيْسَ هو بالْقَوِيِّ[4] عِنْدَ أهْلِ الْحَديثِ، وَاضْطَرَبوا [عَنْهُ][5] في هذا الْحَديثِ.

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على القاسم بن غنام، واختلف عليه على

---

(١) «الأصل» (١٥/ب)، «ظ» (ج٢/٧/أ)، «أ» (٢٥/ب)، «م» (٢٤/أ)، «ت» (٢٢/أ)، «ل» (٣٣/أ)، «ط» (١/٣١٩/ح١٧٠).

(٢) في «أ»، «ط»: في الوقت.

(٣) في «ظ»، «ل»: عن عمته عن أم فروة، وهو الوجه الخامس عن القاسم في هذا الحديث وسيأتي الكلام عليه، وأشار الناسخ في «ظ» إلا أن الصواب كما في «الأصل».

(٤) في «أ»: وهو ليس بالقوي.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من: «أ»، «م»، «ت».

خمسة أوجه:

١ـ القاسم، عن أم فروة.

٢ـ القاسم، عن بعض أمهاته، عن أم فروة.

٣ـ القاسم، عن جدته الدنيا، عن جدته العليا أم فروة.

٤ـ القاسم، عن بعض أهله، عن أم فروة.

٥ـ القاسم، عن بعض عماته، عن أم فروة.

الوجه الأول:

١ـ أخرجه عباس الدوري في كتاب «التاريخ عن يحيى بن معين» (١٨٤/٣)،

وأبو نعيم في «الحلية» (٧٣/٢) من طريق الحارث بن أبي أسامة،

كلاهما (عباس، والحارث) عن أبي سلمة منصور بن سلمة الخزاعي بمثله،

وأخرجه الدارقطني في «السنن» (١/٢٤٧/ح٩) من طريق الوليد بن مسلم،

كلاهما (الخزاعي، والوليد) عن عبد الله بن عمر العمري،

٢ـ وأخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣٣٧٥)، والعقيلي (٤٧٥/٣)، والطبراني (٢٥/٨٣/ح٢١١)، والدارقطني في «السنن»

(١/٢٤٨/ح١٥) من طريق الضحاك بن عثمان الحِزَامِيِّ بنحوه وفي لفظ العقيلي، والطبراني، والدارقطني زيادة،

٣ـ وأخرجه العقيلي (٣/٤٧٥) من طريق أبي صالح كاتب الليث، عن الليث بن سعد، ولم يسق لفظه،

وأخرجه الطبراني (٢٥/٨٢/ح٢١٠)، وابن المقرئ في «فوائده» (ج١٣/ل٣٤٥) من طريق المعتمر بن سليمان، ولفظ الطبراني مثله، ولفظ ابن المقرئ نحوه،

كلاهما (الليث، والمعتمر) عن عبيد الله بن عمر العمري،

ثلاثتهم (عبد الله، والضحاك، وعبيد الله) عن القاسم به.

الوجه الثاني:

١ـ أخرجه ابن سعد (٨/٣٠٣) عن أبي نعيم الفضل بن دكين بمثله،

وعبد الرزاق (٢٢١٧) ـ ومن طريقه الطبراني (٢٥/٨١/ح٢٠٧)، والمزي (٢٣/٤٠٩) ـ بنحوه،

وابن أبي شيبة (١/٣١٦)، وإسحاق (٢٢٦٨) من طريق وكيع ابن الجراح بنحوه،

وأبو داود في «سننه» (٤٢٦) ـ ومن طريقه البيهقي في «السنن» (١/٢٣٢)،

وفي «المعرفة» (٢٦٧٣) ـ عن محمد بن عبد الله الخزاعي، وعبد الله بن مسلمة القعنبي بنحوه،

والعقيلي (٣/٤٧٥) من طريق القعنبي بمثله،

وابن أبي عاصم في «الآحاد» (٣٣٧٤) من طريق المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي بنحوه،

والطبراني (٢٥/٨٢/ح٢٠٩) من طريق عبد الواحد بن غياث، عن قَزَعَةَ بن سُوَيْد بنحوه،

سبعتهم (أبو نعيم، وعبد الرزاق، ووكيع، والخزاعي، والقعنبي، والمغيرة، وقَزَعَةُ) عن عبد الله بن عمر العُمَري،

٢ـ وأخرجه الدارقطني (١/٢٤٨/ح١٤) من طريق أزهر بن مروان الرَّقَاشِي، عن قَزَعَةَ بن سُويد بمثله،

وابن عبد البر في «التمهيد» (٢٤/٧٨) من طريق عثمان بن عمر العبدي بمثله،

كلاهما (قَزَعَةُ، وعثمان) عن عبيد الله بن عمر العُمَري.

كلاهما (عبد الله، وعبيد الله) عن القاسم به.

الوجه الثالث:

١ـ أخرجه أحمد (٢٧١٤٩) عن يونس بن محمد المؤدب، بمثله

وفيه زيادة[1]،

وابن المنذر في «الأوسط» (١٠٠٠)، والحاكم (١/١٩٠) من طريق عمرو بن الربيع بن طارق بنحوه وفي لفظ ابن المنذر زيادة، وأحال الحاكم على ما قبله،

كلاهما (يونس، وعمرو) عن الليث بن سعد،

وابن أبي عاصم في «الآحاد» (٣٣٧٣)، والدارقطني في «السنن» (١/٢٤٨/ح١٣) من طريق المعتمر بن سليمان[2].

كلاهما (الليث، ومعتمر) عن عبيد الله بن عمر العمري،

٢ـ وأخرجه أحمد (٢٧١٤٨) عن يزيد بن هارون بمثله[3]،

وأحمد (٢٧١٤٨)، والحاكم (١/١٨٩)[4] ـ وعنه البيهقي في «السنن» الكبرى (١/٤٣٤) ـ وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢/ل٣٨٥/ب) من طريق أبي سلمة منصور بن سلمة الخزاعي، وعبد الله القعنبي مثله،

وأخرجه الطبراني (٢٥/٨٢/ح٢٠٨) ـ وعنه أبو نعيم في «الحلية»

---

(١) وقع في المطبوع سقط، وتصويبه من أطراف المسند (٩/٤٥٩).

(٢) تصحف في «الآحاد» إلى معمر، وانظر: «أطراف الأفراد» (ل٣٣٢/أ).

(٣) سقط ذكر يزيد بن هارون من الإسناد والتصويب من أطراف المسند.

(٤) وقع فيه: عبيد الله، والصحيح عبد الله كما عند البيهقي، واستدراك الذهبي.

(٢/٧٣) ـ من طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث،

والدارقطني في «السنن» (١/٢٤٨/ح١٢) من طريق آدم بن أبي إياس،

كلاهما (عبد الله، وآدم) عن الليث بن سعد وأحال أبو نعيم على ما قبله، ولفظ الدارقطني نحوه وفيه زيادة.

وأخرجه الدارقطني في السنن (١/٢٤٧/ح١٠) من طريق إسحاق بن سليمان الرازي بمثله،

خمستهم (يزيد، والخزاعي، والقعنبي، والليث، وإسحاق) عن عبد الله بن عمر العمري،

كلاهما (عبيد الله، وعبد الله) عن القاسم به.

الوجه الرابع:

١ـ أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٨/٣٠٣) عن يزيد بن هارون،

وعبد بن حميد (١٥٦٧) عن محمد بن بشر،

كلاهما (يزيد، ومحمد) عن عبد الله بن عمر العمري بمثله،

٢ـ وأخرجه الدارقطني في «السنن» (١/٢٤٨/ح١٤) من طريق محمد ابن بشر العبدي، عن عبيد الله بن عمر العمري بمثله وفيه زيادة،

كلاهما (عبد الله، وعبيد الله) عن القاسم به،

الوجه الخامس:

أخرجه أحمد (٢٧١٤٧) عن أبي عاصم الضحاك بن مخلد بمثله،

وابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» (ص/ل٣١٤) عن شريح بن النعمان بنحوه،

كلاهما (أبو عاصم، وشريح) عن عبد الله بن عمر العمري، عن القاسم بن غنام به.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على القاسم بن غنام، واختلف عليه على خمسة أوجه:

١ـ القاسم، عن أم فروة.

٢ـ القاسم، عن بعض أمهاته، عن أم فروة.

٣ـ القاسم، عن جدته الدنيا، عن جدته العليا أم فروة.

٤ـ القاسم، عن بعض أهله، عن أم فروة.

٥ـ القاسم، عن بعض عماته، عن أم فروة.

والقاسم هو: ابن غنام الأنصاري البَيَاضِيُّ المدني، ذكره ابن حبان في «الثقات»، وذكره العقيلي في «الضعفاء» وقال: «في حديثه اضطراب»[(١)]،

(١) «الضعفاء» (٣/٤٧٥).

وأقر الذهبي قول العقيلي[1].

وقال ابن حجر: «صدوق مضطرب الحديث»[2].

وعليه فهو ضعيف لسوء حفظه[3].

والرواية عن القاسم على اختلاف وجوهها تدور على ثلاثة هم:

١ـ عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم العدوي العمري، أبو عبد الرحمن المدني.

جمهور الأئمة على تضعيفه لسوءٍ شديدٍ في حفظه، لكن حديثه صالح للمتابعة، وأما ما ذكره بعض أهل العلم من الثناء عليه فمحمول على الصدق والديانة[4].

٢ـ الضحاك بن عثمان بن عبد الله الأسدي الحِزَامِيُّ، أبو عثمان المدني، صدوق فقد وثقه جملة من الأئمة، لكن له أخطاء تنزله عن مرتبة

---

(١) «الميزان» (٣/٣٧٧/ت٦٨٣٠)، «المغني» (٢/١١٦/ت٥٠٠٥).

(٢) «التقريب» (٥٤٨١).

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٣/٤٠٨/ت٤٨١١).

(٤) انظر: «الجامع» للترمذي (١/٣٢٣)، أبو زرعة (٢/٦٢٩/ت١٦٧)، «كشف الأستار» (٣١١٨)، «الضعفاء والمتروكين» (١٤٦/ت٣٤١)، «الضعفاء» لابن شاهين (١١٩/ت٣٣٥)، «تهذيب الكمال» (١٥/٣٢٧/ت٣٤٤٠)، «التهذيب» (٥/٣٢٦/ت٥٦٤)، «التقريب» (٣٤٨٩).

الثقة المحتج بحديثه، ولذا توسط فيه آخرون من أهل العلم[(١)].

٣ـ عبيد الله بن عمر العمري، ثقة حجة بالإجماع[(٢)].

وأما الاختلاف على القاسم فتفصيله كالتالي:

١ـ رواه العمريان، والضحاك بن عثمان، عنه على الوجه الأول.

٢ـ ورواه العمريان عنه على الوجه الثاني، والثالث، والرابع.

٣ـ ورواه عبد الله العمري، عنه على الوجه الخامس.

ولم يرجح الترمذي رحمه الله بين هذه الأوجه إنما ذكر الاضطراب فيه، وجعله من عبد الله بن عمر العمري[(٣)]، ويظهر لي أن جعل الاضطراب منه فيه نظر، إذ مدار الحديث على القاسم بن غنام، وهو الذي اضطرب في الحديث لا العمريُّ، وقد تابع عبيدُ الله أخاه عبدَ الله على أربعة أوجه محفوظة عنه[(٤)].

---

(١) انظر: «الثقات» للعجلي (١/٤٧١/ت٧٧٣)، «العلل» للرازي (١/١٣١/ح٣٦١)، «تهذيب الكمال» (١٣/٢٧٢/ت٢٩٢٢)، «الميزان» (٢/٣٢٤/ت٣٩٣٨)، «التهذيب» (٤/٤٤٦/ت٧٧٧) التقريب (٢٩٧٢).

(٢) انظر (ص ١٥٣)، وللحديث عن عبيد الله وجه آخر أخرجه الضياء في «المختارة» (ج٢١/٧٣/أ) وهو غير محفوظ كما قال الدارقطني في «العلل» (٥/٢٢٦/أ).

(٣) وتابعه ابن دقيق العيد في «الإمام» كما في «تحفة الأحوذي» (١/٥١٩).

(٤) وقد ذكر ابن معين أن عبيد الله بن عمر لم يرو عن القاسم كما في تاريخ الدوري (٣/١٨٤) ولا أدري ما وجه هذا القول، فالرواية عن عبيد الله، عن القاسم محفوظة.

وذكر الدارقطني الاختلاف في هذا الحديث، ورجح الوجه الثالث وهو: القاسم، عن جدته، عن أم فروة[1].

والذي يظهر لي أن الأوجه الأربعة الأولى محفوظة عن القاسم بن غنام لرواية عبيد الله بن عمر لهذه الأوجه، ومتابعته لأخيه عليها، أما الوجه الخامس فإن عبد الله العمري متفرد به، ولم يتابعه عليه أحد يعتد بحفظه، وهو ضعيف كما تقدم في ترجمته، وهذه الأوجه الأربعة وإن كانت محفوظة فهي مضطربة، وهذه علة الحديث كما صرح به العقيلي، وإليه يشير فعل البخاري في «التاريخ»[2].

فإن سُلِّم قول الدارقطني بترجيح الوجه الثالث في الحديث، فتبقى فيه جهالة جدَة القاسم بن غنام، قال ابن حجر: «لم أقف على اسمها، ولا على حالها»[3]، فالحديث ضعيف لذلك.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف لاضطرابه.

* * *

---

(١) انظر: «العلل» (٥/٢٢٦/أ).

(٢) (١٧١/٧).

(٣) «التقريب» (٨٨٠٩).

بابُ ما جاءَ في أنَّ الإقامةَ مَثْنى مَثْنى[1]

٢٢ـ حَدَّثنا أبو سَعيدٍ الأشَجُّ، حَدَّثنا عُقْبَةُ بنُ خالدٍ، عَنِ ابْنِ أبي لَيْلى، عَنْ عَمْرِو بنِ مُرَّةَ، عَنْ عبدِ الرَّحْمنِ بنِ أبي لَيْلى، عَنْ عبدِ اللَّهِ بنِ زَيْدٍ قالَ: كانَ أذانُ رَسولِ اللَّهِ ﷺ شَفْعاً شَفْعاً في الأذانِ وَالإقامَةِ.

قالَ أبو عيسى: حَديثُ عبدِ اللَّهِ بنِ زَيْدٍ؛ رَواهُ وَكيعٌ، عَنِ الأعْمَشِ، عَنْ عَمْرِو بنِ مُرَّةَ، عَنْ عبدِ الرَّحْمنِ بنِ أبي لَيْلى: أنَّ عبدَ اللَّهِ بنَ زَيْدٍ رَأى الأذانَ في المَنامِ.

وقالَ شُعْبَةُ: عَنْ عَمْرِو بنِ مُرَّةَ، عَنْ عبدِ الرَّحْمنِ بنِ أبي لَيْلى قالَ: [حَدَّثنا أصْحابُ مُحَمَّدٍ ﷺ][2]: أنَّ عبدَ اللَّهِ بنَ زَيْدٍ رَأى الأذانَ في المَنامِ.

وَهذا أصَحُّ مِنْ حَديثِ ابْنِ أبي لَيْلى، وعبدُ الرَّحْمنِ بنُ

---

(١) «الأصل» (١٧/ب)، «ظ» (ج٢/١٠/أ)، «أ» (٢٨/ب)، «م» (٢٦/ب)، «ت» (٢٥/أ)، «ل» (٣٧/أ)، «ط» (١/٣٧٠/ح١٩٤).

(٢) ما بين المعكوفين وقعت في حاشية «أ» ثم ضرب عليها، وفي «ط» جعل الشيخ أحمد شاكر ما ذكره الترمذي في رواية وكيع مكان رواية شعبة وبالعكس، وما أثبته هو الذي في جميع النسخ.

أبي لَيْلى لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عبد اللَّهِ بن زَيْدٍ.

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على عمرو بن مرة الجَمَلي، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ـ عمرو، عن ابن أبي ليلى، عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه.

٢ـ عمرو، عن ابن أبي ليلى: أن عبد الله بن زيد رضي الله عنه.

٣ـ عمرو، عن ابن أبي ليلى، عن أصحاب رسول الله ﷺ: أن عبد الله رضي الله عنه.

الوجه الأول:

أخرجه ابن خزيمة (٣٨٠)، والطوسي (١٧٧)، والبغوي في «معجم الصحابة» (ل٣٦٨)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (ل٩٠/ب)، وأبو بكر محمد بن عبد الله الدقاق في «حديثه» (ج٢/٢٩/ب)، وابن المظفر في «حديث حاجب الفرغاني» (ج١/٤٦/أ)، وابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» (١٨٦)، والدارقطني في «السنن» (١/٢٤١/ح٣٠)، والخطيب البغدادي في «المتفق والمفترق» (ج١٤/١٠٢/ب) من طريق أبي سعيد عبد الله بن سعيد الأشج، عن عقبة بن خالد به مثله إلا لفظ ابن خزيمة فنحوه،

وابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» (ق/٦٢/ب)، وفي (ص/ل١٠٣)، والشاشي (١٠٨١) عن العباس بن محمد الدوري،

وابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» (١٨٧) من طريق محمد بن عمر، والحسين بن الحسن الخياط،

أربعتهم (ابن أبي خيثمة، والعباس، ومحمد، والحسين) عن محمد بن بكير[1]، عن علي بن هاشم بن البريد بمعناه،

وابن أبي خيثمة (ق/٦٣/أ) ـ وعنه الشاشي (١٠٨٣) ـ من طريق عمران بن أبي ليلى وأحال على ما قبله،

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٩٣٨)، وابن حبان في «المجروحين» (٢/٢٤٣)، وأبو الحسن محمد بن أحمد الرافقي في حديثه (ل١٤) من طريق حميد بن عبد الرحمن الرؤاسي بمعناه، ولفظ الرافقي مثله وفيه زيادة،

وابن خزيمة (٣٨٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/٤٢١) من طريق حصين بن نمير بمعناه،

---

(١) وخالفهم محمد بن سهل بن سليمان أبو عبد الله ـ ولم أقف على ترجمته ـ فرواه عن محمد، عن علي، إلا أنه قال في المتن: يشفع الأذان ويوتر الإقامة، أخرج روايته أبو نعيم في «ذكر أخبار أصبهان» (٢/٢٢٠)، وروايتهم أصح لأنهم أكثر.

خمستهم (عقبة، وعلي، وعمران، وحميد، وحصين) عن ابن أبي ليلى، والشاشي (١٠٨٤) من طريق طلق بن غنام، عن قيس بن الربيع مطولاً، كلاهما (ابن أبي ليلى، وقيس) عن عمرو به[1].

الوجه الثاني:

١ـ رواية سليمان بن مهران الأعمش:

لم أقف على أحد أسند هذا الوجه من طريق وكيع، عن الأعمش، وستأتي رواية وكيع على الوجه الثالث إن شاء الله.

وأخرجها إسحاق كما في «التلخيص الحبير» (١/ ٢١٤) من طريق أبي معاوية محمد بن خازم ولم يسق لفظه بتمامه،

وابن خزيمة (١/ ١٩٩، ٢٠٠) من طريق محمد بن فضيل وأحال على سابقه،

---

(١) وللحديث طريق خرجه ابن شاهين في الناسخ (١٨٥) عن خمسة من شيوخه، عن عمر ابن شبة قال: أخبرنا عبد الصمد بن عبد الوارث قال: حدثنا شعبة، عن المغيرة، عن الشعبي، عن عبد الله بن زيد: أنه سمع أذان النبي ﷺ قال: كان أذانه وإقامته مثنى مثنى.
وهذا الحديث غريب جداً فلم أقف على من تابع عمر بن شبة عليه، والذي يقع في النفس أنه منكر بهذا الإسناد.

والبغوي في «معجم الصحابة» (ل٣٦٨)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/١٣١، ١٣٣) من طريق عبد الله بن داود بمعناه، ولفظ الطحاوي الأول أخصر،

ثلاثتهم (أبو معاوية، ومحمد، وعبد الله) عن الأعمش،

٢ـ وأخرجه ابن أبي شيبة (١/٢٠٤)، وأبو داود في «سننه» (٥٠٦)، وابن خزيمة (٣٨٣) من طريق شعبة بن الحجاج بمعناه ولفظ أبي داود مطول،

٣ـ وأبو نعيم الفضل بن دكين في «كتاب الصلاة» (ج١/٨/أ) عن قيس ابن الربيع بمعناه مطولاً،

٤ـ وعبد الرزاق (١٧٨٨) ـ ومن طريقه ابن خزيمة (٣٨٢) ـ من طريق سفيان الثوري بمعناه مطولاً، ولم يسق ابن خزيمة لفظه،

٥ـ وابن أبي شيبة (١/٢٠٦) عن علي بن هاشم، عن ابن أبي ليلى بمعناه،

٦ـ وأخرجه ابن أبي خيثمة في «التاريخ» (ق/٦٣/أ)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/١٣٤) من طريق عبيد الله بن عمرو[(١)]، عن زيد بن

---

(١) وخالفه فليح بن سليمان ـ وهو كما في ترجمته (ص ٨٨٩) صدوق كثير الخطأ ـ فرواه عن ابن أبي أنيسة به، وجعله من مسند معاذ بن جبل رضي الله عنه، أخرجها ابن أبي خيثمة (ق/٦٢/ب) ورواية عبيد الله أصح لأنه أوثق من فليح.

أبي أنيسة بمعناه، وأحال الطحاوي على ما سبق،

ستتهم (الأعمش، وشعبة، وقيس، والثوري، وابن أبي ليلى، وزيد) عن عمرو بن مرة به.

وأخرجه عبد الرزاق (١٧٨٨) ـ ومن طريقه ابن خزيمة (٣٨٢) ـ من طريق الثوري[1]، عن حصين بن عبد الرحمن السلمي بمعناه مطولاً، ولم يسق ابن خزيمة اللفظ،

كلاهما (عمرو، وحصين) عن ابن أبي ليلى.

الوجه الثالث:

١ـ رواية سليمان بن مهران الأعمش:

أخرجها ابن أبي شيبة (١/٢٠٣) بمعناه وفيه قصة،

وفي (١/٢١٦) ـ ومن طريقه ابن المنذر (١١٧٩) ـ بمعناه وفيه زيادة.

وابن خزيمة (٣٨٠) عن سلم بن جنادة بمعناه،

والطحاوي في «شرح المعاني» (١/١٣١، ١٣٤) من طريق يحيى بن يحيى بمعناه وفيه قصة، والموضع الثاني أخصر،

---

(١) وخالفه شريك بن عبد الله النخعي، فرواه عن حصين، عن ابن أبي ليلى، عن عبد الله ابن زيد رضي الله عنه كالوجه الأول، أخرجها ابن أبي عاصم في «الآحاد» (١٩٣٩)، وابن خزيمة (١/١٩٩) ورواية سفيان أصح لأنه أحفظ من شريك.

والبيهقي في «السنن» (١/ ٤٢٠) من طريق عبد الله بن هاشم بمعناه وفيه قصة،

أربعتهم (ابن أبي شيبة، وسلم، ويحيى، وعبد الله) عن وكيع بن الجراح، عن الأعمش، عن عمرو بن مرة به[١].

وعلقه الترمذي عن شعبة، عن عمرو به ولم أقف عليه وإنما جاءت رواية شعبة على الوجه الثاني وقد سبق تخريجها.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على عمرو بن مرة الجَمَلي، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ـ عمرو، عن ابن أبي ليلى، عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه.

٢ـ عمرو، عن ابن أبي ليلى: أن عبد الله بن زيد رضي الله عنه.

٣ـ عمرو، عن ابن أبي ليلى، عن أصحاب رسول الله ﷺ: أن عبد الله رضي الله عنه.

---

(١) ورواه عن الأعمش: أبو بكر بن عياش ـ وهو صدوق إن حدث من كتابه، وإن حدث من حفظه فضعيف كما سيأتي في ترجمته (ص ٦٥٧) ـ فجعله من مسند معاذ بن جبل رضي الله عنه أخرج روايته أحمد في «المسند» (٢٢٠٨٠)، وابن خزيمة (١/ ١٩٧)، والدارقطني في سننه (١/ ٢٤٢/ ح٣١) ووكيع، وجرير أحفظ منه.

وعمرو هو: ابن مرة بن عبد الله المرادي الجَمَلي، أبو عبد الله الكوفي، ثقة حافظ وكان لا يدلس، وعده ابن مهدي في حفاظ الكوفة وقال: «أربعة بالكوفة لا يختلف في حديثهم، فمن اختلف عليهم فهو يخطئ، منهم: عمرو بن مرة»[1].

ورواه عنه على الوجه الأول:

١ـ محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، ضعيف لسوء حفظه[2]، وقد اختلف عليه في هذا الحديث، فرواه عنه على هذا الوجه:

١ـ عقبة بن خالد السَّكُونِي، وهو صدوق[3].

٢ـ علي بن هاشم بن البَرِيد، وهو صدوق[4].

٣ـ عمران بن أبي ليلى، وهو مقبول إذا توبع[5].

٤ـ حصين بن نمير الواسطي، وهو صدوق[6].

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٢/٢٣٢/ت٤٤٤٨)، «التهذيب» (٨/١٠٢/ت١٦٣)، «الجامع في الجرح والتعديل» (٢/٣٠٧).

(٢) انظر (ص ٤١٠).

(٣) انظر: «التهذيب» (٧/٢٣٩/ت٤٣٣)، «التقريب» (٤٦٣٦).

(٤) انظر: «التهذيب» (٧/٣٩٢/ت٦٣٣)، «التقريب» (٤٨١٠).

(٥) انظر: «التهذيب» (٨/١٣٧/ت٢٣٦)، «التقريب» (٥١٦٦).

(٦) انظر: «التهذيب» (٢/٣٩٢/ت٦٨٣).

٥ـ حميد بن عبد الرحمن الرُّؤَاسي، وهو ثقة[١].

ورواه عن ابن أبي ليلى على الوجه الثاني:

علي بن هاشم بن البريد، تقدم أنه صدوق، وهو وجه محفوظ عن ابن أبي ليلى، ويظهر لي أن هذا الاضطراب إنما هو من ابن أبي ليلى لسوء حفظه، وقد يقال إن الاضطراب من علي بن هاشم فهو صدوق كما سبق، وقد وافق جماعة الرواة عن ابن أبي ليلى وانفرد عنهم بالأخير، وهذا التقرير محتمل، لكني أميل إلى تحميل ابن أبي ليلى الاضطراب لسوء حفظه.

٢ـ قيس بن الربيع الأسدي، أبو محمد الكوفي، ضعفه عامة أهل العلم، وأثنى عليه بعض المتقدمين، والراجح في حاله التفصيل، فإن كان حديثه من رواية القدماء كشعبة، والثوري فهو حسن إن شاء الله، وأما من رواية المتأخرين فحديثه ضعيف فقد ساء حفظه، وصار يقبل التلقين ويحدث بما ليس في كتابه[٢].

---

(١) انظر: «التهذيب» (٣/٤٤/ت٧٥)، «التقريب» (١٥٥١).

(٢) انظر: «أبو زرعة» (٢/٦٥٠/ت٢٧٢)، «العلل الكبير» (٢/٩٤٩، ٩٧٨)، «العلل» للرازي (٢/٤٤٤/ح٢٨٣٨)، «تهذيب الكمال» (٢٤/٢٥/ت٤٩٠٣)، «التهذيب» (٨/٣٩١/ت٦٩٦)، «التقريب» (٥٥٧٣)، «الفتح» (١٣/٢٨٥).

وقد اختلف عليه، **فرواه عنه على الوجه الأول:**

طلق بن غنام النخعي، ثقة انفرد ابن حزم بتضعيفه[١]، ويظهر أنه من متأخري الرواة عن قيس.

ورواه عن قيس على الوجه الثاني:

أبو نعيم الفضل بن دكين، ثقة ثبت[٢]، ويظهر أيضاً أن أبا نعيم من متأخري الرواة عن قيس.

والأقرب أن الاختلاف من قيس نفسه لما تقدم من بيان حال روايته بأَخَرَةٍ.

ورواه عن عمرو بن مرة على الوجه الثاني:

١ـ سليمان بن مهران الأعمش، ثقة حافظ[٣]، وقد اختلف عليه في هذا الحديث، فرواه عنه على هذا الوجه:

١ـ أبو معاوية محمد بن خازم، ثقة ثبت في الأعمش خاصة[٤].

٢ـ محمد بن فضيل الضَّبِّي، وهو ثقة[٥].

---

(١) انظر (ص ٥٠١).

(٢) انظر (ص ٢٨١).

(٣) انظر (ص ٣٠٦).

(٤) انظر ترجمته (ص ١٠٤٤).

(٥) انظر ترجمته (ص ١١٠٧).

٣ـ عبد الله بن داود الخُرَيْبي ، وهو ثقة[١] .

ورواه عن الأعمش على الوجه الثالث :

١ـ وكيع بن الجراح الرؤاسي ، ثقة حافظ[٢] .

ويظهر والله أعلم أن الوجه الأول هو المحفوظ عن الأعمش لأمور :

أ ـ أن رواته أكثر.

ب ـ مخالفة وكيع لراوٍ من أوثق رواة الأعمش وهو أبو معاوية.

ج ـ ما ذكره بعض أهل العلم من خطأ وكيع إذا حدث من حفظه.

د ـ في رواية أصحاب عمرو بن مرة الثقات دليل على وهم وكيع على الأعمش ، وذلك أن روايتهم أصلها جاءت هكذا : حدثنا أصحابنا ، فلا يبعد أن وكيعاً سبق إلى وَهَلِه أن المقصود أصحاب النبي ﷺ ففسرها من عنده ، فدل أصل الرواية على سبب غلط وكيع ، ويقوي هذا رواية حصين ابن عبد الرحمن عن ابن أبي ليلى قال : كان النبي ﷺ فذكره مرسلاً.

٢ـ شعبة بن الحجاج ، الإمام[٣] .

٣ـ قيس بن الربيع الأسدي ، أبو محمد الكوفي ، تقدم في دراسة الوجه

---

(١) انظر : «التهذيب» (٥/١٩٩/ت٣٤٥) ، «التقريب» (٣٢٩٧).

(٢) انظر (ص ٢٨١).

(٣) انظر (ص ٢٤٠).

الأول، وذكرت أن الاختلاف عليه من قِبَلِهِ.

٤ـ سفيان بن سعيد الثوري، الإمام وذكرت في ترجمته أن الثوري إذا سمع من عمرو بن مرة قال في حديثه: «حدثنا وأخبرنا»، وإذا لم يسمع منه يقول: «قال عمرو» ونحو ذلك[١]، ولم أجد له في هذا الحديث تصريحاً بالسماع، وإن كان ممن يحتمل تدليسه، وقد توبع على هذا الوجه.

٥ـ ابن أبي ليلى، وتقدم في دراسة الوجه الأول أن هذا الوجه محفوظ عنه.

٦ـ زيد بن أبي أُنَيْسَة زيد الجزري، أبو أسامة الرُّهَاوِيُّ، وثقه الجمهور لكن له أفراد، ولذا تكلم فيه الإمام أحمد من جهتها فكان يستنكر بعضها[٢].

ورواه عن عمرو على الوجه الثالث:

١ـ سليمان بن مهران الأعمش، تقدم في دراسة الوجه الثاني أن هذا الوجه غير محفوظ عنه.

فهذا الحديث مداره على عمرو، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ـ فرواه ابن أبي ليلى، وقيس، عنه، عن ابن أبي ليلى، عن عبد الله

---

(١) انظر (ص ٢١٨).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (١٠/١٨/ت٢٠٨٩)، «شرح العلل» (٢/٦٥٧)، «التهذيب» (٣/٣٩٧/ت٧٢٩).

ابن زيد رضي الله عنه.

وهذا الوجه ضعيف، لما يأتي:

أ ـ ضعف راوِيَيْه.

ب ـ اضطرابهما في الحديث، فمرة روياه على هذا الوجه، ومرة روياه مرسلاً على الوجه الثاني.

ج ـ مخالفتهما لعددٍ من الحفاظ.

٢ـ ورواه الأعمش، وابن أبي ليلى، والثوري، وقيس بن الربيع، وشعبة، وزيد بن أبي أنيسة عنه، عن ابن أبي ليلى: أن عبد الله بن زيد رضي الله عنه.

٣ـ ورواه الأعمش، عنه، عن ابن أبي ليلى، عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم: أن عبد الله رضي الله عنه.

أما الوجه الثالث الذي رواه وكيع، عن الأعمش فتقدم تعليله، وعلى هذا فالوجه الثاني هو الراجح، وهذا هو الذي ذهب إليه الترمذي رحمه الله، وإليه ذهب أيضاً الإمام الدارقطني رحمه الله(١)، ويفهم هذا من طّريقة ابن خزيمة رحمه الله في الكلام على الحديث فكأنه يُعله بالاضطراب إذ قال: «فأما ما روى العراقيون عن عبد الله بن زيد؛ فقد ثبت من جهة النقل، وقد خلطوا في أسانيدهم التي

---

(١) «السنن» (١/٢٤١).

رووها عن عبد الله بن زيد في تثنية الأذان والإقامة جميعاً»، وقوله رحمه الله سببه مخالفة هذا الحديث لما في الصحيحين من حديث أنس رضي الله عنه قال: «أمر بلال أن يشفع الأذان، وأن يوتر الإقامة، إلا الإقامة»، وهذا لفظ البخاري.

والأقرب لمن تأمل كلام الترمذي رحمه الله أنه وهم في عزو الوجوه إلى رواتها، فجعل رواية الأعمش مكان رواية شعبة، ورواية شعبة مكان رواية الأعمش[1].

الحكم على الحديث:

الحديث على الوجه الثاني مرسل.

* * *

(١) انظر ما سبق في المقدمة (ص ١٢٠).

بابُ ما جاءَ في التَّثْوِيبِ في الْفَجْرِ[1]

٢٣- حَدَّثَنا أحْمَدُ بنُ مَنيعٍ، حَدَّثَنا أبو أحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، حَدَّثَنا أبو إسْرائِيلَ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ عبد الرَّحْمنِ بن أبي لَيْلى، عَنْ بلالٍ قالَ: قالَ لي رَسولُ اللَّهِ ﷺ: (لا تُثَوِّبَنَّ في شَيْءٍ مِنَ الصَّلَواتِ إلا في صَلاةِ الْفَجْرِ).

قالَ أبو عيسى: حَديثُ بلالٍ لا نَعْرِفُهُ إلا مِنْ حَديثِ أبي إسْرائِيلَ الْمُلائِيِّ، وَأبو إسْرائِيلَ لَمْ يَسْمَعْ هذا الْحَديثَ مِنَ الْحَكَمِ بنِ عُتَيْبَةَ، [قالَ][2]: إنَّما رَواهُ عَنِ الْحَسَنِ بن عُمارَةَ، عَنِ الْحَكَمِ بن عُتَيْبَةَ.

وَأبو إسْرائِيلَ اسْمُهُ: إسْماعِيلُ بنُ أبي إسْحاقَ، وَلَيْسَ بِذلِكَ[3] الْقَوِيِّ عِنْدَ أهْلِ الْحَديثِ.

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على أبي إسرائيل إسماعيل بن أبي إسحاق خليفة

---

(١) «الأصل» (١٨/أ)، «ظ» (ج٢/١٠/ب)، «أ» (٢٩/أ)، «م» (٢٧/أ)، «ت» (٢٥/ب)، «ل» (٣٧/ب)، «ط» (١/٣٧٨/ح١٩٨).

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: «ط».

(٣) في «أ»، «ط»: وليس هو بذاك، وفي «م»، «ل»: وليس بذاك، وفي «ت»: وليس هو بذلك.

المُلائِيّ، واختلف عليه على وجهين:

١ـ إسماعيل، عن الحكم، عن ابن أبي ليلى، عن بلال رضي الله عنه.

٢ـ إسماعيل، عن الحسن، عن الحكم، عن ابن أبي ليلى، عن بلال رضي الله عنه.

الوجه الأول:

١ـ أخرجه العقيلي (١/٧٥) من طريق أحمد بن منيع به بمثله،

وأخرجه أحمد (٢٣٩٥٨)، وابن ماجه (٧١٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/٣٥٨/ح١٠٩٣) من طريق أبي أحمد محمد بن عبد الله الزبيري الأسدي به بمعناه، وعند ابن ماجه والطبراني زيادة،

وأحمد (٢٣٩٥٨) عن حسن بن الربيع بمثله،

والبزار (١٣٧٣) من طريق إسماعيل بن أبان بمعناه وفيه زيادة،

والطوسي في «المستخرج» (١٨٢) من طريق طلق بن غنام بنحوه،

والروياني (٧٦٠) من طريق إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي بمعناه،

والعقيلي (١/٧٥) من طريق أبي الوليد الطيالسي، عن أبي إسرائيل إلا أنه شك فيه فقال: عن الحكم [أو] عن الحسن بن عمارة، عن الحكم به،

ستتهم (الزبيري، وحسن، وإسماعيل، وطلق، وإسرائيل، والطيالسي) عن أبي إسرائيل به.

وأخرجه عبد الرزاق (١٨٢٣) من طريق رجل بمعناه،

كلاهما (أبو إسرائيل، والرجل) عن الحكم به.

الوجه الثاني:

١ـ أخرجه العقيلي (١/٧٥) من طريق أبي الوليد الطيالسي، عن أبي إسرائيل إلا أنه شك فيه فقال: عن الحكم [أو][1] عن الحسن بن عمارة، عن الحكم به.

وعبد الرزاق (١٨٢٤) ـ ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/٣٥٧/ح١٠٩٢) ـ بمعناه وفيه زيادة،

وأبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٢/٩٣) ـ وعنه أبو نعيم في «ذكر أخبار أصبهان» (٢/١٧٥) ـ من طريق محمد بن مالك الأشعري بمعناه،

كلاهما (عبد الرزاق، ومحمد) عن الحسن بن عمارة،

وأبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٢/٩٣) ـ وعنه أبو نعيم في «ذكر أخبار أصبهان» (٢/١٧٥) ـ من طريق عيسى بن المسيب بمعناه،

والبيهقي في «السنن» (١/٤٢٤) من طريق عبد الوهاب بن عطاء، عن شعبة بن الحجاج بمعناه،

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من نسخة الظاهرية (ل٢٦)، وفي المطبوع: و.

ثلاثتهم (الحسن، وعيسى، وشعبة) عن الحكم بن عتيبة.

وأخرجه أحمد (٢٣٩٥٩)، والبيهقي (١/٤٢٤) من طريق علي بن عاصم، عن عطاء بن السائب بمثله،

والبزار (١٣٧٢)، والدارقطني في «سننه» (١/٢٤٣/ح٤١) من طريق عبد الرحمن بن الحسن أبي مسعود الزجاج، عن أبي سعد سعيد بن المرزبان بمعناه، وعند الدارقطني زيادة،

ثلاثتهم (الحكم، وعطاء، وأبو سعد) عن ابن أبي ليلى.

وأخرجه أبو نعيم في «كتاب الصلاة» (ج١/١١/أ) عن شريك بن عبد الله القاضي،

وابن أبي شيبة (١/٢٠٨)، وابن المنذر (١١٧٢) من طريق الثوري،

كلاهما (شريك، والثوري) عن عمران بن مسلم الجعفي،

وأبو نعيم في كتاب الصلاة (ج١/١١/أ) عن قيس بن الربيع، عن إبراهيم بن عبد الأعلى الجعفي،

وابن أبي شيبة (١/٢٠٨، ٢٠٩) من طريق حجاج بن أرطاة، عن طلحة بن مصرف،

ثلاثتهم (عمران، وإبراهيم، وطلحة) عن سويد بن غفلة[١].

---

(١) وللحديث طريق أخر من رواية الحكم بن عتيبة، عن سويد، أخرجه أبو بكر يوسف بن=

كلاهما (ابن أبي ليلى، وسويد) عن بلال رضي الله عنه، وليس في حديث سويد التصريح برفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على أبي إسرائيل إسماعيل بن أبي إسحاق خليفة المُلائِيِّ، واختلف عليه على وجهين:

١ـ إسماعيل، عن الحكم، عن ابن أبي ليلى، عن بلال رضي الله عنه.

٢ـ إسماعيل، عن الحسن، عن الحكم، عن ابن أبي ليلى، عن بلال رضي الله عنه.

وأبو إسرائيل هو: إسماعيل بن أبي إسحاق خليفة العبسي المُلائِيُّ الكوفي، ضعيف لسوء حفظه، وحديثه صالح للاعتبار، وكان غالياً في التشيع ممن يكفر عثمان رضي الله عنه، وما ذكره بعض الأئمة من الثناء عليه فمحمول على صدقه فلم يكن يكذب[1].

=يعقوب بن إسحاق بن البُهْلُول الأنباري في «أماليه» (١٤/أ)، وفي سنده زكريا بن حكيم وهو هالك كما في «المغني» (١/٣٤٦).

(١) انظر: الدوري (٢/٣٣)، «المعرفة والتاريخ» (٣/١٣٣، ٢٤١)، «تهذيب الكمال» (٣/٧٧/ت٤٤٠)، «الميزان» (٤/٤٩٠)، «التهذيب» (١/٢٩٣/ت٥٤٥)، «الجامع في الجرح والتعديل» (١/٧١).

ورواه عنه على الوجه الأول:

١ـ محمد بن عبد الله بن عمر الأسلمي، أبو أحمد الزبيري الكوفي، ثقة ثبت صحيح الكتاب إلا أنه يخطئ في حديث الثوري كثيراً كما قاله الإمام أحمد، وكان يتشيع[١].

٢ـ حسن بن الربيع بن سليمان البَجَلِيُّ القَسْرِيُّ، أبو علي الكوفي.

ثقة، وعده أبو حاتم الرازي من أوثق أصحاب عبد الله بن إدريس، وانفرد عثمان بن أبي شيبة بقوله: «صدوق وليس بحجة»، والعبرة بقول الجمهور[٢].

٣ـ إسماعيل بن أبان الوراق الأزدي، أبو إسحاق الكوفي، ثقة يتشيع[٣].

٤ـ طلق بن غنام بن طلق النخعي، أبو محمد الكوفي، ثقة، انفرد ابن حزم بتضعيفه[٤].

---

(١) انظر: «الجامع» للترمذي (٢/٢٧٧/ح٤١٧)، «تهذيب الكمال» (٢٥/٤٧٦/ت٥٣٤٣)، «التهذيب» (٩/٢٥٤/ت٤٢٠)، «التقريب» (٦٠١٧).

(٢) انظر: «الجرح والتعديل» (٣/١٣/ت٤٤)، «تهذيب الكمال» (٦/١٤٧/ت١٢٣٠)، «التهذيب» (٢/٢٧٧/ت٥٠٤)، «التقريب» (١٢٤١).

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» (٣/٥/ت٤١١)، «التهذيب» (١/٢٦٩/ت٥٠٦)، «التقريب» (٤١٠).

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» (١٣/٤٥٦/ت٢٩٩١)، «التهذيب» (٥/٣٣/ت٥٢)، =

٥- إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق الهَمْداني السبيعي، أبو يوسف الكوفي.

ثقة وسماعه من جده أبي إسحاق قديم، وما يقع في حديثه عن أبي يحيى القتات من المناكير فهو من أبي يحيى[١].

٦- هشام بن عبد الملك الباهلي مولاهم، أبو الوليد الطيالسي البصري.

ثقة ثبت من الحفاظ[٢]، وقد حفظ أبو الوليد عنه كلا الوجهين في الحديث لشك أبي إسرائيل فيه.

ورواه عنه على الوجه الثاني:

أبو الوليد الطيالسي، وتقدم أنه حفظ كلا الوجهين عن أبي إسرائيل.

فهذا الحديث رواه أبو إسرائيل المُلائيُّ، واختلف عليه على وجهين:

١- فرواه أبو أحمد الزبيري، وحسن بن الربيع، وطلق بن غنام، وإسرائيل بن يونس، وأبو الوليد الطيالسي، عنه، عن الحكم، عن

=«التقريب» (٣٠٤٣).

(١) فصلت ترجمته في رسالتي: «أحاديث أبي إسحاق السبيعي التي ذكر الدارقطني فيها اختلافاً في كتابه العلل» (١/٣٣-٣٧).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (٣٠/٢٢٦/ت٦٥٨٤)، «التهذيب» (١١/٤٥/ت٨٧).

ابن أبي ليلى، عن بلال رضي الله عنه.

٢ـ ورواه أبو الوليد الطيالسي، عنه، عن حسن بن عمارة، عن الحكم، عن ابن أبي ليلى، عن بلال رضي الله عنه.

وكلا الوجهين محفوظ عنه، والاضطراب في الحديث إنما هو من أبي إسرائيل، لأنه كان يشك فيه هل سمعه من الحكم، أو من الحسن بن عمارة، عن الحكم.

وعلى هذا فالوجه الثاني في سنده الحسن بن عمارة البَجَلِيُّ، وهو متروك[(١)]، وقد تابعه عن الحكم اثنان هما:

١ـ عيسى بن المسيب البَجَلِيُّ، وهو صالح الحديث[(٢)].

٢ـ شعبة بن الحجاج العتكي، وهو إمام مشهور، لكن عبد الوهاب بن عطاء الراوي عن شعبة لم يضبط الرواية عنه، فقد أخرج أحمد (٢٣٩٦٠) قال: «حدثنا أبو قطن قال: ذَكَرَ رجلٌ لشعبة: الحكم، عن ابن أبي ليلى، عن بلال: فأمرني أن أثوب في الفجر ونهاني عن العشاء، فقال شعبة: والله ما ذَكَرَ ابنَ أبي ليلى، ولا ذَكَرَ إلا إسناداً ضعيفاً، قال: أظنُّ شعبة قال: كنتُ أُراه رواه عن عمران بن مسلم».

---

(١) انظر: «التهذيب» (٢/٣٠٤/ت٥٣٢)، «التقريب» (١٢٦٤).

(٢) انظر: «الميزان» (٣/٣٢٣/ت٦٦٠٧)، «اللسان» (٤/٤٠٥/ت١٢٣٧).

وهذا النص مهم ويكشف لك عن العلة في رواية الحكم، عن ابن أبي ليلى، فقد حفظ شعبة أن الحكم لم يرو الحديث عن ابن أبي ليلى بل سمّى شخصاً آخر غير ابن أبي ليلى، وهو في ظنّ شعبة: عمران بن مسلم، والمتتبع لهذه الطبقة لا يرى من يصلح أن يكون عمراناً هذا إلا الجعفيَّ الأعمى، وحكم شعبة عليه بالضعف محل نظر، فعمران وثقه أحمد، ويحيى، والعجلي، وأبو حاتم، وذكره ابن حبان في «الثقات»(١)، فلم يظهر لتضعيف شعبة وجهٌ، فإن تقرر ما سبق فالرواية من طريق الحكم، عن ابن أبي ليلى لا تثبت لأن مدارها على أبي إسرائيل وهو ضعيف، ورواية عيسى البَجَلي لا تنتهض لخلاف شعبة، والصواب عن الحكم كما بينه شعبة أنه يروي الحديث عن عمران بن مسلم، لكن شعبة لم يرفع إسناده ليُعرف، والأولى أن يحمل هذا الإبهام على ما رواه الثوري، وشريك ـ كما مرّ في التخريج ـ عن عمران، عن سويد، عن بلال رضي الله عنه(٢).

---

(١) انظر: «التهذيب» (٨/١٣٩/ت٢٤١).

(٢) هذا الذي سبق هو وجه التضعيف للرواية من طريق الحكم، عن ابن أبي ليلى، عن بلال رضي الله عنه، والمقصود فيما يظهر لي من قول ابن السكن: «لا يصح إسناده» كما في «التلخيص» (١/٢١٢)، ورواية ابن أبي ليلى عن بلال رضي الله عنه مرسلة، انظر: «المراسيل» للرازي (١٠٨/ت٢٠٨)، «جامع التحصيل» (٢٢٦/ت٤٥٢).

وقبل استكمال الكلام على رواية سويد أتمم بيان علل الطرق الأخرى عن ابن أبي ليلى، فسبق تخريجه من طريقين:

الأول: من طريق علي بن عاصم، عن عطاء بن السائب، وهذا الطريق ضعيف لضعف علي بن عاصم، وشيخه ضعيف بعد اختلاطه، وسماع علي منه بعد الاختلاط[1].

الثاني: من طريق عبد الرحمن بن الحسن أبي مسعود الزجاج، عن أبي سعد سعيد بن المرزبان، وعبد الرحمن ليس بالقوي[2]، وشيخه ضعيف جداً[3].

ومما سبق تعلم وجاهة قول الترمذي رحمه الله إن الحديث لا يعرف إلا من حديث أبي إسرائيل المُلائِيِّ؛ والله أعلم.

أما الرواية عن سويد فقد جاءت من طرق مرّ تفصيلها في التخريج، ورواية عمران ـ لمن تأمل الطرق ـ أسلمُها، أما رواية أبي نعيم، عن قيس بن الربيع، عن إبراهيم بن عبد الأعلى الجعفي فضعيفة؛ لأن قيساً ضعيف بعد ما كبر، وأبو نعيم متأخر السماع منه[4]، وأما رواية حجاج بن أرطاة، عن

---

(١) انظر ترجمة علي (ص ١٧١)، وترجمة عطاء (ص ٨٦٨).

(٢) انظر: «الجرح والتعديل» (٥/٢٢٧)، «اللسان» (٤/٤٠٥).

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» (١١/٥٢/ت٢٣٥١)، «تهذيب التهذيب» (٤/٧٩/ت١٣٧).

(٤) انظر ترجمة قيس (ص ٤٩٠)، وترجمة أبي نعيم (ص ٢٨١).

طلحة، فضعيفة لانفراد الحجاج فإنه كثير الخطأ والتدليس.

أما رواية عمران، عن سويد، عن بلال ﷺ موقوفاً فإسناده صحيح إن شاء الله(١).

الحكم على الحديث:

الحديث الحكم، عن ابن أبي ليلى لا يصح كما تقدم تفصيله، وثبت التثويب من رواية عمران، عن سويد، عن بلال ﷺ موقوفاً، لكن الحديث له حكم الرفع لأن ألفاظ الأذان تعبدية، فزيادة التثويب في الفجر لن يكون إلا بأمر النبي ﷺ والله أعلم.

* * *

(١) ورواية سويدٍ ضعفها الألباني في «الإرواء» (٢٥٤/١)، لأنه لم يقف على طرقها، وإنما وقف على رواية الحجاج، عن طلحة.

بابُ ما جاءَ في كَراهِيَةِ الأذانِ بِغَيْرِ وُضوءٍ[1]

٢٤ـ حَدَّثنا عَلِيُّ بنُ حُجْرٍ، حَدَّثنا الْوَليدُ بنُ مُسْلِمٍ، عَنْ مُعاويَةَ ابن يَحْيى[2]، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبيِّ ﷺ [قالَ][3]: «لا يُؤَذِّنُ إلا مُتَوَضِّئٌ».

حَدَّثنا يَحْيى بنُ موسى، حَدَّثنا عبد اللَّهِ بنُ وَهْبٍ، عَنْ يونُسٍ، عَنِ ابْنِ شِهابٍ قالَ: قالَ أبو هُرَيْرَةَ: لا يُنادي بالصَّلاةِ إلا مُتَوَضِّئٌ.

[قالَ أبو عيسى][4]: وَهذا أصَحُّ مِنَ الْحَديثِ الأوَّلِ، وَحَديثُ أبي هُرَيْرَةَ لَمْ يَرْفَعْهُ ابنُ وَهْبٍ، وَهو أصَحُّ مِنْ حَديثِ الْوَليدِ بنِ مُسْلِمٍ، وَالزُّهْريُّ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أبي هُرَيْرَةَ.

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على الزهري، واختلف عليه على وجهين:

---

(١) «الأصـل» (١٨/أ)، «ظ» (ج٢/١١/أ)، «أ» (٢٩/أ)، «م» (٢٧/أ)، «ت» (٢٦/أ)، «ل» (٣٨/أ)، «ط» (١/٣٨٩/ح٢٠١، ٢٠٠).

(٢) بعده في «ط»: الصدفي.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من: «أ»، «م»، «ط».

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: «أ».

١ـ الزهري، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

٢ـ الزهري، عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً.

الوجه الأول:

لم أقف على أحد أسنده سوى الترمذي.

الوجه الثاني:

لم أقف على أحد أسنده من رواية يونس سوى الترمذي.

وأخرجه ابن أبي شيبة (١/ ٢١١) من طريق الأوزاعي، عن الزهري به.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على الزهري، واختلف عليه على وجهين:

١ـ الزهري، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

٢ـ الزهري، عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً.

والزهري هو: محمد بن مسلم، الإمام المعروف[1].

ورواه عنه على الوجه الأول:

معاوية بن يحيى الصدفي، أبو روح الشامي الدمشقي، وهو ضعيف،

(١) انظر (ص ٣٦٤).

ورواية الشاميين عنه لاسيما هقل بن زياد الدمشقي أمثل من غيرهم[(١)].

وقد اضطرب معاوية في هذا الحديث، فرواه تارة على هذا الوجه.

وتارة يُدخل بين الزهري وأبي هريرة ﷺ: سعيدَ بنَ المسيب، أخرجه البيهقي في «السنن» (١/٣٩٧) من طريق هشام بن عمار، عن الوليد بن مسلم، عن معاوية به، فهو مضطرب الرواية مع ضعفه ومخالفته.

ورواه عنه على الوجه الثاني:

١ـ يونس بن يزيد الأَيْلِيُّ، تقدم أن الراجح في حاله التفصيل فما حدث به من كتابه، أو كان الراوي عنه ابن المبارك فهو ثقة، وما حدث به من حفظه أو حدث عن غير الزهري، أو انفرد عنه بشيء فليس بالقوي[(٢)].

٢ـ عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، وهو إمام ثقة ثبت، وليس هو من كبار أصحاب الزهري[(٣)].

فهذا الحديث رواه الزهري، واختلف عليه:

١ـ فرواه معاوية بن صالح الصدفي، عنه، عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً.

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٨/٢٢١/ت٦٠٦٨)، «التهذيب» (١٠/٢١٩/ت٤٠٢)، «التقريب» (٦٧٧٢).

(٢) انظر ترجمته (ص ٤٤٦).

(٣) انظر (ص ٣٦٨).

٢ـ ورواه يونس الأَيْلِيُّ، والأوزاعي، عنه، عن أبي هريرة ﷺ موقوفاً.

فذهب الترمذي رحمه الله إلى ترجيح الوجه الثاني، وهو الصحيح لما يأتي:

١ـ ضعف معاوية بن يحيى، واضطرابه في الحديث، فتارة يدخل في الإسناد ابن المسيب، وتارة لا يذكره.

٢ـ أن رواة الوجه الثاني أوثق منه.

والحديث على الوجه الثاني ضعيف لانقطاعه بين الزهري، وأبي هريرة رضي الله عنه.

الحكم على الحديث:

الحديث على الوجه الأول منكر، وعلى الوجه الثاني ضعيف لانقطاعه.

* * *

بابُ ما جاءَ في الأذانِ بِاللَّيْلِ[(١)]

٢٥ــ... وَروى[(٢)] حمَّادُ بنُ سلَمَةَ عَنْ أيُّوبٍ عَنْ نافعٍ، عَن ابْنِ عُمَرَ: أنَّ بلالاً أذَّنَ بلَيلٍ، فأمرَهُ النَّبيُّ ﷺ أنْ يُنادِيَ: إنَّ العَبْدَ نامَ.

قالَ أبو عيسى: هذا حديثٌ غيرُ محفوظٍ، وَالصَّحيحُ ما رَوى عبيد اللَّهِ بنُ عمرَ وَغيرُهُ، عَنْ نافعٍ، عَن ابْنِ عُمَرَ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ: (إن بلالاً يُؤَذِّنُ بلَيْلٍ، فكُلوا وَاشْرَبوا حتَّى يُؤَذِّنَ ابْنُ أمِّ مَكتومٍ).

[قالَ][(٣)]: وَروى عبد العَزيز بنُ أبي رَوَّادٍ، عَنْ نافعٍ: أنَّ مُؤَذِّناً لِعُمَرَ أذَّنَ بلَيْلٍ، فأمَرَهُ عُمرُ أنْ يُعيدَ الأذانَ، وَهذا لا يَصِحُّ[(٤)] لأنَّهُ عَنْ نافعٍ، عَنْ عُمرَ مُنْقَطِعٌ.

وَلَعلَّ[(٥)] حمَّادَ بنَ سَلَمَةَ أرادَ هذا الحَديثَ، وَالصَّحيحُ روايَةُ

---

(١) «الأصل» (١٨/ب)، «ظ» (ج٢/١١/أ)، «أ» (٢٩/ب)، «م» (٢٧/ب)، «ت» (٢٦/أ)، «ل» (٣٨/ب)، «ط» (١/٣٩٢/ح٢٠٢).

(٢) في «ط»: قال: وروى.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من: «أ»، «ط».

(٤) بعده في «ط»: أيضاً.

(٥) في «ط»: قال: ولعل.

عبيد اللهِ بنُ عمرَ وَغيْرُ واحدٍ، عَنْ نافعٍ، عَن ابْنِ عُمرَ، وَالزُّهْرِيُّ، عَنْ سالِمٍ، عَن ابْنِ عُمرَ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ: (إنَّ بلالاً يُؤَذِّنُ بلَيْلٍ).

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على نافع، واختلف عليه على وجهين:

١ـ نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: (إن بلالاً يؤذن بليل..).

٢ـ نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن بلالاً رضي الله عنه أذن بليل فأمره النبي ﷺ أن ينادي: إن العبد نام.

الوجه الأول:

١ـ رواية عبيد الله بن عمر:

أخرجها البخاري (٦٢٣، ١٩١٨)، ومسلم (٢/٧٦٨)، وابن أبي شيبة (٣/٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/٢١٨) من طريق أبي أسامة حماد ابن أسامة القرشي، ولفظ البخاري في الموضع الأول: (إن بلالاً يؤذن بليل، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم) والباقون نحوه، وأحال مسلم بلفظه على سابقه،

ومسلم (٢/٧٦٨)، والدارمي (١١٩٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى»

(٣٨١/١) من طريق عبدة بن سليمان الكلابي وأحال مسلم على سابقه، ولفظ الدارمي نحوه، والبيهقي مثله،

ومسلم (٧٦٨/٢)، وابن خزيمة (٤٢٤) من طريق حماد بن مسعدة التميمي مثله، وأحال مسلم على سابقه،

ومسلم (٧٦٨/٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤٢٩/١) من طريق عبد الله بن نمير الهمداني مثله، وأحال مسلم على سابقه،

وأحمد (٥١٩٥)، وابن خزيمة (١٩٣١) من طريق يحيى القطان مثله،

وابن الجارود (١٦٣)، وأبو القاسم عبد الله بن محمد بن إسحاق المروزي المعروف بالحامض في «حديثه» كما في «المنتقى» منه (٨/أ) من طريق محمد بن بشر العبدي مثله،

وأبو بكر محمد بن خريم في «حديث هشام بن عمار» (١٢٨/ب) من طريق أنس بن عياض بنحوه،

ومحمد بن عبد الله الشافعي في «الغيلانيات» (٥٢٢) من طريق حفص ابن غياث النخعي بمثله،

والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/٣٧١/ح١٣٣٧٩)، وابن المقرئ في «المعجم» (٢٢٩)، وأبو نعيم في «ذكر أخبار أصبهان» (٢٨٤/٢) من طريق روح بن القاسم العنبري، ولفظ الطبراني مثله، والباقين نحوه،

وتمام في «الفوائد» (٦٢١، ٦٢٢) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «التاريخ» (٢٥/٢) ـ من طريق المبارك بن مجاهد البلخي بمثله،

كلهم (حماد، وعبدة، وابن مسعدة، وابن نمير، والقطان، ومحمد، وأنس، وحفص، وروح، والمبارك) عن عبيد الله بن عمر،

٢ـ والحديث أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢٠٧/٤) من طريق موسى بن عبيد ة الرَّبَذِيِّ بنحوه وفيه زيادة،

كلاهما (عبيد الله، وموسى) عن نافع مولى ابن عمر،

والحديث أخرجه البخاري (٦١٧، ٢٦٥٦)، ومسلم (٧٦٨/٢)، والطيالسي (١٨١٩)، والشافعي في «الأم» (١٦٩/١، ١٧٠)، وفي «المسند» (٧٢٦، ٧٢٧) ـ ومن طريقه ابن الشجري في «الأمالي» (٤٣/٢)، والبيهقي في «المعرفة» (٢٤٠١، ٢٤٠٢)، وفي «تخريج أحاديث الأم» (ل٧٧/ب ـ ٧٨/أ)، وفي «بيان خطأ من أخطأ على الشافعي» (١٤٧ـ١٤٨)، وأبو الحسن علي بن المفضل بن علي المقدسي في «الأربعين المرتبة على طبقات الأربعين» (١٧٤ـ ١٧٥)، وأبو الحسن علي بن هبة الله بن سلامة بن المسلم الشافعي في «الفوائد المدنية» (١٨٢/ب) ـ وعبد الرزاق (١٨٨٥، ١٨٨٦) ـ ومن طريقه الذهبي في «السير» (٧٦/١٨) ـ وأبو نعيم الفضل بن دكين في «كتاب الصلاة» (ج١/٩/ب) ـ ومن طريقه ابن سعد في «الطبقات» (٢٠٧/٤) ـ والحميدي في «المسند» (٦١١)،

وابـن أبـي شـيبة (٣/٩)، وأحمـد (٤٥٥١، ٦٠٥١)، والـدارمي (١١٩٢)، والنسائي (٦٣٨)، وفي «السنن الكبرى» (١٦٠٢)، وأبـو يعلـى (٥٤٣٢، ٥٤٩٢، ٥٥٤١)، وابـن خزيمـة (٤٠١)، والطوسـي في «المستخرج» (١٨٥)، وابن المنذر في «الأوسط» (١١٨١)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/١٣٧، ١٣٨)، وأبـو بكـر محمـد بـن بـشر بـن بطريـق الـزبيري في «فوائـده» (٢٩/أ)، والغافقي في «مسند الموطأ» (ل٢٨/أ)، وابن حبان (٣٤٦٩، ٣٤٧٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٣١٠٦)، وفي «مسند الشاميين» (ل٦٠٦)، وأبو الحسن علي بن معروف البزاز في «فضائل بني هاشم» (ج١/١٤٩/ب)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/٣٨٠، ٤٢٦)، وفي «المعرفة» (٢٤٠٦)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٠/٥٧)، وأبـو محمد جعفر بـن أحمد السَّرَّاج كما في «منتخب الفوائد الصحاح» (ج٢/٩٩/ب)، والبغـوي في «شـرح السنة» (٢/٢٩٨)، وشـهدة الدينوريـة في «المشيخة» (٤)، وابـن النجار في «ذيـل تـاريخ بغـداد» (١٦/٣٤١-٣٤٢) من طرق عن الزهري، عن سالم بن عمر،

وأخرجه مالك في «الموطأ» (١٤) - ومـن طريقـه البخـاري (٦٢٠)، وابـن سعد (٤/٢٠٧)، وأحمد (٥٣١٦)، والنسائي (٦٣٧)، وفي «السنن الكبرى» (١٦٠١)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/١٣٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/٣٨٠)، وفي «المعرفة» (٢٤٠٨)، وفي «تخريج أحاديث

الأم» (ل٧٨/أ)، وفي «بيان خطأ من أخطأ على الشافعي» (١٤٩)، والخِلَعِي في «الخِلَعِيّات» (ج١٣/١١٧/أ)، و(ج١٥/١٤٥/أ)، والبغوي في «شرح السنة» (٤٣٤)، وابن عساكر في «التاريخ» (٩/١٤٠)، وأبو اليمن الكندي في «عوالي مالك بن أنس» (٩٤/ب)، والضياء المقدسي في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (ل٦٠/ب) ـ والبخاري (٧٢٤٨)، وعبد الرزاق (٧٦١٣)، وأحمد (٥٢٨٥، ٥٤٩٨، ٥٨٥٢)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/١٣٨)، وابن حبان (٣٤٧١)، والخِلَعِي (ج١٣/١١٧/أ)، و(ج١٥/١٤٥/أ) كلهم من طرق عن عبد الله بن دينار،

ثلاثتهم (نافع، وسالم، وعبد الله) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

الوجه الثاني:

الحديث أخرجه عبد بن حميد (٧٨٠)، وأبو داود (٥٣٢) ـ ومن طريقه البيهقي في «المعرفة» (٢٤٢٧) ـ والطحاوي في «شرح المعاني» (١/١٣٩)، والدارقطني في «السنن» (١/٢٤٤/ح٤٨)، وفي «العلل» (٤/١٠٧/أ)، وأبو الحسن محمد بن أحمد الرافقي في «حديثه» (ل١٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/٣٨٣) من طريق حماد بن سلمة، عن أيوب، عن نافع به، ولفظ أبي داود: أن بلالاً أذن قبل طلوع الفجر، فأمره النبي ﷺ أن يرجع فينادي: ألا إن العبد قد نام، ألا إن العبد قد نام،

فرجع فنادى: ألا إن العبد قد نام، ولفظ الطحاوي، والبيهقي مثله، والباقون نحوه.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على نافع، واختلف عليه على وجهين:

١ـ نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: (إن بلالاً يؤذن بليل..).

٢ـ نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن بلالاً رضي الله عنه أذن بليل فأمره النبي ﷺ أن ينادي: إن العبد نام.

ونافع هو مولى بن عمر، ثقة ثبت(١).

ورواه عنه على الوجه الأول:

١ـ عبيد الله بن عمر العمري، أبو عثمان المدني، ثقة حجة(٢).

٢ـ موسى بن عبيدة بن نشيط الرَّبَذِيُّ، أبو عبد العزيز المدني، ضعيف، وحديثه عن عبد الله بن دينار خاصة منكر(٣).

---

(١) انظر (ص ١٥١).

(٢) انظر (ص ١٥٣).

(٣) انظر: «الكنى والأسماء» لمسلم (١/٦٣٩/ت٢٦٠١)، أبو زرعة (٢/٦٥٨/ت٣١٠) «السنن» للدارقطني (١/٣٥١/ح٧)، «الضعفاء والمتروكون» له (٣٦٦/ت٥١٧)، =

ورواه عنه على الوجه الثاني:

١ـ أيوب السختياني من رواية حماد بن سلمة عنه.

وحماد هو: ابن سلمة بن دينار، أبو سلمة البصري، أحد أئمة السنة، وحديثه إن كان عن ثابت البُنَانِيِّ، وحميد الطويل، وعلي بن زيد بن جُدْعان، وعمار بن أبي عمار فصحيح، وأما غيرهم ففيه وهم وغلط[1].

وقد قدمه أحمد، ويحيى بن معين في ثابت مطلقاً، وقدمه ابن معين على همام بن يحيى، وعبد الوارث بن سعيد في علي بن جدعان، وقدمه أبو زرعة على أبان بن يزيد العطار في عاصم بن بهدلة[2].

وذكر ابن معين، وأحمد، وابن المديني، والدارقطني[3] أنه أثبت الناس في ثابت البناني، وخاله حميد الطويل، وعلي بن زيد بن جدعان، وعمار بن أبي عمار، وخالفهم القطان فقدم سليمان بن المغيرة في ثابت.

وأما في غير هؤلاء فإن مسلماً قال: «وحماد يعد عندهم إذا حدث عن غير ثابت، كحديثه عن قتادة، وأيوب، ويونس، وداود بن أبي هند،

=«تهذيب الكمال» (٢٩/١٠٤/ت٦٢٨٠)، «التهذيب» (١٠/٣٥٦/ت٦٣٦)، «التقريب» (٦٩٨٩).

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (٧/٢٥٣/ت١٤٨٢)، «التهذيب» (٣/١١/ت١٤).

(٢) «العلل» للرازي (٢/٣٩٥/ح٢٦٩٥).

(٣) «الجامع في الجرح والتعديل» (١/١٩٥).

والجُرَيْرِيِّ، ويحيى بن سعيد، وعمرو بن دينار وأشباههم فإنه يخطئ في حديثهم كثيراً»[1]، ومثلهم قيس بن سعد، وذكر أحمد أن له تخليطاً عن حماد بن أبي سليمان[2].

ولم يفاضل أحمد بينه وبين حماد بن زيد، إلا أنه قدم ابن زيد عليه في أيوب السختياني.

قال الذهبي: «ولهذا احتج به مسلم في الأصول بما رواه عن ثابت، وفي الشواهد بما رواه عن غيره»[3].

وكان حماد قد اختلط في آخر عمره، لكن قال ابن معين: «حديثه في أول أمره وآخره واحد»، وهذا يدل على أن اختلاطه لم يؤثر كثيراً في مروياته.

وقد خولف حماد في هذا الحديث عن أيوب، فأخرج عبد الرزاق (١٨٨٨) ـ ومن طريقه الدارقطني في «سننه» (١/٢٤٤/ح٥٠) ـ عن معمر بن راشد عن أيوب مرسلاً، وصحح الدارقطني الإرسال عن أيوب[4]، لأن معمراً في الجملة أوثق من حماد بن سلمة كما تقدم في ترجمته، خاصة أن

(١) «التمييز» (٢١٨).

(٢) «سؤالات أبي داود» (ت ٣٣٨/و).

(٣) «السير» (٧/٤٥٢).

(٤) انظر: «العلل» (٤/١٠٦/أ ـ ب).

هذا الحديث مما رواه عبد الرزاق عنه، وهو من أوثق الناس فيه، ويمكن أن يكون حماد قد سلك الجادة في إسناده، فالحديث على الوجه المرفوع ليس بمحفوظ عن أيوب.

ولم يتابع حماد بن سلمة على حديثه من وجه محفوظ صحيح، وذكر الدارقطني في «السنن» (١/٢٤٤) أن سعيد بن زَرْبي تابعه، وسعيد كما قال الدارقطني عقبه: «وكان ضعيفاً»[1].

وأما ما رواه الدارقطني (١/٢٤٤/ح٥٢)، وأبو الحسن محمد بن جعفر ابن السقا في «حديثه» (ج٧/٥٠/أ) من طريق عامر بن مدرك،

والبيهقي في «سننه» (١/٣٨٣) من طريق إبراهيم بن عبد العزيز بن أبي محذورة،

كلاهما (عامر، وإبراهيم) عن عبد العزيز بن أبي رواد، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما بنحو رواية حماد، فعبد العزيز «صدوق ربما وهم»[2]، وقد اختلف عليه فيه:

فرواه عامر، وإبراهيم عنه كما تقدم.

ورواه عنه وكيع بن الجراح، وشعيب بن حرب فقال: عن نافع، عن

---

(١) بل قال ابن حجر: «منكر الحديث» كما في «التقريب» (٢٣٠٤).

(٢) «التقريب» (٤٠٩٦).

مؤذن لعمر أذن قبل الصبح فأمره عمر أن ينادي : إن العبد نام.

أخرج رواية وكيع ابن أبي شيبة (١/٢٢٢).

وأخرج رواية شعيب أبو داود في «سننه» (٥٣٣) ـ ومن طريقه الدارقطني في «السنن» (١/٢٤٤/ح٤٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/٣٨٤)، وفي «المعرفة» (٢٤٣٦) ـ.

فإن حُفظ الوجهان عنه ـ مع قوة الثاني ـ فروايته ضعيفة لاضطرابه في إسنادها والله أعلم[(١)].

فهذا الحديث مداره على نافع، واختلف عليه على وجهين:

١ـ فرواه عبيد الله بن عمر، وموسى بن عبيدة الرَّبَذِيُّ، عنه، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: (إن بلالاً يؤذن بليل..).

٢ـ ورواه حماد بن سلمة، عن أيوب، عنه، عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن بلالاً رضي الله عنه أذن بليل فأمره النبي ﷺ أن ينادي: إن العبد نام.

---

(١) وورد المرفوع من طرق أخرى، وكلها لا تخلوا من غلط، أو أنها مرسلة، أنظر: «كتاب الصلاة» لأبي نعيم (ج١/١٠/أ)، و«الكنى» للدولابي (٢/١٤٠)، و«المعجم» لابن الأعرابي (ل٢٧٤/ح١٤٢٣)، وسنن الدارقطني (١/٢٤٥/ح٥٣ـ٥٥)، وحديث أبي الحسن الرافقي (ل١٣)، وسنن البيهقي (١/٣٨٤).

فذهب الترمذي رحمه الله إلى ترجيح الوجه الأول، فقال: «والصحيح رواية عبيد الله وغيرُ واحدٍ عن نافع، عن ابن عمر، والزهري، عن سالم، عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ قال: (إن بلالاً يؤذن بليل)، ولو كان حديث حماد صحيحاً لم يكن لهذا الحديث معنىً، إذ قال رسول الله ﷺ: (إن بلالاً يؤذن بليل) فإنما أمرهم فيما يستقبل فقال: (إن بلالاً يؤذن بليل)، ولو أنه أمره بإعادة الأذان حين أذن قبل طلوع الفجر لم يقل: (إن بلالاً يؤذن بليل)»(١).

وهذا الذي ذهب إليه الترمذي رحمه الله هو الصحيح الراجح لما يأتي:

١ـ وهم حماد بن سلمة في حديثه، وعدم المتابع له على روايته عن أيوب، بل قد خولف عن أيوب نفسه.

٢ـ مخالفته للثقات من أصحاب نافع، وللثقات من أصحاب ابن عمر رضي الله عنهما.

وقد تتابع الأئمة على تغليط حماد في روايته:

فقال علي بن المديني: «حديث حماد بن سلمة، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ هو غير محفوظ، وأخطأ فيه حماد بن سلمة»(٢).

---

(١) «الجامع» (١/٣٩٥).

(٢) المصدر السابق.

وقال: «أخطأ حماد في هذا الحديث، والصحيح حديث عبيد الله ـ يعني عن نافع ـ وحديث الزهري عن سالم»[(١)].

وقال محمد بن يحيى الذهلي: «حديث حماد.. شاذٌّ، غير واقع على القلب، وهو خلاف ما رواه الناس عن ابن عمر»[(٢)].

وكذلك نقل ابن حجر عن أحمد بن حنبل، والبخاري، وأبي حاتم، وأبي داود، والأثرم، والدارقطني أن حماد بن سلمة أخطأ فيه[(٣)].

وقال ابن عبد البر: «وهذا حديث انفرد به حماد بن سلمة دون أصحاب أيوب، وأنكروه عليه، وخطؤه فيه..»[(٤)].

وهذا الحديث مخالف لما استقر عليه عمل أهل الحرمين في شأن الأذان قبل الفجر، قال الثقة شعيب بن حرب: «قلت لمالك بن أنس: أليس قد أمر النبي ﷺ بلالاً أن يعيد الأذان؟ فقال: قال رسول الله ﷺ: «إن بلالاً يؤذن بليل، فكلوا واشربوا» قلت: أليس قد أَمَره أن يعيذ الأذان؟ قال: لا،

---

(١) سنن البيهقي (١/٣٨٣)، وانظر نحوه في «المعرفة» (٢/٢١٣)، «العلل المتناهية» (١/٣٩٦).

(٢) المرجع السابق.

(٣) «الفتح» (٢/١٠٣).

(٤) «التمهيد» (١٠/٥٩ـ٦٠).

لم يزل الأذان عندنا بليل».

وقرر هذا المعنى الذي أشار إليه الإمام مالك في دفع هذا الحديث الإمام الشافعي رحمه الله فقال: «فقد روينا أن بلالاً أذن قبل الفجر فأُمرَ فنادى: ألا إن العبد نام.. فرأينا أهل الحديث من أهل ناحيتك لا يثبتونها، يزعمون أنها ضعيفة، ولا يقوم بمثلها حجة على الانفراد .. ولا نشك أن أهل المسجدين، والمؤذنين، والأئمة الذين أقرّوهم والفقهاء، لم يقيموا من هذا على غلط، ولا أقرّوه، ولا احتاجوا فيه إلى علم غيرهم، ولا لغيرهم الدخول بهذا عليهم»(١).

الحكم على الحديث:

الحديث من رواية حماد ضعيف لشذوذه.

* * *

(١) انظر كلام مالك والشافعي في «المعرفة» (٢/٢١٢).

بابُ ما يَقولُ الرَّجُلُ إذا أذَّنَ المُؤذِّنُ[1][2]

٢٦ـ حَدَّثنا [إسْحاقُ بنُ موسى][3] الأنْصاريُّ، حَدَّثنا مَعْنٌ، حَدَّثنا مالِكٌ.

وَحَدَّثنا قُتَيْبَةُ، عَنْ مالِكٍ، عَنِ الزُّهْريِّ، عَنْ عَطاءِ بنِ يَزيدَ [اللَّيْثِيِّ][4]، عَنْ أبي سَعيدٍ قالَ: قالَ رَسولُ اللَّهِ ﷺ: (إذا سَمِعْتُمُ النِّداءَ فَقولوا مِثْلَ ما يَقولُ المُؤَذِّنُ).

قالَ أبو عيسى: حَديثُ أبي سَعيدٍ حَديثٌ حَسَنٌ صَحيحٌ.

وَهكَذا رَوى مَعْمَرٌ وَغَيْرُ واحِدٍ، عَنِ الزُّهْريِّ، مِثْلَ حَديثِ[5] مالِكٍ.

وَرَوى عَبْدُ الرَّحْمنِ بنُ إسْحاقَ، عَنِ الزُّهْريِّ هذا الحَديثَ، عَنْ سَعيدِ بنِ المُسَيَّبِ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبيِّ ﷺ، وَرِوايَةُ مالِكٍ أصَحُّ.

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على الزهري، واختلف عليه على وجهين:

---

(١) «الأصل» (١٩/أ)، «ظ» (ج٢/١٢/أ)، «أ» (٣٠/أ)، «م» (٢٨/أ)، «ت» (٢٧/أ)، «ل» (٣٩/ب)، «ط» (١/٤٠٧/ح٢٠٨).

(٢) في «ط»: باب ما جاء ما يقول الرجل...

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: «أ».

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: «أ».

(٥) في «ط»: رواية.

١ـ الزهري، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

٢ـ الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

الوجه الأول:

١ـ رواية مالك بن أنس:

أخرجها النسائي (٦٧٣)، وفي «السنن الكبرى» (١٦٣٧) عن قتيبة بن سعيد مثله،

ومن طريق النسائي أخرجها ابن السني (٩٠)،

ومن طريق ابن السني أخرجها السِّلَفِيُّ في «معجم السفر» (١١٦/رقم ٥٦٦)، وفي «الأربعين» (ل١٣/أ)،

ومن طريق السِّلَفِيِّ أخرجها أبوعلي البكري في «الأربعين» (١٤٧ـ١٤٨)، والأبرقوهي في «معجم شيوخه» (ل١٥/أ)، وابن رشيد في «ملء العيبة» (٣/٢٣١ـ٢٣٢)،

وأخرجها من طريق النسائي أبو عبد الله محمد بن أحمد الرازي في «مشيخته» (٢١)، وابن جماعة في «مشيخته» (١/٣٨٥)،

وأخرجها الخطيب البغدادي في «التاريخ» (٩/٣٣٥)، وابن عساكر في «التاريخ» (٨/٢٧٩) من طريق قتيبة بن سعيد به مثله،

والحديث أخرجه مالك في «الموطأ»، فرواه عنه فيه:

١ـ محمد بن الحسن الشيباني (٩١)،

٢ـ عبد الرحمن بن القاسم العتقي، كما في تلخيص القابسي (٧٧) ـ ومن طريقه ابن المظفر في «غرائب مالك» (١١٢/أ) ـ،

٣ـ عبد الله بن مسلمة القعنبي (ص ٨٤) ـ ومن طريقه أبو داود في «سننه» (٥٢٢)، والغافقي في «مسند الموطأ» (ل٣٠/ب)، وابن حبان (١٦٨٦)، والطبراني في «كتاب الدعاء» (٤٤٦)، وعبد الرحمن بن عمر بن النحاس في «أماليه» (١٥٥/أ)، وأبو الحسن الخِلَعي في «الخِلَعِيّات» (ج١٤/١٢٨/أ) مثله، ولفظ الطبراني نحوه،

٤ـ يحيى بن يحيى الليثي (١/٦٧/ح٢) بمثله،

٥ـ سويد بن سعيد الحدثاني (٦٩) بمثله،

٦ـ أبو مصعب الزهري (١٨٠) ـ ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (٤١٩)، وابن حجر في «نتائج الأفكار» (١/٣٥١) ـ بمثله،

وأخرج رواية مالك البخاري (٦١١)، وفي «التاريخ الكبير» (١/٢٩٤)، وأبو نعيم في «المستخرج» (٦٨/أ) من طريق عبد الله بن يوسف التِّنِّيسِيِّ مثله، ولفظ أبي نعيم نحوه،

ومسلم (٣٨٣)، وأحمد (١١٥٢٢)، وابن الجوزي في «مشيخته» (١٠٩) طريق يحيى بن يحيى النيسابوري مثله،

والشافعي في «الأم» (١/ ١٧٩)، وفي «المسند» - السندي - (١٧٨) - ومن طريقه أبو عوانة (١/ ٣٣٧)، وابن المنذر في «الأوسط» (١١٨٨)، والبيهقي في «المعرفة» (٢٥٦١)، وفي «تخريج أحاديث الأم» (٨٤/ب)، وفي «بيان خطأ من أخطأ على الشافعي» (٣٢٦) - وعبد الرزاق (١٨٤٢) - ومن طريقه محمد بن يحيى الذهلي في «جزء من حديثه» (٤١/أ)، والسَّرَّاج في «مسنده» (ل٢٢/ب)، وأبو عوانة (١/ ٣٣٧)، والطبراني في «كتاب الدعاء» (٤٤٦)، والبيهقي في «بيان خطأ من أخطأ على الشافعي» (٣٢٦) - وأحمد (١١٠٣٣، ١١٥٢٢)، والسَّرَّاج في «مسنده» (ل٢٢/ب)، وأبو يعلى (١١٨٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٤٠٨)، والسِّلَفِيُّ في «المشيخة البغدادية» (٣٣١/ب) من طريق عبد الرحمن بن مهدي مثله، ولفظ الذهلي، والسَّرَّاج، وأبي عوانة، والطبراني فنحوه،

وأحمد (١١٧٥٩) عن محمد بن جعفر غندر[1] - ومن طريقه القطيعي في «جزء الألف دينار» (٢٥)، وابن بشران في «الأمالي» (ج ١٠/ ١١١/ب) - ولفظ أحمد مثله، والباقون نحوه،

وأحمد (١١٨٧٨)، والسَّرَّاج في «مسنده» (ل٢٢/ب) من طريق عثمان بن عمر العبدي مثله، ولفظ السَّرَّاج نحوه،

---

(١) وقع في «المسند»: حدثنا محمد بن جعفر، ثنا غندر، وهو غلط ظاهر.

وابن ماجه (٧٢٠)، والطوسي في «مستخرجه» (١٨٩)، والسَّرَّاج في «مسنده» (ل٢٢/ب) من طريق زيد بن الحباب[١] ولفظ ابن ماجه مثله، والباقون نحوه،

وعبد الله بن أحمد في زوائد «المسند» (١١٠٣٤) عن عبد الله بن عون، ومصعب الزبيري، وأحال على سابقه،

والنسائي في «السنن الكبرى» (٩٨٦٢)، وابن خزيمة (٤١١) من طريق عمرو بن علي الفلاس، ولفظ النسائي مثله، وابن خزيمة نحوه،

والسَّرَّاج في «مسنده» (ل٢٢/ب) عن عبيد الله بن سعيد اليشكري بنحوه،

كلاهما (عمرو، وعبيد الله) عن يحيى بن سعيد القطان[٢]،

---

(١) ورواه عن زيدٍ؛ ابنُ أبي شيبة (١/٢٢٧) - وعنه ابن ماجه (١/٢٣٨) - فقال في لفظه: كان يقول مثل ما يقول المؤذن، وجعل ابن حجر في «النتائج» (١/٣٥٥) هذا من إغراب زيد بن الحباب، والأقرب أن هذا من ابن أبي شيبة، ودليل ذلك أن ابن ماجه رواه عن ابن أبي شيبة، وأبي كريب محمد بن العلاء كلاهما عن زيد، ولم يسق لفظ ابن أبي شيبة الذي في «المصنف» إنما ساق لفظ أبي كريب، فعلم أنه من ابن أبي شيبة والله أعلم.

(٢) وخالفهما مسدد بن مسرهد فرواه عن يحيى، عن مالك، عن الزهري، عن السائب بن يزيد عن النبي ﷺ، ذكره ابن عبد البر (١٠/١٣٤) وقال: «وذلك خطأ من كل من رواه بهذا الإسناد عن مسدد أو غيره..».

وابن خزيمة (٤١١)، وأبو عوانة (١/٣٣٧)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/١٤٣) من طريق عبد الله بن وهب نحوه، ولفظ الطحاوي مثله،

والطوسي في «مستخرجه» (١٩٠) من طريق خالد بن مخلد القطواني بنحوه،

والسَّرَّاج في «مسنده» (ل٢٢/ب) من طريق روح بن عبادة بنحوه،

وأبو عوانة (١/٣٣٧) من طريق ابن جريج بمثله،

والطبراني في «كتاب الدعاء» (٤٤٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/٣٧٨)، وأبو الحسن الخِلَعِي في «الخِلَعِيّات» (ج١٤/١٢٨/أ)، والذهبي في «معجم الشيوخ» (١/٣٣٢) من طريق أبي عاصم الضحاك بن مخلد نحوه، ولفظ الخِلَعِي مثله،

وابن السني (٩٠) ـ ومن طريقه السِّلَفِيُّ في «معجم السفر» (١٦٦/ رقم٥٦٦) ـ من طريق عتبة بن عبد الله المروزي بمثله،

وأبو طاهر المخلص في «الفوائد المنتقاة» (ج ٨/٥٤) من طريق محمد بن عامر الأنطاكي، عن إسحاق بن إبراهيم الحنيني[1] بنحوه،

---

(١) ذكر الدارقطني في «العلل» (٣/٢٦٦/أ) أن إسحاق بن إبراهيم رواه عن مالك، عن زيد ابن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد ﷺ، ووهمه فيه، ولم أقف عليه من هذا الوجه مسنداً، والذي وجدته رواية محمد بن عامر الأنطاكي ـ وهو ثقة كما في=

وابن النحاس في «أماليه» (١٥٥/أ) من طريق سعيد بن عُفَيْرٍ، وسعيد ابن عبد الرحمن الهُجَيْمِيِّ بمثله،

وأبو الحسن محمد بن علي بن صخر الأزدي في «حديث مالك بن أنس» (٧٨/أ) من طريق عمرو بن مرزوق[١] بنحوه،

كلهم (إسحاق، وقتيبة، والشيباني، وابن القاسم، ويحيى، وسويد، وأبو مصعب، وعبد الله، ويحيى، والشافعي، وعبد الرزاق، وابن مهدي، وغندر، وعثمان، وزيد، وابن عون، والزبيري، والقطان، وابن وهب، وخالد، وروح، وابن جريج، وأبو عاصم، وعتبة، وإسحاق، وابن عُفَيْرٍ، والهُجَيْمِيُّ، وابن مرزوق) عن مالك بن أنس[٢].

=«التقريب» (٥٩٨٨) - عن إسحاق كرواية الجماعة عن مالك، فإن كان محفوظاً من رواية الثقات عن إسحاق فالوهم منه لأنه ضعيف كما في «التقريب» (٣٣٧).

(١) ورواه محمد بن عبد الرحيم بن عمر بن شجاع - ويعرف بابن شماخ - عن عمرو بن مرزوق فقال عن مالك، عن الزهري، عن أنس رضي الله عنه، أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣٧٨/٣)، وغلطه الدارقطني فيه كما في «العلل» (٢٦٦/٣/أ)، و«اللسان» (٢٥٧/٥).

(٢) وخالف هؤلاء المغيرة بن سقلاب - وهو منكر الحديث كما في «الكامل» (٣٥٨/٦) - فرواه عن مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عطاء الليثي، عن أبي سعيد رضي الله عنه، أخرجه ابن عدي (٣٥٩/٦)، وابن المظفر في «غرائب مالك» (١٢١)، وذكره ابن عبد البر في «التمهيد» (١٣٤/١٠) إلا أنه قال عن الزهري، عن سعيد وعطاء، وعلى أي حال هو منكر بهذا الإسناد.

٢ـ رواية معمر بن راشد:

أخرجها عبد الرزاق (١٨٤٢) ـ ومن طريقه السَّرَّاج في «مسنده» (ل٢٢/ب) عن معمر بمثله، ولفظ السَّرَّاج نحوه[١]،

٣ـ والحديث أخرجه ابن وهب في «الموطأ» (ل١٠٧) ـ ومن طريقه أبو عوانة (٣٣٧/١) ـ والطيالسي (٢٢١٤)، وأحمد (١١٨٧٨)، والدارمي (١٢٠٤)، وابن خزيمة (٤١١)، والسَّرَّاج في «مسنده» (ل٢٢/ب)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١٤٣/١)، والطبراني في «كتاب الدعاء» (٤٤٧)، وابن حجر في «نتائج الأفكار» (٣٥٤/١) من طريق يونس بن يزيد الأَيْلِيِّ نحوه،

ثلاثتهم (مالك، ومعمر، ويونس) عن الزهري به[٢].

الوجه الثاني:

أخرجه ابن ماجه (٧١٨)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١٤٤/١) من طريق عبد الله بن رجاء،

---

(١) وأخرجها أبو عوانة (٣٣٧/١) من طريق الشافعي عن معمر، وهو غلط بينه البيهقي في «بيان خطأ من أخطأ على الشافعي» (٣٢٤) وما بعدها.

(٢) ورواه عباد بن كثير ـ وهو متروك كما في «التقريب» (٣١٣٩) ـ عن عقيل، عن الزهري، عن عطاء، عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه، علقه أبو نعيم في «الحلية» (٣٧٩/٣)، وهو منكر بهذا الإسناد.

والنسائي في «السنن الكبرى» (٩٨٦١)، والعقيلي (٣٢٢/٢)، والطحاوي (١٤٤/١)، والطبراني في «كتاب الدعاء» (٤٤٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣٧٩/٣)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٤٠/١٠)، وابن نقطة في «التقييد» (٢٦٨/٢-٢٦٩) من طريق بشر بن المفضل،

كلاهما (عبد الله، وبشر) عن عبد الرحمن بن إسحاق[1]، عن الزهري به، ولفظ ابن ماجه: إذا أذن المؤذن فقولوا مثل قوله، والباقون نحوه إلا أن أبا نعيم أحال باللفظ.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على الزهري، واختلف عليه على وجهين:

١- الزهري، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

٢- الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

والزهري هو: محمد بن مسلم، إمام حجة متفق على ثقته[2].

ورواه عنه على الوجه الأول:

١- مالك بن أنس، إمام حجة ثقة ثبت حافظ بإجماع أهل العلم، وهو

---

(١) تحرف في «الحلية» إلى: محمد بن إسحاق.

(٢) انظر ترجمته (ص ٣٦٤).

أوثق أصحاب الزهري عند جماهير أهل العلم[1].

٢ـ معمر بن راشد، ثقة ثبت في الزهري[2].

٣ـ يونس بن يزيد الأَيْلِيُّ، تقدم أن الراجح في حاله التفصيل فهو ثقة إذا حدث به من كتابه لاسيما عن الزهري، أو كان الراوي عنه ابن المبارك لأنه كتب من كتابه، وأما إن حدث من حفظه أو حدث عن غير الزهري، أو انفرد عنه بشيء فليس بالقوي، وهذا الحديث لم يخالف يونس أصحاب الزهري، فيظهر أنه مما حدث به من كتابه والله أعلم[3].

ورواه عنه على الوجه الثاني:

١ـ عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله القرشي العامري مولاهم المدني، ويقال له عباد بن إسحاق، لا بأس به ما لم ينفرد، فجمهور أهل العلم على أنه متوسط الحال، وعباراتهم تدور حول هذا، فليس هو ممن يحتج بحديثه، وله أفراد تنكر عليه، وبعضها من الرواة عنه، وذمه آخرون لتلبسه بالقدر[4].

---

(١) انظر: «شرح العلل» (٢/٦٧١)، وترجمته تقدمت (ص ١٩٢).

(٢) انظر ترجمته (ص ٢٢٠).

(٣) انظر ترجمته (ص ٤٤٦).

(٤) انظر: «التاريخ الكبير» (٥/٢٨٥)، «تهذيب الكمال» (١٦/٥١٩/ت٣٧٥٥)، «مختصر=

واختلف على عبد الرحمن بن إسحاق في هذا الحديث، فرواه عنه على هذا الوجه:

١ـ عبد الله بن رجاء المكي، ثقة تغير حفظه قليلاً[1].

٢ـ بشر بن المفضل الرقاشي، ثقة ثبت[2].

ورواه عنه مسلم بن خالد الزَّنْجِيُّ فقال: عن الزهري، عن سعيد، وأبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/٣٧٩).

ومسلم بن خالد، صدوق كثير الأوهام[3]، ولعل الوهم من مسلم، والمحفوظ عن عبد الرحمن كما رواه عبد الله، وبشر.

فهذا الحديث مداره على الزهري، واختلف عليه على وجهين:

١ـ فرواه مالك، ومعمر، ويونس عنه، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

=«السنن» للمنذري (٢/٧٥)، «التهذيب» (٦/١٣٧/ت٢٨٣)، «الرفع والتكميل» (٢٦٢ـ٢٦٤).

(١) انظر: «التهذيب» (٥/٢١١/ت٣٦٤)، «التقريب» (٣٣١٣).

(٢) انظر ترجمته (ص ١٧٥).

(٣) انظر: «التهذيب» (١٠/١٢٨/ت٢٢٨)، «التقريب» (٦٦٢٥).

٢ـ ورواه عبد الرحمن بن إسحاق، عنه، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

فذهب الترمذي رحمه الله إلى ترجيح الوجه الأول، وهو الصحيح لما يأتي:

١ـ أن رواة الوجه الأول أوثق.

٢ـ أن عبد الرحمن بن إسحاق ربما وهم، فهذا من أوهامه بدلالة مخالفته للثقات من أصحاب الزهري.

وقد وافق عدد من أهل العلم الترمذي رحمه الله على ترجيحه:

فخرج الشيخان الحديث من الوجه الراجح.

وقال أحمد بن صالح المصري: «الحديث حديث الزهري، عن عطاء ابن يزيد، عن أبي سعيد»(١).

وقال أبو حاتم عن الوجه الراجح: «هو أشبه»(٢).

وقال العقيلي عن الوجه الراجح: «وهذه الرواية أولى»(٣).

وقال النسائي: «الصواب حديث مالك، وحديث عبد الرحمن بن إسحاق خطأ»(٤).

---

(١) «النكت الظراف» (١٠/ ٢٨).

(٢) «العلل» للرازي (٢١٦).

(٣) «الضعفاء» (٢/ ٣٢٢).

(٤) «السنن الكبرى» (٦/ ١٤).

وقال الدارقطني بعد ذكره الاختلاف على مالك فيه: «ولا يصح فيه: سعيد، والصحيح ما ذكرنا»(١).

وقال ابن حجر: «والصحيح رواية مالك ومن تابعه»(٢).

الحكم على الحديث:

الحديث من الوجه الراجح مخرج في الصحيحين، وأما الوجه الثاني فهو غلط من عبد الرحمن بن إسحاق.

* * *

(١) «العلل» (٣/٢٦٦/أ).

(٢) «نتائج الأفكار» (١/٣٥٣).

بابٌ في نَشْرِ الأَصابعِ عِنْدَ التَّكْبيرِ[1][2]

٢٧ـ حَدَّثَنا قُتَيْبَةُ، وأبو سَعيدٍ الأشَجُّ قالا: حَدَّثَنا يَحيى بنُ اليَمان، عَنِ ابْنِ أبي ذِئْبٍ، عَنْ سَعيدِ بنِ سَمْعانَ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ قالَ: كانَ رَسولُ اللَّهِ ﷺ إذا كَبَّرَ لِلصَّلاةِ نَشَرَ أصابِعَهُ.

قالَ أبو عيسى: حَديثُ أبي هُرَيْرَةَ قَدْ[3] رَواهُ غَيْرُ واحِدٍ[4] عَنِ ابْنِ أبي ذِئْبٍ، عَنْ سَعيدِ بنِ سَمْعانَ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ كانَ إذا دَخَلَ في الصَّلاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ مَدّاً، وَهو[5] أصَحُّ مِنْ روايةِ يَحْيى بنِ اليَمانِ، وَأخْطَأَ يَحْيى بنُ اليَمانِ في هذا الحَديثِ.

[قالَ: و][6] حَدَّثَنا عبدُ اللَّهِ بنُ عبدِ الرَّحمنِ، أخْبَرَنا عبيدُ اللَّهِ بنُ عبدِ المَجيدِ الحَنَفيُّ، حَدَّثَنا ابْنُ أبي ذِئْبٍ، عَنْ

---

(١) «الأصل» (٢١/ب)، «ظ» (ج٢/١٥/ب)، «أ» (٣٣/ب)، «م» (٣٠/ب)، «ت» (٣٠/ب)، «ل» (٤٥/ب)، «ط» (٢/٥ـ٦/ح٢٤٠، ٢٣٩).

(٢) في «أ» و«ط»: باب ما جاء في...

(٣) في «ط»: حديث أبي هريرة حسن، وقد...، ولم أجد هذا الحكم إلا فيها، ولم يذكره المزي في «التحفة» (٩/٥٠٣) ويظهر لي أنه خطأ.

(٤) في «أ»: حديث أبي هريرة قد روى غير واحد هذا الحديث عن...

(٥) في «أ»، «ت»، «ل»: وهذا.

(٦) ما بين المعقوفين زيادة من: «أ»، «ط».

سَعيدِ بن سَمْعانَ قالَ: سَمِعْتُ أبا هُرَيْرَةَ يَقولُ: كانَ رَسولُ اللّهِ ﷺ إذا قامَ إلى الصَّلاةِ رَفَعَ يدَيْه مَدّاً.

قالَ أبو عيسى: قالَ عَبْدُ اللّهِ[1]: «وَهذا أصَحُّ مِنْ حَديثِ يَحْيى ابن اليَمان، وَحَديثُ يَحْيى بن اليَمان خَطأٌ».

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على ابن أبي ذئب، واختلف عليه على وجهين:

١ـ ابن أبي ذئب، عن سعيد بن سمعان، عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن النبي ﷺ كان إذا كبر للصلاة نشر أصابعه.

٢ـ ابن أبي ذئب، عن سعيد بن سمعان، عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن النبي ﷺ كان إذا دخل في الصلاة رفع يديه مداً.

الوجه الأول:

أخرجه البزار (١٢٢/ب)، وابن خزيمة (٤٥٨) ـ وعنه ابن حبان (١٧٦٩) ـ والطوسي (٢٢٣)، وابن المقرئ في «المعجم» (٤١١)، والحاكم (١/ ٢٣٥)، والخليلي في «الإرشاد» (١/ ٢٨٥) من طريق أبي سعيد الأشج نحوه،

(١) بعده في «ط»: بن عبد الرحمن.

والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٢٧) من طريق محمد بن سعيد الأصبهاني نحوه،

والخطيب البغدادي في «تاريخه» (٣/ ٦٧) من طريق أبي هاشم الرفاعي نحوه،

كلهم (الأشج، ومحمد، والرفاعي) عن ابن يمان به.

الوجه الثاني:

١- لم أقف على أحد أسنده من رواية عبد المجيد الحنفي إلا الترمذي.

٢- وأخرجه الطيالسي (٢٣٧٤) - ومن طريقه البيهقي في «السنن» (٢/ ٢٧) - وأحمد (٩٦٠٦)، وأبو داود في «سننه» (٧٥٣)، والنسائي (٨٨٣)، وفي «السنن الكبرى» (٩٥٧)، وابن خزيمة (٤٦٠، ٤٧٣)، والبيهقي في «السنن» (٢/ ١٩٥) من طريق يحيى بن سعيد القطان نحوه وفيه قصة، وفي لفظ الطيالسي زيادة،

٣- وأحمد (٩٦٠٦)، والطوسي في «مستخرجه» (٢٢٤) من طريق يزيد بن هارون بنحوه وفي لفظ أحمد قصة، وفي لفظ الطوسي زيادة،

٤- وأحمد (١٠٤٩٧) عن محمد بن عبد الله الزبيري بنحوه وفيه زيادة،

٥- والبزار (١٢٢/ب) من طريق أبي عاصم الضحاك بن مخلد بنحوه،

٦- وابن خزيمة (٤٦٠، ٤٧٣)، وابن المنذر في «الأوسط» (١٢٥٨) من

طريق محمد بن إسماعيل بن أبي فديك نحوه، وعند ابن خزيمة في الموضع الثاني زيادة،

٧ـ وابن خزيمة (٤٥٩)، وابن حبان (١٧٧٧)، والحاكم (١/٢٣٤)، والبيهقي في «السنن» (٢/٢٧) من طريق أبي عامر عبد الملك بن عمرو العقدي نحوه وفيه قصة،

٨ـ والطوسي (٢٢٤) من طريق خلف بن الوليد بنحوه وفيه زيادة،

٩ـ والطحاوي في «شرح المعاني» (١/١٩٥) من طريق أسد بن موسى بنحوه،

١٠ـ وابن الأعرابي في «معجمه» (ل٤٤٧) من طريق آدم بن أبي إياس بنحوه،

١١ـ والبيهقي في «السنن» (٢/١٩٥) من طريق عاصم بن علي وأحال على سابقه،

كلهم (الطيالسي، والقطان، ويزيد، والزبيري، وأبو عاصم، وابن أبي فديك، وأبو عامر، وخلف، وأسد، وآدم، وعاصم) عن ابن أبي ذئب به[1].

---

(١) وللحديث طريق آخر عن أبي هريرة، أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (٨٦٨) وفي سنده عباد بن عباد الرملي، وهو صدوق يهم كما في «التقريب» (٣١٣٤)، وقد جاء=

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على ابن أبي ذئب، واختلف عليه على وجهين:

١ـ ابن أبي ذئب، عن سعيد بن سمعان، عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا كبر للصلاة نشر أصابعه.

٢ـ ابن أبي ذئب، عن سعيد بن سمعان، عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل في الصلاة رفع يديه مداً.

وابن أبي ذئب هو: محمد بن عبد الرحمن، ثقة ثبت في الزهري إلا إن خالف في حديثه عنه من هو أوثق في الزهري، وأن حديث أهل الحجاز عنه أصح من حديث العراقيين[١].

ورواه عنه على الوجه الأول:

يحيى بن يمان العجلي، أبو زكريا الكوفي، ضعيف أصيب بالفالج فتغير حفظه، وتفرده بمناكير، وكان يحدث بأشياء كثيرة على التوهم دون تعمد[٢]،

=فيه بإسناد غريب.

(١) انظر ترجمته (ص ٣٧٠).

(٢) انظر: «المعرفة» (١/٧٢٢)، أبو زرعة (٢/٣٩٣، ٤٤٢)، «السنن» للنسائي (٥٧٠٣)، «الضعفاء» للعقيلي(٤/٤٣٣)، «تهذيب الكمال» (٣٢/٥٥/ت٦٩٥٣)، «التهذيب» (١١/٣٠٦/ت٥٨٩)، «الفتح» (٩/٢٣٨، ١٠/٤١).

وأما تخريج مسلم له فإنما روى له حديثاً واحداً في الزهد والرقائق متابعة[1]، فليس ممن اعتمده مسلم.

ورواه عنه على الوجه الثاني:

١ـ عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي، أبو علي البصري، ثقة على الراجح، ونقل العقيلي عن ابن معين أنه قال فيه: «ليس بشيء»، ولذا أورده الذهبي في «الميزان»[2]، وفي صحة نقل العقيلي عن ابن معين بحث فهو خلاف ما في «التاريخ»[3]، ويظهر أنه وهم، ولذا لم يعتمده الذهبي فوثقه في «الكاشف»[4].

٢ـ سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي، أبو داود البصري، ثقة حافظ[5]، ونُقم عليه اعتماده على حفظه، وعدم روايته من أصله، فوقعت

---

(١) (٢٢٨٢/٤/ح٢٩٧٢).

(٢) (١٣/٣/ت٥٣٨١).

(٣) (ت ٦٤٤).

(٤) (٦٨٣/١/ت٣٥٦٩)، وانظر: «تهذيب الكمال» (١٠٤/١٩/ت٣٦٦١)، «التهذيب» (٣٤/٧/ت٦٣)، وانظر تعليق محققي «التاريخ» و«التهذيب» و«الكاشف» على هذا فهو جيد.

(٥) انظر: «تهذيب الكمال» (٤٠١/١١/ت٢٥٠٧)، «التهذيب» (١٨٢/٤/ت٣١٦)، «التقريب» (٢٥٥٠).

له أوهام[1]، أما ما ذكره محمد بن المنهال مما يوهم اتهامه بالكذب، فقد رده ابن عدي، والذهبي[2]، ولا حاجة لذكره، وكان ربما دلس، وذكره ابن حجر في الثانية لأجل حديثين في تدليسه إياهما نظر[3]، ولو صح فتدليسه نادر فحقه أن يكون في الأولى على تقسيم الحافظ.

٣ـ يحيى بن سعيد القطان، أبو سعيد التميمي البصري، إمام أهل الحديث في وقته، والمعول على قوله في العلل والرجال وغير ذلك، وقدمه أحمد على هشيم بن بشير، ويزيد بن هارون[4].

٤ـ يزيد بن هارون بن زاذان السلمي مولاهم، أبو خالد الواسطي، إمام ثقة متفق عليه[5]، وسمع من شريك القاضي قبل ولايته للقضاء[6]، ومن سعيد بن أبي عروبة بعد تغيره[7].

٤ـ محمد بن عبد الله الزبيري، أبو أحمد الكوفي، ثقة ثبت، صحيح

(١) «تاريخ بغداد» (٩/٢٦).

(٢) «الكامل» (٣/٢٨٠)، «السير» (٩/٣٨٣).

(٣) «التعريف» (١١٦/ت٥٣).

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» (٣١/٣٢٩/ت٦٨٣٤)، «التهذيب» (١١/٢١٦/ت٣٥٨).

(٥) انظر: «تهذيب الكمال» (٣٢/٢٦١/ت٧٠٦١)، «التهذيب» (١١/٣٦٦/ت٧١١).

(٦) انظر ترجمة شريك (ص ٢٣٦).

(٧) «السير» (٩/٣٦٢-٣٦٣).

الكتاب إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري كثيراً، وكان يتشيع[1].

٥ـ الضحاك بن مخلد بن الضحاك الشيباني، أبو عاصم النبيل البصري، ثقة ثبت[2]، وأما تضعيف ابن معين له في الثوري[3]، فلعل مراده أنه ليس في الثوري كالقطان، وابن مهدي، ووكيع ونحوهم، وإلا فحديثه عن الثوري في الصحيحين.

٦ـ محمد بن إسماعيل بن أبي فديك دينار الديلي، أبو إسماعيل المدني، صدوق[4]، وأما قول ابن سعد: «كان كثير الحديث وليس بحجة»، فتعقبه ابن حجر فقال: «كذا قال ابن سعد، ولم يوافقه على ذلك أئمة الجرح والتعديل»[5]، وقول ابن سعد لا يعني تضعيف الرجل، بل أراد أنه ليس في الحجة كابن مهدي، والقعنبي، ونحوهما من أقرانه، وأشد منه قول الفسوي فإنه ضعف ابن أبي فديك[6]، وقد تفرد بهذا ولم يتابع عليه، وقد

---

(١) انظر (ص ٥٠١).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (١٣/٢٨١/ت٢٩٢٧)، «التهذيب» (٤/٤٥٠/ت٧٨٣)، «التقريب» (٢٩٧٧).

(٣) ابن محرز (١/ت٥٠٤).

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٤/٤٨٥/ت٥٠٦٨)، «الكاشف» (٢/١٥٨/ت٤٧٢٧)، «التهذيب» (٩/٦١/ت٦٢)، «التقريب» (٥٧٣٦).

(٥) «الهدي» (٤٣٧).

(٦) «المعرفة» (٣/٥٣).

احتج الشيخان بابن أبي فديك[1].

٧ـ عبد الملك بن عمرو القيسي، أبو عامر العقدي البصري، ثق، كان ابن مهدي يقول: «كتبت حديث ابن أبي ذئب عن أوثق شيخ؛ أبي عامر العقدي»، فكأنه يراه أوثق الرواة عنه[2].

٨ـ خلف بن الوليد العتكي، أبو الوليد الجوهري البغدادي، ثقة باتفاق الأئمة[3].

٩ـ أسد بن موسى الأموي، ثقة قد يغرب وربما أخطأ[4].

١٠ـ آدم بن أبي إياس عبد الرحمن بن محمد المروذي، أبو الحسن العسقلاني، ثقة، وكان أحد من كانوا يضبطون الحديث عند شعبة[5].

١١ـ عاصم بن علي بن عاصم بن صهيب القرشي التيمي مولاهم،

---

(١) «الهدي» (٤٣٧).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (١٨/٣٦٤/ت٣٥٤٥)، «التهذيب» (٦/٤٠٩/ت٨٦١)، «التقريب» (٤١٩٩).

(٣) انظر: «الجرح والتعديل» (٣/٣٧١/ت١٦٨٨)، «تاريخ بغداد» (٨/٣٢٠/ت٤٤١٥)، «تعجيل المنفعة» (٨٠/ت٢٧٢).

(٤) انظر (ص ٢٥٨).

(٥) انظر: «السنن» للدارقطني (٢/١٦٢/ح٢٦)، «تهذيب الكمال» (٢/٣٠١/ت٢٩٤)، «التهذيب» (١/١٩٦/ت٣٦٨)، «التقريب» (١٣٢).

أبو الحسين الواسطي، صدوق ربما وهم[١]، وذكر الإمام أحمد أن حديثه عن شعبة، وعبد الرحمن بن عبد الله المسعودي من أصح حديثه[٢]، وأنه أصح حديثاً من أبيه[٣]، ولم يبلغ عاصم من الضعف إلى مقدار ما يذكره ابن معين بل كذبه، ولم يتابع على هذا.

فهذا الحديث مداره ابن أبي ذئب، واختلف عليه على وجهين:

١ـ فرواه يحيى بن يمان عنه، عن سعيد بن سَمْعَان، عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا كبر للصلاة نشر أصابعه.

٢ـ ورواه عبيد الله، والطيالسي، والقطان، ويزيد، والزبيري، وأبو عاصم، وابن أبي فديك، وأبو عامر، وخلف، وأسد، وآدم، وعاصم عنه، عن سعيد بن سَمْعَان، عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل في الصلاة رفع يديه مداً.

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (١٣/٥٠٨/ت٣٠١٦)، «التهذيب» (٥/٤٩/ت٨١)، «التقريب» (٣٠٦٧).

(٢) ولكن سماع عاصم من المسعودي بعد اختلاطه، نص على ذلك أحمد نفسه كما في «شرح العلل» (٢/٧٤٨)، فلا أدري هل تغير رأيه أم لا؟.

(٣) تقدمت ترجمة أبيه (ص ١٧١).

فذهب الترمذي رحمه الله إلى تخطئة يحيى بن اليمان في روايته فقال: «وحديث يحيى بن اليمان خطأ»، وذكر عن الوجه الثاني أنه أصح، وهذا الذي ذهب إليه الترمذي رحمه الله هو الظاهر لما يأتي:

١ـ ضعف يحيى بن اليمان.

٢ـ مخالفته لاثني عشر راوياً من الثقات وغيرهم عن ابن أبي ذئب.

وقد وافق أهل العلم الترمذي على اختياره وتخطئته يحيى بن اليمان، فقال أبو حاتم عن رواية يحيى: «وَوَهِمَ ـ يعني يحيى ـ وهذا باطل»(١).

أما ما نقله ابن المنذر في «الأوسط»(٢)، أن أحمد كان يميل إلى رواية يحيى، فلعل أحمد رجع عنه لأن أبا داود قال: «سمعت أحمد سئل عن حديث يحيى بن اليمان عن ابن أبي ذئب حديث أبي هريرة: أن النبي ﷺ كان إذا رفع يديه نشر أصابعه، قال: لا أدري هو خطأ، ولكن الناس يروونه هكذا أي: يرفع يديه مداً»، وذكر مرة أن أحمد سئل عن نشر الأصابع في التكبير يذهب إليه؟ فقال: «لا»(٣)، فلعل أحمد لم يجزم أولاً، ثم ظهر له عدم صحته فصرح بعدم الذهاب إليه والله أعلم.

---

(١) «العلل» (٢٦٥، ٤٥٨).

(٢) (٧٤/٣).

(٣) «مسائل أحمد» لأبي داود (٣٠، ٢٨٧).

وللحديث عن ابن أبي ذئب وجه آخر:

فأخرجه الطيالسي (٢٥٦٢) - ومن طريقه البيهقي في «السنن» (٢/٢٧) - وأحمد (١٠٩٤٦) عن محمد بن عبد الله الزبيري بنحوه،

والدارمي (١٢٤٠) عن عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي بنحوه،

وتمام في «فوائده» (١١٥٢) من طريق خالد بن عبد الرحمن الخراساني بنحوه،

أربعتهم (الطيالسي، والزبيري، وعبيد الله، وخالد) عن ابن أبي ذئب، عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

فالطيالسي، والزبيري، وعبيد الله تقدموا، وأما خالد بن عبد الرحمن الخراساني فصدوق له أوهام[1]، فهو وجه محفوظ عنه، لكن في النفس من تفرد ابن أبي ذئب بهذا الإسناد، لاسيما ورواته كلهم عراقيون لم يروه أحد من المدنيين عنه، فأنا متوقف في صحة هذا الإسناد لغرابته.

وأما إسناد الوجه الراجح ففيه سعيد بن سَمْعَان المدني، وثقه النسائي، والدارقطني، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الحاكم: «تابعي معروف»، فتضعيف الأزدي له لا عبرة به[2].

---

(١) انظر: «التهذيب» (٣/١٠٣/ت١٩١)، «التقريب» (١٦٥١).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (١٠/٤٩٠)، «التهذيب» (٤/٤٠).

الحكم على الحديث:

الحديث من رواية يحيى بن اليمان شاذ، ومن الوجه الراجح صحيح، أما الإسناد الثالث فأنا متوقف في صحته لغرابته.

* * *

بابٌ في فضلِ التَّكْبيرَةِ الأولى(1)(2)

٢٨ـ حدَّثنا عُقْبَةُ بنُ مُكَرَّمٍ، ونَصرُ بنُ عَلِيٍّ(3) قالا: حدَّثنا [أبو قُتَيْبَةَ](4) سَلْمُ(5) بنُ قُتَيْبَةَ، عَنْ طُعْمَةَ بن عَمْرٍو، عَنْ حبيبِ ابن أبي ثابتٍ، عَنْ أنَسِ بنِ مالكٍ قال: قالَ رَسولُ اللهِ ﷺ: (مَنْ صَلَّى [لِلَّهِ](6) أربَعينَ يوماً في جَماعَةٍ يُدرِكُ التَّكْبيرَةَ الأولى كُتِبَ(7) لَهُ بَراءَتان: بَراءةٌ مِنَ النَّارِ، وبَراءةٌ مِنَ النِّفاقِ).

قالَ أبو عيسى: [وَ](8) قَدْ رُوِيَ هذا الحَديثُ عَنْ أنَسٍ مَوْقوفاً، ولا أعْلَمُ أحداً رَفَعَهُ إلا ما رَوى سَلْمُ(9) بنُ قُتَيْبَةَ، عَنْ طُعْمَةَ بن

---

(١) «الأصل» (٢١/ب)، «ظ» (ج٢/١٥/ب)، «أ» (٣٤/أ)، «م» (٣١/أ)، «ت» (٣٠/ب)، «ل» (٤٦/أ)، «ط» (٢/٧/ح٢٤١).

(٢) في «أ» و«ط»: باب ما جاء في...

(٣) بعده في «ط»: الجهضمي.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من: «أ»، «ط».

(٥) في «أ»: سالم.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من: «ط».

(٧) في «ط»: كتبت.

(٨) ما بين المعقوفين زيادة من: «أ»، «ت»، «ط».

(٩) في «أ»: سالم.

عَمْرٍو(1).

وَإِنَّما يُرْوى هذا [الْحَديثُ](2) عَنْ حَبيبِ بن أبي حَبيبٍ الْبَجَلِيِّ، عَنْ أنَسِ بنِ مالِكٍ قَوْلَهُ(3)، حَدَّثنا [بِذلِكَ](4) هَنَّادٌ، حَدَّثنا وَكيعٌ(5)، عَنْ خالِدِ ابنِ طَهْمانَ، عَنْ حَبيبِ بنِ أبي حَبيبٍ الْبَجَلِيِّ، عَنْ أنَسٍ قَوْلَهُ(6) وَلَمْ يَرْفَعْهُ.

وَرَوى إسْماعيلُ بنُ عَيَّاشٍ [هذا الْحَديثَ](7)، عَنْ عُمارَةَ بنِ غَزِيَّةَ، عَنْ أنَسٍ [ابنِ مالِكٍ، عَنْ عُمَرَ بنِ الْخَطَّابِ](8)، عَنِ النَّبيِّ ﷺ، [نَحْوَ هذا](9)، وَهذا حَديثٌ غَيْرُ مَحْفوظٍ، وَهو حَديثٌ مُرْسَلٌ،

---

(١) بعده في «ط» عن حبيب بن أبي ثابت، عن أنس.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: «ظ»، «أ»، «م».

(٣) في «أ»: عن أنس نحوه، ثم وقع بعده: حدثنا حبيب، ثنا يزيد، ووقعت هذه الجملة في حاشية «ت»، وهذا ليس بشيء، فإنه لا يوافق سائر الأصول، ولم يذكره المزي في «التحفة» (١/١٦٣).

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: «أ».

(٥) في «أ»: ثنا هناد ووكيع، وهو غلط.

(٦) في «أ»، «ط»: نحوه.

(٧) ما بين المعقوفين بياض في «ظ».

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من «أ» وضرب في «ت» على قوله: عن عمر بن الخطاب.

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من: «أ».

وَعُمارَةُ بنُ غَزِيَّةَ لَمْ يُدْرِكْ أَنَسَ [ابنَ مالِكٍ][1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على أنس بن مالك ﷺ، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ـ عن أنس بن مالك ﷺ به مرفوعاً.

٢ـ عن أنس بن مالك ﷺ به موقوفاً.

٣ـ عن أنس بن مالك ﷺ، عن عمر بن الخطاب ﷺ به مرفوعاً.

الوجه الأول:

أخرجه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٧٣٥) من طريق الترمذي به.

والبزار في «مسنده ـ رسالة اللحياني» (٢٦٧)،

وأسلم بن سهل المعروف ببحشل في «تاريخ واسط» (٦٦)،

وابن شاهين في «الترغيب» (٦١) عن عبد الله بن محمد البغوي، ومحمد ابن منصور الشيعي، ومحمد بن هارون الحضرمي،

---

(١) في «أ»: وهذا لا يصح من جهة إسناده، وعمارة بن غزية لم يسمع من أنس بن مالك، وسقط ما بين المعقوفين من: «ت».

ستتهم (الترمذي، والبزار، وبحشل، والبغوي، والشيعي، والحضرمي) عن نصر بن علي نحوه،

وابن الأعرابي في «معجمه» (١٢٠٦) من طريق إسحاق بن إبراهيم بن يونس،

والبيهقي في «الشعب» (٢٦١٢) من طريق محمد بن إسحاق،

ثلاثتهم (الترمذي، وإسحاق، ومحمد) عن عقبة بن مكرم،

وابن عدي (٢/٤٠٣) ـ ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٢٦١٣) ـ من طريق أبي حفصٍ عمرو بن علي نحوه،

ثلاثتهم (نصر، وعقبة، وعمرو) عن سلم[1]، عن طعمة، عن حبيب ابن أبي ثابت، عن أنس رضي الله عنه نحوه[2]، إلا أن الرواة عن نصر بن علي غير

---

(١) ورواه الجراحُ بن مخلد، عن سلمٍ أيضاً فيما علقه الدارقطني في «العلل» (١٢/٧٨) ولم أقف عليه مسنداً، ونسب حبيباً فقال: ابن أبي ثابت، ووهّمه فيه الدارقطني وسيأتي بقية البحث في هذا إن شاء الله.

(٢) وللحديث طريق آخر عن حبيب، فأخرجه أبو الحسين محمد بن أحمد بن سَمْعُون في «أماليه» (٨٦/أ) من طريق المُسَيَّب بن شريك، عن سفيان الثوري، عن حبيب بن أبي ثابت به، والمُسَيَّب ضعيف جداً كما في «الميزان» (٤/١١٤/ت٨٥٤٤)، و«اللسان» (٦/٣٨/ت١٥٤).

وأخرجه أسلم بن سهل المعروف ببحشل في «تاريخ واسط» (٦٢) فقال: «ثنا أحمد بن=

=إسماعيل قال: ثنا إسماعيل بن مزروق قال: ثنا منصور بن مهاجر أبو الحسن قال: ثنا أبو حمزة الواسطي عن أنس رضي الله عنه.

وصوب الشيخ شعيب الأرنؤوط في تعليقه على الترمذي (١/٢٩٧) أن الإسناد هكذا: عن أحمد بن إسماعيل بن مرزوق، عن منصور بن مهاجر، عن أبي الحسن وهو: شعيب بن ميمون، عن أبي حمزة الواسطي، عن أنس رضي الله عنه.

وفي هذا مباحثة من وجوهٍ لمن تأمل أسماء الرواة ومواضع الرواية عنهم في «تاريخ واسط» نفسه أو غيره، ولم أشأ الإطالة حوله واكتفيت بهذه الإشارة، وعلى كلٍّ فالإسناد فيه أبو الحسن منصور بن المهاجر الواسطي البُزُوري بياع القصب، وهو بَكْرِيٌّ كما تفيده رواية حسنة الإسناد عند أبي الشيخ في «الطبقات» (٤/١٩)، ثم هو بعد غير معروف الحال، انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٢٨/٥٥٥/ت٦٢٠٢)، «التهذيب» (١٠/٣١٥).

وشيخه أبو حمزة بيّن أسلمُ اسمه فقال عقب روايته الحديث: «قال أبو الحسن: هذا اسمه جبير بن ميمون»، وأبو الحسن هو أسلم صاحب التاريخ وهو كثيراً ما يعقب على الأسانيد بمثل هذا، وليس في الإسناد رجل مُكنى يُحتاج إلى بيانه إلا أبو حمزة، فأفاد كلامه أن اسمه: جبير بن ميمون، وقد فات هذا ابن منده حين ذكر أبا حمزة في «فتح الباب» (٢٦٢)، ولست أوافق الشيخ شعيباً على أن اسمه مُحرف من شعيب بن ميمون، إذ لا دليل عليه، ثم إن شعيب بن ميمون لا يُدرك الرواية عن أنس رضي الله عنه، ولم يذكره أحد بهذه الكنية، وقد تكون كنيته أبا يحيى كما تفيده رواية عند الدولابي في «الكنى» (٢/٩٤) لكنها من رواية منصور بن المهاجر، وقد عدّ أهل العلم شعيب بن ميمون، وأبا حمزة الراوي عن أنس رضي الله عنه في مشيخة منصور بن المهاجر فدل صنيعهم على أنهما اثنان فنبقى على هذا الأصل حتى يبين بالدليل خلافه.

ولستُ كذلك أوافق القائل بأنه عمران بن أبي عطاء فإن نسبته بالقصاب أشهر من=

الترمذي ذكروه مهملاً فقالوا: عن حبيبٍ ولم ينسبوه، والبزار ميّزه برأيه فقال: «عن حبيبٍ، يعني: ابن أبي ثابت» ورواه في مسند حبيب بن أبي ثابت عن أنس رضي الله عنه، وأما عمرو بن علي فرواه عن سلم بن قتيبة مثلما رواه أصحابُ نصرٍ مهملاً إلا أنه ميّزه فقال: «هو الحذاء»، ولم تختلف الرواية عن عقبة بن مكرم في تسمية حبيب بن أبي ثابت إلا أن البيهقي حذفه فقال: «في كتابي: حبيب ابن أبي ثابت وهو خطأ، إنما هو: حبيب بن أبي حبيب الحذاء أبو عميرة»، فاعتبرت ما في أصل الرواية، وسيأتي الكلام على تمييز حبيب إن شاء الله.

=نسبته إلى واسط، ثم إن عُظْم رواية عمران هي عن ابن عباس رضي الله عنهما، ففي نظري أن هذا القول بعيد، وعليه فأبو الحسن جبير بن ميمون غير معروف أيضاً.

والحديث أخرجه الخطيب البغدادي في «التاريخ» (٧/٩٦، ١٤/٢٨٨) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٧٣٤) من طريق يعقوب بن إسحاق بن تحية، عن يزيد ابن هارون، عن حميد الطويل، عن أنس رضي الله عنه، ويعقوب متهم بالكذب كما في «الميزان» (٤/٤٤٨/ت٩٨٠١).

وأخرجه أبو أحمد محمد بن عبد الله بن يوسف البخاري في «جزء من حديثه» (١٠٧/ب) قال: ثنا خلف ـ هو ابن محمد بن إسماعيل البخاري ـ ثنا عمران بن موسى، ثنا نصر بن الحسين، ثنا كعب بن سعيد، ثنا أشهب النخعي، عن أبان، عن أنس رضي الله عنه به وفي بعضه زيادات لم أجدها إلا في هذا الطريق، وفي سنده من لم أقف له على ترجمة.

الوجه الثاني:

أخرجه ابن عدي (٤٠٣/٢) من طريق سفيان بن وكيع، عن أبيه به نحوه،

وبحشل في «تاريخ واسط» (٦٥-٦٦) من طريق جعفر بن الحارث الواسطي، وقرة بن عيسى[١]، وسفيان الثوري[٢] بنحوه وفيه زيادة، وأحال بلفظ قرة، والثوري على لفظ جعفر،

والدولابي في «الكنى والأسماء» (٥٠/٢) من طريق الحسين بن علي الجعفي بنحوه،

والبيهقي في «الشعب» (٢٦١٤) من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة نحوه،

وفي (٢٦١٥) من طريق محمد بن عبيد - أظنه الطنافسي - نحوه وفيه زيادة[٣]،

---

(١) قرة بن عيسى لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً، وله ترجمة في «تاريخ واسط» (١٧٣).

(٢) شيخ بحشل: فضل بن داود الواسطي لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً، وله ترجمة في «تاريخ واسط» (٢١٨)، وشيخه المؤمل بن إسماعيل صدوق سيء الحفظ، انظر: «تهذيب الكمال» (١٧٦/٢٩)، «التهذيب» (٢٢٩/١٠).

(٣) رواه البيهقي عن الحاكم بسنده موقوفاً إلا أن الحاكم قال: «أظنه قد رفعه» فاعتبرت أصل الرواية الموقوفة ولأنه الموافق لرواية الباقين عن خالد.

والخطيب في «المتفق والمفترق» (ج٥/٥٨/ب) من طريق أحمد بن الحسن ـ وهو ابن عبد الجبار الصوفي ـ عن أحمد بن يونس اليربوعي بنحوه،

سبعتهم (وكيع، وجعفر، وقرة، وسفيان، وحسين، وحماد، وأحمد) عن خالد بن طهمان أبي العلاء الخفاف، عن حبيب بن أبي حبيب البجلي[1].

وعبد الرزاق (٢٠١٩) عن سفيان الثوري[2]، عن عاصم الأحول، عن

---

(١) وخالفهم قيس بن الربيع فرواه عن خالد، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أنس ﷺ، أخرج روايته ابن بشران في «الأمالي» (ج٢٩/٢٦/أ)، وعنه الخطيب في «التاريخ» (٣٧٥/١١)، وقيس تقدمت ترجمته (ص ٤٩٠) وأن الراجح في حاله التفصيل، فإن كان حديثه من رواية القدماء كشعبة، والثوري فهو حسن إن شاء الله، وأما من رواية المتأخرين فحديثه ضعيف لتغير حفظه وتحديثه بما ليس من حديثه، والراوي عنه هنا هو أبو بلال مرداس بن محمد الأشعري ـ وهو ضعيف كما سيأتي (ص ٦٦٢) ـ وأخشى أن يكون الغلط منه لا من قيس، وقد علق الدارقطني في «العلل» (١١٩/٢) عن عطاء بن مسلم مثل رواية قيسٍ هذه، وعطاء صدوق يخطئ كثيراً ـ كما في «التقريب» (٤٥٩٩) ـ وقد حكم الدارقطني على هذا الوجه جملة بالوهم، والله أعلم.

ورواه عبد العزيز بن أبان الأموي ـ وهو متروك كما في «التقريب» (٤٠٨٣) ـ عن خالد فقال: عن شيخ، عن أنس ﷺ مرفوعاً، أخرج روايته ابن عدي (٤٠٣/٢)، وغاية ما في روايته ـ على ضعفه الشديد ـ إبهامُ حبيبٍ، وقد حفظه غيره.

(٢) وخالفه الربيع بن بدر ـ وهو متروك كما في «التقريب» (١٨٨٣) ـ فرواه عن عاصم فقال: عن الحسن، عن عمر بن الخطاب ﷺ بنحوه، أخرجه الخطيب البغدادي في «تلخيص المتشابه» (٦٨٢/٢)، وهو منكر بهذا الإسناد.

عاصم ـ وأظنه: ابن عمر بن قتادة ـ نحوه وفيه: من لم تفته الركعة الأولى.

كلاهما (حبيب، وعاصم) عن أنس رضي الله عنه.

الوجه الثالث:

أخرجه ابن ماجه (٧٩٨) عن عثمان بن أبي شيبة، ولفظه: (من صلى في مسجد جماعة أربعين ليلة، لا تفوته الركعة الأولى من صلاة العشاء، كتب الله له بها عتقاً من النار).

والبيهقي في «الشعب» (٢٦١٦) من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني، وسعيد بن منصور نحوه،

والسِّلَفِيُّ في «المشيخة البغدادية» (٣/أ ـ ٤/ب) من طريق سعيد بن سليمان الضبي، بنحوه إلا أنه قال: من الظهر.

أربعتهم (عثمان، والحماني، وسعيد، والضبي) عن إسماعيل بن عياش، عن عمارة بن غزية[1]، عن أنس رضي الله عنه، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على أنس بن مالك رضي الله عنه، واختلف عليه على

(١) وعلق الدارقطني في «العلل» (٢/١١٨) عن محمد بن إسحاق مثل رواية إسماعيل، ولم أقف عليها مسندة.

ثلاثة أوجه:

١ـ عن أنس بن مالك رضي الله عنه به مرفوعاً.

٢ـ عن أنس بن مالك رضي الله عنه به موقوفاً.

٣ـ عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه به مرفوعاً.

وأنس هو: ابن مالك بن النَّضْرِ الأنصاري الخزرجي، أبو حمزة المدني البصري، خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وآخر من توفي بالبصرة من الصحابة[(١)].

فرواه عنه على الوجه الأول:

حبيب بن أبي ثابت قيس بن دينار الأسدي، أبو يحيى الكوفي، ثقة كثير التدليس فلا بد من تصريحه بالسماع، وفي حديثه عن عطاء بن أبي رباح خاصة شيء فقد حدث عنه بما لم يتابع عليه[(٢)].

والرواية من طريق حبيب بن أبي ثابت تدور على سلم بن قتيبة، وقد بينت سابقاً أن عامة الرواة عنه ذكروا حبيباً مهملاً إلا قول عقبة بن مكرم، ورواية الترمذي وحده عن نصر بن علي دون باقي أصحاب نصر وهم خمسة.

وقد نص الدارقطني على توهيم من نسب حبيباً فقال: ابن أبي ثابت،

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (٣/٣٥٣/ت٥٦٨).

(٢) انظر: «المعرفة» (٢/٢٠٤، ٣/ ٨٥)، «تهذيب الكمال» (٥/٣٥٨/ت١٠٧٩)، «التهذيب» (٢/١٧٨/ت٣٢٣)، «التعريف» (١٣٢/ت٦٩).

والمتأمل للطرق لا يتخالجه شك في صحة ما قرره الدارقطني[1]، وأما قول الترمذي فالظاهر أنه حمل رواية نصر على رواية عقبة بن مكرم فجعل حبيباً هو: ابن أبي ثابت، بدليل أنه خولف من عددٍ في روايته عن نصر، وأما رواية عقبة فلم يختلف فيها كما سبق بيانه.

فإذا تقرر ما سبق تبين لك أيضاً أن عقبة غلط في هذا، لأن نصر بن علي ـ في المحفوظ عنه ـ وعمرو بن علي الفلاس خالفاه فلم يقولا: ابن أبي ثابت بل أهمله الأول، والثاني: قال: «هو الحذاء»، وهي نسبة معروفة لحبيبٍ البجلي إذ يقال له: الإسكافِ كما سيأتي في ترجمته، ويؤيد هذا أيضاً أن ابن عدي جعل مدار الحديث على حبيب بن أبي حبيب وأن الاختلاف عليه في الرفع والوقف، فدل على أن حبيباً هذا واحد، وليس لابن أبي ثابت مدخلٌ فيه، وكأن البيهقي استفاده منه[2].

وأعلى من هذا عندي أن حبيباً المذكور لو كان ابن أبي ثابت لم يخف على مثل أبي حاتم الرازي لشهرة ابن أبي ثابت، وعنايتهم بحديثه، قال

---

(١) ويقول الدارقطني نكت ابن حجر على المزي إذ ساق الحديث في مسند حبيب بن أبي ثابت، عن أنس رضي الله عنه من «التحفة» (١/١٦٣)، وليس للمزي فيه يدٌ؛ بل هو رتّب ما عند الترمذي.

(٢) راجع طرق الرواية عندهما فيما سبق.

ابن أبي حاتم: «وسألت أبي عن حديث رواه طعمة بن عمرو، عن حبيب، عن أنس، عن النبي ﷺ ... قلت لأبي: حبيبٌ هذا من هو؟ قال: لا أدري»[1].

ورواه عنه على الوجه الثاني:

١ـ حبيب بن أبي حبيب البجلي، أبو عمرو، ويقال: أبو عميرة، ويقال: أبوكَشوثا الإسكاف أو الحذاء البصري نزيل الكوفة.

ذكره ابن حبان في «الثقات»، وأما الدارقطني فقال: «كوفي متروك»[2]، وذكره في «الضعفاء والمتروكين»[3]، وهذا مما يستدرك به على قول الذهبي عنه وعن اثنين آخرين: «ما علمت بهم بأساً»[4]، وقول ابن حجر: «مقبول»[5]، وقول الذهبي لا يلزم منه قبوله روايته حتى يثبت ضبطه، فلا أقل من أن يكون مفتقراً إلى متابع كما أشار إليه ابن حجر، لكن الأرجح أنه

---

(١) «العلل» (١/ ١٣٩/ ح٣٨٧).

(٢) سؤالات البرقاني (٩٠).

(٣) (١٧٢).

(٤) «الميزان» (١/ ٤٥٣/ ت١٦٩٦ـ١٦٩٨)، وكأنه تبع ابن الجوزي في «الضعفاء» (١/ ١٨٩-١٩٠).

(٥) «التقريب» (١٠٨٦).

ضعيف جداً كما هو مقتضى جرح حافظ عصره الدارقطني[1].

وقد تبين ما سبق أن طعمة بن عمرو رواه عنه مرفوعاً، وخالفه خالد ابن طهمان فرواه موقوفاً، ويشبه أن الاضطراب منه لضعفه، لكن الوقف أرجح بدلالة رواية عاصم كما سيأتي.

٢ـ عاصم بن عمر بن قتادة الأنصاري الظَّفَري، أبو عمر المدني، ثقة باتفاق، ولا عبرة بما أشار إليه عبد الحق الاشبيلي من أن بعضهم ضعفه، وقد رده ابن القطان، وأطلق القول بتوثيقه[2].

ورواه عنه على الوجه الثالث:

عمارة بن غزية بن الحارث الأنصاري المازني المدني.

ثقة ولم يسمع من عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وأنس بن مالك رضي الله عنه، وليس على تليينه حجة، فقد أورده العقيلي في «الضعفاء» لقول ابن عيينة فيه: «جالسته كم من مرّة، فلم نحفظ عنه شيئاً»، ولعل ابن حزم ضعفه لذلك، قال الذهبي تعقيباً: «فهذا تغفّل من العقيلي إذ ظن أن هذه العبارة

---

(١) انظر: «التاريخ الكبير» (٢/٣١٥)، الكنى لمسلم (٢٦٤٦)، «الجرح والتعديل» (٣/٩٨)، «تهذيب الكمال» (٥/٣٦٣/ت١٠٨٠)، «التهذيب» (٢/١٨٠/ت٣٢٤).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (١٣/٥٢٨/ت٣٠٢٠)، «التهذيب» (٥/٥٣/ت٨٥).

تليين، لا والله»[1].

لكن الرواية عنه ضعيفة، وذلك أن إسماعيل بن عياش ضعيف في روايته عن غير الشاميين، وهذا منها، فهذا الوجه ضعيف للعلتين المذكورتين وهما:

١ـ ضعف إسماعيل بن عياش في مثل هذه الرواية.

٢ـ الانقطاع بين عمارة وأنس رضي الله عنه[2].

فهذا الحديث مداره على أنس رضي الله عنه، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ـ فرُوي من حديث حبيب بن أبي ثابت، عنه رضي الله عنه مرفوعاً، وذكر ابن أبي ثابت وهم سبق بيانه.

٢ـ ورواه سلم بن قتيبة ـ في المحفوظ عنه ـ عن طعمة بن عمرو، عن حبيب بن أبي حبيب، عن أنس مرفوعاً.

٣ـ ورواه خالد بن طهمان، عن حبيب بن أبي حبيب، عن أنس رضي الله عنه

---

(١) انظر: الدارمي (ت ٥٨٥)، «تهذيب الكمال» (٢١/٢٥٨/ت٤١٩٥)، «التهذيب» (٧/٤٢٢/ت٦٨٨).

(٢) وعلق الدارقطني في «العلل» (٢/١١٨) أن يحيى بن أيوب رواه عن عمارة، عن رجل، عن أنس رضي الله عنه، وهذا لم أقف عليه مسنداً، وقد سبق أن عمارة لم يسمع من أنس رضي الله عنه فلابد من واسطة، فزيادة يحيى واسطة مبهمة هنا لا ينفع الحديث شيئاً.

موقوفاً، وتابعه على هذا عاصم بن عمر، فرواه عن أنس ﷺ موقوفاً.

٤ـ ورواه عمارة بن غزية، عنه ﷺ، عن عمر بن الخطاب ﷺ مرفوعاً.

ولم يرجح الترمذي رحمه الله بين هذه الأوجه، إلا أنه نص على تفرد سلم بن قتيبة برفع الوجه الأول[1]، وحكم على الوجه الثالث بأنه غير محفوظ، وهو كما قال، لأن عمارة لم يسمع من أنس بن مالك ﷺ، فالحديث إن صح[2] سنده إلى عمارة فهو منقطع.

وأما الوجه الذي رواه عاصم بن عمر فهو محفوظ عن أنس ﷺ لثقة عاصم، وجاء من حديث حبيب بن أبي حبيب وحبيب متروك كما سبق.

---

(١) ذكر ابن حجر في «التلخيص» (٢٨/٢) أن الترمذي ضعف هذا الوجه أيضاً، ولعله في نسخته من «الجامع»، وذكر أن البزار استغربه، ولم أقف عليه أيضاً.

(٢) وإنما قيدت لأن الحديث رواه عن عمارة اثنان هما: إسماعيل بن عياش، ومحمد بن إسحاق، أما إسماعيل فهو ضعيف إذا روى عن غير الشاميين ـ كما في «التهذيب» (٣٢١/١/ت٥٨٤)، «التقريب» (٤٧٣) ـ وأما رواية محمد فذكرها الدارقطني في «العلل» (١١٨/٢) ولم أقف على سندها، وخالفهما يحيى بن أيوب، وهو صدوق ربما أخطأ ـ كما في ترجمته (ص ٦٩٠) ـ فرواه عن عمارة، عن رجل، عن أنس ﷺ به، وهذا الوجه ذكره الدارقطني في «العلل» (١١٨/٢) فإن صح عن عمارة فهو علة لحديث إسماعيل، وابن إسحاق، لأن عمارة في الجملة لم يسمع من أنس ﷺ، فهو غير محفوظ على أي حال، وانظر: سؤالات البرقاني (٣٧٤).

وقد اختلف في لفظ هذا الحديث اختلافاً كثيراً، وأصوبها في نظري اللفظ الذي رواه عاصم بن عمر، عن أنس ﷺ قال: «من لم تفته الركعة الأولى من الصلاة أربعين يوماً كتبت له براءتان: براءة من النار، وبراءة من النفاق».

الحكم على الحديث:

الحديث من الوجه المرفوع ضعيف، وكذلك لا يصح موقوفاً عن عمر ﷺ، وهو صحيح عن أنس بن مالك ﷺ موقوفاً باللفظ الذي رواه عاصم ابن عمر.

* * *

بابُ ما جاءَ في وَضْعِ الْيَدَيْنِ وَنَصْبِ الْقَدَمَيْنِ في السُّجودِ[1][2]

٢٩ـ حَدَّثنا عبد اللَّهِ بنُ عبد الرَّحمنِ، أخْبَرنا الْمُعَلَّى[3] بنُ أسَدٍ، حَدَّثنا وُهَيْبٌ[4]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلانٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ إبْراهيمَ، عَنْ عامِرِ بنِ سَعْدٍ [بنِ أبي وَقَّاصٍ][5]، عَنْ أبيهِ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ أمَرَ بوَضْعِ الْيدَيْنِ وَنَصْبِ الْقَدَمَيْنِ.

قالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَقالَ الْمُعَلَّى[6]: حَدَّثنا حَمَّادُ بنُ مَسْعَدَةَ، عَنْ [مُحَمَّدِ][7] بْنِ عَجْلانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ إبْراهيمَ، عَنْ عامِرِ بنِ سَعْدٍ: أن النَّبيَّ ﷺ أمَرَ [بِوَضْعِ الْيَدَيْنِ][8] فَذَكَرَ نَحْوَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ فيهِ: عَنْ أبيهِ.

---

(١) «الأصل» (٢٤/أ)، «ظ» (ج٣/٥/ب)، «أ» (٣٨/أ)، «م» (٣٣/ب)، «ت» (٣٥/أ)، «ل» (٥١/ب)، «ط» (٢/٦٧/ح٢٧٨، ٢٧٧).

(٢) في «ظ»: باب في وضع...، وفي «أ»: باب ما جاء في نصب القدمين في السجود.

(٣) في «أ»، «ط»: معلى.

(٤) في «ت»: وهب، وهو غلط.

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من: «أ»، «ط».

(٦) في «أ»، «ط» وقال معلى، وفي «ط» زيادة: ابن أسد.

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من: «أ».

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من: «أ».

قالَ أبو عيسى: وَروى يَحْيى بنُ سَعيدٍ القَطَّانُ وَغيْرُ واحِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلانٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عَجْلانٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إبْراهيمَ، عَنْ عامِرِ بنِ سَعْدٍ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ أمَرَ بوَضْعِ اليَدَيْنِ وَنَصْبِ القَدَمَيْنِ؛ مُرْسَلٌ[1]، وَهذا أصَحُّ مِنْ حَديثِ وُهَيْبٍ.

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على محمد بن عجلان، واختلف عليه على أربعة أوجه:

١ـ ابن عجلان، عن محمد، عن عامر، عن أبيه رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

٢ـ ابن عجلان، عن محمد، عن عامر، عن النبي ﷺ مرسلاً.

ومما لم يذكره الترمذي:

٣ـ ابن عجلان، عن بكير بن عبد الله الأشج، عن عامر بن سعد مرسلاً.

٤ـ ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

الوجه الأول:

أخرجه الضياء في «المختارة» (٩٧٣) من طريق الترمذي به مثله.

---

(١) في «أ»: مرسلاً.

والبزار (١١١١) عن الحسن بن يحيى الأَرُزِّي[(١)] بمثله وفيه زيادة[(٢)]، والطوسي في «مستخرجه» (٢٦٥) عن محمد بن المؤمل البصري مثله وفيه زيادة،

وأخرجه الحاكم (١/٢٧١) من طريق علي بن الحسن بن أبي عيسى الدارابجِرْدي[(٣)] بمثله وفيه زيادة،

ثلاثتهم (الحسن، ومحمد، وعلي) عن معلى بن أسد[(٤)].

وأخرجه السَّرَّاج في «مسنده» (ج٣/٤٠/أ) من طريق معلى بن منصور بمثله وفيه زيادة،

والطبراني في «المعجم الأوسط» (٨٤٧٨)، والحاكم (١/٢٧١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/١٠٧) من طريق عبد الرحمن بن المبارك بمثله وفيه زيادة، وصرح ابن عجلان هنا بالسماع،

ثلاثتهم (معلى بن أسد، وابن منصور، وابن المبارك) عن وهيب به.

---

(١) هكذا في «الإكمال» (١/١٥٠)، وفي «الأنساب» (١/١٨٣) بهمزة بعدها ألف: الآرُزِّي، وذكر أن بعضهم يقول: الرُّزِّي.

(٢) ينتبه إلى أن البزار عقب على هذا الحديث فخلط في حكاية الاختلاف على ابن عجلان بين هذا الحديث وحديث أبي هريرة ﵁: «استعينوا بالركب» الآتي برقم (٣١).

(٣) هكذا ضبطه ابن حجر في «التقريب»، وفي «الأنساب» (٥/٢٤٢) بإسكان الباء.

(٤) وقع في «المستدرك» تصحيف في الإسناد، ففيه: ثنا علي، ثنا معن، ثنا أسد، ثنا وهيب، وهو غلط صوابه: ثنا علي، ثنا معلى بن أسد، ثنا وهيب.

الوجه الثاني:

أخرجه الضياء (٩٧٤) من طريق الترمذي به مثله،

وأخرجه ابن أبي شيبة (١/٢٦١) من طريق يحيى بن سعيد القطان، وأبي خالد سليمان بن حيان الأحمر، عن ابن عجلان به بمثله وفيه زيادة،

الوجه الثالث:

أخرجه عبد الرزاق (٢٩٤٤)، والدارقطني في «العلل» (٤/٣٤٦) من طريق الثوري، عن ابن عجلان، عن بكير بن عبد الله الأشج، عن عامر بن سعد مرسلاً.

ورواه كذلك الدارمي، عن معلى بن أسد، عن وهيب[(١)].

الوجه الرابع:

علقه الدارقطني في «العلل» (٤/٣٤٦، ٩/٢٧) عن محمد بن سليمان

---

(١) ذكر هذا الوجه عن وهيب الدارقطني في «العلل» (٤/٣٤٥) ولم أقف عليه مسنداً. ورواه أحمد بن عمر الحميري المعروف بحمدان ـ وهو صدوق كما في «التقريب» (٨٤) ـ فجمع بين محمد بن إبراهيم وبكير بن الأشج، فرواه عن معلى، عن وهيب، عن ابن عجلان، عن محمد، وبكير كلاهما عن عامر، عن سعد، علقه الدارقطني أيضاً وسقط بعض كلامه من «العلل»، وانظره في «المختارة» (٣/١٨٢) ولاشك أنه أخطأ هنا على معلى إذ حمل رواية بكير على رواية محمد، ولم يُختلف في إرسال رواية بكير.

ابـن أبـي داود، عـن زهـير بـن محمـد، عـن ابـن عجـلان، عـن أبيـه، عـن أبي هريرة رضي الله عنه، ولم أقف عليه مسنداً إلا أن الدارقطني وهم ابن أبي داود فيه.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على محمد بن عجلان، واختلف عليه على أربعة أوجه:

١ـ ابن عجلان، عن محمد، عن عامر، عن أبيه رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

٢ـ ابن عجلان، عن محمد، عن عامر، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً.

٣ـ ابن عجلان، عن بكير بن عبد الله الأشج، عن عامر بن سعد مرسلاً.

٤ـ ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وابن عجلان هو: محمد بن عجلان المدني، تقدم ترجيح أنه ثقة إلا في روايته عن نافع فضعيف، وفي روايته عن المقبري تفصيل ذكرته هناك، وهو مدلس من الثالثة فلابد من تصريحه بالسماع(١).

ورواه عنه على الوجه الأول:

وهيب بن خالد الباهلي، ثقة ثبت مطلقاً(٢)، وقد اختلف على وهيب في هذا الحديث، فرواه عنه على هذا الوجه:

---

(١) انظر (ص ٢١٨).

(٢) انظر (ص ١٦٧).

١ـ معلى بن أسد العَمِّي، وهو ثقة ثبت[١].

٢ـ معلى بن منصور الرازي، وهو ثقة[٢].

٣ـ عبد الرحمن بن المبارك العَيْشِيُّ، وهو ثقة[٣].

ورواه عن وهيب على الوجه الثاني:

عفان بن مسلم الباهلي الصفار، وهو ثقة ثبت مطلقاً[٤].

وهذه الرواية علقها الدارقطني في «العلل»[٥]، ولم أقف على سندها، فإن صحت عن عفان فقول الجماعة أرجح، ويشبه أن يكون عفان قصّر به والله أعلم.

ورواه عن ابن عجلان على الوجه الثاني:

١ـ حماد بن مسعدة التميمي مولاهم، أبو سعيد البصري، وهو ثقة[٦].

٢ـ يحيى بن سعيد القطان، الإمام المعروف[٧].

---

(١) انظر: «التهذيب» (١٠/٢٣٦/ت٤٣٢)، «التقريب» (٦٨٠٢).

(٢) انظر: «التهذيب» (١٠/٢٣٨/ت٤٣٦)، «التقريب» (٦٨٠٦).

(٣) انظر: «التهذيب» (٦/٢٦٣/ت٥١٨)، «التقريب» (٣٩٩٦).

(٤) انظر: «الميزان» (٣/٨١/ت٥٦٧٨)، «التهذيب» (٧/٢٣٠/ت٤٢٣).

(٥) (٤/٣٤٥).

(٦) انظر: «تهذيب الكمال» (٧/٢٨٣/ت١٤٨٨)، «التهذيب» (٣/١٩/ت٢٠)، «التقريب» (١٥٠٥).

(٧) انظر (ص ٥٤٤).

٣ـ سليمان بن حيان الأزدي، أبو خالد الأحمر الكوفي، ثقة له أخطاء، وليس في الحفظ كأصحاب الأعمش الكبار فله أفراد عنه، ولذا لم يره بعض الأئمة حجة[١]، وقد اختلف عليه في هذا الحديث، فرواه عنه على الوجه الأول:

سريج بن يونس البغدادي، وهو ثقة[٢]، وهذه الرواية علقها الدارقطني[٣]، ولم أقف على سندها.

ورواه عنه على الوجه الثاني:

١ـ أبو بكر بن أبي شيبة، ثقة حافظ[٤].

٢ـ عبد الله بن سعيد الكندي، أبو سعيد الأشج، وهو ثقة[٥].

والوجه الثاني عن أبي خالد الأحمر أرجح لاتفاق نَفْسَيْنِ عليه، فإن صحت رواية سريج عنه فلعل أبا خالد ربما تردد فيه وقد تقدم أن له أخطاءً،

---

(١) انظر: الدقاق (ت ٣٥٧)، «تهذيب الكمال» (١١/٣٩٤/ت٢٥٠٤)، «الكاشف» (١/٤٥٨/ت٢٠٨٠)، «التهذيب» (٤/١٨١/ت٣١٣).

(٢) انظر: «التهذيب» (٣/٤٥٧/ت٨٥٧)، «التقريب» (٢٢١٩).

(٣) «العلل» (٤/٣٤٥).

(٤) انظر (ص ٤٥٥).

(٥) انظر: «التهذيب» (٥/٢٣٦/ت٤١٠)، «التقريب» (٣٣٥٤)، وروايته علقها الدارقطني في «العلل» (٤/٣٤٥)، ولم أقف على سندها.

وهذا دال على دَخَلٍ في الضبط ربما أُتِي منه.

ورواه عن ابن عجلان على الوجه الثالث:

سفيان الثوري، إمام حافظ(1).

ورواه عن ابن عجلان على الوجه الرابع:

زهير بن محمد الخراساني، لكنه من رواية محمد بن سليمان ابن أبي داود عنه، وقد وهّم الدارقطني ابن أبي داود فيه.

فهذا الحديث مداره على ابن عجلان، واختلف عليه على أربعة أوجه:

١ـ فرواه وهيب بن خالد، عنه، عن محمد بن إبراهيم، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه ﵁، عن النبي ﷺ.

٢ـ ورواه حماد بن مسعدة، ويحيى القطان، وأبو خالد الأحمر، وغيرهم(2)، عنه، عن محمد، عن عامر، عن النبي ﷺ مرسلاً.

٣ـ ورواه الثوري، ووهيب ـ إن صح ـ عن ابن عجلان، عن بكير بن

---

(1) انظر (ص ٢١٨).

(2) كالثوري، وابن عيينة ذكرهما أبو حاتم في «العلل» (٣١٨)، والدراوردي، وأبو ضمرة أنس بن عياض وعلي بن غراب ذكرهم الدارقطني في «العلل» (٣٤٦/٤).

الأشج، عن عامر، عن النبي ﷺ مرسلاً.

٤ـ ورواه محمد بن سليمان بن أبي داود، عن زهير بن محمد، عن ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

فذهب الترمذي رحمه الله إلى ترجيح الوجه الثاني، فقال: «وهذا أصح»، ووافقه أبو حاتم الرازي فقال عن المرسل: «وهو الصحيح»، وقال الدارقطني: «والمرسل أشبه»(١).

وصحح الوجه الأول الحاكم فقال(٢): «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجه»، وكذا صححه الضياء.

والأظهر أن ما ذهب إليه الأئمة من ترجيح المرسل هو الأقرب، وأما الوصل في الوجه الأول فهو إما خطأ من وهيب بن خالد إذ خالف عامة الرواة عن ابن عجلان، وإما أنه خطأ من ابن عجلان نفسه إذ سلك الجادة فوصل الحديث لكثرة رواية عامر عن أبيه رضي الله عنه.

على أن الرجوع بالتوهيم على ابن عجلان أقرب عندي، ذلك أن

---

(١) انظر: «العلل» للرازي (١/١١٧)، والدارقطني (٤/٣٤٦).

(٢) (١/٢٧١)، ولم يتعقبه الذهبي في «التلخيص»، وقال في «مهذب السنن» (٢/٨٠): «هكذا وصله وهيب عنه، ورواه القطان والناس عن ابن عجلان مرسلاً»، فالظاهر أنه يرى ترجيح المرسل.

رواية وهيب دالة على ضبطه للحديث، فإنه رواه عن ابن عجلان في الوجه الأول موصولاً، ورواه عنه في الوجه الثالث - إن صح - مرسلاً، وهذا يدل على تمييزه بين الوجهين فدل على أنه سمعه منه كذلك.

وأما الوجه الرابع فتقدم أن الدارقطني حكم بالوهم فيه على محمد ابن أبي داود.

وقد جاء نصب القدمين من وجه آخر من فعل النبي ﷺ، فأخرج مسلم (٤٨٦) من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: فقدت رسول الله ﷺ ليلة من الفراش، فالتمسته، فوقعت يدي على بطن قدميه وهو في المسجد وهما منصوبتان.. الحديث.

الحكم على الحديث:

الراجح في الحديث الوجه المرسل، وقد صح حديث عائشة رضي الله عنها في نصب القدمين من فعل النبي ﷺ.

* * *

بابُ ما يَقولُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ[1]

٣٠ـ حَدَّثَنا سَلَمَةُ بنُ شَبيبٍ، حَدَّثَنا زَيْدُ بنُ حُبابٍ، عَنْ كامِلٍ أبي العَلاءِ، عَنْ حَبيبِ بنِ أبي ثابتٍ، عَنْ سَعيدِ بنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ كانَ يَقولُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لي وَارْحَمْني وَاجْبُرْني وَاهْدِني وَارْزُقْني).

حَدَّثَنا الحَسَنُ بنُ عَلِيٍّ الخَلالُ[2]، حَدَّثَنا يزَيْدُ بنُ هارونَ، عَنْ زَيْدِ بنِ حُبابٍ، عَنْ كامِلٍ أبي العَلاءِ نَحْوَهُ.

قالَ [أبو عيسى][3]: هذا حَديثٌ غَريبٌ.

وَرَوى بَعْضُهُمْ هذا الحَديثَ عَنْ كامِلٍ أبي العَلاءِ مُرْسَلاً.

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على كامل أبي العلاء، واختلف عليه على وجهين:

---

(١) «الأصل» (٢٤/ب)، «ظ» (ج٣/٦/أ)، «أ» (٣٨/ب)، «م» (٣٤/أ)، «ت» (٣٥/ب)، «ل» (٥٢/أ)، (٢/٧٦/ح٢٨٤، ٢٨٥).

(٢) بعده في «ط»: الحلواني.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من: «أ»، «ط».

١ـ كامل، عن حبيب، عن سعيد، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

٢ـ كامل، عن حبيب مرسلاً عن ابن عباس رضي الله عنهما[1].

الوجه الأول:

١ـ أخرجه البغوي في «شرح السنة» (٦٦٧) من طريق الترمذي به مثله.

وأخرجه البزار في «مسنده» (ل٢٩٨) بنحوه،

وابن عدي (٦/٨٢) عن محمد بن سعيد بن معاوية النصيبي نحوه،

والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/٢٥/ح١٢٣٦٣) عن زكريا بن يحيى الساجي نحوه وفيه زيادة،

ثلاثتهم (البزار، ومحمد، وزكريا) عن سلمة بن شبيب به،

والطوسي في «المستخرج» (٢٧٠، ٢٧١) عن علي بن أحمد الحَيَوانِيِّ، عن يزيد بن هارون بنحوه وفيه زيادة[2]،

وأبو داود (٨٥٠) ـ ومن طريقه البيهقي في «الدعوات» (٧٨) ـ عن محمد بن مسعود بنحوه وفيه زيادة،

وابن المنذر في «الأوسط» (٣/١٩٠) ـ ومن طريقه ابن المقرئ في

(١) تفسير الإرسال الذي عناه الترمذي رحمه الله بما ذكرته هنا أبانه جمع الطرق.

(٢) ذكره الحيواني مرة على الغلط فأسقط ذكر حبيب بن أبي ثابت، وذكر أن الحسن بن علي الحلواني ثبته فيه فذكره على الصواب، أفاده الطوسي في «المستخرج».

«الأربعين» (٩٠/أ) ـ عن محمد بن إسماعيل الأحمسي مثله وفيه زيادة،

وأبو سهل أحمد بن محمد القطان في «جزء من حديثه» (٢٢٧/ب) عن يحيى بن جعفر الأزدي بنحوه وفيه زيادة[1]،

وأبو القاسم علي بن يعقوب بن أبي العقب في «جزء من حديث القاسم ابن موسى الأشيب» من طريق مروان بن رزق الله الكلوذاني (١٢٧/ب) بمثله،

وأبو أحمد الحاكم في «شعار أصحاب الحديث» (٧٧) من طريق أحمد ابن يحيى الأودي الصوفي نحوه وفيه زيادة،

وأبو الحسن علي بن عمر الحربي في «جزء من حديثه» (٥٣/ب) من طريق سفيان بن وكيع بن الجراح بنحوه وفيه زيادة،

والحاكم (٢٦٢/١) من طريق أبي كريب محمد بن العلاء بنحوه وفيه زيادة،

وفي (٢٧١/١) من طريق عبد السلام بن عاصم الجعفي بمثله وفيه زيادة،

وابن حبان في «المجروحين» (٢٢٦/٢)، والبيهقي في «الدعوات» (٧٩) من طريق صالح بن مسمار السلمي نحوه وفيه زيادة، وأحال البيهقي على سابقه،

---

(١) وقع فيه: كان يقول في سجوده، وهو غلط.

وابن حجر في «النتائج» (١/١١٥) من طريق يحيى بن أبي طالب نحوه وفيه زيادة،

كلهم (سلمة، ويزيد، وابن مسعود، ومحمد، والأزدي، ومروان، وسفيان، وأبو كريب، وعبد السلام، وصالح، ويحيى) عن زيد بن الحباب،

٢- وابن ماجه (٨٩٨) من طريق إسماعيل بن صبيح نحوه وفيه زيادة،

٣- والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/٢٠/ح١٢٣٤٩)، وفي «الدعاء» (٦١٤) - ومن طريقه ابن حجر في «النتائج» (٢/١١٥) - من طريق عبيد بن إسحاق العطار مطولاً بمثله وفيه زيادة، ورواية الدعاء نحوه وفيها زيادة،

٤- والحاكم في «شعار أصحاب الحديث» (٧٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/١٢٢)، وفي «السنن الصغرى» (٤٢١) من طريق خالد بن يزيد الأسدي الطبيب نحوه وفيه زيادة،

أربعتهم (زيد، وإسماعيل، وعبيد، وخالد) عن كاملٍ أبي العلاء به.

الوجه الثاني:

أخرجه أحمد (٢٨٩٧) عن يحيى بن آدم،

وفي (٣٥١٤) عن أسود بن عامر،

كلاهما (يحيى، وأسود) عن كامل، عن حبيب، عن ابن عباس رضي الله عنهما، فلم يذكر سعيد بن جبير، إلا أنه في رواية أسود شك فيه فقال: عن حبيب،

عن ابن عباس رضي الله عنهما، أو: عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على كامل أبي العلاء، واختلف عليه على وجهين:

١ـ كامل، عن حبيب، عن سعيد، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

٢ـ كامل، عن حبيب مرسلاً عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وكامل هو: ابن العلاء التميمي السعدي، أبو العلاء الكوفي، صدوق يخطئ في الأسانيد فيقلبها، أو يرفع بعض المراسيل، فلا يحتج بأفراده[(١)].

ورواه عنه على الوجه الأول:

١ـ زيد بن الحباب، تقدم ترجيح أنه ثقة إن حدث من كتابه، وإن حدث من حفظه وهم[(٢)].

٢ـ إسماعيل بن صَبِيح اليَشْكُرِيُّ الكوفي.

ذكره ابن حبان في «الثقات»، وذكر المزي قصة تدل على حفظه، ولذا وثقه الذهبي[(٣)].

---

(١) انظر: «الثقات» للعجلي (٢/٢٢٤/ت١٥٣٩)، الدوري (٢/٤٩٣)، «تهذيب الكمال» (٢٤/٩٩/ت٤٩٣٤)، «التهذيب» (٨/٤٠٩/ت٧٣٤).

(٢) انظر (ص ٢٥١).

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» (٣/١١٠/ت٤٥٣)، «الكاشف» (١/٢٤٦/ت٣٨٣).

٣ـ عبيد بن إسحاق أبو إسحاق العطار، ضعيف جداً لكثرة مناكيره، ولم يتابع ابن حبان على توثيقه[١].

٤ـ خالد بن يزيد بن زياد الأسدي، أبو الهيثم الكوفي، صدوق[٢].

ورواه عنه على الوجه الثاني عنه:

١ـ يحيى بن آدم بن سليمان القرشي الأموي، أبو زكريا الكوفي، ثقة حافظ[٣].

٢ـ أسود بن عامر الشامي، أبو عبد الرحمن البغدادي، ثقة[٤].

فهذا الحديث مداره على كامل أبي العلاء، واختلف عليه على وجهين:

١ـ فرواه زيد بن الحباب، وإسماعيل بن صبيح، وعبيد بن إسحاق،

---

(١) انظر: «الميزان» (٣/١٨/ت٥٤١١)، «اللسان» (٤/١١٧/ت٢٤٠).

(٢) انظر: سؤالات الحاكم (ت ٣٠٨)، «تهذيب الكمال» (٨/١٩١/ت١٦٦١)، «الكاشف» (١/٣٧٠/ت١٣٦٢).

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» (٣١/١٨٨/ت٦٧٧٨)، «التهذيب» (١١/١٧٥/ت٣٠٠)، «التقريب» (٧٤٩٦).

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» (٣/٢٢٦/ت٥٠٣)، «التهذيب» (١/٣٤٠/ت٦١٩)، «التقريب» (٥٠٣).

وخالد بن يزيد الأسدي، عنه، عن حبيب، عن سعيد، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

٢ـ ورواه يحيى بن آدم، وأسود بن عامر، عنه، عن حبيب، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

ولم يحكم الترمذي رحمه الله بشيء في الاختلاف؛ واستغرب الوجه الأول.

والذي يظهر لي أن كلا الوجهين محفوظ عن كاملٍ، وقد أغرب بهذا، فإني لم أقف على من تابعه عن حبيب، وغاية الوجه الثاني أن يكون مرسلاً، فإن حبيباً لم يدرك ابن عباس رضي الله عنهما، ولو كان له منه سماعٌ لوجب النظر في سماعه الحديث فإنه كثير التدليس[1].

وأما سماعه في الوجه الأول من سعيد بن جبير فإني لم أقف عليه، فتبقى علة احتمال التدليس في هذا الوجه مع ما تقدم من إغراب كاملٍ به، ومثل ذا ليس مما يعتمد عليه.

ثم ينبغي الانتباه إلى أن الغرابة في رواية كاملٍ ليست يسيرة، بل هذا الحديث رواه في سياق حديث مَبِيْتِ ابن عباس رضي الله عنهما عند خالته ميمونة رضي الله عنها، والحديث في الصحيحين وغيرهما من طرق وليس في شيء منها ما ذكره كامل، فهذه غرابة شديدة.

---

(١) انظر (ص ٤٢٦).

وجاءت جملة: «رب اغفر لي» من حديث حذيفة بن اليمان ﵁ وأصله في مسلم دون هذه الزيادة، وفي صحتها نظر من جهة انقطاع أحد إسنادَيْه، والآخر فيه رجل مبهم وليس الجزم بأنه صلة بن زفر قويٌّ بل هو ظنٌّ من شعبة، وفي البناء على هذا نظر لا يخفى(١).

الحكم على الحديث:

الحديث من رواية ابن عباس ضعيف للغرابة الشديدة في إسنادها، ولعدم الوقوف على سماع حبيب بن أبي ثابت من سعيد بن جبير، وجاء هذا المعنى من حديث حذيفة ﵁ وفي صحته نظر.

* * *

(١) وانظر: «نتائج الأفكار» (٢/١١٣-١١٤)، «النفح الشذي» (١٥٤/ب).

بابُ ما جاءَ في الاعْتِمادِ [في السُّجودِ](١)(٢)

٣١ـ حَدَّثنا قُتَيبَةُ، حَدَّثنا اللَّيْثُ، عَن ابْنِ عَجْلانَ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أبي صالِحٍ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ قالَ: اشْتَكى(٣) أصْحابُ النَّبيِّ ﷺ [إلى النَّبيِّ ﷺ](٤) مَشَقَّةَ السُّجودِ عَلَيْهِمْ إذا تَفَرَّجوا، فَقالَ: (اسْتَعينوا بِالرُّكَبِ).

قالَ أبو عيسى: هذا حَديثٌ(٥) لا نَعْرِفُهُ مِنْ حَديثِ أبي صالِحٍ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ، عَن النَّبيِّ ﷺ إلا مِنْ هذا الْوَجْهِ، مِنْ حَديثِ اللَّيْثِ، عَن ابْنِ عَجْلانَ.

وَقَدْ(٦) رَوى هذا الْحَديثَ سُفْيانُ بنُ عُيَيْنَةَ وَغَيْرُ واحِدٍ، عَنْ سُمَيٍّ، عَن النُّعمان بن أبي عَيَّاشٍ، عَن النَّبيِّ ﷺ نَحْوَ هذا، وَكَأَنَّ

---

(١) «الأصل» (٢٤/ب)، «ظ» (ج٣/٦/أ)، «أ» (٣٩/أ)، «م» (٣٤/أ)، «ت» (٣٥/ب)، «ل» (٥٢/ب)، «ط» (٢/٧٧/ح٢٨٦).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من: «أ»، «ت»، «ط».

(٣) بعده في «ط»: بعض.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: «أ»، وذكر الصلاة زيادة من: «م»، «ت»، «ط».

(٥) بعده في «ط»: غريب.

(٦) في «ط»: قد.

رِوَايَةَ هَؤُلاءِ أَصَحُّ مِنْ رِوَايَةِ اللَّيْثِ.

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على سمي، واختلف عليه على وجهين:

١ـ سمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ.

٢ـ سمي، عن النعمان بن أبي عياش مرسلاً عن النبي ﷺ.

الوجه الأول:

أخرجه أبو داود (٩٠٢) ـ ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (١١٦/٢) ـ وابن المنذر في «الأوسط» (١٤٥١)، وابن حبان (١٩١٨)، والبيهقي في «المعرفة» (٣٥٧٦) من طريق قتيبة بن سعيد بمثله،

وأحمد (٨٤٥٨) عن يونس بن محمد البغدادي بمثله،

والحاكم (٢٢٩/١)، وعنه وعن غيره البيهقي في «السنن» (١١٦/٢) من طريق شعيب بن الليث بن سعد بمثله،

ثلاثتهم (قتيبة، ويونس، وشعيب) عن الليث بن سعد به.

والبزار (٢٠٦/أ) من طريق يحيى بن أيوب وأحال على سابقه[1]،

---

(١) تقدم التنبيه (ص ٥٦٩) على أن البزار خلط في حكاية الاختلاف على ابن عجلان بين هذا الحديث وحديث سعد بن أبي وقاص ﷺ: «أمر بوضع اليدين ونصب القدمين»=

والبزار (٢٠٦/أ)، والطوسي في «المستخرج» (٢٧٢)، وأبو يعلى في «المسند» (٦٦٦٤)، وفي «المعجم» (٢٨) من طريق محمد بن الزبرقان الأهوازي بمعناه،

والطحاوي في «شرح المعاني» (١/٢٣٠) من طريق حيوة بن شريح بمثله،

ومحمد بن يعقوب الأصم في «حديثه» (ج٣/٣٣/ب) من طريق عبد الله بن يوسف التنيسي، عن عبد الله بن لهيعة بمثله وصرح بالسماع،

أربعتهم (يحيى، ومحمد، وحيوة، وابن لهيعة) عن محمد بن عجلان به[1].

الوجه الثاني:

١ـ رواية سفيان بن عيينة:

أخرجها ابن أبي شيبة (١/٢٥٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/١١٨) من طريق ابن عيينة بمعناه،

٢ـ وعبد الرزاق (٢٩٢٨)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٤/٢٠٣)، وفي «التاريخ الأوسط» (٢/١٨) من طريق سفيان الثوري بمعناه، ولفظ البخاري مثله،

=السابق برقم (٢٩).

(١) وتابعهم يعقوب الاسكندراني، وعبد الله بن جعفر المديني، ذكرهم الدارقطني في «العلل» (١٠/٨٥).

كلاهما (ابن عيينة، والثوري) عن سمي به.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على سمي، واختلف عليه على وجهين:

١ـ سمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

٢ـ سمي، عن النعمان بن أبي عياش مرسلاً عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وسمي هو: مولى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام القرشي المخزومي، أبو عبد الله المدني، ثقة باتفاق[١].

ورواه عنه على الوجه الأول:

محمد بن عجلان، ثقة مدلس من الثالثة فلابد من تصريحه بالسماع[٢].

وقد اختلف على ابن عجلان في هذا الحديث، **فرواه عنه على الوجه الأول:**

١ـ الليث بن سعد، ثقة ثبت[٣].

٢ـ يحيى بن أيوب الغافقي، صدوق ربما أخطأ[٤].

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (١٢/١٤١/ت٢٥٩٠)، «التهذيب» (٤/٢٣٨/ت٤٠٧)، «التقريب» (٢٦٣٥).

(٢) انظر (ص ٢١٨).

(٣) انظر (ص ٢٥٦).

(٤) انظر (ص ٦٩٠).

٣ـ محمد بن الزبرقان الأهوازي، صدوق[١].

٤ـ حيوة بن شريح المصري، ثقة ثبت[٢].

٥ـ عبد الله بن لهيعة المصري، تقدم أنه إذا حدث من كتابه ولم ينفرد فلا بأس بحديثه، ويعرف ذلك بأن يكون حديثه من رواية من سميتهم هناك، وإن جاء حديثه من غير رواية هؤلاء أو تفرد بشيء فهو ضعيف لسوء حفظه، وتصريحه بالسماع لابد أن يكون في أصل كتابه وإلا فلا يعتد به[٣].

ورواه عن ابن عجلان على الوجه الثاني:

١ـ وهيب بن خالد، ثقة[٤].

٢ـ صفوان بن عيسى الزهري، ثقة[٥].

وروايتيهما ذكرها الدارقطني في «العلل»[٦]، ولم أقف عليها مسندة، فإن صحت عنهما فهذا الوجه محفوظ عن ابن عجلان أيضاً.

---

(١) انظر: «التهذيب» (٩/١٦٦/ت٢٤٤).

(٢) انظر: «التهذيب» (٣/٦٩/ت١٣٥)، «التقريب» (١٦٠٠).

(٣) انظر (ص ٢٠١).

(٤) انظر (ص ١٦٧).

(٥) انظر: «التهذيب» (٤/٤٢٩/ت٤٣٧)، «التقريب» (٢٩٤٠).

(٦) (١٠/٨٥، ٨٧).

ورواه عنه على الوجه الثاني:

١ـ سفيان بن عيينة، ثقة حجة بالإجماع[١].

٢ـ سفيان بن سعيد الثوري، ثقة حجة بالإجماع[٢].

٣ـ محمد بن عجلان، تقدم في دراسة الوجه الأول أن رواية وهيب وصفوان إن صحت عنهما فهو وجه محفوظ عنه.

فهذا الحديث مداره على سمي، واختلف عليه على وجهين:

١ـ فرواه ابن عجلان، عنه، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

٢ـ ورواه ابن عيينة، والثوري، وابن عجلان ـ إن حفظ ـ، عنه، عن النعمان بن أبي عياش مرسلاً عن النبي صلى الله عليه وسلم.

فذهب الترمذي رحمه الله إلى ترجيح الوجه المرسل، وكذلك رجحه غيره من الأئمة وهم:

١ـ البخاري فقال: «والأول أصح بإرساله»، وقال أيضاً: «والأول مرسل أصح»[٣].

---

(١) انظر (ص ١٩٢).

(٢) انظر (ص ٢١٨).

(٣) «التاريخ الكبير» (٢٠٣/٤)، «التاريخ الأوسط» (١٨/٢)، «السنن» للبيهقي (١١٧/٢).

٢ـ أبو حاتم الرازي: «الصحيح حديث سمي، عن النعمان بن أبي عياش عن النبي ﷺ مرسل»[(١)].

٣ـ الدارقطني فقال عن الوجه المرسل: «وهو الصواب»[(٢)].

وصحح ابن حبان، والحاكم الوجه الأول، فقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجه»، ولم يتعقبه الذهبي[(٣)].

وترجيح الوجه المرسل هو الأقرب لما يأتي:

١ـ أن رواته أوثق من ابن عجلان.

٢ـ مخالفة ابن عجلان لاثنين من الحفاظ وهما أثبت وأحفظ منه.

٣ـ رواية ابن عجلان على الوجه الأول وافقت الجادة، وهذا مع المخالفة للحفاظ دليل على الوهم.

٤ـ إن صحت الرواية عن وهيبٍ، وصفوان عن ابن عجلان على الوجه الثاني، فهي دالةٌ على عدم ضبطه للحديث واضطرابه فيه، ثم إني لم أقف على تصريحه بالسماع.

---

(١) «العلل» (٥٤٦).

(٢) «العلل» (١٠/٨٦).

(٣) «المستدرك» (١/٢٢٩)، إلا أن الذهبي في «المهذب» (٢/٨٨ـ٨٩) ذكر قول من يراه مرسلاً ولم يتعقبه فكأنه يرى الإرسال أرجح.

الحكم على الحديث:

الحديث من الوجه الراجح ضعيف لأنه مرسل.

* * *

بابُ ما جاءَ في وَصْفِ الصَّلاةِ[1]

٣٢ـ حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنا يَحْيى بنُ سَعيدٍ القَطَّانُ، حَدَّثَنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، أَخْبَرَني سَعيدُ بْنُ أَبي سَعيدٍ، عَنْ أَبيهِ، عَنْ أَبي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ المَسْجِدَ، فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى، ثُمَّ جاءَ فَسَلَّمَ عَلى النَّبيِّ [ﷺ][2]، فَرَدَّ عَلَيْهِ السَّلامَ فَقالَ: (ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ)، فَرَجَعَ الرَّجُلُ فَصَلَّى كَما كانَ صَلَّى، ثُمَّ جاءَ إلى النَّبيِّ ﷺ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَرَدَّ عَلَيْهِ السَّلامَ فَقالَ لَهُ رَسولُ اللَّهِ ﷺ: (ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ)، حَتَّى فَعَلَ ذلِكَ ثَلاثَ مَرَّاتٍ[3]، فَقالَ[4] الرَّجُلُ: وَالَّذي بَعَثَكَ بِالحَقِّ ما أُحْسِنُ غَيْرَ هذا؛ فَعَلِّمْني، فَقالَ: (إذا قُمْتَ إلى الصَّلاةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ بِما تَيَسَّرَ مَعَكَ مِنَ القُرآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ راكِعاً، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قائِماً، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ ساجِداً، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جالِساً، وَافْعَلْ ذلِكَ في صَلاتِكَ كُلِّها).

---

(١) «الأصل» (٢٥/ب)، «ظ» (ج٣/٧/ب)، «أ» (٤٠/ب)، «م» (٣٥/ب)، «ت» (٣٧/أ)، «ل» (٥٤/ب)، «ط» (٢/١٠٣/ح٣٠٣).

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: «ظ» ، «ل».

(٣) في «أ» ، «ط»: مرار.

(٤) بعده في «ط»: له.

قالَ [أبو عيسى][(1)]: هذا حَديثٌ حَسَنٌ صَحيحٌ.

[قالَ][(2)] وروى[(3)] ابْنُ نُمَيْرٍ هذا الْحَديثَ عَنْ عبيد اللّهِ بن عُمَرَ، عَنْ سَعيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ فيهِ: عَنْ أبيهِ، [عَنْ أبي هُرَيْرَةَ][(4)].

وَروايَةُ يَحْيى بن سَعيدٍ، عَنْ عبيد اللّهِ [بن عُمَرَ][(5)] أَصَحُّ.

وَسَعيدُ الْمَقْبُرِيُّ قَدْ سَمِعَ مِنْ أبي هُرَيْرَةَ، وَروى عَنْ أبيهِ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ.

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على عبيد الله بن عمر، واختلف عليه على وجهين:

١ـ عبيد الله، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٢ـ عبيد الله، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من: «أ»، «ت»، «ط».

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من: «أ»، «ط».

(٣) في «أ»، «ط»: وقد روى.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: «أ».

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من: «أ».

الوجه الأول:

أخرجه البخاري (٧٥٧، ٦٢٥٢)، وابن خزيمة (٤٦١، ٥٩٠)، والطوسي في «المستخرج» (٢٨٥) عن محمد بن بشار به مثله، ولفظ البخاري مختصر[١].

والبخاري (٧٩٣) ـ ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (٢٣٦/٣، ٢٥٦) ـ والبخاري في «جزء القراءة» (١١٣)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٢٣٣/١)، وأبو نعيم في «المستخرج» (٦٩/أ)، وفي «الحلية» (٣٨٢/٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٢٢/٢) من طريق مسدد بن مسرهد نحوه، ولفظ البخاري في «جزء القراءة»، وأبي نعيم في «المستخرج» مختصر، وأحال الطحاوي باللفظ،

ومسلم (٣٩٧)، وأبو داود (٨٥٦) ـ ومن طريقه أبو عوانة (١٠٣/٢)،

---

(١) وخالفهم الحسين بن محمد بن أبي معشر، وابن صاعد، فروياه عن محمد بن بشار، عن يحيى القطان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة ﷺ، ولم يذكرا: عن أبيه، فرواية الحسين أخرجها ابن حبان في (١٨٩٠)، ورواية ابن صاعد خرجها الدارقطني في العلل (٣٦١/١٠) وهو خلاف المحفوظ عن القطان، والحسين بن محمد فيه ضعف كما في «الميزان» (٥٤٧/١/ت٢٠٥٤)، «اللسان» (٣١٢/٢/ت١٢٧٩)، وبندار أملى الحديث من كتابه على ابن صاعد فيما ذكره الدارقطني، والأظهر أنه غلط من بندار ففي حفظه لين معروف، أوسقط عليه من الكتاب: عن أبيه.

والبيهقي في «المعرفة» (٤٧٦١) . والنسائي (٨٨٤)، وفي «السنن الكبرى» (٩٥٨) عن محمد بن المثنى مثله،

وأحمد (٩٦٣٣) مثله،

والبزار (١٢٣/أ) من طريق عمرو بن علي مثله،

وابن خزيمة (٤٦١، ٥٩٠) ـ ومن طريقه الشَّحَامِي في «حديث عبد الرحمن بن بشر» (٣٧/ب). عن أحمد بن عبدة، ويحيى بن حكيم، وعبد الرحمن بن بشر مثله،

وأبو عوانة (١٠٣/٢) عن عمر بن شبة ولم يسق لفظه،

وأبو يعلى (٦٥٧٧) عن العباس بن الوليد النرسي بنحوه،

وفي (٦٦٢٢) ـ ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨٨/٢)، والضياء المقدسي في «جزء منتقى من الأحاديث الصحاح والحسان» (١١٠/ب) . عن عبيد الله بن عمر الجشمي القواريري بنحوه، وذكر البيهقي معنى الحديث،

وأبو نعيم في «المستخرج» (٦٩/أ)، وفي «الحلية» (٣٨٢/٨) من طريق علي بن المديني، وابن أبي عمر بنحوه،

والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣٧/٢) من طريق محمد بن خلاد الباهلي بمثله،

وفي «السنن الكبرى» (٢/٦٢)، وفي «جزء القراءة» (٣) من طريق محمد بن أبي بكر المقدمي بنحوه،

وأبو محمد الحسن بن أحمد المخلدي في «الفوائد المنتخبة» (٢١٦/ب)، والشَّحَامِي في «حديث محمد بن إسحاق السَّرَّاج» (ج١٠/١٩١/أ) من طريق عبيد الله بن هاشم بنحوه،

كلهم (مسدد، وابن المثنى، وأحمد، وعمرو، وابن عبدة، ويحيى، وعبد الرحمن، وعمر، والعباس، وعبيد الله، وعلي، وابن أبي عمر، ومحمد، والمقدمي، وابن هاشم) عن يحيى بن سعيد القطان به.

الوجه الثاني:

١ـ رواية عبد الله بن نمير:

أخرجها البخاري (٦٢٥١) ـ ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (٥٥٢) ـ وابن أبي شيبة (٨/٦١٠/ح٥٧٣٣) ـ وعنه مسلم (١/٢٩٨)، وابن ماجه (١٠٦٠، ٣٦٩٥)، وأبو نعيم في «المستخرج» (٦٩/أ) ـ والبخاري في «جزء القراءة» (١١٥)، والترمذي (٢٦٩٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/١٥)، وفي «الصغرى» (٤٣٩) من طرق عن عبد الله بن نمير بنحوه وفيه زيادة أشار البخاري وهم ابن نمير فيها، ولفظه في «جزء القراءة»، وابن ماجه الثاني، والترمذي، وأبي نعيم مختصر، وأحال مسلم باللفظ،

٢ـ والبخاري في «الصحيح» (٦٦٦٧)، وابن أبي شيبة (١/٢٨٧) ـ وعنه مسلم (١/٢٩٨) ـ والبخاري في «جزء القراءة» (١١٤)، وأبو محمد الحسن بن أحمد المخلدي في «الفوائد المنتخبة» (٢١٧/أ)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٦٢، ١٢٦[1]، ٣٧٢)، والشَّحَامِي في «حديث السَّرَّاج» (ج١٠/١٩١/أ) من طرق عن أبي أسامة حماد بن أسامة بنحوه، ولفظ البخاري في «جزء القراءة» مختصر، وعند البيهقي، والمخلدي، والشَّحَامِي زيادة، وأحال مسلم باللفظ،

٣ـ وأبو داود (٨٥٦) ـ ومن طريقه أبو عوانة (٢/١٠٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٣٧٢) ـ وأبو الحسن محمد بن أحمد الرافقي في «حديثه» (ل١٠) من طريق أبي ضمرة أنس بن عياض بنحوه وفيه زيادة، وأحال البيهقي باللفظ،

٤ـ وأبو عوانة (٢/١٠٤)، وأبو محمد الحسن بن أحمد المخلدي في «الفوائد المنتخبة» (٢١٧/أ)، والشَّحَامِي في «حديث السَّرَّاج» (ج١٠/١٩١/ب) من طريق عيسى بن يونس، ولم يسق أبو عوانة اللفظ، وأحال الباقون به،

(١) وقع في هذا الموضع وهم في لفظ الحديث نبه عليه البيهقي.

٥ـ وعبيد الله بن عبد الرحمن الزهري في «حديثه» (ج٤/٢/ب) وأبو محمد الحسن بن أحمد المخلدي في «الفوائد المنتخبة» (٢١٧/أ)، والشَّحَامِي في «حديث السَّرَّاج» (ج١٠/١٩١/ب) من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى بنحوه وفيه زيادة، وأحال المخلدي، والشَّحَامِي باللفظ،

خمستهم (ابن نمير، وحماد، وأنس، وعيسى، وعبد الأعلى) عن عبيد الله بن عمر،

والحديث أخرجه ابن وهب في «الموطأ» (ل٨٨) ـ ومن طريقه البيهقي في «جزء القراءة» (٥) ـ وأبو الحسن الرافقي في «حديثه» (ل١٠)، وابن المقرئ في «الأربعين» (٨٨/ب) من طرق عن عبد الله بن عمر العمري بنحوه وفيه زيادة عند ابن وهب، وأحال الرافقي باللفظ،

كلاهما (عبيد الله، وعبد الله) عن سعيد المقبري به.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على عبيد الله بن عمر، واختلف عليه على وجهين:

١ـ عبيد الله، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٢ـ عبيد الله، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وعبيد الله هو: ابن عمر العمري، ثقة حجة بالإجماع[١].

ورواه عنه على الوجه الأول:

يحيى بن سعيد القطان، الإمام المعروف[٢].

ورواه عنه على الوجه الثاني:

١ـ عبد الله بن نمير الهمداني الخارِفِي، أبو هشام الكوفي، ثقة[٣].

٢ـ حماد بن أسامة بن زيد القرشي مولاهم، أبو أسامة الكوفي، ثقة ثبت مطلقاً، أما كلام سفيان بن وكيع فيه لتحديثه من كتب غيره، وتضعيف الأزدي له لذلك، فهو قول لا يعتد به لضعف قائله[٤]، وروايته عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الدمشقي وهم من أبي أسامة ولم يتعمد تدليسه[٥].

٣ـ أنس بن عياض بن ضمرة الليثي، أبو ضمرة المدني، ثقة تكلم فيه

---

(١) انظر (ص ١٥٣).

(٢) انظر (ص ٥٤٤).

(٣) انظر: ابن محرز (١/٨٩/ت٣٢٧)، «العلل» للدارقطني (٤/٣٣٨)، «تهذيب الكمال» (١٦/٢٢٥/ت٣٦١٨)، «شرح العلل» (٢/٧١٨)، «التهذيب» (٦/٥٧/ت١٠٩)، «التقريب» (٣٦٦٨).

(٤) «الهدي» (٣٩٩).

(٥) «شرح العلل» (٢/٨١٧ـ٨١٨)، وانظر: «تهذيب الكمال» (٧/٢١٧/ت١٤٧١)، «التهذيب» (٣/٢/ت١)، «الجامع في الجرح والتعديل» (١/١٩٢/ت٩٩٩).

بشيء لا يقدح في إتقانه(١).

٤ـ عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، أبو عمرو الكوفي، ثقة حافظ(٢).

٥ـ عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي، ثقة(٣).

فهذا الحديث مداره على عبيد الله بن عمر، واختلف عليه على وجهين:

١ـ فرواه يحيى القطان، عنه، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٢ـ ورواه ابن نمير، وحماد بن أسامة، وأنس بن عياض، وعيسى بن يونس، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، عنه، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

---

(١) انظر: الدارمي (ت ١٥٢)، «تهذيب الكمال» (٣/٣٤٩/ت٥٦٧)، «الكاشف» (١/٢٥٦/ت٤٧٦)، «التهذيب» (١/٣٧٥/ت٦٨٩)، «التقريب» (٥٦٤).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٣/٦٢/ت٤٦٧٣)، «التهذيب» (٨/٢٣٧/ت٤٣٩)، «التقريب» (٥٣٤١).

(٣) انظر (ص ١٦٦).

وقد اختلف في الراجح على ثلاثة أقوال:

الأول: ترجيح الوجه الأول، وإليه ذهب الترمذي رحمه الله فقال: «ورواية يحيى بن سعيد، عن عبيد الله بن عمر: أصح»، ويمكن أن يعلل لاختياره بما يلي:

١ـ حفظ يحيى بن سعيد القطان.

٢ـ ليس في طرق الحديث الوجه الثاني تصريح سعيد بالسماع من أبي هريرة رضي الله عنه، فالوجه الذي اشتمل على زيادة الراوي في هذا الموضع أرجح.

٣ـ ليس في رواة الوجه الثاني من هو في وزن يحيى القطان حفظاً وجلالة.

وينبغي أن يُعلم أن أهل العلم ذكروا انفراد القطان بهذا الوجه، أو حكوا مخالفته للجماعة في زيادة أبي سعيد كيسان كما قال البزار، وابن خزيمة، والنسائي[1]، ولم أقف على أحدٍ حكم بخطئه، فليُنتبه إلى عدم الاجتراء على القول به.

الثاني: ترجيح الوجه الثاني، وهو اختيار الدراقطني في أحد قوليه، فقال بعد ذكر الاختلاف عن رواية الجماعة على الوجه الثاني: «وهو

---

(١) ابن خزيمة (١/٢٩٩)، «السنن الكبرى» (٨٨٤)، «الفتح» (٢/٢٧٧).

المحفوظ»، ويمكن التسبيب لاختياره بأنه رواية الجمع، والجمع أولى بالصواب من الفرد، واستظهر الدارقطني بأن عبد الله بن عمر تابع أخاه عبيد الله على هذا الوجه، وهو إن كان ضعيفاً كما هو معلوم لكن حديثه يصلح للمتابعة.

الثالث: تصحيح الوجهين، وهو اختيار الشيخين إذ خرجاه في الصحيحين، وإليه ذهب النسائي بعد إشارته للخلاف: «والحديث صحيح»[(١)]، والدارقطني في قوله الآخر فقال: «خالف يحيى أصحاب عبيد الله كلهم، ويحيى حافظ، ويشبه أن يكون عبيد الله حدث به على الوجهين»[(٢)].

ويمكن التعليل لهذا بما ذكره ابن حجر فقال: «لكل من الروايتين وجه مرجح، أما رواية يحيى فللزيادة من الحافظ، وأما الرواية الأخرى فللكثرة، ولأن سعيداً لم يوصف بالتدليس، وقد ثبت سماعه من أبي هريرة، ومن ثم

---

(١) «السنن الكبرى» (١/٣٠٨).

(٢) «التتبع» (١٣٢)، وينتبه إلى تجويز العلائي في جامع التحصيل (١٣٥) أن يكون المقبري حدث به على الوجهين أيضاً فقول ضعيف لا تساعد عليه الروايات، بل هو تجويز عقلي محض يأباه أدنى نظر، فلو كان عبيد الله سمعه من المقبري على الوجهين فلم يكن ليخص بالوجه الزائد يحيى القطان دون سائر أصحابه، انظر: «الأحاديث التي أشار أبو داود في سننه إلى الاختلاف في أسانيدها بزيادة راو أو أكثر» للباحث/إبراهيم العبيكي (١٤٠-١٤١).

أخرج الشيخان الطريقين»[1].

وقد ألمح الترمذي إلى قرينة قبول الوجهين فذكر أن سعيداً سمع أبا هريرة رضي الله عنه، وسمع من أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

والراجح أن الحديث محفوظ من وجهيه لما يأتي:

١ـ أن ابن نمير لم ينفرد بالحديث على الوجه الثاني كما يظهر من كلام الترمذي رحمه الله، بل تابعه جمع من الرواة عن عبيد الله.

٢ـ حفظ يحيى القطان، والمخالفون له جمع وهم أصحاب إتقانٍ وحفظٍ.

٣ـ سماع سعيد من أبيه ومن أبي هريرة رضي الله عنه، ولم يوصف بالتدليس، فإن حفظت عنه الرواية عن أبي هريرة رضي الله عنه دون واسطة فقد سمعه منه.

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح من وجهيه، وقد خرجه الشيخان بهما.

* * *

(١) «الفتح» (٢/٢٧٧).

بابُ ما جاءَ في الْقِراءَةِ خَلْفَ الإمامِ[1]

٣٣ـ حَدَّثَنا هَنَّادٌ، حَدَّثَنا عبدةُ بنُ سُلَيْمانَ، عَنْ مُحَمَّدَ بن إسْحاقَ، عَنْ مَكْحولٍ، عَنْ مَحْمودِ بن الرَّبيعِ، عَنْ عُبادَةَ بن الصَّامِتِ قالَ: صَلَّى رَسولُ اللَّهِ ﷺ الصُّبْحَ، فَثَقُلَتْ عَلَيْهِ الْقِراءَةُ، فَلمَّا انْصَرَفَ قالَ: (إنِّي أراكُمْ تَقْرَؤونَ وراءَ[2] إمامِكُمْ)؟ قالَ: قُلْنا: يا رَسولَ اللَّهِ، إي وَاللَّهِ، قالَ: (فَلا تَفْعَلوا إلا بِأُمِّ الْقُرآنِ، فَإِنَّهُ لا صَلاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِها).

قالَ [أبو عيسى][3]: حَديثُ عُبادَةَ حَديثٌ حَسَنٌ.

وَرَوى هذا الْحَديثَ الزُّهْرِيُّ، عَنْ مَحْمودِ بنِ الرَّبيعِ، عَنْ عُبادَةَ ابن الصَّامِتِ، عَنِ النَّبيِّ ﷺ قالَ: (لا صَلاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفاتِحَةِ الْكِتابِ)، وَهذا أَصَحُّ.

التخريج:

هذا الحديث مداره على محمود بن الربيع رضي الله عنه، واختلف عليه في لفظه

---

(١) «الأصل» (٢٦/ب)، «ظ» (ج٣/٨/ب)، «أ» (٤٢/أ)، «م» (٣٦/ب)، «ت» (٣٨/ب)، «ل» (٥٦/ب)، «ط» (٢/١١٦/ح١١٦).

(٢) في «ط»: خلف.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من: «أ»، «ط».

على وجهين:

١ـ محمود ﵁، عن عبادة ﵁، عن النبي ﷺ: (إني أراكم تقرؤون وراء إمامكم)؟ قال: قلنا: يا رسول الله، إي والله، قال: (فلا تفعلوا إلا بأم القرآن، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها).

٢ـ محمود ﵁، عن عبادة ﵁، عن النبي ﷺ: (لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب).

الوجه الأول:

١ـ رواية مكحول الشامي:

أخرجها البغوي في «شرح السنة» (٦٠٦) من طريق الترمذي بمثله.

وأخرجها البخاري في «جزء القراءة خلف الإمام» (٢٥٨)، والشاشي (١٢٨٠) من طريق إسحاق بن راهويه، عن عبدة بن سليمان بنحوه،

وابن أبي شيبة (١/٣٧٣) ـ ومن طريقه البيهقي في «جزء القراءة» (١١٠، ١١١)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١١/٤٤)، والضياء في «المختارة» (٤١٤)ـ وابن حبان (١٧٩٢) من طريق عبد الله بن نمير بنحوه، وأحال البيهقي على سابقه،

وأحمد (٢٢٧٢٣، ٢٢٧٩٨)[1] ـ ومن طريقه الضياء (٤١٢)، وابن حجر

---

(١) تصحف ابن إسحاق في «المسند» في الموضعين إلى: أبي إسحاق.

في «النتائج» (١/٤٣٣) ـ وأبو داود (٨٢٣) ـ ومن طريقه البيهقي في «المعرفة» (٣٧٧٧)، وفي «جزء القراءة» (١١٢) ـ والطبراني في «مسند الشاميين» (ل٦٨٤) من طريق محمد بن سلمة النُّفَيْلِيِّ بنحوه، ولم يسق البيهقي اللفظ في «جزء القراءة»،

وأحمد (٢٢٨٠٢) ـ ومن طريقه السِّلَفِيُّ في «المشيخة البغدادية» (٤٩/ب)، والضياء في «المختارة» (٤١٣) ـ والدارقطني في «السنن» (١/٣١٩/ح٨) ـ ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/١٦٤)، وفي «جزء القراءة» (١١٣، ١١٤) ـ من طريق إبراهيم بن سعد الزهري نحوه، ولفظ الدارقطني مثله وفيه زيادة، ولفظ البيهقي في «السنن» بدونها،

وأحمد (٢٢٧٤٦)، وابن خزيمة (١٥٨١)، والطوسي في «المستخرج» (٢٩٤)، وابن المنذر (١٣٢١)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/٢١٥)، وفي «أحكام القرآن» (٥٠٧)، وابن حبان (١٧٩٢)، والدارقطني في «السنن» (١/٣١٩/ح٧)، وابن حزم (٣/٢٣٦)، والبيهقي في «جزء القراءة» (١٠٩، ١١١)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١١/٤٤) من طريق يزيد بن هارون بنحوه، وأحال الدارقطني على سابقه،

والبخاري في «جزء القراءة خلف الإمام» (٦٤) ـ ومن طريقه ابن حجر في «النتائج» (١/٤٣٢) ـ والبزار (٢٧٠٣)، وابن الجارود (٣٢١)، والبيهقي

في «السنن الكبرى» (٢/١٦٤)، وفي «السنن الصغرى» (٥٣٦)، وفي «المعرفة» (٣٧٧٦)، وفي «جزء القراءة» (١٠٨) من طريق أحمد بن خالد الوَهْبي بمثله، ولفظ ابن حجر نحوه، ولم يسق البيهقي اللفظ في «المعرفة»،

والبخاري في «جزء القراءة خلف الإمام» (٢٥٧) من طريق محمد بن أبي عدي[1] بنحوه،

والبزار (٢٧٠١)، وابن خزيمة (١٥٨١) ـ وعنه ابن حبان (١٨٤٨) ـ والضياء (٤١١) من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى بنحوه،

والبزار (٢٧٠٢)، وابن خزيمة (١٥٨١) ـ وعنه ابن حبان (١٧٨٥) ـ والدارقطني في «السنن» (١/٣١٨/ح٥)، والحاكم (١/٢٣٨)، والبيهقي في «جزء القراءة» (١١٠) من طريق إسماعيل ابن عُلَيَّةَ بمثله، ولفظ ابن خزيمة، والحاكم بنحوه، وأحال البيهقي على سابقه،

وابن خزيمة (١٥٨١) من طريق يحيى بن سعيد الأُمَوي بنحوه،

وأبو بكر يوسف بن يعقوب بن البُهْلُول الأَنْباري في «أماليه» (٢/ب) ـ وعنه الدارقطني في «السنن» (١/٣١٩/ح٦) ـ من طريق عمر بن حبيب القاضي بمثله وفيه زيادة،

كلهم (عبدة، وابن نمير، ومحمد، إبراهيم، ويزيد، وأحمد،

---

(١) فيه: بن عدي.

وابن أبي عدي، وعبد الأعلى، وإسماعيل، ويحيى، وعمر) عن ابن إسحاق، وصرح ابن إسحاق بالسماع في رواية إبراهيم، وعبد الأعلى، وإسماعيل.

٢ـ وأخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (٢٩٦)، وفي (ل٦٨٤) عن عبدوس بن ديزويه، عن الوليد بن عتبة، عن الوليد بن مسلم، ثنا سعيد بن عبد العزيز التَّنُوخِي نحوه، وأحال في الموضع الثاني على سابقه،

٣ـ والبيهقي في «جزء القراءة» (١١٥) من طريق محمد بن أبي السري، يحيى بن حسان، يحيى بن حمزة، عن العلاء بن الحارث الحضرمي، ولفظه: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب إمام وغير إمام».

ثلاثتهم (ابن إسحاق، وسعيد، والعلاء) عن مكحول، عن محمود رضي الله عنه به[١].

الوجه الثاني:

أخرجه البخاري (٧٥٦)، والشافعي في «الأم» (١/ ٢١٠) ـ ومن طريقه

(١) وله عن محمود بن الربيع رضي الله عنه طريق آخر من رواية عبد الله بن عمرو بن الحارث عنه، ولا يصح إسناده إليه، أخرجها ابن الأعرابي في «المعجم» (٢٧٧) والدارقطني في «السنن» (١/ ٣٢٠/ح١٤) ـ ومن طريقه العراقي في «الأمالي» (١٠٤ـ١٠٥) ـ والحاكم (١/ ٢٣٨)، والبيهقي في «جزء القراءة» (١١٦ـ١١٨)، والنَّسَفِي في «القَنْد» (٦٣/ت٧٩)، وطرقها تدور على إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، وهو متروك كما في «التقريب» (٣٦٨).

البيهقي في «المعرفة» (٣٠١٩)، وفي «تخريج أحاديث الأم» (١٠٨/أ)، والبغوي في «شرح السنة» (٥٧٦). وابن أبي شيبة (١/٣٦٠) ـ ومن طريقه مسلم (٣٩٤)، وابن حبان (١٧٨٢)، وأبو نعيم في «المستخرج» (٦٩/أ) ـ ومسلم (٣٩٤)، والحميدي (٣٨٦) ـ ومن طريقه أبو عوانة (٢/١٢٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٣٨)، وفي «جزء القراءة» (١٨، ١٩)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٥٨٢) ـ وأحمد (٢٢٧٢٩)، والبخاري في «جزء القراءة خلف الإمام» (٢، ٥، ٨١، ٢٩٩)، وفي «خلق أفعال العباد» (٥٥٠، ٥٥١)، وابن ماجه (٨٣٧)، وأبو داود (٨٢٢)، والترمذي (٢٤٧) ـ ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (٥٧٦) ـ والنسائي في «السنن» (٩١٠)، وفي «السنن الكبرى» (٩٨٢، ٨٠٠٩)، وابن الجارود (١٨٥)، والطوسي في «المستخرج» (٢٩٣)، وابن خزيمة (٤٨٨)، والشاشي (١٢٧٧، ١٢٧٨)، والحاكم في «شعار أصحاب الحديث» (٤٧)، والدارقطني في «السنن» (١/٣٢١/ح١٧) ـ ومن طريقه البيهقي في «جزء القراءة» (٢٠) ـ وأبو نعيم في «المستخرج» (٦٩/أ)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/١٦٤، ٣٨)، وفي «السنن الصغرى» (٣٧٨)، وفي «جزء القراءة» (١٧)، وفي «الشعب» (٢٨٦٦)، والبغوي في «شرح السنة» (٥٧٦)، والمخلدي في «الفوائد المنتخبة» (٢١٥/أ) ـ ومن طريقه الشَّحَامِي في «حديث السَّرَّاج» (ج١٠/١٨٩/ب، ١٩٥/أ) ـ

وأبو عبد الله الحسين بن عبد الملك الخلال في «جزء فيه ذكر الإمام ابن منده» (١٤٩/أ)، وأبو البركات إسماعيل بن أبي سعد أحمد بن محمد النيسابوري في «الأربعين» (٩٥/أ)، والجورقاني في «الأباطيل» (٤٠٧)، ومسعود بن الحسن الثقفي في «عروس الأجزاء» (١٢٩/ب)، وأبو الحسن المؤيد بن محمد الطوسي في «الأربعين» (١٤/ب)، وابن حجر في «النتائج» (١/٤٣٠) من طريق سفيان ابن عيينة مثله عدا لفظ مسلم، والحميدي، وأحمد، وأبي نعيم في «المستخرج» ومن بعده فنحوه[1]،

وابن وهب في «الموطأ» (ل٨٣) ـ ومن طريقه مسلم (١/٢٩٥)، والدارمي (١٢٤٥)، وأبو عوانة (٢/١٢٥، ١٣٣)، والشاشي (١٢٧٦)، والدارقطني في «السنن» (١/٣٢٢/ح١٨)، وأبو نعيم في «المستخرج» (٦٩/أ)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٦١، ١٦٤)، وفي «السنن الصغرى» (٥٣٥)، وفي «جزء

(١) رواه عن ابن عيينة أكثر من ثلاثين نفساً فيهم ثقات أصحابه كأحمد، وابن المديني، والحميدي، وغيرهم من الثقات على اللفظ الذي ذكره الترمذي، ورواه محمد بن خلاد الاسكندراني، عن أشهب بن عبد العزيز، عن ابن عيينة بلفظ: «أم القرآن عوض عن غيرها، وليس غيرها منها بعوض»، أخرجه الدارقطني في «السنن» (١/٣٢٢/ح٢٠)، والحاكم (١/٢٣٨) ـ وعنه البيهقي في «جزء القراءة» (٢١) ـ وذكر الدارقطني تفردَ ابن خلاد عن أشهب به وقال الحاكم: «رواته ثقات» ولم يظهر لي ممن هذا اللفظ، ويشبه أن يكون شاذاً والله أعلم.

القراءة» (٢٢، ٢٣، ٢٦) ـ والبخاري في «جزء القراءة خلف الإمام» (٦) من طريق يونس بن يزيد الأَيْلِيِّ بنحوه،

ومسلم (١/٢٩٥)، وأحمد (٢٢٧٩٥)، والبخاري في «خلق الأفعال» (٥٥٣)، وأبو عوانة (٢/١٢٤)، والشاشي (١٢٧٤)، وأبو نعيم في «المستخرج» (٦٩/أ)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٣٧٤)، وفي «جزء القراءة» (٢٤)، ومحمد ابن الأنجب النَّعَّال في «مشيخته» (٨٦) من طريق صالح بن كيسان نحوه إلا لفظ مسلم والنَّعَّال فمثله،

وعبد الرزاق (٢٦٢٣) ـ ومن طريقه مسلم (١/٢٩٦)، وأحمد (٢٢٨٠١)، ومحمد بن يحيى الذهلي في «جزء من حديثه» (٢/أ)، وأبو عوانة (٢/١٢٤)، وابن المنذر (١٢٩٧)، وابن حبان (١٧٨٦، ١٧٩٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٣٧٤)، وفي «جزء القراءة» (٢٧، ٢٨)، والبغوي في «شرح السنة» (٥٧٧)، والمخلدي في «الفوائد المنتخبة» (٢١٥/أ) والشَّحَامِي في «حديث السَّرَّاج» (ج١٠/١٨٩/ب، ١٩٥/أ) ـ والبخاري في «خلق الأفعال» (٥٥٤، ٥٥٥)، والنسائي في «السنن» (٩١١)، وفي «السنن الكبرى» (٩٨٣) من طريق معمر بن راشد نحوه وفيه زيادة: «فصاعداً»[1]،

---

(١) هذا اللفظ انفرد به معمر دون أصحاب الزهري، ذكر هذا البخاري في «جزء القراءة» (ح٤)، وابن حبان (٥/٨٧)، ولم يعتد البخاري رحمه الله بمتابعة عبد الرحمن بن إسحاق=

والبخاري في «خلق الأفعال» (٥٥٢) من طريق الليث وأحال بلفظه، والطبراني في «المعجم الصغير» (٢١١) من طريق أبي قُرَّة موسى بن عقبة بمثله،

والبيهقي في «جزء القراءة» (٢٦، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢) من طريق عُقَيْل، وقرة بن عبد الرحمن، وعبد الرحمن بن إسحاق، وشعيب بن أبي حمزة، والأوزاعي، بنحوه،

كلهم (سفيان، ويونس، وصالح، ومعمر، والليث، وموسى، وعقيل، وقرة، وعبد الرحمن، وشعيب، والأوزاعي) عن الزهري، عن محمود رضي الله عنه به[1].

=لعدم العلم بأنه من صحيح حديثه أم لا، وجاءت لها متابعات أخرى لا تصح، انظر: «الفتح» (٢/٢٤٣)، «التلخيص الحبير» (١/٢٣٠)، «جامع أحاديث وآثار القراءة في الصلاة» للدكتور إبراهيم العبيد (٣٤٨) وما بعدها.

(١) وله طريق آخر من رواية مالك بن أنس، عن الزهري أخرجه الخطيب في «المؤتنف» (ج١٨/١١/ب)، والبيهقي في «جزء القراءة» (٢٥) من طريق أحمد بن محمد بن الأزهر ابن حريث السِّجْزِيِّ، وأحمد هذا ضعيف كما في «اللسان» (١/٢٥٣/ت٧٩٥)، وقد اضطرب في لفظه، فمرة يرويه كنحو رواية الجماعة عن الزهري، وتارة بلفظ: «كل صلاة لا يقرؤ فيها بأم القرآن فهي خداج».
وأخرجه الشاشي (١٢٧٥) عن علي بن سهل بن المغيرة، عن يزيد بن هارون، عن ابن إسحاق، عن الزهري به، إلا أنه جاء به بنحو الوجه الأول، وهذا غلط على يزيد، =

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على محمود بن الربيع ﵁، واختلف عليه في لفظه على وجهين:

١ـ محمود ﵁، عن عبادة ﵁، عن النبي ﷺ: (إني أراكم تقرؤون خلف إمامكم) ؟ قال: قلنا: يا رسول الله، إي والله، قال: (فلا تفعلوا إلا بأم القرآن، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها).

٢ـ محمود ﵁، عن عبادة ﵁، عن النبي ﷺ: (لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب).

ومحمود هو: ابن الربيع بن سُرَاقَةَ الأنصاري الخزرجي، أبو نعيم أو أبو محمد، نزل بيت المقدس، وهو من صغار الصحابة ﵃[1].

ورواه عنه على الوجه الأول:

١ـ مكحول الشامي، أبو عبد الله الدمشقي، وثقه العجلي، وأثنى عليه جمع من الأئمة، وانفرد ابن سعد بتضعيفه، وذُكر عنه القدر، وقال

=والحمل فيه ـ فيما يظهر ـ على الشاشي أو شيخه، فالرواية عن يزيد متكاثرة من طريق الأئمة من أصحابه كأحمد وغيره رووه عن يزيد كما تقدم، عن ابن إسحاق، عن مكحول.

(١) «تهذيب الكمال» (٢٧/٣٠١/ت٥٨١٥).

الأوزاعي: «هو باطل»، وقيل رجع عنه.

وذكره بالتدليس ابن حبان فقال: «وربما دلس»، وعده ابن حجر في الثالثة من طبقاتهم[1]، والذي يظهر أن حقه أن يكون في الأولى أو الثانية ـ على تعنتٍ ـ لأمرين:

١ـ أن تدليسه لم يذكره من المتقدمين إلا ابن حبان، ولفظه يدل على أن تدليسه ليس بالكثير.

٢ـ أكثر الذين روى عنهم مكحول ولم يسمع منهم هم من الذين لا يُدركهم سِنُّهُ كروايته عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه، فمثل هذا لا يعد تدليساً بل إرسالاً على ما استقر عليه الاصطلاح وإن كان بعض المتقدمين يسمي رواية الراوي عمن لم يدركه تدليساً كما هو معروف في محله، لكن المباحثة هنا مع الحافظ ابن حجر في التزامه الفرق بين التدليس والمرسل خَفَيِّهِ وجَلِيِّهِ، فكان ينبغي له النظر على هذا في مرتبة مكحول من طبقات المدلسين والله أعلم[2]، فالصحيح أنه ثقة، وعنعنته عمن سمع منه مقبولة[3].

---

(١) «التعريف» (١٥٦/ت١٠٨).

(٢) وانظر ما تقدم في ترجمة أبي قلابة الجرمي (ص ٣٥٣).

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٨/٤٦٤/ت٦١٦٨)، «التهذيب» (١٠/٢٨٩/ت٥٠٩)، =

وقد اختلف على مكحول في إسناد هذا الحديث على ستة أوجه:

١ـ مكحول، عن محمود بن الربيع ﷺ، عن عبادة بن الصامت ﷺ.

رواه عنه على هذا الوجه:

١ـ محمد بن إسحاق، صدوق إذا صرح بالسماع ولم يخالف، وقد صرح بالتحديث كما تقدم لاسيما والتصريح محفوظ من رواية إبراهيم بن سعد وقد كانت له عناية بضبط هذا عن ابن إسحاق، فقد قال الإمام أحمد: «كان ابن إسحاق يدلس إلا أن كتاب إبراهيم ابن سعد إذا كان سماع قال: حدثني، وإذا لم يكن قال: قال»[١].

٢ـ سعيد بن عبد العزيز التَّنُوخِيُّ، ثقة اختلط في آخر عمره[٢].

٣ـ العلاء بن الحارث الحضرمي، ثقة اختلط[٣].

=«التقريب» (٦٨٧٥).

(١) انظر (ص ٣٦٧).

(٢) انظر: «التهذيب» (٤/٥٩/ت١٠٢)، «التقريب» (٢٣٥٨)، الكواكب (٤١/ت٢٦)، وللحديث عن سعيد وجه آخر عند الطبراني في «مسند الشاميين» (٣٣١)، وفي «الأوسط» كما في «مجمع البحرين» (٨٢٠) وفي سنده الحسن بن يحيى الخشني ـ وهو صدوق كثير الغلط كما في «التقريب» (١٢٩٥) ـ رواه عن سعيد، عن ربيعة بن يزيد، عن عبادة ﷺ، وهو غلط من الحسن، وإن كان محفوظاً عن سعيد فلعله رواه هكذا بعد اختلاطه.

(٣) انظر: «التهذيب» (٨/١٧٧/ت٣١٨)، «الكواكب» (٦٥/ت٤١).

وفي رواية سعيدٍ، والعلاءِ نظرٌ أفصلُهُ فيما يلي، فأما رواية سعيدٍ فالنظرُ فيها من أربعة وجوه:

الأول: هذه الرواية على هذا الوجه تفرد بها عبدوس بن ديزويه الرازي، عن الوليد بن عتبة، عن الوليد بن مسلم، عن سعيد به، وعبدوس رازيٌّ نزل مصر، من مشيخة الطبراني والعقيلي وطبقتهم، توفي سنة تسعين ومئتين، ترجمه ابن يونس، وابن عساكر، والذهبي ولم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً[1]، فهذه طبقة نازلة ففي هذا التفرد نظر.

الثاني: مخالفة أبي زرعة الدمشقي لعبدوس في روايته عن الوليد بن عتبة، وسيأتي في الوجه الخامس عن مكحول، وقوله من حيث الرواية عن الوليد أرجح لأنه حافظ.

الثالث: سعيد التَّنُوخِيُّ اختلط ولم أتبين سماع الوليد بن مسلم منه لكن خرج مسلم في «الصحيح» من طريقه عن سعيد[2].

الرابع: الرواية عن سعيد أسانيدها تدور على الوليد بن مسلم، والمتأمل لروايته يَلْحَظُ اضطرابَ الوليدِ في الحديث وعدم إحكامِهِ حفظَهُ كما ينبغي، ودليل هذا اختلاف الثقات عليه، فسيأتي في الوجه الخامس رواية

---

(١) انظر: «تاريخ دمشق» (١٠/٦٢٥)، «تاريخ الإسلام» (سنة٢٩٠/٢١٧).

(٢) (٤٥٤، ١١٢٢).

أبي زرعة الدمشقي، عن الوليد بن عتبة، عنه، عن سعيد، عن مكحول، عن محمود، عن أبي نعيم، عن عبادة رضي الله عنه، ورواه علي بن سهل الرملي - وهو ثقة[1] - عن الوليد بن مسلم، عن مكحول، عن عبادة رضي الله عنه دون واسطة، وتارة يزيد مع سعيد التَّنوخي: عبد الرحمن بن جابر، وعبد الله بن العلاء ولا يذكر سماعاً ولا يميز ألفاظهم كما سيأتي في الوجه الرابع.

والمقصود أن الوليد تلون في رواية الحديث، ولم يضبط الواسطة بين مكحول وعبادة رضي الله عنه، فتارة يذكرها مع تلوّنٍ في تسميتها، وتارة يحذفها، والأقرب عندي أنه مع هذا الاضطرب في الرواية فلا يصلح الاعتماد على قوله، وعليه فهذه الرواية غير محفوظة عن سعيد التَّنُوخِيُّ لما سبق.

وأما رواية العلاء فالنظر فيها من أربعة وجوه أيضاً:

أولها: أنها من رواية محمد بن أبي السري وهو: محمد بن المتوكل الهاشمي مولاهم العسقلاني، صدوق لكنه كثير الغلط وقد لينه أبو حاتم، ولم أجد من تابعه على هذه الرواية لا سنداً ولا متناً.

ثانيها: لفظ روايته: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب إمام وغير إمام» ولم أجده هكذا إلا من هذا الوجه، وهو غريب جداً ويشبه أن يكون ذكره بالمعنى، وليس فيه ما في الطرق الأخرى عن مكحول في قصة الصلاة

---

(١) تهذيب الكمال (٢٠/٤٥٤/ت٤٠٧٧).

واستثقال القراءة.

ثالثها: اختلاطُ العلاءِ بنِ الحارث لم أتبين وقتَهُ، ولا وقتَ سماع الراوي عنه: يحيى بن حمزة الدمشقي.

رابعها: العلاء أحد الرفعاء من أصحاب مكحول، ولو كان الحديث محفوظاً من روايته ما اشتغل الناس بحديث ابن إسحاق عن مكحول.

وبناء على ما سبق فالأظهر أن هذه المتابعة لا يعتد بها لما سبق، ويَزيدُ القلبَ طمأنيةً إلى ما سبق تقريره ـ من عدم الاعتداد بالمتابعتين المذكورتين، وأن الحديث لا يعرف من هذا الوجه إلا من طريق ابن إسحاق ـ نصٌّ الإمام أحمد أن الحديث لم يروه غير ابن إسحاق(١).

ويبقى النظر في القول بحفظ الحديث عن مكحول، وسيأتي النظر في هذا بعد استيفاء الاختلاف عليه إن شاء الله(٢).

٢ـ مكحول، عن نافع بن محمود بن الربيع، عن أبيه رضي الله عنه، عن عبادة رضي الله عنه.

أخرجه الشاشي (١٢٧٩)، والطبراني في «مسند الشاميين» (ل٦٨٤)

---

(١) انظر: «المغني» (١/٦٣٦)، «تنقيح التحقيق» (١/٣٧٩)، وانظر تتمة كلام الإمام في تعليل رواية ابن إسحاق فيما يأتي (ص ٦٢٥).

(٢) انظر (ص ٦٢٤).

من طريق الواقدي، عن أسامة بن زيد، عن مكحول به، وهذا إسناد تالف كما ترى، فهو وجه غير محفوظ.

٣ـ مكحول، عن نافع بن محمود بن الربيع، عن عبادة رضي الله عنه.

أخرجه البخاري في «جزء القراءة خلف الإمام» (٦٥)[1]، وفي «خلق الأفعال» (٥٥٦)، وأبو داود (٨٢٤) ـ ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/١٦٤)، والطبراني في «مسند الشاميين» (١١٨٧)، (ل٦٨٤) ـ ومن طريقه الضياء في «المختارة» (٤٢١)، وفي «موافقات حديث هشام بن عمار» (٣٨/ب) ـ والنسائي (٩٢٠)، والطحاوي في «أحكام القرآن» (٥٠٨)، والدارقطني (١/٣١٩، ٣٢٠/ح٩، ١٢) ـ ومن طريقه البيهقي في «المعرفة» (٣٧٨١) ـ والبيهقي أيضاً في «السنن الكبرى» (٢/١٦٥)، وفي «جزء القراءة» (١١٩ـ١٢٢) من طرق عن زيد بن واقد القرشي، عن مكحول به، وزيدٌ ثقةٌ[2]، فهذا الوجه محفوظ عنه.

---

(١) وقع في إسناده تصحيف، ففيه: عن زيد، عن حرام، ومكحول، عن ربيعة، عن عبادة رضي الله عنه، وصوابه: عن ابن ربيعة ـ أي: نافع بن محمود ـ عن عبادة رضي الله عنه، كما في باقي المصادر.

(٢) انظر: «التهذيب» (٣/٤٢٦/ت٧٨٠)، «التقريب» (٢١٥٨)، وأخرجه البيهقي في «جزء القراءة» (١٢٣) من طريق إسحاق بن أبي يحيى، عن يزيد بن يزيد بن جابر، عن مكحول به، وإسحاق ضعيف جداً كما في «اللسان» (١/٥٢/ت١٢٧)، فلا يعتد=

وتابع مكحولاً: حرام بن حكيم الدمشقي، وهو ثقة[1].

٤ـ مكحول، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

أخرجه أبو داود (٨٢٥) ـ ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٦٥/٢)، وفي «جزء القراءة» (١٢٧) ـ عن علي بن سهل الرملي، عن الوليد بن مسلم، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وسعيد بن عبد العزيز التَّنوخي، وعبد الله بن العلاء،

والدارقطني في «السنن» (٣١٩/١/ح١١) من طريق أحمد بن الفرج الحمصي،

والبيهقي في «جزء القراءة» (١٢٨) من طريق كثير بن عبيد،

كلاهما (أحمد، وكثير) عن بقية بن الوليد، عن محمد بن الوليد الزُّبَيْدِيِّ، وفي رواية أحمد تصريح بقية بالتحديث.

والبيهقي في «جزء القراءة» (١٢٦) من طريق النعمان بن المنذر الغساني،

=بهذه المتابعة.

وخالف الجماعة في الرواية عن زيد بن واقد: يحيى بن عبد الله البابلتي ـ وهو ضعيف كما في «التقريب» (٧٥٨٥) ـ فرواه عن زيد، عن عثمان بن سودة، عن نافع بن محمود به، أخرجها الدارقطني (٣٢٠/١/ح١٣)، فهذه الرواية لا تصح عن زيد بن واقد لضعف راويها.

(١) انظر: «التهذيب» (٢٢٢/٢/ت٤١١)، «التقريب» (١١٦٢).

خمستهم (عبد الرحمن، وسعيد، وعبد الله، ومحمد، والنعمان) عن مكحول به، وفي بعض الأسانيد السابقة ضعف، **أما الثلاثة الأُوَل عن مكحول:** فلم أقف على تصريح الوليد بن مسلم بالسماع، وشدة تدليسه توجب ريبة في الاعتداد بروايته هنا، مع ما سبق بيانه في دراسة الوجه الأول عن مكحول من اضطراب الوليد في رواية هذا الحديث.

وأما الرابع: فلم أجد تصريح بقية بالسماع إلا عند الدارقطني من رواية أحمد بن الفرج الحمصي، وهو ضعيف[1]، وخالفه كثير بن عُبَيْدٍ الحمصيُّ ـ وهو ثقة[2] ـ فرواه عن بقية دون ذِكْر السماع.

أما رواية النعمان بن المنذر فإسنادها صحيح، والنعمان ثقة قدري[3].

فتبين بما سبق أن هذا الوجه محفوظ من رواية النعمان بن المنذر عن مكحول.

٥ـ مكحول، عن محمود، عن أبي نعيم، عن عبادة رضي الله عنه.

أخرجه الدارقطني (١/٣١٩/ح١٠)، والحاكم (١/٢٣٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/١٦٥)، وفي «جزء القراءة» (١٢٥) من طريق أبي زرعة

---

(١) انظر ترجمته في «اللسان» (١/٢٤٥/ت٧٦٨).

(٢) انظر: «التهذيب» (٨/٤٢٣/ت٧٥٢)، «التقريب» (٥٦١٨).

(٣) انظر ترجمته (ص ٣٧٤).

الدمشقي[1]، عن الوليد بن عتبة، عن الوليد بن مسلم: ثنا سعيد بن عبدالعزيز وغير واحد، عن مكحول به.

وهذا الإسناد أخطأ فيه الوليد بن مسلم فأدخل أبا نعيم في الإسناد، نص على ذلك ابن صاعد، وأقره الدارقطني، والبيهقي، ووجه ذلك أن أبا نعيم المؤذن كان الإمام في الصلاة في القصة المذكورة، فنقل الوليد ذكره من المتن وجعله في الإسناد كما ذكره من سميتهم من أهل العلم، فهذا الوجه غير محفوظ عن مكحول.

٦ـ مكحول، عن عبادة بن نُسَيٍّ، عن عبادة رضي الله عنه.

أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (٢٩١) عن حُوَيْت بن أحمد بن حكيم الدمشقي، عن سليمان بن عبد الرحمن، عن أبي خُلَيْدٍ عتبة بن حماد، عن سعيد بن عبد العزيز، عن مكحول به.

وهذا الإسناد ضعيف، فشيخ الطبراني حُوَيْتُ بن أحمد؛ لم أجد فيه

---

(١) تابعه عند الطبراني في «مسند الشاميين» (٣٠٠) محمد بن هارون بن بكار الدمشقي، ومحمد لم أقف على ما يروي الغُلّة في حاله، فقد ذكره ابن حبان في «الثقات» (١٥١/٩)، وترجمه الذهبي في «التاريخ» (سنة ٢٨٩/٢٩٣) ولم ينقل في حاله شيئاً، وأظنُّ في ضبطه ضعفاً، فقد روى مرة هذا الحديث عن الوليد، عن سعيد، عن مكحول، عن محمود، أو لبيد، عن أبي نعيم به، أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (٣٠٠) ولم يأت به هكذا إلا هو.

جرحاً ولا تعديلاً[1]، وشيخه سليمان بن عبد الرحمن التيمي الدمشقي صدوق يخطئ[2]، ولم يأت أحد به على هذا الوجه سواهما، وأظن الخطأ من أحدهما، فالرواية من طريق سعيد غير محفوظة، وعليه فهذا وجه غير محفوظ عن مكحول.

والذي تلخص مما سبق أن أقوى الروايات عن مكحول هي الأوجه التالية:

١ـ مكحول، عن محمود بن الربيع رضي الله عنه، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

وهو من رواية ابن إسحاق عنه.

٢ـ مكحول، عن نافع بن محمود بن الربيع، عن عبادة رضي الله عنه.

وهو من رواية زيد بن واقد عنه، وتابع مكحولاً عليه: حرام بن حكيم.

٣ـ مكحول، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

وهو من رواية النعمان بن المنذر عنه.

فأما رواية ابن إسحاق فالأقرب عندي أنها معلولة لما يلي:

١ـ مخالفة ابن إسحاق للشاميين في الرواية عن مكحول وهو شامي، ولم يثبت عن مكحول من وجه يصح روايته الحديث عن محمود رضي الله عنه.

---

(١) انظر ترجمته في «تاريخ دمشق» (٥/٣٩٠).

(٢) انظر: «التهذيب» (٤/٢٠٧/ت٣٥٤)، «التقريب» (٢٥٨٨).

٢ـ ابن إسحاق مذكور بالغلط والخطأ، وهذا لا إشكال فيه، ومخالفته للشاميين دليل على غلطه هنا، فإنهم رووه عن نافع بن محمود لا عن محمود ابن الربيع رضي الله عنه.

٣ـ ضعف الإمام أحمد رواية ابن إسحاق فيما حكاه شيخ الإسلام ابن تيمية[(١)]، وقد جهدتُ في الوقوف على كلام الإمام بتمامه لمعرفة وجه تضعيف الإمام لرواية ابن إسحاق سوى ما تقدم نقله عنه من حكاية انفراده به حتى مَنَّ الكريم سبحانه بالوقوف على ما نقله الكلوذاني قال: «أما خبر عبادة فقال الأثرم: ذُكر لأحمد رحمه الله فضعفه وقال: ليس يرويه غير ابن إسحاق، ورجاء بن حيوة لا [يرفعه]»[(٢)]، فتبين من هذا أن الصواب في القصة عند الإمام هو الوقف، وهذا تفسير للتضعيف الذي حكاه الأثرم.

٤ـ لو نازع أحدٌ في هذا وأن رواية ابن إسحاق محفوظة عن مكحول فلم يثبت سماع مكحول من محمود بن الربيع رضي الله عنه، وقد سمّى أهل العلم من سمعهم مكحول من الصحابة رضي الله عنهم وليس محمود رضي الله عنه منهم[(٣)]، وفي هذا

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٣/٢٨٦).

(٢) «الانتصار في المسائل الكبار» (٢/٢١٦) وما بين المعقوفين تصحف وعلق عليه المحقق بما لا يَصْلُحُ.

(٣) انظر: «الجرح والتعديل» (١/٢١٩، ٨/٤٠٨)، «جامع التحصيل» (٢٨٥)، «تحفة=

الحديث خاصة فإن البخاري رحمه الله نص على أن مكحولاً لم يذكر سماعاً من محمود رضي الله عنه[1].

وأما رواية زيد بن واقد، عن مكحول، وحرام بن حكيم، عن نافع ابن محمود، فهي معلولة أيضاً لما يلي:

١ـ لم أجد سماع مكحول وحرام من نافع بن محمود من وجه يثبت، وإنما رأيت سماع مكحول منه في هذا الحديث من رواية الواقدي[2]، وفي حديث آخر في النهي عن التفريق بين الأم وولدها عند البيع، وفي سنده عبد الله بن عمرو بن حسان الواقعي ضعيف جداً بل كذبه ابن المديني وغيره[3].

وأما نص الحافظ أبي علي الحسين بن علي بن يزيد النيسابوري على سماع مكحولٍ الحديث من نافع، وأبيه رضي الله عنه[4]، فإني لم أجد ما يعضده،

=«التحصيل» (٣١٤).

(١) «القراءة خلف الإمام» (٦٢ـ٦٣).

(٢) انظر تخريج طرق الوجه الثاني عن مكحول (ص ٦١٩).

(٣) الحديث أخرجه الدارقطني (٣/٦٨/ح٢٥٨) وغيره، وانظر ترجمة عبد الله الواقعي في «اللسان» (٤/٣٢١).

(٤) انظر: «المعرفة» (٣/٨٣)، «جزء القراءة» للبيهقي (٦٥ـ٦٦).

ومن وجد السماع فَلْيُثْبِتْهُ.

٢ـ لو صح سماعهما من نافع فليس في شيخهما توثيق معتبر، فلم يترجمه إلا ابن حبان في «الثقات» وفي «مشاهير علماء الأمصار»[1]، وقد ذكر ابن حبان أن خبر نافع عن عبادة رضي الله عنه مباين لخبر محمود بن الربيع عن عبادة رضي الله عنه لكني لم أتبيّن ما قصَدَهُ فليُنظر، وعلى كل حال فنافع لم يترجمه البخاري، ولا ابن أبي حاتم، وليس له إلا هذا الخبر[2]، فلاشك بعد هذا من اعتبار قول من ذهب إلى تجهيله كالطحاوي[3]، وابن عبد البر[4]، وابن حجر[5]

---

(١) انظر: (٥/٤٧٠)، (١٩٠)، وظاهر الترجمة عنده أنه ليس ابناً لمحمود الصحابي رضي الله عنه، وهذا هو الأقرب فبعض الرواة الضعفاء ظنوه ابناً له فقالوا: عن نافع عن أبيه، كما في رواية الواقدي، والواقعي في حديث البيع الذي تقدم، ولم يذكر أهل العلم لمحمود رضي الله عنه ابناً اسمه نافع، بل سمّوا له من الوَلَدِ: محمداً وإبراهيم، انظر ما نقله ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٦/٢٩١) عن محمد بن سعد في «الطبقات»، والناسُ في روايتهم لهذا الحديث اختلفوا في تسميته على أقوال: نافع بن محمود بن الربيع، ونافع بن محمود بن ربيعة، وابن ربيعة الأنصاري، ونافع بن محمود الأنصاري، ونافع بن محمود دون زيادة لكن لا يقول أحد: عن نافع عن أبيه إلا الضعفاء من الرواة.

(٢) انظر: «ميزان الاعتدال» (٤/٢٤٢).

(٣) «أحكام القرآن» (١/٢٥٢).

(٤) «التمهيد» (١١/٤٦).

(٥) «التقريب» (٧٠٨٢).

وغيرهم، ومنه يُعلم أن توثيق الذهبي له فيه نظر[1]، فإن قيل: قد قال الدارقطني بعد تخريجه حديثَهُ: «كلهم ثقات» فهذا يقتضي توثيق نافع، فالجواب: أن هذا التوثيق المجمل لا يقتضي أن يقال في كل واحدٍ من رواة ذاك الإسناد بمفرده إنه ثقة، وهذا الدارقطني نفسه يصف جملة من الأسانيد بمثل هذه العبارة أو نحوها، ثم هو له كلام في أفراد رواة تلك الأسانيد متضمنٌ جرحَهم بأنواع مختلفة من الجرح، ولم أزل أعتبرُ مثل هذا في كلام الدارقطني بعد وقوفي على كلام العلامة المعلمي فأجد ما حرره الشيخ رحمه الله ومثّل به ظاهر لكل من تأمل مثل هذه الإطلاقات المتضمنة توثيقَ جملةِ رواةِ إسنادٍ ما، فراجعه فإنه مفيد[2].

وأما رواية النعمان بن المنذر، عن مكحول، عن عبادة رضي الله عنه، فهي وإن كانت محفوظة عن مكحول لكنها ضعيفة من جهة الانقطاع، فمكحول لم يسمع عبادة رضي الله عنه بَلْهَ لم يلقَهُ.

وبعد هذا يبين أن المحفوظ عن مكحول إنما هي الرواية عن نافع بن محمود، عن عبادة رضي الله عنه، أو يرويه عن عبادة رضي الله عنه مرسلاً، وغير بعيد أن

---

(١) «الكاشف» (٢/٣١٥/ت٥٧٨٧).

(٢) انظر: «التنكيل» (١/٣٦٢).

مكحولاً كان يطوي ذكر نافع فيرويه مرسلاً.

وقبل الخلوص إلى الترجيح ينبغي بيان وجه آخر للحديث عن محمود ﵁، فأخرج ابن أبي شيبة (١/٣٧٥) - ومن طريقه ابن المنذر (٣/١١٠/ح١٣٢٧) - عن وكيع،

والطحاوي في «أحكام القرآن» (٥٠٩) من طريق أزهر بن سعد السَّمّان،

والبيقهي في «السنن الكبرى» (٢/١٦٨)، وفي «جزء القراءة» (٢٠٢) من طريق حماد بن سلمة،

والبيهقي في «جزء القراءة» (١٣٣) من طريق عيسى بن يونس،

وفي (٢٠١) من طريق معاذ بن معاذ،

خمستهم (وكيع، وأزهر، وحماد، وعيسى، ومعاذ) عن ابن عون، عن رجاء بن حيوة، عن محمود ﵁، عن عبادة ﵁ موقوفاً عليه، ولفظ وكيع: عن محمود قال: «صليت صلاة وإلى جنبي عبادة بن الصامت قال: فقرأ بفاتحة الكتاب، قال: فقلت له: يا أبا الوليد، ألم أسمعك تقرأ بفاتحة الكتاب؟ قال: أجل؛ إنه لا صلاة إلا بها» والباقون مثله إلا لفظ حماد فمختصر وفيه شيء لمن تأمله ولفظ الجماعة عن ابن عون أصح.

وهذه الرواية أشار إليها ابن طهمان في تاريخه عن ابن معين

(١٠٦/ت٣٣٦)، ورجاء ثقة[١]، فهو وجه محفوظ عن محمود بن الربيع رضي الله عنه.

وبعد فالذي تلخص مما سبق أن أصح طرق هذا الحديث إلى رواتها ما يلي:

١ـ فرواه مكحول، وحرام، عن نافع بن محمود، عن عبادة رضي الله عنه بالقصة مرفوعة.

٢ـ ورواه مكحول، عن عبادة بالقصة مرفوعة.

٣ـ ورواه رجاء بن حيوة، عنه محمود بالربيع رضي الله عنه، عن عبادة رضي الله عنه بالقصة موقوفة.

٤ـ ورواه الزهري، عنه رضي الله عنه، عن عبادة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم ولفظه: (لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب) وليس في روايته ذكر للقصة.

فأما الأول والثاني فتقدم بيان ما فيه، وأما الثالث فإسناده صحيح، وأما الرابع فلاشك ـ مع الاتفاق على جلالة الزهري وإتقانه ـ في صحته[٢].

---

(١) انظر: «التهذيب» (٣/٢٦٥/ت٥٠٠)، «التقريب» (١٩٢٠)، ولينتبه إلى أن ما نقله التهانوي في «إعلاء السنن» (٤/١١٢) بقوله: «قال إمام الفن يحيى بن معين: إن الجملة الاستثنائية ـ يعني قوله: فلا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب ـ إسناده ليس بذلك» فالظاهر لي أنه يتعلق بحديث آخر في الباب من طريق أبي قلابة عن محمد بن أبي عائشة لا بهذا الحديث.

(٢) انظر ترجمته (ص ٣٦٤).

أما الاختلاف في حكم هذا الحديث بالقصة المرفوعة فهو كثير، فالترمذي ﵀ حسن رواية ابن إسحاق، عن مكحول، عن محمود ﵁، عن عبادة ﵁ بالقصة مرفوعة، وغير خاف مقصوده ﵀ بالحَسَنِ، فهو نوع من الضعيف، وقد بان بالبحث والتتبع لطرق هذا الحديث ما في حديث ابن إسحاق من العلة، ولم يَلْحَظْ هذا كثيرٌ ممن نظر في هذا الحديث، بل اشتغلوا ببيان سلامة روايته من التدليس.

ثم إن الترمذي ﵀ رجح رواية الزهري، عن محمود ﵁، عن عبادة ﵁ مرفوعاً واقتصر في حديثه على هذا اللفظ: (لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب)، وقال الترمذي ﵀: «وهذا أصح» ومن تأمل الطرق وما سبق بيانه حولها لم يخفَ عليه وجاهةُ ما ذهب إليه الترمذي ﵀، وفي جلالةِ الزهريِّ ﵀ وحفظِهِ كفاية لترجيح قوله.

وقد ذهب إلى تعليل رواية القصة مرفوعة باللفظ الذي رواه نافع بن محمود، عن عبادة ﵁، أو مكحول عن عبادة ﵁ غير واحد من الأئمة وهم:

١ـ الإمام أحمد بن حنبل ﵀، وسبق ذكر قوله عند الكلام على رواية محمد بن إسحاق[1].

(١) انظر (ص ٦٢٥).

٢ـ ليس ما يحكيه بعض أهل العلم من قبول البخاري لحديث ابن إسحاق بَلْهَ تصحيحَهُ له مما يُسلم لقائِلِهِ، وقد تقدم عنه من الإعلال بكون رواته لم يذكروا السماع ما يدلُّك على هذا، وقد عرفَ كلُّ أحدٍ حرصَ البخاريِّ على تقوية القول بإيجاب القراءة، فلو صح هذا الحديث لنص عليه صراحة، بل كلامه يدل على أنه مُعلٌّ لأن رواته لم يذكروا السماع بينهم.

٣ـ الحافظ أحمد بن خالد ابن الجبّاب القرطبي فقال: «مكحول الذي رواه اضطرب فيه؛ فمرة قال: العشاء، ومرة قال: الصبح، ومرة أرسله ولم يسنده»[١].

٣ـ الطحاوي وأعله بالاضطراب، وجهالة نافع بن محمود[٢].

٤ـ ابن عبد البر، وأعله كالطحاوي[٣]، وكلامهما مُسلمٌ في تجهيل نافع كما مرَّ، أما الاضطراب فعامة من أعلّ الحديث به أرادوا اضطراب مكحول فيه، ومَن تأمل الطرق وما سبق من الكلام عليها تبيّنَ له أن مكحولاً بريءُ العهدةِ من ذا الاختلاف في الأسانيد بل كثير منها غلط عليه، وهذا التَّعقُّبُ

(١) نقله القنازعي في «تفسير الموطأ» (١/١٥٤)، وابن الجبّاب من حفاظ الأندلسيين ونَقَدَةِ الأخبار، انظر ترجمته في «السير» (١٥/٢٤٠).

(٢) «أحكام القرآن» (١/٢٥١ـ٢٥٢).

(٣) «التمهيد» (١١/٤٦).

يجري على جميع من أعلّ بالاضطراب[1].

٥ـ شيخ الإسلام ابن تيمية[2]، وقد أعله من حيث الرواية بأن الصواب وقف القصة، وأن اللفظَ المحفوظَ رفعُهُ هو المقدار الذي في رواية الزهري، وهذا أسلم ما تُكلم به في هذا الحديث كما سبق تفصيله.

٦ـ ابن رجب، نقله الكشميري في «العرف الشذي»[3]، ولم يذكر وجه إعلاله.

ومن أهل العلم من صحح رواية ابن إسحاق التي صدّر بها الترمذي، وهم: ابن خزيمة، وابن حبان، وحسنه ابن حجر[4]، وأطال البيهقي الكلام على تقوية حديث ابن إسحاق عن مكحول، وجرى فيه على غير قواعد أهل الحديث لمن تأمّل الطرق وأحوال رواتها[5].

---

(١) لابن عبد البر في «الاستذكار» (١/ ١٩٠) كلام مخالف لما في «التمهيد» فقال: «وحديث عبادة من رواية مكحول وغيره متصل مسند من رواية الثقات، وهذه الأحاديث كلها مذكورة في التمهيد»، وما أدري هل رجع عما في «التمهيد» أم لا؟ على أن حكمه بالاتصال غير مُسلم كما تقدم شرحه في الكلام على رواية مكحول (ص ٦٢٥).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٢٣/ ٢٨٦) وما بعدها، وفي مواضع وكتب أخرى له.

(٣) (١/ ٣٥٣).

(٤) «النتائج» (١/ ٤٣٣).

(٥) انظر: «جزء القراءة» للبيهقي (٦٩ـ٧٠).

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح من رواية الزهري، عن محمود رضي الله عنه، عن عبادة رضي الله عنه مرفوعاً دون القصة، وأما قصة القراءة خلف الإمام فالصواب أنها موقوفة كما رواها رجاء بن حيوة، عن محمود رضي الله عنه، عن عبادة رضي الله عنه، وهذا غاية الجَهد في الكلام على طرق حديث عبادة رضي الله عنه، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

* * *

بابُ ما جاءَ في الْمَشْيِ إلى الْمَسْجِدِ[1][2]

٣٤ـ حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ عبد المَلِكِ بن أبي الشَّوارِبِ، حَدَّثنا يَزيدُ بنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثنا معمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أبي سَلَمَةَ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ قالَ: قالَ رَسولُ اللَّهِ ﷺ: (إذا أُقيمَتِ الصَّلاةُ فَلا تَأتوها وَأَنْتُمْ تَسعَوْنَ، وَلكِن ائْتوها [وَأَنْتُمْ][3] تَمْشونَ، وَعَلَيْكُمُ السَّكينَةُ، فَما أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَما فاتَكُمْ فَأَتِمُّوا).

حَدَّثنا الحَسَنُ بنُ عَلِيٍّ الخَلالُ، حَدَّثنا عَبْدُ الرَّزّاقِ، أخْبَرَنا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعيدِ بنِ المُسَيَّبِ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: [بِحَديثِ[4] أبي سَلَمَةَ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ][5] بِمَعْناهُ.

هكذا قالَ عَبْدُ الرَّزّاقِ: عَنْ سَعيدِ بنِ المُسَيَّبِ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ[6]، وَهذا أَصَحُّ مِنْ حَديثِ يَزيدِ بنِ زُرَيْعٍ.

---

(١) «الأصل» (٢٨/أ)، «ظ» (ج٣/١٠/ب)، «أ» (٤٤/أ)، «م» (٣٨/أ)، «ت» (٤١/أ)، «ل» (٦٠/ب)، «ط» (٢/١٤٨ـ١٤٩/ح٣٢٧، ٣٢٨).

(٢) في «أ»: باب في.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: «أ».

(٤) في «ط»: نحو حديث.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من: «أ».

(٦) بعده في «ط»: عن النبي ﷺ.

حَدَّثنا ابنُ أبي عُمَرَ، حَدَّثنا سُفْيانُ، عَنِ الزُّهْريِّ، عَنْ سَعيدِ ابن المُسَيَّبِ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبيِّ ﷺ: نَحْوَهُ.

التخريج:

هذا الحديث مداره على معمر بن راشد، واختلف عليه على وجهين:

١- معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

٢- معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

الوجه الأول:

١- رواية يزيد بن زُرَيْعٍ، عن معمر بن راشد:

لم أجد من أخرجها من هذا الطريق إلا المصنف.

والحديث أخرجه البخاري (٩٠٨)، والسَّرَّاج في «مسنده» (ج٩/٨١/ب) - ومن طريقه الشَّحَامِي في «حديث السَّرَّاج» (ج٨/١٣٢/ب) - والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٢٩٧، ٣/٢٢٨)، وفي «المعرفة» (٤٢٩٤)، والحِنَّائي في «فوائده» (ج٥/٦٥/أ/ح٧)، والخِلَعِي في «الخِلَعِيّات» (ج٣/٤/ب) من طريق شعيب بن أبي حمزة بنحوه،

والبخاري (٦٣٦، ٩٠٨)، وأحمد (١٠٩٠٦)، وابن المنذر في «الأوسط» (١٤٦/٤، ح ١٩٢٤، ٢٠٦٤)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٣٩٦/١)، وابن أبي الفهم في «الفوائد المنتقاة» (٥٩/ب)، والشَّحَامِي في «حديث السَّرَّاج» (ج٨/١٣٢/ب)، وابن النَّقُّور في «الفوائد الحسان» (٦/أ) من طريق ابن أبي ذئب بنحوه، وأحال الطحاوي باللفظ،

ومسلم (٦٠٢)، وأبو داود (٥٧٢)، وأبو نعيم في «المستخرج» (٩٥/ب) من طريق يونس بن يزيد الأَيْلِيِّ بنحوه،

ومسلم (٦٠٢)، وابن ماجه (٧٧٤)، والسَّرَّاج في «مسنده» (ج٩/٨١/ب، ٨٣/أ) ـ ومن طريقه الشَّحَامِي في «حديث السَّرَّاج» (ج٨/١٣٢/ب) ـ وأبو عوانة (٨٢/١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٩٧/٢)، والخِلَعِي في «الخِلَعِيّات» (ج٣/٤/ب) من طريق إبراهيم بن سعد الزهري بنحوه،

وأحمد (٧٢٥١) من طريق محمد بن أبي حفصة بمعناه،

وفي (٩٨٣٤) من طريق عُقَيْل بن خالد الأَيْلِيِّ بنحوه،

وأحمد (٧٦٥٠)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٣٩٦/١) من طريق يزيد بن عبد الله بن الهاد،

والبزار في «مسنده ـ اللحياني» (٣٦٢) من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري بنحوه،

وأبو علي الهروي في «فوائده» (ل١٨/أ) من طريق إبراهيم بن إسماعيل بن مُجَمِّع بنحوه،

والطبراني في «مسند الشاميين» (٧٣) من طريق إبراهيم بن أبي عَبْلَة بنحوه،

كلهم (شعيب، وابن أبي ذئب، ويونس، وإبراهيم، وعقيل، ويزيد، ويحيى، وابن مُجَمِّع، وابن أبي عَبْلَة) عن الزهري.

والطيالسي (٢٣٥٠)، وأحمد (٨٩٥١، ٨٩٩٩)، وأبو داود (٥٧٣)، والبزار (١٤٥/أ)، وأبو عمران موسى بن هارون البزاز في «جزء من أحاديثه» (٥٦/أ)، وابن خزيمة (١٥٠٥، ١٧٧٢)، والسَّرَّاج في «مسنده» (ج٩/٨٣/أ)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٣٩٦/١)، وأبو عمرو بن السماك في «الفوائد المنتقاة» (ج٢/١٠٩/أ) من طريق سعد بن إبراهيم الزهري بنحوه، ولفظ الطيالسي، وأحمد، وأبو داود أخصر منه،

وعبد الرزاق (٣٤٠٥) - وعنه أحمد (٧٧٨١) - وابن أبي شيبة (٣٥٨/٢)، وأحمد (٩٠١٠، ١٠١٠٥)، والبزار (١٤٨/أ، ب)، والسَّرَّاج في «مسنده» (ج٩/٨٣/أ)، وأبو إسحاق إبراهيم بن حرب العسكري في «مسند أبي هريرة ﵁» (٧١/أ، ٧٢/أ)، وأبو طاهر المخلص في «الفوائد المنتقاة» (ج٣/١٤٣/أ) من طريق عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بنحوه،

والطحاوي في «شرح المعاني» (١/٣٩٦)، وأبو العباس عبد الله بن عَتَّاب بن الزِّفْتي في «حديث هشام بن عمار» (٨٥/ب)، والخطابي في «غريب الحديث» (١/٧١٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٢٩٧) من طريق محمد بن عمرو بن علقمة بنحوه، وأحال الطحاوي على سابقه.

أربعتهم (الزهري، وسعد، وعمر، ومحمد) عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري.

الوجه الثاني:

١ـ رواية عبد الرزاق بن همام الصنعاني، عن معمر بن راشد:

أخرجها عبد الرزاق (٣٤٠٤) ـ ومن طريقه أحمد (٧٦٤٩، ٧٦٥١)، ومحمد بن يحيى الذهلي في «جزء من حديثه» (٣٦/أ) ـ ومن طريق الذهلي أخرجه ابن الجارود (٣٠٦)، والبغوي في «شرح السنة» (٤٤١) ـ ومن طريق عبد الرزاق أخرجه ابن المنذر (١٦٩٣، ١٩٢٥) ـ عن معمر بن راشد بنحوه،

والبخاري (٦٣٦، ٩٠٨)، وأحمد (١٠٩٠٦)، والسَّرَّاج في «مسنده» (ج٩/٨١/ب) ـ ومن طريقه الشَّحَامِي في «حديث السَّرَّاج» (ج٨/١٣٢/ب) ـ وابن المنذر (٤/١٤٦، ح ١٩٢٤، ٢٠٦٤)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/٣٩٦)، وابن أبي الفهم في «الفوائد المنتقاة» (٥٩/ب)، وابن حبان (٢١٤٦)، وأبو نعيم الأصبهاني في «جزء من أماليه» (٨٥/ب)، وابن النَّقُّور

في «الفوائد الحسان» (٦/أ) من طريق ابن أبي ذئب بنحوه، وأحال الطحاوي باللفظ،

والحميدي (٩٣٥) ـ ومن طريقه أبو نعيم في «المستخرج» (٩٥/ب) ـ وابن أبي شيبة (٢/٣٥٨) ـ ومن طريقه مسلم (٦٠٢)، والطُّيُورِي في «الطُّيُورِيات» (ج١٤/٢٢٩/ب) ـ وأحمد (٧٢٤٩)، والدارمي (١٢٨٦)، والنسائي في «المجتبى» (٨٦١)، وفي السنن الكبرى (٩٣٤)، وابن الجارود (٣٠٥)، والطوسي في «المستخرج» (٣٠٨)، والسَّرَّاج في «مسنده» (ج٩/٨١/ب) ـ ومن طريقه الشَّحَامِي في «حديث السَّرَّاج» (ج٨/١٣٢/ب) ـ والطحاوي في «شرح المعاني» (١/٣٩٦)، وابن حبان (٢١٤٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٢٩٧)، والطُّيُورِي في «الطُّيُورِيات» (ج١٤/٢٢٩/ب) من طريق سفيان ابن عيينة بنحوه، وأحال الطحاوي باللفظ،

ومسلم (٦٠٢)، وابن ماجه (٧٧٥)، وأبو عمران موسى بن هارون البزاز في «جزء من أحاديثه» (٥٦/أ)، وابن خزيمة (١٧٧٢)، والسَّرَّاج في «مسنده» (ج٩/٨١/ب، ٨٣/أ)، وأبو عوانة (١/٨٢)، وأبو عمرو ابن السماك في «الفوائد المنتقاة» (ج٢/١٠٩/أ)، وأبو نعيم في «المستخرج» (٩٥/ب)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٢٩٧)، والخِلَعِي في «الخِلَعِيّات» (ج٣/٤/ب) من طريق إبراهيم بن سعد الزهري بنحوه،

وأبو داود (٥٧٢)، وأبو نعيم في «المستخرج» (٩٥/ب) من طريق يونس بن يزيد الأَيْلِيِّ بنحوه،

والبزار في «مسنده - اللحياني» (٣٦٢) من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري بنحوه،

والسَّرَّاج في «مسنده» (ج٩/٨٢/أ) - ومن طريقه الشَّحَامِي في «حديث السَّرَّاج» (ج٨/١٣٣/أ) - من طريق ابن الهاد بنحوه،

وأبو علي الهروي في «فوائده» (ل١٨/أ) من طريق إبراهيم بن إسماعيل بن مُجَمِّع بنحوه،

سبعتهم (ابن أبي ذئب، وابن عيينة، وإبراهيم، ويونس، ويحيى، وابن الهاد، وابن مُجَمِّع) عن الزهري به[1].

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على معمر، واختلف عليه على وجهين:

١- معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

---

(١) وللحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه طرق كثيرة لم أرد استقصائها، لعدم حاجة الاختلاف لذلك.

٢ـ معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ومعمر هو: ابن راشد أبو عمرو الأَزْدِيُّ الحُدانِيُّ البصري، تقدم أنه ثقة ثبت، وذكرتُ أن حديثه عن بعض شيوخه الذين سميتُهم هناك فيه أوهام، وكذلك ما حدث به في البصرة فيه أوهام، لأنه حدث من حفظه[1].

ورواه عنه على الوجه الأول:

يزيد بن زُرَيْعٍ العَيْشِيُّ، أبو معاوية البصري، ثقة ثبت، وفي سماع المتأخرين منه ضعف[2].

ورواه عنه على الوجه الثاني:

عبد الرزاق بن همام الصنعاني، ثقة حافظ تغير بعدما عمي وصار يتلقن، وهو مقدم في معمر على جميع البصريين[3].

فهذا الحديث مداره على معمر، واختلف عليه على وجهين:

١ـ فرواه يزيد بن زُرَيْعٍ، عنه، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن

---

(١) انظر ترجمته (ص ٢٢٠).

(٢) انظر ترجمته (ص ١٦٨).

(٣) انظر ترجمته (ص ٢٨١).

أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ.

٢ـ ورواه عبد الرزاق، عنه، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ.

وقبل الخوض في بيان الراجح فهاهنا أمران:

الأول: في بيان المحفوظ عن معمر.

والثاني: في بيان المحفوظ عن الزهري.

فأما الأول: فقد قرر الترمذي رحمه الله ترجيح الوجه الثاني عن معمر فقال: «وهذا أصح من حديث يزيد بن زُرَيْعٍ».

والذي قرره الترمذي رحمه الله هو الظاهر، ثم الأقرب أن الوجه الذي رواه يزيد بن زُرَيْعٍ وهم من معمر نفسه لما يأتي:

١ـ حديث معمر بالبصرة فيه أوهام، والظاهر أنه روى الحديث على هذا الوجه بالبصرة لأن راويه عنه بصري.

٢ـ يبعد أن يكون هذا من صحيح حديث معمر فيكون عنده على الوجهين ولَمْ يحفظه عبد الرزاق، وهو من أوثق الناس فيه بل مقدم على كل بصري في معمر.

وأما الأمر الثاني وهو: بيان المحفوظ عن الزهري، فإن الترمذي رحمه الله بعد ترجيحه رواية عبد الرزاق على رواية يزيد في الاختلاف على معمر

استظهر برواية ابن عيينة، عن الزهري كما رواه عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري.

ويظهر من كلامه رحمه الله أن الحديث من رواية الزهري، عن أبي سلمة غير محفوظ، لأنه لو لم يذكر طريق ابن عيينة، عن الزهري، لكان الظاهر أنه أراد المحفوظ عن معمر، عن الزهري، ولذا أنكر الشيخ أحمد شاكر كلام الترمذي رحمه الله.

والأقرب أن الحديث محفوظ من رواية الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، وسعيد بن المسيب جميعاً عن أبي هريرة رضي الله عنه لأنه محفوظ عن الزهري من رواية ثقات أصحابه، وقد حفظ الوجهين عنه: يونس الأَيْلِيُّ، وابن أبي ذئب، وإبراهيم بن سعد، وابن الهاد، ويحيى الأنصاري، والوجه المعلول عند الترمذي رحمه الله رواه عن الزهري الرفعاءُ: شعيب بن أبي حمزة، وعُقَيْل بن خالد.

وقد تقدم أن الحديث مخرج في الصحيحين على الوجهين.

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح من رواية الزهري على الوجهين.

* * *

٢١٣,٧
١١٥ د

الأحاديث

التي ذكر الإمام الترمذي فيها اختلافا وليست في العلل الكبير

من أول الجامع إلى آخر أبواب الزكاة

جمعا ودراسة

مكتبة المسجد النبوي الشريف
رقم الكتاب ١٢١٦٥٥
تاريخ التسجيل ١٦/٢/١٤٢٢هـ

تأليف
د. خالد بن محمد بن سعيد باسمح
الأستاذ المشارك بقسم السنة وعلومها - كلية أصول الدين
جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية

غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين

الجزء الثاني

دار التوحيد للنشر
الرياض

بسم الله الرحمن الرحيم

ح دار التوحيد للنشر والتوزيع، ١٤٣٢هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

باسمح، خالد محمد سعيد

الأحاديث التي ذكر الإمام الترمذي فيها اختلافاً وليست في العلل الكبير./ خالد محمد سعيد باسمح.ـ الرياض، ١٤٣٢هـ

٢مج.

ردمك: ٧_٠٧_٨٠٢٩_٦٠٣_٩٧٨ (مجموعة)

١_٠٩_٨٠٢٩_٦٠٣_٩٧٨ (ج٢)

١ ـ الحديث ـ علل ٢ ـ الحديث ـ سنن أ. العنوان

ديوي ٢٣١.٣ ١٤٣٢/٩١٥

رقم الإيداع: ١٤٣٢/٩١٥

ردمك: ٧_٠٧_٨٠٢٩_٦٠٣_٩٧٨ (مجموعة)

١_٠٩_٨٠٢٩_٦٠٣_٩٧٨ (ج٢)

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

الناشر

دار التوحيد للنشر

المملكة العربية السعودية ـ الرياض ـ ص.ب. ١٠٤٦٤ الرمز البريدي ١١٤٣٣

هاتف ٠٠٩٦٦١٢٦٧٨٨٧٨ وناسوخ ٠٠٩٦٦١٤٢٨٠٤٠٤

البريد الإلكتروني: E-mail: dar.attawheed.pub.sa@gmail.com

بابُ ما جاءَ في كَراهِيَةِ ما يُصَلَّى إِلَيْهِ وَفيهِ[1][2]

٣٥ـ حَدَّثَنا مَحْمودُ [بنُ غَيْلانَ][3]، حَدَّثَنا المقرئ، حَدَّثَنا يَحْيى بنُ أيُّوبَ، عَنْ زَيْدِ بنِ جَبيرَةَ[4]، عَنْ داودَ بنِ الحُصَيْنِ، عَنْ نافعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أنَّ رَسولَ اللّهِ ﷺ نَهى أنْ يُصَلَّى في سَبْعَةِ مَواطِنَ: في المَزْبَلَةِ، والمَجْزَرَةِ، والمَقْبَرَةِ، وقارِعَةِ الطَّريقِ، وفي الحَمَّامِ، وفي مَعاطِنِ الإبِلِ، وفَوْقَ ظَهْرِ بَيْتِ اللّهِ.

حَدَّثَنا عَلِيُّ بنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنا سُوَيْدُ بنُ عبد العَزيزِ، عَنْ زَيْدِ ابنِ جَبيرَةَ، عَنْ داودَ بنِ الحُصَيْنِ، عَنْ نافعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبيِّ ﷺ بِمَعْناهُ وَنَحْوِهِ[5].

وَقَدْ رَوى اللَّيْثُ بنُ سَعْدٍ هذا الحَديثَ عَنْ عَبْدِ اللّهِ بنِ عُمَرَ العُمَرِيِّ، عَنْ نافعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ، عَنِ النَّبيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

---

(١) «الأصل» (٢٩/ب)، «ظ» (ج٣/١٢/ب)، «أ» (٤٦/أ)، «م» (٣٩/ب)، «ت» (٤٣/أ)، «ل» (٦٣/أ)، «ط» (٢/١٧٧-١٧٩/ح٣٤٦، ٣٤٧).

(٢) في «أ»: باب في كراهية...

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: «أ».

(٤) في «أ»: جبير.

(٥) في «أ»، «ط»: نحوه بمعناه.

وَحَدِيثُ [داودَ، عَنْ نافعٍ، عَنِ][1] ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَشْبَهُ وَأَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ بن سَعْدٍ.

التخريج:

هذا الحديث مداره على نافع مولى ابن عمر رضي الله عنهما، واختلف عليه على وجهين:

١ـ نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ.

٢ـ نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن عمر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

الوجه الأول:

أخرجه البغوي في «شرح السنة» (٥٠٧)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٦٧١) من طريق الترمذي به، ولفظ البغوي مثله، وابن الجوزي نحوه،

وعبد بن حميد (٧٦٣)،

وابن ماجه (٧٤٦) عن محمد بن إبراهيم الدمشقي،

والروياني (١٤٣١) عن محمد بن مهدي المصري،

والطوسي في «المستخرج» (٣٢٣) عن محمد بن أسلم الطوسي،

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من: «أ»، «ط».

والطحاوي في «شرح المعاني» (١/٣٨٣) عن يزيد بن سنان البصري، وصالح بن عبد الرحمن، وبكر بن إدريس الأزدي،

والعقيلي (٢/٧١) عن عبد الله بن أحمد بن أبي مسرة،

وابن عدي (٣/٢٠٢) من طريق عمرو بن هشام،

وابن عساكر في «المشيخة» (٢٠٥/ب) من طريق الحارث بن أبي أسامة،

عشرتهم (ابن حميد، ومحمد، وابن مهدي، والطوسي، ويزيد، وصالح، وبكر، وعبد الله، وعمرو، والحارث) عن عبد الله بن يزيد بن المقرئ بنحوه،

وابن وهب في «الموطأ» (ل١٠١) - ومن طريقه ابن حبان في «المجروحين» (١/٣٠٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٣٢٩) نحوه،

والبيهقي (٢/٣٢٩) من طريق علي بن الحسن الهلالي وأحال باللفظ،

ثلاثتهم (المقرئ، وابن وهب، وعلي) عن يحيى بن أيوب به.

الوجه الثاني:

١- رواية عبد الله بن عمر العمري:

أخرجها البزار (١٦١) عن إبراهيم بن هانئ بنحوه،

والعقيلي (٢/٧١) عن يحيى بن عثمان السهمي وأحال على سابقه،

وأبو بكر النجاد في «مسند عمر بن الخطاب» (٧١) - ومن طريقه الذهبي في

«معجم الشيوخ» (١/ ١٢٠) ـ عن محمد بن إسماعيل السُّلَمِيُّ الترمذي بنحوه،

وفي (٧١) من طريق محمد بن عوف الطائي وأحال على سابقه،

أربعتهم (إبراهيم، ويحيى، ومحمد، ومحمد) عن عبد الله بن صالح كاتب الليث بن سعد، عن الليث، عن عبد الله بن عمر العمري،

٢ـ وابن ماجه (٧٤٧)، والطوسي في «المستخرج» (٣٢٤) عن علي بن داود القَنْطَرِيِّ بنحوه،

وابن ماجه أيضاً عن محمد بن أبي الحسين جعفر السِّمْناني بنحوه،

كلاهما (علي، ومحمد) عن أبي صالح، عن الليث بن سعد،

كلاهما (العمري، والليث) عن نافع به.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على نافع مولى ابن عمر رضي الله عنهما، واختلف عليه على وجهين:

١ـ نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

٢ـ نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن عمر رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ونافع هو: مولى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ثقة ثبت[1].

---

(١) انظر ترجمته (ص ١٥١).

ورواه عنه على الوجه الأول:

داود بن الحُصَيْن المدني ـ وهو ثقة[1] ـ إلا أن البلاء من الراوي عنه وهو: زيد بن جَبِيرَةَ بن محمود الأنصاري، أبو جَبِيْرَةَ المدني، متروك اتفق الأئمة على تضعيفه لكثرة ما رواه من المناكير[2].

ورواه عنه على الوجه الثاني:

الليث بن سعد الفهمي ـ وهو ثقة ثبت ـ إلا أن الراوي عنه وهو كاتبه: أبو صالح عبد الله بن صالح الجُهَنِيُّ، صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة[3]، وقد اختلف عليه في هذا الحديث كما تقدم في التخريج، على وجهين:

١ـ أبو صالح، عن الليث، عن العمري، عن نافع به.

٢ـ أبو صالح، عن الليث، عن نافع به.

فرواه عن أبي صالح على الوجه الأول:

---

(١) «التقريب» (١٧٧٩).

(٢) انظر: «أبو زرعة» (٢/٦١٧/ت١١٠)، «الضعفاء» للعقيلي (٢/٧١)، «المجروحين» (١/٣٠٧)، «الضعفاء» لأبي نعيم (٨٤/ت٧٧)، «تهذيب الكمال» (١٠/٣٤/ت٢٠٩٣)، «التهذيب» (٣/٤٠٠/ت٧٣٦)، «التقريب» (٢١٢٢).

(٣) انظر ترجمتهما على الولاء (ص ٢٥٦، ٢٥٨).

١ـ إبراهيم بن هانئ النيسابوري، ثقة[١].

٢ـ يحيى بن عثمان بن صالح السهمي، صدوق، لينه بعضهم لتحديثه من غير أصله[٢].

٣ـ محمد بن إسماعيل السُّلَمِيُّ الترمذي، ثقة حافظ[٣].

٤ـ محمد بن عوف الطائي، ثقة حافظ[٤].

ورواه عن أبي صالح على الوجه الثاني:

١ـ علي بن داود القَنْطري، صدوق[٥].

٢ـ محمد بن أبي الحسين جعفر السِّمْناني، ثقة[٦].

فإن كان الاختلاف راجعاً إلى سوء حفظ أبي صالح فالأمر ظاهر لكن ذكر العمري فيه أثبت، وإن كان أبو صالح بريء العهدة منه فالوجه الأول عنه أرجح لما يأتي:

١ـ أنه قول الجماعة وهم أحفظ في الجملة من رواة الوجه الثاني.

---

(١) انظر: «الجرح والتعديل» (٢/١٤٤/ت٤٧٢).

(٢) انظر: «التهذيب» (١١/٢٥٧/ت٤١٤)، «التقريب» (٧٦٠٥).

(٣) انظر: «التهذيب» (٩/٦٢/ت٦٤)، «التقريب» (٥٧٣٨).

(٤) انظر: «التهذيب» (٩/٣٨٣/ت٦٣٢)، «التقريب» (٦٢٠٢).

(٥) انظر: «التهذيب» (٧/٣١٧/ت٥٣٨)، «التقريب» (٤٧٣٠).

(٦) انظر: «التهذيب» (٩/٩٩/ت١٣١)، «التقريب» (٥٧٨٩).

٢ـ أنه رواية الليث، عن العمري، عن نافع على خلاف الجادة المشهورة، بل هي ـ فيما تتبعتُهُ ـ نادرةٌ، فلم يضبط رواة الوجه الثاني عن أبي صالح ذكرَ العمريِّ في الإسناد بل سلكوا الجادة.

٣ـ أنه من رواية أحد المصريين عنه، وقول بلدي الراوي أرجح.

وذهب الحافظ ابن حجر عند حديثه عن رواية ابن ماجه إلى أن ذكر العمري سقط من بعض النسخ(١)، لكن ما سبق أقرب لأن رواية الطوسي في «المستخرج» ليس فيها العمري مع اختلاف الإسناد إلى أبي صالح، ويبعد أن يقال بوقوع السقط عنده أيضاً.

فهذا الحديث مداره على نافع، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ـ فرواه زيد بن جَبِيرَة، عن داود بن حصين، عنه، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ.

٢ـ ورواه أبو صالح كاتب الليث، عن الليث، عن العمري، عنه، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن عمر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

فالترمذي رحمه الله رجح الوجه الأول، فقال: «وحديث داود، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ أشبه وأصح من حديث الليث بن

---

(١) «التلخيص» (١/ ٢٢٧).

سعد»، وإليه ذهب البيهقي أيضاً[1].

وعارضه الشيخ أحمد شاكر فرجح الوجه الثاني لأن العمري عنده ثقة[2].

والذي ذهب إليه الترمذي، والبيهقي فيه نظر؛ وقد تأملت كلامه مراراً فلم أهتد إلى وجهٍ لترجيح الترمذي رحمه الله قولَ داودَ، وقد سبق أنه لا طريق له إلا من رواية زيد بن جبيرة، وهو متروك الحديث[3].

والحديث سئل عنه أبو حاتم بوجهيه فقال: «جميعاً واهيين»[4].

وقال الساجي عن الوجه الأول: «منكر جداً»[5].

والحديث من رواية الليث، عن العمري أمثل إسناداً من إسناد الوجه الأول ولا شك، لأن كاتب الليث أوثق من زيد بن جَبِيرَة، لكن الأمر رجع إلى رواية العمري وهو ضعيف، ولو كان هذا محفوظاً عن نافعٍ لم يَخْفَ على ثقات أصحابه، فتبين بما تقدم أن الحديث منكرٌ عن نافع على الوجهين

---

(١) «السنن» (٢/٣٣٠).

(٢) والصحيح أنه ضعيف، كما تقدم في (ص ٤٧٩)، ونقل ابن حجر في «التلخيص» (١/٢٢٧) أن ابن السكن صححه، ولا أدري على أي الوجوه.

(٣) نص عليه البيهقي (٢/٣٣٠)، ومع هذا رجح روايته.

(٤) «العلل» (٤١٢).

(٥) «التهذيب» (٣/٤٠١).

وهو قول أبي حاتم كما سلف[1].

وقد جاء النهي عن الصلاة في المقبرة، والحمام من وجوه أخر:

فالنهي عن الصلاة في المقبرة ؛ أخرجه مسلم (٩٧٢) عن أبي مَرْثَد الغَنَوِيِّ ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: (لا تجلسوا على القبور، ولا تصلوا إليها) وعند مسلم أيضاً بلفظ: (ولا تصلوا عليها).

وأما النهي عن الصلاة في الحمام ؛ فأخرجه أبو داود (٤٩٢) بلفظ: (الأرض كلها مسجد إلا الحمام والمقبرة)، والترمذي (٣١٧) من طريق عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن أبي سعيد ﷺ، ولفظ الترمذي نحوه، وسنده صحيح إن شاء الله[2].

والنهي عن الصلاة في معاطن الإبل ؛ أخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة ﷺ، وسيأتي تخريجه في الحديث التالي.

الحكم على الحديث:

الحديث من رواية نافعٍ منكر على الوجهين، وثبت معناه عن النبي ﷺ من وجوه أخر.

---

(١) وقد خرج العقيلي بعد أن ساق رواية العمري عن عبد الله بن نافعٍ أنه أنكر أن يكون هذا من رواية أبيه ووصفها بالبطلان، وعبد الله بن نافع ضعيف جداً.

(٢) انظر شرح العراقي لهذا الحديث (٢/ب)، وحاشية أحمد شاكر عليه.

بابُ ما جاءَ في الصَّلاةِ في مرابِضِ الْغَنَمِ وأَعْطانِ الإبِلِ[(١)]

٣٦ـ حَدَّثنا أبو كُرَيْبٍ، حَدَّثنا يَحْيى بنُ آدَمَ، عَنْ أبي بَكْرِ ابنِ عَيَّاشٍ، عَنْ هِشامٍ، عَنِ ابْنِ سِيرينَ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ قالَ: قالَ رَسولُ اللَّهِ ﷺ: (صَلُّوا في مَرابِضِ الْغَنَمِ، وَلا تُصَلُّوا في أعْطانِ الإبِلِ).

حَدَّثنا أبو كُرَيْبٍ، حَدَّثنا يَحْيى بنُ آدَمَ، عَنْ أبي بَكْرِ بنِ عَيَّاشٍ، عَنْ أبي حَصِيْنٍ، عَنْ أبي صالِحٍ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ وَبِنَحْوِهِ[(٢)].

قالَ أبو عيسى:... وَحَديثُ أبي حَصِيْنٍ، عَنْ أبي صالِحٍ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبيِّ ﷺ حَديثٌ غَريبٌ.

وَرَواهُ إسْرائيلُ، عَنْ أبي حَصِيْنٍ، عَنْ أبي صالِحٍ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ مَوْقوفاً وَلَمْ يَرْفَعْهُ.

التخريج:

هذا الحديث مداره على أبي حَصِيْن عثمان بن عاصم الأسدي،

---

(١) «الأصل» (٢٩/ب)، «ظ» (ج٣/١٢/ب)، «أ» (٤٦/أ)، «م» (٤٠/أ)، «ت» (٤٣/أ)، «ل» (٦٣/ب)، «ط» (٢/١٨٠ـ١٨١/ح٣٤٨، ٣٤٩).

(٢) في «أ»، «ت»، «ط»: بمثله أو بنحوه.

واختلف عليه على وجهين:

١ـ أبو حَصِيْن، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

٢ـ أبو حَصِيْن، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً.

الوجه الأول:

أخرجه البغوي في «شرح السنة» (٥٠٣) من طريق الترمذي به.

وابن خزيمة (٧٩٦)[1]، والسَّرَّاج في «مسنده» (ج٣/٤٦/ب) ـ ومن طريقه الشَّحَامِي في «حديث السَّرَّاج» (ج٢/٢٥/أ) ـ عن أبي كريب، عن يحيى، عن أبي بكر، عن أبي حصين به، وأحالا على سابقه.

وابن أبي شيبة (١/٣٨٥) ـ وعنه ابن ماجه (٧٦٨) ـ وأحمد (٩٨٢٤، ١٠٣٧٠، ١٠٦١٩، ١٧٣٨٩)، والدارمي (١٣٩٨)، وابن خزيمة (٧٩٥)، والطوسي في «المستخرج» (٣٢٥)، والسَّرَّاج في «مسنده» (ج٣/٤٦/أ ـ ب) ـ ومن طريقه الشَّحَامِي في «حديث السَّرَّاج» (ج٢/٢٥/أ) ـ وأبو عوانة (١/٤٠٢)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/٣٨٤)، وحمزة بن القاسم الهاشمي في «حديثه» (٦٠/أ)، وأبو جعفر محمد بن عمرو البختري في

---

(١) سقط ذكر أبي حصين من إسناد ابن خزيمة فأوهم هذا اختلافاً على أبي بكر بن عياش، والتصويب من «إتحاف المهرة» (١٥/٥٢١).

«حديثه» (ج٤/٧٦/ب)، وأبو سهل أحمد بن محمد بن عبد الله القطان في «جزء من حديثه» (٢٣٠/أ)، وابن حبان (١٣٨٤، ١٧٠٠، ١٧٠١، ٢٣١٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٤٤٩) من طريق هشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه بنحوه وفيه زيادة، ولفظ أحمد في الموضع الأخير، والسَّرَّاج، والشَّحَامي، والبَخْتَرِي مثله[1].

---

(١) وأخرجه أحمد (٩٦٢٣)، والبيهقي أيضاً في «معرفة السنن» (٥١٣٠) من طريق وهب ابن كيسان،
ومالك (٢/٩٣٣/ح٣١)، وعبد الرزاق (١٦٠٠)، والبزار (١٢٣/أ) من طريق حُمَيْد ابن مالك،
وابن عدي (٦/٦٨) ـ ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٤٤٩) ـ من طريق الوليد بن رباح،
ثلاثتهم (وهب، وحميد، والوليد) عن أبي هريرة رضي الله عنه، وفي هذه الروايات غلط من رفع الموقوف كما بينه البيهقي في «المعرفة»، واختلاف في إسناد بعضها، لم استقصه، وأشرت إليه للفائدة.
وأخرجه أبو محمد الحسن بن أحمد المخلدي في «الفوائد المنتخبة» (٢٢٧/أ)، والخطيب البغدادي في «التاريخ» (٧/٤٣١)، والسِّلَفِيُّ في «المشيخة البغدادية» (١١٨/ب) من طرق ـ إن صحت ففيها من لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً ـ عن إبراهيم بن عيينة ـ وهو صدوق يهم كما في «التقريب» (٢٢٧) ـ عن أبي حيان يحيى بن سعيد، عن أبي زرعة ابن عمرو بن جرير، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وخالفه سفيان بن عيينة، فرواه عن أبي حيان، عن رجل من أهل المدينة مرسلاً، أخرجه عبد الرزاق (١٦٠١)، وهو أصح.

الوجه الثاني:

لم أقف على أحد أسند رواية إسرائيل، عن أبي حَصِيْن.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على أبي حَصِيْن عثمان بن عاصم الأسدي، واختلف عليه على وجهين:

١ـ أبو حَصِيْن، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ﵁، عن النَّبيِّ ﷺ مرفوعاً.

٢ـ أبو حَصِيْن، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ﵁ موقوفاً.

وأبو حَصِيْن هو: عثمان بن عاصم الأسدي الكوفي، ثقة حافظ بإجماع أهل العلم، وذكره ابن مهدي في أربعة لا يختلف في حديثهم وقال: «فمن اختلف عليهم فهو يخطئ»، وقال: «لا ترى حافظاً يختلف على أبي حَصِيْن»(١).

ورواه عنه على الوجه الأول:

أبوبكر بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي، صدوق على الراجح إن

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (١٩/٤٠١/ت٣٨٢٨)، «التهذيب» (٧/١٢٦/ت٢٦٩)، وذكره الأعمش بالتدليس وقد كان بينهما خصومة، فلا يعتد بمثل ذا الجرح والحال ما ذكر، وليت الأعمش برئَ مما رمى به أبا حَصِيْن.

حدث من كتابه، وإن حدث من حفظه فضعيف، وقدم يحيى القطان، وأحمد إسرائيل بن يونس عليه(١).

ورواه عنه على الوجه الثاني:

إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، ثقة، وتقدم أنه أوثق من أبي بكر بن عياش(٢).

ورواية إسرائيل هذه لم أقف عليها مسندة، كما ذكرته في التخريج.

فهذا الحديث مداره على أبي حَصِيْن عثمان بن عاصم الأسدي، واختلف عليه على وجهين:

١ـ فرواه أبو بكر بن عياش، عنه، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

٢ـ ورواه إسرائيل بن يونس ـ فيما علقه الترمذي ـ عن أبي حَصِيْن، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً.

---

(١) انظر: «العلل» للرازي (٢٢٣٣، ٢٥٠٩)، «المعرفة» (٢/١٧٢)، سؤالات الآجري (١٥١/ت١٢١)، «تهذيب الكمال» (٣٣/١٢٩/ت٧٢٥٢)، «التهذيب» (١٢/٣٤/ت١٥١)، «الجامع» (٤/٦٠١/ت٢٥٦٧).

(٢) انظر (ص ٥٠٢).

فالترمذي رحمه الله استغرب رواية حديث أبي بكر، عن أبي حصين، عن أبي صالح، ثم علق رواية إسرائيل، فإن صحت روايته فهذا الوجه عن أبي حَصِيْن لأن راويه أوثق، وهو الظاهر من سياق الترمذي رحمه الله للاختلاف، وإن لم تصح فغرابة حديث أبي بكر شديدة كما هو بين لمن تأمل حال إسناده.

والحديث صحيح من رواية ابن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

الحكم على الحديث:

الحديث من رواية ابن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً صحيح، وأما حديث أبي بكر، عن أبي حَصِيْن، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً فغريب.

* * *

بابُ ما جاءَ في كَراهِيَةِ أنْ يَخُصَّ الإمامُ نَفْسَهُ بِالدُّعاءِ(1)

٣٧ـ حَدَّثَنا عَلِيُّ بنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنا إسْماعِيلُ بنُ عَيَّاشٍ، حَدَّثَني حَبيبُ(2) بنُ صالِحٍ، عَنْ يَزيدَ بنِ شُرَيْحٍ، عَنْ أبي حَيٍّ المُؤَذِّنُ الحِمْصِيُّ، عَنْ ثَوْبانَ، عَنْ رَسولِ اللّهِ ﷺ قالَ (لا يَحِلُّ لامْرِئٍ أنْ يَنْظُرَ في جَوْفِ بَيْتِ امْرِئٍ حَتَّى يَسْتَأْذِنَ؛ فَإنْ نَظَرَ فَقَدْ دَخَلَ، وَلا يَؤُمَّ قَوْماً فَيَخُصَّ نَفْسَهُ بِدَعْوَةٍ دونَهُمْ؛ فَإنْ فَعَلَ فَقَدْ خانَهُمْ، وَلا يَقومَ إلى الصَّلاةِ وَهو حَقِنٌ).

وَقَدْ رُوِيَ هذا الحَديثُ عَنْ مُعاوِيَةَ بنِ صالِحٍ، عَنِ السَّفْرِ بنِ نُسَيْرٍ، عَنْ يَزيدَ بنِ شُرَيْحٍ، عَنْ أبي أُمامَةَ، عَنِ النَّبيِّ ﷺ.

وَرُوِيَ هذا الحَديثُ عَنْ يَزيدَ بنِ شُرَيْحٍ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبيِّ ﷺ.

وَكَأنَّ حَديثَ يَزيدَ بنِ شُرَيْحٍ، عَنْ أبي حَيٍّ المُؤَذِّنِ، عَنْ ثَوْبانَ في هذا أجْوَدُ إسْناداً وَأشْهَرُ.

التخريج:

هذا الحديث مداره على يزيد بن شريح، واختلف عليه على أربعة أوجه:

---

(١) «الأصل» (٣٠/أ)، «ظ» (ج٣/١٣/أ)، «أ» (٤٦/ب)، «م» (٤٠/ب)، «ت» (٤٤/أ)، «ل» (٦٤/ب)، «ط» (٢/١٨٩/ح٣٥٧).

(٢) في «م»: حميد، وأشار الناسخ في الحاشية أن الصحيح: حبيب، وهو الصواب.

١ـ يزيد، عن أبي حيٍّ المؤذن، عن ثوبان رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

٢ـ يزيد، عن أبي أمامة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

٣ـ يزيد، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ومما لم يذكره الترمذي رحمه الله:

٤ـ يزيد، عن أبي حيٍّ، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

الوجه الأول:

١ـ رواية حبيب بن صالح:

أخرجها البغوي في «شرح السنة» (٦٤١) من طريق الترمذي بنحوه.

وأحمد (٢٢٤٦٨) عن الحكم بن نافع بنحوه وفيه زيادة،

وأبو داود (٩٠) ـ ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (١٣٠/٣) ـ عن محمد بن عيسى بن نَجِيْح البغدادي بنحوه وفيه زيادة،

والخرائطي في مساوئ الأخلاق (٨١٥) عن الحسن بن عرفة نحوه،

وابن قانع في «معجم الصحابة» (١٩/أ) من طريق الهيثم بن خارجة المروذي بأخصر منه،

أربعتهم (الحكم، ومحمد، والحسن، والهيثم)[١] عن إسماعيل بن

---

(١) وخالفهم أبو بلال الأشعري فرواه عن إسماعيل به موقوفاً، أخرجه الخرائطي في=

عياش،

وأحمد (٢٢٤٦٩)، وابن ماجه (٦١٩، ٩٢٣)، والفسوي في «المعرفة» (٣٥٥/٢) - ومن طريقه ابن عساكر في «التاريخ» (٣٠٥/١٨) - والبزار في

=«مساوئ الأخلاق» (٨١٦)، عن أحمد بن يحيى بن مالك السوسي، عن أبي بلال.
أما السوسي فنسبة إلى بلدة في الأهواز كما ذكره السمعاني (١٩٠/٧) وذكر أحمد هذا في المنتسبين إليها، نزل سامراء، وسئل عنه أبو حاتم فقال: «صدوق»، وأثنى عليه ابن خراش، وذكره ابن حبان في «الثقات» توفي سنة ٢٦٣.
انظر: «الجرح والتعديل» (٨٢/٢)، «الثقات» (٤٣/٨)، وتاريخ الخطيب (٤٤٤/٦).
وأما شيخه أبو بلال فكوفي اختلف في اسمه، فقيل: مرداس بن محمد، وقيل: محمد أو عبد الله، والصواب أن اسمه كنيته كما نقله عنه أبو حاتم، وهو: أبو بلال بن محمد بن الحارث بن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، وفرق بين أبي بلال الأشعري ومرداس بن محمد ابنُ حبان في «الثقات» فترجم لهما على الولاء فسمى الأول مرداساً وسكت عنه، وقال عن الثاني: «يغرب ويتفرد»، والصواب أنهما واحد كما بان من ترجمة ابن أبي حاتم له، وعلى هذا فأبو بلال هذا روى عنه أبو حاتم، وسكت عنه ابنه، وضعفه الدارقطني، ولينه الحاكم، وقال البيهقي: «لا يحتج به»، وقال: «ليس بالقوي»، فقول ابن القطان: «لا يعرف البتة» فيه ما فيه كما هو بينٌ، والأظهر أنه ضعيف إذا انفرد وكتابة أبي حاتم عنه قد تكون للاعتبار، وكلام أهل العلم الآخرين يدل على أنهما عرفوا حاله أكثر، فروايته عن إسماعيل بالوقف غير محفوظة.
انظر: «الجرح» (٣٥٠/٩)، «الثقات» (١٩٩/٩)، «السنن» للدارقطني (٢٢٠/١/ح٧١)، «السنن الكبرى» (٥٢/٩)، «الشعب» (١١١/٢)، «الموضح» (٤٢٧/٢)، «الميزان» (٥٠٧/٤/ت١٠٠٤٠)، «اللسان» (١٤/٦/ت٥٠).

«مسنده ـ الحمود» (٣٨٣)، والطوسي في «المستخرج» (٣٣٥)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (١٩/أ)، والطبراني في «مسند الشاميين» (١١١٣)، وأبو الشيخ الأصبهاني في «كتاب ذكر الأقران» (٢٣/أ)، وابن المقرئ في «المعجم» (٦٥) ـ ومن طريقه المزي (٣٩٣/١٢) ـ والخطابي في «غريب الحديث» (٦٣٦/١)، والخطيب في «تلخيص المتشابه» (٢٣٥/١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٢٩/٣)، وفي «الشعب» (١٠٦٧٠) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «التاريخ» (٣٠٤/١٨) ـ من طرق عن بقية بن الوليد، وعند الطبراني وغيره قال بقية: «قال لي شعبة: اسمعني يا أبا محمد؛ كيف حدثك حبيب بن صالح؟ فقلت: حدثني حبيب بن صالح، حدثني يزيد بن شريح، حدثني أبو حي المؤذن، حدثني ثوبان ..» فذكره،

وابن أبي عاصم في «الديات» (٢٠٠)، والطبراني في «مسند الشاميين» (١٠٤٢)، وابن حجر في «النتائج» (١٥٥/١) من طريق صفوان بن عمرو السكسكي بنحوه،

ثلاثتهم (إسماعيل، وبقية، وصفوان) عن حبيب بن صالح الحمصي[1].

---

(١) تصحف حبيب في «النتائج» إلى: صهيب.

٢ـ وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١٠٩٦) ـ ومن طريقه ابن حجر في «النتائج» (١٥٥/٢) ـ من طريق محمد بن الوليد الزُّبَيْدَيِّ، بنحوه.

كلاهما (حبيب، والزُّبَيْدَيُّ) عن يزيد بن شريح، عن أبي حيٍّ[1].

٣ـ والروياني (٦٥٠) فقال: نا علي بن شيبة، نا يحيى، نا إسماعيل بن عياش، عن أرطاة بن المنذر، عن أبي الأحوص حكيم بن عمير،

كلاهما (أبو حيٍّ، وحكيم) عن ثوبان رضي الله عنه.

الوجه الثاني:

أخرجه أحمد (٢٢٢٠٦، ٢٢٢٩٥، ٢٢٣٠٩) ـ ومن طريقه ابن قانع في «معجم الصحابة» (٧٢/أ)، والمزي في «تهذيب الكمال» (١٣٥/١١) ـ والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٢٩/٣) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «التاريخ» (٣٠٣/١٨) ـ وأخرجه ابن عساكر من طريق أخرى في «التاريخ» (٣٠٣/١٨ـ٣٠٤)، والسِّلَفِيُّ في «المشيخة البغدادية» (١١١/ب)، وذكره البخاري في «التاريخ

(١) وللحديث طريق أخرجه أبو القاسم علي بن إبراهيم بن العباس بن أبي الجِنِّ الخُشَنِيُّ في «الفوائد المنتخبة» (ج١٤/٢٣/أ) ـ بانتقاء الخطيب البغدادي ـ من طريق محمد بن حرب، عن أبي حيٍّ به بنحوه، وهذا الإسناد سقط منه رجل أو رجلان بين محمد وأبي حيٍّ، فإن محمداً لا يدركه بل هو يروي عن مثل الزُّبَيْدَيِّ، عن يزيد بن شريح، عنه، وقول الخطيب: «لا أعلم رواه غير حبيب بن صالح الحمصي، عن يزيد بن شريح الحضرمي عنه»، يستدرك عليه بما تقدم في التخريج من متابعة الزُّبَيْدَيِّ لحبيب.

الكبير» (٨/ ٣٤١) معلقاً عن عبد الله بن صالح كاتب الليث ووصله الطبراني في «المعجم الكبير» (٨/ ١٢٥/ ح٧٥٠٧) كلهم من طرق عن معاوية بن صالح، عن السَّفْر بن نُسَيْر، عن يزيد به أخصر منه، ورواية الطبراني، وابن عساكر نحوه[1].

الوجه الثالث:

أخرجه الحاكم (١/ ١٦٨)، والبيهقي في «السنن» (٣/ ١٢٩) من طريق شعيب بن إسحاق الأموي، عن ثور بن يزيد الحمصي، عن يزيد بن شُرَيْح به أخصر منه.

الوجه الرابع:

أخرجه أبو داود (٩١) من طريق أحمد بن علي النميري،

وأبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده في «الأمالي» (٣٠/أ)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ١٢٩) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «التاريخ» (١٨/ ٣٠٤) ـ

---

(١) وله وجه أخر عن معاوية بن صالح، رواه معن بن عيسى، عنه، عن السفر، عن يزيد ابن خمير، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، علقه الدارقطني في «العلل» (٨/ ٢٨٢) وَوَهَّمَ مَعْناً فيه، ورواه عبد الله بن رجاء الشيباني ـ وهو مقبول كما في «التقريب» (٣٣١٤) ـ عنه، عن ضمرة بن حبيب، عن أبي أمامة رضي الله عنه، أخرجه الطبراني في «الكبير» (٨/ ١٢٤/ ح٧٥٠٥) وهذا وجه لا يصح عن السفر أيضاً لعدم المتابع لراويه.

من طريق منصور بن زاذان الواسطي،

كلاهما (أحمد، ومنصور) عن ثور، عن يزيد به نحوه، وأحال أبو داود باللفظ.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على يزيد بن شريح، واختلف عليه على أربعة أوجه:

١ـ يزيد، عن أبي حيٍّ المؤذن، عن ثوبان ﷺ، عن النبي ﷺ.

٢ـ يزيد، عن أبي أمامة ﷺ، عن النبي ﷺ.

٣ـ يزيد، عن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ.

٤ـ يزيد، عن أبي حيٍّ، عن أبي هريرة ﷺ.

ويزيد هو: ابن شريح الحضرمي الحمصي.

ذكره البخاري فقال: «عن أبي أمامة وكعب سمع أبا حيٍّ المؤذن»[1]، ومثله قال أبو حاتم[2]، وسياقهما يدل على أن روايته عن أبي أمامة ﷺ ليست سماعاً، وكذا لم أقف على سماعه من أبي هريرة ﷺ.

---

(١) «التاريخ الكبير» (٨/٣٤١).

(٢) «الجرح والتعديل» (٩/٢٧١).

ويزيد ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الدارقطني: «يعتبر به».

وقال الذهبي مرة: «صالح الحديث»[1]، وقال أخرى: «ثقة»[2].

وقال ابن حجر: «مقبول» أي حيث يتابع وإلا فلين الحديث، ولكنه حسن هذا الحديث في «النتائج»[3]، فلعل رأيه تغير فيه[4].

ويظهر لي أن قوله في «التقريب» هو الصحيح في حاله، وهذا ما أفاده قول الدارقطني، وعلى هذا فلا يحتج بأفراده[5].

ورواه عنه الوجه الأول:

١ـ حبيب بن أبي موسى صالح الطائي، أبو موسى الشامي الحمصي.

وثقه يزيد بن عبد ربه الزُّبَيْدَيُّ[6]، والجوزجاني[7]، وذكره ابن حبان في الثقات.

قال أبو زرعة: «لا نعلم أحداً من أهل العلم طعن عليه في معنىً من

(١) «الميزان» (٤/٤٢٩/ت٩٧١٠).

(٢) «الكاشف» (٢/٣٨٤/ت٦٣١٦).

(٣) انظر: «التقريب» (٧٧٢٨)، «النتائج» (٢/١٥٦).

(٤) راجع ما سيأتي (ص ٦٧١).

(٥) انظر: «تهذيب الكمال» (٣٢/١٥٩/ت٧٠٠٢)، «التهذيب» (١١/٣٣٦/ت٦٤٢).

(٦) من ثقات الحمصيين كما في «التقريب» (٧٧٤٥) فهو بلدي الرجل ولذا ذكرت توثيقه.

(٧) «الميزان» (١/٤٥٥/ت١٧٠٧).

المعاني، وهو مشهور في بلده بالفضل والعلم، وشعبة في انتقاده وتركه الأخذ عن كل أحد يستعيد بقية حديث حبيب بن صالح».

وقال ابن حجر: «ثقة»[1].

٢ـ محمد بن الوليد الزُّبَيْدَيُّ، ثقة ثبت[2].

وهذا الوجه محفوظ عن يزيد بن شريح لثقة رواته.

ورواه عنه على الوجه الثاني:

السَّفْر بن نُسَيْر الأزدي الشامي الحمصي.

ذكره ابن حبان في «الثقات»[3]، وقال الدارقطني: «لا يعتبر به».

وقال ابن حجر: «ضعيف»[4]، وهو كما قال.

وهذا الوجه غير محفوظ عن يزيد بن شريح؛ لضعف راويه.

ورواه عنه على الوجه الثالث:

ثور بن يزيد بن زياد الكَلاعِي، أبو خالد الشامي الحمصي، ثقة ثبت

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (٥/٣٨١/ت١٠٩١)، «التهذيب» (٢/١٨٦/ت٣٤٠)، «التقريب» (١٠٩٨).

(٢) انظر (ص ٤٤٦).

(٣) (٦/٤٣٤).

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» (١١/١٣٤/ت٢٣٩٦)، «التهذيب» (٤/١٠٦/ت١٨٧)، «التقريب» (٢٤٣٤).

تكلم فيه للقدر[1].

وقد اختلف على ثور بن يزيد في هذا الحديث على ثلاثة أوجه تقدم منها اثنان في الاختلاف على يزيد بن شريح:

١ـ ثور، عن يزيد، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٢ـ ثور، عن يزيد، عن أبي حيٍّ، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٣ـ ثور، عن شرحبيل بن مسلم، عن أبي حيٍّ، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

فرواه عن ثور على الوجه الأول وهو الثالث عن يزيد:

شعيب بن إسحاق الأموي، وهو ثقة[2].

ورواه عن ثور على الوجه الثاني وهو الرابع عن يزيد:

١ـ أحمد بن علي النميري، وهو صدوق[3].

٢ـ منصور بن زاذان الواسطي، وهو ثقة ثبت[4].

ورواه عن ثور على الوجه الثالث:

عيسى بن يونس السبيعي ـ وهو ثقة[5] ـ وروايته علقها الدارقطني في

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (٤/٤١٨/ت٨٦٢)، «التهذيب» (٢/٣٣/ت٥٧)، «التقريب» (٨٦١).

(٢) انظر: «التهذيب» (٤/٣٤٧/ت٥٨٣)، «التقريب» (٢٧٩٣).

(٣) انظر: «التهذيب» (١/٦٢/ت١٠٩)، «التقريب» (٨٢).

(٤) انظر: «التهذيب» (١٠/٣٠٦/ت٥٣٥)، «التقريب» (٦٨٩٨).

(٥) انظر ترجمته (ص ٦٠١).

«العلل» ووَهَّمهُ في قوله: «شرحبيل بن حسنة»[1].

فالمحفوظ عن ثور بن يزيد الوجهان الأولان لثقة رواتهما، وكذا هو محفوظ عن يزيد بن شريح لثقة راويه عنه.

فهذا الحديث مداره على يزيد بن شريح، والمحفوظ عنه ثلاثة أوجه:

١ـ فرواه حبيب بن صالح الحمصي، ومحمد بن الوليد الزُّبَيْدَيُّ، عنه، عن أبي حيٍّ المؤذن، عن ثوبان ﵁، عن النبي ﷺ.

٢ـ ورواه ثور، عنه، عن أبي هريرة ﵁، عن النبي ﷺ.

٣ـ ورواه ثور، عنه، عن أبي حيٍّ، عن أبي هريرة ﵁، عن النبي ﷺ.

فالترمذي ﵀ حسن حديث ثوبان ﵁ وقال عن الوجه الأول: «وكأن حديث يزيد بن شريح، عن أبي حيٍّ المؤذن، عن ثوبان في هذا أجود إسناداً وأشهر».

وقال البخاري ﵀ عن الوجه الأول أيضاً: «أصح ما يروى في هذا الباب هذا الحديث»[2].

ويفهم من صنيع الدارقطني ﵀ أنه يرى الوجه الأول عن يزيد أصح

---

(١) «العلل» (٨/٢٨١).

(٢) «الأدب المفرد» (٣٦٣).

من غيره[1].

والمتأمل للاختلاف يرى أن الأقرب من هذه الأوجه هو الوجه الأول كما ذكره الأئمة لما يلي:

١ـ اختلاف قول ثورٍ وروايته يدل على شيءٍ ما في ضبطه له، فتارة أدخل أبا حيٍّ المؤذن بين يزيد وأبي هريرة رضي الله عنه، وتارة لم يذكره، أما رواة الوجه الأول فقد اتفقوا على سياقته على سواء، وجوّد بقية بن الوليد سماع رواته بعضهم من بعض.

٢ـ هذا الإسناد شاميٌّ ثم حمصيٌّ المخرج، وقد اشتهر بين أهل العلم أنها سُنَّةٌ انفرد بها أهل الشام، قال أبو داود: «هذا من سنن أهل الشام لم يشركهم فيها أحد»، فإذا كان كذلك فما لأبي هريرة رضي الله عنه في هذا الحديث مدخلٌ إذ لو كان محفوظاً لم يخف على أصحابه الحفاظ.

أما حكم هذا الإسناد فتقدم أن الترمذي رحمه الله حسّن حديث ثوبان، وليس بخاف مراده بالحَسَنِ، وحسنه البغوي في «شرح السنة» (١٣٠/٣).

وأما الحافظ ابن حجر فحسّن الحديث على الوجه الأول[2] وهذا جارٍ على الاصطلاح المعروف، وقد تقدم أنه حكم على يزيد بن شريح بأنه

---

(١) انظر كلامه بتمامه في «العلل» (٢٨٠/٨).

(٢) «النتائج» (١٥٦/٢).

مقبول فلعله تغير حكمه عليه، ويبعد أن يكون حسنه كما فعله محقق «الشعب» معتبراً رواية أبي هريرة، وأبي أمامة رضي الله عنهما شواهد له، وتعقب بذلك تضعيف الشيخ الألباني للحديث في «ضعيف الجامع» (٦٣٤٩)، فإن ابن حجر أشار في «النتائج» إلى أن حديث أبي هريرة، وأبي أمامة رضي الله عنهما إنما هي وجوه اختلاف على بعض رواة حديث ثوبان رضي الله عنه وهذا هو التحقيق، وللأسف أن ما سلكه محقق «الشعب» يكثر وقوعه عند كثيرٍ ممن يشتغل بهذه الصناعة ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وقد طعن ابن المنذر فيما يُروى عن النبي ﷺ في هذا الباب، واستدل بمثل دعائه ﷺ بعد تكبيرة الإحرام، وبين السجدتين، وكان دعائه ﷺ بمثل هذا حال كونه إماماً بالناس[١]، ومن يُحَسِّن الحديث يحمل النهي على ما يجهر به الإمام من الدعاء[٢].

والراجح ـ فيما يظهر لي ـ أن حديث ثوبان رضي الله عنه ضعيفٌ لتفرد يزيد بن شريح به، ويزيدٌ لين الحديث، ولم يتابع على حديثه.

فإن قيل: قد تقدم في تخريج طرق الوجه الأول أن الروياني روى الحديث من طريق آخر فقال: «نا علي بن شيبة، نا يحيى، نا إسماعيل بن

---

(١) «الأوسط» (٤/٢٣٦).

(٢) «النتائج» (٢/١٥٧)، وانظر شرح العراقي (٤٧/ب).

عياش، عن أرطاة بن المنذر، عن أبي الأحوص حكيم بن عمير، عن ثوبان رضي الله عنه» به، فما الجواب عن ترك الاعتداد في تقوية الحديث بهذه المتابعة؟

فالجواب: أن المانع في نظري أمور:

الأول: غرابة هذا الإسناد، فلم أقف على أحد تابع علي بن شيبة على هذا الإسناد مع تأخر طبقته، وعلي بن شيبة هو أخو الحافظ يعقوب بن شيبة السدوسي، وهو بصري نزل مصر، وبها سمع منه الروياني[1]، ترجمه الخطيب وذكر أن المصريين وغيرهم رووا عنه أحاديث مستقيمة[2]، فهذا المقدار من الثناء يدلك على أنه ليس واسع الرواية، ولا هو من الحفاظ المكثرين، فهذا انفراد شديدٌ من غير حافظٍ.

الثاني: شيخه هو: يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري الإمام الثقة الثبت[3]، فكيف يخفى مثل هذا على أصحابه مع كثرتهم؟!

الثالث: إذا تأملت طرق الحديث عن إسماعيل بن عياش، ثم عن شيخه حبيب بن صالح، ثم عن شيخه يزيد بن شريح، ثم عن شيخه أبي حيٍّ رأيت المشهور عند الشاميين وغيرهم ممن رووا هذا الحديث هو هذا

---

(١) (ح٥١٨).

(٢) انظر: «تاريخ بغداد» (١٣/٣٩٣).

(٣) تقدمت ترجمته (ص ٤٣٣).

الإسناد، ولو حفظوه من وجه آخر عن ثوبان ﷺ فكيف وقع للغرباء بمثل هذا الإسناد وخفي عليهم؟!

الرابع: لو سلمنا سلامة الإسناد إلى أبي الأحوص حكيم بن عمير الحمصي فإن في حاله نظراً، فقد ذكره ابن خلفون في «الثقات»، وقال ابن سعد: «كان معروفاً قليل الحديث»، وقال أبو حاتم: «لا بأس به»، وقال ابن عساكر: «بلغني أن محمد بن عوف سئل عن الأحوص بن حكيم فقال: ضعيف الحديث، وأبوه شيخ صالح»، وهذا التضعيف لعله مستند الحافظ ابن حجر حين وصفه بقوله: «صدوق يهم»[1]، وقد تبين أنه جرح لم يتصل إسناده فلا يحتج به.

فتبين أنه لا بأس به كما قال أبو حاتم، وقد اختار الذهبي وصفه بالصدوق[2]، لكن من تأمل حديثه رآه كثير الإرسال على عادة الشاميين وهو سِمَةٌ في حديثهم كما هو معروف، فلم أقف لحكيم على تصريح بالسماع من ثوبان ﷺ، بَلْهَ لم أجد له غير هذا الحديث عنه، فالذي تطمئن إليه النفس أن إسناده مرسل هذا لو سلم السند إليه كما تقدم ذكره.

وبناء على ما تقدم فالحديث ضعيف لما سبق بيانه، والمتابعة عند

---

(١) «التقريب» (١٤٧٦).

(٢) «الكاشف» (١/٣٤٧/ت ١٢٠٤).

الروياني غريبة الإسناد جداً فلا تصلح للترقية، لكن النهي عن الصلاة حال الحقن صح من وجه آخر:

فأخرج مسلم (٥٦٠) من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ قال: (لا صلاة بحضرة طعام، ولا وهو يدافعه الأخبثان).

الحكم على الحديث:

حديث يزيد بن شريح ضعيفٌ لتفرد يزيدٍ به وهو لين الحديث، والنهي عن الصلاة حال الحقن صح عند مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها.

* * *

بابُ ما جاءَ في مَنْ أَمَّ قَوْماً وَهُمْ لَهُ كارِهونَ(١)

٣٨ـ حَدَّثَنا عَبْدُ الأعْلى بنُ واصِلِ [ابن عَبْدِ الأعْلى](٢) الكُوفِيُّ، حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بنُ القاسِمِ الأسَدِيُّ، عَنِ الفَضْلِ بنِ دَلْهَمٍ، عَنِ الحَسَنِ قالَ: سَمِعْتُ أنَسَ بنَ مالِكٍ يَقولُ: لَعَنَ رَسولُ اللَّهِ ﷺ ثَلاثَةً: رَجُلٌ(٣) أَمَّ قَوْماً وَهُمْ لَهُ كارِهونَ، وَامْرَأَةٌ باتَتْ وَزَوْجُها [عَلَيْها](٤) ساخِطٌ، وَرَجُلٌ سَمِعَ حَيَّ عَلى الفَلاحِ ثُمَّ لَمْ يُجِبْ.

قالَ أبو عيسى: حَديثُ أنَسٍ لا يَصِحُّ، لأنَّهُ قَدْ رُوِيَ هذا(٥) عَنِ الحَسَنِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلٌ(٦).

التخريج:

هذا الحديث مداره على الحسن البصري، واختلف عليه على وجهين:

---

(١) «الأصل» (٣٠/أ)، «ظ» (ج٣/١٣/ب)، «أ» (٤٧/أ)، «م» (٤٠/ب)، «ت» (٤٤/أ)، «ل» (٦٥/أ)، «ط» (٢/١٩١/ح٣٥٨).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من: «أ» و«ط».

(٣) هكذا في كل النسخ بالرفع على الاستئناف فتكون خبراً لمبتدأ محذوف، وذكر الشيخ أحمد في «ط» أنه وقع في بعض النسخ بالنصب، فهو بدل من قوله: ثلاثةً.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: «م».

(٥) بعده في «ط»: الحديث.

(٦) في «ت»: مرسلاً.

١ـ الحسن، عن أنس ﷺ، عن النبي ﷺ.

٢ـ الحسن، عن النبي ﷺ مرسلاً.

الوجه الأول:

أخرجه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٧٤٤)، وفي «الموضوعات» (٢/ ٩٩) من طريق الترمذي به بمثله.

الوجه الثاني:

أخرجه عبد الرزاق (٣٨٩٣، ٣٨٩٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ١٢٨) من طريق قتادة بن دعامة السدوسي، ولفظ عبد الرزاق: «من أم قوماً وهم له كارهون لم تجاوز صلاته تَرْقُوتَه»، ولفظ البيهقي نحوه وفيه زيادة.

وأخرجه عبد الرزاق (٣٨٩٥) من طريق إسماعيل بن مسلم المكي، بمثل اللفظ الذي ذكره الترمذي.

وابن أبي شيبة (١/ ٤٠٧) من طريق أبي عُبَيْدة النَّاجِي، بمثله.

وأخرجه أيضاً في الموضع السابق من طريق هشام بن حسان بنحو لفظ الترمذي إلا أنه قال بدل الجملة الأخيرة: والعبد إذا أَبِقَ حتى يرجع إلى مولاه.

أربعتهم (قتادة، وإسماعيل، والناجي، وهشام) عن الحسن به.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على الحسن البصري، واختلف عليه على وجهين:

١ـ الحسن، عن أنس رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

٢ـ الحسن، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً.

والحسن هو: ابن أبي الحسن يسار، أبو سعيد البصري، أحد أئمة التابعين وفضلائهم، كان يرسل كثيراً ويدلس، لكن أثنى بعض الأئمة على مراسيله فقال علي بن المديني: «مرسلات الحسن التي رواها عنه الثقات صحاح، ما أقل ما يسقط منها»، وقال أبو زرعة: «كل شيء قال الحسن: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، وجدت له أصلاً ثابتاً، ما خلا أربعة أحاديث».

لكن الملحوظ في الحسن رحمه الله أنه كان يَتَسَهَلُ في الأخذ، فقد قال ابن عون: «قلت له: عمن تحدث هذه الأحاديث»؟ قال: «عنك، وعن ذا، وعن ذا»، ولعل هذا هو الذي أومأ إليه الدارقطني بقوله: «مراسيله فيها ضعف».

وهذا التَسَهُّل المشار إليه في الأخذ يوجب ـ فيما يظهر ـ توقفاً فيما لم يوقف على تصريحه بالسماع، على أني لا أرى العنعنة وحدها دليلاً على وقوع التدليس وفرق كبير بين الأمرين، وقد عده العلائي في الثالثة من مراتب المدلسين، وأما ابن حجر فعده في ثانيتهم(١)، ويظهر لي أن قول العلائي أرجح

---

(١) انظر: «جامع التحصيل» (١١٣)، «التعريف» (١٠٢/ت٤٠).

لإكثار الحسن البصري من التدليس، لاسيما تدليس الإسناد[1].

ورواه عنه على الوجه الأول:

الفضل بن دَلْهَم الواسطي البصري، لين تفرد وكيع بن الجراح بتوثيقه، وحديثه عن الحسن البصري أضعف من غيره، ورمي بالاعتزال[2].

فهذا الوجه غير محفوظ عن الحسن لضعف راويه[3].

ورواه عنه على الوجه الثاني:

١ـ قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي، أبو الخطاب البصري، أحد الحفاظ الكبار، وذكره جمع من الحفاظ بالتدليس، وعده ابن حجر في المرتبة الثالثة[4]، ورواية شعبة عنه ليس فيها تدليس، وثبت عنه القول بالقدر خلافاً لأبي داود[5].

ولم أقف لقتادة على تصريح بالسماع، وقد أشرت سابقاً أن العنعنة

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (٦/٩٥/ت١٢١٦)، «التهذيب» (٢/٢٦٣/ت٤٨٨).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٣/٢٢٠/ت٤٧٣٣)، «التهذيب» (٨/٢٧٦/ت٥٠٥).

(٣) والراوي عنه وهو: محمد بن القاسم الأسدي؛ قال عنه ابن حجر في «التقريب» (٦٢٢٩): «كذبوه»، فإن صح له طريق آخر عن الفضل، فالفضل ضعيف.

(٤) «التعريف» (١٣٦/ت٩٢).

(٥) «السير» (٥/٢٦٩)، وانظر: أبو زرعة (٢/٦١٥/ت٩٩)، «تهذيب الكمال» (٢٣/٤٩٨/ت٤٨٤٨)، «التهذيب» (٨/٣٥١/ت٦٣٥)، «التقريب» (٥٥١٨).

ليست دليلاً بمجردها على ارتكاب التدليس، وقد توبع قتادة على روايته.

٢ـ إسماعيل بن مسلم المكي، أبو إسحاق البصري.

ضعيف باتفاق الأئمة لسوء حفظه واضطرابه في الرواية، وروايته المناكير من غير تهمة بالكذب، واختلف في كتابة حديثه، والأرجح أن حديثه غير صالح للمتابعة، فإن نوزع في هذا فلا ينبغي أن يكون حديثه عن الحسن البصري خاصة محل نزاعٍ لأن الإمام أحمد نص على نكارته(١).

٣ـ أبوعبيدة بكر بن الأسود الناجي.

ضعيف باتفاق الأئمة وانفرد يحيى بن كثير بتكذيبه، ورده ابن عدي فقال: «ما أرى في حديثه من المنكر ما يستحق به التكذيب»(٢).

٤ـ هشام بن حسان البصري، ثقة(٣).

فهذا الحديث مداره على الحسن البصري، واختلف عليه على وجهين:

١ـ فرواه الفضل بن دَلْهم، عنه، عن أنس رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

٢ـ ورواه قتادة السدوسي، وإسماعيل بن مسلم، وأبوعبيدة الناجي،

---

(١) انظر تهذيب الكمال (٣/١٩٨/ت٤٨٣)، التهذيب (١/٣٣١/ت٥٩٨)، التقريب (٤٨٤).

(٢) انظر: «السنن» للدارقطني (٢/١٤٤/ح٢٤)، «اللسان» (٢/٤٧/ت١٧٤).

(٣) انظر (ص ٢٩٤).

وهشام بن حسان، عنه، عن النبي ﷺ مرسلاً.

فالترمذي رحمه الله أعل الحديث الموصول بالمرسل، على أن الترمذي رحمه الله غمز إسناد الموصول ويحتمل أنه لمكان محمد بن القاسم الأسدي، وقد أشرت إلى هذا سابقاً[1].

وقال العراقي عن حديث أنس رضي الله عنه: «لا يصح»[2].

أما الوجه الثاني فهو صحيح عن الحسن البصري، لكنه مرسل، وبعض ألفاظه جاءت من وجوه أخر:

أما الإمامة، ومبيت المرأة؛ فأخرج ابن ماجه (٩٧١)، والطوسي في «المستخرج» (٣٣٦) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: (ثلاثة لا ترتفع صلاتهم فوق رؤسهم شبراً: رجل أم قوماً وهم له كارهون، وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط..).

قال العراقي: «إسناده حسن»[3].

وأما صلاة العبد الآبِقِ الواردة في لفظ هشام بن حسان، فأخرج مسلم (٧٠) عن جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: (إذا أَبِقَ

---

(١) انظر: (ص ٦٧٩/حا ٣).

(٢) شرح الترمذي (٤٨/ب).

(٣) المصدر السابق.

العبدُ لم تقبل له صلاة).

الحكم على الحديث:

الحديث من الوجه الأول ضعيف جداً، ومن الوجه الثاني مرسل، وصح بعضه من وجوه أخر.

*   *   *

بابٌ مِنْهُ(١)

٣٩ـ .. حَدَّثَنا [بذلِكَ](٢) عبد اللَّهِ بنُ أبي زيادٍ، حَدَّثَنا شَبَابَةُ ابنُ سَوَّارٍ، حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بنُ طَلْحَةَ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ ثابتٍ، عَنْ أنَسٍ قالَ: صَلَّى رَسولُ اللَّهِ ﷺ في مَرَضِهِ خَلْفَ أبي بَكْرٍ قاعِداً في ثَوْبٍ مُتَوَشِّحاً بهِ.

[قالَ أبو عيسى](٣): وَهكذا(٤) رَواهُ يَحْيى بنُ أيُّوبَ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ ثابتٍ، عَنْ أنَسٍ.

وَقَدْ رَواهُ غَيْرُ واحِدٍ عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أنَسٍ، وَلَمْ يَذْكُروا فيهِ: عَنْ ثابتٍ، وَمَنْ ذَكَرَ فيهِ: عَنْ ثابتٍ؛ فَهو أصَحُّ.

التخريج:

هذا الحديث مداره على حميد الطويل، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

---

(١) «الأصل» (٣٠/ب)، «ظ» (ج٣/١٣/ب)، «أ» (٤٧/ب)، «م» (٤١/أ)، «ت» (٤٤/ب)، «ل» (٦٥/ب)، «ط» (٢/١٩٧/ح٣٦٣).

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: «أ»، «ط».

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من: «ظ»، «م»، «ت»، «ل»، وفي «أ» قال: فقط.

(٤) في «أ»: هكذا.

١ـ حميد، عن ثابت، عن أنس بن مالك ﷺ.

٢ـ حميد، عن أنس بن مالك ﷺ.

ومما لم يذكره الترمذي ﷺ:

٣ـ حميد، عن أيوب السَّخْتِياني، عن أنس ﷺ.

الوجه الأول:

١ـ رواية محمد بن طلحة اليامي:

أخرجها البزار في «مسنده ـ الحلواني» (٢٥٧) عن رِزْقِ الله بن موسى الناجي، عن شَبَابَة به، أخصر منه.

٢ـ رواية يحيى بن أيوب:

أخرجها البزار في «مسنده ـ الحلواني» (٢٥٨، ٢٥٩)، والسَّرَّاج في «مسنده» (ج٣/٤٥/ب) ـ ومن طريقه الضياء في «المختارة» (١٧٠٩) ـ والطحاوي في «شرح المعاني» (٤٠٦/١)، وفي «شرح مشكل الآثار» (٤٢١٣، ٥٦٤٩)، والبيهقي في «المعرفة» (٥٧٠٢)، وفي «دلائل النبوة» (١٩٢/٧)، والضياء في «المختارة» (١٧٠٨) من طرق عن يحيى بن أيوب نحوه، وفي رواية «الدلائل» و«المختارة» زيادة، ولم يسق البزار لفظه.

٣ـ والسَّرَّاج في «مسنده» (ج٣/٤٥/أ) ـ ومن طريقه الضياء في «المختارة» (١٧٠٧) ـ وابن حبان (٢١٢٥)، والبيهقي في «الاعتقاد» (ص ٤٧٢)، والضياء

في «المختارة» (١٧٠٦) من طريق سليمان بن بلال نحوه،

ثلاثتهم (محمد، ويحيى، وسليمان) عن حميد الطويل[1]، عن ثابت، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

الوجه الثاني:

١ـ أخرجه عبد الرزاق (١٣٦٧) عن عبد الله بن عمر العمري بمعناه،

٢ـ وابن سعد (١/٤٦٢)، وابن المنذر في «الأوسط» (٤/٢٠٤/ح٢٠٤١)، والآجري في «الشريعة» (١٣٠٥) من طريق أنس بن عياض الليثي نحوه،

٣ـ وابن سعد (١/٤٦٢) من طريق مِنْدَلِ[2] بن علي مختصراً،

٤ـ وأحمد (١٢٦٣٨) ـ ومن طريقه الضياء في «المختارة» (١٩٦٨) ـ والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (١١١/ب)، والنسائي في «المجتبى» (٧٨٥)، وفي «السنن الكبرى» (٨٦٠) ـ وعنه الطحاوي في «مشكل الآثار»

---

(١) وأخرج أحمد (١٣٥٨٢) عن يزيد بن هارون قال: «أخبرنا حميد الطويل، عن ثابت البناني قال: بلغنا أن النبي ﷺ صلى خلف أبي بكر في وجعه الذي مات فيه قاعداً متوشحاً بثوب ـ قال: أظنه قال: برداً ـ ثم دعا أسامة فأسند ظهره إلى نحره، ثم قال: «يا أسامة ارفعني إليك»، قال يزيد: وكان في الكتاب الذي معي: عن أنس، فلم يقل: عن أنس وأنكره، وأثبت ثابتاً».

والظاهر لي أن إنكار حميد ذكر أنس رضي الله عنه هنا لما فيه من الزيادة في المتن فكأنه حديث آخر.

(٢) ميمه مثلثة.

(٤٢١٤) - وأبو يعلى (٣٧٣٤، ٣٨٨٤)، وابن خزيمة في «حديث علي بن حجر» (٧٥)، والآجري في «الشريعة» (١٣٠٤)، والضياء في «المختارة» (١٩٧٢) من طرق عن إسماعيل بن جعفر ابن أبي كثير نحوه،

٥- وأحمد (١٣٢٨٣) - ومن طريقه الضياء في «المختارة» (١٩٦٦) - والدولابي في «الكنى» (٢/٢٤)، والضياء في «المختارة» (١٩٦٩) من طريق سفيان بن سعيد الثوري نحوه،

٦- وأحمد (١٣٤٦٩) - ومن طريقه الضياء (١٩٦٧) - عن عبد الوهاب ابن عبد المجيد الثقفي نحوه،

٧- وأحمد (١٣٥٨١)، والدمياطي في «معجمه» (٤٦/أ) من طريق علي بن عاصم نحوه،

٨ - وأبو يعلى (٣٧٥١)، والحربي في «الفوائد» (٧٤)، والضياء (١٩٧٠) من طريق المعتمر بن سليمان، ولفظ أبي يعلى، والحربي أخصر منه، ولفظ الضياء نحوه،

٩- وأبو نعيم في ذكر أخبار أصفهان (١/١٧٦) من طريق عاصم بن علي، عن شعبة مختصراً،

١٠- والبيهقي في «الدلائل» (٧/١٩٢) من طريق محمد بن جعفر بن أبي كثير نحوه،

كلهم (العمري، وأنس، ومِنْدَلُ، وإسماعيل، وسفيان، وعبد الوهاب، وعلي، والمعتمر، وشعبة، ومحمد) عن حميد به، وصرح عند البيهقي في «الدلائل» بالسماع من أنس رضي الله عنه.

الوجه الثالث:

أخرجه أبو نعيم في «ذكر أخبار أصبهان» (١/١٧٨) قال: حدثنا أبو إسحاق بن حمزة، ثنا أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سعيد، ثنا إبراهيم بن كوفي الحبال، ثنا عبد الوهاب الخفاف، ثنا حميد الطويل، عن أنس، قال: قلت أسمعته من أنس؟ قال: لا، ولكن حدثناه أيوب، عن أنس.

والحديث أخرجه ابن أبي شيبة (١/٣١١) ـ وعنه أبو يعلى (٤٠٣٠)، ومن طريق أبي يعلى أخرجه الضياء (٢٣٠٩) ـ وأبو حامد محمد بن هارون الحضرمي في «الفوائد الحسان» (١٦٦/أ)، وأبو الشيخ في «طبقات أصبهان» (٩٦٠) ـ وعنه أبو نعيم في «ذكر أخبار أصبهان» (١/١٦٤، ٣٥٥) ـ من طريق عاصم بن سليمان الأحول مختصراً، وليس في روايته ذكر الصلاة خلف أبي بكر[١]،

والطبراني في «الأوسط» (٥٧٣٤) من طريق محمد بن بلال، عن عمران

---

(١) وقع في رواية عاصم اختلاف في رفع الحديث؛ انظر: «العلل» للدارقطني (٤/١٨/أ).

القطان، عن قتادة نحوه،

والآجري في «الشريعة» (١٣٠٨) من طريق حمدون بن عباد، عن شبابة، عن خارجة بن مصعب، والمغيرة بن مسلم عن يونس بمعناه وفيه زيادة،

والخطيب البغدادي في «المؤتنف» (ج١٨/٢٨/ب) من طريق عبد الحكم ابن ذكوان السدوسي نحوه،

أربعتهم (عاصم، وقتادة، ويونس، وعبد الحكم) عن أنس رضي الله عنه(١).

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على حميد الطويل، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ـ حميد، عن ثابت، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

٢ـ حميد، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

---

(١) **تنبيه**: أخرج أحمد (١٣٧٨٩)، والترمذي في «الشمائل» (٥٩)، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (١١١/ب)، والبزار في «مسنده ـ الحلواني» (٧٤)، وأبو يعلى (٢٧٨٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/٢٦٣)، والبيهقي في «الدلائل» (٧/١٩٢) من طريق حبيب ابن الشهيد، عن الحسن البصري وفيه الصلاة في ثوب واحد، وأنه ﷺ صلى بالناس، ولفظ البزار أخصر، وأحال الحارث باللفظ، وهذا الحديث من طريق الحسن البصري يروى على وجهين، فالأول: من طريق حماد بن سلمة، عن حبيب، عن الحسن، عن أنس رضي الله عنه، والثاني: من طريق حماد، عن حميد، عن الحسن مرسلاً، وكثيراً ما يقرن الرواة بين الإسنادين فوقع لبعضهم فيه اضطراب لمن تأمله فنبهت عليه وذكرته اختصاراً.

٣ـ حميد، عن أيوب السَّخْتِياني، عن أنس ﷺ.

وحميد هو: ابن أبي حميد الطويل، أبو عُبَيْدَةَ الخُزاعِي البصري، من ثقات التابعين، ذكره بالتدليس: ابن سعد، والبخاري[١]، وابن حبان، وابن عدي، بل قال ابن خراش: «في حديثه شيء، يقال إن عامة حديثه عن أنس إنما سمعه من ثابت»، وعده ابن حجر في الثالثة، وعليه فلا بد من تصريحه بالسماع[٢].

فأما سماعه من أنس ﷺ خاصة فإنه ثابت في الجملة، قال شعبة: «لم يسمع حميد من أنس إلا أربعة وعشرين حديثاً، والباقي سمعها من ثابت، أو ثَبَّتَهُ فيها ثابت»، لكن اختلف فيما يرويه عن أنس ﷺ بالعنعنة خاصة، هل يقبل مطلقاً أم لا، فقال البرديجي: «وأما حديث حميد فلا يحتج منه إلا بما قال: حدثنا أنس».

وبعضهم قبلها مطلقاً، لأنه قد علمت الواسطة بينه وبين أنس ﷺ، وهذا قول العلائي، وذكر ابن حجر أن حديثه عن أنس ﷺ ربما رواه عن قتادة أيضاً[٣]، وقتادة مدلس، فإطلاق القول بأن ما لم يسمعه من أنس فقد

---

(١) «العلل الكبير» (١/٣٧٦).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (٧/٣٥٥/ت١٥٢٥)، «التهذيب» (٣/٣٨/ت٦٥)، «التعريف» (١٣٣/ت٧١).

(٣) «التعريف» (١٣٣/ت٧١).

سمعه من ثابت فيه نظر، فإن جاز أن يكون تَحمّل شيئاً عن قتادة فقد صار محتملاً أن يكون حمل عن غيرهما.

والذي ترجح لي أن قول البرديجي أولى من قول من قبل حديثه الذي لم يصرح فيه بالسماع مطلقاً لما تقدم والله أعلم.

ورواه عنه على الوجه الأول:

١ـ محمد بن طلحة بن مصرف اليَامِيُّ، قال ابن حجر: «صدوق له أوهام»[١].

٢ـ يحيى بن أيوب الغَافِقِيُّ، أبو العباس المصري، ثقة إن حدث من كتابه، وإن حدث من حفظه فلا بأس به لأنه يخطئ ويضطرب في حديثه[٢].

٣ـ سليمان بن بلال التَّيْمِيُّ، ثقة[٣].

---

(١) انظر: الدوري (٥٢٢/٢)، الدارمي (ت ٧٦٥)، «الكامل» (٢٣٦/٦)، «تهذيب الكمال» (٤١٧/٢٥/ت٥٣١٣)، «التهذيب» (٢٣٨/٩/ت٣٧٩)، «التقريب» (٥٩٨٢).

(٢) انظر: «الثقات» للعجلي (٣٤٧/٢/ت١٩٦٢)، «العلل الكبير» (٣٥٠/١)، «السنن الكبرى» للنسائي(١٠١٩٧)، «الكامل» (٢١٧/٧)، «السنن» للدارقطني (١٧١/٢/ح١)، «تهذيب الكمال» (٢٣٣/٣١/ت٦٧٩٢)، «التهذيب» (١٨٦/١١/ت٣١٥)، «الجامع في الجرح والتعديل» (٢٨٣/٣).

(٣) انظر ترجمته (ص ١٩١).

ورواه عنه على الوجه الثاني :

١ـ عبد الله بن عمر العمري ، ضعيف[1].

٢ـ أنس بن عياض الليثي ، ثقة[2].

٣ـ مِنْدَل[3] بن علي العَنَزِيُّ، ضعيف[4].

٤ـ إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري الزُّرَقِيُّ مولاهم ، أبو إسحاق المدني ، ثقة ثبت[5].

٥ـ سفيان بن سعيد الثوري ، إمام حجة باتفاق[6].

٦ـ عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت الثقفي ، أبو محمد البصري ، ثقة كما ذهب إليه الجمهور ، وقد اختلط آخر عمره رحمه الله لكن الناس حجبوا عنه ، وقد رأى بعض المحدثين كعمرو بن علي الفلاس اختلاطه الشديد لكن لم يطل ذلك حتى حجب ، وعليه فلا يضر اختلاطُهُ حديثَهُ كما قال الذهبي وغيره[7] ،

---

(١) انظر ترجمته (ص ٤٧٩).

(٢) انظر ترجمته (ص ٦٠٠).

(٣) بتثليث الميم.

(٤) انظر ترجمته (ص ١٠٥٧).

(٥) انظر : «تهذيب الكمال» (٣/٥٦/ت٤٣٣)، «التهذيب» (١/٢٨٧/ت٥٣٣).

(٦) انظر ترجمته (ص ٢١٨).

(٧) انظر : «العلل الكبير» (١/٢١٩)، «تهذيب الكمال» (١٨/٥٠٣/ت٣٦٠٤)، «الميزان»=

وأما إشارة ابن سعد إلى ضعفٍ في عبد الوهاب فقد حمله ابن حجر على ما ذُكر من الاختلاط[١]، فإن صح هذا وإلا فإني لم أجد لابن سعد متابعاً.

٧ـ علي بن عاصم بن صهيب الواسطي، ضعيف[٢].

٨ـ المعتمر بن سليمان التيمي، ثقة[٣].

٩ـ شعبة بن الحجاج العتكي، إمام حجة باتفاق[٤]، والراوي عنه وهو: عاصم بن علي صدوق ربما وهم[٥]، وفي الإسناد إليه بعض من لم أقف على حاله أو ترجمته، ولو سلم إلى عاصم ففي النفس من انفراده دون الحَفَظَةِ من أصحاب شعبة به، فليس أقل من الاحتزار بوصفه بالغرابة من حديث شعبة.

١٠ـ محمد بن جعفر بن أبي كثير، ثقة[٦].

=(٢/٦٨٠)، «التهذيب» (٦/٤٤٩/ت٩٣٤)، «فتح المغيث» (٤/٣٨١).

(١) «الهدي» (٤٢٢).

(٢) انظر ترجمته (ص ١٧١).

(٣) انظر ترجمته (ص ٢٨١).

(٤) انظر ترجمته (ص ٢٤٠).

(٥) انظر ترجمته (ص ٥٤٦)، وقد علق الدارقطني في «العلل» (١٢/٥١) روايته عن إسماعيل بن جعفر، ولم أقف على روايته عن إسماعيل.

(٦) انظر ترجمته (ص ٢٢١).

ورواه عنه الوجه الثالث:

عبد الوهاب بن عطاء الخفّاف، صدوق ربما أخطأ[1]، لكن في الإسناد إليه: إبراهيم بن كوفي الحَبّال؛ لم أقف على ترجمته، ولم أقف على من تابعه عليه، ومن دونه وفوقه حفاظ، وأيوب رأى أنساً رضي الله عنه ولم يسمع منه، ذكره أبو حاتم[2]، فالأظهر أنه وجه غير محفوظ، على أن عبد الوهاب اختلف عليه في هذا الحديث فهذا وجه، وعنه رواية على الوجه الأول علقها الدارقطني في «العلل»[3] ولم أقف عليها مسندة.

فهذا الحديث مداره على حميد الطويل، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ـ فرواه محمد بن طلحة، ويحيى بن أيوب، وسليمان بن بلال، عنه، عن ثابت، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

٢ـ ورواه أنس بن عياض، وإسماعيل بن جعفر، والثوري، وعبد الوهاب الثقفي، والمعتمر بن سليمان، ومحمد بن جعفر وغيرهم، عنه، عن أنس بن

(١) انظر ترجمته (ص ١٧١).

(٢) «المراسيل» (ت٣٩).

(٣) «العلل» (١٢/ ٥١).

مالك رضي الله عنه.

٣ـ وروي عن حميد، عن أيوب السَّخْتِياني، عن أنس رضي الله عنه، ولم يثبت هذا الوجه عنه.

وقد اختلف أهل العلم في الترجيح بين الوجهين الأولين على قولين:

الأول: ترجيح الوجه الأول، وإليه ذهب الترمذي رحمه الله فقال: «ومن ذكر فيه: عن ثابت فهو أصح».

وهذا اختيار أبي حاتم الرازي رحمه الله أيضاً، فقال ابنه: «وسألت أبي عن حديث رواه حماد بن سلمة، وخالد الواسطي، والأنصاري، ومعتمر بن سليمان كلهم رووه عن حميد، عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى في ثوب واحد، وروى يحيى بن أيوب، عن حميد، عن ثابت، عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قلت لأبي: أيهما أصح؟ قال: يحيى قد زاد رجلاً، ولم يقل أحد من هؤلاء عن حميد: سمعت أنساً، ولا: حدثني أنس، وهذا أشبه، قد زاد رجلاً»، وصحح الحديث من ذا الوجه ابن حبان، والضياء.

ويمكن إجمال التعليل لقولهما بما يلي:

١ـ زيادة يحيى بن أيوب في الإسناد رجلاً، هذا مع أنه لم ينفرد بل تابعه سليمان بن بلال، ومحمد بن طلحة، وهذا الترجيح يعضده أن الذين رووه سواء من سماهم ابن أبي حاتم في السؤال أو من تقدم ذكرهم في رواة الوجه

الثاني لم يذكروا تصريح حميد بالسماع من أنس ﷺ إلا من وجه غريب فيه نظر كما تقدم، وقد سبق أنه مدلس، وسماعه من أنس ﷺ قليل فصار وجود الزيادة أصح كما قال الترمذي واختار أبو حاتم أنه أشبه.

٢ـ أن الحديث لو كان مسموعاً لحميد من أنس ﷺ فما وجه اختياره النزول في الإسناد فيرويه عن ثابت عن أنس ﷺ، وهو وجه محفوظ عنه، فالأولى مع افتقاد التصريح بالسماع من وجه مُسلّمٍ به حَمْلُ الوجه الثاني على أنه مُدَلِّس، وهو أولى من القول بتخطئة جماعة الرواة سواء ممن رواه بالزيادة أو عدمها.

القول الثاني: ترجيح الوجه الثاني، وهذا ظاهر اختيار أبي زرعة الرازي رحمه الله حين وازن بين اختلاف الثوري ويحيى بن أيوب فقال: يحيى ليس بذاك الحافظ، والثوري أحفظ، وهذا الوجه صححه الضياء.

ويرد على قول أبي زرعة رحمه الله أن يحيى لم ينفرد كما تقدم، ولاشك أيضاً أن حميداً حدث به كذلك وهذا سبب ما تقدم من القول بأولوية حمل الأمر على تدليس حميد بدل تخطئة الجماعة.

والراجح أن كلا الوجهين صحيح محفوظ عن حميد، لكن روايته بزيادة ثابت أصح كما ذهب إليه الترمذي، وأبو حاتم، وسبق عند تخريج الحديث بيان تصريح حميد بالسماع من أنس ﷺ في رواية محمد بن جعفر

ابن أبي كثير، وفي ثبوت السماع نظر للغرابة الشديدة في نظري مع نزول مصدر الرواية، فالحديث ـ بحمد الله ـ محفوظ عن حميد، عن ثابت، عن أنس ﵁.

وقد أُعل حديث أنس ﵁ بشيء ليس من جنس الاختلاف الحاصل هنا، وإنما لمعارضته لحديث ابن شهاب الزهري، عن أنس ﵁ كما في صحيح مسلم (٤١٩) وغيره بلفظ: إن أبا بكر ﵁ كان يصلي لهم في وجع رسول الله ﷺ الذي توفي فيه، حتى إذا كان يوم الاثنين ـ وهم صفوف في الصلاة ـ كشف رسول الله ﷺ سِتْر الحجرة فنظر إلينا وهو قائم كأن وجهه ورقة مصحف، ثم تبسم رسول الله ﷺ ضاحكاً فبُهتنا ونحن في الصلاة من فرحٍ بخروج رسول الله ﷺ، ونكص أبو بكر ﵁ على عقبيه ليصل الصف، وظن أن رسول الله ﷺ خارج للصلاة، فأشار إليهم رسول الله ﷺ بيده أن أتموا صلاتكم، قال ثم دخل رسول الله ﷺ فأرخى الستر، قال فتوفي رسول الله ﷺ من يومه ذلك.

ففيه أن رسول الله ﷺ لم يُصَلِّ بهم، وحديث أنس ﵁ في بعض ألفاظه أنها آخر صلاة صلاها ﷺ معهم كانت خلف أبي بكر ﵁ وهو متوشحٌ الثوب، وهذا ليس فيه تعارض كما هو ظاهر، وقد أجاب العراقي عن هذا فليرجع إليه[1].

---

(١) شرح الترمذي (٥٣/أ ـ ٥٤/أ).

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح من حديث ثابت عن أنس بن مالك ﷺ.

* * *

بابُ ما جاءَ أنَّ صلاةَ القاعِدِ على النِّصْفِ مِنْ صَلاةِ القائِمِ[1]

٤٠ـ حَدَّثَنا عَلِيُّ بنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنا عيسى بنُ يونُسَ، حَدَّثَنا الحُسَيْنُ[2] المُعَلِّمُ، عَنْ عبد اللَّهِ بن بُرَيْدَةَ، عَنْ عِمْرانَ بنِ حُصَيْنٍ قالَ: سَأَلْتُ رَسولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَلاةِ الرَّجُلِ وَهوَ قاعِدٌ؟ فَقالَ: (مَنْ صلى قائِماً فهو أفْضَلُ، وَمَنْ صلى قاعِداً فَلَهُ نِصفُ أجْرِ القائِمِ، وَمَنْ صلى نائِماً فَلَهُ نِصفُ أجْرِ القاعِدِ).

قالَ أبو عيسى: حَديثُ عِمْرانَ بنِ حُصَيْنٍ حَديثٌ حَسَنٌ صَحيحٌ.

وَقَدْ رُوِيَ هذا الحَديثُ عَنْ إبْراهيمَ بن طَهْمانَ بهذا الإسْنادِ إلا أنَّهُ يَقولُ: عَنْ عِمْرانَ بنِ حُصَيْنٍ قالَ: سَأَلْتُ رَسولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَلاةِ المَريضِ؟ فَقالَ: (صَلِّ قائِماً، فَإنْ لَمْ تَسْتَطِعْ[3] فَقاعِداً، فَإنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعلى جَنْبٍ).

حَدَّثَنا بذلكَ هَنَّادٌ، حَدَّثَنا وَكيعٌ، عَنْ إبْراهيمَ بنِ طَهْمانَ،

---

(١) «الأصل» (٣١/أ)، «ظ» (ج٣/١٤/ب)، «أ» (٤٨/ب)، «م» (٤٢/أ)، «ت» (٤٥/ب)، «ل» (٦٧/أ)، «ط» (٢/٢٠٧/ح٣٧١).

(٢) في «أ»، «ط»: حسين.

(٣) في «الأصل»، «ظ»، «ت»، «ل»: يستطع، في الموضعين، وفي الباقي بالتاء كما أثبته وهو أنسب للخطاب.

عَنْ حُسَيْنٍ المُعَلِّمِ بهذا الحَديثِ.

قالَ [أبو عيسى][1]: وَلا نَعْلَمُ[2] أحداً رَوى عَنْ حُسَيْنٍ المُعَلِّمِ نَحْوَ روايَةِ إبْراهيمَ بنِ طَهْمانَ، وَقَدْ رَوى أبو أُسامَةَ وَغَيْرُ واحِدٍ عَنْ حُسَيْنٍ المُعَلِّمِ نَحْوَ روايَةِ عيسى بنِ يونُسَ.

التخريج:

هذا الحديث مداره على حسين بن ذكوان المعلم، واختلف عليه في لفظ الحديث على وجهين:

١ـ حسين، عن عبد الله بن بريدة، عن عمران ﵁ مرفوعاً: (من صلى قائماً فهو أفضل، ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم، ومن صلى نائماً فله نصف أجر القاعد).

٢ـ حسين، عن عبد الله بن بريدة، عن عمران ﵁ مرفوعاً: (صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنب).

الوجه الأول:

١ـ رواية عيسى بن يونس:

أخرجها المروزي في قيام الليل (٢٦٩) عن إسحاق بن راهويه،

---

(١) مابين المعقوفين ساقط من: «أ».

(٢) في «ظ»، «م»، «ل»: لا نعلم.

والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٦٩٤) من طريق عبد الله بن يوسف التِّنِّيسي،

كلاهما (إسحاق، والتِّنِّيسي) عن عيسى بن يونس، بمثله.

٢ـ رواية أبي أسامة حماد بن أسامة:

أخرجها ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٥٢) ـ ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ٢٣٦/ ح٥٩٠) ـ وابن حبان (٢٥١٣) كلاهما من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة، نحوه ولفظ الطبراني أخصر منه،

٣ـ والحديث أخرجه البخاري (١١١٥، ١١١٦)، وأحمد (١٩٩٩٧)، وابن المنذر في «الأوسط» (٢٦٩٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ٢٣٦/ ح٥٩١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٤٩١) من طريق عبد الوارث بن سعيد، نحوه، ولفظ البخاري في الموضع الثاني والبيهقي مثله،

٤ـ والبخاري (١١١٥) من طريق روح بن عبادة بنحوه،

٥، ٦ـ وأحمد (١٩٩٠٠) من طريق سعيد بن أبي عروبة، وعبد الوهاب ابن عطاء الخفاف بمعناه،

٧ـ وأحمد (١٩٩١٣)، وأبو داود (٩٥١)، وابن خزيمة (١٢٤٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ٢٣٦/ ح٥٩٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٣٩٠) من طريق يحيى بن سعيد القطان نحوه، ولفظ ابن خزيمة مختصر،

وأبي نعيم مثله،

٨ـ وأحمد (١٩٩٨٨)، وابن الجارود (٢٣٠)، والبيهقي في «السنن الصغرى» (٦٦٠) من طريق إسحاق بن يوسف الأزرق مثله،

٩ـ وابن ماجه (١٢٣١)، وابن خزيمة (١٢٤٩) من طريق يزيد بن زُرَيْعٍ مختصراً،

١٠ـ والبزار في «المسند» (ل١٣٧) من طريق بشر بن المفضل بنحوه،

١١ـ والنسائي (١٦٦٠) من طريق سفيان بن حبيب بمثله،

١٢ـ وابن الجارود (٢٣٠)، والخطيب في «الموضح» (٢/٢٠٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٣٠٨)، والبغوي في «شرح السنة» (٩٨٢) من طريق يزيد بن هارون مثله، ولم يسق ابن الجارود اللفظ،

١٣ـ وابن خزيمة (١٢٣٦، ١٢٤٩) من طريق أبي خالد سليمان بن حيان[١] مختصراً،

١٤ـ والخطيب في «التاريخ» (٤/٢٨٠) من طريق مروان بن معاوية الفزاري بمثله،

---

(١) وقع في النسخة في الموضع الثاني هكذا: حدثنا محمد بن العلاء بن كريب، وأبو سعيد الأشج، قالا: نا أبو خالد حسين المكتب، والصواب: نا أبو خالد، عن حسين المكتب، وهو كذلك على الصواب في الموضع الأول.

كلهم (عيسى، وأبو أسامة، وعبد الوارث، وروح، وسعيد، وعبد الوهاب، والقطان، وإسحاق، وابن زريع، وبشر، وسفيان، ويزيد، وأبو خالد، ومروان) عن حسين بن ذكوان المعلم،

وأخرجه محمد بن عبد الله الشافعي في «حديثه ـ بانتقاء الدارقطني» (ل٥) قال: ثنا إسماعيل بن الفضل، ثنا عبد الله بن محمد العبسي ـ وهو: أبو بكر ابن أبي شيبة ـ ثنا محمد بن بشر، ثنا شعبة بنحوه،

والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/٢٣٥/ح٥٨٩) قال: حدثنا عبيد ابن غنام، ثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا محمد بن بشر، عن سعيد بن أبي عروبة مختصراً،

كلاهما (شعبة، وسعيد) عن قتادة بن دعامة السدوسي.

كلاهما (حسين، وقتادة) عن عبد الله بن بريدة[1].

الوجه الثاني:

أخرجه البغوي في «شرح السنة» (٩٨٣) من طريق الترمذي به.

وأحمد (١٩٨٣٢) بمثله،

---

(١) والحديث أخرجه أبو جعفر محمد بن عمرو البحيري الرزاز في «فوائده» (٧٤/ب) من طريق يحيى بن مطر المجاشعي، عن عاصم بن سليمان الأحول، عن عبد الله بن بريدة، ويحيى هذا لم أجد له ترجمة.

وأبو داود (٩٥٢) - ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» (١/ ١٣٥) - عن محمد بن سليمان الأنباري بمثله،

وابن ماجه (١٢٢٣) عن علي بن محمد الطَّنافِسِيِّ بمثله،

والبزار في «المسند» (ل١٣٧) عن يحيى بن داود مثله وفيه زيادة،

وابن الجارود (٢٣١) عن حسن بن بشر الهمداني بمثله،

وابن خزيمة (٩٧٩، ١٢٥٠) عن سلم بن جنادة بنحوه،

والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٦٩٣) من طريق يحيى بن يحيى النيسابوري بنحوه،

وابن المنذر في «الأوسط» (٢٣٠٦) عن أحمد بن داؤد بمثله،

وفي (٢٣٥٤) من طريق عثمان بن أبي شيبة مثله وفيه زيادة،

والدارقطني في «السنن» (١/ ٣٨٠/ح٣) من طريق يوسف بن موسى القطان بمثله،

عشرتهم (أحمد، ومحمد، وعلي، ويحيى، وحسن، وسلم، والنيسابوري، وابن داؤد، وعثمان، ويوسف) عن وكيع بن الجراح،

والبخاري (١١١٧)، والروياني (١٤٥)، وابن خزيمة (٩٧٩، ١٢٥٠)، والدارقطني في «السنن» (١/ ٣٨٠/ح١)، والخطيب في «التاريخ» (٦/ ٢٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٣٠٤)، وفي «الصغرى» (٤٣٦)، وفي

«المعرفة» (١١٥٤) من طريق عبد الله بن المبارك بمثله غير لفظ ابن خزيمة فنحوه،

والطوسي في «المستخرج» (٣٤٥)، والدارقطني (١/٣٨٠/ح٢)، والبيهقي (٢/٣٠٤) من طريق علي بن الحسن بن رُشَيْق نحوه، وأحال الدارقطني والبيهقي على سابقه،

والدارقطني (١/٣٨٠/ح٤) من طريق أبي عامر عبد الملك بن عمرو العقدي ولم يسق لفظه،

أربعتهم (وكيع، وابن المبارك، وعلي، وأبو عامر) عن إبراهيم بن طهمان، عن حسين المعلم به[١].

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على حسين بن ذكوان المعلم، واختلف عليه في لفظ الحديث على وجهين:

١ـ حسين، عن عبد الله بن بريدة، عن عمران رضي الله عنه مرفوعاً: (من صلى قائماً فهو أفضل، ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم، ومن صلى

(١) وللحديث طريق آخر عن حسين، أخرجه الخطيب في «المتفق والمفترق» (ج٣/٤/أ) من طريق إسماعيل بن زياد الكوفي ـ وهو متروك كما في «التقريب» (٤٤٦) ـ عن شعبة، عن حسين به، وهذا إسناد تالف.

نائماً فله نصف أجر القاعد).

٢ـ حسين، عن عبد الله بن بريدة، عن عمران ﷺ مرفوعاً: (صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنب).

وحسين هو: ابن ذكوان المُعلم العَوْذِيّ المُكَتِّب البصري، ثقة تعنت فيه يحيى القطان لأجل حديث تفرد بوصله وقال: «فيه اضطراب»، ولأجل هذا الحديث الواحد ذكره العقيلي في «الضعفاء»، وأجاب ابن حجر عن هذا فقال: «لعل الاضطراب من الرواة عنه، فقد احتج به الأئمة»[١]، ولو سلم أن حسيناً غلط فيه؛ فلا يُسلم الطعن فيه بمثل هذا لأجل حديث واحد[٢].

ورواه عنه على الوجه الأول:

١ـ عيسى بن يونس السبيعي، ثقة مأمون[٣].

٢ـ عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان التميمي مولاهم، أبو عُبَيْدَةَ البصري، ثقة ثبت، ورمي بالقدر ولم يثبت عنه فقد نفاه ابنه عبد الصمد، وذكر أنه كذب عليه[٤]، ويستأنس له بأنه لو كان قدرياً لدعا ابنه عبد الصمد

---

(١) «الهدي» (٣٩٨).

(٢) «السير» (٦/٣٤٦)، وانظر: «تهذيب الكمال» (٦/٣٧٢/ت١٣٠٩)، «التهذيب» (٢/٣٣٨/ت٥٩٩).

(٣) انظر ترجمته (ص ٦٠١).

(٤) انظر: ابن محرز (١/١٠٨/ت٥٠٣)، «تهذيب الكمال» (١٨/٤٧٨/ت٣٥٩٥)، =

إلى هذا الرأي، وانفرد أبو زرعة الرازي بتضعيفه[1]، فإن كان لأجل القدر فتقدم أنه لم يثبت عنه، وإن كان لمعنى آخر فهو خلاف قول الجمهور، ولا اعتبار بالقول الفرد.

٣ـ روح بن عبادة القَيْسِيُّ، ثقة[2].

٤ـ حماد بن أسامة، أبو أسامة الكوفي، ثقة ثبت[3].

٥ـ سعيد بن أبي عروبة مهران العدوي مولاهم، أبو النَّضْرِ البصري، ثقة قبل اختلاطه باتفاق، وقد ذكر غير واحد أنه اختلط بعد سنة ١٤٢هـ أو بعد هزيمة إبراهيم بن عبد الله بن حسن بن حسن بن علي ابن أبي طالب، واتفقوا على تضعيفه بعد اختلاطه، وأشار البزار، وابن عدي إلى أنه يدلس وعده ابن حجر في الثانية[4]، ورمي بالقدر[5]، والراوي عنه وهو: عبد الوهاب بن عطاء سمع منه قبل الاختلاط، ثم هو قد سمع الحديث من

=«التهذيب» (٦/٤٤١/ت٩٢٣).

(١) أبو زرعة (٢/٦٣٧/ت٢١٣).

(٢) انظر ترجمته (ص ٤٣١).

(٣) انظر ترجمته (ص ٦٠٠).

(٤) «التعريف» (١١٢/ت٥٠)، وهذا لا يتناسب مع قوله في «التقريب» (٢٣٦٥): «كثير التدليس».

(٥) انظر: «تهذيب الكمال» (١١/٥/ت٢٣٢٧)، «التهذيب» (٤/٦٣/ت١١٠).

سعيد، عن حسين المعلم، ثم سمعه من حسين أيضاً كما صرح بذلك في رواية أحمد عنه.

٦ـ عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، صدوق ربما أخطأ[١].

٧ـ يحيى بن سعيد القطان، إمام معروف[٢].

٨ـ إسحاق بن يوسف بن مِرْداس المخزومي، أبو محمد الواسطي الأزرق، ثقة[٣].

٩ـ يزيد بن زُرَيْعٍ العَيْشِيُّ، ثقة ثبت[٤].

١٠ـ بشر بن المفضل الرَّقاشي، ثقة ثبت[٥].

١١ـ سفيان بن حبيب البصري، أبو محمد البزار، ثقة ثبت، وما عرفت سلفاً لعثمان بن أبي شيبة في قوله عنه: «لا بأس به، ولكن كان له أحاديث مناكير» إلا أن يريد بها الانفراد على أن قوله يبقى محل تأمل بإزاء توثيق أبي حاتم والنسائي على تشددهما المعهود[٦].

---

(١) انظر ترجمته (ص ١٧١).

(٢) انظر ترجمته (ص ٥٤٤).

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» (٢/٤٩٦/ت٣٩٥)، «التهذيب» (١/٢٥٧/ت٤٨٦)، «التقريب» (٣٩٦).

(٤) انظر ترجمته (ص ١٦٨).

(٥) انظر ترجمته (ص ١٧٥).

(٦) انظر: «تهذيب الكمال» (١١/١٣٧/ت٢٣٩٨)، «التهذيب» (٤/١٠٧/ت١٨٩).

١٢ـ يزيد بن هارون، إمام ثقة[١].

١٣ـ سليمان بن حيان أبو خالد الأحمر، صدوق[٢].

١٤ـ مروان بن معاوية بن الحارث الفزاري، أبو عبد الله الكوفي، ثقة حافظ، تكلم فيه بعض الأئمة لتدليسه أسماء الشيوخ، ولأنه يروي عن بعض المجهولين، وعده ابن حجر في الثالثة[٣]، وفيه نظر، فغاية الأمر أن «يستأنى في شيوخه» كما قاله الذهبي[٤].

ورواه عنه على الوجه الثاني:

إبراهيم بن طهمان بن شعبة الخُراساني، أبو سعيد الهروي، ثقة صحيح الحديث، وذكره غير واحد بالإرجاء، وثبت رجوعه عنه، على أنه لم يكن داعية، ولا غالياً فيه.

وتُكلم فيه لأحاديث انفرد بها فقال ابن حبان: «روى أحاديث مستقيمة تشبه أحاديث الأثبات، وقد تفرد عن الثقات بأشياء معضلات»، وتعقبه ابن حجر فقال: «الحق أنه ثقة صحيح الحديث إذا روى عنه ثقة»، على أن

---

(١) انظر: (ص ٥٤٤).

(٢) انظر: (ص ٥٧٣).

(٣) «التعريف» (١٥٣/ت١٠٥).

(٤) «الميزان» (٤/٩٣/ت٨٤٣٧)، وانظر: «المعرفة» (٣/٢٤١)، «تهذيب الكمال» (٢٧/٤٠٣/ت٥٨٧٧)، «التهذيب» (١٠/٩٦/ت١٧٧).

الحافظ ابن حجر كأنه يوافق في الجملة على أن لإبراهيم غرائب وأشياء ينفرد بها فقال في «التقريب»: «ثقة يغرب»[1].

وأما تضعيف ابن حزم له[2]؛ فقول مردود بتوثيق الأئمة، وأما قول الذهلي: «لا يحتج به»[3]؛ فهو خلاف قول العامّة، ولعله كان لأجل الإرجاء فإن كان كذلك فتقدم الجواب عنه وإلا فلم يظهر لي.

وأما تضعيف ابن عمار له بسبب حديث غلط فيه، فقد بين الحافظ صالح بن محمد أن الغلط فيه من غير إبراهيم، فإذ لم يكن الغلط منه فقد برئت عهدته ولم يكن ذلك موجباً للكلام فيه[4].

فهذا الحديث مداره على حسين بن ذكوان المعلم، واختلف عليه في لفظ الحديث على وجهين:

١ـ فرواه أربعة عشر راوياً عنه، عن عبد الله بن بريدة، عن عمران ﵁ مرفوعاً بلفظ: (من صلى قائماً فهو أفضل، ومن صلى قاعداً فله

(١) «التقريب» (١٨٩).

(٢) «الهدي» (٣٨٨).

(٣) سنن الدارقطني (٣/٨١/ح٢).

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» (٢/١٠٨/ت١٨٦)، «التهذيب» (١/١٢٩/ت٢٣١).

نصف أجر القائم، ومن صلى نائماً فله نصف أجر القاعد).

٢ـ ورواه إبراهيم بن طهمان، عنه، عن عبد الله بن بريدة، عن عمران رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: (صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنب).

ووقفت لأهل العلم في هذا الاختلاف على ثلاثة أقوال:

الأول: أن الحديث واحدٌ اختلف الرواة في لفظه عن حسين المعلم، وعليه فلابد من النظر والترجيح بينهم، وهذا صنيع الترمذي رحمه الله، حين حكى الاختلاف وانفراد إبراهيم بن طهمان ومخالفته الجماعة عن حسين، وكذلك هو الظاهر من صنيع ابن الجارود رحمه الله، فإنه ساق الحديث من طريق إسحاق الأزرق، ويزيد بن هارون، عن حسين كما هو لفظ الجماعة، ثم ساق رواية إبراهيم بن طهمان، وتبويبه: «باب ما جاء في صلاة القاعد» يدل على أنه حديث واحد اختلف في لفظه.

وظاهر قول الترمذي رحمه الله ترجيح رواية عيسى بن يونس، وأبي أسامة وغيرهما على رواية إبراهيم بن طهمان، ويظهر لي أن سبب الترجيح عند الترمذي رحمه الله ما يأتي:

١ـ اتفاق أربعة عشر راوياً من الثقات الحفاظ على روايته عن حسين المعلم على اللفظ الأول.

٢ـ ظاهر الروايات يدل على أن الواقعة واحدة، ويُستأنس لهذا بأن في حديث إبراهيم بن طهمان: قال عمران ﵁: «كان بي بواسير؛ فسألت النبي ﷺ عن الصلاة»، وهذا في معنى ما جاء في بعض الطرق الأخرى للفظ الوجه الأول عن حسين المعلم، ففي رواية أحمد من طريق عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، عن سعيد بن أبي عروبة، عن حسين، وعن عبد الوهاب، عن حسين: قال عمران ﵁: «كنت رجلاً ذا أسقام كثيرة فسألت رسول الله ﷺ عن صلاتي قاعداً»، وفسّر بعض الرواة السُّقم بالباسور كما في رواية عبد الوارث بن سعيد، عن حسين المعلم، عن ابن بريدة، عن عمران ـ وكان مبسوراً ـ كذا في لفظ البخاري وغيره.

والمقصود من هذا أن الروايات دالة على واقعة واحدة سأل فيها عمران ﵁ النبي ﷺ عن الصلاة قاعداً بسبب السُّقم ـ والظاهر أنه الباسور ـ فالجواب جاء على لفظ واحد ولاشك، فإن تقرر هذا فرجع الأمر إلى الترجيح لاسيما والحديث غريب لا يحفظ إلا من رواية حسين المعلم، عن عبد الله بن بريدة، عن عمران ﵁(١).

٣ـ لا يصلح ـ والله أعلم ـ التوجيه بأنهما حديثان، فلازم هذا أن يكون جواب النبي ﷺ جاء على اللفظين، أو أن عمران ﵁، أو عبد الله، أو

(١) انظر ما سيأتي من التنبيه على المتابعة المروية من طريق قتادة، عن ابن بريدة.

حسيناً حدث كل واحد منهم بالحديث على الوجهين، وهذا مستبعدٌ جداً، وليس في طرق الحديث ما يساعد عليه.

٤ـ إن قيل: الحديث حدث به حسين على الوجهين، أو هو محفوظ عنه على الوجهين فكيف الجواب عن تخصيص إبراهيم بن طهمان باللفظ الثاني دون سائر من سمع منه الحديث وفيهم الثقات من البصريين وغيرهم في أربعة عشر راوياً رووا عنه اللفظ الأول حسبُ؟!

٥ـ قول إبراهيم بن طهمان من جنس رواية الغرباء بالنسبة للرواية عن حسين المعلم، فإن أهل بلده البصريين رووه على لفظ واحد، وكذا رواه غيرهم، وانفرد إبراهيم وليس بَلَدِيَّهُ بلفظ دونهم، فقول أهل بلده أرجح من رواية الغرباء عنه.

٦ـ إبراهيم بن طهمان ـ وإن كان ثقة ـ فإنه يغرب، وقد أغرب بهذا اللفظ ولم أقف له على متابع، والأمر كما قال الترمذي رحمه الله آخر كلامه على الحديث: «ولا نعلم أحداً روى عن حسين المعلم نحو رواية إبراهيم بن طهمان»[1].

فالذي يقتضيه النظر أن رواية الجماعة أرجح من رواية ابن طهمان لما سبق، يقول العراقي: «... وإلا فالراجح من حيث الإسناد ما اتفق عليه

(١) انظر ما سيأتي من التنبيه على المتابعة المروية من طريق قتادة، عن ابن بريدة.

أصحاب حسين المعلم: إسحاق بن يوسف الأزرق، وأبو أسامة حماد بن أسامة، ورَوْح بن عبادة، وسفيان بن حبيب، وعبد الوارث بن سعيد، ويزيد بن زُرَيْعٍ، ويزيد بن هارون، ويحيى بن سعيد، وهم أولى بالصواب من إبراهيم ابن طهمان لتفرده، واتفاقهم، ولا مانع من صحة الحديثين معاً، فلا اختلاف بينهما ولا تعارض، لكن حديث الجماعة أصح من رواية إبراهيم بن طهمان، والله أعلم»[١].

٧ـ المتأمل للحديث يلوح له أن إبراهيم بن طهمان روى الحديث بالمعنى، ويدل لهذا أن في لفظ الجماعة قول النبي ﷺ: «ومن صلاها نائماً فله نصف أجر القاعد»، وهذا المعنى لم يأت إلا في حديث عمران، كما نص عليه البزار، وابن عبد البر كما سيأتي كلامه بطوله، فجاء إبراهيم بن طهمان بالزيادة أيضاً لكن بلفظ: «فإن لم تستطع فعلى جنب».

القول الثاني: تصحيح الوجهين عن حسين المعلم، وأنه لا اختلاف عليه فهما حديثان مختلفان لا روايتين لحديث واحد، وهذا القول هو ظاهر صنيع البخاري رحمه الله، فإنه خرج الروايتين معاً[٢]، وكذلك هو اختيار من

---

(١) شرح الترمذي (٦٢/ب).

(٢) وحسن إسنادها البزار في مسنده (ل١٣٧).

صحح حديث إبراهيم ممن تقدم ذكرهم في تخريج روايته، وحملوا رواية عيسى بن يونس ومن وافقه على أن المقصود بها صلاة الرجل الصحيح المُتنفِّل، وحملوا رواية إبراهيم بن طهمان على أن المقصود بها المريض فيصلي على حسب استطاعته.

قال ابن حجر: «... والحق أن الروايتين صحيحتان كما صنع البخاري، وكل منهما مشتملة على حكم غير الحكم الذي اشتملت عليه الأخرى»(1).

القول الثالث: رد الحديثين للاضطراب في لفظه، وهذا حكاه الطحاوي عن قوم لم يُسمِّهم فقال: «قال أبو جعفر: فذهب قوم إلى اضطراب حديث عمران هذا لاختلاف إبراهيم بن طهمان وعيسى بن يونس فيما روياه عليه عن حسين المعلم، عن ابن بريدة، عن عمران، ولم يكن ذلك عندنا كما ذكروا، ولكنهما حديثان مختلفان..».

(1) «الفتح» (٢/٥٨٧)، وإلى هذا ذهب أحمد شاكر أيضاً، وينبغي ملاحظة أن ما نكّت به ابن حجر على المزي إذ جعلهما في «تحفة الأشراف» حديثين (٨/١٨٤-١٨٥)، لكنه ذكر بعض الطرق عن إبراهيم بن طهمان مع رواية الجماعة عن حسين، ثم ساق في الحديث الثاني بعض الطرق عن إبراهيم، فكان الصواب إما ضم الحديثين أو جمع الطرق عن إبراهيم في الحديث الذي انفرد بلفظه، هذا معنى ما ذكر ابن حجر وغاية ما فيه لا يتنافى مع ما ذهب إليه في «الفتح» من تصويب رأي البخاري.

وقريب من هذا قول ابن عبد البر إذ رأى التوقف في الحديث لما فيه من ذكر صلاة النائم: «وفي حديث عمران بن حصين زيادة ليست موجودة في غيره وهي وصلاة الراقد مثل صلاة القاعد، وجمهور أهل العلم لا يجيزون النافلة مضطجعاً، وهو حديث لم يروه إلا حسين المعلم وهو: حسين بن ذكوان، عن عبدالله بن بريدة، عن عمران بن حصين، وقد اختلف أيضاً على حسين المعلم في إسناده ولفظه اختلافاً يوجب التوقف عنه، وان صح حديث حسين، عن ابن بريدة، عن عمران بن حصين هذا فلا أدري ما وجهه، فإن كان أحد من أهل العلم قد أجاز النافلة مضطجعاً لمن قدر على القعود أو القيام فوجه ذلك الحديث النافلةُ، وهو حجة لمن ذهب إلى ذلك»[1].

هذا قوله بطوله وينبغي التنبيه على أني لم أقف على اختلاف على حسين المعلم في إسناد الحديث، بل الاختلاف عليه في لفظه فقط، ثم إن القول الثالث برد حديث حسين المعلم أو التوقف فيه ظاهر الضعف، وذلك أن التعليل في كلا القولين ليس راجعاً إلى الإسناد بل إلى النظر في دلالة لفظه، وقول ابن عبد البر أبعد من قول من حكى عنهم الطحاوي إذ توقفه مبني على وجود القول بجواز التنفل مضطجعاً، والعجيب أن الترمذي روى عقب الحديث بإسناده عن الحسن البصري قال: «إن شاء الرجل صلى صلاة

(١) «التمهيد» (١/ ١٣٤).

التطوع قائماً، وجالساً، ومضطجعاً»[1].

وقبل ختم الدراسة أُنبّهُ على ما في متابعة قتادة ـ التي سبق ذكرها في التخريج ـ من نظرٍ، وقد رواها أبو بكر ابن أبي شيبة فمرة قال: عن محمد بن بشر، عن شعبة، عن قتادة، ومرة قال: عن محمد، عن سعيد ابن أبي عروبة، عن قتادة، والأقرب عندي أن هذا الحديث غلطٌ من ابن أبي شيبة بدليل اختلاف قوله في الرواية، ولو كان حديث قتادة محفوظاً عند أهل العلم لاشتهرت روايته وعضدوا به قولَ حسين المعلم، بَلْهَ لم يحتاجوا إلى حديث حسين أصلاً ويشتغلوا به، وقد نصوا على انفراد حسين بالحديث، وهذا يقوي وقوع الغلط في إسناده، ورحم الله الدارقطني حين انتخب الحديث على أبي بكر الشافعي فجعله في «الفوائد»، ولو سَلِمَ مما سبق فيُحتمل أن قتادة دلسه عن حسين لأني لم أقف على تصريحه بالسماع.

والذي ترجح لي بعدما سبق أن قول الترمذي رحمه الله أرجح، وعليه فرواية الجماعة عن حسين أصح من رواية إبراهيم بن طهمان، والله أعلم بالصواب، وأما على القول بأنهما حديثان فلا بد من التنبيه على أن رواية إبراهم بن طهمان من غرائب الصحيح، وقد أشار إلى هذا الترمذي رحمه الله كما سبق.

---

(١) وانظر: «معالم السنن» للخطابي عند شرحه للحديث رقم (٩٥١).

الحكم على الحديث:

الحديث على الوجه الأول الذي رواه الجماعة أصح ، والحديث صححه البخاري بوجهيه ، وعليه فرواية إبراهيم على الوجه الثاني من الغرائب.

* * *

بابُ ما جاءَ في كَراهِيَةِ النَّفْخِ في الصَّلاةِ[1]

٤١ـ حَدَّثَنا أحْمَدُ بنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنا عَبَّادُ بنُ العَوَّامِ، أخْبَرَنا مَيْمونُ أبو حَمْزَةَ، عَنْ أبي صالِحٍ [مَوْلى طَلْحَةَ][2]، عَنْ أمِّ سَلَمَةَ قالَتْ: رَأى النَّبيُّ ﷺ غُلاماً لَنا يُقالُ لَهُ: أفْلَحُ؛ إذا سَجَدَ نَفَخَ، فَقالَ: (يا أفْلَحُ، تَرِّبْ وَجْهَكَ).

قالَ أبو عيسى: وَرَوى بَعْضُهُمْ عَنْ أبي حَمْزَةَ هذا الحَديثَ وَقالَ: مَوْلى لَنا يُقالُ لَهُ: رَباحٌ.

[حَدَّثَنا أحْمَدُ بنُ عَبْدَةَ الضَّبِّيِ، حَدَّثَنا حَمَّادُ بنُ زَيْدٍ، عَنْ مَيْمُونٍ أبي حَمْزَةَ بِهذا الإسْنادِ نَحْوَهُ، وَقالَ: غُلامٌ لَنا يُقالُ لَهُ: رَباحٌ][3].

قالَ أبو عيسى: وَحَديثُ أمِّ سَلَمَةَ إسْنادُهُ لَيْسَ بِذاكَ، وَمَيْمونٌ أبو حَمْزَةَ قَدْ ضَعَّفَهُ بَعْضُ أهْلِ العِلْمِ.

التخريج:

هذا الحديث مداره على ميمون أبي حمزة، واختلف عليه على وجهين:

---

(١) «الأصل» (٣٢/أ)، «ظ» (ج٤/١٥/أ)، «أ» (٤٩/أ)، «م» (٤٢/ب)، «ت» (٤٧/أ)، «ل» (٦٨/ب)، «ط» (٢/٢٢٠/ح٣٨١).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من «أ»، «ط».

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من «أ».

١ـ ميمون، عن أبي صالح، عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: مولى لنا يقال له: أفلح.

٢ـ ميمون، عن أبي صالح، عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: مولى لنا يقال له: رباح.

الوجه الأول:

أخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١٠٣١) من طريق أحمد بن منيع به بمثله.

الوجه الثاني:

١ـ رواية حماد بن زيد:

أخرجها ابن المنذر في «الأوسط» (١٥٨٩) من طريق حجاج بن المنهال بمثله،

والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/٣٢٤/ح٧٤٢) من طريق عارمٍ محمدِ بن الفضل السدوسي بمثله،

كلاهما (حجاج، وعارم) عن حماد بن زيد به،

٢ـ والحديث أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/٢٦٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/٣٢٤/ح٧٤٣) من طريق أبي الأحوص سلام بن

سليم بنحوه وفيه قصة، وأحال الطبراني باللفظ،

٣ـ وأحمد (٢٦٧٨٧) عن عفان بن مسلم، عن حماد بن سلمة بنحوه وفيه قصة[1]،

٤ـ والطوسي في «المستخرج» (٣٥٢) من طريق يزيد بن زُرَيْعٍ بنحوه وفيه قصة،

٥ـ والطوسي في «المستخرج» (٣٥٣)، والحاكم (١/٢٧١) ـ وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٢٥٢) ـ من طريق زائدة بن قدامة بنحوه وفيه قصة،

٦، ٧ـ والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/٣٢٥/ح٧٤٤، ٧٤٥) من طريق قيس بن الربيع، وهدبة بن المنهال وأحال بلفظه،

٨ـ والخطيب البغدادي في «المؤتنف» (ج١٥/٤٩/أ) من طريق إسرائيل بنحوه،

ثمانيتهم (ابن زيد، وسلام، وحماد، ويزيد، وزائدة، وقيس،

---

(١) وخالف عفانَ: كاملُ بن طلحة الجحدريُّ؛ فرواه عن حماد بن سلمة، عن عاصم بن بهدلة، عن أبي صالح، أخرجه أبو يعلى (٦٩٥٤)، وكاملٌ لا بأس به، ترك بعض أهل العلم الرواية عنه، انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٢٤/٩٥/ت٤٩٣٣)، لكن لاشك أن عفان بن مسلم أثبت منه لاسيما في الرواية عن حماد، فهذا الوجه غلط.

وهدبة، وإسرائيل) عن أبي حمزة ميمون[1]، عن أبي صالح[2].

وأخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٥٤٨)، والدمياطي في «المعجم»

---

(١) وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣٩٤/٢٣/ح٩٤٢) من طريق مروان بن معاوية عن المغيرة بن مسلم السَّرَّاج عن ميمون بن أبي ميمون عن زاذان قال: رأت أم سلمة فذكره، وميمون بن أبي ميمون عندي هو: ميمون أبو حمزة نفسه وإنما هذا التدليس في اسمه من صنيع مروان بن معاوية الفزاري، وهو ثقة حافظ لكنه يدلس أسماء الشيوخ كما سبق في ترجمته (ص ٧٠٨)، وإن لم يكن كما ظننته فإنه مجهول الحال، وقد ترجمه ابن حجر في «اللسان» (١٤٢/٦/ت٤٩٣) فهذا الطريق لا يصح.
وأخرجه الدولابي في «الكنى» (١٥٨/١) من طريق عبد الوارث بن سعيد، عن أبي حمزة به، لكن وقع بياض في الطبعة في موضع الاختلاف، فلم يتعين لي على أي وجه يرويه عبد الوارث، وراجعت طبعة دار الكتب العلمية وهي مجرد إعادة صف للطبعة الهندية، أما الطبعة التي بتحقيق الفاريابي فوضع كلمة: رباح بين معقوفتين وذكر في الحاشية أنها ليست في النسخة (د) ومن قرأ المقدمة علم أن هذا الكلام لا يشفي غلة، ولا يتبين له من أين زادها المحقق.

(٢) وأخرجه ابن حبان (١٩١٣) من طريق عدي بن عبد الرحمن، عن داود بن أبي هند، عن أبي صالح به، وعدي ذكره الفسوي في «المعرفة» في باب من يرغب في الرواية عنهم (٧٣/٣)، وحديثه عن داود نسخة سبق التنبيه عليها في الحديث الثاني (ص ١٦٢).
وللحديث عن أبي صالح وجه ثالث أخرجه أحمد (٢٦٦١٤) من طريق سعيد أبي عثمان الوراق، ووقع في «المسند»: سعيد بن عثمان الوراق، والتصويب من «التحفة» (٤٣/١٣)، وأطراف المسند (٤٢٨/٩) عن أبي صالح فقال: مولى لنا يقال له: يسار، وسعيد هذا لم أقف له على ترجمة.

(٦١/ب) من طريق كريب مولى ابن عباس[١].

كلاهما (أبو صالح، وكريب) عن أم سلمة رضي الله عنها.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على ميمون أبي حمزة، واختلف عليه على وجهين:

١ـ ميمون، عن أبي صالح، عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: مولى لنا يقال له: أفلح.

٢ـ ميمون، عن أبي صالح، عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: مولى لنا يقال له: رباح.

وميمون هو: الأعور القصاب، أبو حمزة الكوفي الراعي، ضعيف جداً وهو في إبراهيم النخعي أشد ضعفاً، وقد ترك بعض الأئمة حديثه[٢].

---

(١) وعزاه العراقي في شرح الترمذي (٧٠/أ) إلى ابن منده في «معرفة الصحابة»، وله طريق آخر أخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١/٢٤٥/ب) وفي سنده الجارود أبو الضحاك النيسابوري، وهو ضعيف جداً، وبعض الأئمة يكذبه، كما في ترجمته من «اللسان» (٢/٩٠/ت٣٧١).

(٢) انظر: «المجروحين» (٢/٣١٠)، «العلل» (٢/١٥٩)، «تهذيب الكمال» (٢٩/٢٣٧/ت٦٣٤٦)، «التهذيب» (١٠/٣٩٥/ت٧١١)، «أبو زرعة» (٢/٦٦٠/ت٣١٨)، «الجامع في الجرح=

ورواه عنه على الوجه الأول:

١ـ عباد بن العوام بن عمر الكلابي مولاهم، أبو سهل الواسطي، ثقة، وأما قول الإمام أحمد: «مضطرب الحديث عن سعيد بن أبي عروبة»، فلعله بسبب سماعه من سعيد بعد اختلاطه(١).

ورواه عنه على الوجه الثاني:

١ـ حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجَهْضَمي مولاهم، أبو إسماعيل البصري، ثقة ثبت، من أئمة المسلمين وحفاظ الحديث المتفق على الاحتجاج بهم، وكان متوقياً في الحديث فقال يعقوب بن شيبة: «ابن زيد معروف بأنه يقصر في الأسانيد، ويوقف المرفوع، كثير الشك بتوقيه .. فكان أحياناً يَذْكُرُ فيرفع الحديث، وأحياناً يهاب الحديث ولا يرفعه»(٢).

٢ـ سلام بن سليم الحنفي مولاهم، أبو الأحوص الكوفي، ثقة متقن(٣).

=والتعديل» (١٩٤/٣).

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (١٤/١٤٠/ت٣٠٨٩)، «التهذيب» (٥/٩٩/ت١٦٨).

(٢) انظر: «الثقات» للعجلي (١/٣١٩/ت٣٥٣)، «تهذيب الكمال» (٧/٢٣٩/ت١٤٨١)، «التهذيب» (٣/٩/ت١٣).

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» (١٢/٢٨٢/ت٢٦٥٥)، «التهذيب» (٤/٢٨٢/ت٤٨٦)، ونقل محقق «تهذيب الكمال» أن ابن سعد وثقه، فلم أجده في «الطبقات» (٦/٣٧٩) بل قال: «كان كثير الحديث صالحاً فيه».

٣ـ حماد بن سلمة، ثقة في بعض شيوخه خاصة، وربما وهم في حديث غيرهم[(١)].

٤ـ يزيد بن زُرَيْعٍ، تقدمت ترجمته وهو ثقة ثبت[(٢)].

٥ـ زائدة بن قدامة الثقفي، تقدمت ترجمته وهو ثقة ثبت[(٣)].

٦ـ قيس بن الربيع المرادي، تقدم أن الراجح في حاله التفصيل، فإن كان حديثه من رواية القدماء كشعبة، والثوري فهو حسن إن شاء الله، وأما من رواية المتأخرين فحديثه ضعيف فقد ساء حفظه، وصار يقبل التلقين ويحدث بما ليس في كتابه[(٤)].

٧ـ هُدْبَة بن المِنْهال الأسدي، سكت عنه البخاري[(٥)]، وابن أبي حاتم[(٦)]، وذكره ابن حبان في «الثقات»[(٧)]، فليس فيه توثيق معتبر.

---

(١) انظر (ص ٥١٨).

(٢) انظر (ص ١٦٨).

(٣) انظر (ص ٢٣٤).

(٤) انظر (ص ٤٩٠).

(٥) «التاريخ الكبير» (٨/٢٤٧/ت٢٨٨٥)، وذكره في إسناد حديث في «التاريخ الأوسط» (٢/٢١٠) وقال: «لا يتابع عليه»، والبخاري لا يعني هدبة، وإنما يعني: محمد بن عمار بن حفص الذي ساق الحديث في ترجمته.

(٦) «الجرح والتعديل» (٩/١١٤/ت٤٨٢).

(٧) (٧/٥٨٨).

٨ـ إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، ثقة[١].

وكلا الوجهين محفوظ عن ميمون لثقة رواتهما، والاضطراب في اسم المولى إنما هو من ميمون نفسه لضعفه[٢]، والترمذي لم يرجح بين الوجهين لكنه حكم بأن الحديث ليس إسناده بذاك، والسبب ظاهر من حال ميمون، فالحديث غير محفوظ عن شيخه أبي صالح[٣].

وأما المتابعة المروية من طريق كريبٍ مولى ابن عباس رضي الله عنهما، فكريبٌ ثقة[٤]؛ لكن الرواية من طريق عَنْبَسَةَ بن الأَزْهَرِ الشَّيْبانِيِّ قاضي جرجان ولا بأس به[٥] على أنه تفرد بهذا عن سلمة بن كهيل وله أصحاب حفاظ[٦]، فلو ثبت سماع عنبسة من سلمة ففي تفرده بهذا الحديث نظر.

وقد اختلف في اسم أبي صالح ونسبته، والراجح أن اسمه ذكوان،

---

(١) انظر: (ص ٥٠٢).

(٢) أما العراقي في شرح الترمذي (٧١/أ) فجعل الحمل على عباد بن العوام، وليس الأمر كما قال، بل الحمل على ميمون فهو أولى بالغلط من عباد.

(٣) والحديث صححه الحاكم (٢٧١/١) من رواية ميمون، ولم يتعقبه الذهبي، وهو تساهل إلا أن الذهبي ضعفه في «مهذب السنن» (٢٥١٣).

(٤) «التقريب» (٥٦٣٨).

(٥) «تهذيب التهذيب» (١٣٦/٨).

(٦) «تهذيب الكمال» (٣١٣/١١).

وهو مولى أم سلمة، ونقل ابن القطان عن ابن الجارود في كتاب «الكنى» أنه ذكر أبا صالح ذكوان السمان ثم ذكر بعده أبا صالح ذكوان مولى أم سلمة، عن أم سلمة، روى عنه ميمون أبو حمزة(١).

فدل هذا على أنهما راويان، ولم أقف على من صرح بأنهما واحد، على أن ذكوان السمان بالمكان الذي لا يخفى علماً وحفظاً وهو مولى جويرية بنت الأَحْمَسِ الغَطَفَانِيِّ(٢)، فلم يظهر لي وجه تردد الذهبي فيه وإن كان قد أضرب عن ذا فقال: «لا يعرف، ولعله ذكوان السمان، لا بل هو ذكوان مولى لأم سلمة»(٣).

ومن أهل العلم من قال هو مولى طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه(٤)، ولعل مستند ذلك رواية داود بن أبي هند فقد نسبه كذلك عند ابن حبان وهي رواية لا يثبت إسنادها كما تقدم(٥).

وأبو صالح هذا ذكره ابن حبان في «الثقات»(٦)، وخرج حديثه في

---

(١) «بيان وهم والإيهام» (٣/٢٥٥-٢٥٦).

(٢) «تهذيب الكمال» (٨/٥١٣).

(٣) «الميزان» (٤/٥٣٨).

(٤) «تهذيب الكمال» (٣٣/٤٢٠) ولم يتعقبه مختصروا كتابه.

(٥) انظر (ص ٧٢١).

(٦) (٥/٥٧٧).

صحيحه وأشرت آنفاً أنها لا تثبت[1]، وذهب ابن القطان إلى أنه مجهول الحال[2] وهو الأقرب فليس فيه تعديل معتبر.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف فأسانيده لا يصح منها شيء.

* * *

(١) «التقريب» (٨١٧٣).

(٢) (٢٥٦/٣).

بابُ ما جاءَ في كَراهيَةِ التَّشْبيكِ بيْنَ الأصابعِ في الصَّلاةِ[1][2]

٤٢ـ حدَّثنا قُتيْبَةُ، حدَّثنا اللَّيْثُ [بنُ سعْدٍ][3]، عَنِ ابْنِ عجْلانَ، عَنْ سَعيدٍ المقْبُريِّ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ كَعْبِ بنِ عُجْرَةَ: أنَّ رَسولَ اللّهِ ﷺ قالَ: (إذا تَوضَّأَ أحَدُكُمْ فأحْسَنَ وضوءَهُ ثُمَّ خَرَجَ عامِداً إلى المَسْجِدِ فَلا يُشَبِّكَنَّ أصابعَهُ[4] فإنَّهُ في صَلاةٍ).

قالَ أبو عيسى: حَديثُ كَعْبِ بنِ عُجْرَةَ رواهُ غَيْرُ واحِدٍ عَنِ ابْنِ عَجْلانَ مِثْلَ حَديثِ اللَّيْثِ.

وَروى شَريكٌ، عَنْ مُحمَّدِ بنِ عَجْلانَ، عَنْ أبيهِ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبيِّ ﷺ نَحْوَ هذا الحَديثِ، وَحَديثُ شَريكٍ غَيْرُ مَحفوظٍ.

التخريج:

هذا الحديث مداره على محمد بن عجلان، واختلف عليه على عشرة أوجه:

---

(١) «الأصل» (٣٢/ب)، «ظ» (ج٣/١٥/ب)، «أ» (٤٩/ب)، «م» (٤٣/أ)، «ت» (٤٧/ب)، «ل» (٦٩/ب)، «ط» (٢/٢٢٨/ح٣٨٦).

(٢) في «ت»: التَّشبُّك، بهذا الضبط.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: «ط».

(٤) في «أ»، «ط»: يشبكن بين أصابعه، وأشار في حاشية «الأصل» أنها نسخة.

١ـ محمد، عن سعيد المقبري، عن رجل، عن كعب بن عجرة رضي الله عنه.

٢ـ محمد، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

ومما لم يذكره الترمذي:

٣ـ محمد، عن سعيد، عن كعب رضي الله عنه.

٤ـ محمد، عن سعيد، عن رجل، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٥ـ محمد، عن سعيد، عن بعض بني كعب رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً.

٦ـ محمد، عن يزيد بن خصيفة، عن ابن المسيب، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

٧ـ محمد، عن سعيد، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٨ـ محمد، عن سعيد، عن بعض آل كعب بن عجرة، عن كعب رضي الله عنه.

٩ـ محمد، عن ابن المسيب، عن كعب رضي الله عنه.

١٠ـ محمد، عن يزيد بن قسيط، عن كعب رضي الله عنه.

الوجه الأول:

١ـ رواية الليث بن سعد:

أخرجها الطوسي في «المستخرج» (٣٦٢) من طريق قتيبة بن سعيد، عن الليث، وأحال على سابقه،

٢ـ والطبراني في «المعجم الكبير» (١٩/ ١٥٣/ح٣٣٥) من طريق سفيان ابن عيينة بنحوه،

كلاهما (الليث، وسفيان) عن ابن عجلان به.

الوجه الثاني:

١ـ رواية شريك بن عبد الله النخعي:

أخرجها الحاكم (١/٢٠٧) من طريق أبي غسان مالك بن إسماعيل النهدي، عن شريك بنحوه،

٢ـ والطبراني في «المعجم الأوسط» (٨٣٨) من طريق عبد العزيز الدراوردي بنحوه،

كلاهما (شريك، وعبد العزيز) عن ابن عجلان به.

الوجه الثالث:

أخرجه عبد الرزاق (٣٣٣٤) ـ ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٩/١٥٢/ح٣٣٤) ـ والدارمي (١٤١٢)، والطوسي (٣٦٠)، والطبراني (١٩/١٥٢/ح٣٣٤) من طريق محمد بن يوسف الفريابي نحوه،

والطوسي (٣٦١) من طريق أبي حذيفة موسى بن مسعود نحوه،

والطحاوي في «المشكل» (٥٥٦٧) من طريق مؤمل بن إسماعيل نحوه،

والضياء في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (١٣٩/ب) من طريق قبيصة ابن عقبة نحوه،

خمستهم (عبد الرزاق، والفريابي، وموسى، ومؤمل، وقبيصة) عن الثوري،

وأحمد في (١٨١٣٧) عن أبي تمام قرّان بن تمام الأسدي نحوه،

وفي (١٨١٥٥) عن يزيد بن هارون، عن شريك بن عبد الله النخعي بنحوه،

وابن ماجه (٩٦٧) من طريق أبي بكر بن عياش نحوه،

وابن خزيمة (٤٤٤) من طريق أبي سعيد عبد الله بن سعيد الأشج، عن أبي خالد سليمان بن حيان الأحمر ولم يسق لفظه،

والحسين بن إسماعيل المحاملي في «جزء من حديثه» (٢/ب) من طريق جرير بن عبد الحميد الضبي نحوه،

والطبراني (٣٣٦) من طريق خالد بن الحارث نحوه،

سبعتهم (الثوري، وقران، وشريك، وأبو بكر، وسليمان، وجرير، وخالد) عن محمد بن عجلان، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن كعب ابن عجرة رضي الله عنه، وانفرد عبد الرزاق، عن الثوري بذكر تصريح ابن عجلان بالسماع، وفي النفس منه شيء[1].

---

(١) انظر ما قاله بعض أهل العلم في رواية عبد الرزاق عن الثوري في «التهذيب» (٦/٣١٠/ت٦٠٨).

الوجه الرابع:

أخرجه عبد الرزاق (٣٣٣٢) عن ابن جريج: أخبرني محمد بن عجلان، عن سعيد، عن رجل، عن أبي هريرة رضي الله عنه بنحوه.

الوجه الخامس:

أخرجه عبد الرزاق (٣٣٣٣) عن ابن جريج: أخبرني ابن عجلان، عن سعيد، عن بعض بني كعب رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً نحوه.

الوجه السادس:

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٧٥) عن أبي خالد سليمان بن حيان الأحمر، عن ابن عجلان، عن يزيد بن خصيفة، عن سعيد بن المسيب، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً.

الوجه السابع:

أخرجه ابن خزيمة (٤٤٠) ـ وعنه ابن حبان (٢١٤٩) ـ والحاكم (١/ ٢٠٦) من طريق يحيى بن سعيد القطان، عن ابن عجلان نحوه،

وأبو عبيد في «الطهور» (٧)، والدارمي (١٤١٣) وابن خزيمة (٤٣٩، ٤٤٦، ٤٤٧)، والحاكم (١/ ٢٠٦)، والبيهقي في «الشعب» (٢٦٤٠) من طريق إسماعيل بن أمية الأُمَوي نحوه،

كلاهما (ابن عجلان، وإسماعيل) عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه[1]، وصرح ابن عجلان بالسماع.

الوجه الثامن:

أخرجه الإمام أحمد (١٨١٣٩) عن محمد بن بكر البرساني، عن ابن جريج،

والطحاوي في «المشكل» (٥٥٦٨) من طريق ابن إسحاق،

كلاهما (ابن جريج، وابن إسحاق) عن ابن عجلان، عن سعيد، عن بعض آل كعب بن عجرة، عن كعب رضي الله عنه نحوه، ولفظ ابن إسحاق: من شبك أصابعه في المسجد وهو يصلي فليتوضأ.

الوجه التاسع:

أخرجه أبو سعيد محمد بن علي النقاش في «جزء من حديثه» (٨٣/ب) من طريق عبد الله بن بشر، عن ابن عجلان، عن سعيد بن المسيب، عن كعب رضي الله عنه بنحوه.

---

(١) وقع في إسناد الحاكم سقط وتحريف ففيه: عبد الوارث بن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، والصواب: عبد الوارث، عن إسماعيل بن أمية، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه، كما في «التلخيص» وبقية المصادر.

الوجه العاشر:

أخرجه الخضيب الدوري كما في المنتقى من حديثه ـ نسخة المحمودية ـ (١٧/أ) من طريق الحسن بن عمارة، عن ابن عجلان، عن يزيد بن قسيط، عن كعب رضي الله عنه نحوه.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على محمد بن عجلان، واختلف عليه على عشرة أوجه:

١ـ محمد، عن سعيد المقبري، عن رجل، عن كعب بن عجرة رضي الله عنه.

٢ـ محمد، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٣ـ محمد، عن سعيد، عن كعب رضي الله عنه.

٤ـ محمد، عن سعيد، عن رجل، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٥ـ محمد، عن سعيد، عن بعض بني كعب رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً.

٦ـ محمد، عن يزيد بن خصيفة، عن ابن المسيب، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

٧ـ محمد، عن سعيد، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٨ـ محمد، عن سعيد، عن بعض آل كعب بن عجرة، عن كعب رضي الله عنه.

٩ـ محمد، عن ابن المسيب، عن كعب رضي الله عنه.

١٠ـ محمد، عن يزيد بن قسيط، عن كعب رضي الله عنه.

ومحمد بن عجلان القرشي تقدم أنه ثقة إلا في روايته عن نافع فضعيف لأنه كان يضطرب في حديثه عنه، وفي روايته عن المقبري تفصيل تقدم؛ وكان يدلس[1].

ورواه عنه على الوجه الأول:

١ـ الليث بن سعد، ثقة ثبت[2].

٢ـ سفيان بن عيينة، إمام ثقة[3].

ورواه عنه على الوجه الثاني:

١ـ شريك بن عبد الله النخعي، تقدم الترجيح أن حديثه قبل ولايته القضاء وخاصة إذا كان من رواية من سميت هناك، أو كان السماع من كتابه فهو حسن إن شاء الله، وأما بعد ولايته القضاء فحديثه ضعيف لسوء حفظه وهو صالح للمتابعة[4].

والراوي عنه وهو أبو غسان النهدي يشبه أن يكون سمع منه قبل ولايته القضاء لأنه من طبقة أبي نعيم الفضل بن دكين، لكن الرواية عنه

---

(١) انظر (ص ٢١٨).

(٢) انظر (ص ٢٥٦).

(٣) انظر (ص ١٩٢).

(٤) انظر (ص ٢٣٦).

على الوجه الثالث الآتي أصح.

٢ـ عبد العزيز بن محمد الدراوردي، تقدم أن الراجح في حاله التفصيل؛ فهو ثقة صحيح الحديث إن كان الراوي عنه أبو بكر الحميدي، أو حدث من كتابه، وفي غير هذا صدوق يخطئ، وحديثه عن عبيد الله العمري منكر[١]، وليس هذا الحديث من رواية الحميدي عنه، ولم يظهر من سياق إسناده عند مُخَرِّجِهِ أنه رواه من كتابه.

ورواه عنه على الوجه الثالث:

١ـ سفيان بن سعيد الثوري، الإمام الحافظ[٢].

٢ـ قران بن تمام الأسدي الكوفي نزيل بغداد لا بأس به[٣].

٣ـ شريك بن عبد الله النخعي، تقدم قبل قليل، والراوي عنه هو: يزيد بن هارون، وسماعه قديم بواسط، فهذا عن شريك أثبت.

٤ـ أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي، صدوق على الراجح إن حدث من كتابه، وإن حدث من حفظه فضعيف[٤].

---

(١) انظر (ص ٢١٩).

(٢) انظر (ص ٢١٨).

(٣) انظر (ص ٩٢٠).

(٤) انظر (ص ٦٥٧).

٥ـ سليمان بن حيان أبو خالد الأحمر، ثقة له أخطاء[١].

٦ـ جرير بن عبد الحميد الضبي، ثقة صحيح الكتاب[٢].

٧ـ خالد بن الحارث البصري ثقة ثبت[٣].

ورواه عنه على الوجه الرابع، والخامس:

عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، ثقة وكان يدلس[٤]، وصرح بالسماع منه في كليهما.

ورواه عنه على الوجه السادس:

سليمان بن حيان أبو خالد الأحمر، تقدم قريباً وهو ثقة، ولم أقف على أحد تابعه على هذا، وسبق له رواية أخرى فأخشى أن يكون غلط فيه أبو خالد، أو هو من ابن عجلان فليس بمحفوظ.

ورواه عنه على الوجه السابع:

يحيى بن سعيد القطان، الإمام الحافظ[٥].

---

(١) انظر (ص ٥٧٣).

(٢) انظر (ص ١٠٣١).

(٣) انظر (ص ١١٠٥).

(٤) انظر (ص ٣٩٢).

(٥) انظر (ص ٥٤٤).

ورواه عنه على الوجه الثامن:

محمد بن إسحاق صدوق، وحديثه لا ينزل عن مرتبة الحَسَنِ إذا صرح بالسماع ولم يخالف، أما إذا لم يصرح أو خالف أوثق منه فضعيف[1]، ولم أقف على زيادة: «بعض بني كعب» في الإسناد، ولا على السياق المنكر في لفظه إلا من هذا الوجه، وابن إسحاق قد صرح بالسماع من ابن عجلان هنا فالظاهر أن الغلط من الأخير.

ورواه عنه على الوجه التاسع:

عبد الله بن بشر لم يتميز لي من هو لكن الرواية لم أقف عليها إلا عند النقاش، وليس النقاش من جِمَال المَحامِلِ ليُعتد بروايته، فذا الوجه غير محفوظ.

ورواه عنه على الوجه العاشر:

الحسن بن عمارة البجلي وهو متروك[2].

فتلخص عن محمد بن عجلان في هذا الحديث الأوجه التالية:

الوجه الأول: محمد، عن سعيد المقبري، عن رجل، عن كعب بن عجرة رضي الله عنه.

---

(١) انظر (ص ٣٦٧).

(٢) انظر (ص ٥٠٣).

الوجه الثالث: محمد، عن سعيد، عن كعب رضي الله عنه.

الوجه الرابع: محمد، عن سعيد، عن رجل، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

الوجه الخامس: محمد، عن سعيد، عن بعض بني كعب رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً.

الوجه السابع: محمد، عن سعيد، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

أما الترمذي رحمه الله فسكت عن الوجه الأول، وأما الوجه الثاني من رواية شريك فقد حكم عليه رحمه الله بأنه غير محفوظ، وسبق أن الدراوردي تابعه عليه ولم يتبين أنه من صحيح حديثه، وهو في الجملة غير محفوظ عن ابن عجلان كما مرّ في الكلام عليه.

ولم يصرح ابن عجلان في شيء من الأوجه التي لخصتها قبل قليل بالسماع إلا في الوجه السابع، وتابعه على هذا الوجه إسماعيل بن أمية الأموي، وهو ثقة ثبت[1]، وباقي الأوجه وإن قلنا بثبوتها عن ابن عجلان فلم أقف على تصريح بسماعه فيها، وظاهر لمن تأملها أن ابن عجلان مضطرب فيها فالرواة عنه ثقات فلا محمل عليهم في هذا بل هو أولى بالغلط، ولهذا حمّل ابن خزيمة ابن عجلان هذا التخليط فقال: «وأما ابن عجلان فقد وهم في الإسناد وخلط فيه، فمرة يقول: عن أبي هريرة، ومرة يرسله، ومرة

(١) انظر: «التهذيب» (١/٢٨٣/ح٥٢٤)، «التقريب» (٤٢٥).

يقول: عن سعيد، عن كعب».

والوجه السابع معلول في نظري من وجوه:

١ـ أن راوِيَيْه قد سلكا الجادة في الرواية عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٢ـ هذا الحديث غير محفوظ من مسند أبي هريرة رضي الله عنه، فمخارج الحديث الثابتة من رواية ثقات المدنيين ترجع إلى كعب بن عجرة رضي الله عنه، وهذا يقوي ما سبق في الوجه الأول.

٣ـ أنهما قد خولفا في الرواية عن المقبري، فقد رواه ابن أبي ذئب عن المقبري، عن رجل من بني سالم، عن أبيه، عن جدّه، عن كعب رضي الله عنه[1]، وتابعه أبو معشر نجيح المدني ـ على ضعفه[2] ـ لكنها تنفع في دفع التفرد[3].

والرجل من بني سالم هو: سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة كما ذكر الإمام ابن خزيمة لكنه بيّن أن ابن ابي ذئب قد غلط على سعد فيمن فوقه[4]،

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (١٨١٣٧)، وابن خزيمة (٤٤٣)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٥٥٦٦) من طرق عن ابن أبي ذئب به.

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٩/٣٢٢/ت٦٣٨٦)، «التهذيب» (١٠/٤١٩/ت٧٥٨).

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٣٣٣١).

(٤) انظر قوله في (١/٢٢٨) وقارن النص بما في «الإتحاف» لابن حجر (١٣/١٤).

وقول ابن خزيمة يستقيم على اعتبار أن سعد بن إسحاق من بني سالم بالحلف وإلا فهو بَلَوِيٌّ، ثم إن قوله: عن جدّه، عن كعب دليل على أنه غلط فيه لأن جد سعد هو كعب رضي الله عنه، ويظهر أن هذا سبب اقتصار الطيالسي وشبابة في روايتهم للحديث عن ابن أبي ذئب على حذف قوله: عن جدّه، بل قالا: عن رجل من بني سالم، عن أبيه، عن كعب رضي الله عنه(١).

والمقصود من هذا أن بيان غلط من رواه عن المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وأن الحديث عند المقبري عن غيره، وهو ـ في الأظهر ـ سعد بن إسحاق، ويقوي هذا أن الثقة داود بن قيس القرشي المدني(٢) رواه عن سعد ابن إسحاق لكن خالف ابن أبي ذئب في باقي الإسناد، فرواه داود، عن سعد بن إسحاق، عن أبي ثمامة، عن كعب رضي الله عنه(٣).

---

(١) رواية الطيالسي أخرجها في «المسند» (١١٥٩) ـ ومن طريقه البيهقي (٣/ ٢٣٠) ـ، ورواية شبابة أخرجها ابن أبي شيبة في «المسند» (٥١١).

(٢) انظر (ص ٢٢٠).

(٣) أخرجه أحمد (١٨١٢٨)، وعبد بن حميد (٣٦٩)، والدارمي (١٤١١)، وأبو داود (٥٦٢)، وابن خزيمة (٤٤١)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٥٥٦٩)، وابن حبان (٢٠٣٦)، والطبراني (١٩/ ١٥١/ح٣٣٢)، والبيهقي (٣/ ٢٣٠)، وفي «المعرفة» (٦٦٠٧)، لكن سقط عند الطحاوي ذكر سعد.

وقد رواه أنس بن عياض، والدراوردي فأدخلا بين سعد وأبي ثمامة: أبا سعيد=

فتبين بما سبق أن الحديث رجع إلى رواية أبي ثمامة وهو مجهول الحال[1].

وقد جاء هذا الحديث من وجه آخر عن كعب رضي الله عنه، فأخرجه الطحاوي (٥٥٧٠)، وابن حبان (٢١٥٠)، وابن الأعرابي (١٩٦٨) من طريق سليمان ابن عبيد الله الرقي،

والبيهقي (٣/٢٣٠) من طريق الحسن بن علي الرقي، عن عمرو بن قسيط،

=المقبري، وأظن أنه انقلب عليهما فأرادا: سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن سعد بن إسحاق كما رواه ابن أبي ذئب، فقلباه، وليس لأبي سعيد ذِكْرٌ ولا مَدْخَلٌ في هذا الحديث، ومن تأمّل طرق هذا الحديث تبين له أن إقحام أبي سعيد المقبري هنا محض وهم، وإنما هو مروي عن ابنه سعيد، وقريب منه ما علقه البيهقي (٣/٢٣٠) عن عيسى بن يونس حيث رواه عن سعد عن سعيد المقبري، عن أبي ثمامة، وهو مقلوب أيضاً.

ورواية أنس أخرجها ابن خزيمة (٤٤٢)، والطحاوي (٥٥٦٤)، والطبراني (١٩/١٥٢/ح٣٣٣)، ورواية الدراوردي أخرجها الطحاوي (٥٥٦٥)، ويقوي ما ذكرته من وهم ذكر أبي سعيد المقبري ما أخرجه البيهقي (٣/٢٣٠) من طريق أبي موسى إسحاق بن إبراهيم الهروي، عن حفص بن غياث، عن الضحاك بن عثمان، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي ثمامة، لكن في النفس من انفراد أبي موسى به، وانظر ترجمته في «اللسان» (٢/٤٠/ت١٠٨٦).

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (٣٣/١٧٥/ت٧٢٧٢)، «التهذيب» (١٢/٥١/ت٢٠٠).

كلاهما (سليمان، وعمرو) عن عبيد الله بن عمرو، عن زيد بن أبي أنيسة، عن الحكم بن عتيبة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن كعب ابن عجرة رضي الله عنه، **وفي هذا الإسناد نظر من ثلاثة وجوه:**

الأول: سليمان بن عبيد الله الرقي ليس بالقوي[1].

الثاني: انفراد الحسن بن علي الرَّقّي برواية عمرو بن قسيط، قال البيهقي: «هذا إسناد صحيح إن كان الحسن بن علي الرقي هذا حفظه، ولم أجد له فيما رواه من ذلك بعد متابعاً»، وفي تصحيح البيهقي تساهل وذلك أن أبا حاتم سئل عن عمرو بن قسيط فقال: «هو دون عمرو بن عثمان[2]، خرج إلى أرمينية فلما قدم كان قد توفي عبد الله بن جعفر الرقي فبعث إلى أهل بيت عندهم فأخذ منهم كتب عبيد الله بن عمرو»، وفيه بيان عدم سماع عمرو من عبيد الله بن عمرو[3]، ثم إن الحسن بن علي الرقي الذي علق

---

(١) انظر: «الضعفاء» للعقيلي (٢/١٣١)، «تهذيب الكمال» (١٢/٣٦/ت٢٥٤٧)، «التهذيب» (٤/٢٠٩/ت٣٥٧).

(٢) هو الكلابي أبو الرقي، انظر قول أبي حاتم عنه في «الجرح والتعديل» (٦/٢٤٩)، «تهذيب الكمال» (٣٣/١٧٥/ت٧٢٧٢)، «التهذيب» (٨/٧٦/ت١١٢).

(٣) انظر ترجمة عمرو في «الجرح والتعديل» (٦/٢٥٦)، «تهذيب الكمال» (٢٢/١٩٣/ت٤٤٣٣)، «التهذيب» (٨/٩٠/ت١٣٩)، أما قول ابن حجر عنه في «التقريب» (٥٠٩٨): «صدوق» فالظاهر لي أن بناه على ما ذكره في ترجمة من عمرو من=

البيهقي تصحيح الإسناد على حفظه له حاله ظاهرة، والعجب من مقولة البيهقي هذه، وقد ضعفه حافظ عصره الدارقطني، وقال ابن يونس: «لم يكن في الحديث بذاك تعرف وتنكر»(١).

الثالث: تفرد هؤلاء بالحديث دون أصحاب عبيد الله بن عمرو الرقي من الحفاظ كزكرياء بن عدي، وعبد الله بن جعفر الرقي، وعمرو بن خالد التميمي وأضرابهم؟!.

فتبين بما سبق أن هذا الطريق فيه من الغرابة ما لا يصلح معاها الاعتداد به والله أعلم.

الحكم على الحديث:

أسانيد هذا الحديث معلولة كما سبق شرحه، فلا يثبت من حديث كعب رضي الله عنه، ولا من حديث أبي هريرة رضي الله عنه والله أعلم بالصواب.

=«التهذيب» حيث احتمل أن البخاري تحمل من طريقه ذاك الحديث وعلقه في التفسير طاوياً ذكره مما يقتضي توثيق على ما عرف من شرط المعلق في محله، وانظر: «التغليق» (١٩٠/٤)، لكن هذا احتمال، وفيه نظر لا يخفى، كما وفي البناء عليه أيضاً ما لا يخفى، ومما سبق تعلم أن تعقب ابن التركماني على البيهقي في نفي المتابعة برواية سليمان ضعيف.

(١) انظر: «تاريخ بغداد» (٣٧٣/٧/ت٣٨٩٦)، «اللسان» (٥٨/٣/ت٢٥٥٤).

بابُ ما جاءَ في الصَّلاةِ عِنْدَ التَّوْبَةِ[1]

٤٣ـ حَدَّثَنا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنا أبو عوانَةَ، عَنْ عُثْمانَ بنِ المُغيرَةِ، عَنْ عَليِّ بن رَبيعَةَ، عَنْ أسْماءَ بنِ الحَكَمِ الفَزاريِّ قالَ: سَمِعْتُ علِيّاً يقولُ: إنِّي كُنْتُ [رَجُلاً][2] إذا سَمِعْتُ مِنْ رَسولِ اللَّهِ ﷺ حَديثاً نَفَعَني اللَّهُ مِنْهُ بما شاءَ [أنْ يَنْفَعَني بهِ][3]، وَإذا حَدَّثَني رَجُلٌ مِنْ أصْحابِهِ اسْتَحْلَفْتُهُ، فَإذا حَلَفَ لِي صَدَّقْتُهُ، وَإنَّهُ حَدَّثَني أبو بَكْرٍ ـ وَصَدَقَ أبو بَكْرٍ ـ قالَ: سَمِعْتُ رَسولَ اللَّهِ ﷺ يَقولُ: (ما مِنْ رَجُلٍ يُذْنِبُ ذَنْباً، ثُمَّ يَقومُ فَيَتَطَهَّرُ[4] ثُمَّ يُصَلِّي ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ إلاَّ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ) ثُمَّ قَرأَ هذِهِ الآيَةَ: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ﴾ إلى آخِرِ الآيَةِ.

قالَ أبو عيسى: حَديثُ عَلِيٍّ حَديثٌ حَسَنٌ، لا نَعْرِفُهُ إلا مِنْ هذا

---

(١) «الأصل» (٣٥/أ)، «ظ» (ج٣/١٧/أ)، «أ» (٥٢/أ)، «م» (٤٥/أ)، «ت» (٥٠/أ)، «ل» (٧٣/ب)، «ط» (٢/٢٥٧/ح٤٠٦).

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: «أ».

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: «أ».

(٤) في «أ»: ثم يقوم، ثم يتطهر.

الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ عُثْمانَ بن الْمُغِيرَةِ، وَروى[1] عَنْهُ شُعْبَةُ وَغَيْرُ واحِدٍ فَرَفَعوهُ مِثْلَ حَديثِ أبي عَوانَةَ.

وَرواهُ سُفْيانُ الثَّوْرِيُّ وَمِسْعَرٌ فَأَوْقَفاهُ وَلَمْ يَرْفَعاهُ إلى النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مِسْعَرٍ هذا الْحَديثُ مَرْفوعاً أَيْضاً.

التخريج:

هذا الحديث مداره على عثمان بن المغيرة، واختلف عليه على وجهين:

١ـ عثمان، عن علي بن ربيعة، عن أسماء بن الحكم، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه مرفوعاً.

٢ـ عثمان، عن علي بن ربيعة، عن أسماء بن الحكم، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه موقوفاً.

الوجه الأول:

١ـ رواية أبي عوانة اليشكري:

أخرجها الترمذي (٣٠٠٦)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٢٥٠، ١١٠٧٨) ـ وعنه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٦٠٤٦) ـ والسِّلَفِيُّ في «المشيخة البغدادية» (٢٠/أ)، والضياء (١١) من طريق قتيبة بن سعيد، ولفظ

---

(١) في «أ»: روى عنه، بدون واو.

الترمذي مثله، والباقون نحوه، وأحال الطحاوي باللفظ،

والطيالسي (٢) ـ ومن طريقه أبو مطيع محمد بن عبدالواحد المصري في «مجالسه» (٣٨/أ)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦٦٧٦) ـ وأحال الطيالسي باللفظ، ولفظ الآخرين نحوه،

وأحمد (٥٦) عن أبي كاملٍ فُضَيْلِ بنِ حسين الجَحْدَرِيِّ نحوه،

وعبد بن حميد في تفسيره كما في حاشية تفسير ابن أبي حاتم (٢/٦٧/أ)، والآجري في «الفوائد المنتخبة» (٣/أ) ـ وعنه ابن بشران في «الأمالي» (ج١٠/١١٧/ب) ـ والطبراني في «الدعاء» (١٨٤٢)، والبغوي في «شرح السنة» (١٠١٥)، والسِّلَفِيُّ في «المشيخة البغدادية» (٣٤٠/ب) من طريق عفان بن مسلم نحوه، ولفظ الآجري، وابن بشران، والسِّلَفِيِّ أخصر منه، وفي لفظ عبد بن حميد قرأ قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ﴾ الآية [النساء ١١٠]،

وأبو داود (١٥٢١)، والطوسي (٣٩٠)، وابن المنذر في تفسيره كما في حاشية تفسير ابن أبي حاتم (٢/٦٧/أ)، وابن حبان (٦٢٣)، وابن عدي (١/٤٣٠) ـ ومن طريقه ابن العديم في «بغية الطلب» (٤/١٦٠٤) ـ والطبراني في «الدعاء» (١٨٤٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦٦٧٦)، والطيوري في «الطُّيُورِيات» (ج٨/١٣٤/أ)، وابن العديم في «بغية الطلب» (٢/٧٤٤) من

طريق مسدد بن مسرهد نحوه، ولفظ ابن عدي، وابن العديم أخصر منه، ولم يسق ابن المنذر لفظه،

والبزار (١٠)، وأبو بكر المروزي في «مسند أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ» (١١)، وأبو يعلى (١١) ـ ومن طريقه الضياء (١٠) ـ من طريق عبد الواحد بن غياث وأحال البزار باللفظ، والمروزي نحوه، والباقون مثله،

والطحاوي في «مشكل الآثار» (٦٠٤٥) من طريق أبي عمر حفص بن عمر الحَوْضِيِّ نحوه،

والطبراني في «الدعاء» (١٨٤٢) من طريق يحيى بن عبد الحميد الحِمَّاني نحوه،

ثمانيتهم (قتيبة، وأبو داود، وأبو كامل، وعفان، ومسدد، وعبدالواحد، والحوضي، والحِمَّاني) عن أبي عوانة الوضاح اليشكري.

٢ـ رواية شعبة بن الحجاج:

أخرجها الطيالسي (٢) ـ ومن طريقه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢/٦٧/أ)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦٦٧٥) ـ وأحمد (٤٧، ٤٨)، والبزار (٨)، والمروزي في «مسند أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ» (١٠)، وأبو يعلى (١٣، ١٤) ـ ومن طريقه الضياء (٩) ـ والطبري في «تفسيره» (٧٨٥٢)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٦٠٤١، ٦٠٤٢)، والطبراني في «الدعاء» (١٨٤١)، وابن السني في

«عمل اليوم والليلة» (٣٥٩)، وأبو يعلى محمد بن الحسين الفراء في «الفوائد الصحاح ـ تخريج النخشبي» (٤٤/أ) من طرق عن شعبة نحوه، ولفظ البزار أخصر منه، وفي لفظ ابن السني قرأ قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ﴾ الآية [النساء ١١٠] وكان شعبة يشك في اسم أسماء بن الحكم.

٣ـ رواية مسعر بن كدام:

أخرجها الحميدي (١) ـ ومن طريقه ابن أبي خيثمة في «التاريخ» (ق/٤٩/ب) ـ والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٢٤٧)، والعقيلي في «الضعفاء» (١/١٠٦)، والطبراني في «الدعاء» (١٨٤٢)، وابن عساكر في «الأربعين البلدانية» (٥٠ـ٥١) ـ وابن عدي في «الكامل» (١/٤٣٠) ـ ومن طريقه ابن العديم (٤/١٦٠٤) ـ من طريق سفيان بن عيينة بأخصر منه، ولفظ الطبراني نحوه، ولم يسق ابن أبي خيثمة اللفظ بتمامه،

والحميدي (٤) ـ ومن طريقه أبو الفتوح عبد الخلاق بن عبد الواسع الهروي في «جزء من حديثه» (٦٨/ب) ـ وابن أبي شيبة (٢/٣٨٧)، وأحمد (٢) ـ ومن طريقه الضياء (٨) ـ وابن ماجه (١٣٩٥)، وابن أبي خيثمة في «التاريخ» (ق/٤٩/ب)، والمروزي في «مسند أبي بكر» (٩)، وأبو يعلى (١٢)، والطبري في «تفسيره» (٧٨٥٣)، وعمر بن الزيات في «جزء من حديثه» (٢٦٢/أ)، ومحمد بن إسحاق بن منده في «الأمالي» (٢٤/ب)، وتمام

في «الفوائد» (١٤٠٨) من طريق وكيع بن الجراح بأخصر منه، ولم يسق ابن أبي خيثمة اللفظ بتمامه،

وابن المقرئ في «المعجم» (٣٧٦) نحوه، والضياء (٧) بأخصر منه من طريق أبي أحمد محمد بن عبد الله الزبيري،

وعبد الرحمن بن أبي الفهم في «الفوائد المنتقاة» (٤٧/أ) من طريق عبدالله بن محمد بن المغيرة الكوفي بأخصر منه،

أربعتهم (سفيان، ووكيع، والزبيري، وعبد الله) عن مسعر.

٤ـ والحديث أخرجه الحميدي (٤) ـ ومن طريقه أبو الفتوح عبد الخلاق ابن عبد الواسع الهروي في «جزء من حديثه» (٦٨/ب) ـ وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/٣٨٧)، وأحمد (٢) ـ ومن طريقه الضياء (٨) ـ وابن ماجه (١٣٩٥)، وابن أبي خيثمة في «التاريخ» (ق/٤٩/ب)، والبزار (٩)، وأبو بكر المروزي في «مسند أبي بكر رضي الله عنه» (٩)، وأبو يعلى (١٢، ١٥)، والطبري في «تفسيره» (٧٨٥٣)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٦٠٤٤)، وعمر بن الزيات في «جزء من حديثه» (٢٦٢/أ)، ومحمد بن إسحاق بن منده في «الأمالي» (٢٤/ب)، وتمام في «الفوائد» (١٤٠٨) من طريق وكيع بن الجراح بأخصر منه، ولم يسق ابن أبي خيثمة اللفظ بتمامه، وأحال البزار باللفظ،

ويوسف بن عاصم الرازي في «فوائده» (١٠٩/ب)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٢٤٩)، والطوسي (٣٨٩) من طريق يحيى بن سعيد القطان بأخصر منه،

كلاهما (وكيع، ويحيى) عن سفيان بن سعيد الثوري[1]،

٥ـ وأخرجه البزار (١١)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٦٠٤٨)، والطبراني في «الدعاء» (١٨٤٢) من طريق شريك بن عبد الله النخعي نحوه، ولفظ الطحاوي أخصر منه، وأحال البزار باللفظ،

٦ـ وأخرجه أبو يعلى (١) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «الأربعين البلدانية» (٥١-٥٢) ـ والطحاوي في «مشكل الآثار» (٦٠٤٧)، والطبراني في «الدعاء» (١٨٤٢)، والخطيب في «الكفاية» (٤٤) من طريق قيس بن الربيع بأخصر منه، ولفظ الطبراني نحوه،

ستتهم (أبو عوانة، وشعبة، ومسعر، والثوري، وشريك، وقيس)

---

(١) وللحديث عن الثوري طريق آخر، فأخرجه الطبراني في «الدعاء» (١٨٤٢)، وأبو محمد جعفر بن أحمد السَّرَّاج في «الفوائد الصحاح» كما في المنتخب منها (ج١/٥٤/ب) ـ ومن طريقه ابن العديم في «بغية الطلب» (٤/١٦٠٥) ـ ومحمد بن عبد الله القضاعي المعروف بابن الأبار في «معجم الصدفي» (٢٩-٣٠) من طريق خالد بن يزيد العمري وهو كذاب كما في ترجمته في «اللسان» (٢/٣٨٩/ت١٥٩٨).

عن عثمان بن المغيرة، عن علي بن ربيعة، عن أسماء بن الحكم به[1].

الوجه الثاني:

١ـ رواية سفيان بن سعيد الثوري:

لم أقف عليها مسندة.

---

(١) وللحديث طريق آخر عن علي ﷺ، فأخرجه الحميدي (٥)، والبلاذري في «أنساب الأشراف» (٣٧)، والبزار (٦، ٧)، والطبري في «تفسيره» (٧٨٥٤)، وابن عدي (٣/٣٥٣)، والطبراني في «الدعاء» (١٨٤٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦٦٧٧)، والخطيب في «الموضح» (٢/١١٣)، وابن العديم في «بغية الطلب» (٧/٣٤٦٦) من طريق عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن جده، عن علي بن أبي طالب ﷺ به، وعبد الله متروك كما في «التقريب» (٣٣٥٦).

وله طريق آخر عن علي بن أبي طالب ﷺ؛ أخرجه الطبراني في «الدعاء» (١٨٤٦) من طريق سليمان بن يزيد الكعبي، والسِّلَفِيُّ في «المشيخة البغدادية» (٣٠٣/أ) من طريق عبد الله بن سلمة بن أسلم، كلاهما (سليمان، وعبد الله) عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ، عن علي بن أبي طالب ﷺ به، وسليمان ضعيف كما في «التقريب» (٨٣٤٠)، وعبد الله ضعيف جداً، انظر ترجمته في «اللسان» (٣/٢٩٢/ت١٢٣٣، ١٢٣٤) إذ جعله ابن حجر اثنان وهما واحد على الصحيح كما بينه السِّلَفِيُّ في «المشيخة»، وقد اضطرب الكعبي في إسناده كما يظهر بتأمل الإسناد، وقد أشار الدارقطني في «العلل» لذلك، وللحديث طرق أخرى ذكرها الدارقطني في «العلل» (١/١٧٦) ثم قال عقبها: «وأحسنها إسناداً وأصحها ما رواه الثوري، ومسعر، ومن تابعهما عن عثمان بن المغيرة».

٢ـ رواية مسعر بن كدام:

أخرجها ابن أبي خيثمة في «التاريخ» (ق/٤٩/ب) ولم يسق اللفظ بتمامه، والبزار (٩) وأحال باللفظ، من طريق وكيع بن الجراح،

والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٢٤٨) من طريق جعفر بن عون وأحال باللفظ،

والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٢٤٨)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٦٠٤٠) من طريق محمد بن عبد الوهاب القنّاد وأحال النسائي باللفظ، والطحاوي أخصر منه،

والطحاوي في «مشكل الآثار» (٦٠٣٨)، وأبوسعد أحمد بن محمد المَالِينِيُّ في «الأربعين» (١٥/ب)، وأبو نعيم في «ذكر أخبار أصبهان» (١٤٢/١) من طريق أبي أحمد الزبيري بأخصر منه، ولم يسق الطحاوي لفظه،

والطحاوي في «مشكل الآثار» (٦٠٣٩) من طريق محمد بن يوسف الفريابي بأخصر منه،

خمستهم (وكيع، وجعفر، والقناد، والزبيري، والفريابي) عن مسعر.

كلاهما (سفيان، ومسعر) عن عثمان بن المغيرة.

وأخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥٨٤)، وابن عدي (٤١٣/١) ـ ومن طريقه ابن العديم في «بغية الطلب» (١٦٠٤/٤) ـ والطبراني في

«الدعاء» (١٨٤٤)، والإسماعيلي في «المعجم» (٢/٦٩٧)، وابن شاهين في «الثقات» (١٦٤٦)، والخطيب في «الموضح» (٢/٤٢٤) من طريق مروان الفزاري، عن معاوية بن أبي العباس القيسي نحوه، ولفظ الطبراني والخطيب مختصر[1].

---

(١) مروان سبقت ترجمته (ص ٧٠٨) وهو ثقة حافظ كان يدلس أسماء الشيوخ، وقد اختلف في شيخه هذا، فذهب الحافظ أبو طالب أحمد بن نصر بن طالب إلى أنه هو نفسه معاوية بن هشام القصار، وتابعه على هذا تلميذه الدارقطني كما في «الموضح» (٢/٤٢٥)، واحتج أبو طالب لذلك بجملة أحاديث رواها مروان الفزاري ودلسها، واختاره أيضاً الحافظ في «التقريب» (٦٧٧١) فقال في ترجمة معاوية القصار: «معاوية ابن هشام القصار .. ويقال له: معاوية بن أبي العباس ..».

والجمهور على أن معاوية بن هشام غير معاوية بن أبي العباس، قال البرذعي: «وسألت أبا زرعة عن معاوية بن أبي العباس؟ فقال: نظرتُ بدمشق في كتاب لمروان بن معاوية عن معاوية هذا، فرأيتُ أحاديث عن شيوخ الثوري، وأحاديث يُعْرَف بها الثوري، وأبواباً للثوري؛ فاسْتَرَبْتُه وتركتُه؛ قال أبو زرعة: فذكرت ذلك لابن نُمير فقال: كان هذا جار الثوري، أخذ كتب الثوري فرواها عن شيوخه» «أبو زرعة» (٢/٥١٠ـ٥١١)، وقريب من هذا ما نقله عبد الله بن إبراهيم بن قتيبة ـ كما في «الموضح» (٢/٤٢٥) ـ قال: «سألت ابن نمير أو سُئِل: مروان، عن معاوية بن أبي العباس، عن أبي إسحاق، والأعمش، ومنصور، وأبي الزناد، وهشام بن عروة، والكوفيين والبصريين؟ فقال: هذا جارٌ للثوري وكان يرى الناس ولزومهم للثوري فلما مات الثوري أخذ كتبه وجعل يرويها عن شيوخ الثوري، فوقف الناس على ذلك فتركوه وافتُضح نسأل الله العافية، =

كلاهما (عثمان، ومعاوية) عن علي بن ربيعة به.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على عثمان بن المغيرة، واختلف عليه على وجهين:

١ـ عثمان، عن علي بن ربيعة، عن أسماء بن الحكم، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه مرفوعاً.

٢ـ عثمان، عن علي بن ربيعة، عن أسماء بن الحكم، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه موقوفاً.

=فقلت: فمروان كان وقف على هذا؟ فقال: لو وقف عليه ما حدث عنه».
وقد فند العلامة المعلمي رحمه الله في حاشيته على «الموضح» (٢/٤٢٦ـ٤٢٧) قول أبي طالب ونَصَر قول الجمهور بتقرير رصين هو الراجح إن شاء الله، وناقش هذا أيضاً في «التنكيل» حين عدد جملة من أوهام ابن الجوزي وهو جيد محرر فراجعه (١/٢٢٢).
وقد كنتُ تابعتُ قبلُ قولَ من رآهما واحداً ثم أعياني الجمعُ بين من نسب معاوية بن هشام أَزْدِيّاً أو أَسَدِياً بالولاء، ومن نسب معاوية بن أبي العباس قَيْسِيّاً فتأملته فلم أرَ ذلك متفقاً إلا أن يكون منسوباً إلى قيس بن ثوبان بن شِهْمِيل بن الأسد بن الحارث بن العتيك بن أسد بن عمران بن عمرو بن مزيقياء وهو من ولد الأزد وهو: أدد بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ، انظر: «نسب معد واليمن الكبير» (٢/٤٦٩)، «جمهرة أنساب العرب» (٣٣٠، ٣٦٧، ٣٧١).

وعثمان هو: ابن المغيرة الثقفي، أبو المغيرة الكوفي.

وثقه أحمد، وابن معين، وابن نمير، والعجلي، ويعقوب بن شيبة[1]، وأبو حاتم، والفسوي[2]، والنسائي، وذكره ابن حبان في «الثقات»[3].

ورواه عنه على الوجه الأول:

١ـ أبو عوانة الوضاح اليشكري، ثقة ثبت حجة فيما حدث به من كتابه، وكان إذا حدث من حفظه ربما غلط[4].

٢ـ شعبة بن الحجاج العتكي، إمام حجة باتفاق[5].

٣ـ مسعر بن كِدَام بن ظَهير الهلالي العامري، أبو سلمة الكوفي.

ثقة حجة من المذكورين بالتثبت، وكان الثوري يراجعه لحفظه، ويسميه شعبة المصحف، وكان مرجئاً كثير الشك في الحديث[6].

وقد اختلف على مسعر في هذا الحديث، فرواه عنه على هذا الوجه:

---

(١) «الموضح» (٢/٢٦٣).

(٢) «المعرفة» (٣/٩٩).

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» (١٩/٤٩٧/ت٣٨٦٤)، «التهذيب» (٧/١٥٥/ت٣٠٥).

(٤) انظر (ص ٢٣٤).

(٥) انظر (ص ٢٤٠).

(٦) انظر: «المعرفة» (٢/١٩١، ٦٨٩)، «تهذيب الكمال» (٢٧/٤٦١/ت٥٩٠٦)، «التهذيب» (١٠/١١٣/ت٢٠٩).

١ـ سفيان بن عيينة، إمام حافظ[1].

٢ـ وكيع بن الجراح، ثقة حافظ[2].

٣ـ أبو أحمد محمد بن عبد الله الزبيري الأسدي، ثقة ثبت[3].

٤ـ عبد الله بن محمد بن المغيرة الكوفي، ضعيف[4] لكن قد توبع.

ورواه عن مسعر على الوجه الثاني:

١ـ وكيع بن الجراح، تقدم في الوجه الأول.

٢ـ جعفر بن عون المخزومي، صدوق[5].

٣ـ محمد بن عبد الوهاب القناد، ثقة[6].

٤ـ أبو أحمد الزبيري، تقدم أنه ثقة ثبت.

٥ـ محمد بن يوسف الفريابي، ثقة في غير الثوري[7].

ويظهر أن كلا الوجهين محفوظ عن مسعر لثقة رواتهما، وأن الاختلاف

---

(١) انظر (ص ١٩٢).

(٢) انظر (ص ٢٨١).

(٣) انظر (ص ٥٠١).

(٤) انظر ترجمته في «اللسان» (٣/٣٣٢/ت١٣٧٨).

(٥) انظر: «التهذيب» (٢/١٠١/ت١٥٣)، «التقريب» (٩٤٨).

(٦) انظر: «التهذيب» (٩/٣٢٠/ت٥٢٩)، «التقريب» (٦١٠٥).

(٧) انظر ترجمته (ص ١٠٠٩).

في الرفع والوقف إنما هو منه، وقد حفظ عنه اثنان من الثقات كلا الوجهين، فدل على أن التردد منه وسبق أنه كان كثير الشك في الحديث.

٤ـ سفيان بن سعيد الثوري، إمام[١].

وقد اختلف على الثوري في هذا الحديث، فرواه عنه على هذا الوجه:

١ـ يحيى بن سعيد القطان، إمام[٢].

٢ـ وكيع بن الجراح، تقدم.

وعلق الترمذي رحمه الله عن سفيان الثوري رواية الوجه الثاني الموقوف ولم أقف عليها، وأخشى أن تكون الرواية عن الثوري بالوقف غلط عليه، فالظاهر من الطرق ومن كلام أهل العلم أن الأشهر عن الثوري الرفع، وقد نص البزار بعد (ح٩) على أن الثوري يرفعه ومسعر يقفه.

٥ـ شريك بن عبد الله النحعي، سبق الترجيح أن حديثه قبل ولايته القضاء وخاصة إذا كان من رواية من سميت في ترجمته، أو كان السماع من كتابه فهو حسنٌ إن شاء الله، وأما بعد ولايته القضاء فحديثه ضعيفٌ لسوء حفظه وهو صالح للمتابعة[٣]، وروى هذا الحديث عنه يحيى بن آدم، وعلي

---

(١) انظر (ص ٢١٨).

(٢) انظر (ص ٥٤٤).

(٣) انظر (ص ٢٣٦).

ابن قادم، ويشبه أن يكونا سمعا منه قبل ولايته القضاء لأنهما من طبقة يزيد ابن هارون.

٦ـ قيس بن الربيع المرادي، سبق أن الراجح في حاله التفصيل، فإن كان حديثه من رواية القدماء كشعبة، والثوري فهو حسن إن شاء الله وأما من رواية المتأخرين فحديثه ضعيف فقد ساء حفظه، وصار يقبل التلقين ويحدث بما ليس في كتابه(١)، وقد توبع هنا.

ورواه عنه على الوجه الثاني:

١ـ سفيان الثوري فيما علقه الترمذي رحمه الله، وتقدم في دراسة الوجه الأول أن هذا الوجه لم أقف عليه.

٢ـ مسعر بن كدام، تقدم في دراسة الوجه الأول أن هذا الوجه محفوظ عنه.

فهذا الحديث مداره على عثمان بن المغيرة، واختلف عليه على وجهين:

١ـ فرواه أبو عوانة، وشعبة، ومسعر، والثوري، وشريك، وقيس، عنه، عن علي بن ربيعة، عن أسماء بن الحكم، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه مرفوعاً.

---

(١) انظر (ص ٤٩٠).

٢ـ ورواه مسعر، عنه، عن علي بن ربيعة، عن أسماء بن الحكم، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه موقوفاً.

ولم يرجح الترمذي رحمه الله بين هذين الوجهين، ثم إن الظاهر مما سبق ترجيح الوجه الأول لما يأتي:

١ـ أن جمعاً من الثقات حفظوه على الوجه المرفوع.

٢ـ أن مسعراً كان كثير الشك في حديثه، فلإن كان مسعر شك في رفعه ووقفه، فإن الثقات رووه جازمين برفعه، فلا يضر شك مسعر ما تيقنه غيره.

٣ـ تفرد مسعر بالحديث على الوجه الموقوف، وعدم المتابع له فيما وقفت عليه من الطرق.

ويحسن التنبيه هنا إلى أن الطحاوي ذكر إشكالاً قد يوهم الناظر فيه عدم وجود اختلاف في رفع الحديث ووقفه، فقال بعد ذكره بعض طرق الحديث الموقوفة من طريق مسعرٍ: «ولم يذكروا جميعاً في رواياتهم ذكر أبي بكر ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم، غير أن معناه يدل على أنه عن النبي صلى الله عليه وسلم بقول علي في الحديث: كنت إذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً نفعني الله منه بما شاء، وإذا حدثني عنه غيره استحلفته، وإذا حلف صدقته، وحدثني أبو بكر ـ أي عن: رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ وصدق أبو بكر»[1].

---

(١) «المشكل» (١٥/٣٠٤).

وقول الطحاوي محل تأملٍ هذا لو كانت الروايات كلها على هذا، فبعض الروايات كما ذكر الطحاوي، وبعضها هكذا: وحدثني أبو بكر - وصدق أبو بكر - أنه قال: إذا أذنب..، وهذه الروايات محمولة على ما قال الطحاوي، ولذا خرجتُ مثل هذه الروايات في الوجه المرفوع، لكن ورد اللفظ صريحاً بوقف الحديث بلفظ: وحدثني أبو بكر قال: إذا أذنب..، وهكذا وجدتها في جميع الطرق التي أسندت الحديث من طريق مِسْعر بن كِدام، وتقدم أن رفع الحديث محفوظ.

والحديث في سنده أسماء بن الحكم الفزاري، وثقه العجلي، وذكره ابن حبان في «الثقات» وزاد: «يخطئ».

وقال الإمام البخاري: «ولم يُروَ عن أسماء بن الحكم إلا هذا الواحد[1]، وحديث آخر ولم يتابع عليه، وقد روى أصحاب النبي ﷺ بعضهم عن بعض فلم يحلف بعضهم بعضاً»[2].

وقال ابن معين: «أسماء أو ابن اسماء .. هذا رجل لا يعرف»[3]، وقال

---

(١) فهم بعض الباحثين أن البخاري يشير إلى تفرد علي بن ربيعة بالرواية عن أسماء وعبارته لا تحتمل هذا، بل عبارة البزار الآتية صريحة في ذلك.

(٢) انظر: «الكامل» (١/ ٤٣٠).

(٣) سؤالات ابن الجنيد (ت٣٩٦).

البزار: «.. وأسماء مجهول لم يحدث بغير هذا الحديث، ولم يحدث عنه إلا علي بن ربيعة»، وذكره ابن الجارود في «الضعفاء».

ورد الحافظ موسى بن هارون البزاز[1] القول بجهالته فقال: «ليس بمجهول، لأنه روى عنه علي بن ربيعة، والرُّكَيْن بن الربيع[2]، وعلي ابن ربيعة سمع من علي، فلولا أن أسماء بن الحكم عنده مرضياً[3] ما أدخله بينه وبينه في هذا الحديث، وهذا الحديث جيد الإسناد».

وقد اشتملت نصوص الأئمة السابقين على أمور فأُنبّه إلى ما يلي:

أولاً: قول الإمام البخاري دال على أن أسماء لم يرو إلا حديثين، هذا الحديث، وآخر لم يتابع عليه، والنص كالصريح بنفي المتابعة عن الحديث الثاني وليس حديثه هذا في شأن التحليف وكفارة الذنوب، وينضاف إلى هذا بأن حكم ابن حبان على أسماء يدل على انحصار الخطأ في الحديث الثاني الذي أشار إليه البخاري بقرينة أن ابن حبان صحح لأسماء الحديث الذي

---

(١) من أئمة الحديث ونقاده الكبار، انظر ترجمته في «السير» (١٢/ ١١٦).

(٢) وروايته عند عبد الرزاق (١٦٩٥) في البَصْق في المسجد، ولْيُنظر في سماعه منه إذ لم أقف عليه، وقد أَدخل مرّة أباه الربيعَ بينهما في الحديث بمعناه لكن وقفه على أسماء، أخرجه ابن أبي شيبة (٢/ ٣٦٦)، وذكر ابن العديم في «بغية الطلب» (٤/ ١٦٠٤) رجلاً آخر وهو: زيد بن أبي رجاء، ولم أقف على ترجمته ولا روايته.

(٣) كذا.

معنا، يقول ابن حجر مقرراً ما سبق: «وأخرج له هذا الحديث في صحيحه، وهذا عجيب لأنه إذا حكم بأنه يخطئ، وجزم البخاري بأنه لم يرو غير حديثين يخرج من كلاهما[1] أن أحد الحديثين خطأ، ويلزم من تصحيحه أحدهما انحصار الخطأ في الثاني».

وكلامه ظاهر، لكن لا يلحق البخاري هذا التقرير بالنسبة لصحة حديث أسماء هذا، وكلامه كالصريح في نفي المتابع عن الحديث الثاني وإليه مال الحافظ العراقي[2].

أما المزي فإنه حمل كلام البخاري في نفي المتابعة على حديثه هذا، ثم تعقبه بما حاصله أن المتابعة ليست شرطاً للصحة مستشهداً بما في الصحيح من بعض الأفراد كحديث النيات، وبأن الاستحلاف شيء فعله علي ﵁ لا كل الصحابة، وهو نوع تثبتٍ وأيسر من طلب البينة الثابت عن عمر ﵁[3].

وما احتج به المزي محل بحثٍ من جهة النظر إلى المُنفرد بالحديث، وقد سبق ذكر كلام أهل العلم في أسماء بن الحكم، ولا يظهر لي من شأنه

---

(١) كذا.

(٢) انظر: «الميزان» (١/٢٥٥)، «المغني» (١/١٤٥).

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» (٢/٥٣٤)، وعزاه الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (١/٤٢٩-٤٣٠) إلى الذهبي في «الميزان» ولم أقف عليه.

تصحيح أفراده، ومن تأمل طرق الحديث المتقدمة في التخريج تبين له أن أسماء لا مُتابع له على هذا الحديث أيضاً، وستأتي بقية في مناقشة احتجاج المزي رحمه الله.

ثانياً: قول الحافظ موسى بن هارون قوي في دفع جهالة العين إن كان البزار عناها، وأما جهالة الحال ففيما ذكره نظرٌ؛ فإن رواية الراوي عن آخر لا تدل بالضرورة على رضاه به إلا بالاستقراء أو نصِّه على ذلك ـ كما هو معروف عن بعض الأئمة ـ ولم أقف على شيء من ذلك في شأن علي بن ربيعة، وليس بالظاهر من كلام أهل العلم أن علياً من الحفاظ الذين ينتقون شيوخهم، وغاية ما يدل عليه كلام الحافظ موسى بن هارون سلامة علي بن ربيعة من التدليس، فإن له سماعاً ثابتاً في الجملة من علي رضي الله عنه، وروى هنا عن أسماء، عن علي رضي الله عنه.

ثالثاً: اختلفت أقوال أهل العلم في الحكم على الحديث؛ فالترمذي رحمه الله حكم عليه بالحسن، وهذا يقتضي عدم سلامته من جملة علل على ما بينه رحمه الله من معنى الحسن عنده وما يلزم على شرطه فيه.

وأشار الإمام البخاري إلى غرابة في الحديث فقال كما تقدم: «وقد روى أصحاب النبي ﷺ بعضهم عن بعض فلم يحلف بعضهم بعضاً»، وهذا الذي ذكره أبو عبد الله رحمه الله يوجب التأمل فيما انفرد به أسماء بن الحكم من

ذكر تحليف علي رضي الله عنه لكل من حدثه عدا أبي بكر رضي الله عنه، وهو خلاف المحفوظ عنه، فقد روى علي رضي الله عنه عن المقداد رضي الله عنه في المذي ولم يستحلفه[1].

وقد صحح الحديث ابن حبان، والضياء في «المختارة»، وحسنه ابن عدي، والبغوي[2]، وقال موسى بن هارون: «إسناده جيد»[3].

وقال ابن عدي في «الكامل»: «وهذا الحديث طريقه حسن، وأرجو أن يكون صحيحاً»[4].

وذكر ابن عساكر أن الحديث محفوظ عن أبي بكر رضي الله عنه، وأقل ذلك أن يكون إسناده حسناً عنده[5].

وخلص ابن حجر إلى أن أسماء بن الحكم: «صدوق»[6]، وحسن

---

(١) صحيح مسلم (٣٠٣) وهي من أصرح الروايات أن علياً رضي الله عنه لم يَشهد الجواب، ويُروى عن علي رضي الله عنه عن عمار رضي الله عنه في حديث المذي والمحفوظ عن المقداد رضي الله عنه، وعن فاطمة رضي الله عنها بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في التحلل ولا أُراه يثبت لغرابة قوية في إسناده.

(٢) «شرح السنة» (٤/١٥٢).

(٣) وقد وهم أكثر من تكلم على هذا الحديث في نسبة هذا القول إلى ابن حجر، وإنما هو لموسى، وانظر ترجمة أسماء في «التهذيب» (١/٢٦٧/ت٥٠٤).

(٤) (١/٤٣١).

(٥) «الأربعين البلدانية» (٥٢).

(٦) «التقريب» (٤٠٨).

حديثه هذا[1]، والذي ترجح لي أن أسماء بن الحكم لا بأس بحديثه ما لم ينفرد أو يخالف، وهذا الذي رواه هنا من أفراده، ومثله لا تقبل أفراده[2].

الحكم على الحديث:

الحديث غريب انفرد به علي بن ربيعة، عن أسماء بن الحكم، عن علي رضي الله عنه، وفي متنه غرابة تقدم بيناها، وأنا متوقف في صحة الحديث في لما فيه من الغرابة الشديدة سنداً ومتناً والله أعلم.

* * *

(١) «الفتح» (١١/ ٩٨).

(٢) انظر: «الأنوار الكاشفة» (٧٢).

بابُ ما جاءَ أَنَّ أَوَّلَ ما يُحاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيامَةِ الصَّلاةُ[1]

٤٤ـ حَدَّثَنا عَلِيُّ بنُ نَصْرِ بنِ عَلِيٍّ [الْجَهْضَمِيُّ][2]، حَدَّثَنا سَهْلُ ابنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنا هَمَّامٌ قالَ: حَدَّثَني قَتادَةُ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ حُرَيْثِ بنِ قَبيصَةَ قالَ: قَدِمْتُ الْمَدينَةَ فَقُلْتُ: اللَّهُمَّ يَسِّرْ لي جَليساً صالِحاً، [قالَ][3]: فَجَلَسْتُ إلى أَبي هُرَيْرَةَ فَقُلْتُ: إنِّي سَأَلْتُ اللَّهَ أَنْ يَرْزُقَني جَليساً صالِحاً، فَحَدِّثْني بِحَديثٍ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسولِ اللَّهِ ﷺ لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَنْفَعَني بِهِ، فَقالَ: سَمِعْتُ رَسولَ اللَّهِ ﷺ يَقولُ: «إنَّ أَوَّلَ ما يُحاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيامَةِ مِنْ عَمَلِهِ صَلاتُهُ، فَإِنْ صَلُحَتْ فَقَدْ أَفْلَحَ وَأَنْجَحَ، وَإِنْ فَسَدَتْ فَقَدْ خابَ وَخَسِرَ، فَإِنِ انْتَقَصَ مِنْ فَريضَتِهِ شَيْءٌ[4] قالَ الرَّبُّ تَبارَكَ وَتَعالى[5]: انْظُروا هَلْ لِعَبْدي مِنْ تَطَوُّعٍ؟ فَيُكَمَّلَ بِها ما انْتَقَصَ مِنَ الْفَريضَةِ[6]، ثُمَّ يَكونُ سائِرُ عَمَلِهِ على

---

(١) «الأصل» (٣٦/أ)، «أ» (٥٣/أ)، «م» (٤٦/أ)، «ت» (٥١/ب)، «ل» (٧٥/أ)، «ط» (٢/٢٦٩/ح٤١٣)، وسقط هذا الباب من «ظ».

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: «أ».

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: «أ»، «ت».

(٤) في «أ»، «م»، «ت»، «ل»: شيئاً.

(٥) في «أ»، «ط»: عز وجل.

(٦) في «أ»: فليكمل بها ما نقص من الفريضة.

ذلِكَ).

قالَ أبو عيسى: حَديثُ أبي هُرَيْرَةَ حَديثٌ حَسَنٌ غَريبٌ مِنْ هذا الوَجْهِ.

وَقدْ روى بَعْضُ أصْحابِ الحَسَنِ، عَنِ الحَسَنِ، عَنْ قَبيصَةَ بنِ حُرَيْثٍ غَيْرَ هذا الحَديثِ، والمَشْهورُ هو: قَبيصَةُ بنُ حُرَيْثٍ.

التخريج:

هذا الحديث مداره على الحسن البصري، واختلف عليه على عشرة أوجه:

١ـ الحسن، عن حريث بن قبيصة، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٢ـ الحسن، عن قبيصة بن حريث، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

ومما لم يذكره الترمذي:

٣ـ الحسن، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٤ـ الحسن، عن أنس بن حكيم، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

٥ـ الحسن، عن أنس بن حكيم، عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً.

٦ـ الحسن، عن رجل من بني سليط، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٧ـ الحسن، عن رجل من أهل البصرة، عن أبي هريرة موقوفاً.

٨ـ الحسن، عن ضبة بن محصن، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٩ـ الحسن، عن صعصة بن معاوية، عن أبي هريرة ﵁ موقوفاً.

١٠ـ الحسن، عن صعصعة بن معاوية، عن أبي هريرة ﵁ موقوفاً.

الوجه الأول:

أخرجه النسائي (٤٦٥) من طريق هارون بن إسماعيل الخزاز، عن سهل بن حماد نحوه،

والطحاوي في «مشكل الآثار» (٢٥٥٣)، ومحمد بن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» (١٨٥) من طريق عاصم بن علي بن عاصم بنحوه،

ثلاثتهم (سهل، وهارون، وعاصم) عن همام،

والطبراني في «مسند الشاميين» (ل٥٠٩)، وابن عساكر في «التاريخ» (٣/١٣٠ـ١٣١) من طريق سعيد بن بشير ولفظ الطبراني مختصر، ولفظ ابن عساكر نحوه،

كلاهما (همام، وسعيد) عن قتادة بن دعامة السدوسي به.

الوجه الثاني:

لم أقف على من أخرجه.

الوجه الثالث:

أخرجه ابن أبي شيبة (٢/٤٠٤)، والبخاري في «التاريخ الكبير»

(٣٤/٢)، وأبو الشيخ في «طبقات أصبهان» (٣٣٩/٢) من طريق أبي الأشهب جعفر بن حيان العطاردي نحوه، ولم يسق البخاري لفظه،

والبخاري في «التاريخ الكبير» (٣٤/٢) من طريق خلف بن موسى العَمِّيِّ، عن قتادة، ولم يسق لفظه،

والعقيلي (١٣٢/٣)، وابن بشران في «الأمالي» (ج٢٢/٣/ب) من طريق عباد بن راشد نحوه،

ثلاثتهم (أبو الأشهب، وقتادة، وعباد) عن الحسن، عن أبي هريرة ﷺ.

الوجه الرابع:

أخرجه ابن أبي شيبة (١٤/ح١٧٨٩٦)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٣٣/٢)، وابن أبي خيثمة في «التاريخ» (ص/ل١٦٧)، ومحمد بن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» (١٨١)، وأبو علي الحسن بن أحمد بن شاذان في «جزء من حديثه» (١٥/ب) - ومن طريقه عبد الغني المقدسي في «جزء الصلاة» (٥) - من طريق أبان بن يزيد العَطَّار، عن قتادة مختصراً، ولم يسق البخاري اللفظ بتمامه،

وأحمد (٩٤٩٠)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٣٤/٢)، وأبو داود (٨٦٤)، والحاكم (٢٦٢/١)، والبيهقي (٣٨٦/٢) من طريق إسماعيل ابن عُلَيَّةَ نحوه، وفي لفظ الحاكم زيادة، ولم يسق البخاري لفظه،

وأبو نعيم في «ذكر أخبار أصبهان» (١/ ٢٥٤) من طريق إسماعيل بن حكيم مختصراً،

كلاهما (ابن عُلَيَّةَ، وإسماعيل) عن يونس بن عبيد.

كلاهما (قتادة، ويونس) عن الحسن البصري،

وأحمد (٧٨٨٩)، والطبراني في «مسند الشاميين» (١٥١)، ومحمد بن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» (١٨٠)، والبغوي في «شرح السنة» (١٠١٩) من طريق علي بن زيد بن جدعان أخصر منه، ولفظ الطبراني نحوه،

كلاهما (الحسن، وعلي) عن أنس بن حكيم، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

الوجه الخامس:

أخرجه البخاري في «التاريخ» (٢/ ٣٤)، ومحمد بن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» (١٨٢) من طريق يزيد بن زُرَيْعٍ، وعبد الوارث بن سعيد العنبري عن يونس عن الحسن به.

الوجه السادس:

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٣٤)، وأبو داود (٨٦٥) ـ ومن طريقه البيهقي (٢/ ٣٨٦) ـ ومحمد بن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» (١٨٧)، والدارقطني في «العلل» (٨/ ٢٤٧) من طريق حميد، عن الحسن،

عن رجل من بني سَلِيط، عن أبي هريرة رضي الله عنه، ولم يسق البخاري، والدارقطني لفظه، وأحال الباقون به.

الوجه السابع:

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٣٤) من طريق مبارك بن فضالة: حدثنا الحسن قال: «حدثني رجل من أهل البصرة: كنت أجالس أبا هريرة» موقوفاً.

الوجه الثامن:

أخرجه محمد بن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» (١٨٨، ١٨٩) من طريق محمد بن عمرو الأنصاري، عن الحسن، عن ضَبَّة بن مِحْصَن، عن أبي هريرة رضي الله عنه نحوه.

الوجه التاسع:

أخرجه ابن المبارك في «مسنده» (٤٠) ـ ومن طريقه محمد بن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» (١٨٣) ـ وأبو علي الحسن بن أحمد بن شاذان في «جزء من حديثه» (١٥/ب) من طريق إسماعيل بن مسلم المكي عن الحسن، عن صعصعة بن معاوية، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

الوجه العاشر:

أخرجه محمد بن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» (١٨٤) من طريق سالم ابن عبد الله الخياط، عن الحسن، عن صعصعة بن معاوية، عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على الحسن البصري، واختلف عليه على عشرة أوجه:

١ـ الحسن، عن حريث بن قبيصة، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٢ـ الحسن، عن قبيصة بن حريث، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٣ـ الحسن، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٤ـ الحسن، عن أنس بن حكيم، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

٥ـ الحسن، عن أنس بن حكيم، عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً.

٦ـ الحسن، عن رجل من بني سليط، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٧ـ الحسن، عن رجل من أهل البصرة، عن أبي هريرة موقوفاً.

٨ـ الحسن، عن ضبة بن محصن، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٩ـ الحسن، عن صعصة بن معاوية، عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً.

١٠ـ الحسن، عن صعصعة بن معاوية، عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً.

والحسن هو: ابن أبي الحسن البصري، ثقة لابد من تصريحه بالسماع لأنه كثير الإرسال ويدلس، والأقرب أنه في الثالثة من مراتب المدلسين، وتقدم أيضاً أنه كان يَتَسَهَّلُ في الأخذ، فهذا ينبغي معه التوقف فيما لم يوقف فيه على تصريح بالسماع[1]، لكني لا أعتقد أن ما رواه الموصوف بالتدليس معنعاً يكون مدلساً، فليست العنعنة وحدها دليلاً بمجردها على وقوع التدليس كما يعتبره كثير من المشتغلين بالحديث.

ورواه عنه على الوجه الأول:

١ـ قتادة بن دعامة السدوسي، ثقة ثبت ولا بد من تصريحه بالسماع لأنه مدلس من الثالثة[2].

وقد اختلف على قتادة في هذا الحديث، فرواه عنه على الوجه الأول:

١ـ همام بن يحيى العَوْذِيُّ وهو ثقة إن حدث من كتابه[3].

٢ـ سعيد بن بشير الشامي وهو ضعيف يعتبر بحديثه[4].

ورواه عن قتادة على الوجه الثالث:

---

(١) انظر (ص ٦٧٨).

(٢) انظر (ص ٦٧٩).

(٣) انظر ترجمته (ص ٧٩٩).

(٤) انظر: «التهذيب» (٤/٨/ت١١).

١ ـ خلف بن موسى العَمِّي وهو صدوق[1].

ورواه عن قتادة على الوجه الرابع :

١ ـ أبان بن يزيد العطار وهو ثقة[2].

وأرجح هذه الأوجه في نظري هو الوجه الرابع ، فغلط همام في اسم قبيصة بن حريث دال على ضعف ضبطه للرواية ، فلعله حدث به من حفظه لا من كتابه ، فقول أبان العطار مقدم على قول همام ، أما رواية خلف وإن لم يكن في وزن أبان العطار لكن غاية ما في روايته إما إرسال الحديث أو أنه قصر بإسناده فلم يضبط الواسطة ، فاستقام إن شاء الله أن قول أبان الأثبت عن قتادة.

ولم يصرح قتادة في شيء من هذه الأوجه بالسماع إلا أنه قد توبع على الوجه الرابع كما سيأتي ، فإن ثبت سماع قتادة للحديث عن الحسن على الوجه الرابع ، وإلا فالوجه محفوظ من وجه آخر عن الحسن البصري.

الوجه الثاني عن الحسن تقدم أني لم أقف على من أخرجه.

ورواه عن الحسن على الوجه الثالث :

١ ـ أبو الأشهب جعفر بن حيان العطاردي وهو ثقة[3].

---

(١) انظر : «التهذيب» (٣/١٥٥/ت٢٩٦).

(٢) انظر : «التهذيب» (١/١٠١/ت١٧٥)، «التقريب» (١٤٣).

(٣) انظر : «التهذيب» (٢/٨٨/ت١٣٥)، «التقريب» (٩٣٥).

٢ـ عباد بن راشد التميمي وهو صدوق له أوهام[١]، وانفرد عباد بذكر السماع بين الحسن وأبي هريرة رضي الله عنه.

وروي من طريق قتادة، والأثبت عنه الواجه الرابع.

فهذا الوجه محفوظ عن الحسن إلا التصريح بالسماع فغير محفوظ كما سيأتي.

ورواه عنه على الوجه الرابع:

١ـ قتادة السدوسي، تقدم في دراسة الوجه الأول أن هذا الوجه هو الأثبت عنه.

٢ـ يونس بن عبيد العبدي، ثقة ثبت[٢]، وقد اختلف عليه في هذا الحديث، فرواه عنه على هذا الوجه:

١ـ إسماعيل ابن علية البصري، ثقة حافظ[٣].

٢ـ إسماعيل بن حكيم الخزاعي، أبو بشر صاحب الزيادي، ذكره ابن أبي حاتم وسكت عنه، وذكر الدارقطني أحاديث انفرد بها، فالاعتداد بمثله محل نظر[٤].

---

(١) انظر: «التهذيب» (٥/٩٢/ت١٥٤)، «التقريب» (٣١٢٦).

(٢) انظر (ص ٢٧٠).

(٣) انظر (ص ١٧٣).

(٤) انظر: «الجرح والتعديل» (٢/١٦٥)، «أطراف الأفراد» (٢/١٠٠/ح٨٥٦)، (٢/٣٨٦/ح١٦٩٩).

ورواه عن يونس على الوجه الخامس:

١ـ يزيد بن زريع العيشي، ثقة ثبت وسماع المتأخرين منه فيه ضعف[1].

٢ـ عبد الوارث بن سعيد العنبري، ثقة ثبت[2].

والاختلاف من يونس فإنه في رواية أحمد وغيره قال: «وأحسبه ذكر النبي ﷺ»، فلعله لم يذكر ذلك عندما سمعه يزيد وعبد الوارث.

فهذا الوجه محفوظ عن الحسن سواء ثبت سماع قتادة من الحسن وإلا ففي رواية يونس له غنية.

ورواه عنه على الوجه الخامس:

يونس بن عبيد، وتقدم قبل قليل أنه محفوظ.

ورواه عنه على الوجه السادس:

حميد بن حميد الطويل، ثقة مدلس، ولابد من تصريحه بالسماع[3]، ولم أقف على سماع حميد في كلا الوجهين، فهو غير محفوظ عن الحسن.

ورواه عنه على الوجه السابع:

المبارك بن فضالة وهو صدوق يدلس ويسوي، لكن الإمام أحمد لم

---

(١) انظر (ص ١٦٨).

(٢) انظر (ص ٧٠٥).

(٣) انظر (ص ٦٨٩).

يعتد بما يذكره من السماع بين الحسن وشيوخه لأنه كان سجية[1]، وقد صرح بالسماع فقال: حدثنا الحسن قال: «حدثني رجل من أهل البصرة: كنت أجالس أبا هريرة» موقوفاً، ورفعه ثابت إن شاء الله، وشيخ الحسن بان من الطرق الأخرى.

ورواه عنه على الوجه الثامن:

محمد بن عمرو الأنصاري، أبو سهل الواقفي وهو ضعيف[2]، فهذا الوجه غير محفوظ عنه.

ورواه عنه على الوجه التاسع:

إسماعيل بن مسلم المكي، وهو ضعيف[3]، فهذا غير محفوظ.

ورواه عنه على الوجه العاشر:

سالم بن عبد الله الخياط، وهو صدوق سيء الحفظ[4]، فهذا الوجه غير محفوظ عن الحسن.

فالمحفوظ عن الحسن البصري في هذا الحديث وجهان:

---

(١) «التهذيب» (١٠/٢٧)، «التقريب» (٦٤٦٤).

(٢) انظر: «التهذيب» (٩/٣٧٨/ت٦٢١)، «التقريب» (٦١٩٢).

(٣) انظر (ص ٦٨٠).

(٤) انظر: «التهذيب» (٣/٤٣٩/ت٨٠٩)، «التقريب» (٢١٧٨).

١ـ الحسن، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٢ـ الحسن، عن أنس بن حكيم، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

فأما الأول: فهو ضعيف لانقطاعه بين الحسن، وأبي هريرة رضي الله عنه، وتقدم أن عباد بن راشد انفرد بذكر السماع بين الحسن وأبي هريرة رضي الله عنه، وقد قال الإمام البخاري عقب ذكر رواية عباد: «ولا يصح سماع الحسن من أبي هريرة في هذا»[(١)]، فهذا الوجه مرسل، وقد حُفظ عن الحسن إدخال الواسطة بينه وبين أبي هريرة رضي الله عنه على اختلاف بينهم في تسميتها.

وأما الثاني: الحسن، عن أنس بن حكيم، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وهذا الوجه أرجح الوجوه عن الحسن التي سمى فيها الواسطة بينه وبين أبي هريرة رضي الله عنه، وقد رجحه أبو زرعة الرازي[(٢)]، والدارقطني[(٣)]، والبيهقي[(٤)]، وصحح إسناده الحاكم[(٥)]، وفيه نظر، فإن أنس بن حكيم

(١) «التاريخ الكبير» (٢/٣٥)، وانظر: «العلل» للدارقطني (٨/٢٤٨)، «جامع التحصيل» (١٦٤).

(٢) «العلل» (١/١٥٢).

(٣) «العلل» (٨/٢٤٧).

(٤) «السنن» (٢/٣٨٦).

(٥) «المستدرك» (١/٢٦٢).

الضبي[1] لم يرو عنه غير الحسن البصري، وعلي بن زيد بن جُدْعان، وعده ابن المديني في شيوخ الحسن البصري المجهولين[2]، وقال ابن القطان: «مجهول»[3]، وقال ابن حجر: «مستور»[4]، فالرجل مجهول العدالة.

ولم أقف على تصريح الحسن بالسماع، إلا في رواية مبارك بن فضالة عنه، ولكنها موقوفة وشيخ الحسن فيها مبهم، فإن صح أن الشيخ هو أنس ابن حكيم فتقدم أنه مجهول العدالة، وإن كان غيره فهو ضعيف للجهالة باسمه وحاله.

وأما الخلاف الذي ساقه الترمذي رحمه الله في اسم قبيصة بن حريث أو حريث بن قبيصة، فغاية ما فيه انقلاب الاسم، والجمهور عن الحسن البصري يقولون: قبيصة بن حريث، وهو أحد من انفرد الحسن البصري

---

(١) تنبيه: لا يستقيم أن يقال إن أنساً هذا قد يكون هو الرجل من بني سَلِيْط المذكور في الوجه الخامس فإن بني سَلِيْطٍ من ولد تميم بن مُرِّ بن أُدِّ بن طابِخَة، والضَّبِّيُّون منسوبون إلى ضَبَّةَ بن أُدِّ بن طابِخَةَ فهم أبناء عم، وإن كان هذا الرجل السَّلِيْطِيُّ من سَلِيْطٍ التي هي بطن من طَيْءٍ كَهْلانَ صار أبعد له، وذكرتُ ما سبق حتى لا يتوهم أحد إمكان الجمع بين الوجهين بمثل هذا.

(٢) «تهذيب الكمال» (٣/٣٤٦، ٣/٢٤٥).

(٣) «بيان الوهم» (٤/١٣٥).

(٤) «التقريب» (٥٦٢).

بالرواية عنهم[١]، ووثقه العجلي[٢]، وذكره ابن حبان في «الثقات»[٣].

وقال الإمام أحمد: شيخ لا يعرف، ولا يحدث عنه غير الحسن»[٤]، وسكت عنه البخاري[٥]، وقال النسائي بعد أن ساق حديثه في الاستكراه: «ليس في هذا الباب شيء صحيح يحتج به»[٦]، وقال ابن حزم: «ضعيف مطروح»[٧]، وقال البيهقي: «غير معروف»[٨]، وقال ابن القطان: «لا تعرف حاله»[٩].

ورجح ابن حجر أنه صدوق[١٠]، ولم ينشرح القلب لرفعه إلى هذه المرتبة التي وضعه فيها ابن حجر، فإن البخاري لما ساق حديثه عن سلمة بن المُحَبَّق في استكراه الجارية قال: «في حديثه نظر»[١١]، وهو مخالف للثابت من

(١) سؤالات الآجري (٢/ ٨١-٨٢).

(٢) (٢/ ٢١٤).

(٣) (٥/ ٣١٩).

(٤) «مغاني الأخبار» (٢/ ٤٧٢).

(٥) «التاريخ الكبير» (٧/ ١٧٦).

(٦) «السنن الكبرى» (٤/ ٢٩٧-٢٩٨).

(٧) «التهذيب» (٨/ ٣١٠) ووصف ابن حجر قوله بالإفراط.

(٨) المصدر السابق.

(٩) «بيان الوهم» (٤/ ١٣٥).

(١٠) «التقريب» (٥٥١١).

(١١) نقله ابن عدي (٦/ ٥٠)، والعقيلي (٣/ ٤٨٤).

النصوص في هذا الباب ولهذا لا يقول به أحد من أهل الحديث كما ذكره البخاري[1]، والأقرب ـ والله أعلم ـ أن قبيصة ممن لا يقبل حديثه.

الحكم على الحديث:

حديث قبيصة، عن أبي هريرة ﷺ لا يصح لحال قبيصة، والطرق الأخرى غير محفوظة إما للانقطاع أو الجهالة بحال رواتها.

* * *

(١) انظر «العلل الكبير» للترمذي (٢/٦١٦ـ٦١٧)، وقال الخطابي في «المعالم» (٤/٦٠٦): «هذا حديث منكر، وقبيصة بن حريث غير معروف، والحجة لا تقوم بمثله ... وخليق أن يكون الحديث منسوخاً إن كان له أصل في الرواية».

بابُ ما جاءَ فيمَنْ يفوتُه الرَّكْعَتانِ قَبْلَ الْفَجْرِ يُصَلِّيهِما بَعْدَ صَلاةِ الْصُبْحِ[1][2]

٤٥ـ حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بنُ عَمْرٍو السَّوَّاقُ [الْبَلْخِيُّ][3]، قالَ: حَدَّثَنا عبد الْعَزيزُ بنُ مُحَمَّدَ، عَنْ سَعْدِ بنِ سَعيدٍ، عَنْ مُحَمَّدَ بنِ إبْراهيمَ، عَنْ جَدِّهِ قَيْسٍ قالَ: خَرَجَ رَسولُ اللَّهِ ص فَأُقيمَتِ الصَّلاةُ، فَصَلَّيْتُ مَعَهُ الصُّبْحَ، ثُمَّ انْصَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ فَوَجَدَني أُصَلِّي فَقالَ: (مَهْلاً يا قَيْسُ ! أَصَلاتانِ مَعاً)؟ قُلْتُ: يا رَسولَ اللَّهِ، إنِّي لَمْ أَكُنْ رَكَعْتُ رَكْعَتَي الْفَجْرِ، قالَ: (فَلا إذاً).

قالَ أبو عيسى: حَديثُ مُحَمَّدِ بنِ إبْراهيمَ لا نَعْرِفُهُ [مِثْلَ هذا][4] إلا مِنْ حَديثِ سَعْدِ بنِ سَعيدٍ. [وَإنَّما يُرْوى هذا الْحَديثُ مُرْسَلاً][5].

---

(١) «الأصل» (٣٦/ب)، «أ» (٥٤/ب)، «م» (٤٦/أ)، «ت» (٥٢/ب)، «ل» (٧٧/أ)، «ط» (٢/٢٨٤/ح٤٢٢).

(٢) في «أ»، «ط»: فيمن تفوته، وأشار في حاشية «م» إلى أنه نسخة، وفي «أ»: بعد الفجر، وفي «ط»: بعد صلاة الفجر.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من: «أ»، «ط».

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: «أ»، «ت».

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من: «أ»، وفي «ت»: وإنما روي هذا.

وَإِسْنَادُ هذا الحَدِيثِ لَيْسَ بِمُتَّصِلٍ، مُحَمَّدُ بنُ إبراهيمَ التَّيْمِيُّ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ قَيْسٍ.

وَرَوَى بَعْضُهُمْ هذا الحَديثَ عَنْ سَعْدِ بنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ إبْراهيمَ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ خَرَجَ فَرأى قَيْساً[1].

التخريج:

هذا الحديث مداره على سعد بن سعيد الأنصاري، واختلف عليه على وجهين:

١ـ سعد، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن قيس بن عمرو رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

٢ـ سعد، عن محمد بن إبراهيم التيمي: أن النبي ﷺ مرسلاً.

الوجه الأول:

أخرجه الحميدي (٨٦٨) ـ ومن طريقه ابن قانع في «معجم الصحابة» (١٤٤/ب)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/٣٦٧/ح٩٣٨) ـ وابن خزيمة (١١١٦) من طريق سفيان بن عيينة نحوه،

وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/٢٥٤)، (١٤/٢٣٩/ح١٨٢٢٠) ـ ومن

(١) بعدها في «ط»: وهذا أصح من حديث عبد العزيز، عن سعد ين سعيد.

طريقه ابن ماجه (١١٥٤)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (١٤٤/ب)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/٣٦٧/ح٩٣٧)، والدارقطني في «السنن» (١/٣٨٤/ح١٠)، والحاكم (١/٢٧٥) ـ وأحمد (٢٣٨١١) ـ ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/٣٦٧/ح٩٣٧) ـ وأبو داود (١٢٦٧) ـ ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٤٨٣) ـ من طريق عبد الله بن نمير نحوه،

كلاهما (سفيان، وعبد الله) عن سعد، عن محمد بن إبراهيم التيمي،

وابن خزيمة (١١١٦)، وأبو بكر بن زياد في «الزيادات» (١٣٩/أ) ـ وعنه الدارقطني في «السنن» (١/٣٨٣/ح٩) ـ وابن قانع في «المعجم» (١٤٤/ب)، وابن حبان (٢٤٧١)، والحاكم (١/٢٧٤) ـ وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٤٨٣) ـ من طريق أسد بن موسى، عن الليث بن سعد، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن أبيه نحوه، وأحال البيهقي باللفظ،

كلاهما (محمد، وسعيد) عن قيس بن عمرو رضي الله عنه به[1].

الوجه الثاني:

لم أقف عليه مسنداً.

---

(١) وللحديث طرق أخرى فيها نظر، فأخرجه عبد الرزاق (٤٠١٦)، وأحمد (٢٣٨١٢) وفيها إرسال.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على سعد بن سعيد الأنصاري، واختلف عليه على وجهين:

١ـ سعد، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن قيس بن عمرو رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

٢ـ سعد، عن محمد بن إبراهيم التيمي، أن النبي ﷺ مرسلاً.

وسعد هو: ابن سعيد بن قيس بن عمرو الأنصاري المدني، أخو الحافظ يحيى بن سعيد الأنصاري، صدوق احتج به مسلم في مواضع[1]، ولينه بعض الأئمة، وضعفه آخرون وهو إما بالنظر إلى من فوقه في الحفظ كما حمله ابن القطان[2]، أو لما عنده من الخطأ الذي أشار إليه ابن حبان.

والرجل فلم يكن بالحافظ، وقد قال ابن معين، وأبو حاتم: «سعد.. مُؤَدِّي» قال ابن أبي حاتم عقبها: «يعني: أنه كان لا يحفظ ويؤدي ما سمع»، وقال ابن القطان: «واختلف في ضبط هذه اللفظة فمنهم من يخففها أي: هالك، ومنهم من يشددها أي: حسن الأداء»[3]، والمعنى الثاني الذي أشار

---

(١) (١١٤٠، ١١٦٤)، وله أحاديث أخرى في المتابعات (٧٥٨، ٧٨٣، ٩١٨، ٢٠٤٠)، وصحح له الترمذي حديثاً (٧٥٩).

(٢) «بيان الوهم» (٣٧٨/٥).

(٣) السابق (٣٤/٣).

إليه ابن أبي حاتم أقرب ؛ فإن سعداً لم يبلغ عند أحد من أهل العلم أن يقال فيه : هالك[١].

ورواه عنه على الوجه الأول :

١ـ سفيان بن عيينة ، إمام ثقة[٢].

٢ـ عبد الله بن نمير، ثقة[٣].

أما الوجه الثاني فلم أقف عليه كما تقدم.

والحديث بالإسناد الذي ساقه الترمذي رحمه الله على الوجه الأول منقطع ، لأن محمد بن إبراهيم لم يسمع من قيس رضي الله عنه كما قاله الترمذي وغيره ، لكنه جاء بإسناد آخر سقتُهُ في التخريج من رواية أسد بن موسى ، عن الليث بن سعد ، عن يحيى بن سعيد الأنصاري ، عن أبيه ، عن قيس بن عمرو رضي الله عنه.

وهذا الإسناد رجاله ثقات إلا أن سعيد بن قيس لم يوثقه إلا ابن حبان[٤] ، وصحح حديثه ابن خزيمة ـ مع استغرابه له ـ وابن حبان ،

---

(١) انظر : «تهذيب الكمال» (١٠/٢٦٢/ت٢٢٠٨) ، «التهذيب» (٣/٤٧٠/ت٨٧٦).

(٢) انظر (ص ١٩٢).

(٣) انظر (ص ٦٠٠).

(٤) «الثقات» (٤/٢٨١).

والحاكم، ولم يتعقبه الذهبي في «التلخيص»، وسكت عن الحديث في «المهذب»[1]، ولعله حسن الحديث لتصحيحهم حديثه.

الحكم على الحديث:

الحديث حسن غريب من رواية يحيى بن سعيد، عن أبيه، عن قيس بن عمرو رضي الله عنه.

* * *

(١) انظر: ابن خزيمة (٢/١٦٤)، ابن حبان (٦/٢٢٢)، الحاكم (١/٢٧٥)، «المهذب» (٢/٤٤٨).

بابُ ما جاءَ في إعادَتِهِما بَعْدَ طُلوعِ الشَّمْسِ[1][2]

٤٦ـ حَدَّثَنا عُقْبَةُ بنُ مُكْرَمٍ العَمِّيُّ [البَصْرِيُّ][3]، حَدَّثَنا عَمْرو ابنُ عاصِمٍ، حَدَّثَنا هَمَّامٌ، عَنْ قَتادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بن أَنَسٍ، عَنْ بَشير ابن نَهيكٍ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ قالَ: قالَ رَسولُ اللّهِ ﷺ: (مَنْ لَمْ يُصَلِّ رَكْعَتَي الفَجْرِ فَلْيُصَلِّهما بَعْدَ ما تَطْلُعُ الشَّمْسُ).

قالَ أبو عيسى: هذا حَديثٌ لا نَعْرِفُهُ إلا مِنْ هذا الوَجْهِ.

قالَ: وَلا نَعْلَمُ[4] أحَداً رَوى هذا الحَديثَ عَنْ هَمامٍ بِهذا الإسْنادِ نَحْوَ هذا إلا عَمْرَو بنَ عاصِمٍ الكِلابِيَّ.

وَالمَعْروفُ مِنْ حَديثِ قَتادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بن أَنَسٍ، عَنْ بَشير بن نَهيكٍ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قالَ: (مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنْ صَلاةِ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ).

التخريج:

هذا الحديث مداره على همام بن يحيى العَوْذِيِّ، واختلف عليه في لفظه

---

(١) «الأصل» (٣٦/ب)، «أ» (٥٤/ب)، «م» (٤٦/أ)، «ت» (٥٣/أ)، «ل» (٧٧/أ)، «ط» (٢/٢٨٧/ح٤٢٣).

(٢) في «ت»، «ل»: في إعادتها.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: «أ».

(٤) في «ت»: ولا يعلم أحد.

على وجهين:

١ـ همام، عن قتادة، عن النَّضْرِ بن أنس، عن بَشير بن نَهِيْكٍ، عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: (من لم يصل ركعتي الفجر فليصلهما بعد ما تطلع الشمس).

٢ـ همام، عن قتادة، عن النَّضْرِ بن أنس، عن بَشير بن نَهِيْكٍ، عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: (من أدرك ركعة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح).

الوجه الأول:

أخرجه ابن خزيمة (١١١٧) من طريق علي بن نصر الجَهْضَمِيِّ، وعبدالقدوس بن محمد البصري بمعناه،

والدارقطني في «السنن» (١/٣٨٢/ح٥، ٦)، والحاكم (١/٢٧٤) ـ وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٤٨٤) ـ من طريق محمد بن سنان، وأبي بدر عباد بن الوليد الغُبْري،

والحاكم (١/٣٠٧) من طريق أبي قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي،

والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٤٨٤) من طريق أحمد بن يوسف السلمي،

ستتهم (علي، وعبد القدوس، ومحمد، وعباد، وعبد الملك،

وأحمد) عن عمرو بن عاصم الكلابي، عن همام به بنحوه.

الوجه الثاني:

أخرجه أحمد (٨٠٤٢، ٨٥٥١، ١٠٧٦١) عن بهز بن أسد،

وابن خزيمة (٩٨٦)، وابن حبان (١٥٨١) من طريق عبد الصمد ابن عبد الوارث.

والحاكم (١/٢٧٤) من طريق محمد بن سنان العوقي[1]،

ثلاثتهم (بهز، وعبدالصمد، ومحمد) عن همام به نحوه.

واللفظ الذي أشار إليه الترمذي روي من طرق عن أبي هريرة رضي الله عنه:

١ـ فأخرجه مالك (١/٦/ح٥) ـ ومن طريقه البخاري (٥٧٩)، ومسلم (١٦٣)، والشافعي في «الأم» (١/١٥٣ـ١٥٤) وفي «مسنده ـ السندي» (١٦١) ـ ومن طريقه ابن حجر في «توالي التأسيس» (٢٣٩ـ٢٤٠) ـ وأحمد (٩٩٥٥)،

---

(١) ورواه الحاكم بعده عن أبي إسحاق إبراهيم المزكي، عن عمر بن علي الجوهري، عن أحمد بن عتيق فقال: عن همام، عن قتادة، عن خلاس، عن أبي رافع، عن أبي هريرة رضي الله عنه، والجوهري هذا لم أجد له ترجمة، لكن له طريق آخر أخرجه البيهقي في «السنن» (١/٣٧٩) من طريق عفان بن مسلم، عن همام، ومن طريق سعيد بن أبي عروبة كلاهما عن قتادة به، ولعله محفوظ عن قتادة إن شاء الله، وسيأتي تخريج رواية أبي رافع عن أبي هريرة رضي الله عنه.

والدارمي (١٢٢٥)، وأبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» (٢/٧٢٦/ح٢٣٣٠)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٥٠٢)، وابن خزيمة (٩٨٥)، وأبو عوانة (١/٣٥٨)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/١٥١)، والغافقي في «مسند الموطأ» (٦٩/أ)، وأبو نعيم في «المستخرج» (٩٦/ب)، والصيداوي في «معجم الشيوخ» (٣٣٢)، والبغوي في «شرح السنة» (٣٩٩) - وابن ماجه (٦٩٩)، وأبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» (٢/٧٢٦/ح٢٣٢٩)، وابن خزيمة (٩٨٥)، وابن حبان (١٤٨٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/٣٧٨) من طريق عطاء بن يسار بمثله وفيه زيادة، ولفظ أبي زرعة الدمشقي الأول أخصر منه، ولفظ ابن ماجه، وأبي زرعة، وابن خزيمة، وابن حبان، والبيهقي نحوه وفيه زيادة إلا ابن خزيمة فدونها،

٢ـ ومالك (١/٦/ح٥) ـ ومن طريقه البخاري (٥٧٩)، ومسلم (١٦٣)، والشافعي في «الأم» (١/١٥٣ـ١٥٤)، وفي «مسنده ـ السندي» (١٦١) ومن طريقه ابن حجر في «توالي التأسيس» (٢٣٩ـ٢٤٠) ـ وأحمد (٩٩٥٥)، والدارمي (١٢٢٥)، وأبو زرعة الدمشقي (٢/٧٢٦/ح٢٣٣٠)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٥٠٢)، وابن خزيمة (٩٨٥)، وأبو عوانة (١/٣٥٨)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/١٥١)، والغافقي في «مسند الموطأ» (٦٩/أ)، وأبو نعيم في «المستخرج» (٩٦/ب)، والبغوي في «شرح السنة»

(٣٩٩) ـ والطيالسي (٢٣٨١)، وابن ماجه (٦٩٩)، وابن خزيمة (٩٨٥)، وابن حبان (١٤٨٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/٣٧٨) من طريق بُسْر ابن سعيد المدني بمثله وفيه زيادة، ولفظ أبي زرعة الدمشقي أخصر منه، ولفظ الطيالسي، وابن ماجه، وابن خزيمة، وابن حبان، والبيهقي نحوه وفيه زيادة إلا ابن خزيمة فدونها،

٣ـ ومالك (١/٦/ح٥) ـ ومن طريقه البخاري (٥٧٩)، ومسلم (١٦٣)، والشافعي في «الأم» (١/١٥٣ـ١٥٤)، وفي «مسنده ـ السندي» (١٦١) ـ ومن طريقه ابن حجر في «توالي التأسيس» (٢٣٩ـ٢٤٠) ـ وأحمد (٩٩٥٥)، والدارمي (١٢٢٥)، وأبو زرعة الدمشقي (٢/٧٢٦/ح٢٣٣٠)، وابن خزيمة (٩٨٥)، وأبو عوانة (١/٣٥٨)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/١٥١)، والغافقي في «مسند الموطأ» (٦٩/أ)، وأبو نعيم في «المستخرج» (٩٦/ب)، والبغوي في «شرح السنة» (٣٩٩) ـ والطيالسي (٢٣٨١)، وأحمد (٩١٧٢، ١٠١٣٣)، وابن ماجه (٦٩٩)، وأبو زرعة الدمشقي (٢/٧٢٦/ح٢٣٢٩)، والنسائي في المجتبى (٥٥٠)، وفي «السنن الكبرى» (١٥٠٢، ١٥٣٥)، وابن خزيمة (٩٨٥)، والغافقي في «مسند الموطأ» (١٠١/أ)، وابن حبان (١٤٨٤)، والطبراني في «مسند الشاميين» (ل٣٥٦، ٦٣٩)، والدارقطني في «السنن» (٢/٨٤/ح١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/٣٧٨) من طريق

عبد الرحمن بن هرمز الأعرج بمثله وفيه زيادة، ولفظ أبي زرعة الدمشقي أخصر منه، ولفظ الطيالسي، وأحمد في الموضعين الأخيرين، وابن ماجه، وأبي زرعة في الموضع الثاني، والنسائي، وابن خزيمة، وابن حبان، والطبراني، والدارقطني، والبيهقي نحوه وفيه زيادة إلا ابن خزيمة فدونها،

٤ـ ومالك (١/١٠/ح١٥) ـ ومن طريقه البخاري (٥٨٠)، ومسلم (٦٠٧)، وأبو داود (١١٢١)، والنسائي في «المجتبى» (٥٥٣)، وفي «السنن الكبرى» (١٥٣٧)، وأبو عوانة (٢/٧٩)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٢٣٢٠)، والغافقي في «مسند الموطأ» (٢٠/أ)، وابن حبان (١٤٨٣، ١٤٨٧)، وإبراهيم بن محمد المزكي في «الفوائد المنتخبة ـ انتقاء الدارقطني» (ج١/٨٠/ب)، وأبو نعيم في «المستخرج» (٩٦/ب)، وأبو بكر محمد بن إبراهيم بن المعتلأ في «جزء من حديثه» (٢/أ)، ومحمد بن علي بن صخر في «حديث مالك» (٨١/ب)، ومحمد بن علي الدَّامِغَانِيُّ في «الأحاديث والأخبار» (ج١/١١٥/ب)، والبغوي في «شرح السنة» (٤٠٠)، ومحمد بن الفضل الفراوي في «الأربعين» (٣٢/أ)، وزاهر الشَّحَامِي في «حديث عبد الرحمن بن بشر العبدي» (٤٣/أ)، وابن البخاري في «مشيخته» (ج٦/٥٣/أ)، وابن رشيد في «ملء العيبة» (٣/٤٤٣ـ٤٤٤) ـ والبخاري (٥٥٦) ـ ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (٤٠٢) ـ ومسلم (١/٤٢٤)،

والشافعي في «مسنده ـ السندي» (١٦٠)، وعبد الرزاق (٢٢٢٤، ٣٣٦٩، ٣٣٧٠) ـ ومن طريقه أحمد (٧٦٥٢)، وابن الجارود (١٥٢) ـ والحميدي (٩٤٦)، وأحمد (٧٤٥١، ٧٥٢٩، ٨٥٦٩، ٨٨٧٠)، والدارمي (١٢٢٣، ١٢٢٤)، ومحمد بن عاصم الثقفي في «جزئه» (٤٧)، وابن ماجه (١/٢٢٩)، (١١٢٢)، وأبو أمية محمد بن إبراهيم الطرسوسي في «مسنده» (٦/أ)، وإبراهيم بن حرب العسكري في «مسند أبي هريرة رضي الله عنه» (٦٦/ب)، والبزار في «مسنده ـ اللحياني» (٣٦٠، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٦٣٦)، والنسائي في «المجتبى» (٥٥٤، ٥٥٥)، وفي «السنن الكبرى» (١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٣٤، ١٥٣٦، ١٥٣٨) ـ وعنه الطحاوي في «المشكل» (٢٣٢١) ـ وابن خزيمة (٩٨٥)، وأبو عوانة (١/٣٧٢، ٢/٨٠، ٨١)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/١٥١)، وفي «مشكل الآثار» (٢٣١٨، ٢٣١٩، ٣٩٧٧)، وابن حبان (١٤٨٥)، والطبراني في مسند الشاميين (٧٢، ١١٨، ١٨٦) وفي (ل٥٧٩)، وأبو بكر محمد بن جعفر الأنباري في «حديثه» (ج١/٨/أ)، وأبو الشيخ في «طبقات أصبهان» (١٢٦)، وابن المقرئ في «المعجم» (٧١٦)، وأبو محمد الحسن بن أحمد المخلدي في «الفوائد المنتخبة» (٢٣٠/ب)، وأبو نعيم في «ذكر أخبار أصبهان» (٢/٤٩)، وفي «المستخرج» (٩٦/ب)، وتمام (٥٦٢، ١٤٨٩) ـ وعنه أبو محمد هبة الله بن أحمد بن الأكفاني في «جزء من حديثه»

(٤١/ب) ـ ومحمد بن علي الصوري في «الفوائد المنتقاة» (٤٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/٣٧٨)، والخطيب في «التاريخ» (٣/٣٩)، وفي «تلخيص المتشابه» (٢/٦١٦)، والبغوي في «شرح السنة» (٤٠١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣/٢٦٨، ٥/١٠٣)، وأبو موسى المديني في «اللطائف» (٢٢/ب، ٢٩/أ، ٧٩/ب)، وابن العديم في «بغية الطلب» (٦/٢٧١٥)، والذهبي في «السير» (١٥/٤٦٨) من طريق أبي سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف نحوه، ولفظ البخاري في الموضع الثاني، والبغوي، وابن الجارود، وابن ماجه في الموضع الأول، والطرسوسي، والعسكري، والبزار، والنسائي في «السنن الكبرى»، والطحاوي في الموضع الأخير من «شرح المشكل»، وابن المقرئ نحوه وفيه زيادة، وأحال الثقفي والطحاوي في «شرح المعاني» باللفظ،

٥ـ ومسلم (٦٠٨)، وأحمد (٧٧٨٥)، والبزار في «مسنده ـ اللحياني» (٣٠٨)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٥٠١)، وابن خزيمة (٩٨٤)، وأبو عوانة (١/٣٧١، ٣٧٢)، وأبو حفص عمر بن محمد الزَّيَّات في «جزء من حديثه» (٢٥٩/ب)، والخطيب في «التاريخ» (٨/٤٥٥) من طريق عبد الله بن عباس رضي الله عنه نحوه وفيه زيادة إلا أحمد فدونها،

٦ـ وأحمد (٧٥٨٤)، وأبو طاهر المخلص في «الفوائد المنتقاة ـ رواية

الزينبي» (٨٦/أ) من طريق عِرَاك بن مالك نحوه،

٧ـ وأحمد (١٠٣٤٤)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٣٩٧٦)، وأبو عمرو عثمان بن محمد السمرقندي في «الفوائد المنتقاة» (٧٠/ب)، والحاكم (٢٧٤/١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣٧٩/١) من طريق أبي رافع نفيع الصائغ نحوه،

٨ـ والبخاري في «التاريخ الكبير» (٢٠٢/١)، ومحمد بن عاصم الثقفي في «جزئه» (٤٦)، والطيالسي (٢٣٨١)، وإبراهيم بن حرب العسكري في «مسند أبي هريرة رضي الله عنه» (٦٦/ب)، وابن خزيمة (٩٨٥)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١٥٠/١)، وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» (١٦٠٤)، وابن حبان (١٤٨٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (١١٤/٧)، وأبو جعفر محمد بن عمرو البحيري في «الفوائد» (٩٩/أ)، والخطيب في «التاريخ» (٤٠١/٧) من طريق أبي صالح ذكوان السمان نحوه وفيه زيادة، ولفظ ابن خزيمة بدونها، ولم يسق البخاري اللفظ بتمامه،

٩ـ والبزار في «مسنده ـ اللحياني» (٣٦٠) من طريق سعيد بن المسيب بنحوه،

١٠، ١١ـ والحاكم (٢١٦/١، ٢٧٣) من طريق زيد بن أبي عَتَّاب، وسعيد المقبري نحوه وفيه زيادة،

كلهم (عطاء، وبسر، والأعرج، وأبو سلمة، وابن عباس ﷺ، وعراك، وأبو رافع، وأبو صالح، وسعيد، وزيد، وسعيد) عن أبي هريرة ﷺ[1].

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على همام بن يحيى العَوْذِيِّ، واختلف عليه في لفظه على وجهين:

١- همام، عن قتادة، عن النَّضْرِ بن أنس، عن بَشير بن نَهِيْكٍ، عن أبي هريرة ﷺ بلفظ: (من لم يصل ركعتي الفجر فليصلهما بعد ما تطلع الشمس).

٢- همام، عن قتادة، عن النَّضْرِ بن أنس، عن بَشير بن نَهِيْكٍ، عن أبي هريرة ﷺ بلفظ: (من أدرك ركعة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح).

---

(١) وللحديث طرق لا تخلو من قادح أو نظر كروايات ابن ماجه (١١٢١)، والنسائي في «السنن» (٥٥٦)، وفي «الكبرى» (١٥٣٩)، وابن حبان (١٤٨٦)، وابن الأعرابي (٩٢١، ٩٦٤)، والحسن بن رُشَيْق العسكري في «جزء من حديثه» (٧/ب)، وأبي الشيخ في «طبقات أصبهان» (٢/٢٢٢، ٢٢٣)، والطبراني (٢/٥٩/ح٩١٦)، (٣/٢٦/ح١٧٣٣)، والخطيب في «التلخيص» (٢/٧٥١).

وهمام هو: ابن يحيى بن دينار العَوْذِيُّ المُحَلِّمِيُّ، أبو عبد الله البصري ثقة صاحب كتاب، ولم يكن بمتين الحفظ، وكان أول أمره لا يراجع كتابه ويعتمد على حفظه فربما أخطأ، وصار آخر أمره يراجع كتابه ولذا ـ والله أعلم ـ كان القطان يتكلم فيه ويغمز بعض حديثه، ثم كف عنه بعدُ، وذكر ابن معين أنه كان يذهب إلى القدر[1].

وعليه ففي حديثه تفصيل؛ فإن حدث من كتابه فهو ثقة مطلقاً قديم حديثه والمتأخر سواء، وإن حدث من حفظه ففي قديم حديثه وهم غير قليل، والمتأخر منه فربما وهم فيه، وحديثه عن قتادة مستقيم، وهو مقدم في يحيى بن أبي كثير، ولم يتابع البرديجي على القول بعدم الاحتجاج به، ولا الساجي في قوله: «وما حدث من حفظه فليس بشيء»[2].

ورواه عنه على الوجه الأول:

عمرو بن عاصم بن عبيد الله الكلابي القيسي، أبو عثمان البصري، قال ابن حجر: «صدوق في حفظه شيء»[3].

---

(١) ابن طهمان (ت ٢٩٩).

(٢) انظر: «الجامع» للترمذي (١١٤١)، العقيلي (٤/٣٦٧)، «تهذيب الكمال» (٣٠/٣٠٢/ت٦٦٠٢)، «التهذيب» (١١/٦٧/ت١٠٨).

(٣) «التقريب» (٥٠٥٥)، انظر: «تهذيب الكمال» (٢٢/٨٧/ت٤٣٩٠)، ونقل ابن حجر=

ورواه عنه على الوجه الثاني:

١ـ بهز بن أسد العَمِّيُّ، أبو الأسود البصري، ثقة ثبت إلى الغاية، شذ الأزدي فغمزه بالتحامل على عثمان رضي الله عنه[١].

٢ـ عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد التميمي مولاهم، أبو سهل البصري، صدوق ثبت في شعبة خاصة[٢]، وقال أبو حاتم: «صدوق صالح الحديث»[٣]، وأشار أبو داود إلى احتماله التلقين[٤]، ولعل هذا سبب غض

=في «الهدي» (٤٣١) أن ابن معين والنسائي وثقاه، وهو محل تأمل، والله أعلم بصحته فإنه لم ينقل عنهما ذلك في «التهذيب» وغاية أقوالهما أنه متوسط الرتبة، وانظر الدارمي (ت ٦٤٣).

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (٤/٢٥٧/ت٧٧٤)، «التهذيب» (١/٤٩٧/ت٩٢٣)، «التقريب» (٧٧١)، «الهدي» (٣٩٣).

(٢) انظر: سؤالات ابن محرز (١/١٤٥/ت٧٨٩)، «الثقات» للعجلي (٢/٩٥/ت١١٠٠)، «تهذيب الكمال» (١٨/٩٩/ت٣٤٤١)، «التهذيب» (٦/٣٢٧/ت٦٢٩).

(٣) وأما ما وقع في «الجرح والتعديل» (٦/٥٠) من قول أبي حاتم في عبد الصمد: «شيخ مجهول»؛ فإن العلامة المعلمي رحمه الله أشار إلى احتمال وجود سقط في أثناء الترجمة، وهذا هو الظاهر، فإن الحكم على عبد الصمد بمثل هذه العبارة لا يتناسب وحال عبد الصمد، ثم إني وجدت الحافظ ابن حجر نقل في «اللسان» (٥/٢٤) هذه العبارة عن ابن أبي حاتم في ترجمة عبد الصمد بن عبد الأعلى وهو رجل مجهول، وترجمة عبد الصمد هذا ليست في «الجرح والتعديل»، وهذا يؤيد كلام المعلمي رحمه الله.

(٤) سؤالات الآجري (١٣٩٨).

بعض الأئمة من حاله فقد قال الإمام أحمد: «لم يكن به بأس، وأرجو أن يكون كان مخالفاً لأبيه في ذلك الرأي»(١)، وينبغي الاحتراز مما ينفرد به عبد الصمد من التصريح بالتحديث لاسيما مع المخالفة فقد قال ابن معين: «سمعت عبد الصمد بن عبد الوارث يقول في كتبه كلها: حدثنا، ولم يكن في أصل كتابه: حدثنا، رأيت كتابه فلم يكن فيه: حدثنا؛ وكان هو يقرأ، وكان والله ثقة»(٢)، فهذا قد يؤخذ منه أن عبد الصمد ربما كان ممن يذكر التحديث سجية، لاسيما وهي ليست في أصل كتابه كما ذكره ابن معين، فمثل هذا لا يعتد بانفراده بذكر السماع، وهو من المواضع الدقيقة التي لا تقبل من كل أحدٍ لاسيما عند الاختلاف في إثبات السماع بين راويين، أو خالفه من هو أثبت منه، إلا أن هذا من عبد الصمد ليس على سبيل الكذب ويدل عليه التوثيق في آخر كلام ابن معين.

٣ـ محمد بن سنان الباهلي العَوَقِيُّ، أبو بكر البصري، وهو ثقة ثبت(٣).

فهذا الحديث مداره على همام بن يحيى العَوْذِيِّ، واختلف عليه في

---

(١) «العلل» رواية المروذي (٢٢٥)، والرأي المشار إليه هو القول بالقدر، وتقدم بحث هذا في ترجمة عبد الوارث (ص ٧٠٥).

(٢) سؤالات ابن محرز (٢/٥٣) وانظر نحوه في (١/١٤٥) والموضع الأول أصح سياقاً.

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٥/٣٢٠/ت٥٢٦٧)، «التهذيب» (٩/٢٠٥/ت٣٢٢).

لفظه على وجهين:

١ـ فرواه عمرو بن عاصم الكلابي، عنه، عن قتادة، عن النَّضْرِ بن أنس، عن بَشير بن نَهِيْكٍ، عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: (من لم يصل ركعتي الفجر فليصلهما بعد ما تطلع الشمس).

٢ـ ورواه بهز بن أسد، وعبد الصمد بن عبد الوارث، ومحمد بن سنان، عنه، عن قتادة، عن النَّضْرِ بن أنس، عن بَشير بن نَهِيْكٍ، عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: (من أدرك ركعة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح).

وهذا اللفظ الثاني هو المعروف من حديث عطاء بن يسار، وبُسر بن سعيد، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وأبي صالح السمان، وأبي سلمة ابن عبد الرحمن، وابن عباس رضي الله عنهما، وعراك بن مالك، وأبي رافع نفيع، وزيد بن أبي عَتَّاب، وسعيد المقبري، وغيرهم عن أبي هريرة رضي الله عنه.

ولم يرجح الترمذي رحمه الله بين هذين الوجهين، إلا أنه أشار إلى تفرد عمرو بن عاصم بالحديث على الوجه الأول، وذكر أن المعروف من حديث قتادة هو الوجه الثاني، وكذلك أشار البيهقي[1] إلى تفرد عمرو بن عاصم به.

والحديث من الوجه الأول صححه ابن خزيمة، والحاكم، ولم يتعقبه

(١) «السنن» (٢/٤٨٤).

الذهبي، وكذلك يفهم من كلام العراقي تصحيحه للحديث، وأنهما حديثان مختلفان، لا روايتين في حديث[1].

والذي ظهر لي بعد تتبع طرق هذا الحديث أن الوجه الثاني أرجح ـ إن شاء الله ـ وأن الوجه الأول شاذ المتن لما يأتي:

١ـ تفرد عمرو بن عاصم به، وليس بذاك الحافظ الذي يقبل تفرده.

٢ـ مخالفته لثلاثة من ثقات أصحاب همام وهم: بهز بن أسد، وعبد الصمد بن عبد الوارث، ومحمد بن سنان.

٣ـ لم أقف لحديث عمرو بن عاصم ـ فيما اطلعت عليه من الطرق ـ على أصل من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وهذا مما يستدل به أهل العلم على نكارة الحديث، فمن ذلك قول البرديجي عند ذكره الاختلاف في حديث قتادة: «... وأما أحاديث قتادة التي يرويها الشيوخ مثل: حماد بن سلمة، وهمام، وأبان، والأوزاعي[2]؛ ننظر في الحديث، **فإن كان الحديث يحفظ من غير طريقهم عن النبي ﷺ ... من وجه آخر لم يدفع، وإن كان لا**

---

(١) شرح الترمذي (١٣٥/ب ـ ١٣٦/أ).

(٢) هؤلاء الذين سماهم البرديجي وإن كانوا أئمة ثقاتاً إلا أنهم ليسوا في قتادة ككبار أصحابه مثل: شعبة، وسعيد بن أبي عروبة ونحوهم، وهذا هو مراد البرديجي رحمه الله بقوله: «الشيوخ».

يعرف عن أحد عن النبي ﷺ، ولا من طريق ... إلا من رواية هذا الذي ذكرت لك كان منكراً».

وقال أيضاً: «إذا روى الثقة من طريق صحيح عن رجل من أصحاب النبي ﷺ حديثاً لا يصاب إلا عند الرجل الواحد؛ لم يضره أن لا يرويه غيره **إذا كان متن الحديث معروفاً**، ولا يكون منكراً ولا معلولاً»[1].

ويمكن أن يكون وهم عمرو بن عاصم من وجه آخر، وهو أن قضاء سنة الفجر يروى عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ آخر، وهو من طريق أبي حازم سلمان الأشجعي، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: عَرَّسْنا مع نبي الله ﷺ فلم نستيقظ حتى طلعت الشمس، فقال النبي ﷺ: (ليأخذ كل رجل برأس راحلته؛ فإن هذا منزل حضرنا فيه الشيطان)، قال رضي الله عنه: ففعلنا، ثم دعا ﷺ بالماء فتوضأ، ثم سجد سجدتين، ثم أقيمت الصلاة فصلى الغداة.

أخرجه مسلم (١/٤٧١)، وأحمد (٩٥٣٠) ـ ومن طريقه أبو عوانة (٢/٢٥٢) ـ والنسائي (٦٢٣)، وابن خزيمة (٩٨٨، ٩٩٩) ـ وعنه ابن حبان (٢٦٥١) ـ واللفظ لمسلم والباقون مثله.

وللحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه لفظ آخر وهو: أن النبي ﷺ نام عن ركعتي الفجر فقضاهما بعدما طلعت الشمس.

---

(١) انظر: «شرح العلل» (٢/٦٩٧، ٦٥٤).

أخرجه ابن ماجه (١١٥٥)، وأبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي في حديثه (ج٢/٤٥/أ)، وابن حبان (٢٦٥٢) وهذا لفظ ابن ماجه وأبي زرعة، وابن حبان نحوه.

فإن كان عمرو بن عاصم أراد هذا الحديث فإنه قد وهم في لفظه لأنه جعل حكاية فعل النبي ﷺ في قضاء ركعتي الفجر على لفظ ظاهره الأمر، وهو لفظ لم يأت به غيره.

الحكم على الحديث:

الحديث من رواية عمرو بن عاصم الكلابي عن همام بلفظ: (من لم يصل ركعتي الفجر فليصلهما بعد ما تطلع الشمس) ضعيف لشذوذ لفظه، والصواب عن همام ما رواه حفاظ أصحابه بهز بن أسد، وعبد الصمد بن عبد الوارث، ومحمد بن سنان بلفظ: (من أدرك ركعة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح)، وهو المحفوظ عن أبي هريرة رضي الله عنه من رواية الكبراء من أصحابه وقد تقدم تسمية عشرة منهم.

* * *

بابُ ما جاءَ في قِراءَةِ اللَّيْلِ[(١)][(٢)]

٤٧ـ حَدَّثَنا مَحْمودُ بنُ غَيْلانَ، حَدَّثَنا يَحْيى بنُ إسْحاقَ [وَهو السَّالَحِينِيُّ][(٣)]، حَدَّثَنا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثابِتٍ [البُنانِيُّ][(٤)]، عَنْ عبد اللَّهِ بن رَباحٍ الأنصاريِّ، عَنْ أبي قَتادَةَ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ لأبي بَكْرٍ: (مَرَرْتُ بِكَ وَأنْتَ تَقْرَأُ وَأنْتَ تَخْفِضُ مِنْ صَوْتِكَ)[(٥)] فَقالَ: إنِّي[(٦)] أسْمَعْتُ مَنْ ناجَيْتُ، قالَ ﷺ: (ارْفَعْ قَليلاً)، وَقالَ ﷺ لِعَمَرَ: (مَرَرْتُ بِكَ وَأنْتَ تَقْرَأُ وَأنْتَ تَرْفَعُ صَوْتَكَ)، قالَ: إنِّي أوقِظُ الوَسْنانَ، وَأطْرُدُ الشَّيْطانَ، قالَ ﷺ: (اخْفِضْ قَليلاً).

قالَ أبو عيسى: حَديثُ أبي قَتادَةَ حَديثٌ غَريبٌ صَحيحٌ[(٧)].

---

(١) «الأصل» (٣٨/أ)، «أ» (٥٦/ب)، «م» (٤٨/ب)، «ت» (٥٥/أ)، «ل» (٨٠/أ)، «ط» (٢/٣٠٩/ح٤٤٧).

(٢) في «م»: في القراءة بالليل.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من: «أ»، «ط».

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: «أ».

(٥) في «أ»: وأنت تقرأ تخفض صوتك.

(٦) في «أ»: إنني.

(٧) في «أ»، «ت»، «ل»، «ط»: هذا حديث غريب، وانظر ما سيأتي عن لفظ التصحيح (ص ٨١٠).

وَإِنَّما أَسْنَدَهُ يَحْيى بنُ إسْحاقَ، عَنْ حَمَّادَ بن سَلَمَة، وَأَكْثَرُ النَّاسِ إِنَّما رَوَوْا هذا الحَديثَ عَنْ ثابتٍ، عَنْ عبد اللَّهِ بن رَباحٍ مُرْسَلٌ[1].

التخريج:

هذا الحديث مداره على ثابت البناني، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ـ ثابت، عن عبد الله بن رباح الأنصاري، عن أبي قتادة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

٢ـ ثابت، عن عبد الله بن رباح الأنصاري، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً.

ومما لم يذكره الترمذي:

٣ـ ثابت، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً.

الوجه الأول:

أخرجه الطوسي (٤٢٧)، والبغوي في «شرح السنة» (٩١٩)، وفي «معالم التنزيل» (١٣٨/٥) من طريق الترمذي به مثله.

وأبو داود (١٣٢٩) عن الحسن بن الصباح،

وابن خزيمة (١١٦١) ـ وعنه ابن حبان (٧٣٣) عن محمد بن عبد الرحيم

---

(١) في «ت»، «ط»: مرسلاً.

البزاز المعروف بصاعقة،

والحاكم (١/٣١٠) ـ وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣/١١) ـ من طريق جعفر بن محمد بن شاكر،

ثلاثتهم (الحسن، ومحمد، وجعفر) عن يحيى بن إسحاق به ولفظ الحسن مثله، والآخران نحوه.

الوجه الثاني:

لم أقف عليه[1].

الوجه الثالث:

أخرجه أبو داود (١٣٢٩) ـ ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣/١١) ـ عن موسى بن إسماعيل التبوذكي، عن حماد بن سلمة، عن ثابت البناني، عن النبي ﷺ نحوه.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على ثابت البناني، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

---

(١) وقع عند تخريج العراقي لروايات حديث أبي قتادة رضي الله عنه عند كلامه على هذا الوجه بياض ولا أدري هل نسبها لأحد أم لا.

١ـ ثابت، عن عبد الله بن رباح الأنصاري، عن أبي قتادة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

٢ـ ثابت، عن عبد الله بن رباح الأنصاري، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً.

٣ـ ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً.

وثابت هو: ابن أسلم البُنَانِيُّ، أبو محمد البصري، ثقة ثبت مأمون[(١)]، وإنما تقع النُكْرة في حديثه من جهة الرواة عنه، فقد روى عنه جماعة مجهولون وضعفاء.

ورواه عنه على الوجه الأول:

حماد بن سلمة، تقدمت ترجمته وذكرت أنه من أثبت الناس في ثابت البناني، وحديثه عنه صحيح[(٢)].

وقد اختلف على حماد في هذا الحديث، فرواه عنه على الوجه الأول:

١ـ يحيى بن إسحاق البجلي السالَحيني، وهو صدوق[(٣)].

ورواه عن حماد على الوجه الثالث:

---

(١) انظر: الدقاق (ت ٦١)، «الجرح والتعديل» (٢/٤٤٩)، «تهذيب الكمال» (٤/٣٤٢/ت٨١١)، «التهذيب» (٢/٢/ت٢)، «الجامع في الجرح والتعديل» (١/١١٥).

(٢) انظر (ص ٥١٨).

(٣) انظر: «التهذيب» (١١/٣٠٣/ت٣٠٣)، «التقريب» (٧٤٩٩).

موسى بن إسماعيل التَّبُوذَكي، وهو ثقة ثبت(١).

والوجه الأخير أقوى لأن راويه أثبت.

وأما الوجه الثاني عن ثابت البناني فتقدم أني لم أقف عليه مسنداً.

ورواه عن ثابت على الوجه الثالث:

حماد بن سلمة، وتقدم في دراسة الوجه الأول أن هذا الوجه أقوى عنه.

فهذا الحديث مداره على ثابت البناني، واختلف عليه على ثلاث أوجه:

١ـ فرواه يحيى السالحيني، عن حماد، عنه، عن عبد الله بن رباح الأنصاري، عن أبي قتادة ﷺ، عن النبي ﷺ.

٢ـ ورُوي عنه، عن عبد الله بن رباح الأنصاري، عن النبي ﷺ مرسلاً، ولم أقف عليه مسنداً.

٣ـ ورواه موسى التبوذكي، عن حماد، عنه، عن النبي ﷺ مرسلاً.

ولم يرجح الترمذي رحمه الله بين هذه الأوجه إلا أنه استغرب الحديث من رواية يحيى بن إسحاق، وأما حكمه عليه بالصحة فهو ساقط في أكثر النسخ التي اعتمدت عليها، وكذلك سقط لفظ التصحيح عند البغوي في «شرح

---

(١) انظر: «التهذيب» (١٠/٣٣٣/ت٥٨٤)، «التقريب» (٦٩٤٣).

السنة»، وعند المزي في «التحفة»[1].

والحديث على الوجه الأول صححه ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم وقال: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجه»، ولم يتعقبه الذهبي، وقال ابن القطان الفاسي: «صحيح»[2].

والحديث ليس على شرط مسلم؛ فإنه لم يخرج حديث يحيى بن إسحاق عن حماد بن سلمة، فهو وهم من الحاكم، وفات الذهبي تعقبه.

ويحيى بن إسحاق قد اختلف عليه في لفظ هذا الحديث، فرواه عنه على اللفظ الذي ساقه الترمذي:

١ـ محمود بن غيلان البغدادي، وهو ثقة[3].

٢ـ الحسن بن الصباح البزار، وهو صدوق يهم[4].

٣ـ محمد بن عبد الرحيم المعروف بصاعقة، وهو ثقة حافظ[5].

٤ـ جعفر بن محمد بن شاكر الصائغ، وهو ثقة عارف بالحديث[6].

---

(١) «شرح السنة» (٤/٣١)، «التحفة» (٩/٤٦).

(٢) «بيان الوهم» (٢/٣٥٤)، ونقل عنه ابن حجر في «التلخيص» (٢/١٨) قال: «رجاله ثقات».

(٣) «التقريب» (٦٥١٦).

(٤) «التقريب» (١٢٥١).

(٥) «التقريب» (٦٠٩١).

(٦) «التقريب» (٩٥٤).

وروي عنه بهذا الإسناد بلفظ: أن النبي ﷺ قال لأبي بكر رضي الله عنه: (متى توتر؟) فقال رضي الله عنه: أوتر من أول الليل، وقال ﷺ لعمر رضي الله عنه: (متى توتر؟) فقال رضي الله عنه: آخر الليل، فقال ﷺ لأبي بكر رضي الله عنه: (أخذ هذا بالحزم)، وقال ﷺ لعمر رضي الله عنه: (أخذ هذا بالقوة).

أخرجه أبو داود (١٤٣٤) عن محمد بن أحمد بن أبي خلف،

وابن خزيمة (١٠٨٤) عن محمد بن عبد الرحيم،

وأبوبكر محمد بن جعفر الأنباري في «حديثه» كما في المنتقى منه (١٥٩/أ) عن محمد بن أحمد بن أبي العوام،

والحاكم (٣٠١/١) ـ وعنه البيهقي في «السنن» (٣٥/٣) ـ من طريق بشر بن موسى،

وأخرجه أيضاً من طريق أبي أمية الطرسوسي،

خمستهم (محمد، ومحمد، ومحمد، وبشر، وأبي أمية) عن يحيى به.

ورواة هذا الحديث عن يحيى بن إسحاق هم:

١ـ محمد بن أحمد بن أبي خلف، وهو ثقة[١].

٢ـ محمد بن عبد الرحيم وهو صاعقة المتقدم.

٣ـ محمد بن أحمد أبو بكر ابن أبي العوام الرياحي، وهو صدوق[٢].

---

(١) «التقريب» (٥٧١١).

(٢) انظر (ص ١٠٦٦).

٤ـ بشر بن موسى الأسدي، وهو ثقة[١].

٥ـ أبو أمية محمد بن إبراهيم الطرسوسي، وهو صدوق يهم[٢].

واستغرب ابن خزيمة هذا الحديث، فقال عقبه: «هذا عند أصحابنا عن حماد مرسل، ليس فيه أبو قتادة».

فإن كان الحديثان حديثاً واحداً فإن يحيى بن إسحاق قد اضطرب في لفظه، وإن كانا حديثين مختلفين؛ فإن قول ابن خزيمة دليل على أن يحيى بن إسحاق لم يجوّد حديث حماد بن سلمة كما ينبغي فهو يخالف فيه، ففي حديثنا خالفه موسى بن إسماعيل التبوذكي، وفي هذا الحديث ذكر ابن خزيمة أنه عند الرواة عن حماد مرسلاً، فوصله يحيى بن إسحاق.

والذي ترجح لي أن الصواب في حديثنا الوجه المرسل إما على الوجه الثاني، أو على الوجه الثالث، وذلك لما يأتي:

١ـ أن موسى بن إسماعيل قد خالف يحيى بن إسحاق فأرسل الحديث وهو أوثق.

٢ـ عدم ضبط يحيى بن إسحاق لحديث حماد بن سلمة؛ فهو يخالف الثقات في إسناده كما تقدمت الإشارة إليه.

---

(١) «تاريخ بغداد» (٧/٨٦).

(٢) «التقريب» (٥٧٠٠).

وحديث أبي قتادة ﷺ الذي ساقه الترمذي جاء من وجوه أخر:

١ـ فمن رواية علي بن أبي طالب ﷺ أخرجه أحمد (٨٦٥)، والضياء في «المختارة» (٧٨٥ـ٧٨٧) من طريق أبي إسحاق السبيعي، عن هانئ بن هانئ، عنه ﷺ، وهانئ بن هانئ الهَمْداني جهله ابن المديني، والشافعي، ووثقه العجلي، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال النسائي: «ليس به بأس»، فالصواب أنه صدوق إن شاء الله[1].

٢ـ ومن رواية أبي هريرة ﷺ، أخرجه أبو داود (١٣٣٠)، وابن الزفتي في «حديث هشام بن عمار» (٨٤/أ)، والخطيب في «التاريخ» (١٣/ ٢٨٥)، وفي «تلخيص المتشابه» (٢/ ٦٨٩) من طريق محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عنه ﷺ، وهذا سند حسن.

الحكم على الحديث:

الحديث من الوجه الذي ساقه الترمذي ضعيف، والصواب أنه مرسل، وجاء من طرق أخرى عن علي ﷺ، وأبي هريرة ﷺ ولا بأس بأسانيدها.

* * *

---

(١) «الثقات» للعجلي (٢/ ٣٢٥)، «تهذيب الكمال» (٣٠/ ١٤٥/ت٦٥٤٨)، «تهذيب التهذيب» (١١/ ٢٣).

بابُ ما جاءَ في فَضْلِ صَلاةِ التَّطَوُّعِ في الْبَيْتِ[1]

٤٨ـ حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ بَشَّارٍ، حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ جعْفَرٍ، حَدَّثنا عبد اللَّهِ بْنُ سَعيدِ بن أبي هِنْدٍ، عَنْ سالِمٍ أبي النَّضْر، عَنْ بُسْر بن سَعيدٍ، عَنْ زَيْدِ بْن ثابتٍ، عَن النَّبيِّ ﷺ قال: (أفْضَلُ صَلاتِكُمْ في بُيُوتِكُمْ إلا المَكْتوبَة).

قالَ أبو عيسى: حَديثُ زَيْدِ بن ثابتٍ حَديثٌ حَسَنٌ، وَقَدِ اخْتَلَفوا في روايَة هذا الحَديثِ[2]؛ فَرَواهُ[3] موسى بنُ عُقْبَة، وَإبْراهيمُ بنُ أبي النَّضْر، [عَنْ أبي النَّضْر][4] مَرْفوعاً.

وَأَوْقَفَهُ بَعْضُهُمْ[5]، وَرَواهُ[6] مالِكُ بنُ أنَسٍ، عَنْ أبي النَّضْر وَلَمْ

---

(١) «الأصل» (٣٨/أ)، «أ» (٥٦/ب)، «م» (٤٩/أ)، «ت» (٥٥/أ)، «ل» (٨٠/ب)، «ط» (٣١٢/٢/ح٤٥٠).

(٢) في «أ»: وقد اختلف الناس في هذا الحديث، وفي «ط»: وقد اختلف الناس في رواية هذا الحديث.

(٣) في «أ»، «ت»، «ل»، «ط»: فروى.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من «أ»، «م»، «ت»، «ل».

(٥) جملة فأوقفه بعضهم في «أ»، «ط» جاءت بعد قوله: .. ولم يرفعه.

(٦) في «أ»: وروى.

يَرْفَعْهُ، وَالْحَدِيثُ الْمَرْفُوعُ أَصَحُّ.

التخريج:

هذا الحديث مداره على سالم أبي النَّضْرِ، واختلف عليه على وجهين:

١ـ سالم، عن بسر بن سعيد، عن زيد بن ثابت رضي الله عنه مرفوعاً.

٢ـ سالم، عن بسر بن سعيد، عن زيد بن ثابت رضي الله عنه موقوفاً.

الوجه الأول:

١ـ رواية عبد الله بن سعيد بن أبي هند:

أخرجها البغوي في «شرح السنة» (٩٩٧) من طريق الترمذي به.

وابن خزيمة (١٢٠٣)، وأبو نعيم في «المستخرج» (١٢٧/ب) من طريق محمد بن بشار مثله، ولفظ أبي نعيم نحوه وفيه قصة،

والبخاري (٦١١٣) عن محمد بن زياد الزيادي بنحوه وفيه قصة،

ومسلم (٧٨١) عن محمد بن المثنى بنحوه وفيه قصة،

ثلاثتهم (محمد، والزيادي، ومحمد) عن محمد بن جعفر،

والبخاري (٦١١٣)، وأحمد (٢١٦٧٥)، وأبو داود (١٤٤٧) من طريق مكي بن إبراهيم البلخي بنحوه وفيه قصة،

وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/٢٤٥) ـ ومن طريقه الطبراني في

«المعجم الكبير» (٥/١٤٤/ح٤٨٩٥) ـ وأحمد (٢١٦٦٦)، وابن خزيمة (١٢٠٣) من طريق وكيع بن الجراح نحوه وعند الطبراني زيادة قصة،

والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/١٤٤/ح٤٨٩٥) من طريق عبد الرحمن بن محمد المُحاربي بنحوه وفيه قصة،

أربعتهم (محمد، ومكي، ووكيع، وعبد الرحمن) عن سعيد بن عبد الله.

٢ـ رواية موسى بن عقبة:

أخرجها عفان بن مسلم الصفار في «جزء من حديثه» (٢٣٢/ب) ـ ومن طريق عفان أخرجها البخاري (٧٢٩٠)، وأحمد (٢١٦٢٢، ٢١٦٤٣)، والنسائي في «المجتبى» (١٥٩٩)، وفي «السنن الكبرى» (١٢٩٢)، وابن خزيمة (١٢٠٤)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/٣٥٠)، وأبو نعيم في «المستخرج» (١٢٧/ب)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/١٠٩) ـ والبخاري (٧٣١)، ومسلم (١/٥٤٠)، وابن حبان (٢٤٩١)، وأبو نعيم في «المستخرج» (١٢٧/ب)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٤٩٤) من طريق وهيب بن خالد نحوه وفيه قصة، ولفظ النسائي في الكبرى، وابن خزيمة دونها، ولم يسق مسلم اللفظ،

والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/١٤٣/ح٤٨٩٢) من طريق عبد العزيز

ابن مختار بنحوه وفيه قصة،

كلاهما (وهيب، وعبد العزيز) عن موسى بن عقبة[1].

٣ـ رواية إبراهيم بن سالم أبي النَّضْرِ:

أخرجها البخاري في «التاريخ الكبير» (١/٢٩٢)، وأبو داود (١٠٤٤)، والروياني في «مسنده» كما في المنتقى منه (١٥/ب)، والطوسي (٤٢٨)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/٣٥٠)، وأبو العباس محمد بن يعقوب الأصم في «جزء من حديثه» (ج٣/٣٣/أ) ـ ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (٩٩٦) ـ وأبو علي محمد بن أحمد الصواف في «فوائده ـ بانتقاء الدارقطني» (ل٣٠٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/١٤٤/ح٤٨٩٣، ٤٨٩٤)، وفي «المعجم الصغير» (٥٤٤) وعنه أبو نعيم في «ذكر أخبار أصبهان» (٢/٨) ـ وعبد الملك بن الحسن السقطي في «جزء من حديثه» (٥٩/ب)، وأبو الشيخ الأصبهاني في «حديث آدم بن أبي إياس» (١٢٤/أ)، وتمام (٦٠)، ومكي بن أبي طالب القيسي في «جزء من حديثه» (٧٢/أ)،

(١) وخالفهما ابن جريج فرواه عن موسى، عن بسر، فأسقط أبا النَّضْرِ من الإسناد، أخرجه النسائي في «الكبرى» (١٢٩١) قال ابن حجر في «الفتح» (٢/٢١٥): «ورواية الجماعة أولى، وقد وافقهم مالك في الإسناد إلا أنه لم يرفعه»؛ وسيأتي الكلام على الاختلاف في الوقف والرفع في الدراسة إن شاء الله.

وابن عبد البر في «التمهيد» (١١٦/٨) من طرق عن إبراهيم بن سالم بن أبي النَّضْرِ نحوه،

٤ـ والطحاوي في «شرح المعاني» (٣٥١/١) من طريق ابن لهيعة نحوه،

أربعتهم (عبد الله، وموسى، وإبراهيم، وابن لهيعة) عن سالم أبي النَّضْرِ.

وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢٩٢/١) من طريق محمد بن عمرو بن علقمة بنحوه،

كلاهما (سالم، ومحمد) عن بسر بن سعيد به.

الوجه الثاني:

١ـ رواية مالك بن أنس:

الحديث أخرجه مالك في «الموطأ»، ورواه عنه في «الموطأ»:

١ـ يحيى بن عبد الله بن بكير (٢٢/أ).

٢ـ يحيى بن يحيى الليثي (١/١٣٠/ح٤).

٣ـ سويد بن سعيد الحدثاني (٩٩ـ١٠٠).

٤ـ أبو مصعب الزهري (١/١٢٧/ح٣٢٥).

وأخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (١٢٩٣) عن قتيبة بن سعيد بنحوه.

خمستهم (ابن بكير، ويحيى، وسويد، والزهري، وقتيبة) عن مالك نحوه[1].

٢ـ وعلقه البخاري في «التاريخ» (١/٢٩٢) من طريق عمرو بن الحارث المصري ولم يسق لفظه.

كلاهما (مالك، وعمرو) عن سالم به.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على سالم أبي النَّضْرِ، واختلف عليه على وجهين:

١ـ سالم، عن بسر بن سعيد، عن زيد بن ثابت رضي الله عنه مرفوعاً.

٢ـ سالم، عن بسر بن سعيد، عن زيد بن ثابت رضي الله عنه موقوفاً.

وسالم هو: ابن أبي أمية القرشي التيمي مولاهم، أبو النَّضْرِ المدني،

---

(١) وخالفهم إسماعيل بن أبان بن حُوَيٍّ الشامي، فرواه عن أبي مسهر عبد الأعلى بن مسهر، عن مالك مرفوعاً، أخرجه أبو الحسين محمد بن المظفر في «غرائب مالك» (١١٢/ب)، والخطيب في «المتفق والمفترق» (ج٣/٩/أ)، وإسماعيل ترجمه ابن عساكر في «التاريخ» (٢/٨٢١ـ٨٢٢) ولم يذكر من حاله شيئاً يروي الغُلّة؛ فنقل عن الدارقطني قال: «شيخ من أهل الشام يروي عن أبي مسهر وغيره»، ومثله عن ابن ماكولا، وقد تفرد إسماعيل برفع الحديث، قال حافظ الشام أحمد بن عمير بن جَوْصَا: «لم يتابع إسماعيل بن أبان أحدٌ على رفع الحديث»، وقال ابن المظفر: «والمحفوظ عن مالك ما في الموطأ»، وعليه فرواية إسماعيل شاذة لمخالفته للثقات من أصحاب مالك من رواة «الموطأ».

قال ابن عبد البر: «أجمعوا على أنه ثقة ثبت»[1].

ورواه عنه على الوجه الأول:

١ـ عبد الله بن سعيد بن أبي هند الفزاري مولاهم، أبوبكر المدني، ثقة عند الجمهور وربما أخطأ أشار إلى هذا ابن حبان، ولعل هذا سبب قول النسائي: «ليس به بأس»، وقد يفحش الخطأ فقد قال يحيى القطان: «كان صالحاً تعرف وتنكر»[2]، وأما تضعيف أبي حاتم، وتوهين أبي زرعة[3] فلم يظهر لي من كلام أهل العلم في سعيد ما يقتضيه، وقد سُئلا عن شيئ من حديثه في «العلل» فما رأيتهما عصبا برأسه غلطاً يقتضي ما ذكراه[4].

وقد خلص الحافظان الذهبي وابن حجر إلى ترجيح الاحتجاج به، فقال الذهبي، وابن حجر مرة: «ثقة»[5]، وقال أخرى: «صدوق»، زاد الثاني: «ربما وهم»[6]، والقول بتوثيقه أشبه.

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (١٠/١٢٧/ت٢١٤١)، «التهذيب» (٣/٤٣١/ت٧٩٨).

(٢) انظر: «العلل» لعبد الله (٥٠٤٦)، «تهذيب الكمال» (١٥/٣٧/ت٣٣٠٧)، «التهذيب» (٥/٢٣٩/ت٤١٤).

(٣) «الجرح والتعديل» (٥/٧٠/ت٣٣٥).

(٤) انظر: (٩٦٠، ١٣٢٦، ٢٠٣٩، ٢٠٨٥).

(٥) «المغني» (١/٤٨٤/ت٣١٩١)، «الفتح» (٧/٥١١).

(٦) «الكاشف» (١/٥٥٨/ت٢٧٥٤)، «التقريب» (٣٣٥٨).

٢- موسى بن عقبة بن أبي عياش القرشي الأسدي مولاهم، أبو محمد المدني ثقة، لم يثبت عن ابن معين تليينه، فقد أطلق توثيقه في رواية الدوري، وقال مرة: «ليس به بأس» وقال مرة: «في روايته عن نافع شيء، ليس هو فيه كمالك وعبيد الله بن عمر».

قال ابن حجر: «فظهر أن تليين ابن معين له إنما هو بالنسبة إلى رواية مالك وغيره؛ لا فيما تفرد به، وقد اعتمده الأئمة كلهم ..»[1].

٣- إبراهيم بن سالم بن أبي أمية القرشي التيمي مولاهم، أبو إسحاق المدني المعروف ببَرَدان، صدوق[2].

٤- عبد الله بن لهيعة، تقدم أنه إذا حدث من كتابه ولم ينفرد فلا بأس بحديثه، ويعرف ذلك بأن يكون حديثه من رواية من سميتهم، وإن جاء حديثه من غير رواية هؤلاء أو تفرد بشيء فهو ضعيف لسوء حفظه، وتصريحه بالسماع لابد أن يكون في أصل كتابه وإلا فلا يعتد به[3].

والراوي عنه هنا هو أبو الأسود النَّضْرُ بن عبد الجبار وهو ممن سميت؛ إلا أن ابن لهيعة لم يصرح بالسماع وقد توبع.

---

(١) انظر: الدقاق (ت ٣٥٣)، «تهذيب الكمال» (٢٩/١١٥/ت٦٢٨٢)، «التهذيب» (١٠/٣٦٠/ت٦٣٨)، «الهدي» (٤٤٦).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (٢/٨٧/ت١٧٣).

(٣) (ص ٢٠١).

ورواه عنه على الوجه الثاني:

١ـ مالك بن أنس، إمام حافظ باتفاق[1].

٢ـ عمرو بن الحارث المصري، ثقة حافظ[2].

فهذا الحديث مداره على سالم أبي النَّضْرِ، واختلف عليه على وجهين:

١ـ فرواه عبد الله بن سعيد، وموسى بن عقبة، وإبراهيم ابنه، وابن لهيعة، عنه، عن بسر بن سعيد، عن زيد بن ثابت رضي الله عنه مرفوعاً.

٢ـ ورواه مالك، وعمرو، عنه، عن بسر بن سعيد، عن زيد بن ثابت رضي الله عنه موقوفاً.

فذهب الترمذي رحمه الله إلى أن الوجه الأول أصح.

وقال الدارقطني عن هذا الحديث: «روى مالك في «الموطأ» عن أبي النَّضْرِ، عن بسر بن سعيد، عن زيد بن ثابت موقوف: أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة، وخالفه موسى بن عقبة، وعبيد الله بن سعيد بن أبي هند وغيرهما رووه عن أبي النَّضْرِ، عن بسر بن سعيد، عن زيد بن ثابت مرفوعاً

(١) (ص ١٩٢).

(٢) (ص ٢٠١).

إلى النبي ﷺ، وهو أصح»[1].

وقال ابن عبد البر: «وهو حديث ثابت مرفوع صحيح، ومثله لا يكون رأياً»[2].

والذي يظهر ـ والله أعلم ـ أن رفع الحديث صحيح، ولم يرَ أهلُ العلم رواية الوقف ـ على جلالة رواتها ـ معللةً روايةَ الرفع ولذا خرجها الشيخان، ورجحها الترمذي، والدارقطني.

وأما حكم الترمذي رحمه الله على الحديث بالحسن دون الصحة[3] مع ترجيحه رواية الرفع فقد تأمّلته فلم أرَ في إسناده مَنْ حالُهُ مانعٌ من تصحيحه عند الترمذي رحمه الله، فإنه صحح لعبد الله بن سعيد[4]، ثم لاح لي أن السبب ـ والله أعلم ـ قوة المُخالف في رفع الحديث وهو مالكٌ، وهذا من الأمثلة على أن الاختلاف إذا كان قوياً قد يمنع من تصحيح الحديث عند الترمذي رحمه الله.

---

(١) «الأحاديث التي خولف فيها مالك» (٢٦٤/ب).

(٢) «التمهيد» (١٤٩/٢١).

(٣) ينبغي أن يكون على ذُكْرٍ المقصود بالحسن عند الترمذي رحمه الله كما ذكره في «العلل» الملحق بالجامع.

(٤) (٢٣٠٤، ٢٦٤٥).

الحكم على الحديث:

حديث زيد بن ثابت ﵁ محفوظ مرفوعاً ، وقد خرجه الشيخان.

* * *

بابُ ما جاءَ أنَّ الْوِتْرَ لَيْسَ بِحَتْمٍ[١]

٤٩- حَدَّثنا أبو كُرَيْبٍ، حَدَّثنا أبو بَكْرِ بن عَيَّاشٍ، حَدَّثنا أبو إسْحاقَ، عَنْ عاصِمِ بن ضَمْرَةَ، عَنْ عَلِيٍّ قالَ: الْوِتْرُ لَيْسَ بِحَتْمٍ كَصَلاتِكُمُ الْمَكْتوبَةِ، وَلَكِنْ سَنَّ رَسولُ اللَّهِ ﷺ قالَ:[٢] (إنَّ اللَّهَ وِتْرٌ يُحِبُّ الْوِتْرَ، فأوْتِروا يا أهْلَ الْقُرآنِ).

قالَ أبو عيسى: حَديثُ عَلِيٍّ حَديثٌ حَسَنٌ.

وَرَوى سُفْيانُ الثَّوْرِيُّ وَغَيْرُهُ، عَنْ أبي إسْحاقَ، عَنْ عاصِمِ بن ضَمْرَةَ، عَنْ عَلِيٍّ قالَ: الْوِتْرُ لَيْسَ بِحَتْمٍ كَهَيْئَةِ الصَّلاةِ الْمَكْتوبَةِ، وَلَكِنْ سُنَّةٌ سَنَّها رَسولُ اللَّهِ ﷺ.

حَدَّثنا بِذلِكَ بُنْدارٌ[٣]، حَدَّثنا عبد الرَّحْمن بنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيانَ[٤].

وَهذا أصَحُّ مِنْ حَديثِ أبي بَكْرِ بن عَيَّاشٍ، وَقَدْ رَوى[٥] مَنْصورُ

---

(١) «الأصل» (٣٨/ب)، «أ» (٥٦/ب)، «م» (٤٩/أ)، «ت» (٥٥/ب)، «ل» (٨١/أ)، «ط» (٣١٦/٢/ح٤٥٣).

(٢) في «ط»: وقال.

(٣) في «أ»، «ط»: حدثنا محمد بن بشار، وبندار لقب لمحمد بن بشار.

(٤) بعده في «ط»: عن أبي إسحاق.

(٥) في «أ»، «ط»: رواه.

ابنُ الْمُعْتَمِرِ، عَنْ أبي إسْحاقَ نَحْوَ رِوايَةِ أبي بَكْرِ بن عَيَّاشٍ.

التخريج:

هذا الحديث مداره على أبي إسحاق السبيعي، ولم يظهر مما ساقه الترمذي رحمه الله من الاختلاف هنا إلا أن الرواة عن أبي إسحاق اختلفوا في زيادة جملة: «إن الله وتر يحب الوتر» على وجهين:

١ـ أبو إسحاق، عن عاصم، عن علي رضي الله عنه بزيادة قوله: إن الله وتر ...

٢ـ أبو إسحاق، عن عاصم، عن علي رضي الله عنه بترك قوله: إن الله وتر...

الوجه الأول:

١ـ رواية أبي بكر بن عياش:

أخرجها ابن ماجه (١١٦٩) عن علي بن محمد الطنافسي، ومحمد بن الصباح،

وعبد الله بن أحمد في زوائد «المسند» (١٢٦١) عن عبد الله بن صندل، وسويد بن سعيد الحدثاني،

والنسائي في «المجتبى» (١٦٧٥)، وفي «السنن الكبرى» (١٣٨٤) عن هناد بن السري،

والنسائي في «مسند علي رضي الله عنه» كما في «تهذيب الكمال» (٢٥/٢٧)

من طريق بشر بن الحارث،

وابن خزيمة (١٠٦٧)، والطوسي (٤٣١) عن يعقوب بن إبراهيم الدورقي،

وابن خزيمة (١٠٦٧)، والحاكم (١/٣٠٠) عن عبد الله بن سعيد الأشج،

وابن خزيمة (١٠٦٧) عن محمد بن هشام الطالقاني،

والحاكم (١/٣٠٠) من طريق أحمد بن عبد الجبار العطاردي، وأحمد ابن يونس، والعلاء بن عمرو الحنفي، ومحمد بن يزيد الرفاعي،

والضياء في «المختارة» (٥٠٧، ٥٠٨) من طريق أحمد بن منيع،

كلهم (علي، ومحمد، وعبد الله، وسويد، وهناد، وبشر، ويعقوب، والأشج، ومحمد، والعطاردي، وابن يونس، والعلاء، والرفاعي، وأحمد) عن أبي بكر بن عياش نحوه إلا لفظ ابن خزيمة عن الأشج فمختصر، ولم يسق المزي اللفظ،

٢ـ رواية منصور بن المعتمر:

أخرجها عبد الله بن أحمد في زوائد «المسند» (١٢١٣) ـ ومن طريقه السِّلَفِيُّ في «المشيخة البغدادية» (٣٢١/ب)، والضياء في «المختارة» (٥٠٤) ـ والبزار (٦٧٠، ٦٧١)، والمروزي في «الوتر» كما في مختصر المقريزي

(١١٥)، وأبو يعلى (٥٨٥) ـ ومن طريقه الضياء (٥٠٣) ـ وابن المنذر في «الأوسط» (٢٦٠٨)، وأبو القاسم عبد الرحمن بن عمر الدمشقي في «فوائده» (ج١/٤٠٢)، وابن بشران في «الأمالي» (ج٥/٥٣/أ)، والنجيرمي في «الفوائد» (٣٥/أ)، والخطيب في «التاريخ» (١٠٢/١٢) من طريق منصور ابن المعتمر نحوه، ولفظ البزار، وأبي يعلى، والدمشقي، وابن بشران، والخطيب مختصر،

٣ـ وأخرجه أحمد (٨٧٧)، وأبو داود (١٤١٦) من طريق زكريا بن أبي زائدة مختصراً،

٤ـ وابن خزيمة (١٣٧/٢) من طريق سفيان بن عيينة وأحال على لفظ ابن عياش،

٥ـ والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤٦٨/٢) من طريق أبي عوانة الوضاح اليشكري نحوه،

خمستهم (أبوبكر، ومنصور، وزكريا، وابن عيينة، وأبو عوانة) عن أبي إسحاق به.

الوجه الثاني:

١ـ رواية سفيان الثوري:

أخرجها الطوسي (٤٣٢) عن بندار،

وأحمد (٧٦١)،

كلاهما (بندار، وأحمد) عن عبد الرحمن بن مهدي مثله،

وعبد الرزاق (٤٥٦٩) ـ ومن طريقه أحمد (٩٢٧)، وابن المنذر في «الأوسط» (٢٦٠٥)، والضياء في «المختارة» (٥٠٦) ـ مثله، ولفظ الضياء نحوه،

وابن شيبة في «المصنف» (٢/٢٩٦)، وأحمد في «المسند» (٦٥٢)، وعبد الله بن أحمد في «المسائل» (٢/٣١٨/ح٤٤٩)، وأبو يعلى (٦١٨) ـ ومن طريقه الضياء (٥٠٥) ـ والنسائي في «السنن الكبرى» (٤٤١، ١٣٨٥) ـ ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» (١٣/٢٦٠) ـ من طريق وكيع بن الجراح مثله إلا لفظ النسائي، والضياء فنحوه،

والبزار (٦٨٤)، والنسائي (١٦٧٦)، وعبد الرحمن بن أبي نصر في «مسند علي بن أبي طالب» (ل١٥)، والضياء في «المنتقى من المسموع بمرو» (٧٨/ب) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين نحوه، ولفظ عبد الرحمن نحوه،

والطبراني في «المعجم الأوسط» (٥٠٠٩) من طريق زائدة بن قدامة مختصراً،

والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٤٦٧)، والضياء (٥٠٩) من طريق أبي أحمد محمد بن عبد الله الزبيري مثله، ولفظ الضياء نحوه،

خمستهم (ابن مهدي، وعبد الرزاق، وكيع، وأبو نعيم، وزائدة، والزبيري) عن سفيان الثوري،

٢ـ وأخرجه الطيالسي (٨٨)، وابن أبي خيثمة في «التاريخ» (ك/٦/أ)، والبغوي في «الجعديات» (١٩٥٣) ـ ومن طريقه أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن المقرئ في «الفوائد» (ج١٣/ل٣٥٦)، والضياء (٥١٠) ـ والخطيب في «موضح أوهام الجمع» (٢/٢٨٢) من طريق إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق نحوه وفيه زيادة: «إن الله تعالى وتر يحب الوتر فأوتروا يا أهل القرآن» موقوفة،

٣ـ وعبد الرزاق (٤٥٦٩) ـ ومن طريقه أحمد (٩٢٧)، وابن المنذر في «الأوسط» (٢٦٠٥)، والضياء في (٥٠٦) ـ عن معمر بن راشد مثله، والضياء نحوه،

٤ـ وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/٢٩٥) عن أبي الأحوص سلام بن سليم مختصراً،

٥ـ وأحمد (٨٤٢)، وعبد بن حميد (٧٠)، والدارمي (١٥٨٧)، والبزار (٦٨٣)، وأبو يعلى (٣١٧)، وأبو نعيم في «ذكر أخبار أصبهان» (٢/٣٣١)، وعبد الغني المقدسي في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (٧٨/ب) من طريق شعبة بن الحجاج نحوه، ولفظ أبي نعيم مختصر،

٦ـ وأحمد (٧٨٦)، والبغوي في «مسند ابن الجعد» (٢٥٦٥) ـ ومن طريقه الضياء (٥٣٤) ـ والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤٦٨/٢) من طريق أبي خيثمة زهير بن معاوية مثل رواية إسرائيل،

٧ـ وعبد الله بن أحمد في زوائد «المسند» (١٢١٩) من طريق شريك النخعي مثله،

٨ـ وعبد الله بن أحمد في زوائد «المسند» (١٢٣١) من طريق علي بن صالح بن حي الهمداني مثل رواية إسرائيل،

٩ـ والطبراني في «المعجم الأوسط» (١٧٢٠) ـ وعنه أبو نعيم في «الحلية» (٢٦٥/٨) ـ من طريق مغيرة بن مسلم نحوه،

تسعتهم (سفيان، وإسرائيل، ومعمر، وسلام، وشعبة، وزهير، وشريك، وعلي، ومغيرة) عن أبي إسحاق، وصرح في رواية شعبة بالسماع.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على أبي إسحاق السبيعي، واختلفوا عليه في زيادة جملة: «إن الله وتر يحب الوتر» على وجهين:

١ـ أبو إسحاق، عن عاصم، عن علي رضي الله عنه بزيادة قوله: إن الله وتر ...

٢ـ أبو إسحاق، عن عاصم، عن علي رضي الله عنه بترك قوله: إن الله وتر...

وأبو إسحاق هو: عمرو بن عبد الله الهمداني السبيعي، أحد أئمة التابعين وحفاظهم، وذكرت في ترجمته خلاصة أسباب الكلام في روايته مع بيان الراجح في ذلك[1].

ورواه عنه على الوجه الأول:

١ـ أبوبكر بن عياش، صدوق على الراجح إن حدث من كتابه، وإن حدث من حفظه فضعيف، وذكرت أيضاً أن يحيى القطان، وأحمد قدما إسرائيل عليه[2].

٢ـ منصور بن المعتمر، ثقة ثبت مطلقاً[3].

٣ـ زكريا بن أبي زائدة خالد بن ميمون، الوادعي مولاهم، أبو يحيى الكوفي ثقة وسماعه من أبي إسحاق بأخرة، ولابد من تصريحه بالسماع لاسيما عن الشعبي فقد كان يدلس حديثه عن بيان بن بشر، وجابر الجعفي، ونحوهما من الضعفاء[4].

---

(١) انظر (ص ٣٣٣).

(٢) انظر (ص ٦٥٧).

(٣) انظر (ص ٣٠٩).

(٤) انظر: سؤالات الآجري (ت ١٩٥)، «تهذيب الكمال» (٩/٣٥٩/ت١٩٩٢)، «التهذيب» (٣/٣٢٩/ت٦١٦)، وعد ابن حجر له في «التعريف» (١١٠/ت٤٧) من الثانية ليس بجيد، فحقه أن يكون من الثالثة لما تقدم من تدليسه عن الضعفاء.

٤ـ سفيان بن عيينة الهلالي، ثقة متقن باتفاق، وأما سماعه من أبي إسحاق فكان بعد الاختلاط، وربما خلا به[١]، وقد ذكر الإمام أحمد أن سفيان يغلط كثيراً في حديث الكوفيين[٢]، ولعل ذلك بسبب تحمله صغيراً قبل انتقاله من الكوفة[٣]، وعليه فحديثه عن أبي إسحاق ليس بالقوي[٤].

٥ـ أبو عوانة الوضاح اليشكري، ثقة ثبت حجة إن حدث به من كتابه، وإن حدث من حفظه ربما غلط[٥].

ورواه عنه على الوجه الثاني:

١ـ سفيان بن سعيد الثوري، إمام حجة[٦].

٢ـ إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، ثقة[٧].

٣ـ معمر بن راشد الحداني، ثقة ثبت لكن حديثه عن شيوخه العراقيين

---

(١) ابن محرز (١/ت٨٩٥)، «المعرفة» (٣/٧٥).

(٢) «المعرفة» (٢/١٦٣).

(٣) السابق (٢/١٥٨).

(٤) انظر (ص ١٩٢).

(٥) انظر (ص ٢٣٤).

(٦) انظر (ص ٢١٨).

(٧) انظر (ص ٥٠٢).

الذين ذكرت بعضهم هناك فيه ضعف، ومنهم أبو إسحاق السبيعي[١].

٤ـ سلام بن سليم أبو الأحوص الحنفي، ثقة متقن[٢].

٥ـ شعبة بن الحجاج، إمام حجة[٣].

٦ـ زهير بن معاوية بن حديج الجعفي، أبو خيثمة الكوفي، ثقة ثبت كان من معادن الصدق، وأشار أبو داود إلى تغيره وذكر قصة ليست صريحة في ذلك[٤]، كما تكلم بعض الأئمة في سماعه من أبي إسحاق السبيعي لأنه كان بأخرة، وقد ذكرت في ترجمة أبي إسحاق أن غاية ما تدل عليه نصوص الأئمة ودراسة أحاديثه أن يحترز مما ينفرد به مثلهم، لا أن ترد مروياتهم[٥].

٧ـ شريك بن عبد الله النخعي، تقدم أن الذي ترجح لي من حاله أن حديثه قبل ولايته القضاء وخاصة إذا كان من رواية من سميت في ترجمته، أو كان السماع من كتابه فهو حسنٌ إن شاء الله، وأما بعد ولايته القضاء

---

(١) انظر (ص ٢٢٠).

(٢) انظر (ص ٧٢٣).

(٣) انظر (ص ٢٤٠).

(٤) سؤالات الآجري (١/٣٤٣/ت٥٩٥).

(٥) انظر: الدقاق (ت ٢٢٨) «تهذيب الكمال» (٩/٤٢٠/ت٢٠١٩)، «التهذيب» (٣/٣٥١/ت٦٤٨).

فحديثه ضعيفٌ لسوء حفظه وهو صالح للمتابعة[1].

٨ـ علي بن صالح بن حيى الهمداني، أبو محمد الكوفي، ثقة[2]، وأما إيراد العقيلي له في «الضعفاء» لأجل قول محمد بن المثنى: «ما سمعت عبد الرحمن يحدث عن علي بن صالح شيئاً قط»[3]، فقد تعقبه الذهبي فقال: «لا يدل هذا على قدح ولابد»[4]، وهذا ظاهر؛ فالذي ينبغي تأمله ما لو ترك عبد الرحمن الرواية عنه عمداً، وما ذكره محمد لا يقتضي شيئاً كما قال الذهبي.

٩ـ مغيرة بن مسلم القَسْمَلِيُّ، أبو سلمة السَّرَّاج، صدوق[5].

فهذا الحديث مداره على أبي إسحاق السبيعي، واختلف عليه في زيادة لفظ: إن الله وتر يحب الوتر، على وجهين:

١ـ فرواه أبوبكر بن عياش، ومنصور بن المعتمر، وزكريا بن أبي زائدة،

---

(١) انظر (ص ٢٣٦).

(٢) انظر: «المعرفة» (١٣٢/٣)، «تهذيب الكمال» (٢٠/٤٦٤/ت٤٠٨٤)، «التهذيب» (٧/٣٣٢/ت٥٦٠).

(٣) «الضعفاء» (٣/٢٣٣).

(٤) «الميزان» (٣/١٣٢/ت٥٨٦٣).

(٥) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٨/٣٩٥/ت٦١٤٢).

وابن عيينة، وأبو عوانة الوضاح، عنه، عن عاصم، عن علي رضي الله عنه وزادوا قوله: إن الله وتر..

٢ـ ورواه الثوري، وشعبة، وإسرائيل بن يونس، ومعمر بن راشد، وسلام بن سليم، وشريك النخعي، وزهير بن معاوية، وعلي بن صالح، عنه، عن عاصم، عن علي رضي الله عنه ولم يذكروا قوله: إن الله وتر..

وقبل النظر في الراجح من هذين الوجهين فأشير إلى أن هذا الحديث قد سئل عنه الدارقطني في «العلل»[١] فذكر ما فيه من الاختلاف على أبي إسحاق بأوسع مما ذكر الترمذي هنا، وقد درسته مجدداً في رسالتي: «أحاديث أبي إسحاق»[٢]، وسألخص هنا ما ظهر لي من دراسة الاختلاف، فالرواة عن أبي إسحاق في هذه اللفظة على أربعة أقسام:

١ـ منهم من لم يذكرها وهم: معمر، والثوري، وشعبة، وشريك، ومغيرة بن مسلم.

٢ـ ومنهم من ذكرها موقوفة وهم: إسرائيل بن يونس، وزهير بن معاوية، وعلي بن صالح.

٣ـ ومنهم من ذكرها مرفوعة وهم: أبو بكر بن عياش، وابن عيينة،

---

(١) (٤/٥٩/س٤٣٠).

(٢) (٢/٤٨١/ح٤٣).

وأبو عوانة.

٤ـ ومنهم من اقتصر عليها مرفوعة وهم: منصور بن المعتمر، وزكريا ابن أبي زائدة.

ولا شك أن هذه الزيادة محفوظة عن أبي إسحاق لأن من زادها أثبات في أبي إسحاق وأقواهم فيه: إسرائيل، وعلي بن صالح، إلا أن من رفعها ليسوا في مرتبة من وقفها، وذلك أن ابن عيينة حديثه عن أبي إسحاق بعد الاختلاط، وأبو بكر بن عياش ليس بالقوي في السبيعي، وأما أبو عوانة فإن الأئمة يقدمون زهيراً عليه.

فهؤلاء ساقوا الحديث تاماً إلا أنهم أغربوا برفع هذه القطعة من الحديث، فمن أفرد هذه القطعة من الحديث ورفعها أشد إغراباً، ولهذا استغرب البزار رواية منصور بن المعتمر وحُقَّ له ذلك.

فالمحفوظ عن أبي إسحاق ـ إن شاء الله ـ وقف هذه القطعة، وهذا الاختلاف لم يشر إليه الدارقطني رحمه الله في كلامه على الحديث، والترمذي رحمه الله لم يشر في الاختلاف إلى هذا، وغاية ما في كلامه رحمه الله ذكر رواية القسم الأول والثالث من الرواة على ما تقدم بيانه، ويلتحق بالقسم الثالث رواة القسم الرابع، وأغفل الإشارة إلى رواية القسم الثاني على أنه يمكن القول بإمكان إلحاقهم بالقسم الأول لأنهم متابعون لهم في القدر المحفوظ

مرفوعاً عن أبي إسحاق.

وقد رجح الترمذي رحمه الله رواية أصحاب القسم الأول من أصحاب أبي إسحاق فقال: «وهذا أصح»، وهؤلاء هم من لم يذكروا هذه اللفظة في الرواية، ويلتحق بهذا رواية من زاد هذه القطعة موقوفة، فروايتهم لا تعارض ترجيح الترمذي رحمه الله فيما ذكره من الاختلاف، والتعليل لترجيحه ظاهر مما سبق تفصيله.

الحكم على الحديث:

الحديث من رواية الثوري على اللفظ الذي ساقه الترمذي: «الوتر ليس بحتم ولكن سنة سنها رسول الله ﷺ»، إسناده حسن، والزيادة الموقوفة عن علي رضي الله عنه بلفظ: «إن الله تعالى وتر يحب الوتر فأوتروا يا أهل القرآن» إسنادها حسن أيضاً.

* * *

بابُ ما جاءَ في الوِتْرِ بِثَلاثٍ[1]

٥٠ـ ... [قالَ][2]: وَفي الْبابِ عَنْ ..... وعبد الرَّحْمنِ بن أَبْزى، عَنْ أُبَيٍّ بن كَعْبٍ، وَيُرْوى أَيْضاً عَنْ عبد الرَّحْمنِ بن أَبْزى، عَن النَّبيِّ [ﷺ][3]، هكذا رَوى بَعْضُهُمْ فَلَمْ يَذْكُروا فيه: عَنْ أُبَيٍّ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ عَنْ عبد الرَّحْمنِ بن أَبْزى، عَنْ أُبَيٍّ.

وَقالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالى:

بابُ ما جاءَ ما يُقْرَأُ في الوِتْر[4][5]

... [قالَ][6]: وَفي الْبابِ عَنْ ... وعبد الرَّحْمنِ بن أَبْزى، عَنْ أُبَيٍّ بن كَعْبٍ، وَيُرْوى عَنْ عبد الرَّحْمنِ بن أَبْزى، عَن

---

(١) «الأصل» (٣٨/ب)، «أ» (٥٧/أ)، «م» (٤٩/ب)، «ت» (٥٦/أ)، «ل» (٨٢/أ)، «ط» (٣٢٣/٢)، وأما «ظ» ففي النسخة سقط في هذا الموضع.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من: «أ»، «ط».

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: «ت»، «ل».

(٤) «الأصل» (٣٩/أ)، «أ» (٥٧/ب)، «م» (٥٠/أ)، «ت» (٥٦/ب)، «ل» (٨٢/ب)، «ط» (٣٢٦/٢).

(٥) في «أ»: باب ما يقرأ في الوتر، وفي «ط»: باب ما جاء فيما يقرأ به في الوتر.

(٦) ما بين المعقوفين زيادة من: «أ»، «ط».

النَّبيِّ ﷺ.

التخريج:

هذا الحديث مداره على سعيد بن عبد الرحمن بن أَبْزى، واختلف عليه على وجهين:

١ـ سعيد، عن أبيه رضي الله عنه، عن أُبَيٍّ رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

٢ـ سعيد، عن أبيه رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

الوجه الأول:

١ـ أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/٣٠٠)، (١٠/٣٨٧/ح٩٧٦٢)، (١٤/٢٦٣/ح١٨٣١٧) ـ ومن طريقه عبد الله بن أحمد في زوائد «المسند» (٢١١٨٠)، ومن طريق عبدِ اللهِ الضياءُ (١٢٢٠) ـ وأبو داود (١٤٣٠) ـ ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣/٤١)، وفي «الدعوات» (٣٨٣) ـ والنسائي في «السنن» (١٧٢٩)، وفي «السنن الكبرى» (١٤٢٩، ١٠٥٦٥)، وابن الجارود (٢٧١)، والشاشي (١٤٣٤، ١٤٣٥)، وابن حبان (٢٤٥٠) من طريق أبي عبيدة عبد الملك بن معن المسعودي، ولفظ ابن أبي شيبة: أن النبي ﷺ كان يوتر بسبح اسم ربك الأعلى، وقل يا أيها الكافرون، وقل هو الله أحد، ويقول في آخر صلاته: «سبحان الملك القدوس» ثلاثاً،

والباقون مثله.

وعبد بن حميد (١٧٦)، والنسائي (١٧٣٠) ـ وعنه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١٦٦٦) ـ والشاشي (١٤٣٣)، والدارقطني (٢/٣١/ح٣) ـ ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣/٣٨) ـ ومحمد بن إسحاق بن منده في «أماليه» (٢٥/أ) من طريق أبي جعفر الرازي مثله دون الجملة الأخيرة، وأحال الشاشي باللفظ،

وابن ماجه (١١٧١)، وأبو داود (١٤٢٣)، وأبو زرعة الدمشقي في «حديثه» (ج٢/٤٥/أ)، وعبد الله بن أحمد في زوائد «المسند» (٢١١٧٩) ـ ومن طريقه الضياء (١٢١٥) ـ وابن حبان (٢٤٣٦)، وأبو الحسن علي بن عمر الحربي في «الحربيات» (ج١/٦/أ) ـ ومن طريقه الضياء (١٢١٨، ١٢١٩)، والأبرقوهي في «معجم الشيوخ» (١٢/ب) ـ والضياء (١٢١٦) من طريق أبي حفص عمر بن عبد الرحمن بن قيس الأبار مثله دون الجملة الأخيرة،

وأبو داود (١٤٢٣)، والشاشي (١٤٣٦)، والحاكم (٢/٢٥٧) من طريق أبي أنس محمد بن أنس الدينوري نحوه دون الجملة الأخيرة،

أربعتهم (أبو عبيدة، وأبو جعفر، وأبو حفص، وأنس) عن الأعمش، عن طلحة بن مصرف الأيامِيِّ،

وابن ماجه (١١٧١)، وأبو داود (١٤٢٣)، وأبو زرعة الدمشقي في «حديثه» (ج٢/٤٥/أ)، وعبد الله بن أحمد في زوائد «المسند» (٢١١٧٩) - ومن طريقه الضياء (١٢١٥) - وابن حبان (٢٤٣٦)، وأبو الحسن علي بن عمر الحربي في «الحربيات» (ج١/٦/أ) - ومن طريقه الضياء (١٢١٨، ١٢١٩)، والأبرقوهي في «معجم الشيوخ» (١٢/ب) - والضياء (١٢١٦) من طريق أبي حفص عمر بن عبد الرحمن بن قيس الأبار مثله دون الجملة الأخيرة،

وعبد الله بن أحمد في زوائد «المسند» (٢١١٨١) من طريق أبي عمر حفص بن عمر الضرير، عن جرير بن حازم وأحال باللفظ،

والنسائي (١٧٣٠)، والشاشي (١٤٣٣)، والدارقطني (٢/٣١/ح٣) - ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣/٣٨) - وابن منده في «أماليه» (٢٥/أ) من طريق أبي جعفر الرازي مثله دون الجملة الأخيرة، وأحال الشاشي باللفظ،

ثلاثتهم (أبو حفص، وجرير، وأبو جعفر) عن الأعمش، عن زُبَيْد بن الحارث اليامي،

وأبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» (ص١١١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/٣٨) من طريق يوسف بن يعقوب القاضي، عن محمد بن كثير، عن سليمان بن كثير، عن حصين بن عبد الرحمن السلمي مثله دون الجملة

الأخيرة، ولم يسق أبو نعيم اللفظ[1]،

ثلاثتهم (طلحة، وزُبَيْد، وحصين) عن ذَر بن عبد الله المُرْهَبِي،

٢ــ وابن ماجه (١١٨٢)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٤٣٢، ١٠٥٧٠)، وفي «المجتبى» (١٦٩٩) ـ ومن طريقه الضياء (١٢٢١) ـ والطوسي في «المستخرج» (٤٤٤)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٤٥٠٣)، والضياء (١٢١٧) من طريق مخلد بن يزيد، عن سفيان بن سعيد الثوري مثله، ولفظ ابن ماجه مختصر، والضياء نحوه، وزادوا جميعاً: (فيقنت قبل الركوع)،

والشاشي (١٤٣٢)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٤٥٠١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ٤٠) من عمر بن حفص بن غياث، عن أبيه، عن مسعر بن كدام بنحوه وفيه الزيادة السابقة،

والدارقطني في «السنن» (٢/ ٣١/ح٢) ـ ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ٤٠) ـ من طريق عيسى بن يونس، عن فطر بن خليفة المخزومي نحوه وفيه الزيادة السابقة،

---

(١) هكذا وقع في «السنن» عن عبد الرحمن بن أَبْزى، عن أبي بن كعب ﷺ، وأشار المصحح إلى أن قوله: عن أبي ﷺ، ليس في نسختين أخريين من «السنن»، وما ذكره المصحح هو الموافق لما في «مهذب السنن» (٣٤٥٥)، لكن الأقرب عندي ذِكْرُ أُبيٍّ ﷺ بدلالة الرواية عند أبي نعيم.

ثلاثتهم (الثوري، ومسعر، وفطر) عن زُبَيْد بن الحارث اليامي[1]،

٣ـ وأبو داود كما في «تحفة الأشراف» (١/٢٨)، والنسائي (١٧٠٠)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٨١١٥) من طريق إسحاق بن إبراهيم بن راهويه بمثله دون الجملة الأخيرة، وزاد أبو داود ذكر القنوت قبل الركوع، وعند الطبراني زيادة: «رب الملائكة والروح»،

والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٤٥٠٤) من طريق سليمان بن ابن عمر الرقي، بمثله دون الجملة الأخيرة، وزاد فيه ذكر القنوت قبل الركوع،

كلاهما (إسحاق، وسليمان) عن عيسى بن يونس، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة السدوسي،

٤ـ والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٥٧٦،)، وفي «المجتبى» (١٧٠١) ـ ومن طريقه ابن السني (٧٠٦) من طريق عبد العزيز بن خالد مثله،

والدارقطني (٢/٣١/ح١) ـ ومن طريقه البيهقي (٣/٣٩) ـ من طريق المسيب بن واضح نحوه وفيه زيادة،

وأبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» (ص١١٢) من طريق عبد الملك بن

---

(١) ضعف أبو داود في «السنن» (٢/١٣٤ـ١٣٦) زيادة: «وكان يقنت قبل الركوع» فانظر تتمة البحث حول هذا في آخر الدراسة (ص ٨٨١).

سليمان القرقساني مثله دون الجملة الأخيرة،

كلاهما (المسيب، والقرقساني) عن عيسى بن يونس،

كلاهما (عبد العزيز، وعيسى) عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن عزرة،

أربعتهم (ذر، وزُبَيْد، وقتادة، وعزرة) عن سعيد بن عبد الرحمن به.

الوجه الثاني:

١ـ أخرجه الطيالسي (٥٤٦) ـ ومن طريقه أحمد (١٥٣٩٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/٤١) ـ،

وأحمد (١٥٣٩٠، ١٥٣٩٥)، عن غندر، وعن عفان،

والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٥٧٣، ١٠٥٧٤)، وفي «المجتبى» (١٧٣٢، ١٧٣٣)، عن بهز بن أسد، وعن خالد بن الحارث،

والبغوي في «مسند ابن الجعد» (٤٩١) ـ ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٧/١٨١)، والبغوي في «شرح السنة» (٩٧٢) ـ عن علي بن الجعد،

وأبو نعيم في «الحلية» (٧/١٨١)، وفي «مسند أبي حنيفة» (ص١٠٩) من طريق أبي مسلم الكَشّي، عن سليمان بن حرب[1]،

---

(١) سقط ذكر أبي مسلم من «المسند».

وأبو القاسم الحسين بن محمد الحِنَّائِي في «فوائده» (ج٣/٣٣/أ) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «التاريخ» (٤/٥٦٦) ـ من طريق بشر بن عمر،

ثمانيتهم (الطيالسي، غندر، وعفان، وبهز، وخالد، وعلي، وسليمان، وبشر) عن شعبة بن الحجاج نحوه، ولفظ سليمان عند أبي نعيم أخصر منه،

وعبد الرزاق (٤٦٩٦) ـ وعنه أحمد (١٥٣٩٨) ـ

وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/٢٩٨)، (١٠/٣٨٦/ح٩٧٦١)[1]، وأحمد (١٥٣٩٩) عن وكيع نحوه،

وأبو عمرو أحمد بن حازم ابن أبي غَرْزَة الغفاري في «مسنده» (١٦٩/أ) عن عبيد الله بن موسى، وقبيصة بن عقبة مثله،

وابن أبي غرزة (١٦٩/أ)، والنسائي (١٧٥٢)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/٢٩٢) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين مثله وأحال الطحاوي باللفظ،

والبيهقي في «الدعوات» (٣٨٤) من طريق الحسين بن حفص الأصبهاني مثله،

ستتهم (عبد الرزاق، ووكيع، وعبيد الله، وقبيصة، وأبو نعيم،

---

(١) في هذا الموضع غلط في الإسناد يصوب من الإحالة التي قبله.

والحسين) عن سفيان الثوري،

وابن أبي غرزة الغفاري في «مسنده» (١٦٩/ب) عن أبي نعيم، عن فطر بن خليفة المخزومي وأحال بلفظه،

والنسائي في «السنن الكبرى» (١٤٤٨، ١٠٥٦٧)، وفي «المجتبى» (١٧٥٣) من طريق يونس بن محمد البغدادي، عن جرير بن حازم مثله،

والطحاوي في «شرح المعاني» (٢٩٢/١) من طريق محمد بن طلحة بن مصرف مثله،

والبيهقي في «الدعوات» (٣٨٥) من طريق الحسن بن أبي جعفر، عن محمد بن جحادة مثله وفيه زيادة طويلة في الدعاء[1]،

ستتهم (شعبة، والثوري، وفطر، وجرير، وابن طلحة، وابن جحادة) عن زُبَيْد بن الحارث اليامي،

والطيالسي (٥٤٦) - ومن طريقه العقيلي (٩٨/٤-٩٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٨١/٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤١/٣) - وأحمد (١٥٣٩٠، ١٥٣٩٤، ١٥٣٩٥)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٤٣٥، ١٠٥٧٣، ١٠٥٧٤)، وفي «المجتبى» (١٧٣٢، ١٧٣٣)، والبغوي في «مسند

---

(١) فيه: عن زبيد، عن ذر، عن عبد الرحمن بن أبزى، عن أبيه، والصواب كما في باقي الطرق: عن ابن عبد الرحمن بن أبزى، عن أبيه.

ابن الجعد» (٤٩١) ـ ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (٩٧٢) ـ وابن عدي (١٨٣/٦ـ١٨٤)، وابن منده في «التوحيد» (٢٠٥)[١]، والحِنَّائي في «فوائده» (ج٣/٣٣/أ) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «التاريخ» (٥٦٦/٤) ـ من طرق عن شعبة بن الحجاج، عن سلمة بن كهيل نحوه، ولفظ العقيلي، وابن عدي أخصر، وعند العقيلي قصة،

وعبد الرزاق (٤٦٩٧) عن عمر بن ذر ولم يسق لفظه،

وابن أبي غرزة الغفاري في «مسنده» (١٦٩/ب)، ومحمد بن منده بن أبي الهيثم الأصبهاني في «حديثه» (ج٩/٤٠٠) من طريق فطر بن خليفة المخزومي، عن طلحة بن مصرف نحوه، وأحال الغفاري باللفظ،

والنسائي (١٧٣١)، وفي «السنن الكبرى» (١٤٣٠) من طريق حصين ابن نمير الواسطي[٢]، عن حصين بن عبد الرحمن السلمي بأخصر منه،

---

(١) سقط ذكر ذرٍّ فصار الإسناد هكذا: شعبة، عن سلمة بن كهيل، عن عبد الله، عن سعيد بن عبد الرحمن، والصواب: شعبة، عن سلمة، عن [ذرِّ بن] عبد الله، عن سعيد وهذا التصويبُ يتّفقُ والروايات عن شعبة، عن سلمة.

(٢) وخالفه أبو جعفر الرازي، فرواه عن حصين بن عبد الرحمن، عن سعيد بن عبد الرحمن، عن أبيه رضي الله عنه، فأسقط ذكر ذرٍّ المُرْهَبي من الإسناد، وزاد في المتن ذكر المعوذتين، أخرج روايته أبوبكر محمد بن عبد الله الشافعي في «الغيلانيات» (٥٨٩، ١٠٧٧) وأبو جعفر صدوق سيء الحفظ كما في «التقريب» (٨٠١٩)، وانظر: =

والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٥٦٦) من طريق إسحاق بن منصور، عن حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب مختصراً،

ستتهم (زُبَيْد، وسلمة، وعمر، وطلحة، حصين، وعطاء) عن ذر بن عبد الله المُرْهَبي،

٢ـ وعبد الرزاق (٤٦٩٥) عن معمر، عن قتادة مثله،

٣ـ وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/٢٩٨) عن هشيم نحوه[١]،

والنسائي في «السنن الكبرى» (١٤٣٣، ١٠٥٧١)، وفي «المجتبى» (١٧٣٥، ١٧٥١) من طريق محمد بن عبيد أخصر منه،

كلاهما (هشيم، ومحمد) عن عبد الملك بن أبي سليمان،

والنسائي (١٧٥٠) من طريق قاسم بن يزيد الجرمي مثله،

والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٥٧١)، وفي «المجتبى» (١٧٥١) من

=«التهذيب» (١٢/٥٦/ت٢٢١).

(١) وخالفَ ابنَ أبي شيبة عن هشيم؛ إبراهيمُ بنُ مُجَشِّر البغدادي، فرواه عن هشيم، عن عبد الملك، عن زُبَيْد، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أَبْزى، والمحفوظ عن سعيد بن عبد الرحمن، لا عبد الله بن عبد الرحمن؛ أخرج روايته أبو عبد الله الحسين بن يحيى القطان في «جزء من حديثه» (٥٣/أ)، وفي «حديثه» برواية هلال بن محمد الحفار (٤٨/ب)، وابن المأمون في «الفوائد المنتقاة» (٦٥/أ)، وإبراهيم ضعيف كما في «اللسان» (١/٩٥/ت٢٧٥).

طريق محمد بن عبيد أخصر منه،

كلاهما (قاسم، ومحمد) عن سفيان الثوري،

والنسائي في «السنن الكبرى» (١٤٣٤، ١٠٥٦٩)، وفي «المجتبى» (١٧٣٦) من طريق عبد الوارث بن سعيد، عن محمد بن جحادة نحوه،

وفي (١٧٣٧) من طريق شعيب بن حرب، عن مالك بن مغول أخصر منه،

وابن قانع في «معجم الصحابة» (٩٩/ب) من طريق عمرو بن قيس الملائي أخصر منه،

وفي (١٠٠/أ) من طريق أبي سلمة التبوذكي، عن جرير بن حازم، وأحال باللفظ،

وابن قانع (١٠٠/أ) عن إبراهيم بن عبد الرحمن، عن سليمان بن حرب، وأحال باللفظ،

والحاكم (٢٧٣/١) عن عبد الرحمن بن الحسن القاضي، عن إبراهيم ابن ديزيل، عن آدم بن أبي إياس،

وفيه من طريق محمد بن غالب، عن عفان، وعلي بن الجعد، ومسلم ابن إبراهيم الفراهيدي، وعبد الله بن رجاء،

ستتهم (سليمان، آدم، وعفان، وعلي، ومسلم، وعبد الله) شعبة بن

الحجاج،

سبعتهم (عبد الملك، والثوري، ومحمد، ومالك، وعمرو، وجرير، وشعبة) عن زُبَيْد بن الحارث اليامي،

٤ـ وابن أبي شيبة (١٤/٢٦٢/ح١٨٣١٦)، والمحاملي في «الأمالي» (٣٦٧) من طريق محمد بن فضيل مثله، ولفظ ابن أبي شيبة أخصر منه،

والنسائي في «السنن الكبرى» (١٤٣١)، وفي «المجتبى» (١٧٣٩) ـ وعنه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١٦٦٥) ـ من طريق روح بن القاسم أخصر منه،

وابن قانع في «معجم الصحابة» (٩٩/ب) من طريق أبي سلمة التبوذكي، عن حماد بن سلمة ولم يسق لفظه،

ثلاثتهم (محمد، وروح، وحماد) عن عطاء بن السائب،

٥ـ وأحمد (١٥٣٩١) من طريق همام نحوه،

وأحمد (١٥٣٩٣، ١٥٣٩٦)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٤٤٦، ١٠٥٧٩)، وفي «المجتبى» (١٧٤٠)، والبغوي في «معجم الصحابة» (ل٤٤٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٧/١٨١) من طريق شعبة بن الحجاج نحوه، ولفظ أبي نعيم أخصر منه،

وعبد بن حميد (٣١٢)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٥٧٨) من طريق محمد بن بشر مثله،

والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٥٧٧)، وفي «المجتبى» (١٧٥٤) من طريق عبد العزيز بن عبد الصمد نحوه،

كلاهما (محمد، وعبد العزيز) عن سعيد بن أبي عروبة، وعلقه أبو داود عن يزيد بن زريع، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى ولم أقف على روايتيهما.

ثلاثتهم (همام، وشعبة، وسعيد) عن قتادة، عن عَزْرَة،

٦ـ والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٥٧٥)، وفي «المجتبى» (١٧٣٤)، والمحاملي في «الأمالي» (٣٦٨)، وأبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» (ص١١١)، والنَّسَفِي في «القَنْد» (٣٨٣/ت٧٠٠) من طريق جرير بن عبد الحميد، عن منصور بن المعتمر،

والحاكم (١/ ٢٧٣) عن عبد الرحمن بن الحسن القاضي، عن إبراهيم ابن ديزيل، عن آدم بن أبي إياس،

وفيه من طريق محمد بن غالب، عن عفان، وعلي بن الجعد، ومسلم ابن إبراهيم الفراهيدي، وعبد الله بن رجاء،

خمستهم (آدم، وعفان، وعلي، ومسلم، وعبد الله) شعبة بن الحجاج،

كلاهما (منصور، وشعبة) عن سلمة بن كهيل مثله، ولم يسق

أبو نعيم اللفظ بتمامه،

ستتهم (ذر، وقتادة، وزُبَيْد، وعطاء، وعَزْرَة، وسلمة) عن سعيد بن عبد الرحمن[1].

وأحمد (١٥٣٨٩، ١٥٣٩٢، ١٥٤٠٣)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٤٤٧، ١٠٥٨٠)، وفي «المجتبى» (١٧٤١، ١٧٤٢) من طريق شعبة، عن قتادة، عن زرارة بن أوفى نحوه، ولفظ أحمد مختصر[2]،

كلاهما (سعيد، وزرارة) عن عبد الرحمن بن أَبْزى رضي الله عنه.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على سعيد بن عبد الرحمن بن أَبْزى، واختلف

---

(١) وللحديث طريق آخر من رواية الحكم بن عتيبة، عن سعيد، أخرجه أبو عروبة الحسين ابن محمد الحراني في «حديث الجزريين» (٩٩/أ)، والراوي عنه سليمان بن أبي داود الحراني ضعيف كما في «اللسان» (٣/٩٠/ت٣٠١)، وقد اضطرب فيه؛ فتارة يرويه عن الحكم، وتارة يرويه عن سعيد مباشرة، كما أخرجه أبو محمد الحسن بن أحمد المخلدي في «الفوائد المنتخبة» (٢٦١/ب) وقد انفرد سليمان الحراني بزيادة في متن الحديث فقال: «كان يختم صلاته من الليل بثلاث ركعات يقرأ..»، ولم يأت بها غيره فهي ضعيفة.

(٢) وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١٨١/٧) من طريق أحمد لكن وقع في الأسانيد تحريف وسقط فيصحح من أصله.

عليه على وجهين:

١ـ سعيد، عن أبيه رضي الله عنه، عن أُبيٍّ رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

٢ـ سعيد، عن أبيه رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وسعيد هو: ابن عبد الرحمن بن أَبْزى الخزاعي مولاهم الكوفي، ثقة[١].

ورواه عنه على الوجه الأول:

١ـ ذَرُّ بن عبد الله بن زُرَارَة الهمداني المُرْهَبي، أبو عمر الكوفي، ثقة لم يسمع من عبد الرحمن بن أَبْزى رضي الله عنه، وأما ذكر أبي زرعة له في «الضعفاء»[٢] فلعله للإرجاء[٣].

وقد اختلف على ذرٍّ في هذا الحديث، فرواه عنه على هذا الوجه:

١ـ طلحة بن مصرف الإيامي، ثقة[٤]، وقد اختلف عليه على وجهين:

فرواه عنه على الوجه الأول:

سليمان بن مهران الأعمش، ثقة حافظ[٥].

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (١٠/٥٢٤/ت٢٣٠٨)، «التهذيب» (٤/٥٤/ت٩٠).

(٢) أبو زرعة (٢/٦١٥/ت٩٩).

(٣) انظر: «الجامع» للترمذي (٥/٤٢٦/ح٣٣٧٢)، «تهذيب الكمال» (٨/٥١١/ت١٨١٣)، «التهذيب» (٣/٢١٨/ت٤١٦).

(٤) انظر: «التهذيب» (٥/٢٥/ت٤٣)، «التقريب» (٣٠٣٤).

(٥) انظر ترجمته (ص ٣٠٦).

ورواه عنه على الوجه الثاني:

فطر بن خليفة المخزومي، صدوق[1].

والأرجح عنه قولُ الأعمش لأنه أحفظ.

٢ـ زُبَيْد بن الحارث بن عبد الكريم اليامي، أبو عبد الرحمن الكوفي، ثقة ثبت[2]، وقد اختلف على زُبَيْد في هذا الحديث على أربعة أوجه:

١ـ زُبَيْد، عن ذر، عن سعيد، عن أبيه رضي الله عنه، عن أُبي رضي الله عنه.

٢ـ زُبَيْد، عن سعيد، عن أبيه رضي الله عنه، عن أُبي رضي الله عنه.

٣ـ زُبَيْد، عن ذر، عن سعيد، عن عبد الرحمن رضي الله عنه.

٤ـ زُبَيْد، عن سعيد، عن عبد الرحمن رضي الله عنه.

فرواه عن زُبَيْد على الوجه الأول:

سليمان بن مهران الأعمش، ثقة حافظ[3].

ورواه عن زُبَيْد على الوجه الثاني:

١ـ سفيان الثوري، إمام حافظ[4]، واختلف عليه، فرواه عنه على

---

(١) انظر: «التهذيب» (٨/٣٠٠/ت٥٤٨)، «التقريب» (٥٤٤١).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (٩/٢٨٩/ت١٩٥٧)، «التهذيب» (٣/٣١٠/ت٥٧٨).

(٣) انظر ترجمته (ص ٣٠٦).

(٤) انظر ترجمته (ص ٢١٨).

الوجه الثاني عن زبيدٍ:

مخلد بن يزيد القرشي، صدوق له أوهام[١].

ورواه عن الثوري على الوجه الثالث عن زبيدٍ:

١ـ عبد الرزاق بن همام الصنعاني، ثقة حافظ[٢].

٢ـ وكيع بن الجراح، ثقة حافظ[٣].

٣ـ عبيد الله بن موسى العبسي، ثقة[٤].

٤ـ قبيصة بن عقبة السُّوائي، صدوق في الثوري[٥].

٥ـ أبو نعيم الفضل بن دكين، ثقة ثبت[٦].

٦ـ الحسين بن حفص الأصبهاني، صدوق[٧].

ولاشك أن رواية الجماعة عن الثوري هي الأصح لِلِيْنِ المُخالفِ مع انفراده دونهم.

---

(١) انظر ترجمته (ص ٣٥٤).

(٢) انظر ترجمته (ص ٢٨١).

(٣) انظر ترجمته (ص ٢٨١).

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» (١٩/ ١٦٤/ت٣٦٨٩)، «التهذيب» (٧/ ٥٠/ت٩٧).

(٥) انظر ترجمته (ص ١٠١٠).

(٦) انظر ترجمته (ص ٢٨١).

(٧) انظر: «تهذيب الكمال» (٦/ ٣٦٩/ت١٣٠٨)، «التهذيب» (٢/ ٣٣٧/ت٥٩٧).

٢ـ مسعر بن كدام، ثقة ثبت[١]، لكن الرواية من طريقه فيها نظر، فقد تفرد بها عمر بن حفص بن غياث، عن أبيه، عن مسعر، وعمر ثقة ربما وهم، وقال أبو داود: «تبعته إلى منزله ولم أسمع منه شيئاً»[٢]، وفي هذا الحديث كأن أبا داود لم يَقْنَعْ بالرواية من طريق حفصٍ؛ وذلك أنه تكلم بعد ذلك عن زيادة: «وقنت قبل الركوع» وعدَّدَ من روى الحديث دون ذكرها ثم قال: «لم يذكر أحد منهم القنوت إلا ما رُوي عن حفص بن غياث، عن مسعر، عن زبيد، فإنه قال في حديثه: «إنه قنت قبل الركوع» .. وليس هو بالمشهور من حديث حفص نخاف أن يكون، عن حفص، عن غير مسعر»[٣].

فيُخشى أن تكون هذه الرواية ليست من رواية مسعرٍ أصلاً بل ذِكْرُهُ وهمٌ، وهذا التقرير قويٌّ وخاصة لمن تأمل الطرق وراعى أن الرواية من طريق أحد كبار الحفاظ الأثبات وهو مسعر، فالرواية مع ما فيها من التفرد بهذه الزيادة في المتن ففيها غلطٌ في الإسناد، فالمحفوظ من رواية الأثبات عن زبيد، وغيره هو الوجه الثاني كما سيأتي، وعلى هذا فالرواية من طريق مسعر ـ في نظري ـ وهم، والأقرب أنه من عمر بن حفص.

---

(١) انظر ترجمته (ص ٧٥٦).

(٢) انظر: «التهذيب» (٧/٤٣٥/ت٧١٣)، «التقريب» (٤٨٨٠).

(٣) انظر الدراسة حول هذه الزيادة فيما يأتي (ص ٨٨١).

٣ـ فطر بن خليفة المخزومي، صدوق[١]، واختلف عليه، فرواه عنه على الوجه الثاني عن زبيدٍ:

عيسى بن يونس السبيعي، ثقة[٢].

ورواه عن فطرٍ على الوجه الثالث عن زبيدٍ:

أبو نعيم الفضل بن دكين، ثقة ثبت[٣].

والأقرب عندي أن هذا الاختلاف من فطرٍ فلم يضبط إسناد زبيد.

ورواه عن زبيد على الوجه الثالث:

١ـ شعبة بن الحجاج، إمام حافظ[٤]، واختلف عليه، فرواه عنه على الوجه الثالث عن زبيد:

١ـ أبو داود سليمان بن داود الطيالسي، ثقة حافظ[٥].

٢ـ غندر محمد بن جعفر، ثقة ثبت في شعبة خاصة وكتابه حكم بينهم[٦].

---

(١) انظر: «التهذيب» (٨/٣٠٠/ت٥٤٨)، «التقريب» (٥٤٤١).

(٢) انظر ترجمته (ص ٦٠١).

(٣) انظر ترجمته (ص ٢١٨).

(٤) انظر ترجمته (ص ٢٤٠).

(٥) انظر ترجمته (ص ٥٤٣).

(٦) انظر ترجمته (ص ٩٤٤).

٣ـ عفان بن مسلم الصفار، ثقة ثبت[(١)].

٤ـ بهز بن أسد العمي، ثقة ثبت جداً[(٢)].

٥ـ خالد بن الحارث البصري، ثقة ثبت[(٣)].

٦ـ علي بن الجعد الجوهري ثقة تكلموا فيه من جهة البدعة[(٤)]، وهذا رواه أبو القاسم البغوي في «الجعديات» وخالفه محمد بن غالب المعروف بتمتام، وسيأتي في دراسة من رواه عن شعبة على الوجه الرابع عن زبيدٍ بيان المحفوظ عن ابن الجعد.

٧ـ سليمان بن حرب الأزدي البصري قاضي مكة، ثقة ثبت حافظ عاب عليه أبو داود تغيير الألفاظ يعني: في الرواية بالمعنى[(٥)]، ورواه عنه هكذا: أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله الكشي، وخالفه إبراهيم بن عبد الرحمن ـ ولم أَتَبَيَّنْهُ ـ ولو كان إبراهيم هذا ثقة فإن أبا مسلم أشهر، ثم الأليق بحال سليمان ـ لحفظه وإتقانه ـ الوجه الذي يوافق رواية الحفاظ من

---

(١) انظر ترجمته (ص ٥٧٢).

(٢) انظر ترجمته (ص ٨٠٠).

(٣) انظر ترجمته (ص ١١٠٥).

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٠/٣٤١/ت٤٠٣٤)، «التهذيب» (٧/٢٨٩/ت٥٠١).

(٥) انظر: «تهذيب الكمال» (١١/٢٨٤/ت٢٥٠٢)، «التهذيب» (٤/١٧٨/ت٣١١).

أصحاب شعبة.

٨ـ بشر بن عمر الزهراني، ثقة[١].

ورواه عن شعبة على الوجه الرابع عن زبيدٍ:

١ـ سليمان بن حرب تقدم أن الوجه الأول أصح عنه.

٢ـ آدم بن أبي إياس، ثقة وكان أحد من يضبطون الحديث عند شعبة، لكن الرواية إليه لا تصح، فإنها من طريق عبد الرحمن بن الحسن الأسدي الهمذاني القاضي، عن إبراهيم بن ديزيل، عن آدم، وعبد الرحمن اتهمه أهل العلم في الرواية عن ابن ديزيل لأنه ادعى السماع منه[٢].

٣ـ عفان بن مسلم الصفار تقدم.

٤ـ علي بن الجعد تقدم.

٥ـ مسلم بن إبراهيم الفراهيدي، ثقة مأمون[٣].

٦ـ عبد الله بن رجاء، ثقة تغير حفظه قليلاً[٤].

والرواية عن هؤلاء الأربعة كلها من طريق محمد بن غالب البغدادي

---

(١) انظر ترجمته (ص ٤٣٢).

(٢) انظر: «الميزان» (٢/٥٥٦/ت٤٨٥٢)، «اللسان» (٤/٤٠٥/ت٥٠٥٥).

(٣) انظر ترجمته (ص ١١٠١).

(٤) انظر ترجمته (ص ٥٣٥).

المعروف بتمتام ـ وهو حافظ مكثر[1]ـ. وقد ذكر الرواية عنهم جميعاً في سياق واحد، وقد خولف في الرواية عن بعضهم مما لا يَطمئِنُّ معه القلب إلى سلامة الرواية عن باقيهم، فقد خالفه الإمام أحمد في الرواية عن عفان، وخالفه البغوي في الرواية عن علي بن الجعد وهو أخص به من تمتام، وأخشى أن تكون هذه رواية ابن رجاء وحمل تمتام رواية الباقين عليها لأن ابن رجاء أقلهم ضبطاً.

والظاهر مما تقدم أن المحفوظ عن شعبة هو الرواية عن زُبيدٍ على وجهها الثالث، وهي المحفوظة من رواية الثقات الرفعاء من أصحابه.

وبقي ممن رواه عن زبيد على الوجه الثالث:

٢ـ سفيان الثوري، تقدم أن هذا هو الأصح من روايته.

٣ـ فطر بن خليفة، تقدم أنه صدوق وأن الاختلاف منه لأنه لم يضبط الإسناد.

٤ـ جرير بن حازم الأزدي، ثقة له أوهام إن حدث من حفظه[2]، وقد اختلف عليه، فرواه عنه على الوجه الثالث عن زبيدٍ:

(١) انظر: «السير» (١٣/ ٣٩٠).

(٢) انظر: «التهذيب» (٢/ ٦٩/ت١١١)، «التقريب» (٩١١)

يونس بن محمد البغدادي، ثقة ثبت[1].

ورواه عن جرير على الوجه الرابع عن زبيدٍ:

أبو سلمة موسى بن إسماعيل التبوذكي، ثقة ثبت[2].

وكلا الوجهين محفوظ عن جرير لثقة راوييه، وسماع يونس من جرير ثابت وإن لم يذكره المزي في مشيخة يونس، وفي رواية النسائي لهذا الحديث تصريحه بالسماع من جرير، وكذلك صرح بالسماع من جرير في جملة أحاديث أخرى، وأما سماع التبوذكي من جرير فأشهر من أن يذكر.

٥ـ محمد بن طلحة بن مصرف اليَامِيُّ، قال ابن حجر: «صدوق له أوهام»[3] لكنه قد توبع.

٦ـ محمد بن جحادة، ثقة[4] وقد اختلف عليه، فرواه على الوجه الثالث عن زبيدٍ:

الحسن بن أبي جعفر الجُفْري، منكر الحديث ومن أهل العلم من ترك الرواية عنه[5].

---

(١) انظر ترجمته (ص ٨٩٣).

(٢) انظر ترجمته (ص ٨١٠).

(٣) انظر ترجمته (ص ٦٩٠).

(٤) انظر: «التهذيب» (٩/٩٢/ت١٢٠)، «التقريب» (٥٧٨١).

(٥) انظر: «التهذيب» (٢/٢٦٠/ت٤٨٢)، «التقريب» (١٢٢٢).

ورواه عن محمد على الوجه الرابع عن زبيدٍ:

عبد الوارث بن سعيد العنبري البصري، ثقة ثبت[1].

والمحفوظ ولاشك قول عبد الوارث.

ورواه عن زبيدٍ على الوجه الرابع:

١ـ عبد الملك بن أبي سليمان العَرْزَمي، ثقة[2].

٢ـ محمد بن جُحَادَة، وسبق أن هذا الوجه هو المحفوظ عنه.

٣ـ مالك بن مِغْوَل الكوفي، ثقة ثبت[3].

٤ـ عمرو بن قيس الملائي، ثقة متقن[4].

٥ـ جرير بن حازم الأزدي، سبق أنه ثقة له أوهام إن حدث من حفظه، وتقدم أن هذا الوجه محفوظ عنه.

٦ـ شعبة بن الحجاج، إمام حافظ تقدم، وهذا الوجه مرجوح عنه.

---

(١) انظر ترجمته (ص ٧٠٥).

(٢) انظر: «التهذيب» (٦/٣٩٦/ت٨٤٨).

(٣) انظر: «التهذيب» (١٠/٢٢/ت٣٥)، «التقريب» (٦٤٥١)، هكذا رواه عنه سليمان بن حرب كما سبق في التخريج، ورواه عنه يحيى بن آدم فقال: عن مالك، عن زبيد، عن ابن أبزى مرسلاً، أخرجها النسائي (١٧٣٨) والأصح قول مالك الذي وافق فيه الجماعة عن زبيد.

(٤) انظر ترجمته (ص ٤٠٣).

فالذي يتلخص في الاختلاف على زبيد ما يلي:

أما الوجه الأول فليس من قوي حديث الأعمش، ولم يأت عن زبيد إلا من هذا الوجه فيما وقفت عليه من طرق الحديث.

وأما الأوجه الثلاثة الأخيرة فإني لم أقف في شيء من طرق الوجه الثاني، والرابع على تصريح زبيدٍ بالسماع من سعيد بن عبد الرحمن، وقد حفظ عنه الثقات الحفاظ زيادة ذرٍّ المرهبيِّ بينه وبين سعيد، فدل على أنه كان يرسله عن سعيد أحياناً كما في الوجه الثاني والرابع، فتبين أن أصح هذه الأوجه عنه هو الوجه الثالث والله أعلم.

وبقي ممن رواه عن ذَرٍّ المُرْهَبيِّ على الوجه الأول:

٣ـ حصين بن عبد الرحمن السلمي، ثقة تغير حفظه بأخرة[١]، وقد اختلف عليه على وجهين، فرواه عنه على هذا الوجه:

سليمان بن كثير العبدي، صدوق إنما تكلم في حديثه عن الزهري خاصة[٢]، والظاهر من النظر في طبقته ومشيخته أن سماعه من حصين قديم، وقد خرج له البخاري حديثاً من روايته عن حصين[٣].

---

(١) انظر: «التهذيب» (٢/٣٨١/ت٦٥٩)، «التقريب» (١٣٦٩).

(٢) انظر ترجمته (ص ٣٧٢).

(٣) «الكواكب النيرات» (١٢٦)، صحيح البخاري (٤٧٥١).

ورواه عن حصين على الوجه الثاني:

حصين بن نمير الواسطي، صدوق[1]، وقد خرج البخاري له عن حصينٍ حديثاً واحداً أيضاً[2].

والأظهر عندي أن الأول عن حصين أصح، لأن سليمان أكبر من حصين لمن تأمل مشيختهما فسماعه أقدم، ومع ما تقدم من تغير حفظ حصينٍ السلمي فرواية سليمان أسلمُ.

ورواه عن ذرٍّ المرهبي على الوجه الثاني:

١ـ زُبَيْد بن الحارث اليامي، ثقة تقدم، وسبق في دراسة الاختلاف عليه أن روايته عن ذر، عن سعيد، عن عبد الرحمن رضي الله عنه هو أصح الأوجه عنه، وقد كان يرسله أحياناً عن سعيد فيسقط ذراً المرهبي والأصح إثباته وقد تقدم بيان سبب الترجيح.

٢ـ سلمة بن كهيل، ثقة ثبت[3]، وقد اختلف عليه على وجهين، فرواه على هذا الوجه:

شعبة بن الحجاج الإمام الثقة.

---

(١) انظر ترجمته (ص ٤٨٩).

(٢) هو حديث واحد كرره في موضعين (ح٣٤١٠، ٥٧٥٢).

(٣) انظر ترجمته (ص ٣١٦).

والوجه الثاني عن سلمة: رواه منصور بن المعتمر، عنه، عن سعيد دون ذكر ذرٍّ المرهبي، ورواه عن منصورٍ هكذا:

جرير بن عبد الحميد، وهو ثقة حجة باتفاق، صحيح الكتاب[1].

والأول عن سلمة أصح، ووجه ذلك ما يلي:

١ـ الظاهر أن الاختلاف من منصور بن المعتمر وهو وإن كان ثقة ثبتاً لكنه يروي عن سلمة بن كهيل، وليس هو بكثير الرواية عنه، فروايته عنه معدودة من جنس رواية الراوي عن الشيوخ الذين ينزل في الرواية عنهم، وفي هذا الحديث بعينه نص الإمام أحمد على مخالفته في هذا الحديث، ويظهر أنه عنى مخالفته لأصحاب سلمة الثقات، وأصحاب ذرٍّ المرهبي، قال صالح بن أحمد: «قلت: قوم يقولون: منصور أثبت في الزهري؟ قال أبي: وأيُّ شيء روى منصور عن الزهري؟! هؤلاء جهال؛ منصور إذا نزل إلى المشايخ اضطرب؛ إلى أبي إسحاق، والحكم، وحبيب بن أبي ثابت، وسلمة بن كهيل، روى حديث أم سلمة في الوتر خالف فيه، وحديث ابن أبزى خالف فيه»[2].

٢ـ المعروف عند الأئمة رواية سلمة، عن ذر، لا عن سعيد مباشرة، ويشهد لهذا قول البخاري رحمه الله في ترجمة عبد الله بن عبد الرحمن بن

---

(١) انظر (ص ١٠٣١).

(٢) انظر: مسائل صالح (١٥٣/٣)، «شرح العلل» (٨٠١/٢).

أبزى: «أخو سعيد الذى روى سلمة، عن ذرٍّ، عنه»[(١)].

٣ـ ليس في رواية منصور، تصريحٌ بسماع سلمة من سعيد، فهو مرجح لزيادة الواسطة بينهما وهو: ذرٌّ المرهبي كما حفظه شعبة بن الحجاج.

وعليه فالمحفوظ عن سلمة قول شعبة.

وبقي ممن رواه عن ذر على الوجه الثاني:

٣ـ عمر بن ذر بن عبد الله المرهبي، ثقة رمي بالإرجاء[(٢)].

٤ـ طلحة بن مصرف، تقدم أنه ثـقة، والرواية عنه على الوجه الأول أصح.

٥ـ حصين بن عبد الرحمن السلمي، وتقدم أن الرواية عنه على الوجه الأول أصح.

٦ـ عطاء بن السائب الثقفي، صدوق اختلط، وحديثه بعد الاختلاط ضعيف[(٣)]، وقد اختلف عليه، فرواه عنه على هذا الوجه:

حماد بن سلمة، سبق أن حديثه عن شيوخٍ معدودين صحيح، وأما غيرهم ففيه وهم وغلط، وليس عطاء من الأولِيْن، فيمكن القول بأن

---

(١) «التاريخ الكبير» (١٣٢/٥).

(٢) انظر: تهذيب الكمال (٣٣٤/٢١/ت٤٢٣٠)، «التقريب» (٤٨٩٣).

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» (٨٦/٢٠/ت٣٩٣٤)، «التهذيب» (٢٠٣/٧/ت٣٨٥).

حديث حماد عن عطاء ليس بالقوي.

وبقي في حديثه أمر آخر، فتوقيت سماع حماد من عطاء محل اختلافٍ، فمن أهل العلم من ذهب إلى أن سماعه من عطاء قبل الاختلاط، ومنهم من ذكر سماعه قبل الاختلاط وبعده، وهذا القول أقوى ويُقدم على مَنْ خَصَّ سماعه بما قبل الاختلاط لأن مع أصحابه زيادة علم، وقد نص القطان على سماع حماد من عطاء في الحالين[1]، وهذا مبني على أن عطاء قدم البصرة مرتين، فسمع حماد في القدمة الأولى، ثم خفي على بعض الأئمة قَدْمَتَهُ الثانية أو خفي على بعضهم سماع حماد منه في ثانيتها، وقد أثبت القَدْمَتَيْن: النسائي[2]، والدارقطني[3]، ونقله أبو داود عن غير الإمام أحمد[4]، وفي كلام يحيى القطان أن حماداً لم يكن يميز بين السماعَيْن.

فإذا تقرر ما سبق فليُعلم أن حماد اختلف عليه، فرواه عنه على هذا الوجه:

---

(١) «الضعفاء» للعقيلي (٣/٣٩٩).

(٢) «السنن الكبرى» (٦/٦٥/ح١٠٠٥٢) قاله بعد ذكر حديث لجعفر بن سليمان الضُّبَعي، عن عطاء بن السائب في تشميت العاطس.

(٣) «التهذيب» (٧/٢٠٦).

(٤) مسائل أبي داود للإمام أحمد (٢٨٧)، وانظر: «الكواكب» (٣٢٦-٣٢٧).

إسحاق بن منصور السلولي، صدوق[1].

ورواه عن حماد على الوجه الثاني عن عطاء بن السائب:

أبو سلمة موسى بن إسماعيل التبوذكي، ومرَّ أنه ثقة ثبت[2].

والوجه الثاني عن حماد أصح، لأن التبوذكي أثبت وأخص بحماد من إسحاق.

وأما الوجه الثاني عن عطاء فهو: عطاء، عن سعيد بن عبد الرحمن، دون ذكر ذر المرهبي، ورواه على هذا الوجه:

١ـ محمد بن فضيل الضبي، ثقة لكن سماعه من عطاء بعد اختلاطه[3].

٢ـ روح بن القاسم التميمي العنبري، ثقة حافظ، وسماعه من عطاء بعد الاختلاط[4].

٣ـ حماد بن سلمة، رواه عنه: أبو سلمة التبوذكي، وتقدم أن هذا الوجه أرجح عن حماد.

فتبين بما سبق أن الوجه الثاني عن عطاء أرجح، لكنه ضعيف فكلهم

---

(١) انظر (ص ١١٨١).

(٢) انظر (ص ٨١٠).

(٣) انظر (ص ١١٠٧)، «شرح العلل» (٢/٧٣٦).

(٤) انظر (ص ٢٢١)، «الكواكب النيرات» (٣٢٩).

سمعوا منه بعد الاختلاط، ثم إني لا أدري هل سمع عطاء من سعيد أم لا ؛ فإني لم أجد له عنه إلا حديث الوتر وليس في شيء من طرقه سماعه من سعيد، وعليه فليست الرواية من طريق عطاء، عن سعيد محفوظة.

فتلخص مما سبق أن الوجه الثاني عن ذرٍّ أرجح لأنه قول الجمهور عنه، ثم هو من رواية ابنه عمر ومن تأمل حديث ذرٍّ المُرْهَبي رآى ابْنَهُ أَسْعَدَ بحديثه من غيره، وحديثه عنه في الصحيحين، فقوله مقدم على قول غيره مع أنه قد توبع من زبيد ـ في المحفوظ عنه ـ وسلمة بن كهيل.

وإذ فرغتُ ـ والحمد الله ـ من الاختلاف في رواية ذرٍّ المُرْهَبي فأستكمل باقي الاختلاف على سعيد بن عبد الرحمن فأقول: وممن رواه عن سعيد على الوجه الأول:

٢ـ زُبَيْد بن الحارث الكوفي، تقدم بيان الاختلاف عليه وأن هذا الوجه ليس محفوظاً عنه.

٣ـ قتادة بن دعامة السدوسي، ثقة ثبت، ولا بد من تصريحه بالسماع لأنه مدلس(١)، وذكرت غير مرة أن العنعنة ليست دليلاً لوحدها على وقوع التدليس، وقد اختلف على قتادة في هذا الحديث على خمسة أوجه:

---

(١) انظر (ص ٦٧٩).

١ـ قتادة، عن سعيد بن عبد الرحمن، عن أبيه رضي الله عنه، عن أُبي رضي الله عنه.

٢ـ قتادة، عن عزرة، عن سعيد، عن أبيه رضي الله عنه، عن أُبي رضي الله عنه.

٣ـ قتادة، عن سعيد بن عبد الرحمن، عن أبيه رضي الله عنه.

٤ـ قتادة، عن زرارة، عن عبد الرحمن بن أَبْزى رضي الله عنه.

٥ـ قتادة، عن عَزْرَة، عن سعيد بن عبد الرحمن، عن أبيه رضي الله عنه.

فرواه عن قتادة على الوجه الأول:

سعيد بن أبي عروبة، ثقة حافظ، واختلاطه مشهور[(١)]، ووقع على سعيد اختلاف على ثلاثة أوجه:

فرواه عن سعيد على الوجه الأول عن قتادة:

عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، ثقة حافظ، ولعل سماعه من سعيد قبل الاختلاط لأن مسلماً خرج حديثه عنه، وقد اختلف على عيسى، فرواه عنه على هذا الوجه:

١ـ إسحاق بن راهويه، ثقة حافظ[(٢)].

٢ـ سليمان بن عمر بن خالد بن الأقطع القرشي العامري الرقي، ترجمه ابن أبي حاتم وذكركتابة أبيه عنه، وذكره ابن حبان في «الثقات»،

---

(١) انظر ترجمته (ص ٧٠٦).

(٢) انظر ترجمته (ص ٣٦٦).

فليس حاله بالبيِّن لكنه توبع[١].

ورُوي عن عيسى، عن سعيد، عن قتادة، عن عزرة، عن سعيد، عن أبيه رضي الله عنه، عن أُبي رضي الله عنه، بزيادة ذكر عزرة بين قتادة وسعيد، ورواه عن عيسى على هذا الوجه:

١ـ المسيب بن واضح الحمصي، ضعيف يكتب حديثه[٢].

٢ـ عبد الملك بن سليمان القرقساني، ذكره ابن حبان وقال: «مستقيم الحديث»[٣]، وترجمه العقيلي وأسند من طريقه حديثاً عن عيسى، عن شعبة وغلّطه فيه[٤]، واعتمد على قوله الذهبي فأدخله في «المغني»[٥]، وقولهما أقرب، ولم أقف له على كبير حديث[٦].

والرواية عن عيسى بن يونس دون ذكر عزرة أصح ولو لم يكن ترجيحها إلا لأنها من رواية إسحاق بن راهويه لكفاها.

---

(١) انظر: «الجرح والتعديل» (٤/١٣١)، «الثقات» (٨/٢٨٠).

(٢) انظر: «اللسان» (٧/١٠٠/ت٨٤٩٨)، وقد ذكر ابن أبي داود بعد روايته الحديث عن المسيب أنه كان تارة يذكر عزرة، وتارة لا يذكره.

(٣) (٣/٣٩٠).

(٤) (٣/٢٤/ت٩٨٠).

(٥) (٢/٤٠٥/ت٣٨١٧).

(٦) له عند ابن حبان حديث واحد (٦٧٨٨)، والرواية التي مرّت لحديث الوتر.

ورواه عن سعيد بن أبي عروبة على الوجه الثاني عن قتادة :

١ـ عيسى بن يونس ومضى أنه غير محفوظ عنه.

٢ـ عبد العزيز بن خالد الترمذي، قال عنه أبو حاتم : «شيخ»[١]، واختار ابن حجر أنه : «مقبول»[٢]، وأما الذهبي فقال : «صدوق»[٣] ؛ ولا أدري مستندَهُ فيه، والأقرب أنه دون هذا فليس فيه توثيق معتبر ولا له كبيرُ حديثٍ إذ وقفتُ له على هذا الحديث حسبُ، وبعض الآثار في التفسير.

ورواه عن سعيدٍ على الوجه الخامس عن قتادة :

١ـ محمد بن بشر العبدي الكوفي، ثقة حافظ، وحديثه عن سعيد قبل الاختلاط كما نص عليه الإمام أحمد، وخرجه مسلمٌ[٤].

٢ـ عبد العزيز بن عبد الصمد العمي البصري، ثقة حافظ[٥]، وسماعه من سعيد فيما يظهر قبل الاختلاط لأنه بصري وبالنظر إلى مثل محمد بن بشر

---

(١) «الجرح والتعديل» (٥/٣٨٠/ت١٧٧٩).

(٢) «التقريب» (٤٠٨٩).

(٣) «الكاشف» (٣٣٨١).

(٤) انظر : «العلل» رواية عبد الله (٨٦، ١١١٠)، «التهذيب» (٩/٧٣/ت٩٠)، «التقريب» (٥٧٥٦).

(٥) انظر : «التهذيب» (٦/٣٤٦/ت٦٦٤)، «التقريب» (٤١٠٨).

العبدي فعبد العزيز أقدم[1].

٣ـ يزيد بن زريع العيشي، ثقة ثبت[2]، وسماعه من سعيد قبل الاختلاط، وذكر ابن معين، وأبو داود أنه أوثق الناس في سعيد بن أبي عَرُوبَة، بل قال الإمام أحمد: «كل شيء رواه يزيد بن زُرَيْع عن سعيد ابن أبي عَرُوبَة فلا تبالي أن لا تسمعه من أحد»[3].

٤ـ عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي، ثقة[4]، وسماعه من سعيد قبل الاختلاط[5].

ورواية الأَخيرَيْن علقها أبو داود ولم أقف عليها لكن ساقهما في مقام احتجاج والغالب أنه محفوظ عنهما.

فتبين بما سبق أن الأرجح عن سعيد هو قول من رواه عن سعيد على الوجه الخامس عن قتادة، أما رواية عيسى بن يونس، عن سعيد على الوجه الأول عن قتادة فمعلولة بمخالفته لمن هو أوثق منه في سعيد، وهم أربعة في

---

(١) انظر ترجمته في الصفحة السابقة.

(٢) انظر ترجمته (ص ١٦٨).

(٣) انظر: الدقاق (ت٣٢٨)، رواية ابن محرز (١/ت٤٥١)، سؤالات السجزي (ت٥٣٢)، «شرح العلل» (٢/٧٤٣)، «الجامع في الجرح والتعديل» (٣/٣١٤).

(٤) انظر ترجمته (ص ١٦٦).

(٥) مرَّ البحث في سماعه من سعيد (ص ٤٠٠).

مقابل قوله وحده.

وأستكمل الآن الخلاف على قتادة، فرواه عنه على الوجه الثاني:

سعيد بن أبي عروبة، وسبق في دراسة الاختلاف عليه أن هذا الوجه غير محفوظ.

ورواه عن قتادة على الوجه الثالث:

معمر بن راشد، وقد مرّ في ترجمته أنه ليس بالقوي في حديث العراقيين ومنهم قتادة[1]، وقد خالفه من هو أثبت منه وهم الحفاظ من أصحاب قتادة الآتي ذكرهم في دراسة الوجه الخامس.

ورواه عن قتادة على الوجه الرابع:

شعبة بن الحجاج، وهو إمام حافظ، وشيخ قتادة: زرارة؛ فمن أهل العلم من ذهب إلى أنه غلطٌ، وأن الصواب: عزرة.

قال المزي: «زرارة ـ غير منسوب ـ عن عبد الرحمن بن أبزى ... وقال غيرُ واحدٍ: عن عزرة، عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى، عن أبيه، وهو المحفوظ ... وعزرة هو: ابن عبد الرحمن بن زرارة، فلعله قال: عن ابن زرارة والله أعلم»، ولم يزد ابن حجر عليه شيئاً[2].

---

(١) انظر (ص ٢٢٠).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (٩/٣٤٤/ت١٩٨١)، «التهذيب» (٣/٣٢٤/ت٦٠٢).

وأما الذهبي فقال: «زرارة عن ابن أبزى في الوتر وعنه قتادة لم يصح»[1].

ويؤخذ من كلامهم أن اسم شيخ قتادة: عزرةُ لا: زرارةُ كما في رواية شعبة هذه، ويقوي قولهم في نظري أمور:

١ـ عُرف عن شعبة الغلط في الأسماء[2].

٢ـ انفراد شعبة بتسميته، ومخالفته لعدد من أصحاب قتادة سيأتي ذكرهم في الوجه الرابع، مع أنه قد روى عن قتادة مثل قول الجماعة عنه.

٣ـ لا يعرف لهذا الحديث مخرج صحيح عن عبد الرحمن بن أبزى إلا من رواية ابنه سعيد، وهذا الوجه يقتضي أن زرارة رواه عن عبد الرحمن مباشرة وليست روايته مشهورة عند أهل العلم.

فإن قيل: زرارة هو: ابن أوفى العامري الحَرَشِيُّ قاضي البصرة، وقتادة معروف بالرواية عنه، وحديثه عنه احتج به الجماعة، وهو ثقة[3]، وصرح قتادة بالسماع منه، وقول شعبة أيضاً رجحه الدارقطني في «العلل» لمّا وازن بين اختلاف شعبة، وحجاج في الرواية عن قتادة، عن زرارة فقال: «..فرواه الحجاج، عن قتادة، عن زرارة، عن أبي هريرة، ورواه شعبة، عن قتادة،

---

(١) «الكاشف» (١/٤٠٣).

(٢) انظر (ص ٢٤١) في أثناء دراسة الحديث رقم (٦).

(٣) «تهذيب الكمال» (٩/٣٣٩/ح١٩٧٧)، «التهذيب» (٣/٣٢٢/ت٥٩٨).

عن زرارة، عن ابن أبزى، عن النبي ﷺ، وقول شعبة أشبه بالصواب»[1].

والجواب أن هذا يقوي ما ذكرته قبل قليل، فزرارة أشهر من سعيد بن عبد الرحمن، ولو كان الحديث محفوظاً من طريقه لم يخفَ على أقران قتادة، ولا على أصحابه وينفرد به شعبة دونهم، وقول الدارقطني ليس فيه إلا ترجيح قول شعبة على قول حجاج بن أرطاة ولا إشكال في هذا، لكن بقي النظر في ذكر زرارة هل هو محفوظ أم لا؟.

فمما سبق يتلخص أن هذا الوجه فيه نظر، والأقرب أنه غلط، وصوابه كما رواه أصحاب قتادة ومنهم شعبة كما في الوجه التالي.

ورواه عن قتادة على الوجه الخامس:

١ـ همام بن يحيى العَوْذي، تقدم أن في حديثه تفصيلاً؛ فإن حدث من كتابه فهو ثقة مطلقاً قديم حديثه والمتأخر سواء، وإن حدث من حفظه ففي قديم حديثه وهم غير قليل، والمتأخر منه فربما وهم فيه، وحديثه عن قتادة مستقيم.

٢ـ شعبة بن الحجاج، وتقدم أن هذا الوجه أصح من حيث الرواية.

٣ـ سعيد بن أبي عروبة، وتقدم في دراسة الاختلاف عليه أن هذا

---

(١) (٩/٩٤/س١٦٥٩)، ورواية حجاج بن أرطاة أخرجها أبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» (ص١١٢).

الوجه أصح الأوجه عنه.

وأثبت الأوجه عن قتادة هو الوجه الخامس الذي رواه ثقات أصحابه: همام، وشعبة، وسعيد لتثبتهم وإتقانهم حديث قتادة، وقولهم مقدم على قول معمر بن راشد، ولو سَلِمَ من ضعفِ ضبطِ معمرٍ لحديث قتادة فغاية ما فيه أن قتادة أرسله عن سعيد، وقد حفظ ثقات أصحابه الواسطة بينهما وهو: عزرة.

وقبل ختم الكلام على الاختلاف على قتادة أنبه إلى ما أخرجه النسائي (١٧٤٣) من طريق هشام الدستوائي، عن قتادة، عن عزرة، عن سعيد مرسلاً لم يذكر أباه رضي الله عنه، وهذا الوجه مرجوح لأن هشاماً الدستوائي وإن كان من أصحاب قتادة الثقات(١) لكنه خالف هماماً، وشعبة، وسعيداً، فقولهم مقدم كما قرره البرديجي رحمه الله في كلامه على الاختلاف الذي قد يقع بينهم(٢)، وعليه فليس في خلاف هشام ما يؤثر على ما سبق تقريره، والله أعلم بالصواب.

ورواه عن سعيد بن عبد الرحمن على الوجه الثاني:

١ـ ذر بن عبد الله المُرْهَبي، تقدم في دراسة الوجه الأول أن هذا الوجه

---

(١) انظر (ص ٣٩٩).

(٢) انظر: «شرح العلل» (٢/٦٩٥ـ٦٩٧).

هو المحفوظ عنه.

٢ ـ قتاد بن دعامة، وتقدم أن هذا الوجه غير محفوظ عنه.

٣ـ زُبَيْد بن الحارث اليامي، تقدم في دراسة الوجه الأول أن هذا الوجه غير محفوظ عنه.

٤ـ عطاء بن السائب، وتقدم أن هذا الوجه غير محفوظ عنه.

٥ـ عَزْرَة بن عبد الرحمن بن زُرَارَة الخزاعي الكوفي، وهو ثقة(١)، وهو محفوظ عنه كما تقدم بيانه في دراسة الاختلاف على قتادة.

٦ـ سلمة بن كهيل، وتقدم أن هذا الوجه غير محفوظ عنه.

فهذا الحديث مداره على سعيد بن عبد الرحمن بن أَبْزى، واختلف عليه على وجهين:

١ـ فرُوي من طريق ذَرٍّ المُرْهَبِيِّ، وزُبَيْدٍ اليامِيِّ، وقتادة، وعزرة، عنه، عن أبيه عبد الرحمن ﵁، عن أُبي بن كعب ﵁، عن النبي ﷺ، وليس بالمحفوظ عن أحدٍ من رواته الأربعة عن سعيد.

٢ـ ورواه ذَرٌّ المُرْهَبِيُّ، وعَزْرَةُ الخزاعيُّ، عنه، عن أبيه عبد الرحمن

(١) انظر: «الثقات» للعجلي (٢/١٣٤/ت١٢٣٢)، «تهذيب الكمال» (٢٠/٥١/ت٣٩٢٠)، «التهذيب» (٧/١٩٢/ت٣٦٨).

رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ولم يرجح الترمذي رحمه الله بين هذين الوجهين.

واستغرب الطوسي رحمه الله الحديث من وجهه الأول فقال بعد إسناده رواية مخلد، عن الثوري: «هذا حديث حسن غريب».

وقد سئل الإمام أحمد رحمه الله عن بعض روايات هذا الحديث من مسند عمران بن حصين رضي الله عنهما وأعلها ثم قال: «والحديث يصير إلى ابن ابزى»[(١)].

ويظهر لي أن الوجه الثاني عن سعيد هو المحفوظ كما تقدم تفصيله، وسعيد بن عبد الرحمن بن أبزى ثقة[(٢)]، وكلام الإمام أحمد رحمه الله يدل على أن المحفوظ في هذا الحديث هو أنه مسند عبد الرحمن بن أبزى رضي الله عنه ، وهو الذي خلصت إليه في الدراسة، فالحمد لله على توفيقه.

وفي ختم دراسة هذا الحديث أنبه على أمرين:

الأول: ضَعّف أبو داود رحمه الله في «السنن» (٢/ ١٣٤_١٣٦) زيادة:

---

(١) انظر النص بطوله في تاريخ بغداد (٩/ ٢٩٧)، وفي بعض كلامه إذا قورن بكلام الدارقطني السابق (ص ٨٧٧ _ ٨٧٨) حول الاختلاف على قتادة ما يدل على أن حجاج ابن أرطاة قد اختلف عليه في الرواية عن قتادة، عن زرارة؛ فتارة قال: عن عمران رضي الله عنه ، وتارة عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) انظر (ص ٨٥٥).

«وكان يقنت قبل الركوع» فقال: «روى عيسى بن يونس، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى، عن أبيه، عن أبي ابن كعب، أن رسول الله ﷺ قنت - يعني - في الوتر قبل الركوع .. روى عيسى بن يونس هذا الحديث أيضاً، عن فطر بن خليفة، عن زبيد، عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى، عن أبيه، عن أبي بن كعب، عن النبي ﷺ مثله، ورُوي عن حفص بن غياث، عن مسعر، عن زبيد، عن سعيد ابن عبد الرحمن بن أبزى، عن أبيه، عن أبي بن كعب، أن رسول الله ﷺ قنت في الوتر قبل الركوع .. وحديث سعيد، عن قتادة، رواه يزيد بن زريع، عن سعيد، عن قتادة، عن عزرة، عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى، عن أبيه، عن النبي ﷺ لم يذكر القنوت، ولا ذكر أُبيّاً، وكذلك رواه عبد الأعلى، ومحمد بن بشر العبدي - وسماعه بالكوفة مع عيسى بن يونس - ولم يذكروا القنوت، وقد رواه أيضا هشام الدستوائي وشعبة، عن قتادة، ولم يذكرا القنوت، وحديث زبيد، رواه سليمان الأعمش، وشعبة، وعبد الملك بن أبي سليمان، وجرير بن حازم، كلهم عن زبيد، لم يذكر أحد منهم القنوت إلا ما رُوي عن حفص بن غياث، عن مسعر، عن زبيد، فإنه قال في حديثه: «إنه قنت قبل الركوع» .. وليس هو بالمشهور من حديث حفص نخاف أن يكون، عن حفص، عن غير مسعر».

وتكلّم النسائي رحمه الله أيضاً في هذه الزيادة بعد أن ساق رواية مخلد بن يزيد، عن سفيان الثوري، عن زبيد، عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى، عن أبيه رضي الله عنه، عن أبي بن كعب رضي الله عنه، ثم قال: «وقد روى هذا الحديث غيرُ واحدٍ عن زبيدٍ فلم يذكر أحد منهم فيه: ويقنت قبل الركوع»[1].

فالحاصل أن كلاً منهما تكلم في هذه الزيادة، أما أبو داود فأعلها باحتمال أن يكون حديث حفص عن غير مسعر، وسبق الكلام عليه وذكرت سبب عدم اهتبال أبي داود بالرواية لأنه لم يقنع براويها وهو: عمر بن حفص ابن غياث، وخلصتُ هناك إلى أن الرواية من طريق مسعر غير محفوظة.

وهذه الزيادة جاءت من حديث عيسى بن يونس، عن فطر، عن زبيد، ولم يتابع عليها فطر، وسبق أنه لم يجود الإسناد فأحرى أنه لم يضبط المتن، ويضُمَّ إلى هذا كل من رواه عن زبيد، عن ذر المرهبي فلم يذكروا فيه هذه الزيادة وهم: الأعمش، وشعبة، وجرير، والثوري، وكذلك سلمة بن كهيل عن ذر المرهبي لم يذكرها[2]، فتبين بما سبق أن هذه اللفظة ليست محفوظة في حديث ابن أبزى رضي الله عنه، وإنما هي زيادة في لفظ بعض من له أوهام في الحديث.

---

(١) «السنن الكبرى» (ح١٤٣٢).

(٢) وجاءت هذه الزيادة من رواية الحسن بن عمارة، عن سلمة بن كهيل، عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى، ومن روايته، عن زبيد، عن سعيد، والحسن لا يُشْتَغَلُ به.

وفي كلام النسائي كفاية بالنسبة للرواية عن الثوري، فمخلد بن يزيد مع مخالفته لحفاظ أصحاب الثوري في الإسناد ـ وسبق تفصيله ـ قد خالفهم في متنه.

وأما الروايات من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة فقد تفرد بها عيسى بن يونس، وبينت فيما سبق أنه مخالف للحفاظ من أصحاب سعيد في الإسناد وهم: يزيد بن زريع ـ وكفى به ـ وعبد الأعلى السامي، ومحمد بن بشر، ثم انفرد عيسى بهذه الزيادة في المتن، وعدم ذكرها هو المحفوظ أيضاً عن أصحاب قتادة الحفاظ: شعبةُ، وهشامٌ الدستوائيُّ.

الثاني: قول: سبحان الملك القدوس رب الملائكة والروح عند التسليم من الوتر محفوظ من رواية عدد من الحفاظ، فرواه سلمة بن كهيل، وجرير بن حازم، وزبيد اليامي، عن ذر المرهبي، ورواه أصحاب قتادة الحفاظ، عنه، عن عزرة، كلاهما (ذر، وعزرة) عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى، عن أبيه رضي الله عنه، فلا إشكال أنه صحيح محفوظ.

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح من رواية سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى، عن أبيه عبد الرحمن بن أبزى رضي الله عنه.

* * *

بابُ ما جاءَ في خُروجِ النَّبيِّ ﷺ إلى العيدِ في طَريقٍ وَرُجوعه مِنْ طَريقٍ آخَرَ(١)(٢)

٥١ـ حَدَّثَنا عبد الأعْلى بنُ واصِلِ [ابن عبد الأعْلى](٣) الكوفِيُّ، [وأبو زُرْعَةَ](٤) قالا: حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بنُ الصَّلْتِ، عَنْ فُلَيْح بن سُلَيْمانَ، عَنْ سَعيدِ بن الحارِثِ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ قالَ: كانَ النَّبيُّ ﷺ إذا خَرَجَ يَوْمَ العيدِ في طَريقٍ رَجَعَ في غَيْرِه.

قالَ أبو عيسى: حَديثُ(٥) أبي هُرَيْرَةَ حَديثٌ [حَسَنٌ](٦) غَريبٌ، وَروى أبو تُمَيْلَةَ، وَيونُسُ بنُ مُحَمَّدٍ هذا الحَديثَ عَنْ فُلَيْح بن سُلَيْمانَ، عَنْ سَعيدِ بن الحارِثِ، عَنْ جابر بن عبد اللَّهِ.... [وَحَديثُ

---

(١) «الأصل» (٤٣/ب)، «ظ» (ج٥/١/ب)، «أ» (٦٤/ب)، «م» (٥٦/ب)، «ت» (٦٥/ب)، «ل» (٩٦/أ)، «ط» (٤٢٤/٢/ح٥٤١).

(٢) في «أ» سقط لفظ السلام، ولفظ: طريق؛ الثانية، وفي «م»: في طريق آخر.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: «أ».

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: «أ».

(٥) في «ط»: وحديث.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من: «ظ»، «أ»، «ت»، «ل».

جابرٍ كأنَّهُ أصَحُّ][1].

التخريج:

هذا الحديث مداره على فليح بن سليمان، واختلف عليه على وجهين:

١ـ فليح، عن سعيد بن الحارث، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٢ـ فليح، عن سعيد بن الحارث، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

الوجه الأول:

١ـ رواية محمد بن الصلت الأسدي:

أخرجها الدارمي (١٦١٢)ـ ومن طريقه ابن حجر في «التغليق» (٢/٣٨٣) ـ نحوه،

وإسماعيل بن عبد الله العبدي المعروف بسَمُّويه في «فوائده» كما في «التغليق» (٢/٣٨٤) ولم يسق لفظه،

وابن المنذر في الأوسط (٢١٣١) عن علي بن عبد العزيز مثله،

وأبو نعيم في «ذكر أخبار أصبهان» (٢/١٧٨) من طريق إسماعيل بن عبد الله العبدري نحوه،

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: «ظ»، «م»، «ت»، «ل».

والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/٣٠٨) من طريق السري بن خزيمة مثله،

وزاهر الشَّحَامِي في «تحفة عيد الفطر» (١١٦/ب) من طريق أحمد بن منصور البغدادي مثله،

ستتهم (الدارمي، وسَمُّويه، وعلي، وإسماعيل، والسري، وأحمد) عن محمد بن الصلت،

٢- وأحمد (٨٤٣٥)،

وابن خزيمة (١٤٦٨) - وعنه ابن حبان (٢٨١٥) - عن علي بن معبد[1]،

وابن خزيمة (١٤٦٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/٣٠٨)، والبغوي في «شرح السنة» (٤/٣١٣) من طريق أبي الأزهر أحمد بن الأزهر النيسابوري،

والحاكم (١/٢٩٦) - وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣/٣٠٨) - من طريق محمد بن عبيد الله بن يزيد بن أبي داود المنادي،

أربعتهم (أحمد، وعلي، وأبو الأزهر، ومحمد) عن يونس بن محمد بن مسلم المؤدب نحوه،

٣- وابن شبه في «تاريخ المدينة» (١/١٣٦)، وابن ماجه (١٣٠١) عن

(١) تحرف عند ابن خزيمة إلى: علي بن سعيد، والتصحيح من ابن حبان.

محمد بن حميد الرازي،

والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/٣٠٨) من طريق أحمد بن عمرو الحَرَشي،

كلاهما (محمد، وأحمد) عن أبي تميلة يحيى بن واضح المروزي نحوه، ولم يسق البيهقي اللفظ،

ثلاثتهم (محمد، ويونس، وأبو تميلة) عن فليح بن سليمان به[1].

الوجه الثاني:

١ـ رواية أبي تميلة يحيى بن واضح المروزي:

أخرجها البخاري (٩٨٦) عن محمد بن سلام، عن أبي تميلة ولفظه: كان النبي ﷺ إذا كان يوم عيد خالف الطريق.

---

(١) وذكر أبو مسعود الدمشقي في «الأطراف» كما في «الجوهر النقي» لابن التركماني (٣/٣٠٩)، وابن حجر في «الفتح» (٢/٤٧٤) أن الهيثم بن جميل رواه عن فليح كما رواه محمد الصلت، ولم أقف على روايته مسندة.
والحديث أخرجه الخطيب في «المؤتنف» (ج١٨/١٩/أ) من طريق سليمان بن أرقم، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وسليمان ضعيف كما في «التقريب» (٢٥٣٢).
وللحديث طريق آخر أخرجه العقيلي (٣/٣١٩) من طريق عمار بن سعد القَرَظ مرسلاً إن صح السند إليه، وعمار ليس بصحابي على الصحيح كما في «التقريب» (٤٨٢٣).

٢ـ رواية يونس بن محمد المؤدب:

أخرجها البيهقي في «السنن الكبرى» (٣/٣٠٨)، وابن حجر في «التغليق» (٢/٣٨٢، ٣٨٣) من طريق ابن أبي شيبة[1]، عن يونس ولفظ البيهقي: كان رسول الله ﷺ إذا خرج إلى العيد رجع من غير الطريق الذي ذهب فيه.

كلاهما (أبو تميلة، ويونس) عن فليح به.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على فليح بن سليمان، واختلف عليه على وجهين:

١ـ فليح، عن سعيد بن الحارث، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٢ـ فليح، عن سعيد بن الحارث، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

وفليح هو: ابن سليمان بن أبي المغيرة رافع الخزاعي، أبو يحيى المدني، أحد رواة الصحيحين المختلف فيهم اختلافاً قوياً، فقد وثقه الدارقطني[2]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الدارقطني أيضاً: «يختلفون فيه، وليس به بأس»، وقريب من هذا قول الساجي: «هو من أهل الصدق، ويَهِم»، وقال الحاكم: «اتفاق الشيخين عليه يقوي أمره».

---

(١) ذكر ابن حجر في «الفتح» (٢/٤٧٤) أنه أخرجه في مصنفه ومسنده، ولم أقف عليه.

(٢) «الضعفاء والمتروكين» (٢٨٢/ت٣٥١).

وذهب غير واحد من الأئمة إلى تضعيفه كابن معين، وابن المديني، والنسائي، والأقرب أنهم لا يريدون اطراحه لكنه تضعيف نسبي إذا ما قورن بأقرانه المدنيين فهو من طبقة مالك الإمام، ويقوي هذا المَحْمَلَ أمران؛

أولهما: قول أكثرهم في رواية أخرى: «ليس بالقوي» كما هو رواية عن ابن معين، وأبي زرعة[1]، وأبي حاتم، والنسائي، وعلى مثل هذا الرأي تتنزل حكاية أبي أحمد الحاكم بقوله: «ليس بالمتين عندهم».

وثانيهما: أن ابن معين رآه قريباً من أبي أويس عبد الله بن عبد الله الأصبحي وكلامه في أبي أويس قريب من كلامه في فليح[2].

وعلى هذا التوسط في حال فليح تحمل الرواية عن ابن معين بنفي الثقة عن فليح؛ فالمراد الدرجة العليا من الضبط، وعلى هذا يحمل أيضاً قول ابن معين وأبي داود بعدم الاحتجاج بحديثه، وهذا ظاهر لأن الاحتجاج إنما يكون بحديث المتقنين ولم يكن فليح عند أكثرهم كذلك، وممن اختار هذا ابن عدي فقال: «ولفليح أحاديث صالحة... ويروي... أحاديث مستقيمة وغرائب، وقد اعتمده البخاري في صحاحه.. وهو عندي لا بأس به»[3].

---

(١) أبو زرعة (٢/٣٦٦).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٥/٢٤٥).

(٣) والاعتماد الذي ذكره ابن عدي ليس على إطلاقه ولذا قال ابن حجر في «الهدي»=

ومن أهل العلم من رأى فليحاً دون هذا واشتدت عبارتهم فيه، فقال أبو زرعة: «واهي الحديث»[1]، وقال أبو داود مرة: «ليس بشيء»، وقد يقرب من هذه الشدة ما نقله عبد الله بن أحمد عن ابن معين قال: «كان يقال: ثلاثة كان يتقى حديثهم، محمد بن طلحة بن مُصَرِّف، وأيوب بن عتبة، وفليح بن سليمان، قلت له: ممن سمعت هذا؟ قال: من أبي كامل مُظَفَّرِ بنِ مُدْرِكٍ وكان رجلاً صالحاً وقَلَّ من يشبهه، وأظنه قال: وكنت آخذ عنه ذا الشأن»[2].

والأقرب أن فليحاً متوسط الحال، وأفراده محل نظر الناقد، فقد يتجه له صحتها، وقد يتجه له غلطه فيها، وعلى هذا يتنزل تخريج البخاري بعض أفراده[3]، وقد انتهى ابن حجر في حاله إلى أنه «صدوق كثير الخطأ»[4]، وذكر أن حديثه من قبيل الحسن[5].

=(٤٣٥): «لم يعتمد عليه البخاري اعتماده على مالك، وابن عيينة وأضرابهما وإنما أخرج له أحاديث أكثرها في المناقب وبعضها في الرقاق».

(١) أبو زرعة (٢/٤٢٥).

(٢) «العلل» لعبد الله بن أحمد (٢/٥٩٦).

(٣) كحديث أبي هريرة رضي الله عنه (٥٩): «إذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة»، وهذا الحديث الذي معنا من رواية جابر رضي الله عنه من أفراده أيضاً.

(٤) «التقريب» (٥٤٤٣)، ونحوه في «الفتح» (١/١٤٢).

(٥) «الفتح» (٢/٤٧٢)، وانظر: «تهذيب الكمال» (٢٣/٣١٧/ت٤٧٧٥)، «التهذيب» (٨/٣٠٣/ت٥٥١).

وأما ما ذُكر عنه من تناول أصحاب النبي ﷺ فلم يثبت، وأصل هذا ما نقله أبو عبيد الآجري قال: «سألت أبا داود: أبلغك عن يحيى بن سعيد أنه كان يقشعر من أحاديث فليح؟ قال: بلغني عن يحيى بن معين قال: كان أبو كامل مُظَفَّرُ بنُ مُدْرِكٍ يتكلم في فليح؛ قال أبو كامل: كانوا يرون أنه يتناول رجال الزهري، قال أبو داود: وهذا خطأ، عسى يتناول رجال مالك»(١).

والذي ذكره أبو داود رواه ابن أبي خيثمة في «التاريخ» قال: «سمعت يحيى بن معين يقول: سمعت ـ والله ـ أبا كامل [مُظَفَّراً](٢) يقول: فليحٌ كلُّنا نتهمه؛ لأنه يتناول أصحاب الزهري»(٣).

ثم إن كلام أبي كامل تحرف عند الباجي(٤) إلى أن فليحاً كان يتناول أصحاب النبي ﷺ، ونقله ابن القطان كما عند الباجي فالظاهر أنه أخذه عنه، على أنه قال: «وأضعف(٥) ما رمي به ما ذُكر عن يحيى بن معين عن

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٣/٣٢٠)، وليس في القطعة المطبوعة من سؤالات الآجري.

(٢) في طبعة دار غراس: مُظَفَّر، والمثبت من طبعة دار الفاروق (٣٣١٣) وهو الوجه.

(٣) «التاريخ» لابن أبي خيثمة (ص ٤٤٨)، وعلى كل حال فهو غلط من فليح سواء كان تناوله لرجال الزهري أو مالك.

(٤) «التعديل والتجريح» (٣/١٠٥٥) بتحقيق د. أبو لبابة، ومثله في الطبعة التي بتحقيق الأستاذ أحمد لبزار (٣/١١٩٠).

(٥) كذا في «بيان الوهم»، وفي «التهذيب»: وأصعب، وبينهما فرق بين في الأثر.

أبي كامل ..» فذكره[1]، فتبين بهذا أنها عبارة تحرفت فما انبنى عليها من التهمة بتناول فليح أصحاب النبي ﷺ لا يثبت[2].

ورواه عنه على الوجه الأول:

١ـ محمد بن الصلت بن الحجاج الأسدي مولاهم أبو جعفر الكوفي وهو ثقة[3].

٢ـ يونس بن محمد بن مسلم البغدادي، أبو محمد المؤدب، وهو ثقة ثبت[4].

وقد اختلف على يونس في هذا الحديث، فرواه عنه على الوجه الأول:

١ـ أحمد بن حنبل، الإمام المعروف[5].

٢ـ علي بن معبد بن نوح البغدادي المصري، وهو ثقة[6].

---

(١) «بيان الوهم» (٤/٣٧)، ونقلها الذهبي في «الميزان» (٣/٣٦٥) محرفة فلعله أخذها من أحدهما.

(٢) انظر: «تهذيب التهذيب» (٨/٣٠٤).

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٥/٣٩٦/ت٥٣٠٢)، «التقريب» (٥٩٧٠).

(٤) انظر: «الطبقات الكبرى» (٧/٣٣٧)، «تهذيب الكمال» (٣٢/٥٤٠/ت٧١٨٤)، «التقريب» (٧٩١٤).

(٥) (ص ٤٥٦).

(٦) انظر: «التهذيب» (٧/٣٨٥/٦٢٥)، «التقريب» (٤٨٠٢).

٣ـ أبو الأزهر أحمد بن الأزهر العبدي، وهو صدوق، وكتابه أثبت من حفظه[١].

٤ـ محمد بن عبيد الله بن يزيد بن أبي داود المنادي، وهو صدوق[٢].

ورواه عن يونس على الوجه الثاني:

١ـ أبوبكر عبد الله بن أبي شيبة، ثقة حافظ[٣].

ويظهر أن كلا الوجهين محفوظ عن يونس لثقة رواتهما.

٣ـ يحيى بن واضح الأنصاري مولاهم، أبو تميلة المروزي، وثقه عامة الأئمة، وبعضهم توسط فيه فقال: صدوق أو: ليس به بأس، ونقل أبو حاتم أن البخاري ذكره في «الضعفاء» وتعقبه الذهبي بأنه ليس لأبي تميلة ذكر في «الضعفاء»، وقد احتج به البخاري[٤]، ووافقه ابن حجر[٥].

وأما قول ابن معين: «قد رأيته، ما كان يحسن شيئاً» فلم يظهر لي وجهه،

---

(١) انظر: «التهذيب» (١/١١/ت٦)، «التقريب» (٥)، وذكر ابن خزيمة أنه كتب هذا الحديث من كتابه.

(٢) انظر: «التهذيب» (٩/٣٢٥/ت٥٣٨)، «التقريب» (٦١١٣).

(٣) (ص ٤٥٥).

(٤) انظر: «السير» (٩/٢١١)، «الميزان» (٤/٤١٣/ت٩٦٤٤).

(٥) «الهدي» (٤٥٢).

وقد قال في رواية: «ليس به بأس»، والأقرب توثيقه كما هو مذهب الجمهور[1].

وقد اختلف على أبي تميلة في هذا الحديث، فرواه عنه على الوجه الأول:

١ـ محمد بن حميد الرازي، وهو ضعيف[2].

٢ـ أحمد بن عمرو الحَرَشِي، ذكره ابن حبان في «الثقات»[3].

ورواه عن أبي تميلة على الوجه الثاني:

١ـ محمد بن سَلام البيكندي، وهو ثقة ثبت[4].

ويظهر لي أن المحفوظ عن أبي تميلة إنما هو الوجه الثاني فقط لأن روايه أوثق.

ورواه عن فليح على الوجه الثاني:

١ـ أبو تميلة يحيى بن واضح، تقدم في دراسة الوجه الأول أن هذا الوجه

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (٣٢/٢٢/ت٦٩٣٨)، «التهذيب» (١١/٢٩٣/ت٥٧٣)، «التقريب» (٧٦٦٣)، «الهدي» (٤٥٢).

(٢) انظر: «التهذيب» (٩/١٢٧/ت١٨٠)، «التقريب» (٥٨٣٤).

(٣) (٨/٢١)، ووقع فيه: الجرشي، والتصويب من «ترتيب الثقات» لابن قطلوبغا (١/٢٥/ب).

(٤) انظر: «التهذيب» (٩/٢١٢/ت٣٣٣)، «التقريب» (٥٩٤٥).

هو المحفوظ عنه.

٢ـ يونس بن محمد المؤدب، تقدم في دراسة الوجه الثاني أن هذا الوجه محفوظ عنه.

فهذا الحديث مداره على فليح بن سليمان، واختلف عليه على وجهين:

١ـ فرواه محمد بن الصلت، ويونس بن محمد، عنه، عن سعيد بن الحارث، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٢ـ ورواه أبو تميلة، ويونس بن محمد، عنه، عن سعيد بن الحارث، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

فالترمذي استغرب حديث أبي هريرة رضي الله عنه ورجح حديث جابر رضي الله عنه فقال: «وحديث جابر كأنه أصح»، وكذا رجحه البخاري(١).

وذهب أبو مسعود الدمشقي، والبيهقي إلى ترجيح الوجه الأول(٢).

وقبل النظر في الترجيح ينبغي أن يلاحظ في حكاية الترمذي والبخاري للخلاف أنهما ساقا حديث أبي هريرة رضي الله عنه من طريق محمد بن الصلت

---

(١) «الفتح» (٢/٤٧٢)، وراجع الكلام على تعقب أبي مسعود الدمشقي للبخاري في «الهدي» (٣٥٣).

(٢) «الفتح» (٢/٤٧٢).

وحده، وأما حديث جابر رضي الله عنه فذكراه من رواية أبي تميلة، ويونس المؤدب، فلاشك أن مقتضى النظر هو ترجيح رواية الأكثر.

وعلى هذا فيستدرك عليهما بأن الحديث من رواية أبي هريرة رضي الله عنه لم ينفرد به محمد بن الصلت؛ بل رواه يونس أيضاً؛ حفظه عنه أربعة من الثقات منهم الإمام أحمد كما تقدم، ولذا ذهب ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم[1] إلى تصحيح الحديث من رواية أبي هريرة رضي الله عنه.

وأما الحافظ ابن حجر فتوقف في الترجيح وقال: «والذي يغلب على الظن أن الاختلاف فيه من فليح، فلعل شيخه سمعه من جابر، ومن أبي هريرة، ويقوى ذلك اختلاف اللفظين ... ولم يظهر لي في ذلك ترجيح والله أعلم»[2].

فإذا تبين ثبوت الوجهين عن فليح وأنهما محفوظان عنه لاسيما وقد حفظ يونس الوجهين عنه مع اختلاف لفظ حديثيهما رضي الله عنهما وهي القرينة التي أشار إليه ابن حجر، فيبقى النظر في احتمال فليح التحديث بهما على الوجهين، وقد مضى بيان حاله على أنه منفرد بالحديث على الوجهين، فلم

---

(١) وزعم أنه على شرط الشيخين ولم يصب فإنهما ما خرجا حديث سعيد بن الحارث عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) «الفتح» (٢/٤٧٢)، وانظر نحوه في «التغليق» (٢/٣٨٣).

أقف على مَن تابعه عليهما، وشيخ فليح: سعيد بن الحارث الأنصاري قاضي المدينة ثقة[1]، قال البخاري: «سمع ابن عمر، وجابراً، وأبا سعيد»[2]، وخرج حديثه عنهم في الصحيح[3]، ولم يذكر سماعه من أبي هريرة رضي الله عنه، وذا ليس قاطعاً بعدم سماعه منه، وقد صحح روايته عنه ابن خزيمة إلا أني لم أقف على تصريحه بالسماع من أبي هريرة رضي الله عنه وإن كان أدركه بدليل ما خرجه أحمد[4]، وابن خزيمة[5] وغيرهما من طريق سعيد قال: «اشتكى أبو هريرة أو غاب فصلى بنا أبو سعيد الخدري فجهر بالتكبير..» الحديث وأصله في البخاري[6] دون ذكر شكاية أبي هريرة رضي الله عنه.

ووجدت سعيداً يدخل بينه وبين أبي هريرة رضي الله عنه أبا سلمة بن عبد الرحمن، كحديثه عنه في ساعة الإجابة يوم الجمعة[7].

---

(١) «التقريب» (٢٢٨٠).

(٢) «التاريخ الكبير» (٣/٤٦٣).

(٣) فمن حديثه عن جابر رضي الله عنه غير حديثنا هذا: (٣٦١، ٥٤٥٧)، وأما روايته عن ابن عمر رضي الله عنهما فانظر: (١٣٠٤، ٦٦٩٢)، وأما روايته عن أبي سعيد رضي الله عنه فانظر: (٨٢٥).

(٤) (١٠٧٥٦).

(٥) (٥٨٠).

(٦) (٨٢٥)، وذكر الذهبي في «السير» (٥/١٦٤) أن سعيداً توفي في حدود سنة ١٢٠ وقد شاخ، فلعله أدرك أبا هريرة رضي الله عنه وقد راهق الحلم والله أعلم.

(٧) أخرجه أحمد (١١٢٣٠) وغيره.

والـذي يترجـح - إن شـاء الله - أن سماعـه أرجـح بقرينة أن البخـاري، والترمذي لم يتعرضا للقدح في اتصال روايته عن أبي هريرة ﵁ وهما في مقام الاحتجاج لترجيح حديث جابر ﵁، وإذا ضممت هذا إلى إدراكه أبا هريرة ﵁، وعدم وجود النص الصريح على نفي سماعه منه ﵁، وتصحيح ابن خزيمة إسناد حديثه عن أبي هريرة ﵁ كان ذلك كافياً بإذن الله على أن إثبات سماعه منه ﵁ أقرب والله أعلم.

وسـواء ترجحـت الروايـة عـن جـابر ﵁، أو أبـي هريـرة ﵁ فـإن الحديث كيفما كان فإنه متصل صحيح، فأما عن جابر ﵁ فلا إشكال في الاتصال، وأما عن أبي هريرة ﵁ فلما تقدم شرحه.

الحكم على الحديث:

الحديث صححه البخاري من رواية جابر ﵁، وصححه ابن خزيمة وغيره من رواية أبي هريرة ﵁ وهو صحيح على كل حال كما تقدم.

* * *

بابُ ما جاءَ في سُجودِ القُرآنِ[1]

٥٢ـ حَدَّثَنا سُفْيانُ بنُ وَكيعٍ، حَدَّثَنا عَبْدُ اللَّهِ بنُ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرو بن الحارثِ، عَنْ سَعيدِ بنِ أبي هِلالٍ، عَنْ عَمْرٍو الدِّمَشْقِيِّ، عَنْ أُمِّ الدَّرْداءِ، عَنْ أبي الدَّرْداءِ قالَ: سَجَدتُ مَعَ رَسولِ اللَّهِ ﷺ إحْدى عَشْرَةَ سَجْدَةً مِنْها الَّتي في النَّجْمِ.

[قالَ أبو عيسى: حَديثُ أبي الدَّرْداءِ حَديثٌ غَريبٌ لا نَعْرِفُهُ إلا مِنْ حَديثِ سَعيدِ بنِ أبي هِلالٍ، عَنْ عَمْرٍو الدِّمَشْقِيِّ][2].

حَدَّثَنا عَبْدُ اللَّهِ بنُ عَبْدِ الرَّحمنِ، حَدَّثَنا عَبْدُ اللَّهِ بنُ صالِحٍ، حَدَّثَنا اللَّيْثُ بنُ سَعْدٍ، عَنْ خالِدِ بنِ يَزيدَ، عَنْ سَعيدِ بنِ أبي هِلالٍ، عَنْ عَمْرٍو ـ وَهوَ: ابْنُ حَيَّانَ ـ الدِّمَشْقِيِّ قالَ: سَمِعْتُ مُخْبِراً يُخْبِرُ عَنْ أُمِّ الدَّرْداءِ، عَنْ أبي الدَّرْداءِ قالَ: [سَجَدتُ مَعَ رَسولِ اللَّهِ ﷺ إحْدى عَشْرَةَ سَجْدَةً مِنْها الَّتي في النَّجْمِ][3]، وَهذا أَصَحُّ مِنْ حَديثِ سُفْيانَ

---

(١) «الأصل» (٤٥/ب)، «ظ» (ج٥/٤/ب)، «أ» (٦٧/أ)، «م» (٥٩/أ)، «ت» (٦٨/ب)، «ل» (١٠٠/ب)، «ط» (٢/٤٥٧/ح ٥٦٨، ٥٦٩).

(٢) ما بين المعقوفين وقع في «أ»، «ط» في آخر كلامه على الحديث.

(٣) ما بين المعقوفين سقط من: «أ»، «ط»، وكتب بدل عنه: نحوه بلفظه.

ابن وَكيعٍ، عَنْ [عَبْدِ اللَّهِ][1] بن وَهْبٍ.

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على سعيد بن أبي هلال، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ـ سعيد، عن عمرو الدمشقي، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء رضي الله عنه.

٢ـ سعيد، عن عمرو الدمشقي، عن رجلٍ، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء رضي الله عنه.

ومما لم يذكره الترمذي:

٣ـ سعيد، عمن أخبره عن أبي الدرداء رضي الله عنه.

الوجه الأول:

١ـ رواية عمرو بن الحارث:

أخرجها ابن عساكر في «التاريخ» (١٢/ ٧٠٥) من طريق محمد بن محمد ابن سليمان الباغندي، عن سفيان بن وكيع نحوه،

وأحمد (٢١٧٣٩) عن سريج بن النعمان نحوه،

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: «أ».

وابن ماجه (١٠٥٥)، وابن عساكر (١٢/٧٠٥)، والمزي في «التهذيب» (٢١/٣١٤) من طريق حرملة بن يحيى التجيبي بنحوه،

ثلاثتهم (سفيان، وسريج، وحرملة) عن ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن سعيد به.

الوجه الثاني:

١ـ رواية خالد بن يزيد المصري:

أخرجها ابن عساكر (١٢/٧٠٦) من طريق الترمذي به[١].

٢ـ والحديث أخرجه أحمد (٢٧٥٣٤) من طريق رشدين بن سعد، عن عمرو بن الحارث نحوه.

كلاهما (خالد، وعمرو) عن سعيد به[٢].

الوجه الثالث:

أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/٣٥٣) عن يونس،

---

(١) سقط من إسناد ابن عساكر ذكر عمرو، وأم الدرداء، والصواب ما عند الترمذي.

(٢) وللحديث طريق آخر أخرجه ابن ماجه (١٠٥٥)، والبيهقي (٢/٣١٣) من طريق المهدي بن عبد الرحمن، عن أم الدرداء به، إلا أنه لم يعدّ سجدة النجم في الحديث، وفي سنده عثمان بن فائد، وهو ضعيف كما في «التقريب» (٤٥٠٩)، والمهدي مجهول كما في «التقريب» (٦٩٣١).

والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٣١٣) من طريق بحر بن نصر،

كلاهما (يونس، وبحر) عن ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن سعيد بن أبي هلال، عمّن أخبره عن أبي الدرداء رضي الله عنه مختصراً.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على سعيد بن أبي هلال، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ـ سعيد، عن عمرو الدمشقي، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء رضي الله عنه.

٢ـ سعيد، عن عمرو الدمشقي، عن رجلٍ، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء رضي الله عنه.

٣ـ سعيد، عمن أخبره، عن أبي الدرداء رضي الله عنه.

وسعيد هو: ابن أبي هلال الليثي مولاهم، أبو العلاء المصري، وثقه الجمهور، وقال أبو حاتم: «لا بأس به»، وذكره الساجي في «الضعفاء» وقال: «صدوق، كان أحمد يقول: ما أدري أي شيء حديثه؛ يخلط في الأحاديث»[(١)].

ونقل البرذعي عن أبي زرعة قوله: «خالد بن يزيد المصري، وسعيد ابن أبي هلال صدوقان، وربما وقع في قلبي من حسن حديثهما»، ثم نقل

---

(١) كذا في «تهذيب التهذيب»، وأما في «الهدي» (٤٠٦) فليست فيه كلمة: صدوق.

عن أبي حاتم تفسير ذلك فقال: «قال أبو حاتم: أخاف أن يكون بعضها مراسيل، عن ابن أبي فروة، وابن سمعان»[1].

قال ابن رجب معلقاً على ذلك: «ومعنى ذلك أنه عرض حديثهما على حديث ابن أبي فروة، وابن سمعان، فوجده يشبهه، ولا يشبه حديث الثقات الذين يحدثان عنهم، فخاف أن يكونا أخذا حديث ابن أبي فروة، وابن سمعان ودلساه عن شيوخهما»[2].

وقد كنت تأملت وجه الاحتراز مما يخشى من تدليسهما، فاتجه لي أن يحترز في رواية سعيد بن أبي هلال، وخالد بن يزيد المصري عن الشيوخ الذين روى عنهم إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، وعبد الله بن زياد بن سمعان لاحتمال أن تكون مأخوذة عن ابن أبي فروة، وابن سمعان كما ذكره أبو حاتم، وابن أبي فروة، وابن سمعان متكلم فيهما.

وبناء على هذا فلا بد من تصريح سعيد بن أبي هلال، وخالد بن يزيد المصري فيما روياه عن شيوخهما الذين شاركهم في الرواية عنهم ابن أبي فروة، وابن سمعان، ويستثنى من ذلك ما كان منها في الصحيحين لإمامة صاحبيهما[3].

---

(١) «أبو زرعة» (٢/٣٦١-٣٦٢).

(٢) «شرح العلل» (٢/٨٦٧-٨٦٨).

(٣) وهذه المشيخة التي يشترك فيها خالد وسعيد مع إسحاق، وعبد الله هي: زيد بن=

وقال ابن حزم: «ليس بالقوي»، ونقل ابن حجر عنه تضعيفه مطلقاً، وتعقبه فقال: «ولم يصب في ذلك»[1]، وقال أيضاً: «صدوق، لم أَرَ لابن حزم في تضعيفه سلفاً، إلا أن الساجي حكى عن أحمد أنه اختلط»[2].

والظاهر أن ابن حزم ضعفه مطلقاً حين رأى الساجي ذكره في «الضعفاء»، على أن الساجي لم يذكره ذكراً مجرداً وتقدمت عبارته، وأما نسبة القول باختلاط سعيد إلى الإمام أحمد فليس في عبارته رحمه الله ما يدل على ذلك، بل غاية ما فيها أن عنده تخليطاً، وهذا مردّه إلى نوع من اللين في الحفظ كما لا يخفى.

والأقرب في حاله أنه صدوق، ولابد من تصريحه بالسماع من شيوخه

=أسلم، والزهري، ومحمد بن المنكدر، ونافع مولى ابن عمر رضي الله عنهما.

وانفرد سعيد بالسماع من: ربيعة بن عبد الرحمن الرأي، وأبي الزناد عبد الله بن ذكوان، والعلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب، وعياض بن عبد الله بن سعد، وهشام بن عروة، ويحيى بن سعيد الأنصاري.

وانفرد خالد بالسماع من: أبي الزبير محمد بن مسلم المكي، وستأتي ترجمة خالد إن شاء الله.

انظر ترجمة إسحاق في «تهذيب الكمال» (٢/٤٤٦/ت ٣٦٧)، وترجمة عبد الله في (١٤/٥٢٦/ت ٣٢٧٦).

(١) «الهدي» (٤٠٦).

(٢) «التقريب» (٢٤١٠).

الذين شارك ابنَ أبي فروة وابنَ سمعان الرواية عنهم[1].

ورواه عنه على الوجه الأول:

١ـ عمرو بن الحارث ثقة حافظ[2].

وقد اختلف على عمرو في هذا الحديث، فرواه عنه على الوجه الأول:

عبد الله بن وهب، ثقة حافظ[3].

ورواه عن عمرو على الوجه الثاني:

رشدين بن سعد المصري، وهو ضعيف[4].

ورواه عن عمرو على الوجه الثالث:

عبد الله بن وهب وهو ثقة حافظ تقدم.

والظاهر لي أن الوجه الأول والثالث أرجح عن عمرو، لكني لا أقطع بغلط الوجه الثاني الذي رواه رشدين بن سعد ـ على ضعفه ـ عن عمرو، وذلك أنك لو تأملته لوجدت لقوله أصلاً، فقد تابعه خالد بن يزيد المصري،

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (١١/٩٤/ت ٢٣٧٢)، «التهذيب» (٤/٩٤/ت ١٥٩).

(٢) انظر (ص ٢٠١).

(٣) انظر (ص ٢٥٦).

(٤) انظر: «التهذيب» (٣/٢٧٧/ت ٥٢٦)، «التقريب» (١٩٤٢).

عن شيخ شيخه سعيد بن أبي هلال، وهو الوجه الثاني في الاختلاف على سعيد، فلم يكن قوله عن عمرو غلطاً من كل وجه والله أعلم بالصواب.

ورواه عنه سعيد بن أبي هلال على الوجه الثاني:

١ـ خالد بن يزيد الجمحي مولاهم، أبو عبد الرحيم المصري، ثقة عند الجمهور، وتقدم في ترجمة سعيد بن أبي هلال كلام أبي زرعة، وأبي حاتم في تدليسهما لروايات ابن أبي فروة، وابن سمعان، وأن روايته عمن اشترك معهما من المشيخة لا بد من تصريحه فيها بالسماع إلا ما كان منها في الصحيحين كما تقدم[(١)].

٢ـ عمرو بن الحارث، تقدم في دراسة الوجه الأول أن هذا الوجه لم يترجح لي غلطه عن عمرو.

ورواه عن سعيد على الوجه الثالث:

عمرو بن الحارث، وتقدم أن هذا وجه محفوظ عنه.

فهذا الحديث مداره على سعيد بن أبي هلال، واختلف عليه على وجهين:

---

(١) انظر: الدقاق (ت ٣٧١)، «السنن» للدارقطني (١/٣٠٥/ح١٤)، «تهذيب الكمال» (٨/٢٠٨/ت ١٦٦٦)، «التهذيب» (٣/١٢٩/ت ٢٣٥)، «التقريب» (١٦٩١).

١ـ فرواه عمرو بن الحارث، عنه، عن عمرو الدمشقي، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء رضي الله عنه.

٢ـ ورواه خالد بن يزيد المصري، وعمرو بن الحارث، عنه، عن عمرو الدمشقي، عن رجلٍ، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء رضي الله عنه.

٣ـ ورواه عمرو بن الحارث، عن سعيد، عمن أخبره، عن أبي الدرداء رضي الله عنه.

فذهب الترمذي رحمه الله إلى ترجيح الوجه الثاني، ولعله من جهة أن الوجه الأول رواه سفيان بن وكيع، وهو ضعيف الحديث، والترمذي رحمه الله لم يقف له على متابع، وقد تقدم في التخريج متابعة اثنين له وهما:

١ـ سريج بن النعمان الجوهري، وهو ثقة يهم قليلاً[1].

٢ـ حرملة بن يحيى التجيبي، وهو صدوق[2].

والذي ترجح لي أن الأوجه الثلاثة محفوظة عن سعيد بن أبي هلال لثقة رواتها، وأن الاختلاف في أسانيد الحديث منه، ولعله أُتي من جهة اللين في حفظه، وقد تقدم في ترجمته قول الإمام أحمد عنه: «يخلط في الأحاديث»، وقد جود خالد بن يزيد المصري إسناده عنه، فحفظ رجال الإسناد بين سعيد

---

(١) انظر: «التهذيب» (٣/٤٥٧/ت ٨٥٦)، «التقريب» (٢٢١٨).

(٢) انظر: «التهذيب» (٢/٢٢٩/ت ٤٢٦)، «التقريب» (١١٧٥).

وأبي الدرداء فقال: عن عمرو الدمشقي، عن رجلٍ، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء رضي الله عنه، وأما رواية عمرو بن الحارث فقد نقص من إسنادها على الوجه الأول الواسطة المبهمة، وأما روايته على الوجه الثالث فقد نقص منها عمرو الدمشقي، وشيخه المبهم فصارت معضلة على هذا الوجه، وربما أمكن القول بأن سعيداً ربما كان يعمد أحياناً إلى حذف الوسائط فيصير الحديث مرسلاً.

وشيخ سعيد وهو: عَمْرو، ويقال: عُمَر بن حيان الدمشقي مجهول[1].

وقد حكم الترمذي رحمه الله على الحديث من وجهه الأول بالغرابة[2] وهذا يعني تضعيفه، وقال أبو داود في «السنن» عقب الحديث (١٤٠١): «روي عن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم إحدى عشرة سجدة وإسناده واه».

وأعل الإمام البخاري رحمه الله رواية عمرو، عن أم الدرداء بالانقطاع فقال: «عمرو الدمشقي، عن أم الدرداء، روى عنه سعيد بن أبي هلال منقطع»[3]، والظاهر أنه أعلها لرواية خالد بن يزيد المصري حيث زاد بين

---

(١) «التقريب» (٤٨٨٦).

(٢) راجع ما تقدم من اختلاف النسخ التي اعتمدت عليها في موضع حكم الترمذي رحمه الله على الحديث.

(٣) «التاريخ الكبير» (٦/٢٠٦/ت ٢١٨٦).

عمرو وأم الدرداء رجلاً ، وهذا من إمامته رحمه الله ودرايته بعلل الحديث ، ولم يزل أئمة الحديث يعللون بمثل هذه الزيادة بشرطها المعتبر، ويستدلون بها على الانقطاع بين اثنين ، والأمثلة على هذا معروفة في محلها.

وأما الوجه الثالث عن سعيد ، عن أبي الدرداء رضي الله عنه فظاهر الانقطاع كما لا يخفى ، وقد تبين مما سبق أن الحديث رجع إلى رواية سعيد بن أبي هلال ، عن عمرو بن حيان الدمشقي ، عن رجل مبهم ، عن أم الدرداء ، عن أبي الدرداء رضي الله عنه ، فاجتمع في هذا رواية عمرو الدمشقي وهو مجهول ، وشيخه كذلك لأنه مبهم لم يعرف ، وعليه فلا يمكن معرفة اتصال ما بينه وبين أم الدرداء.

الحكم على الحديث:

الحديث لا يصح من جميع وجوهه وقد تقدم تفصيل ذلك.

* * *

بابُ ما ذُكِرَ في تَطْيِبِ الْمَساجِدِ[1]

٥٣ـ حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ حاتِمٍ [الْمُؤَدِّبُ][2] الْبَغْدادِيُّ[3]، حَدَّثنا عامِرُ بنُ صالِحٍ الزُّبَيْرِيُّ[4]، حَدَّثنا هِشامُ بنُ عُرْوَةَ، عَنْ أبيهِ، عَنْ عائِشَةَ قالَتْ: أمَرَ رَسولُ اللَّهِ [ﷺ][5] بِبِناءِ الْمَساجِدِ في الدُّورِ، وَأنْ تُنَظَّفَ وَتُطَيَّبَ.

حَدَّثنا هَنَّادٌ، حَدَّثنا عَبْدَةُ وَوَكِيعٌ، عَنْ هِشامِ بن عُرْوَةَ، عَنْ أبيهِ: أنَّ النَّبيَّ [ﷺ][6] أمَرَ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

وَهذا[7] أصَحُّ مِنَ الْحَديثِ الأوَّلِ.

حَدَّثنا[8] ابْنُ أبي عُمَرَ، حَدَّثنا سُفْيانُ بنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هِشامٍ

---

(١) «الأصل» (٤٧/أ)، «ظ» (ج٥/٦/ب)، «أ» (٦٩/أ)، «م» (٦٠/ب)، «ت» (٧١/أ)، «ل» (١٠٤/أ)، «ط» (٢/٤٨٩/ح ٥٩٤).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من: «أ»، «ط».

(٣) بعده في «ط»: البصري.

(٤) بعده في «ط»: هو من ولد الزبير.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من: «أ».

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من: «ت».

(٧) في «أ»: هذا.

(٨) في «ت»: وحَدَّثنا.

ابنِ عُرْوَةَ، عَنْ أبيهِ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ أمَرَ...؛ فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على هشام بن عروة، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ـ هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ.

٢ـ هشام بن عروة، عن أبيه: أن النبي ﷺ.

ومما لم يذكره الترمذي:

٣ـ هشام بن عروة، عن أبيه، عن الفرافصة الحنفي، عن النبي ﷺ.

الوجه الأول:

١ـ رواية عامر بن صالح الزبيري:

أخرجها الطوسي (٥٥٦)، والبغوي في «شرح السنة» (٤٩٩) من طريق الترمذي به مثله.

وأخرجها ابن عدي (٥/ ٨٣) من طريق محمد بن حاتم بمثله،

وأحمد (٢٦٤٢٩) ـ ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (٢٥١٠)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٣٠٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٤٣٩)، والمزي في «تهذيب الكمال» (١٤/ ٤٨) ـ نحوه،

كلاهما (محمد، وأحمد) عن عامر بن صالح الزبيري،

٢ـ وابن ماجه (٧٥٨)، وابن خزيمة (١٢٩٤)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢٨٠٧) من طريق مالك بن سُعير نحوه، ولفظ ابن خزيمة أخصر منه،

٣ـ وابن ماجه (٧٥٩)، وأبو داود (٤٥٥)، وأبو يعلى (٤٦٩٨)، وابن حبان (١٦٣٤)، والجورقاني في «الأباطيل» (٣٨٤) من طريق زائدة بن قدامة نحوه، ولفظ أبي داود مثله،

٤ـ والطحاوي في «شرح المشكل» (٢٨٠٥) من طريق خالد بن أبي يزيد القُطْرُبُلِّي، عن عبد الله بن المبارك نحوه،

أربعتهم (عامر، ومالك، وزائدة، وعبد الله) عن هشام به.

الوجه الثاني:

١ـ رواية وكيع بن الجراح:

أخرجها ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/٣٦٣)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣/٣٠٩) من طريق وكيع نحوه، وأحال العقيلي باللفظ،

٢ـ رواية عبدة، وابن عيينة:

لم أقف عليها عند غير المصنف.

ثلاثتهم (وكيع، وعبدة، وابن عيينة) عن هشام به.

الوجه الثالث:

أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢٨٠٦) من طريق يعقوب ابن إسحاق الحضرمي، عن عبد الله بن المبارك وأحال على سابقه،

والعقيلي في «الضعفاء» (٣/٣٠٩)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (١٤٠/أ) من طريق قُرَّان بن تمام[1] نحوه، وأحال العقيلي باللفظ،

كلاهما (عبد الله، وقران) عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن الفرافصة الحنفي، عن النبي ﷺ.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على هشام بن عروة، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ـ هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ.

٢ـ هشام بن عروة، عن أبيه: أن النبي ﷺ.

٣ـ هشام بن عروة، عن أبيه، عن الفرافصة، عن النبي ﷺ.

وهشام هو: ابن عروة بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، أبو المنذر المدني، أحد الأئمة الثقات المحتج بحديثهم وقد يدلس قليلاً[2]، وأما ما أنكر

---

(١) تصحف في «الضعفاء» إلى: قدان.

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (٣٠/٢٣٢/ت ٦٥٨٥)، «التهذيب» (١١/٤٨/ت ٨٩)، =

على هشام من الاختلاف الذي يقع في حديثه، وتحديثه بالعراق خلاف حديثه الذي بالمدينة، فإن بعض أهل العلم حمل ذلك على النشاط؛ كأحمد فقال: «ما أحسن حديث الكوفيين عن هشام بن عروة، أسندوا عنه أشياء، وما أرى ذاك إلا على النشاط»، قال ابن رجب: «يعني: أن هشاماً ينشط تارة فيسند، ثم يرسل مرة أخرى»[1]، ولم ير الإمام أحمد في ذلك إشارة إلى التغير فقد سئل رحمه الله: «كان هشام تغير؟ فقال: ما بلغني عنه تغير»[2].

وقال يعقوب بن شيبة: «هشام مع تثبته ربما جاء عنه بعض الاختلاف، وذلك فيما حدث بالعراق خاصة، ولا يكاد يكون الاختلاف عنه فيما يفحش، يسند الحديث أحياناً ويرسله أحياناً، لا أنه يقلب إسناده؛ كأنه على ما يذكر من حفظه يقول: عن أبيه، عن النبي ﷺ، ويقول: عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ، إذا أتقنه أسنده، وإذا هابه أرسله».

ومن أهل العلم من يحمل ذلك على التغير، فقال القاضي إسماعيل المالكي: «بلغني عن علي بن المديني: أن يحيى القطان كان يضعف أشياء حدث بها هشام بن عروة في آخر عمره لاضطراب حفظه بعدما أسن..

=«التعريف» (٩٤/ت ٣٠)، «الهدي» (٤٤٨).

(١) «شرح العلل» (٢/٦٧٩).

(٢) المصدر السابق (٢/٦٧٩).

وسمعت علي بن نصر وغيره يذكرون نحو هذا عن يحيى بن سعيد»[1]، ولعله انضم إلى ذلك عدم وجود كتبه معه فيراجعها[2].

وأظن المنقول عن يحيى القطان ونحوه من النصوص حَمَلَ ابنَ القطان الفاسي على القول باختلاط هشام بن عروة، فإطلاق ابن حجر أنه لم ير له في ذلك سلفاً محل نظر لما تقدم، فإنهم قد يطلقون الاختلاط ويريدون به التغير الذي لم يفحش، وغاية ما في كلام ابن القطان أن حديث أهل بلده أصح من حديث من سمع منه بالعراق، وهذا صرح به الإمام أحمد فقال: «كأن رواية أهل المدينة عنه أحسن أو قال: أصح»[3].

والخلاصة أن حديث هشام بالمدينة أصح مطلقاً من حديثه بالعراق؛ لأن كتبه كانت عنده، فكان إن شك في الشيء راجعها، بخلاف الحال بالعراق فإما خف ضبطه قليلاً لتقدم السن، وانضاف إليه عدم وجود كتبه معه فلم يك يتمكن من مراجعة ما يشك فيه، وإما أن الأمر راجع إلى النشاط كما تقدم في كلام أحمد ويعقوب بن شيبة، وعلى كلا الأمرين فحديثه بالمدينة مقدم عند الاختلاف.

---

(١) المصدر السابق (٢/٦٨٢).

(٢) المصدر السابق (٢/٧٦٩).

(٣) المصدر السابق (٢/٦٧٨).

ورواه عنه على الوجه الأول:

١ـ عامر بن صالح بن عبد الله بن عروة القرشي الزبيري، أبو الحارث المدني، متروك الحديث عند عامة الأئمة لروايته المناكير وتفرده بما لا يحتمل له، ولم يتبين أمره للإمام أحمد وأبي حاتم الرازي فأثنيا عليه، وكذبه ابن معين لما أخبره حجاج الأعور بأن عامراً أتاه فكتب عن حجاج حديث هشام بن عروة، عن ابن لهيعة، وليث بن سعد، ثم ذهب فَادَّعاها وحدّث بها عن هشام، ولم يتابع يحيى على تكذيبه عامراً، وقد عدّ ابن عدي ذلك سرقة، ورأى الدارقطني أن يحيى أساء القول فيه[١].

٢ـ مالك بن سُعَيْر بن الخِمْس التميمي، أبو محمد الكوفي، قال أبو زرعة، وأبو حاتم، والدارقطني: «صدوق»، وقال البخاري: «مقارب الحديث»[٢]، وخرج له متابعة[٣]، وذكره ابن حبان في «الثقات».

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (١٤/٤٥/ت ٣٠٤٦)، «التهذيب» (٥/٧١/ت ١١٤)، «التقريب» (٣٠٩٦).

(٢) «العلل الكبير» (٢/٨٠٤).

(٣) خرج له حديثين، الأول (٤٦١٣) عن هشام بن عروة، عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: أنزلت هذه الآية: «لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم» في قول الرجل: لا والله، وبلى والله، وتابعه عند البخاري: يحيى القطان (٦٦٦٣) عن هشام به.
والثاني (٦٣٢٧) عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها: ولا تجهر بصلاتك=

وضعفه أبو داود: وقال الأزدي وبالغ: «عنده مناكير».

والظاهر أن أبا داود ضعفه لأغاليط وقعت منه كما تقع من غيره من متوسطي الحفظ[1]، وهذه الأخطاء ملحوظة عند الأئمة الآخرين فلم يطلقوا عليه وصف الثقة بل ضنوا به عنه، ولأجل هذه الأخطاء من مثله نزلت مرتبته عندهم، أما أن يصل به الحال إلى التضعيف فشيء لم يوافق عليه أبو داود، وقد كفانا حالُ الأزدي الاعتدادَ بقوله.

فقول الجمهور أرجح، فمثله يتقى ما خالف فيه الثقات، وينظر في أفراده فقد تكون خطأ[2].

٣ـ زائدة بن قدامة الثقفي، ثقة ثبت[3].

٤ـ عبد الله بن المبارك، ثقة ثبت[4]، وقد اختلف على ابن المبارك في هذا الحديث، فرواه عنه على هذا الوجه:

=ولا تخافت بها أنزلت في الدعاء، وتابعه عند البخاري كل من: زائدة بن قدامة (٤٧٢٣)، وحماد بن أسامة (٧٥٢٦).

(١) ومن ذلك الحديث الذي ساقه الترمذي في «العلل الكبير» (٢/٨٠٤) ونقل علته عن شيخه البخاري، وراجع أيضاً كلام الدارقطني عليه في «العلل» (١٠/١٠٥).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٧/١٤٥/ت ٥٧٤٢)، «التهذيب» (١٠/١٧/ت ٢٠).

(٣) انظر (ص ٢٣٤).

(٤) انظر (ص ٤٣٤).

خالد بن أبي يزيد المَزْرَفِيُّ القُطْرُبُلِّي، وهو صدوق[1].

ورواه عن ابن المبارك على الوجه الثالث:

يعقوب بن إسحاق الحضرمي، وهو صدوق[2].

والوجه الثالث من حديث ابن المبارك فيه غرابة، فلم أقف على من رواه عنه غير يعقوب بن إسحاق الحضرمي، نعم والوجه الموصول لم أقف عليه من غير رواية خالد القُطْرُبُلي لكن له أصل عن هشام من رواية الثقات، فهذا أليق بابن المبارك مما رواه يعقوب عنه، فالقول بأن روايته وهم أقرب والله أعلم.

ورواه عن هشام على الوجه الثاني:

١ـ وكيع بن الجراح، ثقة حافظ[3].

٢ـ عبدة بن سليمان الكلابي، أبو محمد الكوفي، وهو ثقة ثبت[4].

٣ـ سفيان بن عيينة، إمام ثقة[5].

---

(١) انظر: «التهذيب» (٣/١٣١/ت ٢٤٢)، «التقريب» (١٦٩٦).

(٢) انظر: «التهذيب» (١١/٣٨٢/ت ٧٤٣)، «التقريب» (٧٨١٣).

(٣) انظر (ص ٢٨١).

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» (١٨/٥٣٠/ت ٣٦١٣)، «التهذيب» (٦/٤٥٨/ت ٩٤٦).

(٥) انظر (ص ١٩٢).

ورواه عنه على الوجه الثالث:

١ـ عبد الله بن المبارك، تقدم في دراسة الوجه الأول أن هذا الوجه وهم.

٢ـ قُرَّان بن تَمَّام الأسدي الوالبي، أبو تَمَّام الكوفي البغدادي، عامة أهل العلم على تعديله فوثقه أحمد، وابن معين وزاد: «صدوق.. لا بأس به»، والدارقطني، وذكره ابن حبان في «الثقات»[(١)]، وقال علي بن حجر: «معروف يوثق»[(٢)].

وقال أحمد: «ليس به بأس».

وقال ابن سعد: «كانت عنده أحاديث؛ ومنهم من يستضعفه»[(٣)]، وذكره مرة أخرى فقال: «كان من أهل الكوفة وقدم فنزل بغداد، وكان يَتَنَخَّسُ في الدّوابّ وقد سُمِعَ منه، وكان ضعيفاً»[(٤)]، ولعل ما أشار إليه ابن سعد من وقوع بعض الأحاديث إليه فسمعها الناس منه هو سبب قول أبي حاتم فيه: «شيخ لين».

---

(١) (٢٣/٩)، وذكر في (٣٤٦/٧) رجلاً اسمه: قران بن تمام، كوفي وقال: «يخطئ»، والذي يظهر من ترتيب كتاب الثقات أنه متقدم عن المترجم والله أعلم.

(٢) «التاريخ الكبير» (٢٠٣/٧).

(٣) «الطبقات» (٣٩٩/٦).

(٤) (٣٤٤/٧).

وأما التضعيف في كلام ابن سعد، والتليين في كلام أبي حاتم فلما وقع منه من الغلط في أحاديث[1]، والتفرد في أخرى[2].

وأما الحافظ ابن حجر فقد اختلف قوله فيه، ففي «التقريب» قال: «صدوق ربما أخطأ»[3]، وضعفه في أثناء تعليقه على حديث ساقه في «المطالب العالية»[4]، ولم يبن أن لقران بن تمام فيما فيه من الغلط يدٌ.

والأقرب أنه لا بأس بحديثه ما لم ينفرد أو يخالف[5].

فهذا الحديث مداره على هشام بن عروة، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ـ فرواه مالك بن سُعَيْر، وزائدة بن قدامة، وعبد الله بن المبارك، عنه، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ.

٢ـ ورواه وكيع، وعبدة الكلابي، وابن عيينة، عنه، عن أبيه: أن النبي ﷺ.

---

(١) «الضعفاء» للعقيلي (١/٢٢٨)، «العلل» للرازي (ح٨٨٦)، «العلل» للدارقطني (٧/٤٢).

(٢) «المعجم الأوسط» (ح ٦٨٢، ٨١٨٦).

(٣) (٥٥٣٢).

(٤) (٧/٢٩٧/ح٥٥٥).

(٥) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٣/٥٥٩/ت ٤٨٦٢).

٣ـ ورواه ابن المبارك، وقران بن تمام، عنه، عن أبيه، عن الفَرافِصَة، عن النبي ﷺ.

فصحح الوجه الأول: ابن خزيمة، وابن حبان.

وذهب الترمذي رحمه الله إلى ترجيح الوجه الثاني، وكذا رجح العقيلي الوجه الثاني بعد أن ساق الأوجه الثلاثة السابقة فقال: «وهذا أولى»[(١)].

ونقل الحافظ ابن رجب أن الإمام أحمد رحمه الله أنكر وصل الحديث[(٢)]، وترجيح المرسل ظاهر قول أبي حاتم رحمه الله: «إنما يُروى عن عروة، عن النبي ﷺ مرسل»[(٣)]، وكذلك يفهم من كلام البزار رحمه الله بعد أن أسند رواية يونس بن بكير، وعامر بن صالح، وزائدة عن هشام موصولاً قال البزار: «ولا يُعلم أسنده غير هؤلاء، وغيرهم يرويه عن هشام، عن أبيه مرسلاً»[(٤)].

وسئل الدارقطني عن هذا الحديث فقال: «يرويه هشام بن عروة واختلف عليه، فرواه الثوري[(٥)]، وزائدة بن قدامة، وعبد الله بن المبارك، وابن عيينة، ومالك بن سعير، وعامر بن صالح بن عبد الله بن عروة بن

---

(١) «الضعفاء» (٢/٣٠٩).

(٢) «فتح الباري» (٢/٣٨٠).

(٣) «العلل» (١/١٦٨/رقم٤٨١).

(٤) «نصب الراية» (١/١٢٣) ولم أقف على رواية يونس بن بكير لِيُنظر في إسنادها.

(٥) في الأصل: فرواه عن الثوري، وما ذكرته أصوب.

الزبير، ويونس، وحِبَّان بن علي العَنَزي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، والصحيح عن جميع من ذكرنا، وعن غيرهم، عن هشام، عن أبيه مرسلاً، عن النبي ﷺ.

وقيل عن قران بن تمام: عن هشام، عن أبيه، عن الفرافصة، عن النبي ﷺ، ولا يصح»[1].

ويتلخص من كلام الدارقطني أن الرواة الذين سماهم قد وقع عليهم اختلاف، فرواه بعض الرواة عنهم، عن هشام على الوجه الأول، ورواه آخرون عنهم عن هشام على الوجه الثاني، ثم رجح الوجه المرسل سواءً عمن سماهم أو غيرهم، ووَهَّم الوجه الثالث في الحديث.

والرواة الذين سماهم الدارقطني لم أقف على رواياتهم إلا الأربعة الذين ذكرتهم وهم: زائدة بن قدامة، ومالك بن سعير، وابن المبارك، وعامر الزبيري، وأفاد كلام الإمام الدارقطني وقوع الاختلاف عليهم لكني لم أقف عليه في سائر طرق رواياتهم.

وأما الوجه الثالث فإن عدداً من أهل العلم حكوا انفراد قران بن تمام به[2]؛ وقد تقدم أنه روي من طريق ابن المبارك وهو غير محفوظ عنه، وعليه

---

(١) «العلل» (٥/٣٤/ب).

(٢) كما يفهم من كلام الدارقطني، والعقيلي، والبغوي كما نقله ابن حجر في «الإصابة»=

فهو غير محفوظ عن هشام بن عروة لما تقدم شرحه من حال قران بن تمام.

وأما الوجهان الأولان فتقدم كلام أهل العلم في الترجيح بينهما، والذي يظهر من الموازنة بينهما أن الوجه الثاني المرسل أرجح، لأن الحديث الموصول ليس له أصل من رواية الثقات من أهل المدينة[1] على أنه أصل في هذا الباب، ولو كانت الرواية عن هشام محفوظة لوجدناها عند الناس من أهل المدينة، أما وقد تفرد بالمرفوع الثقات من العراقيين، وخالفهم نظراؤهم فقبول الوصل مع ما تقدم بيانه فيه نظر، فالوجه المرسل أقرب والله أعلم، وهذا قول الترمذي، والعقيلي، والدارقطني كما تقدم.

الحكم على الحديث:

المحفوظ في هذا الحديث هو الوجه المرسل.

* * *

=(٨/ ٩٠).

(١) في هذا احتراز من رواية عامر بن صالح فهو مدني لكنه متروك كما تقدم في ترجمته (ص ٩١٧).

بابُ ما جاءَ أنَّ صلاةَ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ مَثْنى مَثْنى[(١)]

٥٤ـ حدَّثنا مُحمَّدُ بنُ بَشَّارٍ، حدَّثنا عبْدُ الرَّحمنِ بنُ مَهْدِيٍّ، حدَّثنا شُعْبَةُ، عَنْ يَعْلى بن عَطاءٍ، عَنْ عَلِيٍّ الأزْدِيِّ، عَن ابْنِ عُمَرَ، عَن النَّبيِّ ﷺ قالَ: (صَلاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ مَثْنى مَثْنى).

قالَ أبو عيسى: اختَلَفَ أصْحابُ شُعْبَةَ في حَديثِ ابْنِ عُمَرَ، فَرفَعَهُ بَعْضُهُمْ، وَوقَفَهُ[(٢)] بَعْضُهُمْ.

وَرُوِيَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْعُمَرِيِّ، عَنْ نافِعٍ، عَن ابْنِ عُمَرَ، عَن النَّبيِّ ﷺ نَحْوَ هذا، وَالصَّحيحُ ما رُوِيَ عَن ابْنِ عُمَرَ، عَن النَّبيِّ ﷺ [أنَّهُ][(٣)] قالَ: (صَلاةُ اللَّيْلِ[(٤)] مَثْنى مَثْنى)[(٥)]، وَرَوى الثِّقاتُ عَنْ

---

(١) «الأصل» (٤٧/أ)، «ظ» (ج٥/٦/ب)، «أ» (٦٩/ب)، «م» (٦٠/ب)، «ت» (٧١/أ)، «ل» (١٠٤/أ)، «ط» (٢/٤٩١/ح ٥٩٧).

(٢) في «ظ» و«أ» ، «ت» ، «ط»: وأوقفه.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: «أ».

(٤) كذا في: «أ» ، «ط»، وفي: «الأصل» ، «ظ» ، «م» ، «ل»: «الليل والنهار»، وأشار الناسخ في «ظ» ، «ل» إلى أن نسخة المُؤْتَمَن الجديدة ليس فيها لفظ: «النهار» في هذا الموضع، وقال الشيخ أحمد شاكر عن زيادة لفظ النهار في بعض النسخ هنا: «وهو خطأ واضح»، وهو كما قال لأنه مناف لمقصود الترمذي رحمه الله، والمؤتمن الذي أشار إليه الناسخ في «ل» هو: ابن أحمد الساجي، وهو من أئمة الحديث في عصره، وكان موصوفاً بصحة النقل، وجودة الضبط، وقد كتب رحمه الله جامع الترمذي ست مرات كما في ترجمته من «ذيل تاريخ بغداد» للدمياطي (١٩/٢٤/ت ١٨٠)، و«السير» (١٩/٣١٠).

(٥) في «ت»: صَلاةُ اللَّيْلِ مَثْنى مَثْنى، والنهار مَثْنى مَثْنى.

عَبْدِ اللَّهِ بن عُمَرَ، [عَنِ النَّبِيِّ ﷺ][(1)]، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ صَلاةَ النَّهارِ.

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كانَ يُصَلِّي بِاللَّيْلِ مَثْنى مَثْنى، وَبِالنَّهارِ أَرْبَعاً.

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على شعبة بن الحجاج، واختلف عليه على وجهين:

١ـ شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن علي الأزدي، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً.

٢ـ شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن علي الأزدي، عن ابن عمر رضي الله عنهما موقوفاً.

الوجه الأول:

١ـ رواية عبد الرحمن بن مهدي:

أخرجها النسائي (١٦٦٦)، وفي «السنن الكبرى» (٤٧٢)، وابن خزيمة (١٢١٠)، والدارقطني في «السنن» (١/٤١٧/ح٢). ومن طريقه الضياء في «المختارة» (ج١٧/٧١/أ). من طريق محمد بن بشار، عن ابن مهدي مثله،

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: «أ».

٢ـ والحديث أخرجه الطيالسي (١٩٣٢) ـ ومن طريقه الطحاوي في «شرح المعاني» (١/٣٣٤)، والبيهقي في «المعرفة» (٥٣٦٢) ـ مثله،

٣ـ وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/٢٧٤)، وأحمد (٥١٢٢) ـ ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (٢٧٧٠)، والخطيب في «الموضح» (٢/٢٧٣)، والضياء في «المختارة» (ج٧١/١٧/أ) ـ والدارمي (١٤٦٦)، وابن ماجه (١٣٢٢)، والنسائي (١٦٦٦)، وفي «السنن الكبرى» (٤٧٢)، وابن خزيمة (١٢١٠)، وابن المنذر في «الأوسط» (٢٧٧٠)، وابن حبان (٢٤٨٣، ٢٤٩٤)، وابن عدي (٥/١٨٠)، والدارقطني في «السنن» (١/٤١٧/ح٢) ـ ومن طريقه الضياء في «المختارة» (ج٧١/١٧/أ) ـ والبيهقي في «السنن» (٢/٤٨٧) من طريق محمد بن جعفر غندر مثله، وأحال ابن المنذر باللفظ،

٤ـ وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/٢٧٤)، وأحمد (٤٧٩١)، والدارمي (١٤٦٦)، وابن ماجه (١٣٢٢) من طريق وكيع بن الجراح مثله، ولفظ «المصنف» نحوه،

٥ـ والبخاري في «التاريخ الكبير» (١/٢٨٥)، وأبو داود (١٢٩٥) ـ ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٤٨٧) ـ وابن الجارود (٢٧٨)، والطوسي (٥٥٧)، وابن المنذر في «الأوسط» (٢٧٦٩)، والبيهقي (٢/٤٨٧)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٣/١٨٨) من طريق عمرو بن مرزوق مثله،

٦ـ وابن حبان (٢٤٨٢)، وابن عدي (٥/ ١٨٠) من طريق معاذ بن معاذ مثله،

ستتهم (ابن مهدي، والطيالسي، ومحمد، ووكيع، وعمرو، ومعاذ) عن شعبة به[(١)].

الوجه الثاني:

لم أقف على من أسنده من رواية شعبة بإسناده.

وأخرجه موقوفاً من وجه آخر ابن وهب في «الموطأ» (ل٨٢) ـ ومن طريقه أبو داود في «مسائل أحمد» (٣١٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٤٨٧) ـ مثله،

والبخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٢٨٥) عن أبي صالح كاتب الليث، عن الليث بن سعد[(٢)]،

---

(١) وخالف شعبة: أبو مالك النخعي وهو متروك كما في «التقريب» (٨٣٣٧) فرواه عن يعلى ابن عطاء، عن إبراهيم بن أبي دليلة، عن علي الأزدي، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً، أخرجه ابن عدي (٥/ ١٨٠)، وعلقه البخاري في «التاريخ» (١/ ٢٨٥) فزاد إبراهيم في الإسناد، ونكارته ظاهرة لخلافه شعبة في الإسناد، وقد أبان البخاري رحمه الله عن تعليله لروايته إذ ساق بعدها رواية عمرو بن مرزوق، عن شعبة بالإسناد المذكور في المتن.

(٢) وأخرجه الدارقطني في «السنن» (١/ ٤١٧/ ح٣) عن محمد بن محمود بن المنذر الأصم، عن يوسف بن بحر، عن داود بن منصور، عن الليث بإسناده مرفوعاً، ويشبه أن=

كلاهما (ابن وهب، والليث) عن عمرو بن الحارث، عن بكير بن عبد الله الأشج، عن عبد الله بن أبي سلمة، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما موقوفاً من قوله، وحفظ ابن وهب سماع محمدٍ الحديثَ من ابن عمر رضي الله عنهما[1].

وذكره مالك في «الموطأ» (١/١١٩/ح٧) بلاغاً، وانظر «غرائب مالك» لابن المظفر (١١١/أ).

=يكون خطأً وفيه بعض رواته نظر؛ فشيخ الدارقطني لم أقف على ترجمه وأبان حاله، ويوسف بن بحر الشامي قاضي حمص ذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/٢٨٢)، وأخذ عنه ابن أبي حاتم وسكت عن حاله كما في «الجرح» (٩/٢١٩)، وقال ابن عدي (٧/١٧٠): «ليس بالقوي رفع أحاديث وأتى عن الثقات بالمناكير»، ورفعه الحديث هنا من الشواهد على قوله، وضعف يوسفَ الدارقطنيُّ في مواضع، ومرة قال: «ليس بالقوي»، انظر «اللسان» (٧/٣٨٧)، ولو سلم إلى داود فأبو صالح ألزم لليث من داود، ثم هو خلاف المحفوظ عن عمرو بن الحارث، فقد رواه ابن وهب كما رواه أبو صالح عن الليث، وقد قال الدارقطني كما في «أطراف الأفراد» (٣٠٩٧): «غريب بهذا الإسناد، تفرد به داود»، وقال ابن حجر في «التلخيص» (٢/٢٢): «في إسناده نظر» ولعله عنى بعض أو ما سبقت الإشارة إليه.

(١) وخالف عبد الله بن أبي سلمة في إسناده: يعلى بن عطاء العامري شيخ شعبة في الحديث الأصل الذي عند الترمذي، فزاد فيه رجلاً مبهماً فقال: عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن رجل عن ابن عمر رضي الله عنهما، علقه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/٢٨٥) عن هشيم، عن يعلى بن عطاء به،.

وأما حديث: «صلاة الليل مثنى مثنى»، دون لفظة: «النهار»، فله عن ابن عمر رضي الله عنهما طرق كثيرة:

١ـ فأخرجه مالك في «الموطأ» (١/١٢٣/ح١٣) ـ ومن طريقه البخاري (٩٩٠)، ومسلم (٧٤٩)، وابن وهب في «الموطأ» (ل٨٠)، والشافعي في «مسنده ـ السندي» (٥٤٠، ٥٤١)، والدارمي (١٤٦٧، ١٥٩٢)، ومحمد ابن نصر في كتاب «قيام الليل» كما في المختصر منه (١٢٢)، وأبو عوانة (٢/٣٣٤)، والغافقي في «مسند الموطأ» (٨٩/أ، ١١٥/أ)، وعبد الملك بن بشران في «مجالسه» (١٠٧/أ)، وأبو نعيم في «المستخرج» (١٢٣/أ)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٤٨٦، ٣/٢١)، والبغوي في «شرح السنة» (٩٥٤)، وابن نقطة في «التقييد» (١/٧) ـ[1]،

والبخاري (٤٧٢)، وابن خزيمة (١٠٧٢)، وأبو عوانة (٢/٣٣٢)، والمخلص في «الفوائد المنتقاة ـ انتقاء ابن أبي الفوارس» (ج٤/٦١/ب)، والحسين بن محمد الحِنَّائِي في «الفوائد» (ج٨/١٢١/ب)، وابن عبد البر في

(١) هكذا رواه الثقات من أصحاب مالك في «الموطأ» وغيره، ورواه إسحاق بن إبراهيم الحُنَيْني، عن مالك فزاد فيه لفظ: «النهار»، أخرج روايته ابن المظفر في «غرائب مالك» (١١١/أ)، والمخلدي في «الفوائد المنتخبة» (٢٢٧/ب)، وتمام (١٧٩)، وإسحاق ضعيف كما سبق (ص ٥٣٠)، وغلط الحُنَيْني على مالك نشأ من جمعه بين مالك وبين عبد الله العمري كما سيأتي تخريج روايته.

«التمهيد» (١٣/ ٢٤١) كلهم من طريق عبيد الله بن عبد الله العمري[1]،

والبخاري (٤٧٣)، وابن خزيمة (١٠٧٢)، وابن حبان (٢٦٢٢)، وأبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٢٠٥) ـ ومن طريقه ابن الشجري في «الأمالي» (١/ ٢١٧) ـ والدارقطني في «العلل» (١٣/ ٣٧ـ٣٨)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١٣/ ٢٤١) من طريق أيوب السختياني،

وعبد الرزاق (٤٦٧٤)، وأحمد (٥١٠٣، ٥٣٤١)، والطرسوسي في «مسنده» (٧٦)، وابن قانع في «معجمه» (٨٣/ب)، وأبو علي محمد بن أحمد الصواف في «فوائده ـ بانتقاء الدارقطني» (ج٣/ ٣٢٠) من طريق عبد العزيز بن أبي رواد،

وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٢٩١)، وابن خزيمة (١٠٧٢)، ومكرم بن أحمد القاضي في «فوائده» (ج١/ ٣٧/أ)، والذهلي في «حديثه ـ بانتقاء الدارقطني» (ج٢٣/ ٤٠/ح١١٦)، والمخلص في «الفوائد المنتقاة ـ انتقاء ابن أبي الفوارس» (ج٨/ ٣٥)، وأحمد بن محمد بن عمران بن الجندي

---

(١) وأخرج الدارقطني في «العلل» (١٣/ ٣٦)، والخطيب في «الموضح» (٢/ ٢٢٥) من طريق عبد الرحمن بن عبد العزيز الملقب بِسَبُّويه، عن محمد بن الحسن الأسدي، عن الثوري، عن عبيد الله وزاد فيه: «وصلاة النهار أربعاً أربعاً»، وسبويه لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً، وشيخه محمد فيه لين كما في «التهذيب» (٩/ ١١٧)، ويظهر ـ والله أعلم ـ أنها شاذة عن عبيد الله.

في «الفوائد الحسان» (١٣٣/أ)، ونصر بن عبد العزيز الفارسي في «الأمالي» (١١/ب)، ومحمد بن أحمد الرازي في «مشيخته» (١٠٤) من طريق عبد الله ابن عون،

وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/٢٩١)، والذهلي في «حديثه ـ بانتقاء الدارقطني» (ج٢٣/٤٠/ح١١٦)، والمخلص في «الفوائد المنتقاة ـ انتقاء ابن أبي الفوارس» (ج٨/٣٥)، من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري[1]،

وأحمد (٥٤٥٤)، والطرسوسي في «مسنده» (٦٢، ٦٥)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١٣/٢٥٧) من طريق يحيى بن أبي كثير،

وأحمد (٦٠٠٨)، وابن ماجه (١٣١٩)، والترمذي (٤٣٧)، والنسائي (١٦٧١)، وابن المنذر (٢٦١٤)، وسعيد بن محمد النجيرمي في «الفوائد المخرجة» (ج٤/٢٠/أ) ـ وعنه زاهر بن طاهر الشَّحَامِي في «الأحاديث الألف» (٦٢/ب) ـ والبغوي في «شرح السنة» (٩٥٧)، وابن قطلوبغا في «عوالي الليث بن سعد» (٦) من طريق الليث بن سعد،

والنسائي (١٦٧٠)، وأبو بكر محمد بن جعفر الأنباري في «حديثه» (ج١/٩/أ) من طريق الحسن بن الحر،

وأبو يعلى (٢٦٢٣)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٢٦٩٤) من

(١) تحرف يحيى عند ابن أبي شيبة إلى: محمد.

طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى،

والطبراني في «المعجم الأوسط» (٧٦) - ومن طريقه ابن نقطة في «تكملة الإكمال» (٤/ ٦٠) - من طريق محمد بن عمرو بن علقمة،

والطبراني في «المعجم الأوسط» (٢١٧٥) - ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/ ٤٢٦) - من طريق خالد بن زياد الترمذي،

والطبراني في «مسند الشاميين» (ل٥٦١) من طريق شعيب بن أبي حمزة،

وأبو بكر محمد بن جعفر الأنباري في «حديثه» (ج١/ ١٢/ب) من طريق محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر،

وأخرجه الدارقطني في «المؤتلف» (٣/ ١٢٧٠) من طريق حرب بن سُرَيْج،

كلهم (مالك، وعبيد الله، وأيوب، وعبد العزيز، وابن عون، ويحيى، وابن أبي كثير، والليث، وابن الحر، وابن أبي ليلى، ومحمد بن عمرو، وخالد، وشعيب، ومحمد، وحرب) عن نافع مولى ابن عمر مثل اللفظ الذي أشار إليه الترمذي رحمه الله وفيه زيادة، عدا رواية ابن ماجه من طريق الليث بن سعد فدونها[1].

(١) ورواه الحُنَيْني عن عبد الله بن عمر العمري، عن نافع فزاد فيه ذكر لفظ: «النهار»، أخرجها الطحاوي في «شرح المعاني» (١/ ٣٣٤)، وابن عدي (٦/ ٢٨٣)، والطبراني=

٢ـ وأخرجه مالك في «الموطأ» (١/١٢٣/ح١٣) ـ ومن طريقه البخاري (٩٩٠)، ومسلم (٧٤٩)، وابن وهب في «الموطأ» (ل٨٠)، والشافعي في

=في «المعجم الأوسط» (٧٩)، وفي «الصغير» (٤٧) ـ ومن طريقه ابن العديم في «بغية الطلب» (٣/١١١٦) ـ وابن المظفر في «غرائب مالك» (١١١/أ)، وتمام (١٧٩) وهي الرواية التي أشار إليها الترمذي، ومدارها على الحُنَيْني وهو ضعيف كما تقدم (ص٥٣٠) وإن كان في بعضها فيمن دونه نظر تركت ذكره اختصاراً مثل الرواية عند ابن عدي.

وله عن العمري وجه آخر، فأخرج الخطيب في «التاريخ» (١٣/١١٩) في ترجمة مكي ابن محمد بن أحمد أبي العباس البلخي من طريق وكيع، عن العمري، عن نافع به، إلا أن في إسناده مكّيّاً لم يذكر فيه الخطيب جرحاً ولا تعديلاً، ولا وقفت له على حالٍ، لكن الذهبي عرض له في أثناء ذكر وفاة شيخه الدارمي فوصفه في «السير» (١٢/٢٢٨) بالحافظ، وما وجدت له ترجمة في طبقاتهم، وفي النفس من هذا الوصف شيء، وأما شيخه: صهيب بن عاصم القيسي الكَرْمِيْنِيُّ، ترجمه ابن ماكولا (٤/٧٠) وأرخ وفاته سنة (٢٤٢) ثم ترجمه السمعاني (١٠/٤٠٧)، والذهبي في «تاريخ الإسلام» (٢٤٠ـ٢٥٠/٢٩٥) ولم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولو صح لرجع الحديث إلى العمري، وهو ضعيف كما في ترجمته (ص ٤٧٩).

وللحديث عن نافع بزيادة لفظ: «النهار» طريق آخر؛ فأخرجه أبو الشيخ في «طبقات أصبهان» (٥٢١) ـ وعنه أبو نعيم في «ذكر أخبار أصبهان» (٢/١١٠) ـ من طريق أبي بشر عبد الرحمن بن أحمد، عن الوليد بن مسلم، عن ابن لهيعة، عن بكير بن الأشج، عن نافع، وفيه ثلاث علل؛ الأولى: جهالة حال عبد الرحمن، والثانية: لم أقف على سماع الوليد، والثالثة: ضعف ابن لهيعة، والمحفوظ عن نافع ما رواه ثقات أصحابه: كمالك، وأيوب، وعبيد الله وغيرهم ممن تقدم دون ذكر هذه اللفظة.

«مسنده ـ السندي» (٥٤٠، ٥٤١)، ومحمد بن نصر في «كتاب قيام الليل» كما في المختصر منه (١٢٢)، وأبو عوانة (٢/٣٣٤)، والغافقي في «مسند الموطأ» (٨٩/أ، ١١٥/أ)، وعبد الملك بن بشران في «مجالسه» (١٠٧/أ)، وأبو نعيم في «المستخرج» (١٢٣/أ)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٤٨٦، ٣/٢١)، والبغوي في «شرح السنة» (٩٥٤)، وابن نقطة في «التقييد» (١/٧) ـ والشافعي في «مسنده ـ السندي» (٥٤٢)، وعبد الرزاق (٤٦٨٠)، والحميدي (٦٣١) ـ ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» (١٣/٢٤٢) ـ وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/٢٧٣)، وابن ماجه (١٣٢٠)، وابن خزيمة (١٠٧٢)، وابن حبان (٢٤٢٦، ٢٦٢٠)، ومحمد بن إسحاق ابن منده في «الأمالي» (٥٢/أ) من طريق عبد الله بن دينار مثله وفيه زيادة، ولفظ ابن أبي شيبة دونها، وأحال الشافعي باللفظ على لفظ مالك،

٣ـ والبخاري (٩٩٣)، والحسين بن إسماعيل المحاملي في «جزء من حديثه» (٢٢٣/ب)، وابن حبان (٢٦٢٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/٢٧٥/ح١٣٠٩٦)، والمخلص في «الفوائد المنتقاة ـ انتقاء ابن أبي الفوارس» (ج٩/٢١٥/ب) من طريق القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق مثله وفيه زيادة،

٤ـ والبخاري (٩٩٥) ـ ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (٩٥٨) ـ

ومسلم (١/٥١٩)، وأحمد (٥٠٩٦)، وابن ماجه (١٣١٨)، وأبو عوانة (٢/٣٣٤)، والقطيعي في «جزء الألف دينار» (٢٢٤) ـ ومن طريقه ابن الشجري في «الأمالي» (٢/٢١٤) ـ وأبو نعيم في «المستخرج» (١٢٣/ب)، وابن عساكر في «التاريخ» (٣/١٤٠) من طريق أنس بن سيرين نحوه وفيه زيادة، ولفظ ابن ماجه، والقطيعي، وابن الشجري دونها، ولفظ أبي نعيم مثله وفيه زيادة،

٥ـ والبخاري (١١٣٧)، ومسلم (١/٥١٦)، وعبد الرزاق (٤٦٧٨، ٤٦٨١) ـ ومن طريقه الذهلي في «جزء من حديثه» (٣٧/أ)، وابن المنذر في «الأوسط» (٢٦٣١) ـ والشافعي في «مسنده ـ السندي» (٥٤٣)، والحميدي (٦٢٨) ـ ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» (١٣/٢٥٦) ـ وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/٢٧٣، ٢/٢٩١، ١٤/٢٤٥/ح١٨٢٤٥، ١٨٢٤٦)، وأحمد (٦١٦٩، ٦١٧٠)، وابن ماجه (١٣٢٠)، والنسائي في «السنن» (١٦٦٨، ١٦٧٢، ١٦٧٤)، وفي «السنن الكبرى» (٤٧٣، ١٣٨٠)، وابن الجارود (٢٦٧)، وأبو يعلى (٥٤٣١، ٥٤٩٤)، وابن خزيمة (١٠٧٢)، وأبو عوانة (٢/٣٣٠، ٣٣١) ـ ومن طريقه أبو نعيم في «المستخرج» (١٢٣/أ)، ومن طريق أبي نعيم أخرجه البغوي في «شرح السنة» (٩٥٥) ـ والحسين بن إسماعيل المحاملي في «جزء من حديثه» (٢٢٣/ب)، وابن حبان (٢٦٢٠)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٧٥٨، ٩٤٠)، وفي «مسند الشاميين» (٦٤٢،

٧٧٠)، و(ل٣٤٨، ٥٤٩، ٦٠٩)، وعبيد الله بن عبد الرحمن الزهري في «حديثه» (ج٢/٦٠/ب)، وعلي بن معروف البزاز في «الفوائد المنتقاة ـ انتقاء الدارقطني» (٤/أ)، والمخلص في «الفوائد المنتقاة ـ انتقاء ابن أبي الفوارس» ـ (ج٨/٣٤، ج٩/٢١٥/ب)، والخطيب في «التاريخ» (٩/١٠٥)، ويوسف المهرواني في «الفوائد المنتخبة» (ج٤/٤٩/ب)، وعبد الوهاب بن محمد ابن منده في «الفوائد» (٣٢) من طريق سالم بن عبد الله بن عمر مثله وفيه زيادة، عدا ابن أبي شيبة في الموضع الأول فدونها[1]،

٦ـ ومسلم (١/٥١٦)، وأحمد (٦١٧٦)، والنسائي في «السنن» (١٦٧٣، ١٦٧٤)، وفي «السنن الكبرى» (١٣٨١)، وأبو عوانة (٢/٣٣١)، وأبو نعيم في «المستخرج» (١٢٣/أ) من طريق حميد بن عبد الرحمن بن عوف مثله وفيه زيادة، وأخال أبو عوانة باللفظ،

٧ـ ومسلم (١/٥١٧)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/٢٧٣، ٢/٢٩١، ١٤/٢٤٥/ح١٨٢٤٤)، وأحمد (٤٩٨٧، ٥٣٩٩، ٥٥٠٣، ٥٥٣٧)، وابن خزيمة (١٠٧٢)، وأبو عوانة (٢/٣٣٢)، وابن حبان (٢٦٢٣)، والطبراني في «المعجم

---

(١) ووقع في رواية سالم عن أبيه رضي الله عنه اختلاف من رواية الزهري عنه كما في «العلل» (٥/١١٧/أ)، وانظر: «مرويات الإمام الزهري المعلة في كتاب علل الدارقطني» (١٥٥١) وما بعدها.

الأوسط» (٢٦١٤)، وأبو نعيم في «المستخرج» (١٢٣/ب)، وابن الشجري في «الأمالي» (١/٢٢٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٢/٣) من طريق عبد الله بن شقيق مثله وفيه زيادة، عدا ابن أبي شيبة في الموضع الأول فدونها،

٨ـ ومسلم (٧٤٩)، وأبو نعيم في «المستخرج» (١٢٣/ب)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٢/٣) من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عمر نحوه وفيه زيادة، عدا أبي نعيم فمثله وفيه زيادة،

٩ـ ومسلم (٥١٩/١)، وأحمد (٥٠٣٢، ٥٤٨٣)، وأبو عوانة (٣٣٠/٢)، وأبو نعيم في «المستخرج» (١٢٤/أ)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤٨٦/٢، ٢١/٣) من طريق عقبة بن حريث مثله وفيه زيادة،

١٠ـ وعبد الرزاق (٤٦٧٥)، وأحمد (٤٨٧٨) من طريق هشام بن حسان،

وعبد الرزاق (٤٦٧٦)، وأبو الشيخ في «الطبقات» (٢٠٥) ـ ومن طريقه ابن الشجري (٢١٧/١) ـ من طريق أيوب السختياني،

وابن الأعرابي في «المعجم» (٨٨)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٣٨٩٣) من طريق خالد الحذاء،

وأبو القاسم عبد الله بن محمد المروزي المعروف بالحامض في «حديثه»

كما في المنتقى منه (ج١/٦/أ) من طريق هارون بن إبراهيم الأهوازي،

والطبراني في «المعجم الأوسط» (٩٦١) من طريق سالم بن عبد الله الخياط،

خمستهم (هشام، وأيوب، وخالد، وهارون، وسالم) عن محمد بن سيرين مثله وفيه زيادة، إلا لفظ ابن الأعرابي عن خالد الحذاء فمختصر[1]،

١١ـ والشافعي في «مسنده» (٥٤٤)، والحميدي (٦٢٩)، وأحمد (٤٨٤٨، ٦٢٥٨)، وابن ماجه (١٣٢٠)، والنسائي (١٦٦٧)، وفي «السنن الكبرى» (٤٧٥)، وابن خزيمة (١٠٧٢)، ومكرم بن أحمد القاضي في «فوائده» (ج١/٢٤/ب) ـ ومن طريقه السِّلَفِيُّ في «المشيخة البغدادية» (١٨/ب) ـ وابن المنذر في «الأوسط» (٢٦٣٠، ٢٧٧١)، وابن حبان (٢٦٢٠)، ومحمد بن إبراهيم الشافعي في «الغيلانيات» (٦٥١، ٦٥٢) ـ ومن

---

(١) وله عن ابن سيرين وجه آخر بذكر لفظ: «النهار»، أخرجه الحاكم في «المعرفة» (٥٨) من طريق نصر بن علي الجهضمي، عن أبيه، عن عبد الله بن عون، عن محمد به، قال الحاكم عقبه: «هذا حديث ليس في إسناده إلا ثقة ثبت، وذكر النهار فيه وهم، والكلام عليه يطول».

ووقع في رواية ابن سيرين اختلاف في رفع الحديث ووقفه، ذكره الدارقطني في «العلل» (٤/٨٣/ب) ثم قال: «ورفعه صحيح»، ولم أقف على رواية ابن سيرين لهذا الحديث موقوفاً.

طريقه السِّلَفِيُّ في «المشيخة البغدادية» (٢٠٥/أ، ٣٢٥/ب)، والضياء المقدسي في «عوالي حديثه» (٣/ب)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٣٤٦١)، وأبو بكر محمد بن جعفر الأنباري في «حديثه» (ج١/٢٠/ب)، وعبيد الله بن عبد الرحمن الزهري في «حديثه» (ج٦/١٠٥/أ)، وابن المقرئ في «جزء فيه أحاديث نافع بن أبي نعيم» (١٨)، وأبو نعيم في «المستخرج» (١٢٣/أ)، وابن الشجري في «الأمالي» (٢١٤/١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢٠/٤، ٦٦/٥، ٢٣٥/٧)، ومحمد بن نصر المروزي في كتاب «الانتفاع بجلود الميتة» ـ كما في «جامع بيان العلم» لابن عبد البر (٢١٤٨)، والخطيب في «المؤتنف» (ج٢١/١١/ب) من طريق طاووس بن كيسان مثله وفيه زيادة، وفي لفظ المروزي قصة، وأحال الشافعي، والحميدي باللفظ،

١٢ـ والحميدي (٦٣٠)، وأحمد (٥٤٥٤)، والطرسوسي في «مسنده» (٦٢)، وابن ماجه (١٣٢٠)، والنسائي في «السنن» (١٦٦٩)، وابن خزيمة (١٠٧٢)، وابن حبان (٢٦٢٠)، ومحمد بن إسحاق ابن منده في «الأمالي» (٥٢/أ)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢٥٧/١٣) من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف مثله وفيه زيادة، وأحال الحميدي باللفظ،

١٣ـ والطرسوسي في «مسنده» (٥)، وابن قانع في «المعجم» (٨٣/ب)، ومحمد بن عبد الله الشافعي في «الغيلانيات» (٦٥١، ٦٥٣)، وأبو نعيم في

«الحلية» (٧/٢٥٤) من طريق عطية بن سعيد العوفي مثله وفيه زيادة،

١٤ـ والنسائي في «السنن الكبرى» (٤٧٤) من طريق خالد بن زياد مثله،

١٥ـ ومكرم القاضي في «الفوائد» (ج١/٢٤/ب). ـ ومن طريقه السِّلَفِيُّ في «المشيخة البغدادية» (١٨/ب). ـ من طريق عطاء بن أبي رباح مثله وفيه زيادة،

١٦ـ والطبراني في «المعجم الأوسط» (٣٤٠٩) من طريق سعد بن عبيدة مثله وفيه زيادة،

١٧ـ والطبراني في «المنتقى من حديثه» (١١٤/ب)، ومحمد بن إسحاق ابن منده في «الأمالي» (٥٢/أ)، وعبد الرحمن بن عمر النحاس في «جزء من حديثه» (٢٤٨/أ) ـ ومن طريقه السِّلَفِيُّ في «معجم السفر» (٤٠٥/رقم ١٤٢٩). ـ وأبو نعيم في «المستخرج» (١٢٣/أ) من طريق عمرو بن دينار مثله وفيه زيادة،

١٨ـ والطبراني في «المنتقى من حديثه» (١١٦/أ)، وتمام (١٥٠٢) من طريق سعيد بن جبير مثله وفيه زيادة،

١٩ـ وأبو الشيخ الأصبهاني في «جزء فيه أحاديث أبي الزبير عن غير جابر رضي الله عنه» (٢/أ) من طريق أبي الزبير محمد بن مسلم مثله وفيه زيادة،

كلهم (نافع، وعبد الله بن دينار، والقاسم، وأنس، وسالم، وحميد، وابن شقيق، وعبيد الله بن عبد الله، وعقبة، وابن سيرين، وطاووس، وأبو سلمة، وعطية، وخالد، وعطاء، وسعد، وعمرو، وسعيد، وأبو الزبير) عن ابن عمر رضي الله عنهما[1].

---

(١) وللحديث طريق خرجها أبو يعلى (٢٦٢٤) عن بشر ـ وهو: ابن الوليد الكندي ـ عن أبي يوسف ـ وهو: يعقوب بن إبراهيم القاضي صاحب أبي حنيفة ـ عن أبي إسحاق الشيباني ـ سليمان بن أبي سليمان ـ عن حبيب بن أبي ثابت، عن ابن عمر رضي الله عنهما، وعامة الرواة عن حبيب يروونه عن حبيب، عن طاووس، عن ابن عمر رضي الله عنهما، ومنهم: منصور بن المعتمر، والثوري، وفطر بن خليفة، ومسعر بن كدام، وغيرهم، والصواب رواية الجماعة عن حبيب.

وأما رواية أبي يعلى فعندي أن حبيباً دلس الرواية فأسقط طاووساً من الإسناد هذا أقرب ما ظهر فإنه كثير التدليس كما تقدم في ترجمته (ص ٥٦٠)، وأما شيخ أبي يعلى بشر ابن الوليد الكندي فصدوق تكلموا فيه لأنه آخر عمره ترك قول أهل الحديث في القرآن وصار واقفياً، وقد شاخ وخرف وكانت وفاته سنة ٢٣٨، وقول الآجري: «سألت أبا داود بشر بن الوليد ثقة؟ قال: لا»، يحتمل نفي الثقة مطلقاً بحيث يكون بشرٌ ضعيفاً عنده، ويحتمل أن يقصد المرتبة العليا من الضبط، والثاني عندي أقرب لاسيما وأن بشراً لم يضعفه معتمدٌ مع ثناء صالح جزرة، والدارقطني عليه، وأما قول السليماني: «منكر الحديث»، فالسليماني لا عبرة به في هذا الباب وانظر ترجمة بشرٍ في «السير» (١٠/٦٧٣)، «اللسان» (٢/٢٢٣)، ولم أقف على ما يدل على تأخر سماع أبي يعلى من بشرٍ بل المعروف أنه لزمه وحمل عنه كتب أبي يوسف كما في «السير» (١٤/١٧٩)، =

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على شعبة بن الحجاج، واختلف عليه على وجهين:

١ـ شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن علي الأزدي، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً.

٢ـ شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن علي الأزدي، عن ابن عمر رضي الله عنهما موقوفاً.

وشعبة هو: ابن الحجاج إمام حجة[١].

ورواه عنه على الوجه الأول:

١ـ عبد الرحمن بن مهدي، ثقة حافظ[٢].

٢ـ سليمان بن داود الطيالسي ثقة حافظ[٣].

=وشيخُ بشرٍ أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي لا بأس به ما لم ينفرد، وقال البخاري في «الضعفاء» (٤١٢): «تركه يحيى وابن مهدي وغيرهما»، وقال «التاريخ» (٣٩٧/٨): «تركوه»، والظاهر أنه للرأي فقد وثقه النسائي، وقال ابن عدي (١٤٥/٧): «وإذا روى عنه ثقة، وروى هو عن ثقة فلا بأس به وبرواياته» وانظر ترجمته في «اللسان» (٣٦٩/٧).

(١) انظر (ص ٢٤٠).

(٢) انظر (ص ٢٥٦).

(٣) انظر (ص ٥٤٣).

٣ـ محمد بن جعفر الهذلي مولاهم، أبو عبد الله البصري، المعروف بغندر ربيب شعبة، ثقة ثبت في شعبة خاصة فقد لزمه عشرين سنة، وكان يعرض عليه ما يكتبه عنه مرة أخرى، فكان كتابه حكماً بين أصحاب شعبة إذا اختلفوا كما ذكره ابن المبارك، وبعض الأئمة أثنى على كتابه بالصحة مطلقاً ولم يقيدوه بكتابه عن شعبة منهم: وكيع بن الجراح، وابن معين، وسليمان بن حرب[١].

وقد قدمه ابن مهدي على نفسه في شعبة، وكذا قال ابن المديني، وقدمه أحمد على أقرانه في كثرة الرواية عن شعبة مع تقديمه يحيى القطان في التثبت على غندر[٢]، ولم يفاضل ابن معين بين غندر ومحمد بن أبي عدي، ومعاذ بن معاذ[٣].

وسماعه من سعيد بن أبي عروبة بعد الاختلاط، ولذا ضعفه القطان، وكان ابن مهدي ينهى أن يكتب عن غندر حديث سعيد، وأما توثيق ابن معين له في سعيد[٤] فلا يعني تصحيح حديثه عنه لأنه سمع في الاختلاط، فغاية ما

---

(١) «المعرفة» (٢/١٥٦ـ١٥٧).

(٢) السابق (٢/٢٠٢).

(٣) الدارمي (ت ١٠٦، ١٠٩، ٦٥٩).

(٤) الدارمي (ت ٦٥٨).

فيه أنه ثقة في النقل عن سعيد وما في الحديث من الغلط فمرجعه اختلاط ابن أبي عروبة.

وأما حديثه عن غير شعبة وسعيد فهو صدوق، وليس ممن يحتج بحديثه عند الجمهور، وكانت في غفلة[١].

٤ـ وكيع بن الجراح، ثقة حافظ[٢].

٥ـ عمرو بن مرزوق الباهلي مولاهم، أبو عثمان البصري، ثقة كثير الحديث ومن أحسن أصحاب شعبة حديثاً عنه وله أفراد وربما وهم، وتكلم فيه بعض الأئمة كالقطان، وابن المديني، والعجلي، وابن عمار، فبالغوا في شأنه حتى ضعفه بعضهم ونهى عن الكتابة عنه، ولم يرض ذاك ابن معين، والإمام أحمد وقال: «فتشنا عما قيل فيه فلم نجد له أصلاً، إن عفان[٣] كان يرضى عمراً، ومن كان يُرضي عفان؟»[٤].

---

(١) انظر: الدارمي (ت١٠٦، ١٠٩، ٦٥٩)، «المعرفة» (٢/١٥٦ـ١٥٧)، «تهذيب الكمال» (٢٥/٥/ت٥١٢٠)، «التهذيب» (٩/٩٦/ت ١٢٩)، «التقريب» (٥٧٨٧)، «الهدي» (٤٢٧).

(٢) انظر (ص ٢٨١).

(٣) يعني: ابن مسلم الصفار.

(٤) انظر: «الثقات» (٨/٤٨٤)، «تهذيب الكمال» (٢٢/٢٢٤/ت ٤٤٤٦)، «التهذيب» (٨/٩٩/ت ١٦٠).

٦ـ معاذ بن معاذ بن نصر التميمي العنبري، أبو المثنى البصري، وهو ثقة ثبت ممن انتهي إليه الإتقان بالبصرة[١].

وأما الوجه الثاني عن شعبة رحمه الله فذكرت أني لم أقف عليه مسنداً، فإن كان هذا الوجه محفوظاً عن شعبة فإنه المتردد في رفعه ووقف، ويدل لذلك ما ذكره أحمد[٢] أن شعبة كان يفرق من هذا الحديث، وكان رحمه الله إذا خاف الحديث لم يرفعه وإن كان مسموعاً له مرفوعاً[٣]، وإن لم يكن الحديث محفوظاً عن شعبة فإن الوجه الأول صحيح الإسناد.

والحاصل أن المروي عن ابن عمر رضي الله عنهما في هذا الحديث أربعة أوجه:

١ـ رواه علي بن عبد الله البارقي، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ: «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى».

٢ـ ورواه محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى».

٣ـ وروي من فعل ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يصلي بالليل مثنى، وبالنهار أربعاً.

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٨/١٣٢/ت ٦٠٣٦)، «التهذيب» (١٠/١٩٤/ت ٣٦٤).

(٢) انظر: «المسند» (٥١٢٢)، «المسائل» لأبي داود (٣٠٦)، «الكامل» (٥/١٨٠).

(٣) مر هذا صريحاً من قوله (ص ٤٠٧).

٤ـ ورواه ثمانية عشر راوياً عنه رضي الله عنه، عن النبي ﷺ بلفظ: «صلاة الليل مثنى مثنى» دون ذكر النهار.

أما الوجه الأول فصححه جمع من الأئمة وهم:

١ـ الإمام أحمد فقال: «إسناده جيد، ونحن لا نتقيه»[1]، وهذا قول له وسيأتي خلافه.

٢ـ البخاري، رواه البيهقي فقال: «أنبأ أبو بكر الفارسي[2]، أنبأ إبراهيم بن عبد الله الأصبهاني[3]، ثنا محمد بن سليمان بن

---

(١) «فتح الباري» لابن رجب (٦/١٩٢).

(٢) هو أبو بكر محمد بن إبراهيم بن أحمد الفارسي النيسابوري المشاط ويلقب بالحاكم، من شيوخ البيهقي الذين أكثر عنهم، وتحمل من طريقه رواية ابن فارس للتاريخ الكبير، وثقه الصريفيني وأثنى عليه بكثرة السماع والحديث، وورّخ وفاته سنة ٤٢٨، وقد اضطرب الذهبي في تأريخ وفاته، فقال في «السير» (١٧/٤٢٩): «لا أعلم متى توفي»، وفي «تاريخ الإسلام» ترجمه في مواضع فانظر: (حوادث ٤١١ـ٤٢٠/٥٠٦)، (حوادث ٤٢١ـ٤٣٠/١٣٨، ٣١٠) وفي هذا الأخير وافق ما عند الصريفيني، فتبين بما سبق أن أبا بكر ثقة.

انظر: «المنتخب من السياق» (٣١)، «إتحاف المرتقي بتراجم شيوخ البيهقي» لمحمود النحال (٣٨٣)، المواضع التي أشرت إليها من «تاريخ الإسلام» للذهبي.

(٣) الأقرب عندي أنه أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله بن إسحاق الأصبهاني القَصّار المُعَدَّل نزيل نيسابور، سمع بأصبهان، ونيسابور، والعراق، والشام، وحدّثَ ببغداد في=

فارس[1] قال: سئل أبو عبد الله ـ يعني البخاري ـ عن حديث يعلى أصحيح هو؟ فقال: نعم، قال أبو عبد الله[2]: وقال سعيد بن جبير: كان ابن عمر لا

=شيخوخته سنة ٣٤١، وكان زاهداً ورعاً متابعاً للسنة مُعَدَّلاً بقي يشهد عند القضاة ويُحدِّث حتى توفي سنة ٣٧٣ وعمره ١٠٣، وأكثر عنه أبو نعيم كما قاله الذهبي، وخرج عنه في «المسند المستخرج على صحيح مسلم» في مواضع منها: (٣٠٥، ٣٧٢، ١٥٤٣، ١٧٩١، ١٨٦٩)، وعليه فأبو إسحاق ثقة، وهو أظهر من يسمى إبراهيم بن عبد الله وينسب أصبهانياً في هذه الطبقة.

انظر: «تاريخ نيسابور ـ طبقة شيوخ الحاكم» (١٨٣ـ١٨٤)، «ذكر أخبار أصبهان» (٢٤٢/١)، «تاريخ بغداد» ـ طبعة بشار (٤٤/٧)، «الأنساب» (١٦٣/١٠ـ١٦٤)، «تاريخ الإسلام» (سنة٣٧٣/٥٣٦).

(١) هو أبو أحمد النيسابوري الدَّلال، أحد رواة «التاريخ الكبير» عن البخاري، سمعه من أوله إلى من اسمه فضيل، وكان سأل البخاري أن ينزل عنده إذا قدم نيسابور فأجابه، سئل عنه الحافظ أبو عبد الله الأخرم فقال: «ما أنكرنا إلا لسانه فإنه كان فحّاشاً» ولعل ذلك بسبب اشتغاله بالدلالة، توفي سنة ٣١٢، وما تقدم يدل على ابن فارس لا مطعن فيه من جهة الرواية كما هو مستفاد من كلام الحافظ الأخرم، والفحش في اللسان مما ينكر على صاحبه لكنه ليس قادحاً ترد به الرواية، فلا أرى بروايته بأساً، كما ولم أقف على من صرح برد روايته بل تحمل الناس من طريقه كتاب «التاريخ».

انظر: «الأنساب» (٣٨٦/٥)، «تاريخ الإسلام» (سنة ٣١٢/٤٤٠)، «المعجم المفهرس» لابن حجر (١٦٦).

(٢) هو البخاري كما صرح به البيهقي نفسه في «المعرفة»، وغلط الذهبي في «المهذب» (٩١٩/٢) حين فهم أن المقصود بأبي عبد الله هو: الحاكم فاستبدلها به.

يصلي أربعاً لا يفصل بينهن إلا المكتوبة»[1].

٣ـ ابن خزيمة، ٤ـ ابن حبان، ٥ـ الحاكم، ٦ـ الضياء المقدسي فأخرجوه في كتبهم.

٧ـ البيهقي فذكر أنه لا يجوز توهين حديث البارقي برواية تطوع ابن عمر رضي الله عنهما أربعاً بالنهار لجواز وقوع الأمرين[2].

وضعف هذا الوجه أو توقف فيه عدة من الأئمة وهم:

١ـ شعبة بن الحجاج رحمه الله، فإنه كان يَفْرُقُ هذا الحديث ويتهيب رفعه، وتقدم نقل هذا[3].

٢ـ يحيى بن معين رحمه الله، فإنه سئل عن التطوع بالنهار فقال: «صلاة

---

(١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٤٨٧) و«المعرفة» (٤/٢٧) وإسناده حسن كما تقدم في دراسة رواته، والبيهقي ينقل عن البخاري بهذا الإسناد في مواضع عديدة من «السنن» منها: (١/٢٤، ٣٦، ٤٤، ١٣٣) وغيرها، ولم أر للذهبي تعقباً على هذا الإسناد في «المهذب».
ولا يُدفع ثبوته بأن الترمذي رحمه الله لم ينقله عن البخاري رحمه الله، فربما يفوت الشيء على الطالب ولو كان خصيصاً بشيخه، ولعل السؤال وجواب البخاري رحمه الله هذا كان في أثناء قراءة «التاريخ» عليه بنيسابور والله أعلم، وبهذا قد يُوجه خلو نسخة «التاريخ» من كلام البخاري الذي نقله ابن فارس عنه.

(٢) «المعرفة» (٤/٢٧)، وسيأتي كلامه (ص ٩٥٥)، والرواية عن ابن عمر (ص ٩٥٣).

(٣) انظر (ص ٩٤٦).

النهار أربعاً لا يفصل بينهن، وصلاة الليل ركعتين»، فقيل له: «إن أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول: صلاة الليل والنهار مثنى مثنى»، فقال: «بأي حديث»؟ فقيل: «بحديث شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن علي الأزدي، عن ابن عمر: أن النبي ﷺ قال: (صلاة الليل والنهار مثنى مثنى)»، فقال: «ومن علي الأزدي حتى أقبل منه هذا؟! أدعُ يحيى بن سعيد الأنصاري، عن نافع، عن ابن عمر: أنه كان يتطوع بالنهار أربعاً لا يفصل بينهن، وآخذ بحديث علي الأزدي؟ لو كان حديث علي الأزدي صحيحاً لم يخالفه ابن عمر»[1].

٣ـ وممن ضعف هذه الزيادة الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله فإنه توقف فيه مرة[2]، ومرة سئل عن صلاة الليل والنهار في النافلة فقال: «أما الذي أختار فمثنى مثنى، وإن صلى أربعاً فلا بأس، وأرجو أن لا يضيق عليه»، فذُكر له حديث يعلى بن عطاء، عن علي الأزدي، فقال: «لو كان ذلك الحديث يثبت، ومع هذا حديث ابن عمر: أن رسول الله ﷺ كان يصلي ركعتين في تطوعه بالنهار: ركعتين قبل الظهر، وركعتين بعدها، والفجر والأضحى، وإذا دخل المسجد صلى ركعتين، فهذا أحب إلي، وإن صلى أربعاً فقد روي

---

(١) «التمهيد» (١٣/ ٢٤٤ـ ٢٤٥).

(٢) «الفتح» لابن رجب (٦/ ١٩٢).

عن ابن عمر أنه كان يصلي أربعاً بالنهار»[1].

٤ ، ٥ـ وتضعيف هذا الحديث هو ظاهر كلام الترمذي رحمه الله، وأبي داود رحمه الله فإنه قال: «لأنه ينكر أن يكون حفظ عن ابن عمر، عن النبي عليه السلام أنه قال: «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى» ثم يصلي بالنهار أربعاً، وقد رواه عن ابن عمر، عن النبي ﷺ أكثر من خمسة عشر رجلاً من أصحاب ابن عمر هذا الحديث: (صلاة الليل مثنى مثنى) ولم يذكروا: النهار»[2].

٦ـ وقال النسائي رحمه الله: «هذا الحديث عندي خطأ»[3]، وقال: «هذا إسناد جيد ولكن أصحاب ابن عمر خالفوا علياً الأزدي؛ خالفه سالم، ونافع، وطاوس»[4]، وهذا ظاهره تعليل رواية علي وإن كان ظاهر إسنادها الجودة برواية ثقات أصحاب ابن عمر رضي الله عنهما، وتصريحه رحمه الله بالخطأ في «المجتبى» يدل على أنه أراد تعليل روايته بمخالفة هؤلاء الثقات.

٧ـ وقال الدارقطني رحمه الله بعد أن ذكر رواية يعلى، عن الأزدي:

---

(١) «التمهيد» (١٣/ ٢٤٤)، فهذا النص يدل على أن أحمد لا يصحح هذا الحديث، وإن كان يقول بمفهومه لأدلة أخرى.

(٢) مسائل أحمد (٣١٠).

(٣) «السنن» (١٦٦٦).

(٤) «السنن الكبرى» (٤٧٢).

«وخالفه نافع وهو أحفظ منه»[1]. ونقل ابن حجر عنه أنه قال: «ذكر النهار فيه وهم»[2]، ولم أقف على هذا النص في «العلل».

والذي يظهر بعد تأمل كلام الأئمة، وتلك الأوجه التي أشرت إليها أن حديث علي الأزدي خطأ لا يصح لما يأتي:

١- إنفراد علي الأزدي باللفظ المرفوع، فلم يتابع على لفظ روايته[3]، وعلي لا بأس به، روى له مسلم حديثاً واحداً احتجاجاً[4]، ووثقه العجلي[5]، وما رأيت أحداً تكلم فيه بقادح[6]، وقد ترجمه ابن عدي ولم يذكر فيه قدحاً وقال: «وليس لعلي البارقي الأزدي كثير [حديث] ولا بأس به عندي»[7]، ومع هذا فليس هو من الرفعاء من أصحاب ابن عمر رضي الله عنهما ولا له كثير حديث حتى يُلَزَّ في قَرَنٍ مع نافع وأضرابه، وهذا مفهوم قول ابن معين الذي

---

(١) «العلل» (١٣/٣٦).

(٢) «التلخيص» (٢/٢٣).

(٣) انظر: «المجموع» لشيخ الإسلام (٢٣/١٦٩) وسيأتي له كلام آخر طويل (ص ٩٥٦).

(٤) (١٣٤٢).

(٥) (٢/١٥٨).

(٦) وقال الذهبي في «الميزان» (٣/١٤٢): «ما علمت لأحد فيه جَرْحَةٌ».

(٧) (٥/١٨٠)، وما بين المعقوفين من «تهذيب الكمال» (٢١/٤٢)، «التهذيب» (٧/٣١٣)، وانظر: «المغني» (٢/٤٥١).

تقدم[1]: «ومن علي الأزدي حتى أقبل منه هذا؟!» لكن ليس التضعيف أو الجرح مفهوم من كلامه لما تقدم ذكره من كلام أهل العلم فيه.

٢ـ مخالفته لتسعة عشر راوياً من أصحاب ابن عمر رضي الله عنهما فيهم ثقات أصحابه، ومن لا يقاس عليٌّ بهم في حفظهم وجلالتهم وملازمتهم لابن عمر رضي الله عنهما.

٣ـ ما أشار إليه الأئمة من ثبوت تطوع ابن عمر رضي الله عنهما بالنهار أربعاً، فهذا يؤيد تضعيف الرواية المرفوعة، وبهذا احتج الإمام أحمد، وأبو داود ـ كما تقدم ـ والطحاوي[2]، وفعل ابن عمر رضي الله عنهما رواه عنه نافع، وجَبَلَةُ ابنُ سُحَيْم.

فأما رواية نافع فأخرجها عبد الرزاق (٤٢٢٦) ـ ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (٢٧٧٠) ـ عن عبد الله بن عمر العمري[3]،

---

(١) تقدم (ص ٩٥٠).

(٢) «شرح معاني الآثار» (١/٣٣٤) قال: «وقد روي عن ابن عمر رضي الله عنهما من فعله بعد رسول الله ﷺ ما يدل على فساد هذين الحديثين»، يعني حديث علي الأزدي، وحديث الحُنَيْني الذي سبقت الإشارة إليه (ص ٩٣٠، ٩٣٣).

(٣) وقع عنده: عبيد الله بدل عبد الله، والصواب ما في «المصنف»، ويدل على هذا سياق الأسانيد، فإنه روى حديث عبد الله العمري عنه دون واسطة، أما حديث عبيد الله فسمعه من الثوري عنه، فدل على أن ما في «الأوسط» تصحيف.

وعبد الرزاق (٤٢٢٧) من طريق أيوب السختياني،

وعبد الرزاق (٤٢٢٧)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٢٧٤)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/ ٣٣٤)، والدارقطني في «العلل» (١٣/ ٣٧) من طريق عبيد الله بن عمر العمري، وهذه الرواية علقها الترمذي في كلامه على الاختلاف،

وعلقه ابن عبد البر في «التمهيد» (١٤/ ١٨٨) من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري.

كلاهما (عبيد الله، ويحيى) عن نافع: أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يصلي بالليل ركعتين، وبالنهار أربعاً، وأحال عبد الرزاق بلفظ عبيد الله وأيوب.

وأما رواية جَبَلَةَ بنِ سُحَيْمٍ فأخرجها الطحاوي في «شرح المعاني» (١/ ٣٣٥) ولفظه: عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يصلي قبل الجمعة أربعاً لا يفصل بينهن بسلام، ثم بعد الجمعة ركعتين، ثم أربعاً.

فلو كان حديث البارقي صحيحاً لم يخالفه ابن عمر رضي الله عنهما، على أن قول سعيد بن جبير رحمه الله: «كان ابن عمر لا يصلي أربعاً لا يفصل بينهن إلا المكتوبة»(١) يشهد لمعناه؛ فإنه على تقدير صحته(٢) فجوابه أن سعيداً حكى ما

---

(١) تقدم (ص ٩٥٤).

(٢) انظر الإحالة السابقة، فالبخاري رحمه الله ذكره معلقاً ولم أقف على سنده.

رآه، وقد روى من هو ألزم لابن عمر رضي الله عنهما من سعيد وهو: نافع رحمه الله أنه كان يصلي أربعاً، وتابعه جَبَلَةَ بنِ سُحَيْمٍ فقولهما مقدم عليه.

واعترض البيهقي فقال: «ولا يجوز توهين رواية علي البارقي برواية من روى عن ابن عمر أنه: «صلى بالنهار أربعاً لا يفصل بينهن بسلام» لجواز الأمرين عند من يحتج بحديث علي البارقي، ويكون قول سعيد بن جبير محمولاً على أنه كذلك رآه وهو الأفضل عنده، حتى كان أكثر صلاته مثنى مثنى إلا المكتوبة، كما روي عنه إن كان محفوظاً».

٤ـ وأما رواية محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يقول: صلاة الليل والنهار مثنى مثنى[١]، فمحمد وإن كان ثقة[٢] إلا أن نافعاً رحمه الله أصح رواية عن مولاه رضي الله عنه، ولم يحتج أحد من الجماعة بحديث محمد عن ابن عمر رضي الله عنهما، وكتبهم طافحة برواية نافع عن مولاه رضي الله عنه، على أن رواية محمد تحتمل معنيين:

فالأول: أن يكون مراده رضي الله عنه بيان الاختيار، فليس يخفى أن هدي النبي صلى الله عليه وسلم في تطوع النهار مثنى مثنى، وبهذا احتج ابن معين، وأحمد فيما سبق.

---

(١) انظر (ص ٩٢٩).

(٢) انظر: «التهذيب» (٩/٢٩٤/ت ٤٨٨)، «التقريب» (٦٠٦٨).

والثاني: أن يكون المعنى: المنع من التطوع بالنهار أربعاً، فهذا لا يمكن حمل مراد ابن عمر رضي الله عنه عليه، لثبوت تطوعه رضي الله عنه بالنهار أربعاً، وعليه فرواية ابن ثوبان إن صحت فتحمل على الاحتمال الأول كما تقدم، وإلا فهي شاذة.

٥ـ أن متن الحديث من رواية علي الأزدي فيه مخالفة، وهذه المخالفة بينها شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله فأنقل قوله بطوله لكثرة فوائده مع التعليق على بعضه، قال رحمه الله: «وأما احتجاج ابن حزم[١] على أن ما دون ركعتين ليس بصلاة بقوله: «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى» فهذا يرويه الأزدي: علي[٢] ابن عبد الله البارقي، عن ابن عمر، وهو خلاف ما رواه الثقات المعروفون عن ابن عمر، فإنهم رووا ما في الصحيحين أنه سئل عن صلاة الليل فقال: «صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خفت الفجر فأوتر بواحدة»، ولهذا ضعف الإمام أحمد[٣] وغيره من العلماء حديث البارقي، ولا يقال هذه زيادة من الثقة فتكون مقبولة لوجوه:

أحدها: أن هذا متكلم فيه[٤].

---

(١) «المحلى» (١/ ٨٠).

(٢) كان فيه: الأزدي عن علي، وعلي البارقي هو الأزدي.

(٣) تقدم ذكر اختلاف قوله رحمه الله في الحديث (ص ٩٥٠).

(٤) تقدمت ترجمته (ص ٩٥٢) وذكرت هناك أن أحداً من أهل العلم لم يقدح فيه بشيء، =

الثاني: أن ذلك إذا لم يخالف الجمهور وإلا فإذا انفرد عن الجمهور ففيه قولان في مذهب أحمد وغيره.

الثالث: أن هذا إذا لم يخالف المزيد عليه، وهذا الحديث قد ذكر ابن عمر أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن صلاة الليل فقال: «صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خفت الصبح فأوتر بواحدة»، ومعلوم أنه لو قال: صلاة الليل والنهار مثنى مثنى فإذا خفت الصبح فأوتر بواحدة؛ لم يجز ذلك وإنما يجوز إذا ذكر صلاة الليل منفردة كما ثبت في الصحيحين، والسائل إنما سأله عن صلاة الليل والنبي ﷺ وإن كان قد يجيب عن أعم مما سئل عنه... لكن يكون الجواب منتظماً... وهناك إذا ذكر النهار لم يكن الجواب منتظماً لأنه ذكر فيه قوله: «فإذا خفت الصبح فأوتر بواحدة» وهذا ثابت في الحديث لا ريب فيه.

فإن قيل: يحتمل أن يكون هذا قد ذكره النبي ﷺ في مجلس آخر كلاماً مبتدأ لآخر؛ إما لهذا السائل وإما لغيره، قيل: كل من روى عن ابن عمر إنما رواه هكذا، فذكروا في أوله السؤال وفي آخره الوتر وليس فيه إلا صلاة الليل، وهذا[1] خالفهم فلم يذكر ما في أوله ولا ما في آخره وزاد في وسطه، وليس هو من المعروفين بالحفظ والإتقان، ولهذا لم يخرج حديثه أهل

=فَلْيُبحث عما أشار إليه شيخ الإسلام رحمه الله.

(١) يعني: علياً الأزدي.

الصحيح: البخاري ومسلم، وهذه الأمور وما أشبهها متى تأملها اللبيب علم أنه غَلِطَ في الحديث، وإن لم يَعْلم ذلك أوجب ريبة تمنع الاحتجاج به على إثبات مثل هذا الأصل العظيم»[1].

الحكم على الحديث:

الحديث على الوجه الأول المرفوع شاذ، وهو صحيح بدون هذه اللفظة مرفوعاً.

* * *

(١) «المجوع» (٢١/٢٨٩-٢٩١).

بابُ ما ذُكِرَ قَدْرُ ما يُجْزِئُ مِنَ الْماءِ في الْوضوءِ[1][2]

٥٥ـ حَدَّثَنا هَنَّادٌ، حَدَّثَنا وَكيعٌ، عَنْ شَريكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بن عيسى، عَن ابْنِ جَبْرٍ[3]، عَنْ أنَسِ بن مالِكٍ: أنَّ رَسولَ اللَّهِ ﷺ قالَ: (يُجْزِئُ في الْوضوءِ رِطْلانِ مِنْ ماءٍ).

قالَ أبو عيسى: هذا حَديثٌ غَريبٌ لا نَعْرِفُهُ إلا مِنْ حَديثِ شَريكٍ عَلى هذا اللَّفْظِ.

وَرَوى شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بن عَبْدِ اللَّهِ بنِ جَبْرٍ[4]، عَنْ أنَسِ [ابنِ مالِكٍ][5]: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كانَ يَتَوَضَّأُ بالْمَكوكِ، وَيَغْتَسِلُ بِخَمْسَةِ مَكاكِيَ.

[وَرَوى سُفْيانُ الثَّوْرِيُّ[6]، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بن عيسى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابنِ جَبْرٍ، عَنْ أنَسٍ: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كانَ يَتَوَضَّأُ بالْمُدِّ وَيَغْتَسِلُ

---

(١) «الأصل» (٤٨/أ)، «ظ» (ج٥/٧/ب)، «أ» (٧٠/ب)، «م» (٦١/ب)، «ت» (٧٢/ب)، «ل» (١٠٥/ب)، «ط» (٥٠٧/٢/ح ٦٠٩).

(٢) في «أ» ، «ط» : باب قدر ما...، وهو أحسن سياقاً، والله أعلم.

(٣) في «ت» : جبير.

(٤) في «ت» : خير، وهو تصحيف.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من : «أ» ، «ظ».

(٦) في «ط» : وروي عن سفيان...

بالصَّاع، وَهذا أصَحُّ مِنْ حَديثِ شَريكٍ][1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على عبد الله بن عبد الله بن جبر، واختلف عليه في لفظه على ثلاثة أوجه:

١ـ عبد الله، عن أنس ﷺ، عن النبي ﷺ قال: (يجزئ في الوضوء رطلان من ماء).

٢ـ عبد الله، عن أنس ﷺ: أن النبي ﷺ كان يتوضأ بمَكُّوك، ويغتسل بخمس مَكاكِي.

٣ـ عبد الله، عن أنس ﷺ: أن النبي ﷺ كان يتوضأ بالمد، ويغتسل بالصاع.

الوجه الأول:

١ـ رواية شريك بن عبد الله النخعي:

أخرجها البغوي (٢٧٨) من طريق الترمذي به[2].

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: «ظ»، «م»، «ت»، «ل».

(٢) وقع فيه هكذا: .. عبد الله بن عيسى، عن ابن أبي ليلى، عن ابن جبر، وهو غلط ليس في أصل الترمذي، وصوابه هكذا: عبد الله بن عيسى بن أبي ليلى، عن عبد الله بن جبر.

وابن أبي شيبة في «المصنف» (١/٦٧)، وأحمد (١٢٨٦٢) عن وكيع ابن الجراح ولفظ ابن أبي شيبة نحوه، وأحمد مثله،

وأحمد (١٢٨٦٦) عن أسود بن عامر الملقب بشاذان[١] مثله وفيه زيادة،

وأبو داود (٩٥) عن محمد بن الصباح نحوه وفيه زيادة،

والطحاوي في «شرح المعاني» (٢/٥٠) من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني بمعناه،

وابن عساكر في «التاريخ - ترجمة عبد الله بن عيسى» (٢٨٢) من طريق إسماعيل بن موسى نحوه وفيه زيادة،

خمستهم (وكيع، وأسود، ومحمد، ويحيى، وإسماعيل) عن شريك[٢]، عن عبد الله بن عيسى، عن عبد الله بن جبر، عن أنس رضي الله عنه به[٣].

---

(١) في «المسند»: ثنا أسود بن عامر، ثنا شاذان، وهو غلط فشاذان لقب لأسود كما في «التقريب» (٥٠٣).

(٢) وذكره أبو عبيد في «الأموال» (١٥٨١) قال: «وحُدثت عنه عن عبد الله بن عيسى...».

(٣) وللحديث عن أنس رضي الله عنه طريق آخر أخرجه الدارقطني في «السنن» (١/٩٤/ح٢)، (٢/١٥٣/ح٧٢) وفي سنده أبو عاصم موسى بن نصر الحنفي، قال الدارقطني عقبه: «تفرد به موسى بن نصر، وهو ضعيف».

وله طريق آخر أخرجه الدارقطني أيضاً (٢/١٥٤/ح٧٣) من طريق محمد بن عبد الرحمن ابن أبي ليلى، عن عبد الكريم بن أبي المخارق، عن أنس رضي الله عنه، وابن أبي ليلى وشيخه=

الوجه الثاني:

١ـ رواية شعبة بن الحجاج:

أخرجها مسلم (٣٢٥)، والطيالسي (٢١٠٢)، وأحمد (١٢١٢٦، ١٢١٧٧، ١٢٣٩١، ١٣٧٤٢، ١٤٠٣٢، ١٤١٢٥)، والدارمي (٦٩٥)، والنسائي (٧٣، ٢٢٩، ٣٤٥)، وابن خزيمة (١١٦)، والطوسي (٥٦٨)، وأبو عوانة (١/٢٣٢)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٢/٥١)، وابن حبان (١٢٠٣، ١٢٠٤)، والبغوي (٢٧٧) من طريق شعبة بن الحجاج مثله، ولفظ مسلم، وأحمد في الموضعين الأخيرين، والبغوي نحوه، وعند أحمد في الموضعين الأولين زيادة، ولفظه في الموضع الثالث مختصر،

٢ـ والطحاوي في «شرح المعاني» (٢/٥٠) من طريق بقية بن الوليد، عن عتبة بن حكيم نحوه وفيه قصة وعنعنه بقية،

كلاهما (شعبة، وعتبة) عن عبد الله بن عبد الله بن جبر به، وفي رواية الطحاوي التصريح بسماع عتبة من عبد الله.

الوجه الثالث:

١ـ رواية سفيان بن سعيد الثوري:

=ضعيفان، وقد اضطرب ابن أبي ليلى في لفظه، فتارة يرويه بنحو لفظ شريك النخعي، وتارة يرويه بمثل لفظ الثوري كما أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/٢٧٠).

أخرجها أحمد (١٣٨١٤) من طريق زائدة بن قدامة، عن الثوري، بنحو شطره الأول[١]،

٢ـ وأخرجه البخاري (٢٠١)، ومسلم (١/٢٥٨)، وأبو نعيم الفضل ابن دكين في «كتاب الصلاة» (ج١/٣/ب)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١/٦٥)، وأبو عوانة (١/٢٣٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/١٩٤)، والبغوي (٢٧٦) من طريق مسعر بن كدام ولفظ البخاري: كان النبي ﷺ يغسل أو كان يغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد، ويتوضأ بالمد، والباقون بنحوه،

كلاهما (الثوري، ومسعر) عن عبد الله بن عيسى، عن جبر بن عبد الله[٢]، عن أنس رضي الله عنه بنحو شطره الأول[٣].

---

(١) وخالف زائدةَ؛ معاويةُ بن هشام فرواه عن الثوري، عن ابن جبر فأسقط ذكر عبد الله ابن عيسى، أخرجه أبو عوانة (١/٢٣٣) ورواية زائدة أصح لأنه أثبت، ومعاوية ليس بالقوي في الثوري كما في ترجمته (ص ٢٨٢).

(٢) هكذا وقع في رواية الثوري عند أحمد، وسيأتي في ترجمته ـ إن شاء الله ـ التنبيه على أنه خلاف الصواب.

(٣) وللحديث عن أنس رضي الله عنه على هذا اللفظ طريقان آخران:

١ـ فأخرجه أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن أبي ثابت في «حديثه» (ج١/١٤٩/ب) من طريق داود بن الحسن، عن مبارك بن فضالة، عن الحسن البصري، وداود لم أجد له ترجمة، وشيخه صدوق يدلس ويسوي ـ كما سيأتي في ترجمته(ص ٧٧٧) ـ ولم يصرح بالسماع، وله طريق آخر عن الحسن، أخرجه محمد بن حمزة بن أبي العلاء الهمذاني=

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على عبد الله بن عبد الله بن جبر، واختلف عليه في لفظه على ثلاثة أوجه:

١ـ عبد الله، عن أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: (يجزئ في الوضوء رطلان من ماء).

٢ـ عبد الله، عن أنس رضي الله عنه: أن النبي ﷺ كان يتوضأ بمَكُّوك، ويغتسل بخمس مَكاكِي.

٣ـ عبد الله، عن أنس رضي الله عنه: أن النبي ﷺ كان يتوضأ بالمد، ويغتسل بالصاع.

=في «جزء من أحاديثه» (٢٢/أ) من طريق عبد الله بن مودود العَبّاداني، عن السَّرِيِّ السَّقَطِيِّ، عن عبد الواحد بن زيد، عن الحسن، والعَبّاداني لم أجد ترجمته، والسَّرِيِّ ليس من أهل الحديث، وعبد الواحد بن زيد ضعيف ليس بثقة، ولا له عناية بالحديث ـ كما في «اللسان» (٤/٨٠/ح ١٣٧).

٢ـ وأخرجه العقيلي (١/٥٨)، وأبو علي الصواف في «الفوائد ـ انتقاء الدارقطني» ـ (ج٣/٦/ب)، وأبو عمرو عبد الملك بن الحسن السقطي في «جزء من أحاديثه» (٦٠/ب) كلهم من طريق أبي إسماعيل إبراهيم بن عبد الملك القَنّاد، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه، وإبراهيم صدوق في حفظه شيء ـ كما في «التقريب» (٢١٢) ـ وقد خولف في إسناد قتادة لهذا الحديث كما بينه العقيلي، وهو وهم في الجملة من إبراهيم.

وعبد الله هو: ابن عبد الله بن جابر بن عتيك، وقيل: ابن جبر بن عتيك الأنصاري المدني، ثقة، وذكر الخطيب وغيره أن من الرواة من سماه: جبر بن عبد الله، وأن الصواب: عبد الله بن عبد الله بن جبر(1).

ورواه عنه على الوجه الأول:

١ـ عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري، أبو محمد الكوفي، وثقه الجمهور، وقيل: هو أوثق ولد أبي ليلى، وقال أبو حاتم: «صالح»، وذكره ابن معين بالتشيع.

والراجح ما ذهب إليه الجمهور، فهو ثقة فيه تشيع(2).

وهاهنا ثلاث تنبيهات:

الأول: نقل المزي وغيره عن ابن المديني في ترجمة عبد الله هذا قال: «هو عندي منكر»، وتعقبه ابن عبد الهادي فيما نقله ابن حجر عنه بأن علياً قاله في عبد الله بن عيسى الذي يروي عن عكرمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه حديث: «من خبب امرأة»، وأما ابن أبي ليلى فذكره ولم يذكر فيه شيئاً.

ولم أقف على كلام ابن المديني بتمامه لأعلم فيمن قاله، وأما الراوي

---

(1) انظر: «تهذيب الكمال» (١٥/١٧١/ت ٣٣٦٢)، «التهذيب» (٥/٢٨٢/ت ٤٧٨).

(2) انظر: «المعرفة» (٣/٢٣٩)، «تهذيب الكمال» (١٥/٤١٤/ت ٣٤٧٣)، «المغني» (١/٣٥٠)، «التهذيب» (٥/٣٥٢/ت ٦٠٤).

عن عكرمة حديث التخبيب فقد جاء التصريح بنسبته في غير ما رواية، وهو عبد الله بن عيسى بن أبي ليلى[1]، فلا أدري ما الذي حدا بابن عبد الهادي إلى ما ذكر.

وقد تتبعت من اسمه عبد الله بن عيسى ولابن المديني فيه كلام فلم أقف إلا على ترجمة عبد الله بن عيسى رجل من أهل البصرة روى عن أبي الحكم مولى عثمان بن أبي العاص، عن عثمان بن أبي العاص رضي الله عنه مرفوعاً: «لا يدخل الجنة ولد زنا»[2]، فهذا ذكر ابن المديني أنه لا يعرفه، ووصفه بالجهالة وضعفه[3]، وقد ترجم لعبد الله هذا ابن أبي حاتم ونقل كلام ابن المديني فيه، ونقل نفس العبارة في ترجمة أبي الحكم، وفي ترجمة إبراهيم بن الحسن الكندي الراوي لهذا الحديث عن عبد الله المذكور[4].

الثاني: يشبه أن يكون قول الدارقطني: «متروك الحديث» الذي نقله الذهبي في «المغني» في ترجمة عبد الله ابن أبي ليلى مَقولٌ في نفس الراوي الذي تقدم ذكره ويروي عن أبي الحكم، وإن لم يَكُنْهُ فلا أدري من عَنى

(١) الحديث أخرجه غير واحد، وجاء عبد الله منسوباً في رواية النسائي في «السنن الكبرى» (٩٢١٤)، وابن حبان (٥٦٨) وغيرهما.

(٢) أخرجه أبو يعلى كما في «المطالب العالية» (١٨١٣).

(٣) «العلل» (٨٦).

(٤) «الجرح والتعديل» (١٢٧/٥)، وانظر: (٩٣/٢، ٣٥٨/٩).

الدارقطني بذلك، لكن لا يستقيم في نظري بحال أن يكون الدارقطني عَنى به عبد الله ابن أبي ليلى، فهو غير متروك اتفاقاً.

الثالث: ذكر ابن القطان[1] أن عبد الله بن عيسى الذي روى عن موسى بن عبد الله بن يزيد الخطمي، وعنه زهير، وشريك؛ حديث المرأة من بني عبد الأشهل قالت: قلت: يا رسول الله: إن لنا طريقاً إلى المسجد منتنة، فكيف نفعل إذا مطرنا؟ قال: «أليس بعدها طريق هي أطيب منها»؟ قالت: قلت: بلى، قال: «فهذه بهذه»، ليس هو عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى هذا وأنه آخر لا يعرف حاله.

وهذا مشكل؛ فابن القطان لم يبين من هو إذاً الراوي للحديث، والناظر في طرقه يتبين أنه من رواية عبد الله ابن أبي ليلى كما جاء منسوباً في عددٍ منها[2].

وقد اختلف على عبد الله في حديث أنس رضي الله عنه الذي معنا، فرواه عنه على هذا الوجه:

١ـ شريك بن عبد الله النحعي، تقدمت ترجمته[3]، والذي ترجح لي

---

(١) «بيان الوهم» (٣/١٣٣).

(٢) أخرجه غير واحد، وجاء عبد الله منسوباً في رواية «المنتقى» لابن الجارود (١٤٣).

(٣) (ص ٢٣٦).

من حاله أن حديثه قبل ولايته القضاء وخاصة إذا كان من رواية من سميت في ترجمته، أو كان السماع من كتابه فهو حسنٌ إن شاء الله، وأما بعد ولايته القضاء فحديثه ضعيفٌ لسوء حفظه وهو صالح للمتابعة، وقد روى عنه هذا الحديث وكيع بن الجراح، وأسود بن عامر، وهما ممن سمع منه قبل ولايته القضاء، فهذا الحديث محفوظ عن شريك.

ورواه عن عبد الله على الوجه الثالث:

سفيان بن سعيد الثوري، إمام[١].

والصحيح عن عبد الله بن عيسى رواية الثوري، لأنه أحفظ من شريك، وقد نص الدارقطني[٢]، وابن رجب[٣] على وهم شريك النخعي في هذا اللفظ الذي ساقه.

ورواه عنه على الوجه الثاني:

١ـ شعبة بن الحجاج، إمام حجة معروف[٤].

٢ـ عتبة بن أبي حكيم الهمداني، أبو العباس الشامي الأردني الطبراني،

---

(١) (ص ٢١٨).

(٢) «العلل» (٤/٢٢/أ).

(٣) «شرح العلل» (٢/٨٣٤).

(٤) (ص ٢٤٠).

وهو ثقة إذا حدث عن الشاميين، ويُتأنّى في رواية بقية بن الوليد عنه، وعلى هذا يحمل ثناء دحيمٍ عليه باستقامة الحديث، وقول من وثقه مطلقاً، وأما روايته عن غير الشاميين فهو صدوق يخطئ فلا تقبل أفراده، وعليه يحمل قول بعض الأئمة بتليينه أو تضعيفه، ولعل حديثه الذي وصفه ابن معين في رواية بالنكارة هو من هذا القبيل، ويستأنس لهذا بقول الجوزجاني: «غير محمود في الحديث، يروي عن أبي سفيان طلحة بن نافع حديثاً يجمع فيه جماعة من أصحاب النبي ﷺ لم نجد منها عند الأعمش ولا عند غيره مجموعة[1]»، وأبو سفيان ليس من أهل بلده، والأعمش أثبت فيه من عتبة ابن أبي حكيم[2].

---

(١) لعله يعني مثل حديثه عن أبي سفيان قال: حدثني أبو أيوب الأنصاري، وجابر بن عبد الله، وأنس بن مالك رضي الله عنهم: أن هذه الآية نزلت: «فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المطهرين» قال رسول الله ﷺ: «يا معشر الأنصار، إن الله قد أثنى عليكم في الطهور، فما طهوركم؟» الحديث، أخرجه ابن ماجه (٣٥٥) وغيره، ولم أقف على من تابع عتبة على رواية هذا الحديث عن أبي سفيان، عن الصحابة الثلاثة رضي الله عنهم، وقد قال الدارقطني بعد روايته الحديث: «عتبة بن أبي حكيم ليس بقوي»، فمثل هذه الأفراد عن شيوخه غير الشاميين أضرت بحديثه عند بعض الأئمة.

(٢) انظر: «المعرفة» (٢/٤٥٦) «السنن» للدارقطني (٢/٦٢/ح٢)، «تهذيب الكمال» (١٩/٣٠٠/ت ٣٧٧١)، «التهذيب» (٧/٩٤/ت ٢٠١).

ورواية عتبة على هذا الوجه من طريق بقية بن الوليد، ولم أقف على سماعه من عتبة، ثم هي بعدُ من الرواية عن شيخ مدني ليس من بلده، ومن تأمل سياق روايته رأى فيها ما ليس في رواية شعبة، ومسعر، ففي ثبوتها نظر، ولعلها خطأ.

ورواه عنه على الوجه الثالث:

١ـ عبد الله بن عيسى، تقدم في دراسة الوجه الأول أن هذا الوجه هو المحفوظ عنه.

٢ـ مسعر بن كدام، ثقة ثبت[١].

فهذا الحديث مداره على عبد الله بن عبد الله بن جبر، واختلف عليه في لفظه على ثلاثة أوجه:

١ـ فرواه شريك النخعي، عن عبد الله بن عيسى، عنه، عن أنس ﵁، عن النبي ﷺ بلفظ: يجزئ في الوضوء رطلان من ماء.

٢ـ ورواه شعبة بن الحجاج ـ وعتبة بن أبي حكيم وفي ثبوته نظر ـ عن ابن جبر، عن أنس ﵁: أن النبي ﷺ كان يتوضأ بمَكُّوك، ويغتسل بخمسة مَكاكِي.

---

(١) (ص ٧٥٦).

٣ـ ورواه الثوري، عن عبد الله بن عيسى، ومسعر، عنه، عن أنس رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ بالمد، ويغتسل بالصاع، إلا أن مسعراً قال: يغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد.

فالوجه الأول تقدم بيان أنه غلط من شريك، وأصح منه رواية الثوري على الوجه الثالث فهو المحفوظ عن شيخهما عبد الله بن عيسى، وتابعه مسعر عن عبد الله بن عبد الله بن جبر وقد صححه البخاري ومسلم.

وأما الوجه الثاني فصححه مسلم، وابن خزيمة، وابن حبان من رواية شعبة، وأما رواية عتبة فقد تقدم بيان ما فيها، والقلب أميل إلى خطئها.

ويُنتبه إلى أن رواية الثوري عن عبد الله بن عيسى، ومسعر على الوجه الأول لا تنافي رواية شعبة، فإن المَكُّوك يطلق على طَاسٍ يُشرب به، ويطلق أيضاً على مكيال يَسَعُ صاعاً ونصفاً، ورواية شعبة محمولة على المعنى الأول للمَكُّوك، ولا يستقيم حملها على المعنى الثاني لأنه يصبح مقداراً كبيراً(١).

---

(١) انظر: «تهذيب اللغة» (٩/٤٦٨)، «المحكم» لابن سيده (٦/٤٢٠)، «غريب الحديث» لابن الجوزي (٢/٣٦٩)، شرح مسلم للنووي (٤/١١)، «القاموس» (١٢٣١)، «لسان العرب» (١٠/٤٩١).

الحكم على الحديث:

لفظ الحديث على الوجه الأول شاذ، وعلى الوجه الثاني والثالث صحيح.

* * *

الفصل الثالث
أحاديث أبواب الزكاة

بابُ ما جاءَ في زَكاةِ الذَّهَبِ وَالْوَرِقِ[1]

٥٦ـ حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ المَلِكِ بنِ أبي الشَّوارِبِ، حَدَّثنا أبو عَوانَةَ، عَنْ أبي إسْحاقَ، عَنْ عاصِمِ بنِ ضَمْرَةَ، عَنْ عَلِيٍّ قالَ: قالَ رَسولُ اللَّهِ ﷺ: (قَدْ عَفَوْتُ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقيقِ، فَهاتوا صَدَقَةَ الرِّقَةِ: مِنْ كُلِّ أَرْبعينَ دِرْهَماً دِرْهَمٌ[2]، وَلَيْسَ في تِسْعينَ وَمِئَةٍ شَيْءٌ، فَإذا بَلَغَ[3] مِئَتَيْنِ فَفيها خَمْسَةُ الدَّراهِمِ[4]).

قالَ أبو عيسى: رَوى هذا الْحَديثَ الأعْمَشُ، وأبو عَوانَةَ وَغَيْرُهُما عَنْ أبي إسْحاقَ، عَنْ عاصِمِ بنِ ضَمْرَةَ، عَنْ عَلِيٍّ.

وَروى سُفْيانُ الثَّوْرِيُّ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ، وَغَيْرُ واحِدٍ، عَنْ أبي إسْحاقَ، عَنِ الْحارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ.

قالَ: وَسَأَلْتُ مُحَمَّدَ [بنَ إسْماعيلَ][5] عَنْ هذا الْحَديثِ فَقالَ: كِلاهُما عِنْدي صَحيحٌ عَنْ أبي إسْحاقَ، يَحْتَمِلُ أنْ يَكونَ عَنْهُما

---

(١) «الأصل» (٤٨/ب)، «ظ» (ج٥/٨/ب)، «أ» (٧١/ب)، «م» (٦٢/ب)، «ت» (٧٣/ب)، «ل» (١٠٧/أ)، «ط» (١٦/٣/ح ٦٢٠).

(٢) في «أ»، «ط»: درهماً.

(٣) هكذا في سائر النسخ.

(٤) في «أ»: دراهم، دون أل.

(٥) في «أ»: وسألت محمداً، وسقط ما بين المعقوفين.

جَميعاً[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على أبي إسحاق السبيعي، واختلف عليه على وجهين:

١ـ أبو إسحاق، عن عاصم بن ضَمْرة، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن الحارث بن عبد الله، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

الوجه الأول:

١ـ رواية أبي عوانة الوضاح اليشكري:

أخرجها البغوي (١٥٨٢) من طريق الترمذي به مثله.

والبزار (٦٧٩) عن ابن أبي الشوارب نحو شطره الثاني،

وأحمد (٧١١) عن سريج بن النعمان نحوه،

والدارمي (١٦٣٦) عن المعلى بن أسد نحوه،

وأبو داود (١٥٧٤)، وابن زنجويه (١٦٠٤، ١٨٧١) من طريق عمرو

---

(١) في «أ»: كلاهما عندي صحيح، يحتمل عن أبي إسحاق، ويحتمل أن يكون روي عنهما، وكأن الناسخ تنقل بصره، وفي «ط»: يحتمل أن يكون روي عنهما جميعاً، وما في الأصول أصح.

ابن عون نحوه،

وعبد الله بن أحمد في زوائد «المسند» (١٢٣٢) ـ ومن طريقه الضياء (٥١١) ـ عن العباس بن الوليد النَّرْسي نحوه،

والبزار (٦٧٩) عن محمد بن عبد الملك القرشي نحو شطره الثاني،

والطوسي (٥٧٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/١٣٤) من طريق مسدد بن مسرهد ولفظ الطوسي بمعنى شطره الثاني، ولفظ البيهقي نحوه،

والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/١١٧) من طريق سعيد بن منصور نحوه،

ثمانيتهم (ابن أبي الشوارب، وسريج، والمعلى، وعمرو، والعباس، ومحمد، ومسدد، وسعيد) عن أبي عوانة الوضاح اليشكري.

٢ـ رواية سليمان بن مهران الأعمش:

أخرجها أحمد (٩١٣) ـ ومن طريقه الضياء (٥١٢) ـ والبزار (٦٧٨)، والنسائي في «المجتبى» (٢٤٧٨)، وفي «السنن الكبرى» (٢٢٥٧)، والدارقطني في «السنن» (٢/١٢٦/ح٤)، وأبو محمد الحسن بن أحمد المخلدي في «الفوائد المنتخبة» (٢٥٦/أ) من طريق عبد الله بن نمير نحوه، ولفظ البزار نحو شطره الثاني، ولفظ النسائي في «المجتبى»، والمخلدي نحوه مختصراً، ولفظ أحمد والضياء أخصر منه،

وعبد الله بن أحمد في زوائد «المسند» (١٢٦٦، ١٢٦٨) من طريق أبي بكر ابن عياش الأسدي، وأبي عبيدة عبد الملك بن معن المسعودي أخصر منه،

والطحاوي في «شرح المعاني» (٢/٢٨) من طريق حفص بن غياث مختصراً،

أربعتهم (ابن نمير، وأبو بكر، وأبو عبيدة، وحفص) عن سليمان الأعمش،

٣- والحديث أخرجه النسائي في «المجتبى» (٢٤٧٧)، وفي «السنن الكبرى» (٢٢٥٦)، وابن خزيمة (٢٢٨٤)، والطوسي (٥٧٥) من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة، عن سفيان الثوري نحوه،

٤- وأبو عبيد في «الأموال» (١٣٥٧)، والطبري في «تهذيب الآثار - مسند عمر رضي الله عنه» (١٣٣٥) من طريق موسى بن عقبة نحوه،

٥- وأبو نعيم في «ذكر أخبار أصبهان» (٢/٢٦٣) من طريق عمار بن رُزَيْق مثل شطره الأول،

خمستهم (أبو عوانة، والأعمش، والثوري، وموسى، وعمار) عن أبي إسحاق به[1].

---

(١) وللحديث عن أبي إسحاق طرق أخرى، فأخرجه أبو الجهم العلاء بن موسى الباهلي في «جزء من حديثه» (١٣/ب) من طريق سوار بن مصعب الكوفي، وهو منكر الحديث=

الوجه الثاني:

١ـ رواية سفيان بن سعيد الثوري:

أخرجها عبد الله بن وهب في «الموطأ» (ل٤٦) ـ ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ١١٨) ـ وأحمد (١٠٩٧)، وابن ماجه (١٧٩٠) من طريق وكيع بن الجراح نحوه،

وأحمد (١٢٤٢)، وأبو بكر أحمد بن يوسف النصيبي في «فوائده» (ج١/ ١٠/ب) من طريق يزيد بن هارون نحوه،

وعبد بن حميد (٦٥) من طريق عبد الملك بن عمرو العقدي نحوه،

أربعتهم (ابن وهب، ووكيع، ويزيد، والعقدي) عن الثوري،

٢ـ رواية سفيان بن عيينة:

أخرجها أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم في «الخراج» (٧٧)، وابن وهب في «الموطأ» (ل٤٦) ـ ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ١١٨) ـ والحميدي (٥٤)، وأبو عبيد في «الأموال» (١٣٥٦)، وابن أبي شيبة في

=كما في «اللسان» (٣/ ١٢٨/ت ٤٤٨)، وأخرجه الطبري في «تهذيب الآثار ـ مسند عمر» ـ (١٣٣٤) من طريق المعلى بن هلال الطحان، وهو متفق على تكذيبه كما في «التقريب» (٦٨٠٧).

وتابع أبا إسحاق على هذا الوجه: الحسن بن عمارة، أخرجه عبد الرزاق (٦٨٧٩)، والحسن متروك كما سبق (ص ٥٠٣).

«المصنف» (٣/١٥٢)، وابن ماجه (١٨١٣)، وأبو يعلى (٢٩٩، ٥٨٠)، والطبري في «تهذيب الآثار ـ مسند عمر» (١٣٣٢)، والحسين بن إسماعيل المحاملي في «الأمالي» (٦٠/ب) ـ ومن طريقه الأبرقوهي في «معجم شيوخه» (٣/أ) ـ وأبو القاسم عبد الرحمن بن عمر الدمشقي «فوائده» (٢/ل٤٠٥) من طريق ابن عيينة نحو شطره الأول،

٣ـ والطيالسي (١٢٤)، وابن أبي خيثمة في «التاريخ» (ص/ل١٢٢)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٢/٢٨)، وأبو بكر أحمد بن يوسف النصيبي في «فوائده» (ج١/١٠/ب)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٦١) من طريق شريك بن عبد الله النخعي نحوه، ولفظ أبي نعيم نحو شطره الأول، وأحال الطحاوي باللفظ،

٤ـ وابن زنجويه في «الأموال» (١٨٧٠)، وابن أبي خيثمة في «التاريخ» (ص/ل١٢٢) من طريق إسرائيل بن يونس نحوه،

٥ـ وابن أبي خيثمة في «التاريخ» (ص/ل١٢٢) من طريق زهير بن معاوية نحو شطره الأول،

٦ـ والطبري في «تهذيب الآثار ـ مسند عمر» (١٣٣٣) من طريق عَنْبَسَة ابن سعيد الكوفي نحوه،

٧ـ والطحاوي في «شرح المعاني» (٢/٢٩) من طريق إبراهيم بن طهمان

وأحال على سابقه،

٨ـ والمحاملي في «الأمالي - رواية ابن مهدي» (٦١/أ) من طريق أبي بكر ابن عياش،

وأبو الشيخ الأصبهاني في «ذكر الأقران» (١٠/ب)، والدارقطني في «السنن» (٢/١٢٦/ح٤) من طريق عبد الله بن نمير،

كلاهما (أبوبكر، وابن نمير) عن سليمان الأعمش، ولفظ الدارقطني نحوه، والآخران نحو شطره الأول،

٩ـ والدارقطني في «السنن» (٢/٩٨/ح١٨)، والخطيب البغدادي في «التاريخ» (٧/١٤١) من طريق السيد بن عيسى الكوفي، ولفظ الأول نحوه، والثاني نحو شطره الأول،

١٠ـ والذهبي في «السير» (١٢/٤٧٤) من طريق خالد بن أبي خالد طهمان الكوفي نحو شطره الأول،

عشرتهم (الثوري، وابن عيينة، وشريك، وزهير، وإسرائيل، وعَنْبَسَة، وإبراهيم، والأعمش، والسيد، وخالد) عن أبي إسحاق به[1].

---

(١) وللحديث عن أبي إسحاق طرق أخرى لا تخلوا من قادح، فأخرجها ابن المظفر في «غرائب شعبة» (١٤٨) وفي سندها أبو قتادة عبد الله بن واقد متروك كما في «التقريب» (٣٦٨٧)، والخطيب في «التاريخ» (٧/٣٠٢) وفي سندها عمر بن قيس الملقب بسَنْدَل، وهو متروك كما في «التقريب» (٤٩٥٩). =

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على أبي إسحاق السبيعي، واختلف عليه على وجهين:

١ـ أبو إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن الحارث بن عبد الله الأعور، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

وأبو إسحاق هو: عمرو بن عبد الله السبيعي، أحد أئمة التابعين وحفاظهم، ذكرت في ترجمته خلاصة أسباب الكلام في روايته مع بيان الراجح في ذلك[1].

ورواه عنه على الوجه الأول:

١ـ أبو عوانة الوضاح اليشكري، ثقة فيما حدث به من كتابه، وربما غلط إن حدث من حفظه[2].

=وللحديث طريق آخر عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، أخرجه أبو محمد بن أبي نصر في «مسند علي» (ل١٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/١٨٦) من طريق مندل بن علي العَنَزي ـ وهو ضعيف كما سيأتي (ص ١٠٥٧) ـ عن سليمان بن فيروز الشيباني، عن زِرٍّ، عن علي رضي الله عنه.

(١) (ص ٣٣٣).

(٢) (ص ٢٣٤).

٢ـ سليمان بن مهران الأعمش، ثقة حافظ إلا أن حديثه عن أبي إسحاق فيه وهم واضطراب[١].

وقد اختلف على الأعمش في هذا الحديث، فرواه عنه على هذا الوجه:

١ـ عبد الله بن نمير، ثقة[٢].

٢ـ أبو بكر بن عياش، صدوق إن حدث من كتابه، وإن حدث من حفظه فضعيف[٣].

٣ـ أبو عبيدة عبد الملك بن معن المسعودي، وهو ثقة[٤].

٤ـ حفص بن غياث، ثقة ثبت إن حدث من كتابه قبل وبعد توليه القضاء، وأما تحديثه من حفظه ففيه تفصيل فما كان قبل ولايته القضاء ففيه وهم قليل، وأما بعد توليه القضاء ففيه وهم كثير[٥].

ورواه عن الأعمش على الوجه الثاني:

١ـ أبو بكر بن عياش، تقدم الكلام على حاله.

٢ـ عبد الله بن نمير، تقدم أنه ثقة.

---

(١) (ص ٣٠٦).

(٢) (ص ٦٠٠).

(٣) (ص ٦٥٧).

(٤) انظر: «التهذيب» (٦/٤٢٥/ت ٨٨٢)، «التقريب» (٤٢١٨).

(٥) (ص ١٦٦).

ويظهر لي أن كلا الوجهين محفوظ عن الأعمش لثقة رواته، وقد حفظ ابن نمير عنه كلا الوجهين.

٣- سفيان بن سعيد الثوري، إمام ثقة حجة بالإجماع[١].

وقد اختلف على الثوري في هذا الحديث، فرواه عنه على هذا الوجه:

١- حماد بن أسامة، ثقة[٢].

ورواه عن الثوري على الوجه الثاني:

١- عبد الله بن وهب، ثقة حافظ[٣].

٢- وكيع بن الجراح، ثقة حافظ[٤].

٣- يزيد بن هارون، ثقة ثبت[٥].

٤- عبد الملك بن عمرو العقدي، ثقة[٦].

ويظهر لي أن كلا الوجهين محفوظ عن الثوري لثقة رواتهما.

---

(١) (ص ٢١٨).

(٢) (ص ٦٠٠).

(٣) (ص ٢٥٦).

(٤) (ص ٢٨١).

(٥) (ص ٥٤٤).

(٦) (ص ٥٤٦).

٤ـ موسى بن عقبة المدني، ثقة[١].

٥ـ عمار بن رُزَيْق الضبي التميمي، أبو الأحوص الكوفي، وهو ثقة عند الجمهور، وقول أبي حاتم: «لا بأس به»، ونحوه قول النسائي فلعله من تشددهما[٢].

ورواه عنه على الوجه الثاني:

١ـ سفيان الثوري، تقدم في دراسة الوجه الأول أن هذا الوجه محفوظ عنه.

٢ـ سفيان بن عيينة، ثقة حافظ، وذكرت فيما تقدم أن سماعه من أبي إسحاق كان بعد الاختلاط، وربما خلا به، وفي حديثه عن الكوفيين غلط كثير لعله بسبب تحمله صغيراً قبل انتقاله من الكوفة[٣].

٣ـ شريك بن عبد الله النخعي، تقدم أن حديثه قبل ولايته القضاء وخاصة إذا كان من رواية من سميت في ترجمته، أو كان السماع من كتابه فهو حسنٌ إن شاء الله، وأما بعد ولايته القضاء فحديثه ضعيفٌ لسوء حفظه وهو صالح للمتابعة وربما دلس، وينبغي الاحتراز مما ينفرد به من الألفاظ، وفيه تشيع يسير[٤].

---

(١) (ص ٨٢٢).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (٢١/١٨٩/ت ٤١٥٩)، «التهذيب» (٧/٤٠٠/ت ٦٤٧).

(٣) (ص ٨٣٤).

(٤) (ص ٢٣٦).

٤ـ زهير بن معاوية الكوفي، ثقة ثبت إلا أن سماعه من أبي إسحاق بأخرة، وذكرت أن غاية ما في هذا الاحتراز من أفراد مثله عن أبي إسحاق لا أن ترد مروياته[١].

٥ـ إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، ثقة قديم السماع من جَدِّه[٢].

٦ـ عَنْبَسَة بن سعيد بن الضرير الأسدي، أبو بكر الكوفي، ثقة ربما أخطأ[٣].

٧ـ إبراهيم بن طهمان، ثقة يغرب[٤].

٨ـ سليمان بن مهران الأعمش، تقدم في دراسة الوجه الأول أن هذا الوجه محفوظ عنه.

٩ـ السّيد بن عيسى الكوفي، سكت عنه ابن أبي حاتم[٥]، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الأزدي: «ليس بذاك»، فالرجل فيه ضعف[٦].

---

(١) (ص ٨٣٥).

(٢) (ص ٥٠٢).

(٣) انظر: «المعرفة» (٣/٨٣، ١٣٣)، «الثقات» للعجلي (٢/١٩٤/ت ١٤٤٣)، «تهذيب الكمال» (٢٢/٤٠٦/ت ٤٥٣٠)، «التهذيب» (٨/١٥٥/ت ٢٧٨)، «التقريب» (٥٢٠٠).

(٤) (ص ٧٠٨).

(٥) «الجرح والتعديل» (٤/٣٢٤/ت ١٤١٩).

(٦) انظر: «اللسان» (٣/١٣١/ت ٤٥٧).

١٠- خالد بن أبي خالد طهمان السلولي، أبو العلاء الخفاف الكوفي، صدوق اختلط قبل وفاته بعشر سنين، فكان يقرأ كل شيئ أُتي به فتضعيف بعض أهل العلم له محمول على هذا، إلا أن حديثه لم يبلغ حد النكارة، فهو على هذا صالح للمتابعة، وفيه تشيع[1].

فهذا الحديث مداره على أبي إسحاق السبيعي، واختلف عليه على وجهين:

١- فرواه أبو عوانة، والأعمش، والثوري، وموسى بن عقبة، وعمار ابن رُزَيْق، عنه، عن عاصم بن ضَمْرَةَ، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

٢- ورواه الثوري، وابن عيينة، وشريك، وزهير، وإسرائيل، وعَنْبَسَة، والأعمش، وخالد بن طهمان، وغيرهم، عنه، عن الحارث بن عبد الله الأعور، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

فالترمذي رحمه الله لم يرجح بعبارة صريحة في الاختلاف غيرَ أنه نقل قول شيخَه البخاريَّ رحمه الله بأن كلا الوجهين صحيح محفوظ عن أبي إسحاق السبيعي رحمه الله، فيحتمل أن الترمذيَّ قانعٌ بقول شيخه، ويحتمل أنه ما ظهر

---

(١) انظر: «الكامل» (٣/١٩)، «تهذيب الكمال» (٨/٩٤/ت ١٦٢٢)، «التهذيب» (٣/٩٨/ت ١٨٤).

له في الاختلاف شيء، فلستُ أرى من الجيد نسبةَ قولٍ للترمذي هنا مع هذا الاحتمال والله أعلم.

وذهب الدارقطني رحمه الله إلى ترجيح الوجهين فقال: «ويشبه أن يكون القولان صحيحين»(١).

والذي ذهب إليه الإمامان رحمهما الله ظاهر لما يلي:

١ـ حفظ بعض أصحاب أبي إسحاق رحمه الله الحديث بالوجهين جميعاً، وتقدم هذا من رواية الثوري، وزهير، والأعمش.

٢ـ يحتمل لأبي إسحاق رحمه الله مع سعة الرواية حمل الحديث من الوجهين.

والحديث على الوجه الأول فيه: عاصم بن ضمرة، وهو صدوق(٢)، فهو حسن من هذا الوجه.

وأما على الوجه الثاني ففي إسناده الحارث الأعور، وهو ضعيف عند الجمهور(٣)، ولم يسمع منه أبو إسحاق إلا أربعة أحاديث والباقي كتاب؛ قاله أبو إسحاق نفسه(٤)، ولم أقف على سماعٍ لأبي إسحاق من الحارث،

---

(١) «العلل» (٣/١٥٩).

(٢) «تهذيب الكمال» (١٣/٤٩٦/ت ٣٠١٢).

(٣) السابق (٥/٢٤٤/ت ١٠٢٥).

(٤) السابق (٢٢/١١١).

فالظاهر أنه أخذه من كتاب الحارث.

وللحديث شواهد، فأما شطره الأول فشاهده ما أخرجه البخاري (١٤٦٣) من حديث أبي هريرة ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: (ليس على المسلم في فرسه وغلامه صدقة).

وأما شطره الثاني فشاهده ما أخرجه البخاري أيضاً (١٤٥٤) من حديث أبي بكر الصديق ﵁ الحديث بطوله في ذكر فرائض الصدقة وفيه: (وفي الرقة ربع العشر، فإن لم تكن إلا تسعين ومئة فليس فيها شيءٌ إلا أن يشاء ربها).

وعليه فالحديث صحيح بشواهده[1].

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح لشواهده.

* * *

(١) وحديث علي ﵁ في زكاة النقد من الذهب فيه اختلاف آخر في وقفه ورفعه كما فصله الدارقطني في «العلل» (٤/٧٣/س ٤٣٨)، وقد درسته في رسالتي: «أحاديث أبي إسحاق السبيعي التي ذكر الدارقطني فيها اختلافاً» (ح٤٢).

بابُ ما جاءَ في زَكاةِ الإبِلِ وَالْغَنَمِ(١)

٥٧ـ حَدَّثَنا زيادُ بنُ أيُّوبَ البَغْدادِيُّ، وَإبْراهيمُ بنُ عَبْدِ اللَّهِ الْهَرَوِيُّ، ومُحَمَّدُ بنُ كامِلٍ الْمَرْوَزِيُّ ـ المَعْنى واحِدٌ ـ قالوا: حَدَّثَنا [عَبَّادُ](٢) بنُ الْعَوَّامِ، عَنْ سُفْيانَ بن حُسَيْنٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سالِمٍ، عَنْ أبيهِ: أنَّ رَسولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ كِتابَ الصَّدَقَةِ فَلَمْ يُخْرِجْهُ إلى عُمَّالِهِ حَتَّى قُبِضَ، فَقَرَنَهُ بسَيْفِهِ، فَلَمَّا قُبِضَ عَمِلَ بِهِ أبو بَكْرٍ(٣) حَتَّى قُبِضَ، وَعُمَرُ حَتَّى قُبِضَ، وَكانَ(٤) فيهِ: في خَمْسٍ مِنَ الإبِلِ شَاةٌ، وَفي عَشْرٍ(٥) شاتان، وَفي خَمْسَ عَشْرَةَ(٦) ثَلاثُ شياهٍ، وَفي عِشْرينَ أرْبَعُ شياهٍ، وَفي خَمْسٍ وَعِشْرينَ بِنْتُ مَخاضٍ إلى خَمْسٍ وَثَلاثينَ، فَإذا زادَتْ فَفيها بِنْتُ لَبونٍ إلى خَمْسٍ(٧) وَأرْبَعينَ، فَإذا زادَتْ

(١) «الأصل» (٤٨/ب)، «ظ» (ج٥/٨/ب)، «أ» (٧١/ب)، «م» (٦٢/ب)، «ت» (٧٣/ب)، «ل» (١٠٧/ب)، «ط» (٣/١٧/ح ٦٢١).

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: «ط».

(٣) في «أ»: أبي بكر، وهو لحن.

(٤) في «أ»: فكان.

(٥) في «أ»، «ل»: عشرة وهو لحن.

(٦) في «ت»: خمس عشر، وهو لحن.

(٧) في «أ»: خمسة، وهو لحن كسابقه.

فَفيها حِقَّةٌ إلى ستِّينَ، فإذا زادَتْ[1] فَجَذَعَةٌ إلى خَمْسٍ[2] وَسَبْعِينَ، فإذا زادَتْ فَفيها بِنْتا لَبونٍ إلى تِسْعينَ، فإذا زادَتْ فَفيها حِقَّتانِ إلى عِشْرينَ وَمِئَةٍ، فإذا زادَتْ على عِشْرينَ وَمِئَةٍ فَفي كُلِّ خَمْسينَ حِقَّةٌ، وَفي كُلِّ أَرْبَعينَ بِنْتُ لَبونٍ، وَفي الشِّياهِ[3] في كُلِّ أَرْبَعينَ شاةً شاةٌ إلى عِشْرينَ وَمِئَةٍ، فإذا زادَتْ فَشاتانِ إلى مِئَتَيْنِ، فإذا زادَتْ فَثَلاثُ شِياهٍ إلى ثَلاثِ مِئَةِ شاةٍ، فإذا زادَتْ على ثَلاثِ مِئَةِ شاةٍ فَفي كُلِّ مِئَةِ شاةٍ شاةٌ، ثُمَّ لَيْسَ فيها شَيْءٌ حَتَّى تَبْلُغَ [أَرْبَعَ][4] مِئَةٍ، وَلا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ، وَلا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ مَخافَةَ الصَّدَقَةِ، وَما كانَ مِنْ خَليطَيْنِ فَإِنَّهُما يَتَراجَعانِ بِالسَّوِيَّةِ، وَلا يُؤْخَذُ في الصَّدَقَةِ هَرِمَةٌ[5]، وَلا ذاتُ عَيْبٍ).

قالَ أَبو عيسى: حَديثُ ابْنِ عُمَرَ حَديثٌ حَسَنٌ.... وَقَدْ رَوى يونُسُ بْنُ يَزيدَ وَغَيْرُ واحِدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سالِمٍ هذا[6] الحَديثَ

---

(١) بعدها في «ظ»: ففيها، ووضع فوقها علامة التضبيب.

(٢) في «أ»: خمسة، وهو لحن كسابقه.

(٣) في «ظ»: الشاة، وفي «أ»، «م»، «ت»: الشاء، وأشار ناسخ «ل» إلى نسخة فيها مثل: «ظ».

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: «أ»، «ت».

(٥) هكذا ضبطت بالوجهين في: «ظ»، «م» بكسر الراء وإسكانها.

(٦) في «ط»: بهذا.

وَلَمْ يَرْفَعوهُ[1] ، وإنَّما رَفَعَهُ سُفْيانُ بنُ حُسَيْنٍ.

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عليه على وجهين :

١ـ الزهري ، عن سالم بن عبد الله بن عمر ، عن أبيه ﵄ .

٢ـ الزهري ، عن سالم بن عبد الله ﵀ مرسلاً .

الوجه الأول:

١ـ رواية سفيان بن حسين الواسطي :

أخرجها الآجري في كتاب «الأربعين» (٢٦) ـ ومن طريقه ابن حجر في «تغليق التعليق» (١٤/٣) ـ عن أبي بكر بن أبي داود ، عن زياد بن أيوب مثله ، ولفظ ابن حجر نحوه ،

وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢١/٣) ،

وأحمد (٤٦٣٢) ،

---

(١) قال ابن حجر في «التغليق» (١٦/٣) : «وقول الترمذي : لم يرفعوه ، إنما مراده لم يرفعوا إسناده إلى منتهاه ، وكان ينبغي أن يعبر باصطلاح القوم ، بأن يقول : فأرسلوه ، أو لم يسندوه» ، فعليه فالخلاف في وصل الحديث وإرساله ، لا في رفعه ووقفه ، وسبق التنبيه على قضية المصطلحات في استعمال الأئمة في المقدمة (ص ١٢٢).

وابن زنجويه في «الأموال» (١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥١٩) من طريق يحيى بن يحيى النيسابوري،

وأبو داود (١٥٦٨)، والحاكم (١/٣٩٢) ـ وعنه البيهقي في «السنن» (٤/٨٨) ـ من طريق عبد الله بن محمد النُّفَيْلِيِّ،

والدارمي (١٦٢٧، ١٦٣٣) ـ ومن طريقه ابن حجر في «التغليق» (٣/١٥) ـ عن الحكم بن المبارك،

وابن أبي خيثمة في «التاريخ» (ص/ل١٢٤)، وأبو يعلى (٥٤٧١) ـ ومن طريقه ابن حجر في «التغليق» (٣/١٥) ـ عن أبي خيثمة زهير بن حرب،

وأبو يعلى (٥٤٧٠) ـ ومن طريقه ابن حجر في «التغليق» (٣/١٤) ـ عن مجاهد بن موسى الختلي،

والدولابي (٢/٢٣) من طريق عبد الله بن صدقة الأنصاري،

والطوسي (٥٧٦) عن يعقوب بن إبراهيم الدورقي، وحميد بن الربيع اللَّخْمي،

عشرتهم (ابن أبي شيبة، وأحمد، ويحيى، والنُّفَيْلِيُّ، والحكم، وأبو خيثمة، ومجاهد، وعبد الله، والدورقي، واللَّخْمي) عن عباد بن العوام نحوه، ولفظ أحمد، وابن زنجويه في الموضع الأخير، والدولابي مختصر، وأحال ابن زنجويه في الموضع الثاني، والرابع، وأبو يعلى في رواية زهير

باللفظ، ولم يسق ابن حجر لفظ الحكم،

وأحمد (٤٦٣٤)، وأبو داود (١٥٦٨) ـ ومن طريقه البيهقي في «السنن» (٨٨/٤) ـ من طريق محمد بن يزيد الواسطي نحوه،

وأحمد كما في «أطراف المسند» (٤١٧٦)، والروياني (١٤٠٦) من طريق يزيد بن هارون نحوه،

والدارمي (١٦٢٧، ١٦٣٣، ١٦٣٤) ـ ومن طريقه ابن حجر في «التغليق» (١٦/٣) ـ وابن خزيمة (٢٢٦٧) من طريق إبراهيم بن صدقة مختصراً، ولم يسق ابن خزيمة اللفظ،

والدارمي (١٦٣٤) ـ ومن طريقه ابن حجر في «التغليق» (١٦/٣) ـ عن أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الفزاري ولم يسق لفظ،

خمستهم (عباد، ومحمد، ويزيد، وإبراهيم، والفزاري) عن سفيان بن حسين،

٢ـ وأبو عبيد في «الأموال» (٩٣٧)، وابن عدي (٤١٥/٣)، والبيهقي (٨٨/٤) من طريق سليمان بن كثير أخصر منه، ولم يسق الأولان اللفظ[1]،

---

(١) ذهب ابن حجر في «التغليق» (١٧/٣، ١٨) إلى أن سليمان بن كثير وافق يونس بن يزيد ـ كما سيأتي في الوجه الثاني ـ ولم يتابع سفيان بن حسين، ونقل رواية سليمان من كتاب الزكاة للقاضي يوسف بن يعقوب، ووهم في نقله فالحديث أسنده البيهقي من طريق=

كلاهما (سفيان، وسليمان) عن الزهري به.

الوجه الثاني:

١ـ رواية يونس بن يزيد الأَيْلِيِّ:

أخرجها ابن وهب في «الموطأ» (ل٤٤)،

وأبو عبيد في «الأموال» (٩٣٥، ١٠٣٥) من طريق أبي الأسود النَّضْرِ ابن عبد الجبار، عن ابن لهيعة ولم يصرح بالسماع،

وأبو عبيد في «الأموال» (٩٣٦، ١٠٣٦)، وابن زنجويه (١٣٩٠، ١٤٠٣)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢٠/١٣٩) من طريق الليث بن سعد،

وابن زنجويه (١٣٩١، ١٥٠٢)، وأبو داود (١٥٧٣)، والحاكم (١/٣٩٣)، وابن حجر في «التغليق» (٣/١٧) من طريق عبد الله بن المبارك،

أربعتهم (يونس، وابن لهيعة، والليث، وابن المبارك) عن يونس بن يزيد الأَيْلِيِّ، عن الزهري به نحوه، وعند ابن زنجويه، وأبي داود في رواية ابن المبارك زيادة، ولفظ ابن لهيعة، وابن زنجويه عن الليث أخصر منه،

=يوسف القاضي وروايته توافق رواية سفيان بن حسين، وكذلك ذكر ابن عدي أن سليمان تابع سفيان بن حسين، وانظر «مهذب السنن» للذهبي (٤/١٤)، ثم كأن ابن حجر رجع عن هذا في «التلخيص» (٢/١٥٩) فسلم بقول البيهقي.

وأحال ابن وهب، وأبو عبيد بلفظ الليث، ولم يسق ابن حجر لفظ ابن المبارك.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على الزهري، واختلف عليه على وجهين:

١ـ الزهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه ﵄.

٢ـ الزهري، عن سالم بن عبد الله ﵀ مرسلاً.

والزهري هو: محمد بن مسلم، إمام حجة باتفاق[١].

ورواه عنه على الوجه الأول:

١ـ سفيان بن حسين الواسطي، صدوق، ضعيف في الزهري[٢].

٢ـ سليمان بن كثير العبدي، صدوق يعتبر به عن الزهري[٣].

ورواه عنه على الوجه الثاني:

ـ يونس بن يزيد الأَيْلِيُّ، تقدم أن الراجح في حاله التفصيل: فما حدث به من كتابه، أو كان الراوي عنه ابن المبارك فهو ثقة، وما حدث به من حفظه، أو حدث عن غير الزهري، أو انفرد عنه بشيء فليس بالقوي[٤].

---

(١) (ص ٣٦٤).

(٢) (ص ٤٤٥).

(٣) (ص ٣٧٢).

(٤) (ص ٤٤٦).

فهذا الحديث مداره على الزهري، واختلف عليه على وجهين:

١- فرواه سفيان بن حسين، وسليمان بن كثير، عنه، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه رضي الله عنه.

٢- ورواه يونس بن يزيد الأَيْلِيُّ، عنه، عن سالم بن عبد الله رحمه الله مرسلاً.

ولم يرجح الترمذي رحمه الله بين هذين الوجهين لكنه حسن المرفوع وأشار إلى انفراد راويه سفيان بن حسين برفعه في مقابل قول يونس وغيره الذين لم يرفعوه، وقد سبق بيان مقصوده بالرفع، وليس بخافٍ مراده بالحَسَن، وانفراد سفيان بن حسين غير مُسلم للترمذي فقد تابعه سليمان بن كثيرٍ كما مرَّ، ثمّ الظاهر لي أنه وصل الحديث ليس بالقوي عند الترمذي.

وذهب يحيى بن معين إلى أن الحديث مرسل فقال: «هذا حديث مرسل، إنما يرويه يونس وغيره، عن رجل من ولد عبد الله بن عمر، ليس هو سالماً، إنما رواه مرسلاً»[1].

وأما الوجه الأول فصححه ابن خزيمة، وقال البخاري: «أرجوا أن يكون محفوظاً»[2]، وكأن البخاري في نفسه من اتصال الحديث شيءٌ، فإنه

---

(١) تاريخ الدوري (٤/٤٠٧)، لكني لم أقف على الحديث من طريق أحدٍ من ولد ابن عمر غيرِ مسمى، بل الذي تقدم كله من طريق سالم مرسلاً.

(٢) «السنن الكبرى» للبيهقي (٤/٨٨).

علقه في الصحيح بصيغة التمريض فقال: «باب لا يجمع بين متفرق، ولا يفرق بين مجتمع، ويُذكر عن سالم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ مثله»(١)، وأشار ابن حجر إلى أن سبب عدم جزم البخاري به هو الاختلاف الحاصل فيه على الزهري.

واستشهد الحاكم بحديث سفيان، وذكر أن طريق يونس الأَيْلِيِّ شاهد له وإن كان مرسلاً(٢).

والأقرب عندي أن المرسل أرجح عن الزهري، لأن يونس الأَيْلِيَّ أثبت فيه من سفيان بن حسين، وسليمان بن كثير، على أني لا أدفع الطريق الموصول فيُشبه أن يكون محفوظاً عن الزهري، فإن في رواية يونس الأَيْلِيِّ، عن الزهري قال: «فأقرأنيها سالم فوعيتها..»، ولا يظهر أن سالماً أخذ هذا الكتاب إلا من أبيه رضي الله عنه، يدل لذلك ما يلي:

١ـ أن الطريق الموصولة لها أصل صحيح من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، أخرجه أبو عبيد في «الأموال» (٩٤١)، وابن زنجويه (١٣٩٧)، والخطيب في «المؤتنف» (ج٢١/٦/أ) كلهم من طريق ليث بن سعد قال: «هذا كتاب الصدقة.. وأخبرني نافع أن هذه نسخة كتاب عمر بن الخطاب، وكانت

---

(١) «الفتح» (٣/٣١٤).

(٢) «المستدرك» (١/٣٩٣).

مقرونة مع وصيته، وأخبرني نافع أنه عرضها على عبد الله بن عمر مرات»[1]، وهذا إسناد صحيح، فإذا كان نافع رَحِمَهُ اللَّهُ عرض هذا على ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرات فما بالك بابنه سالم رَحِمَهُ اللَّهُ.

٢- أن هذا الكتاب كان محفوظاً عند آل عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ففي رواية الليث، عن يونس، عن الزهري: أن عمر بن عبد العزيز انتسخ كتاب عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من سالم، وعبد الله ابني عبد الله بن عمر بن الخطاب، فأرسل به إلى عماله فأمرهم بأخذ الصدقات على ما فيه من الفرائض.

فلو ذهب بعد هذا قائلٌ إلى أن حديث سفيان بن حسين، وسليمان بن كثير، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ محفوظ لم أَرَ بقوله بأساً.

وللحديث الموصول شاهد أخرجه البخاري (١٤٥٤) من حديث أنس ابن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين، فساق الحديث بطوله، وهما سواءٌ في فرائض الصدقة في الإبل، والغنم.

الحكم على الحديث:

حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الراجح فيه عن الزهري الإرسال، وتحسين الموصول له وجه قوي، وله شاهد من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الصحيح.

---

(١) وللحديث عن نافع طرق أخرى تركتها اختصاراً.

بابُ ما جاءَ في زَكاةِ الْبَقَرِ[1]

٥٨ـ حَدَّثَنا مَحْمودُ بنُ غَيْلانَ، حَدَّثَنا عَبْدُ الرَّزّاقِ، أَخْبَرَنا سُفْيانُ، عَنِ الأعْمَشِ، عَنْ أبي وائِلٍ، عَنْ مَسْروقٍ، عَنْ مُعاذِ بنِ جَبَلَ قالَ: بَعَثَني النَّبيُّ [ﷺ][2] إلى الْيَمَنِ فَأَمَرَني[3] أَنْ آخُذَ[4] مِنْ كُلِّ ثَلاثينَ بَقَرَةً تَبيعاً[5] أَوْ تَبيعَةً، وَمِنْ كُلِّ أرْبَعينَ مُسِنَّةً، وَمِنْ كُلِّ حالِمٍ ديناراً أَوْ عِدْلَهُ مُعافِرَ.

قالَ أبو عيسى: هذا حَديثٌ حَسَنٌ، وَرَوى بَعْضُهُمْ هذا الحَديثَ عَنْ سُفْيانَ، عَنِ الأعْمَشِ، عَنْ أبي وائِلٍ، عَنْ مَسْروقٍ[6]: أَنَّ النَّبيَّ [ﷺ][7]

---

(١) «الأصل» (٤٩/أ)، «ظ» (ج٥/٩/أ)، «أ» (٧٢/أ)، «م» (٦٣/أ)، «ت» (٧٤/أ)، «ل» (١٠٨/أ)، «ط» (٣/٢٠/ح ٦٢٣).

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: «ت» ، «ل».

(٣) في «أ»: فأمره.

(٤) في «أ»: يأخذ.

(٥) في «أ»: تبيع.

(٦) انتقل نظر الناسخ في «ت» فأعاد لفظ الحديث مرة أخرى.

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من: «ت» ، «ل».

بَعَثَ مُعاذاً إلى اليَمَنِ فَأمَرَهُ أنْ يَأخُذَ[1]، وَهذا أصَحُّ.

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على سفيان الثوري، واختلف عليه على وجهين:

١ـ سفيان، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن مسروق، عن معاذ رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه إلى اليمن.

٢ـ سفيان، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن مسروق: أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذاً رضي الله عنه مرسلاً.

الوجه الأول:

١ـ رواية عبد الرزاق بن همام:

أخرجها أحمد (٢٢٠٦٦) مثله،

وابن الجارود (٣٤٣) عن أحمد بن يوسف الأزدي نحوه،

وأبو بكر محمد بن زياد النيسابوري في كتاب «الزيادات» (١٤٣/ب) ـ وعنه الدارقطني في «السنن» (٢/١٠٢/ح ٢٩)، ومن طريق الدارقطني أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤/٩٨) ـ عن أبي الأزهر أحمد بن

(١) هكذا في كل النسخ ذكر الترمذي رحمه الله طرف الحديث فقط.

الأزهر، والحسن بن يحيى مثله، ولفظ البيهقي نحوه،

وأخرجها الطبراني (٢٠/١٢٨/ح٢٦٠) عن إسحاق بن إبراهيم الدبري،

ستتهم (محمود، وأحمد، وابن يوسف، وأبو الأزهر، والحسن، وإسحاق) عن عبد الرزاق وهو في «المصنف» (٦٨٤١) مثله،

٢ـ والحديث أخرجه أبو داود (١٥٧٨) من طريق زيد بن أبي الزرقاء وأحال على سابقه،

٣ـ والبزار (٢٦٥٤) من طريق محمد بن يوسف الفريابي نحوه،

٤ـ وابن الجارود (٣٤٣) من طريق قبيصة بن عقبة نحوه،

٥ـ وابن خزيمة (٢٢٦٨) ـ ومن طريقه الجورقاني في «الأباطيل» (٤٥٤) من طريق إسحاق بن يوسف الأزرق نحوه،

٦ـ والطوسي (٥٧٨) من طريق عبد الله بن الوليد العدني مثله،

٧ـ وأبو بكر محمد بن إبراهيم الشافعي في «الغيلانيات» (٨٨٥) من طريق أبي حذيفة موسى بن مسعود النهدي مثله،

سبعتهم (عبد الرزاق، وزيد، والفريابي، وقبيصة، وإسحاق، وعبد الله، وموسى) عن سفيان بن سعيد الثوري،

وعبد الرزاق (٦٨٤١) ـ ومن طريقه ابن زياد في كتاب «الزيادات»

(١٤٣/ب) ـ وعنه الدارقطني في «السنن» (٢/١٠٢/ح٢٩)، ومن طريق عبد الرزاق: الطبراني (٢٠/١٢٨/ح٢٦٠)، والدارقطني في «السنن» (٢/١٠٢/ح ٣٠) ومن طريق الدارقطني: البيهقي في «السنن الكبرى» (٤/٩٨) ـ عن معمر بن راشد مثله،

وابن ماجه (١٨٠٣)، وابن حبان (٤٨٨٦)، والطبراني (٢٠/١٢٩/ ح٢٦١) من طريق يحيى بن عيسى الرملي نحوه، ولفظ ابن ماجه أخصر منه،

والنسائي في «المجتبى» (٢٤٥٠)، وفي «السنن الكبرى» (٢٢٣١) من طريق مُفَضَّل بن مُهَلْهَل نحوه،

والمطرز في «فوائده» (٢٦)، وابن خزيمة (٢٢٦٨) من طريق عبد الرحمن ابن مَغْراء نحوه،

والحاكم (١/٣٩٨) ـ وعنه البيهقي في «السنن» (٩/١٩٣)، وفي «المعرفة» (٧٩٤٦)، والحازمي في «الاعتبار» (٢٠٣) ـ من طريق أحمد بن عبد الجبار العطاردي، عن أبي معاوية،

ستتهم (سفيان، ومعمر، ويحيى، ومفضل، وعبد الرحمن، وأبو معاوية) عن سليمان بن مهران الأعمش،

ويحيى بن آدم في «كتاب الخراج» (٢٢٨) ـ ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٩/١٨٧) ـ أخصر منه،

والدارمي (١٦٣١ ، ١٦٣٢) عن عاصم بن يوسف اليربوعي ، وأحمد ابن عبد الله بن يونس اليربوعي أخصر منه ،

والشاشي (١٣٥١)، والطبراني (٢٠/١٢٩/ح٢٦٢) من طريق محمد ابن سعيد بن الأصبهاني نحوه وفيه زيادة ،

أربعتهم (يحيى ، وعاصم ، وأحمد ، ومحمد) عن أبي بكر بن عياش ، عن عاصم بن أبي النجود[1].

كلاهما (الأعمش ، وعاصم) عن أبي وائل شقيق بن سلمة.

وأبو داود (١٥٧٧) ـ ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤/٩٨ ، ٩/١٩٣) ـ وابن خزيمة (٢٢٦٨)، والمطرز في «فوائده» (٢٧)، والدارقطني في «سننه» (٢/١٠٢/ح٣١) من طريق أبي موسى محمد بن المثنى ،

وأبو داود (١٥٧٧) ـ ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤/٩٨ ، ٩/١٩٣) ـ والطبراني في «الكبير» (٢٠/١٢٩/ح٢٦٣) من طريق عثمان بن أبي شيبة ،

---

(١) ورواه أحمد (٢٢٠٩٠) عن سليمان بن داود الهاشمي ، عن أبي بكر بن عياش ، وفي (٢٢١٨٢) عن حسين بن محمد المروذي ، عن شريك ، كلاهما (أبوبكر ، وشريك) عن عاصم ، عن أبي وائل ، عن معاذ رضي الله عنه ، فسقط ذكر مسروق من الإسناد ، قال الدارقطني في «العلل» (٦/٦٧): «وقول من ذكر مسروقاً أصح».

وأبو داود (١٥٧٧) ـ ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٩٨/٤، ١٩٣/٩) ـ عن عبد الله بن محمد النُّفَيْلِيِّ،

والنسائي في «المجتبى» (٢٤٥٢)، وفي «السنن الكبرى» (٢٢٣٢) عن أحمد بن حرب،

والمطرز في «فوائده» (٢٧) عن يوسف بن موسى القطان،

خمستهم (أبو موسى، وعثمان، والنُّفَيْلِيُّ، وأحمد، ويوسف) عن أبي معاوية محمد بن خازم نحوه، وأحال أبو داود، والمطرز باللفظ،

وابن خزيمة (٢٢٦٨)، والمطرز (٢٦)، والطبراني (٢٦٤) من طريق عبد الرحمن بن مَغْراء نحوه،

كلاهما (أبو معاوية، وعبد الرحمن) عن الأعمش، عن إبراهيم بن يزيد النخعي،

كلاهما (أبو وائل، وإبراهيم) عن مسروق[1]،

وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢٧/٣) عن وكيع مثله،

وأبو داود (١٥٧٦) ـ ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٩٨/٤، ١٩٣/٩) ـ عن عبد الله بن محمد النُّفَيْلِيِّ، عن أبي معاوية،

(١) وله عن مسروق طريق ثالث عند الطبراني في «الكبير» (١٣٠/٢٠/ح٢٦٥) وفي سنده ابن أبي ليلى، وهو ضعيف كما تقدم (ص ٤١٠).

والنسائي في «المجتبى» (٢٤٥٣) وفي «السنن الكبرى» (٢٢٣٣) من طريق محمد بن إسحاق،

ثلاثتهم (وكيع، وأبو معاوية، وابن إسحاق) عن الأعمش، عن أبي وائل،

كلاهما (مسروق، وأبو وائل) عن معاذ بن جبل رضي الله عنه.

الوجه الثاني:

لم أجد من أسند هذا الحديث عن الثوري على هذا الوجه كما علقه الترمذي رحمه الله.

وأخرجه الطيالسي (٥٦٧)، والشاشي (١٣٤٨)، وعبد الخلاق الهروي في «جزء من حديثه» (٧٥/ب) من طرق عن شعبة بن الحجاج نحوه، وأحال الطيالسي باللفظ،

وأبو عبيد في «الأموال» (٦٤، ٩٩٣) - ومن طريقه الشاشي (١٣٥٠) - عن مروان بن معاوية الفزاري أخصر منه،

وابن زنجويه (١٠٥، ١٤٥٤)، والنسائي في «المجتبى» (٢٤٥١)، وفي «السنن الكبرى» (٢٢٣١)، والقاسم بن زكريا المطرز في «فوائده» (٢٨)، وابن زياد في كتاب «الزيادات» (١٤٣/ب)، والشاشي (١٣٤٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩٨/٤، ١٩٣/٩) من طريق يعلى بن عبيد نحوه،

وأحال المطرز باللفظ،

والشاشي (١٣٥٢، ١٣٥٣) من طريق أبي عوانة الوضاح اليشكري، وجرير بن عبد الحميد الضبي،

خمستهم (شعبة، ومروان، ويعلى، وأبو عوانة، وجرير) عن الأعمش، عن أبي وائل شقيق بن سلمة،

وأبو يوسف في «كتاب الخراج» (٧٧)،

وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/١٢٦) عن أبي معاوية،

كلاهما (أبو يوسف، وأبو معاوية) عن الأعمش، عن إبراهيم النخعي،

كلاهما (أبو وائل، وإبراهيم) عن مسروق،

ومالك (١/٢٥٩/ح٢٤) - ومن طريقه الشافعي في «المسند» (٦٤٨) - وعبد الرزاق (٦٨٥٦)، والغافقي في «مسند الموطأ» (ل٦٥/أ)، وابن زنجويه في «الأموال» (١٤٦٣)، والمحاملي في «الأمالي - رواية ابن مهدي» (ل٦٥/أ) من طريق طاووس بن كيسان[1] أخصر منه،

---

(١) ورواه الحسن بن عمارة، عن الحكم بن عتيبة، عن طاووس، عن ابن عباس رضي الله عنهما، أخرجه البزار (ل٢٧٣)، وأبو عمرو عثمان بن السماك في «حديثه» (ج٤/٦٢/ب) من طريق الحسن به، والحسن متروك كما سبق (ص ٥٠٣) فهذا الحديث منكر، والمعروف من حديث طاووس مرسلاً.

وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢٧/٣) عن وكيع مثله،

وابن زنجويه (١٠٥، ١٤٥٤)، والنسائي في «المجتبى» (٢٤٥١)، وفي «الكبرى» (٢٢٣١)، والمطرز في «فوائده» (٢٨)، وابن زياد في «كتاب الزيادات» (١٤٣/ب)، والشاشي (١٣٤٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٩٣/٩) من طريق يعلى بن عبيد نحوه، وأحال المطرز باللفظ،

كلاهما (وكيع، ويعلى) عن الأعمش، عن إبراهيم بن يزيد النخعي،

ثلاثتهم (مسروق، وطاووس، وإبراهيم) قالوا: أن معاذاً رضي الله عنه مرسلاً.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على سفيان الثوري، واختلف عليه على وجهين:

١ـ سفيان، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن مسروق، عن معاذ رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه إلى اليمن.

٢ـ سفيان، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن مسروق: أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذاً رضي الله عنه مرسلاً.

وسفيان هو: ابن سعيد الثوري، إمام حجة باتفاق[1].

ورواه عنه على الوجه الأول:

(١) (ص ٢١٨).

١ـ عبد الرزاق بن همام الصنعاني، ثقة حافظ لكنه عمي سنة مئتين فصار يتلقن، فمن سمع قبلها فهو صحيح، وذكر الإمام أحمد، والبخاري أن من سمع من كتابه فهو أصح، وكان يتشيع[١].

٢ـ زيد بن أبي الزرقاء يزيد التَّغْلبي، أبو محمد الموصلي الرَّملي، ثقة ربما أغرب[٢].

٣ـ محمد بن يوسف بن واقد الضبي مولاهم، أبو عبد الله الفريابي، صدوق في الثوري ما لم يخالف ثقات أصحابه، ثقة في غيره، وقدم ابن معين كتاب الفريابي على كتاب قبيصة بن عقبة، وذكر أنه قريب من أبي حذيفة، وقبيصة، وعبد الرزاق، وعبيد الله، وأبي عاصم، والزُّبَيْرِيِّ، وهم عنده وعند العجلي دون القطان، وابن مهدي، ووكيع، وابن المبارك، وأبي نعيم، وأبي داود الحَفَري في الرواية عن الثوري، إلا أن أبا داود قدم الفريابي على عبد الرزاق، وقدمه أبو زرعة على يحيى بن يمان[٣].

٤ـ قبيصة بن عقبة بن محمد السُّوائي، أبو عامر الكوفي، صدوق في

---

(١) (ص ٢٨١).

(٢) انظر: «المعرفة» (٢/٤٦١)، «الجرح والتعديل» (٣/٥٧٥/ت ٢٦٠٥)، «تهذيب الكمال» (١٠/٧٠/ت ٢١٠٩)، «التهذيب» (٣/٤١٣/ت ٧٥٤).

(٣) انظر: ابن محرز (١/ت ٥٠٤)، «تهذيب الكمال» (٢٧/٥٢/ت ٥٧١٦).

الثوري، ثقة في غيره[١]، وقدمه أحمد، وأبو حاتم في الثوري على أبي حذيفة موسى بن مسعود، وقدم أبو زرعة وغيره أبا نعيم عليه، وتقدمت المفاضلة بينه وبين الفريابي، وأنه دون أصحاب الثوري الكبار[٢].

٥- إسحاق بن يوسف الأزرق، ثقة[٣].

٦- عبد الله بن الوليد بن ميمون القرشي الأموي، أبو محمد المكي العدني، صدوق ربما أخطأ في الأسماء[٤].

٧- موسى بن مسعود النَّهْدِيُّ، أبو حذيفة البصري، والراجح أن حديثه لا بأس به إذا توبع عن الثوري أو غيره، وأما إذا انفرد فهو ضعيف، وضعفه إما لكثرة الخطأ في كتبه أو سوء حفظه، حتى قال أحمد: «كأن سفيان الذي يحدث عنه أبو حذيفة ليس هو سفيان الثوري الذي يحدث عنه الناس»، وقال عن حديثه عن الثوري: «شبه لا شيئ»، وكان كثير التصحيف[٥]، وأما تخريج البخاري لحديثه فهو قليل مما يتفق مع ما تقدم ترجيحه، فقد أخرج له

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٣/٤٨١/ت ٤٨٤٣)، «التهذيب» (٨/٣٤٧/ت ٦٢٩).

(٢) انظر ترجمة الفريابي في الصفحة السابقة.

(٣) (ص ٧٠٧).

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» (١٦/٢٧١/ت ٣٦٤٣)، «التهذيب» (٦/٧٠/ت ١٣٨).

(٥) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٩/١٤٥/ت ٦٣٠٠)، «التهذيب» (١٠/٣٧٠/ت ٦٥٧).

مما توبع عليه في ثلاثة مواضع، وليس في الصحيح شيئ من أفراده[1]، وتقدمت المفاضلة بينه وبين أقرانه إلا أنه أقل خطأ من مؤمل بن إسماعيل عند أبي حاتم[2].

وأما الوجه الثاني عن الثوري فتقدم أني لم أقف عليه، ووقفت على هذا الوجه من رواية شعبة، ويعلى بن عبيد، وأبي عوانة، وجرير وسيأتي الكلام عليها في دراسة الاختلاف على الأعمش.

فهذا الحديث مداره على سفيان الثوري، واختلف عليه على وجهين:

١ـ فرواه عبد الرزاق، وزيد بن أبي الزرقاء، والفريابي، وقبيصة بن عقبة، وإسحاق الأزرق، وعبد الله العدني، وأبو حذيفة، عنه، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن مسروق، عن معاذ ﵁: أن النبي ﷺ بعثه إلى اليمن، وهو وجه محفوظ عنه.

٢ـ وعلقه الترمذي ﵀ عن الثوري، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن مسروق: أن النبي ﷺ بعث معاذاً ﵁ مرسلاً، ولم أقف على من

(١) وقد بين الحافظ ابن حجر في «الهدي» (٤٤٦) ما له في صحيح البخاري، وهي ثلاثة مواضع مسندة (٢٥١٩، ٦٤٨٨، ٦٦٠٤) وواحد معلق في كتاب الصلح، باب الصلح مع المشركين (١٨٥/٤)، وانظر «التعديل والتجريح» للباجي (٧٠٦/٢).

(٢) تقدمت ترجمة الفريابي قبل قليل.

أخرجه كما تقدم.

وقبل الخوض في بيان الراجح في هذا الاختلاف لابد من بيان الاختلاف الواقع على الأعمش في هذا الحديث؛ لعلاقته بالترجيح، فاعلم أن الأعمش يروي هذا الحديث عن شيخين هما:

١ـ أبو وائل شقيق بن سلمة.

٢ـ إبراهيم بن يزيد النخعي.

فأما حديثه عن أبي وائل فقد اختلف عليه بمثل الاختلاف الذي ذكره الترمذي رحمه الله على الثوري، **فروي عنه، عن أبي وائل، عن مسروق، عن معاذ** رضي الله عنه، ورواه عن الأعمش على هذا الوجه ستة هم:

١ـ سفيان الثوري، وهو إمام ثقة.

٢ـ معمر بن راشد، ثقة ثبت إلا أن حديثه عن الأعمش فيه بعض الوهم[1]، وقد توبع هنا.

٣ـ يحيى بن عيسى الرَّمْلي، لا بأس به ما لم ينفرد[2].

٤ـ مُفَضَّل بن مُهَلْهَل السعدي، ثقة ثبت[3].

---

(١) (ص ٢٢٠).

(٢) انظر (ص ١٠٣٥).

(٣) انظر: «التهذيب» (١٠/٢٧٥/ت ٤٩٥)، «التقريب» (٦٨٦٢).

٥ـ عبد الرحمن بن مَغْراء الدوسي صدوق، وحديثه عن الأعمش فيه ضعف[١].

٦ـ أبو معاوية محمد بن خازم، ثقة ثبت في الأعمش خاصة[٢]، لكن هذه الرواية من طريق أحمد العطاردي وهو ضعيف[٣]، فهذه الرواية عن أبي معاوية خاصة غير محفوظة.

والرواية على هذا الوجه محفوظة من رواية الثقات عن الأعمش، وقد تابعه عليها عاصم بن أبي النَّجود كما تقدم في التخريج.

ورواه عن الأعمش، عن أبي وائل، عن مسروق مرسلاً خمسة هم:

١ـ شعبة بن الحجاج، إمام[٤].

٢ـ مروان بن معاوية الفزاري، ثقة حافظ[٥].

٣ـ يعلى بن عبيد الطنافسي، ثقة[٦].

---

(١) انظر: «التهذيب» (٦/٢٧٤/ت ٥٤٢).

(٢) (ص ١٠٤٤).

(٣) «التقريب» (٦٤).

(٤) (ص ٢٤٠).

(٥) (ص ٧٠٨).

(٦) (ص ٣٠٧).

٤ـ أبو عوانة الوضاح اليشكري، ثقة ثبت حجة فيما حدث به من كتابه، وكان إذا حدث من حفظه ربما غلط[١].

٥ـ جرير بن عبد الحميد الضبي، ثقة صحيح الكتاب[٢].

وهذا الوجه محفوظ عن الأعمش، وقد صرح فيه بالسماع من أبي وائل في رواية شعبة عنه.

وعن الأعمش، عن أبي وائل وجه ثالث: الأعمش، عن أبي وائل، عن معاذ، ليس فيه: مسروق، رواه عن الأعمش:

١ـ وكيع بن الجراح الرؤاسي، ثقة حافظ[٣].

٢ـ أبو معاوية محمد بن خازم، وهذا الوجه رواه عنه الثقة الحافظ: عبد الله بن محمد النُّفَيْلِي[٤].

٣ـ محمد بن إسحاق صاحب المغازي، صدوق إذا صرح بالسماع ولم يخالف[٥].

وانظر ما سيأتي آخراً عند الموازنة بين الأوجه عن الأعمش.

---

(١) (ص ٢٣٤).

(٢) (ص ١٠٣١).

(٣) (ص ٢٨١).

(٤) «التقريب» (٣٥٩٤).

(٥) (ص ٣٦٧).

وأما حديث الأعمش عن شيخه الثاني: إبراهيم النخعي، فاختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ـ الأعمش، عن إبراهيم، عن مسروق، عن معاذ رضي الله عنه، رواه عنه على هذا الوجه:

١ـ أبو معاوية محمد بن خازم، تقدم أنه ثقة ثبت في الأعمش خاصة، ورواه عنه: أبو موسى محمد بن المثنى، وعثمان بن أبي شيبة، وعبد الله بن محمد النُّفَيْلِيُّ، وأحمد بن حرب، ويوسف بن موسى القطان وهم ثقات[1].

٢ـ عبد الرحمن بن مَغْراء، تقدم أن حديثه عن الأعمش فيه ضعف.

٢ـ الأعمش، عن إبراهيم، عن مسروق: أن معاذاً رضي الله عنه، ورواه عنه على هذا الوجه:

١ـ أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم، تقدمت ترجمته وأنه لا بأس به ما لم ينفرد[2].

٢ـ أبو معاوية محمد بن خازم، وهذا الوجه رواه عنه أبو بكر ابن أبي شيبة وهو ثقة حافظ ربما وهم[3].

---

(١) تقدمت تراجم أبي موسى (ص ٣٦٦)، وعثمان (ص ٤٥٦)، والنُّفَيْلِيُّ (ص ١٠١٤)، وأحمد صدوق كما في «التقريب» (٢٤)، ويوسف صدوق كما في «التقريب» (٧٨٨٧).

(٢) انظر حاشية (ص ٩٤٣).

(٣) انظر (ص ٤٥٥).

٣ـ الأعمش، عن إبراهيم: أن معاذاً رضي الله عنه.

ورواه عنه على هذا الوجه:

١ـ وكيع بن الجراح، تقدم أنه ثقة حافظ.

١ـ مروان بن معاوية الفزاري، تقدم أنه ثقة حافظ.

٢ـ يعلى بن عبيد، وتقدم أنه ثقة.

وسأؤخر الكلام عن هذه الأوجه الثلاثة إلى آخر الموازنة بين الأوجه عن الأعمش بإذن الله تعالى.

فالحاصل في هذا الحديث عن الأعمش الأوجه التالية:

١ـ الأعمش، عن أبي وائل، عن مسروق، عن معاذ رضي الله عنه.

٢ـ الأعمش، عن أبي وائل، عن مسروق: أن معاذاً رضي الله عنه.

٣ـ الأعمش، عن أبي وائل: أن معاذاً رضي الله عنه.

٤ـ الأعمش، عن إبراهيم، عن مسروق، عن معاذ رضي الله عنه.

٥ـ الأعمش، عن إبراهيم، عن مسروق: أن معاذاً رضي الله عنه.

٦ـ الأعمش، عن إبراهيم: أن معاذاً رضي الله عنه.

فذهب الترمذي رحمه الله إلى ترجيح الوجه الثاني.

وصحح ابن خزيمة رحمه الله الحديث من وجهه الأول، والثالث.

وحسنه الجورقاني من وجهه الأول.

وفصّل الدارقطني في هذا الحديث فقال[1]: «والمحفوظ عن أبي وائل، عن مسروق، عن معاذ، وعن إبراهيم مرسلاً».

فهو يرى ترجيح الوجه الأول، والسادس.

وقال أبو داود عن الوجه الرابع: «هذا حديث منكر، بلغني عن أحمد أنه كان ينكر هذا الحديث إنكاراً شديداً».

نقله البيهقي في «السنن» (٩/١٩٣) وعقّب مبيناً موضع النكارة المقصودة هنا فقال: «إنما المنكر رواية أبي معاوية، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن مسروق، عن معاذ، فأما رواية الأعمش عن أبي وائل، عن مسروق، فإنها محفوظة قد رواها عن الأعمش جماعة منهم: سفيان الثوري، وشعبة، ومعمر، وجرير، وأبو عوانة، ويحيى بن سعيد، وحفص ابن غياث، وقال بعضهم: عن معاذ، وقال بعضهم: إن النبي ﷺ لما بعث معاذاً إلى اليمن، أو ما في معناه، وأما حديث الأعمش عن إبراهيم فالصواب كما أخبرنا... يعلى بن عبيد، ثنا الأعمش، عن شقيق، عن مسروق، والأعمش، عن إبراهيم قالا: قال معاذ رضي الله عنه: بعثني رسول الله ﷺ... هذا هو المحفوظ: حديث الأعمش، عن أبي وائل شقيق بن سلمة، عن مسروق، وحديثه عن إبراهيم منقطع ليس فيه ذكر مسروق».

---

(١) العلل (٦/٦٩).

ومن تأمل طرق الحديث السابقة وأحوال رواتها، وتأمل الاختلاف عمن روى أوجهاً منها رأى أن أسلمها الأول، والثاني، والسادس، فإن بعض الرواة كأبي معاوية، ووكيع، وابن مغراء لم يحكموا التمييز بين إسنادَيْ الأعمش في هذا الحديث، أما رواة الأوجه الأول والثاني فلم يَشركوا غيرَهم في رواية الأوجه الأخرى، وأستثني هنا مروان بن معاوية، ويعلى بن عبيد، فإنهما رويا الحديث عن الأعمش عن شيخيه أبي وائل وإبراهيم لكنهما ميزا بين إِسنادَيْهِما حين جَمَعَاهُمَا في سياق واحد كما ذكره البيهقي آنفاً عن يعلى، ومثلُهُ رواية مروان لمن راجعها عند أبي عبيد في «الأموال» والشاشي في «المسند»، ووازن هذا برواية ابن مغراء فإنه جمع بينهما وساقهما سواء، ولاشك أن هذا ضعف في الضبط، ومثله صنيع وكيع فإنه رواه عن الأعمش، عن أبي وائل وإبراهيم مرسلاً، فحمل رواية أبي وائل على رواية إبراهيم وأرسل الجميع، ولاشك أن من ميز أرجح ممن لم يميز.

بقي أمر يتعلق بالموازنة بين الوجهين الأول والثاني، فهل من قال عن مسروق: أن معاذاً رضي الله عنه ـ وهم رواة الوجه الثاني ـ خالفوا رواة الوجه الأول الذين رووه بالعنعنة فقالوا: عن مسروق، عن معاذ رضي الله عنه؟

فاعلم ـ وفقني الله وإياك ـ أني تتبعت حديث مسروق رحمه الله عن معاذ

ﷺ فلم أر له حديثاً صرح فيه بالسماع من معاذ ﷺ، ولا رأيت في خبر التقائهما، ولا رأيت إماماً نص على سماعه من معاذ ﷺ، وأقدم من سمع منهم مسروقٌ: عمرُ بن الخطاب، وعليٌّ بن أبي طالب ﷺ، قاله مسلم بن الحجاج(١)، وقال علي ابن المديني: «وما أُقَدِّمُ على مسروق أحداً من أصحاب عبد الله، صلى خلف أبي بكر، ولقي عمر، وعلياً، ولم يرو عن عثمان شيئاً، وزيد بن ثابت، وعبد الله، والمغيرة، وخباب بن الأرت، هذا ما انتهى إلينا من لَقِيَهُ أصحاب رسول الله ﷺ»(٢)، وهذا يؤخذ منه أنه لم يلق معاذاً ﷺ، ولو لقيه لاشتهر ولم يكن به خفاء لعناية أهل العلم بحديث مسروق ﷺ، ولما كان بحيث يتردد فيه بعضهم مثل عبد الرحمن بن يوسف ابن خراش إذ قال: «مسروقٌ؛ لا أدري سمع من معاذ أم لا؟»(٣).

والظاهر لي مما سبق أن حديثه عن معاذ ﷺ مرسل لأنه لم يلقه، فلا فرق إذاً بين قولهم: عن معاذ ﷺ أو: أن معاذاً ﷺ لعدم ثبوت الاتصال، وإن كان الثاني أحسن رواية.

---

(١) «تاريخ دمشق» (١٦/٤١٥).

(٢) «العلل» لابن المديني (١٢٥-١٢٦) تحقيق حسام بوقريص، وفي الطبعات الأخرى سقط وتحريف، وكثير نقلوه على علاّته، وانظر النص في: «تاريخ بغداد» (١٥/٣١٣)، «تاريخ دمشق» (١٦/٤١٧)، «تهذيب الكمال» (٢٧/٤٥٥-٤٥٦).

(٣) «تاريخ دمشق» (١٦/٤١٨).

فتحمل الرواية بالعنعنة هنا على التحديث عن شأن معاذ رضي الله عنه أو عن قصته، فمسروق رحمه الله يذكر ما انتشر من شأن معاذ رضي الله عنه في أخذ الزكاة حين بُعث إلى اليمن، ومسروق رحمه الله هَمْداني من أهلها، فروايته عن معاذ رضي الله عنه مثل رواية طاووس بن كيسان رحمه الله ونحوه من أهل اليمن الذين لم يثبت سماعهم من معاذ رضي الله عنه، بل أخبروا عن شأنه وقضاءه حين بعثه النبي صلى الله عليه وسلم إليهم[1]، ومعلوم أن معاذاً رضي الله عنه حين رجع من اليمن أتى الشام مجاهداً حتى قضى بها سنة ثمان عشرة في الطاعون، فهو قديم الوفاة رضي الله عنه[2].

الحكم على الحديث:

الحديث مرسل لأن مسروقاً رحمه الله لم يسمع معاذ بن جبل رضي الله عنه، وحديث إبراهيم النخعي رحمه الله عن معاذ رضي الله عنه منقطع.

* * *

(١) وانظر ما كتبه ابن القطان حول هذا في «بيان الوهم والإيهام» (٢/٥٧٤-٥٧٦) على أنه ليس فيه شيء يُثبت سماع مسروق من معاذ رضي الله عنه، ودعوى ابن القطان أن الحكم بالاتصال في مثل هذا هو قول مسلم بن الحجاج رحمه الله وأنه لا يقال في مثله منقطع غير مُسلم، وانظر كتاب: «الاتصال والانقطاع» (١٤١) وما بعدها لفضيلة الدكتور إبراهيم ابن عبد الله اللاحم فهو نافع محرر فجزاه الله خيراً.

(٢) «التقريب» (٦٧٢٥).

بابُ ما جاءَ لا زَكاةَ على الْمالِ الُمسْتَفادِ حَتَّى يَحولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ[1]

٥٩ـ حَدَّثَنا يَحْيى بنُ موسى، ثَنا هارونُ بنُ صالِحٍ الطَّلْحِيُّ [المَدِينِيُّ][2]، ثَنا عَبْدُ الرَّحْمنِ بنُ زَيْدِ بنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قالَ: قالَ رَسولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنِ اسْتَفادَ مالاً فَلا زَكاةَ عَلَيْهِ حَتَّى يَحولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ).

ثَنا مُحَمَّدُ بنُ بَشَّارٍ، ثَنا عَبْدُ الوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، ثَنا أَيُّوبُ، عَنْ نافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قالَ: مَنِ اسْتَفادَ مالاً فَلا زَكاةَ فيهِ حَتَّى يَحولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ عِنْدَ رَبِّهِ.

وَهذا أَصَحُّ مِنْ حَديثِ عَبْدِ الرَّحْمنِ بنِ زَيْدِ بنِ أَسْلَمَ.

[قالَ أَبو عيسى: وَرَواهُ[3] أَيُّوبُ، وعُبَيْدُ اللَّهِ وَغَيْرُ واحِدٍ، عَنْ

---

(١) «الأصل» (٤٩/ب)، «ظ» (ج٥/٩/ب)، «أ» (٧٢/ب)، «م» (٦٣/ب)، «ت» (٧٥/أ)، «ل» (١٠٩/أ)، «ط» (٢٦/٣، ٢٧/ح٦٣١، ٦٣٢).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من: «أ».

(٣) في «أ»: وروى.

نافعٍ، عَن ابْنِ عُمَرَ مَوْقوفاً][1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، واختلف عليه على وجهين:

١ـ عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً.

٢ـ نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما موقوفاً.

الوجه الأول:

١ـ رواية عبد الرحمن بن زيد بن أسلم:

أخرجها البغوي (١٥٧٦)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٨١٧) من طريق الترمذي به مثله.

والدارقطني في «السنن» (٢/ ٩٠/ح٢) ـ ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ١٠٤) ـ من طريق يحيى بن محمد الجاري، عن عبد الرحمن به نحوه.

الوجه الثاني:

١ـ رواية أيوب السختياني:

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: «ت».

أخرجها الدارقطني في «السنن» (٢/٩٢/ح٨). ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠٣/٤) ـ من طريق محمد بن الوليد البسري، عن عبد الوهاب الثقفي،

وعبد الرزاق (٧٠٣١) عن معمر بن راشد،

والبيهقي في «السنن» (١٠٣/٤) من طريق سفيان الثوري،

ثلاثتهم (الثقفي، ومعمر، والثوري) عن أيوب به نحوه، وأحال عبد الرزاق باللفظ،

٢ـ رواية عبيد الله بن عمر العمري:

أخرجها عبد الرزاق (٧٠٣٠)،

والدارقطني في «السنن» (٢/٩٢/ح٩). ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠٣/٤). من طريق معتمر بن سليمان،

والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠٤/٤)، وفي «السنن الصغرى» (١٢٠٢) من طريق عبد الله بن نمير،

ثلاثتهم (عبد الرزاق، ومعتمر، وابن نمير) عن عبيد الله به[1]، وهو في

---

(١) وخالفهم إسماعيل بن عياش، فرواه بقية بن الوليد، عن إسماعيل، عن عبيد الله به مرفوعاً، أخرجه الدارقطني (٢/٩٠/ح١) ـ ومن طريقه ابن العديم في «بغية الطلب» (٢٢٥٨/٥) ـ وفي هذا السند علتان: أولاهما: لم أقف لبقية بن الوليد على تصريح بالسماع وهو كثير التدليس سيئه، والثانية: ضعف إسماعيل إذا حدث عن=

نسخته (٢٢٢/أ).

٣ـ وأخرجه مالك (١/٢٤٦/ح٦) ـ ومن طريقه الشافعي في «المسند» (٦١٩)، ومن طريق الشافعي أخرجه البيهقي في «السنن» (٤/١٠٩)، وفي «المعرفة» (٧٩٨٠) ومن طريق مالكٍ أخرجه ابن زنجويه في «الأموال» (١٦٢٣) ـ نحوه[1].

٤ـ وعبد الرزاق (٧٠٣١) من طريق قتادة السدوسي، وأحال باللفظ،

٥، ٦ـ وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/١٥٩) من طريق عبد الرحمن ابن أبي ليلى، ويعلى بن نعمان نحوه،

٧ـ وابن زنجويه (١٦٢٢) من طريق الحجاج بن أرطاة نحوه،

سبعتهم (أيوب، وعبيد الله، ومالك، وقتادة، وابن أبي ليلى، ويعلى، والحجاج) عن نافع به.

=غير أهل الشام.

وللحديث عن بقية طريق آخر أخرجه الطوسي (٥٨٤) من طريق سليمان بن سلمة الخبائري، عن بقية قال: ثنا عبيد الله به مرفوعاً، والخبائري هذا ضعيف جداً، بل متهم بالكذب كما في «اللسان» (٣/٩٣/ت ٣١٧) ولعله ركب هذا الإسناد، فلا يصح من حديث عبيد الله مرفوعاً.

(١) وانفرد برفعه عن مالك: إسحاق بن إبراهيم الحنيني، وهو ضعيف تقدم (ص ٥٣٠) ذكر ذلك الدارقطني في «العلل» كما في «التعليق المغني على سنن الدارقطني» (٢/٩٠).

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على عبد الله بن عمر، واختلف عليه على وجهين:

١ـ عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن **ابن عمر** رضي الله عنهما مرفوعاً.

٢ـ نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما موقوفاً.

وابن عمر هو: عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، صحابي مشهور[(١)].

ورواه عنه على الوجه الأول:

عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، تقدمت ترجمته وهو ضعيف جداً[(٢)].

ورواه عنه على الوجه الثاني:

نافع مولى عبد الله بن عمر، تقدمت ترجمته وهو ثقة ثبت[(٣)].

فهذا الحديث مداره على عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، واختلف عليه على وجهين:

١ـ فرواه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عنه رضي الله عنه مرفوعاً.

٢ـ ورواه نافع، عنه رضي الله عنه موقوفاً.

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (١٥/٣٣٢/ت ٣٤٤١).

(٢) (ص ٢٢١).

(٣) (ص ١٥١).

فذهب الترمذي رحمه الله إلى ترجيح الوجه الثاني، وهو قول الدارقطني[1]، والبيهقي[2]، والذي اختاروه هو الصحيح لما يأتي:

١ـ راوي الوجه الأول عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ضعيف جداً.

٢ـ إنفراد عبد الرحمن بالحديث مرفوعاً.

٣ـ مخالفته لنافع، وهو من أثبت أصحاب ابن عمر رضي الله عنهما.

الحكم على الحديث:

الحديث منكر مرفوعاً، والصحيح وقفه على ابن عمر رضي الله عنهما.

* * *

---

(١) «العلل المتناهية» (٢/٤)، «التعليق المغني» (٢/٩٠).

(٢) «السنن الكبرى» (٤/١٠٤)، «السنن الصغرى» (١/٣٨٥)، «المعرفة» (٦/٥٦)، وانظر «المهذب» (٣/١٤٦٠).

بابُ ما جاءَ لَيْسَ على الْمُسْلِمِينَ جِزْيَةٌ[1][2]

٦٠ـ حَدَّثَنا يَحْيى بنُ أكْثَمَ، حَدَّثَنا جَرِيرٌ، عَنْ قابوسَ بنِ أبي ظَبْيانَ، عَنْ أبيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قالَ: قالَ رَسولُ اللَّهِ ﷺ: «لا تَصْلُحُ قِبْلَتانِ في أرْضٍ واحِدَةٍ، ولَيْسَ على الْمُسْلِمِينَ[3] جِزْيَةٌ».

وَحَدَّثَنا[4] أبو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنا جَرِيرٌ، عَنْ قابوسَ بهذا الإسْنادِ نَحْوَهُ.

قالَ أبو عيسى: حَديثُ ابْنِ عَبَّاسٍ قَدْ رُوِيَ عَنْ قابوسَ بنِ أبي ظَبْيانَ، عَنْ أبيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلٌ[5].

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على قابوس بن أبي ظبيان، واختلف عليه على

---

(١) «الأصل» (٤٩/ب)، «ظ» (ج٥/١٠/أ)، «أ» (٧٢/ب)، «م» (٦٣/ب)، «ت» (٧٥/أ)، «ل» (١٠٩/ب)، «ط» (٣/٢٧/ح٦٣٣، ٦٣٤).

(٢) في «أ»: باب ليس على المسلم جزية.

(٣) في «أ»: المسلم.

(٤) في «أ»، «ط»: حَدَّثَنا.

(٥) في «ط»: مرسلاً.

ثلاثة أوجه:

١ـ قابوس، عن أبيه، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

٢ـ قابوس، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً.

ومما لم يذكره الترمذي:

٣ـ قابوس، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

الوجه الأول:

١ـ رواية جرير بن عبد الحميد الضَّبِّيُّ:

أخرجها البغوي في «شرح السنة» (٢٧٥٣) من طريق الترمذي به.

وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٩٧/٣) نحوه،

وأحمد (١٩٤٩، ٢٥٧٧) ـ ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٢٣٢/٩) ـ،

وأبو داود (٣٠٣٢) ـ ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٠٨/٩) ـ عن سليمان بن داود العَتَكِيِّ،

وفي (٣٠٥٣) عن عبد الله بن الجَرَّاح،

والطوسي (٥٨٥) عن يوسف بن موسى القطان،

وابن الجارود (١١٠٧) من طريق الهيثم بن جميل، ومحمد بن عيسى ابن الطباع،

والطحاوي في «شرح المشكل» (٢٧٦٧) من طريق أسد بن موسى،

وابن عدي (٦/ ٤٩) من طريق الحسين بن سيّار،

تسعتهم (ابن أبي شيبة، وأحمد، وسليمان، وعبد الله، ويوسف، والهيثم، ومحمد، وأسد، والحسين) عن جرير بن عبد الحميد الضَّبِّيِّ نحوه، ورواية أبي داود عن العتكي نحو شطره الأول، وعن ابن الجراح نحو شطره الثاني،

٢ـ وأخرجه أحمد (٢٥٧٦)، وابن عدي (٢/ ١٤٢)، والدارقطني في «السنن» (٤/ ١٥٦/ ح٦) من طريق جعفر بن زياد الأحمر نحوه، والدارقطني نحو شطره الثاني،

٣ـ وابن عدي (٥/ ٢٠١، ٦/ ٤٩) من طريق علي بن قادم، عن سفيان الثوري نحو شطره الثاني،

٤ـ والدارقطني في «السنن» (٤/ ١٥٧/ ح٧)، والصيداوي (١٤٧)، والبيهقي (٩/ ١٩٩) من طريق أبي كُدَيْنَةَ يحيى بنِ المُهَلَّبِ نحوه، والدارقطني نحو شطره الثاني،

أربعتهم (جرير، وجعفر، والثوري، ويحيى) عن قابوس به.

الوجه الثاني:

١ـ أخرجه أبو عبيد في «الأموال» (١٢١)، وفي «غريب الحديث» (٣/ ٣٨) عن مصعب بن المقدام الخثعمي نحو شطره الثاني،

وابن زنجويه (١٨٢) عن محمد بن يوسف الفريابي نحو شطره الثاني ،

والدارقطني في «السنن» (٤/١٥٦/ح٦) من طريق يحيى بن اليمان نحو شطره الثاني ،

وفي (٤/١٥٧/ح٧) من طريق أبي أحمد محمد بن عبد الله الزبيري نحو شطره الثاني ،

أربعتهم (مصعب ، والفريابي ، ويحيى ، والزبيري) عن سفيان الثوري ،

٢ـ والدارقطني في «السنن» (٤/١٥٧/ح٧) من طريق زهير بن معاوية نحو شطره الثاني ،

كلاهما (الثوري ، وزهير) عن قابوس ،

والطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٦٨٢) عن محمد بن الحسن بن قتيبة ، ثنا محمد بن عمرو الغَزِّيُّ ، ثنا يحيى بن عيسى الرَّمْلِيُّ ، عن الأعمش نحو شطره الثاني ،

كلاهما (قابوس ، والأعمش) عن أبي ظبيان به.

الوجه الثالث:

أخرجه ابن قانع في «الفوائد» (١٥٣/أ) قال : «ثنا الحسين بن إسحاق ، ثنا عمرو بن الحصين ، ثنا يحيى بن العلاء ، ثنا قابوس بن أبي ظبيان ، عن أبيه ، عن علي بن أبي طالب قال : قال رسول الله ﷺ : لا يجتمع أهل

قبلتين في قرية واحدة».

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على قابوس بن أبي ظبيان، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ـ قابوس، عن أبيه، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

٢ـ قابوس، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً.

٣ـ قابوس، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وقابوس هو: ابن أبي ظَبْيان حصين بن جندب الجَنْبيُّ الكوفي، لين الحديث، ولا بأس بحديثه في المتابعات، ولا يقبل تفرده، وكان فيه تشيع[(١)].

ورواه عنه على الوجه الأول:

١ـ جرير بن عبد الحميد بن قُرْط الضَّبِّي، أبو عبد الله الرازي، ثقة حجة باتفاق، صحيح الكتاب، وكان فيه تشيع غالٍ وشتم لبعض السلف، وما نسبه إليه البيهقي من سوء الحفظ في آخر عمره فلم يسبق إليه، ولا عبرة بالقول الفرد[(٢)].

---

(١) انظر: «العلل» للرازي (٩٤٣)، «تهذيب الكمال» (٢٣/٣٢٧/ت٤٧٧٧)، «التهذيب» (٨/٣٠٥/ت٥٥٣).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (٤/٥٤٠/ت٩١٨)، «التهذيب» (٢/٧٥/ت١١٦)، =

٢ـ جعفر بن زياد الأحمر، أبو عبد الله الكوفي، صدوق يتشيع[(١)].

٣ـ سفيان بن سعيد الثوري، إمام حجة باتفاق[(٢)]، وقد اختلف على الثوري في هذا الحديث، فرواه عنه على هذا الوجه:

علي بن قادم الخزاعي، صدوق، وفي حديثه عن الثوري ضعف[(٣)].

ورواه عن الثوري على الوجه الثاني:

١ـ مصعب بن المقدام الخثعمي، صدوق له أوهام[(٤)].

٢ـ محمد بن يوسف الفريابي، صدوق في الثوري ما لم يخالف ثقات أصحابه، ثقة في غيره[(٥)].

٣ـ يحيى بن اليمان العجلي، ضعيف تغير حفظه وتفرد بمناكير، وكان يحدث بأشياء كثيرة على التوهم دون تعمد[(٦)].

=«الجامع في الجرح والتعديل» (١٢٦/١)، وعدم الاعتداد بما ذكره البيهقي قرره ابن حجر في «الهدي» (٣٩٥)، وأشار إليه في «التقريب» (٩١٦) بصيغة التمريض.

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (٣٨/٥/ت٩٤١)، «التهذيب» (٩٢/٢/ت١٤٢)، «التقريب» (٩٤٠).

(٢) تقدمت ترجمته (ص ٢١٨).

(٣) انظر: «التهذيب» (٣٧٤/٧/ت٦٠٥)، «التقريب» (٤٧٨٥).

(٤) انظر: «التهذيب» (١٦٥/١٠/ت٣١٢)، «التقريب» (٦٦٩٦).

(٥) تقدمت ترجمته (ص ١٠٠٩).

(٦) تقدمت ترجمته (ص ٥٤٢).

٤ـ محمد بن عبد الله الزبيري، ثقة ثبت صحيح الكتاب إلا أنه يخطئ في حديث الثوري كثيراً كما قاله الإمام أحمد[١].

وهذا الوجه هو المحفوظ عن الثوري لانفراد علي بن قادم بالوجه الأول[٢] ومخالفته رواة الوجه الثاني وهم أثبت منه الثوري.

وممن رواه عن قابوسٍ على هذا الوجه أيضاً:

٤ـ يحيى بن المُهَلَّب البجلي، أبو كُدَيْنَةَ الكوفي، وثقه الجمهور، وقال ابن حبان: «ربما أخطأ»، ولعل ذلك حدا بالنسائي إلى توثيقه في رواية، ومرة قال: «ليس به بأس»، وما عرفت وجه قول الدارقطني: «يعتبر به» فالرجل فوق ذلك، والمختار توثيقه[٣].

ورواه عن قابوس على الوجه الثاني:

١ـ سفيان الثوري وهو المحفوظ عنه كما تقدم في دراسة الوجه الأول.

٢ـ زهير بن معاوية الكوفي، ثقة ثبت[٤].

---

(١) تقدمت ترجمته (ص ٥٠١).

(٢) الكامل (٥/٢١٠، ٦/٤٩).

(٣) انظر: «الثقات» لابن شاهين (٢٥٩/ت١٥٨٩)، «تهذيب الكمال» (٣٢/٥/ت٦٩٢٩)، «الكاشف» (٢/٣٧٧/ت٦٢٥٣)، «التهذيب» (١١/٢٨٩/ت٥٦٤).

(٤) تقدمت ترجمته (ص ٨٣٥).

ورواه عنه على الوجه الثالث:

يحيى بن العلاء البجلي، متروك الحديث ورماه وكيع، والإمام أحمد وغيرهما بالكذب ووضع الحديث[1]، فهذا الوجه غير محفوظ والظاهر أنه كذب.

فهذا الحديث مداره على قابوس بن أبي ظبيان، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ـ فرواه جرير بن عبد الحميد، وجعفر بن زياد، ويحيى بن المهلب، عن قابوس، عن أبيه، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

٢ـ ورواه الثوري، وزهير بن معاوية، عن قابوس، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً.

٣ـ ورواه يحيى بن العلاء، عن قابوس، عن أبيه، عن علي رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

فالترمذي رحمه الله ذكر الوجهين الأولين ولم يرجح بينهما.

وقال ابن أبي حاتم الرازي رحمه الله: «سألت أبي عن حديث رواه بعض أصحاب قابوس؛ جرير [أو أبو كُدَيْنَة] عن قابوس، عن أبيه، عن ابن عباس

(١) انظر: «الضعفاء» للعقيلي (٤/٤٣٧)، «الكامل» (٧/١٩٨).

قال: خرج نبي الله ﷺ فقال: (ليس على مسلم جزية، ولا [تصلح] قبلتان بأرض واحدة)؟ قال أبي: رواه زهير، عن قابوس، عن أبيه: أن النبي ﷺ خرج؛ مرسلٌ، قال أبي: هذا من قابوس، لم يكن قابوس بالقوي، [ويحتمل] أن يكون مرة قال هكذا، ومرة قال هكذا»[1].

وعليه فالظاهر أن الاختلاف في الوصل والإرسال من قابوس كما ذكره أبو حاتم رحمه الله احتمالاً، وهو من لين حفظه، فهما محفوظان عن قابوس[2].

وأما الوجه الثالث فتقدم أنه غير محفوظ بل كذب.

وقد تقدم أن الأعمش تابع قابوساً، رواه محمد بن عمرو الغَزِّيُّ، عن يحيى بن عيسى الرَّمْلِيُّ، عن الأعمش به، وهذه المتابعة غريبة الإسناد، قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا يحيى بن عيسى تفرد به محمد بن عمرو الغَزِّيُّ».

والغَزِّيُّ من أهل العبادة والزهد، أثنى عليه أبو زرعة، وابن وضاح، ووثقه الجياني، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال أبو حاتم: «لا بأس

---

(١) «العلل» (٩٤٣) وما بين المعقوفتين مُصحح من المخطوط (ل٩٣/أ).

(٢) والحديث جوّد إسناده شيخ الإسلام ابن تيمية في «المجموع» (٦٣٥/٢٨)، وفيه نظرٌ من جهة ما سبق بيانه من اضطراب قابوس في الوصل والإرسال مع اللين في حفظه.

به»، فهو صدوق كما ذكر ابن حجر(١).

وشيخه يحيى الرَّمْلِيُّ كوفي الأصل سكن الرَّمْلة بفلسطين(٢) وذكر الإمام أحمد أنه مَرَّ بالكوفة حاجاً فهو بالنسبة إلى شيوخها كالغرباء، وأما حاله فمختلف فيه، فوثقه العجلي، وأثنى عليه أحمد في رواية، وتوقف مرة في توثيقه، وأما ابن معين وعامة الأئمة فمنهم من لينه، ومنهم من ضعفه لغلطه وتفرده بما لا يتابع عليه، والذي ترجح لي أن حديثه لا بأس في المتابعة، وأما أفراده فضعيفة، وليس له في مسلم إلا حديث واحد متابعة(٣).

فتبين بهذا أن هذه المتابعة لا يفرح بها، فليس تفرد مثل الغَزِّيِّ مقبولاً، ثم لو قُبل فتفرد شيخه ليس كذلك، فأين أصحاب الأعمش من حفاظ الكوفيين عن هذا حتى ينفرد به الغرباء، على أن الأعمش ربما يكون سمعه من قابوس فدلّسه ورواه عن أبي ظبيان، فعاد الأمر إلى قابوس، وشهرة الحديث عن قابوس تقوي هذا إن سلم الإسناد إلى الأعمش، وتفرد يحيى الرَّمْلِي به أقوى علل هذا الطريق في نظري.

---

(١) «الجرح والتعديل» (٨/٣٣)، «تسمية شيوخ أبي داود» (٣٤١)، «تهذيب التهذيب» (٩/٣٧١)، «التقريب» (٦١٨١).

(٢) «الأنساب» (٦/١٦٤).

(٣) (١٤٤)، وانظر: «تهذيب الكمال» (٣١/٤٨٨/ت٦٨٩٦)، «التهذيب» (١١/٢٦٢).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف لانفراد قابوس به واضطرابه فيه.

* * *

بابُ ما جاءَ في زَكاةِ الحُلِيِّ[1]

٦١ـ حَدَّثَنا هَنَّادٌ، حَدَّثَنا أبو مُعاويَةَ، عَنِ الأعْمَشِ، عَنْ أبي وائِلٍ، عَنْ عَمْرِو بنِ الحارِثِ بنِ المُصْطَلِقِ، عَنِ ابْنِ أخي زَيْنَبَ امْرَأةِ عبد اللَّهِ، عَنْ زَيْنَبَ امْرَأةِ عَبْدِ اللَّهِ[2] قالَتْ: خَطَبَنا رَسولُ اللَّهِ ﷺ فَقالَ: (يا مَعْشَرَ النِّساءِ تَصَدَّقْنَ وَلَوْ مِنْ حُلِيِّكُنَّ، فَإِنَّكُنَّ أكْثَرُ أهْلِ جَهَنَّمَ يَوْمَ القِيامَةِ).

حَدَّثَنا مَحْمودُ بنُ غَيْلانَ، حَدَّثَنا أبو داودَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الأعْمَشِ قالَ: سَمِعْتُ أبا وائِلٍ يُحَدِّثُ عَنْ عَمْرِو بنِ الحارِثِ[3] ابْنِ أخي زَيْنَبَ امْرَأةِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ زَيْنَبَ امْرَأةِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

[قالَ أبو عيسى][4]: وَهذا أصَحُّ مِنْ حَديثِ أبي مُعاويَةَ،

---

(١) «الأصل» (٤٩/ب)، «ظ» (ج٥/١٠/أ)، «أ» (٧٢/ب)، «م» (٦٣/ب)، «ت» (٧٥/أ)، «ل» (١٠٩/ب)، «ط» (٢٨/٣/ح٦٣٥، ٦٣٦).

(٢) في «ط»: عبد الله بن مسعود.

(٣) وقع في «الأصل»، «ت»، «ل»: يحدث عن عبد الله بن عمرو بن الحارث، وعمرو بن الحارث، وكذلك نقله المزي في «تحفة الأشراف» (٣٢٧/١١)، وفي «ظ»: عن عبد الله ابن عمرو الحارث، وضبب الناسخ فوق قوله: عبد الله، والصواب إن شاء الله ما أثبته لأنه الموافق لترجيح الترمذي وهو الموجود في «أ»، «ظ».

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من: «أ»، «ط».

وَأبـو مُعاويَـة وَهِـمَ فـي حَديثـه فقـال: عَـنْ عَمْـرو بـن الحـارث، عَـن ابْن أخي زَيْنَب، وَالصَّحيحُ إنَّما هـو: عَـنْ عَمْـرو بـن الحـارث ابـن أخـي زَيْنَبَ.

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على الأعمش، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ـ الأعمش، عن أبي وائل شقيق بن سلمة، عن عمرو بن الحارث، عن ابن أخي زينب امرأة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، عن زينب رضي الله عنها.

٢ـ الأعمش، عن أبي وائل شقيق بن سلمة، عن عمرو بن الحارث ابن أخي زينب امرأة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، عن زينب رضي الله عنها.

ومما لم يذكره الترمذي:

٣ـ الأعمش، عن أبي وائل، عن زينب رضي الله عنها.

الوجه الأول:

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٩٢٠٠) عن هناد مثله وفيه قصة، وأحمد (٢٧٠٩٣) بمثله وفيه قصة،

وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣٢١١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤/٢٨٥/ح٧٢٦) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة، ولفظ الأول

مثله، والثاني أخصر منه،

والنسائي في «السنن الكبرى» (٩٢٠٠) عن أبي كريب محمد بن العلاء مثله وفيه قصة،

وابن أبي خيثمة في «التاريخ» (ص/ل٣١٤)، وابن حبان (٤٢٤٨) من طريق أبي خيثمة زهير بن حرب بمثله وفيه قصة،

وابن السكن كما في «بيان الوهم والإيهام» (١/١٠٣/أ) من طريق محمد بن المثنى، وعبد الله بن هاشم بن حيان العبدي نحوه،

سبعتهم (هناد، وأحمد، وأبو بكر، ومحمد، وزهير، وابن المثنى، وعبد الله) عن أبي معاوية به.

الوجه الثاني:

١ـ رواية شعبة بن الحجاج:

أخرجها الطوسي (٥٨٧) عن محمد بن المثنى، عن أبي داود الطيالسي مختصراً،

والطيالسي (١٦٥٣) ــ ومن طريقه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢/٣٥٠/أ)، وفي «الحلية» (٢/٦٩)، والخطيب في «الأسماء المبهمة» (٥٢٤)ـ

وأحمد (١٦١٢٦)، والنسائي في «المجتبى» (٢٥٨٣)، وفي «السنن الكبرى» (٩٢٠١) من طريق محمد بن جعفر غندر.

والدارمي (١٦٦١) عن أبي الوليد الطيالسي،

والطوسي (٥٨٦) من طريق أبي عامر عبد الملك بن عمرو العقدي،

والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤/٢٨٥/ح٧٢٥)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢/٣٥٠/أ) من طريق عمرو بن مرزوق،

أربعتهم (الطيالسي، وغندر، والعقدي، وأبو الوليد، وعمرو) عن شعبة بن الحجاج نحوه وفيه قصة، ولفظ أبي داود الطيالسي، والعقدي، وعمرو مختصر، زاد عمرو قصة،

٢ـ وأخرجه البخاري (١٤٦٦) ـ ومن طريقه البغوي (١٦٨٠) ـ ومسلم (٢/٦٩٤)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٩٢٠٢)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٢/٢٢) من طريق حفص بن غياث نحوه وفيه قصة عدا الطحاوي فدونها، ولم يسق مسلم كل المتن،

٣ـ ومسلم (١٠٠٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣١٥٢) من طريق أبي الأحوص سلام بن سليم نحوه وفيه قصة،

٤ـ وأحمد (١٦١٢٨) من طريق سفيان الثوري نحوه وأحال على سابقه،

٥ـ وابن ماجه (١٨٣٤) عن علي بن محمد، والحسن بن محمد بن الصباح، عن أبي معاوية محمد بن خازم مختصراً،

٦ـ وابن خزيمة (٢٤٦٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤/٢٨٦/ح٧٢٧)،

والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ١٧٨) من طريق عبد الله بن نمير نحوه وفيه قصة، وأحال الطبراني باللفظ،

٧- والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣١٥٢) من طريق إبراهيم بن طهمان نحوه وفيه قصة،

سبعتهم (شعبة، وحفص، وسلام، وسفيان، وأبو معاوية، وابن نمير، وإبراهيم) عن الأعمش[1].

والخطيب في «الأسماء المبهمة» (٥٢٢) من طريق عاصم بن أبي النجود نحوه وفيه قصة،

كلاهما (الأعمش، وعاصم) عن أبي وائل شقيق بن سلمة،

وأحمد (١٦١٢٧) من طريق منصور بن المعتمر وأحال بلفظه،

وإبراهيم بن إسحاق الحربي في «غريب الحديث» (٢/ ٨٥٢)، والمطرز في «فوائده» (٢٠)، وابن خزيمة (٢٤٦٤)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٢/ ٢٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤/ ٢٨٦/ح٧٢٩) من طريق

(١) وللحديث عن الأعمش طريق آخر أخرجه أبو عمرو عثمان بن السماك في «الأمالي» (ج٢/ ١٣٤/ب)- ومن طريقه نصر بن أحمد بن البَطِر في «الفوائد المنتقاة» (ج٢/ ١٦/أ) - من طريق عمرو بن عبد الغفار الفُقَيْمِيِّ، وهو متروك الحديث كما في «اللسان» (٤/ ٣٦٩/ت١٠٨٦).

أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود نحوه، ولفظ الحربي، وابن خزيمة مختصر، وعند المطرز قصة،

ثلاثتهم (أبو وائل، ومنصور، وأبو عبيدة) عن عمرو بن الحارث به.

الوجه الثالث:

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤/٢٨٦/ح٧٢٨) من طريق عثمان بن أبي شيبة، عن جرير بن عبد الحميد الضبي، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن زينب رضي الله عنها مختصراً.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على الأعمش، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ـ الأعمش، عن أبي وائل شقيق بن سلمة، عن عمرو بن الحارث، عن ابن أخي زينب امرأة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، عن زينب رضي الله عنها.

٢ـ الأعمش، عن أبي وائل شقيق بن سلمة، عن عمرو بن الحارث ابن أخي زينب امرأة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، عن زينب رضي الله عنها.

٣ـ الأعمش، عن أبي وائل، عن زينب رضي الله عنها.

والأعمش هو: سليمان بن مهران، ثقة حافظ(١).

---

(١) تقدمت ترجمته (ص ٣٠٦).

ورواه عنه على الوجه الأول:

محمد بن خازم التميمي السعدي مولاهم، أبو معاوية الضرير الكوفي، وهو ثقة ثبت في الأعمش خاصة، وقد عده ابن معين، وأحمد، وأبو حاتم أوثق الرواة عن الأعمش بعد الثوري، وربما غلط عليه فقد وهمه ابن مهدي، وأحمد في أحاديث رواها عنه، وكذا قد يهم في حديث غير الأعمش وربما أتى بما ينكر، وهو مرجئ يدلس، وعده ابن حجر في الثانية[1].

وقد اختلف على أبي معاوية في هذا الحديث، فرواه عنه على هذا الوجه:

١ـ هناد بن السري، ثقة[2].

٢ـ أحمد بن حنبل الإمام.

٣ـ أبوبكر بن أبي شيبة، ثقة حافظ[3].

٤ـ محمد بن العلاء الهمداني، ثقة حافظ[4].

٥ـ زهير بن حرب، ثقة ثبت[5].

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٥/١٢٣/ت٥١٧٣)، «التهذيب» (٩/١٣٧/ت١٩١)، «التعريف» (١٢٦/ت٦١)، «التقريب» (٥٨٤١).

(٢) انظر: «التهذيب» (١١/٧٠/ت١٠٩)، «التقريب» (٧٣٢٠).

(٣) تقدمت ترجمته (ص ٤٥٥).

(٤) تقدمت ترجمته (ص ٢٥٣).

(٥) تقدمت ترجمته (ص ٤٥٦).

٦ـ محمد بن المثنى العنزي، ثقة ثبت[١].

٧ـ عبد الله بن هاشم العبدي، ثقة[٢].

ورواه عن أبي معاوية على الوجه الثاني:

١ـ علي بن محمد الطَّنَافِسي، ثقة[٣].

٢ـ الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني، ثقة[٤].

والأقرب أن الوجه الأول أرجح لأنه قول الجمهور عنه.

ورواه عنه على الوجه الثاني:

١ـ شعبة بن الحجاج، إمام مجمع على ثقته[٥].

٢ـ حفص بن غياث، تقدم التفصيل في حاله، فهو ثقة ثبت إن حدث من كتابه قبل وبعد توليه القضاء، وأما تحديثه من حفظه ففيه تفصيل فما كان قبل ولايته القضاء ففيه وهم قليل، وأما بعد توليه القضاء ففيه وهم كثير[٦].

---

(١) تقدمت ترجمته (ص ٣٦٦).

(٢) انظر: «التهذيب» (٦/٦٠/ت١١٧)، «التقريب» (٣٦٥٧).

(٣) انظر: «التهذيب» (٧/٣٧٨/ت٦١٣)، «التقريب» (٤٧٩١).

(٤) انظر: «التهذيب» (٢/٣١٨/ت٥٥٢)، «التقريب» (١٢٨١).

(٥) تقدمت ترجمته (ص ٢٤٠).

(٦) تقدمت ترجمته (ص ١٦٦).

٣ـ سلام بن سليم أبو الأحوص الحنفي، ثقة متقن[١].

٤ـ سفيان بن سعيد الثوري، إمام حجة باتفاق[٢].

٥ـ أبو معاوية محمد بن خازم، تقدم في دراسة الوجه الأول أن هذا الوجه غير محفوظ عنه.

٦ـ عبد الله بن نمير، ثقة[٣].

٧ـ إبراهيم بن طهمان، ثقة يغرب[٤].

ورواه عنه على الوجه الثالث:

جرير بن عبد الحميد الضبي، ثقة صحيح الكتاب[٥]، والراوي عن جرير هو: عثمان بن أبي شيبة، ثقة حافظ له أوهام[٦].

فهذا الحديث مداره على الأعمش، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ـ فرواه أبو معاوية، عنه، عن أبي وائل شقيق بن سلمة، عن عمرو بن

---

(١) تقدمت ترجمته (ص ٧٢٣).

(٢) تقدمت ترجمته (ص ٢١٨).

(٣) تقدمت ترجمته (ص ٦٠٠).

(٤) تقدمت ترجمته (ص ٧٠٨).

(٥) تقدمت ترجمته (ص ١٠٣١).

(٦) تقدمت ترجمته (ص ٤٥٦).

الحارث، عن ابن أخي زينب امرأة عبد الله بن مسعود ﵁، عن زينب ﵂.

٢ـ ورواه شعبة، وحفص بن غياث، والثوري، وسلام، والثوري، وأبو معاوية، وابن نمير، وإبراهيم بن طهمان، عنه، عن أبي وائل، عن عمرو ابن الحارث ابن أخي زينب امرأة عبد الله بن مسعود ﵁، عن زينب ﵂.

٣ـ ورواه عثمان بن أبي شيبة، عن جرير بن عبد الحميد، عنه، عن أبي وائل، عن زينب ﵂.

فذهب الترمذي ﵀ إلى أن الوجه الأول وهم من أبي معاوية، وهو اختيار البخاري ﵀[1]، والذي قالاه هو الأظهر لما يأتي:

١ـ انفراد أبي معاوية بالوجه الأول، فلم يتابع عليه.

٢ـ مخالفته للثقات من أصحاب الأعمش.

٣ـ إن صحت الرواية عن أبي معاوية على الوجه الثاني فهي دالة على أنه لم يضبط الحديث، فربما وهم فيه فرواه على الوجه الأول، وربما حفظه فرواه كرواية الجماعة عن الأعمش.

وذهب ابن القطان إلى تصحيح رواية أبي معاوية على الوجه الأول، ثم بنى على ذلك القول بانقطاع الحديث وسأذكر كلامه، ثم أبين وجه الغلط في كلامه إن شاء الله، وقبل هذا أقدم الكلام على الوجه الثالث لأنه سيأتي

---

(١) «فتح الباري» (٣/٣٢٩).

في كلام ابن القطان الاستشهاد به على تصحيح الوجه الأول.

فالوجه الثالث غريب الإسناد، ولم أقف على من رواه هكذا إلا عثمان ابن أبي شيبة، عن جرير، عن الأعمش، وفي متنه شيء ليس في سائر الروايات لهذا الحديث وهو قولها رضي الله عنها: «هل لي من أجر أن أتصدق على ولد عبد الله من غيري»، والذي في روايات الحديث الأخرى قولها رضي الله عنها كما في لفظ البخاري: «أيجزي عني أن أنفق على زوجي، وأيتام لي في حجري» وفرق بيِّن بين اللفظين إذ لا يستقيم أن يكونوا أيتاماً وهم ولد عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، فتبين أن في المتن غلطاً، وفيه مخالفة لعامة الرواة عن الأعمش في إسناده إذ سقط ذكر عمرو بن الحارث بين أبي وائل وزينب رضي الله عنها، والغلط في سنده ومتنه ـ فيما يظهر ـ من عثمان بن أبي شيبة، وسبق أنه له أوهاماً والله أعلم بالصواب.

بقي أن نذكر كلام ابن القطان ونبين ما فيه، فابن القطان ساق الحديث من صحيح مسلم ثم قال: «إنه منقطع فيما بين عمرو بن الحارث، وزينب، وهو: عمرو بن الحارث بن المصطلق، أخو جويرية بن الحارث زوج النبي صلى الله عليه وسلم، وقد أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وهو غلام وروى عنه حديثين، وإنما قلنا أنه منقطع لأنه حديث يرويه الأعمش كما ذكرنا فاختلف عليه أصحابه: شعبة، والثوري، وحفص بن غياث في إحدى روايتين عنه قالوا فيه: عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عمرو بن الحارث، عن زينب، لم يجعلوا

بينهما أحداً، ورواه جرير، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن زينب، فلم يذكر بينهما عمرو بن الحارث، وكل هذا تقصير، فرواه حفص بن غياث في رواية عنه، وأبو معاوية الضرير في رواية ابن مثنى وعبد الله بن [هاشم][1] ابن حيان العبدي عنه فقالا فيه: عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عمرو ابن الحارث، عن ابن أخي زينب امرأة عبد الله، عن زينب امرأة عبد الله، فأدخل بينهما ابن أخي زينب، والحديث بذلك ذكره أبوعلي بن السكن.... وقد أورد الترمذي في جامعه رواية أبي معاوية هذه، ثم أورد بعدها رواية شعبة فقال: هذا أصح من حديث أبي معاوية، وأبو معاوية وهم في حديثه في قوله: عن عمرو بن الحارث، عن ابن أخي زينب، والصحيح إنما هو: عن عمرو بن الحارث ابن أخي زينب، وحكى هذا في كتاب «العلل» عن البخاري، وفيه عندي نظر، فإن أبا معاوية لم ينفرد به، وأيضاً فإن عمرو ابن الحارث خزاعي، وزينب بن أبي معاوية امرأة عبد الله ثَقَفِيَّةٌ فلا يتجه أن يكون ابن أخيها إلا لأم، وأي شيء من ذلك لم يتحقق، وتوهيم حافظ في زيادة زادها لا معنى لها إلا لو صرح الناس بمخالفته وهم لم يصرحوا، وإنما سكتوا عن شيء جاء به هو والله أعلم»[2].

---

(١) في الأصل: هشام، والصواب: هاشم.

(٢) «الوهم» (١/١٠٣/أ ـ ب).

ويجاب عن قول ابن القطان بما يلي:

١ـ لا اختلاف في رواية حفص بن غياث، بل هو يرويه كرواية شعبة، والثوري عن الأعمش.

٢ـ رواية جرير غلط من الراوي عنه: عثمان بن أبي شيبة كما تقدم.

٣ـ دعواه أن أبا معاوية لم ينفرد به غير صحيح، بل تفرد به، وإن ثبت ما تقدم من رواية الحديث على الوجه الثاني فهو دال أيضاً على أنه لم يحكم إسناده.

٤ـ زعمه أن الناس لم يصرحوا بخلافه غريب، كيف وقد صرحوا بأن عَمْراً ابن أخي زينب وليس كما ذكر أبو معاوية؟!.

فقول ابن القطان رحمه الله ضعيف، وما ذهب إليه الترمذي وشيخه البخاري رحمهما الله هو الراجح إن شاء الله تعالى.

الحكم على الحديث:

الحديث من رواية أبي معاوية غلط لما تقدم بيانه من وهمه في إسناده، وأما الوجه الثاني فهو مخرج في الصحيحين.

* * *

بابُ ما جاءَ في زَكاةِ مالِ الْيَتيمِ[1]

٦٢ـ حدَّثنا[2] مُحمَّدُ بنُ إسْماعِيلَ، حدَّثنا[3] إبْراهيمُ بنُ موسى، حدَّثنا الوَليدُ بنُ مُسلِمٍ، عَنِ الْمُثَنَّى بنِ الصَّبَّاحِ، عَنْ عَمْرِو بنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أبيهِ، عَنْ جدِّه: أنَّ النَّبيَّ ﷺ خطَبَ النَّاسَ فقالَ: (ألا مَنْ وَلِيَ يَتيماً لَهُ مالٌ فَلْيَتَّجِرْ فيهِ، ولا يَتْرُكْهُ حتَّى تأكُلَهُ الصَّدقَةُ).

وَرَوى بَعْضُهُمْ هذا الْحَديثَ عَنْ عَمْرِو بنِ شُعَيْبٍ: أنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ... فذَكَرَ الْحَديثَ.

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على عمرو بن شعيب، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ـ عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

٢ـ عمرو بن شعيب: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

---

(١) «الأصل» (٥٠/أ)، «ظ» (ج٥/١٠/ب)، «أ» (٧٣/أ)، «م» (٦٤/أ)، «ت» (٧٦/أ)، «ل» (١١٠/ب)، «ط» (٣/٣٢/ح٦٤١).

(٢) في «أ»: أخبرني.

(٣) في «أ»: أخبرنا.

ومما لم يذكره الترمذي:

٣- عمرو بن شعيب، عن سعيد بن المسيب: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

الوجه الأول:

١- رواية المثنى بن الصباح:

أخرجها البيهقي في «السنن الكبرى» (٤/١٠٧) من طريق أبي عامر الدمشقي، عن الوليد بن مسلم نحوه.

وأبو عبيد في «الأموال» (١٢٩٩)، وابن زنجويه في «الأموال» (١٨٠٦)، والدارقطني في «السنن» (٢/١٠٩/ح١) من طريق يحيى بن أيوب نحوه،

كلاهما (الوليد، ويحيى) عن المثنى بن الصباح،

٢- وابن زنجويه (١٨٠٧) من طريق أبي الأسود النَّضْرِ بن عبد الجبار، عن عبد الله ابن لهيعة، وأحال على سابقه.

٣- وابن عدي (٧/١٤٦)، والسهمي في «تاريخ جرجان» (١٦٨، ٤٨٨) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/٢) من طريق عبد الله بن علي الإفريقي نحوه،

٤- والطبراني في المعجم الأوسط (٩٩٨) من طريق مِنْدَل بن علي العَنَزي، عن الأعمش نحوه،

٥- والدارقطني في «السنن» (٢/١١٠/ح٢) من طريق مِنْدَل، عن أبي إسحاق سليمان بن أبي سليمان الشيباني نحوه،

٦ـ والدارقطني في «السنن» (٢/ ١١٠/ح٣) من طريق رَوَّاد بن الجراح، ثنا محمد بن عبيد الله العَرْزَمِيُّ وذكر معنى الحديث مختصراً،

ستتهم (المثنى، وابن لهيعة، والإفريقي، والأعمش، والشيباني، والعَرْزَمِيُّ) عن عمرو بن شعيب به.

الوجه الثاني:

لم أقف على من أسنده.

الوجه الثالث:

أخرجه الدارقطني في «السنن» (٢/ ١١٠/ح٤) ـ ومن طريقه البيهقي (٤/ ١٠٧) ـ من طريق حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب، عن سعيد بن المسيب: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «ابتغوا بأموال اليتامى، لا تأكلها الصدقة».

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على عمرو بن شعيب، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ـ عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

٢ـ عمرو بن شعيب: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

٣ـ عمرو بن شعيب، عن سعيد بن المسيب: أن عمر رضي الله عنه.

وعمرو هو: ابن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي السهمي المدني، والذي استقر عليه الحال أن عمراً ثقة في نفسه، وإنما ضعف حديثه لأحد أمور:

١ـ وقوع المناكير في روايته، ويجاب عنه بأن هذه المناكير إنما هي من الضعفاء الذين رووا عنه، قال أبو زرعة: «.. وعامة هذه المناكير التي تروى عنه إنما هي عن المثنى بن الصباح، وابن لهيعة، والضعفاء، وهو ثقة في نفسه..».

٢ـ روايته عن أبيه، عن جده، من جهتين، أولاهما: احتمال أن يقصدَ بالجد محمداً، أو عبدَ الله رضي الله عنه، وثانيتهما: إكثاره الرواية بهذا الإسناد وهو إنما سمع شيئاً يسيراً والباقي من صحيفة كانت عنده.

فأما الجهة الأولى فأهل العلم مختلفون في المراد بالجد على قولين:

١ـ أنه محمد بن عبد الله بن عمرو، وهذا قول ابن حبان وغيره.

٢ـ أنه عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، وهذا قول عامة أهل العلم، وهو الراجح، فيبقى النظر في ثبوت سماع شعيب من جده رضي الله عنه، والصحيح ثبوته، وقد ساق الذهبي، وابن حجر عدداً من الأحاديث الدالة على ثبوت سماعه من جدّه رضي الله عنه.

وأما الجهة الثانية فالجواب عنها أن اللُّقِيَّ والسماع إذا ثبتا فالذي عليه

عمل أهل التحقيق كعلي بن المديني، والبخاري حَمْل حديث الراوي على السماع ما لم يكن مدلساً حتى يثبت خلاف ذلك، فهم لا يشترطون السماع في كل حديث بعينه إلا إن ثبت في حديث بعينه أنه لم يسمعه، وعليه فحديث شعيب، عن جده رضي الله عنه سماع حتى يثبت أنه روى هذا من صحيفة كانت عنده، وإذا ثبت أنه من صحيفة فهي كما قال ابن حجر: «وجادة صحيحة، وهو أحد وجوه التحمل».

والذي استقر عليه العمل أن هذا الإسناد حسن، وإنما يشترط فيه سلامة الإسناد إلى عمرو[1].

ورواه عنه على الوجه الأول:

١ـ المثنى بن الصَّبَّاح الأَبَنَاوي، أبو عبد الله المكي، ضعيف اختلط بأخرة، وحديثه عن عطاء بن أبي رباح ضعيف جداً وفيه مناكير، وأما حديثه عن عمرو بن شعيب فأمثل من غيره، وبالغ من قال بتركه[2].

٢ـ عبد الله بن لهيعة، تقدمت ترجمته والخلاصة في حاله أنه إذا حدث من كتابه ولم ينفرد فلا بأس بحديثه، ويعرف ذلك بأن يكون حديثه من رواية

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٢/٦٤/ت٤٣٨٥)، «التهذيب» (٨/٤٨/ت٨٠).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٧/٢٠٣/ت٥٧٧٣)، «التهذيب» (١٠/٣٥/ت٥٨)، «التقريب» (٦٤٧١).

من سميتهم هناك، وإن جاء حديثه من غير رواية هؤلاء أو تفرد بشيء فهو ضعيف لسوء حفظه، وتصريحه بالسماع لابد أن يكون في أصل كتابه وإلا فلا يعتد به[1]، والراوي عنه هنا وهو أبو الأسود ممن سبقت تسميته ولم أقف على تصريحه بالسماع.

٣ـ عبد الله بن علي الإفريقي، أبو أيوب الكوفي الأزرق، صدوق قد يخطئ[2].

٤ـ سليمان بن مهران الأعمش، أحد الحفاظ إلا أنه قد يخطئ في حديث صغار مشيخته كعمرو بن شعيب، ولا هو بالمكثر عنه فينبغي التفتيش في سماعه ولم أقف عليه، فاحتمال تدليسه له عن بعض الضعفاء الذين رووا هذا الوجه عن عمرو قوي[3].

والراوي عن الأعمش هنا هو: مَنْدَل[4] بن علي العَنَزِيُّ، ضعيف عند

(١) تقدمت ترجمته (ص ٢٠١).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (١٥/٣٢٤/ت٣٤٣٧)، «التهذيب» (٥/٣٢٥/ت٥٦١)، «التقريب» (٣٤٨٧).

(٣) تقدمت ترجمة الأعمش (ص ٣٠٦)، والمروي من طريق الأعمش عن عمرو ـ على قلّتِهِ ـ كثيرٌ منه معلولٌ.

(٤) بتثليث الميم.

الجمهور وهو الصحيح[1]، وقد مشاه بعض الأئمة لكن غير مقبول تفرده عن مثل الأعمش هنا.

٥ـ سليمان بن أبي سليمان الشيباني ثقة[2]، والرواية عنه من طريق مِنْدَل المتقدم ذكر ضعفه، ولعله اضطرب فتارة يأثُرُهُ عن الأعمش، وتارة عن أبي إسحاق الشيباني.

٦ـ محمد بن عبيد الله العَرْزَمِيُّ، متروك[3]، والراوي عنه: رَوَّاد بن الجراح فيه لين واختلط بأخرة وحديثه عن الثوري ضعيف جداً[4]، فإن سلم هذا من رواد فالعَرْزَمِيُّ من قد علمت.

فليس في هذا الوجه من يعتمد على روايته، وقد قال البيهقي بعد سياقه رواية المثنى بن الصباح، ومِنْدَل بن علي، عن الشيباني: «المثنى ومِنْدَل غير قويين».

أما الوجه الثاني فتقدم أني لم أقف، وأما الثالث فرواه عنه:

حسين بن ذكوان المعلم، ثقة[5].

---

(١) انظر: «التهذيب» (١٠/٢٩٨/ت٥١٨)، «التقريب» (٦٨٨٣).

(٢) انظر: «التهذيب» (٤/١٩٧/ت٣٣٤)، «التقريب» (٢٥٦٨).

(٣) انظر: «التهذيب» (٩/٣٢٢/ت٦٣٣)، «التقريب» (٦١٠٨).

(٤) انظر: «التهذيب» (٣/٢٨٨/ت٥٤٥)، «التقريب» (١٩٥٨).

(٥) تقدمت ترجمته (ص ٧٠٥).

فهذا الحديث مداره على عمرو بن شعيب، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ـ فرواه المثنى بن الصباح، وابن لهيعة، وعبد الله بن علي الإفريقي، عنه، عن أبيه، عن جده رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وروي من حديث الأعمش، والشيباني والإسناد إليهما ضعيف، وروي من طريق العَرْزَمِيِّ وفي ثبوته نظر على أنه متروك كما تقدم.

٢ـ وعلقه الترمذي عن عمرو بن شعيب: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ولم أقف عليه مسنداً.

٣ـ ورواه حسين المعلم، عنه، عن سعيد بن المسيب: أن عمر رضي الله عنه.

وأقوى هذه الأوجه هو الثالث لأن راويه أوثق من رواة الوجه الأول، ثم الأولون قد سلكوا جادة معروفة بخلاف حسين المعلم.

وبقي في هذا الإسناد الخلاف المعروف في رواية سعيد بن المسيب عن عمر رضي الله عنه، فمن أثبت له سماعاً منه حكم باتصاله وصحته كالبيهقي، ومن لم يُثبت له سماعاً حكم بالإرسال وهو قول الجمهور وهو الصحيح لأن ثبوت الرؤية والسماع المُجْمل للصغير لا يصلح معه الحكم باتصال جميع ما روى، قال أبو حاتم: «لا يصح له سماع منه إلا رؤية رآه على المنبر ينعى النعمان بن مقرن رضي الله عنه»، وقيل ليحيى بن سعيد القطان: «يصح لسعيد بن

المسيب سماع من عمر؟ قال: لا»، وقال يحيى بن معين: «قد رأى عمر، قيل له: هو يقول: ولدت لسنتين مضتا من خلافة عمر، فقال: ابن ثمان سنين يحفظ شيئاً؟! إن هؤلاء يقولون: إنه أصلح بين علي وعثمان وهذا باطل، ولم يثبت له السماع من عمر»، وقَبِلَ غير واحد من الأئمة مُرسَلَهُ عن عمر ﵁ لتوقيه واحتفاله بتتبع أمره وحفظ قضاياه ﵁، وفرق بين قبول مُرْسَلِهِ وبين الحكم بصحة الإسناد واتصاله[1].

الحكم على الحديث:

الحديث من الوجه الأول ضعيف، والموقوف عن عمر ﵁ أصح وفي إسناده إرسال كما تقدم.

* * *

(١) «جامع التحصيل» (١٨٤/ت٢٤٤)، «تحفة التحصيل» (١٢٨).

بابُ ما جاءَ مَنْ لا تَحِلُّ لهُ الصَّدَقَةُ[1]

٦٣ـ حَدَّثَنا [أبو بكرٍ][2] مُحَمَّدُ بنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنا أبو داودَ الطَّيالِسِيُّ، حَدَّثَنا سُفْيانُ[3] [(ح)][4].

وحَدَّثَنا مَحْمودُ بنُ غَيْلانَ، حَدَّثَنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنا سُفْيانُ، عَنْ سَعْدِ بنِ إبْراهيمَ، عَنْ رَيْحانَ بنِ يَزيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبيِّ ﷺ قالَ: (لا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيٍّ، وَلا لِذي مِرَّةٍ سَوِيٍّ).

قالَ أبو عيسى: حَديثُ عَبْدِ اللَّهِ بنِ عَمْرٍو حَديثٌ حَسَنٌ، وَقَدْ رَوى شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بنِ إبْراهيمَ هذا الحَديثَ بِهذا الإسْنادِ وَلَمْ يَرْفَعْهُ.

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على سعد بن إبراهيم الزهري، واختلف عليه على وجهين:

---

(١) «الأصل» (٥٠/ب)، «ظ» (ج٥/١١/ب)، «أ» (٧٤/أ)، «م» (٦٥/أ)، «ل» (١١٢/أ)، «ط» (٣/٤٢/ح٦٥٢)، ولم أذكر نسخة «ت» لأنه وقع فيها تخليط كبير في هذا الموضع.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من: «أ»، «ط».

(٣) في «ط»: سفيان بن سعيد.

(٤) حاء التحويل ساقطة من: «ظ».

١ـ سعد، عن ريحان بن يزيد، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعاً.

٢ـ سعد، عن ريحان بن يزيد، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما موقوفاً.

الوجه الأول:

١ـ رواية سفيان بن سعيد الثوري:

أخرجها البغوي في «شرح السنة» (١٥٩٩) من طريق الترمذي بمثله.

وأخرجها الطيالسي في «المسند» (٢٢٧١) ـ ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير»[1] (١٤/٥/ح١٤٥٨٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٣/٧)، والضياء في «المختارة» (ج٦/٧٥/ب) ـ نحوه، ولم يسق البيهقي اللفظ،

ومن غير طريق «المسند» أخرجها الطبري في «تهذيب الآثار ـ مسند طلحة بن عبيد لله رضي الله عنه» (٧٥١)، والطوسي (٥٩٦) عن محمد بن بشار مثله، وأحال الطبري باللفظ،

والحسين بن يحيى بن عياش القطان في «حديثه» (٥٦/ب) ـ وعنه الدارقطني في «السنن» (١١٩/٢/ح٥) ـ عن علي بن مسلم، وأحالا باللفظ،

كلاهما (محمد، وعلي) عن أبي داود الطيالسي،

وعبد الرزاق في «المصنف» (٧١٥٥) ـ ومن طريق إسحاق بن إبراهيم

---

(١) الطبعة بإشراف الدكتور سعد الحميد، والدكتور خالد الجريسي.

الدبري راوي «المصنف» أخرجه الضياء في «المختارة» (ج٦/٧٥/ب) نحوه،

ومن طريق أحمد بن منصور الرمادي عن عبد الرزاق أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٣/٧)، وفي «السنن الصغرى» (١٢٩٩) مثله،

كلاهما (أحمد، وإسحاق) عن عبد الرزاق،

وأبو عبيد في «الأموال» (١٧٢٨)، وأحمد (٦٧٩٨) عن عبد الرحمن ابن مهدي، ولفظ الأول مثله، والثاني نحوه،

وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٠٧/٣، ٢٧٤/١٤/ح١٨٣٥٧)، وأحمد (٦٥٣٠، ٦٧٩٨)، والطبري في «تهذيب الآثار ـ مسند طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه» (٧٥٣) من طريق وكيع بن الجراح مثله، ولفظ أحمد نحوه،

وابن زنجويه في «الأموال» (٢٠٧١)، والدارمي (١٦٤٦) عن محمد بن يوسف الفريابي ولفظ الأول نحوه، والثاني مثله،

والدارمي (١٦٤٦)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٣٢٩/٢)، والحربي في «غريب الحديث» (٨١/١)، وابن الجارود (٣٦٣)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١٤/٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٤/٥/ح١٤٥٨٦) ـ ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٣/٧) ـ والقضاعي في «مسند الشهاب» (٨٨٤) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين مثله، ولفظ الحربي نحوه، وأحال الطحاوي باللفظ، ولم يسقه البخاري،

والطبري في «تهذيب الآثار ـ مسند طلحة بن عبيد الله ﷺ» (٧٥٠، ٧٥٢، ٧٥٤) من طريق محمد بن ربيعة الكلابي، وإسحاق بن يوسف الأزرق، ومعاوية بن هشام مثله،

والطحاوي في «شرح المعاني» (٢/ ١٤) من طريق أبي حذيفة موسى بن مسعود النهدي وأحال بلفظه،

والحاكم (١/ ٤٠٧) ـ وعنه البيهقي (٧/ ١٣) ـ من طريق محمد بن كثير، ولم يسوقا اللفظ،

كلهم (الطيالسي، وعبد الرزاق، وابن مهدي، ووكيع، ومحمد، وأبو نعيم، والكلابي، وإسحاق، ومعاوية، وأبو حذيفة، وابن كثير) عن سفيان الثوري،

٢ـ والبخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٣٢٩) عن حجاج بن منهال السلمي أخصر منه،

والحاكم (١/ ٤٠٧) ـ وعنه البيهقي (٧/ ١٣) ـ من طريق آدم بن أبي إياس نحوه، وأحال البيهقي باللفظ،

والبيهقي (٧/ ١٣) من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث مثله،

ثلاثتهم (حجاج، وآدم، وعبد الصمد) عن شعبة بن الحجاج،

٣ـ وأبو داود (١٦٣٤) عن عباد بن موسى الأنباري الخُتَّلِيُّ مثله،

والحاكم (١/٤٠٧) من طريق أبي بكر بن أبي العوام مثله،
كلاهما (عباد، وأبي بكر) عن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم الزهري.
ثلاثتهم (الثوري، وشعبة، وإبراهيم) عن سعد بن إبراهيم به[1].

الوجه الثاني:

١- رواية شعبة بن الحجاج:

أخرجها الفسوي في «المعرفة» (١/٥٦٧)، والحسين بن يحيى بن عياش القطان في «حديثه» (٥٦/ب) من طريق أبي داود الطيالسي نحوه، ولم يذكر الفسوي اللفظ،

---

(١) تنبيه: نقل الإمام أحمد عن ابن مهدي بعد روايته قال: «ولم يرفعه سعد ولا ابنه، يعني: إبراهيم»، كذا في الطبعة الميمنية، ومثلها في طبعة الرسالة (١١/٤٠٣).

ونقل ابن حجر هذه العبارة في «إتحاف المهرة» (٩/٤٥٤) بلفظ: «ولم يرفعه عن سعد غير ابنه، يعني: إبراهيم»، وفي «أطراف المسند» (٤/١٥) بلفظ: «لم يرفعه عن سعد ابنه يعني إبراهيم».

وهذا كما هو ملاحظ فيه تناقض، فسياق الأولين يدفعهما أن ابن مهدي ذكر هذا بعد روايته الحديث عن الثوري عن سعد مرفوعاً، فروايته تدفع نفي رواية سعد المرفوعة في السياق الأول، ونفي حصر رواية الرفع بإبراهيم التي في السياق الثاني.

والجملة في السياق الثالث أسلمها فيما يظهر، وفي قوله رحمه الله نظر من جهة أنه معلق لم يسنده ابن مهدي عن إبراهيم، فلعله بلغه عن بعض من رواه عن إبراهيم موقوفاً وسيأتي من رواية الشافعي والطيالسي عنه وستأتي دراسته بإذن الله.

والطبري في «تهذيب الآثار ـ مسند طلحة بن عبيد لله رضي الله عنه» (٧٥٥) من طريق محمد بن جعفر غندر نحوه،

والطحاوي في «شرح المعاني» (١٤/٢) من طريق الحجاج بن المنهال مثله، وذكره البخاري في «التاريخ» (٣٢٩/٣) تعليقاً،

ثلاثتهم (الطيالسي، وغندر، والحجاج) عن شعبة،

٢ـ والشافعي في «الأم» (٩٨/٢، ١١١) ـ ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن» (١٣٣١٥) ـ نحوه،

والحسين بن يحيى بن عياش القطان في «حديثه» (٥٦/ب) من طريق أبي داود الطيالسي ولم يسق لفظه،

كلاهما (الشافعي، والطيالسي) عن إبراهيم بن سعد،

كلاهما (شعبة، وإبراهيم) عن سعد بن إبراهيم، عن ريحان بن يزيد،

وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٠٨/٣) عن موسى بن عُلَيٍّ بن رباح، عن أبيه،

كلاهما (ريحان، وعُلي) عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما موقوفاً.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على سعد بن إبراهيم الزهري، واختلف عليه على وجهين:

١ـ سعد، عن ريحان بن يزيد، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعاً.

٢ـ سعد، عن ريحان بن يزيد، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما موقوفاً.

وسعد هو: ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري، أبو إسحاق المدني، ثقة حجة باتفاق أهل العلم[1].

ورواه عنه على الوجه الأول:

١ـ سفيان بن سعيد الثوري، إمام حجة باتفاق[2].

٢ـ إبراهيم بن سعد بن إبراهيم الزهري، ثقة ثبت إن حدث من كتابه، وإن حدث من حفظه وقعت له أوهام (ت ١٨٥)[3].

وقد اختلف على إبراهيم في هذا الحديث، فرواه عنه على هذا الوجه:

١ـ عباد بن موسى الأنباري الخُتَّلِيُّ، وهو ثقة (ت ٢٣٠)[4].

٢ـ أبوبكر بن أبي العوام محمد بن أحمد الرِيَاحِيُّ البغدادي، قال عبد الله بن أحمد، والدارقطني: «صدوق» (ت ٢٧٦)[5].

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (١٠/٢٤٠/ت٢١٩٩)، «التهذيب» (٣/٤٦٣/ت٨٦٦).

(٢) تقدمت ترجمته (ص ٢١٨).

(٣) تقدمت ترجمته (ص ٣٧٣).

(٤) انظر: «التهذيب» (٥/١٠٥/ت١٧٣)، «التقريب» (٣١٤٣).

(٥) انظر: سؤالات الحاكم (٢٩٠)، «تاريخ بغداد» (١/٣٧٢)، «السير» (١٣/٧).

ورواه عن إبراهيم على الوجه الثاني:

١ـ الإمام محمد بن إدريس الشافعي الثقة الحجة (ت ٢٠٤)[١].

٢ـ أبو داود الطيالسي، ثقة حافظ (ت ٢٠٤)[٢].

والمتأمل لرواة هذين الوجهين يرى أن رواة الوجه الثاني أحفظ وأشهر من رواة الأول، وإذا انضاف إلى هذا ما هو ملحوظ في إبراهيم بن سعد من الوهم إن حدث من حفظه كما تقدم وأن عباد بن موسى، وابن أبي العوام أدركاه على كِبَرٍ لم يَبْعُدْ أن يكون إبراهيم غلط فرفعه، فإن الإمام الشافعي بعد روايته الحديث موقوفاً قال: «وقد رفع هذا الحديث عن سعدٍ غيرُ ابْنِهِ»[٣]، وهذا يشبه قول ابن مهدي: «لم يرفعه عن سعدٍ ابْنُهُ»[٤]، فهذان النصان يدلان على أن الرواية الأشهر عند أهل العلم عن إبراهيم هي الوقف لاسيما عند المتقدمين من أصحابه بل ربما قارنوه في الأخذ عن بعض شيوخه، ولو كان الرفع محفوظاً أو معروفاً عنه عند أهل العلم لذكروه لاسيما مع كونه ابن سعد المختلف عليه في رفع ووقف الحديث، فالأقرب

---

(١) تقدمت ترجمته (ص ٤٣١).

(٢) تقدمت ترجمته (ص ٥٤٣).

(٣) وقع فيه تصحيف والتصويب من «المعرفة» (٩/٣٢٥)، ثم رأيتها على الصواب كما عند البيهقي في طبعة «الأم» التي حققها الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب (٣/٢٠٨).

(٤) راجع ما تقدم بيانه حول قول ابن مهدي (ص ١٠٦٤).

عن إبراهيم رواية من وقفه والله أعلم بالصواب.

٣ـ شعبة بن الحجاج، إمام مجمع على ثقته[١]، وقد اختلف عليه في هذا الحديث، فرواه عنه على هذا الوجه:

١ـ حجاج بن المنهال، وهو ثقة[٢].

٢ـ آدم بن أبي إياس، وهو ثقة[٣].

٣ـ عبد الصمد بن عبد الوارث، ثبت في شعبة[٤].

ورواه عن شعبة على الوجه الثاني:

١ـ أبو داود الطيالسي، تقدم أنه ثقة حافظ.

٢ـ محمد بن جعفر غندر، ثقة ثبت في شعبة خاصة[٥].

٣ـ الحجاج بن المنهال، تقدم أنه ثقة.

ويظهر لي أن كلا الوجهين محفوظ عن شعبة لثقة رواتهما، وليس بمستغرب أن يكون الحديث مسموعاً له مرفوعاً فَيَقِفُهُ، فقد ثبت عنه ذلك في غير ما موضع إذا خَشِيَهُ.

---

(١) تقدمت ترجمته (ص ٢٤٠).

(٢) انظر: «التهذيب» (٢/٢٠٦/ت٣٨٣)، «التقريب» (١١٣٧).

(٣) تقدمت ترجمته (ص ٥٤٦).

(٤) تقدمت ترجمته (ص ٨٠٠).

(٥) تقدمت ترجمته (ص ٩٤٤).

ورواه عن سعد بن إبراهيم على الوجه الثاني:

١ـ شعبة بن الحجاج، تقدم في دراسة الوجه الأول أن هذا الوجه محفوظ عنه.

٢ـ إبراهيم بن سعد، تقدم أن هذا الوجه هو الأرجح عنه.

فهذا الحديث مداره على سعد بن إبراهيم الزهري، واختلف عليه على وجهين:

١ـ فرواه الثوري، وشعبة، عنه، عن ريحان، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعاً.

٢ـ ورواه شعبة، وإبراهيم بن سعد، عنه، عن ريحان، **عن** عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما موقوفاً.

ولم يرجح الترمذي رحمه الله بين هذين الوجهين، لكنه حسن الوجه المرفوع على ما ينبغي ذِكْره من اصطلاحه في الحسن.

وصحح الوجه المرفوع ابن الجارود، والضياء المقدسي، ولم أقف على أحد من أهل العلم نص على اختيار الموقوف أو تصويبه.

والذي يظهر أن كلا الوجهين محفوظ عن سعد بن إبراهيم لثقة رواتهما، والرفع محفوظ من رواية الحافظ الثبت سفيان الثوري، وتابعه عليه

شعبة في أحد الوجهين المحفوظين عنه، ورواية إبراهيم الموقوفة غايتها أن تكون خرجت مخرج الفتوى من عبد الله، وهي محفوظة عن سعد، وتابع إبراهيم عليها شعبةُ في أحد الوجهين المحفوظين عنه.

والحديث في سنده ريحان بن يزيد العامري، تفرد عنه سعد بن إبراهيم الزهري[1]، ترجمه البخاري وسكت عنه[2]، وسُئل ابن معين: «فريحان بن يزيد ما حاله؟ فقال: ثقة»[3]، وذكره ابن حبان[4]، وابن خلفون[5] في «الثقات»، وقال سعد بن إبراهيم: «كان أعرابياً صدوقاً»[6]، وقال مرة: «سمعت أعرابياً بدوياً ما رأيت أعرابياً له شبيه يقال له: ريحان»[7].

وقال أبو حاتم: «شيخ مجهول»[8]، ولهذا ذكره ابن الجوزي في

(١) «المنفردات» لمسلم (١٢٥).

(٢) (٣٢٩/٣).

(٣) الدارمي (٣٢٥).

(٤) (٢١٤/٤).

(٥) «إكمال تهذيب الكمال» (١٧/٥).

(٦) كما في رواية الحجاج بن المنهال عن شعبة، عن سعد.

(٧) «المعرفة» للفسوي (٥٦٧/١).

(٨) «الجرح والتعديل» (٥١٧/٣).

«الضعفاء»[1]، واختار الذهبي في «الميزان» قول أبي حاتم[2]، وقال في «الكاشف»: «وثق ولا يعرف»[3]، وقال ابن حجر: «مقبول»[4]، ولا يخفى أن هذا عند الحافظ حيث يتابع وإلا فلين الحديث، لكن يجدر الانتباه إلى أن الحافظ لم يُعمل هذا في حكمه على هذا الحديث، فإنه قال «التلخيص» بعد عزو الحديث إلى مُخَرِّجِيْهِ: «بسند حسن»[5]، ولاشك أن تحسين الإسناد مع ما تبين من عدم المتابع لريحان عن عبد الله بن عمرو ﵄ يقتضي أن أقل أحواله الوصف بالصدوق ونحوها من الألفاظ متوسطة المرتبة التي يُحسَّن حديث أصحابها، فلا أدري هل رجع الحافظ عن قوله الذي في «التقريب» أو هو آخرُ اجتهادِهِ فيه.

وقبل ذكر الراجح في حاله ينبغي أن نقف قليلاً مع توثيق ابن معين لريحان، فقد يقول أحدٌ: هذا الراوي لم يرو عنه غير سعد بن إبراهيم، ولا يحفظ له إلا هذا الحديث، فليس له كبير حديث يتأتى معه سبر حديثه لمعرفة ضبطه، فمثله يصل أن يقال عنه: ثقة؟

---

(١) (٢٨٩/١).

(٢) (٦٢/١).

(٣) (٣٩٩/١).

(٤) «التقريب» (١٩٧٥)، وانظر: «التهذيب» (٣/٣٠٢/ت٥٦٤).

(٥) (١٢٤/٣).

وهذا لاشك مَلْحَظٌ قوي، وابن معين قد حُفظ عنه إطلاق الثقة على بعض التابعين الذين سَبَرَ ما رأى من حديثهم فوجده مستقيماً، وهذا منهج لكثير من الأئمة، بل هو منهج جميعهم لمعرفة صدق الراوي وضبطه، قال العلامة المُعَلِّمِيُّ: «وابن معين والنسائي وآخرون غيرُهُما يوثقون من كان من التابعين أو أتباعهم إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة بأن يكون له فيما يروي متابع أو مشاهد، وإن لم يرو عنه إلا واحد ولم يبلغهم عنه إلا حديث واحد.. ومن الأئمة من لا يُوثق من تَقَدَّمَهُ حتى يطلع على عدة أحاديث له تكون مستقيمة، وتكثر حتى يغلب على ظنه أن الاستقامة كانت ملكة لذاك الراوي، وهذا كله يدل على أن جُلَّ اعتمادهم في التوثيق والجرح إنما هو على سَبْرِ حديث الراوي.. فإذا تَتَبَّعَ أحدُهُم أحاديث الراوي فوجدها مستقيمة تدل على صِدْقٍ وضَبْطٍ؛ ولَم يَبْلُغْهُ ما يوجب طعناً في دينه وَثَّقَهُ..»(١).

فإن تبين ما سبق بقي النظر فيما يمكن أن يكون حجة ابن معين على توثيقه وهو أحد أمرين:

١ـ ثناء سعد بن إبراهيم على ريحان بن يزيد بالصدق، مع أن سعداً ثقة ثبت حجة جليل، وكان قاضياً على المدينة، فمثله يعلم أسباب تعديل

(١) «التنكيل» (١/٦٦ـ٦٧).

الرجل وجرحه.

٢ـ استقامة حديثه المذكور عند ابن معين.

فأما الأول فلا يخفى تسليم الاحتجاج به.

وأما الثاني فهو الذي سنبحثه الآن بإذن الله تعالى، فالحديث كما تقدم رواه ريحان، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعاً، وخالفه في رفعه عُلَيُّ بن رباح ـ وهو ثقة(١) ـ فوقفه.

ورفعه ليس بمنكر فقد ثبت هذا المعنى عن النبي ﷺ من وجوه أخر ومن ذلك:

١ـ حديث أبي حازم، عن أبي هريرة رضي الله عنه يبلغ به: (لا تحل الصدقة لغني، ولا لذي مِرَّةٍ سَوِيٍّ)، أخرجه ابن خزيمة (٢٣٨٧) وسنده صحيح، وله عن أبي هريرة رضي الله عنه طرق أخرى.

٢ـ حديث عبيد الله بن عدي بن الخيار: أن رجلين أخبراه: أنهما أتيا النبي ﷺ يسألانه من الصدقة، فَقَلَّبَ فيهما البصر، ورآهما جَلْدَيْنِ، فقال ﷺ: (إن شئتما أعطيتكما، ولا حَظَّ فيها لغني، ولا لقوي مُكْتَسِبٍ) أخرجه أحمد (١٧٥١١، ٢٢٥٥٤)، وأبو داود (١٦٣٠)، والنسائي في المجتبى (٢٥٩٨) وغيرهم وسنده صحيح، وجهالة الصحابي لا تضر كما هو مقرر عند عامة

---

(١) انظر: «التهذيب» (٧/٣١٨/ت٥٤٠)، «التقريب» (٤٧٣٢).

أهل العلم، والاتصال متحقق لتصريح عبيد الله أنهما رضي الله عنهما حدّثاه.

وفي الباب أحاديث أخر، فتبين مما سبق أن رفع الحديث ليس فيه ما يستنكر، ومخالفة عُلَيٍّ لريحانَ يمكن حملها على أن الحديث قد يذكره الصحابي فيخرج مخرج الفتوى بعد أن يكون سمع من النبي ﷺ أصل ذلك فيفتي بمقتضاه.

وبناء على ما تقدم فالذي يترجح لي في حال ريحان بن يزيد العامري أنه ثقة لما يأتي:

١- جهالة العين مدفوعة برواية الثقة عنه، وجهالة الحال مدفوعة بتوثيق ابن معين لاسيما والسؤال جاء صريحاً عن حال ريحان، فقوله: «ثقة» هنا على أصلها الذي لازمه قبول حديث الراوي والاحتجاج به، ويعضده ثناء سعدٍ عليه بالصدق، فهي دالة على خِبْرَةٍ بريحان بن يزيد وإلا ما تَأَتَّى له الثناء عليه بذلك، ويزيده قوة أن سعداً راويته بَلْهَ الوحيد الذي روى عنه فلو خولف فيه فقوله مقدم عليه لهذه القرينة، فقول التلميذ يقدم على غيره إذا تعلق الكلام بأحد شيوخه لأنه أخبر به[1]، ووصفه بالأعرابية ليس له كبير

(١) انظر في استعمال هذه القرينة صنيع الإمام أحمد في شأن عتاب بن بشير الحراني كما في سؤالات أبي داود (١/٢٧٢-٢٧٣)، وعنه الآجري في سؤالاته أبا داود (٢/٢٦٣)، «تهذيب التهذيب» (٧/٩١، ٦/١٧).

أثر في عدالته مع المِدْحَةِ المذكورة.

٢ـ لم يذكر أحدٌ من أهل العلم المصنفين في الضعفاء ريحان بن يزيد، وأول من ترجمه ابن الجوزي، ثم تبعه الذهبي، وعمدتهم تجهيل أبي حاتم، وتقدم الجواب عنه، وفيه كفاية إن شاء الله.

٣ـ استقامة حديثه، وأنه ليس فيه شيء يستنكر عن النبي ﷺ.

فالحديث حسن ويرتقي بشواهده إلى الصحيح، وقد صححه ابن الجارود، والضياء المقدسي كما تقدمت الإشارة إليه.

الحكم على الحديث:

الحديث إسناده حسن، ويرتقي بشواهده التي تقدمت إلى الصحيح والله أعلم بالصواب.

* * *

بابُ ما جاءَ في كَراهِيَةِ الصَّدَقَةِ لِلنَّبيِّ ﷺ وَأَهْلِ بَيْتِهِ وَمَوالِيهِ[1][2]

٦٤ـ [قالَ][3]: وَفي البابِ عَنْ.. وعَبْدِ الرَّحْمنِ بنِ عَلْقَمَةَ، وَقَدْ رُوِيَ هذا الحَديثُ أَيْضاً عَنْ عَبْدِ الرَّحْمنِ بنِ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمنِ بنِ أبي عَقِيلٍ، عَنِ النَّبيِّ ﷺ.

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على عبد الرحمن بن علقمة، واختلف عليه على وجهين:

١ـ عبد الرحمن بن علقمة، عن النبي ﷺ.

٢ـ عبد الرحمن بن علقمة، عن عبد الرحمن بن أبي عقيل رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

---

(١) «الأصل» (٥١/أ)، «ظ» (ج٥/١٢/أ)، «أ» (٧٤/ب)، «م» (٦٥/ب)، «ت» (٧٧/ب)، «ل» (١١٣/أ)، «ط» (٣/٤٥).

(٢) في «أ» لم يذكر: ومواليه.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من: «أ»، «ت».

الوجه الأول:

أخرجه أبو عبيد في «الأموال» (١٧٧٢)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٥٥١/٦) وفي «المسند» (٦١٢)، ومحمد بن سليمان المِصِّيْصِي المعروف بلُوَيْن في «جزء من حديثه» (١٣/ب) - ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٠٩/١٨)، والمزي (٣٩٩/١٨-٤٠٠) - والبخاري في «التاريخ الكبير» (٢٥٠/٥)، وابن شبة في «تاريخ المدينة» (٥١١/٢، ٥١٢)، وابن أبي خيثمة في «التاريخ» (ص/ل١١٧)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١٥٩٩)، والنسائي في «المجتبى» (٣٧٥٨)، وفي السنن الكبرى (٦٥٩٣) - ومن طريقه الجورقاني في «الأباطيل» (٢٣٣) - والعقيلي (٣٣/٣)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (١٠٢/أ)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٥٠/٢/ب)، وابن عساكر في «التاريخ» (٢١٠/١٨)[١] من طريق أبي بكر بن عياش، عن يحيى بن هانئ، عن أبي حذيفة، عن عبد الملك بن محمد بن بشير[٢]، عن

(١) خرجه في هذا الموضع من طريق أبي القاسم البغوي، عن جده أحمد بن منيع وأظنه في «المسند» لابن منيع أو «معجم الصحابة» للبغوي ولم أقف عليه في النسخة المغربية منه ولا في المطبوع فلعله مما سقط من النسخة، والمطبوع اعتمد النسخة المذكورة، ولم يذكره أصحاب الزوائد لأنه ليس من شرطهم كما هو ظاهر.

(٢) ويقال: نُسَيْر، وسيأتي ضبطه في ترجمته.

عبد الرحمن بن علقمة، ولفظ أبي عبيد: قدم وفد ثقيف على رسول الله ﷺ، ومعهم هدية قد جاءوا بها، فقال ﷺ لهم: (ما هذا؟ أهدية أم صدقة؟ فإن الصدقة يُبتغى بها وجه الله، والهدية يُبتغى بها وجه الرسول وقضاء الحاجة)، فقالوا: هدية، فقبضها منهم، ثم جلسوا فشغلوه بالمسألة فما صلى الظهر إلا عند العصر، والباقون نحوه، ولفظ ابن أبي خيثمة، والعقيلي، وابن عساكر الثاني أخصر منه، وعند ابن قانع زيادة: فإنا لا نأكل الصدقة[1].

الوجه الثاني:

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١١/٤٨٢/ح١١٧٨٩) و«المسند» (٦٤٢) ـ وعنه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١٦٠٠) وفي «السنة»

---

(١) ووقع عند ابن أبي عاصم: أبو حذيفة عبد الملك، وعند ابن شبة في الموضع الأول: أبو علقمة عن عبد الملك، وفي الموضع الثاني: عن يحيى بن هانئ وعروة قال: حدثني أبو حذيفة، والصواب ما في باقي المصادر، ويحيى بن هانئ هو: ابن عروة المرادي، والحديث أخرجه الطيالسي (١٣٣٦) عن أبي بكر بن عياش به إلا أنه قال: عبد الملك بن علقمة بن أبي علقمة الثقفي: أن وفد ثقيف فذكره، وهو غلط لمخالفته باقي المصادر، والظاهر أنه غلط قديم إما من الطيالسي أو رواة «المسند» عنه وانظر «أسد الغابة» (٣/٥١٠ـ٥١١)، ونص الذهبي في «تجريد أسماء الصحابة» (١/٣٥٩) على أن ما في مسند الطيالسي وهم.

(٨٢٤) ـ وابن سعد (٤١/٦)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٢٤٩/٥، ٣٢١/٨)، وابن شبة في «تاريخ المدينة» (٥١٢/٢)، والفسوي في «المعرفة» (٢٨٨/١)، وابن أبي خيثمة في «التاريخ» (ص/ل١١٨)، والبزار كما في «كشف الأستار» (٣٤٥٩) و«المطالب العالية» (٤/٤٥٧٤)، وأبو يعلى كما في «المطالب العالية» (٣/٤٥٧٤)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٣٩٠)، والدولابي في «الكنى» (٣٥٥/١)، والبغوي في «معجم الصحابة» (ل٤٣٨)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٣٩٦٨)، وإبراهيم بن حماد في «تركة النبي ﷺ» (ص٥٤)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (١٠٤/ب)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٥١/٢/ب)، والبيهقي في «الدلائل» (٣٥٨/٥)، والخطيب في «المتفق والمفترق» (ج٣٣/١١/أ) من طريق يزيد بن عبد الرحمن أبو خالد الدَّالانِي،

والحارث بن أبي أسامة كما في «بغية الباحث» (١١٣٤) و«المطالب العالية» (٢/٤٥٧٤) ـ ومن طريقه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٥١/٢/ب) ـ عن عبد العزيز بن أبان،

والحاكم (٦٧/١) من طريق علي بن هاشم بن البَرِيْد،

كلاهما (عبد العزيز، وعلي) عن عبد الجبار بن العباس الشِبَامِيِّ،

كلاهما (يزيد، وعبد الجبار) عن عون بن أبي جحيفة، عن عبد الرحمن ابن علقمة به، ولفظ ابن أبي شيبة: انطلقت في وفد ثقيف فأتينا رسول الله

ﷺ فأقمنا بالباب وما في الناس أبغض إلينا من رجل نَلِجُ عليه، فما خرجنا وفي الناس أحب إلينا من رجل دخلنا عليه فقال قائل منا: يا رسول الله ألا سألت ربك ملكاً كملك سليمان بن داود؟ فضحك ﷺ ثم قال: (لعل لصاحبكم عند الله عز وجل أفضل من ملك سليمان، إن الله عز وجل لم يبعث نبياً إلا أعطاه دعوة، فمنهم من اتخذ بها دنيا فأُعْطيها، ومنهم من دعا على قومه إذ عَصَوْهُ فأُهلكوا بها، وإن الله تبارك وتعالى قد أعطاني دعوةً فَاخْتَبَأْتُها شفاعة عند ربي لأمتي يوم القيامة)، والباقون نحوه، ولفظ ابن سعد، وابن أبي خيثمة نحو شطره الأول، واقتصر الدولابي على آخر الحديث، ولم يسق ابن حجر لفظ البزار وأبي يعلى.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على عبد الرحمن بن علقمة، واختلف عليه على وجهين:

١ـ عبد الرحمن بن علقمة، عن النبي ﷺ.

٢ـ عبد الرحمن بن علقمة، عن عبد الرحمن بن أبي عقيل رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

وعبد الرحمن هو: ابن علقمة، أو: ابن أبي علقمة الثقفي، له رواية عن النبي ﷺ في حديث الهدية كما في الوجه الأول من هذا الحديث، وله

رواية عن ابن مسعود ﵁، فمن أهل العلم من ذكر له صحبة كالبخاري ﵀[1] لحديث الهدية السابق، والظاهر أنه سبب ذكر ابن حبان له في طبقة الصحابة ﵃ لكنه لم يجزم بل حكاه بصيغة التمريض[2]، وقد جرى على ذكر راوي حديث الهدية في الصحابة ﵃: خليفة بن خياط، والفسوي، وابن منده، وخرج ابن راهويه، ويحيى الحماني حديثه في «المسند»[3].

والتحقيق أنه ليس صحابياً، فحديث الهدية تفرد به عبد الملك بن محمد ابن بشير، وهو مجهول ـ كما سيأتي في ترجمته ـ ولم يثبت سماعه من عبد الرحمن، فالبخاري ﵀ لما ذكر حديثه عن عبد الرحمن بن علقمة قال: «لم يتبين سماع بعضهم من بعض»[4]، والراوي عنه أبو حذيفة جهّله الدارقطني ﵀[5]، فهذا الوجه رواية مجهول عن مجهول.

فتبين مما سبق أن عمدة عده في الصحابة ﵃ لا يصح، ولذا اعتمد غير واحد من أهل العلم القول بنفي الصحبة كالدارقطني ﵀ فقال: «لا تصح صحبته ولا نعرفه»، وهو كما قال مجهول لا يعرف، وذكر ابن عبد البر

---

(١) «التاريخ الكبير» (٥/ ٢٥٠).

(٢) «الثقات» (٣/ ٢٥٣) وسيأتي أنه أعاده في طبقة التابعين.

(٣) «الإصابة» (٦/ ٣٠٤)، «تهذيب التهذيب» (٦/ ٢٣٣).

(٤) «التاريخ» (٥/ ٤٣١)، وانظر: «تحفة التحصيل» (١/ ٢١٣).

(٥) «التقريب» (٨٠٤١).

رحمه الله أن في سماعه من النبي ﷺ نظر، بل نص في ترجمة عبد الرحمن بن أبي عقيل رضي الله عنه أنه لا تصح صحبته[1].

وصنيع البخاري رحمه الله في «التاريخ» يدل على أن حديث عبد الملك عن عبد الرحمن بن علقمة غلط، فإنه ساق من ثلاثة طرق عن جامع بن شداد، عن عبد الرحمن بن علقمة، عن ابن مسعود رضي الله عنه، وجامع ثقة[2]، ومراده رحمه الله أن الصحيح أن عبد الرحمن إنما يروي عن الصحابة كابن مسعود رضي الله عنه، وهذا موافق لقول الدارقطني.

ومن أهل العلم من فرق بين عبد الرحمن بن علقمة راوي حديث الهدية فعدّه في الصحابة، والراوي عن عبد الرحمن بن أبي عقيل فعدّه تابعياً، وهو صنيع ابن أبي حاتم رحمه الله[3]، واختيار ابن حجر[4].

والصحيح أنهما راو واحد ولا دليل على التفريق بينهما، وحديث الهدية لا يصح كما تقدم لأنه من راوية مجهول، عن مجهول، مع عدم ثبوت سماع بعضهم من بعض، ولو سلم إسناده من هؤلاء المجاهيل فليس في طرقه

---

(١) «الاستيعاب» (٦/٦٣/ت١٤٤٠، ١٤٤١)، وانظر: «الإصابة» (٦/٣٠٤/ت٥١٦٢).

(٢) «التقريب» (٨٨٨).

(٣) «الجرح» (٥/٢٤٨/ت١١٨٤)، (٥/٢٧٣/ت١٢٩٣).

(٤) «الإصابة» (٦/٣٠٥).

التصريح بسماع عبد الرحمن للحديث من النبي ﷺ، ولا أنه شهد القصة فيكون مرسلاً، وعليه فلا صحبة له، ولأبي حاتم رحمه الله نص على نفي الصحبة وإنما أخرته لمناسبة الكلام على عدم صحة عَدِّهما اثنين، قال ابن أبي حاتم: «أدخله يونس بن حبيب في «كتاب الوحدان» فأخبرت أبي بذلك فقال: هو تابعي ليست له صحبة»(١).

وإذا تبين بما سبق أنه تابعي فبقي بيان حاله، فعبد الرحمن وثقه ابن مهدي، والعجلي، والنسائي، وذكره ابن حبان في «الثقات»(٢).

ورواه عنه على الوجه الأول:

عبد الملك بن محمد بن بشير الكوفي، وقيل: ابن نُسَيْر(٣)، مجهول قال ابن عدي: «له من المسند شيء يسير»(٤)، وقال العقيلي بعد ما ساق له

---

(١) «الجرح» (٥/٢٧٣)، ويعني بكتاب يونس: مسند الطيالسي كما هو معروف في محله، وانظر «أسد الغابة» (١/٥١٠-٥١١).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (١٧/٢٩٣/ت٣٩١١)، «التهذيب» (٦/٢٣٣/ت٤٧٤)، «التقريب» (٣٩٥٩).

(٣) كذا سماه الدارقطني في سؤالات البرقاني (ت٣٠٢)، وضبطه العسكري في «التصحيفات» (٢/٥٨٨)، وابن ماكولا (١/٣٠٢)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (١/٥١١)، وابن حجر في «التقريب».

(٤) «الكامل» (٥/٣٠٧).

حديث الهدية: «ولا يتابع عليه، ولا يعرف إلا به»[1].

وقال الدارقطني رحمه الله: «عبد الملك بن محمد بن نُسَيْر، أبو حذيفة عنه، مجهولان»[2].

ولم يثبت سماعه من عبد الرحمن فقد قال البخاري رحمه الله: «لم يتبين سماع بعضهم من بعض» وتقدم ذكر هذا.

والراوي عنه وهو أبو حذيفة قال عنه الدارقطني رحمه الله: «مجهول»[3]، فهذا الوجه رواية مجهول عن مجهول.

ورواه عن عبد الرحمن بن علقمة على الوجه الثاني:

عون بن أبي جحيفة وهب بن عبد الله السُّوائي الكوفي، ثقة باتفاق، وثقه ابن معين، وأبو حاتم، والفسوي، والنسائي، وذكره ابن حبان في «الثقات»[4].

---

(١) (٣/٣٣/ت٩٨٧)، وانظر «المخزون» لعبد الغني الأزدي (١٦٠).

(٢) سؤلات البرقاني (ت ٣٠٢)، وانظر: «تهذيب الكمال» (١٨/٣٩٩/ت٣٥٥٥)، «المغني» (٣٨٣٩)، «الميزان» (٢/٦٦٣)، «التهذيب» (٦/٤١٩/ت٨٧٤)، «التقريب» (٤٢٠٩).

(٣) «التقريب» (٨٠٤١).

(٤) انظر: «المعرفة» (٣/٢٣٩)، «تهذيب الكمال» (٢٢/٤٤٧/ت٤٥٤٩)، «التهذيب» (٨/١٧٠/ت٣٠٦)، «التقريب» (٥٢١٩).

والراوي عنه أبو خالد يزيد بن عبد الرحمن الدَّالاني، صدوق عدّه ابن حجر في ثالثة المدلسين[1]، وقد صرح بالسماع عند ابن أبي شيبة وغيره كما سبق في التخريج، وتابعه عبد الجبار بن العباس الشِّبَامِيُّ وهو صدوق[2]، رواه عنه علي بن هاشم بن البَرِيْد وهو صدوق أيضاً[3]، وعبد العزيز بن أبان الأموي لكنه متروك[4]، والعمدة على روايةِ ابنِ البَرِيْد.

فتبين مما سبق أن الوجه الأول ليس محفوظاً عن عبد الرحمن بن علقمة، والصواب عنه هو الوجه الثاني، والترمذي رحمه الله لم يرجح بين هذين الوجهين كما سبق في كلامه.

والحديث على الوجه الثاني من رواية ابنِ البَرِيْد صححه ابن خزيمة رحمه الله فأخرجه في «كتاب التوحيد» كما مرَّ، فقول الذهبي رحمه الله في «تلخيص المستدرك»: «وليس الحديث بثابت»[5] غيرُ مُسَلَّمٍ.

وشطر الحديث الثاني المتعلق بالشفاعة قد جاء عن النبي ﷺ من وجوهٍ عدةٍ منها ما خرجه البخاري (٦٣٠٤، ٧٤٧٤)، ومسلم (١٩٩)

---

(١) انظر: «التهذيب» (١٢/٨٢/ت٣٥٨)، «التعريف» (١٦٠/ت١١٣).

(٢) «التقريب» (٣٧٤١).

(٣) تقدمت ترجمته (ص ٤٨٩).

(٤) تقدمت ترجمته (ص ٥٥٨).

(٥) (١/٦٨).

واللفظ له من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لكل نبي دعوة مستجابة فَتَعَجَّلَ كل نبي دعوته وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة فهي نائلة إن شاء الله من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً)، وفي الباب أحاديث أخر وقد أسند الإمام ابن خزيمة رحمه الله منها طرفاً صالحاً في «كتاب التوحيد».

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الأول رواته مجاهيل ويشبه أن يكون غلطاً في الرواية كما أشار إليه البخاري، وهو حسن من وجهه الثاني.

* * *

بابُ ما جاءَ في الصَّدَقَةِ على ذِي الْقَرابَةِ(١)

٦٥ـ حَدَّثَنا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنا سُفْيانُ بنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عاصِمٍ [الأحْوَلِ](٢)، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرينَ، عَنِ الرَّبابِ، عَنْ عَمِّها سَلْمانَ(٣) بنِ عامِرٍ يَبْلُغُ بِهِ النَّبيَّ ﷺ قالَ: (إذا أفْطَرَ أحَدُكُمْ فَلْيُفْطِرْ عَلى تَمْرٍ فإنَّهُ بَرَكَةٌ، فَإنْ لَمْ يَجِدْ تَمْراً فَالْماءُ فإنَّهُ طَهُورٌ) وَقالَ: (الصَّدَقَةُ عَلى الْمِسْكينِ صَدَقَةٌ، وَهِيَ عَلى ذِي الرَّحِمِ ثِنْتانِ: صَدَقَةٌ وَصِلَةٌ).

قالَ أبو عيسى: حَديثُ سَلْمانَ بنِ عامِرٍ حَديثٌ حَسَنٌ، وَالرَّبابُ هيَ: أمُّ الرَّائِحِ بِنْتِ صُلَيْعٍ، وَهكذا رَوى سُفْيانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ عاصِمٍ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سيرينَ، عَنِ الرَّبابِ، عَنْ عَمِّها سَلْمانَ بنِ عامِرٍ، عَنِ النَّبيِّ ﷺ نَحْوَ هذا الْحَديثِ.

وَرَوى شُعْبَةُ، عَنْ عاصِمٍ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سيرينَ، عَن سَلْمانَ ابنِ عامِرٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: عَنِ الرَّبابِ، وَحَديثُ سُفْيانَ الثَّوْرِيِّ، وَابنِ عُيَيْنَةَ أصَحُّ.

---

(١) «الأصل» (٥١/أ)، «ظ» (ج٥/١٢/أ)، «أ» (٧٤/ب)، «م» (٦٥/ب)، «ت» (٧٨/أ)، «ل» (١١٣/أ)، «ط» (٣/٤٦/ح٦٥٨).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من: «أ» ، «ت».

(٣) في «أ»: عن عمها، عن سلمان، والصواب ما في باقي النسخ.

وَهكذا رَوى ابنُ عَونٍ، وَهِشامُ بنُ حَسَّانَ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سيرينَ، عَنِ الرَّبابِ، عَنْ سَلْمانَ بنِ عامِرٍ.

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على عاصم بن سليمان الأحول، واختلف عليه على وجهين:

١ـ عاصم، عن حفصة بنت سيرين، عن الرَّبَاب، عن سلمان بن عامر رضي الله عنه.

٢ـ عاصم، عن حفصة بنت سيرين، عن سلمان بن عامر رضي الله عنه.

الوجه الأول:

١ـ رواية سفيان بن عيينة:

أخرجها البغوي في «شرح السنة» (١٦٨٤)، وفي تفسيره «معالم التنزيل» (١/١٨٧) من طريق الترمذي به مثله.

والترمذي (٦٩٥)، والفريابي في «كتاب الصيام» (٦٥)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٣٣٢٠، ٦٧٠٧) ـ ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (٧/٣١) ـ عن قتيبة مثل شطره الأول، ولفظ الترمذي نحوه،

والشافعي كما في «معرفة السنن والآثار» (٨٧٥٨) نحو شطره الأول،

والحميدي (٨٢٣) ـ ومن طريقه الطوسي (٦٠٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٦/٢٧٢/ح٦١٩٤، ٢٧٦/ح٦٢١٠)، والخطيب في «الموضح» (١٠٢/٢) ـ نحوه، ولفظ الطوسي والطبراني في الموضع الثاني، والخطيب نحو شطره الثاني، والطبراني في الموضع الأول نحو شطره الأول.

وأحمد (١٦٢٧١، ١٧٩٠٦) ـ ومن طريقه في الموضع الأول أخرجه المزي في «تهذيب الكمال» (٣٥/١٧١ـ١٧٢) ـ ولفظهما نحوه وفيه زيادة، ولفظ أحمد في الموضع الثاني نحو شطره الأول،

وابن زنجويه في «الأموال» (١٣٤٠)، والدارمي (١٦٨٨) عن محمد بن يوسف الفريابي، ولفظ الدارمي مثل شطره الثاني، وابن زنجويه نحوه،

وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١١٣٨) عن يعقوب بن حميد المدني وأحال على سابقه،

والفريابي في «كتاب الصيام» (٦٦) عن أبي قدامة عبيد الله بن سعيد اليشكري وأحال باللفظ،

وابن خزيمة (٢٠٦٧) عن عبد الجبار بن العلاء نحوه،

وفي (٢٣٨٥) عن علي بن خَشْرَمٍ نحو شطره الثاني،

والبغوي في «مسند ابن الجعد» (٢١٧٢) ـ ومن طريقه البيهقي في «المعرفة» (٨٧٥٩) ـ عن علي بن الجعد نحو شطره الأول،

عشرتهم (قتيبة، والشافعي، والحميدي، وأحمد، ومحمد، ويعقوب، وعبيد الله، وعبد الجبار، وابن خَشْرَمٍ، وابن الجعد) عن سفيان بن عيينة،

٢ـ رواية سفيان بن سعيد الثوري:

أخرجها عبد الرزاق (٧٥٨٧) ـ ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٧٢/٦/ح٦١٩٣) ـ وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠٧/٣)، وأحمد (١٦٢٧٣)، والدارمي (١٦٨٨)، والترمذي (٦٩٥)، وابن خزيمة (٢٣٨٥) من طريق الثوري، ولفظ ابن أبي شيبة، والترمذي نحو شطره الأول، ولفظ الدارمي مثل شطره الثاني، وابن خزيمة نحوه، وأحال عبد الرزاق، والطبراني باللفظ،

٣ـ والطيالسي (١١٨١، ١٢٦١) ـ ومن طريقه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢٨٨/١/أ)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٣٩/٤) ـ عن شعبة ابن الحجاج نحو شطره الأول،

٤ـ وأحمد (١٦٢٧٠، ١٧٩٠٣) ـ ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (٨٦/أ) ـ عن محمد بن جعفر غندر نحو شطره الأول،

والنسائي في «السنن الكبرى» (٣٣٢٥، ٣٣٢٦) من طريق حماد بن مسعدة، ويوسف بن يعقوب نحو شطره الأول،

وفي (٦٧٠٩) من طريق حماد بن مسعدة وحده نحو شطره الأول،

وأبو طاهر المخلص في «الفوائد المنتقاة» (ج١١/٢٤١/ب)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢/٢٨٨/أ)، والخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (٨٦/أ) من طريق روح بن عبادة نحو شطره الأول،

أربعتهم (غندر، وحماد، ويوسف، وروح) عن هشام بن حسان،

٥- وابن أبي شيبة في «المسند» (٥٦/ب)، وفي «المصنف» (٣/١٠٧)[1]، وابن ماجه (١٦٩٩)، وابن خزيمة (٢٠٦٧) من طريق محمد بن فضيل الضبي نحو شطره الأول،

٦- وأحمد (١٦٢٧٦، ١٦٢٨٢، ١٧٩٠٨، ١٧٩١٢)، والترمذي (٦٩٥) من طريق أبي معاوية محمد بن خازم الضرير نحو شطره الأول،

٧- وابن ماجه (١٦٩٩) من طريق عبد الرحيم بن سليمان نحو شطره الأول،

٨- وأبو داود (٢٣٥٥)، والحاكم (١/٤٣١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/٢٣٨) من طريق عبد الواحد بن زياد نحو شطره الأول،

٩- والفريابي في «كتاب الصيام» (٦٧) من طريق مروان بن معاوية الفزاري نحو شطره الأول،

١٠- والنسائي في «السنن الكبرى» (٣٣١٩)، وابن خزيمة (٢٠٦٧)،

---

(١) سقط من إسناد «المصنف» ذكر الرَّبَاب، وهو في «المسند» على الصواب.

والطبراني في «المعجم الكبير» (٦/٢٧٣/ح٦١٩٦)، والخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (٨٦/أ) من طريق حماد بن زيد نحو شطره الأول،

١١ـ والبغوي في «مسند ابن الجعد» (٢١٧٢) من طريق شريك النخعي نحو شطره الأول،

١٢ـ والطبراني في «المعجم الكبير» (٦/٢٧٣/ح٦١٩٥)، والبيهقي في «فضائل الأوقات» (١٤١) من طريق عبد العزيز بن المختار نحو شطره الأول،

كلهم (ابن عيينة، والثوري، وشعبة، وهشام، والضبي، وأبو معاوية، وعبد الرحيم، وعبد الواحد، ومروان، وحماد، وشريك، وعبد العزيز) عن عاصم بن سليمان الأحول،

وأبو عبيد في «الأموال» (٩١٦)، وابن أبي شيبة في «المسند» (٥٦/ب). ومن طريقه ابن ماجه (١٨٤٤)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١١٣٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٦/٢٧٦/ح٦٢١٢) . وأحمد (١٦٢٧٢، ١٦٢٨٠، ١٧٩٠٥) . ومن طريقه في الموضع الأخير أخرجه الخطيب في «الموضح» (٢/١٠٢، ١٠٣) . والحسين بن الحسن المروزي في زياداته على كتاب «البر والصلة» لابن المبارك (١٧١)، والدارمي (١٦٨٧)، وابن ماجه (١٨٤٤)، والنسائي (٢٥٨٢)، ومحمد بن خلف القاضي المعروف بوكيع في «أخبار القضاة» (٣/٣١٩)، وابن خزيمة (٢٣٨٥)،

والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٢٥٩)، والطوسي (٦٠٤)، وابن حبان (٣٣٤٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٦/٢٧٦/ح٦٢١١)، وابن المقرئ في «المعجم» (٣٢٤) ـ وعنه الخطيب في «الموضح» (١/١٦٤) ـ وابن شاهين في «الأفراد» (٥٢)، وفي «الترغيب في فضائل الأعمال» (٥٧٣)، ومحمد بن أحمد الإِخْمِيْمِيُّ في «حديثه ـ بانتقاء عبد الغني الأزدي» (ج٢/٣/ب)، وابن جميع الصيداوي في «معجمه» (٢٦٥) ـ ومن طريقه الذهبي في «السير» (١٥/٣١٧) ـ والحاكم (١/٤٠٧) ـ وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤/١٧٤)، وفي «السنن الصغرى» (١٣٠٦)، وفي «الشعب» (٣١٥٣) ـ وابن الشجري في «الأمالي» (٢/١٢٨)، والثعلبي في تفسيره (ج٢/٤/أ)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١/٢٨٨/ب)، وفي «الحلية» (٨/١٨٩)، والخطيب في «الموضح» (٢/١٠٢)، والبيهقي في «السنن» (٤/١٧٤، ٧/٢٧)، والسِّلَفِيُّ في «المشيخة البغدادية» (٢٩٦/ب)، والذهبي في «معجم الشيوخ» (١/٣٣٥ـ٣٣٦) من طريق عبد الله بن عون ولفظ أحمد في الموضع الثالث، والمروزي، والنسائي، وابن جميع، والذهبي، وابن الشجري، والسِّلَفِيُّ مثل شطره الثاني، والباقون نحوه، ولم يسق الطوسي اللفظ،

وعبد الرزاق (٧٥٨٦) ـ ومن طريقه أحمد (١٦٢٧٧، ١٧٩٠٩)، وابن حبان (٣٥١٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٦/٢٧٢/ح٦١٩٢)،

والخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (٨٥/ب) ـ نحو شطره الأول،

وأبو عبيد في «الأموال» (٩١٧) عن يزيد بن هارون وأحال باللفظ،

وابن قتيبة في «غريب الحديث» (٦١٥/١)، والفريابي في «كتاب الصيام» (٦٤)، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٢٥٥)، والبيهقي في «السنن الصغرى» (١٤٢٣)، وفي «الشعب» (٣٦١٥)، والخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (٨٥/ب) من طريق عبد الله بن بكر السهمي، ولفظ ابن قتيبة، والبيهقي والخطيب نحو شطره الأول، ولفظ الخرائطي نحو شطره الثاني، وأحال الفريابي باللفظ،

وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١١٣٧) من طريق عبد الله بن نمير وأحال باللفظ،

والفريابي في «كتاب الصيام» (٦٣)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٣٣٢١) من طريق إسماعيل ابن عُلَيَّةَ نحو شطره الأول،

والنسائي في «السنن الكبرى» (٣٣٢٢، ٣٣٢٣) من طريق قُرَّان بن تمام، وخالد بن الحارث نحو شطره الأول،

وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢٨٨/١/أ) من طريق روح بن عبادة نحو شطره الأول،

والبيهقي في «السنن» (١٧٤/٤)، وفي «المعرفة» (٨٧٦٠) من طريق

حفص بن غياث نحو شطره الثاني،

تسعتهم (عبد الرزاق، ويزيد، وعبد الله، وابن نمير، وابن عُلَيَّةَ، وقُرَّان، وخالد، وروح، وحفص) عن هشام بن حسان، إلا أن أبا عبيد لم يجزم بذكر الرَّبَابِ في روايته عن يزيد بن هارون.

وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١١٣٩)، والطبراني (٦/٢٧٥/ح٦٢٠٧) من طريق أبي نَعَامَة عمرو بن عيسى العَدَوِيِّ نحو شطره الثاني، وأحال ابن أبي عاصم باللفظ[١]،

وابن خزيمة (٢٣٨٥) من طريق عوف بن أبي جميلة الأعرابي[٢] نحو شطره الثاني،

خمستهم (عاصم، وابن عون، وهشام، وأبو نَعَامَة، وعوف) عن حفصة بنت سيرين، عن أمِّ الرَّائِحِ الرَّبَابِ بنتِ صُلَيْعٍ[٣].

---

(١) وله عند الطبراني في «المعجم الكبير» (٦/٢٧٥/ح٦٢٠٨)، وفي «المعجم الأوسط» (٣٥٥٦) من طريق غالب بن قُرّان، عن أبي نعامة وفي لفظه غرابة، وقد ذكر الطبراني تفرد غالبٍ به عن أبي نعامة، وغالب فيه نظر، انظر «اللسان» (٥/٤٠٧).

(٢) في المطبوع: عن ابن عوف، وهو غلط فيما يظهر لي بعد تتبع شيوخ تلميذيه عيسى بن يونس، ومعاذ بن معاذ.

(٣) وللحديث عن حفصة طريق آخر أخرجه الطبراني (٦/٢٧٥/ح٦٢٠٩) من طريق سويد ابن إبراهيم أبي حاتم الجَحْدَرِيِّ، عن قتادة، عن حفصة به، وسويد ضعيف لسوء=

والبغوي في «معجم الصحابة» (ل٢٦١)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٥٦/ب)، والطبراني (٦/ ٢٧٤، ٢٧٥/ح٦٢٠٤، ٦٢٠٥)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٩٦) من طريق محمد بن سيرين نحو شطره الثاني،

كلاهما (الرَّبابُ، ومحمد) عن سلمان بن عامر رضي الله عنه.

الوجه الثاني:

١- رواية شعبة بن الحجاج:

أخرجها أحمد (١٦٢٨٧، ١٧٩١٨)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٣٣١٥، ٦٧١٠) من طريق محمد بن جعفر غندر،

وابن قانع في «معجم الصحابة» (٥٦/ب)، وابن عدي (٥/ ٢٣٥) من طريق أبي الوليد هشام بن الوليد الطيالسي،

والطبراني (٦/ ٢٧٣/ح٦١٩٧) من طريق مسلم بن إبراهيم،

وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١/ ٢٨٨/أ) من طريق روح بن عبادة،

أربعتهم (محمد، وأبو الوليد، ومسلم، وروح) عن شعبة بن الحجاج، عن عاصم الأحول نحو شطره الأول، ولم يسق أبو نعيم اللفظ،

=حفظه كما في «التهذيب» (٤/ ٢٧٠)، «التقريب» (٢٦٨٧)، وقد تفرد بهذا الطريق، وهو غريب من حديث قتادة.

وأحمد (١٦٢٧٨ ، ١٧٩١٦) عن يزيد بن هارون نحو شطره الثاني ،

وفي (١٦٢٧٩ ، ١٧٩٠٤)، والطبراني (٦/٢٧٥/ح٦٢٠٦) من طريق يحيى بن سعيد القطان نحو شطره الثاني وعند أحمد زيادة ،

وابن زنجويه في «الأموال» (١٣٣٩) عن النَّضْرِ بن شميل ، وسعيد بن عامر نحو شطره الثاني ،

والنسائي في «السنن الكبرى» (٣٣١٤، ٦٧١١) من طريق أبي قتيبة سلم بن قتيبة ، عن شعبة بن الحجاج نحو شطره الأول ،

والطوسي (٦٠٣) من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة ولم يسق لفظه ،

ستتهم (يزيد ، ويحيى ، والنَّضْرُ ، وسعيد ، وشعبة ، وحماد) عن هشام ابن حسان[1].

والنسائي في «السنن الكبرى» (٣٣١٦)، وابن حبان (٣٥١٤) من طريق سعيد بن عامر ،

وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١/٢٨٨/أ) من طريق روح بن عبادة ،

---

(١) وأخرجه أبو الحسن الحربي في «الفوائد المنتقاة» المعروفة بالحربيات (ج٤/٣/ب) من طريق أبي الأغر الأبيض بن الأغر ، وعمر بن المغيرة ، والأبيض فيه ضعف ، وعمر منكر الحديث ، انظر ترجمتهما في «اللسان» (١/١٢٩/ت٣٩٧)، (٤/٣٣٢/ت٩٤٣).

كلاهما (سعيد، وروح) عن شعبة، عن خالد بن مهران الحذاء نحو شطره الأول، ولم يسق أبو نعيم لفظه،

والطبراني في «المعجم الأوسط» (٨٠٤٨) من طريق أبي حاتم سويد بن إبراهيم الجَحْدَرِيِّ، عن قتادة بن دعامة السدوسي نحو شطره الثاني وفيه زيادة،

أربعتهم (عاصم، وهشام، وخالد، وقتادة) عن حفصة بنت سيرين، عن سلمان بن عامر رضي الله عنه.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على عاصم بن سليمان الأحول، واختلف عليه على وجهين:

١ـ عاصم، عن حفصة بنت سيرين، عن الرَّبابِ، عن سلمان بن عامر رضي الله عنه.

٢ـ عاصم، عن حفصة بنت سيرين، عن سلمان بن عامر رضي الله عنه.

وعاصم هو: ابن سليمان الأحول، أبو عبد الرحمن البصري التميمي مولاهم أحد الثقات الحفاظ عند الجمهور، وعده ابن عمار في موازين الحديث، تكلم فيه يحيى القطان، وعبد الله بن إدريس، ووهيب بن خالد، فحمله أهل العلم على دخول عاصم في الولاية، وقول أبي حاتم: «صالح الحديث»[1]،

(١) «الجرح والتعديل» (٣٤٣/٦/ت١٩٠٠).

وكذا قول ابن عدي: «لا بأس به»[١] فيه نظر فهو أرفع من هذا[٢].

ورواه عنه على الوجه الأول:

١ـ سفيان بن عيينة، إمام ثقة[٣].

٢ـ سفيان الثوري، إمام ثقة[٤].

٣ـ شعبة بن الحجاج، إمام ثقة[٥]، وقد اختلف على شعبة في هذا الحديث على أربعة أوجه:

الوجه الأول: شعبة، عن عاصم، عن حفصة، عن الرَّباب، عن سلمان رضي الله عنه، رواه عنه: سليمان بن داود الطيالسي، ثقة حافظ[٦].

الوجه الثاني: شعبة، عن عاصم، عن حفصة، عن سلمان رضي الله عنه، رواه عنه ثلاثة:

---

(١) «الكامل» (٥/٢٣٦).

(٢) انظر: «الثقات» لابن شاهين (١٥٠/ت٨٢٩)، «تهذيب الكمال» (١٣/٤٨٥/ت٣٠٠٨)، «التهذيب» (٥/٤٢/ت٧٣).

(٣) تقدمت ترجمته (ص ١٩٢).

(٤) تقدمت ترجمته (ص ٢١٨).

(٥) تقدمت ترجمته (ص ٢٤٠).

(٦) تقدمت ترجمته (ص ٥٤٣).

١ ـ محمد بن جعفر غندر، ثقة ثبت في شعبة خاصة، صدوق في غيره[١].

٢ ـ أبو الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي، ثقة ثبت[٢].

٣ ـ مسلم بن إبراهيم الفراهيدي، ثقة مأمون[٣].

٤ ـ روح بن عبادة القَيْسِيُّ، ثقة لم يطعن فيه بشيء يعتمد عليه[٤].

الوجه الثالث: شعبة، عن هشام، عن حفصة، عن سلمان رضي الله عنه، رواه عنه: أبو قتيبة سَلْم بن قتيبة الشَّعِيري وهو ثقة ربما وهم على شعبة[٥].

الوجه الرابع: شعبة، عن خالد، عن حفصة، عن سلمان رضي الله عنه، رواه عنه:

١ ـ سعيد بن عامر الضُبَعِيُّ وهو ثقة له أوهام[٦].

---

(١) تقدمت ترجمته (ص ٩٤٤).

(٢) تقدمت ترجمته (ص ٥٠٢).

(٣) انظر: «التهذيب» (١٠/١٢١/ت٢١٩)، «التقريب» (٦٦١٦).

(٤) تقدمت ترجمته (ص ٤٣١).

(٥) «تهذيب الكمال» (١١/٢٣٢/ت٢٤٣٣)، «التهذيب» (٤/١٣٤).

(٦) «تهذيب الكمال» (١٠/٥١٠/ت٢٣٠٠)، «التهذيب» (٤/٥٠)، ولسعيد وهم على شعبة في هذا الحديث، فقد رواه مرة من مسند أنس بن مالك رضي الله عنه وبين أهل العلم أن الصواب عن شعبة ما رواه الجمهور من مسند سلمان بن عامر رضي الله عنه، قاله البخاري كما في «العلل الكبير» (١/٣٣٥ـ٣٣٧)، والترمذي في «الجامع» (٦٩٤)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٣٣١٧، ٦٧١٢) وغيرهم.

٢ـ روح بن عبادة، ثقة تقدم قبل قليل.

والمحفوظ عن شعبة هو الوجه الثاني والرابع لما يأتي:

أ ـ إنفراد أبي داود بالوجه الأول عنه، وأبو داود وإن كان من ثقات أصحاب شعبة إلا أن أهل العلم ربما وهّموه في أحاديث رواها من حفظه لم يتابع عليها كما قدمت في ترجمته، وقد أشار البيهقي إلى اختلاف في رواية الطيالسي فقال: «هكذا وجدته في «المسند» قد أقام إسنادَه أبو داود، وقد رواه [محمود][(١)] بن غيلان، عن أبي داود دون ذكر الرَّبَابِ، ورُوي عن روح ابن عبادة، عن شعبة موصولاً»[(٢)]، ويلاحظ أن رواية محمود لم أقف عليها لينظر في إسنادها، فإن كان الصواب عنه رواية محمود فقد وافق ثقات أصحاب شعبة، وإن كان الصواب ما في «المسند» فتقدم أنه مرجوح، وأما ما علقه عن روح فقد رواه ثلاثة آخرون.

ب ـ مخالفته لغندر، وكتاب غندر حكم بين أصحاب شعبة كما نص عليه ابن المبارك.

ج ـ متابعة ثلاثة من الثقات لغندر على روايته.

د ـ وأما رواية أبي قتيبة سَلْمِ بن قتيبة عن شعبة فقد أخطأ سَلْمٌ إذ انفرد

---

(١) في «السنن»: محمد.

(٢) (٢٣٩/٤).

بهذا دون الثقات من أصحاب شعبة حيث جعله عن هشام بدل عاصم، وقد ذُكر بالغلط على شعبة، ولو قيل بثبوته عن شعبة فهو من غريب حديث شعبة، والأظهر أنه وهم لما تقدم.

هـ - أما الوجه الرابع عن شعبة فالذي يظهر لي أنه محفوظ إن شاء الله، فرواته ثقات، وشعبة إمام يحتمل له حمل الحديث على وجوه، ومن تأمّل طرق الحديث التي رواها روح بن عبادة يلاحظ ضبط روح للحديث وتمييزه بين روايات شيوخه فيه.

ورواه عن عاصم أيضاً على هذا الوجه:

٤- هشام بن حسان البصري وهو ثقة[١]، وقد اختلف عليه في هذا الحديث على أربعة أوجه:

١- هشام، عن عاصم، عن حفصة، عن الرَّبابِ، عن سلمان رضي الله عنه مرفوعاً.

٢- هشام، عن حفصة، عن الرَّبابِ، عن سلمان رضي الله عنه مرفوعاً.

٣- هشام، عن حفصة، عن الرَّبابِ، عن سلمان رضي الله عنه موقوفاً.

٤- هشام، عن حفصة، عن سلمان رضي الله عنه مرفوعاً.

---

(١) تقدمت ترجمته (ص ٢٩٤).

فرواه عن هشام على الوجه الأول:

١ـ محمد بن جعفر غندر، تقدم قريباً أنه صدوق في غير شعبة.

٢ـ حماد بن مسعدة التميمي، ثقة[١].

٣ـ يوسف بن يعقوب السدوسي، ثقة[٢].

٤ـ روح بن عبادة، ثقة[٣].

ورواه عن هشام على الوجه الثاني:

١ـ عبد الرزاق بن همام الصنعاني، ثقة حافظ والسماع من كتابه أصح، وعمي سنة مئتين فصار يتلقن، وكان يتشيع[٤].

٢ـ يزيد بن هارون السلمي، إمام ثقة[٥]، لكن تقدم أن أبا عبيد لم يجزم عنه بذكر الرَّبَابِ، ورواية أحمد عن يزيد دون ذكرها من غير شك، فيظهر لي أن قول أحمد عن يزيد أولى.

٣ـ عبد الله بن بكر السهمي، ثقة[٦].

---

(١) تقدمت ترجمته (ص ٥٧٢).

(٢) انظر: «التهذيب» (١١/٤٣١/ت٨٣٨).

(٣) تقدمت ترجمته (ص ٤٣١).

(٤) تقدمت ترجمته (ص ٢٨١).

(٥) تقدمت ترجمته (ص ٥٤٤).

(٦) انظر: «التهذيب» (٥/١٦٢/ت٢٧٦)، «التقريب» (٣٢٣٤).

٤ـ عبد الله بن نمير، ثقة[١].

٥ـ إسماعيل ابن عُلَيَّةَ، ثقة حافظ[٢].

٦ـ قُرَّان بن تمام الكوفي، لا بأس بحديثه ما لم ينفرد أو يخالف[٣].

٧ـ خالد بن الحارث البصري، ثقة ثبت[٤].

٨ـ روح بن عبادة، ثقة تقدم قريباً.

٩ـ حفص بن غياث، ثقة ثبت إن حدث من كتابه قبل وبعد توليه القضاء، وأما تحديثه من حفظه ففيه تفصيل فما كان قبل ولايته القضاء ففيه وهم قليل، وأما بعد توليه القضاء ففيه وهم كثير[٥].

ورواه عن هشام على الوجه الثالث:

١ـ محمد بن جعفر غندر، تقدم أنه صدوق[٦].

٢ـ حماد بن مسعدة، تقدم أنه ثقة.

---

(١) تقدمت ترجمته (ص ٦٠٠).

(٢) تقدمت ترجمته (ص ١٧٣).

(٣) تقدمت ترجمته (ص ٩٢٠).

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» (٨/٣٥/ت١٥٩٨)، «التهذيب» (٣/٨٢).

(٥) تقدمت ترجمته (ص ١٦٦).

(٦) أخرج روايته أحمد (١٦٢٧٠، ١٧٩٠٣) ـ ومن طريقه الخطيب في «الفصل للوصل» (٨٦/أ) ـ.

٣ـ يوسف بن يعقوب السدوسي، ثقة تقدم قريباً[١].

٤ـ روح بن عبادة، تقدم أنه ثقة[٢].

٥ـ حماد بن زيد، ثقة ثبت[٣].

خمستهم (غندر، وابن مسعدة، ويوسف، وروح، وحماد) عن هشام بن حسان به نحو شطره الأول.

ورواه عن هشام على الوجه الرابع:

١ـ يزيد بن هارون، إمام ثقة تقدم قريباً، وهذا الوجه عنه أرجح كما تقدم بيان سببه.

٢ـ يحيى بن سعيد القطان، إمام متفق على ثقته[٤].

٣ـ النَّضْرُ بن شميل المازني البصري، ثقة ثبت[٥].

٤ـ سعيد بن عامر الضُبَعِيُّ وهو ثقة له أوهام تقدم.

---

(١) أخرج روايتيهما النسائي في «السنن الكبرى» (٣٣٢٤، ٣٣٢٥، ٦٧٠٩).

(٢) أخرج روايته المخلص في «الفوائد المنتقاة» (ج١١/٢٤١/ب)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢/٢٨٨/أ)، والخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (٨٦/أ).

(٣) أخرج روايته الخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (٨٦/أ)، وترجمته (ص ٧٢٣).

(٤) تقدمت ترجمته (ص ٥٤٤).

(٥) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٩/٣٧٩/ت٦٤٢١)، «التهذيب» (١٠/٤٣٧).

٥ـ شعبة بن الحجاج، إمام ثقة إلا أن الرواية من طريق سَلْم بن قتيبة، وتقدم استظهار أن هذا الوجه غير محفوظ عن شعبة[١].

٦ـ حماد بن أسامة، تقدم أنه ثقة ثبت[٢].

والمتأمل لما سبق ذكره من الاختلاف على هشام وطرق الرواية عنه يتبين أن هشاماً سمع الحديث من حفصة بنت سيرين، ومن عاصم الأحول عنها، فأما الاختلاف عليه في الرفع الوقف فسببه تردد هشام في جزمه بالرفع عن حفصة، فقد رواه عن حفصة موقوفاً ثم ذكر عقبه أن عاصماً حدثه عنها مرفوعاً ثم قال هشامٌ: «وكذلك ظننت»، حفظَهُ عنه روح بن عبادة، وتابعه على رواية الطريقين في سياقٍ واحدٍ بالوقف عن حفصة، وبالرفع عن عاصم عنها: محمد بن جعفر غندرٌ، ويوسف بن يعقوب السدوسي.

فدل هذا على أن الأصل عنده رفع الحديث عن حفصة، فكان إذا شك فيه وقفه، فالذين رووه عن حفصة مرفوعاً عدد كثير وهُم حفاظٌ سبقت تسميتهم في رواة الوجه الثاني والرابع، فإحالة الاختلاف على تردد هشام أولى من تخطئة هذا الجَمْع من الثقات لاسيما مع دلالة رواية روح، وغندرٍ، ويوسف، وعليه فلا تثريب على رواة الوجه الثالث حيث رووه عنه عن

(١) انظر (ص ١١٠١).

(٢) تقدمت ترجمته (ص ٦٠٠).

حفصة موقوفاً.

وأما إدخاله الرَّبَابَ في الإسناد تارة، وحذفها أخرى فهو من حفصة كما سيأتي تقريره إن شاء الله.

ورواه عن عاصم أيضاً:

٥ـ محمد بن فُضَيْل بن غَزْوان الضبي مولاهم، أبو عبد الرحمن الكوفي، ثقة على الراجح كما هو قول الجمهور، وذكره بالتشيع غير واحد من أهل العلم وبعضهم ينسبه إلى الغلو فيه، والأظهر أن تشيعه لا يثبت فإن يحيى بن معين قال: «سمعت محمد بن فضيل وأنا عنده قال له رجل: إن مروان الفزاري يزعم أن أباك أرادك ليلة أن تستغفر لعثمان فلم تفعل، فسمعته يقول: لا والله؛ ما علم الله هذا مني قط، وما ذكرت عثمان قط إلا بخير»[١]، وقال أبو هشام محمد بن يزيد الرفاعي: «سمعت ابن فضيل يقول: رحم الله عثمان، ولا رحم من لا يترحم عليه، وسمعته يحلف بالله إنه صاحب سنة، رأيت على خفه أثر المسح، وصليت خلفه ما لا أحصي فلم أسمعه يجهر» يعني بالبسملة[٢].

---

(١) ابن محرز (١/١٤٦/ت٧٩٢).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٦/٢٩٣/ت٥٥٤٨)، «التهذيب» (٩/٤٠٥/ت٦٥٨)، والرفاعي وإن كان ليس بالقوي كما في ترجمته من «التهذيب» (٩/٥٢٦) لكن ما قبله=

٦ـ محمد بن خازم أبو معاوية الضرير، ثقة ثبت في الأعمش خاصة، وقد يهم في حديث غيره وربما أتى بما ينكر، وهو مرجئ يدلس عده ابن حجر في ثانيتهم(١).

٧ـ عبد الرحيم بن سليمان الكناني، أبوعلي المروزي، وهو ثقة عند الجمهور وهو دون هذا عند ابن المديني، والنسائي، وأبي حاتم، والأقرب قول الجمهور والمذكورون فيهم تشدد(٢).

٨ـ عبد الواحد بن زياد العبدي مولاهم، أبو بشر البصري، ثقة ثبت إن حدث من كتابه سواء عن الأعمش أو غيره وقد يهم إن حدث من حفظه لاسيما عن الأعمش لأنه وصل أحاديث أرسلها غيره(٣).

٩ـ مروان بن معاوية الفزاري، ثقة حافظ(٤).

١٠ـ حماد بن زيد الأزدي، ثقة ثبت(٥).

=عن ابن معين يعضده فلا بأس بالاستشهاد بنقله في مثل هذا.

(١) تقدمت ترجمته (ص ١٠٤٤).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (١٨/٣٦/ت٣٤٠٧)، «التهذيب» (٦/٣٠٦/ت٦٠٠).

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» (١٨/٤٥٠/ت٣٥٨٥)، «التهذيب» (٦/٤٣٤/ت٩١٢)، «الهدي» (٤٢٢).

(٤) (ص ٧٠٨).

(٥) (ص ٧٢٣).

١١ـ شريك بن عبد الله النخعي، تقدم الترجيح في حاله وأن حديثه قبل ولايته القضاء وخاصة إذا كان من رواية من سميت في ترجمته، أو كان السماع من كتابه فهو حسنٌ إن شاء الله، وأما بعد ولايته القضاء فحديثه ضعيفٌ لسوء حفظه وهو صالح للمتابعة(١)، وقد روى عنه هذا الحديث علي ابن الجعد والأظهر أنه من طبقة من سمع منه بعد ولايته القضاء، وقد توبع شريك على هذا الوجه.

١٢ـ عبد العزيز بن المختار الأنصاري، أبو إسحاق البصري، وثقه الجمهور بل زاد أبو حاتم فقال: «صالح الحديث، مستوي الحديث»، وتوسط فيه أبو زرعة: والنسائي، وأشار ابن حبان إلى أنه يخطئ، وأما ما نقله ابن أبي خيثمة عن ابن معين قال: «ليس بشيءٍ»، فخلاف المشهور عن ابن معين من توثيقه إلا أن يحمل على ما ذكره بعض أهل العلم من أنه يقصد أحياناً بهذا اللفظ مجرداً قلة حديث الراوي على خلاف الأصل في إطلاقها(٢)، وهذا

(١) (ص ٢٣٦).

(٢) وأول من رأيته ذكر هذا الحاكم في «المدخل» (٢/٧٣٩ـ٧٤٠) فقال في ترجمة كثير بن شِنْظِير: «وقال يحيى بن معين: كثير بن شِنْظِير ليس بشيء، وهذا على ما ذكرناه قَبْلُ أن الإمام أبا زكريا إذا ذُكر له الشيخ من الرواية يَقِل حديثه ربما قال: ليس بشيء، أي: لم يُسند من الحديث ما يُشتغل به، وكثير بن شِنْظِير شيخ بصري لم [يُسند] تمام العشرة»، ثم ابن القطان في «بيان الوهم» (٣/٢٨١)، وانظر: «فتح المغيث» (١/٣٧١)، «الرفع=

المحمل حسنٌ جمعاً بين أقواله الأخرى وأقوال الأئمة في عبد العزيز [1].

ورواه عنه على الوجه الثاني:

شعبة بن الحجاج، وتقدم في دراسة الوجه الأول أن هذا الوجه هو المحفوظ عنه.

فهذا الحديث مداره على عاصم بن سليمان الأحول، واختلف عليه على وجهين:

١ـ فرواه ابن عيينة، والثوري، وهشام بن حسان، ومحمد بن فضيل،

=والتكميل» (٢١٢)، «التنكيل» (١/٢١٤)، وطليعته (٥٥)، مقدمة تاريخ الدوري (١/١١٥)، «شفاء العليل» (٢٩٧)، «مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة» (٢/٥٤٥)، «ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل» (٢٧٢).

والأصل فيها أنها عبارة جرح شديد خلافاً للتهانوي في «القواعد» (٢٦٣ـ٢٦٤)، والأعظمي في «دراسات في الجرح والتعديل» (٢٥٦ـ٢٥٧)، وما قد يفهم من أسلوب التقليل في كلام الدكتور عبد العزيز العبد اللطيف في «ضوابط الجرح والتعديل» (١٩٤)، وقريب من هذا ما تعقب به الشيخ عبد الله الجديع كلام الحاكم السابق في «تحرير علوم الحديث» (١/٦١٩) فلم يصب إذ كلام الحاكم واضح بأنها بالمعنى المذكور على خلاف الأصل.

وعنيت بقيد: «مجرداً» ألا يكون مع هذا اللفظ مزيد عبارة تكشف عن مقصوده.

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (١٨/١٩٥/ت٣٤٧١)، «التهذيب» (٦/٣٥٥/ت٦٧٨).

وأبو معاوية، وعبد الرحيم بن سليمان، وعبد الواحد بن زياد، ومروان الفزاري، وحماد بن زيد، وشريك النخعي، وعبد العزيز بن المختار، عنه، عن حفصة بنت سيرين، عن الرَّبَاب، عن سلمان بن عامر رضي الله عنه.

٢ـ ورواه شعبة عنه، عن حفصة بنت سيرين، عن سلمان بن عامر رضي الله عنه.

والترمذي رحمه الله رأى رواية الثوري، وابن عيينة أصح من رواية شعبة، والذي ذكره الترمذي رحمه الله هو الأقرب، فالأصح عن عاصم رواية الجماعة، وقد تفرد شعبة بالرواية على الوجه الثاني، والجماعة أولى بالصواب من الواحد لاسيما وفيهم حفاظ كبار كالثوري، وهشام بن حسان، وحماد بن زيد.

وقد سبق التنبيه على الاختلاف عن هشام في الرفع والوقف، أما الاختلاف في ذكر الرَّبَاب في الإسناد فينبغي أن يُعلم أن مداره في الحقيقة ليس عاصماً الأحولَ، وإنما حفصةُ بنتُ سيرينَ وذلك على وجهين:

١ـ فرواه عاصم الأحول، وعبد الله بن عون، وهشام بن حسان، وأبو نعامة عمرو بن عيسى العدوي، وعوف بن أبي جَمِيلَة الأعرابي، عنها، عن الرَّبَاب، عن سلمان بن عامر رضي الله عنه.

٢ـ ورواه هشام بن حسان، وخالد بن مهران الحذاء، عنها، عن سلمان بن عامر رضي الله عنه، وروي من حديث قتادة السدوسي عنها وفي سنده

سويد بن إبراهيم الجَحْدَرِيُّ، أبو حاتم البصري وهو ضعيف لسوء حفظه(١).

وقد عقد الترمذي رحمه الله الخلاف على عاصم كما تقدم، ثم رجح الوجه الأول عنه، واستدل برواية هشامٍ، وابن عون عن حفصة مثل رواية ابن عيينة، والثوري، عن عاصم، عن حفصة، وبيان الاختلاف على عاصم حسنٌ لكنه ليس موضع الإشكال، فقد تبين من جمع طرق الحديث أن الاختلاف إنما هو من حفصة بنت سيرين، وأنها حدثت به على الوجهين، فهي مدار الحديث حقيقة.

وأما استدلال الترمذي رحمه الله برواية هشام، وابن عون على ترجيح الوجه الأول عن عاصم ففيه نظر لأن هشاماً حُفظ عنه الوجهان.

وأما الوجه الذي رواه شعبة وجعله الترمذي رحمه الله مرجوحاً فإنه وإن كان كذلك بالنسبة للرواية عن عاصم، لكنه غير مُسلم بالنظر إلى الرواية عن حفصة، فهو محفوظ عنها من رواية هشام، وخالد بن مهران الحذاء.

وعليه فإن كلا الوجهين محفوظ عن حفصة، لكن مَن تأمل أسانيد الروايات تبين له أن الوجه الأول أصح، فإن حفصة أدخلت الواسطة بينها وبين سلمان رضي الله عنه وهي بنت أخيه أم الرَّائح الرَّبَابُ بنت صُلَيْع، وليس في شيء من طرق الحديث بيان سماع حفصة من سلمان رضي الله عنه، وعليه فليس

---

(١) انظر (ص ١٠٩٥).

يحسن أن يقال: إن حفصة سمعته من الرَّبَاب عن عمّها سلمان رضي الله عنه، ومن سلمان رضي الله عنه أيضاً فكانت تحدث به على الوجهين.

فالأظهر عندي أن الوجه الأول أصح، وأما الثاني فإنه منقطع لأن حفصة لا يعرف لها سماع من سلمان بن عامر رضي الله عنه، وإدخالها الواسطة قرينة على هذا.

وقد صحح الحديث من وجهه الأول: الترمذي فقال مرة (٦٩٥): «حسن صحيح»، وقال ثانية (١٥١٥): «صحيح» وله حكم ثالث سيأتي، وصححه أيضاً ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، ونقل ابن حجر في «التلخيص» (٢/١٩٨) تصحيح أبي حاتم الرازي، والظن غالب أنه صححه على هذا الوجه.

وأما من وجهه الثاني فلم أَرَ من صححه إلا ابن حبان وفيه نظر لما تقدم، وسبق أن رواية شعبة للحديث دون ذكر الرَّبَابِ مرجوحة فلا يصلح التقوية بها هنا، على أن الاحتجاج بمثل هذا فيه نظر لأن الشأن في سماع حفصة من سلمان رضي الله عنه، وشعبة لا يروي عنها مباشرة، وإنما يفيد هذا لو كان الكلام في سماع عاصم وهشام من حفصة[1].

---

(١) «الجرح والتعديل» (١/١٦٢)، (٢/٣٥).

وأما حكم الترمذي رحمه الله الثالث في هذا الحديث فهو حكمه عليه من رواية ابن عيينة التي ساقها هنا في أبواب الزكاة فقال: «حسن»، وقد كنت تأملت حكمه هنا فلم يظهر لي وجهه، ثم رأيت النسائي لما ساق حديث ابن عيينة قال: «هذا الحرف: فإنه بركة؛ لا نعلم أن أحداً ذكره غير ابن عيينة ولا أحسبه بمحفوظ»، وقال أيضاً: «لا نعلم أن أحداً ذكر في هذا الحديث: فإنه بركة غير سفيان»، وهذا الحرف كما قال النسائي رحمه الله لم أجد من ذكره إلا ابن عيينة، بل لم يذكره كل أصحابه الذين سقتُ طرقهم أولاً، إنما رأيتُهُ في رواية قتيبة، والشافعي، والحميدي، وعبد الجبار بن العلاء، والأمر كما قال النسائي رحمه الله يشبه ألاّ يكون محفوظاً، ولعل هذا سبب حكم الترمذي رحمه الله عليه بالحسن حَسْبُ، فإن كان هذا الذي ظَننتُهُ صحيحاً فالحمد الله، وإلا فليُنْظر، فهذا قدر الطاقة ولا حول ولا قوة إلا بالله.

والحديث في إسناده أمُّ الرَّائحِ الرَّبَابُ بنتُ صُلَيْعٍ الضَّبِّيَّةُ البصريةُ، تفردت حفصة بنت سيرين بالرواية عنها، ترجمها ابن أبي حاتم وسكت عنها[1]، وذكرها ابن حبان في «الثقات»[2]، وصحح حديثها الترمذي، وأبو حاتم الرازي، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وقال ابن حجر:

---

(١) «الجرح» (٩/٤٦٣).

(٢) (٤/٢٤٥).

«مقبولة»[1]، ويظهر لي أن حالها أرفع من هذا، والأقرب أنها في منزلة من يحسن حديثه لو انفرد فيقال عنها: صدوق ونحو ذلك، وقد تابعها محمد بن سيرين كما تقدم في التخريج فارتفع حديثها إلى الصحة.

بقي أن أشير إلى سماع الرَّبابِ من عمها رضي الله عنه، فإني لم أقف على تصريحها بذلك في شيء من طرق الحديث، لكن تصحيح الترمذي، وأبي حاتم أفاد صحة سماعها من عمها رضي الله عنه، فقد علم من طريقة المذكورين أنهم لا يقضون بالصحة إلا مع ثبوت السماع[2].

وفي معنى تفضيل الصدقة على الأقارب حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كان أبو طلحة أكثر أنصاري بالمدينة نخلاً، وكان أحب أمواله إليه بَيْرُحاءٍ وكانت مستقبلة المسجد وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب، فلما أنزلت: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾؛ قام أبو طلحة فقال: يا رسول الله، إن الله يقول: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾، وإن أحب أموالي إليَّ بَيْرُحاءٍ، وإنها صدقة لله أرجو بِرَّها وذُخْرَها عند الله، فضعها يا رسول الله حيث أراك الله، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (بخٍ، ذلك مال رايحٌ، ذلك مال رايحٌ، وقد سمعتُ ما قلتَ، وإني

---

(١) انظر: «الميزان» (٤/٦٠٦)، «التهذيب» (١٢/٤١٧/ت٢٧٨٨)، «التقريب» (٨٥٨٢).

(٢) شواهد هذا كثيرة، وانظر: «بيان الوهم والإيهام» (٢/٦١٧).

أرى أن تجعلها في الأقربين)، قال أبو طلحة: أَفعلُ يا رسول الله، فقسمها أبو طلحة في أقاربه وفي بني عمه، خرجه البخاري (١٤٦١، ٢٣١٨، ٢٧٥٢، ٢٧٦٩، ٤٥٥٥ وهذا لفظه، ٥٦١١)، ومسلم (٩٩٨).

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح بطرقه.

* * *

بابُ ما جاءَ أنَّ في الْمالِ حَقّاً سِوى الزَّكاةِ[1]

٦٦ـ حَدَّثَنا مُحَمَّدُ [بنُ أحْمَدَ][2] بن مَدُّويَهْ، حَدَّثَنا الأسْودُ بنُ عامِرٍ، عَنْ شَريكٍ، عَنْ أبي حَمْزَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ فاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ قالَتْ: سَألْتُ أوْ سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الزَّكاةِ فَقالَ: (إنَّ في المالِ لَحَقّاً[3] سِوى الزَّكاةِ) ثُمَّ تلا هذِهِ الآيَةَ الَّتي في الْبَقَرَةِ: ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ ﴾ الآيَةَ.

حَدَّثَنا عَبْدُ اللَّهِ بنُ عَبْدِ الرَّحْمنِ، أخْبَرَنا مُحَمَّدُ بنُ الطُّفَيْلِ، عَنْ شَريكٍ، عَنْ أبي حَمْزَةَ، عَنْ عامِرٍ [الشَّعْبِيِّ][4]، عَنْ فاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قالَ: (إنَّ في المالِ حَقّاً سِوى الزَّكاةِ).

قالَ أبو عيسى: هذا حَديثٌ إسْنادُهُ لَيْسَ بِذاكَ، وَأبو حَمْزَةَ مَيْمونُ[5] الأعْوَرُ يُضَعَّفُ، وَروى بَيانٌ، وَإسْماعيلُ بنُ سالِمٍ، عَنِ

---

(١) «الأصل» (٥١/ب)، «ظ» (ج٥/١٢/ب)، «أ» (٧٥/أ)، «م» (٦٥/ب)، «ت» (٧٨/أ)، «ل» (١١٣/ب)، «ط» (٣/٤٨/ح٦٦٠، ٦٥٩).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من: «أ»، «ط».

(٣) في «أ»: حقاً.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من: «أ»، «ط».

(٥) في «ت»: وأبو حمزة وميمون، وهو غلط فميمون كنيته: أبو حمزة.

الشَّعْبِيِّ هذا الحديث قوله، وهذا أصح.

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على عامر الشعبي، واختلف عليه على وجهين:

١ـ عامر، عن فاطمة بنت قيس رضي الله عنها، عن النبي ﷺ.

٢ـ عامر موقوفاً عليه.

الوجه الأول:

١ـ رواية أبي حمزة ميمون:

أخرجها الترمذي عن الدارمي وهي في «مسنده» (١٦٤٤) عن محمد بن الطُّفَيْلِ نحو رواية الترمذي عنه هنا.

والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤/٤٠٣/ح٩٧٩) عن أحمد بن داود المكي نحوه،

كلاهما (الدارمي، وأحمد) عن محمد بن الطُّفَيْلِ،

والبيهقي في «سننه» (٤/٨٤) من طريق العباس الدوري، عن شاذان أسود بن عامر نحوه،

وأبو يعلى كما في تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي (١/١٠٧)، وابن عدي (٤/١٣)، والدارقطني (٢/١٢٥/ح١١) من طريق بشر بن

الوليد ولفظ أبي يعلى مثله، وابن عدي نحوه،

والطبري في تفسيره (٢/١٠١/ح٢٥٣٥) من طريق أبي كريب، عن يحيى بن آدم نحوه دون ذكر الآية،

والطبري في تفسيره (٢/١٠١/ح٢٥٣٨)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٢/٢٧) من طريق أسد بن موسى نحوه،

وابن أبي حاتم في التفسير (١/١١٠/أ) من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني أخصر منه،

وأبو نعيم في «المعرفة» (٦/٣٤١٨/ح٧٨٠٠) من طريق آدم بن أبي إياس نحوه،

سبعتهم (محمد، وأسود، وبشر، ويحيى، وأسد، ويحيى، وآدم) عن شريك، عن أبي حمزة ميمون، ورواه شريك مرة فأبهم أبا حمزة خرجه الدارقطني (٢/١٢٥/ح١٢) وأحال على لفظ بشر.

والدارقطني (٢/١٠٦ـ١٠٧/ح٢، ٣) من طريق شعيب بن الحَبْحَاب نحوه وفيه زيادة في زكاة الحلي،

كلاهما (ميمون، وشعيب) عن الشعبي به.

الوجه الثاني:

١ـ رواية بيان بن بشر الأَحْمَسِيِّ:

أخرجها سعيد بن منصور (١٠٠/٥/ح٩٢٦) عن خالد بن عبد الله الطحان نحوه،

وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٩١/٣) ـ وعنه إسماعيل بن إسحاق القاضي ـ أظن في «كتاب الزكاة» تصنيفه ـ كما في «التمهيد» (٢١٢/٤) ـ والطبري في التفسير (٢٣٦/١٢/ح٣٤٩٢٠) من طريق محمد بن فضيل نحوه،

كلاهما (خالد، ومحمد) عن بيان،

٢ـ رواية إسماعيل بن سالم الأسدي:

أخرجها أبو عبيد في «الناسخ والمنسوخ» (٤٨)، وفي «الأموال» (٩٣٠)، والطبري في تفسيره (١٠١/٢/ح٢٥٣٣) من طريق هشيم بن بشير،

وإسماعيل بن إسحاق القاضي كما في «التمهيد» (٢١٢/٤) من طريق محمد بن فضيل،

كلاهما (هشيم، ومحمد) عن إسماعيل نحوه وفي رواية محمد زيادة، وأحال أبو عبيد باللفظ، وصرح هشيم بالسماع،

٣ـ وابن زنجويه في «الأموال» (٧٩٢/٢/ح١٣٧٠) من طريق يونس بن أبي إسحاق السبيعي نحوه،

ثلاثتهم (بيان، وإسماعيل، ويونس) عن الشعبي[1].

---

(١) تنبيه: رُوي هذا المعنى من طريق حماد بن سلمة، عن أبي حمزة، عن الشعبي موقوفاً أخرجه أبو عبيد في «الناسخ والمنسوخ» (٤٨)، وفي «الأموال» (٩٢٩)، وابن زنجويه في «الأموال» (٢/٧٩٠/ح١٣٦٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤/٤٠٤/ح٩٨٠) من طريق حجاج بن المنهال، والطبري (٢/١٠١/ح٢٥٣٤) من طريق سويد بن عمرو الكلبي، كلاهما (حجاج، وسويد) عن حماد بن سلمة به، ولفظ أبي عبيد: قلت للشعبي: إذا أديت زكاة مالي، أيطيب لي مالي؟ قال: فقرأ عليٌّ هذه الآية: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾، والباقون مثله، وأحال الطبراني على لفظ شريك، وعند الطبري زيادة: ثم قال: حدثتني فاطمة بنت قيس أنها قالت: يا رسول الله، إن لي سبعين مثقالاً من ذهب، فقال: (اجعليها في قرابتك)، وهذه الزيادة أخرجها ابن زنجويه مفردة (١٣٤٤)، وعزاها السيوطي في «الدر المنثور» (١/٤١٥) إلى ابن المنذر ولم أقف على إسناده وأظنه من طريق حماد به.

والمشكل في هذه الروايات عن حماد أن إحالة الطبراني بلفظها على رواية شريك يقتضي أنها نحوها مرفوعة، ورواية حجاج، وسويد عن حماد تبين أنها موقوفة وهي بمعنى الحديث، فيكون هذا حديثاً آخر فإحالة الطبراني باللفظ على رواية شريك ليست سديدة، أو هذا اضطراب من أبي حمزة، أو أن أبا حمزة هذا تصحف اسمه عن أبي جمرة وهو نصر بن غالب الضُّبَعِيُّ كما ذهب إليه محقق «الناسخ والمنسوخ» إلا أنه لم يذكر دليلاً لصنيعه، وبعيد أن يقع مصحفاً في كل هذه المصادر. =

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على عامر الشعبي، واختلف عليه على وجهين:

١ـ عامر، عن فاطمة بنت قيس رضي الله عنها، عن النبي ﷺ.

٢ـ عامر موقوفاً عليه.

وعامر هو: ابن شراحيل الشعبي، أبو عمرو الكوفي، ثقة حجة بالإجماع، وأثنى عليه جمع من الأئمة في علمه وفقهه ودينه[١].

ورواه عنه على الوجه الأول:

١ـ أبو حمزة ميمون الأعور ضعيف[٢].

٢ـ شعيب بن الحَبْحَاب الأزدي البصري، وهو ثقة[٣]، لكن الإسناد إليه غير صحيح لمكان أبي بكر الهذلي واسمه: سُلمَى أو: روح بن عبد الله

=وعندي أن الأقرب أنه أبو حمزة ميمون بدلالة الزيادة التي عند الطبري، فهذه الزيادة أليق بحال أبي ميمون الضعيف لأنها لا تعرف عن الشعبي إلا من هذا الوجه، ولو كان محفوظاً لرواه الثقات من أصحاب أبي جمرة الضُّبَعِيُّ، أو الشعبي، وحال أبي جمرة لا يحتمل مثل هذا.

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (١٤/٢٨/ت٣٠٤٢)، «التهذيب» (٥/٦٥/ت١١٠).

(٢) تقدمت ترجمته (ص ٧٢٢).

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» (١٢/٥٠٩/ت٢٧٤٥)، «التهذيب» (٤/٣٥٠)، «التقريب» (٢٧٩٦).

ابن سُلمَى، وهو متروك[1]، وقد قال الدارقطني بعد روايته لحديثه: «أبو بكر الهذلي متروك ولم يأت به غيره»[2].

ورواه عنه على الوجه الثاني:

١ـ بيان بن بشر الأَحْمَسِيُّ البجلي، أبو بشر الكوفي، ثقة ثبت[3].

٢ـ إسماعيل بن سالم الأسدي، أبو يحيى الكوفي، ثقة ثبت، ولم يُثبت أحمد القول بتشيعه[4].

٣ـ يونس بن أبي إسحاق عمرو بن عبد الله الهمداني السبيعي، أبو إسرائيل الكوفي، صدوق إلا أن حديثه عن أبيه ليس بالقوي لأن في حديثه زيادة على حديث أصحاب أبيه، ورد الإمام أحمد من اعتذر له بكونه

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (٣٣/١٥٩/ت٧٢٦٨)، «التهذيب» (١٢/٤٥)، «التقريب» (٨٠٠٢).

(٢) أصل حديث الهذلي عن شعيب فيه زكاة طوق من الذهب وهذا القدر تابعه فيه عن شعيب: عباد بن كثير وهو متروك تقدم (ص ٥٣٢)، وروايته أخرجها أبو الشيخ في «الطبقات» (٢/٤١)، وفي «جزء من فوائده» (٢٧)، وأبو نعيم في «ذكر أخبار أصبهان» (١/٤٠٣) فهذه المتابعة لا يفرح بها، وليس فيها موضع الشاهد من حديثنا، وقصدي التنكيت على قول الدارقطني: «لم يأت به غيره».

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» (٤/٣٠٣/ت٧٩٢)، «التهذيب» (١/٥٠٦/ت٩٤١).

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» (٣/٩٨/ت٤٤٧)، «التهذيب» (١/٣٠١/ت٥٥٤).

سمع من الكتب وغيره سمع من أبي إسحاق حفظاً فقال: «من أين؟! قد سمع إسرائيل ابنه من أبي إسحاق وكتب ـ وهو وحده ـ فلم تكن فيه زيادة مثل يونس»[1]، ولأجل هذه الزيادات التي ينفرد بها ضعف الإمام أحمد حديثه وقال مرة: «حديثه مضطرب»، ومرة فقال: «كذا وكذا»[2].

وذكر يحيى القطان أن يونس كان يقول سجية: حدثني أبي قال: سمعت عدي بن حاتم، فذِكْرُ ألفاظ السماع إذا كان سجية لا يصلح الاعتداد بها من مثله[3].

فتبين مما سبق أن الحديث مداره على عامر الشعبي، واختلف عليه على وجهين:

١ـ فرواه أبو حمزة، عنه، عن فاطمة بنت قيس رضي الله عنها، عن النبي ﷺ.

٢ـ ورواه بيان بن بشر، وإسماعيل بن سالم، ويونس بن أبي إسحاق، عنه موقوفاً من قوله.

---

(١) «المعرفة» (٢/١٧٣ـ١٧٤).

(٢) انظر: «الثقات» للعجلي (٢/٣٧٧/ت٢٠٦٢)، «تهذيب الكمال» (٣٢/٤٨٨/ت٧١٧٠)، «التهذيب» (١١/٤٣٣/ت٨٤٣).

(٣) انظر حول هذا: «العلل» لأحمد (١/٢٧٦/ت٣٩٨)، «الضعفاء» للعقيلي (٣/٤٦٥).

فالترمذي رحمه الله رجح الوجه الثاني، لضعف أبي حمزة ومخالفته لاثنين من ثقات أصحاب الشعبي، والذي قالَهُ وعَلَّلَ به رحمه الله ظاهرٌ.

وقد وافقه أهل العلم على ما اختاره؛ فقال الدارقطني وسئل عن الحديث: «يرويه أبو حمزة، وهارون[1] عن الشعبي، عن فاطمة بنت قيس، عن النبي ﷺ، وكلاهما ضعيف»[2].

وقال البيهقي: «وأما الحديث الذي رُوي عن عامر الشعبي، عن فاطمة بنت قيس مرفوعاً: «أن في هذا المال حقا سوى الزكاة» فإنه لم يثبت إسناده، تفرد به أبو حمزة الأعور وهو ضعيف، ومن تابعه أضعف منه»[3].

تنبيه: اعلم أن ابن ماجه خرج في كتاب الزكاة من «السنن»، باب ما أُدّيَ زكاتُهُ ليس بكنز (١٧٨٩) قال: حدثنا علي بن محمد قال: حدثنا يحيى ابن آدم، عن شريك، عن أبي حمزة، عن الشعبي، عن فاطمة بنت قيس: أنها سمعته ـ تعني: النبي ﷺ ـ يقول: «ليس في المال حق سوى الزكاة»[4].

---

(١) أظنه والله أعلم يريد: هارون بن هارون المدني، ولم أقف على من أسند روايته.

(٢) «العلل» (٥/٢١٠/أ).

(٣) «المعرفة» (٦/١٢).

(٤) نكت أهل العلم برواية ابن ماجه على قول البيهقي في «السنن» (٤/٨٤): «والذي يرويه أصحابنا في التعاليق: ليس في المال حق سوى الزكاة؛ فلست أحفظ فيه إسناداً».

وهذا اللفظ بالنفي لم أجد من تابع عليه عليَّ بن محمد الطَّنافِسِيَّ، عن يحيى بن آدم، وقد تقدم في التخريج رواية أبي كريب عن يحيى بن آدم كرواية الجماعة عن شريكٍ وغيره، وقد ذهب بعض أهل العلم إلى عَدِّ هذا اضطراباً في المتن اختاره الحافظ العراقي(١)، أو أنه اختلاف في النسخ، وهذا الأخير أشار إليه الزيلعي(٢)، ثم كأنه رجع عنه وعضده بقول ابن دقيق العيد: «هكذا وقع في رواياتنا، وقد أخرجه ابن ماجه تحت ترجمة: ما أُدِّيَ زكاتُه فليس بكنز وهو دليل على أن لفظ الحديث كذلك..»(٣).

والظاهر لي أن ما في «السنن» ليس اختلافاً بدلالة التبويب كما استظهر به العلامة ابن دقيق العيد، بل هو غلط في الرواية إما من ابن ماجه أو شيخه

---

(١) «التبصرة والتذكرة» (١/٢٤٤-٢٤٥)، ولم يُسلم له القول بالاضطراب فانظر: «تدريب الراوي» (١/٤٤٧)، «فتح المغيث» (١/٢٧٩) وفيما ذكروه في الجواب عن الوصف بالاضطراب بحثٌ لا حاجة للكلام عليه فالحديث ضعيف على أي حال.

(٢) تخريج أحاديث الكشاف (١/١٠٧)، وقد يقويه أن بعض أهل العلم عزو الحديث بلفظ الإثبات كما هي رواية الجماعة إلى ابن ماجه ولم يشيروا إلى اختلاف لفظه عن لفظ الباقين كما عند الضياء المقدسي في «السنن والأحكام» (٣٤١٨)، وكذلك فعل أصحاب الأطراف كابن عساكر فيما نقله عنه الزيلعي في المصدر المذكور، والمزي في «التحفة» (١٢/٤٦٥)، وتعقبه ابن حجر في «النكت الظراف» بأن لفظ ابن ماجه ليس كذلك، لكن قول ابن دقيق العيد واستظهاره بالتبويب أقرب للصواب.

(٣) تخريج أحاديث الكشاف (١/١٠٧).

الطَّنافِسِيِّ، وليس ليحيى بن آدم يد في هذا كما ذهب إليه الألباني[1] بدليل رواية أبي كريب عنه موافقاً للجماعة.

الحكم على الحديث:

الحديث من الوجه الأول منكر، والصحيح أنه من قول الشعبي رحمه الله.

* * *

(١) «السلسلة الضعيفة» (٤٣٨٣).

بابُ ما جاءَ في إعْطاءِ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ(١)

٦٧ـ حدَّثنا الحَسَنُ(٢) بنُ عليٍّ الخَلالُ، حدَّثنا يَحْيى بنُ آدمَ، عَن ابنِ المُبارَكِ، عَنْ يُونُسَ [ابنِ يزيدٍ](٣)، عَن الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعيدِ ابنِ المُسَيَّبِ، عَنْ صَفْوانَ بنِ أُمَيَّةَ قالَ: أعْطاني رَسولُ اللّهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ(٤) وإنَّهُ لأبْغَضُ الخَلْقِ إلَيَّ، فَما زالَ يُعْطيني حتَّى إنَّهُ لأحَبُّ الخَلْقِ إلَيَّ.

قالَ أبو عيسى: حَديثُ صَفْوانَ رَواهُ مَعْمَرٌ وَغَيْرُهُ، عَن الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعيدِ بنِ المُسَيَّبِ: أنَّ صَفْوانَ بنَ أُمَيَّةَ قالَ: أعْطاني رَسولُ اللّهِ ﷺ، وَكَأنَّ هذا الحَديثَ أصَحُّ وَأشْبَهُ، إنَّما هو: سَعيدُ بنُ المُسَيَّبِ: أنَّ صَفْوانَ بنَ أُمَيَّةَ.

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على الزهري، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

---

(١) «الأصل» (٥١/ب)، «ظ» (ج٥/١٣/أ)، «أ» (٧٥/ب)، «م» (٦٦/أ)، «ت» (٧٩/أ)، «ل» (١١٤/ب)، «ط» (٣/٥٣/ح٦٦٦).

(٢) في «ت»: الحسين، والصواب الحسن.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من: «أ».

(٤) في «ت»: خيبر، وهو غلط.

١ـ الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن صفوان بن أمية رضي الله عنه.

٢ـ الزهري، عن سعيد بن المسيب: أن صفوان بن أمية رضي الله عنه مرسلاً.

ومما لم يذكره الترمذي:

٣ـ الزهري قال: قال صفوان بن أمية رضي الله عنه.

الوجه الأول:

١ـ رواية يونس بن يزيد الأَيْلِيُّ:

أخرجها ابن سعد في «الطبقات» (٥/٤٤٩)، «الجزء المتمم للطبقة الرابعة» (١/٤٠١/ح١٧٥)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٧٧٩)، والطوسي (٦٠٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨/٦٠/ح٧٣٤٠) من طريق يحيى ابن آدم مثله، وابن سعد، وابن أبي عاصم نحوه،

وأحمد (١٥٣٣٩، ٢٧٦٧٩) عن زكرياء بن عدي بنحوه،

وابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» (٣٩٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٨/٣٢٤) من طريق يحيى الحِمّاني بمعناه وفيه أن العطية كانت ثلاث مرار،

وابن قانع في «معجم الصحابة» (٧٣/ب)، وابن حبان (٤٨٢٨)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١/٣٢١/ب)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٨/٣٢٤) من طريق مسروق بن المرزبان نحوه،

والمزي في «تهذيب الكمال» (١٣/١٨٢ـ١٨٣) من طريق إسماعيل بن

إبراهيم مثله،

أربعتهم (يحيى، والحِمّاني، وزكرياء، ومسروق) عن ابن المبارك، عن يونس، عن الزهري به.

الوجه الثاني:

١ ـ رواية معمر بن راشد:

لم أقف على من أخرج رواية معمر على هذا الوجه، وسيأتي عنه وجه آخر.

وأخرجه ابن وهب في «الجامع» (٥٨٥) ـ ومن طريقه مسلم (٢٣١٣)، والفسوي في «المعرفة» (١/٣٠٩)، والطبري في «تهذيب الآثار ـ مسند عمر ﷺ» (١٦٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٩/٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٢٤/٨) ـ عن يونس بن يزيد، عن الزهري به نحوه وعند مسلم زيادة قصة، ووقع في رواية ابن وهب في «الجامع» عن الزهري قال: حدثني كثير بن عباس بن عبد المطلب قال: قال عباس: .. فأعطى رسول الله ﷺ يومئذ صفوان بن أمية من النعم مئة ثم مئة»، فدل على أن الحِمّاني نقل تلك الزيادة إلى حديث سعيد بن المسيب.

الوجه الثالث:

أخرجه عبد الرزاق في «تفسير القرآن» (١/ق٢/٢٨٢) ـ وابن عساكر

في «تاريخ دمشق» (٣٢٤/٨) ـ والطبري في تفسيره (٣٩٩/٦/ح١٦٨٦٣) من طريق معمر، عن الزهري قال: قال صفوان بن أمية نحوه.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على الزهري، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ـ الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن صفوان بن أمية رضي الله عنه.

٢ـ الزهري، عن سعيد بن المسيب: أن صفوان بن أمية رضي الله عنه مرسلاً.

٣ـ الزهري قال: قال صفوان بن أمية رضي الله عنه مرسلاً.

والزهري إمام متفق على ثقته[١].

ورواه عنه على الوجه الأول:

يونس بن يزيد الأَيْلِيُّ تقدم في حديثه تفصيلٌ؛ فهو ثقة إذا حدث من كتابه لاسيما عن الزهري، أو كان الراوي عنه ابن المبارك لأنه كتب من كتابه، وأما إن حدث من حفظه أو حدث عن غير الزهري، أو انفرد عنه بشيء فليس بالقوي[٢].

وقد اختلف على يونس في هذا الحديث، فرواه عنه على هذا الوجه:

---

(١) انظر (ص ٣٦٤).

(٢) انظر (ص ٤٤٦).

عبد الله بن المبارك، ثقة ثبت[1].

ورواه عن يونس على الوجه الثاني:

عبد الله بن وهب، ثقة حافظ[2].

ويظهر لي أن كلا الوجهين محفوظ عن يونس.

ورواه عنه على الوجه الثاني:

يونس الأَيْلِيُّ، تقدم في دراسة الوجه الأول أن هذا الوجه محفوظ عنه.

ورواه عنه على الوجه الثالث:

معمر بن راشد الحداني، ثقة ثبت[3]، فهذا الوجه محفوظ لثقة راويه لاسيما في الزهري.

فهذا الحديث مداره على الزهري، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ـ فرواه يونس بن يزيد الأَيْلِيُّ، عنه، عن سعيد بن المسيب، عن صفوان بن أمية رضي الله عنه.

---

(١) تقدمت ترجمته (ص ٤٣٤).

(٢) تقدمت ترجمته (ص ٢٥٦).

(٣) تقدمت ترجمته (ص ٢٢٠).

٢ـ ورواه يونس أيضاً، عنه، عن سعيد بن المسيب: أن صفوان بن أمية رضي الله عنه مرسلاً.

٣ـ ورواه معمر، عن الزهري قال: قال صفوان بن أمية رضي الله عنه مرسلاً.

فذهب الترمذي رحمه الله إلى ترجيح الوجه الثاني، أما الثالث فلم يذكره، ولعل الترمذي رجحه لأن معمراً مقدم على يونس عند أهل العلم.

وخرج مسلم الحديث على الوجه الثاني في الشواهد.

وهذه الأوجه محفوظة عن الزهري، لثقة رواتها، والحديث على الوجه الأول لا يقتضي اتصال الحديث فإنه لا يعرف لسعيد بن المسيب سماع من صفوان بن أمية رضي الله عنه، وقد تتبعت حديثه عن صفوان رضي الله عنه فلم أجد له سماعاً منه، ولا ذكر أحد سماع سعيد منه وإن كان قد أدركه، فأقل ما قيل في وفاة صفوان بن أمية رضي الله عنه أنه توفي مقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه، وقيل عاش إلى أول خلافة معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما سنة إحدى أو اثنتين وأربعين وهو أكثر ما قيل في وفاته[1]، وأما ابن المسيب فأَقَلُّ ما قيل في ولادته أنه ولد لسنتين من خلافة عمر رضي الله عنه[2]، فعلى هذا القول فإن صفوان رضي الله عنه

---

(١) انظر: «الطبقات» لابن سعد (٥/٤٤٩)، «تهذيب الكمال» (١٣/١٨٢)، «تهذيب التهذيب» (٤/٤٢٥)، «الإصابة» (٥/١٤٥ـ١٤٦).

(٢) «تهذيب الكمال» (١١/٦٧).

توفي ولابن المسيب نحو من تسع وعشرين سنة، ثم إني لم أقف على من نفى سماع سعيد من صفوان رضي الله عنه، وعدم ورود النفي لا يقتضي ثبوت السماع كما يختاره البعض، والنصوص عن الأئمة بضد هذا كثيرة[1]، والتحقيق الذي يدل عليه عمل الأئمة: التحققُ من السماع أبداً، وأن الأصل عدمه حتى يثبت صحيحاً، وهو المذهب المختار والله المستعان.

ولْيُعلم أنه قد عهد من بعض الرواة استبدال الصيغ الصريحة في السماع أو الانقطاع بالعنعنة[2]، فإذا لم يثبت سماع الراوي ممن روى عنه فقد رجع الأمر في العنعنة بين سعيد وصفوان رضي الله عنه إلى تصرف الرواة، فالصحيح في صيغة الرواية هي صيغة الإرسال كما في الوجه الثاني، وهذا الذي اختاره الإمام الترمذي رحمه الله في كلامه على الحديث.

أما الاختلاف بين يونس ومعمر في ذكر سعيد، فمعمر بن راشد وإن كان مقدماً على يونس إلا أن يونس إذا حدث عن الزهري من كتابه فإنه غير

---

(١) انظر كلامهم على سماع سعيد بن المسيب من زيد بن ثابت رضي الله عنه، وأبي أمامة بن سهل من عمر رضي الله عنه، وأبي الزناد من أنس بن مالك رضي الله عنه في نظائر لهذا يعرفها أهل هذا الفن.

(٢) وانظر بحثاً للعلامة المعلمي في «التنكيل» (١/٨٢، ٢٢٧ـ٢٢٨)، وتعقب الدكتور إبراهيم اللاحم له من حيث عدم اختصاص ذلك بالمدلس في «الاتصال والانقطاع» (٢٣ـ٢٤).

مدفوع عن معرفة وضبط، وقد كان ملازماً للزهري في سفره وحضره، وهذا الحديث مما حدث به يونس الأَيْلِيُّ من كتابه بدليل رواية ابن المبارك عنه فإنه إنما كتب حديث يونس من كتابه.

وهذا الاختلاف كأنه ـ والله أعلم ـ من الزهري، فلعله كان مرة يرسله عن صفوان رضي الله عنه كما رواه معمر، ومرة يذكر سعيداً كما رواه يونس والله أعلم.

الحكم على الحديث:

الحديث مرسل لأن سعيد بن المسيب لم يسمع من صفوان بن أمية رضي الله عنه، فإن ثبت فهو صحيح.

* * *

بابُ ما جاءَ في الصَّدَقَةِ عَنِ الْمَيِّتِ(١)

٦٨ـ حَدَّثنا أحْمَدُ بنُ مَنيعٍ، حَدَّثنا رَوْحُ بنُ عُبادَةَ، حَدَّثنا زَكَرِيَّا بنُ إسْحاقَ، حَدَّثني عَمْرو بنُ دينارٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَن ابْنِ عَبَّاسٍ: أنَّ رَجُلاً قالَ: يا رَسولَ اللَّهِ، إنَّ أُمِّي تُوُفِّيَتْ؛ أفَيَنْفَعُها إنْ تَصَدَّقْتُ عَنْها؟ قالَ: (نَعَمْ)، قالَ: فإنَّ لي مَخْرَفاً فأُشْهِدُكَ أنِّي قَدْ تَصَدَّقْتُ [بِهِ](٢) عَنْها.

قالَ أبو عيسى:... وَقَدْ رَوى بَعْضُهُمْ هذا الحَديثَ عَنْ عَمْرو بنِ دينارٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ النَّبيِّ ﷺ مُرْسَلاً(٣).

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على عمرو بن دينار، واختلف عليه على وجهين:

١ـ عمرو، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ.

٢ـ عمرو، عن عكرمة، عن النبي ﷺ.

(١) «الأصل» (٥٢/أ)، «ظ» (ج٥/١٣/ب)، «أ» (٧٦/أ)، «م» (٦٦/ب)، «ت» (٧٩/أ)، «ل» (١١٥/أ)، «ط» (٣/٥٦/ح٦٦٩).

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: «أ».

(٣) في «أ»: مرسل.

الوجه الأول:

١ـ رواية زكريا بن إسحاق المكي:

أخرجها أبو داود (٢٨٨٢) عن أحمد بن منيع مثله،

وابن سعد في «الطبقات» (٣/ ٦١٥) نحوه،

وأحمد بن حنبل (٣٥٠٨) نحوه،

والنسائي في «المجتبى» (٣٦٥٥)، وفي «السنن الكبرى» (٦٤٨٢) عن أحمد بن الأزهر العبدي مثله،

والطوسي (٣/ ٢٧٧)، واللالكائي (٢١٦٨) من طريق يعقوب بن إبراهيم الدورقي نحوه،

وأحمد بن يوسف النصيبي في «فوائده» (ج١/ ١٠/ب)، والبيهقي في «الشعب» (٧٥٣٢) من طريق الحارث بن أبي أسامة نحوه،

والطبراني في «المعجم الكبير» (١١/ ٢٤٦/ح١١٦٣١)، وفي «المعجم الأوسط» (٨٢٠٩) من طريق إسحاق بن راهويه نحوه،

والحاكم (١/ ٤٢٠) من طريق محمد بن إسحاق الصغاني نحوه،

ستتهم (ابن منيع، وأحمد، والعبدي، ويعقوب، والحارث، ومحمد) عن روح بن عبادة، عن زكريا بن إسحاق،

٢ـ وعبد الرزاق (١٦٣٣٨) ـ وعنه أحمد (٣٠٨٠)ـ نحوه،

وأحمد (٣٠٨٠) عن محمد بن بكر البُرْسانِيِّ نحوه،

وابن شاذان في «جزء ابن جريج» (٧٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٧٨/٦) من طريق روح بن عبادة نحوه،

ثلاثتهم (عبد الرزاق، ومحمد، وروح) عن ابن جريج نحوه،

٣ـ والبخاري في «الأدب المفرد» (٣٩)، وأبو يعلى (٢٥١٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤٦/١١/ح١١٦٣٠)، وفي «المعجم الأوسط» (٨١٧٢)، والخطيب في «الأسماء المبهمة» (١٠٣)، واللالكائي (٢١٦٧) من طريق محمد بن مسلم الطائفي أخصر منه،

٤ـ والنسائي في «السنن» (٣٦٥٤)، وفي «السنن الكبرى» (٦٤٨١) عن الحسين بن عيسى الطائي أخصر منه،

والخطيب البغدادي في «تلخيص المتشابه» (٧٩٣/٢)، وفي «الأسماء المبهمة» (١٠٤) من طريق عباد بن زياد الساجي أخصر منه،

كلاهما (الحسين، وعباد) عن سفيان بن عيينة،

أربعتهم (زكريا، وابن جريج، ومحمد، وسفيان) عن عمرو بن دينار، وصرح ابن جريج بالسماع،

والبخاري (٢٧٦٢)، وعبد الرزاق (١٦٣٣٧)، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (١٠٧/أ)، وابن خزيمة (٢٥٠١، ٢٥٠٢)، وعبد الملك بن بحر

ابن شاذان في «جزء ابن جريج» (٦٤)، وعبد الله بن جعفر بن فارس في «حديثه - انتخاب الطبراني» (٨٥/ب) من طريق يعلى بن مسلم المكي نحوه،

كلاهما (عمرو، ويعلى) عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

الوجه الثاني:

لم أقف عليه مسنداً، وعلقه الخطيب في «تلخيص المتشابه» (٢/ ٧٩٤) عن عبد الجبار بن العلاء، وسعيد بن عبد الرحمن المخزومي، كلاهما عن ابن عيينة، عن عمرو به.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على عمرو بن دينار، واختلف عليه على وجهين:

١- عمرو، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

٢- عمرو، عن عكرمة، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وعمرو هو: ابن دينار الجمحي مولاهم المكي، أبو محمد الأثرم، ثقة ثبت باتفاق، أثنى عليه جمع من أهل العلم في إتقانه وعلمه، وكان مفتي مكة - شرفها الله - في عصره[1].

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٥/ت٤٣٦٠)، «التهذيب» (٨/ ٢٨/ت٤٥).

ورواه عنه على الوجه الأول:

١ـ زكريا بن إسحاق المكي، وثقه الجمهور، وقال أبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي: «لا بأس به»، واختار ابن حجر توثيقه وهو أقرب واحتج به الشيخان[(١)].

٢ـ عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج المكي، ثقة يدلس[(٢)]، وتقدم تصريحه بالسماع.

٣ـ محمد بن مسلم بن سَوْسَن الطائفي المكي، في حاله تفصيل على الراجح، فإن حدث من كتابه فهو ثقة، وإن حدث من حفظه فصدوق يخطئ، وهو عند الأئمة دون ابن عيينة في عمرو بن دينار.

وقد أطلق الإمام تضعيفه، قال الميموني: «سمعت أحمد بن محمد بن حنبل رحمة الله عليه يقول: إذا حدث محمد بن مسلم من غير كتاب يعني: أخطأ، قلت: الطائفي؟ قال: نعم، ثم ضعفه على كل حالٍ من كتابٍ وغير كتابٍ، فرأيته عنده ضعيفاً»[(٣)]، ولعله لما رأى من كثرة وهمه إذا روى

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (٩/٣٥٦/ت١٩٩٠)، «التهذيب» (٣/٣٢٨/ت٦١٤)، «التقريب» (٢٠٢٠).

(٢) تقدمت ترجمته (ص ٣٩٢).

(٣) «الضعفاء» للعقيلي (٤/١٣٤).

حفظه، وإلا فلم يظهر لي وجه إطلاقه القول بضعفه.

وقول الجماعة أقرب إن شاء الله من القول بإطلاق توثيقه أو تضعيفه، قال ابن مهدي: «كتبه صحاح»، وقال ابن عدي: «ولمحمد بن مسلم الطائفي غير ما ذكرت أحاديث حسان غرائب وهو صالح الحديث، لا بأس به ولم أرَ له حديثا منكراً»[(١)].

٤ـ سفيان بن عيينة، إمام ثقة مقدم باتفاق الأئمة على محمد الطائفي[(٢)]، وقد اختلف على ابن عيينة في هذا الحديث، فرواه عنه على هذا الوجه:

١ـ الحسين بن عيسى الطائي الخراساني، ثقة[(٣)].

٢ـ عباد بن زياد الساجي الكوفي، صدوق[(٤)].

وهذا وجه محفوظ عن ابن عيينة.

ورواه عن ابن عيينة على الوجه الثاني:

١ـ عبد الجبار بن العلاء البصري، صدوق[(٥)].

---

(١) انظر: «الكامل» (٦/١٢٧)، «تهذيب الكمال» (٢٦/٤١٢/ت٥٦٠٤)، «التهذيب» (٩/٤٤٤/ت٧٢٩).

(٢) تقدمت ترجمته (ص ١٩٢).

(٣) انظر: «التهذيب» (٢/٣٦٣/ت٦٢١).

(٤) انظر: «التهذيب» (٥/٩٤/ت١٥٦)، «التقريب» (٣١٢٨).

(٥) انظر: «التهذيب» (٤/١٠٤/ت٢١٠).

٢ـ سعيد بن عبد الرحمن المخزومي، ثقة[1].

وهذا وجه محفوظ إن صحت الرواية إليهما.

ورواه عن عمرو بن دينار على الوجه الثاني:

سفيان بن عيينة إن صحت الرواية إلى عبد الجبار بن العلاء، وسعيد المخزومي.

فهذا الحديث مداره على عمرو بن دينار، واختلف عليه على وجهين:

١ـ فرواه زكريا بن إسحاق، وابن جريج، ومحمد بن مسلم، وابن عيينة، عنه، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ.

٢ـ وعلقه الترمذي رحمه الله عن عمرو، عن عكرمة، عن النبي ﷺ، ولم يُسم من رواه، وتقدم من رواية ابن عيينة ـ إن صح السند إليه ـ لكن لم أقف على إسناده.

ولم يرجح الترمذي رحمه الله بين الوجهين، لكن قد يفهم من سياقه للاختلاف ترجيح الوجه الموصول فإنه أعرض عن تسمية من روى الوجه الثاني عن عمرو بن دينار.

---

(١) انظر: «التهذيب» (٤/٥٥/ت٩٢)، «التقريب» (٢٣٤٨).

ولو صح الوجه الثاني عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، فلا يُعل به المتصل فإنه محفوظ متصل صحيح من رواية عمرو بن دينار، حفظه عنه: ابن جريج، وتابعه ثلاثة، وتابع عَمْراً على وصله عن عكرمة: يعلى بن مسلم ـ وهو ثقة[1] ـ وقد صححه البخاري، وابن خزيمة من طريق يعلى به.

الحكم على الحديث:

الحديث الموصول محفوظ من حديث عمرو بن دينار، عن عكرمة، وصححه البخاري وابن خزيمة من رواية يعلى بن مسلم عن عكرمة موصولاً.

* * *

(١) انظر: «التهذيب» (١١/٤٠٥/ت٧٨٤)، «التقريب» (٧٨٤٩).

بابٌ في نَفَقَةِ الْمَرْأَةِ مِنْ بَيْتِ زَوْجِها[1]

٦٩ـ حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بنِ مُرَّةَ قالَ: سَمِعْتُ أَبا وائِلٍ يُحَدِّثُ عَنْ عائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قالَ: (إذا تَصَدَّقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِها كانَ لَها بِهِ أَجْرٌ، وَلِلزَّوْجِ مِثْلُ ذلِكَ، وَلِلْخازِنِ مِثْلُ ذلِكَ، وَلا يَنْقُصُ كُلُّ واحِدٍ مِنْهُمْ مِنْ أَجْرِ صاحِبِهِ شَيْئاً، لَهُ بِما كَسَبَ، وَلَها بِما أَنْفَقَتْ).

قالَ أَبو عيسى: هذا حَديثٌ حَسَنٌ[2].

حَدَّثَنا مَحْمودُ بنُ غَيْلانَ، حَدَّثَنا الْمُؤَمَّلُ، عَنْ سُفْيانَ، عَنْ مَنْصورٍ، عَنْ أَبي وائِلٍ، عَنْ مَسْروقٍ، عَنْ عائِشَةَ قالَتْ: قالَ رَسولُ اللَّهِ ﷺ: (إذا أَعْطَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِها بِطيبِ نَفْسٍ غَيْرَ مُفْسِدَةٍ، كانَ لَها مِثْلُ أَجْرِهِ، لَها ما نَوَتْ حَسَناً، وَلِلْخازِنِ مِثْلُ ذلِكَ).

قالَ أَبو عيسى:.. هذا حَديثٌ حَسَنٌ صَحيحٌ، وَهذا أَصَحُّ مِنْ حَديثِ عَمْرِو بنِ مُرَّةَ، عَنْ أَبي وائِلٍ، وَعَمْرُو بنُ مُرَّةَ لا يَذْكُرُ في

---

(١) «الأصل» (٥٢/أ)، «ظ» (ج٥/١٣/ب)، «أ» (٧٦/أ)، «م» (٦٦/ب)، «ت» (٧٩/ب)، «ل» (١١٥/ب)، «ط» (٣/٥٨/ح٦٧١، ٦٧٢).

(٢) في «أ»: حسن صحيح.

حَدِيثِهِ: عَنْ مَسْرُوقٍ.

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على أبي وائل شقيق بن سلمة، واختلف عليه على وجهين:

١ـ شقيق، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

٢ـ شقيق، عن مسروق، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

الوجه الأول:

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٢٣١٩، ٩١٩٦)، وفي «المجتبى» (٢٥٣٩) عن محمد بن المثنى نحوه،

والنسائي في «السنن الكبرى» (٢٣١٩، ٩١٩٦)، وفي «المجتبى» (٢٥٣٩)، والطوسي (٦١٤) عن محمد بن بشار نحوه،

والطوسي (٦١٤) عن محمد بن الوليد القرشي نحوه،

وأحمد (٢٤٧٢٤) مثله،

أربعتهم (ابن المثنى، ومحمد، والقرشي، وأحمد) عن محمد بن جعفر غندر،

وإسحاق (١٦٤٥) عن النَّضْرِ بن شميل نحوه،

وابن أبي الدنيا في «النفقة على العيال» (٥١٧)، والبغوي في «مسند علي بن الجعد» (٧٦)، والإسماعيلي في «المعجم» (١/٣٩٧) ـ وعنه حمزة السهمي في «تاريخ جرجان» (٣٩١) ـ من طريق علي بن الجعد نحوه،

وعبد الله بن محمد الحامض في «حديثه» (٧/ب) من طريق أبي النَّضْرِ هاشم بن القاسم أخصر منه،

أربعتهم (غندر، والنَّضْرُ، وعلي، وهاشم) عن شعبة بن الحجاج، عن عمرو بن مرة، عن أبي وائل به.

الوجه الثاني:

١ـ رواية منصور بن المعتمر:

أخرجها أبو عمران موسى بن هارون البزاز في «جزء من أحاديثه» (٤٩/أ) من طريق أبي حذيفة موسى بن مسعود،

والطوسي (٦١٥) من طريق موسى بن داود الطرسوسي،

كلاهما (أبو حذيفة، وموسى) عن سفيان الثوري نحوه،

والبخاري (١٤٣٩)، وإسحاق (١٦٤٦)، وابن أبي الدنيا في «النفقة على العيال» (٥١٨)، والبغوي في «مسند ابن الجعد» (٧٧)، والإسماعيلي (١/٣٩٨) ـ وعنه حمزة السهمي (٣٩١) ـ من طريق شعبة بن الحجاج، ولفظ البخاري مختصر، وأحال الباقون باللفظ،

والبخاري (١٤٢٥، ١٤٤١، ٢٠٦٥)، ومسلم (١٠٢٤)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٩١٩٧)، والطوسي (٦١٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٩٢/٤) من طريق جرير بن عبد الحميد الضبي نحوه،

ومسلم (٧١٠/٢) من طريق فضيل بن عياض وأحال على سابقه،

وأحمد (٢٦٤١٣) من طريق شيبان بن عبد الرحمن التميمي نحوه،

وأبو داود (١٦٨٥) من طريق أبي عوانة الوضاح اليشكري نحوه،

ستتهم (سفيان، وشعبة، وجرير، وفضيل، وشيبان، وأبو عوانة) عن منصور بن المعتمر،

٢ـ والبخاري (١٤٣٧، ١٤٣٩، ١٤٤٠)، وعبد الرزاق (٧٢٧٥، ١٦٦١٩)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢١٢٠) ـ وعنه مسلم (٧١٠/٢) ـ والحميدي (٢٧٦)، وإسحاق (١٤١٨)، وأحمد (٢٤٢١٧، ٢٤٢٢٣)، ومسلم (٧١٠/٢)، وابن ماجه (٢٢٩٤)، وابن أبي الدنيا في «النفقة على العيال» (٥١٨)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٩١٩٨)، والبغوي في «مسند ابن الجعد» (٧٧)، والإسماعيلي (٣٩٨/١) ـ وعنه السهمي (٣٩١) ـ ومحمد بن عمرو البختري في «حديثه» (٧٩/ب)، وعثمان بن أحمد الدقاق ابن السماك في «الفوائد المنتقاة» (ج٢/١٠٤/أ)، وابن بشران في «الأمالي» (ج١٥/١٨٥/أ)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٩٢/٤)، والبغوي في

«شرح السنة» (١٦٩٢، ١٦٩٣)، والذهبي في «السير» (٨٧/٢٠) من طريق سليمان بن مهران الأعمش[١] نحوه، وأحال البغوي، والإسماعيلي، والسهمي باللفظ،

كلاهما (منصور، والأعمش) عن أبي وائل شقيق به[٢].

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على أبي وائل شقيق بن سلمة، واختلف عليه

---

(١) هكذا روى الحديث ثقات أصحاب الأعمش عنه، وخالفهم جرير بن حازم فرواه عن الأعمش، عن أبي الضحى مسلم بن صَبيح، عن مسروق به، أخرجه أبو يعلى (٤٣٥٩)، وابن حبان (٣٣٥٨)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٢٧٣٩) وقال: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش، عن أبي الضحى إلا جرير، ورواه سفيان الثوري وغيره عن الأعمش، عن أبي وائل، عن مسروق، عن عائشة»، وقول الجمهور عن الأعمش أصح.

(٢) وللحديث طريق أخرى موقوفة أخرجها النسائي في «السنن الكبرى» (٩١٩٩) من طريق حجاج بن محمد المِصِّيصي، عن ابن جريج قال: أخبرني أبو الزبير، عن حبيب بن أبي ثابت، عن مسروق، عن عائشة قالت: ما تصدقت المرأة من عرض بيتها فالأجر بينهما شطران»، وأخرجه أبو الشيخ في جزء «أحاديث أبي الزبير عن غير جابر» (١٤٢) من طريق أبي قرة موسى بن طارق اليماني قال: ذَكَرَ ابنُ جريج: أخبرني أبو الزبير فساقه مثله، ولم يبين أبو قرة السماع فلعله حمله عن حجاجٍ أو غيره، ولم أقف على سماع حبيب من مسروق، وفي لفظه غرابة، فاللفظ المحفوظ مرفوعاً أنهما سواء في الأجر، وهذا جعل الأجر بينهما شطرين، ففي ثبوته عندي نظر، والأقرب عدمه والله أعلم.

على وجهين:

١ـ شقيق، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

٢ـ شقيق، عن مسروق، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وشقيق هو: ابن سلمة، أبو وائل الأسدي، ثقة باتفاق[١]، وسئل أحمد عن سماع أبي وائل من عائشة رضي الله عنها فقال: «ما أرى، أدخل بينهما مسروق في غير شيئ»[٢] ثم ذكر هذا الحديث.

ورواه عنه على الوجه الأول:

عمرو بن مرة الجَمَلي، ثقة[٣].

ورواه عنه على الوجه الثاني:

١ـ منصور بن المعتمر، ثقة ثبت مطلقاً[٤].

٢ـ سليمان بن مهران الأعمش، ثقة حافظ[٥].

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (١٢/٥٤٨/ت٢٧٦٧)، «التهذيب» (٤/٣٦١/ت٦٠٩).

(٢) «المراسيل» للرازي (٧٧/ت١٣٨).

(٣) تقدمت ترجمته (ص ٤٨٩).

(٤) تقدمت ترجمته (ص ٣٠٩).

(٥) تقدمت ترجمته (ص ٣٠٦).

فهذا الحديث مداره على أبي وائل شقيق بن سلمة، واختلف عليه على وجهين:

١ـ فرواه عمرو بن مرة، عنه، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ.

٢ـ ورواه منصور بن المعتمر، والأعمش، عنه، عن مسروق، عن عائشة ﷺ، عن النبي ﷺ.

وكلا الوجهين محفوظ عن أبي وائل لثقة رواتهما.

وسئل الدارقطني رحمه الله عن هذا الحديث فلم يرجح بينهما[١].

وأما الترمذي رحمه الله فحكم على الوجه الأول بالحُسْن، ورجح الوجه الثاني وقال عنه: «حسن صحيح»، ونقل قوله ابن حجر ولم يتعقبه بشيء[٢]، واختيار الوجه الثاني هو ما ذهب إليه الشيخان فخرجا الحديث منه.

والقول بترجيح الوجه الثاني كما ذهب إليه الترمذي رحمه الله أرجح لما يأتي:

١ـ منصور بن المعتمر مقدم على عمرو بن مرة[٣]، وقد تابعه الأعمش.

٢ـ الوجه الأول مظنة الإرسال، لأن أبا وائل لم يثبت سماعه من

---

(١) «العلل» (٥/٦٧/ب ـ ٦٨/أ).

(٢) «الفتح» (٣/٣٠٤).

(٣) «تهذيب الكمال» (٢٨/٥٥٢).

عائشة رضي الله عنها، وكثيراً ما يدخل بينه وبينها رضي الله عنها مسروقاً كما تقدم في كلام الإمام أحمد رحمه الله، وهذا من القرائن على عدم ثبوت السماع عندهم، فإذا تقرر هذا وكان لابد من الواسطة بينهما، صار قول من حفظ الواسطة أصح، وهذا ـ والله أعلم ـ وجه حكم الترمذي رحمه الله عليه بالحسن للانقطاع في سنده، وليس في ترجيح الوجه الثاني نسبة عمرو بن مرة إلى الوهم أو الغلط، بل الأقرب أن أبا وائل رحمه الله لم ينشط فأرسله.

الحكم على الحديث:

الحديث من الوجه الثاني صحيح، وقد خرجه الشيخان.

* * *

بابُ ما جاءَ في صَدَقَةِ الْفِطْرِ[1]

٧٠ـ حَدَّثَنا إسْحاقُ بنُ موسى الأنْصاريُّ، حَدَّثَنا مَعْنٌ، حَدَّثَنا مالِكٌ، عَنْ نافعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسولَ اللَّهِ ﷺ فَرَضَ زَكاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضانَ صاعاً مِنْ تَمْرٍ أَوْ صاعاً مِنْ شَعيرٍ عَلى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثى مِنَ الْمُسْلِمينَ.

حَدِيْثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيْثٌ حَسَنٌ صَحِيْحٌ، وَرَواهُ[2] غَيْرُ واحِدٍ عَنْ نافعٍ، وَلَمْ يَذْكُروا[3] فيهِ: مِنَ الْمُسْلِمينَ.

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على نافع، واختلف عليه في زيادة لفظة: «من المسلمين» على وجهين:

١ـ نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ مع الزيادة.

٢ـ نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ دون الزيادة.

---

(١) «الأصل» (٥٢/أ)، «ظ» (ج٦/١/ب)، «أ» (٧٦/أ)، «م» (٦٧/أ)، «ت» (٧٩/ب)، «ل» (١١٦/ب)، «ط» (٣/٦١/ح٦٧٦).

(٢) في «أ»: وروى.

(٣) في «ط»: يذكر.

الوجه الأول:

١ـ رواية مالك بن أنس، أخرجها مالك في «الموطأ» فرواها عنه:

عبد الرحمن بن القاسم العُتَقِي ـ كما في تلخيص القَابِسِي (٢١١) ومن طريقه النسائي في «السنن الكبرى» (٢٢٨٢)، وفي «المجتبى» (٢٥٠٣)، ومن طريق النسائي وغيره أخرجه الخطيب في «الفصل للوصل» (١٠٤/أ) ـ مثله،

وعبد الله بن مَسْلَمَة القَعْنَبِيُّ (٢٠١) مثله ـ ومن طريقه مسلم في «الصحيح» (٩٨٤)، وفي كتاب «التمييز» (٩٣)، وأبو داود (١٦١١)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٢/٤٤)، وفي «شرح المشكل» (٢٢٨١، ٣٣٩٥، ٣٤٢٣)، والغافقي في «مسند الموطأ» (١١٥/ب)، والبيهقي في «السنن الصغرى» (١٢٦٢)، والخطيب في «الفصل للوصل» (١٠٣/ب ـ ١٠٤/أ) ـ ولم يسق مسلم لفظه في «الصحيح»، وساق بعضه في «التمييز»، وأحال الطحاوي في الموضع الثاني، والبيهقي باللفظ،

ويحيى بن عبد الله بن بكير (٥٨/ب)، ومن طريقه محمد بن أحمد بن الحطّاب الرازي في «مشيخته» (٥٣) مثله،

ويحيى بن يحيى الليثي (١/٢٨٤/ح٥٢)، ومن طريقه ابن رشيد في «ملء العيبة» (٣/٢٥٤) مثله،

وأبو مصعب الزهري (٧٥٥) ومن طريقه ابن حبان (٣٣٠١)،

وابن المقرئ في «الأربعين» (٩٢/أ)، والبغوي في «شرح السنة» (١٥٩٣) مثله،

وأخرجها البخاري (١٥٠٤)، والنحاس في «الناسخ والمنسوخ» (٩٢٣) من طريق عبد الله بن يوسف التنيسي مثله،

ومسلم (٩٨٤)، والبيهقي في «السنن» (١٦١/٤) من طريق يحيى ابن يحيى النيسابوري مثله،

وعبد الله بن وهب في «الموطأ» (ل٤٧) - ومن طريقه ابن الجارود (٣٥٦)، وابن خزيمة (٢٤٠٠)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٤٤/٢)، وفي «شرح المشكل» (٣٣٩٤، ٣٤٢٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٦٣/٤)، وفي «السنن الصغرى» (١٢٦١)، والخطيب في «الفصل للوصل» (١٠٤/أ) - مثله، وأحال ابن خزيمة، والطحاوي في الموضع الأول من «شرح المشكل» باللفظ،

والشافعي في «مسنده» (٦٧٥)، وفي كتاب «الأم» (٨٤/٢، ٨٧) - ومن طريقه ابن خزيمة (٢٣٩٩)، وأبو الفوارس أحمد بن محمد الصابوني في «حديثه» (ل١٤٦) بمثله[1] - ومن طريق أبي الفوارس أخرجه الخِلَعِي في «الخِلَعِيّات» (ج١٤٩/١٥/ب)، وابن حجر في «توالي التأسيس» (٢٢٩) - ومن طريق الشافعي أخرجه البيهقي في «السنن» (١٦١/٤)، وفي «المعرفة»

---

(١) انظر «التدوين» (٢٤٦/٢) للرافعي.

(٨٤٢٦)، والخطيب في «الفصل للوصل» (١٠٤/أ)، وعلي بن المفضل المقدسي في «الأربعين» (١٧٥) ـ مثله،

وأحمد (٥٣٠٣)، وابن ماجه (١٨٢٦) من طريق عبد الرحمن بن مهدي مثله،

وابن زنجويه في «الأموال» (٢٣٥٨) عن إسماعيل بن أبي أويس مثله،

والدارمي (١٦٦٨) عن خالد بن مخلد القطواني مثله،

وابن خزيمة (٢٣٩٩) من طريق عبد الله بن نافع الزبيري مثله،

والطوسي في «المستخرج» (٦١٩) من طريق بشر بن عمر الزهراني مثله،

والبغوي في «حديث مصعب بن عبد الله الزبيري» (٤٢/أ) عن مصعب مثله ـ ومن طريق البغوي أخرجه محمد بن علي بن صخر الأزدي في «حديث مالك بن أنس» (٧٨/ب)، وزاهر الشَّحَامِي في «الأحاديث الألف» (٥٩/أ)، وفي «تحفة عيد الفطر» (١١٠/أ)، والجوزقاني في «الأباطيل» (٤٦٤) ـ

وابن الشجري في «الأمالي» (٥٤/٢) من طريق أبي الربيع سليمان بن داود الزهراني مثله،

كلهم (معن، وعبد الرحمن، والقَعْنَبِيُّ، وابن بكير، والليثي، وأبو مصعب، والتنيسي، ويحيى، وابن وهب، والشافعي، وابن مهدي، وإسماعيل، وخالد، وعبد الله، وبشر، ومصعب، والزهراني) عن مالك

ابن أنس[1]،

٢ـ والحديث أخرجه البخاري (١٥٠٣) ـ ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (١٥٩٤) ـ وأبو داود (١٦١٢) ـ ومن طريقه البيهقي (٤/١٦٢)، والخطيب في «الفصل للوصل» (١٠٤/ب) ـ والنسائي في «السنن الكبرى» (٢٢٨٣)، وفي «المجتبى» (٢٥٠٤) ـ ومن طريقه الطحاوي في «شرح المشكل» (٣٣٩٦، ٣٤٢٦)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٤/٣١٨) ـ وابن حبان (٣٣٠٣)، والدارقطني (٢/١٣٩/ح٦)، والبيهقي (٤/١٦٢) من طريق

(١) لم يختلف على مالك في لفظ هذا الحديث ولا إسناده كما قال ابن عبد البر في «التمهيد» (١٤/٣٢١) إلا ما رواه قتيبة بن سعيد، فإنه رواه عن مالك دون ذكر هذه اللفظة، وزاد في المتن ألفاظاً لا تعرف عن مالك إلا من روايته، وروايته أخرجها مسلم (٩٨٤) ولم يسق لفظه، والنسائي (٢٥٠٢) مثله وليس فيه هذه الفظة ـ ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» (١٤/٣٢٠) بمثله وليس فيه هذه اللفظة ـ وأخرجه الحسن بن سفيان في «الأربعين» (٣١) وليس فيه هذه اللفظة، ومن طريقه الشَّحَامِي في «تحفة عيد الفطر» (١١٠/ب) بنحوه وليس فيه هذه اللفظة، وأخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (١٤/٣٢٠) بمثله وفيه زيادة، كله من طريق قتيبة، قال ابن عبد البر معقباً على رواية قتيبة: «وأظنه اختلط عليه حديث مالك بحديث غيره ـ والله أعلم ـ والمحفوظ فيه عن مالك: من المسلمين»، فرواية قتيبة ليست بمحفوظة عن مالك والله أعلم.
وأما ما وقع في رواية الشافعي في «الأم» (٢/٨٨)، وفي «المسند» (٦٧٧) من عدم ذكر هذه اللفظة فلعل الشافعي اختصر اللفظ ولم يأت به تاماً، ويدل عليه أنه قد رواه عن مالك كما رواه الباقون.

عمر بن نافع مولى ابن عمر رضي الله عنهما نحوه وفيه زيادة، وأحال أبو داود على لفظ مالك، وذكر فيه زيادة، ولم يسق الطحاوي لفظه بتمامه في الموضع الأول، ولفظ ابن عبد البر نحوه دون زيادة،

٣ـ ومسلم (٦٧٨/٢)، وابن خزيمة (٢٣٩٨)، وابن حبان (٣٣٠٢)، والدارقطني في «السنن» (١٣٩/٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٦٢/٤)، وفي «السنن الصغرى» (١٢٦٣)، وفي «فضائل الأوقات» (١٤٨)، والجورقاني في «الأباطيل» (٧٨/٢/ح٤٦٥) من طريق محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، عن الضحاك بن عثمان الحِزَامي مثله[1]،

٤ـ وابن وهب في «الموطأ» (ل٤٧) ـ ومن طريقه ابن الجارود (٣٥٦)[2]، والبيهقي (١٦٣/٤)، والخطيب في «الفصل للوصل» (١٠٤/أ) ـ وعبد الرزاق (٥٧٦٤) ـ ومن طريقه الدارقطني (١٣٩/٢/ح٣، ٤) ـ وأحمد (٥٩٤٢) من طريق عبد الله بن عمر العمري مثله، وأحال عبد الرزاق باللفظ،

---

(١) ورواه الأبيض بن الأغر عن الضحاك وانفرد عنه بلفظ: أمر رسول الله ﷺ بصدقة الفطر عن الصغير والكبير، والحر والعبد ممن تمونون، أخرجه البيهقي (١٦١/٤)، وأبو الفتح نصر بن إبراهيم بن نصر المقدسي في «أماليه» (٣٦/أ)، قال البيهقي عقبه: «إسناده غير قوي»، والأبيض بن الأغر فيه ضعف كما سبق (ص ١٠٩٧).

(٢) تصحف فيه عبد الله إلى: عبيد الله، وانظر «الفتح» (٣٧٠/٣) فإنه أشار إلى أن ابن الجارود أخرج رواية عبد الله.

٥ـ وعبد الرزاق (٥٧٦٣) ـ ومن طريقه الدارقطني (١٣٩/٢/ح٣، ٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٣٣٩٧)، والبيهقي في «السنن الصغرى» (١٢٦٤) ـ عن سفيان الثوري،

وأحمد (٥٣٣٩، ٦٢١٤)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٣٤٢٤، ٣٤٢٥)، وتمام في «الفوائد» (٧٥٠)، والحاكم (٤١٠/١)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٣١٨/١٤) من طريق سعيد بن عبد الرحمن الجمحي[1]،

كلاهما (الثوري، وسعيد) عن عبيد الله بن عمر العمري نحوه،

٦ـ وعبد الرزاق (٥٧٦٣) ـ ومن طريقه الدارقطني (١٣٩/٢/ح٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٣٣٩٧)، والخطيب في «الفصل للوصل» (١٠٤/ب) ـ من طريق الثوري، عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وأحال باللفظ،

٧ـ والطحاوي في «شرح المعاني» (٤٤/٢)، وفي «شرح المشكل» (٣٣٩٨، ٣٤٢٧) ـ ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» (٣١٩/١٤) من طريق يونس

---

(١) وللحديث عن سعيد، عن عبيد الله، وجه آخر أخرجه الدارقطني (١٤٤/٢/ح٢٧)، والبيهقي (١٦٦/٤) من طريق سعيد، وزاد في متنه لفظ: البُر، وليس بمحفوظ كما قال البيهقي، وسعيد صدوق له أوهام كما سيأتي في الدراسة، وهذا من أوهامه، وليس بالذي يقبل تفرده عن مثل عبيد الله.

ابن يزيد الأَيْلِيِّ نحوه، ولم يسق الطحاوي اللفظ بتمامه في الموضع الأول، وأحال ابن عبد البر على لفظ مالك،

٨ـ وابن حبان (٣٣٠٤)، والدارقطني (٢/١٤٠/ح٧) من طريق المعلى ابن إسماعيل المدني نحوه،

٩ـ والدارقطني (٢/١٤٠/ح٨)، والبيهقي (٤/١٦٢) وابن عبد البر (١٤/٣١٩) من طريق كَثيرِ بنِ فَرْقَدٍ المدني نحوه،

تسعتهم (مالك، وعمر، والضحاك، وعبد الله، وعبيد الله، ومحمد، ويونس، والمعلى، وكثير) عن نافع مولى ابن عمر رضي الله عنهما.

الوجه الثاني:

١ـ أخرجه البخاري (١٥١١)، وأبو داود (١٦١٥) ـ ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» (١٤/٣١٤) ـ والترمذي (٦٧٥)، والنسائي (٢٥٠١)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٢/٤٤)، وفي «شرح المشكل» (٢٢٧٨، ٣٣٨٩، ٣٣٩٠)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٤/٣١٤)، والبيهقي (٤/١٦٠، ١٦١، ١٦٤) من طريق حماد بن زيد، ولفظ البخاري: «فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر ـ أو قال: رمضان ـ على الذكر والأنثى، والحر والمملوك صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير، فعدل الناس به نصف صاع من بر، فكان ابن عمر رضي الله عنهما يعطي التمر، فأعوز أهل

المدينة من التمر فأعطى شعيراً...» والباقون نحوه إلا أبا داود فبنحو آخره، وأحال ابن عبد البر باللفظ، ولفظ الترمذي، والنسائي، والطحاوي في «شرح المعاني» أخصر منه،

ومسلم (٢/٦٧٧) من طريق يزيد بن زُرَيْعٍ أخصر منه،

والحميدي (٧٠١)، وابن خزيمة (٢٣٩٣) من طريق سفيان بن عيينة نحوه وفيه زيادة،

والنسائي (٢٥٠٠) ـ ومن طريقه النحاس في «الناسخ والمنسوخ» (٩٥)، وابن عبد البر (١٤/٣١٥) ـ وابن خزيمة (٢٣٩٧) من طريق عبدالوارث بن سعيد العنبري نحوه، ولفظ النسائي أخصر منه،

وابن خزيمة (٢٣٩٥)، والطوسي (٦١٨)، وابن عبد البر (١٤/٣١٥) من طريق إسماعيل ابن عُلَيَّةَ نحوه،

والطحاوي في «شرح المشكل» (٢٢٨٠) من طريق سلام بن أبي مطيع أخصر منه،

وفي (٣٣٩١) من طريق حماد بن سلمة نحوه،

وابن الأعرابي في «المعجم» (ل٣٦٢)، والطبراني في «مسند الشاميين» (١٢٩٦)، والصيداوي في «المعجم» (٢٠١ـ٢٠٢) من طريق محمد بن كثير، عن عبد الله بن شَوْذَب ولفظ ابن الأعرابي نحوه، والآخران

أخصر منه[1].

وأبو بكر محمد بن العباس بن نجيح في «جزء من حديثه» (ل١٧٢)، والفاكهي في «حديث ابن أبي مسرة عن شيوخه» (ج٢/٣١/ب) ـ وعنه ابن بشران في «الأمالي» (ج١٥/٩/أ) ـ وابن المظفر في «حديث حاجب بن مالك ابن أَرْكين الفَرْغاني» (ج١/٤٧/ب) وابن المقرئ في «المعجم» (٨٤٠)، ومحمد بن إسحاق بن منده في «الأمالي» (٥٢/أ) من طريق هشام ابن حسان نحوه، ولفظ ابن منده أخصر منه،

والخطيب في «الفصل للوصل» (١٠٤/أ) من طريق معمر نحوه،

عشرتهم (ابن زيد، ويزيد، وسفيان، وعبد الوارث، وابن عُلَيَّةَ، وسلام، وحماد، وابن شوذب، وهشام، ومعمر) عن أيوب السختياني،

٢ـ والبخاري (١٥٠٧)، ومسلم (٦٧٨/٢)، وابن ماجه (١٨٢٥)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٤٤/٢)، وفي «شرح المشكل» (٣٣٩٧)، وابن حبان (٣٣٠٠) من طريق الليث بن سعد نحوه، وأحال الطحاوي باللفظ،

---

(١) ورواه ابن شَوْذَب مرة فزاد فيه لفظ: «من المسلمين»، أخرجه ابن خزيمة (٢٤١١) وهو غير محفوظ عن أيوب، ورواه أخرى فزاد فيه: «أو صاعاً من بر»، أخرجه الطحاوي في «شرح المشكل» (٣٣٩٢/١٧/٩) وهو كذلك غير محفوظ عن أيوب.

والبخاري (١٥١٢)، وأحمد (٥١٧٤)، وأبو داود (١٦١٣) - ومن طريقه ابن عبد البر (١٤/٣١٦)، والخطيب في «الفصل للوصل» (١٠٤/أ) - وابن خزيمة (٢٤٠٣)، والبيهقي (٤/١٦٠) من طريق يحيى بن سعيد القطان نحوه، ولفظ ابن خزيمة أخصر منه،

وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/١٧٢) - وعنه مسلم (٢/٦٧٧) - عن أبي أسامة حماد بن أسامة نحوه،

ومسلم (٢/٦٧٧) من طريق عبد الله بن نمير نحوه،

وأحمد (٥٧٨١)، وابن زنجويه (٢٣٥٧)، ومحمد بن يحيى الذهلي في «جزء من حديثه» (٤٠/ب)، والبيهقي (٤/١٦٠)، وابن عبد البر (١٤/٣١٧) من طريق محمد بن عبيد الطنافسي نحوه، ولفظ الذهلي، وابن عبد البر أخصر منه،

والدارمي (١٦٦٩)، وابن خزيمة (٢٤٠٩)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٢/٤٤)، وفي «شرح المشكل» (٢٢٧٩، ٣٣٩٣)، وابن الأعرابي في «المعجم» (٢٠٦) - ومن طريقه البيهقي (٤/١٦٠) - وأبو نعيم في «الحلية» (٧/١٣٦)، وأبو القاسم علي بن أحمد بن محمد بن البُسْري في «أماليه» (١٤٨/أ) من طريق سفيان بن سعيد الثوري نحوه، وأحال الطحاوي باللفظ،

وأبو داود (١٦١٣) - ومن طريقه ابن عبد البر (١٤/٣١٦)، والخطيب

في «الفصل للوصل» (١٠٤/أ) ـ من طريق بشر بن المفضل الرَّقاشي، وأبان ابن يزيد العطار نحوه،

والنسائي في «السنن الكبرى» (٢٢٨٢)، وفي «المجتبى» (٢٥٠٥) ـ ومن طريقه ابن عبد البر (١٤/٣١٦) ـ من طريق عيسى بن يونس السبيعي نحوه،

وابن خزيمة (٢٤٠٣) من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي أخصر منه،

وفي (١/٨٥) من طريق المعتمر بن سليمان وأحال باللفظ،

عشرتهم (القطان، وحماد، وابن نمير، ومحمد، والثوري، وبشر، وأبان، وعيسى، وعبد الأعلى، والمعتمر) عن عبيد الله بن عمر العمري، وهو في نسخته (٢٢٢/ب) نحوه،

٣ـ وابن خزيمة (٢٤٠٥)، والخطيب في «الفصل للوصل» (١٠٤/ب) من طريق موسى بن عقبة نحوه،

٤ـ والطحاوي في «شرح المعاني» (٢/٤٤) من طريق يحيى بن عيسى التميمي، عن ابن أبي ليلى[1] وأحال بلفظه،

٥ـ وابن الأعرابي في «المعجم» (٢٠٦) ـ ومن طريقه البيهقي (٤/١٦٠) ـ من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري نحوه،

---

(١) وقع فيه هكذا: عن أبي ليلى، عن نافع، وسقط منه: ابن.

٦ـ والطبراني في «مسند الشاميين» (ل٥٦١)، والخطيب في «الفصل للوصل» (١٠٤/ب) من طريق شعيب بن أبي حمزة نحوه،

٧ـ وزاهر الشَّحَامِي في «تحفة عيد الفطر» (١١٠/ب) من طريق جويرية ابن أسماء الضُّبَعِيِّ نحوه،

سبعتهم (أيوب، وعبيد الله، وموسى، وابن أبي ليلى، ويحيى، وشعيب، وجويرية) عن نافع به[١].

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على نافع، واختلف عليه في زيادة لفظة: «من المسلمين» على وجهين:

١ـ نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ مع الزيادة.

---

(١) وللحديث عن نافع طرق أخرى لا تخلو من ضعف في إسنادها أو زيادة لفظ غير محفوظ، كرواية مسلم في «كتاب التمييز» (٩٢)، والنسائي (٢٥١٦)، وأبي الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٢/١٠٢ـ١٠٣، ٤/٥٩) ومن طريقه ابن الشجري في «الأمالي» (٢/٥٢)، ورواية أبي علي الهروي في «الفوائد» (٢/١٧/أ)، والدارقطني (٢/١٤٣، ١٤٥/ح٢٢، ٢٣، ٢٨، ٢٩)، ورواية الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (١٣١) ورواية البيهقي (٤/١٦٥)، ورواية ابن عبد البر في «التمهيد» (١٤/٣١٧)، ورواية الجوزقاني في «الأباطيل» (٤٦٣).

٢ـ نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ دون الزيادة.

ونافع هو: مولى ابن عمر رضي الله عنهما، ثقة ثبت[١].

ورواه عنه على الوجه الأول:

١ـ مالك بن أنس، إمام حجة حافظ بإجماع أهل العلم[٢].

٢ـ عمر بن نافع القرشي العدوي المدني، مولى ابن عمر رضي الله عنهما، وثقه بعض أهل العلم مطلقاً كالترمذي[٣]، والنسائي، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال ابن معين، وأبو حاتم: «ليس به بأس»، ونحوه قال ابن عدي، وهذا التوسط يعني أنه ليس ممن يحتج بحديثه دونما طعن في ثقته، ولذا قال ابن سعد: «كان ثبتاً، قليل الحديث ولا يحتجون بحديثه».

وقال زياد بن سعد: «هذا أحفظ ولد نافع، وحديثه عن نافع صحيح».

وقال أحمد: «هو من أوثق ولد نافع»، ومع هذا رآه مثل العمري[٤]،

(١) تقدمت ترجمته (ص ١٥١).

(٢) تقدمت ترجمته (ص ١٩٢).

(٣) «الجامع» (٢٧٦٤).

(٤) لعله يعني بالعُمَرِيِّ: عبدَ الله المُكَبَّرَ، فلاشك أن عبيد الله الثقة الحافظ أرفع منه ولا يقاس به، وستأتي ترجمتهما بعد قليل.

قال أبو داود: «قال أحمد: هو عندي مثل العمري، قال أبو داود: هو عندي فوق العمري».

والذي يظهر أنه ثقة في حديثه عن أبيه نافع، صدوق في غيره[1]، وحديثه عند الشيخين على قلته عن أبيه فقط[2].

٣ـ الضحاك بن عثمان الحِزَامِيُّ، صدوق[3].

٤ـ عبد الله بن عمر العُمَرِيُّ، ضعيف وحديثه صالح للمتابعة[4].

٥ـ عبيد الله بن عمر العُمَرِيُّ، ثقة حجة[5]، وهو أخو الذي قبله، وقد اختلف على عبيد الله في هذا الحديث، فرواه عنه على هذا الوجه:

١ـ سفيان بن سعيد الثوري، إمام حجة[6].

٢ـ سعيد بن عبد الرحمن الجمحي صدوق له أوهام[7].

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (٢١/٥١٢/ت٤٣١١)، «التهذيب» (٧/٤٩٩/ت٨٣٣).

(٢) البخاري (١٥٠٣، ٥٩٢٠)، مسلم (٢١٢٠، ٣٢٣٣).

(٣) تقدمت ترجمته (ص ٤٧٩).

(٤) تقدمت ترجمته (ص ٤٧٩).

(٥) تقدمت ترجمته (ص ١٥٣).

(٦) تقدمت ترجمته (ص ٢١٨).

(٧) انظر: «التهذيب» (٤/٥٥/ت٩٤)، «التقريب» (٢٣٥٠).

ورواه عن عبيد الله على الوجه الثاني: عشرة من ثقات أصحابه الحفاظ منهم: يحيى القطان، وحماد بن زيد، وعبد الله بن نمير، والثوري، وغيرهم لم يذكروا هذا اللفظ في رواية عبيد الله.

وأما رواية الثوري له على الوجه الأول فإنها وهم من عبد الرزاق أو ممن دونه، لأنهم رووه عن الثوري، عن ابن أبي ليلى وعبيد الله عن نافع، فلعل بعضهم حمل رواية ابن أبي ليلى على رواية عبيد الله فنشأ الوهم من هذا[1]، ودليل الوهم على الثوري في الرواية؛ أن الثوري روى الوجه الثاني عن عبيد الله من طرق أصح من طرق الوجه الأول.

وعليه فإن المحفوظ عن عبيد الله هو الوجه الثاني، وأما الوجه الأول فلا يصح إلا من رواية سعيد الجمحي عن عبيد الله، وسعيد لا يحتمل تفرده عن عبيد الله، وقد خالفه الثقات من أصحابه، ونص أبو داود على أن المشهور عن عبيد الله هو الوجه الثاني[2].

٦ـ يونس بن يزيد الأَيْلِيُّ، تقدم أن في حديثه تفصيلاً؛ فهو ثقة إذا حدث به من كتابه لاسيما عن الزهري، أو كان الراوي عنه ابن المبارك لأنه كتب من كتابه، وأما إن حدث من حفظه أو حدث عن غير الزهري، أو

---

(١) ولم يجزم ابن حجر بهذا في «الفتح» (٣/٣٧٠).

(٢) «السنن» (٢/٢٦٦).

انفرد عنه بشيء فليس بالقوي[1].

٧ـ المعلى بن إسماعيل المدني الحمصي.

قال أبو حاتم: «ليس بحديثه بأس، صالح الحديث»[2].

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «روى عنه أرطاة بن المنذر بنسخة مستقيمة فيها غرائب»[3]، وخرج له هذا الحديث الواحد في صحيحه، فيظهر أنه صدوق يُغرب[4].

٨ـ كثير بن فَرْقَدٍ المدني المصري، ثقة[5].

٩ـ محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، ضعيف لسوء حفظه[6]، وقد اختلف على محمد في هذا الحديث، فرواه عنه على هذا الوجه:

سفيان الثوري، إمام تقدم.

ورواه عن محمد على الوجه الثاني:

---

(١) انظر ترجمته (ص ٤٤٦).

(٢) «الجرح» (٨/٣٣٢/ت١٥٣٣).

(٣) (٧/٤٩٣).

(٤) «اللسان» (٦/٦٧/ت٢٤١).

(٥) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٤/١٤٤/ت٤٩٥٢)، «التهذيب» (٨/٤٢٤/ت٧٥٥).

(٦) تقدمت ترجمته (ص ٤١٠).

يحيى بن عيسى الرَّمْلي، لا بأس به ما لم ينفرد[(١)].

وكلا الوجهين محفوظ عن ابن أبي ليلى، والاختلاف منه لسوء حفظه.

ورواه عن نافع على الوجه الثاني:

١ـ أيوب بن كيسان السختياني، إمام متفق على ثقته وإتقانه[(٢)].

٢ـ عبيد الله بن عمر العُمَرِيُّ، تقدم في دراسة الوجه الأول أن هذا الوجه هو المحفوظ عنه.

٣ـ موسى بن عقبة الأسدي مولاهم المدني ثقة، لم يثبت عن ابن معين تليينه[(٣)].

٤ـ محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، تقدم في دراسة الوجه الأول أن هذا الوجه محفوظ عنه.

٥ـ يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري النجاري، أبو سعيد المدني، ثقة حجة من حفاظ المدنيين وأثباتهم[(٤)].

---

(١) انظر (ص ١٠٣٦).

(٢) تقدمت ترجمته (ص ٢٩٤)، وراجع ما سبق (ص ١١٦١) حول رواية عن أيوبٍ على الوجه الأول.

(٣) تقدمت ترجمته (ص ٨٢٢).

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» (٣١/٣٤٦/ت٦٨٣٦)، «التهذيب» (١١/٢٢١/ت٣٦٠).

٦ـ شعيب بن أبي حمزة الحمصي، ثقة ثبت تكلم في حديثه عن ابن المُنْكَدِرِ خاصة[١].

٧ـ جويرية بن أسماء بن عبيد بن مُخارِق الضُّبَعِيُّ، أبو مُخارِق البصري، ثقة[٢].

فهذا الحديث مداره على نافع، واختلف عليه في زيادة لفظة: «من المسلمين»، على وجهين:

١ـ فرواه مالك، وعمر بن نافع، والضحاك بن عثمان، والمعلى بن إسماعيل، وكثير بن فرقد، عنه، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ فزادوا هذه اللفظة.

٢ـ ورواه أيوب السختياني، وعبيد الله العمري، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وشعيب بن أبي حمزة، وجويرية بن أسماء، عنه، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ فلم يذكروا هذه اللفظة.

والترمذي رحمه الله صحح الحديث مع الزيادة، وساق رواية أيوب قبل

---

(١) تقدمت ترجمته (ص ٤٤٦).

(٢) انظر: «العلل» للدارقطني (٢/٤٣)، «تهذيب الكمال» (٢١/٥١٢/ت٤٣١١)، «التهذيب» (٢/١٢٤/ت٢٠٢).

رواية مالكٍ بدون الزيادة وحكم بصحتها أيضاً.

وتكلم على هذا الحديث في كتاب «العلل» فقال: «ورُبّ حديث إنما يستغرب لزيادة تكون في الحديث، وإنما تَصِحُّ إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه مثل ما روى مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر قال: فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان على كل حر أو عبد، ذكر أو أنثى من المسلمين صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير، وزاد مالك في هذا الحديث: من المسلمين.

وروى أيوب السختياني، وعبيد الله بن عمر، وغير واحد من الأئمة هذا الحديث عن نافع، عن ابن عمر ولم يذكروا فيه: من المسلمين، وقد روى بعضهم عن نافع مثل رواية مالك ممن لا يعتمد على حفظه.. فإذا زاد حافظ ممن يعتمد على حفظه قبل ذلك منه»[1].

ولم يبين الترمذي رحمه الله من هؤلاء الرواة، وتقدم الحديث مِن رواية مَن يُقبل حديثه كعمر بن نافع، والضحاك بن عثمان، والمعلى بن إسماعيل، وكثير بن فرقد، نعم ما هُم كمالكٍ رحمه الله في الحفظ والجلالة ولزوم نافعٍ رحمه الله، اللهم إلا عمر بن نافع فهو ثقة في أبيه خاصة كما تقدم، وسيأتي البحث في اندفاع الغرابة التي أشار إليها الترمذي رحمه الله في أول كلامه

(١) (٥/٧١٢).

عن رواية مالك برواية عمر بن نافع.

ويُلاحظ في كلام الإمام الترمذي رحمه الله أنه ذكر الحديث عند كلامه على الغرابة في الحديث ثم ذكر أن الغرابة قد تكون لزيادة لفظة ثم ذكر متى تقبل تلك الزيادة، فتضمن كلامه وصف الحديث التي وقعت فيه زيادة تفرد بها واحد بالغرابة، أما قبول الزيادة فبحث آخر.

فالترمذي رحمه الله وصف الحديثَ بالغرابة مع معرفته برواية غيره له كما رواه مالك رحمه الله، لكن هذه الغرابة لم ترتفع عنده بروايتهم، وقد علل لذلك بكونهم ممن لا يعتمد على حفظه، وهذا التعليل دقيق وذلك أن بعض الرواة إذا كان بالوصف السابق قد يتوهم سماع الحديث فلا يُعتمد على خبره.

وعلى هذا فإن كان من تابعوا مالكاً على الزيادة ممن لا يعتد الترمذي بحفظهم فلا يصلح أن يُستدرك بروايتهم على قوله[1]، فيبقى الوصف بالغرابة قائماً، وهذا يدلك على أن ليس كل متابعة تدفع التفرد والغرابة، وهل يوصف الحديث بالغرابة لو كان المنفرد باللفظة فيه أكثر من واحد؟ هذا محل بحث، والذي يظهر لي من كلامهم جواز ذلك[2].

---

(١) «إرشاد طلاب الحقائق» للنووي (٢/٢٢٨ـ٢٣٠) حيث تعقب ابن الصلاح في صحة التمثيل به على التفرد.

(٢) انظر: «المعرفة» للحاكم (١٣١)، «شرح العلل» (٢/٦٣٢، ٦٣٥)، «النكت»=

فرجع الأمر إلى اجتهاد الناقد في المُنْفرد بالحديث، وهل وقوع المتابعة مما تندفع بها الغرابة أم لا؟ هذا محل تأمّل بالنظر إلى حال أولئك المتابعين كما هو الشأن هنا، أما لو خصصنا الغرابة برواية الواحد فلقائل ممن يرى الاعتماد على من سبقت تسميتهم ممن روى الحديث مثل رواية مالكٍ أن يدفع الغرابة بقولهم وهذا قريب من قول الإمام أحمد الآتي.

أما قبوله الزيادة فهذا قد صرح به الترمذي رحمه الله بقوله: «فإذا زاد حافظ ممن يعتمد على حفظه قُبِلَ ذلك منه».

وأما غير الترمذي رحمه الله من الأئمة فلم أقف على أحد توقف في زيادة مالك إلا رواية عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله لكن باقي الروايات عنه تدل على رجوعه عن ذلك حين وقف على متابعة العمري الصغير، وسعيد الجمحي له، قال أبو داود: «سمعت أحمد يقول :كنتُ أتهيَّب حديث مالك - يعني حديث نافع، عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم فرض صدقة رمضان على كلِّ حُرٍّ وعبدٍ وذكرٍ وأنثى من المسلمين، يعني أتهيب قوله: من المسلمين، فحدثنا أبو النَّضْرِ، عن سعيد الجُمحي، عن عبيد الله قال فيه: من المسلمين، والعُمري يقول: من المسلمين»(١).

=لابن حجر (٢/٦٩١)، «التفرد» لعبد الجواد حمام (٥١٨) وما بعدها، «زيادة الثقات» للدكتور نور الله شوكت (١/٢٠٧).

(١) «المسائل» رواية أبي داود (٤٣١/رقم ١٩٩٣)، وهذا التوقف ذكر الحافظ ابن رجب=

وقال الإمام رحمه الله: «الجُمحي روى حديثين عن عبيد الله بن عمر، حديث منهما في صدقة الفطر، وقد أُنكر على مالك هذا الحديث، ومالك إذا انفرد بحديث فهو ثقة، وما قال أحد ممن قال بالرأي أثبت منه في الحديث»(١).

وسئل الإمام أحمد رحمه الله: أَمَحْفوظٌ هو عندك: «من المسلمين»؟ قال: «نعم»(٢).

وهذا الذي انتهى إليه رأي الإمام رحمه الله من أن اللفظة محفوظة هو أيضاً رأي الشيخين إذ خرجاه من رواية مالك، وصححه جمع من أهل العلم.

الحكم على الحديث:

الحديث مخرج في الصحيحين من رواية مالك بزيادة: «من المسلمين».

* * *

=في «شرح العلل» (٢/٦٣٢) أن يحيى القطان كان يذهب إلى نحوه، وروايات العمري الصغير وسعيد الجمحي سبق تخريجها.

(١) «مسائل الإمام أحمد» رواية صالح (٢/٤٥٩/رقم١١٦٢).

(٢) «شرح العلل» (٢/٦٣٢).

بابُ ما جاءَ في تَعْجيلِ الزَّكاةِ(١)

٧١ـ حَدَّثنا عَبْدُ اللَّهِ بنُ عَبْدِ الرَّحْمنِ، حَدَّثنا(٢) سَعيدُ بنُ مَنْصورٍ، حَدَّثنا إسْماعيلُ بنُ زَكَريَّا، عَنِ الحَجَّاجِ بنِ دِينارٍ، عَنِ الحَكَمِ بنِ عُتَيْبَةَ، عَنْ حُجَيَّةَ بنِ عَدِيٍّ، عَنْ عَلِيٍّ: أنَّ العَبَّاسَ سَألَ رَسولَ اللَّهِ ﷺ في تَعْجيلِ صَدَقَتِهِ قَبْلَ أنْ تَحِلَّ؛ فَرَخَّصَ لَهُ في ذلِكَ.

حَدَّثنا القاسِمُ بنُ دينارٍ الكوفِيُّ، حَدَّثنا إسْحاقُ بنُ مَنْصورٍ، عَنْ إسْرائِيلَ، عَنِ الحَجَّاجِ بنِ دِينارٍ، عَنِ الحَكَمِ بنِ جَحْلٍ، عَنْ حُجْرٍ العَدَوِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنْ(٣) النَّبِيِّ ﷺ قالَ لِعمَرَ: (إنَّا قَدْ أخَذْنا زَكاةَ العَبَّاسِ عامَ الأوَّلِ لِلعامِ).

[قالَ أبو عيسى](٤): .. وَحَديثُ إسْماعيلَ بنِ زَكَريَّا، عَنِ الحَجَّاجِ عِنْدي أصَحُّ مِنْ حَديثِ إسْرائِيلَ، عَنِ الحَجَّاجِ بنِ دِينارٍ، وَقَدْ

---

(١) «الأصل» (٥٢/ب)، «ظ» (ج٦/٢/أ)، «أ» (٧٦/ب)، «م» (٦٧/أ)، «ت» (٨٠/أ)، «ل» (١١٧/أ)، «ط» (٣/٦٣/ح٦٧٨، ٦٧٩).

(٢) في «أ» ، «م» ، «ل» ، «ط» : أخبرنا.

(٣) في «أ» ، «ط» : أن النبي ﷺ قال.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من : «أ» ، «ط».

رُوِيَ هذا الحَديثُ عَنِ الحَكَمِ بن عُتَيْبَة، عَنِ النَّبيِّ ﷺ مُرْسَلٌ[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على الحجاج بن دينار، واختلف عليه على وجهين:

١ـ الحجاج، عن الحكم بن عتيبة، عن حُجَيَّة بن عدي، عن علي رضي الله عنه.

٢ـ الحجاج، عن الحكم بن جَحْل، عن حُجْر العدوي، عن علي رضي الله عنه.

الوجه الأول:

أخرجه ابن ماجه (١٧٩٥)، وابن الجارود (٣٦٠) عن محمد بن يحيى الذهلي، عن عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، وهو في «سننه» (١٦٤٣)،

وابن سعد (٤/ ٢٦)،

وأحمد (٨٢٢)،

وأبو داود (١٦٢٤)،

والطوسي (٦٢٠) عن أبي زرعة الرازي، وأحمد بن سفيان النسوي،

(١) في «ط»: مرسلاً، وانظر تخريج هذا الوجه المرسل (ص١١٨٣/حا ١).

وعبد الله بن يونس الكناني، وموسى بن عمر،

ومحمد بن عبد الله الشافعي في «الغيلانيات» (٢٧٢) - ومن طريقه الضياء في «المختارة» (٤١١)[1]، وابن رشيد في «ملء العيبة» (٣/١٧٩-١٨٠)، وابن جماعة في «مشيخته» (١/٣٢٥)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٥/٤٨٥) - عن معاذ بن المثنى العنبري،

والدارقطني (٢/١٢٣/ح٤) من طريق عباس بن محمد الدوري،

والحاكم (٣/٣٣٢) من طريق أحمد بن نجدة القرشي،

والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/١١١)، وفي «السنن الصغرى» (١٢٧٥) من طريق ابن أبي خيثمة أحمد بن زهير بن حرب،

وفي «معرفة السنن» (٨٠٧٣، ٨٠٧٤) من طريق محمد بن إبراهيم العبدي،

والذهبي في «السير» (١٦/١٥٨) من طريق الحسين بن جمعة،

كلهم (عبد الله، وابن سعد، وأحمد، وأبو داود، وأبو زرعة، والنسوي، والكناني، وموسى، ومعاذ، وعباس، وأحمد، وأبو خيثمة، والحسين) عن سعيد بن منصور، مثله إلا لفظ ابن ماجه فنحوه،

والمحاملي في «الأمالي» (١٨٧) - وعنه الدارقطني (٢/١٢٣/ح٣) - من

(١) سقط من إسناده ذكر معاذ.

طريق المسيب بن الأسود بمعناه،

كلاهما (سعيد، والمسيب) عن إسماعيل بن زكريا، عن الحجاج به.

الوجه الثاني:

أخرجه الضياء في «المختارة» (٤١٠) من طريق الترمذي، عن القاسم ابن دينار به مثله.

والطوسي (٦٢١) من طريق عمرو بن محمد الناقد،

والدارقطني في «السنن» (٢/١٢٤/ح٥) من طريق عباس بن محمد الدوري،

ثلاثتهم (القاسم، وعمرو، وعباس) عن إسحاق بن منصور، عن إسرائيل، عن الحجاج به مثله.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مداره على الحجاج بن دينار، واختلف عليه على وجهين:

١ـ الحجاج، عن الحكم بن عتيبة، عن حُجَيَّة بن عدي، عن علي رضي الله عنه.

٢ـ الحجاج، عن الحكم بن جَحْل، عن حُجْر العدوي، عن علي رضي الله عنه.

والحجاج هو: ابن دينار الأشجعي السلمي مولاهم الواسطي، وثقه عامة الأئمة، وتوسط فيه بعضهم كأحمد، وابن معين، وأبي زرعة، والبخاري.

وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه، ولا يحتج به»، وقال مرة في حديث خالف فيه بعض الحافظ كالثوري: «ليس بالقوي»(١)، وكذلك قال الدارقطني.

وقال ابن خزيمة عند تخريجه لهذا الحديث: «في القلب منه».

والراجح أنه ثقة ربما وهم(٢).

ورواه عنه على الوجه الأول:

إسماعيل بن زكريا بن مرة الخُلْقاني الأسدي مولاهم، أبو زياد الكوفي، صدوق ربما أخطأ(٣).

ورواه عنه على الوجه الثاني:

إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، ثقة(٤).

---

(١) العلل للرازي (٢/١٦٩/ح١٩٩٩، ١٨٨/ح٢٠٦٠).

(٢) انظر: «العلل الكبير» (٢/٩٦٩)، «المنتقى» لابن الجارود (٣٦٠)، «تهذيب الكمال» (٥/٤٣٥/ت١١١٨)، «التهذيب» (٢/٢٠٠/ت٣٧١).

(٣) انظر: «المنتقى» لابن الجارود (٣٦٠)، «تهذيب الكمال» (٣/٩٢/ت٤٤٥)، «التهذيب» (١/٢٩٧/ت٥٥١).

(٤) تقدمت ترجمته (ص ٥٠٢).

فهذا الحديث مداره على الحجاج بن دينار، واختلف عليه على وجهين:

١ـ فرواه إسماعيل بن زكريا، عنه، عن الحكم بن عتيبة، عن حُجَيَّة ابن عدي، عن علي رضي الله عنه.

٢ـ ورواه إسرائيل بن يونس، عنه، عن الحكم بن جَحْل، عن حُجْر العدوي، عن علي رضي الله عنه.

فذهب الترمذي رحمه الله إلى ترجيح الوجه الأول، ولم يظهر وجه ترجيحه له وإن كان قد أشار إلى تفردٍ في رواية الوجه الثاني فقال رحمه الله: «لا أعرف حديث تعجيل الزكاة من حديث إسرائيل، عن الحجاج بن دينار، إلا من هذا الوجه»، وقد تبين مما سبق في التخريج أن إسحاق بن منصور منفرد به عن إسرائيل، وإسحاق وإن كان صدوقاً[1] فما هو بوزن أصحاب إسرائيل الحفاظ كعبيد الله بن موسى، فانفراده بذا عن إسرائيل محل تأمل، والدارقطني رحمه الله حكم على هذا الوجه بالوهم وينبغي معرفة أن الدارقطني عقد الخلاف على الحكم بن عتيبة لكن هذا من رواية الحكم بن جَحْل وهو ثقة[2]،

(١) انظر: «التهذيب» (١/٢٥٠/ت٤٧٢)، «التقريب» (٣٨٥).

(٢) انظر: «التهذيب» (٢/٤٢٤/ت٧٤١)، «التقريب» (١٤٤٠).

والدارقطني حين ذكر رواية إسرائيل، عن الحجاج بن دينار عن الحكم لم ينسب حكماً، اللهم إلا أن يكون قول إسرائيل أو شيخه: ابنَ جَحْلٍ وهمٌ منهما أو من إسحاق بن منصور، فقد تقدم بيان حاله، وحال الحجاج، فإذا ضممت إلى هذا تفرد إسحاق فليس في القلب طمأنينة إلى سلامة ذكر ابنِ جَحْلٍ في الإسناد فيُنكّت به على توهيم الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ لهذا الإسناد، ولو سَلِمَ لكان مخرجاً آخر للحديث.

وقبل ذكر الأرجح في أسانيد الحديث أشير إلى أن الرواة عن الحجاج مختلفون في لفظ الحديث[1]، ففي لفظ إسماعيل بن زكريا أن العباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ استأذن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في تعجيل الزكاة فأذن له، وفي لفظ إسرائيل أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أخذ زكاة العباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عام الأول للعام، وهذا الاختلاف - في نظري - ليس له كبير أثر اللهم إلا أن يكون ما ذكر في لفظ إسرائيل كان بطلب النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من عَمِّهِ العباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ فنعم اللفظ مضطربٌ، لكن ليس في طرق الحديث شيء من هذا إلا روايات لا يُعتمد عليها من طريق الحسن بن عمارة ونحوه من المتروكين فراجع ما ساقه الدارقطني من طرق هذا الحديث يَبِنْ لكَ ما قُلتُ، وأحسنُ ما فيهِ هذا المعنى روايةٌ عند الدارقطني من حديث أبي رافع رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(١) ألمح إلى اختلاف اللفظ البيهقي في «السنن» لكن لم يعلق عليه شيئاً من الحكم.

قال: «أما علمت أن عم الرجل صنو أبيه؟ إن العباس أَسْلَفَنا صدقة العام عام الأول»، لكنها من طريق إسماعيل بن مسلم وهو ضعيف(١).

وبعد فالذي تبين لي أن المحفوظ عن الحكم بن عتيبة في هذا الحديث إسناد آخر، وهو ما أخرجه الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» (٢/٩١٩/ح١٧٥٩) - ومن طريقه محمد بن عبد الله الشافعي في «الغيلانيات» (٢٧٣) - وابن زنجويه في «الأموال» (٢٢٠٨) كلاهما من طريق هشيم بن بشير(٢)، ثنا منصور بن زاذان، عن الحكم، عن الحسن بن مسلم قال: بعث رسول الله ﷺ عمر ابن الخطاب على الصدقات، فأتى على العباس فسأله صدقة ماله فَتَجَهَّمَه العباس وكان بينهما كلام، فانطلق عمر إلى رسول الله ﷺ فشكا العباس إليه فقال له رسول الله ﷺ: (أما علمت يا عمر أن عم الرجل صِنْوُ أبيه؟ إنا كنا تَعَجَّلْنَا صدقةَ مالِ العباس العامَ عامَ أَوَّلَ) وهذا لفظ أحمد.

فتبين بهذا أن إسماعيل بن زكريا غلط على الحجاج بن دينار، فمنصورٌ

---

(١) تقدمت ترجمته (ص ٦٨٠).

(٢) وخالف هشيماً عن منصور: محمد بن ذكوان البصري، فرواه عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود ﷺ؛ علقه ابن أبي حاتم في «العلل» (١/٢١٥/ح٦٢٣)، ومحمد ضعيف كما في «التقريب» (٥٨٧١)، ورجح الرازيان الوجه الذي رواه هشيم وهو ظاهر.

هو: ابن زاذان الواسطي، ثقة ثبت(1)، وروايته معللة لرواية إسماعيل، فصار ترجيح الوجه الأول كما ذهب إليه الترمذي رحمه الله محل نظر، وقد رجح رواية منصور على رواية إسماعيل كل من:

١ـ أبو داود السجستاني(2)، ٢ـ الدارقطني(3)، ٣ـ البيهقي(4).

---

(١) تقدم (ص ٦٦٩)، وممن خالف منصور بن زاذان في هذا الحديث أيضاً: الحجاج بن أرطاة، وأبو إسرائيل المُلائِي، فروياه عن الحكم مرسلاً دون ذكر الحسن بن مسلم، فأما رواية الحجاج فأخرجها أبو عبيد في «الأموال» (١٨٨٥)، وابن سعد (٤/٢٦)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/١٤٨)، وابن زنجويه (٢٢٠٧)، وأما رواية أبي إسرائيل فأخرجها ابن سعد (٤/٢٦)، وكلاهما غير محفوظ عن الحكم، وهذه الرواية المرسلة هي التي علقها الترمذي.

وخرجه أبو يعلى في «المسند» (٦٣٨)، وفي «المعجم» (١٥٦)، والدارقطني (٢/١٢٤/ح٦) من طريق الحسن بن عمارة، عن الحكم، عن موسى بن طلحة، عن طلحة رضي الله عنه مرفوعاً، والحسن متروك كما تقدم (ص ٥٠٣) لكن في الإسناد إليه ضعف وبعض من لا يعرف حاله، ولو صح فالحسن من قد علمتَ، وقد قال الدارقطني عقبه: «والصحيح عن الحسن ابن مسلم مرسل» وانظر ما سيأتي.

وأخرجه الدارقطني (٢/١٢٤/ح٧) من طريق محمد بن عبيد الله العَرْزَمي، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وفي الإسناد إلى العَرْزَمي نظر ثم هو بعد متروك كما سبق (ص ١٠٥٧).

(٢) «السنن» (٢/٢٧٦).

(٣) «العلل» (٣/١٨٨) وكذا في «السنن» (٢/١٢٤).

(٤) «السنن» (٤/١١١).

فالمحفوظ في هذا الحديث رواية منصور بن زاذان، عن الحكم بن عتيبة، عن الحسن بن مسلم المكي مرسلاً، والحسن ثقة[١].

فائدة: مر في إسناد رواية إسرائيل ذكر حُجْرٍ العَدَوِيِّ، قال ابن حجر: «قيل: هو حُجَيَّةُ بن عدي وإلا فمجهول»[٢]، وقد تتبعت عدداً من الرواة ممن يسمى حُجْراً، وينسب عَدَوِيّاً، فلم أجد أحداً يمكن أن يدركه الحكم بن جَحْل[٣]، ويدرك هو علي بن أبي طالب ﵁ إلا حجر بن عَدِيٍّ بن جَبَلَةَ بن عَدِيٍّ بن ربيعة بن معاوية العَدَوِيَّ الكِنْدِيَّ، هكذا ساق نسبه ابن عساكر[٤]، ونسبته بالعَدَوِيِّ غير مشهورة، وهو الذي يقال له: حُجْرُ بنُ الأَدْبَر، وهذه النسبة مما استدركها ابن الأثير على السمعاني، فإن السمعاني ذكر أن «العدوي» نسبة إلى خمسة رجال[٥]، فاستدرك عليه ابن الأثير جملة فقال: «وفاته النسبة إلى عَدِيٍّ بن ربيعة بن معاوية الأكرمين بن الحارث بن معاوية ابن ثور بن مَرْتع بن معاوية بن كِنْدة، بطن من كندة..».

---

(١) «التقريب» (١٢٨٦).

(٢) «التقريب» (١١٤٦).

(٣) إن صحت تسميته في الإسناد وتقدم تفصيل ذلك (ص ١١٨٠-١١٨١).

(٤) «تاريخ» (٤/٢٦١).

(٥) «الأنساب» (٨/٤١٠).

وحجر هذا تابعي على الصحيح[1]، قال الذهبي: «وكان شريفاً، أميراً مطاعاً، أمَّاراً بالمعروف، مُقْدِماً على الإنكار من شيعة علي رضي الله عنهما، شهد صفين أميراً وكان ذا صلاح وتعبد»[2]، قتل سنة إحدى وخمسين، وقيل: ثلاث وخمسين، وأسف لقتله ابن عمر رضي الله عنهما، وذكره ابن حبان في «الثقات»[3].

ومما يقوي أن حُجْراً العدويَّ هو حُجْر بن عدي هذا، أن البخاري ذكر عبد الرحمن بن عابس النخعي ممن سمع حُجْراً، وعبد الرحمن توفي سنة ١١٩[4]، والحكم بن عتيبة وهو من أقران الحكم بن جَحْل توفي سنة ١١٣[5]، وذكر الذهبي الحكمَ بنَ جَحْلٍ في هذه الطبقة من تاريخه[6]، والذي يظهر لي بالنظر إلى طبقات هؤلاء أن حُجْراً العَدَوِيَّ المذكور في سند الترمذي هو حُجْر بن عدي، وإنما خفي هذا لأن نسبته عدوياً ليست بالشهيرة.

---

(١) انظر: «الإصابة» (٢/٢١٧/ت١٦٢٥).

(٢) «السير» (٣/٤٦٣).

(٣) (٤/١٨٦).

(٤) «التقريب» (٣٩٠٧).

(٥) المصدر السابق (١٤٥٣).

(٦) «تاريخ الإسلام» (سنة ١٠١-١٢٠/٣٤٥).

الحكم على الحديث:

الحديث مرسل من رواية الحسن بن مسلم المكي، وإسناده إليه حسن إن شاء الله.

* * *

الخاتمة

الخاتمة

في نهاية هذا البحث أحمد الله ﷻ على تيسيره وإعانته، وأود أن أذكر بعض النتائج التي توصلت إليها، وما تمكن التوصية به:

(١) يعتبر «جامع الترمذي» من مظانّ علل الحديث.

(٢) إمامة الترمذي رحمه الله في علم العلل، وسعة إطلاعه وقوة نقده.

(٣) يعتبر عدم توسع الترمذي في استقصاء الخلاف ورواته من أهم الأسباب التي جعلتني أخالف الترمذي في بعض ترجيحاته.

(٤) بلغت جملة الأوجه التي ذكرها الترمذي في أحاديث الدراسة سبعة وأربعين ومئة وجه (١٤٧)، رجح الترمذي ستة وأربعين (٤٦) وجهاً من أوجه أحاديث الدراسة، ولم يرجح بين تسعة وأربعين (٤٩) وجهاً، والباقي هي أوجه مرجوحة عند الترمذي.

(٥) بلغ عدد الأوجه التي عدها الترمذي مرجوحة، وهي مخرجة في الصحيحين سبعة أوجه، وهي كالتالي: ثلاثة منها في «صحيح البخاري»[1]، وأربعة في «صحيح مسلم»[2].

---

(١) انظر الأحاديث: (١٧، ٣٢، ٤٠).

(٢) انظر الأحاديث: (٢، ٧، ١١، ٦٧).

(٦) بلغ عدد الأوجه التي رجحها الترمذي، وهي ضعيفة سبعة أوجه، وتنوع سبب ضعفها، فثلاثة بسبب الإرسال[١]، واثنان بسبب الانقطاع[٢]، وواحد بسبب ضعف الراوي واضطرابه[٣]، وواحد بسبب عدم الوقوف على التصريح بسماع راويه الموصوف بالتدليس[٤].

(٧) بلغ عدد الأحاديث التي انفرد الترمذي بإعلالها اثنا عشر حديثاً[٥].

وأود أن أوصي بتسجيل رسالة متخصصة في منهج الترمذي في «العلل» لأهمية معرفة منهجه، ووجوه الترجيح وقرائنه عنده.

وأسأل الله ﷻ للجميع التوفيق والسداد، وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

* * *

(١) انظر الأحاديث: (٩، ٣١، ٣٨).

(٢) انظر الأحاديث: (١٠، ٢٤).

(٣) انظر الحديث: (٣٧).

(٤) انظر الحديث: (١٨) مع ملاحظة أن هذا موقوف على عدم وقوفي على سماع ابن جريج كما في دراسة الحديث المذكور.

(٥) انظر الأحاديث: (٣، ٤، ٢٨، ٣٠، ٣٤، ٣٦، ٣٩، ٤١، ٤٧، ٤٩، ٦٧، ٦٨).

الفَهَارِسُ

وفيها ما يلي:

- فهرس الأحاديث والآثار على حروف المعجم.
- فهرس الأحاديث والآثار على المسانيد.
- فهرس الأحاديث التي انفرد الترمذي بإعلالها.
- فهرس أنواع العلل.
- فهرس المترجم لهم.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

فهرس الأحاديث والآثار على حروف المعجم

الحديث أو الأثر	الراوي	رقم الحديث
(أ)		
أخذ هذا بالحزم	أبو قتادة	٤٧
أخذ هذا بالقوة	أبو قتادة	٤٧
الأرض كلها مسجد إلا الحمام	أبو سعيد الخدري	٣٥
أعطاني رسول الله ﷺ يوم حنين وإنه	صفوان بن أمية	٦٧
أفضل صلاتكم في بيوتكم إلا المكتوبة	زيد بن ثابت	٤٨
ألا إن العبد قد نام	عبد الله بن عمر	٢٥
ألا من ولي يتيماً له مال فليتجر فيه	عبد الله بن عمر	٦٢
أما علمت يا عمر أن عم الرجل صنو	الحسن بن مسلم	٧١
أمر ببناء المساجد في الدور	الفرافصة	٥٣
أمر رسول الله ﷺ ببناء المساجد في الدور وأن تنظف	عائشة بنت أبي بكر، وعروة بن الزبير	٥٣
أمرني أن آخذ من كل ثلاثين بقرة	معاذ بن جبل	٥٨
أن العباس سأل رسول الله ﷺ في تعجيل	علي بن أبي طالب	٧١
أن الله وتر يحب الوتر	علي بن أبي طالب	٤٩
أن النبي ﷺ أمر بوضع اليدين	سعد بن أبي وقاص	٢٩
أن النبي ﷺ توضأ مرة مرة	عبد الله بن عباس	٥
أن النبي ﷺ توضأ وأنه مسح رأسه بماء	عبد الله بن زيد	٤
أن النبي ﷺ كان يتوضأ بالمد ويغتسل	أنس بن مالك	٥٥

الحديث أو الأثر	الراوي	رقم الحديث
أن النبي ﷺ كان يتوضأ بالمكوك ويغتسل	أنس بن مالك	٥٥
أن رسول الله ﷺ كتب كتاب الصدقة	عبد الله بن عمر	٥٧
أهريقوا عليه سجلاً من ماء	أبو هريرة	١٧
إذا أبق العبد لم تقبل له صلاة	جرير بن عبد الله	٣٨
إذا أعطت المرأة من بيت زوجها	عائشة بنت أبي بكر	٦٩
إذا أفطر أحدكم فليفطر على تمر	سلمان بن عامر	٦٥
إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها وأنتم	أبو هريرة	٣٤
إذا تصدقت المرأة من بيت زوجها	عائشة بنت أبي بكر	٦٩
إذا توضأ أحدكم فأحسن وضوءه	كعب بن عجرة	٤٢
إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما	أبو سعيد الخدري	٢٦
إذا قمت إلى الصلاة فكبر	أبو هريرة	٣٢
إذا كان دماً أحمر فدينار	عبد الله بن عباس	١٥
إذا كان دماً أصفر فنصف دينار	عبد الله بن عباس	١٥
إن الصعيد الطيب وضوء المسلم	أبو ذر الغفاري	١٣
إن العبد نام	عبد الله بن عمر	٢٥
إن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة	أبو هريرة	٤٤
إن بلالاً أذن بليل فأمره النبي ﷺ أن	عبد الله بن عمر	٢٥
إن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا	عبد الله بن عمر	٢٥
إن رسول الله فرض زكاة الفطر	عبد الله بن عمر	٧٠
إن في المال لحقاً سوى الزكاة	فاطمة بنت قيس	٦٦
إن للوضوء شيطاناً يقال له الولهان	أبي بن كعب	٨
إن مؤذناً لعمر أذن بليل فأمره عمر	نافع مولى ابن عمر	٢٥

الحديث أو الأثر	الراوي	رقم الحديث
إن هذا منزل حضرنا فيه الشيطان	أبو هريرة	٤٦
إنا قد أخذنا زكاة العباس عام الأول	علي بن أي طالب	٧١
إنا كنا تعجلنا صدقة العباس	الحسن بن مسلم	٧١
إنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين	أبو هريرة	١٧
اخفض قليلاً	أبو قتادة	٤٧
ارجع فصل فإنك لم تصل	أبو هريرة	٣٢
ارفع قليلاً	أبو قتادة	٤٧
استعينوا بالركب	أبو هريرة	٣١
استعينوا بالركب	النعمان بن أبي عياش	٣١
(ث، ح)		
ثلاثة لا ترتفع صلاتهم فوق	عبد الله بن عباس	٣٨
حديث ترك الوضوء مما غيرت النار	أبو بكر، وابن عباس	١٠
حديث تحريم الصدقة على النبي ﷺ وآله	عبدالرحمن بن أبي عقيل، وعبد الرحمن ابن علقمة	٦٤
حديث فرك المني من الثوب	عائشة بنت أبي بكر	١١
حديث صفة الوضوء	علي بن أبي طالب	٦
حديث متابعة المؤذن	أبو هريرة	٢٦
حديث مخالفة الطريق يوم العيد	جابر بن عبد الله	٥١
حديث النهي عن تشبيك الأصابع	أبو هريرة	٤٢
حديث الوتر بثلاث	أبي بن كعب، وعبدالرحمن بن أبزى	٥٠
حديث وقت صلاة المغرب	العباس بن عبد المطلب	١٩

الحديث أو الأثر	الراوي	رقم الحديث
(ر، س، ش، ص)		
رأيت النبي ﷺ مضمض واستنشق	عبد الله بن زيد	٣
سجدت مع رسول الله ﷺ إحدى عشرة	أبو الدرداء	٥٢
شيطان الوضوء يدعى الولهان	الحسن البصري	٨
الصدقة على المسكين صدقة	سلمان بن عامر	٦٥
صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً	عمران بن حصين	٤٠
صلاة الليل والنهار مثنى مثنى	عبد الله بن عمر	٥٤
الصلاة في ثوب واحد	الحسن البصري	ص٦٨٨
الصلاة لأول وقتها	أم فروة	٢١
صلوا في مرابض الغنم ولا تصلوا	أبو هريرة	٣٦
صلى رسول الله ﷺ في مرضه خلف	أنس بن مالك	٣٩
(ع، ف، ق)		
عمداً فعلته يا عمر	بريدة بن الحصيب	٩
في خمس من الإبل شاة	عبد الله بن عمر	٥٧
في الرقة ربع العشر	أبو بكر الصديق	٥٦
في الشياه في كل أربعين شاة شاة	عبد الله بن عمر	٥٧
قد عفوت عن صدقة الخيل والرقيق	علي بن أبي طالب	٥٦
(ك)		
كان أذان رسول الله ﷺ شفعاً شفعاً	عبد الله بن زيد	٢٢
كان إذا قام إلى الصلاة رفع يديه مداً	أبو هريرة	٢٧
كان رسول الله ﷺ أشد تعجيلاً للظهر	أم سلمة	١٨
كان رسول الله ﷺ إذا كبر نشر أصابعه	أبو هريرة	٢٧

الحديث أو الأثر	الراوي	رقم الحديث
كان رسول الله ﷺ يصليها لسقوط القمر	النعمان بن بشير	٢٠
كان النبي ﷺ إذا خرج يوم العيد	أبو هريرة	٥١
كان النبي ﷺ يتوضأ لكل صلاة	بريدة بن الحصيب	٩
كان النبي ﷺ ينام جنباً ولا يمس ماءً	عائشة بنت أبي بكر	١٢
كان يصلي بالليل مثنى مثنى وبالنهار	نافع مولى ابن عمر	٥٤
كان يقال إن للماء وسواساً	يونس بن عبيد	٨
(ل)		
لا إنما ذلك عرق فاغتسلي ثم صلي	عائشة بنت أبي بكر	١٤
لا تثوين في شيء من الصلوات إلا	بلال بن أبي رباح	٢٣
لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا	أبو مرثد الغنوي	٣٥
لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي	عبدالله بن عمرو، وأبو هريرة	٦٣
لا تستنجوا بالروث ولا بالعظام	عبد الله بن مسعود	٧٤
لا تصلح قبلتان في أرض واحدة	عبد الله بن عباس	٦٠
لا صلاة بحضرة طعام ولا وهو	عائشة بنت أبي بكر	٣٧
لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع	عبد الله بن عمر	٥٧
لا يحل لامرئ أن ينظر في جوف	ثوبان، أبو أمامة، أبو هريرة	٣٧
لا يدخل الجنة ولد زنا	عثمان بن أبي العاص	ص٩٦٦
لا يقوم إلى الصلاة وهو حقن	ثوبان، أبو أمامة، أبو هريرة	٣٧
لا ينادي بالصلاة إلا متوضئ	أبو هريرة	٢٤
لا يؤخذ في الصدقة هرمة ولا ذات عيب	عبد الله بن عمر	٥٧
لا يؤذن إلا متوضئ	أبو هريرة	٢٤
لا يؤم قوماً فيخص نفسه بدعوة دونهم	ثوبان، أبو أمامة، أبو هريرة	٣٧

الحديث أو الأثر	الراوي	رقم الحديث
لعل لصاحبكم عند الله أفضل من ملك سليمان	عبد الرحمن بن أبي عقيل	٦٤
لعن الله ثلاثة رجل أم قوماً	أنس بن مالك	٣٨
لقد تحجرت واسعاً	أبو هريرة	١٧
اللهم اغفر لي وارحمني وأجبرني	عبد الله بن عباس	٣٠
ليأخذ كل رجل برأس راحلته	أبو هريرة	٤٦
ليس على المسلم في فرسه وغلامه صدقة	أبو هريرة	٥٦
ليس على المسلمين جزية	عبد الله بن عباس	٦٠
(م)		
ما بلت قائماً منذ أسلمت	عمر بن الخطاب	٦٦
ما كان من خليطين فإنهما يتراجعان	عبد الله بن عمر	٥٧
ما من رجل يذنب ذنباً ثم يقوم	أبو بكر الصديق	٤٣
ما هذه معكم هدية أم صدقة	عبد الرحمن بن علقمة	٦٤
متى توتر	أبو قتادة	٤٧
مررت بك وأنت تقرأ	أبو قتادة	٤٧
من أدرك ركعة من صلاة الصبح	أبو هريرة	٤٦
من استفاد مالاً فلا زكاة عليه حتى	عبد الله بن عمر	٥٩
من توضأ فأحسن الوضوء ثم قال	عمر بن الخطاب	٧
من صلى في مسجد أربعين ليلة	عمر بن الخطاب	٢٨
من صلى قاعداً فله نصف أجر القائم	عمران بن حصين	٤٠
من صلى قاعداً فهو أفضل	عمران بن حصين	٤٠
من صلى لله أربعين يوماً في جماعة	أنس بن مالك	٢٨
من صلى نائماً فله نصف أجر القاعد	عمران بن حصين	٤٠

الحديث أو الأثر	الراوي	رقم الحديث
من لم يصل ركعتي الفجر فليصلهما	أبو هريرة	٤٦
مهلاً يا قيس أصلاتان معاً	قيس بن عمرو	٤٥
(ن، ي)		
نعم (في الصدقة عن الميت)	عبد الله بن عباس	٦٨
يا أفلح ترب وجهك	أم سلمة	٤١
يا عم لا تبل قائماً	عمر بن الخطاب	٦٦
يا معشر الأنصار، إن الله قد أثنى عليكم في الطهور	أبو أيوب الأنصاري، وجابر بن عبد الله، وأنس ابن مالك	ص٩٦٩
يا معشر النساء تصدقن ولو من حليكن	زينب بنت معاوية	٦١
يتصدق بنصف دينار	عبد الله بن عباس	١٥
يجزئ في الوضوء رطلان	أنس بن مالك	٥٥
يطهره ما بعده	أم سلمة	١٦

* * *

فهرس الأحاديث والآثار على المسانيد

اسم الراوي	رقم الحديث
أبي بن كعب	
إن للوضوء شيطاناً يقال له الولهان	٨
حديث الوتر بثلاث	٥٠
أنس بن مالك	
أن النبي ﷺ كان يتوضأ بالمد ويغتسل	٥٥
أن النبي ﷺ كان يتوضأ بالمكوك ويغتسل	٥٥
صلى رسول الله ﷺ في مرضه خلف	٣٩
لعن الله ثلاثة رجل أم قوماً	٣٨
من صلى لله أربعين يوماً في جماعة	٢٨
يا معشر الأنصار، إن الله قد أثنى عليكم في الطهور	ص٩٦٩
يجزئ في الوضوء رطلان	٥٥
بريدة بن الحصيب	
عمداً فعلته يا عمر	٩
كان النبي ﷺ يتوضأ لكل صلاة	٩
بلال بن أبي رباح	
لا تثوبن في شيء من الصلوات إلا	٢٣

اسم الراوي	رقم الحديث
ثوبان مولى النبي ﷺ	
لا يحل لامرئ أن ينظر في جوف	٣٧
لا يقوم إلى الصلاة وهو حقن	٣٧
لا يؤم قوماً فيخص نفسه بدعوة دونهم	٣٧
جابر بن عبد الله	
حديث مخالفة الطريق يوم العيد	٥١
يا معشر الأنصار، إن الله قد أثنى عليكم في الطهور	ص٩٦٩
جرير بن عبد الله البجلي	
إذا أبق العبد لم تقبل له صلاة	٣٨
الحسن البصري	
حديث الصلاة في ثوب واحد	ص٦٨٨
شيطان الوضوء يدعى الولهان	٨
الحسن بن مسلم بن يناق	
أما علمت يا عمر أن عم الرجل صنو أبيه	٧١
إنا كنا تعجلنا صدقة العباس	٧١
زيد بن ثابت	
أفضل صلاتكم في بيوتكم إلا المكتوبة	٤٨

اسم الراوي	رقم الحديث
سعد بن أبي وقاص	
أن النبي ﷺ أمر بوضع اليدين ونصب	٢٩
سلمان بن عامر الضبي	
إذا أفطر أحدكم فليفطر على تمر	٦٥
الصدقة على المسكين صدقة	٦٥
صفوان بن أمية الجمحي	
أعطاني رسول الله ﷺ يوم حنين وإنه	٦٧
العباس بن عبد المطلب	
حديث وقت صلاة المغرب	١٩
عبد الرحمن بن أبزى	
حديث الوتر بثلاث	٥٠
عبد الرحمن بن أبي عقيل	
حديث تحريم الصدقة على النبي ﷺ وآله	٦٤
لعل لصاحبكم عند الله أفضل من ملك سليمان	٦٤

عبد الرحمن بن علقمة

حديث تحريم الصدقة على النبي ﷺ وآله ٦٤
ما هذه معكم هدية أم صدقة ٦٤

عبد الله بن زيد

أن النبي صلى الله توضأ وأنه مسح رأسه بماء ٤
رأيت النبي ﷺ مضمض واستنشق ٣
كان أذان رسول الله ﷺ شفعاً شفعاً ٢٢

عبد الله بن عباس

أن النبي ﷺ توضأ مرة مرة ٥
إذا كان دماً أحمر فدينار ١٥
إذا كان دماً أصفر فنصف دينار ١٥
ثلاثة لا ترتفع صلاتهم فوق ٣٨
حديث ترك الوضوء مما غيرت النار ١٠
لا تصلح قبلتان في أرض واحدة ٦٠
اللهم اغفر لي وارحمني واجبرني ٣٠
ليس على المسلمين جزية ٦٠
نعم (في الصدقة عن الميت) ٦٨
يتصدق بنصف دينار ١٥

اسم الراوي	رقم الحديث

عبد الله بن عمر

ألا إن العبد قد نام	٢٥
أن رسول الله ﷺ نهى أن يصلى في سبعة	٣٥
إن بلالاً أذن بليل فأمره النبي ﷺ أن	٢٥
إن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا	٢٥
إن رسول الله فرض زكاة الفطر	٧٠
إن رسول الله ﷺ كتب كتاب الصدقة	٥٧
إن العبد نام	٢٥
صلاة الليل والنهار مثنى مثنى	٥٤
في خمس من الإبل شاة	٥٧
في الشياه في كل أربعين شاة شاة	٥٧
لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع	٥٧
لا يؤخذ في الصدقة هرمة ولا ذات عيب	٥٧
ما كان من خليطين فإنهما يتراجعان	٥٧
من استفاد مالاً فلا زكاة عليه حتى	٥٩

عبد الله بن عمرو بن العاص

ألا من ولي يتيماً له مال فليتجر فيه	٦٢
لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي	٦٣

اسم الراوي	رقم الحديث
عبد الله بن مسعود	
لا تستنجوا بالروث ولا بالعظام	٢
عثمان بن أبي العاص	
لا يدخل الجنة ولد زنا	ص٩٦٦
عروة بن الزبير	
أمر رسول الله ﷺ ببناء المساجد في الدور وأن تنظف	٥٣
علي بن أبي طالب	
أن العباس سأل رسول الله ﷺ في تعجيل	٧١
إن الله وتر يحب الوتر	٤٩
حديث صفة الوضوء	٦
قد أخذنا زكاة العباس عام الأول	٧١
قد عفوت عن صدقة الخيل والرقيق	٥٦
عمر بن الخطاب	
ما بلت قائماً منذ أسلمت	١
من توضأ فأحسن الوضوء ثم قال	٧
من صلى في مسجد أربعين ليلة	٢٨
يا عمر لا تبل قائماً	١

اسم الراوي	رقم الحديث
عمران بن حصين	
صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً	٤٠
من صلى قاعداً فله نصف أجر القائم	٤٠
من صلى قاعداً فهو أفضل	٤٠
من صلى نائماً فله نصف أجر القاعد	٤٠
قيس بن عمرو	
مهلاً يا قيس أصلاتان معاً	٤٥
كعب بن عجرة	
إذا توضأ أحدكم فأحسن وضوءه.	٤٢
معاذ بن جبل	
أمرني أن آخذ من كل ثلاثين بقرة	٥٨
نافع مولى ابن عمر	
أن مؤذناً لعمر أذن بليل فأمره عمر	٢٥
كان يصلي بالليل مثنى مثنى وبالنهار	٥٤
النعمان بن بشير	
كان رسول الله ﷺ يصليها لسقوط القمر.	٢٠

اسم الراوي	رقم الحديث
النعمان بن أبي عياش	
استعينوا بالركب	٣١
يونس بن عبيد	
كان يقال إن للماء وسواساً	٨
أبو أمامة الباهلي	
لا يحل لامرئ أن ينظر في جوف	٣٧
لا يقوم إلى الصلاة وهو حقن	٣٧
لا يؤم قوماً فيخص نفسه بدعوة دونهم	٣٧
أبو أيوب الأنصاري	
يا معشر الأنصار، إن الله قد أثنى عليكم في الطهور	ص٩٦٩
أبو بكر الصديق	
حديث ترك الوضوء مما غيرت النار	١٠
في الرقة ربع العشر.	٥٦
ما من رجل يذنب ذنباً ثم يقوم	٤٣
أبو الدرداء	
سجدت مع رسول الله ﷺ إحدى عشرة	٥٢

اسم الراوي	رقم الحديث

أبو ذر الغفاري

إن الصعيد الطيب وضوء المسلم ١٣

أبو سعيد الخدري

الأرض كلها مسجد إلا الحمام ٣٥

إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما ٢٦

أبو قتادة

أخذ هذا بالحزم ٤٧

أخذ هذا بالقوة ٤٧

اخفض قليلاً ٤٧

ارفع قليلاً ٤٧

متى توتر ٤٧

مررت بك وأنت تقرأ ٤٧

أبو مرثد الغنوي

لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا ٣٥

أبو هريرة

أن النبي ﷺ نام عن ركعتي الفجر فقضاهما ٤٦

أهريقوا عليه سجلاً من ماء ١٧

اسم الراوي	رقم الحديث
إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها وأنتم	٣٤
إذا قمت إلى الصلاة فكبر	٣٢
إن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة	٤٤
إن هذا منزل حضرنا فيه الشيطان	٤٦
إنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين	١٧
ارجع فصل فإنك لم تصل	٣٢
استعينوا بالركب	٣١
حديث متابعة المؤذن	٢٦
حديث النهي عن تشبيك الأصابع	٤٢
صلوا في مرابض الغنم ولا تصلوا	٣٦
كان إذا قام إلى الصلاة رفع يديه مداً	٢٧
كان رسول الله ﷺ إذا كبر نشر أصابعه	٢٧
كان النبي ﷺ إذا خرج يوم العيد	٥١
لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي	٦٣
لا يحل لامرئ أن ينظر في جوف	٣٧
لا يقوم إلى الصلاة وهو حقن	٣٧
لا ينادي بالصلاة إلا متوضئ	٢٤
لا يؤذن إلا متوضئ	٢٤
لا يؤم قوماً فيخص نفسه بدعوة دونهم	٣٧
لقد تحجرت واسعاً	١٧

اسم الراوي	رقم الحديث
لْيأخذ كل رجل برأس راحلته	٤٦
ليس على المسلم في فرسه وغلامه صدقة	٥٦
من أدرك ركعة من صلاة الصبح	٤٦
من لم يصل ركعتي الفجر فليصلهما	٤٦
زينب بنت معاوية	
يا معشر النساء تصدقن ولو من حليكن	٦١
الفرافصة	
أمر ببناء المساجد في الدور	٥٣
عائشة بنت أبي بكر الصديق	
أمر رسول الله ﷺ ببناء المساجد في الدور وأن تنظف	٥٣
إذا أعطت المرأة من بيت زوجها	٦٩
إذا تصدقت المرأة من بيت زوجها	٦٩
حديث فرك المني من الثوب	١١
كان النبي ﷺ ينام جنباً ولا يمس ماءً	١٢
لا إنما ذلك عرق فاغتسلي ثم صلي	١٤
لا صلاة بحضرة طعام ولا وهو	٣٧
فاطمة بنت قيس	
إن في المال لحقاً سوى الزكاة	٦٦

اسم الراوي	رقم الحديث
أم سلمة	
كان رسول الله ﷺ أشد تعجيلاً للظهر	١٨
يا أفلح ترب وجهك	٤١
يطهره ما بعده	١٦
أم فروة	
الصلاة لأول وقتها	٢١

* * *

فهرس الأحاديث التي انفرد الترمذي بإعلالها

الحديث أو الأثر	الراوي	رقم الحديث
أخذ هذا بالحزم	أبو قتادة	٤٧
أخذ هذا بالقوة	أبو قتادة	٤٧
أعطاني رسول الله ﷺ يوم حنين وإنه	صفوان بن أمية	٦٧
أن النبي ﷺ توضأ وأنه مسح رأسه بماء	عبد الله بن زيد	٤
إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها وأنتم	أبو هريرة	٣٤
إن الله وتر يحب الوتر	علي بن أبي طالب	٤٩
اخفض قليلاً	أبو قتادة	٤٧
ارفع قليلاً	أبو قتادة	٤٧
رأيت النبي ﷺ مضمض واستنشق	عبد الله بن زيد	٣
صلوا في مرابض الغنم ولا تصلوا	أبو هريرة	٣٦
صلى رسول الله ﷺ في مرضه خلف	أنس بن مالك	٣٩
اللهم اغفر لي وارحمني واجبرني	عبد الله بن عباس	٣٠
متى توتر	أبو قتادة	٤٧
مررت بك وأنت تقرأ	أبو قتادة	٤٧
من صلى في مسجد أربعين ليلة	عمر بن الخطاب	٢٨
من صلى لله أربعين يوماً في جماعة	أنس بن مالك	٢٨

* * *

فهرس أنواع العلل

نوع العلة	أرقام الأحاديث
تعليل المرفوع بالموقوف	١ ، ٨ ، ١٥ ، ١٩ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٣٦ ، ٤٣ ، ٤٨ ، ٥٩ ، ٦٣ ، ٦٦
تعليل المسند بالمرسل	٢ ، ٩ ، ٢٢ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٣٨ ، ٤٧ ، ٥٣ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٦٧ ، ٦٨
التعليل بإبدال الإسناد	٥ ، ٦ ، ١٠ ، ١١ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢٦ ، ٣٠ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٦ ، ٦١ ، ٦٤ ، ٧١
الزيادات في الأسانيد والمتون	٣ ، ٤ ، ١٢ ، ٣٢ ، ٤٩ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٦٥ ، ٦٩ ، ٧٠
الاضطراب	٧ ، ٢١ ، ٤١
انفراد الراوي مع مخالفته	٢٧ ، ٣٣ ، ٤٠ ، ٤٦ ، ٥٥
تعليل الموصول بالمنقطع	٦٢

* * *

فهرس المترجم لهم[1]

الرقم	اسم المترجم	الصفحة
	(أ)	
(١)	آدم بن عبد الرحمن أبو إياس المروذي	[ح٢٧/٥٤٦]
(٢)	أبان بن تغلب الربعي	[ح٦/٢٤٠]
(٣)	أبان بن نميلة البصري	[ح٨/٢٧٢]
(٤)	أبان بن يزيد العطار	٧٧٥
(٥)	الأبيض بن الأغر	١٠٩٧
(٦)	الأجلح بن عبد الله الكندي	٤٠٤
(٧)	أحمد بن الأزهر العبدي	٨٩٤
(٨)	أحمد بن إبراهيم الشلاثائي	١٥٥
(٩)	أحمد بن حرب	١٠١٥
(١٠)	أحمد بن عبد الجبار العطاردي	١٠١٣
(١١)	أحمد بن عبد الله بن يونس التميمي	٣٦٥
(١٢)	أحمد بن علي النميري	٦٦٩
(١٣)	أحمد بن عمر الحميري	٥٧٠
(١٤)	أحمد بن عمرو الحرشي	٨٩٥
(١٥)	أحمد بن الفرج الحمصي	٦٢٢
(١٦)	أحمد بن القاسم بن الحارث الزهري	[ح١٦/٤٣١]

(١) [ ] لرواة الاختلاف.

الرقم	اسم المترجم	الصفحة
(١٧)	أحمد بن محمد بن الأزهر السجزي	٦١٣
(١٨)	أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني	[ح١٨/٤٥٦]
(١٩)	أحمد بن منصور الرمادي	٤٤٨
(٢٠)	أحمد بن منيع البغوي	١٧٠
(٢١)	أحمد بن يحيى بن مالك السوسي	٦٦٢
(٢٢)	أسد بن موسى الأموي	[ح٧/٢٥٨]
(٢٣)	أسماء بن الحكم الفزاري	٧٦١
(٢٤)	أسود بن عامر الشامي	[ح٣٠/٥٨٢]
(٢٥)	الأسود بن يزيد بن قيس النخعي	[ح١٢/٣٣٣]
(٢٦)	أشعث بن سوار الكندي	[ح١٠/٢٩٤]
(٢٧)	أنس بن حكيم الضبي	٧٧٩
(٢٨)	أنس بن عياض بن ضمرة الليثي	[ح٣٢/٦٠٠]
(٢٩)	أنس بن مالك بن النضر الخزرجي	[ح٢٨/٥٦٠]
(٣٠)	أيوب بن كيسان السختياني	[ح١٠/٢٩٤]
(٣١)	أيوب بن الوليد	٣٥٠
(٣٢)	إبراهيم بن سالم بن أبي أمية القرشي	[ح٤٨/٨٢٢]
(٣٣)	إبراهيم بن سعد بن إبراهيم القرشي	[ح١٤/٣٧٣]
(٣٤)	إبراهيم بن طهمان بن شعبة الخرساني	[ح٤٠/٧٠٨]
(٣٥)	إبراهيم بن عبد الله بن إسحاق أبو إسحاق الأصبهاني القَصّار	٩٤٧
(٣٦)	إبراهيم بن عبد الملك القناد	٩٦٤
(٣٧)	إبراهيم بن عيينة	٦٥٦
(٣٨)	إبراهيم بن كوفي الحبال	٦٩٣

الرقم	اسم المترجم	الصفحة
(٣٩)	إبراهيم بن مجشر البغدادي	٨٥٠
(٤٠)	إبراهيم بن هانئ النيسابوري	٦٥٠
(٤١)	إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي	[ح١١/٣٠٥]
(٤٢)	إسحاق بن إبراهيم الحنيني	٥٣٠
(٤٣)	إسحاق بن إبراهيم الدبري	٤٤٨
(٤٤)	إسحاق بن إبراهيم بن راهويه الحنظلي	٣٦٦
(٤٥)	إسحاق بن إبراهيم أبو موسى الهروي	٧٤٢
(٤٦)	إسحاق بن أبي إسرائيل المروزي	١٦٩
(٤٧)	إسحاق بن سليمان الرازي	٤٣٤
(٤٨)	إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة	٦٠٩
(٤٩)	إسحاق بن عيسى بن نجيح البغدادي	٣٦٦
(٥٠)	إسحاق بن محمد المسيبي	٣٧٢
(٥١)	إسحاق بن منصور السلولي	١١٨٠
(٥٢)	إسحاق بن أبي يحيى	٦٢٠
(٥٣)	إسحاق بن يوسف بن مرداس الأزرق	[ح٤٠/٧٠٧]
(٥٤)	إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي	[ح٢٣/٥٠٢]
(٥٥)	إسماعيل بن أبان بن حوي الشامي	٨٢٠
(٥٦)	إسماعيل بن أبان الوراق الأزدي	[ح٢٣/٥٠١]
(٥٧)	إسماعيل بن إبراهيم ابن علية	[ح٢/١٧٣]
(٥٨)	إسماعيل بن أمية الأموي	٧٣٩
(٥٩)	إسماعيل بن بهرام الهمداني	٢٨٠
(٦٠)	إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الزرقي	[ح٣٩/٦٩١]

الرقم	اسم المترجم	الصفحة
(٦١)	إسماعيل بن حكيم الخزاعي	٧٧٦
(٦٢)	إسماعيل بن خليفة أبو إسرائيل الملائي	[ح٢٣/٥٠٠]
(٦٣)	إسماعيل بن زكريا بن مرة الخلقاني	[ح٧١/١١٧٩]
(٦٤)	إسماعيل بن زياد الكوفي	٧٠٤
(٦٥)	إسماعيل بن سالم الأسدي	[ح٦٦/١١٢٣]
(٦٦)	إسماعيل بن صبيح اليشكري	[ح٣٠/٥٨١]
(٦٧)	إسماعيل بن عياش الحمصي	٥٦٥
(٦٨)	إسماعيل بن مسلم المكي	[ح٣٨/٦٨٠]
	(ب)	
(٦٩)	بشر بن آدم البصري	٢٥٢
(٧٠)	بشر بن عمر بن الحكم الزهراني	[ح١٦/٤٣٢]
(٧١)	بشر بن المفضل الرقاشي	[ح٢/١٧٥]
(٧٢)	بشر بن موسى الأسدي	٨١٣
(٧٣)	بشر بن الوليد الكندي	٩٤٢
(٧٤)	بشير بن ثابت البصري	٤٧٠
(٧٥)	بكر بن الأسود الناجي	[ح٣٨/٦٨٠]
(٧٦)	بهرام الهمداني	٢٨٠
(٧٧)	بهز بن أسد العمي	[ح٤٦/٨٠٠]
(٧٨)	بيان بن بشر الأحمسي	[ح٦٦/١١٢٣]
(٧٩)	بيان بن بشر الطائي	٢٧٤
	(ث، ج)	
(٨٠)	ثابت بن أسلم البناني	[ح٤٧/٨٠٩]

الرقم	اسم المترجم	الصفحة
(٨١)	ثور بن يزيد بن زياد الكلاعي	[ح٣٧/٦٦٨]
(٨٢)	الجارود أبو الضحاك النيسابوري	٧٢٢
(٨٣)	جامع بن شداد	١٠٨٢
(٨٤)	جبير بن ميمون	٥٥٥
(٨٥)	جرير بن حازم الأزدي	٨٦٢
(٨٦)	جرير بن عبد الحميد الضبي	[ح٦٠/١٠٣١]
(٨٧)	جعفر بن إياس اليشكري	[ح٢٠/٤٦٨]
(٨٨)	جعفر بن حيان العطاردي	٧٧٥
(٨٩)	جعفر بن زياد الكوفي	١٠٣٢
(٩٠)	جعفر بن عون المخزومي	٧٥٧
(٩١)	جعفر بن محمد بن شاكر الصائغ	٨١١
(٩٢)	جعفر بن محمد بن علي القرشي	[ح٦/٢٤٠]
(٩٣)	جعفر بن محمد بن عمران الكوفي	٢٥٢
(٩٤)	جويرية بن أسماء بن عبيد النخعي	[ح٧٠/١١٧٠]
	(ح)	
(٩٥)	الحارث بن عبد الله الهمداني الأعور	٩٨٨
(٩٦)	حبان بن واسع بن حبان الأنصاري	[ح٤/٢٠١]
(٩٧)	حبيب بن أبي حبيب البجلي	[ح٢٨/٥٦٢]
(٩٨)	حبيب بن أبي حبيب الخراساني	٤٢٦
(٩٩)	حبيب بن سالم الأنصاري	٤٧٠
(١٠٠)	حبيب بن صالح أبو موسى الطائي	[ح٣٧/٦٦٧]
(١٠١)	حبيب بن قيس أبي ثابت الأسدي	[ح٢٨/٥٦٠]

الرقم	اسم المترجم	الصفحة
(١٠٢)	حجاج بن أرطاة	٣٣٧
(١٠٣)	حجاج بن دينار الأشجعي السلمي	[ح١١٧٩/٧١]
(١٠٤)	حجاج بن المنهال	١٠٦٨
(١٠٥)	حجاج بن نصير الفساطيطي	٢١٣
(١٠٦)	حجر بن عدي بن جبلة العدوي	١١٨٤
(١٠٧)	حرام بن حكيم الدمشقي	٦١٢
(١٠٨)	حرملة بن يحيى التجيبي	٩٠٨
(١٠٩)	حسام بن مصك بن ظالم الأزدي	[ح٢٩٣/١٠]
(١١٠)	الحسن بن أبي جعفر الجفري	٨٦٣
(١١١)	حسن بن الربيع بن سليمان البجلي	[ح٥٠١/٢٣]
(١١٢)	الحسن بن الصباح البزار	٨١١
(١١٣)	الحسن بن علي الرقي	٧٤٣
(١١٤)	الحسن بن عمارة البجلي	٥٠٣
(١١٥)	الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني	١٠٤٥
(١١٦)	الحسن بن مسلم المكي	١١٨٤
(١١٧)	الحسن بن موسى الأشيب	٢٠٦
(١١٨)	الحسن بن يحيى الخشني	٦١٦
(١١٩)	الحسن بن يحيى بن أبي الربيع البغدادي	٤٤٨
(١٢٠)	الحسن بن يسار أبي الحسن البصري	[ح٦٧٨/٣٨]
(١٢١)	الحسين بن حفص الأصبهاني	٨٥٧
(١٢٢)	حسين بن ذكوان المعلم	[ح٧٠٥/٤٠]
(١٢٣)	الحسين بن علي بن زياد	٤٦٠

الرقم	اسم المترجم	الصفحة
(١٢٤)	الحسين بن علي بن يزيد النيسابوري	٧٤٣
(١٢٥)	الحسين بن عيسى الطائي	١١٤١
(١٢٦)	الحسين بن محمد بن أبي معشر	٥٩٥
(١٢٧)	الحسين بن الوليد النيسابوري	٤٣٦
(١٢٨)	حصين بن عبد الرحمن السلمي	٨٦٥
(١٢٩)	حصين بن نمير الواسطي	٤٨٩
(١٣٠)	حفص بن غياث بن طلق النخعي	[ح٢/١٦٦]
(١٣١)	حفص بن غيلان الهمداني	[ح١٤/٣٧٥]
(١٣٢)	الحكم بن جحل البصري	١١٨٠
(١٣٣)	الحكم بن عتيبة الكندي	[ح١١/٣١٤]
(١٣٤)	حكيم بن عمير أبو الأحوص الحمصي	٦٧٤
(١٣٥)	حماد بن أسامة الكوفي	[ح٣٢/٦٠٠]
(١٣٦)	حماد بن الجعد الهذلي	٤٠١
(١٣٧)	حماد بن زيد بن درهم البصري	[ح٤١/٧٢٣]
(١٣٨)	حماد بن سلمة بن دينار البصري	[ح٢٥/٥١٨]
(١٣٩)	حماد بن أبي سليمان الأشعري	[ح١١/٣١٢]
(١٤٠)	حماد بن مسعدة التميمي	[ح٢٩/٥٧٢]
(١٤١)	حميد بن أبي حميد الطويل البصري	[ح٣٩/٦٨٩]
(١٤٢)	حميد بن عبد الرحمن الرؤاسي	٤٩٠
(١٤٣)	حويت بن أحمد بن حكيم الدمشقي	٦٢٣
(١٤٤)	حيوة بن شريح المصري	٥٨٩

الرقم	اسم المترجم	الصفحة
	(خ)	
(١٤٥)	خارجة بن مصعب السرخسي	[ح٣/١٩١]
(١٤٦)	خالد بن الحارث البصري	[ح٦٥/١١٠٤]
(١٤٧)	خالد بن طهمان أبي خالد السلولي	[ح٥٦/٩٨٧]
(١٤٨)	خالد بن عبد الرحمن الخراساني	٥٤٩
(١٤٩)	خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن الطحان	[ح٣/١٩١]
(١٥٠)	خالد بن علقمة الهمداني	[ح٦/٢٣٣]
(١٥١)	خالد بن مهران الحذاء	[ح١٣/٣٥٣]
(١٥٢)	خالد بن يزيد الجمحي	٩٠٧
(١٥٣)	خالد بن يزيد العمري	٧٥١
(١٥٤)	خالد بن يزيد بن زياد الأسدي	[ح٣٠/٥٨٢]
(١٥٥)	خالد بن أبي يزيد المزرفي القطربلي	٩١٩
(١٥٦)	خصيف بن عبد الرحمن الجزري	[ح١٥/٣٩١]
(١٥٧)	خلف بن موسى العمي	٧٧٥
(١٥٨)	خلف بن هشام بن تغلب البزار	[ح١٦/٤٣٣]
(١٥٩)	خلف بن الوليد العتكي	[ح٢٧/٥٤٦]
	(د، ذ)	
(١٦٠)	داود بن إبراهيم العقيلي	٢٦٨
(١٦١)	داود بن الحسن	٩٦٣
(١٦٢)	داود بن الحصين المدني	٦٤٩
(١٦٣)	داود بن دينار أبي هند القشيري	[ح٢/١٦٥]
(١٦٤)	داود بن قيس الفراء القرشي المدني	[ح٥/٢٢٠]

الرقم	اسم المترجم	الصفحة
(١٦٥)	داود بن منصور	٩٢٩
(١٦٦)	داود بن مهران الدباغ	٣٩٦
(١٦٧)	ذر بن عبد الله المرهبي الكوفي	[ح٥٠/٨٥٥]
(١٦٨)	ذكوان أبو صالح مولى طلحة بن عبيد الله	٧٢٦
(١٦٩)	ذكوان مولى أم سلمة	٧٢٥
	(ر، ز)	
(١٧٠)	الربيع بن بدر التميمي	٥٥٨
(١٧١)	رجاء بن حيوة الكندي	٦٣٠
(١٧٢)	رشدين بن سعد المصري	٩٠٦
(١٧٣)	رقبة بن مصقلة العبدي	[ح٢٠/٤٦٩]
(١٧٤)	رواد بن الجراح	١٠٥٧
(١٧٥)	روح بن عبادة بن العلاء القيسي	[ح١٦/٤٣١]
(١٧٦)	روح بن القاسم التميمي	[ح٥/٢٢١]
(١٧٧)	ريحان بن يزيد العامري	١٠٧٠
(١٧٨)	زائدة بن قدامة البكري الثقفي	[ح٦/٢٣٤]
(١٧٩)	زبيد بن الحارث اليامي	[ح٥٠/٨٥٦]
(١٨٠)	زرارة بن أوفى العامري	٨٧٧
(١٨١)	زكريا بن إسحاق المكي	[ح٦٨/١١٤٠]
(١٨٢)	زكرياء بن حكيم	٥٠٠
(١٨٣)	زكريا بن خالد أبي زائدة الوادعي	[ح٤٩/٨٣٣]
(١٨٤)	زهير بن حرب بن شداد النسائي	[ح١٨/٤٥٦]
(١٨٥)	زهير بن معاوية بن حديج الكوفي	[ح٤٩/٨٣٥]

الرقم	اسم المترجم	الصفحة
(١٨٦)	زياد بن أيوب البغدادي	١٧٠
(١٨٧)	زياد بن عبد الله البكائي	٣١٠
(١٨٨)	زياد بن كليب التميمي	[ح١١/٣١٤]
(١٨٩)	زياد بن مخراق	٢٤٩
(١٩٠)	زيد بن أسلم القرشي	[ح٥/٢١٧]
(١٩١)	زيد بن جبيرة بن محمود الأنصاري	[ح٣٥/٦٤٩]
(١٩٢)	زيد بن زيد أبي أنيسة الجزري	[ح٢٢/٤٩٣]
(١٩٣)	زيد بن الحباب العكلي	[ح٧/٢٥١]
(١٩٤)	زيد بن عبد الحميد بن عبد الرحمن العدوي	٤٠٧
(١٩٥)	زيد بن واقد القرشي	٦٢٠
(١٩٦)	زيد بن يزيد أبي الزرقاء التغلبي	[ح٥٨/١٠٠٩]
	(س، ش)	
(١٩٧)	سالم بن أبي أمية القرشي المدني	[ح٤٨/٨٢٠]
(١٩٨)	سالم بن عبد الله الخياط	[ح٤٤/٧٧٨]
(١٩٩)	السري السقطي	٩٦٤
(٢٠٠)	سريج بن النعمان الجوهري	٩٠٨
(٢٠١)	سريج بن يونس البغدادي	٥٧٣
(٢٠٢)	سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن القرشي	[ح٦٣/١٠٦٥]
(٢٠٣)	سعد بن سعيد بن عمرو الأنصاري	[ح٤٥/٧٨٦]
(٢٠٤)	سعيد بن بشير الشامي	٧٧٤
(٢٠٥)	سعيد بن الحارث بن أبي سعيد الأنصاري	٨٩٨
(٢٠٦)	سعيد بن زربي	٥٢٠

الرقم	اسم المترجم	الصفحة
(٢٠٧)	سعيد بن عامر الضبعي	١١٠٠
(٢٠٨)	سعيد بن عبد الجبار الزبيدي	١٦٢
(٢٠٩)	سعيد بن سمعان المدني	٥٤٩
(٢١٠)	سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى الخزاعي	[ح٥٠/٨٥٥]
(٢١١)	سعيد بن عبد الرحمن الجمحي	١١٦٦
(٢١٢)	سعيد بن عبد الرحمن المخزومي	١١٤٢
(٢١٣)	سعيد بن عبد العزيز التنوخي	٦١٦
(٢١٤)	سعيد بن عثمان الوراق	٧٢١
(٢١٥)	سعيد بن عمرو بن سعيد	١٥٦
(٢١٦)	سعيد بن قيس الأنصاري	٧٨٧
(٢١٧)	سعيد بن المرزبان	٥٠٥
(٢١٨)	سعيد بن مهران أبي عروبة اليشكري	[ح٤٠/٧٠٦]
(٢١٩)	سعيد بن أبي هلال الليثي المصري	[ح٥٢/٩٠٣]
(٢٢٠)	سعيد أبو عثمان الوراق	٧٢١
(٢٢١)	السفر بن نسير الحمصي	[ح٣٧/٦٦٨]
(٢٢٢)	سفيان بن حبيب البصري	[ح٤٠/٧٠٧]
(٢٢٣)	سفيان بن حسين الواسطي	[ح١٧/٤٤٥]
(٢٢٤)	سفيان بن سعيد الثوري	[ح٥/٢١٨]
(٢٢٥)	سفيان بن عيينة الهلالي	[ح٣/١٩٢]
(٢٢٦)	سلام بن سليم الحنفي	[ح٤١/٧٢٣]
(٢٢٧)	سلم بن قتيبة الشعيري	١١٠٠
(٢٢٨)	سلمة بن تمام الشقري	٤٠٤

الرقم	اسم المترجم	الصفحة
(٢٢٩)	سلمة بن عطاء	٣١٣
(٢٣٠)	سلمة بن كهيل بن حصين الحضرمي	[ح١١/٣١٦]
(٢٣١)	سليمان بن أرقم البصري	٨٨٨
(٢٣٢)	سليمان بن بلال التميمي	[ح٣/١٩١]
(٢٣٣)	سليمان بن حرب الأزدي	٨٦٠
(٢٣٤)	سليمان بن حيان الأزدي	[ح٢٩/٥٧٣]
(٢٣٥)	سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي	[٢٧/٥٤٣]
(٢٣٦)	سليمان بن أبي داود الحراني	٨٥٤
(٢٣٧)	سليمان بن سلمة الخبائري	١٠٢٤
(٢٣٨)	سليمان بن أبي سليمان الشيباني	١٠٥٧
(٢٣٩)	سليمان بن عبد الرحمن التيمي	٦٢٤
(٢٤٠)	سليمان بن عبيد الله الرقي	٧٤٣
(٢٤١)	سليمان بن عمر ابن الأقطع الرقي العامري	٨٧٢
(٢٤٢)	سليمان بن كثير العبدي	[ح١٤/٣٧٢]
(٢٤٣)	سليمان بن مهران الأعمش	[ح١١/٣٠٦]
(٢٤٤)	سليمان بن يزيد الكعبي	٧٥٢
(٢٤٥)	سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن	[ح٣١/٥٨٨]
(٢٤٦)	سهل بن هاشم الدمشقي	٣٦٩
(٢٤٧)	سوار بن مصعب الكوفي	٩٧٨
(٢٤٨)	سويد بن إبراهيم الجحدري	١٠٩٥
(٢٤٩)	سويد بن سعيد بن سهل الحدثاني	[ح١٦/٤٣٠]
(٢٥٠)	السيد بن عيسى الكوفي	[ح٥٦/٩٨٦]

الرقم	اسم المترجم	الصفحة
(٢٥١)	شجاع بن الوليد السكوني	٣٠٨
(٢٥٢)	شريك بن عبد الله النخعي	[ح٦/٢٣٦]
(٢٥٣)	شعبة بن الحجاج العتكي	[ح٦/٢٤٠]
(٢٥٤)	شعيب بن إسحاق الأموي	٦٦٩
(٢٥٥)	شعيب بن الحباب الأزدي	[ح٦٦/١١٢٢]
(٢٥٦)	شعيب بن أبي حمزة القرشي	[ح١٧/٤٤٦]
(٢٥٧)	شعيب بن ميمون	٥٥٥
(٢٥٨)	شقيق بن سلمة أبو وائل الأسدي	[ح٦٩/١١٤٩]
(٢٥٩)	شهر بن حوشب	٢٤٩
	(ص، ض، ط)	
(٢٦٠)	صالح بن أبي الأخضر اليمامي	[ح١٤/٣٦٧]
(٢٦١)	صفوان بن عيسى الزهري	٥٨٩
(٢٦٢)	صهيب بن عاصم القيسي الكرميني	٩٣٤
(٢٦٣)	الضحاك بن شرحبيل الغافقي	[ح٥/٢٢٢]
(٢٦٤)	الضحاك بن عثمان الحزامي	[ح٢١/٤٧٩]
(٢٦٥)	الضحاك بن مخلد أبو عاصم النبيل	[ح٢٧/٥٤٥]
(٢٦٦)	طلحة بن مصرف الإيامي	٨٥٥
(٢٦٧)	طلق بن غنام بن طلق النخعي	[ح٢٣/٥٠١]
	(ع)	
(٢٦٨)	عاصم بن سليمان الأحول	[ح٦٥/١٠٩٨]
(٢٦٩)	عاصم بن ضمرة	٩٨٨
(٢٧٠)	عاصم بن علي بن عاصم القرشي	[ح٢٧/٥٤٦]

الرقم	اسم المترجم	الصفحة
(٢٧١)	عاصم بن عمر بن قتادة الأنصاري	[ح٥٦٣/٢٨]
(٢٧٢)	عاصم بن هلال البارقي	٤٠٠
(٢٧٣)	عامر بن شراحيل الشعبي الكوفي	[ح١١٢٢/٦٦]
(٢٧٤)	عامر بن صالح بن عبد الله الزبيري	[ح٩١٧/٥٣]
(٢٧٥)	عباد بن راشد التميمي	٧٧٦
(٢٧٦)	عباد بن زياد الساجي	١١٤١
(٢٧٧)	عباد بن عباد الرملي	٥٤١
(٢٧٨)	عباد بن العوام بن عمر الكلابي	[ح٧٢٣/٤١]
(٢٧٩)	عباد بن كثير الثقفي	٥٣٢
(٢٨٠)	عباد بن موسى الختلي الأنباري	١٠٦٦
(٢٨١)	عباس بن محمد الدوري	٢٥٢
(٢٨٢)	عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي	[ح١٦٦/٢]
(٢٨٣)	عبد الجبار بن العباس الشبامي	١٠٨٥
(٢٨٤)	عبد الجبار بن العلاء البصري	١١٤١
(٢٨٥)	عبد الحميد بن عبد الرحمن العدوي	[ح٤٠٢/١٥]
(٢٨٦)	عبد الرحمن بن أحمد أبو بشر	٩٣٤
(٢٨٧)	عبد الرحمن بن الأسود النخعي	[ح٣٣٦/١٢]
(٢٨٨)	عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله القرشي	[ح٥٣٤/٢٦]
(٢٨٩)	عبد الرحمن بن الحسن الأسدي الهمذاني	٨٦١
(٢٩٠)	عبد الرحمن بن الحسن الزجاج	٥٠٥
(٢٩١)	عبد الرحمن بن زيد بن أسلم	[ح٢٢١/٥]
(٢٩٢)	عبد الرحمن بن عبد العزيز سبويه	٩٣١

الرقم	اسم المترجم	الصفحة
(٢٩٣)	عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي	٣١٣
(٢٩٤)	عبد الرحمن بن علقمة الثقفي	١٠٨٠
(٢٩٥)	عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي	[ح١٤/٣٦٨]
(٢٩٦)	عبد الرحمن بن القاسم العتقي	[ح١٦/٤٢٥]
(٢٩٧)	عبد الرحمن بن المبارك العيشي	٥٧٢
(٢٩٨)	عبد الرحمن بن مغراء الدوسي	١٠١٣
(٢٩٩)	عبد الرحمن بن مهدي العنبري	[ح٧/٢٥٦]
(٣٠٠)	عبد الرحمن بن يزيد السلمي	٣٨٥
(٣٠١)	عبد الرحيم بن سليمان الكناني	[ح٦٥/١١٠٨]
(٣٠٢)	عبد الرزاق بن همام الصنعاني	[ح٩/٢٨١]
(٣٠٣)	عبد الصمد بن عبد الوارث التميمي	[ح٤٦/٨٠٠]
(٣٠٤)	عبد العزيز بن أبان الأموي	٥٥٨
(٣٠٥)	عبد العزيز بن خالد الترمذي	٨٧٤
(٣٠٦)	عبد العزيز بن أبي رواد	٥٢٠
(٣٠٧)	عبد العزيز بن عبد الصمد العمي	٨٧٤
(٣٠٨)	عبد العزيز بن عبد الله الماجشون التميمي	[ح٣/١٩٣]
(٣٠٩)	عبد العزيز بن محمد الدراوردي	[ح٥/٢١٩]
(٣١٠)	عبد العزيز بن المختار الأنصاري	[ح٦٥/١١٠٩]
(٣١١)	عبد القدوس بن الحجاج الخولاني	٣٦٩
(٣١٢)	عبد الكريم بن أبي المخارق البصري	[ح١/١٥٢]
(٣١٣)	عبد الله بن إدريس بن يزيد الأودي	[ح٢/١٧٤]
(٣١٤)	عبد الله بن بكر السهمي	١١٠٣

الرقم	اسم المترجم	الصفحة
(٣١٥)	عبد الله بن داود الخريبي	٤٩٢
(٣١٦)	عبد الله بن رجاء الشيباني الحمصي	٦٦٥
(٣١٧)	عبد الله بن رجاء المكي	٥٣٥
(٣١٨)	عبد الله بن الزبير الحميدي	٣٦٦
(٣١٩)	عبد الله بن زياد بن سمعان	٩٠٥
(٣٢٠)	عبد الله بن زيد بن عمرو الجرمي	[ح١٣/٣٥٣]
(٣٢١)	عبد الله بن سعيد الكندي	٥٧٣
(٣٢٢)	عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري	٧٥٢
(٣٢٣)	عبد الله بن سعيد بن أبي هند الفزاري	[ح٤٨/٨٢١]
(٣٢٤)	عبد الله بن سلمة بن أسلم	٧٥٢
(٣٢٥)	عبد الله بن صالح بن محمد الجهني	[ح٧/٢٥٨]
(٣٢٦)	عبد الله بن عبد الله بن جبر المدني	[ح٥٥/٩٦٥]
(٣٢٧)	عبد الله بن عطاء الطائفي	٢٤٩
(٣٢٨)	عبد الله بن علي الإفريقي الكوفي	[ح٦٢/١٠٥٦]
(٣٢٩)	عبد الله بن عمر بن حفص العمري	[ح٢١/٤٧٩]
(٣٣٠)	عبد الله بن عمر بن الخطاب	١٠٢٥
(٣٣١)	عبد الله بن عمرو بن حسان الواقعي	٦٢٦
(٣٣٢)	عبد الله بن عيسى البصري عن أبي الحكم مولى عثمان بن أبي العاص	٩٦٦
(٣٣٣)	عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن ابن أبي ليلى الكوفي	[ح٥٥/٩٦٥]
(٣٣٤)	عبد الله بن لهيعة المصري	[ح٤/٢٠١]
(٣٣٥)	عبد الله بن المبارك المروزي	[ح١٦/٤٣٤]
(٣٣٦)	عبد الله بن مُحَرَّر الجزري	٣٩٢

الرقم	اسم المترجم	الصفحة
(٣٣٧)	عبد الله بن محمد أبو بكر بن أبي شيبة	[ح١٨/٤٥٥]
(٣٣٨)	عبد الله بن محمد بن المغيرة الكوفي	٧٥٧
(٣٣٩)	عبد الله بن محمد النفيلي	١٠١٤
(٣٤٠)	عبد الله بن مسلمة بن قعنب القعنبي	[ح١٦/٤٢٦]
(٣٤١)	عبد الله بن مطر أبو ريحانة	٢٤٩
(٣٤٢)	عبد الله بن مودود العباداني	٩٦٤
(٣٤٣)	عبد الله بن نافع مولى ابن عمر	٦٥٣
(٣٤٤)	عبد الله بن نمير الهمداني	[ح٣٢/٦٠٠]
(٣٤٥)	عبد الله بن هاشم العبدي	١٠٤٥
(٣٤٦)	عبد الله بن واقد	٩٨١
(٣٤٧)	عبد الله بن الوليد بن ميمون القرشي	[ح٥٨/١٠١٠]
(٣٤٨)	عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي	[ح٧/٢٥٦]
(٣٤٩)	عبد الله بن يزيد بن داب	٣٣١
(٣٥٠)	عبد الله بن يزيد بن الصلت	٣٧٩
(٣٥١)	عبد الله بن يوسف التنيسي	[ح١٦/٤٣٣]
(٣٥٢)	عبد الملك بن سليمان القرقساني	٨٧٣
(٣٥٣)	عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي	٨٦٤
(٣٥٤)	عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج	٣٩٢
(٣٥٥)	عبد الملك بن عمرو القيسي	[ح٢٧/٥٤٦]
(٣٥٦)	عبد الملك بن محمد بن نسير الكوفي	[ح٦٤/١٠٨٣]
(٣٥٧)	عبد الملك بن معن المسعودي	٩٨٣
(٣٥٨)	عبد الواحد بن زياد العبدي	[ح٦٥/١١٠٨]

الرقم	اسم المترجم	الصفحة
(٣٥٩)	عبد الواحد بن زيد	٩٦٤
(٣٦٠)	عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان البصري	[ح٤٠/٧٠٥]
(٣٦١)	عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي	[ح٣٩/٦٩١]
(٣٦٢)	عبد الوهاب بن عطاء الخفاف	[ح٢/١٧١]
(٣٦٣)	عبدة بن سليمان الكلابي	[ح٥٣/٩١٩]
(٣٦٤)	عبدوس بن ديزويه الرازي	٦١٧
(٣٦٥)	عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي	[ح٢٧/٥٤٣]
(٣٦٦)	عبيد الله بن عبيد الرحمن الأشجعي	٣١١
(٣٦٧)	عبيد الله بن عمر بن حفص العمري	[ح١/١٥٣]
(٣٦٨)	عبيد الله بن موسى العبسي	٨٥٧
(٣٦٩)	عبيد بن إسحاق العطار	[ح٣٠/٥٨٢]
(٣٧٠)	عتبة بن أبي حكيم الهمداني	[ح٥٥/٩٦٨]
(٣٧١)	عثمان بن عاصم الأسدي	[ح٣٦/٦٥٧]
(٣٧٢)	عثمان بن فائد	٩٠٢
(٣٧٣)	عثمان بن محمد بن أبي شيبة	[ح١٨/٤٥٦]
(٣٧٤)	عثمان بن المغيرة الثقفي	[ح٤٣/٧٥٦]
(٣٧٥)	عدي بن عبد الرحمن العطار	١٦٢
(٣٧٦)	عزرة بن عبد الرحمن بن زرارة الخزاعي	[ح٥٠/٨٨٠]
(٣٧٧)	عصام بن يوسف الباهلي	[ح٩/٢٨٢]
(٣٧٨)	عطاء بن السائب الثقفي	٨٦٨
(٣٧٩)	عطاء بن مسلم الخفاف	٥٥٨
(٣٨٠)	عفان بن مسلم الباهلي	٥٧٢

الرقم	اسم المترجم	الصفحة
(٣٨١)	عقبة بن خالد السكوني	٤٨٩
(٣٨٢)	العلاء بن الحارث الحضرمي	٦١٦
(٣٨٣)	علي بن بذيمة الجزري	٣٩٤
(٣٨٤)	علي بن الجعد الجوهري	٨٦٠
(٣٨٥)	علي بن حجر بن إياس السعدي	[ح١٨/٤٥٥]
(٣٨٦)	علي بن داود القنطري	٦٥٠
(٣٨٧)	عُلي بن رباح	١٠٧٣
(٣٨٨)	علي بن سهل الرملي	٦١٨
(٣٨٩)	علي بن شيبة السدوسي المصري	٦٧٣
(٣٩٠)	علي بن صالح بن حي الهمداني	[ح٤٩/٨٣٦]
(٣٩١)	علي بن عاصم بن صهيب القرشي	[ح٢/١٧١]
(٣٩٢)	علي بن قادم الخزاعي	١٠٣٢
(٣٩٣)	علي بن محمد الطنافسي	١٠٤٥
(٣٩٤)	علي بن معبد بن نوح البغدادي	٨٩٣
(٣٩٥)	علي بن هاشم بن البريد	٤٨٩
(٣٩٦)	عمار بن رزيق الضبي	[ح٥٦/٩٨٥]
(٣٩٧)	عمار بن سعد القرظ	٨٨٨
(٣٩٨)	عمارة بن غزية بن الحارث الأنصاري	[ح٢٨/٥٦٣]
(٣٩٩)	عمران بن أبي عطاء	٥٥٥
(٤٠٠)	عمران بن أبي ليلى	٤٨٩
(٤٠١)	عمر بن إبراهيم العبدي	٤٦١
(٤٠٢)	عمر بن حفص بن غياث	٨٥٨

الرقم	اسم المترجم	الصفحة
(٤٠٣)	عمر بن ذر المرهبي	[ح٥٠/٨٦٨]
(٤٠٤)	عمر بن علي الجوهري	٧٩١
(٤٠٥)	عمر بن قيس سندل	٩٨١
(٤٠٦)	عمر بن المغيرة	١٠٩٧
(٤٠٧)	عمر بن نافع العدوي	[ح٧٠/١١٦٥]
(٤٠٨)	عمران بن مسلم الجعفي الأعمى	٥٠٤
(٤٠٩)	عمرو بن بجدان العامري	٣٥٦
(٤١٠)	عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري	[ح٤/٢٠١]
(٤١١)	عمرو بن حيان الدمشقي	٩٠٩
(٤١٢)	عمرو بن دينار الجمحي المكي	[ح٦٨/١١٣٩]
(٤١٣)	عمرو بن زرارة الكلابي	١٧٠
(٤١٤)	عمرو بن شعيب بن محمد السهمي	[ح٦٢/١٠٥٤]
(٤١٥)	عمرو بن عاصم بن عبيد الله الكلابي	[ح٤٦/٧٩٩]
(٤١٦)	عمرو بن عبد الغفار الفقيمي	١٠٤٢
(٤١٧)	عمرو بن عبد الله بن عبيد السبيعي	[ح١٢/٣٣٣]
(٤١٨)	عمرو بن عثمان الكلابي الرقي	٧٤٣
(٤١٩)	عمرو بن قسيط	٧٤٣
(٤٢٠)	عمرو بن قيس الملائي	٤٠٣
(٤٢١)	عمرو بن مرزوق الباهلي	[ح٥٤/٩٤٥]
(٤٢٢)	عمرو بن مرة بن عبد الله الجملي	[ح٢٢/٤٨٩]
(٤٢٣)	عمرو بن يحيى بن عمارة المازني	[ح٣/١٩١]
(٤٢٤)	عنبسة بن الأزهر الشيباني الجرجاني	٧٢٥

الرقم	اسم المترجم	الصفحة
(٤٢٥)	عنبسة بن سعيد بن الضرير الأسدي	[ح٥٦/٩٨٦]
(٤٢٦)	العوام بن عباد بن العوام	٤٦١
(٤٢٧)	عون بن وهب أبي جحيفة السوائي	[ح٦٤/١٠٨٤]
(٤٢٨)	عيسى بن المسيب البجلي	٥٠٣
(٤٢٩)	عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي	[ح٣٢/٦٠١]
(٤٣٠)	غالب بن قران	١٠٩٥
	(ف، ق)	
(٤٣١)	الفضل بن داود الواسطي	٥٥٧
(٤٣٢)	الفضل بن دكين بن حماد القرشي	[ح٩/٢٨١]
(٤٣٣)	الفضل بن دلهم الواسطي	[ح٣٨/٦٧٩]
(٤٣٤)	فطر بن خليفة المخزومي	٨٥٩
(٤٣٥)	فليح بن سليمان بن أبي المغيرة الخزاعي	[ح٥١/٨٨٩]
(٤٣٦)	قابوس بن حصين أبي ظبيان الجنبي	[ح٦٠/١٠٣١]
(٤٣٧)	القاسم بن غنام البياضي	[ح٢١/٤٧٨]
(٤٣٨)	قبيصة بن حريث	٧٨٠
(٤٣٩)	قبيصة بن عقبة السوائي	[ح٥٨/١٠١٠]
(٤٤٠)	قتادة بن دعامة السدوسي	[ح٣٨/٦٧٩]
(٤٤١)	قتيبة بن سعيد الثقفي	[ح١٦/٤٢٤]
(٤٤٢)	قران بن تمام الأسدي	[ح٥٣/٩٢٠]
(٤٤٣)	قرة بن عيسى	٥٥٧
(٤٤٤)	قيس بن الربيع الأسدي	[ح٢٢/٤٩٠]

الرقم	اسم المترجم	الصفحة
	(ك، ل)	
(٤٤٥)	كامل بن طلحة الجحدري	٧٢٠
(٤٤٦)	كامل بن العلاء التميمي	[ح٣٠/٥٨١]
(٤٤٧)	كثير بن شنظير	١١٠٩
(٤٤٨)	كثير بن عبيد الحمصي	٦٢٢
(٤٤٩)	كثير بن فرقد المدني المصري	[ح٧٠/١١٦٨]
(٤٥٠)	كريب مولى ابن عباس	٧٢٥
(٤٥١)	الليث بن سعد الفهمي	[ح٧/٢٥٦]
(٤٥٢)	ليث بن أبي سليم	٣٩٨
	(م)	
(٤٥٣)	مالك بن إسماعيل أبو غسان النهدي	٧٣٥
(٤٥٤)	مالك بن أنس الأصبحي	[ح٣/١٩٢]
(٤٥٥)	مالك بن سعير بن الخمس التميمي	[ح٥٣/٩١٧]
(٤٥٦)	مالك بن مغول الكوفي	٨٦٤
(٤٥٧)	مبارك بن فضالة البصري	[ح٤٤/٧٧٧]
(٤٥٨)	المبارك بن مجاهد الخراساني	[ح٥/٢٢٢]
(٤٥٩)	المثنى بن الصبح الأبناوي	[ح٦٢/١٠٥٥]
(٤٦٠)	محمد بن إبراهيم بن أحمد أبو بكر الفارسي النيسابوري	٩٤٧
(٤٦١)	محمد بن إبراهيم أبي عدي السلمي	[ح٢٢/١٧٢]
(٤٦٢)	محمد بن إبراهيم الطرسوسي	٨١٣
(٤٦٣)	محمد بن أحمد بن أبي خلف	٨١٢
(٤٦٤)	محمد بن أحمد أبو بكر ابن أبي العوام الرياحي	١٠٦٦

الرقم	اسم المترجم	الصفحة
(٤٦٥)	محمد بن إدريس الشافعي	[ح١٦/٤٣١]
(٤٦٦)	محمد بن إسحاق بن يسار	[ح١٤/٣٦٧]
(٤٦٧)	محمد بن إسماعيل السلمي	٦٥٠
(٤٦٨)	محمد بن إسماعيل بن أبي فديك الديلي	[ح٢٧/٥٤٥]
(٤٦٩)	محمد بن بشر العبدي	٨٧٤
(٤٧٠)	محمد بن جحادة	٨٦٣
(٤٧١)	محمد بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري	[ح٥/٢٢١]
(٤٧٢)	محمد بن جعفر السمناني	٦٥٠
(٤٧٣)	محمد بن جعفر الهذلي غندر	[ح٥٤/٩٤٤]
(٤٧٤)	محمد بن الحسن الأسدي	٩٣١
(٤٧٥)	محمد بن الحسن الشيباني	[ح١٦/٤٢٥]
(٤٧٦)	محمد بن حميد الرازي	٨٩٥
(٤٧٧)	محمد بن حيدرة بن مفوز الأندلسي	٣٤٣
(٤٧٨)	محمد بن خازم أبو معاوية الضرير	[ح٦١/١٠٤٤]
(٤٧٩)	محمد بن دينار أبي الفرات الأزدي	[ح٨/١٠٤٤]
(٤٨٠)	محمد بن ذكوان البصري	١١٨٢
(٤٨١)	محمد بن راشد المكحولي	٣٩٧
(٤٨٢)	محمد بن رمح بن المهاجر التجيبي	٣٦٥
(٤٨٣)	محمد بن الزبرقان الأهوازي	٥٨٩
(٤٨٤)	محمد بن سلام البيكندي	٨٩٥
(٤٨٥)	محمد بن سليمان بن فارس أبو أحمد النيسابوري	٩٤٨
(٤٨٦)	محمد بن سنان الباهلي العوقي	[ح٤٦/٨٠١]

الرقم	اسم المترجم	الصفحة
(٤٨٧)	محمد بن سهل بن سليمان	٤٨٤
(٤٨٨)	محمد بن سيرين الأنصاري	[ح١٠/٢٩٣]
(٤٨٩)	محمد بن الصباح الدولابي	٣٦٧
(٤٩٠)	محمد بن الصلت بن الحجاج الكوفي	[ح٥١/٨٩٣]
(٤٩١)	محمد بن طلحة بن مصرف اليامي	[ح٣٩/٦٩٠]
(٤٩٢)	محمد بن عامر الأنطاكي	٥٣٠
(٤٩٣)	محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان	٩٥٥
(٤٩٤)	محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب	[ح١٤/٣٧٠]
(٤٩٥)	محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى	[ح١٥/٤١٠]
(٤٩٦)	محمد بن عبد الرحمن أبو بكر الجعفي	٢٥٣
(٤٩٧)	محمد بن عبد الرحيم البزار صاعقة	٨١١
(٤٩٨)	محمد بن عبد الله بن عمر الزبيري	[ح٢٣/٥٠١]
(٤٩٩)	محمد بن عبد الوهاب القناد	٧٥٧
(٥٠٠)	محمد بن عبيد الطنافسي	٣٠٧
(٥٠١)	محمد بن عبيد الله العرزمي	١٠٥٧
(٥٠٢)	محمد بن عبيد الله بن يزيد المنادي	٨٩٤
(٥٠٣)	محمد بن عجلان المدني	[ح٥/٢١٨]
(٥٠٤)	محمد بن العلاء الهمداني	٢٥٣
(٥٠٥)	محمد بن علي بن حرب المروزي	٢٥٤
(٥٠٦)	محمد بن علي بن ميمون	٣٩٣
(٥٠٧)	محمد بن عمار بن حفص	٧٢٤
(٥٠٨)	محمد بن عمر المعيطي	٢١٧

الرقم	اسم المترجم	الصفحة
(٥٠٩)	محمد بن عمرو الأنصاري	[ح٤٤/٧٧٨]
(٥١٠)	محمد بن عمرو الغزي	١٠٣٥
(٥١١)	محمد بن عوف الطائي	٦٥٠
(٥١٢)	محمد بن عيسى بن الطباع	٣٧٩
(٥١٣)	محمد بن غالب البغدادي	٨٦١
(٥١٤)	محمد بن فرج بن عبد الوارث القرشي	[ح١٨/٤٥٦]
(٥١٥)	محمد بن فضيل بن غزوان الضبي	١١٠٧
(٥١٦)	محمد بن القاسم الأسدي	٦٧٩
(٥١٧)	محمد بن المتوكل أبي السري الهاشمي العسقلاني	٦١٨
(٥١٨)	محمد بن المثنى بن عبيد العنزي	٣٦٦
(٥١٩)	محمد بن محمود بن المنذر الأصم	٩٢٨
(٥٢٠)	محمد بن مسلم الزهري	[ح١٤/٣٦٤]
(٥٢١)	محمد بن مسلم بن سوسن الطائفي	[ح٦٨/١١٤٠]
(٥٢٢)	محمد بن ميسرة أبي حفصة البصري	[ح١٧/٤٤٥]
(٥٢٣)	محمد بن هارون بن بكار الدمشقي	٦٢٣
(٥٢٤)	محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي	[ح١٧/٤٤٦]
(٥٢٥)	محمد بن يحيى الذهلي	٤٤٨
(٥٢٦)	محمد بن يزيد الرفاعي	١١٠٧
(٥٢٧)	محمد بن يوسف الفريابي	[ح٥٨/١٠٠٩]
(٥٢٨)	محمود بن خالد السلمي	٣٨٥
(٥٢٩)	محمود بن الربيع بن سراقة الأنصاري	[ح٣٣/٦١٣]
(٥٣٠)	محمود بن غيلان البغدادي	٨١١

الرقم	اسم المترجم	الصفحة
(٥٣١)	مخلد بن يزيد القرشي	٣٥٤
(٥٣٢)	مرداس بن محمد الأشعري	٦٦٢
(٥٣٣)	مروان بن معاوية بن الحارث الفزاري	[ح٤٠/٧٠٨]
(٥٣٤)	مسروق بن المرزبان	١٧١
(٥٣٥)	مسعر بن كدام بن ظهير الهلالي	[ح٤٣/٧٥٦]
(٥٣٦)	مسلم بن إبراهيم الفراهيدي	١١٠١
(٥٣٧)	مسلم بن خالد الزنجي	٥٣٥
(٥٣٨)	المسيب بن شريك	٥٥٤
(٥٣٩)	المسيب بن واضح الحمصي	٨٧٣
(٥٤٠)	مصعب بن المقدام الخثعمي	١٠٣٢
(٥٤١)	مطر بن طهمان السلمي	٤٠٣
(٥٤٢)	المطلب بن عبد الله بن حنطب المخزومي	٢١٦
(٥٤٣)	معاذ بن معاذ بن نصر العنبري	[ح٥٤/٩٤٦]
(٥٤٤)	معاوية بن صالح بن حدير الحضرمي	[ح٧/٢٥٠]
(٥٤٥)	معاوية بن أبي العباس الدمشقي	٧٥٤
(٥٤٦)	معاوية بن هشام القصار	[ح٩/٢٨٢]
(٥٤٧)	معاوية بن يحيى الصدفي	[ح٢٤/٥٠٨]
(٥٤٨)	معتمر بن سليمان بن طرخان التيمي	[ح٩/٢٨١]
(٥٤٩)	معلى بن أسد العمي	٥٧٢
(٥٥٠)	المعلى بن إسماعيل المدني الحمصي	[ح٧٠/١١٦٨]
(٥٥١)	المعلى بن منصور الرازي	٥٧٢
(٥٥٢)	المعلى بن هلال الطحان	٩٧٩

الرقم	اسم المترجم	الصفحة
(٥٥٣)	معمر بن راشد الأزدي	[ح٥/٢٢٠]
(٥٥٤)	معن بن عيسى بن يحيى القزاز	[ح١٦/٤٣٣]
(٥٥٥)	المغيرة بن سقلاب	٥٣١
(٥٥٦)	مغيرة بن مسلم القسملي	[ح٤٩/٨٣٦]
(٥٥٧)	المغيرة بن مقسم الضبي	[ح١١/٣١٥]
(٥٥٨)	مفضل بن مهلهل السعدي	١٠١٢
(٥٥٩)	مقسم بن بجرة مولى ابن عباس	[ح١٥/٣٨٩]
(٥٦٠)	مكحول الشامي	[ح٣٣/٦١٤]
(٥٦١)	مكي بن محمد بن أحمد أبو العباس البلخي	٩٣٤
(٥٦٢)	مندل بن علي العنزي	١٠٥٧
(٥٦٣)	منصور بن زاذان الواسطي	٦٦٩
(٥٦٤)	منصور بن المعتمر بن عبد الله الكوفي	[ح١١/٣٠٩]
(٥٦٥)	منصور بن المهاجر الواسطي	٥٥٥
(٥٦٦)	المهدي بن عبد الرحمن	٩٠٢
(٥٦٧)	مهدي بن هلال البصري	٢٦٨
(٥٦٨)	المؤتمن بن أحمد الساجي	٩٢٥
(٥٦٩)	المؤمل بن إسماعيل البصري	٥٥٧
(٥٧٠)	موسى بن إسماعيل التبوذكي	٨١٠
(٥٧١)	موسى بن أيوب الأنطاكي	٣٨٥
(٥٧٢)	موسى بن داود الضبي	٢٠٦
(٥٧٣)	موسى بن عبد الرحمن المسروقي	٢٥٣
(٥٧٤)	موسى بن عبيدة بن نشيط الربذي	[ح٢٥/٥١٧]

الرقم	اسم المترجم	الصفحة
(٥٧٥)	موسى بن عقبة بن أبي عياش القرشي	[ح٤٨/٨٢٢]
(٥٧٦)	موسى بن مسعود النهدي	[ح٥٨/١٠١٠]
(٥٧٧)	موسى بن نصر الحنفي	٩٦١
(٥٧٨)	موسى بن هارون البزاز	٧٦٢
(٥٧٩)	ميمون أبو حمزة الأعور الكوفي	[ح٤١/٧٢٢]
(٥٨٠)	ميمون بن أبي ميمون	٧٢١
	(ن، هـ)	
(٥٨١)	نافع بن محمود بن الربيع	٦٢٧
(٥٨٢)	نافع مولى ابن عمر	[ح١/١٥١]
(٥٨٣)	نجيح بن عبد الرحمن أبو معشر المدني	٧٤٠
(٥٨٤)	النضر بن شميل المازني	١١٠٥
(٥٨٥)	نصر بن علي الجهضمي	١٦٩
(٥٨٦)	النعمان بن راشد الجزري	[ح١٧/٤٤٧]
(٥٨٧)	النعمان بن المنذر الغساني	[ح١٤/٣٧٤]
(٥٨٨)	هانئ بن هانئ الهمداني	[ح٤٧/٨١٤]
(٥٨٩)	هدبة بن خالد البصري	١٦٧
(٥٩٠)	هدبة بن المنهال الأسدي	[ح٤١/٧٢٤]
(٥٩١)	هشام بن حسان الأزدي	[ح١٠/٢٩٤]
(٥٩٢)	هشام بن سعد المدني	[ح٥/٢١٨]
(٥٩٣)	هشام بن عبد الملك الطيالسي	[ح٢٣/٥٠٢]
(٥٩٤)	هشام بن أبي عبد الله الدستوائي	٣٩٩
(٥٩٥)	هشام بن عروة بن الزبير الأسدي	[ح٥٣/٩١٤]

الرقم	اسم المترجم	الصفحة
(٥٩٦)	هشام بن عمار بن نصير السلمي	[ح١٦/٤٣٢]
(٥٩٧)	هشيم بن بشير السلمي	[ح٢٠/٤٦٩]
(٥٩٨)	هقل بن زياد	٣٦٣
(٥٩٩)	همام بن يحيى العوذي	[ح٤٦/٧٩٩]
(٦٠٠)	هناد بن السري	١٠٤٤
	(و، ي)	
(٦٠١)	واصل بن حيان الأحدب	[ح١١/٣١٦]
(٦٠٢)	ورقاء بن عمر اليشكري	[ح٥/٢٢٠]
(٦٠٣)	الوضاح بن عبد الله اليشكري	[ح٦/٢٣٤]
(٦٠٤)	وكيع بن الجراح الرؤاسي	[ح٩/٢٨١]
(٦٠٥)	الوليد بن مزيد العذري	٣٦٩
(٦٠٦)	الوليد بن مسلم الدمشقي	٣٦٦
(٦٠٧)	وهيب بن خالد الباهلي	[ح٢/١٦٧]
(٦٠٨)	يحيى بن آدم بن سليمان القرشي	[ح٣٠/٥٨٢]
(٦٠٩)	يحيى بن إسحاق السالحيني	٨٠٩
(٦١٠)	يحيى بن أيوب الغافقي	[ح٣٩/٦٩٠]
(٦١١)	يحيى بن حسان التنيسي	[ح١٦/٤٣٢]
(٦١٢)	يحيى بن زكريا بن أبي زائدة الهمداني	[ح٢/١٦٩]
(٦١٣)	يحيى بن سعيد الأنصاري	[ح٧٠/١١٦٩]
(٦١٤)	يحيى بن سعيد القطان	[ح٢٧/٥٤٤]
(٦١٥)	يحيى بن طلحة اليربوعي	١٦٠
(٦١٦)	يحيى بن عبد الله البابلتي	٦٢١

الرقم	اسم المترجم	الصفحة
(٦١٧)	يحيى بن عبد الله بن بكير	[ح١٦/٤٢٦]
(٦١٨)	يحيى بن عبد الله بن سالم القرشي	[ح٣/١٩٢]
(٦١٩)	يحيى بن عثمان بن صالح السهمي	٦٥٠
(٦٢٠)	يحيى بن العلاء البجلي	[ح٦٠/١٠٣٤]
(٦٢١)	يحيى بن عيسى الرملي	١٠٣٦
(٦٢٢)	يحيى بن غيلان الخزاعي	١٦٩
(٦٢٣)	يحيى بن مطر المجاشعي	٧٠٢
(٦٢٤)	يحيى بن المهلب البجلي الكوفي	[ح٦٠/١٠٣٣]
(٦٢٥)	يحيى بن واضح الأنصاري أبو تميلة	[ح٥١/٨٩٤]
(٦٢٦)	يحيى بن يحيى بن بكر التميمي	[ح١٦/٤٣٣]
(٦٢٧)	يحيى بن يحيى بن كثير الليثي	[ح١٦/٤٣٠]
(٦٢٨)	يحيى بن يمان العجلي	[ح٢٧/٥٤٢]
(٦٢٩)	يزيد بن خالد الهمداني	٣٦٥
(٦٣٠)	يزيد بن زريع العيشي	[ح٢/١٦٨]
(٦٣١)	يزيد بن شريح الحضرمي	[ح٣٧/٦٦٦]
(٦٣٢)	يزيد بن عبد ربه الزبيدي	٦٦٧
(٦٣٣)	يزيد بن عبد الرحمن الدالاني	١٠٨٥
(٦٣٤)	يزيد بن عبد الرحمن بن أبي مالك	٤٠٧
(٦٣٥)	يزيد بن هارون بن زاذان السلمي	[ح٢٧/٥٤٤]
(٦٣٦)	يعقوب بن إبراهيم أبو يوسف القاضي	٩٤٣
(٦٣٧)	يعقوب بن إسحاق بن تحية	٥٥٦

الرقم	اسم المترجم	الصفحة
(٦٣٨)	يعقوب بن إسحاق الحضرمي	٩١٩
(٦٣٩)	يعقوب بن عطاء بن أبي رباح	[ح١٥/٤١٠]
(٦٤٠)	يعلى بن عبيد الطنافسي	٣٠٧
(٦٤١)	يعلى بن مسلم المكي	١١٤٣
(٦٤٢)	يوسف بن بحر الشامي الحمصي	٩٢٩
(٦٤٣)	يوسف بن موسى القطان	١٠١٥
(٦٤٤)	يوسف بن يعقوب السدوسي	١١٠٣
(٦٤٥)	يونس بن عبيد بن دينار العبدي	[ح٨/٢٧٠]
(٦٤٦)	يونس بن عمرو أبي إسحاق السبيعي	[ح٦٦/١١٢٣]
(٦٤٧)	يونس بن محمد بن مسلم البغدادي	[ح٥١/٨٩٣]
(٦٤٨)	يونس بن يزيد الأيلي	[ح١٧/٤٤٦]

(الكنى)

(٦٤٩)	أبو بكر بن عياش	[ح٣٦/٦٥٧]
(٦٥٠)	أبو بكر بن محمد بن زيد القرشي	[ح٥/٢٢٠]
(٦٥١)	أبي بكر الهذلي	١١٢٢
(٦٥٢)	أبو بلال بن محمد بن الحارث الأشعري	٦٦٢
(٦٥٣)	أبو ثمامة المدني	٧٤٢
(٦٥٤)	أبو جعفر الرازي	٣٩٨
(٦٥٥)	أبو الحسن الجزري	[ح١٥/٤١٠]
(٦٥٦)	أبو حمزة الواسطي	٥٥٥
(٦٥٧)	أبو عثمان الوراق	٧٢١

الرقم	اسم المترجم	الصفحة
(٦٥٨)	أبو مالك النخعي	٩٢٨
(٦٥٩)	أبو حذيفة، عن عبد الملك بن محمد	١٠٨١
	(النساء)	
(٦٦٠)	حميده	٤٣٦
(٦٦١)	الرباب بنت صليع أم الرائح	١١١٤
(٦٦٢)	أم ولد إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف	٤٣٥
(٦٦٣)	جدة القاسم بن غنام	٤٨١

* * *

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: فهرس المخطوطات والرسائل الجامعية:

(أ)

(١) الأحاديث الألف السباعيات - زاهر بن طاهر الشحامي - مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٩٦٣ (٥٧ - ٧٦) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٢) الأحاديث التي أعلها الإمام البخاري في كتابه التاريخ الكبير - رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير بجامعة الإمام - كلية أصول الدين - إعداد عادل بن عبدالشكور الزرقي ١٤١٦هـ.

(٣) الأحاديث التي خولف فيها مالك - علي بن عمر الدار قطني - مصورة عن الأصل المحفوظ بالظاهرية مجموع ٦٣ (٢٥٥ - ٢٦٧).

(٤) أحاديث أيوب السختياني - إسماعيل بن إسحاق القاضي - مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٩٥٠ (٣٤ - ٤٩) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٥) الأحاديث العوالي الصحاح والفوائد الحسان - أحمد بن عبد الدائم المقدسي - مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٥٤٤ (١٩٢ - ٢٤٧) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٦) أحاديث موسى بن هارون البزاز - مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٩٨٤ (٤٤ - ٥٠) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٧) الأحاديث والأخبار - محمد بن علي الدامغاني - مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٥٤٤ (٩٧ - ١١٥) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٨) الأربعين ـ أبو سعد أحمد بن محمد الماليني النيسابوري ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٤٩٧ عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٩) الأربعين ـ إسماعيل بن أحمد بن محمد النيسابوري ـ تخريج: محمد بن عبدالله العامري ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٢٠٦ (٨٣ ـ ١٠٢) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(١٠) الأربعين ـ محمد بن أسلم الطوسي ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١١٨٠ (١٨٢ ـ ٢٠٢) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(١١) الأربعين ـ محمد بن إبراهيم بن علي بن المقري ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٥٢٠ (٧٨ ـ ٩٨) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(١٢) الأربعين ـ المؤيد بن محمد الطوسي ـ مصورة عن الأصل المحفوظ بالظاهرية مجموع ٧٦ (٢١ ـ ٦١).

(١٣) الأربعين المخرجة من مسموعات محمد بن الفضل الفراوي ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٩٦٥ (٢٦ ـ ٣٧) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(١٤) الأربعين المدنية على طبقات الأربعين ـ أبو الحسن علي بن المفضل بن علي المقدسي ـ رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير ـ إعداد الطالب: محمد بن سالم ابن محمد العبادي ـ ١٤١٣هـ ـ جامعة أم القرى ـ مكة.

(١٥) الأربعين المستغني بتعيين ما فيه عن المعين ـ أحمد بن محمد السلفي ـ مصورة عن الأصل المحفوظ بالظاهرية ٧٦ (٦ ـ ٢١).

(١٦) أطراف الأفراد والغرائب ـ محمد بن طاهر المقدسي ـ نسخة محفوظة بدار الكتب المصرية برقم ٦٩٧ حديث.

(١٧) إكمال تهذيب الكمال ـ مغلطاي بن قليج الحنفي ـ مصورة عن الأصل المحفوظ بالمكتبة الأزهرية برقم ١٣٢٥.

(١٨) الأمالي ـ الحسين بن إسماعيل المحاملي ـ رواية ابن مهدي ـ مصورة مركز البحث العلمي بمكة برقم ٦٥٧ عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(١٩) الأمالي ـ عبد الرحمن بن عمر بن النحاس ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٩٥٥ (١٥١ ـ ١٦٠) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٢٠) الأمالي (ج ٣، ٥، ١٠، ١٥) ـ عبد الملك بن محمد بن بشران ـ مصورة عن الأصل المحفوظ بالظاهرية مجموع ١٠٢ (١ ـ ٢٠٠).

(٢١) الأمالي (ج٢٩) ـ عبد الملك بن محمد بن بشران ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٩٩٥ (١٤ ـ ٢٦) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٢٢) الأمالي ـ أبو عمرو عثمان بن أحمد بن السماك ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٥٠٠ (١٢٢ ـ ١٤٣) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٢٣) الأمالي ـ علي بن أحمد بن محمد بن البسري ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٥٤٧ (١٤٧ ـ ١٥٢) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٢٤) الأمالي ـ محمد بن أحمد بن سمعون ـ مصورة عن الأصل المحفوظ بالظاهرية مجموع ١١٧ (٦٧ ـ ١٨٣).

(٢٥) الأمالي ـ محمد بن إسحاق بن مندة ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٩٨٠ (٢٤ ـ ٥٥) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٢٦) أمالي أبي العباس محمد بن يعقوب الأصم ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٥٠١ (٢٧٧ ـ ٢٨٠) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٢٧) الأمالي ـ نصر بن إبراهيم بن نصر المقدسي ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٩٦٩ (٣٣ ـ ٤٢) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٢٨) الأمالي ـ نصر بن عبد العزيز الفارسي ـ مصورة الأصل المحفوظ بالظاهرية ـ وأعرف رقم حفظها.

(٢٩) الأمالي ـ أبو بكر يوسف بن القاسم الميانجي ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٤٩٧ (١٢١ ـ ١٢٩) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٣٠) الأمالي ـ يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن البهلول الأنباري ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٩٨٢ (١ ـ ١٥) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٣١) الإمام في شرح الإلمام ـ محمد بن علي بن دقيق العيد ـ مصورة عن الأصل المحفوظ بالمكتبة الأزهرية برقم (٢١٢٨).

(ت)

(٣٢) تاريخ دمشق ـ علي بن الحسن بن عساكر ـ ترتيب: محمد بن رزق بن الطرهوني ـ مكتبة الدار ـ ١٤٠٧هـ ـ المدينة النبوية ـ السعودية.

(٣٣) التاريخ الكبير (ص) ـ أحمد بن زهير بن حرب بن أبي خيثمة ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٣٠٠١ ف.

(٣٤) التاريخ الكبير (ق) ـ أحمد بن زهير بن حرب ابن أبي خيثمة ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٥٠٧٢ ف عن الأصل المحفوظ بمكتبة القرويين.

(٣٥) التاريخ الكبير (ك) ـ أحمد بن زهير بن حرب بن أبي خيثمة ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٨٣٠ ف عن الأصل المحفوظ بالمكتبة الكتانية.

(٣٦) تحفة عيد الفطر ـ زاهر بن طاهر الشحامي ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٥٢٠ (١٠٩ ـ ١١٩) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٣٧) تخريج أحاديث الأم ـ أحمد بن الحسين البيهقي ـ مصورة جامعة الإمام برقم ٣٤١٧ ف عن الأصل المحفوظ بمكتبة تشستربتي.

(٣٨) ترتيب الثقات من الرواة ـ القاسم بن قطلوبغا ـ مصورة عن الأصل المحفوظ بمكتبة كوبريلي برقم (٢٦٤ و١٠٦٠).

❖❖❖ تفسير الثعلبي ـ انظر الكشف والبيان.

❖❖❖ تفسير عبد بن حميد ـ انظر تفسير ابن أبي حاتم.

(٣٩) تفسير القرآن العظيم (ج١ ، ٢) ـ عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ـ مصورة جامعة الإمام برقم ٩٩٣٥ ف و٨٢٠٥ ف عن الأصل المحفوظ بالمحمودية.

❖❖❖ تفسير ابن المنذر ـ انظر تفسير ابن أبي حاتم.

(٤٠) تقييد المهمل وتمييز المشكل ـ الحسين بن محمد الجياني ـ مصورة جامعة الإمام برقم ٧٤٨٧ ف عن نسخة حلب.

(ج)

(٤١) جزء فيه أحاديث أبي الزبير عن غير جابر ـ أبو محمد عبد الله بن محمد أبو الشيخ الأصبهاني ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٩٩٠ (١ ـ ١٩) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٤٢) جزء فيه ذكر الإمام ابن منده ـ الحسين بن عبد الملك الخلال ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٥٤٥ ق٢ (١٤٣ ـ ١٥٨) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٤٣) جزء فيه حديث محمد بن أحمد بن الغطريف ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٩٨٤ (٢٤ ـ ٤١) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٤٤) جزء فيه من حديث محمد بن حميد الحوراني ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٥٢٥ (٢٩ ـ ٤٤) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٤٥) جزء من أحاديث محمد بن حمزة بن أبي العلاء الهمذاني ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٤٨٨ (١٩٢ ـ ٢٠٤) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٤٦) جزء من أمالي أبي نعيم الأصبهاني ـ مصورة الأصل المحفوظ بالظاهرية مجموع ٣٧ (١٥٧ ـ ١٦٣).

(٤٧) جزء منتقى من الأحاديث الصحاح والحسان ـ محمد بن عبد الواحد الضياء المقدسي ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٥٣٢ (١٠٨ ـ ١٢٦) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٤٨) جزء منتقى من أحاديث أبي الحسن محمد بن طلحة النعالي ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٤٩٦ (٣٣ ـ ٣٩) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٤٩) جزء من حديث أحمد بن عمير بن جوصا الدمشقي ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٥٠٧ (١ ـ ١٢) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٥٠) جزء من حديث أبي علي الحسن بن أحمد بن شاذان ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٥٦٨ (٢ ـ ٢٦) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٥١) جزء من حديث الحسن بن رشيق العسكري ـ نسخة محفوظة بمكتبة الحرم النبوي عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٥٢) جزء فيه من حديث الحسين بن إسماعيل المحاملي - مصورة الأصل المحفوظ بالظاهرية - ولم أعرف رقمه.

(٥٣) جزء من حديث الحسين بن يحيى القطان - مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٥١٧ (٤٥ - ٦٨) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٥٤) جزء من حديث أبي الفتوح عبد الخلاق بن عبد الواسع الهروي وغيره - مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٥٣٢ (٦٧ - ٧٧) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٥٥) جزء من حديث عبد الرحمن بن عمر النحاس - مصورة جامعة الإمام برقم (٢٤٧ - ٢٥١) عن الأصل المحفوظ بدار الكتب المصرية.

(٥٦) جزء من حديث عبد الله بن جعفر الجابري - مصورة الأصل المحفوظ بالظاهرية برقم ٣٤٨ (١٤٩ - ١٥٦).

(٥٧) جزء من حديث عبد الملك بن الحسن السقطي - مصورة جامعة الإمام برقم (٥٨ - ٦٥) عن الأصل المحفوظ بدار الكتب المصرية.

(٥٨) جزء من حديث عفان بن مسلم الصفار - مصورة الأصل المحفوظ بالظاهرية برقم ٢١ (٢٢٥ - ٢٣٧).

(٥٩) جزء من حديث أبي الجهم العلاء بن موسى الباهلي - مصورة عن الأصل المحفوظ بالظاهرية مجموع ٨٣ (١ - ١٧).

(٦٠) جزء من حديث علي بن أحمد الحمامي - مصورة الأصل المحفوظ بالظاهرية حديث ٣٣٠ (٩٣ - ١٠٠).

(٦١) جزء من حديث علي بن عمر الحربي السكري ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٥٤٣ (٥٢ ـ ٦١) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٦٢) جزء من حديث عمر بن محمد الزيات ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٥٣٦ (١٤٧ ـ ١٥٥) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٦٣) جزء من حديث القاسم بن موسى الأشيب ـ علي بن يعقوب بن أبي العقب ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٥٠٣ (١٢٧ ـ ١٣٧) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٦٤) جزء من حديث محمد بن إبراهيم بن المعتلأ ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٥٢٥ (١ ـ ٦) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٦٥) جزء من حديث محمد بن جعفر المصيصي لوين ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٧٨٠ (٣ ـ ٢٤) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٦٦) جزء من حديث محمد بن العباس بن نجيح البزار (ج ١، ٢) ـ مصورة الأصل المحفوظ بالظاهرية حديث ٣٣٠ (١٠١ ـ ١٢٤).

(٦٧) جزء من حديث محمد بن عبد الرحمن المخلص ـ رواية الزينبي ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٥٠٩ (٦٩ ـ ٨٠) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٦٨) جزء من حديث محمد بن عبد الله بن يوسف البخاري ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٥٢٥ (١٠٥ ـ ١١٣) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٦٩) جزء من حديث محمد بن علي النقاش ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٩٨٦ (٥٣ ـ ٦٦) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٧٠) جزء من حديث محمد بن يحيى الذهلي - مصورة جامعة الإمام برقم (٣٤٠ - ٣٤٥) عن الأصل المحفوظ بدار الكتب المصرية.

(٧١) جزء من حديث مكي بن أبي طالب القيسي - مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٥٢٥ (٧ - ١٣) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٧٢) جزء من حديث هبة الله بن أحمد بن الأكفاني - مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٥٢٠ (٣٦ - ٤٤) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٧٣) الجواهر - عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي - مصورة الأصل المحفوظ بالظاهرية مجموع ٨٩ (٢٣٥ - ٢٥٤).

(ح، خ، ز)

(٧٤) حديث آدم بن أبي إياس - عبد الله بن محمد أبو الشيخ الأصبهاني - مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٩٦٤ (١٢٣ - ١٣٣) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٧٥) حديث إبراهيم بن محمد بن أبي ثابت (ج١) - مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٥٠٠ (١٤٤ - ١٥٦) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٧٦) حديث ابن أبي مسرة عن شيوخه (ج١، ٢) - عبد الله بن محمد الفاكهي - مصورة الأصل المحفوظ بالظاهرية حديث ٣٥٧ (١ - ٥١).

(٧٧) حديث أبي الفوارس أحمد بن محمد الصابوني - مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٢٣٠٨ (١٤٤ - ١٩١) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٧٨) حديث الجزريين - أبو عروبة الحسين بن محمد الحراني - مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٥٧٣ (٣٣ - ٤٨) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٧٩) حديث حاجب بن أركين الفرغاني ـ محمد بن المظفر بن موسى البغدادي ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٥٤٤ (٣٨ ـ ٥٦) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٨٠) حديث الحسين بن يحيى القطان ـ رواية هلال بن محمد الحفار ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٩٧٦ (٤٣ ـ ٥٧) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٨١) حديث حمزة بن القاسم الهاشمي ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٧٨١ (٥٥ ـ ٦١) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٨٢) حديث سفيان بن عيينة ـ محمد بن يحيى بن عمر بن حرب ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٩٦٥ (٧٥ ـ ٨٤) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٨٣) حديث شعبة بن الحجاج وسفيان بن سعيد الثوري مما أغرب به بعضهم على بعض (ج٤) ـ أحمد بن شعيب النسائي ـ نسخة قلمية محفوظة بالجامعة الإسلامية برقم ٨٩ ف.

(٨٤) حديث عبد الرحمن بن بشر العبدي ـ زاهر بن طاهر الشحامي ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٢٠٦ (٣١ ـ ٥١) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٨٥) حديث عبد الرحمن بن عمرو أبو زرعة الدمشقي ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٧٧٧ (٤١ ـ ٥٥) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٨٦) حديث عبد الله بن جعفر بن فارس ـ انتخاب الطبراني ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٥٠١ (٨١ ـ ٨٩) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٨٧) حديث عبد الله بن زبر الربعي ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٥٨٤ (٦ ـ ٩) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٨٨) حديث عبيد الله بن عبد الرحمن الزهري - مصورة جامعة الإمام برقم ٢٦٩٩ عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٨٩) حديث أبي عمرو عثمان ابن أحمد بن السماك (الأول من الرابع) - مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٤٩٥ (٦١ - ٨٧) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٩٠) حديث مالك بن أنس - محمد بن علي بن صخر الأزدي - مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٥٣٥ عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٩١) حديث محمد بن أحمد الإخميمي - بانتقاء عبد الغني الأزدي - مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٥٢٣ (٤٩ - ٦٤) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٩٢) حديث محمد بن أحمد الرافقي - مصورة الأصل المحفوظ بالظاهرية مجموع ١٠٧ (١ - ٣١).

(٩٣) حديث محمد بن إسحاق السراج - زاهر بن طاهر الشحامي - مصورة جامعة الإمام برقم ٥٩٩٣ ف عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٩٤) حديث محمد بن جعفر الأنباري (ج١) مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٥١٧ (١ - ٢٥) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٩٥) حديث أبي الحسن محمد بن جعفر السقاء الحلبي (ج٧) - مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٤٩٥ (٤٤ - ٦٠) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٩٦) حديث محمد بن العباس بن حيويه (ج٣) - بانتقاء الدارقطني - مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٥٣٣ (١ - ١٨) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٩٧) حديث أبي بكر محمد بن عبد الله الدقاق (ج٢) - مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٥١٧ (٣٩ - ٤٤) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٩٨) حديث محمد بن عبد الله الشافعي - بانتقاء الدارقطني - مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٢٢٣٤ (١ - ٢٤) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٩٩) حديث محمد بن عبد الله الشافعي (ج٧٣) - بانتقاء الدارقطني - مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٥٣٢ (٧٨ - ٩٩) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(١٠٠) حديث محمد بن عمرو البختري (ج٤) - مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٩٧٥ (٧٢ - ٩٠) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(١٠١) حديث محمد بن مخلد الخضيب الدوري (ج٢) - مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١١٩٠ (١٤٢ - ١٧٦) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(١٠٢) حديث محمد بن مخلد الخضيب الدوري (ج٢) - انتقاء أبي بكر الجعابي - مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١١٩٠ (١٤٢ - ١٧٦) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(١٠٣) حديث أبي نعيم محمد بن معقل الإسفراييني بشرويه - مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٩٨٠ (١٠٠ - ١٠٨) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(١٠٤) حديث محمد بن منده بن أبي الهيثم الأصبهاني (ج٩) مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١١٨٨ (٣٧٨ - ٤٠٦) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(١٠٥) حديث محمد بن يعقوب الأصم (ج ٢، ٣) - مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٩٧٦ (١٥ - ٣٦) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(١٠٦) حديث مصعب بن عبد الله الزبيري - عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي - مصورة الأصل المحفوظ بالظاهرية مجموع ١٦٧ (١٣٨ - ١٥٣).

(١٠٧) حديث هشام بن عمار ـ أبو العباس عبد الله ابن عتاب بن الزفتي ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٥٣١ (٧٥ ـ ٩٧) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(١٠٨) حديث هشام بن عمار ـ أبو بكر محمد ابن خريم العقيلي ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١١٨٠ (١٤٥ ـ ١٥٠) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(١٠٩) الحربيات ـ علي بن عمر الحربي ـ مصورة الأصل المحفوظ بالظاهرية حديث ٣٣٠ (١٣ ـ ٢٤)، مجموع ١١١ (٣٧ ـ ٥٠)، حديث ٣٤٨ (١ ـ ٤)، مجموع ١٠٤ (١٥٠ ـ ١٥٩).

❖❖❖ الخلعيات ـ انظر الفوائد الخلعيات.

(١١٠) الزيادات على مختصر المزني ـ عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري ـ مصورة مركز المخطوطات والتراث والوثائق بالكويت برقم ١٢٠٥٨/٣ عن الأصل المحفوظ بجامعة كارل ماركس.

(س، ش، ض، ط)

(١١١) السنن ـ أحمد بن محمد بن هانئ أبو بكر الأثرم ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٥٢٩ (٩٦ ـ ١٠٤) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(١١٢) السنن ـ عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (خ) ـ مصورة جامعة الإمام برقم ٧٨٩٦ ف.

(١١٣) شرح الترمذي ـ عبد الرحيم بن الحسين العراقي ـ مصورة عن الأصل المحفوظ بالمحمودية برقم ١٦٨.

(١١٤) شرح سنن ابن ماجة ـ مغلطاي بن قليج الحنفي ـ مصورة عن الأصل المحفوظ بدار الكتب المصرية برقم (٢٧٥).

(١١٥) شرح العلل ـ محمد بن أحمد ابن عبد الهادي ـ مصورة مكتبة الحرم برقم (٩٥١) عن الأصل المحفوظ بالصديقية.

(١١٦) الضعفاء ـ محمد بن عمرو بن موسى العقيلي ـ مصورة عن الأصل المحفوظ بالظاهرية برقم ٣٦٢ (١ ـ ٤٧٠).

(١١٧) الطيوريات ـ أبو الحسين المبارك بن عبد الجبار الطيوري ـ انتخاب السلفي ـ مصورة الأصل المحفوظ بالظاهرية حديث ٣٢٩ (١ ـ ٢٨٦).

(ع، غ)

(١١٨) العرف المطيب في بيان حال شهر بن حوشب ـ عبد الله بن يوسف الجديع ـ مصورة عن نسخة المؤلف.

(١١٩) عروس الأجزاء ـ مسعود بن الحسن الثقفي ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٤٨١ (١٠٩ ـ ١٢٦) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(١٢٠) علل الحديث ـ عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ـ مصورة الأصل المحفوظ بمكتبة أحمد الثالث برقم ٢٦٠٢.

(١٢١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية ـ علي بن عمر الدارقطني ـ نسخة دار الكتب المصرية برقم ٣٩٤ حديث.

(١٢٢) عوالي حديث محمد بن عبد الواحد الضياء المقدسي ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٥٣٥ (١ ـ ١٧) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(١٢٣) عوالي مالك بن أنس ـ أبو اليمن زيد بن الحسن بن زيد الكندي ـ مصورة الأصل المحفوظ بالظاهرية مجموع ١٠ (٨٩ ـ ١٠٠).

(١٢٤) غرائب حديث شعبة بن الحجاج ـ محمد بن المظفر البزار ـ رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، إعداد الطالب: عبد الله بن عبد العزيز الغصن ـ جامعة الإمام ـ كلية أصول الدين ١٤٠٣هـ.

(١٢٥) غرائب حديث مالك بن أنس ـ محمد بن المظفر البزاز ـ مصورة الأصل المحفوظ بالظاهرية حديث ٢٧٩ (٦٣ ـ ٧٧).

(١٢٦) غرائب حديث أبي بكر يوسف بن القاسم الميانجي ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٥٤٢ (١٧ ـ ٢٦) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(١٢٧) الغيلانيات ـ محمد بن عبد الله الشافعي ـ رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه بالجامعة الإسلامية ـ إعداد حلمي كامل أسعد عبد الهادي ـ ١٤٠٣هـ.

(ف)

(١٢٨) الفصل للوصل المدرج في النقل ـ أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ـ مصورة الأصل المحفوظ بمكتبة طوبقبوسراي برقم ٢٦٧٤.

(١٢٩) فضائل بني هاشم ـ إبراهيم بن عبد الصمد الهاشمي ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٢٠٨٩ (١٤٦ ـ ١٥٨) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(١٣٠) الفوائد (ج١) ـ أحمد بن يوسف النصيبي ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٥٤٤ (٨ ـ ٢٢) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(١٣١) الفوائد ـ جعفر بن محمد بن نصر الخلدي ـ مصورة الأصل المحفوظ بالظاهرية مجموع ٤٥ (٣٢ ـ ٦٢).

(١٣٢) الفوائد ـ أبو علي حامد بن محمد الهروي ـ انتخاب الدارقطني ـ مصورة الأصل المحفوظ بالظاهرية مجموع ٤٥ (٢ ـ ٣٢).

(١٣٣) الفوائد ـ الحسين بن محمد الحنائي ـ تخريج النخشبي ـ اعتناء محمود الحداد ـ ط ١ ـ ١٤١١هـ ـ دار تيسير السنة ـ القاهرة ـ مصر.

(١٣٤) الفوائد ـ سعيد بن أبي سعيد العيار ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٥٣٥ (٧٧ ـ ٨٤) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(١٣٥) الفوائد (ج ١، ٢) ـ أبو زرعة عبد الرحمن بن عمر الدمشقي ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٢٢٠٢ (٣٩٣ ـ ٤١٦) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(١٣٦) الفوائد (ج٩) ـ عثمان بن أحمد ابن السماك ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٩٧٩ (١٢٠ ـ ١٤٢) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(١٣٧) الفوائد (ج١) ـ القاسم بن زكريا المطرز ـ بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير بجامعة الملك سعود ـ كلية التربية، إعداد: ناصر بن محمد المنيع ـ ١٤١٦هـ.

(١٣٨) الفوائد (ج١٣) ـ أبو بكر محمد بن إبراهيم ابن المقرئ ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١١٩١، ١١٩٢ (٣٢٧ ـ ٣٧٠) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(١٣٩) الفوائد (ج٣) ـ أبو علي محمد بن أحمد بن الحسن الصواف ـ انتقاء الدارقطني ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١١٩١ (٢٩٠ ـ ٣٢٦) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(١٤٠) الفوائد ـ محمد بن بشر بن بطريق الزبيري ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٥٣٦ ق١ (٢٣ ـ ٣٤) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(١٤١) الفوائد ـ محمد بن عمرو البحيري الرزاز ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٤٩٧ (٦٠ ـ ٧٢) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(١٤٢) الفوائد (ج١) ـ مكرم بن أحمد القاضي ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٤٩٦ (٢٤ ـ ٤٣) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(١٤٣) الفوائد (ج٦) ـ المؤمل بن أحمد الشيباني ـ انتقاء خلف الواسطي ـ مصورة عن الأصل المحفوظ بالمحمودية برقم ٢٧٠٤ (٩٨ ـ ١٠٧).

(١٤٤) الفوائد ـ يوسف بن عاصم الرازي ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٩٧٩ (١٠٨ ـ ١١١) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(١٤٥) الفوائد الحسان ـ أحمد بن محمد ابن عمران بن الجندي ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٥٦٤ (١٢٦ ـ ١٣٦) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(١٤٦) الفوائد الحسان ـ عبد الله بن محمد ابن النقور ـ مصورة الأصل المحفوظ بالظاهرية مجموع ١٠٧ (٣٧ ـ ٦٢).

(١٤٧) الفوائد الحسان ـ محمد بن هارون الحضرمي ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٤٩٩ (١٥٤ ـ ١٧١) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(١٤٨) الفوائد الخلعيات ـ علي بن الحسن الخلعي ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١١٢١ عن الأصل المحفوظ بالمكتبة الأزهري.

(١٤٩) الفوائد الصحاح (ج٥) ـ أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء ـ تخريج النخشبي ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٢٤٦٦ (٣٥ ـ ٥١) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(١٥٠) الفوائد المخرجة من مسموعات سعيد بن محمد البحيري ـ مصورة عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(١٥١) الفوائد المدنية - علي بن هبة الله بن سلامة الشافعي - مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٥٤١ (١٨٠ - ١٨٥) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(١٥٢) الفوائد المنتخبة (ج١) - إبراهيم بن محمد المزكي - انتقاء الدارقطني - مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٥١٤ (٧٩ - ٨٨) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(١٥٣) الفوائد المنتخبة - الحسن بن أحمد المخلدي - مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٥٠٢٣ ف (٢١٣ - ٣٠٨) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(١٥٤) الفوائد المنتخبة (ج١٤) - أبو القاسم علي بن إبراهيم بن العباس الخشني - انتقاء الخطيب البغدادي - مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٩٨٥ (١٨ - ٣٥) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(١٥٥) الفوائد المنتخبة - محمد بن الحسين الآجري - مصورة الأصل المحفوظ بالظاهرية مجموع ٤٠ (٩٣ - ١١٠).

(١٥٦) الفوائد المنتخبة - يوسف بن محمد المهرواني - انتخاب الخطيب البغدادي - مصورة الأصل المحفوظ بالمكتبة الأزهرية برقم ٢٠١٩ (١ - ٦٤).

(١٥٧) الفوائد المنتقاة - عبد الرحمن بن أبي الفهم بن عبد الرحمن العباسي - مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٩٧٠ (٤٦ - ٦٠) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(١٥٨) الفوائد المنتقاة (ج٢) - أبو عمرو عثمان بن أحمد ابن السماك - مصورة الأصل المحفوظ بالظاهرية مجموع ٧٦ (٩٤- ١١٣).

(١٥٩) الفوائد المنتقاة - أبو عمرو عثمان بن محمد السمرقندي - مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٩٥٥ (٦٦ - ٧٦) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(١٦٠) الفوائد المنتقاة (ج١) - علي بن محمد بن إسحاق الحلبي - تخريج خلف بن محمد الواسطي - مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٥٠٧ (٨٧ - ١٠٥) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(١٦١) الفوائد المنتقاة - علي بن معروف البزاز - انتقاء الدارقطني - مصورة الأصل المحفوظ بالظاهرية مجموع ٩٠ (١٥ - ٢٠).

(١٦٢) الفوائد المنتقاة - محمد بن الحسن ابن المأمون - مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٥٤٥ ق١ عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(١٦٣) الفوائد المنتقاة (ج٣، ٤، ٩، ١١) - محمد بن عبد الرحمن المخلص - انتقاء ابن أبي الفوارس - مصورة الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(١٦٤) الفوائد المنتقاة (ج٨) - محمد بن عبد الرحمن المخلص - انتقاء ابن أبي الفوارس - مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٢١٩٩ (١ - ٤٠) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(١٦٥) الفوائد المنتقاة (الثاني من الرابع) - محمد بن عبد الرحمن المخلص - رواية ابن النقور - مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١١٨٦ (١٣٥ - ١٦٤) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(١٦٦) الفوائد المنتقاة - محمد بن عبد الرحمن المخلص - رواية الزينبي - مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٥٨٥ ق١ (٨٣ - ٩٢) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(١٦٧) الفوائد المنتقاة (ج٢) - نصر بن أحمد ابن البطر - انتقاء علي بن أحمد بن فنون - مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٥٣٢ (١٥ - ١٨) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(ك، ل، م)

(١٦٨) الكامل في الضعفاء ـ أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني ـ مصورة جامعة الإمام برقم ١١٦٦ عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(١٦٩) كتاب ذكر الأقران ـ عبد الله بن محمد بن حيان أبو الشيخ الأصبهاني ـ مصورة الأصل المحفوظ بدار الكتب المصرية برقم ٢٢١ مصطلح.

(١٧٠) كتاب الصلاة ـ أبو نعيم الفضل بن دكين ـ مصورة عن الأصل المحفوظ بدار الكتب المصرية.

(١٧١) الكشف والبيان (ج٢، ٤، ١٠) ـ أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي ـ صورة جامعة الإمام برقم ٨٩٨ ف، ٩٠٠ ف، ٩٠٣ ف عن الأصل المحفوظ بالمحمودية.

(١٧٢) اللطائف من دقائق المعارف ـ محمد بن أبي بكر بن عمر المديني ـ مصورة الأصل المحفوظ بدار الكتب المصرية برقم ٢٠٨٦ ملحق الحديث.

(١٧٣) المتشابه في أسماء نقلة الحديث ـ عبد الله بن محمد ابن الفرضي ـ مصورة جامعة الإمام برقم ١٦٩٥ ف.

(١٧٤) المتفق والمفترق ـ أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٢٠، ٢١، ٢٢ عن الأصل المحفوظ بالمكتبة الصديقية.

(١٧٥) المجالس ـ عبد الملك بن محمد ابن بشران ـ مصورة عن الأصل المحفوظ بالظاهرية مجموع ٧٥ (١٢٥ ـ ٢٣٤).

(١٧٦) المجالس ـ أبو مطيع محمد بن عبد الواحد المصري ـ مصورة الأصل المحفوظ بالظاهرية مجموع ١٠٨ (١٨١ ـ ١٩٥).

(١٧٧) المختارة (ج٦٣، ٧١، ٧٣، ٧٥) ـ محمد بن عبد الواحد الضياء المقدسي ـ مصورة عن الأصل المحفوظ بالظاهرية عام ٩٢٣٥ (١ ـ ١٦٤).

(١٧٨) مختصر اقتباس الأنوار ـ عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي ـ مصورة الأصل المحفوظ بالمكتبة الأزهرية برقم ١٣٣ مصطلح.

(١٧٩) مرويات الإمام الزهري المعلة في كتاب العلل للدارقطني ـ رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه بجامعة الإمام ـ كلية أصول الدين ـ إعداد عبد الله بن محمد دمفو ـ ١٤١٥هـ.

(١٨٠) المستخرج على صحيح مسلم ـ أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ـ مصورة الأصل المحفوظ بدار الكتب المصرية برقم ٤١٧ حديث.

(١٨١) المسند ـ أبو عمرو أحمد بن حازم ابن أبي عذرة الغفاري ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٥٤٥ ق١ (١٦٢ ـ ١٧٢) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(١٨٢) المسند ـ أحمد بن عمرو البزار ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٨٠٤ عن الأصل المحفوظ بالخزانة العامة بالرباط.

(١٨٣) المسند (مسند أبي هريرة) ـ أحمد بن عمرو البزار ـ مصورة مركز البحث العلمي بمكة برقم ١٢٩٧ عن الأصل المحفوظ بمكتبة كوبريلي برقم ٤٢٦.

(١٨٤) المسند ـ أحمد بن عمرو البزار ـ رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه بجامعة أم القرى ـ كلية الدعوة وأصول الدين ـ إعداد عبد الرحمن بن يحيى الحمود.

(١٨٥) المسند ـ أحمد بن عمرو البزار ـ رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه بجامعة أم القرى ـ كلية الدعوة وأصول الدين ـ إعداد عبد الله بن سعاف اللحياني.

(١٨٦) المسند - أحمد بن عمرو البزار - رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير بجامعة أم القرى - كلية الدعوة وأصول الدين - إعداد فاتن بنت حسن الحلواني.

(١٨٧) المسند (ج٢) - الحارث بن أبي أسامة التميمي البغدادي - مصور الأصل المحفوظ بالظاهرية مجموع ٥٥ (١٨٣ - ١٩٧).

(١٨٨) المسند (مسند أبي هريرة) - محمد بن إبراهيم الطرسوسي - مصورة الأصل المحفوظ بالظاهرية مجموع ١٠١ (١٩٣ - ٢٠٣).

(١٨٩) المسند - محمد بن إسحاق السراج - مصورة الأصل المحفوظ بالظاهرية مجموع ٩٧ (١ - ١٣٦).

(١٩٠) المسند - أبو بكر محمد بن عبد الله بن أبي شيبة، مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٩٨٠.

(١٩١) مسند الشاميين - سليمان بن أحمد الطبراني - مصورة الأصل المحفوظ بمكتبة الشيخ بديع الدين السندي.

(١٩٢) مسند علي بن أبي طالب - عبد الرحمن بن أبي نصر عثمان بن القاسم التميمي - مصورة الأصل المحفوظ بالظاهرية حديث ٢٧٣ (١ - ٩).

(١٩٣) مسند الموطأ - عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد الغافقي - مصورة الأصل المحفوظ بمكتبة الحرم المكي برقم ١٦ حديث.

(١٩٤) مسند أبي هريرة - أبو إسحاق إبراهيم بن حرب العسكري - مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٥٣٥ (٦٦ - ٧٧) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(١٩٥) المشيخة ـ علي بن أحمد بن عبد الواحد ابن البخاري المقدسي ـ مصورة جامعة الإمام برقم ٧٥٣٨ عن الأصل المحفوظ بمكتبة حلب.

❖❖❖ مشيخة أحمد بن عبد الدائم ـ انظر: الأحاديث العوالي الصحاح.

(١٩٦) المشيخة البغدادية ـ أحمد بن محمد بن أحمد السلفي ـ مصورة جامعة الإمام برقم ٧٢١٣ عن الأصل المحفوظ بالأسكوريال.

(١٩٧) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية ـ أحمد بن علي بن حجر، مصورة الأصل المحفوظ بالمحمودية برقم ٢٤٩ حديث.

(١٩٨) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية ـ أحمد بن علي بن حجر، مصورة الأصل المحفوظ بمكتبة الرياض برقم ٨٦/٣٤٥.

(١٩٩) المعجم ـ محمد بن إبراهيم ابن المقرئ ـ رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه بالجامعة الإسلامية ـ إعداد محمد بن صالح الفلاح ـ ١٤٠٥هـ.

(٢٠٠) المعجم ـ أحمد بن محمد بن زياد ابن الأعرابي ـ مصورة الأصل المحفوظ بالظاهرية برقم حديث ٢٨٠ (١ ـ ٢٤٩).

(٢٠١) المعجم ـ عبد المؤمن بن خلف الدمياطي ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٩٨١ عن الأصل المحفوظ بالمكتبة الوطنية بتونس.

(٢٠٢) معجم الشيوخ ـ أحمد بن إسحاق بن محمد الأبرقوهي ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٤٥١ ف عن الأصل المحفوظ بالمكتبة الأزهرية.

(٢٠٣) معجم الصحابة ـ عبد الباقي بن قانع بن مرزوق البغدادي ـ مصورة الأصل المحفوظ بمكتبة كوبريلي برقم ٥٦٧.

(٢٠٤) معجم الصحابة ـ عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٧٩١ في عن الأصل المحفوظ بالمكتبة العامة بالرباط.

(٢٠٥) معرفة الصحابة ـ أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٢٧٥٨، ٢٧٥٩ ف عن الأصل المحفوظ بمكتبة أحمد الثالث بتركيا.

(٢٠٦) منتخب الفوائد الصحاح (ج١) ـ جعفر بن أحمد السراج ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٥٨٤ (١٩٧ ـ ٢٠٧) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٢٠٧) منتخب الفوائد الصحاح (ج٢) ـ جعفر بن أحمد السراج ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٩٧٠ (٦٣ ـ ٨١) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٢٠٨) المنتخب من فوائد أبي عمرو عبد الوهاب ابن منده ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٥٥٩ ق٢ (٩٩ ـ ١٢١) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٢٠٩) المنتقى من حديث الطبراني ـ انتقاء ابن مردويه ـ مصورة الأصل المحفوظ بالظاهرية مجموع ٨٥ (١١٠ ـ ١٢٤).

(٢١٠) المنتقى من حديث عبد الله بن محمد بن إسحاق الحامض ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٥٣١ (١ ـ ١١) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٢١١) المنتقى من حديث محمد بن جعفر الأنباري ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٥١٧ (١٣٤ ـ ١٤٦) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٢١٢) المنتقى من المسموع بمرو ـ محمد بن عبد الواحد الضياء المقدسي ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٥٠٥٢ ف عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٢١٣) المنتقى من مسند الروياني ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ١٥٦٤ (٩٥ ـ ١١١) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٢١٤) موافقات هشام بن عمار ـ محمد بن عبد الواحد الضياء المقدسي ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٢٠٨٨ (٣٢ ـ ٥٨) عن الأصل المحفوظ بالظاهرية.

(٢١٥) المؤتنف تكملة المؤتلف والمختلف ـ أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ـ مصورة الأصل المحفوظ بمكتبة برلين برقم ١٠١٥٧.

(٢١٦) الموطأ ـ عبد الله بن وهب المصري ـ مصورة جامعة الإمام برقم ٩٨١٠ في عن مكتبة حماد الأنصاري بالمدينة النبوية.

(٢١٧) الموطأ ـ مالك بن أنس الأصبحي ـ رواية يحيى بن بكير ـ مصورة الجامعة الإسلامية برقم ٢٢٢٨.

(ن، و)

(٢١٨) نسخة عبيد الله بن عمر العمري ـ رواية عبد الله بن محمد بن محمد ابن المفسر الشافعي ـ مصورة الأصل المحفوظ بالظاهرية بمجموع ١٠٥ (١٣٤ ـ ١٥١).

(٢١٩) النفح الشذي في شرح جامع الترمذي ـ محمد بن محمد ابن سيد الناس ـ مصورة الأصل المحفوظ بالمحمودية برقم ٥٣٦.

(٢٢٠) النفح الشذي في شرح جامع الترمذي ـ محمد بن محمد ابن سيد الناس ـ مصورة الأصل المحفوظ بالمكتبة السعودية برقم ٨٠٦، ٨٠٧/٨٦ حديث.

(٢٢١) النفح الشذي في شرح جامع الترمذي ـ محمد بن محمد ابن سيد الناس ـ مصورة الأصل المحفوظ بمكتبة لاله لي برقم ٥١٤.

(٢٢٢) الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام ـ أبو الحسن علي بن عبد الله ابن القطان ـ مصورة الأصل المحفوظ بدار الكتب المصرية برقم ٧٠٠.

* * *

ثانياً: فهرس المطبوعات:

(أ)

(١) الآحاد والمثاني - أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم - تحقيق باسم الجوابرة - ط١ - ١٤١١هـ - دار الراية - الرياض - السعودية.

(٢) آكام المرجان في أحكام الجان - محمد بن عبد الله الشبلي - تعليق إبراهيم رمضان - ط١ - ١٩٩١م - دار الفكر العربي - بيروت - لبنان.

(٣) الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير - الحسين بن إبراهيم الجورقاني - تحقيق عبد الرحمن الفريوائي - ط١ - ١٤٠٤هـ - المطبعة السلفية - الهند.

(٤) الأحاديث التي أشار أبو داود في سننه إلى الاختلاف في أسانيدها بزيادة راو أو أكثر - إبراهيم بن محمد العبيكي - رسالة ماجستير - جامعة القصيم ١٤٢٩-١٤٣٠هـ.

(٥) أحكام القرآن الكريم - أحمد بن محمد الطحاوي - تحقيق د. سعد الدين أونال - مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة التركي - ط١ - ١٤١٦هـ - استانبول - تركيا.

(٦) أخبار الصلاة - عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي - تحقيق محمد بن عبدالرحمن النابلسي - ط ١ - ١٤١٦هـ - دار السنابل - دمشق - سوريا.

(٧) أخبار القضاة - محمد بن خلف بن حيان - عالم الكتب - بيروت - لبنان.

(٨) الأدب المفرد - محمد بن إسماعيل البخاري - ترتيب كمال يوسف الحوت - ط٢ - ١٤٠٥هـ - عالم الكتب - بيروت - لبنان.

(٩) الأربعين ـ الحسن بن سفيان النسوي ـ تحقيق محمد بن ناصر العجمي ـ ط١ ـ ١٤١٤هـ ـ دار البشائر الإسلامية ـ بيروت ـ لبنان.

(١٠) الأربعين البلدانية ـ علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر ـ تحقيق محمد مطيع الحافظ ـ ط١ ـ ١٤١٣هـ ـ دار الفكر ـ دمشق ـ سوريا.

(١١) الأربعين حديثاً ـ الحسن بن محمد البكري ـ تحقيق محمد محفوظ ـ ١٤٠٠هـ ـ دار الغرب ـ بيروت ـ لبنان.

(١٢) الأربعين حديثاً ـ محمد بن الحسين الآجري ـ تحقيق بدر بن عبد الله البدر ـ ط١ ـ ١٤٠٨هـ ـ مكتبة المعلا ـ الكويت.

(١٣) الأسامي والكنى ـ محمد بن محمد الحاكم ـ تحقيق يوسف بن محمد الدخيل ـ ط١ ـ ١٤١٤هـ ـ مكتبة الغرباء ـ المدينة النبوية.

(١٤) الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة ـ أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ـ إخراج عز الدين علي السيد ـ ط١ ـ ١٤٠٥هـ ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ مصر.

(١٥) الأفراد ـ عمر بن أحمد بن شاهين ـ تحقيق بدر بن عبد الله البدر ـ ط١ ـ ١٤١٥هـ ـ دار ابن الأثير ـ الكويت.

(١٦) الأم ـ أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ـ اعتناء محمد مطرجي ـ ط١ ـ ١٤١٣هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

(١٧) الأمالي ـ يحيى بن الحسين الشجري ـ مطبعة الفجالة ـ مصر.

❖❖❖ أمالي العراقي ـ انظر المستخرج على المستدرك.

(١٨) أمالي المحاملي ـ الحسين بن إسماعيل بن محمد المحاملي ـ تحقيق إبراهيم بن إبراهيم القيسي ـ ط١ ـ ١٤١٢هـ ـ دار القيم ـ الدمام ـ السعودية.

(١٩) الأموال ـ القاسم بن سلام الهروي ـ تحقيق محمد خليل هراس ـ ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٠) الأموال ـ حميد بن زنجويه ـ تحقيق شاكر ذيب فياض ـ ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ـ الرياض ـ السعودية.

(٢١) الأنساب ـ عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني ـ تحقيق عبد الرحمن ابن يحيى المعلمي ـ ط٢ ـ ١٤٠٠هـ ـ محمد أمين دمج ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٢) أنساب الأشراف ـ أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري ـ تحقيق إحسان صدقي العمد ـ ط١ ـ ١٤٠٩هـ ـ مؤسسة الشراع العربي ـ الكويت.

(٢٣) الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة ـ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ـ ط٢ ـ ١٤٠٥هـ ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٤) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف ـ محمد بن إبراهيم بن المنذر ـ تحقيق صغير أحمد بن محمد حنيف ـ ط١ ـ ١٤٠٥هـ ـ الرياض ـ السعودية.

(٢٥) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ـ علي ابن بلبان الفارسي ـ تحقيق شعيب الأرنؤوط ـ ط١ ـ ١٤٠٨هـ ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٦) الإرشاد في معرفة علماء الحديث ـ الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي ـ تحقيق محمد سعيد إدريس ـ ط١ ـ ١٤٠٩هـ ـ مكتبة الرشد ـ الرياض ـ السعودية.

(٢٧) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ـ محمد ناصر الدين الألباني ـ ط١ ـ ١٣٩٩هـ ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٨) الإصابة في تمييز الصحابة ـ أحمد بن علي ابن حجر ـ تحقيق طه الزيني ـ ط١ ـ مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة ـ مصر.

❖❖❖ أطراف المسند ـ انظر المسند المعتلي.

(٢٩) إعلاء السنن ـ ظفر أحمد العثماني ـ إدارة القرآن والعلوم الإسلامية ـ كراتشي ـ باكستان.

(٣٠) الإكمال ـ علي بن هبة الله بن ماكولا ـ تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ـ محمد أمين دمج ـ بيروت ـ لبنان.

(٣١) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ـ عياض بن موسى اليحصبي ـ تحقيق أحمد صقر ـ ط٢ ـ ١٣٩٨هـ ـ دار التراث ـ القاهرة ـ مصر.

(٣٢) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين ـ نور الدين عتر ـ ط٢ ـ ١٤٠٨هـ ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان.

(٣٣) الإمام الترمذي ومنهجه في كتاب الجامع، دراسة نقدية تطبيقية ـ عداب محمود الحمش ـ ط١ ـ ١٤٢٣هـ ـ دار الفتح للدراسات والنشر ـ عمان ـ الأردن.

(٣٤) اختلاف الحديث ـ محمد بن إدريس الشافعي ـ تحقيق عامر أحمد حيدر ـ ط١ ـ ١٤٠٥هـ ـ مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت ـ لبنان.

(٣٥) الاستذكار ـ يوسف بن عبد الله ابن عبد البر ـ تحقق علي النجدي ناصف ـ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ القاهرة ـ مصر.

(٣٦) الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى ـ يوسف بن عبد الله ابن عبد البر ـ تحقيق عبد الله السوالمة ـ ط١ ـ ١٤٠٥هـ ـ دار ابن تيمية ـ الرياض ـ السعودية.

(٣٧) الاستيعاب في معرفة الأصحاب ـ يوسف بن عبد الله ابن عبد البر ـ تحقيق طه الزيني ـ ط١ ـ مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة ـ مصر.

(٣٨) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار ـ محمد بن موسى الحازمي ـ تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي ـ ط١ ـ ١٤٠٣هـ ـ دار الوعي ـ حلب ـ سوريا.

(٣٩) الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد ـ أحمد بن الحسين البيهقي ـ تحقيق أحمد ابن إبراهيم أبو العينين ـ ط١ ـ ١٤٢٠هـ ـ دار الفضيلة ـ الرياض ـ السعودية.

(٤٠) الانتصار في المسائل الكبار ـ محفوظ بن أحمد الكلوذاني ـ تحقيق عوض بن رجاء العوفي ـ ط١ ـ ١٤١٣هـ ـ مكتبة العبيكان ـ الرياض ـ السعودية.

(ب)

(٤١) بحر الدم فيمن تكلم فيهم الإمام أحمد بمدح أو ذم ـ يوسف بن حسن بن عبد الهادي ـ تحقيق وصي الله بن محمد بن عباس ـ ط١ ـ ١٤٠٩هـ ـ دار الراية ـ الرياض ـ السعودية.

(٤٢) البداية والنهاية ـ إسماعيل بن كثير الدمشقي ـ تحقيق مجموعة ـ ط٤ ـ ١٤٠٨هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

(٤٣) برنامج التجيبي ـ القاسم بن يوسف التجيبي ـ تحقيق عبد الحفيظ منصور ـ ١٩٨١م ـ الدار العربية للكتاب ـ ليبيا.

(٤٤) بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث ـ علي بن سليمان بن أبي بكر الهيثمي ـ تحقيق حسين أحمد صالح الباكري ـ ط١ ـ ١٤١٣هـ ـ الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية ـ السعودية.

(٤٥) بغية الطالب في تاريخ حلب ـ عمر بن أحمد بن أبي جرادة ابن العديم ـ تحقيق سهيل زكار ـ دار الفكر ـ بيروت ـ لبنان.

(٤٦) بيان خطأ من أخطأ على الشافعي ـ أحمد بن الحسين البيهقي ـ تحقيق نايف الدعيس ـ ط١ ـ ١٤٠٣هـ ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان.

(٤٧) بين الإمامين مسلم والدارقطني ـ ربيع بن هادي المدخلي ـ ط١ ـ ١٤٠٢هـ ـ المكتبة السلفية ـ بنارس ـ الهند.

(ت، ث)

(٤٨) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ـ محمد بن أحمد الذهبي ـ تحقيق عمر عبد السلام تدمري ـ ط١ ـ ١٤٠٧هـ ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان.

(٤٩) تاريخ أسماء الثقات ـ عمر بن أحمد ابن شاهين ـ تحقيق صبحي السامراني ـ ط١ ـ ١٤٠٤هـ ـ الدار السلفية ـ حولي ـ الكويت.

(٥٠) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ـ عمر بن أحمد ابن شاهين ـ تحقيق عبدالرحيم القشقري ـ ط١ ـ ١٤٠٩هـ.

(٥١) تاريخ بغداد ـ أحمد بن علي الخطيب البغدادي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

(٥٢) تاريخ التراث العربي ـ فؤاد سزكين ـ ترجمة محمود حجازي ـ ١٤٠٣هـ ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ الرياض ـ السعودية.

(٥٣) تاريخ جرجان ـ حمزة بن يوسف السهمي ـ اعتناء محمد عبد المعيد خان ـ ط٣ ـ ١٤٠١هـ ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ لبنان.

(٥٤) تاريخ الخميس في أحوال أنفس ونفيس - حسين بن محمد بن الحسن الدياربكري - مؤسسة شعبان للنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.

(٥٥) تاريخ دمشق - (من عبد الله بن عمران - إلى عبد الله بن قيس) علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر - تحقيق سكينة الشهابي - ط١ - ١٤١٤هـ - مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.

(٥٦) تاريخ أبي زرعة الدمشقي - عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي - تحقيق شكر الله بن نعمة الله القوجاني - مجمع اللغة العربية - دمشق - سوريا.

(٥٧) تاريخ أبي سعيد الطبراني - عن يحيى بن معين - تحقيق نظر بن محمد الفاريابي.

(٥٨) التاريخ الصغير - محمد بن إسماعيل البخاري - تحقيق محمود إبراهيم زايد - ط١ - ١٣٩٧هـ - دار الوعي - حلب - سوريا.

(٥٩) تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي - تحقيق أحمد نور سيف - جامعة الملك عبدالعزيز - مكة المكرمة.

(٦٠) تاريخ واسط - أسلم بن سهل الرزاز المعروف ببحشل - تحقيق كوركيس عواد - ط١ - ١٤٠٦هـ - عالم الكتب - بيروت - لبنان.

(٦١) التاريخ الكبير - محمد بن إسماعيل البخاري - تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي - دار الباز - مكة المكرمة.

(٦٢) تأويل مختلف الحديث - عبد الله بن مسلم بن قتيبة - تحقيق محمد محي الدين الأصفر - ط١ - ١٤٠٩هـ - المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان.

(٦٣) التبيين في أنساب القرشيين ـ عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي ـ تحقيق محمد نايف الريلمي ـ ط٢ ـ ١٤٠٨هـ ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ لبنان.

(٦٤) التتبع ـ علي بن عمر الدارقطني ـ تحقيق مقبل بن هادي الوادعي ـ ط٢ ـ ١٤٠٥هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

(٦٥) تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي ـ محمد عبد الرحمن المباركفوري ـ تصحيح عبد الوهاب عبد اللطيف ـ ط٢ ـ ١٤٠٦هـ ـ مؤسسة قرطبة ـ القاهرة ـ مصر.

(٦٦) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف ـ يوسف بن عبد الرحمن المزي ـ تحقيق عبدالصمد شرف الدين ـ ط١ ـ دار الباز ـ مكة المكرمة.

(٦٧) التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة ـ محمد بن عبد الرحمن السخاوي ـ اعتناء أسعد الحسيني ـ توزيع مكتبة ابن الجوزي ـ الدمام ـ السعودية.

(٦٨) تحقيق إِسْتى الصحيحين وجامع الترمذي ـ عبد الفتاح أبو غدة ـ ط١ ـ ١٤١٤هـ ـ مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب ـ سوريا.

(٦٩) التدليس في الحديث ـ مسفر بن غرم الله الدميني ـ ط١ ـ ١٤١٢هـ.

(٧٠) التدوين في أخبار قزوين ـ عبد الكريم بن محمد الرافعي ـ تحقيق عزيز الله العطاردي ـ ١٤٠٨هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

(٧١) تذكرة الحفاظ ـ محمد بن أحمد الذهبي ـ تصحيح عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ لبنان.

(٧٢) ترتيب المدارك وتقريب المسالك ـ عياض بن موسى اليحصبي ـ ط٢ ـ ١٤٠٣هـ ـ وزارة الأوقاف ـ الرباط ـ المغرب.

(٧٣) ترتيب مسند الإمام الشافعي ـ محمد عابد السندي ـ اعتناء يوسف بن علي الزواوي ـ ١٣٧٠هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

(٧٤) تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم ـ محمد بن عبد الله الحاكم ـ تحقيق كمال بن يوسف الحوت ـ ط١ ـ ١٤٠٧هـ ـ دار الجنان ـ بيروت ـ لبنان.

(٧٥) تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة ـ أحمد بن علي بن حجر ـ اعتناء عبد الله بن هاشم المدني ـ ١٣٨٦هـ ـ مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة ـ مصر.

(٧٦) التعديل والتجريح ـ سليمان بن خلف الباجي ـ تحقيق أبو لبابة حسين ـ ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ دار اللواء ـ الرياض ـ السعودية.

(٧٧) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ـ أحمد بن علي بن حجر ـ تحقيق أحمد بن علي سير المباركي ـ ط١ ـ ١٤١٣هـ.

(٧٨) تعظيم قدر الصلاة ـ محمد بن نصر المروزي ـ تحقيق عبد الرحمن الفريوائي ـ ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ مكتبة الدار ـ المدينة النبوية.

(٧٩) تغليق التعليق ـ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ـ تحقيق سعيد عبدالرحمن القزقي ـ ط١ ـ ١٤٠٥هـ ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان.

❖❖❖ تفسير البغوي ـ انظر معالم التنزيل.

❖❖❖ تفسير الطبري ـ انظر جامع البيان.

(٨٠) تفسير القرآن العظيم ـ إسماعيل ابن كثير الدمشقي ـ ١٤٠٥هـ ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان.

❖❖❖ تفسير الواحدي ـ انظر الوسيط.

(٨١) تفسير الموطأ ـ أبو المطرف القنازعي ـ تحقيق أ.د. عامر حسن صبري ـ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ قطر.

(٨٢) تقريب التهذيب ـ أحمد بن علي ابن حجر ـ تحقيق محمد عوامه ـ ط٣ ـ ١٤١١هـ ـ دار الرشيد ـ حلب ـ سوريا.

(٨٣) التقييد لرواة السنن والمسانيد ـ محمد بن عبد الغني البغدادي المعروف بابن نقطة ـ ١٤٠٧هـ ـ دار الحديث ـ بيروت ـ لبنان.

(٨٤) تكملة الإكمال ـ محمد بن عبد الغني البغدادي المعروف بابن نقطة ـ تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي ـ ط١ ـ ١٤٠٨هـ ـ مركز إحياء التراث ـ جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة.

(٨٥) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ـ أحمد بن علي ابن حجر ـ تحقيق شعبان محمد إسماعيل ـ مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة ـ مصر.

(٨٦) تلخيص المتشابه في الرسم ـ أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ـ تحقيق سكينة الشهابي ـ ط ١ ـ ١٩٨٥م ـ دار طلاس ـ دمشق ـ سوريا.

❖❖❖ تلخيص المستدرك للذهبي ـ انظر المستدرك.

(٨٧) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ـ يوسف بن عبد الله ابن عبد البر ـ وزارة الأوقاف ـ الرباط ـ المغرب.

(٨٨) التمييز ـ مسلم بن الحجاج القشيري ـ تحقيق محمد مصطفى الأعظمي ـ ط٣ ـ ١٤١٠هـ ـ مكتبة الكوثر ـ الرياض ـ السعودية.

(٨٩) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق ـ محمد بن أحمد ابن عبد الهادي ـ تحقيق عامر حسن صبري ـ ط١ ـ ١٤٠٩هـ ـ المكتبة الحديثة ـ العين ـ الإمارات العربية المتحدة.

(٩٠) تهذيب الآثار (مسند طلحة بن عبيد الله) ـ محمد بن جرير الطبري ـ تحقيق علي رضا بن عبد الله ـ ط١ ـ ١٤١٦هـ ـ دار المأمون للتراث ـ دمشق ـ سوريا.

(٩١) تهذيب الآثار (مسند عمر بن الخطاب) ـ محمد بن جرير الطبري ـ تحقيق محمود بن محمد شاكر ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ مصر.

(٩٢) تهذيب التهذيب ـ أحمد بن علي ابن حجر ـ مصور الطبعة الهندية ـ دار الكتاب الإسلامي ـ القاهرة ـ مصر.

(٩٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ـ يوسف بن عبد الرحمن المزي ـ تحقيق بشار عواد معروف ـ ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان.

(٩٤) توالي التأسيس لمعالي ابن إدريس ـ أحمد بن علي ابن حجر ـ تحقيق عبد الله القاضي ـ ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

(٩٥) الثقات ـ محمد بن حبان بن أحمد البستي ـ مراجعة محمد عبد المعيد خان ـ ١٣٩٣هـ ـ دار الفكر ـ بيروت ـ لبنان.

❖❖❖ ثقات ابن شاهين ـ انظر تاريخ أسماء الثقات.

❖❖❖ ثقات العجلي ـ انظر معرفة الثقات.

(ج، ح، خ)

(٩٦) الجامع ـ محمد بن عيسى الترمذي ـ تحقيق أحمد شاكر ـ دار الباز ـ مكة المكرمة.

(٩٧) جامع الأصول من أحاديث الرسول ـ المبارك بن محمد بن الأثير الجزري ـ تحقيق عبد القادر الأرنؤوط ـ ط٢ ـ ١٤٠٣هـ ـ مكتبة دار الفكر ـ بيروت ـ لبنان.

(٩٨) جامع البيان عن تأويل أي القرآن ـ محمد بن جرير الطبري ـ ط٢ ـ ١٤١٢هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

(٩٩) جامع التحصيل في أحكام المراسيل ـ صلاح الدين بن خليل العلائي ـ تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي ـ ط٢ ـ ١٤٠٧هـ ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ لبنان.

(١٠٠) جامع الترمذي في الدراسات المغربية رواية ودراية ـ محمد بن عبد الرحمن الصقلي ـ ط١ ـ ١٤٢٩هـ ـ دار الصميعي ـ الرياض ـ السعودية.

(١٠١) جامع الشروح والحواشي ـ عبد الله بن محمد الحبشي ـ ١٤٢٥ ـ المجمع الثقافي ـ أبو ظبي ـ الإمارات العربية المتحدة.

(١٠٢) جامع بيان العلم وفضله ـ يوسف بن عبد الله ابن عبد البر ـ تحقيق أبي الأشبال الزهيري ـ ط١ ـ ١٤١٤هـ ـ دار ابن الجوزي ـ الدمام ـ السعودية.

(١٠٣) الجامع في الجرح والتعديل ـ مجموعة مؤلفين ـ ط١ ـ ١٤١٢هـ ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ لبنان.

(١٠٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ـ أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ـ تحقيق محمود الطحان ـ ١٤٠٣هـ ـ مكتبة المعارف ـ الرياض ـ السعودية.

(١٠٥) الجامع لشعب الإيمان ـ أحمد بن الحسين البيهقي ـ تحقيق عبد العلي عبدالحميد حامد ـ ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ الدار السلفية ـ بومباي ـ الهند.

(١٠٦) الجرح والتعديل ـ عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ـ تحقيق عبدالرحمن بن يحيى المعلمي ـ ط١ ـ ١٣٧١هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

(١٠٧) جزء ابن جريج ـ عبد الملك بن بحر ابن شاذان ـ اعتناء عبد الله بن إبراهيم الرشيد ـ ط١ ـ ١٤١٢هـ ـ مكتبة الكوثر ـ الرياض ـ السعودية.

(١٠٨) جزء الألف دينار ـ أحمد بن جعفر القطيعي ـ تحقيق بدر بن عبد الله البدر ـ ط١ ـ ١٤١٤هـ ـ دار النفائس ـ حولي ـ الكويت.

(١٠٩) جزء الحسن بن عرفة العبدي ـ تحقيق عبد الرحمن الفريوائي ـ ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ مكتبة دار الأقصى ـ الكويت.

(١١٠) جزء فيه أحاديث نافع بن أبي نعيم ـ محمد بن إبراهيم المقرئ ـ تحقيق أبو الفضل الحويني ـ دار الصحابة ـ طنطا ـ مصر.

(١١١) جزء القراءة خلف الإمام ـ أحمد بن الحسين البيهقي ـ المكتبة الأثرية ـ باغوالي ـ باكستان.

(١١٢) جزء القراءة خلف الإمام ـ محمد بن إسماعيل البخاري ـ تحقيق سعيد زغلول ـ المكتبة التجارية ـ مكة المكرمة.

(١١٣) جزء محمد بن عاصم الثقفي ـ تحقيق مفيد خالد عيد ـ ط١ ـ ١٤٠٩هـ ـ دار العاصمة ـ الرياض ـ السعودية.

(١١٤) الجمع بين رجال الصحيحين ـ محمد بن طاهر القيسراني ـ ط٢ ـ ١٤٠٥هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

❖❖❖ ابن الجنيد ـ انظر سؤالات ابن الجنيد.

(١١٥) الجوهر النقي ـ علاء الدين بن علي التركماني ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان.

(١١٦) الجوهرة في نسب النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه العشرة ـ محمد بن أبي بكر بن عبد الله التلمساني ـ تحقيق محمد التونجي ـ ط١ ـ ١٤٠٣هـ ـ دار الرفاعي ـ الرياض ـ السعودية.

❖❖❖ حاشية السنن لابن القيم ـ انظر عون المعبود.

(١١٧) حديث علي بن حجر السعدي عن إسماعيل بن جعفر المدني ـ تحقيق عمر ابن رفود بن رفيد السفياني ـ ط١ ـ ١٤١٨هـ ـ مكتبة الرشد ـ الرياض ـ السعودية.

(١١٨) حديث محمد بن أحمد الذهلي (ج٢٣) ـ انتقاء الدارقطني ـ تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي ـ ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ دار الخلفاء ـ الصباحية ـ الكويت.

(١١٩) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ـ أحمد بن عبد الله الأصفهاني ـ ط١ ـ ١٤٠٩هـ ـ بيروت ـ لبنان.

(١٢٠) الخلافيات ـ أحمد بن الحسين البيهقي ـ تحقيق مشهور بن حسن سلمان ـ ط١ ـ ١٤١٤هـ ـ دار الصميعي ـ الرياض ـ السعودية.

(١٢١) خلق أفعال العباد ـ محمد بن إسماعيل البخاري ـ تحقيق فهد بن سليمان الفهيد ـ ط٢ ـ ١٤٣٠هـ ـ دار أطلس الخضراء ـ الرياض ـ السعودية.

(د، ذ)

❖❖❖ الدارمي ـ انظر تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي.

(١٢٢) دراسات في الجرح والتعديل ـ محمد ضياء الرحمن الأعظمي ـ ط١ ـ ١٤٠٣هـ ـ المطبعة السلفية ـ بنارس ـ الهند.

(١٢٣) الدعاء ـ سليمان بن أحمد الطبراني ـ تحقيق محمد سعيد البخاري ـ ط١ ـ ١٤٠٧هـ ـ دار البشائر الإسلامية ـ بيروت ـ لبنان.

(١٢٤) الدعوات الكبير ـ أحمد بن الحسين البيهقي ـ تحقيق بدر البدر ـ ط١ ـ ١٤٠٩هـ ـ مركز المخطوطات والتراث ـ الكويت.

❖❖❖ الدقاق ـ انظر من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال.

❖❖❖ الدوري ـ انظر يحيى بن معين وكتابه التاريخ.

(١٢٥) ديوان الضعفاء والمتروكين ـ أحمد بن محمد الذهبي ـ تحقيق حماد بن محمد الأنصاري ـ مكتبة النهضة الحديثة ـ مكة المكرمة.

(١٢٦) دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة ـ أحمد بن الحسين البيهقي ـ تحقيق عبد المعطي قلعجي ـ ط١ ـ ١٤٠٥هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

(١٢٧) ذكر أخبار أصبهان ـ أحمد بن عبد الله الأصبهاني ـ ط٢ ـ ١٤٠٥هـ ـ الدار العلمية ـ دلهي ـ الهند.

(١٢٨) ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم ـ علي بن عمر الدارقطني ـ تحقيق بوران الضناوي وكمال الحوت ـ ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت ـ لبنان.

(١٢٩) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ـ محمد بن أحمد الذهبي ـ تحقيق محمد شكور المياديني ـ ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ مكتبة المنار ـ الزرقاء ـ الأردن.

(١٣٠) ذيل تاريخ بغداد ـ محمد بن محمود بن النجار ـ تصحيح قيصر فرح ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

(١٣١) ذيل تاريخ بغداد ـ أحمد بن أيبك بن عبد الله الدمياطي ـ تصحيح قيصر فرح ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

(١٣٢) ذيل ديوان الضعفاء والمتروكين ـ أحمد بن محمد الذهبي ـ تحقيق حماد بن محمد الأنصاري ـ ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ مكتبة النهضة الحديثة ـ مكة المكرمة.

(ر، ز)

(١٣٣) رجال صحيح مسلم ـ أحمد بن علي ابن منجويه ـ تحقيق عبد الله الليثي ـ ط١ ـ ١٤٠٧هـ ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان.

(١٣٤) الرحلة في طلب الحديث ـ أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ـ تحقيق نور الدين عتر ـ ط١ ـ ١٣٩٥هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

(١٣٥) الرسالة ـ محمد بن إدريس الشافعي ـ تحقيق أحمد محمد شاكر.

(١٣٦) رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه ـ سليمان بن الأشعث السجستاني ـ تحقيق محمد بن لطفي الصباغ ـ ط٣ ـ ١٤٠٥هـ ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان.

(١٣٧) الرفع والتكميل ـ في الجرح والتعديل ـ محمد بن عبد الحي اللكنوي ـ تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ـ ط٣ ـ ١٤٠٧هـ ـ مكتبة المطبوعات الإسلامية ـ حلب ـ سوريا.

(١٣٨) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب درهم ـ محمد بن أحمد الذهبي ـ تحقيق محمد بن إبراهيم الموصلي ـ ط١ ـ ١٤١٢هـ ـ دار البشائر الإسلامية ـ بيروت ـ لبنان.

(١٣٩) الروض الداني إلى المعجم الصغير ـ محمد شكور أمرير ـ ط١ ـ ١٤٠٥هـ ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان.

(١٤٠) زاد المعاد في هدي خير العباد ـ محمد بن أبي بكر ابن القيم ـ تحقيق عبد القادر وشعيب الأرنؤوط ـ ط٨ ـ ١٤٠٥هـ ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان.

(١٤١) أبو زرعة الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية ـ سعدي الهاشمي ـ ط١ ـ ١٤٠٢هـ ـ الجامعة الإسلامية ـ المدينة النبوية.

❖❖❖ زيادات الحسين بن الحسن المروزي على كتاب البر والصلة ـ انظر كتاب البر والصلة.

❖❖❖ زيادات المروزي على كتاب الطهور ـ انظر كتاب الطهور.

(س، ش)

(١٤٢) السنن ـ أحمد بن شعيب بن علي النسائي ـ ترقيم عبد الفتاح أبو غدة ـ ط٢ ـ ١٤٠٦هـ ـ دار البشائر الإسلامية ـ بيروت ـ لبنان.

(١٤٣) السنن ـ سليمان بن الأشعث السجستاني ـ تحقيق عزت الدعاس ـ ١٣٨٨هـ ـ دار الحديث ـ بيروت ـ لبنان.

(١٤٤) السنن ـ عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ـ تحقيق عبد الله هاشم اليماني ـ ١٤٠٤هـ ـ حديث أكادمي ـ فيصل آباد ـ باكستان.

(١٤٥) السنن ـ علي بن عمر الدارقطني ـ حديث أكادمي ـ فيصل آباد ـ باكستان.

(١٤٦) السنن ـ محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني ـ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ـ ١٣٩٥هـ ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ لبنان.

(١٤٧) السنن الصغير ـ أحمد بن الحسين البيهقي ـ تحقيق عبد المعطي قلعجي ـ ط١ ـ ١٤١٠هـ ـ جامعة الدراسات الإسلامية ـ كراتشي ـ باكستان.

(١٤٨) السنن الكبرى ـ أحمد بن الحسين البيهقي ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان.

(١٤٩) السنن الكبرى ـ أحمد بن شعيب النسائي ـ تحقيق عبد الغفار البنداري وسيد كسروى ـ ط١ ـ ١٤١١هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

(١٥٠) سؤالات البرقاني للدارقطني ـ تحقيق عبد الرحيم بن محمد القشقري ـ ط١ ـ ١٤٠٤هـ ـ لاهور ـ باكستان.

(١٥١) سؤالات ابن بكير للدارقطني ـ تحقيق علي حسن عبد الحميد ـ ط١ ـ ١٤٠٨هـ ـ دار عمار ـ عمان ـ الأردن.

(١٥٢) سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين ـ تحقيق أحمد نور سيف ـ ط١ ـ ١٤٠٨هـ ـ مكتبة الدار ـ المدينة النبوية.

(١٥٣) سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني ـ تحقيق موفق بن عبد الله بن عبدالقادر ـ ط١ ـ ١٤٠٤هـ ـ مكتبة المعارف ـ الرياض ـ السعودية.

(١٥٤) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ـ تحقيق موفق بن عبد الله بن عبدالقادر ـ ط١ ـ ١٤٠٤هـ ـ مكتبة المعارف ـ الرياض ـ السعودية.

(١٥٥) سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني ـ تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر ـ ط١ ـ ١٤٠٤هـ ـ مكتبة المعارف ـ الرياض ـ السعودية.

(١٥٦) سؤالات أبي داود السجستاني للإمام أحمد ـ تحقيق زياد بن محمد منصور ـ ط١ ـ ١٤١٤هـ ـ مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة النبوية.

(١٥٧) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود السجستاني ـ تحقيق محمد علي قاسم العمري ـ ط١ ـ ١٤٠٣هـ ـ الجامعة الإسلامية ـ المدينة النبوية.

(١٥٨) سير أعلام النبلاء ـ محمد بن أحمد الذهبي ـ تحقيق مجموعة بإشراف شعيب الأرنؤوط ـ ط٤ ـ ١٤٠٦هـ ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان.

(١٥٩) الشجرة في أحوال الرجال ـ تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي ـ ط١ ـ ١٤١١هـ ـ حديث أكادمي ـ فيصل آباد ـ باكستان.

(١٦٠) شذرات الذهب في أخبار من ذهب ـ أحمد بن محمد بن العماد الحنبلي ـ تحقيق محمود الأرناؤوط ـ ط١ ـ ١٤١٠هـ ـ دار ابن كثير ـ دمشق ـ سوريا.

(١٦١) شرح السنة ـ الحسين بن مسعود البغوي ـ تحقيق شعيب الأرنؤوط ـ ط٢ ـ ١٤٠٣هـ ـ بيروت ـ لبنان.

(١٦٢) شرح صحيح مسلم ـ يحيى بن شرف النووي ـ ط١ ـ ١٤١٢هـ ـ مؤسسة قرطبة ـ القاهرة ـ مصر.

(١٦٣) شرح علل الترمذي ـ عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي ـ تحقيق همام عبد الرحيم سعيد ـ ط١ ـ ١٤٠٧هـ ـ مكتبة المنار ـ الزرقاء ـ الأردن.

(١٦٤) شرح مشكل الآثار ـ أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي ـ تحقيق شعيب الأرنؤوط ـ ط١ ـ ١٤١٥هـ ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان.

(١٦٥) شرح معاني الآثار ـ أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي ـ تحقيق محمد زهري النجار ـ ط٢ ـ ١٤٠٧هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

❖❖❖ شعب الإيمان ـ انظر الجامع لشُعب الإيمان.

(١٦٦) شعار أصحاب الحديث ـ محمد بن محمد أبو أحمد الحاكم الكبير ـ تحقيق صبحي السامرائي ـ ط١ ـ ١٤٢٥هـ ـ مكتبة الرشد ـ الرياض ـ السعودية.

(١٦٧) الشمائل المحمدية ـ محمد بن عيسى الترمذي ـ اعتناء محمد عوامة ـ ط٢ ـ ١٤٢٨هـ ـ دار المنهاج للنشر والتوزيع ـ جدة ـ السعودية.

(ص، ض)

(١٦٨) الصحيح ـ محمد بن إسحاق ابن خزيمة ـ تحقيق محمد مصطفى الأعظمي ـ ط١ ـ ١٣٩٥هـ ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان.

(١٦٩) الصحيح ـ مسلم بن الحجاج النيسابوري ـ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ـ ط١ ـ ١٣٧٤هـ ـ المكتبة الإسلامية ـ اسطنبول ـ تركيا.

❖❖❖ صحيح البخاري ـ انظر فتح الباري.

❖❖❖ صحيح ابن حبان ـ انظر الإحسان.

(١٧٠) صفة الجنة ـ أحمد بن عبد الله الأصبهاني ـ تحقيق علي رضا عبد الله ـ ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ دار المأمون ـ دمشق ـ سوريا.

(١٧١) الضعفاء ـ أحمد بن عبد الله الأصبهاني ـ تحقيق فاروق حمادة ـ ط١ ـ ١٤٠٥هـ ـ دار الثقافة ـ المغرب.

(١٧٢) الضعفاء الصغير ـ محمد بن إسماعيل البخاري ـ تحقيق محمود زايد ـ ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان.

(١٧٣) الضعفاء الكبير ـ محمد بن عمرو العقيلي ـ تحقيق عبد المعطي قلعجي ـ ط١ ـ ١٤٠٤هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

(١٧٤) الضعفاء والمتروكون ـ علي بن عمر الدارقطني ـ تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر ـ ط١ ـ ١٤٠٤هـ ـ مكتبة المعارف ـ الرياض ـ السعودية.

(١٧٥) الضعفاء والمتروكين ـ أحمد بن شعيب النسائي ـ تحقيق محمود زايد ـ ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان.

(١٧٦) الضعفاء والمتروكين ـ عبد الرحمن بن علي بن الجوزي ـ تحقيق عبد الله القاضي ـ ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

(١٧٧) ضعيف سنن ابن ماجه ـ محمد ناصر الدين الألباني ـ ط١ ـ ١٤١٢هـ ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان.

(ط)

(١٧٨) طبقات الحفاظ ـ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ـ ط١ ـ ١٤٠٣هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

(١٧٩) طبقات علماء الحديث ـ محمد ابن عبد الهادي ـ تحقيق إبراهيم الزيبق ـ ط١ ـ ١٤٠٩هـ ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان.

(١٨٠) الطبقات الكبرى ـ محمد بن سعد ـ ١٤٠٥هـ ـ دار صادر ـ بيروت ـ لبنان.

(١٨١) الطبقات الكبرى (الجزء الناقص) ـ محمد بن سعد ـ تحقيق زياد محمد منصور ـ ط٢ ـ ١٤٠٨هـ ـ مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة النبوية.

(١٨٢) طبقات المحدثين بأصبهان ـ عبد الله بن محمد بن حبان أبو الشيخ الأصبهاني ـ تحقيق عبد الغفور البلوشي ـ ط١ ـ ١٤٠٧هـ ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان.

(١٨٣) الطهور ـ أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي ـ تحقيق صالح المزيد ـ ط١ ـ ١٤١٤هـ.

(١٨٤) الطهور - أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي - تحقيق مشهور حسن سلمان - ط١ - ١٤١٤هـ - مكتبة الصحابة - جدة - السعودية.

(ع، غ)

(١٨٥) عارضة الأحوذي لشرح صحيح الترمذي - محمد بن عبد الله ابن العربي المالكي - دار الكتاب العربي.

(١٨٦) العبر في خبر من غبر - محمد بن أحمد الذهبي - تحقيق محمد زغلول - ط١ - ١٤٠٥هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

(١٨٧) عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب - محمد بن موسى الحازمي - تحقيق عبد الله كنون - ط٢ - ١٣٩٣هـ - المطابع الأميرية - القاهرة - مصر.

(١٨٨) علل الحديث - عبد الرحمن بن محمد الرازي - تحقيق محب الدين الخطيب - ١٤٠٥هـ - دار المعرفة - بيروت - لبنان.

(١٨٩) العلل الكبير - محمد بن عيسى الترمذي - ترتيب أبي طالب القيسي - تحقيق حمزة ديب مصطفى - ط١ - ١٤٠٦هـ - مكتبة الأقصى - عمان - الأردن.

(١٩٠) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية - عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي - تحقيق إرشاد الحق الأثري - إدارة ترجمان السنة - لاهور - باكستان.

(١٩١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية - علي بن عمر الدارقطني - تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي - ط١ - ١٤٠٥هـ - دار طيبة - الرياض - السعودية.

(١٩٢) العلل ومعرفة الرجال - رواية عبد الله - أحمد بن حنبل - تحقيق وصي الله عباس - ط١ - ١٤٠٨هـ - المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان.

(١٩٣) العلل ومعرفة الرجال ـ رواية المروذي ـ أحمد بن حنبل ـ تحقيق وصي الله عباس ـ ط١ ـ ١٤٠٨هـ ـ الدار السلفية ـ بومباي ـ الهند.

(١٩٤) علوم الحديث ـ عثمان بن عبد الرحمن الشهروزري ـ تحقيق نور الدين عتر ـ ط٣ ـ ١٤٠٤هـ ـ دار الفكر ـ بيروت ـ لبنان.

(١٩٥) العمدة من الفوائد والآثار الصحاح والغرائب في مشيخة شهدة الدينورية ـ تحقيق رفعت فوزي عبد المطلب ـ ط١ ـ ١٤١٥هـ ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ مصر.

(١٩٦) عمل اليوم والليلة ـ أحمد بن محمد الدينوري ـ تحقيق بشير محمد عيون ـ ط١ ـ ١٤٠٧هـ ـ مكتبة دار البيان ـ دمشق ـ سوريا.

(١٩٧) عوالي الإمام مالك بن أنس ـ محمد بن محمد الحاكم ـ تحقيق محمد الشاذلي النيفر ـ ط١ ـ ١٤١١هـ ـ دار التيسير ـ القاهرة ـ مصر.

(١٩٨) عوالي الليث بن سعد ـ قاسم بن قطلوبغا ـ تحقيق عبد الكريم بن بكر الموصلي ـ ط١ ـ ١٤٠٨هـ ـ مكتبة دار الوفاء ـ جدة ـ السعودية.

(١٩٩) عون المعبود شرح سنن أبي داود ـ محمد شمس الحق العظيم آبادي ـ تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ـ ط٢ ـ ١٣٨٨هـ ـ المكتبة السلفية ـ المدينة النبوية.

(٢٠٠) غريب الحديث ـ إبراهيم بن إسحاق الحربي ـ تحقيق سليمان بن إبراهيم العايد ـ ط١ ـ ١٤٠٥هـ ـ مركز البحث العلمي ـ جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة.

(٢٠١) غريب الحديث ـ حمد بن محمد الخطابي ـ تحقيق عبد الكريم إبراهيم العزباوي ـ ١٤٠٢هـ ـ مركز البحث العلمي ـ جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة.

(٢٠٢) غريب الحديث ـ أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي ـ ١٣٩٦هـ ـ مصورة طبعة دار المعارف العثمانية ـ حيدر آباد الدكن ـ الهند.

(٢٠٣) الغوامض والمبهمات ـ خلف بن عبد الملك ابن بشكوال ـ تحقيق محمود المغراوي ـ ط١ ـ ١٤١٥هـ ـ دار الأندلس الخضراء ـ جدة ـ السعودية.

(٢٠٤) غوث المكدود بتخريج منتقى ابن الجارود ـ أبو إسحاق الحويني ـ ط١ ـ ١٤٠٨هـ ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان.

(ف، ق)

(٢٠٥) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ـ أحمد بن علي ابن حجر ـ تحقيق عبدالعزيز ابن باز ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٠٦) فتح الباري في شرح صحيح البخاري ـ عبد الرحمن ابن رجب الحنبلي ـ تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد ـ ط١ ـ ١٤٢٢هـ ـ دار ابن الجوزي ـ الدمام ـ السعودية.

(٢٠٧) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ـ محمد بن عبد الرحمن السخاوي ـ تحقيق علي حسين علي ـ ط٢ ـ ١٤١٣هـ ـ دار الإمام الطبري.

(٢٠٨) فضائل الصحابة ـ أحمد ابن حنبل ـ تحقيق وصي الله عباس ـ ط١ ـ ١٤٠٣هـ ـ مركز البحث العلمي ـ جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة.

(٢٠٩) الفقيه والمتفقه ـ أحمد بن علي بن ثابت الخطيب ـ تعليق إسماعيل الأنصاري ـ ط٢ ـ ١٤٠٠هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

(٢١٠) الفهرست ـ محمد بن إسحاق بن النديم ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان.

(٢١١) فهرسة ما رواه عن شيوخه ـ محمد بن خير الإشبيلي ـ تحقيق زيدين وطرغوه ـ ط٢ ـ ١٣٨٢هـ ـ مؤسسة الخانجي ـ القاهرة ـ مصر.

(٢١٢) الفوائد ـ تمام بن محمد الرازي ـ حمدي عبد المجيد السلفي ـ ط٢ ـ ١٤١٢هـ ـ مكتبة الرشد ـ الرياض ـ السعودية.

(٢١٣) الفوائد ـ عبد الوهاب بن محمد ابن منده ـ تحقيق مسعد عبد الحميد ـ ط١ ـ ١٤١٢هـ ـ دار الصحابة ـ طنطا ـ مصر.

(٢١٤) الفوائد ـ محمد بن أحمد الصواف ـ انتقاء الدارقطني ـ تخريج محمود الحداد ـ ط١ ـ ١٤٠٨هـ ـ دار العاصمة ـ الرياض ـ السعودية.

(٢١٥) الفوائد المنتقاة عن الشيوخ العوالي ـ أبو الحسن علي بن عمر الحربي ـ تحقيق تيسير بن سعد أبو حيمد ـ ط١ ـ ١٤٢٠هـ ـ دار الوطن ـ الرياض ـ السعودية.

(٢١٦) الفوائد المنتقاة والغرائب الحسان ـ محمد بن علي العلوي ـ انتخاب محمد بن علي الصوري ـ تحقيق عمر عبد السلام تدمري ـ ط١ ـ ١٤٠٧هـ ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان.

(٢١٧) القند في ذكر علماء سمرقند ـ عمر بن محمد النسفي ـ ط١ ـ ١٤١٢هـ ـ مكتبة الكوثر ـ الرياض ـ السعودية.

(ك، ل)

(٢١٨) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ـ محمد بن أحمد الذهبي ـ تحقيق محمد عوامة وأحمد الخطيب ـ ط١ ـ ١٤١٣هـ ـ دار القبلة للثقافة ـ جدة ـ السعودية.

(٢١٩) الكامل في ضعفاء الرجال ـ أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني ـ تحقيق سهيل زكار ـ ط٢ ـ ١٤٠٥هـ ـ دار الفكر ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٢٠) كتاب الآثار ـ محمد بن الحسن الشيباني ـ تحقيق خالد العواد ـ ط١ ـ ١٤٢٩ ـ دار النوادر ـ دمشق ـ سوريا.

(٢٢١) كتاب البر والصلة ـ عبد الله بن المبارك ـ تحقيق مصطفى عثمان محمد ـ ط١ ـ ١٤١١هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٢٢) كتاب الخراج ـ أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي ـ تحقيق أحمد شاكر ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٢٣) كتاب الخراج ـ يحيى بن آدم ـ تحقيق أحمد شاكر ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٢٤) كشف الأستار عن زوائد البزار ـ علي بن أبي بكر الهيثمي ـ تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ـ ط٢ ـ ١٤٠٤هـ ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٢٥) كشف النقاب عما يقوله الترمذي وفي الباب ـ محمد حبيب الله مختار ـ ١٤٠٧هـ ـ مجلس الدعوة والتحقيق العلمي ـ كراتشي ـ باكستان.

(٢٢٦) الكفاية في علم الرواية ـ أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ـ تحقيق أحمد عمر هاشم ـ ط٢ ـ ١٤٠٦هـ ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٢٧) كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ـ علي بن حسام الدين الهندي ـ اعتناء بكري حياني وصفوة السقا ـ ١٤٠٩هـ ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٢٨) الكنى والأسماء ـ مسلم بن الحجاج القشيري ـ تحقيق عبد الرحيم القشقري ـ ط١ ـ ١٤٠٤هـ ـ الجامعة الإسلامية ـ المدينة النبوية.

(٢٢٩) الكنى والأسماء ـ محمد بن أحمد الدولابي ـ ط٢ ـ ١٤٠٣هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٣٠) الكواكب النيرات ـ محمد بن أحمد بن الكيال ـ تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي ـ ط١ ـ ١٤٠١هـ ـ جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة.

(٢٣١) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ـ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ـ ط٣ ـ ١٤٠١هـ ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٣٢) اللباب في تهذيب الأنساب ـ علي بن محمد ابن الأثير ـ ١٤٠٠هـ ـ دار صادر ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٣٣) لسان الميزان ـ أحمد بن علي بن حجر ـ ط٢ ـ مصورة دار الكتاب الإسلامي عن الطبعة الهندية سنة ١٣٢٩هـ ـ القاهرة ـ مصر.

(م)

(٢٣٤) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ـ محمد بن حبان بن أحمد البستي ـ تحقيق محمود إبراهيم زايد ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٣٥) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ـ محمد بن حبان بن أحمد البستي ـ اعتناء عزيز بك القادري ـ ١٣٩٠هـ ـ المطبعة العزيزة ـ حيدرآباد ـ الهند.

(٢٣٦) مجمع البحرين في زوائد المعجمين ـ علي بن أبي بكر الهيثمي ـ تحقيق عبدالقدوس بن محمد نذير ـ ط١ ـ ١٤١٣هـ ـ مكتبة الرشد ـ الرياض ـ السعودية.

(٢٣٧) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ـ علي بن أبي بكر الهيثمي ـ ط٣ ـ ١٤٠٢هـ ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٣٨) المجموع شرح المهذب ـ يحيى بن شرف النووي ـ تحقيق محمد نجيب المطيعي ـ مكتبة الإرشاد ـ جدة ـ السعودية.

(٢٣٩) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ـ الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي ـ تحقيق محمد عجاج الخطيب ـ ط٣ ـ ١٤٠٤هـ ـ دار الفكر ـ بيروت ـ لبنان.

❖❖❖ ابن محرز ـ انظر معرفة الرجال.

(٢٤٠) المحلى ـ علي بن أحمد بن حزم ـ تحقيق أحمد شاكر ـ دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٤١) المختارة ـ محمد بن عبد الرحمن المقدسي ـ تحقيق عبد الملك ابن دهيش ـ ط١ ـ ١٤١٠هـ ـ مكتبة النهضة ـ مكة المكرمة.

(٢٤٢) مختصر الأحكام ـ الحسن بن علي الطوسي ـ تحقيق أنيس بن أحمد الأندونوسي ـ ط١ ـ ١٤١٥هـ ـ مكتبة الغرباء الأثرية ـ المدينة النبوية.

(٢٤٣) مختصر زوائد مسند البزار ـ أحمد بن علي ابن حجر ـ تحقيق صبري عبدالخالق ـ ط١ ـ ١٤١٢هـ ـ مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٤٤) مختصر سنن أبي داود ـ عبد العظيم بن عبد القوي المنذري ـ تحقيق أحمد شاكر ومحمد الفقي ـ ١٤٠٠هـ ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٤٥) مختصر قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر ـ محمد بن نصر المروزي ـ اختصار أحمد بن علي المقريزي ـ ط٢ ـ ١٤٠٣هـ ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٤٦) مرآة الجنان وعبرة اليقظان ـ عبد الله بن أسعد اليافعي ـ ط٢ ـ ١٤١٣هـ ـ دار الكتاب الإسلامي ـ القاهرة ـ مصر.

(٢٤٧) المراسيل ـ عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ـ تعليق عصام الكاتب ـ ط١ ـ ١٤٠٣هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٤٨) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ـ عبيد الله بن محمد المباكفوري ـ ط٣ ـ ١٤٠٥هـ ـ الجامعة السلفية ـ بنارس ـ الهند.

(٢٤٩) مسائل الإمام أحمد ـ رواية أبي داود السجستاني ـ مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة.

(٢٥٠) مسائل الإمام أحمد ـ رواية أبي الفضل صالح بن أحمد ـ تحقيق فضل الرحمن بن محمد ـ ط١ ـ ١٤٠٨هـ ـ الدار العلمية ـ الهند.

(٢٥١) مسائل الإمام أحمد ـ رواية عبد الله بن أحمد ـ تحقيق علي بن سليمان المهنا ـ ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ مكتبة الدار ـ المدينة النبوية.

❖❖❖ مستخرج الإسماعيلي ـ انظر فتح الباري.

❖❖❖ مستخرج الطوسي ـ انظر مختصر الأحكام.

(٢٥٢) المستخرج على المستدرك للحاكم ـ عبد الرحيم بن الحسين العراقي ـ تحقيق محمد عبد المنعم بن رشاد ـ ط١ ـ ١٤١٠هـ ـ مكتبة السنة.

(٢٥٣) المستدرك على الصحيحين ـ محمد بن عبد الله الحاكم ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٥٤) المستفاد من مبهمات المتن والإسناد ـ أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي ـ تحقيق عبد الرحمن عبد الحميد البر ـ ط١ ـ ١٤١٤هـ ـ دار الوفاء ـ المنصورة ـ مصر.

(٢٥٥) المسند - أبو بكر محمد بن عبد الله ابن أبي شيبة - تحقيق عادل بن يوسف العزازي ، أحمد بن فريد المزيدي - ط١ - ١٤١٨هـ - دار الوطن - الرياض - السعودية.

(٢٥٦) المسند - أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي - تحقيق حسين سليم أسد - ط١ - ١٤٠٤هـ - دار المأمون - دمشق - سوريا.

(٢٥٧) المسند - أحمد بن عمرو البزار - تحقيق محفوظ الرحمن زين الله - ط١ - ١٤٠٩هـ - مؤسسة علوم القرآن - سوريا.

(٢٥٨) المسند - أحمد بن محمد بن حنبل - مؤسسة قرطبة - القاهرة - مصر.

(٢٥٩) المسند - إسحاق بن إبراهيم بن راهوية - تحقيق عبد الغفور البلوشي - ط١ - ١٤١١هـ - مكتبة الإيمان - المدينة النبوية.

(٢٦٠) المسند - عبد الله بن المبارك المروزي - تحقيق مصطفى عثمان محمد - ط١ - ١٤١١هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

❖❖❖ مسند الحارث بن أبي أسامة - انظر بغية الباحث.

(٢٦١) المسند - سليمان بن داود الطيالسي - دار المعرفة - بيروت - لبنان.

(٢٦٢) المسند (مسند ابن عمر) - محمد بن إبراهيم الطرسوسي - تحقيق أحمد راتب عرموش - ط٤ - ١٤٠٣هـ - دار النفائس - بيروت - لبنان.

❖❖❖ مسند الشافعي - انظر ترتيب مسند الشافعي.

(٢٦٣) مسند الشاميين - سليمان بن أحمد الطبراني - تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي - ط١ - ١٤٠٩هـ - مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.

(٢٦٤) المسند ـ عبد الله بن الزبير الحميدي ـ تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ـ ط١ ـ ١٤٠٩هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٦٥) المسند ـ محمد بن هارون الروياني ـ تعليق أيمن علي أبو يماني مؤسسة ـ ط١ ـ ١٤١٦هـ ـ مؤسسة قرطبة ـ القاهرة ـ مصر.

(٢٦٦) المسند ـ الهيثم بن كليب الشاشي ـ تحقيق محفوظ الرحمن زين الله ـ ط١ ـ ١٤١٠هـ ـ مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة.

(٢٦٧) المسند ـ أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٦٨) مسند أبي بكر الصديق ـ أحمد بن علي المروزي ـ تحقيق شعيب الأرنؤوط ـ ط١ ـ ١٣٩٩هـ ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٦٩) مسند الإمام أبي حنيفة ـ أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ـ تحقيق نظر محمد الفاريابي ـ ط١ ـ ١٤١٥هـ ـ مكتبه الكوثر ـ الرياض ـ السعودية.

(٢٧٠) مسند الفاروق ـ إسماعيل ابن كثير الدمشقي ـ تحقيق عبد المعطي قلعجي ـ ط١ ـ ١٤١١هـ ـ دار الوفاء ـ القاهرة ـ مصر.

(٢٧١) مسند علي بن الجعد ـ عبد الله بن محمد البغوي ـ تحقيق رفعت فوزي عبدالمطلب ـ ط١ ـ ١٤١٥هـ ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ مصر.

(٢٧٢) مسند عمر بن الخطاب ـ أحمد بن سليمان النجاد ـ تحقيق محفوظ الرحمن زين الله ـ ط١ ـ ١٤١٥هـ ـ مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة النبوية.

(٢٧٣) المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي ـ أحمد بن علي ابن حجر ـ تحقيق زهير ابن ناصر الناصر ـ ط١ ـ ١٤١٤هـ ـ دار ابن كثير ـ دمشق ـ سوريا.

(٢٧٤) مشكاة المصابيح ـ محمد بن عبد الله التبريزي ـ تحقيق محمد ناصر الدين الألباني ـ ط٣ ـ ١٤٠٥هـ ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٧٥) المشيخة ـ إبراهيم بن طهمان ـ تحقيق محمد ظاهر مالك ـ ١٤٠٣هـ ـ مجمع اللغة العربية ـ دمشق ـ سوريا.

❖❖❖ مشيخة شهدة ـ انظر العمدة من الفوائد.

(٢٧٦) المشيخة ـ عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي ـ تحقيق محمد بن محفوظ ـ ط٢ ـ ١٤٠٠هـ ـ دار الغرب ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٧٧) المشيخة ـ محمد بن إبراهيم ابن جماعه ـ تخريج علم الدين البرزالي ـ تحقيق موفق عبد القادر ـ ط١ ـ ١٤٠٨هـ ـ دار الغرب ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٧٨) المشيخة ـ محمد بن أحمد الرازي ـ انتقاء أبي طاهر السلفي ـ تعليق حاتم بن عارف العوني ـ ط١ ـ ١٤١٥هـ ـ دار الهجرة ـ الثقبة ـ السعودية.

(٢٧٩) المشيخة ـ محمد ابن الأنجب النعال ـ تخريج عبد العظيم المنذري ـ تحقيق ناجي معروف وبشار معروف ـ ١٣٩٥هـ ـ مطبعة المجمع العلمي العراقي.

(٢٨٠) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه ـ أحمد بن أبي بكر البوصيري ـ تحقيق موسى علي وعزت عطية ـ دار الكتب الحديثة ـ القاهرة ـ مصر.

(٢٨١) المصنف ـ عبد الرزاق بن همام الصنعاني ـ تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ـ ط٢ ـ ١٤٠٣هـ ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٨٢) المصنف في الأحاديث والآثار ـ عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ـ الدار السلفية ـ بومباي ـ الهند.

(٢٨٣) معالم التنزيل ـ الحسين بن مسعود البغوي ـ تحقيق محمد النمر وعثمان ضميرية وسليمان الحرش ـ ط١ ـ ١٤٠٩هـ ـ دار طيبة ـ الرياض ـ السعودية.

❖❖❖ معالم السنن للخطابي ـ انظر سنن أبي داود.

(٢٨٤) المعجم ـ أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي ـ تحقيق حسين سليم أسد ـ ط١ ـ ١٤١٠هـ ـ دار المأمون ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٨٥) المعجم ـ أحمد بن محمد بن زياد ابن الأعرابي ـ تحقيق أحمد البلوشي ـ ط١ ـ ١٤١٢هـ ـ مكتبة الكوثر ـ الرياض ـ السعودية.

(٢٨٦) المعجم ـ أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي ـ تحقيق زياد منصور ـ ط١ ـ ١٤١٠هـ ـ مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة النبوية.

(٢٨٧) المعجم الأوسط ـ سليمان بن أحمد الطبراني ـ تحقيق طارق بن عوض الله وعبد المحسن الحسيني ـ ط١ ـ ١٤١٥هـ ـ دار الحرمين ـ القاهرة ـ مصر.

(٢٨٨) معجم البلدان ـ ياقوت بن عبد الله الحموي ـ تحقيق فريد عبد العزيز الجندي ـ ط١ ـ ١٤١٠هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٨٩) معجم السفر ـ أحمد بن محمد السلفي ـ تحقيق بشير محمد زمان ـ ط١ ـ ١٤٠٨هـ ـ مجمع البحوث الإسلامية ـ إسلام آباد ـ باكستان.

(٢٩٠) معجم الشيوخ ـ محمد بن أحمد بن جميع الصيداوي ـ تحقيق عمر بن عبدالسلام تدمري ـ ط٢ ـ ١٤٠٧هـ ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٩١) معجم الشيوخ الكبير ـ محمد بن أحمد الذهبي ـ تحقيق محمد الحبيب الهيلة ـ ط١ ـ ١٤٠٨هـ ـ مكتبة الصديق ـ الطائف ـ السعودية.

(٢٩٢) معجم الصدفي - محمد بن عبد الله القضاعي ابن الأبار - ١٣٨٧هـ - دار الكتاب العربي - القاهرة - مصر.

❖❖❖ المعجم الصغير - انظر الروض الداني.

(٢٩٣) المعجم الكبير - سليمان بن أحمد الطبراني - تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي - ط٢ - مصورة طبعة وزارة الأوقاف العراقية.

(٢٩٤) المعجم الكبير - سليمان بن أحمد الطبراني - تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي - ط١ - ١٤١٥هـ - دار الصميعي - الرياض - السعودية.

(٢٩٥) المعجم المختص بالمحدثين - محمد بن أحمد الذهبي - تحقيق محمد الحبيب الهيلة - ط١ - ١٤٠٨هـ - مكتبة الصديق - الطائف - السعودية.

(٢٩٦) المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل - علي بن هبة الله بن عساكر - تحقيق سكينة الشهابي - ١٤٠١هـ - دار الفكر - دمشق - سوريا.

(٢٩٧) معجم المؤلفين - عمر رضا كحالة - ط١ - ١٤١٤هـ - مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢٩٨) معرفة الثقات - أحمد بن عبد الله العجلي - ترتيب السبكي والهيثمي - تحقيق عبد العليم البستوي - ط١ - ١٤٠٥هـ - مكتبة الدار - المدينة النبوية.

(٢٩٩) معرفة الرجال - أحمد بن محمد بن محرز - تحقيق محمد كامل القصار - ١٤٠٥هـ - مجمع اللغة العربية - دمشق - سوريا.

(٣٠٠) معرفة السنن و الآثار - أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي - اعتناء عبد المعطي أمين قلعجى - ط١ - ١٤١٢هـ - دار الوفاء - القاهرة - مصر.

(٣٠١) معرفة السنن والآثار ـ أحمد بن الحسين البيهقي ـ تحقيق عبد المعطي قلعجي ـ ط١ ـ ١٤١٢هـ ـ دار الوفاء ـ القاهرة ـ مصر.

(٣٠٢) معرفة الصحابة ـ أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني ـ تحقيق محمد راضي ابن حاج عثمان ـ ط١ ـ ١٤٠٨هـ ـ مكتبة الدار ـ المدينة النبوية.

(٣٠٣) معرفة علوم الحديث ـ محمد بن عبد الله الحاكم ـ اعتناء معظم حسين ـ ط٢ ـ ١٣٩٧هـ ـ المكتبة العلمية ـ المدينة النبوية.

(٣٠٤) المعرفة والتاريخ ـ يعقوب بن سفيان الفسوي ـ تحقيق أكرم ضياء العمري ـ ١٣٩٤هـ ـ مكتبة الإرشاد ـ بغداد ـ العراق.

(٣٠٥) المغني ـ عبد الله بن أحمد ابن قدامة المقدسي ـ تحقيق عبد الله التركي وعبدالفتاح الحلو ـ ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ دار هجر ـ القاهرة ـ مصر.

(٣٠٦) المغني في الضعفاء ـ محمد بن أحمد الذهبي ـ تحقيق نور الدين عتر ـ إدارة إحياء التراث الإسلامي ـ قطر.

(٣٠٧) ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة ـ محمد بن عمر ابن رشيد ـ تحقيق محمد الحبيب الخوجه ـ ط١ ـ ١٤٠٨هـ ـ دار الغرب ـ بيروت ـ لبنان.

(٣٠٨) المنتخب من مسند عبد بن حميد ـ عبد بن حميد الكشي ـ تحقيق مصطفى العدوي ـ ط١ ـ ١٤٠٥هـ ـ دار الأرقم ـ حولي ـ الكويت.

❖❖❖ منتقى ابن الجارود ـ انظر غوث المكدود.

(٣٠٩) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال ـ رواية ابن طهمان ـ تحقيق أحمد محمد نور سيف ـ جامعة الملك عبد العزيز ـ مكة المكرمة.

(٣١٠) منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث ـ بشير علي عمر ـ ط١ ـ ١٤٢٥ ـ وقف السلام الخيري ـ الرياض ـ السعودية.

(٣١١) المهذب في اختصار السنن الكبير ـ محمد بن أحمد الذهبي ـ تحقيق حامد أحمد ومحمد العقبي ـ مطبعة الإمام ـ مصر.

(٣١٢) المؤتلف والمختلف ـ علي بن عمر الدارقطني ـ موفق بن عبد القادر ـ ط٢ ـ ١٤٠٦هـ ـ دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان.

(٣١٣) الموضح لأوهام الجمع والتفريق ـ أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ـ تصحيح عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ـ ط٢ ـ ١٤٠٥هـ ـ دار الفكر الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان.

(٣١٤) الموضوعات ـ عبد الرحمن بن علي بن الجوزي القرشي ـ تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان ـ ط٢ ـ ١٤٠٧هـ ـ مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة ـ مصر.

(٣١٥) الموطأ (رواية أحمد بن أبي بكر الزهري) ـ مالك بن أنس ـ تحقيق بشار معروف ومحمود خليل ـ ط١ ـ ١٤١٢هـ ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان.

(٣١٦) الموطأ (رواية سويد بن سعيد الحدثاني) ـ مالك بن أنس ـ تحقيق عبد المجيد تركي ـ ط١ ـ ١٩٩٤م ـ دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان.

(٣١٧) الموطأ (رواية عبد الرحمن بن القاسم بتلخيص القابسي) ـ مالك بن أنس ـ تحقيق محمد علوي المالكي ـ ط١ ـ ١٤٠٥هـ ـ دار الشروق ـ جدة ـ السعودية.

(٣١٨) الموطأ (رواية عبد الله بن مسلمة القعنبي) ـ مالك بن أنس ـ تحقيق عبدالحفيظ منصور ـ الدار التونسية للنشر ـ تونس.

(٣١٩) الموطأ (رواية محمد بن الحسن الشيباني) ـ مالك بن أنس ـ تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف.

(٣٢٠) الموطأ (رواية يحيى بن يحيى الليثي) ـ مالك بن أنس ـ تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ـ دار إحياء الكتب العربية.

(٣٢١) الموقظة في علم مصطلح الحديث ـ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ـ تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ـ ط١ ـ ١٤٠٥هـ ـ دار البشائر الإسلامية ـ بيروت ـ لبنان.

(٣٢٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ـ محمد بن أحمد الذهبي ـ تحقيق علي بن محمد البجاوي ـ ١٣٨٢هـ ـ دار المعرفة ـ القاهرة ـ مصر.

(ن، هـ)

(٣٢٣) الناسخ والمنسوخ في الحديث ـ عمر بن أحمد ابن شاهين ـ تحقيق سمير الزهيري ـ ط١ ـ ١٤٠٨هـ ـ مكتبة المنار ـ عمان ـ الأردن.

(٣٢٤) الناسخ والمنسوخ في كتاب الله عز وجل واختلاف العلماء في ذلك ـ أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس ـ تحقيق سليمان بن إبراهيم بن عبد الله اللاحم ـ ط١ ـ ١٤١٢هـ ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان.

(٣٢٥) نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار ـ أحمد بن علي ابن حجر ـ تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي ـ ط١ ـ ١٤١١هـ ـ مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة ـ مصر.

(٣٢٦) نصب الراية لأحاديث الهداية ـ عبد الله بن يوسف الزيلعي ـ دار الحديث.

(٣٢٧) النفح الشذي في شرح جامع الترمذي ـ محمد بن محمد ابن سيد الناس اليعمري ـ تحقيق أحمد معبد عبد الكريم ـ ط١ ـ ١٤٠٩هـ ـ دار العاصمة ـ الرياض ـ السعودية.

(٣٢٨) النكت على ابن الصلاح ـ أحمد بن علي ابن حجر ـ تحقيق ربيع بن هادي المدخلي ـ ط١ ـ ١٤٠٤هـ ـ الجامعة الإسلامية ـ المدينة النبوية.

(٣٢٩) النكت الظراف على الأطراف ـ أحمد بن علي ابن حجر ـ تصحيح عبدالصمد شرف الدين ـ مكتبة الباز ـ مكة المكرمة.

(٣٣٠) نكت الهميان في نكت العميان ـ خليل بن أيبك الصفدي ـ اعتناء أحمد زكي بك ـ ١٣٢٩هـ ـ المطبعة الجمالية ـ مصر.

❖❖❖ هدي الساري ـ انظر فتح الباري.

(و، ي)

(٣٣١) الوافي بالوفيات ـ خليل بن أيبك الصفدي ـ تحقيق مجموعة ـ جمعية المستشرقين الألمانية.

(٣٣٢) الوسيط في تفسير القرآن المجيد ـ علي بن أحمد الواحدي ـ تحقيق مجموعة ـ ط١ ـ ١٤١٥هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

(٣٣٣) الوفيات ـ أحمد بن حسن بن قنفذ القسنطيني ـ تحقيق عادل نويهض ـ ط٤ ـ ١٤٠٣هـ ـ دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ـ لبنان.

(٣٣٤) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ـ أحمد بن خلكان ـ تحقيق إحسان عباس ـ دار صادر ـ بيروت ـ لبنان.

(٣٣٥) يحيى بن معين وكتابه التاريخ ـ يحيى بن معين الغطفاني ـ تحقيق أحمد محمد نور سيف ـ ط١ ـ ١٣٩٩هـ ـ جامعة الملك عبد العزيز ـ مكة المكرمة.

* * *

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة، وفيها: أهمية الموضوع وأسباب اختياره وخطة البحث ومنهجه	٧ـ٢٨
شرف علم العلل وأهميته واهتمام المتقدمين من الحفاظ به	٩
طريقة الأئمة المتقدمين في معرفة صحة الحديث، وبيان أهمية موضوع الاختلاف على الراوي	١١
أسباب اختيار الموضوع	١٣
أسباب استثناء أحاديث العلل الكبير	١٦
خطة البحث	١٦
المنهج المتبع في البحث	١٩
بيان النسخ التي اعتمدت عليها في ضبط نص الجامع	٢١
الباب الأول: ترجمة ومنهج الإمام الترمذي، وفيه فصلين:	٢٩ـ١٤٤
الفصل الأول: ترجمة الترمذي، وفيه ثلاثة مباحث:	٣١ـ٩٩
المبحث الأول: حياة الإمام الترمذي الشخصية، وفيه ثلاثة مطالب:	٣٣ـ٥٢
المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته ونسبته، وفيه:	٣٥
اسمه ونسبه	٣٥
كنيته	٣٨
نسبته، وفيه الكلام على النسب الثلاث التي ينسب إليها الترمذي	٣٨
النسبة الأولى: الترمذي، بيان ضبطها والمراد بها	٣٨

الموضوع	الصفحة
۞ النسبة الثانية : البوغي ، بيان ضبطها والمراد بها	٤١
۞ النسبة الثالثة : السلمي ، بيان ضبطها والمراد بها	٤٢
۞ بحث في الترمذي هل هو سلمي صليبة أو ولاء	٤٣
۞ المطلب الثاني: مولده ونشأته، وأسرته، وفيه:	٤٥
۞ مولده	٤٥
۞ بحث في ولادته أعمى أو صحيح العين	٤٥
۞ نشأته، وفيه بحث في أحد أجداده	٤٧
۞ أسرته	٤٩
۞ المطلب الثالث: وفاته وسنه	٥٠
۞ **المبحث الثاني: حياة الإمام الترمذي العلمية، وفيه أربعة مطالب**	٥٣-٧٨
۞ المطلب الأول: طلبه للعلم، وأول سماعه للعلم	٥٥
۞ المطلب الثاني: رحلاته في أول الطلب وفي آخر عمره	٦٣
۞ المطلب الثالث: أشهر شيوخه، وبيان تأثره بالبخاري، وفيه:	٦٧
۞ سماع البخاري من الترمذي	٦٩
۞ بيان أن الترمذي كان مجتهداً لا مقلداً للبخاري مطلقاً	٦٩
۞ شيوخ الترمذي الذين أخذ عنهم فقه أئمة الحديث	٧١
۞ المطلب الرابع: أشهر تلاميذه، وبيان رواة الجامع عنه	٧٤
۞ **المبحث الثالث: مكانته العلمية وآثاره، وفيه مطلبان:**	٧٩-٩٩
۞ المطلب الأول: مكانته العلمية وثناء أهل العلم عليه، وفيه:	٨١
۞ رد أهل العلم على ابن حزم في تجهيله للترمذي	٨٤
۞ المطلب الثاني: مؤلفاته	٩٣

الموضوع	الصفحة

۞ **الفصل الثاني: منهج الترمذي في العلل من خلال أحاديث الدراسة، وفيه أربعة مباحث:**	١٠١-١٤٤
۞ **المبحث الأول: أنواع العلل عند الترمذي، وفيه:**	١٠٣-١١١
۞ تمهيد في معنى العلة في استعمالات الأئمة	١٠٥
۞ تعليل المرفوع بالموقوف	١٠٦
۞ تعليل المسند بالمرسل	١٠٧
۞ التعليل بإبدال الإسناد في راو واحد أو أكثر	١٠٨
۞ زيادات الرواة في المتون والأسانيد	١٠٨
۞ أنواع أخرى من التعليل: إعلال الحديث بالاضطراب	١٠٩
۞ إنفراد الراوي بالحديث على لفظ معين وهو خلاف المحفوظ عن الصحابي	١١٠
۞ إعلال الحديث الموصول بالمنقطع	١١٠
۞ **المبحث الثاني: منهج الترمذي في سياق الاختلاف، وفيه أربعة مطالب:**	١١٣-١٢٣
۞ المطلب الأول: موضوع الأحاديث التي يسوق الترمذي فيها اختلافاً	١١٥
۞ المطلب الثاني: أنواع هذه الأحاديث من حيث ذكره لإسناد الأوجه	١١٦
۞ المطلب الثالث: عدد الأوجه التي يذكرها الترمذي	١١٧
۞ المطلب الرابع: ملحوظات على منهجه في سياق الاختلاف	١١٨
۞ **المبحث الثالث: عبارات الترمذي في الترجيح، وفيه:**	١٢٥-١٢٩
۞ الألفاظ التي استخدمها الترمذي في التعبير عن الوجه الراجح	١٢٧
۞ الألفاظ التي استخدمها الترمذي في التعبير عن الوجه المرجوح	١٢٩
۞ **المبحث الرابع: قرائن الترجيح عند الترمذي**	١٣١-١٤٤

الموضوع	الصفحة

بيان أهمية القرائن في أحاديث الاختلاف	١٣٣
القرينة الأولى: الترجيح باعتبار بلد الراوي	١٣٤
القرينة الثانية: الترجيح باعتبار سلوك الجادة	١٣٦
القرينة الثالثة: الترجيح بالكثرة	١٣٧
القرينة الرابعة: الترجيح باعتبار الحفظ	١٣٨
القرينة الخامسة: الترجيح باعتبار أصحاب الراوي	١٣٩
القرينة السادسة: الترجيح باعتبار رواية الرجل عن أهل بيته	١٤٠
القرينة السابعة: الترجيح بمخالفة الحديث لآخر أصح منه أو مخالفته للمحفوظ عن راويه من الصحابة	١٤١
ثامناً: قرائن أخرى	١٤٢
الباب الثاني: دراسة الأحاديث التي ذكر الترمذي فيها اختلافاً، وفيه ثلاثة فصول:	١٤٥-١١٨٦
الفصل الأول: أحاديث أبواب الطهارة	١٤٧-٤٤٩
الحديث الأول: باب ما جاء في النهي عن البول قائماً	١٤٩
التخريج	١٤٩
دراسة الاختلاف	١٥١
التنبيه على عدم إخراج الشيخين لعبد الكريم ابن أبي المخارق	١٥٢
بيان الراجح في الاختلاف وأسباب الترجيح	١٥٤
الإجابة عما أورده ابن كثير من الآثار التي تعارض الراجح	١٥٤-١٥٧
الحكم على الحديث	١٥٧
الحديث الثاني: باب كراهية ما يستنجى به	١٥٨

الموضوع	الصفحة
۞ التخريج	١٥٩
۞ دراسة الاختلاف	١٦٥
۞ بيان الراجح وأسباب الترجيح	١٧٥
۞ كلام الإمام أحمد وبيان ما يرد عليه	١٧٦
۞ كلام الدارقطني وبيان ما يرد عليه	١٧٧
۞ كلام الخطيب البغدادي حول الحديث	١٧٩
۞ كلام ابن سيد الناس وبيان ما فيه من النظر	١٨١
۞ الحكم على الحديث	١٨٣
۞ **الحديث الثالث: باب المضمضة والاستنشاق من كف واحد**	١٨٤
۞ التخريج	١٨٥
۞ دراسة الاختلاف	١٩٠
۞ بيان الراجح وأسباب الترجيح	١٩٤
۞ كلام الترمذي حول تفرد خالد بن عبد الله بلفظ: من كف واحد	١٩٤
۞ فائدة حول قول معنى قول الترمذي: حسن غريب	١٩٤
۞ بيان أن قصة الوضوء وقعت مرة واحدة فلابد من الترجيح عند اختلاف الألفاظ	١٩٥
۞ الحكم على الحديث	١٩٦
۞ **الحديث الرابع: باب ما جاء أنه يأخذ لرأسه ماءً جديداً**	١٩٧
۞ التخريج	١٩٨
۞ دراسة الاختلاف	٢٠٠
۞ الحكم على الحديث	٢٠٧

الموضوع	الصفحة
الحديث الخامس: باب ما جاء في الوضوء مرة مرة	٢٠٨
التخريج	٢٠٩
تنبيه على تصحيح سقط في طبعتي كتاب الطهور لأبي عبيد	٢١٥
دراسة الاختلاف	٢١٧
بيان الراجح وأسباب الترجيح وكلام أهل العلم في ذلك	٢٢٣
الحكم على الحديث	٢٢٦
الحديث السادس: باب في وضوء النبي صلى الله عليه وسلم كيف كان	٢٢٧
التخريج	٢٢٨
دراسة الاختلاف	٢٣٣
بيان الراجح وأسباب الترجيح، وكلام الأئمة حول وهم شعبة بن الحجاج	٢٤١
الحكم على الحديث	٢٤٣
الحديث السابع: باب ما يقال بعد الوضوء	٢٤٤
التخريج	٢٤٥
دراسة الاختلاف	٢٥٠
بيان الاختلاف الحاصل في رواية زيد بن الحباب	٢٥١-٢٥٥
بيان وهم الترمذي في حكايته للوجه الثالث في الحديث	٢٥٩
بيان الراجح في هذا الحديث وأسباب الترجيح وكلام أهل العلم في ذلك	٢٦١
الحكم على الحديث	٢٦٤
الحديث الثامن: باب كراهية الإسراف في الوضوء بالماء	٢٦٥
التخريج	٢٦٦
دراسة الاختلاف	٢٧٠

الموضوع	الصفحة
بيان الراجح وأسباب الترجيح	٢٧٣
الحكم على الحديث	٢٧٥
الحديث التاسع: باب ما جاء أنه يصلي الصلوات بوضوء واحد	٢٧٦
التخريج	٢٧٧
دراسة الاختلاف	٢٨٠
بيان الراجح في الحديث وكلام أهل العلم في ذلك	٢٨٢
الحكم على الحديث	٢٨٥
الحديث العاشر: باب في ترك الوضوء مما غيرت النار	٢٨٦
التخريج	٢٨٧
دراسة الاختلاف	٢٩٣
بيان الراجح في الحديث وكلام أهل العلم في ذلك	٢٩٥
توجيه تخريج البخاري رواية ابن سيرين عن ابن عباس	٢٩٦
الحكم على الحديث	٢٩٧
الحديث الحادي عشر: باب في المني يصيب الثوب	٢٩٨
التخريج	٢٩٩
دراسة الاختلاف	٣٠٥
بيان الاختلاف على الأعمش في هذا الحديث، والراجح فيه	٣٠٧
موقف الكاتب من الأوجه المعلقة في كتب العلل ولا يوقف عليها مسندة	٣٠٨
بيان الاختلاف على منصور بن المعتمر وبيان الراجح فيه	٣١٠
بيان الاختلاف على حماد بن أبي سليمان وبيان الراجح فيه	٣١٣
بيان الراجح في الحديث وأسباب الترجيح وأقوال العلماء في ذلك	٣١٧

الموضوع	الصفحة
تنبيه حول منهج مسلم في سياق الأحاديث في الصحيح	٣١٧
مناقشة ترجيح الدارقطني في الاختلاف	٣١٨
الحكم على الحديث	٣١٩
الحديث الثاني عشر: باب في الجنب ينام قبل أن يغتسل	٣٢٠
التخريج	٣٢١
دراسة الاختلاف	٣٣٢
بيان الاختلاف على إبراهيم النخعي وبيان الراجح في ذلك	٣٣٥
بيان الاختلاف على عبد الرحمن بن الأسود في لفظ روايته وبيان الراجح في ذلك	٣٣٦
ذكر كلام أهل العلم في توهيم أبي إسحاق السبيعي في روايته	٣٣٧
ذكر أقوال من صحح حديث أبي إسحاق والجواب عنه	٣٣٩
بيان وهم ابن حجر على الدارقطني في تصحيح رواية أبي إسحاق	٣٤٠
البحث في سبب وهم أبي إسحاق في الحديث	٣٤١
ذكر من صحح حديث أبي إسحاق بالجمع بين الروايات والجواب عنه	٣٤٢
بيان الراجح في رواية أبي إسحاق وأسباب الترجيح	٣٤٧
الحكم على الحديث	٣٤٨
الحديث الثالث عشر: باب التيمم للجنب إذا لم يجد الماء	٣٤٩
التخريج	٣٤٩
دراسة الاختلاف	٣٥٣
بيان الاختلاف على أيوب السختياني	٣٥٤
بيان الراجح في هذا الحديث وأسباب الترجيح	٣٥٥

الموضوع	الصفحة
❁ الحكم على الحديث	٣٥٧
❁ **الحديث الرابع عشر: باب ما جاء في المستحاضة أنها تغتسل عند كلا صلاة**	٣٥٨
❁ التخريج	٣٥٨
❁ بيان وهم وقع للأوزاعي في روايته عن الزهري	٣٦٢
❁ دراسة الاختلاف	٣٦٤
❁ بيان الاختلاف على الليث بن سعد والراجح فيه	٣٦٥
❁ بيان الاختلاف على ابن عيينة والراجح فيه	٣٦٦
❁ بيان الاختلاف على الأوزاعي والراجح فيه	٣٦٩
❁ بيان الاختلاف على ابن أبي ذئب والراجح فيه	٣٧١
❁ بيان الراجح في الاختلاف وأسباب الترجيح	٣٧٥
❁ الحكم على الحديث	٣٧٦
❁ **الحديث الخامس عشر: باب ما جاء في الكفارة في ذلك**	٣٧٧
❁ التخريج	٣٧٧
❁ بيان الاختلاف في رواية علي بن بذيمة	٣٨٥
❁ دراسة الاختلاف	٣٨٩
❁ تنبيه على اصطلاح البخاري في إيراد بعض الثقات في كتابه الضعفاء	٣٩٠
❁ بيان الاختلاف على خصيف الجزري وذكر الراجح فيه	٣٩١
❁ بيان اختلاف العلماء في تعيين عبد الكريم الوارد في طرق الحديث وترجيح أنه عبد الكريم ابن أبي المخارق	٣٩٥
❁ بيان الاختلاف على عبد الكريم بن أبي المخارق وذكر الراجح فيه	٣٩٧
❁ بيان الاختلاف على قتادة السدوسي وذكر الراجح فيه	٣٩٩

الموضوع	الصفحة

- بيان الاختلاف على الحكم بن عتيبة وذكر الراجح فيه ٤٠٢
- الأحاديث التي سمعها الحكم من مقسم وبيان الاختلاف الحاصل في عَدِّها وذكر الراجح في ذلك ٤٠٤
- تحقيق أن التردد في رفع الحديث ووقفه في رواية شعبة، عن الحكم سببه تردد الحكم فيه خلافاً لابن القطان وذكر الدليل على ذلك ٤٠٧
- الرد على ابن القطان في أن غير شعبة قد جزم عن الحكم بالرفع ٤٠٨
- التنبيه على غلط الحاكم في تسمية أبي الحسن الجزري بعبد الحميد ٤١٠
- ذكر الخلاصة في أسانيد هذا الحديث ٤١٢
- اختلاف أهل العلم في الراجح من هذا الحديث ٤١٣
- الرد على من قال: إن أحمد صحح هذا الحديث ٤١٧
- ذكر الوجهين المحفوظين عن مقسم في هذا الحديث وبيان الراجح منهما ٤١٨
- الحكم على الحديث ٤١٩
- **الحديث السادس عشر: باب ما جاء في الوضوء من الموطئ** ٤٢٠
- التخريج ٤٥٢
- دراسة الاختلاف ٤٢٤
- ذكر قول يحيى بن معين في سماع يحيى بن بكير للموطأ والجواب عنه ٤٢٦
- بيان الراجح في الاختلاف وأسباب الترجيح ٤٣٤
- ذكر اختلاف العلماء في تصحيح الحديث ٤٣٦
- الحكم على الحديث ٤٣٩
- **الحديث السابع عشر: باب ما جاء في البول يصيب الأرض** ٤٤٠
- التخريج ٤٤٠

الموضوع	الصفحة
دراسة الاختلاف	٤٤٤
ذكر الراجح في الاختلاف وأسباب الترجيح	٤٤٧
الحكم على الحديث	٤٤٩
الفصل الثاني: أحاديث أبواب الصلاة	٤٥١-٩٧٢
الحديث الثامن عشر: باب ما جاء في تأخير العصر	٤٥٣
التخريج	٤٥٣
دراسة الاختلاف	٤٥٤
بيان الراجح في الاختلاف وأسباب الترجيح	٤٥٧
الجواب عن استدراك الشيخ أحمد شاكر على الترمذي	٤٥٧
الحكم على الحديث	٤٥٨
الحديث التاسع عشر: باب ما جاء في وقت المغرب	٤٥٩
التخريج	٤٥٩
الحكم على الحديث	٤٦٣
الحديث العشرون: باب ما جاء في وقت العشاء الآخرة	٤٦٤
التخريج	٤٦٥
دراسة الاختلاف	٤٦٧
ذكر الراجح في الاختلاف وأسباب الترجيح	٤٦٩
الحكم على الحديث	٤٧١
الحديث الحادي والعشرون: باب ما جاء في وقت الأول من الفضل	٤٧٢
التخريج	٤٧٢
دراسة الاختلاف	٤٧٨

الموضوع	الصفحة

۞ النظر في جعل الترمذي الاضطراب من عبد الله العمري وبيان أنه من القاسم ابن غنام ٤٨٠
۞ الحكم على الحديث ٤٨١
۞ **الحديث الثاني والعشرون: باب ما جاء في أن الإقامة مثنى مثنى** ٤٨٢
۞ التخريج ٤٨٣
۞ دراسة الاختلاف ٤٨٨
۞ ذكر الراجح في الاختلاف وأسباب الترجيح ٤٩٣
۞ بيان ما وقع للترمذي من الوهم في عزو بعض الأوجه في الحديث. ٤٩٤
۞ الحكم على الحديث ٤٩٥
۞ **الحديث الثالث والعشرون: باب ما جاء في التثويب في الفجر** ٤٩٦
۞ التخريج ٤٩٦
۞ دراسة الاختلاف ٥٠٠
۞ ذكر الراجح في الاختلاف وأسباب الترجيح ٥٠٢
۞ بيان ما وقع من الغلط في رواية الحديث من طريق شعبة ٥٠٣
۞ البحث في توجيه قول شعبة حول رواية الحكم عن رجل ضعيف عن ابن أبي ليلى وكلام شعبة في عمران بن مسلم ٥٠٤
۞ الحكم على الحديث ٥٠٦
۞ **الحديث الرابع والعشرون: باب ما جاء في كراهية الأذان بغير وضوء** . . ٥٠٧
۞ التخريج ٥٠٧
۞ دراسة الاختلاف ٥٠٨
۞ ذكر الراجح في الاختلاف وأسباب الترجيح ٥٠٩

الموضوع	الصفحة

- الحكم على الحديث ٥١٠
- **الحديث الخامس والعشرون: باب ما جاء في الآذان بالليل** ٥١١
- التخريج ٥١٢
- دراسة الاختلاف ٥١٧
- بيان الاختلاف على أيوب السختياني وذكر الراجح في ذلك ٥١٩
- ذكر الراجح في الاختلاف وأسباب الترجيح ٥٢١
- أقوال أهل العلم في توهيم حماد بن سلمة في روايته ٥٢٢
- الحكم على الحديث ٥٢٤
- **الحديث السادس والعشرون: باب ما يقول الرجل إذا أذن المؤذن** ٥٢٥
- التخريج ٥٢٥
- دراسة الاختلاف ٥٣٣
- ذكر الاختلاف على عبد الرحمن بن إسحاق وبيان الراجح فيه ٥٣٥
- ذكر الراجح في الاختلاف وأسباب الترجيح ٥٣٥
- الحكم على الحديث ٥٣٧
- **الحديث السابع والعشرون: باب في نشر الأصابع عند التكبير** ٥٣٨
- التخريج ٥٣٩
- دراسة الاختلاف ٥٤٢
- ذكر الراجح في الاختلاف وأسباب الترجيح ٥٤٧
- البحث في رأي الإمام أحمد حول الرواية المرجوحة ٥٤٨
- الحكم على الحديث ٥٥٠
- **الحديث الثامن والعشرون: باب في فضل التكبيرة الأولى** ٥٥١

الموضوع	الصفحة
۞ التخريج	٥٥٣
۞ دراسة الاختلاف	٥٥٩
۞ بيان ما وقع للترمذي من الوهم في نسبة حبيب، وترجيح ما قرره الدارقطني في نسبته	٥٦٠
۞ ذكر الراجح في الاختلاف وأسباب الترجيح	٥٦٤
۞ الحكم على الحديث	٥٦٦
۞ **الحديث التاسع والعشرون: باب ما جاء في وضع اليدين ونصب القدمين في السجود**	٥٦٧
۞ التخريج	٥٦٨
۞ دراسة الاختلاف	٥٧١
۞ ذكر الاختلاف على وهيب وبيان الراجح فيه	٥٧١
۞ ذكر الاختلاف على سليمان بن حيان وبيان الراجح فيه	٥٧٣
۞ ذكر الراجح في الاختلاف وبيان أسباب الترجيح	٥٧٤
۞ الحكم على الاختلاف	٥٧٦
۞ **الحديث الثلاثون: باب ما يقول بين السجدتين**	٥٧٧
۞ التخريج	٥٧٧
۞ دراسة الاختلاف	٥٨١
۞ ذكر الراجح في الاختلاف وبيان أسباب الترجيح	٥٨٢
۞ التنبيه على الغرابة الشديدة في هذا الحديث	٥٨٣
۞ الحكم على الحديث	٥٨٤
۞ **الحديث الحادي والثلاثون: باب ما جاء في الاعتماد في السجود**	٥٨٥

الموضوع	الصفحة
۞ التخريج	٥٨٦
۞ دراسة الاختلاف	٥٨٨
۞ ذكر الاختلاف على ابن عجلان وبيان الراجح فيه	٥٨٨
۞ ذكر الراجح في الاختلاف وبيان أسباب الترجيح	٥٩٠
۞ الحكم على الحديث	٥٩٢
۞ **الحديث الثاني والثلاثون: باب ما جاء في وصف الصلاة**	٥٩٣
۞ التخريج	٥٩٤
۞ دراسة الاختلاف	٥٩٩
۞ اختلاف الأئمة في الراجح ودراسة أقوالهم في ذلك	٦٠١
۞ ترجيح صحة الحديث بوجهيه وبيان أسباب ذلك	٦٠٤
۞ الحكم على الحديث	٦٠٤
۞ **الحديث الثالث والثلاثون: باب ما جاء في القراءة خلف الإمام**	٦٠٥
۞ التخريج	٦٠٥
۞ تنبيه على لفظ شاذ في رواية ابن عيينة	٦١١
۞ دراسة الاختلاف	٦١٤
۞ ذكر الاختلاف على مكحول وذكر المتابعات لابن إسحاق وبيان عللها	٦١٦-٦٢٩
۞ تلخيص الاختلاف على مكحول	٦٢٤
۞ بيان أصح طرق حديث عبادة بن الصامت في قراءة الفاتحة	٦٣٠
۞ بيان الاختلاف في حكم هذا الحديث	٦٣١
۞ الحكم على الحديث	٦٣٤
۞ **الحديث الرابع والثلاثون: باب ما جاء في المشي إلى الصلاة**	٦٣٥

الموضوع	الصفحة
۞ التخريج	٦٣٦
۞ دراسة الاختلاف	٦٤١
۞ ذكر الراجح في الاختلاف الذي عقده الترمذي على معمر والراجح فيه	٦٤٢
۞ بيان المحفوظ عن الزهري في الحديث	٦٤٣
۞ الحكم على الحديث	٦٤٤
۞ **الحديث الخامس والثلاثون: باب ما جاء في كراهية ما يصلى إليه وفيه**	٦٤٥
۞ التخريج	٦٤٦
۞ دراسة الاختلاف	٦٤٨
۞ ذكر الاختلاف على كاتب الليث بن سعد وبيان الراجح فيه	٦٤٩
۞ ذكر الراجح في الاختلاف وبيان أسباب الترجيح	٦٥١
۞ بيان الإشكال في ترجيح الترمذي في هذا الحديث	٦٥٢
۞ الحكم على الحديث	٦٥٣
۞ **الحديث السادس والثلاثون: باب ما جاء في الصلاة في مرابض الغنم وأعطان الإبل**	٦٥٤
۞ التخريج	٦٥٤
۞ دراسة الاختلاف	٦٥٧
۞ بيان الراجح في الاختلاف	٦٥٨
۞ الحكم على الحديث	٦٥٩
۞ **الحديث السابع والثلاثون: باب ما جاء في كراهية أن يخص الإمام نفسه بالدعاء**	٦٦٠
۞ التخريج	٦٦٠

الموضوع	الصفحة
دراسة الاختلاف	٦٦٦
ذكر الاختلاف على ثور بن يزيد وبيان الراجح فيه	٦٦٩
ذكر الراجح في الاختلاف وبيان أسباب الترجيح	٦٧٠
ذكر الإشكال حول تحسين الحافظ ابن حجر للحديث	٦٧١
بيان ما في الحديث من الغرابة الشديدة، وبيان عدم الاعتداد بطريق آخر عند الروياني في تقوية الحديث	٦٧٥-٦٧٢
الحكم على الحديث	٦٧٥
الحديث الثامن والثلاثون: باب ما جاء فيمن أم قوماً وهم له كارهون	٦٧٦
التخريج	٦٧٦
دراسة الاختلاف	٦٧٨
ذكر الراجح في الاختلاف وبيان أسباب الترجيح	٦٨٠
الحكم على الحديث	٦٨٢
الحديث التاسع والثلاثون: باب منه (يعني صلاة الإمام قاعداً)	٦٨٣
التخريج	٦٨٣
دراسة الاختلاف	٦٨٨
اختلاف الأئمة في الترجيح، وبيان الراجح وأسبابه	٦٩٣
الجواب عما عورض به حديث أنس	٦٩٦
الحكم على الحديث	٦٩٧
الحديث الأربعون: باب ما جاء أن صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم	٦٨٠
التخريج	٦٩٩

الموضوع	الصفحة
دراسة الاختلاف	٧٠٤
ذكر أقوال أهل العلم حول الاختلاف	٧٠٩-٧١٦
بيان علة الطريق المروي من طريق قتادة السدوسي	٧١٦
الحكم على الحديث	٧١٧
الحديث الحادي والأربعون: باب ما جاء في كراهية النفخ في الصلاة	٧١٨
التخريج	٧١٨
دراسة الاختلاف	٧٢٢
ذكر الراجح في الاختلاف	٧٢٥
الحكم على الحديث	٧٢٧
الحديث الثاني والأربعون: باب ما جاء كراهية التشبيك بين الأصابع في الصلاة	٧٢٨
التخريج	٧٢٨
دراسة الاختلاف	٧٣٤
تلخيص أرجح الأوجه في الاختلاف على ابن عجلان وبيان الراجح منها	٧٣٨
بيان علل الطريق المروي من حديث الحكم بن عتيبة	٧٤٢
الحكم على الحديث	٧٤٤
الحديث الثالث والأربعون: باب ما جاء في الصلاة عند التوبة	٧٤٥
التخريج	٧٤٦
دراسة الاختلاف	٧٥٥
ذكر الاختلاف على مسعر في هذا الحديث	٧٥٦
ذكر الراجح في هذا الاختلاف وبيان أسباب الترجيح	٧٥٩

الموضوع	الصفحة
❁ ذكر جواب إشكال ذكره الطحاوي حول الحديث	٧٦٠
❁ البحث في ترجمة أسماء بن الحكم وكلام أهل العلم حول صحة الحديث	٧٦١-٧٦٦
❁ الحكم على الحديث	٧٦٦
❁ **الحديث الرابع والأربعون: باب ما جاء أن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة الصلاة**	٧٦٧
❁ التخريج	٧٦٨
❁ دراسة الاختلاف	٧٧٣
❁ ذكر الاختلاف على قتادة وبيان المحفوظ منها	٧٧٤
❁ ذكر المحفوظ عن الحسن البصري في هذا الحديث وما فيه من العلل	٧٧٩
❁ الحكم على الحديث	٧٨٢
❁ **الحديث الخامس والأربعون: باب ما جاء فيمن تفوته الركعتان قبل الفجر يصليهما بعد صلاة الصبح**	٧٨٣
❁ التخريج	٧٨٤
❁ دراسة الاختلاف	٧٨٦
❁ الحكم على الحديث	٧٨٨
❁ **الحديث السادس والأربعون: باب ما جاء في إعادتهما بعد طلوع الشمس**	٧٨٩
❁ التخريج	٧٨٩
❁ دراسة الاختلاف	٧٩٨
❁ ذكر الراجح في الاختلاف وبيان أسباب الترجيح	٨٠١
❁ ذكر شذوذ اللفظ الذي تفرد به عمرو بن عاصم وبيان سبب وهمه	٨٠٣
❁ الحكم على الحديث	٨٠٥

الموضوع	الصفحة

الحديث السابع والأربعون: باب ما جاء في قراءة الليل	٨٠٦
التخريج	٨٠٧
دراسة الاختلاف	٨٠٨
ذكر الاختلاف على حماد بن سلمة وبيان الراجح فيه	٨٠٩
ذكر الاختلاف على يحيى بن إسحاق في لفظ الحديث	٨١١
ذكر الراجح في هذا الحديث	٨١٣
الحكم على الحديث	٨١٤
الحديث الثامن والأربعون: باب ما جاء في فضل صلاة التطوع في البيت	٨١٥
التخريج	٨١٦
دراسة الاختلاف	٨٢٠
ذكر الراجح في الاختلاف وبيان أسباب الترجيح	٨٢٣
النظر في توجيه حكم الترمذي على الحديث بالحسن	٨٢٤
الحكم على الحديث	٨٢٥
الحديث التاسع والأربعون: باب ما جاء في أن الوتر ليس بحتم	٨٢٦
التخريج	٨٢٧
دراسة الاختلاف	٨٣٢
ذكر الراجح في الاختلاف وبيان أسباب الترجيح	٨٣٦
ذكر أقسام الرواة عن أبي إسحاق في زيادة جملة: إن الله وتر، وبيان وجه دخول الوهم على بعضهم في رفعها	٨٣٧
الحكم على الحديث	٨٣٩
الحديث الخمسون: باب ما جاء في الوتر بثلاث	٨٤٠

الموضوع	الصفحة
التخريج	٨٤١
دراسة الاختلاف	٨٥٤
ذكر الاختلاف على ذر المرهبي وبيان المحفوظ في روايته	٨٥٥
ذكر الاختلاف على زبيد اليامي وبيان المحفوظ في روايته	٨٥٦
ذكر الاختلاف على سفيان الثوري وبيان المحفوظ في روايته	٨٥٦
ذكر الاختلاف على فطر بن خليفة وبيان المحفوظ في روايته	٨٥٩
ذكر الاختلاف على شعبة بن الحجاج وبيان المحفوظ في روايته	٨٥٩
استكمال دراسة الخلاف على ذر المرهبي	٨٦٥
ذكر الاختلاف على سلمة بن كهيل وبيان المحفوظ في روايته	٨٦٦
ذكر الاختلاف على عطاء بن السائب وبيان المحفوظ في روايته	٨٦٨
استكمال دراسة الاختلاف على سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى	٨٧١
بيان الاختلاف على قتادة وذكر المحفوظ في روايته	٨٧١
ذكر الاختلاف على ابن أبي عروبة في الرواية عن قتادة ودراسته	٨٧٢
استكمال دراسة الاختلاف على قتادة	٨٧٦
التنبيه على ما في رواية هشام الدستوائي عن قتادة في هذا الحديث	٨٧٩
ذكر الراجح في الاختلاف وسبب الترجيح	٨٨٠
تنبيهان في زيادة ذكر القنوت قبل الركوع، وقول: سبحان الملك القدوس	٨٨١-٨٨٤
الحكم على الحديث	٨٨٤
الحديث الحادي والخمسون: باب ما جاء في خروج النبي صلى الله عليه وسلم في طريق ورجوعه من طريق آخر	٨٨٥
التخريج	٨٨٦

الموضوع	الصفحة
۞ دراسة الاختلاف	٨٨٩
۞ ذكر الاختلاف على يونس المؤدب وبيان المحفوظ فيها	٨٩٣
۞ ذكر الاختلاف على أبي تميلة يحيى بن واضح وذكر الراجح فيه	٨٩٥
۞ ذكر الراجح في الاختلاف وبيان سبب الترجيح	٨٩٦
۞ الحكم على الحديث	٨٩٩
۞ **الحديث الثاني والخمسون: باب ما جاء في سجود القرآن**	٩٠٠
۞ التخريج	٩٠١
۞ دراسة الاختلاف	٩٠٣
۞ ذكر الراجح في الاختلاف وبيان سبب الترجيح	٩٠٧
۞ الحكم على الحديث	٩١٠
۞ **الحديث الثالث والخمسون: باب ما ذكر في تطييب المساجد**	٩١١
۞ التخريج	٩١٢
۞ دراسة الاختلاف	٩١٤
۞ ذكر الاختلاف على ابن المبارك وبيان المحفوظ في روايته	٩١٨
۞ ذكر أقوال أهل العلم في الترجيح	٩٢١
۞ الحكم على الحديث	٩٢٤
۞ **الحديث الرابع والخمسون: باب ما جاء في أن صلاة الليل والنهار مثنى مثنى**	٩٢٥
۞ التخريج	٩٢٦
۞ ذكر طرق الحديث عن ابن عمر بلفظ صلاة الليل مثنى مثنى	٩٣٠
۞ دراسة الاختلاف	٩٤٣
۞ ذكر أوجه المروي عن ابن عمر في الصلاة بالليل والنهار	٩٤٦

الموضوع	الصفحة
أقوال أهل العلم في تصحيح زيادة لفظ: النهار	٩٤٧
ذكر من ضعف هذه الزيادة	٩٤٩
بيان الأدلة على شذوذ زيادة لفظ: النهار	٩٥٢
الحكم على الحديث	٩٥٨
الحديث الخامس والخمسون: باب ما ذكر قدر ما يجزئ من الماء في الوضوء	٩٥٩
التخريج	٩٦٠
دراسة الاختلاف	٩٦٤
ذكر الاختلاف على عبد الله بن عيسى بن أبي ليلى وبيان الراجح فيها	٩٦٧
ذكر الراجح في الاختلاف وبيان سبب الترجيح	٩٧٠
الحكم على الحديث	٩٧٢
الفصل الثالث: أحاديث أبواب الزكاة	٩٧٣-١١٨٦
الحديث السادس والخمسون: باب ما جاء في زكاة الذهب والورق	٩٧٥
التخريج	٩٧٦
دراسة الاختلاف	٩٨٢
ذكر الاختلاف على الأعمش وبيان المحفوظ فيه	٩٨٣
ذكر الاختلاف على الثوري وبيان المحفوظ فيه	٩٨٤
ذكر الراجح في الاختلاف وبيان سبب الترجيح	٩٨٧
الحكم على الحديث	٩٨٩
الحديث السابع والخمسون: باب ما جاء في زكاة الإبل والغنم	٩٩٠
التخريج	٩٩٢
دراسة الاختلاف	٩٩٦

الموضوع	الصفحة
ذكر الراجح في الاختلاف وبيان سبب الترجيح	٩٩٧
الحكم على الحديث	٩٩٩
الحديث الثامن والخمسون: باب ما جاء في زكاة البقر	١٠٠٠
التخريج	١٠٠١
دراسة الاختلاف	١٠٠٨
ذكر الاختلاف على الأعمش في هذا الحديث	١٠١٢
تلخيص أوجه الاختلاف على الأعمش	١٠١٦
أقوال أهل العلم في الراجح في الاختلاف على الأعمش	١٠١٦
البحث في سماع مسروق من معاذ بن جبل	١٠١٨
الحكم على الحديث	١٠٢٠
الحديث التاسع والخمسون: باب ما جاء لا زكاة على المال المستفاد حتى يحول عليه الحول	١٠٢١
التخريج	١٠٢٢
دراسة الاختلاف	١٠٢٥
ذكر الراجح في الاختلاف وبيان أسباب الترجيح	١٠٢٥
الحكم على الحديث	١٠٢٦
الحديث الستون: باب ما جاء ليس على المسلمين جزية	١٠٢٧
التخريج	١٠٢٧
دراسة الاختلاف	١٠٣١
ذكر الاختلاف على الثوري وبيان الراجح فيه	١٠٣٢
ذكر الراجح في الاختلاف وبيان سبب الترجيح	١٠٣٤

الموضوع	الصفحة
ذكر ما في الرواية من طريق الأعمش	١٠٣٥
الحكم على الحديث	١٠٣٧
الحديث الحادي والستون: باب ما جاء في زكاة الحلي	١٠٣٨
التخريج	١٠٣٩
دراسة الاختلاف	١٠٤٣
ذكر الاختلاف على أبي معاوية وذكر المحفوظ فيه	١٠٤٤
ذكر الراجح في الاختلاف وبيان سبب الترجيح	١٠٤٦
ذكر قول ابن القطان في تصحيح رواية أبي معاوية وبيان ما في قوله من الوهم	١٠٤٧
الحكم على الحديث	١٠٥٠
الحديث الثاني والستون: باب ما جاء في زكاة مال اليتيم	١٠٥١
التخريج	١٠٥١
دراسة الاختلاف	١٠٥٣
ذكر الراجح في الاختلاف وبيان سبب الترجيح	١٠٥٨
الحكم على الحديث	١٠٥٩
الحديث الثالث والستون: باب ما جاء في من لا تحل له الصدقة	١٠٦٠
التخريج	١٠٦٠
دراسة الاختلاف	١٠٦٥
ذكر الاختلاف على إبراهيم بن سعد وبيان المحفوظ فيه	١٠٦٦
ذكر الاختلاف على شعبة وبيان المحفوظ فيه	١٠٦٨
ذكر الراجح في الاختلاف وبيان سبب الترجيح	١٠٦٩
إطلاق لفظ: ثقة على بعض متقدمي التابعين	١٠٧٢

الموضوع	الصفحة
۞ الحكم على الحديث	١٠٧٥
۞ **الحديث الرابع والستون: باب ما جاء في كراهية الصدقة للنبي صلى الله عليه وسلم وأهل بيته ومواليه**	١٠٧٦
۞ التخريج	١٠٧٦
۞ دراسة الاختلاف	١٠٨٠
۞ الكلام على عبد الرحمن بن علقمة وبيان المقصود به في أسانيد الحديث	١٠٨٠
۞ الحكم على الحديث	١٠٨٦
۞ **الحديث الخامس والستون: باب ما جاء في الصدقة على القرابة**	١٠٨٧
۞ التخريج	١٠٨٨
۞ دراسة الاختلاف	١٠٩٨
۞ ذكر الاختلاف على شعبة وبيان الراجح فيه	١٠٩٩
۞ استكمال دراسة الاختلاف على عاصم الأحول	١١٠٢
۞ ذكر الاختلاف على هشام بن حسان وبيان المحفوظ فيه	١١٠٢
۞ تنبيه حول استعمال ابن معين لفظ: ليس بشيء	١١٠٩
۞ استكمال دراسة الاختلاف على عاصم الأحول	١١٠٧
۞ خلاصة الاختلاف على عاصم الأحول وبيان ما فيه من النظر	١١١٠
۞ ذكر الاختلاف على حفصة بنت سيرين، وبيان أن عقد الترمذي الخلاف على عاصم الأحول فيه نظر	١١١١
۞ ذكر الراجح في هذا الحديث وبيان سبب الترجيح	١١١٢
۞ البحث في حكم الترمذي على الحديث في أحد المواضع بالحسن فقط	١١١٤
۞ الحكم على الحديث	١١١٦

الموضوع	الصفحة
الحديث السادس والستون: باب ما جاء أن في المال حقاً سوى الزكاة	١١١٧
التخريج	١١١٨
دراسة الاختلاف	١١٢٢
ذكر الراجح في الاختلاف وبيان سبب الترجيح	١١٢٤
تنبيه حول رواية ابن ماجه لهذا الحديث	١١٢٥
الحكم على الحديث	١١٢٧
الحديث السابع والستون: باب ما جاء في إعطاء المؤلفة قلوبهم	١١٢٨
التخريج	١١٢٨
دراسة الاختلاف	١١٣١
ذكر الاختلاف على يونس الأيلي وبيان المحفوظ فيه	١١٣١
ذكر الراجح في الاختلاف وبيان سبب الترجيح	١١٣٢
بحث في سماع ابن المسيب من صفوان بن أمية	١١٣٣
الحكم على الحديث	١١٣٥
الحديث الثامن والستون: باب ما جاء في الصدقة عن الميت	١١٣٦
التخريج	١١٣٦
دراسة الاختلاف	١١٣٩
ذكر الاختلاف على ابن عيينة وبيان المحفوظ فيه	١١٤١
ذكر الراجح في الاختلاف وبيان سبب الترجيح	١١٤٢
الحكم على الحديث	١١٤٣
الحديث التاسع والستون: باب في نفقة المرأة من بيت زوجها	١١٤٤
التخريج	١١٤٥

الموضوع	الصفحة
دراسة الاختلاف	١١٤٨
ذكر الراجح في الاختلاف وبيان سبب الترجيح	١١٥٠
الحكم على الحديث	١١٥١
الحديث السبعون: باب ما جاء في صدقة الفطر	١١٥٢
التخريج	١١٥٢
تنبيه على رواية قتيبة والشافعي عن مالك لحديث صدقة الفطر	١١٥٦
دراسة الاختلاف	١١٦٤
ذكر الاختلاف على عبيد الله بن عمر وبيان المحفوظ عنه	١١٦٦
ذكر الاختلاف على ابن أبي ليلى وبيان المحفوظ عنه	١١٦٨
ذكر الراجح من الاختلاف وبيان سبب الترجيح	١١٧٠
نص الترمذي على قبول الزيادة إذا كانت من حافظ مثل مالك بن أنس	١١٧١
البحث في وصف الترمذي للحديث بالغرابة مع وجود متابعين	١١٧٢
البحث في اندفاع الغرابة عن الحديث	١١٧٢
البحث حول رأي الإمام أحمد في زيادة: من المسلمين	١١٧٣
الحكم على الحديث	١١٧٤
الحديث الحادي والسبعون: باب ما جاء في تعجيل الزكاة	١١٧٥
التخريج	١١٧٦
دراسة الاختلاف	١١٧٨
ذكر الراجح في الاختلاف وبيان سبب الترجيح	١١٨٠
بيان الاختلاف الواقع في لفظ الحديث	١١٨١
بيان أرجح الأسانيد لهذا الحديث	١١٨٢

الموضوع	الصفحة
بحث في المراد بـ: حجر العدوي الوارد في أسانيد هذا الحديث	١١٨٤
الحكم على الحديث	١١٨٦
الخاتمة	١١٨٧
الفهارس	١١٩١-١٣٣٨
فهرس الأحاديث والآثار على حروف المعجم	١١٩٣
فهرس الأحاديث والآثار على المسانيد	١٢٠٠
فهرس الأحاديث التي انفرد الترمذي بإعلالها	١٢١٢
فهرس أنواع العلل	١٢١٣
فهرس المترجم لهم	١٢١٤
فهرس المصادر والمراجع، وفيه:	
(أ) فهرس المخطوطات والرسائل الجامعية	١٢٤٦
(ب) فهرس المطبوعات	١٢٧٢
فهرس الموضوعات	١٣١٠

تم بحمد الله